

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي-تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الملتقى الدولي الخامس 2018 The 5th IFES - TEBESSA/2018

مول

الإنفاق البيئي

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

الجزء الأول 2018



الرئاسة المشرفة على الملتقى

الدكتور زرزور براهيم

الدكتور سمير آيت يحي

الدكتور عمر جنينة

الدكتور الطيب الوافي

جامعة العزبي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

الجزء الأول (600ص)

ISBN 978-9931-9467-0-0

الإيداع القانوني السادس الأول 2018

الملتقى الدولي الخامس 2018 The 5th IFES - TEBESSA/2018

حول

الإنفاق البيئي

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

الهيئة المشرفة على الملتقى:

الرئيس الشرفي للملتقى أ.د. سعيد فكرة

رئيس الملتقى د. زرزور براهيم

المنسق العام للملتقى د. عمر جنينة

رئيس اللجنة التنظيمية د. سمير آيت يحي

رئيس اللجنة العلمية د. الطيب الوافي

إعداد وتنسيق النصوص د. رفيق يوسف

الافكار الواردة في الأوراق البحثية تعبر عن آراء أصحابها ، ولا تتبناها بالضرورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ولا مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

منشورات جامعة تبسة

ISBN 978-9931-9467-0-0

حقوق النشر محفوظة 2018

الهيئة العلمية

أ.د. عبد الوهاب شمام	جامعة ميلة	د. مختار عيواج	جامعة تبسة
أ.د. بلقاسم ماضي	جامعة عنابة	د. سمير أيت يحي	جامعة تبسة
أ.د. مبارك بوعشة	جامعة قسنطينة	د. فضيل رايس	جامعة تبسة
أ.د. عمار بوضياف	جامعة تبسة	د. منصف ميكاويب	جامعة تبسة
أ.د. محمد براق	المدرسة العليا للتجارة	د. كمال شريط	جامعة تبسة
أ.د. صدراوي طارق	جامعة المنستير تونس	د. زرزور براهيم	جامعة تبسة
أ.د. الجودي صاطوري	جامعة برج بوعرييج	د. لطيفة بهلول	جامعة تبسة
أ.د. حسين بالعجوز	جامعة المسيلة	د. نوال بوعلاق	جامعة تبسة
أ.د. عبد الرزاق بن زاوي	جامعة بسكرة	د. يحي دريس	جامعة تبسة
أ.د. رابح خوني	جامعة بسكرة	د. عبد الحميد حفيظ	جامعة تبسة
أ.د. هشام بوريش	جامعة عنابة	د. عمار براهيمية	جامعة تبسة
أ.د. السعيد بريكة	جامعة أم البواقي	د. شوقي حدّي	جامعة تبسة
أ.د. زويير عياش	جامعة أم البواقي	د. نوفل سمايلي	جامعة تبسة
أ.د. بسمة عولي	جامعة تبسة	د. يسمينه عامرة	جامعة تبسة
د. باسم عناقرة	جامعة جدارا الأردن	د. فضيلة بوطورة	جامعة تبسة
د. طارق جدّي	جامعة الجزائر 3	د. مديحة بخوش	جامعة تبسة
د. احمد غربال	جامعة صفاقس تونس	د. رفيق يوسف	جامعة تبسة
د. نوفل صبري	جامعة القاهرة مصر	د. نور الدين شتوح	جامعة تبسة
د. زهير الحاذق	جامعة صفاقس تونس	د. عيسى بنشوري	جامعة تبسة
د. مصطفى بودراما	جامعة سطيف 1	د. عبد العزيز قتال	جامعة تبسة
د. منصف بن خديجة	جامعة سوق اهراس	د. فريد راهم	جامعة تبسة
د. الياس شاهد	جامعة الوادي	د. حنان دريد	جامعة تبسة
د. مراد كواشي	جامعة أم البواقي	د. هدى بونيك	جامعة تبسة
د. رفيق زراولة	جامعة قالمة	د. طه بن الحبيب	جامعة تبسة
د. ناصر بوعزيز	جامعة قالمة	د. عادل طلبة	جامعة تبسة
د. الطاهر لحرش	المدرسة العليا للتجارة	د. عثمان عثمانية	جامعة تبسة
د. نور الدين جوادي	جامعة الوادي	د. خالد براهيم	جامعة تبسة
د. عبد اللاوي مفيد	جامعة الوادي	د. عبد الكريم زرفاوي	جامعة تبسة
د. نورة موسى	جامعة تبسة	د. ليليا بن منصور	جامعة تبسة
د. عمر جنينة	جامعة تبسة	د. الطاوس غريب	جامعة تبسة

اللجنة التنظيمية

جامعة تبسة	د. سمير أيت يحي
جامعة تبسة	د. خالد براهيم
جامعة تبسة	د. رفيق يوسف
جامعة تبسة	د. صالح محرز
جامعة تبسة	د. عثمان عثمانية
جامعة تبسة	د. حنان دريد
جامعة تبسة	د. لطيفة بهلول
جامعة تبسة	د. نوفل سمايلي
جامعة تبسة	د. الوردي مشير
جامعة تبسة	د. ملاح وئام
جامعة تبسة	د. رمضان بطوري
جامعة تبسة	ا. فارس قاطر
جامعة تبسة	ا. عبد الكريم عميرش
جامعة تبسة	ا. محمد علي دشة
جامعة تبسة	ط.د. محمد بوهلال
جامعة تبسة	ط.د. محمد كشرود
جامعة تبسة	ط.د. عثمانية خضرة
جامعة تبسة	ط.د. صبرينة خذيري

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ورسولك محمد ، أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد ،

أضحى الإنفاق على حماية البيئة يتزايد بشكل مضطهد على المستوى العالمي والمحلي ، فالملاحظ أن التكلفة الاقتصادية للإنفاق البيئي في البلدان المتقدمة تتراوح بين 3 و5 بالمئة من الدخل القومي الخام وتعدّ استثمارا يحقق عوائدًا في حين يلاحظ العكس بالنسبة إلى الدول النامية. تأثير هذا الإنفاق واضح على الإنتاج والإستثمار والإستهلاك وعلى سوق العمل أي على المتغيرات الاقتصادية الكلية. ويأخذ الإنفاق من أجل حماية البيئة شكل الإستثمار البيئي يتوزع ضمن مجالات مختلفة منها: تسيير النفايات والمواد الضارة ، تنقية وحماية المياه والهواء ومكافحة الضوضاء ، تطوير التكنولوجيا النظيفة بيئيًا والتوعية البيئية.

فإذا كان تزايد الإنفاق في قطاع ما سريعًا فإنه يعبر دوماً على رواج نشاط هذا القطاع ويعتبر عاملاً إيجابياً ومحركاً فعالاً لتنمية الاقتصاد من خلال خلق العمالة والدخل ومشجع إضافي لرفاهية الأفراد وسعادتهم. ومن جهة أخرى أصبح تزايد الإنفاق البيئي محل انشغال كبير للسلطات العمومية والخبراء والمدراء وأصحاب المصالح ومنظمات المجتمع المدني والرأي العام.

إن احتواء التكاليف واستغلال الموارد بشكل رشيد يجب أن يصبح شعاراً ومبتغى المرحلة المقبلة أين تتضح ضرورة الإستعمال الأمثل للموارد المالية المتاحة المخصصة للإنفاق البيئي وفق مبادئ الحكم الراشد الذي تستند إليه الفعالية والعدالة والعقلنة تجسيدا لأهداف التنمية المستدامة.

المنسق العام للملتقى: د. جنيينة

إشكالية موضوع التظاهرة

كيفية إيجاد الحلول التي تتحكم في ظاهرة الزيادة المتسارعة في الانفاق البيئي (سواء الحكومي أو في القطاع الخاص) ، والحاجة الملحة للموارد المخصصة لتمويله وذلك بغية تحقيق الانسجام بين سياسة حماية البيئة والسياسة الاقتصادية وفق مقتضيات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد؟

أهمية موضوع التظاهرة

لقد أضحت الاهتمام والتحكم في الإنفاق البيئي-في ظل التغيرات المصاحبة لبيئة الأعمال المحلية والدولية-من الأولويات التي يسعى الساسة وصناع القرار إلى معرفتها وتحليلها وبالتالي التحكم فيها.

إن هذا التحكم في الإنفاق البيئي يكون بهدف الحصول على أكبر قدر من الموارد وبنفس التكلفة من العوامل والموارد والوسائل الداخلية في انجاز النتائج وهذا بانتهاج توزيع جيد للوسائل المادية والمالية والبشرية التي تؤدي لا محالة إلى تحسين وتطوير في المردود الانتاجي والخدمي ونوعيته.

محاوَر موضوع التظاهرة

المحور الأول: الحوكمة ومتطلبات ترشيد الإنفاق الحكومي؛

المحور الثاني: الحكم الراشد ، إطاره النظري وعلاقته بالتنمية المستدامة والفساد؛

المحور الثالث: الحكم الراشد في الجزائر وآليات ترشيد الإنفاق البيئي؛

المحور الرابع: استعراض بعض التجارب الدولية في تطوير وإصلاح أنظمتها التسييرية من أجل التحكم في الانفاق البيئي ومدى إمكانية استفادة الجزائر منها؛

المحور الخامس: الصناعة والبيئة ، التأثير المحتمل للتغيرات في السياسة الصناعية في الجزائر على البيئة؛

المحور السادس: الحوكمة البيئية؛

المحور السابع: الاستثمار في الطاقات المتجددة (الأبعاد الاقتصادية ، الفنية ، البيئية ،).

أهداف التظاهرة العلمية

- محاولة فهم النظريات المفسرة لظاهرة زيادة الإنفاق البيئي في مختلف المنظمات؛
- تحليل تطور وتنامي الإنفاق البيئي من خلال التطرق إلى الأسباب التي أدت إلى زيادته بوتيرة جد متسارعة ، حيث أصبحت الحاجة ملحة أكثر من ذي قبل إلى ترشيد الإنفاق البيئي واستخدام المتاح من الموارد بطريقة ليس فيها تجاوز أو هدر والبحث عن بدائل أخرى لرفع المخصصات المالية؛
- دراسة وتحليل التسيير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة في الجزائر وتكييفها مع الإصلاحات المنتهجة خاصة في مجال التمويل القائم على بدائل مستحدثة؛
- إبراز أهم طرق التحكم في تنامي النفقات البيئية على المستوى الوطني ، ومقارنتها بنظيراتها في بلدان أخرى؛
- اقتراح حلول لمشكل زيادة الإنفاق البيئي في ظل غياب تنوع حقيقي وفعال للاقتصاد الوطني ، حتى يتحقق الأمن الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك من خلال التعرف على بعض التجارب الدولية المستعملة في تحسين استعمال الموارد المالية بصورة رشيدة ، ومدى إمكانية الاستفادة الجزائر منها ، سعيا لتحقيق التنمية الشاملة في ظل مبادئ الحكم الراشد.

فهرس المحتويات

17-05	د. العابد لزهري / جامعة قسنطينة 2- الجزائر ط. د. قالي راضية / جامعة قسنطينة 2- الجزائر	دراسة تحليلية للإتفاق العام البيئي في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007-2015	01
33-18	د.أحمد نصير / جامعة الوادي - الجزائر د. بولس زين / جامعة الوادي - الجزائر	تقييم تجربة الحكم الراشد في الجزائر وفق مؤشرات كوفمان kauffman للفترة 2000-2016	02
44-34	د. فضيلة شباحة / جامعة القاهرة	مشروع نموذجي بيئي تربيوي لتحسين المحيط والتقليل من حوادث المرور وأثارها على المدى المتوسط والبعيد (دراسة ميدانية ببعض المؤسسات التربوية بالدولة الجزائرية)	03
56-45	د. عمر جنيبة / جامعة تبسة - الجزائر أ. صيرينة خذيري / جامعة تبسة - الجزائر	الجباية البيئية بين هدي الحماية والإتفاق على البيئة	04
71-57	د.شاهد إلياس / جامعة الوادي - الجزائر د.عبد التعميم ذفرور / جامعة الوادي - الجزائر	الإتفاق البيئي في السياسة الصناعية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	05
83-72	د. آيت يحيى سمير / جامعة تبسة - الجزائر أ. منيجل جميلة / جامعة سطيف - الجزائر	واقع الكتلة الحيوية كأحد أهم أنواع الطاقات المتجددة من خلال التجربة الأمريكية	06
97-84	د.بحوصي مجدوب/ جامعة بشار د.مقدم عبد الجليل / جامعة بشار بن زاير عبد الوهاب / جامعة بشار	تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO14000 بشركة مناجم الفوسفات بتبسة(SOMIPHOS)	07
105-98	د. يوسف رفيق/ جامعة تبسة - الجزائر ط. د. قروف صالح / جامعة تبسة - الجزائر	متطلبات الحكم الراشد في إطار التنمية المستدامة	08
121-106	د. بطاهر بختة / جامعة مستغانم، الجزائر د. بوطلاحة مجد / المركز الجامعي للميلة، الجزائر	أليات الحوكمة ودورها في تعزيز المسؤولية البيئية للمؤسسة - دراسة حالة مؤسسة سونلغاز-	09
135-122	د.تي أحمد / جامعة الوادي - الجزائر د. محسن زوييدة / جامعة الوادي - الجزائر	إستراتيجية إدارة الطلب على المياه ودورها في تحقيق حوكمة المياه في الجزائر	10
149-135	د.الأخضر عزني / جامعة محمد بوضياف-المسيلة أ.وليد عايب / جامعة تبسة	مقاربة تحليلية لأثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في عموم الدول النامية وفق منظور البعد البيئي (الحالة الجزائرية)	11
161-150	د.عواوي مصطفى / جامعة الوادي، الجزائر ط. د. بوزيد صليحة/ جامعة الوادي، الجزائر	الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد المالي والإداري	12
170-162	د. شريط كمال / جامعة تبسة - الجزائر ط. د. خلوفي سفيان/ جامعة تبسة - الجزائر	مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة	13
181-171	د.بوسبعين تسعديت/جامعة البويرة، الجزائر د/علام عثمان/ جامعة البويرة، الجزائر	تكاليف الإتفاق البيئي لتغطية الطلب على الطاقة والتوجه نحو الطاقة النظيفة في الجزائر-أفق2020-	14
193-182	د. فارس طلوش / جامعة أم البواقي، الجزائر أ.د زبير عباس / جامعة أم البواقي، الجزائر	عرض لأهم المسارات المرجعية المستدامة لتحليل لتكاليف البيئية (بالإشارة إلى ظاهرة الإحتباس الحراري ونموذج ستيرن لتحقيق وضع أحسن لها)	15
205-194	د. مديحة بخوش / جامعة تبسة، الجزائر	دور المواطنة البيئية في دعم الحوكمة البيئية العالمية- عرض لبعض النماذج العالمية-	16
217-206	د.أبوبكر بوسالم/ المركز الجامعي ميله -الجزائر- د. مصطفى بورنان/ جامعة الأغواط - الجزائر	كفاءة الرقابة المالية كآلية لترشيد الإتفاق العام "مقاربة نظرية"	17
233-218	الدكتورة نوال بوعلاق / جامعة تبسة - الجزائر ط.د بغبة سهيلة / جامعة -خنشلة، الجزائر	دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر- بين السياق النظري وإشكالية التطبيق.	18
247-234	أ.د صباطوري الجودي / جامعة برج بوعرييج أ. خضرة عثمانية / جامعة تبسة، الجزائر	إستراتيجية الجزائر للتحويل إلى الإقتصاد الأخضر كمتطلب لتحفيز النمو الإقتصادي	19
259-248	الدكتورة: فضيلة بوطورة / جامعة تبسة، الجزائر ط.د. مريم زغلامي / جامعة تبسة، الجزائر الدكتور: سلامي أحمد/ جامعة ورقلة، الجزائر	عنوان المداخلة: ترشيد الإتفاق العام كمدخل للحد من الفساد في الجزائر	20
270-260	د. مشري محمد الناصر / جامعة سوق أهراس د. بن خديجة منصف / جامعة سوق أهراس	تقييم دور الجامعة في نشر الوعي البيئي لدى الطلبة في ظل التوجه نحو تحقيق مدخل المواطنة البيئية - دراسة عينة من طلبة الماستر بكلية العلوم الاقتصادية جامعة سوق أهراس-	21
279-271	د. صالح حميدات / جامعة جيجل، الجزائر د. إلياس حناش / جامعة جيجل، الجزائر	الطاقات المتجددة في الجزائر بين الواقع و المأمول	22

281-280	د. حليبي حكيم، جامعة سوق أهراس ط.د. غناية محمد إقبال، جامعة سوق أهراس	متطلبات تطبيق الحكم الراشد في ظل علاقة التوأمة بين الفساد والريع - حالة الجزائر-	23
292-282	د. عبد العزيز قاتل / جامعة العربي التبسي-تبسة ط. د. مخلوف شرقي / جامعة العربي التبسي-تبسة	كسبيل للتنمية الحوكمة البيئية	24
305-293	د. مراد كواشي / جامعة أم البواقي، الجزائر أ. شرقي جمعة / جامعة أم البواقي، الجزائر	الحكم الراشد وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر	25
314-306	د. مصطفى بودراما / جامعة سطيف1، الجزائر الطيب قصاص / جامعة سطيف1، الجزائر	مدى إقصاد المؤسسات الصناعية الجزائرية عن المعلومات الخاصة بأنشطتها البيئية -دراسة حالة-	26
322-315	د. أولاد زاوي عبد الرحمان / جامعة سوق أهراس عباسي طلال / جامعة سوق أهراس	دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة	27
335-323	د. سعود وسيلة/ جامعة البويرة، الجزائر د. فرحات عباس / جامعة المسيلة، الجزائر	تجربة الإمارات العربية المتحدة في استغلال الطاقات المتجددة	28
347-336	د/ عامرة باسميته / جامعة تبسة، الجزائر ط.د/ بلحجاني خديجة / جامعة المدية، الجزائر	مساهمة المؤسسة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل نبي مفهوم الحوكمة البيئية - مؤسسة قطر غاز أنموذجا-	29
359-348	د. لطفي مخزومي / جامعة الوادي، الجزائر د. عقبة عبد اللاوي / جامعة الوادي، الجزائر	الاستثمار في الطاقات المتجددة: الاتجاهات المحددات، والآفاق	30
367-360	د. مفيد عبد اللاوي / جامعة الوادي، الجزائر د. عبد الوهاب نصرات / جامعة الوادي، الجزائر	أداء وفعالية الحوكمة البيئية كألية لتحقيق التنمية المستدامة	31
380-368	د. براهيم زورور / جامعة تبسة، الجزائر د. غريب الطالوس / جامعة تبسة، الجزائر	الاستثمار في الطاقات المتجددة وعلاقته بالتنمية المستدامة في الجزائر -واقع وآفاق-	32
391-381	رايس فضيل / جامعة تبسة، الجزائر ط. د. جنة عبد الله / جامعة تبسة، الجزائر	فعالية واستدامة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة: 2000-2016	33
403-392	د. مختار عيواج / جامعة تبسة، الجزائر أ. حولة عزاز / جامعة تبسة، الجزائر	الحوكمة الرشيدة كألية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر	34
416-404	أ. د. مجيد شعباني / جامعة بومرداس الجزائر د. بوسته محمد / جامعة بومرداس الجزائر	مساهمة الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة	35
428-417	د. مهري عبد المالك / جامعة تبسة، الجزائر د. نوفل سمايلي / جامعة تبسة، الجزائر د. حيدر جودي الدليهي / جامعة المستنصرية العراق	مستقبل الإستثمار الطاقوي في الغاز الصخري بالجزائر بين إشكالية الصناعة المكلفة ومتطلبات التنمية المستدامة	36
438-429	د. بن سماعيل حياة / جامعة بسكرة، الجزائر أ. فتاح دنيا / جامعة بسكرة، الجزائر	الرقابة على المال العام وتعزيز الشفافية لأجل ترشيد الإنفاق ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية - دراسة تحليلية للجزائر من 2000 إلى 2016	37
450-439	د. سليم مجلج / جامعة قالمة، الجزائر د. بشيشي وليد / جامعة قالمة، الجزائر	برنامج صندوق النقد الدولي لحماية البيئة (نموذج جي المكعب) وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة	38
462-451	د. نذير غانية / جامعة الوادي، الجزائر د. بوشول السعيد / جامعة الوادي، الجزائر	التجربة الجزائرية في مجال استغلال الطاقة لأغراض التنمية المستدامة	39
473-463	محبوب مراد / جامعة بسكرة، الجزائر داسة إسماعيل / جامعة بسكرة، الجزائر	إعادة تدوير النفايات كأداة لدعم التوجه البيئي في الجزائر	40
484-474	د. فارس طلوش / جامعة أم البواقي، الجزائر أ.د زبير عياش / جامعة أم البواقي، الجزائر	عرض لأهم المسارات المرجعية المستدامة لتحميل التكاليف البيئية (بالإشارة إلى ظاهرة الإحتباس الحراري ونموذج ستيرن لتحقيق وضع أحسن لها)	41
498-485	د. ناصر بوغزير، جامعة قالمة أ. أسماء حاجي، جامعة قالمة	دور الحوكمة الرشيدة في ترشيد نفقات الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية في ظل تفاقم المصاريف ونسرة الموارد	42
512-499	د. العيفة محمد جامعة تبسة د. حداد بختة، جامعة الجزائر 3	التنمية المستدامة بين حماية استغلال الثروات الطبيعية وضرورة حماية البيئة	43

الإفناق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

14-13 مارس 2018

دراسة تحليلية للإفناق العام البيئي في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007-2015

قالي راضية	العابد لزهر
جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - الجزائر	جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - الجزائر
kalli.radhia@yahoo.com	lazhar.labed@univ-constantine2.dz

ملخص:

تهدف الدراسة لتحليل واقع الإفناق العام لدول الاتحاد الأوروبي على مجالات حماية البيئة، وقد توصلنا إلى أن معدل نمو القيمة المضافة والتوظيف في القطاع البيئي أعلى من معدل نمو القيمة المضافة الخام والتوظيف في كل القطاعات، كما أن الإفناق العام البيئي في الاتحاد الأوروبي ندى بشكل مستمر خلال الفترة 2007-2015. كما توصلت الدراسة إلى أن الإفناق العام البيئي يتركز في عدة مجالات أهمها معالجة النفايات ومياه الصرف الصحي كمجالات تقليدية ويعتبر الإفناق العام عليها مرتفع مقارنة بمجالات الإفناق العام الحديثة المتمثلة في محاربة التلوث والحفاظ على التنوع البيولوجي والبحث والتطوير. الكلمات المفتاحية: الإفناق العام، حماية البيئة، الاتحاد الأوروبي.

Abstract :

The aim of the study is to analyze the state of EU public expenditure on environmental protection, it has been found that the growth of value added and employment of the environmental sector increases faster the growth rate of gross value added and employment in all sectors. Thus public expenditures During the period 2015 to 2007, have increased steadily.

The study also showed that public environmental spending is concentrated in several areas, the most important of which is the treatment of waste and wastewater as traditional areas and public spending is higher than modern public spending such as the fight against pollution, conservation of biodiversity and research and development.

Keywords: public expenditure, environmental protection, EU.

تمهيد

شهدت البشرية خلال القرنين الأخيرين تطورا مذهلا لم تعرفه منذ الأزل، حيث أدى هذا التطور إلى استغلال لموارد الطبيعة وخبراتها بشكل غير مسبوق حتى أدى إلى إحداث ضرر كبير بالطبيعة من تقلص للمساحات الخضراء وانقراض العديد من الكائنات وتلوث شمل البر والبحر والجو وظهور أمراض جديدة ونفاذ للموارد الطبيعية، وهو ما دفع بالعالم إلى البحث في سبل حل للمشاكل التي تسبب فيها الإنسان بسبب أطماعه في تحقيق رفاهيته.

إن التأثير السلبي لنشاط الإنسان لا يمكن أن ننسبه لنظام اقتصادي بعينه فهو ليس لصيق بالاشتراكية أو بالرأسمالية، فالصراع نحو القمة بين المعسكرين الشرقي والغربي لم يأخذ بعين الاعتبار التأثير السلبي على البيئة، بل حتى إن دول عدم الانحياز، بعدما بدأ التفكير في الحفاظ على البيئة رأت أن هذا البعد في التنمية ليس سوى خروج عن المسار الحقيقي للخطط التنموية.

هذه الوضعية الحرجة أخرجت الإنسان من أنانيته وجعلته يفكر جديا في الآليات التي يحافظ بها على سلامة البيئة التي يوجد فيها بحيث يحقق مستوا عال من الرفاهية دون التأثير على رفاهية الأجيال القادمة، فإنسان اليوم يفكر في إنسان الغد، إذ لديه استعداد للتخلي عن جزء من الرفاهية التي يحققها إذا كان ذلك على حساب رفاهية الأجيال القادمة.

من أجل هذا الهدف - والذي اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة الذي يحمل ثلاثة أبعاد هي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي- عقدت الاجتماعات وأبرمت الاتفاقيات لتحديد الأهداف ووضع السياسات التي تكفل تحقيقها، وإذا كانت الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تقليدية وقاسما مشتركا تسعى الحكومات لتحقيقها باختلاف مذاهبها ونهجها، فإن البعد البيئي يعتبر حديثا مقارنهما، بل إنه الموجة الحالية التي تشهدا البشرية، ويتضمنها أي نشاط يقوم به الإنسان سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث يكون التفكير دوليا والتنفيذ محليا أي على مستوى الحكومات وما دونها.

وهذا التدخل الحكومي يظهر من خلال السياسات النقدية والمالية، ونظرا لتشعب هذه السياسات وتعدد أشكالها سنخصص دراستنا لجانب الإنفاق العام، ومن أهم المظاهر التي يشهدها الإنفاق العام هو اتجاهه نحو الزيادة ومن هذا المنطلق نطرح تساؤلا رئيسيا لمداخلتنا مفاده:

ما الاتجاه الذي تأخذه الإنفاق العام البيئي؟

وللإجابة على تساؤلنا سنفترض أن افنفاق العام البيئي يتجه نحو الارتفاع. ولاختبار صحة الفرضية نطرح التساؤلات

الفرعية التالية

- ما مستوى تطور المجال المجال البيئي في الاقتصاد؟
- ما هي مجالات التدخل الحكومي في حماية البيئة؟
- كيف تطور حجم الإنفاق الحكومي على مختلف مجالات القطاع البيئي؟

وسنستهل دراستنا بعرض أشكال تدخل الدول وتطور هذا التدخل ومجالات التدخل الحكومي وفي المحور الثاني سنبين مفهوم الإنفاق العام وبنية لاجه حماية البيئة، وفي المحور الثالث سنقدم دراسة وصفية تحليلية لمجالات الإنفاق العام الأوروبي على حماية البيئة.

وعليه للإجابة على هذه الأسئلة سنتبع المنهج الوصفي التحليلي في عرض البيانات الخاصة بمساهمة القطاع البيئي في الاقتصاد وكذا البيانات الخاصة بالإنفاق العام المتعلق بحماية البيئة، معتمدين في ذلك على قاعدة البيانات الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

أولا: تدخل الدولة في الاقتصاد عبر سياسة الإنفاق العام

اختلفت رؤية المذاهب الاقتصادية لدور الدولة في الاقتصاد، فقد دعى المذهب الرأسمالي للحرية الاقتصادية حيث لا يجب أن يكون للدولة أي تدخل مادام التوازن يحدث تلقائيا في السوق، ليأتي المذهب الاشتراكي الذي قام على نقد المذهب الأول ليدعو لضرورة تدخل الدولة في كل النواحي الاقتصادية وكما لك لوسائل الإنتاج، وبحلول أزمة الكساد الاقتصادي

لسنة 1929 في الدول الرأسمالية بدأ التفكير بضرورة إعطاء دور للدولة في الحياة الاقتصادية، وفيما يلي سيتم عرض موقف كل من المذاهب الثلاث.

1- تدخل الدولة في الاقتصاد حسب المذاهب الاقتصادية

لقد تباين شكل تدخل الدولة في الاقتصاد من مذهب اقتصادي لآخر وفق مقتضيات العصر، فكان المذهب الرأسمالي والمذهب الاشتراكي والمذهب الكييزي.

1-1- الدولة في المذهب الرأسمالي

طبقا للمذهب الرأسمالي فإنه لا يوجد أي دور للدولة في التأثير على الاقتصاد إذ تعطى الحرية للأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي، لذا فإن دورها ينحصر في ممارسة الوظائف التي تسمح لها بالحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال ترسيخ العدالة والأمن لذا تعرف الدولة في هذا المذهب بالدولة الحارسة حيث تحمي الكيانات الاقتصادية من كل التجاوزات القانونية التي قد يمارسها البعض.

وفي ظل هذا المذهب كان للمالية العامة دور حيادي في الاقتصاد يقتصر دورها في تغطية النفقات بموجب الإيرادات التي يتم تحصيلها حتى تتمكن من أداء وظائفها الأمنية والاجتماعية وترسيخ العدالة والمساواة، حيث تعتبر قوى السوق كفيلة وحدها بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل والخروج بالاقتصاد من فترات الانكماش والركود التي يمكن أن يشهدها الاقتصاد¹.

1-2- الدولة في المذهب الإشتراكي

يرى المذهب الإشتراكي أن التوازن التلقائي لا وجود له، وعلى أساس هذا حاول بناء نظريته بحتمية تدخل الدولة في اقتصادياتها وامتلاكها لوسائل الإنتاج والموارد، ما يسمح بتحقيق المساواة بين الأفراد بواسطة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، فالدولة في المذهب الإشتراكي غير مقيدة الدور في المجال الاقتصادي مثلما هي في الرأسمالية، تمتلك الدولة جميع وسائل الإنتاج في المجتمع زراعة، صناعة، تجارة، ملغية تماما فكرة الملكية الفردية²، ويمكن تلخيص دور الدولة التي تعتمد هذا المذهب في³:

- المجال السياسي: يعمل من اجل إرساء المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة وتطبيقها فعلا
- المجال الاجتماعي: إلغاء الفوارق بين الطبقات في ظل مجتمع تسوده المساواة العامة
- المجال الاقتصادي: يهدف على القضاء على الرأسمالية ولتحويل اغلب وسائل الإنتاج على الأقل إلى ملكية عامة ومشاعة.

1-3- دور الدولة في الفكر الكييزي

بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929 تأكد للمفكرين الاقتصاديين ورجال الاقتصاد والأعمال أن عودة الاقتصاد لوضعه التوازني بشكل تلقائي ليس إلا فكرة نظرية، ما دفع العالم إلى ضرورة إعادة التفكير في دور الدولة في الاقتصاد، وهنا، جاء كييز ليقدّم نظرية جديدة في الاقتصاد تدور فكرتها العامة على ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، عبر السياسات المالية والنقدية بما يضمن إعادة التوازن في الاقتصاد.

ومن هنا ظهر مفهوم الدولة المتدخلة التي تعمل على وضع وتنفيذ السياسات التي تضمن بقاء التوازن في مختلف الأسواق أو إعادة التوازن إليها في حال وقوع أي اختلالات أو أزمات يمكن أن تشهدها الأسواق، وبالتالي تعمل على زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية، ومن بين السياسات التي تتبناها الحكومات، وهي موجودة من قبل وجود المذاهب الاقتصادية وهي قديمة قدم وجود الدول هي سياسة الإنفاق العام.

2- الإنفاق العام كآلية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

قبل أزمة الكساد 1929 لم يكن مقبولاً من حكومات الدول الرأسمالية التدخل في الحياة الاقتصادية، حيث نهت إلى عجز السوق وحده في حل الأزمات الاقتصادية دون تدخل الدولة، وكانت بداية لظهور السياسات العمومية الاقتصادية والتي تعني تدخل الدولة وتأثيرها في الاقتصاد، وقد حظيت سياسة الإنفاق العام باهتمام خاص باعتبارها من الأدوات التدخلية التي تم استخدامها من طرف الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي والخروج من أزمة الكساد.

1-2- مفهوم الإنفاق العام

تتفق أغلب التعاريف للنفقة العامة على أنها مبلغ من النقود تستخدمه جهة تابعة للقطاع العام لإشباع حاجة عامة، والحاجة العامة هي التي تشبعها الدولة عن طريق مرافقها العامة، فالحاجة إلى الأمن تشبعها الدولة عن طريق توفير مراكز الأمن، والحاجة إلى العلاج والتعليم تشبعها الدولة عن طريق المستشفيات والمدارس، والحاجة إلى الأكل والشرب عند الفقراء تشبعها الدولة بالإعانات النقدية وغيرها من الحاجات.⁴

2-2- أنواع النفقات العامة

تصنف النفقات العامة حسب عدة معايير تعكس مختلف الجوانب القانونية الخاصة بالمالية العامة⁵، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من النفقات وفق معايير عديدة⁶، مثل المعيار الإداري والوظيفي والغرض من الإنفاق العام والاقتصادي، وحسب هذا الأخير تقسم إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية، ويصطلح على تسميتها أيضاً بالنفقات التسيير ونفقات التجهيز وهي⁷:

- **نفقات التسيير:** هي النفقات التي تصرف لضمان السير الحسن لمصالح الدولة ومرافقها كالأجور والرواتب، في سبيل تغطية الحاجة اليومية والروتينية للدولة والمحافظة على جهازها الإداري وليس في سبيل زيادة رأس المال المادي أي أنها نفقات استهلاكية.
- **نفقات التجهيز والاستثمار:** هي نفقات غير دورية تصرف لزيادة الإنتاج القومي (السلع والخدمات) وهي نفقات استثمارية.

وحسب معيار المقابل من وراء صرف النفقة تصنف إلى نوعين⁸:

- **نفقات حقيقية (بمقابل):** وهي النفقات التي تحصل الدولة على مقابل (سلع وخدمات) من وراء صرفها، كالأجور التي تدفع للأساتذة والأطباء وغيرهم لقاء خدماتهم ومجهوداتهم، أو النفقة التي تدفع لشراء مواد أولية قصد إنشاء مصنع أو تشييد طريق أو مطار، وهذه النفقات تؤثر على الدخل الوطني وتخلق قدرة شرائية.
- **نفقات تحويلية (دون مقابل):** هي نفقات تقدم في شكل تحويلات نقدية من الدولة إلى الفقراء مثل إعانات البطالين والفتات الهشة، وكذا النفقات التي تخصص لمساعدة بعض المؤسسات والمصانع على تخفيض تكاليف الإنتاج بالتالي دعم الأسعار وتخفيضها، وهذه النفقات لا تؤثر على الدخل الوطني بل تؤثر فقط على تحويل الدخل من فئة الأغنياء إلى الفئات الهشة.

أما التقسيم الإداري فيكون حسب كل وزارة أو قطاع، أما التقسيم الوظيفي فيقصد به تقسيم النفقات العامة إلى نفقات الخدمات ونفقات الزراعة والصناعة... ولقد أضيف في مجال الإنفاق العام في الجزائر فصل جديد في قانون المالية لسنة 2018 يتعلق بالإنفاق العام على البيئة الذي يعبر عن صرف الدولة بمبالغ نقدية في مجال حماية البيئة جزء منه يعتبر استثماراً بيئياً والجزء الآخر نفقات جارية، ونظراً لجدائة الاهتمام بالإنفاق العام البيئي في الجزائر سندرس البيانات المتعلقة بدول الاتحاد الأوروبي، لنبين أهم مجالات الإنفاق العام البيئي ومبينين مستوى التفاوت في الإنفاق العام بين مختلف الدول وكذا التفاوت في مجالات الإنفاق العام.

2-3- علاقة الإنفاق العام بالنشاط الاقتصادي

اختلفت الدراسات والأبحاث في تفسير العلاقة بين النشاط الاقتصادي والإنفاق العام حول اتجاه التأثير وطبيعة التأثير وحجمه ومصدر هذا التأثير، ويعبر اتجاه العلاقة من تأثير الإنفاق العام في النمو الاقتصادي عن الفكر الكينزي والاتجاه العكسي يمكن أن ننسبه إلى فاجنر، ويوجد عدد لا متناه من الأبحاث والدراسات، وقد استخدمت تقنيات الاقتصاد القياسي الحديثة كالتكامل المشترك والعلاقة السببية لجرنجر ونموذج تصحيح الخطأ وغيرها، ولم تتفق هذه النماذج والدراسات حول رأي واحد، فبعض الدراسات تؤيد وتدعم قانون فاجنر بدلا من الفرضية الكينزية، بينما دراسات أخرى تؤيد الفرضية الكينزية بدلا من قانون فاجنر.⁹

2-3-1- تأثير الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي

تعتبر النفقات العامة الأداة التي تسمح بتأثير الدولة على متغيرات الاقتصاد الكلي (الإنتاج، الإستهلاك، الدخل، التوظيف والإستثمار، مستوى الأسعار...) وأيضا على المتغيرات الجزئية كأثرها على سلوك المنتج وسلوك المستهلك، كما تستخدم الدولة نفقاتها لتخصيص الموارد الاقتصادية وتوجيهها وكذا لتحقيق أهداف إجتماعية كإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع أو حماية البيئة وترقية المجتمع، وهذا التأثير يمكن أن يكون مباشرا وغير مباشر.

أ: التأثير المباشر للنفقات العامة

- **التأثير على الإستهلاك:** إذا كان الإقتصاد يعاني من ركود أو كساد سواء كلي أو جزئي في بعض القطاعات تستخدم الدولة نفقاتها الإستهلاكية (الأجور والرواتب والإعانات) من أجل تشجيع الإستهلاك القومي أو تشجيع الطلب على سلعة معينة، أو حتى عندما تشتري الدولة السلع والتجهيزات اللازمة للإنتاج العام فهو يعتبر تحفيزا للإستهلاك القومي.¹⁰
- **التأثير على الإنتاج:** لزيادة الإنتاج مثلا تقوم الدولة بصرف نفقاتها إما بشكل مباشر بإنشاء مصانع وتجهيزها وتشغيلها، أو بشكل غير مباشر عن طريق دعم المشاريع الإنتاجية للخواص.
- **التأثير على الأسعار:** يمكن أن تتدخل الدولة في المحافظة على مستوى الأسعار ثابت، إذ أنه هناك عوامل أخرى غير العرض والطلب تؤثر على الأسعار ألا وهي تدخل الدولة بواسطة نفقاتها، فقد تقدم الدولة إعانات للمنتجين تسمح لهم بزيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف بالتالي إنخفاض الأسعار، أو توجه الإنفاق العام نحو تأدية خدمات عامة بأسعار رمزية لفئات محدودة الدخل كالتعليم والصحة¹¹ (فتوح، 2015، صفحة 73).
- **التأثير على التوظيف:** بهدف زيادة التوظيف ومكافحة البطالة تستخدم الدولة نفقاتها العامة، إما بطريقة مباشرة عن طريق إنشاء مشاريع وتوظيف الموارد العاطلة سواء يد عاملة أو غيرها، أو عن طريق تشجيع الطلب الكلي وزيادة الإنتاج والذي بدوره يستلزم زيادة التوظيف، وإن ما نراه في الجزائر في شكل إنشاء هيئات الدعم والمرافقة للمشاريع الاقتصادية لخير دليل على تأثير الإنفاق العام على التوظيف (عابب، 2010).
- **التأثير على إعادة توزيع الدخل:** تعمل الحكومة وكوظيفة أساسية على توفير بعض الخدمات لصالح الطبقات الفقيرة على قدر أكبر من الذي يحصل عليه الطبقات الغنية في المجتمع¹²، حيث تعمل على زيادة التحويلات الإجتماعية في شكل منح ومساعدات ودعم المنتجات الضرورية والدنيا.

ب: التأثير غير المباشر للنفقات العامة

يظهر هذا التأثير من خلال أثر المضاعف وأثر المعجل¹³، حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة أكبر في الدخل، وهذه الزيادة في الدخل سيوجه جزء منها نحو الاستهلاك وجزء منها نحو الادخار، وما ينفق على الاستهلاك سيكون بمثابة دخول لفئة جديدة بدورها ستوجه جزء منها للاستهلاك وجزء للادخار طبعا سيكون ذلك وفقا للميل الحدي للاستهلاك، وسيحول الجزء الأجر لاستثمارات، وبالتالي فكل زيادة في الإنفاق الحكومي لدعم القدرة الشرائية ستدعم زيادة الإنتاج ومن

ثمة زيادة الدخل القومي وهذه الزيادة في الدخل القومي ستكون مرتبطة بالميل الحدي للاستهلاك، حيث تكون الزيادة في الدخل أكبر بعدة مرات الزيادة في الاستهلاك، حيث كلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبيراً أدى ذلك لزيادة الدخل. أما بالنسبة للمعجل فهو يعني أن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة في الدخل بفعل أثر المضاعف سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الإستثمارية ووسائل الإنتاج للاستجابة لزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، ومنه نخلص إلى أن فكرة المضاعف والمعجل تتكامل لتفسير الزيادة في الدخل نتيجة الزيادة في الإنفاق الحكومي¹⁴، وبغض النظر عن ما تواجهه هذه الفكرة من انتقادات كونها تعمل بشكل أفضل في الاقتصاديات التي تتميز بمرونة أكبر في الجهاز الإنتاجي نوع النفقات العامة ومن يستفيد منها.

2-3-2- تأثير الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي

تعد الزيادة في الإنفاق العام أحد الظواهر التي اصطلح على تسميتها بقانون التزايد المستمر للنفقات الحكومية أو قانون فانجر A.Wagner والذي ينص على أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي، حيث تعتمد الدولة لزيادة نفقاتها على قطاع الصحة والتعليم والإنشاءات للحفاظ على مستويات النمو المحققة، كما تفسر أيضاً وفق أثر الإزاحة ل Peacock et Wiseman حيث تكون الزيادة في النفقات العامة وفق فترات¹⁵.

وباختلاف القوانين المفسرة لظاهرة زيادة النفقات العامة فهي ترجع لعاملين أساسيين، الأول هو تكفل الدولة بوظائف ومهام جديدة والثاني هو توسع الدولة في القيام بوظائفها الحالية¹⁶، وتوصف الزيادة بأنها ظاهرة حيث لا يؤدي الزيادة النقدية إلى زيادة أو تنوع في إشباع الحاجات العامة، وزيادة حقيقية حيث تهدف لزيادة مستوى الإشباع وتحقيق تنوع فيه¹⁷.

فالزيادة الظاهرية في النفقات العامة يمكن أن ننسبها إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية أي ارتفاع في معدل التضخم، وبالتالي للمحافظة على نفس مستوى الإشباع العام فلا بد من زيادة المخصصات المتعلقة بالنفقات العامة، كما أن الزيادة في الإنفاق العام يعتبر ظاهرياً عندما يحدث للاستجابة للزيادة السكانية.

أما الزيادة الحقيقية فقد تكون لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية... ومن أشكالها زيادة الدعم المقدم للمؤسسات الاقتصادية في شكل مباشر أو غير مباشر لتحسين تنافسيتها بتشجيعها على التصدير أو تحسين قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية، أما الأهداف الاجتماعية فتتمثل في زيادة حجم الدعم الموجه للعائلات والأفراد لتحسين مستوى معيشتهم.

ثانياً: الإنفاق العام على المجال البيئي

بقي تدخل الدولة في الاقتصاد في حدود ضيقة في أهدافه ألا هي تحقيق معدلات نمو مرتفعة والعدالة في توزيع الثروة، فقد بقيت في معزل عن دراسة وتحليل أثر النشاط الاقتصادي على البيئة، ولم يتم التفتن لهذه النقطة إلا بعد بداية ظهور الآثار السلبية على البيئة وصحة الإنسان، ومع ذلك كان هناك من يعارض هذا الاتجاه، باعتباره يعرق مسيرة التنمية سواء من طرف اللوبيات والشركات المتعددة الجنسيات أو حتى حكومات الدول، فبعد تبني الدول المتقدمة لضرورات الاهتمام بالقضايا البيئية لتحقيق التنمية أظهرت دول عدم الانحياز في مؤتمرها الرابع في الجزائر في سبعينيات القرن الماضي معارضة لذلك الاتجاه، حيث اعتبر أن هذا الاهتمام ليس سوى انحراف عن المسارات التنموية التي كانت ترغب في تبنيها ورأت ضرورة اتباع المسارات التنموية في شكلها التقليدي بمعزل عن الكلفة البيئية التي قد يترتب عنها. لكن استماتة المدافعين على هذا الاتجاه الذي يركز على ضرورة تبني البعد البيئي في النشاط الاقتصادي، مكثهم من فرض أفكارهم، إذ بدأت المنظمات والهيئات الدولية تتبنى ذلك من خلال عقد الاجتماعات، وظهر بذلك مفهوم جديد للتنمية يتبنى البعد البيئي وهو التنمية المستدامة.

وفي الحقيقة تمثل هذه النقطة أهداف الألفية الحالية التي تبنتها المنظمات والهيئات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة حيث وضعت في البداية خطة إنمائية من ثمانية أهداف ينتهي العمل بها في 2015 ثم دعمتها لاحقاً بسبعة عشر

هدفاً¹⁸ تسعى للقضاء على الفقر وكل مظاهره وتحسين مستوى المعيشة والرعاية بتوفير التعليم والصحة وتوفير مياه الشرب وقنوات الصرف الصحي بالإضافة إلى حماية كوكب الأرض وتحقيق النمو الاقتصادي.... وهي الأهداف التي بدأ العمل بها ابتداءً من 01 جانفي 2016، وهي تحقق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البعد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي) إن تحقيق هذه الأهداف لا يعد إلزامياً من الناحية القانونية، لكنها متطلبات أساسية لبقاء البشرية واستمراريتها، تستدعي عمل وشراكة بين مختلف الدول الغنية والفقيرة والمتوسطة الدخل مع مراعاة إمكانية كل دولة، حيث يتوقع من حكومات الدول تبني هذه الأهداف والعمل على تحقيقها، لكن من المؤكد أيضاً أن السعي الحثيث لتحقيقها سيتولد عنه إشباعاً أكبر وتحقيق منافع جديدة ما كانت لتتحقق بالوتيرة التي تجسدت بعد تبني الهيئات الدولية لهذه الأهداف وتعبئة الرأي العالمي لتحقيقها، لكن رغم ذلك يبقى التحسين مطلوباً لوجود بعض الثغرات والأهداف التي تحتاج للتحسين¹⁹. كما أن السعي لتحقيق هذه الأهداف سيتطلب موارد مالية ونفقات حكومية حقيقية تضاف إلى ميزانيات وأعباء الدول، فالدول المتقدمة إضافة إلى ما تنفقه داخلياً على تحقيق هذه الأهداف فهي مطالبة بتقديم منح وإعانات للدول محدودة الدخل التي بدورها ستحول هذه الإعانات إلى نفقات توجه لتحقيق التنمية المستدامة.

1- أهمية الاقتصاد البيئي

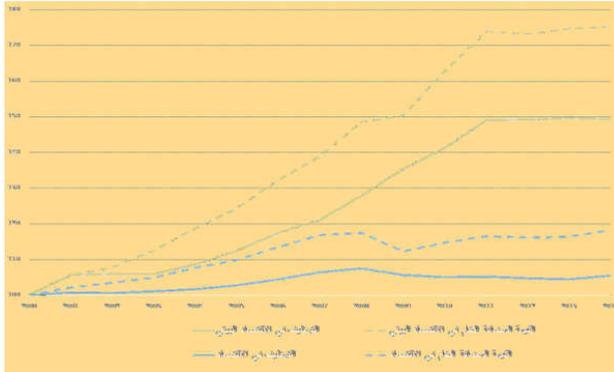
تعد التنمية المستدامة من مواضيع الساعة التي شهدت تطوراً عبر مراحل زمنية متعاقبة ظهرت من خلال الاجتماعات المؤتمرات الدولية منذ خمسينيات القرن الماضي²⁰، حتى إنه لم يعد بالمستطاع تناول أي سياسة من السياسات التي تنتهجها الدول والمنظمات الدولية دون الأخذ بعين الاعتبار لمفهوم الاستدامة التي طغى ونهى مفهومها عبر عدة عقود، ليأخذ حيزاً كبيراً في الأدبيات الاقتصادية والسياسات الحكومية والاتجاهات التي تتبناها المنظمات الدولية، ليعبر عن التنمية بأنها تلك التي تحقق احتياجات الجيل الحاضر دون أن تؤثر سلباً على تلبية احتياجات الأجيال القادمة، حيث انتشر هذا المفهوم بعد صدور تقرير الوزير الأول للترويج ورئيسة المفوضية العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، ولقد تطور مفهوم التنمية المستدامة ليأخذ بعداً زمنياً أوسع ليكون تلبية هذه الحاجيات مرتبط بمفهوم البقاء والاستمرارية والمساواة (Gagnon, 2005)، أي أن يحصل كل جيل على ما يحتاج إليه بشكل ملائم دون نقصان في القيمة، فالعبرة في تبني سياسة تنمية مستدامة هي الحفاظ على موارد الطبيعة ليستغلها كل جيل حيث يحصل على الأقل على نفس القدر من الإشباع الذي حصل عليه الجيل السابق.

ومفهوم التنمية المستدامة وبشكل خاص في بعده البيئي بقي يفرض وجوده في الساحات الدولية ومن طرف الهيئات الدولية بما فيها البنك الدولي حتى أضحت المشاريع التي يتم تمويلها من طرفه تخضع لمدى استجابتها للمعايير البيئية وقياس بصمتها البيئية ليتم قبول تمويلها²¹، هذا المتطلب الأساسي –الاهتمام بالقضايا البيئية- يأخذ في وقتنا الحالي أشكالاً عديدة منها ما لها علاقة مباشرة بها وأخرى غير مباشرة، ويمثل الاهتمام بالبيئة تحدياً حقيقياً لكل الأطراف (أسر، ومؤسسات وحكومات) لمعالجة مختلف المشاكل التي تترتب عن أي سلوك بشري يمكن أن يؤثر على البيئة ويتطلب إيجاد حلول لهذه المشاكل.

وهذه الحلول تأتي من خلال البحث والتطوير وبالتالي لا بد أن تكون سياسة تشجيع البحث والتطوير متضمنة لمفهوم الاستدامة بمعنى أن المشاريع مهما كانت طبيعتها اقتصادية أو اجتماعية تحت وصاية القطاع العام ضمن إطار البنى التحتية أو غيرها أو تلك التي ينجزها القطاع الخاص فإن المعايير البيئية إضافة إلى المعايير الاجتماعية والاقتصادية ينبغي أن تحظى هي الأخرى بالاهتمام والرعاية وقد ترجح الكفة إليها على حساب المعايير الاقتصادية والاجتماعية.

تظهر أهمية القطاع البيئي من خلال مساهمته في تكوين القيمة المضافة ومن ثمة الناتج الداخلي الخام وكذا مساهمته في زيادة مستويات التوظيف في المجتمع، إذ تسجل البيانات في دول الاتحاد الأوروبي ارتفاعاً في التوظيف في القطاعات البيئية يفوق الارتفاع في الاقتصاد ونفس الشيء ينطبق على نمو القيمة المضافة في هذا القطاع، وهو ما يتضح من الشكل أدناه:

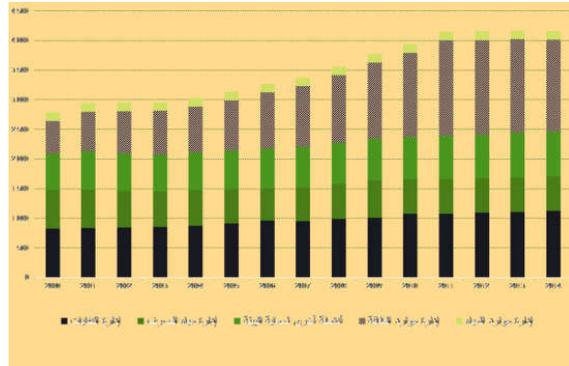
شكل 1- مقارنة بين معدل نمو التوظيف والقيمة المضافة الخام بين الاقتصاد البيئي والاقتصاد ككل (2000-2014، UE 28)



Source : Commission européenne, économie de l'environnement : emploi et croissance, site : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu> , téléchargé le 17/01/2018.

أما حسب مجالات الاهتمام بالقطاع البيئي فنلاحظ أن الزيادة المحققة في التوظيف تركزت في قطاع موارد الطاقة المتجددة التي تعتبر أحدث مجالات الاهتمام في الاقتصاد البيئي، ما يعني أن هذا القطاع المستحدث أكثر استقطاباً لليد العاملة مقارنة ببقية القطاعات الأخرى فقد كان معدل نمو التوظيف في القطاع البيئي ككل 49% بين 2000-2014 وكانت أعلى نسبة مسجلة في قطاع الطاقات المتجددة بسنة تجاوزت 189%، كما وصل معدل نمو التوظيف في قطاع معالجة النفايات إلى 35%.

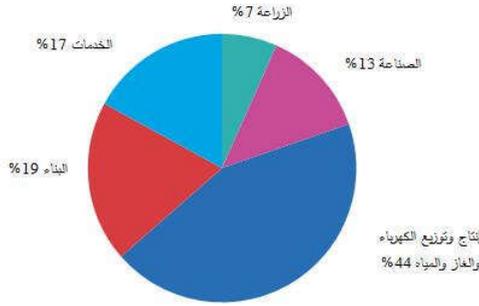
شكل 2- تطور التوظيف في مختلف مجالات القطاع البيئي (2000-2014، UE 28)



Source : Commission européenne, économie de l'environnement : emploi et croissance, site : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu> , téléchargé le 17/01/2018.

وقطاع البيئة وإن كان مستقلاً في بعض الأنشطة، فهو متواجد في تكوين القطاعات الأساسية المشكلة للقيمة المضافة وفيما يلي نسب توزيع مساهمة الاقتصاد البيئي في القطاعات الاقتصادية في دول الاتحاد الأوروبي:

شكل 3- نسبة القيمة المضافة الخام للاقتصاد البيئي في القطاعات الاقتصادية (2014، UE 28)



Source : Commission européenne, économie de l'environnement : emploi et croissance, site : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu> , téléchargé le 17/01/2018.

وواضح جدا أن مساهمة الاقتصاد البيئي مرتفعة في قطاع موارد الطاقة وهي المياه والكهرباء والغاز، باعتبار أنها تعد مجالا خصبا لأنشطة للطاقت البديلة والمتجددة.

2- الإنفاق العام البيئي

إن زيادة الاهتمام بالبيئية لا يتطلب اجتماعات وخطب بل يجب أن يتبع ذلك بتوفير الموارد المالية التي يتم إنفاقها لتحقيق الأهداف البيئية، وكان لا بد من أن تكون المبادرة من طرف حكومات الدول وعلى رأسها الدول المتقدمة، وهو ما ظهر من خلال ما سنصطلح على تسميته بالإنفاق العام البيئي، وهذا الإنفاق يهدف بشكل أساسي إلى المحافظة والتقليل والقضاء على كل ما من شأنه التأثير سلبا على البيئة²²، ويتوزع هذا الإنفاق العام على مجالات عديدة، تقسم حسب تصنيف الاتحاد الأوروبي إلى النفائات ومياه الصرف الصحي والتي يمكن اعتبارها مجالات تقليدية ثم يأتي الإنفاق على المحافظة على الهواء وتقليل الضجيج والتنوع البيئي والنفائات المشعة وقطاعات أخرى.

وينقسم الإنفاق العام البيئي أيضا وفق المعيار الاقتصادي إلى الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي، ويشمل الإنفاق الجاري استهلاك المنتجات البيئية من مختلف المتعاملين الاقتصاديين مثل نفقات تشغيل المرافق العامة وأجور العمال والإعانات وعمليات الصيانة التي لها علاقة بالمجال البيئي... أما الإنفاق الرأسمالي فيقسم إلى إنفاق رأسمالي مباشر من خلال مشاريع الإنشاء وبناء البنى التحتية ويشمل أيضا الإنفاق العام على الاستثمارات مثل شراء التجهيزات أو إنشاءها في حين أن الإنفاق العام الرأسمالي غير مباشر وهي الاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص بدعم من الدولة للقيام بالاستثمارات التي لها علاقة بمختلف مجالات حماية البيئة، ويمكن القول بأن الإنفاق العام البيئي وفق هذا التقسيم سيكون له تأثير غير مباشر على النمو وفق المذهب الكينزي بموجب أثر المضاعف وأثر المعجل، حيث يؤدي الإنفاق على الأجور والإعانات ودعم القطاع الخاص في النهوض بالأنشطة البيئية المتنوعة إلى زيادة الاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك وكذا زيادة الاستثمارات ومن ثمة زيادة الدخل والنمو الاقتصادي.

ولدراسة تطور الإنفاق العام البيئي اخترنا في دراستنا هذه تحليل وضعية الإنفاق العام البيئي في دول الاتحاد الأوروبي، نظرا لتوفر البيانات الإحصائية بخصوصها وقرب اقتصادياتها من الجزائر في ظل الشراكة القائمة بين الجانبين التي غالبا ما يتم نقل خبراتها من الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر، وقد اخترنا إلى جانب دول الاتحاد الأوروبي UE 28 الدول الست الأولى سنة 2015 من حيث حجم الإنفاق في كل مجال من مجالات الإنفاق العام البيئي.

3- دراسة تطور الإنفاق العام البيئي في دول الاتحاد الأوروبي UE 28

ويمثل الجدول التالي تطور الإنفاق العام الإجمالي الأوروبي لـ 28 دولة على حماية البيئة خلال الفترة الممتدة من

2015-2007:

جدول 1- تطور الإنفاق العام الأوروبي (UE 28) على حماية البيئة (2015-2007) M€

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوروبي (28)	101315,8	102243,2	109485,6	109419,3	109455,8	110793,7	112076,5	114393	118916,4
فرنسا	16875,0	17796,0	19207,0	19833,0	20406,0	21009,0	21651,0	21984,0	21930,0
المملكة المتحدة	20429,9	16975,2	16945,0	17920,6	16729,3	17219,8	15916,2	18357,1	20285,5
ألمانيا	12707,0	13098,0	17729,0	15479,0	15796,0	16569,0	17447,0	17791,0	18468,0
إيطاليا	12403,0	13235,0	13868,0	13796,0	14455,0	14575,0	15494,0	15326,0	15876,0
هولندا	9576,0	9928,0	10546,0	10286,0	10295,0	10073,0	10076,0	9770,0	10412,0
إسبانيا	10764,0	10884,0	11518,0	11358,0	10174,0	9302,0	8621,0	9096,0	9293,0

المصدر: <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu>

يوضح الجدول اعلا ارتفاق الإنفاق العام على حماية البيئة في دول الاتحاد الأوروبي خاصة بعد سنة 2011، وتعد فرنسا متقدمة على بقية الدول مع تسجيل بعض التذبذبات لدى بعض الدول مثل بريطانيا وتراجع في حجم الإنفاق العام البيئي في إسبانيا، أما من حيث مجالات الإنفاق العام فهي موزعة كما يلي:

أولاً: إدارة النفايات

جدول 2- تطور الإنفاق العام الأوروبي على إدارة النفايات (2015-2007) M€

GEO/TIME	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوروبي 28	47	48 286,6	49 017,0	51 482,8	52 093,0	53 425,9	54 192,3	56 400,4	59 539,1
المملكة المتحدة	15	13 417,4	13 044,6	13 422,1	13 053,6	13 389,3	12 591,0	14 222,4	15 572,3
فرنسا	8 013,0	8 408,0	8 978,0	9 550,0	10 263,0	10 604,0	10 878,0	11 294,0	11 301,0
إيطاليا	5 555,0	6 240,0	6 697,0	7 305,0	8 242,0	8 594,0	9 868,0	9 909,0	10 553,0
ألمانيا	4 240,0	4 202,0	4 355,0	4 640,0	4 785,0	4 811,0	5 041,0	5 067,0	5 283,0
إسبانيا	4 748,0	5 237,0	5 076,0	5 809,0	5 373,0	5 365,0	4 917,0	5 214,0	5 251,0
هولندا	3 246,0	3 367,0	3 464,0	3 599,0	3 538,0	3 573,0	3 474,0	3 440,0	3 411,0

المصدر: <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu>

من الجدول يتضح لنا بأن الدول الأكثر إنفاقاً سنة 2015 على معالجة النفايات هي المملكة المتحدة بأكثر من 15 مليار يورو مع تسجيل تذبذب في الإنفاق العام من فترة لأخرى وتلها فرنسا بمبلغ يفوق 11 مليار يورو كما تجاوز حجم إنفاق إيطاليا 10 مليار يورو ثم تأتي ألمانيا في المرتبة الرابعة مسجلين تزايداً مستمراً في حجم الإنفاق العام وخلفها إسبانيا بأكثر من نصف مليار يورو مسجلة تذبذباً في الإنفاق العام.

ثانياً: إدارة مياه الصرف الصحي

جدول 3- تطور الإنفاق العام البيئي الأوروبي على إدارة مياه الصرف الصحي (2015-2007) M€

GEO/TIME	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوروبي	20 090,1	20 339,9	20 539,3	20 238,6	19 521,3	19 313,1	19 172,4	18 832,5	19 147,6
فرنسا	4 405,0	4 732,0	5 011,0	4 831,0	4 939,0	4 916,0	4 780,0	4 601,0	4 447,0
ألمانيا	3 990,0	3 967,0	3 855,0	3 717,0	3 815,0	3 882,0	4 180,0	4 193,0	4 351,0
هولندا	3 353,0	3 468,0	3 699,0	3 549,0	3 611,0	3 518,0	3 600,0	3 119,0	3 289,0
سويسرا	692,3	884,9	1 092,5	1 163,8	1 275,4	1 301,2	1 359,2	1 410,0	1 553,1
إسبانيا	1 794,0	1 274,0	1 467,0	1 897,0	1 219,0	1 433,0	1 336,0	1 500,0	1 529,0

المصدر: <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu>

يتضح لنا من الجدول بأن حجم الإنفاق العام على إدارة مياه الصرف الصحي لا تتجاوز العشرين مليار يورو في مجموع دول الاتحاد الأوروبي 28 مسجلاً تذبذباً من سنة لأخرى، ولا تتجاوز النفقات العامة النصف مليار يورو في أكثر الدول إنفاقاً على هذا البند وهما فرنسا وألمانيا وغابت المملكة المتحدة ضمن الدول الأكثر إنفاقاً.

ثالثاً: محاربة التلوث

جدول - 4- تطور الإنفاق العام الأوروبي على محاربة التلوث (2015-2007) M€

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	GEO/TIME
13 726,1	13 991,7	14 322,7	13 689,8	12 929,9	12 578,4	14 724,7	9 486,1	8 515,4	دول الاتحاد الأوروبي
4 740,0	4 614,0	4 502,0	4 308,0	3 669,0	3 794,0	6 248,0	1 927,0	1 591,0	ألمانيا
1 776,0	1 891,0	1 939,0	1 953,0	2 086,0	2 088,0	2 256,0	2 108,0	2 118,0	هولندا
1 732,0	1 762,0	1 849,0	1 692,0	1 591,0	1 873,0	1 786,0	1 406,0	1 107,0	فرنسا
1 158,0	1 143,0	1 506,0	738,0	304,0	184,0	83,0	0,0	20,0	اليونان
1 013,3	941,6	656,4	752,4	697,6	864,3	162,5	99,6	87,7	سويسرا
637,0	602,0	674,0	854,0	962,0	949,0	1 413,0	1 290,0	1 066,0	إيطاليا
632,4	610,3	201,4	203,5	297,3	588,7	318,8	261,2	260,1	المملكة المتحدة

المصدر: <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu>

يتضح من الجدول أن حجم الإنفاق العام الأوروبي وصل إلى 13 مليار يورو، وتعد ألمانيا أكثر الدول إنفاقاً على هذا المجال إذ وصل حجم الإنفاق العام سنة 2009 إلى أكثر من ستة ملايين يورو، كما نلاحظ الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق العام من دولة اليونان فيعد أن كان عند مستوى الصفر سنة 2008 نلاحظ أنه وصل إلى ما يزيد عن المليار يورو سنة 2015، متفوقة في ذلك على كل من سويسرا وإيطاليا والمملكة المتحدة التي شهد فيها الإنفاق العام تذبذباً.

رابعاً: المحافظة على التنوع البيولوجي

جدول - 5- تطور الإنفاق العام الأوروبي (UE 28) على المحافظة على التنوع البيولوجي (2015-2007) M€

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	GEO/TIME
12 292,8	11 438,9	11 343,1	10 999,5	11 491,2	11 939,7	12 400,1	11 619,1	11 523,0	دول الاتحاد الأوروبي
3 076,0	3 197,0	3 245,0	3 248,0	3 456,0	3 704,0	3 706,0	3 710,0	3 774,0	إيطاليا
1 827,0	1 745,0	1 834,0	1 791,0	1 648,0	1 510,0	1 361,0	1 166,0	1 118,0	فرنسا
1 692,0	1 070,0	791,0	710,0	726,0	729,0	723,0	682,0	553,0	هولندا
1 476,0	1 417,0	1 373,0	1 296,0	1 216,0	1 089,0	1 090,0	1 007,0	985,0	ألمانيا
1 162,0	1 053,0	1 025,0	1 238,0	1 673,0	2 043,0	2 772,0	2 225,0	2 247,0	إسبانيا
766,0	612,8	595,8	535,2	586,5	670,3	536,5	660,6	911,8	المملكة المتحدة

المصدر: <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu>

يتبر حجم الإنفاق العام على هذا البند منخفض مقارنة ببقية المجالات الأخرى، إذ لا يتعدى فيه حجم الإنفاق العام الكلي 12 مليار يورو، وإيطاليا وحدها يمثل فيها حجم الإنفاق العام ربع هذا المبلغ، كما يتبين من خلال الجدول الزيادة المضطربة في حجم الإنفاق العام من طرف هولندا حيث ارتفع حجم إنفاقها بثلاثة مرات منذ سنة 2007 حيث كان حجم الإنفاق العام 553 مليون يورو ليصل إلى 1692 مليون يورو وتراجع حجم إنفاقها في إسبانيا إلى النصف تقريباً من 2247 سنة 2007 إلى 1162 سنة 2015.

خامسا: البحث والتطوير

جدول -6- تطور الإنفاق العام الأوروبي (UE 28) على البحث والتطوير المتعلق بحماية البيئة (2015-2007) M€

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	GEO/TIME
4 525,8	4 118,2	3 673,6	3 845,0	3 709,9	3 902,6	3 455,2	3 498,3	3 941,2	دول الاتحاد الأوروبي
1 275,0	1 211,0	1 092,0	1 065,0	1 084,0	1 051,0	973,0	851,0	817,0	ألمانيا
1 052,6	743,1	728,9	822,6	669,4	908,1	611,7	632,9	938,1	المملكة المتحدة
768,0	700,0	373,0	357,0	373,0	341,0	312,0	413,0	474,0	فرنسا
418,0	405,0	433,0	426,0	524,0	559,0	555,0	529,0	476,0	إسبانيا
329,0	332,0	334,0	429,0	340,0	347,0	344,0	405,0	373,0	إيطاليا
153,8	150,1	118,6	139,8	120,6	116,4	98,7	121,9	92,0	بولونيا

المصدر: <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu>

من الواضح أن حجم الإنفاق العام على هذا المجال قد ارتفع من سنة 2007 إلى 2015، لكنه كان متذبذباً من فترة لأخرى على مستوى دول الاتحاد الأوروبي ككل وعلى مستوى كل دولة، كما أن حجم الإنفاق العام لا يمثل مبلغاً كبيراً مقارنة بباقي المجالات، ويمكن أن ننسب هذا الانخفاض لعدة أسباب، أن إنفاق الحكومات على البحث والتطوير يتمثل في تشجيع ودعم القطاع الخاص، حيث يقع العبء الأكبر في الإنفاق العام على البحث والتطوير على القطاع الخاص وبشكل خاص المؤسسات الكبيرة²³، ففي سنة 2014 سجل الإنفاق العام الفرنسي الكلي على البحث والتطوير في مجال البيئة خمسة مليارات يورو حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 14.5% مقارنة بسنة 2013 وساهم الإنفاق العام بـ 700 مليون يورو مرتفعاً بنسبة تفوق 87% مقارنة بسنة 2013.

ففي بيانات للاتحاد الأوروبي نجد أن الدعم يوجه لمختلف المؤسسات باختلاف أحجامها، وهذا الدعم يوجه بشكل كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي يعتبر فيها الدعم الحكومي محفزاً قوياً على بذل الجهود والإنفاق العام على البحث والتطوير حيث يمثل نسبة كبيرة من حجم إنفاق هذه المؤسسات.

كما أن تراجع الإنفاق العام على البحث والتطوير في المجال البيئي، يمكن أن ننسبه إلى أن مشاريع البحث والتطوير التي يتم إنجازها إما أن المحافظة على البيئة ليس من أولوياتها، بمعنى آخر أن مشاريع البحث والتطوير قد تتضمن هدف المحافظة على البيئة حيث تأخذ المعايير البيئية في قبول البدء في المشاريع وإنجازها، لكنها ليست مشاريع بحث بيئية، وهي تنتهي للأنشطة الجانبية Les activités périphériques، وفق مفاهيم الاقتصاد الأخضر.

الخاتمة

تطور الفكر الاقتصادي في نظرتة لدور الدولة في الحياة الاقتصادية فما بين دولة حارسة ودولة مالكة لعناصر الانتاج ودولة متدخلة تباينت الرؤى والاتجاهات، لكن في الأخير أظهرت الوقائع أن الظروف هي التي تملئ على الدولة ما يجب فعله، من خلال السياسات النقدية والمالية، هذه الأخيرة يمثل فيها الإنفاق العام احد أقطابه.

وفي السنوات الأخيرة شهد العالم اتجاهاً نحو حماية البيئة، بسبب الإنزلاقات الكبيرة التي شهدتها البيئة إلى مستويات لا يمكن السكوت عنها، ما استدعى وضع سياسات إنمائية تهدف لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وإذا كان الاهتمام بالبعدين الاقتصادي والاجتماعي قديماً قدم ظهور الدول فإن البعد البيئي يمكن القول بأن الاهتمام به بالصورة التي هي عليها الآن حديثة بل إنها تمثل موضحة العصر، فقد وضعت المشاكل البيئية حكومات دول العالم أمام تحديات حقيقية وجب التعامل معها، من خلال التعامل ضمن إطار منسق على المستوى العالمي.

وهذا التزايد في الاهتمام بمجال البيئة تولد عنه زيادة في الإنفاق العام سواء ما تعلق منها بمعالجة النفايات ومياه الصرف كمجالات تقليدية أو في مجالات حديثة مثل تلك المتعلقة بمحاربة التلوث أو بحماية التنوع البيولوجي وحماية الحيوانات الأيلة للانقراض ويمكن اعتبار الإنفاق العام على البحث والتطوير في المجال البيئي بمثابة النقطة المهمة والفرقة

بين الدول المتقدمة وبقية الدول الأخرى، فهو يجمع بين موضحة العصر (البيئة) وأهم متغير للتعبير عن مدى تقدم الدول وتطورها.

لكن ما توصلت إليه الدراسة من خلال البيانات المتحصل عليها حول اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي هي وجود تفاوت كبير في حجم الإنفاق العام على حماية البيئة إذ سيطرت المجالات التقليدية على معظم المخصصات، في حين لم تحظى المجالات الحديثة سوى بمبالغ منخفضة، لكن أهم ملاحظة يمكن أن نشير إليها أن معدل نمو الإنفاق العام على المجالات الحديثة كان أعلى منه مقارنة بالمجالات التقليدية خاصة في مجال محاربة التلوث. وهذه الزيادة في الإنفاق العام منه ما له علاقة مباشرة بالبيئة مثل المخصصات الموجهة مباشرة لجمع النفايات ومعالجتها كما يمكن أن تكون له علاقة غير مباشرة بحيث تكون الأهداف البيئية ضمنية في إنجاز مشروع معين، مثل توفير الإنارة العمومية في منطقة معينة بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية. ورغم أن الإنفاق العام البيئي على مستوى الاتحاد الأوروبي سجل ارتفاعا بين 2007-2015، لكنه على مستوى المجالات الفرعية كان متذبذبا بعض الشيء وكذلك الحال بالنسبة لبقية الدول، غير أنه وبشكل عام استجاب لظاهرة ازدياد النفقات العامة، وهو ما يضعنا أمام إشكالية جديدة للبحث حول أسباب هذه التقلبات، وبمعنى علاقة الإنفاق العام البيئي بالنمو الاقتصادي وهو ما يمثل بالنسبة لنا أحد آفاق البحث حيث اكتفينا في الدراسة بعرض بيانات إحصائية وصفية. الإحالات والمراجع

¹ - رمضان صديق، الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي، بدون سنة نشر، ص 22.

² - البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، مصر، 1998، ص 39.

³ - البيلاوي، مرجع سابق، ص 41.

⁴ - لجيل الطيب، مطبوعة مستوفات لمقياس السياسة النقدية والمالية. جامعة أم البواقي، 2016، ص 52.

⁵ - Damarey S., Finances publiques, Gualino Eds, France, 2008, p.30.

⁶ - العلي عادل، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ج 1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 73-84.

⁷ - بن طي، المالية العامة، مطبوعة، جامعة بسكرة، 2016، ص 16.

⁸ - فتوح خالد، تطور الإنفاق الحكومي وأثره على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان مرجع سابق، ص 16.

⁹ - كريم سالم حسين الغالي، الإنفاق العام واختبار قانون فاجنر (Wagner's law) في العراق للمدة (1975-2010) تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 08، العدد 25، 2012، ص ص 29-52.

¹⁰ - فتوح، مرجع سابق، ص 68.

¹¹ - فتوح، مرجع سابق، ص 73.

¹² - محمد حلي مراد مالية الدولة، جامعة عيش شمس، مصر، بدون سنة نشر، ص 28.

¹³ - أنظر: محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 100-94.

وعادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي، درا النهضة العربية، بيروت، 1992، ص ص 117-119.

¹⁴ - حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، عمان، ص 84.

¹⁵ - ادريوش وناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق العام في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقارنة منبج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 11، 2012.

¹⁶ - يسرى أبو العلا، المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة بها، مصر، ب سنة نشر.

¹⁷ - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 100.

¹⁸ - <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/wp-content/uploads/sites/2/2015/12/SDG.Overview.pdf>

¹⁹ - <http://www.un.org/ar/millenniumgoals/pdf/MDG.2015.Report.Summary.pdf>

²⁰ - عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية، عمان، 2015، ص ص 15-17.

²¹ - مؤسسة التمويل الدولية، سياسات العمليات: التقييم البيئي، المنشور 4.01.OP، أكتوبر 1998، ص 3.

²² - http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Environmental_economy_-_employment_and_growth/fr

²³ - ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/R_%26_D_expenditure/fr#D.C3.A9penses_de_R.C2.A026.C2.A0D_par_source_de_financement

الإشفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد
(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

14-13 مارس 2018

تقييم تجربة الحكم الرشيد في الجزائر وفق مؤشرات كوفمان kauffman للفترة 2000-2016

د. يونس زين

جامعة الوادي، الجزائر

zine-younes@univ-eloued.dz

د. أحمد نصير

جامعة الوادي، الجزائر

necir-ahmed@univ-eloued.dz

ملخص:

إن الإصلاحات الاقتصادية لم تمكن الدول النامية من تحقيق تنميتها الاقتصادية الحقيقية على الرغم من الإمكانيات و الموارد المتاحة و الإصلاحات المطبقة، حيث يؤكد جل الاقتصاديين أن سبب ذلك راجع لعدم تماشي الإصلاحات الاقتصادية مع الإصلاح المؤسساتي فالأسواق الفاعلة لا تحتاج إلى أسواق اقتصادية فحسب، بل أسواقا سياسية أيضا، وهذا ظهر ما يطلق عليه الحكم الرشيد الذي يمثل بدوره محور مكمل للإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني، الذي يحول النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة، وتحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع الحكم الرشيد في الجزائر، ومحاولة تقييم هذه التجربة من خلال مؤشرات كوفمان للفترة 2000-2016.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد، الإصلاحات الاقتصادية، مؤشر كوفمان.

Abstract:

Economic reforms have not enabled developing countries to achieve their real economic development despite the available resources and reforms. Most economists assert that this is because economic reforms are not consistent with institutional reform. Effective markets need not only economic markets but political markets This, too, demonstrates the so-called good governance, which in turn represents an integral part of the second-generation economic reforms that transform economic growth into sustainable development. This study attempts to shed light on the reality of good governance in Algeria, Djerba by Kaufman indicators for the period 2000-2016.

Key Words : *High judgment; Economic reforms; From Kaufman*

تمهيد:

إن مفهوم النمو نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة مصادره وأساليب تحقيقه وكيفية استدامته والمحيط والبيئة المدعمة له، وعلاقته بالإصلاحات الاقتصادية، وقد تعزز هذا الاتجاه بعد تخلي دول المغرب العربي عن نظام التخطيط المركزي والإعلان عن تبني نظام اقتصاد السوق كبديل لتحقيق النمو القابل للاستمرار بعد مسيرة طويلة امتدت لأكثر من ثلاثين عام كانت تركز فيها أنظمة التخطيط السابقة على زيادة الإنتاج والنمو من خلال وضع أرقام كمية مستهدفة للإنتاج مع هدر كبير للتكاليف، مع العلم أن هاته البرامج عانت من قصور كبير يرجع أساسا إلى هذه البرامج في حد ذاتها، التي حاولت التعايش مع أنظمة اقتصادية عرفت البلدان النامية ميزها التوجه الإداري والتخطيط المركزي وهذه الأنظمة تتميز بغياب الحوافز، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة تجعل من الصعوبة تحقيق أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي في ظل هذه المواءمة والتعايش.

يعتبر موضوع التنمية من بين أهم المواضيع التي تلقى اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك اعتبرت المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة في عام 1986 حقا مكرسا لدى الشعوب كغيره من الحقوق الأخرى، ومنه تسعى الكثير من الدول النامية للحاق بالدول المتطورة والتي بلغت قياسات كبيرة من التقدم. فبعد أن كان الحديث عن التنمية الاقتصادية الشاملة أصبح الكلام الآن عن التنمية البشرية ومقاييسها ثم التنمية الإدارية وأبعادها، ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد بل أن التنمية أصبح لها علاقة بالحكم الراشد أو الحوكمة كانت الخيارات التنموية للجزائر، خيارات ذات توجهات متباعدة بعد الاستقلال، تعتمد على تصدير المواد الأولية فهي اقتصاديات ريعية، فالتحدي الذي واجه الدولة الجزائرية هو كيفية الانتقال من نظام اقتصادي ريعي تسيطر عليه الدولة مركزيا إلى نموذج اقتصادي تنافسي محدثا لفائض الدخل ويخلق فرصا للشغل.

ومما سبق يمكن طرح الإشكال التالي:

ما هو واقع الحكم الراشد في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 200-2016؟، وما هي هذه

التجربة وفق مؤشرات كوفمان؟

أولا: الحكم الراشد: النشأة وأسباب الظهور، المفاهيم والأبعاد

إن الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية للدول النامية أدت لانعكاسات سلبية على هذه المجتمعات، وهذا ما دفع بالعديد من الدول النامية إلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي ومحاولة تجسيد الحكم الراشد من أجل تحقيق الفعالية والفاعلية في تجسيد الشؤون العامة والتسيير الجيد للإمكانيات المتاحة، ويعتبر الحكم الراشد من المحاور الرئيسية للإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني.

1. النشأة والتطورات التاريخية للحكم الراشد: ظهر مصطلح الحاكمية عام 1937 في بحث بعنوان: the nature of the firm، والذي أنجز من طرف Ronald Coase، واليوم نجد أن الحكم الرشيد له العديد من المصطلحات والمفاهيم، ففي خلال سنوات السبعينيات عرف بعض الاقتصاديين الحاكمية بأنها مختلف الإجراءات الموضوعية محل التطبيق من طرف المؤسسة لأجل إيجاد تنسيقات داخلية بغية تخفيض

تكاليف وأعباء المبادلات التي يلاقها السوق حاضرا . فههدف الحاكمية إذن ، هو تثبيت وتحديد القواعد الجديدة للعبة بين المسيرين والمساهمين ... وعليه، وتحت التأثير المثلي للعولمة والكوكبية المالية وكذا التداول السريع لرؤوس الأموال ، فان المساهمين يطالبون بنموذج حكومة المؤسسة ، تأخذ بعين الاعتبار الآفاق الجديدة المقدمة والموفرة عبر الكوكبية المالية تحت تأثير اختلال وتنظيم الأسواق المالية ، كما تسعى إلى إحلال النقائص في حق الشركات عبر تسطير واجبات المسيرين تجاه المساهمين من حيث: الأمانة ، الصدق ، الاستقامة ، الشفافية ، الفاعلية. كل هذا لأجل تطوير نتائج المؤسسة. وهذه هي النقطة المنطقية التي يستنبط منها لماذا يتم الاحتفاظ والاستفسار عن مخزونات الحافظات المالية في إطار هدف نوعية المسيرين وكذا قضية المساهمين .. في سنوات الثمانينيات، فان المؤسسات الدولية اقتنعت بعبارة الحاكمية الجيدة لأجل تعريف وتحديد خصوصيات إدارة جيدة عمومية ، والتي يمكن تطبيقها على بلدان مطالبة أكثر فأكثر في إطار تبادل الفرص لكي تضع محل الموضوع الإصلاحات المؤسساتية اللازمة لنجاح كل البرامج الاقتصادية ، أي ان هناك نظرة جديدة للحكم الرشيد ، سواء كتسيير جديد عمومي قائم على مبدأ المنظم ، بمعنى أن الحكم الرشيد يسعى إلى إضعاف فكرة الدولة الحمايية وتجسيد مبدأ القيادة الإدارية خاصة في المؤسسة وفي إطار التسيير الفعال للمؤسسات . ، كما ان الحكم الرشيد يهدف إلى شفافية أكثر تجاه المستفيدين من السياسات الاجتماعية ، خصخصة المصالح العمومية .. ففي عام 1997¹ ، وخلال الأزمة الآسيوية اعترف البنك الدولي صراحة ، أن السوق لا يمكنها ضمان تخصيص أمثل للموارد وكذا ضبط الآثار الحساسة للعولمة ، أما الحاكمية العالمية، فهي افتراض ينطلق من ان التطبيقات التقليدية للحكومة القائمة على التعاون الدولي بين الدول والأمم لا تسمح أكثر بحل المشاكل الناجمة عن العولمة .

يتعلق الأمر إذن ، بتعريف هيكل قيم عالمية وكونية ، والتي تستقي الممارسات الجيدة سواء على مستوى الأعمال او على مستوى الحكومات ، وكذلك المنظمات المكلفة بضبط العولمة ، وهناك من يلوم المنظمات العالمية بمعالجة المسائل السياسية وهي المسائل التي لأجلها لا تكون في الحقيقة لها أية وصاية .. كما ان هناك من ينتقد اللجوء إلى الممارسات الجيدة والتي لا يمكن لها فقط تعريف للسياسات الجيدة وإنما زيادة حركية في تفعيل مسارات التسيير الجيد وعلى كل المستويات لان الأمر كل متكامل. والجدول التالي يوضح التطورات السياسية لمفهوم الحكم الراشد

الجدول رقم (01): التطورات السياسية لمفهوم الحكم الراشد

الفترة الزمنية	التطورات السياسية لمفهوم الحكم الراشد
1975-1982	المرحلة الليبرالية: الحاجة إلى التفكير في الأزمة الاقتصادية، وإعادة صياغة نموذج تنظيمي لها بعد الحرب العالمية الثانية
1882-1990	وفاق (إجماع) واشنطن، أزمة المديونية وبرامج التعديل الهيكلي (سياسات الخصخصة)
1990-1995	التعديلات (الإصلاحات) الليبرالية وعمليات التحول الديمقراطي
ابتداء من 1996	الدور المؤسسي الجديد: الإصلاحات السياسية ملتقى الجيل الثاني عبر وضع معايير لترشيح الممارسات الدولية
ابتداء من 1997	ما بعد مفهوم الحكم الراشد: إعادة التفكير في نمط العلاقة السائدة بين الاقتصاد والديمقراطية

المصدر: ورشاني شهبناز، الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015)، ص: 08

2. أسباب ظهور الحكم الراشد: يمكن إبراز أهم أسباب ظهور الحكم الراشد فيما يلي:

- العمل على مكافحة الفساد المالي والإداري، حيث أصبحت هذه الظاهرة تتصدر المشاكل التي تعاني منها الدول النامية وحتى المتقدمة، جراء غياب المساءلة و الشفافية في تسيير أموال الدولة وشؤون المجتمع.
- ضعف مستوى التنمية البشرية وزيادة معدلات الفقر و البطالة في الدول النامية، التي يمثل ظهور مفهوم الحكم الراشد فيها أحد أهم الآليات التي تساعد على مسايرة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي.
- العولمة وما تبعها من تطورات في مختلف المجالات، حيث اتسع مجال انتشار مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتزايد دور المنظمات غير الحكومية، وسرعة انتشار المعلومة على المستوى العالمي نتيجة للتطور التكنولوجي خاصة مع ظهور شبكة الانترنت، وهنا يساعد على تسهيل التواصل على المستوى العالمي.
- تراجع دور الدولة، وهو ما ساعد على انتشار الديمقراطية كإيديولوجية جديدة ، حيث هناك من الباحثين من يعتبر أن الحكم الراشد هو وليد الديمقراطية، إذ يستوحى مكوناته مفهوم أنه يمثل في محوره نظام للتسيير الديمقراطي.
- عدم قدرة الدول النامية على التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى العالمي.³

وهناك عدة أسباب لظهور فكرة الحكم الراشد، لعل أبرزها السرعة المتناهية لعمليات العولمة، خاصة ما تعلق بزيادة تحرير تجارة السلع والخدمات المالية، وما تفرزه من مخاطر تنتج عن زيادة وتعميق الترابط بين الاقتصاديات الدولية، والمتمثلة في طبيعة العدوى أو الانتشار التي تتمتع بها الأزمات المالية وصعوبة احتوائها، والسبب الآخر هو إدراك بعض المؤسسات التنموية الدولية وعدد كبير من الأكاديميين البارزين ومسؤولين في القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني العالمي بأن إدارة الاقتصاد العالمي خلال العقود الماضية لم تكن مرضية، ولم تعد تتلاءم مع الظروف التي أفرزتها ظاهرة العولمة، إضافة إلى انعكاساتها السلبية على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وبالتالي فشل وقصور المدرسة الفكرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي سيطرت على مسيرة التنمية العالمية خلال العقدين (1980 . 1990 و 1990 . 2000) والتي أثبتتها أزمة الديون في الثمانينات وأزمات المكسيك 1995 والبرازيل (1998 . 1999) والأرجنتين (1995 . 2001) وروسيا 1998 وتركيا 2001، ودول جنوب شرق آسيا عام 1997. ويعزز أصحاب هذا الرأي على صحة نظريتهم بأن النمو الاقتصادي لم يتحقق وأن الفقر وعدم المساواة في أطروحات المؤسسات الدولية التي تحدثت عن وجود تقدم ملموس ومرضي في تحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر وعدم المساواة، في حين ترى المؤسسات الدولية بأن مكن الخلل الفعلي هو في عدم تطبيق الصحيح لأسس النظام الاقتصادي الحر ومبادئه فضلا عن غياب الإطار المؤسسي الضامن للحكم.⁴

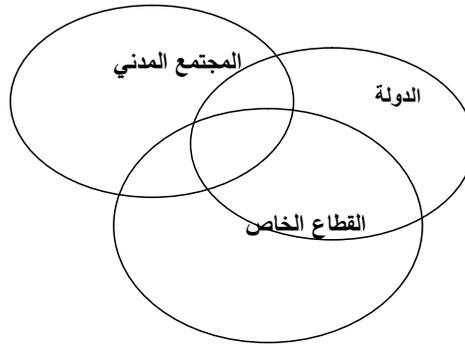
3. مفهوم الحكم الراشد: قدمت العديد من الاجتهادات فيما يتعلق بمصطلح الحكم الراشد ويرجع ذلك إلى اختلاف الميادين وتباين المنظمات الفكرية، وللحكم الراشد عدة تسميات منها: الحكم الصالح أو الجيد، الإدارة الرشيدة، الحاكمية، أسلوب الحكم، إدارة شؤون الدولة و المجتمع... الخ، وتعنى كلمة الحاكمية أو الحكم في اللغة العربية أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفة الحق لذاته، ومعرفة الخير لأجل العمل به، مثلما تعني العلم والثقة، حيث ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: «ولقد آتينا لقمان الحكمة...» (سورة لقمان الآية:12)، كما تدل كلمة الحكم على العدل.⁵ ويمكن أن نعرض عدة تعريف للحكم الراشد أهمها:

- تعريف باكناسكو و لوكاليس Bagnasco et le Galles الذي يرى أن الحكم الراشد هو ذلك النمط من الحكم الذي يسعى إلى تنسيق الأعوان و الجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة و المعرفة بصفة جماعية في محيط و فضاءات غير مؤكدة و مجزأة.⁶
- تعريف ماركو رانجيو و تيبولت Marcou, Rangeon et Thibault يرى أن الحكم الراشد هو تلك الأشكال الجديدة و الفعالة بين القطاعات الحكومية و التي من خلالها يكون الأعوان الخواص و كذا المنضما العمومية و الجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة.
- تعريف فرونسوا أكسافييه موريان Francois Xavier Merrien الذي يرى أن الحكم الراشد هو ذلك النمط الذي يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال.⁷
- أما تعريف و. براند W. Brand فيرى أنه مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد و المؤسسات العمومية بتسيير أعمالهم بطريقة مستمرة يطبعها التعاون و التوفيق بين المصالح المختلفة ..

كما ويندرج هذا الحكم في المؤسسات الرسمية و الأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية و الترتيبات و التعديلات الرسمية التي على أساسها يكون الشعب و هذه المؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العمة خدمة للمجتمع .

- الحكم الراشد من منظور التنمية الإنسانية هو الحكم الذي يعزز و يدعم و تصون رفاه الإنسان , و يقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم و فرصهم و حرياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية , لاسيما بالنسبة لأكثر الأفراد المجتمع فقرا و تهميشا.⁸
- يمكن القول ان الحكم الرشيد هو من ضمن أشياء أخرى ، كالمشاركة ، الشفافية ، الديمقراطية ، والحاكمية توجد على مستويات متعددة ذات دعائم ثلاثية الأبعاد اقتصادية ، سياسية ، إدارية ، فهي تتضمن الدولة ولكن تدرج بإدماج واحتواء القطاع الخاص والعام في إطار تنافسي ومنظمات المجتمع المدني ، كما تعكسها الدوائر الدالة والمترابطة-ذات الأبعاد الحيوية الثلاث -وفق المخطط الآتي:

الشكل رقم 01: العلاقة الحيوية بين أقطاب الحكم الراشد



4.أبعاد الحكم الراشد: بالاستناد إلى تعاريف الحكم الراشد يتضح بأن للحكم الراشد أبعاد مختلفة تتمثل في التالي:⁹

1.4 البعد السياسي: الذي يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها وقدرتها على التمثيل الحقيقي وبالسياسة العامة على مستوى الدولة و الإنسان وهو مجال اهتمام المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و أحد شروط التعامل معها.

2.4 البعد الاقتصادي: الذي يتعلق بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفساد، ويرتبط هذا البعد ببعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

3.4 البعد الإداري: الذي ينظر إلى الحاكمة كأساس لإدارة الشركات.

4.4. البعد الاجتماعي: الذي يهدف إلى توجيه الأهداف الجماعية وانجازها و الإصلاح المجتمعي.

ثانيا: معايير وفواعل ومؤشرات الحكم الراشد

يتميز الحكم الراشد بوجود معايير عديدة ومتنوعة يرتكز عليها، إضافة إلى وجود فواعل والتي تكون الإطار العام والذي تتفاعل من خلاله مختلف العناصر الأساسية التي يتوقف عليها، كذلك للحكم الراشد مؤشرات عالمية التي تمكن من قياسه.

1. معايير الحكم الراشد : يقوم الحكم الراشد على عدة معايير تختلف من بلد إلى آخر، فلا يمكن تعميم أسس الحكم الراشد عبر استخدام معايير موحدة نظرا لخصوصية ثقافة كل مجتمع وكذا الفوارق الموجودة في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الدول، ويمكن عرض معايير الحكم الراشد في النقاط التالية:¹⁰

1.1 حكم القانون: بمعنى أن تنسم القواعد القانونية بحكم العدالة، وأن يتم تطبيقها بحياد تام ودون تحيز خاصة بالنسبة للقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن مقتضيات التنفيذ العادل أن يكون هناك سلطة قضائية مستقلة وهيئة شرطة محايدة وأمنة.

2.1 المشاركة: والمشاركة هنا قد تكون بشكل أو أسلوب مباشر أو من خلال مجالس أو هيئات منتخبة وسيطة، ومن المتعين أن تكون أنواع وأشكال المشاركة معلومة للكافة ومنظمة، وهذا يتطلب أن تكون حريات التفكير وإبداء الرأي والتعبير عنه مكفولة ومنظمة، كما يتطلب من ناحية أخرى أن يتم تنظيم مؤسسات المجتمع المدني وبيان دورها ومسؤولياتها.

3.1 الشفافية: بمعنى العلم بوضوح عما يتم اتخاذه من قرارات أو تصرفات وهذا يقتضي:

- أن صناعة واتخاذ القرار يتم وفق قواعد محددة سلفا.

- أن المعلومات متاحة وتصل بسهولة ويسر للمتأثرين بهذه القرارات وتنفيذها.

- أن يكون قدر المعلومات المتاحة كاف ومفهوم، ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة.

4.1 بناء التوافق المجتمعي: نظرا لتعدد المصالح والرؤى في المجتمع، لذلك فإنه من المطلوب أن يسعى الحكم الراشد إلى تحقيق قدر عال من القبول والموافقة من أطراف المجتمع على تحديد المصلحة العامة، وأيضا التوافق على أسلوب أو طريقة تحقيقها، وذلك كله في إطار الشاملة وطويلة المدى حول المطلوب من اجل التنمية المستدامة.

5.1 المساواة والاستيعاب: بمعنى أن يتنامى شعور أعضاء المجتمع جميعهم بلا تمييز بأنهم على قدم المساواة الحقيقية وليس بينهم من هو مستبعد أو يتم تحجيم دوره، ومن ثم يتعين أن تحضى كل الجماعات وخاصة المهمشة أو الأكثر ضعفا بالفرص التي تكفل لهم المحافظة، وأيضا تحسين أحوالها ومصالحها.

6.1 الفعالية والكفاءة: بمعنى أن يكون ناتج العمليات وأنشطة المؤسسات يتفق واحتياجات المجتمع، وذلك في إطار الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يشمل ذلك من الاستخدام القائم على الاستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة.

7.1 المساءلة: بمعنى أن يخضع متخذي القرار سواء في الحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني للمساءلة من قبل المجتمع بمؤسساته المختلفة ومن الأفراد المتأثرين بقراراتها.

8.1 الرؤية الإستراتيجية: بمعنى أن يمتلك القادة وجمهور العامة رؤية طويلة المدى للحكم الراشد و التنمية الإنسانية ومتطلباتها، وذلك بالتوازي مع الفهم الواعي بما هو لازم لهذه التنمية.

2. فواعل الحكم الراشد: يعتبر تضافر جهود الدولة مع مؤسستها الرسمية إلى جانب القطاع الخاص أهم سمات تحقيق الحكم الراشد و التي تتمثل أساسا في المكونات الرئيسية للحكم الراشد، وانطلاقا مما سبق يتضمن الحكم الراشد ثلاثة ميادين رئيسية متكاملة ومترابطة فيما بينها وهي:¹¹

1.2 الدولة و السلطات المحلية: تعد الدولة بكل مؤسستها الطرف الرئيسي و الفعال في تجسيد مبدأ الحكم الراشد وذلك باعتبارها الجهة القائمة على الإشراف وعلى تحديد ووضع السياسات العامة في البلاد وهذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين و التشريعات و النظر في كيفية تطبيقها، وبذلك تستطيع الدولة من وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس متطلبات الحكم الراشد.

أما السلطات المحلية فهي تعمل على إشراك المواطنين سواء عبر اللقاءات الدورية مع الممثلين أو عن طريق تلقى انشغالات المواطنين بتشكيل لجان متابعة وإشراف، كما ينبغي عليها أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات المتعلقة بميزانية الدولة ومشاريعها، وإشراك المواطنين في تحديد الحاجات وتحديد الأولويات التنموية عبر لجان المتابعة، كما يقع عليها عبئ العمل على إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتتلاقى المصالح وعدم تعارضها بين السلطة المحلية و هيئات المجتمع المدني.

2.2 المجتمع المدني: يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد، باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، كالنقابات المهنية و الجمعيات ذات الطابع الثقافي و الأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة و الجمعيات الخيرية وغيرها، ويمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع و الدفاع عن الفئات المحرومة المهمشة وإدماج الشباب في مسارات التنمية وتنظيم المهن المختلفة، بالإضافة إلى ذلك يستطيع المجتمع المدني أن يكون مراقبا لأداء وعمل الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة و الذي يتطلب اعتمادا مبدأ الشفافية في كل مجالات تدخلها، وهذا ما يمكن أن يحول هذه المنظمات المدنية إلى الأنموذج المستقبلي المراد بناؤه في إطار مبادئ الحكم الراشد، ويتحقق ذلك بمشاركة كل الفاعلين في صياغة اتفاقية للحد من حجم الإجراءات البيروقراطية وكذلك الإجراءات السلبية التي تؤثر على العملية التنموية وتعرقل تطوير المجتمع وترقيته.

3.2 القطاع الخاص: من الضروري أن يكون للقطاع الخاص دورا هاما في تكريس الحكم الراشد خاصة في الدول التي تحتاج إصلاح في منظومتها السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، حتى أن القطاع الخاص أصبح شريكا أساسيا للدولة، بحيث أن هذا القطاع يستطيع توفير المال و الخبرة و المعرفة لتجسيد عمليات التنمية إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مختلف كالتعليم و الصحة، كما يمكن للمواطنين من المساهمة في بناء الحكم الراشد عند بلوغهم لدرجات راقية من الوعي السياسي و الحضاري اللازم لإقامته.

3. مؤشرات الحكم الراشد: قام معهد البنك الدولي التابع للبنك الدولي بإشراف دانيال كوفمان وآخرين بوضع ست (06) مؤشرات للحكم الراشد تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي و الاقتصادي و المؤسساتي وهي:¹²

- 1.3 الصوت والمساءلة: يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.
- 2.3 الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب: يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.
- 3.3 فعالية الحكومة: يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.
- 4.3 نوعية التنظيم: قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك، ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال و القضاء على أهم القيود الرئيسية التي تواجه الشركات.
- 5.3 سيادة القانون: يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في التمتع والتقييد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة و المحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.
- 6.3 الحد من الفساد: يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها، وكذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.
- أما في ما يخص عملية القياس وضع الباحث دانيال كوفمان وآخرون معه مؤشرا رغم صعوبة وتعقيد العملية، يدعى هذا المؤشر (مؤشر النوعية المؤسسية IQI) ويأخذ بطريقة رياضية الوسط الحسابي لقيم مؤشرات نوعية الحكم الستة وقيمته تتراوح بين المجال المغلق [-2.5، +2.5] ومن الواضح انه كلما كانت القيمة أعلى دللت على جودة الحكم
- 4.4 أثر الحكم الراشد على التنمية: إن التحول الجذري في تعريف التنمية من النمو الاقتصادي (رأس المال المادي) إلى التنمية البشرية (رأس المال البشري) ثم إلى التنمية المستدامة (رأس المال الاجتماعي) وصولا إلى التنمية الإنسانية، من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة، لان الحكم الراشد هو الوسيلة لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة، و الحكم الراشد ليس فقط شرطا أساسيا للتنمية المستدامة وإنما هو أيضا نتيجة مراحل تحقيق الاستدامة التي لا يمكن بلوغها من دونه، ولكن حتى تؤدي الحاكمية الرشيدة التنمية المستدامة، فيجب أن تمتاز بأربعة عناصر ومكونات هي:¹³
- تكامل السياسات وتناسقها بن مختلف المؤسسات الحاكمة التشريعية والتنفيذية و الأمنية، وتحقيق التفاعلات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وإيجاد خطة حكومية طويلة الأمد للاقتصاد و المجتمع، وتوفير الإرادة السياسية لكل ذلك؛
 - تحديد أهداف عامة طويلة الأجل ومعايير للتخطيط متفق عليها و قواعد محددة للتغيير و التبديل ومؤشرات مقبولة للحاجة لاتخاذ إجراءات معينة والسير قدما نحو الاستدامة؛
 - توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ الإجراءات المناسبة والحوافز الملائمة للتنفيذ العملي؛
 - تعزيز برامج التطوير و الإبداع في المؤسسات الرسمية والخاصة بما يؤدي للاستخدام الأمثل والأكفاً و الفعال للموارد والمصادر.

أما في ما يتعلق بالحكم الراشد على التنمية فيقول دانيال كوفمان: "الحكم الجيد هو المفتاح... ما لم تحدث تحسينات في الصوت والمساءلة و الحد من الفساد، لن يكون للإصلاحات الأخرى سوى تأثير محدود".

إذ تظهر البحوث في شكل عام أن بإمكان الدول أن تحقق أرباحا تنموية أكبر بكثير عند تحسين الحكم فيها، ويمكن حصر دور الحكم الراشد في النقاط التالية:

- يساهم في زيادة الدخل الفردي للسكان بثلاث مرات تقريبا في المدى الطويل، ويخفض معدلات وفيات الرضع بحوالي الثلثين، ويني معدل محو الأمية من % 25 إلى 15%.

- أهمية مكافحة الفساد في مجالي تنافسية البلد وتوزيع المداخل، فتشير البحوث إلى أن الفساد هو ضريبة كبرى تفرض على المستثمرين الأجانب، وفي العديد من البلدان النامية يمثل الفساد ضريبة تنازلية مفروضة على الأسر أيضا حيث تدفع العائلات ذات الدخل الأدنى حصة غير متوازنة من مداخلها في شكل رشاوى للوصول إلى الخدمات العامة (مقارنة بالمجموعات ذات الدخل الأعلى) وغالبا ما تحصل على نفاذ أقل إلى هذه الخدمات بسبب الفساد.

- يساهم الحكم الراشد في زيادة معدل الاستثمار ومعدل النمو حيث تبين تحليل الإصلاحات التي غطاها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على مدى ست سنوات أن تخفيض الوقت اللازم لتأسيس الشركات بواقع عشرة أيام في البلدان الفقيرة ذات الحكم الراشد نسبيا يرتبط بتحقيق زيادة نسبة 0.4% في معدل النمو و 0.27% في معدل الاستثمار.¹⁴

رابعاً: واقع الحكم الراشد في الجزائر

تسعى الدولة الجزائرية كباقي الدول النامية إلى تحقيق التنمية في جميع المجالات من خلال تفعيل آليات الحكم الراشد، باعتبار الحكم الراشد أحد أهم الشروط الضرورية لتحقيق التنمية.

1- بداية تبني الحكم الراشد في الجزائر: إن تزايد الاهتمام بموضوع الحكم الراشد من طرف السلطات الجزائرية، ظهر بوضوح من خلال ما جاء في دراسات البنك الدولي المعتمدة حول الحكم الراشد ومحاولة وضع الأسس النظرية له، وهذا ما تجسد في الكثير من التنظيمات الدستورية والقانونية بمحاولة التمسك بالمعايير المكونة للقيم الديمقراطية عن طريق إصدار مجموعة من التشريعات المختلفة لمكافحة الفساد، فقد شمل التقرير برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة "خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة" في كلمة لدى افتتاح الدورة التاسعة لمنتدى الشراكة مع إفريقيا "بأن مكافحة الفساد والرشوة هي إحدى انشغالاتنا الرئيسية"، المقدم للآلية الإفريقية للقيم من قبل النظراء في نوفمبر 2008، حيث أكد التقرير أن الجزائر تعمل على مكافحة الفساد من خلال تطبيق مبادئ الحكم الراشد وإطلاق مشاريع ضخمة للإصلاح المؤسساتي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي وهي

الإصلاحات التي كان لها الأثر الإيجابي على مشاريع التنمية.¹⁵

ومن أهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر بشأن تجسيد أولويات الحكم الراشد ما يلي:¹⁶

- الأمر 66/156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن لقانون العقوبات لجرائم الفساد؛

- القانون رقم 01/09 المؤرخ في 26 جوان 2001 المعدل والمتمم للأمر 66/156 المتضمن قانون العقوبات؛

- انضمام الجزائر والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003؛
- القانون الجزائري المتعلق بالوقاية من الفساد رقم 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بدعم الشفافية والنزاهة وتسهيل وتدعيم القانون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة مراحل الفساد بالوقاية؛
- اللجنة الوطنية للحكم الراشد التي تأسست في مارس 2005 وتتكون من 100 ممثلين للقطاعين العام والخاص وكذلك المجتمع المدني.
- ويعرف المشرع الجزائري الحكم الراشد في قانون 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في المادة الثانية (02) من الفصل الأول منه المتعلق بالمبادئ العامة على أنه "المنهج أو الآلية التي بموجبها تكون الإدارة مهمة بانشغالات المواطن، وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية"؛
- ويتضمن مفهوم الحكم الراشد من منظور المشرع الجزائري، مؤشرين أساسيين هما: سلوك الأفراد وطريقة تقديم الخدمات العمومية، كما أخذ بعدا أوسع حينما تشكلت لجنة (GOAL 08) التي اسند لها مهمة وضع ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية بمساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد جاء في تعريف الحكم الراشد في الميثاق الصادر في 2009 على "أنه عبارة عن فلسفة تسييرية لمجموعة من التدابير العملية الكفيلة في أن واحد لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة وتقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك".¹⁷
- كما جاء في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منح المؤسسات الجزائرية وسائل وأدوات إرشادية تسمح لها بفهم المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسة، ويقوم الإطار المؤسسي لحوكمة المؤسسات الجزائرية على مبادئ تتمثل أساسا
- في:¹⁸
- العدالة في تقسيم الحقوق والواجبات بين الأطراف المشاركة في المؤسسة،
 - الشفافية في الاتصال وعلى كل المستويات؛
 - مراقبة تنفيذ السلطة والمسؤوليات لكل طرف مشارك في المؤسسة.
- كما اعتمدت الدولة الجزائرية سياسة الحكم الراشد كمحدد رئيسي لإصلاح الدولة وكنهج لتوفير قاعدة إدارية مستقرة وفعالة تندرج في وئام البيئة الاجتماعية والاقتصادية كشرط لمواجهة التحديات الرئيسية وذلك من خلال:¹⁹
- إعادة إطلاق عملية التنمية على أساس فاعلة بين الدولة والقطاع الخاص وإدراج الجزائر في أنماط التجارة العالمية؛
 - توطيد السلام والأمن المدني وتحقيق الاستقرار المؤسسي واستمرار البناء الديمقراطي وتعزيز سيادة القانون؛
 - تحسين الوضع الاجتماعي والأوضاع المالية القابلة للحياة على السواء من خلال إصلاح القطاعات الاجتماعية وخلق الظروف القابلة للنمو المستدام.

2. سبل تفعيل الحكم الراشد في الجزائر: إن إقامة حكم راشد في الجزائر يتطلب مجموعة الإجراءات المتعلقة بتأسيس دولة الحق والقانون والاعتماد على المشاركة والشفافية والمساءلة على الأعمال، كما يستلزم ذلك مشاركة كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني في البيئة السياسية، ومن بين جهود الدولة الجزائرية في ترسيخ آليات الحكم الراشد ما يلي:²⁰

1.2 ترقية المصالحة الوطنية وتعزيز دولة القانون: شرعت الدولة الجزائرية في تنفيذ سياسة استعادة السلم عقب ما عرفته من تدهورات أمنية كبيرة في فترة التسعينات من القرن الماضي، وتمثلت في سياسة المصالحة الوطنية ثم سياسة الوئام المدني، ومشروع العفو الشامل "بالميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية" بموجب المرسوم الرئاسي 05-278 المتعلق بالمصالحة الوطنية ليوم 29 سبتمبر 2005، كما تم استحداث "اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة" التي نشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 99-244 المؤرخ في 26 أكتوبر 1999، وقد كان لهذه السياسات نجاحا كبيرا حيث ساهمت في تحسين الأوضاع السياسية للدولة.

2.2 مكافحة الفساد: حضت قضية الفساد على اهتمام من طرف الحكومات الجزائرية، وقامت بعدة جهود من إصدار قوانين وإنشاء هيئات لمكافحة الفساد. وسيتم تفصيل ذلك ضمن المطالب المالية من هذا المبحث.

2.3 تفعيل المشاركة السياسية: عن طريق الانتخابات التي تعتبر من المظاهر الرئيسية لمشاركة المواطن في الشؤون السياسية، إذ عمدت الدولة على تعديل قوانين الانتخابات خاصة المحلية من خلال تعديل نص المادة (82)²¹ الذي يخص شروط المشاركة في الانتخابات، وتعديل المادة (109)²² التي تتعلق بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، إلا أن نسبة المشاركة السياسية تبقى ضئيلة جدا وسبب ذلك من وجهة نظر الطبقة السياسية يكمن في عدم تأقلم الطبقة الحاكمة مع المتغيرات الحاصلة في المجتمع الجزائري، مما يتطلب البحث عن مواطن الخلل في عملية الاتصال بين المواطن والنظام السياسي.

2.4 دعم الشفافية والنزاهة في إدارة وتسيير الأموال العامة للدولة: إذ يتطلب ترشيد الإنفاق الحكومي ضرورة أن تتسم إدارة الأموال العامة للدولة بالشفافية والنزاهة، وتبدأ هذه العملية انطلاقا من الموازنة العامة للدولة التي تشكل أداة حيوية وحاسمة في ضمان شفافية تسيير الأموال العامة، ونشير إلى أن الجزائر بدأت بالاشتراك في النظام العام لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي في أبريل 2009، كما أنها تشترك مع هذا الصندوق ومع البنك الدولي في نشر تقارير التقيد بالمعايير والقواعد الخاصة بشفافية السياسة النقدية والمالية، والشفافية الضريبية والرقابة المصرفية.

3- تقييم تجربة الحكم الراشد في الجزائر: لتقييم وقياس إدارة الحكم الراشد في أي دولة، يجب التركيز على المؤشرات التي تصدر عن البنك الدولي، والتي تعرف بمؤشرات كوفمان، وسيتم عرض هذه المؤشرات وتحليلها وفق الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) التي شهدت الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية.

جدول رقم (02): مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر للفترة (2000-2016)

المؤشرات السنوات	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	الحد من الفساد
2000	1.21 -	1.50 -	0.96 -	0.96 -	1.17 -	0.95 -
2002	1.12 -	1.69 -	0.61 -	0.59 -	0.59 -	0.94 -
2003	1.14 -	1.78 -	0.61 -	0.55 -	0.54 -	0.67 -
2004	0.82 -	1.37 -	0.52 -	0.54 -	0.55 -	0.63 -
2005	0.76 -	0.93 -	0.43 -	0.43 -	0.70 -	0.42 -
2006	0.92 -	1.12 -	0.47 -	0.56 -	0.66 -	0.48 -
2007	1.00 -	1.12 -	0.58 -	0.61 -	0.73 -	0.51 -
2008	0.99 -	1.09 -	0.61 -	0.79 -	0.71 -	0.56 -
2009	1.06 -	1.22 -	0.58 -	1.07 -	0.76 -	0.55 -
2010	1.03 -	1.26 -	0.48 -	1.17 -	0.75 -	0.49 -
2011	1.00 -	1.23 -	0.57 -	1.19 -	0.78 -	0.50 -
2012	0.90 -	1.32 -	0.54 -	1.28 -	0.75 -	0.47 -
2013	0.89 -	1.18 -	0.54 -	1.17 -	0.66 -	0.47 -
2014	0.82 -	1.17 -	0.48 -	1.28 -	0.73 -	0.62 -
2015	0.85 -	1.05 -	0.51 -	1.17 -	0.83 -	0.68 -
2016	0.80 -	-1.00	-0.44	1.32 -	0.80 -	0.67 -

قيمة المؤشر تتراوح في المجال [-2.5، +2.5] أي أدنى مستوى للمؤشر القيمة -2.5، وأعلى قيمة للمؤشر +2.5

المصدر: من استخلاص الطالبات بالاستناد إلى:

Daniel KAUFMANN ; Aart KAAAY ; Massimo MASTRUZZI, Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996- 2015, Policy Research Working Paper 5430, The World Bank, Washington, sept 2017, (visit: www.govindicators.org).

بحسب المعطيات المتوفرة لدينا من الجدول السابق يمكن تحليل واقع الحكم الراشد في الجزائر على النحو التالي:

1.3 مؤشر الصوت والمساءلة: من الجدول نلاحظ أن جميع القيم سالبة تتراوح في المجال [-1.14، -0.76]، حيث نلاحظ أن المؤشر يسجل أدنى مستوى له سنة 2000 بقيمة (-1.21) ليتحسن بصورة قليلة خلال سنوات من 2002 إلى 2004 ليسجل أعلى قيمة سنة 2005 بقيمة (-0.76)، ثم تراجع المؤشر خلال سنوات

2006 إلى 2011 ليصل في سنة 2012 بقيمة (- 0.90) ثم سجل بعد ذلك تحسن ليصل سنة 2015 قيمة (- 0.85).

وتعكس هذه الأرقام الوضع المتدني لهذا المؤشر في الجزائر، وهو ما يدل على أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام والمشاركة السياسية في الجزائر تبقى محدودة ودون المستوى، ولعل من بين أهم الأسباب وراء هذا هو فرض حالة الطوارئ في البلاد منذ 1992، والذي نتج عنه المزيد من التضييق على الحريات والنشاطات، وتكوين الأحزاب والجمعيات، وكذا حرية الصحافة والإعلام.

2.3 مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: من خلال الجدول نلاحظ أن قيم هذا المؤشر تتراوح بين (- 1.87) كأدنى قيمة سنة 2003 وما بين (- 0.93) كأعلى قيمة سنة 2005، وهذا يدل على أن تصنيف الجزائر في المرحلة (2000-2004) ضمن المستوى الضعيف جدا، ربما تعود إلى الوضع الأمني الذي شهدته الجزائر خلال العشرية السوداء في تسعينيات القرن الماضي، بعد إلغاء الانتخابات التشريعية وحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ 1992 الذي أدخل البلاد في دوامة عنف كبيرة، وكذا التوترات السياسية التي شهدتها منطقة القبائل سنة 2001، والانقسامات والأزمات السياسية داخل الأحزاب.

أما التحسن الذي عرفه المؤشر بعد سنة 2004، فيعود إلى تحسن الوضع الأمني في البلاد بعد عزم السلطات على القضاء على المجموعات الإرهابية المتبقية، وقد وصل هذا المؤشر سنة 2005 إلى أعلى قيمة له خلال الفترة (2000-2016)، ويعود السبب إلى هدوء الوضع الأمني بشكل كبير وتراجع العنف وإجراء الانتخابات الرئاسية سنة 2004 في ظروف حسنة وصدور المرسوم الرئاسي المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم 29 سبتمبر 2005، الذي يهدف إلى تعزيز الأمن واستقرار البلاد.

أما الفترة من (2006-2016) فقد سجل المؤشر تراجعا عما حققه سنة 2005 بسبب الامتناع عن التصويت والمقاطعة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007، تقليص مبدأ التداول السلمي للسلطة بالتعديل الدستوري لسنة 2008 (إمكانية انتخاب الرئيس لأكثر من عهدين)، التجاوزات الناتجة عن التزوير في الانتخابات، والخلافات والانقسامات داخل الأحزاب الكبرى في الساحة السياسية.

3.3 مؤشر فعالية الحكومة: من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر عرف قيما أعلى من المؤشرين السابقين، حيث سجلت قيمه وضعا متوسطا باستثناء سنة 2000 التي سجلت قيمة (- 0.96)، والملاحظ أنه عرف تطورا كبيرا خلال الفترة (2000-2005) حيث وصل إلى أعلى قيمة (- 0.43) سنة 2005، ويرجع هذا التحسن إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الجزائر سنة 2001 والذي أفرز نتائج إيجابية بتراجع مستوى الفقر والبطالة وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، والخدمات الصحية.

أما الفترة (2006-2015) فعرف تراجعا سنتي 2006 و 2007، ليعرف المؤشر ارتفاعا مستمرا بعد ذلك إذ سجل سنة 2010 (- 0.48)، خلال هذه الفترة واصلت الدولة جهودها التنموية حيث أقرت البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، والذي هو الآخر حقق نتائج ملموسة في التنمية انعكست على جميع القطاعات، وتبع هذا البرنامج التكميلي، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، وتعكس هذه البرامج بوضوح جهود الدولة لتحسين رفاهية المواطن و أمنه.

3.4 مؤشر نوعية التنظيم: من خلال الجدول نلاحظ أن تصنيف الجزائر في هذا المؤشر لم يسجل وضعاً جيداً وتعود الأسباب في ذلك إلى عدم تحقيق الجزائر تقدم ملموس في مجال الخصخصة وغياب سوق مالية فعالة في سبيل استقطاب المدخرات المالية الخاصة، وكذا نقص الرقابة على البنوك وإفلاس بعض البنوك الخاصة كبنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، والصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار، وضعف مناخ الاستثمار في الجزائر بسبب عوامل البيروقراطية والرشوة وثقل الإجراءات والسياسة الضريبية والجبائية والجمركية، وعدم الاستقرار في منظومة القوانين والتشريعات.

5- مؤشر سيادة القانون: نلاحظ من الجدول أن هذا المؤشر بقي يتراوح ما بين متوسط وضعيف، على الرغم من أنه عرف تحسناً سنة 2003 (-0.54) مقارنة بسنة 2000 (-1.17) حيث وصل إلى أعلى مستوى له خلال الفترة (2000-2016)، ليعرف بعد ذلك تدهوراً مستمراً عما سجله سنة 2003، ومن بين الأسباب التي جعلت الجزائر تسجل مستويات ضعيفة متوسطة في هذا المؤشر هو: عدم استقلالية القضاء وتأثره بالحكومة وأطراف أخرى؛ عدم التزام الحكومة بتطبيق جميع القوانين المشرعة التي بقي البعض منها حبر على ورق في انتظار صدور القوانين التنظيمية؛ نقص الثقة ما بين المواطنين والجهاز الأمني بسبب تصرفات بعض أعوان الأمن وانحيازهم لأصحاب المال والنفوذ وحالة الوضع الأمني المتأزم جراء الإرهاب بما ذلك حالة الطوارئ التي سادت البلاد منذ 1992؛ بقاء مشكلة المفقودين أثناء العشرية السوداء مطروحة؛ انتشار الجريمة والعنف في الوسط الجزائري؛ حقوق الملكية التي تعرف غموضاً خاصة ما يتعلق بالملكية العقارية.

6- مؤشر الحد من الفساد: من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر عرف تحسناً ملحوظاً بعد سنة 2000، ويعود ذلك إلى عزم الدولة على محاربة الفساد بكل أنواعه من خلال عدة إجراءات كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، والمصادقة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد سنة 2006، بالإضافة إلى قانون العقوبات والقانون الخاص بالوظيفية العمومية، رغم كل هذه التشريعات لم يرقى هذا المؤشر إلى الوضع الجيد طوال الفترة (2000-2016) بسبب تفشي الفساد بين المسؤولين والموظفين العموميين في الدولة (التعامل بالرشاوى) ويعود سبب ذلك إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق قوانين وتشريعات مكافحة الفساد.

الخاتمة :

- كان القصد من هذه الدراسة هو تحليل واقع الحكم الراشد وتقييم تجربة الحكم الراشد في الجزائر من خلال مؤشر كوفمان وتحليلها وفق الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر:
- إعادة إطلاق عملية التنمية على أساس فاعلة بين الدولة والقطاع الخاص وإدراج الجزائر في أنماط التجارة العالمية.
 - إقامة حكم راشد في الجزائر يتطلب مجموعة الإجراءات المتعلقة بتأسيس دولة الحق والقانون والاعتماد على المشاركة والشفافية والمساءلة على الأعمال.
 - تحسين الوضع الاجتماعي والأوضاع المالية القابلة للحياة على السواء من خلال إصلاح القطاعات الاجتماعية وخلق الظروف القابلة للنمو المستدام.

- ترشيد الإنفاق الحكومي ضرورة أن تتسم إدارة الأموال العامة للدولة بالشفافية والنزاهة، وتبدأ هذه العملية انطلاقاً من الموازنة العامة للدولة التي تشكل أداة حيوية وحاسمة في ضمان شفافية تسيير الأموال العام.

قائمة المراجع والهوامش

- (1) الأخضر عزي، مداخلة بعنوان: "فعالية الحكم الراشد (الحوكمة) في تفعيل خصوصية الشركات" (إشارة إلى واقع الخصوصية في الجزائر) مقدمة للمؤتمر الدولي: حول "حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي"، تاريخ انعقاد: 16/15 تشرين الأول 2008، جامعة دمشق، سوريا، ص: 05.
- (2) نفس المرجع، ص: 06.
- (3) بن عيسى ليلي، **الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2013، ص: 201، 202.
- (4) بن عبد العزيز خيرة، **دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري**، مجلة الفكر، العدد الثامن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص: 318.
- (5) نفس المرجع، ص: 311.
- (6) الأخضر عزي، غالي جلطي، **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد**، على الرابط: <http://www.ululimsania.net/a34.htm>
- (7) ياسين طرشي، مقال بعنوان: **الحكم الراشد والوعول**، على الرابط: pulemkahel.yolasite.com/resources، تاريخ الاطلاع: 2017/12/22، على الساعة 19:00، ص: 02.
- (8) هيئة الأمم المتحدة، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص: 101.
- (9) محمد محمد العلجوني، **أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية**، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، من 09 إلى 11 سبتمبر، 2013، ص: 05.
- (10) عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، **الحكم الصالح أو الحكم الجيد**، ورقة عمل مقدمة في المنتدى العربي الثاني "الإدارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي"، القاهرة، مصر، ماي 2008، ص: 221، 220.
- (11) ورشاني شهبناز، **الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015)، ص: 22، 21.
- (12) يختار عبد القادر، عبد الرحمان عبد القادر، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تحت عنوان: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة، قطر، من 19 إلى 21 ديسمبر 2011، ص: 06.
- (13) محمد محمد العلجوني، مرجع سابق، ص: 08.
- (14) يختار عبد القادر، عبد الرحمان عبد القادر، مرجع سابق، ص: 08.
- (15) باديس بوسعيد، **مأساة مكافحة الفساد في الجزائر (1999-2012)**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: التنظيم والسياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015)، ص: 215.
- (16) سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، (أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2013)، ص: 425.
- (17) وفاء رايس، ليلي بن عيسى، **الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية**، (المنتدى العلمي الدولي حول آليات حوكمة الشركات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقة، الجزائر، يومي 25، 26 نوفمبر 2013)، ص: 06.
- (18) نبيل حمادي، **أثر تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لميثاق الحكم الراشد على جودة المراجعة المالية دراسة ميدانية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2012، ص: 83، 84.
- (19) Azeddine ABDENNOUR, **REFORME ADMINISTRATIVE ET GOUVERNANCE EN ALGERIE : DEFIS ET OPTIONS POTIONS PRIORITAIRES**, expert nationa, NAPLES, 17- 20 May 2004, page :05.
- (20) عبد الحق حملاوي، **الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد تجربة الجزائر (1999-2007)**، (مذكرة ماستر تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2013)، ص: 91- 98.
- (21) تعديل المادة (82): يشترط أن يكون حصول 4 من الأصوات المعبر عنها موزعا على 21 أو 25 ولاية على الأقل.
- (22) تعديل المادة (109): التعديل يقترح في حالة حصول الحزب على نسبة 4 % جمع 400 توقيع من كل مقعد في الدائرة المعنية للمترشح.

الإنفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد
(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

مشروع نموذجي بيئي تربيوي لتحسين المحيط والتقليل من حوادث المرور وأثارها على المدى المتوسط
والبعيد (دراسة ميدانية ببعض المؤسسات التربوية بالدولة الجزائرية)

فضيلة شباحة

جامعة القاهرة، مصر

fadilachba79@gmail.com

ملخص:

نظرا للمشكلات التي يخلفها التدهور البيئي فإن إجراءات حماية البيئة أدت إلى فوائد جمة للاقتصاد كما حدث في معظم الدول المتقدمة (اليابان، ألمانيا، النرويج...) حيث كان إجمالي الناتج القومي ومعدل النمو أعلى بكثير عما كان عليه قبل هذه الإجراءات وهناك عدة شركات في أوروبا زادت أرباحها بإعادة تدوير المخلفات التي كانت سابقا تلقى خارج المصانع وتلوث البيئة. وعلى الصعيد الوطني ورغم الوضع البيئي الصعب الذي يهدد الجزائر إلا أن مساعي الدولة لم تتوقف عند حدود معينة بل تسعى جاهدة لتحقيق توازن بيئي معتدل يضمن صحة المواطن والجو العام، وقد قطعت السلطات المعنية شوطا كبيرا في مجال الاهتمام بالبيئة. حيث عقدت عدة اتفاقيات ومؤتمرات أفرزت عدة قوانين إجراءات تؤطر العمل البيئي داخل الدولة. إضافة على إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية لترشيد ومراقبة وإزالة التلوث.

نظرا لتفاقم المشكلة حول العالم عامة والعالم العربي خاصة ارتأينا أن نقترح حلويا استعجاليه مساندة لها. ومن بين الاقتراحات استحدثنا تقنية جديدة تجسدت ميدانيا في هذا المشروع النموذجي البيئي التربوي بدولة الجزائر في 22 مؤسسة تربية هدفه الرئيس تحسين المحيط والتقليل من حوادث المرور وأثارها على المدى المتوسط والبعيد. وهذا للإجابة على التساؤل التالي: ما مدى فعالية إعادة تدوير النفايات في تجسيد مشاريع بيئية وتربوية للتحكم في ظاهرة الإنفاق البيئي؟

الكلمات المفتاحية: الإنفاق البيئي - التنمية المستدامة - إعادة التدوير

Abstract:

In view of the problems caused by environmental degradation, environmental protection measures have brought great benefits to the economy, as in most developed countries (Japan, Germany, Norway ...) where GNP and growth rate were much higher than before. Companies in Europe have increased their profits by recycling waste that was previously received outside the factories and polluting the environment. At the national level, despite the difficult environmental situation that threatens Algeria, the state's efforts have not stopped at certain borders, but are striving to achieve a moderate environmental balance that guarantees the health of citizens and the public atmosphere. Where several conventions and conferences have been held, which have produced several laws that regulate the environmental work within the State. In addition to the establishment of several national institutions for rationalization, control and decontamination.

In view of the worsening of the problem around the world in general and the Arab world in particular, we have suggested that we propose solutions that are in keeping with them. Among the suggestions we have developed a new technology embodied in the field in this project environmental educational education in the State of Algeria in 22 educational institutions whose main objective is to improve the environment and reduce traffic accidents and their effects in the medium and long term. This is to answer the following question: **How effective waste recycling is in reflecting environmental and educational projects to control the phenomenon of spending?**

Key Words : Environmental Spending - Sustainable Development - Recycling

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي (نموذج الحدائة) لم يعد مستداما، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض (الدفء الكوني)، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى. وفي هذا السياق يشير كل من "سوزان وبيتر كالفرت" إلى أن البشرية تواجه في الوقت الحاضر مشكلتين حادتين، تتمثل الأولى في أن كثيرا من الموارد التي نعتبر وجودها الآن من المسلمات معرضة للنفاد في المستقبل القريب، أما الثانية فتتعلق بالتلوث المتزايد الذي تعاني منه بيئتنا في الوقت الحاضر والناتج عن الكم الكبير من الفضلات الضارة التي ننتجها. ونتيجة لذلك فقد أسهمت الضغوط المشتركة لكل من ازدياد الوعي بالندرة القادمة وتفاقم مشكلة السمية في العالم إلى بروز مسألة الحفاظ على البيئة واستدامتها كموضوع مهم سواء في مجال الفكر أو السياسة، ففي المجال الفكري أسهم الشعور بالوضع المتدهور لبيئة الأرض في ظهور حقل معرفي جديد يعرف بالسياسة الإيكولوجية **Ecopolitics** التي عرفها جيومارينز **Guimaraes** على أنها: "دراسة الأنساق السياسية من منظور بيئي"، والذي يعني أن الإلمام بعلم الطبيعة يعتبر بنفس أهمية الإلمام بالعلوم الاجتماعية والثقافية والسياسية عند دراسة الأنساق الإيكولوجية وقدراتها. ولذلك فإن شيوع فكرة التنمية المستدامة في أدبيات التنمية السياسية منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين مثل في جزء منه محاولة لتجاوز إخفاق النظرية السلوكية في مجال التنمية، التي تبنت نموذج الحدائة، والبحث عن نموذج جديد يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على بيئة سليمة ومستدامة.

أما على المستوى السياسي فقد بدأ المجتمع الدولي، منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، يدرك مدى الحاجة إلى مزيج من الجهود السياسية والعلمية لحل مشاكل البيئة وعندها أصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجا معرفيا للتنمية في العالم، وبدأ يحل مكان برنامج "التنمية بدون تدمير" **Development without Destruction** الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة **UNEP** في السبعينات ومفهوم "التنمية الإيكولوجية" **Ecodevelopment** الذي تم تطبيقه في الثمانينات. ووصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض **Earth Summit** الذي عقد في مدينة "ريو دي جانيرو" عام 1992م. وقد برز هذا الاهتمام العالمي بقضية البيئة بوضوح في تأكيد منهجية التنمية الإنسانية، وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام 1995، على عنصر الاستدامة، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفًا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر (UNDP 1995).

وتحاول حركة الاستدامة اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل، خاصة بعدما أتضح أن الوسائل المستخدمة حاليا في برامج حماية البيئة القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد لم تعد مجدية نظرا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغًا كبيرًا في شركات ومشاريع تتسبب في إحداث مثل تلك الأضرار. وهذا التناقض القائم في المجتمع الحديث بين الرغبة في حماية البيئة واستدامتها وتمويل الشركات والبرامج المدمرة للبيئة في الوقت نفسه هو الذي يفسر سبب الحاجة الماسة لتطوير نسق جديد مستدام يتطلب إحداث تغييرات ثقافية واسعة فضلا عن إصلاحات زراعية واقتصادية.

نظرا للمشكلات التي يخلقها التدهور البيئي فإن إجراءات حماية البيئة أدت إلى فوائد جمة للاقتصاد كما حدث في معظم الدول المتقدمة (اليابان، ألمانيا، النرويج...) حيث كان إجمالي الناتج القومي ومعدل النمو أعلى بكثير عما كان عليه قبل هذه الإجراءات وهناك عدة شركات في أوروبا زادت أرباحها بإعادة تدوير المخلفات التي كانت سابقا تلقى خارج المصانع وتلوث البيئة.

وعلى الصعيد الوطني ورغم الوضع البيئي الصعب الذي يهدد الجزائر إلا أن مساعي الدولة لم تتوقف عند حدود معينة بل تسعى جاهدة لتحقيق توازن بيئي معتدل يضمن صحة المواطن والجو العام، وقد قطعت السلطات المعنية شوطا كبيرا في مجال الاهتمام بالبيئة. حيث عقدت عدة اتفاقيات ومؤتمرات أفرزت عدة قوانين إجراءات تؤطر العمل البيئي داخل الدولة. إضافة على إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية لترشيد ومراقبة وإزالة التلوث.

أولا: الإطار النظري

1. التنمية المستدامة

1.1 مفهوم التنمية المستدامة

يعرفها "barbier Edward" بأنها: "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي". (عماري، 2008، ص. 04)

ويعرفها بأنها: "التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والنفائات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وينتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأزون". (توفيق المشهداني وخلف الركابي، 2011، ص. 496)

وتعرف أيضا بأنها: "التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنه دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم". (حسونة، 2012، ص. 23)

2.1 أسس التنمية المستدامة

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلى تحقيق أهدافها وكانت أهمها:

1- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.

2- لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة.

3- يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية.

4- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبيد الموارد وتلوث البيئة.

5- لا بد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، استنادا إلى مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.

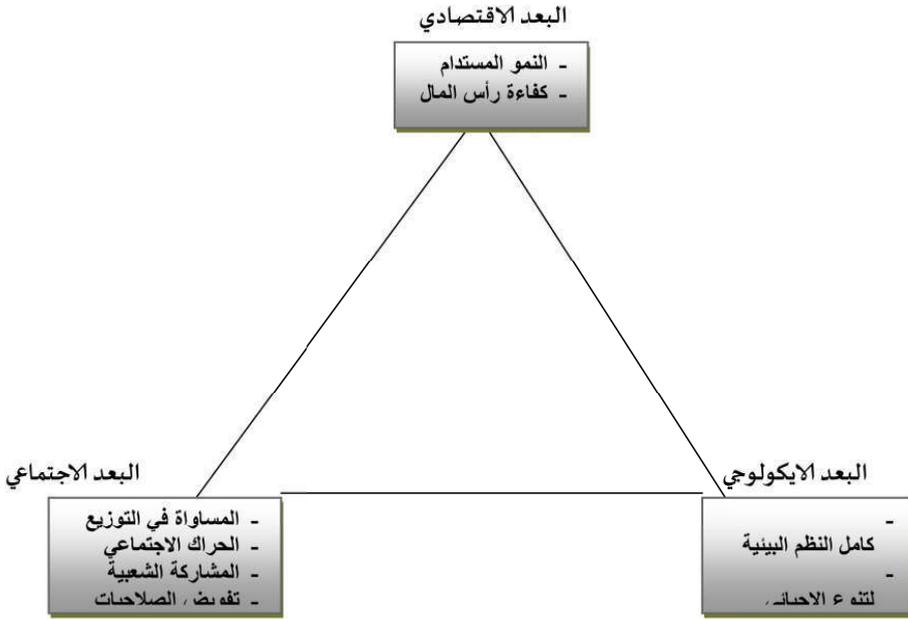
6- استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد علي نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية. (محمد حسن، 2011، ص. 05)

31. أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة متكاملة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد:

- رأس المال المادي **Financial Capital** ويقصد به: رأس المال المادي أو النقدي.
 - رأس المال الطبيعي **Natural Capital** ويعني: الموارد الطبيعية والنظم البيئية.
 - رأس المال الإنتاجي **Produced capital** ويشمل: الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.
 - رأس المال البشري **Human Capital** ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.
- (أبوزنط وغنيم، 2005، ص. 162)

شكل رقم (01) ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الباحثة

2. إعادة التدوير

1.2 التعريف بفلسفة إعادة التدوير **Recycling**

إعادة التدوير هي الخطوة التي تمثل الاستفادة من استخدام المنتج أو المواد من قبل المستهلك أو المستعمل الصناعي وتمثل في جوهرها عملية إعادة مخلفات أو بقايا المنتج أو المواد المستعملة ومثل على ذلك القناني الفارغة الزجاجية للمشروبات الغازية أو الحليب، المواد البلاستيكية، الورق والكارتون لعبوات تغليف البضائع، الأجهزة التالفة بمختلف أشكالها والتي عن رممها مقابل الحصول على مبالغ مالية يتم إعادتها إلى مراكز إنتاجها أو بيعها عوضا بسيطة، أو الحصول على منتجات جديدة من ذات الصنف أو الأصناف الأخرى. وتتم عملية تجميع هذه المواد أو المخلفات بطرق مختلفة وحسب طبيعة البلدان والأنظمة الاجتماعية والسلوكية أو الاقتصادية السائدة فيها. وعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعض من دول أوروبا توجد شركات متخصصة بإعادة جمع القناني المعدنية والبلاستيكية والزجاجية وهذه الشركات تتعاقد مع الشركات صاحبة العلاقة وتقوم بوضع مكائن في الأماكن العامة حيث يقوم الأفراد برمي العلب في تلك الأماكن التي

تقوم بدورها بفرز كل صنف على حده واستبعاد المواد المعادة لأكثر من مرة. وفي دول أخرى مثل السويد تعاد المواد إلى أماكن البيع بشكل مباشر. فضلا على ذلك يوجد أسلوب آخر وهو ما يعرف "بأسلوب المرور على المنازل"، حيث يقوم مجموعة من الأفراد بجمع المخلفات من المنازل وبيعها لعدد من الوكلاء المختصين بهذه المواد وبحسب أنواعها. (البكري، 2011، ص. 14)

2.2 المتطلبات الفنية لعملية التدوير Recycling Requirements:

عملية التدوير عندما تتم في المعامل المخصصة لذلك تمثل في حقيقتها مجموعة من المتطلبات والخطوات المتعاقبة وبشكل فني للوصول إلى الخطوة الأخيرة وهي عملية إعادة التدوير، ولكي يتم تحقيق النتائج الاقتصادية والبيئية المرجوة فإنه لا بد أن تنجز المتطلبات، اللازمة لذلك على وفق خطوات تنسيقية دقيقة ومتعاقبة وتمثل بالآتي:

1.2.2 التجميع Assembly

هي المتطلب الفني الأول من سلسلة عملية التدوير والمتمثل بالوصول إلى منابع إنتاج النفايات والتي قد تكون المنازل، المطاعم، والفنادق، والمصانع على اختلاف تخصصاتها، مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص، والمتاجر، والأفران، المؤسسات الزراعية، المنتجعات السياحية، المدارس، والجامعات... الخ، وهذه جميعها تولد نفايات وبأشكال وأنواع وإحجام ودرجة خطورة مختلفة.

2.2.2 النقل Transport

هذا المتطلب هو بمثابة العصب الحساس في عملية التدوير ولتحقيق الكفاءة المطلوبة بإنجاز ويكفي فقط الإشارة هنا إلى ماذا يمكن أن يحصل من تلوث بيئي خطير أن إعادة التدوير لاحقا لم يتم جمع النفايات من أماكنها ليوم واحد أو أكثر في مدينة مكتظة وعملية النقل. بالسكان للنفايات تتم بشكل أساس في المدن الحديثة بسيارات مخصصة لذلك وتسمى بكبسات النفايات وتكون في بعض البلدان المتقدمة مخصصة في نقل النفايات بحسب خصوصية الحاوية التي توضع بها النفايات أو أنها تحتوي على صناديق متعددة لتوضع بها النفايات حسب نوعها سواء كانت زجاج بلاستيك، ورق، نفايات صلبة... الخ، وليتم التقاط النفايات آليا في الحاويات المنتشرة في أماكن محددة من شوارع المدينة أو مواقع العمل أو الدور السكنية، حيث يتم نقل المحتويات بالسيارة إلى مكبات الطمر أو المصانع المخصصة لعمليات التدوير، ومن الشروط الواجبة لعملية النقل ولتحقيق الكفاءة المطلوبة هو أن تمتاز بالدقة ووجوب النقل السليم للمحتويات ودون أي تسرب أو وقوع شيء منها في شوارع المدينة وكذلك يشترط أن تكون عملية النقل مستمرة على وفق توقيتات زمنية متوافقة مع كمية النفايات المتجمعة عند منابع النفايات، وقدره مصانع التدوير لاستقبال النفايات بالكميات التي يحتاجها لاستمرار العمل في إعادة التدوير. (البكري، 2011، ص. 16-17)

3.2.2 الفرز Sorting

يعتبر هذا المتطلب من المراحل الأساسية والمهمة والصعبة بذات الوقت في عملية التدوير لأنها ستكون أساس مهم في سهولة وصعوبة عملية إعادة التدوير وتأثير هذا المتحقق سلبا وإيجابا على المخرجات النهائية في إعادة التدوير، ويمكن أن تتم عملية الفرز بطريقتين: الأولى في الدول النامية، والتي تعتمد أساليب بسيطة وهي الفرز اليدوي وهي الأكثر استخداما، أما النوع الثاني فهو الفرز الآلي، وهو الأسلوب المتقدم في عملية التدوير والتي تتم على وفق تقنيات متقدمة للتعرف على نوعية كل مادة يراد فرزها وفصلها عن المواد الأخرى بشكل تلقائي، ويتم ذلك عبر مرور النفايات على سيور متحركة ليتم التقاط المعادن عن طريق المغناطيس القوي وبقيّة المواد الأخرى غير المغنطة تبقى على السيور المتحركة ليتم استخدام النفخ أو الشفط.

4.2.2 التفكيك Disassembly

ما تستخدم عملية التفكيك ضمن عملية التدوير في الأجهزة الكهربائية والمزلية غالبا في هذه العملية، رغم واضحاً بشريا والسيارات القديمة والمعدات الميكانيكية التي تتطلب جهدا الكلف المترتبة على هذا العمل لكونه عمل مجهد وصعب ولكن يمكن تجاوز عملية التفكيك (الطحن) (اليدوي بالقيام بعملية الفرغ للمواد ولكي تخرج في النهاية مواد مطحونة ويمكن فرزها بطرق ميكانيكية لاحقا ولكن المشكلة هنا تكمن في عدم نظافة هذه المواد وقد تبلغ مستوى عال من درجة الخطورة فيها. لذلك يتوجب القبول في العمل اليدوي في التفكيك وتحمل تكاليف مضافة من أجل بلوغ النظافة المرجوة في المواد المعاد تدويرها في نهاية المطاف.

5.2.2 النظافة Cleanliness

ظهر ومنذ فترة قريبة نسبيا مصطلح "الإنتاج النظيف" **production Cleaner** والذي يعني وبقدر ما نحن به من موضوع إعادة التدوير بأنه استرجاع المخلفات المفيدة في العملية وبالتالي فإن الإنتاج النظيف من التخلص منها، الإنتاجية بدلا واعتمادها من قبل الشركات المنتجة وبشكل صحيح سيعفيها من تحمل المسؤولية البيئية لكونها أساسا كما أن قائمة في عملها على حماية البيئة والتحسب لأي أخطاء محتملة في عملها اعتماد الإنتاج النظيف سوف يسهم في تحقيق فوائد اقتصادية تتمثل بإعادة استخدام المواد التي من إتلافها كنفائات.

6.2.2 إعادة التدوير Recycling

هي المتطلب الأخير من متطلبات عملية التدوير بمجملها والمتمثلة باستحصال المواد أو الأجزاء من المكونات لإعادة استخدامها أو إدخالها في عمليات إنتاجية لاحقة، أو في إرسالها إذا ما كان معمل متخصص في عملية التدوير إلى الجهات التي تحتاجها أو جرى الاتفاق المسبق على تزويدها بها. (البكري، 2011، ص. 18-20)

ثانيا: الإطار التطبيقي

1. عينة من المشروع النموذجي التربيوي البيئي للتقليل من حوادث المرور وأثارها على المدى المتوسط والبعيد و لتحسين المحيط في بعض المؤسسات التربيوية بالدولة الجزائرية:









1. إعادة رسكلة العجلات المستعملة واستغلالها كأداة تساهم في التوعية المرورية والتحسين البيئي بدل استعمالها السلبية:





2. إعادة تدوير القارورات البلاستيكية والزجاجية المستعملة واستغلالها كأداة لخلق مساحات خضراء:



خلاصة:

رغم الوضع البيئي الصعب الذي يهدد الجزائر إلا أن مساعي الدولة لم تتوقف عند حدود معينة بل تسعى جاهدة لتحقيق توازن بيئي معتدل يضمن صحة المواطن والجو العام، وقد أولت اهتماما كبيرا لظاهرة الإنفاق البيئي وترشيده لكونه أصبح ضرورة للتنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد.

ولذلك فكرنا كشباب عربي عامة وجزائري خاصة في ابتكار طريقة جديدة نسعى من خلالها إلى التقليل من حوادث المرور وأثارها على المدى المتوسط والبعيد مجسدة في 22 مؤسسة تربيوية بالدولة الجزائرية بالتحديد بولاية المسيلة. يعمل هذا المشروع على التقليل من ظاهرة العنف المروري الذي نشاهده في طرقاتنا على المدى المتوسط والبعيد وذلك بإمكانية تجسيده في المؤسسات التربوية لخلق جيل يحترم إشارات وقوانين المرور على المستوى العربي والعالمي، كما أننا قمنا بتجسيد هذا المشروع في المؤسسات التربوية بالدولة الجزائرية ولاقى رضا من طرف المجتمع المدني ومؤسسات الدولة الجزائرية، كما يهدف هذا المشروع إلى الحفاظ على الروح البشرية والتقليل من الخسائر المادية الناجمة عن إصابات حوادث المرور، كما يتخلل هذا المشروع إعادة تدوير الإطارات المستعملة والقارورات البلاستيكية والزجاجية لتحسين المحيط وخلق مساحات خضراء وتحسين نفسية السائق.

الإحالات والمراجع:

- 1- أبو زنت ماجدة، عثمان غنيم (2016): التنمية المستدامة دراسة في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، العدد 01، المجلد 12، كلية التخطيط والإدارة، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن.
- 2- البكري ثامر (2011): الأبعاد الإستراتيجية لإدارة التدوير في تعزيز فلسفة التسويق الأخضر- استعراض لتجارب منتقاة من شركات ودول مختلفة- مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 23، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، عمان، الأردن.
- 3- توفيق المشهداني عمر إقبال، خلف الركابي علي (2011): دور المحاسبة في المحافظة على البيئة ودعم التنمية المستدامة، مجمع مداخلات المنتدى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ط2، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 4- حسونة عبد الغني (2012): الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر.
- 5- عبد الرحمن محمد حسن (2011): التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، مداخلة مقدمة في ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر.
- 6- عماري عمار (2008): إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستعمارية للموارد المتاحة، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي-تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإتفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد
(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

14-13 مارس 2018

الجبابة البيئية بين هدفي الحماية والإتفاق على البيئة

ا.صبرينة خديري

جامعة تبسة، الجزائر

sabrina.khediri75@gmail.com

د. عمر جنيبة

جامعة تبسة، الجزائر

amor.djenina@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور المزدوج للجبابة البيئية كوسيلة فعالة لحماية البيئة وتوجيه الإيرادات المتحصلة عليها للصناديق الخاصة بالإتفاق على البيئة وتمويل التنمية المحلية خاصة، وذلك من خلال الضرائب والرسوم البيئية التي أقرها المشرع الجزائري، مع الإشارة لأهم التعديلات التي جاء بها قانون مالية 2018 في جانب استخدام الجبابة البيئية في الحد من التلوث.

الكلمات المفتاحية: الجبابة البيئية، الإتفاق البيئي، التشريع الجزائري.

Abstract:

The purpose of this paper is to highlight the dual role of environmental collection as an effective means of protecting the environment and directing the revenues obtained for the funds for environmental spending and financing local development, especially through the environmental taxes and fees approved by the Algerian legislator, noting the most important amendments of the Financial Law 2018 In the use of environmental levies in reducing pollution.

Key Words: Environmental collection, environmental spending, Algerian legislation.

تمهيد:

تعتبر الجباية من أهم المشتقات الاقتصادية التي تعكس الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لتطور المجتمع لكونها أداة مالية وتدخلية، لها أثارها المتعددة على المستوى الكلي أو الجزئي، ونظرا لاهتمام المجتمع الدولي بالبيئة والبحث المستمر عن الأليات الناجعة لحمايتها، تم استحداث الجباية البيئية التي جاء بها الإقتصادي Arthur Cecil Pigou ، كأهم الوسائل الحديثة لحماية البيئة والحد من الاستغلال غير العقلاني للثروات الطبيعية، وتحميل مسؤولية التلوث على أصحاب الأنشطة الملوثة واشراكهم في تمويل التكاليف التي تستدعيها عملية حماية البيئة.

تهدف هذه الورقة البحثية من خلال الطرح السابق للإجابة على الإشكالية التالية: كيف تساهم الجباية البيئية في دمج هدي الحماية والإنفاق على البيئة؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين أساسيين. المحور الأول يعالج الإطار المفاهيمي للجباية البيئية وعلاقتها بالإنفاق البيئي والمحور الثاني يهتم بواقع الجباية البيئية في الجزائر، مع الإشارة لولاية تبسة بصفة خاصة.

أولا: الجباية بالبيئة ودورها في حماية البيئة

يجب التمييز بين نوعين من الجباية، الجباية البيئية وباقي الجبايات الأخرى. الأولى هدفها هو التقليل من التدهور البيئي، بخلاف النوع الثاني والذي يركز على توفير إيرادات للدولة تتميز بالتوقع والقابلية للتقدير، هذين الهدفين، تمويل النفقات العامة وتخفيض التأثيرات الخارجية السلبية على البيئة، يفسران عدم التعارض ومبدأ الريح الثاني الذي أساسه العلاقة بين الجباية البيئية والإنفاق على البيئة¹

1. ماهية الجباية البيئية

1.1 مفهوم الجباية البيئية

تعود أولى الدراسات الاقتصادية التي تصورت مفهوم الضريبة البيئية إلى عام 1920 ، وذلك عندما نشر عالم الاقتصاد البريطاني " آرثر سيسيل بيغو"² كتابه المشهور " اقتصاد الرفاهية"، وفيه يعالج " البعد الخارجي" أو التأثير الخارجي " لفعل الانتاج أو الاستهلاك ، في العصر الحديث، طبق نظام الضريبة البيئية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967 تحت اسم (Tax Expenditure) ويهدف هذا النظام إلى إعفاء جزئي أو كلي من دفع الرسوم الإيكولوجية(البيئية)، إذا امتثلت المؤسسات الملوثة إلى التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث³

وتعرف الجباية البيئية حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بأنها جملة الرسوم والضرائب التي يتمثل وعاءها في منتوجات، خدمات، تجهيزات أو انبعاثات لها تأثير سلبي على البيئة.⁴

كما عرفها المعهد الفرنسي للبيئة على أنها كل الاقتطاعات المالية المباشرة والغير مباشرة التي تنصب أو عيبتها على كافة التأثيرات السلبية على البيئة، فهي كافة الضرائب والرسوم التي تستخدمها إدارة الضرائب لأجل تمويل عمليات إصلاح الأضرار التي يسببها متحملها سواء منتجين أو مستهلكين.⁵

كما عرفها الديوان الأوربي للإحصاء على أنها اقتطاع نقدي يركز وعائه على المواد والخدمات التي تشكل مخاطر على البيئة أو على عمليات استغلال الموارد الطبيعية باعتبار أن أي تغيير قد يصيب أحد خواصها، هو تلوث بيئي يؤثر على توازنها.⁶

من خلال ما سبق يمكن تعريف الجباية البيئية بأنها حصيللة الضرائب والرسوم التي يقوم المكلف بالضريبة (الملوث) بدفعها بصفة نهائية إلى الدولة نتيجة لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة لها تأثير على التلوث البيئي، وتوجيه نواتج هذه الضرائب والرسوم لحماية البيئة، وتحقيق تنمية للمجتمع المتضرر.

2.1. أنواع الضرائب والرسوم البيئية:

- يمكن تصنيف الجباية البيئية إلى صنفين:⁷ الضريبة على المنتجات وضريبة النفايات أو الانبعاثات الملوثة
- الضريبة على المنتجات: وتدعى (output tax) وهي ضريبة قيمة أو نوعية تفرض على الوحدات الإنتاجية التي تتسبب في تلوث البيئة وينتج عنها أضرار اجتماعية، علما أن الهدف من هذه الضريبة هو خفض مستوى الملوثات إلى مستويات دنيا مقبولة اجتماعيا، أي لا تحدث أضرارا بيئية من جهة ولا تضر بالإنسان من جهة أخرى.
- ضريبة النفايات أو الانبعاثات الملوثة: وتدعى (Emission Tax)، وتفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تمارس دور الأسعار السوقية لتكلفة مخرجات التلوث، وعليه فهي تستهدف الآثار السلبية الناجمة عن المشاريع الملوثة للبيئة. ونتيجة لهذا الإجراء الضريبي العقابي لمثل هذه النشاطات الإنتاجية ذات المخرجات الملوثة للبيئة، يلجأ المنتجون إلى تخفيض المدخلات التي يتبين أنها سبب التلوث البيئي.

3.1. أهداف الجباية البيئية:

- تتمثل الأهداف الأساسية لتأسيس الضرائب والرسوم البيئية، ضمن النظام الجبائي إلى تحقيق ما يلي:⁸
- السعي نحو التعديل الإيجابي لسلوك الملوّثين عن طريق ردعهم ماليا، وهذا حسب درجة تلويثهم وإضرارهم بالبيئة، بحيث كلما زادت سعر الضريبة، كلما حفزنا الملوّثين نحو تبني تقنيات إنتاج أنظف وأكثر احتراما للبيئة.
- المساهمة في تمويل سياسات حماية البيئة، من خلال زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل لتغطية النفقات البيئية؛ ويعد هذا الهدف من بين الأسباب الرئيسية لتأسيس الضرائب البيئية في أغلب الدول، وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق هذا الهدف، غالبا ما يتم عن طريق فرض ضرائب بيئية، تمس مجالات الطاقة والكربون ومختلف أنواع الوقود.
- استعمالها كوسيلة فعالة، لإدماج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع والخدمات، أو في تكاليف الأنشطة المتسببة في التلوث، وهذا تطبيقا لمبدأ الملوث الدافع، الذي يكفل التكامل بين السياسات الاقتصادية والبيئة الرامية إلى الحفاظ على البيئة.
- حث المستهلكين والمنتجين على تحسين سلوكهم نحو استعمال سليم بيئيا للموارد المتاحة.
- تشجيع التجديد التكنولوجي والتحويلات الهيكلية في أساليب الإنتاج، وتعزيز احترام التشريعات الخاصة بحماية البيئة.
- تحميل الملوث نصيبه من نفقات حماية البيئة، وهذا من خلال تصميم ضرائب بيئية تضمن تغطية تكاليف السياسة البيئية إما جزئيا أو كليا.
- المساهمة في محاربة المصادر الصغيرة للتلوث مثل: النفايات والمواد الكيماوية.
- المساهمة في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة، فالبعض من المختصين يعتبرون أو يسمون الجباية البيئية بـ "جباية التنمية المستدامة".

4.1. عناصر الجباية البيئية:

تتمثل عناصر الجباية البيئية في:

1.4.1. المكلف بالضرائب والرسوم البيئية:

ينبغي أن يكون المكلف بالضريبة البيئية بحسب الأصل- وفقا للقواعد العامة للعدالة الاجتماعية- هو من تسبب في إحداث هذا التلوث (أي الملوث). هذا الأصل العام هو ما أخذ به في أدب اقتصاد البيئة، وتم صياغته في (P. P.P) والذي يتم اختصاره عادة في Principle: polluter -pays المبدأ الشهير "مبدأ الملوث هو الدافع".⁹

حيث ظهر هذا المبدأ لأول مرة سنة 1972 من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، ويقضي هذا المبدأ على " أن الملوث يجب أن تقتطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة." إن سعر الضريبة يتحدد عند النقطة التي يتعادل فيها كلفة الضرر الحدي الذي يسببه الملوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث بمعنى آخر فإن الضريبة تساوي تكلفة تفادي الضرر أو تكلفة إزالة الضرر¹⁰.

وقد اتجه الفقه الفرنسي إلى تحديد الطبيعة الحقيقية لمبدأ الملوث الدافع وذلك من خلال الخصائص التي يتحدد بها مفهوم هذا المبدأ وأهمها:

- اعتباره مبدأ اقتصادي لأن ضبط قيمة هذا الرسم تسمح بوضع سياسة مالية لمكافحة التلوث والتقليل من أثاره وعلية فهذا المبدأ له وظيفة فعالة قد تنتهي إلى ظهور سوق التلوث.
- مبدأ التعويض حيث يعتبرونه أحسن الحلول للتعويض المالي المتعلق بالأضرار البيئية دون أي مسؤولية أو نفقات مكافحة التلوث تنفقها الدولة في المشاريع المضادة للتلوث ويجد مجاله الخصب خصوصا في مكافحة التلوث وعلية يمكن إسناده إلى مبدأ المسؤولية لتحديد أساس التعويض عن الأضرار البيئية في شأن تطبيق هذا المبدأ ويستندون في ذلك أيضا إلى انه هناك ثمة علاقة بين الضرر والفعل المسبب للضرر ويكون التعويض على أساس الفرض وليس على أساس الخطأ.

إذن فمبدأ الملوث الدافع أساسه الغنم بالغرم فالشخص يمارس نشاط ملوث يغتنم من نشاطه بالمقابل يسبب ضرر للغير أو للمحيط البيئي بكافة مجالاته وعلية ضمن مقتضيات العدالة أن يساهم في نفقات الوقاية من التلوث عن طريق الرسم الذي يدفعه.

2.4.1. وعاء الضرائب والرسوم البيئية:¹¹

وهو اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة البيئية، حيث يجب أن يحدد الوعاء على أساس وجود علاقة واضحة ومنطقية بين واقعة التلوث وتأثيرها المادي الملموس على البيئة، أي يتعين تحديد العناصر داخل الوعاء بشكل محدد ودقيق وأن تعطى تعريفات موحدة داخل نطاق الحدود الجغرافية التي تطبق فيها الضريبة، هذا التحديد الدقيق والتعريف الموحد للعناصر الخاضعة للضريبة يزيد من مصداقية التأثير البيئي للضريبة. وتتمثل الجوانب المرتبطة بتحديد الضريبة على التلوث في العناصر التالية:

- اختيار المادة التي تفرض عليها الجباية البيئية.
- تحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من الوعاء محل الاختيار.
- تقدير وعاء الضريبة على التلوث، أي قياسه.

3.4.1. سعر الضرائب والرسوم البيئية:¹²

سعر الضريبة عادة له وجهين، سعر نسبي أو تصاعدي، والسعر الذي يتماشى مع مبدأ العدالة هو التصاعدي فهو من أهم أدوات التوجيه الاقتصادي وقد يكون له أثر فعال في حث الملوث على تجنب أسعار الضريبة المرتفعة وبالتالي تخفيض ما يوجهه إلى البيئة من وحدات التلوث إلى أن يتم تحديد الحدود التي تبدأ عندها التصاعد بمعرفة جهة علمية متخصصة.

2. علاقة الجباية البيئية بالإنفاق البيئي

فرضت الجباية البيئية أساسا لردع الملوثين وتحملهم عى تسديد ضرائب ورسوم بيئية ناهيك عن الأخرى الخاصة بممارسة نشاطهم وتحقيقهم لأرباح، لكن فرض الجباية البيئية من جهة أخرى يعمل على توفير موارد مالية إضافية لحماية البيئة والإنفاق عليه، ويمكن تلخيص ذلك من خلال:

1.2. **الإنفاق على البيئة من خلال صناديق حماية البيئة:** حيث قامت بعض الدول بإنشاء صناديق لحماية البيئة وتعد هذه الصناديق أهم مصادر الإنفاق البيئي خارج إطار الميزانية العامة، والتي توفر التمويل بشكل أساسي في شكل منح أو قروض وتعتمد صناديق حماية البيئة على عوائد الجبابة البيئية لتمويل المشاريع المتعلقة بحماية البيئة.

2.2. **الإنفاق على البيئة من خلال المستفيدين من الخدمة:** ويتم ذلك من خلال دفع الرسوم مقابل الحصول على الخدمة أو قيام المستفيدين من الخدمة بالتمويل الذاتي، حيث تعد الرسوم واحدة من موارد التمويل لضمان استمرار خدمة إدارة مخلفات معينة مثل جمع المخلفات، ويقصد بالتمويل الذاتي للمستفيدين من الخدمة قيام الجهات المنتجة للمخلفات مثل الشركات الصناعية الكبرى بالاستثمار في شراء وإدارة نظم إعادة التدوير منشآت المعالجة الخاصة... الخ. كما أن الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم نظم دفع رسوم المستفيدين في الدولة يلعب دورا هاما في تحديد مستوى التمويل المتاح ومن ثم يحدد الأهداف التمويلية التي يمكن تحقيقها، وهناك أمثلة للمناهج المختلفة التي تنتهجها بعض الدول في تحصيل رسوم ثابتة من المستفيدين من خدمة معينة بينما تحدد رسوم نفس الخدمة في دول أخرى وفقا لمدى الاستفادة من الخدمة¹³.

3.2. **الإنفاق على البيئة من خلال صناديق ميزانية الدولة:** يمكن أن يتوفر التمويل من الميزانية العامة على مستويات حكومية مختلفة مثل المستوى الحكومي، أو الإقليمي، أو على مستوى البلديات وفقا لكل دولة.

ثانيا: واقع الجبابة البيئية في الجزائر مع إشارة لولاية تبسة خاصة

لقد أدرجت الجزائر حماية البيئة كمطلب أساسي للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تقتضي تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان، وبالتالي سعت الجزائر إلى صياغة أهم التشريعات التي تساهم في حماية البيئة من أشكال التلوث، ومن ضمن ذلك التشريعات الجبابة البيئية التي أصبحت من ضمن عناصر مدونة إيرادات الميزانية العامة في الجزائر، والمتمثلة في الرسوم والغرامات والإتاوات الرديعية المفروضة على المتسببين في إحداث التلوث بكل أشكاله سواء ان كانوا أفراد أو مؤسسات بغرض تأهيلهم لاحترام البيئة من أشكال التلوث، وكان أول إحداث لهذا النوع من التشريعات ضمن إصلاح النظام الضريبي في مطلع سنة 1992، لتليه العديد من القوانين المحددة للضرائب والرسوم البيئية وكيفية فرضها، والتي كان آخرها قانون مالية 2018 الذي جاء بجملة من التعديلات في جانب الجبابة البيئية والتي سنتطرق إليها لاحقا.

هذه الوسيلة تعني أن الحسابات الخاصة المقترحة على شكل صناديق، تكون عبارة عن جهاز مالي، يجمع فيه حاصل الرسوم الإيكولوجية والإتاوات، بحيث تخصص هذه الأموال لأجل حماية البيئة لفائدة مشروعات معينة، وكذلك في خدمة البيئة، ونلاحظ أن مختلف قطاعات الدولة أصبحت تعتمد على مثل هذه الصناديق الخاصة التي تكون خاضعة لأحكام ونجد من (1) (المحاسبة العامة في الخزينة العمومية، وهذا ما جعل قطاع البيئة يعتمد عليها. هذه الصناديق الخاصة أو الحسابات الخاصة، الصناديق التي جاءت قبل سنة 2002، انطلاقا من سنة 1992، والصناديق التي جاءت بعد سنة 2002.

1. الضرائب والرسوم الخاصة بحماية البيئة في التشريع الجبائي الجزائري

مست سياسة الجبابة البيئية في الجزائر التي تركز على مبدأ التلوث مسدداً، النشاطات التي معدل تلوثها مرتفع وهذا من خلال وضع نظام جبائي عملي. وفيما يلي مختلف الضرائب والرسوم البيئية التي أقرها المشرع الجزائري، وكيفية توجيه حصيلها للإنفاق على البيئة من خلال الصناديق المخصصة لحماية البيئة.

1.1. الضرائب والرسوم المكونة للجبابة البيئية حسب التشريع الجبائي الجزائري

1.1.1. **الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة:** تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 117 من قانون المالية لسنة 1992¹⁴، يطبق هذا الرسم على النشاطات المرفقة قائمتها بالمرسوم التنفيذي رقم 98-339 المؤرخ في 03 نوفمبر 1998،

وتحسب قيمة هذا الرسم من خلال آخر تعديل له حسب قانون المالية. تصنف النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة إلى صنفين:

- النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق قبل الشروع في الخدمة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا؛
- النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

يحدد المبلغ الوحدوي للرسم حسب أحكام القانون 11/17 المؤرخ في 28 ديسمبر 2017 والمتضمن قانون مالية 2018، كما يلي:

الجدول رقم 01: المبلغ الوحدوي للرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة وفقا لقانون مالية 2018

المبلغ		النشاطات الخاضعة لـ:
≤ عاملين	> عاملين	
3000 دج	13500 دج	التصريح
4500 دج	30000 دج	ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي
25000 دج	135000 دج	ترخيص الوالي المختص إقليميا
34000 دج	180000 دج	ترخيص الوزير المكلف بالبيئة

المصدر: قانون رقم 11-17 المؤرخ في 27 ديسمبر سنة 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018.

يحدد مبلغ هذا الرسم بضرب المبالغ المحدد أعلاه في معامل مضاعف بين 1 و10 حسب طبيعة وأهمية النشاط وكذا نوع وكمية الفضلات الناتجة عن هذا النشاط. حيث يتم تطبيق المعامل المضاعف حسب الكيفيات المحددة في المواد 4 و5 و6 من المرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 (الجدول رقم 2)

الجدول رقم 02: كيفية تطبيق المعامل المضاعف

المعامل المضاعف	المعايير	
1	- التصريح؛	الطبيعة والأهمية
2	- ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي؛	
3	- ترخيص الوالي؛	
4	- ترخيص الوزير	
1	الخطرة على البيئة، مهيجّة والمسببة للتآكل؛	نوع النفايات
2	- القابلة للانفجار، المحرقة، السريعة الالتهاب؛	
3	-مضرة، مسممة، مسرطنة، معدية، مسممة لإعادة التكوين، مسبب لطفرات جينية	
2	>100 وأقل أو يساوي 1000 طن/سنة؛	كمية النفايات
2.5	>1000 وأقل أو يساوي 5000 طن/سنة؛	
3	>5000 طن/سنة؛	

المصدر: قانون رقم 11-17 المؤرخ في 27 ديسمبر سنة 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018.

2.1.1. الرسم على المنتوجات البترولية

تم تأسيس هذا الرسم تبعا للمادة 28 مكرر من قانون الرسوم على رقم الأعمال المؤرخ في 18 ديسمبر 1991، حيث يطبق الرسم على المنتوجات البترولية والمماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، لاسيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية، يطبق الرسم على المنتوجات المذكورة في الجدول التالي وفقا للمعدلات الأتية:

الجدول رقم 03: معدلات الرسم على المنتوجات البترولية

رقم التعريف الجمركية	تعيين المواد	الرسم (دج)
م. 10 . 27	البزين الممتاز	1400,00
م. 10 . 27	البزين العادي	1300,00
م. 10 . 27	البزين الخالي من الرصاص	1400,00
م. 10 . 27	غاز أويل	400,00
م. 10 . 27	غاز البترول المميع الوقود	1,00

المصدر: وزارة المالية، قوانين جبائية، قانون الرسوم على رقم الأعمال، المادة 28 مكرر، سنة 2018، ص 19

3.1.1. الرسم على الوقود: تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002 « يطبق الرسم على الوقود على البزين الممتاز / العادي بالرصاص والغاز أويل. تحدد تسعيرة هذا الرسم كما يلي:

الجدول رقم 04: تسعيرة الرسم على الوقود

البزين الممتاز / العادي بالرصاص	0,1 دج/ل
الغاز أويل	0,30 دج/ل

المصدر: قانون رقم 11-17 المؤرخ في 27 ديسمبر سنة 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018.

يقتطع هذا الرسم ويعاد دفعه كما هو الشأن بالنسبة للرسم على المنتوجات البترولية.

4.1.1. الرسم على الأطر المطاطية الجديدة: أسس بموجب المادة 60 من قانون المالية لسنة 2006¹⁵، يحصل ويوزع حسب آخر تعديل في قانون المالية. يطبق هذا الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و/المنتجة محليا، والتي يحدد مبلغها كما يلي:

- 10 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة؛
- 5 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة.

5.1.1. الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنوعة في التراب الوطني: تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006¹⁶، يحدد هذا الرسم ب 18750 دج عن كل طن مستورد أو مصنع داخل التراب الوطني، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة.

6.1.1. الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة: تم تأسيس هذا الرسم تبعا للمادة 203 من قانون المالية لسنة 2002، يحدد الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات ب 16.500 دج¹⁷ لكل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة.

7.1.1. الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية: تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002. يحدد هذا الرسم بسعر مرجعي ب 30.000 دج للطن. ويضبط الوزن المعني وفقا لقدرات العلاج وأنماطه في كل مؤسسة معنية أو عن طريق قياس مباشر.

8.1.1. الرسوم التكميلية: يؤسس رسمين تكميليين وهما:

- الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية: تم تأسيسه بموجب المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003. ويحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي المحدد عن طريق التنظيم (أنظر الجدول رقم 01) ومن معامل مضاعف مشمول بين 1 و5 حسب نسبة تجاوز حدود القيم.
- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي: تأسس بموجب المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002، وأخر تعديل لهذا الرسم كان بموجب قانون مالية 2018. بناء على حجم أو كمية المرفوضات والكمية المنبعثة عن النشاط التي تتجاوز حدود القيم ويحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي المحدد عن طريق التنظيم.

9.1.1. رسم التطهير (رسم رفع القمامات المنزلية): هو رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية يطبق على كل الملكيات المبنية باسم المستأجر أو صاحب الانتفاع. يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية. يحدد مبلغ الرسم كما يلي:¹⁹

- ما بين 1000 دج و1500 دج على كل محل ذي استعمال سكني؛
- ما بين 3000 دج و12.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛
- ما بين 8000 دج و23.000 دج على كل أرض مهيأة للتخميم والمقطورات؛
- ما بين 20.000 دج و130.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بعد اطلاع رأي السلطة الوصية. يتم تعويض البلديات التي تمارس عملية الفرز في حدود 15% من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامات المنزلية المنصوص عليه في المادة 263 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بالنسبة لكل منزل يقوم بتسليم قمامات التسميد و/أو القابلة للاسترجاع لمنشأة المعالجة.

10.1.1. الرسم على الأكياس البلاستيكية: تم تأسيس هذا الرسم بموجب قانون مالية 2004 يحدد مبلغ هذا الرسم بـ 40 دج للكيلوغرام ويطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المصنعة محليا.

2.1. توزيع حصيلة الضرائب والرسوم البيئية:

يعمل المشرع الجبائي الجزائري على تحديد الكيفية التي يتم من خلاله توزيع حصيلة مختلف الضرائب والرسوم المكونة للحماية البيئية، وذلك من خلال قوانين المالية السنوية، ومن الملاحظ أن قانون مالية 2018 قد غير في توزيع حصيلة الحماية البيئية بشكل ملحوظ، فبعد أن كان "الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث"²⁰ يستفيد من أكبر حصة للحماية البيئية، تم تعديل النسبة الموجهة له وتوزيعها مع كل من البلدية وميزانية الدولة، والحدود، التال، بلخص توزيع حصيلة الضرائب والرسوم المكونة للحماية البيئية قبل وبعد تعديلات قانون مالية 2018.

جدول رقم 05: توزيع حصيلة الحماية البيئية

البيان	قبل قانون مالية 2018	تعديلات قانون مالية 2018
الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة	100% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث	33% لفائدة ميزانية الدولة 67% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل
الرسم على المنتجات البترولية	50% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث 50% للصندوق الوطني للطرق والطرقت السريعة	100% لميزانية الدولة
الرسم على الوقود	50% للصندوق الوطني للطرق والطرقت السريعة؛ 50% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث	50% للصندوق الوطني للطرق والطرقت السريعة؛ 50% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

35 % لفائدة ميزانية الدولة: 35 % لفائدة البلديات: 30 % لفائدة الصندوق الوطني للتضامن الوطني.	50% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث 25% البلدية 15% الخزينة العمومية 10% للصندوق الوطني للتراث الثقافي؛	الرسم على الأطر المطاطية الجديدة
34% لفائدة البلديات وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية حسب طبيعة الشحوم محلية أو مستوردة 34% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل. 32 % لفائدة ميزانية الدولة	15% لفائدة ميزانية الدولة 35% البلديات؛ 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.	الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنوعة في التراب الوطني
16 % لفائدة البلديات؛ 48 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل 36% لفائدة ميزانية الدولة.	75% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث 25% للبلدية	الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/ أو الخطيرة
20 % لفائدة البلديات 20 % لميزانية الدولة 60 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل	75% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث 25% للبلدية	الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية
17 % لفائدة البلديات؛ 50 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل. 33% لفائدة ميزانية الدولة	75% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث 10% البلدية 15% ميزانية الدولة	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي
34 % لفائدة البلديات؛ 34 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل. 16% الصندوق الوطني للمياه 16% لفائدة ميزانية الدولة.	50% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث 50% البلدية	رسم تكميلي على المياه المستعملة الصناعية
100% للبلدية	100% للبلدية	(رسم رفع القمامات المنزلية)
27% للصندوق الوطني للبيئة والساحل. 73% لفائدة ميزانية الدولة	40% لفائدة البلديات 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث 10 % لفائدة ميزانية الدولة	الرسم على الأكياس البلاستيكية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قوانين مالية 2000، 2002، 2006، 2017، 2018.

والنظام الضريبي البيئي في الجزائر، يشمل العديد من الضرائب البيئية في مختلف القطاعات، منها مجالات النفايات الصلبة والقطاعات الصناعية، الانبعاثات الجوية، وعلى العموم فإن التشريع الجزائري في مجال حماية البيئة يواكب التطورات الحاصلة في العالم، ولكن المتبع لأي نوع من الضرائب يرى بأن مفعولها لايزال ضعيف ومحدود على أرض الواقع بدليل التقارير الخاصة التي تفيد بتزايد التلوث في القطاعات المذكورة سابقا و يذكر أن ثمة حوالي 325 ألف طن من النفايات الخطرة التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية يتم فرزها كل سنة في الجزائر، بحيث تقدر كمية نفايات الزئبق المخزون بأزيد من مليون طن فيما تم تخزين حوالي 450 ألف طن لحوالي 20 عام في منطقة الغزوات ووهران. ويتم تخزين هذه النفايات الخطرة حاليا بطريقة غير لائقة²¹

2. توجيه حصيلة الجباية البيئية للإنفاق البيئي على مستوى ولاية تبسة للفترة من 2012 إلى 2017

سيتم التطرق في هذا الجزء إلى تطور حصيلة بعض الضرائب والرسوم المكونة للجباية البيئية على مستوى ولاية تبسة، كما سيتم توضيح كيفية توزيع حصيلة هذه الجباية على الصناديق المخصصة للإنفاق على البيئة.

1.2. الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة

جدول رقم 06: تطور حصيلة الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على مستوى ولاية تبسة للفترة 2012-2017 الوحدة: دج

البيان	حصيلة الرسم	نصيب الصندوق الوطني للبيئة
2012	40.520.009	%100
2013	55.151.137	%100
2014	62.492.149	%100
2015	81.309.899	%100
2016	25.724.544	%100
2017	33.189.000	%100

المصدر: المديرية الفرعية للتحويل، المديرية العامة للضرائب بولاية تبسة

من خلال الجدول السابق، نلاحظ اختلاف حصيلة الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة من سنة إلى أخرى، فكانت أعلى إيرادات هذا الرسم سنة 2015 حيث تجاوز 81 مليون دينار جزائري، وهو ما يفسر ارتفاع عدد الأنشطة الملوثة للبيئة، في حين أقل حصيلة سجلت سنتي 2016 و2017، والسبب حسب ما صرح به من طرف مدير البيئة لولاية تبسة²² هو عدم تمكن مصالح الضرائب من تحصيل كل مستحقات هذا الرسم من طرف الشركات الخاضعة له، فلقد بلغت نسب تحصيل الرسم من طرف مديرية الضرائب بالنسبة للسنوات 2012، 2013، 2014، 2015 على التوالي 10%، 5%، 83%، 72%، فتذبذب حصيلة الرسم يؤثر فيها بشكل مباشر فعالية إدارة الضرائب في جانب التحصيل، ويبقى الصندوق الوطني للبيئة يعتمد في إيراداته بنسبة كبيرة على حصيلة هذا الرسم، باعتبار إجمالي ما تم تحصيله من حقوق وغرامات لرسم الأنشطة الملوثة والخطيرة يوجه كليا لصندوق البيئة.

2.2. الرسم على الأكياس البلاستيكية

جدول رقم 07: تطور حصيلة الرسم على الأكياس البلاستيكية على مستوى ولاية تبسة للفترة 2012-2016

البيان	حصيلة الرسم	نصيب الصندوق الوطني للبيئة
2012	29.925	%50
2013	137.947	%50
2014	205.124	%50
2015	133.849	%50
2016	54.042	%50

المصدر: مديرية البيئة لولاية تبسة الوحدة: دج

على مستوى ولاية تبسة يوجد شركة واحدة تمارس نشاط إنتاج الأكياس البلاستيكية وهو ما يفسر تدني حصيلته رغم أن عملية تحصيله من طرف مديرية الضرائب كانت 100%، ومن الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة إنتاج للأكياس البلاستيكية كانت سنة 2014، وأقل نسبة سنتي 2012 و2016، باعتبار أن هذا الرسم يحدد وعاءه بحجم الإنتاج. وبالنسبة لصندوق البيئة وإزالة التلوث فلقد وجهت له نسبة 50% من إيرادات هذا الرسم للسنوات المذكورة في الجدول.

3.2. رسم تشجيع عدم تخزين النفايات الخاصة و/أو الخطيرة

جدول رقم 08: تطور حصيلة رسم تشجيع عدم تخزين النفايات الخاصة و/أو الخطيرة ولاية تبسة للفترة 2012-2016 الوحدة: دج

البيان	حصيلة الرسم	نصيب الصندوق الوطني للبيئة
2012	/	%75
2013	1.038.217	%75
2014	2.198.751	%75

2015	2.168.259	%75
2016	1.858.605	%75

المصدر: مديرية البيئة لولاية تبسة.

من الجدول السابق نلاحظ تذبذب في حصيلة هذا الرسم من سنة لأخرى، فتقريباً قيمة هذا الرسم نفسها لسنتي 2014 و2015، حيث بلغت أكثر من 2 مليون دينار جزائري، لتصل إلى 1.858.05 دج سنة 2017، ويرجع هذا الوضع حسب مديرية البيئة، لا لعملية إحصاء الأنشطة الملوثة بل لتدني نسب تحصيل هذا الرسم من طرف مصالح الضرائب.

4.2. رسم رفع القمامات المنزلية (رسم التطهير)

جدول رقم 09: تطور حصيلة رسم رفع القمامات المنزلية على مستوى ولاية تبسة للفترة 2012-2016 الوحدة: دج

البيان	حصيلة الرسم	نصيب الصندوق الوطني للبيئة
2012	1.029.496	%0
2013	1.063.787	%0
2014	1.182.735	%0
2015	1.389.783	%0
2016	1.764.464	%0

المصدر: مديرية البيئة لولاية تبسة

من الجدول السابق نلاحظ ثبات نسبي لقيمة الرسم التطهيري من سنة لأخرى، رغم أن الواقع يؤكد تزايد عدد السكنات والمجلات من 2012 إلى يومنا هذا، إضافة إلى ارتفاع قيمته الوحودية باختلاف قوانين المالية، والسبب حسب مديرية الضرائب لولاية تبسة، هو ضعف عملية الإحصاء من طرف مصالح البلدية باعتبارها المسؤولة بصفة مباشرة على فرض وتحصيل هذا الرسم، فصندوق البيئة وإزالة التلوث لا تشمل إيراداته رسم التطهير، كونه يحصل كلياً لفائدة البلدية.

5.2. الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي

جدول رقم 10: تطور حصيلة الرسم التكميلي على التلوث الجوي على مستوى ولاية تبسة للفترة 2012-2017 الوحدة: دج

البيان	حصيلة الرسم	نصيب الصندوق الوطني للبيئة
2016	1.858.605	%75

المصدر: مديرية البيئة لولاية تبسة

من الجدول السابق، وحسب تصريحات مصالح البيئة، تم تحصيل هذا الرسم إلا سنة 2016، بقيمة 1.858.605 دج، كونه لم يتم إحصاء أو منح أي ترخيص لأي نشاط من المفروض عليه هذا الرسم، إضافة لعدم وجود الإمكانيات وصعوبة تقدير قيمة التلوث ذي المصدر الصناعي في الجو.

الخاتمة:

تمثل الجباية البيئية أهم إيرادات الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث الذي أصبح يعرف باسم الصندوق الوطني للبيئة والساحل، باعتباره أبرز الصناديق التي تعتمد في إيراداته على الجباية البيئية كما وضحنا سابقاً، إضافة إلى أن هذا الصندوق مسؤول على حماية البيئة من خلال إعادة إنفاق مواردها على مشاريع حماية البيئة وتعويض المتضررين، وهنا يبرز الدور المزدوج للجباية البيئية، كونها أداة عقابية للحد من التلوث البيئي وفي نفس الوقت أداة تمويلية يمكن من خلالها الإنفاق على البيئة، كما استنتجنا من خلال دراسة حالة ولاية تبسة بأن تعويض النقص الملحوظ فنواحي الرسوم البيئية يستدعي بذل كل الجهود لرفع نسب تحصيل مختلف الضرائب والرسوم البيئية من طرف مختلف المصالح المتخصصة، كالبلدية، مديرية الضرائب، وهذا من أجل رفع إيرادات صندوق البيئة الذي أبرز إيراداته نواتج الجباية البيئية إضافة

للإعانات الحكومية..، ناهيك عن رفع إيرادات الجماعات المحلية، البلدية خصوصا لتمويل التنمية المحلية ولو بنسبة صغيرة من الجباية البيئية، إضافة لتوجيه جزء آخر لميزانية الدولة.

التوصيات:

- التوجه نحو الإمتيازات الجبائية لتحفيز الشركات للحد من التلوث البيئي؛
- جعل الجباية البيئية أداة لتجسيد وتنمية مفهوم المواطنة البيئية، من خلال رفع درجات الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع؛

- استغلال جزء من الإيرادات الجبائية البيئية في:

- تمويل مشاريع البحث والتطوير الخاصة بالطاقات المتجددة؛
- تمويل مشاريع البحث العلمي الهادف إلى إنتاج ابتكارات تعزز الصداقة مع البيئة
- تمويل حملات إعلامية تحسيسية بأهمية الحفاظ على البيئة.

قائمة الإحالات والمراجع

- ¹ Gilles Rotillon, la fiscalité environnementale outil de protection de l'environnement ?, revue regards croiser l'économie, 2007 /1- n°1, p110.
- ² آرثر سيسيل بيغو (1877-1959): أستاذ الإقتصاد بجامعة كمبريدج، أول من طرح فكرة الجباية البيئية كما أن أعماله تخصصت حول التأثيرات الخارجية، وهي أساس علم الإقتصاد البيئي الحديث.
- ³ مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2014، سوريا، ص ص 344-345.
- ⁴ Gilles Rotillon, « la fiscalité environnementale, outil de protection de l'environnement ? », Regards croisé sur l'économie, édition n°1, 2007, p 108.
- ⁵ بوشوك فتحة، مقال بعنوان "أهمية الأامركزية الجبائية في تفعيل الموارد المالية المخصصة لتمويل الدور البيئي للمسطحات المحلية"، مجلة دراسات جبائية، العدد 01، ديسمبر 2012، ص 136.
- ⁶ نفس المرجع السابق، ص 136.
- ⁷ فارس مسدور، مقال بعنوان "أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية"، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص 350.
- ⁸ محمد مسعودي، مقال بعنوان الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث، العدد 18، 2013، ص 112.
- ⁹ 40 ص 2011، أبريل 49، العدد والاقتصادية، القانونية للبحوث مجلة البيئة، حماية لسياسة كأداة الضريبة تقويم الشناوي، السيد محمد عمرو
- ¹⁰ كمال زريق، مقال بعنوان " دور الدولة في حماية البيئة"، مجلة الباحث، العدد 05، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص 80.
- ¹¹ حسونة عبد الغني، مقال بعنوان " النظام الجبائي البيئي بين الردع والتحفيز"، مجلة المفكر، العدد 13، جامعة بسكرة، ص 184.
- ¹² نفس المرجع السابق.
- ¹³ فروحات حدة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2010-2009/07، ص 126.
- ¹⁴ المادة 117 من قانون مالية 1992، الصادر في 18 ديسمبر 1991، الجريدة الرسمية، العدد 65.
- ¹⁵ المادة 60 من القانون رقم 16-05 المؤرخ في 29 ذو القعدة عام 1426 الموافق 31 ديسمبر 2005، الجريدة الرسمية العدد 85.
- ¹⁶ المادة 61 من القانون رقم 16-05 المؤرخ في 29 ذو القعدة عام 1426 الموافق 31 ديسمبر 2005، الجريدة الرسمية، العدد 85.
- ¹⁷ قانون رقم 11-17 المؤرخ في 27 ديسمبر سنة 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد 76.
- ¹⁸ المرسوم التنفيذي رقم 93-68 المؤرخ في 01 مارس 1993، الجريدة الرسمية، العدد 14.
- ¹⁹ قانون مالية 2018، مرجع سابق.
- ²⁰ "الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث" أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1992، والذي يحدد كميّات عمله من خلال المرسوم التنفيذي 147/98 تشمل إيراداته نواتج الرسوم البيئية حسب نسبة التوزيع المخصصة عن طرق التنظيم.
- ²¹ بن حبيب عبد الرزاق، بن عزّة محمد، "دور الجبائية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث" دراسة تحليلية لنموذج الجبائية البيئية في الجزائر، مداخلة لفائدة المنتدى العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 21-20 نوفمبر 2012، ص ص 163 164
- ²² مقابلة مع مدير البيئة يوم 18 جانفي 2018 بمقر مديرية البيئة، على الساعة 11:05.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإشفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد
(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

الإشفاق البيئي في السياسة الصناعية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

د/ عبد النعيم دفرور

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر

naimdefrour@hotmail.fr

د/شاهد إلياس

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر

Chahed_iliyas@yahoo.fr

ملخص:

تعتبر الصناعة من الدعامات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ذلك لما يمكن أن تقوم به من خلق فرص جديدة للعمل وتنوع مصادر الدخل وزيادة الدخل القومي في أي مجتمع من المجتمعات، إضافة لذلك يعتبر قطاع الصناعة قطاع ديناميكي سريع التطور وهو القطاع الرئيسي المستهلك لعدد كبير من المواد الأولية، كما أنه القطاع الرئيسي الذي يحدث تلوثا للبيئة، ولأن تلوث البيئة يكلف الدولة اقتصاديا وهذا من أجل مواجهة الضرر الذي يلحق بمختلف القطاعات، فهذه الورقة إلى تحليل دور الإشفاق البيئي في السياسة الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، تلوث صناعي، حماية البيئة، إنتاج أنظف.

Abstract:

Industry is one of the core to make a comprehensive economic and social development of stents, so what can be done to create new jobs and diversify sources of income and increase national income in any society. In addition, the industry is rapidly evolving dynamic sector which is the main sector of consumer large number of raw materials, as it is the main sector in which polluting happen, because the environmental pollution cost the country economically, and this in order to cope with damage to the various sectors, in this paper aim to analyze the integration of environmental concerns in industrial policy and Dora in achieving sustainable development in Algeria.

Key words: sustainable development, industrial pollution, environmental protection, cleaner production.

تمهيد:

لقد دفعت المشكلات البيئية التي كان سببها التنمية على حساب البيئة إلى بحث علاقة الأنشطة الإنسانية بالبيئة، والمتمثلة في التلوث وتدهور الموارد، وضمن هذا السياق أنعقد مؤتمر باريس سنة 1968 الخاص بالمجال الحيوي، حيث وجه الأنظار إلى التدمير البيئي الذي وصل إلى مرحلة حرجة، وأوصى بإجراء المزيد من الدراسات على الأنساق الإيكولوجية والتلوث والموارد، إضافة إلى مؤتمر ستوكهولم عام 1972 بمدينة ستوكهولم، عاصمة السويد، والذي اهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمشكلات البيئية وحث من خلال خطة العمل الدولي التي تضمنت 109 توصية كل الحكومات والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة إلى التعاون في اتخاذ تدابير من أجل حماية الحياة ومواجهة مشكلات البيئة.

شهد نهاية القرن الماضي تنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايا البيئة وهذا بسبب ظهور عدة أحداث أو مشكلات كان لها وقعها مثل تسرب الغاز في بوبال بالهند في 02 ديسمبر 1984، و انفجار المفاعل النووي في تشرنوبيل* في 25 أبريل 1986 زيادة إلى ذلك تغير المناخ وثقب الأوزون، الأمطار الحمضية... الخ، هذا الوعي والاهتمام تجسد من خلال تقرير لجنة برنتلاند (سنة 1987) الذي استعمل لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة، هذا التقرير كان أساس عمل مؤتمر ريودي جانيرو في جوان 1992 الذي شاركت فيه 178 دولة، والذي اهتم بشكل رسمي بهذا الموضوع من خلال ما صدر عنه من وثائق رئيسية: إعلان ريو أو ما يسمى ميثاق الأرض، الأجنحة 21 (جدول أعمال القرن 21) والمبادئ العامة حول الغابات، هذا المؤتمر من الناحية النظرية أسس مفهوم التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، الإنساني والتنموي وتأكيد صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة والإصلاح البيئي من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخرى.

أولاً: مفاهيم حول التنمية المستدامة.

1. مفهوم التنمية المستدامة: إن أحد التعريفات الأكثر شهرة للاستدامة هو الذي تقدمت به لجنة برنتلاند وهي اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، سنة 1987، بأنها " التنمية التي تلي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بمقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها"¹.

وفي تعريف آخر يمثل محاولة الربط ما بين البيئة والتنمية الاقتصادية، نجد أن التنمية المستدامة تم تعريفها على أنها: " محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل ما بين البيئة والاقتصاد".

أما مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي أنعقد في ريودي جانيرو عام 1992 ووفقا للمبدأ الثالث فقد عرف التنمية المستدامة بأنها: " ضرورة إنجاز الحق في التنمية"، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه: " لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير بمعزل عنها"².

من خلال هذه التعاريف نستنتج القضايا الهامة التالية:

- إن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات، بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد.

- أن هذه التنمية هي تنمية تعني باحتياجات الحاضر دون المساس بمقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.

- إذن فالتنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل.

2. أبعاد التنمية المستدامة: تتألف التنمية المستدامة من ثلاث أبعاد رئيسية هي:

1.1 البعد الاقتصادي: ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وبكفاءة، إذن فالبعد الاقتصادي يتمحور أساساً على عنصرين مهمين هما: تحقيق النمو والكفاءة* في استغلال تحسين مستوى الدخل الوطني والفردي وبالتالي تحسين مستوى المعيشة.

2.2 البعد الاجتماعي: ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، كذلك السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بتوزيع الموارد والاستفادة من الخدمات والمنافع، إتاحة القرص بشكل متساو ودون تمييز بين أفراد المجتمع، مشاركة الأفراد في إعداد

البرامج التنموية وتنفيذها، الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، احترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

3.2 البعد البيئي: ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها، إضافة إلى منع التلوث والحد منه، رفع مستوى إدارة الموارد البيئية وحسن استغلالها والاهتمام بالقضايا البيئية على المستوى العالمي، وعلى رأسها ثقب الأوزون، الأمطار الحمضية والاحتباس الحراري ... الخ.

3. أهداف التنمية المستدامة:

تتجسد أهداف التنمية المستدامة من خلال ما يلي³:

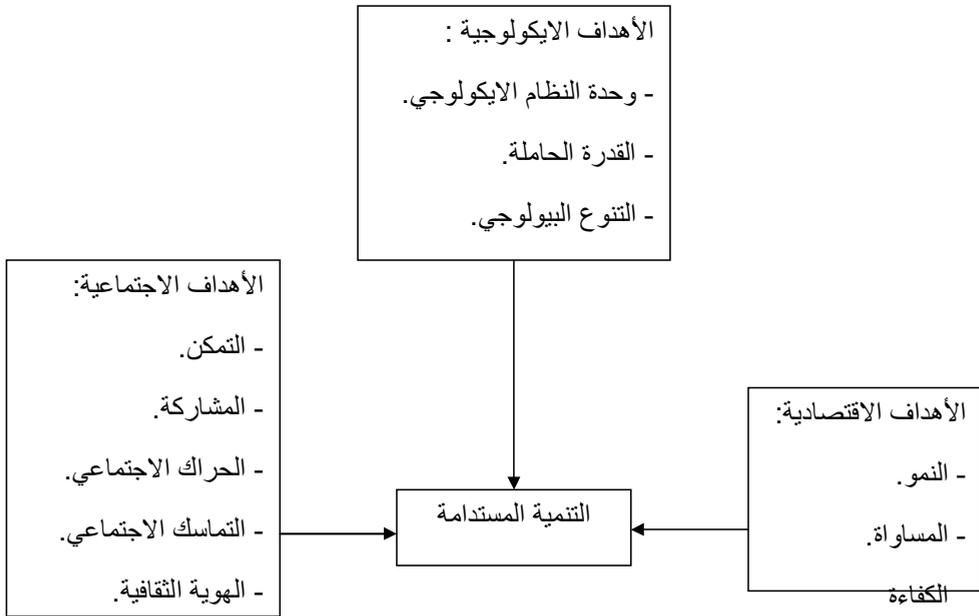
1.3 الهدف الاقتصادي: حيث يعتبر من بين الأهداف المهمة التي يجب الوصول إليها بتحسين جميع الظروف الاقتصادية، وهذا لن يتم إلا بالاستخدام العقلاني والرشيد للموارد المتاحة من أجل الوصول إلى رفاهية متزايدة لأفراد المجتمع.

2.3 الهدف الاجتماعي: تهدف التنمية المستدامة إلى المساواة بين أفراد المجتمع في الحصول على الرفاهية وهذا من خلال التوزيع العادل للدخل القومي والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، إضافة إلى عدم وجود فروقات بين طبقات المجتمع

3.3 الهدف البيئي: تهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية واستغلالها استغلالاً رشيداً وأمثال، إضافة إلى الحفاظ على النظم الإيكولوجية والنهوض بها، ومحاولة تقليل نسب التلوث... وهذا من أجل الحفاظ على التوازن البيئي وضمان بيئة مستدامة للأجيال المستقبلية.

ويمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة في الشكل التالي:

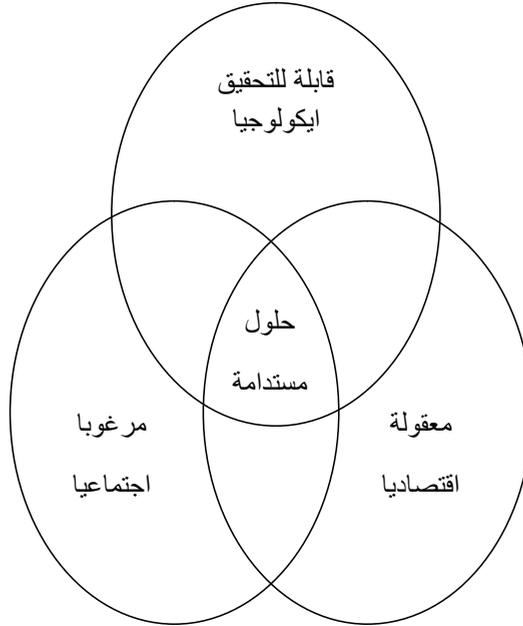
شكل رقم 01: أهداف التنمية المستدامة.



المصدر: دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء الدين، ط 1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص 72.

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إتباع سياسات عميقة الأثر وإجراء إصلاحات مؤسسية وانخراط جميع القطاعات فيها على مستوياتها كافة، ولا تتحقق التنمية المستدامة إلا حينها تكون أهداف الإدارة وإجراءاتها قابلة للتطبيق من الناحية الإيكولوجية وأن تكون عملية من الناحية الاقتصادية ومرغوبة اجتماعياً، مما يشير إلى الكمال البيئي وتقبلها سياسياً.

شكل رقم 02: العناصر الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.



المصدر: دوجلاس موسشيت، مرجع سبق ذكره، ص 73.

المحور الثاني: الإنتفاق البيئي في الجزائر

1. الإنتفاق الحكومي: وهي تلك الموارد المالية المخصصة أساسا لتدابير مكافحة التلوث وحماية الموارد الطبيعية وهي متأتية من الدول وتشمل برامج انجاز شبكات التطهير ومحطات التنقية، برنامج تجديد الغابات وإصلاح الأراضي والاستصلاح المتكامل للسهوب، برنامج التجهيزات المضادة للتلوث التي تفتتها المشاريع العمومية الكبرى في قطاعات الطاقة والصناعة، نفقات متعلقة بجمع النفايات وطرحها في المفرغات، نفقات الصحة العمومية المتعلقة بالبيئة، نفقات تسيير الوكالات الرئيسية.

وفي إطار الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) بلغت حصة الاستثمارات في القطاعات البيئية حوالي 28,9 مليار دينار جزائري موزعة على: شبكات المياه، حماية المناطق السهبية والأحواض، معالجة النفايات، مكافحة التلوث، تهيئة الإقليم، التنوع البيولوجي، حفظ المواقع الأثرية.

2. سياسة خفض الدعم: إن اعتماد هذه السياسة هو الحث على الاقتصاد في الموارد الطبيعية وذلك من خلال الاقتراب من السعر الحقيقي للمورد، فتكون بذلك السياسة مكية للأسعار فإذا ما اتحدت هذه السياسة مع السياسة القطاعية يمكن ترشيد استهلاك الطاقة والحد من الانبعاثات الملوثة للجو، والتحكم في استهلاك الماء والأسمدة والمبيدات في الزراعة.

3. المشاريع البيئية في الجزائر: أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا بالبيئة فأنشأت عدة مشاريع لحمايتها. فمنذ سنة 1974 تم إنشاء المجلس الوطني للبيئة، وفي أوت 1977 حل المجلس وتحولت مصالحه إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة، وتم إنشاء مديرية البيئة الذي تم إلغاؤها في مارس 1981 وتحويل مصالحها إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي والتي تدعى بمديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها. وفي جويلية 1983 تأسست الوكالة الوطنية لحماية البيئة (ANPE). وفي 1984 تم إسناد مصالح البيئة إلى وزارة البيئة و الغابات كمديريات مكلفة. وفي 1988 تحولت اختصاصات حماية البيئة إلى وزارة الفلاحة.

وفي الفترة الممتدة بين 1990-1992 أعيد تحويل اختصاصات حماية البيئة إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزارة الجامعة، وتم إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، وإنشاء مديرية عامة للبيئة والمفتشية العامة للبيئة بالإضافة إلى إنشاء المجلس العلى للبيئة والتنمية المستدامة ومشروع مراقبة التلوث الصناعي عام 1994. وفي السنوات 1996-1999 أنشأت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، وتم إعادة دفع مشروع مراقبة التلوث الصناعي (نتج عنه أكثر من 60 اتفاقية لإعادة تأهيل المشاريع الصناعية بينيا)، بالإضافة إلى إنشاء المفتشيات الولائية (48) ومشروع مراقبة التلوث الصناعي CPI ومن سنة 2003 إلى حد الآن تم ويتم إنشاء مشاريع للحفاظ على البيئة، وتخصيص رؤوس أموال معتبرة لإتمامها في إطار الخطة العشرية للبيئة (2001-2011).

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى التحدث بثيء من التفصيل عن مشروع مراقبة التلوث الصناعي الذي ظهر سنة 1994، وتعلق أساسا بشمال وجنوب البلاد، والذي أعيد دفعه سنة 1997 وكان يهدف إلى تحقيق نجاعة في الإطار المشاريي وتشكيل نظام متابعة لتحقيق المشروع وإعادة دفع الاستثمارات الرائدة للتقليل من الغبار والنفائات الانبعاثات الغازية وتشجيع المراجعات البيئية. ونتج عن هذا أكثر من 60 اتفاقية موقعة من طرف وزير البيئة مع المجمععات الصناعية بما يسمح للمشاريع الصناعية أن يعاد تأهيلها ويجريها على احترام قوانين البيئة. ويجب الإشارة أيضا إلى المخطط الوطني لتسيير النفائات الخاصة (PNAGDES) المستمد من الاستراتيجية الوطنية للبيئة (SNE) 2001-2011 والمخطط الوطني للأفعال البيئية والتنمية المستدامة (PNAE-DD) الذي سوف يتم التطرق إليه في النقطة الموالية.

4. الاستراتيجية البيئية في الجزائر (2001-2011) / الإطار الاستراتيجي العشري: إن تحليل الخطوات المعدة في إطار المخطط الوطني للأفعال البيئية والتنمية المستدامة (PNAE-DD)، أظهرت أن المشاكل الإيكولوجية كانت مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وبالتالي قررت الجزائر أن تستثمر في التنمية المستدامة. هذا القرار يعتبر المبدأ الأساسي لاستراتيجية البيئة الممتدة من 2001 إلى 2011 التي تركز على المخطط السابق وتسعى لتحسين صحة ونوعية حياه المواطن وذلك بالتقليل من التلوثات الصناعية الخطيرة (المياه الصالحة للشرب، تخفيض التلوثات الصناعية، تحسين نوعية الهواء، التقليل من إنتاجية النفائات)، والمحافظة على الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته، التخفيض من الضياع الاقتصادي وزيادة التنافسية، ترشيد استخدام الطاقة والمواد الأولية، وتقوية تدوير النفائات وتحسين صورة المشاريع.

وفي عام 2000 وصف التقرير الوطني حول وضعية ومستقبل البيئة في الجزائر، أن هذه الأخيرة تواجه أزمة إيكولوجية مهددة لنظام البيئة وبالتالي التنمية المستدامة والحفاظ على الموروث الطبيعي للأجيال اللاحقة لتلبية حاجياتها. وحدث بالفعل أزمات لتدهور التربة والندرة المائية التي تسببت في خسارة الغطاء الغابي والتغيرات البيئية وقلة الأمطار. كما صرح وزير البيئة في الجزائر عام 2004 أن الدولة الجزائرية قطعت شوطا كبيرا في الاهتمام بالبيئة بكافة مجالاتها وأن الدولة أصدرت 12 قانونا يوظف العمل البيئي منها القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة عام 2003، والقانون المتعلق بترويج الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ومشروع القانون المتعلق بالمحافظة على المناطق الجبلية، ومشروع القانون المتعلق بنوعية الهواء والمحافظة على الجو وغيرها من القوانين.

وفي الإقليم الوطني كان التوسع الصناعي في الآونة الأخيرة كبيرا لتلبية الحاجات السكانية فعدد المناطق الصناعية أصبح 72 منطقة تغطي مساحة كلية قدرها 14818 هكتار بدون حساب مناطق النشاط في حاسي الرمل وحاسي مسعود. ومؤخرا وبالضبط في 2010/11/23 صرح السيد شريف رحمانى -لوسائل الإعلام المحلية و الدولية- بأن الجزائر في محادثات هامة مع ألمانيا فيما يخص تطوير وتأهيل البيئة والمحافظة على البنية الإيكولوجية الجزائرية بدءا بالمؤسسات الاقتصادية. ذلك أن ألمانيا رائدة في هذا المجال.

ويمكننا عرض أهم الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية والخاصة بحماية البيئة في إطار التخطيط للاستراتيجية البيئية وخلال تطبيقها:

1.4 في مجال التصحر: امتدادا وتطبيقا أعمال مؤتمر "قمة الأرض" وما عالجته من قضايا بيئية أهمها مشكلة التصحر قامت الجزائر بتخصيص مبالغ معتبرة للحد من رقعة التصحر حيث تم تخصيص 800 مليون دولار سنويا لتنفيذ هذا المشروع،

وتم استرجاع ما يقارب 3 ملايين هكتار ضمن 7 ملايين هكتار كانت مهددة منذ 1996 بفضل حملات معالجة الأراضي القاحلة عن طريق التشجير. كما عقدت عدة مؤتمرات واتفاقيات وورشات عمل بشأن هذه الظاهرة. ونظرا للمقترحات التي قدمتها الجزائر في مجال التصحر وحماية البيئة في المناطق الجافة عين وزير البيئة الجزائري سفيرا لمنظمة "صحاري العالم" لسنة 2006.

2.4 في مجال التلوث الجوي : اتخذت الجزائر عدة إجراءات للتقليل من أخطار التلوث الجوي كتمويل عدة مشاريع للتزويد بمحطات مراقبة نوعية الهواء على مستوى العديد من نقاط القطر الجزائري واختيار أنواع من الوقود خالية من الملوثات والتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة (الكهرباء، الطاقة الشمسية، غاز البترول المميع كغاز وقودي، البتزين الخالي من الرصاص)، بالإضافة إلى أن سوناطراك استثمرت 272 مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة. كما تنفذ الجزائر برنامجا واسعا مخصصا لحماية الجو (برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون وتشجيع الاقتصاد في الطاقة) كما تبنت الدولة سياسة غلق المصانع المسببة للتلوث والضارة بصحة الإنسان كغلق وحدة زهانة بمعسكر في أوت 2008 المفردة للأميانت بعد غلق وحدة "مفتاح بالبيدة"، حيث تبين أن هذه المادة تتسبب في السرطان.

3.4 في مجال تلوث المياه والبحر والمناطق الشاطئية : بادرت الجزائر بإعداد خطة للتهيئة الشاطئية، إضافة إلى ذلك الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير الموارد المائية، وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء. ويقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية والمتعلق بتجديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بمبلغ 170 مليون دينار جزائري أنجزت منه نسبة 50%.

4.4 في مجال النفايات الحضرية والصناعية : تعتمد الجزائر خطة للتخلص من النفايات الخطيرة أصبحت قانونا عام 2001 على تقليص حجم المخزونات وخطر المنتجات السامة، وفرض غرامات على من يقومون بتلويث البيئية وعمليات معالجة النفايات وتشجيع المشاريع للمحافظة على البيئة بمحاولة إزالة كمية النفايات التي تفرزها كالزئبق والزنك وبقايا النفط، ويستوجب ذلك استخدام تكنولوجيا حديثة تتوافق مع المقاييس البيئية. وقد تم إبرام حوالي 60 عقدا خاصا بالبيئية والأداء الاقتصادي سنة 2005 بين وزارة البيئة والمشاريع العاملة في مجال الغذاء والصناعة. وفيما يخص النفايات الحضرية تم اتخاذ إجراءات لمحاولة التقليل من أضرارها وذلك بقرض قيمته 26 مليون دولار أمريكي تم منحه من طرف البنك الإسلامي لولاية الجزائر.

5.4 في مجال التنوع البيئي : في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية استفادت الجزائر من الدعم التقني والمالي من طرف الصندوق العالمي للبيئة، وتجسد ذلك في وضع مخطط لتسيير منطقة سهل قرباس بسكيكدة من أجل الاستعمال العقلاني لموارد المنطقة المحيطة والهدف من هذا المشروع هو المحافظة على التنوع البيئي الموجود في حالة الخطر. وتم في سنة 2008 توقيع اتفاقية للتأسيس حول التنوع البيئي وقد أكد وزير البيئة وتهيئة الإقليم أن الأمر يتعلق ببرنامج وطني موجه إلى جميع السلطات الوطنية ذات الطابع الوطني والجهوي والمحلي بهدف التحسيس وإدراج ثقافة التنوع البيئي داخل المشاريع والمجتمع ككل.

6.4 في مجال التربية البيئية : إن الوعي بثقافة بيئية نابع من السياسة البيئية الناجحة، حيث تم ربط النظام الأيكولوجي بالنظام التعليمي. وفي هذا الصدد أدرجت الجزائر دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني. كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة.

ثالثا: الاتفاقيات والقوانين الرامية لحماية البيئة في الجزائر.

1. أهم الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر

الكل لا يجهل أن نقطة الانطلاق في التفكير والتكفل بحماية البيئة كانت منذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي انعقد في ستوكهولم، عاصمة السويد في 5 جوان 1972، وقد صدر في ختام هذا المؤتمر عدد من التوصيات والإعلانات أهمها: هو إعلان عن البيئة الإنسانية يتضمن مجموعة من المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالبيئة وكيفية التعامل معها، والمسؤولية عما يصيبها من أضرار.

ولعل أهم مبدأ جاء به إعلان ستوكهولم هو ذلك الذي ينص أن للإنسان حقا أساسيا في الحرية والمساواة وظروف الحياة اللائقة في بيئة ذات نوعية تتيح معيشة كريمة مرفهة، كما نص أيضا أن مسؤولية جسيمة تقع على عاتق الحكومات لحماية البيئة و تحسينها للأجيال في الحاضر والمستقبل .

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ : تتكون هذه الاتفاقية من 26 مادة وتهدف بشكل رئيسي إلى وصول وفقا لأحكام الاتفاقية ذات الصلة إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ وتسمح بالمضي قدما في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام¹ .

تعد الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ ذات أهمية بالغة للإنسانية جمعاء أكثر من مجرد اتفاقية دولية تعالج ظاهرة بيئية ذات صبغة عالمية وهي إنجاز دولي تضافرت فيه الجهود العالمية للتصدي لظاهرة تمثل اهتماما مشتركا للبشرية كما أنها التزام يقع ضمن مفهوم التنمية المستدامة، ويقوم على وجوب التنسيق المتكامل بين الاستجابات لتغير المناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

- صادقت الجزائر على اتفاقية 1993 وهي ملتزمة كباقي الدول النامية لتطبيق المادة 12 من الاتفاقية وهذا ما جعلها تشارك في كل المؤتمرات المتعلقة بهذا الشأن (كيوتو، بيونس إيرس * ...).

وعلى هذا يتضمن الالتزام الوطني ما يلي :

- إنجاز جرد وطني للغازات الدفيئة* .

- إنجاز استراتيجية وطنية للتقليل من الغازات الدفيئة وهذا بمشاركة عدة قطاعات .

- القيام بدراسات حول الآثار المحتملة الناتجة عند التغيرات المناخية .

وفي هذا الإطار استفادت الجزائر بمشروع جهوي (94/ RAB)، حيث يسمح من رفع معرفتها وخبرتها وهذا من أجل التماشي والأحكام الواردة في الاتفاقية عن طريق إجراء وتنفيذ سلسلة من الورشات والملتقيات الوطنية .

إن مشروع (RAB) سمح بإنشاء مراكز للإعلام في مجال الطاقة المستديمة والبيئة ، التي تشجع الاستعمال الفعال للطاقة المتجددة في القطاع التجاري والسكني¹ .

- حماية طبقة الأوزون : قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1994 اعتبار يوم 16 سبتمبر 1995 من كل عام يوما عالميا لحماية طبقة الأوزون، وهذا هو التاريخ الذي وقع فيه بروتوكول حماية طبقة الأوزون بمدينة مونتريال في السادس عشر من سبتمبر عام 1987، ويصادف اليوم كذلك مرور عشرة سنوات على توقيع اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون عام 1985 التي قررت المبادئ العامة التي أتفق عليها مجتمع الدول لصون هذه الطبقة الهامة من الغلاف الجوي .

إن اليوم العالمي لحماية الأوزون يعتبر مناسبة لشرح حقيقة حجم المشكلة التي تواجه الكوكب الأرضي على اتساعه و لا تخص بلدا دون بلد، وفي نفس الوقت شرح الجهود الدولية التي بذلت .

- بروتوكول مونتريال : صادقت الجزائر على بروتوكول مونتريال يوم 20 أكتوبر 1992، لتصبح بذلك طرفا متعاقدا يوم 18 جانفي 1993 وقد وصلت كمية استهلاك الجزائر للمواد المدمرة لطبقة الأوزون SAO سنة 1991 حوالي 2144 طن لعدد سكان يقدر بـ 21.5 مليون نسمة، أي بنسبة 0.09 كلغ لكل ساكن.

وقد صنفت الجزائر بسبب هذا الاستهلاك ضمن الدول التي يمكن تخصيصها بإعانات مالية من الصندوق متعدد الأطراف الكائن مقره بمدينة مونتريال بكندا والذي أنشئ بهدف تنفيذ بروتوكول مونتريال طبقا للمادة الخامسة منه، إن الجزائر التي صادقت على الاتفاقية المتعلقة بحماية طبقة الأوزون، قد وفّت بالتزاماتها من خلال وضع استراتيجية وطنية للتخلص من المواد المفقرة لطبقة الأوزون منذ 1993⁴ . ويشمل البرنامج الوطني الخاص بالقضاء على هذه المواد جانبا تأسيسيا وجانبا استثماريا ضم قائمة تهيئدية لبرنامج موجة للقضاء على قدر كبير من هذه المواد المتواجدة في مجالات وأنشطة عديدة مثل: صناعة التبريد، التكييف، تجهيزات الأمن الصناعي... الخ، وهكذا تحصلت الجزائر في إطار تمويل الخارجي (من طرف اللجنة

التنفيذية للصندوق المتعدد)، 15 مشروعاً لدعم المؤسسات و 14 مشروعاً للاستثمار وقد استفادت الجزائر من قرض لتمويل عمل مكتب الأوزون في الجزائر الذي أنشئ من أجل ضمان سير السلم الوطني لتطبيق بروتوكول مونتريال.

المحور الرابع: التنمية النظيفة من أجل التنمية المستدامة .

1. فكرة عامة عن آلية التنمية النظيفة .

1.1 خلفية : برز التغير المناخي على جدول الأعمال السياسي في منتصف الثمانينيات مع الدلائل العلمية المتزايدة على التداخل البشري في النظام المناخي العالمي، ومع الاهتمام الجماهيري المتنامي حول البيئة، ولذا بادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP مع المنظمة العالمية للإرصاد الجوية WMO بتأسيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC عام 1988 لتمد صانعي السياسات بالمعلومات العلمية الجازمة، كذلك تقدير حالة المعرفة العلمية فيما يخص بالتغير المناخي، وتقييم تأثيراتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وبلورة نصح ومشورة سياسته واقعية.

ولقد نشرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تقريرها الأول عام 1990، منتهيا إلى أن التراكم المتنامي لغازات الدفيئة، بشرية المنشأ في الجو قد يعزز تأثير الصوب الزجاجية، متسببا في المتوسط في دفيئة مضافة لسطح الأرض بحلول القرن الحادي والعشرين ما لم يتم تبني إجراءات تحد من الانبعاثات.

وأكد التقرير أن التغير المناخي كان بمثابة التهديد الذي تطلب اتفاقا دوليا لمعالجة المشكلة. وقد استجابت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإعلان رسميا عن مفاوضات حول اتفاقية إطارية بشأن التغيرات المناخية وتأسيس " لجنة التفاوض الحكومية الدولية " لتطوير الاتفاقية .

وكانت الاتفاقية قد افتتحت للتوقيع أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) في ريودي جانيرو بالبرازيل في يونيو 1992 ودخلت حيز النفاذ في مارس 1994.⁵

2.1 بروتوكول كيوتو وآلية التنمية النظيفة : يؤسس البروتوكول ثلاث آليات تعاونية صممت لتساعد الأطراف على تقليل تكاليف الوفاء بمسئولياتها للانبعاثات عن طريق إحراز خفضات الانبعاثات في دول أخرى بتكاليف أقل مما هو باستطاعتها محليا، وهذه الآليات على النمو التالي:

- تجيز التجارة الدولية للانبعاثات للدول أن تحول جزءا من " انبعاثاتها المجازة " (وحدات الكميات المعنية بمقتضى البروتوكول).

- يتيح التنفيذ المشترك للدول أن تطلب باعتماد (شهادة أو سند) لخفض الانبعاثات الناشئ عند استثمار يتحقق في دول صناعية أخرى ويسفر عن تحويل وحدات خفض الانبعاثات بين الدول .

- تجيز آلية التنمية النظيفة مشروعات خفض الانبعاثات التي تساعد الدول النامية على إدراك التنمية المستدامة⁶ . بإمكان الآليات أن تستحث الاستثمارات الدولية وتدفعها من خلال مشروعات خفض الانبعاثات وأن توفر الموارد الجوهرية للنمو الاقتصادي الأنظف في كل أنحاء العالم. وتهدف آلية التنمية النظيفة إلى إحراز التنمية المستدامة وذلك بتعزيز الاستثمارات الصديقة بيئيا من حكومات الدول الصناعية وقطاعات الأعمال فيها .

2. الإنتاج الأنظف مستقبل الصناعة : يعتبر الإنتاج الأنظف شرطا أساسيا للتوفيق بين الأهداف البيئية والاقتصادية على المستوى العالمي والوطني والمحلي وباتت المنظمات الدولية والحكومات الوطنية والجمعيات الصناعية والهيئات البيئية تبذل جهودا أكبر لترسيخ الوعي بأهمية الإنتاج الأنظف .

1.2 الإنتاج النظيف : هو عملية إنتاجية حكيمة تقوم باستبعاد الملوثات قبل حدوثها. وهذا بدلا من المقاربة التقليدية الباهظة التكاليف والقائمة على معالجة التلوث بعد حدوثه .

كذلك هو تطبيق مستمر لاستراتيجية وقائية تشمل عمليات التصنيع والتسويق والخدمات، وتهدف إلى زيادة الكفاءة والتقليل من الأخطار التي تلحق بصحة الإنسان والبيئة. وهو عملية تتطلب تغييرا في مواقف وسلوكيات وسياسات الحكومة والصناعة على حد سواء⁷ .

للإشارة فإن فكرة الإنتاج الأنظف نشأت في القطاع الصناعي خلال ثمانينيات القرن العشرين، حيث كانت المنظومة الصناعية التقليدية السائدة خاصة في الدول النامية، تتكون من عدد من المدخلات مثل: طاقة، مواد أولية (خامات، مواد وسيطة... الخ) وقوى عاملة، لتتم عملية التصنيع التي تؤدي إلى مخرجات رئيسية هي المنتجات والمخلفات، كما في الشكل التالي:

شكل رقم 03: المنظومة الصناعية التقليدية



المصدر: من إعداد الباحثان.

ولكن هذا الموقف بدأ في التغير تدريجيا، وهذا التغير أدى إلى التحول من النموذج التقليدي للنشاط الصناعي إلى نموذج أكثر تكاملا وتوافقا مع البيئة، حيث يطلق عليها عملية "تخضير الصناعة"، وهذا بالاعتماد على الإنتاج النظيف والذي يعتمد بدرجة كبيرة على خفض أو استبعاد الملوثات قبل حدوثها.

شكل رقم 04: منظومة صناعية بها تدوير للمخلفات



المصدر: من إعداد الباحثان.

2.2 اتجاهات الإنتاج الأنظف: يمكن تصنيف أساليب الإنتاج الأنظف إلى ثلاث فئات⁸:

- * تقليل النفايات في المصدر ويشمل الترتيب والتنظيم، وتعديل عملية التصنيع، وتعديل المنتجات وتغيير المواد.
- * إعادة تدوير النفايات وتشمل إعادة التدوير الداخلي وإعادة التدوير الخارجي.
- * استعمال موارد الطاقة المتجددة لكونها طاقات غير مضرّة بالبيئة، والمهم في الطاقة المتجددة أن تأثيراتها البيئية ضئيلة، مما يجعلها أحد أهم عوامل الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

3.2 المبادئ الرئيسية للإنتاج الأنظف:

- * المحافظة على المواد الأولية والطاقة والماء من خلال تحسين كفاءة التصنيع.
 - * اجتناب إنتاج نفايات في كل مرحلة من عملية التصنيع أو الخدمة.
 - * الاستعاضة عن المواد السامة والخطرة بمواد بديلة.
 - * خفض مستوى السمية في جميع الانبعاثات والتصرفات في مواقع الإنتاج.
 - * إعادة تدوير واستعمال واسترداد المنتجات الثانوية والمخلفات إلى أقصى حد ممكن⁹.
- من خلال ما سبق نرى أن آلية التنمية النظيفة تساهم في تحسين جودة الحياة و تقليص انبعاثات غازات الدفيئة إضافة إلى توفير عائدات مالية، لذا فهي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة.

خامسا : إدماج الاهتمامات البيئية في السياسة الصناعية في الجزائر .

سياسة التخطيط المنتهجة في القطاع الصناعي تسمح بالوصول إلى وعي كبير بالعوامل الصناعية ذات المشاكل البيئية وضرورة الالتزام بالأنشطة من أجل تقليص النفايات المتعلقة بالناشطات الصناعية، وفي هذا الإطار هناك العديد من المؤسسات أخذت على عاتقها ضرورة الاهتمام بالمشاكل البيئية، إن متابعة التخطيط لهذا القطاع تترجم بالتحسن الملحوظ للوضعية الحالية ورغم مشاكل التلوث الصناعي الكبرى نلاحظ أنه هناك تقدم ملحوظ في خفض نسبة التلوث الصناعي وهذا مسجل في الثلاث سنوات الأخيرة، بفضل سياسة الحوار الخاصة بخفض التلوث الصناعي والتي تعتمد على :

1. وسائل التسيير البيئي: من بين المقاييس الملحوظة في خفض التلوث الصناعي نلاحظ سلسلة من الوسائل والتي تتعلق بالتسيير البيئي وخصوصا الدليل المتعلق بدراسات التأثير على البيئة (EIE) كذلك نظام التسيير البيئي، جلسات بيئية، عقود الإتقان...الخ.

1.1 دراسات التأثير على البيئة (Les études d'impact sur l'environnement).

يهدف تسهيل فهم وتطبيق المرسوم التنفيذي رقم 90-78 المؤرخ في 27 فيفري 1990 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، هناك دليل لدراسات التأثير على البيئة أعد في سنة 2001، هذا الدليل يشتمل على الوسيلة المرجعية من أجل التحكم في الأساليب والمنهجيات والتقسيمات المتعلقة بدراسات التأثير على البيئة هذا الدليل يهدف إلى توحيد المؤسسات الخاصة بدراسة التأثير على البيئة وكذلك يقدم المعلومات الضرورية إلى مختلف المتدخلين في هذا الإجراء¹⁰.

2.1 المراجعة البيئية (Les audits environnementaux) : في إطار مشروع مراقبة التلوث الصناعي المراجعات البيئية لبعض الوحدات الصناعية قد أنجزت، إن المراجعة البيئية تعلمنا عن الوضعية الايكولوجية والبيئية لحالة الوحدات الصناعية بالرجوع إلى مقاييس التسيير البيئي

ISO 1400 وعليه فإن المراجعة البيئية لمؤسسة صناعية هي بمثابة أداة تقييم من فترة إلى أخرى للنظام البيئي، تحديد خط السير والأهداف وإعطاء فكرة ونظرة صحيحة عن الوضع البيئي الحقيقي للمؤسسة وما مدى تأثيرها على البيئة .

3.1 نظام التسيير البيئي (Le système de management environnement) : المؤسسات الصناعية شجعت في الالتزام بوضع نظام تسيير بيئي و الذي يشتمل على وسائل نجاح كبرى لهذه المؤسسات، القيام بتكوين المكونين أنجز في عام 2002 في طريق هيكله الدراسات الوطنية من أجل مرافقة الصناعات الصغرى والمتوسطة في وضع نظام تسيير بيئي، كذلك تحسين الصحة والأمن للعمال.

4.1 العقود المحصلة: هي الوسيلة التي تسمح بتحديد الالتزامات الخاصة بحماية البيئة ما بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والمؤسسات الصناعية، الإدارة تحدد القاعدة والمساعدة من أجل ضمان ومرافقة المؤسسات الصناعية في انجاز أهدافها الإنتاجية الاستراتيجية واستغلال مخططاتها البيئية.

في خلال السنوات الثلاثة الأخيرة هناك عقود كثيرة وقعت مع المؤسسات الصناعية، هذه العقود تهدف إلى تنشيط مقاييس عدم التلوث وحماية البيئة في إطار شراكة ما بين إدارة البيئة والمؤسسات الصناعية، هذه العقود وقعت مع 21 مؤسسة وهناك عقود أخرى في طور الإعداد وهناك عقود أخرى ما زالت في التفاوض (56 مؤسسة) .

5.1ميثاق المؤسسة الصناعية (La charte de l'entreprise industrielle) : 265 مؤسسة صناعية انضمت إلى السياسة البيئية الصناعية الجديدة ووقعت قانون المؤسسة، هذا القانون يشتمل على خطوة مشتركة ليثبت تكامل التنمية المستدامة في عمق استراتيجيات المؤسسة، المؤسسات الموقعة على هذا القانون هي اليوم مقتنعة أن حماية البيئة هي العامل الذي يحدد التنمية المستدامة، بهدف المساهمة في التنمية المستدامة والتعمق في الواقع الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسات الصناعية تلتزم باحتواء التسيير البيئي ضمن خصائصها الأساسية وكذلك دعم إنشاء إطار للمشاركة (عمال الصناعة، مواطنين، سلطات عمومية)، وهذا ما يدل أنه هناك روح الحوار¹¹.

6.1 مندوبين البيئة لدى المؤسسات ذات الأخطار: بهدف تطبيق القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، هناك 92 مؤسسة وضعت مندوبين على البيئة التي مهمتهم تشتمل على الفهم والتنبيه إلى استغلال مخطط نزع أو خفض التلوث الناجم عن المؤسسات الصناعية من أجل حماية البيئة.

2. المساحة الوطنية للنفايات الخطرة (Le cadastre national des déchets dangereux) المساحة الوطنية للنفايات الخطرة (CNDS) تسمح بتحديد كمية النفايات المتولدة والمخزنة والمعالجة، كذلك تحديد مولدات النفايات الخاصة وإنشاء توزيع جغرافي للنفايات الخاصة بالولايات والمناطق . الإنتاج الشامل للنفايات الصناعية يقيم بحوالي 2.600.000 طن في السنة مع حجم التخزين 4500.000 طن . النفايات الخاصة تولد بتقريب حوالي 325.000 طن في السنة.

من جهة أخرى المساحة الوطنية للنفايات الخطرة توضح النفايات الخاصة، خصوصا نفايات PCB الكميات المتولدة عبر الوحدات الصناعية ومنتجات الصحة الغذائية المنتهية الصلاحية والنفايات الناتجة من أنشطة المعالجة الحرارية للمواد¹² .

3. المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة (Le plan national de gestion des déchets spéciaux) : يسمح هذا المخطط (PNAGDS) بتحديد مختلف النقاط الساخنة "Points chauds" أو "Hot Spots" هاته النقاط درست حلول خفض التلوث، واليوم أصبحت نسب التلوث في الانخفاض.

1.3 ثنائي الفينيل متعدد الكلور PCB : الإحصاء الوطني للأجهزة الكهربائية والنفايات المحتوية على PCB والمنجز في إطار المساحة الوطنية للنفايات الخاصة أحصى 6.770 جهاز كهربائي موزع كالتالي : 4.706 محولات من بينها محولات في حالة خدمة، 1.992 مكثفات، 72 قاطعات .

2994 طن من الزيوت بصدد الإزالة من بينها الزيوت المحتواة في الأجهزة المستغلة، 1477 جهاز كهربائي كنفايات، 1080 طن من زيوت PCB والأخرى نفايات معدية (كمخزون)¹³ .

الصنع والشراء والاستيراد والبيع للمنتجات المحتوية أساسا على PCB محرمة في الجزائر من طرف المرسوم 182/87 المؤرخ في أوت 1987 .

2.3 إعادة استعمال الزيوت المستعملة لتعطي فرصة ملائمة للاستثمار : المسح الوطني للنفايات الخاصة قدره 59.000 طن من الزيوت المستعملة من بينها 44.200 طن جمعت من طرف الشعب (رجال خواص مثلا... الخ)، و 8.500 جمعت من طرف نفعال . الدراسة المتعلقة بالزيوت وضحت الكفاءات التقنية والبيئية لإزالة هاته الزيوت ويتعلق الأمر بأساليب التثمين الطاقوي .

- صندوق البيئة ونزع التلوث : أنشئ الصندوق الوطني للبيئة ونزع (إزالة) التلوث في قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ويتم تمويله من الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطرة بنسبة 75 % ومن الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي بنسبة 75 % ومن الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج بـ 75 % والرسم على الوقود بـ 50 % .

هذا الصندوق مهمته مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث وتشجيعها على تحسين أداؤها البيئي والاقتصادي¹⁴ .

3.3 نظام الإعلام البيئي (Le système d'information environnementale) : قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بتوجيه السياسة البيئية الصناعية من خلال هذا النظام الإعلامي البيئي (SIE) الذي يسمح بجمع جميع المعطيات لإدارة السياسة البيئية الصناعية (DPEI) على شكل قاعدة معطيات مهيكلية ، خاصة بتحديد هوية كل وحدة صناعية (استهلاك، إنتاج...) وأيضا مراجعة خرائط جغرافية مختلفة ، إضافة إلى إدخال أساليب من أجل البحوث الرياضية في هذا النظام الإعلامي¹⁵ .

4. الوقاية من الأخطار العظمى (Le prévention de risques majeurs) : إن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة أنشأت مساحات للمركبات الصناعية الخاصة بالأخطار العظمى وهذا من أجل الحد من حدوث بعض الحوادث أو الكوارث، بالنسبة للتوزيع

الجغرافي لهته المساحة بينت أن المركبات الخاصة بالأخطار تتركز في منطقتين صناعيتين هما : سكيكدة و أرزيو. هناك دراستين للأخطار الشاملة خاصة بالمواقع البتروكيميائية لسكيكدة و أرزيو، الهدف من هذه الدراسات هو تحديد انعكاسات الحادث الأعظمي لكل منها، هاته الدراسات تسمح بإعداد مخطط فعلي الغاية منه تحسين التحكم بالأخطار على كل وحدة وأيضا اختيار الوسائل الأنجع والأفضل للتدخل .

1.4 الوقاية من الأخطار الصناعية : المؤسسات الصناعية ذات الأخطار العظمى بصدد المتابعة، المؤسسات المصنفة تمثل خطرا على السكان والبيئة وهي بحكم الأهمية الاستراتيجية لا يمكن تغير مواقعها، لذا فقد قامت الدولة بدراسات على الأخطار، هاته الدراسات تسمح بتقييم الأخطار التي يمكن أن يمثلها هذا النوع من المؤسسات عند حدوث حادث وكذلك تسمح بتحديد المقاييس التقنية النظيفة للتقليل من احتمال حدوث الحوادث العظمى وأثارها وأيضا تحديد مقاييس التنظيم والتسيير من أجل الوقاية من هذه الحوادث، هذه الدراسة تهتم بـ: المنطقة الصناعية أرزيو (مركبات الغاز الطبيعي المميع)، المنطقة الصناعية سكيكدة (مصنع التكرير، مركب الغاز الطبيعي المميع، المراكز الكهربائية ومركب المواد البلاستيكية)، منطقة الجزائر العاصمة (مركب التكرير الكهربائية بالحامة...)، عناية (مركب ISPAT ومركب أسמידال ومركز ENGI لإنتاج الغاز الصناعي)، منطقة وهران (المراكز الكهربائية)، منطقة تلمسان (مركب التحليل الكهربائي للزنك بالغزوات) والمراكز الكهربائية بجيجل¹⁶.

2.4 المؤسسات الصناعية ذات الأخطار العظمى بصدد تغير موقعها : هناك 9 مؤسسات مصنفة ذات أخطار عظمى ستحول أماكنها (نقل إلى أماكن جديدة) ويتعلق الأمر بالمؤسسات الواقعة بالمجمعات السكانية ذات الكثافة العالية مثل وحدتي إنتاج الكلور لبابا علي ومستغانم ومركز التعينة بكروي، المركز الكهربائي بباب الزوار، مركز التخزين والتوزيع للهيدروكربون بعنابة، وحدتي الإنتاج للتبغ والكبريت (SNTA) بباب الواد وبلكور ووحدة الإسمنت الأميونتي^{*17} ببحر بوعريج . في منظور تغيير الوحدات الصناعية الخطيرة وزارة تهيئة الإقليم والبيئة أعدت وثيقة تحتوي على التهيئات العقارية لكل ولاية (العقار الصناعي) وكذلك تحتوي على قاعدة تحقيقات على الأرضية على مستوى مناطق السهول العليا والجنوب¹.

3.4 مخططات الوقاية (Les plans de prévention) : القانون المتعلق بحماية البيئة هي إطار التنمية المستدامة يتنبأ بنظام التقييم للأثار البيئية للمشاريع وأساليب تقييم الأخطار على مستوى المناطق الصناعية والأقطاب الصناعية، حسب هذا القانون فإن ترخيص استغلال المؤسسات الصناعية لا يوافق عليه إلا إذا كانت هذه الأخطار محمية من طرف مقاييس خاصة في إطار ترخيص، إضافة إلى إعلام المواطنين، حيث أن " المواطنين لديهم الحق في الإعلام بالنسبة للأخطار العظمى المعرضين لها في بعض مناطق الإقليم وكذلك مقاييس الحماية التي تمهمهم " .

4.4 الإنجازات العظمى لنزع التلوث الصناعي : هناك وحدات صناعية كثيرة ملوثة قد التزمت بإجراءات إدماج الضروريات وحماية البيئة في مشاريعها التنموية من أجل نزع التلوث ويتعلق الأمر بـ¹⁸ :

- خفض التلوث من مركب التحليل الكهربائي للزنك بالغزوات : تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت (SO₂) وإنجاز مركب طمر تقني مخصص لاستقبال النفايات، ومركب لتجنب الاقطاعات الكهربائية التي تولد انبعاثات جوية، تكلفة الاستثمار تقدر بـ 1147 مليون دج، التمويل لهته الأعمال مضمون من طرف الصندوق الخاص بالمؤسسة، هذه الأعمال ستسمح بتخفيض الانبعاثات على سكان الغزوات.

- خفض التلوث في مركب إنتاج الأسمدة ASMIDAL بعنابة : على مستوى هذا المركب وحدة الحمض الكبريتي قد وقفت نهائيا، بعد أعمال الهدم 1267 طن من البقايا قد أعيدت، فهته الوحدة قد حولت إلى وحدة إنتاج بسيط للفوسفات الممتاز، إن عتاد نزع الغبار من وحدة NPK (نتروجين، فوسفات بوتاسيوم) هي في إطار الخدمة، في إطار المراقبة الذاتية، المؤسسة استخدمت رواصد (capteurs) لتحليل الانبعاثات الغازية والغبار عند مخارج المداخن لكل ورشة من هذا المركب . حاليا النفايات الغازية تستجيب للمقاييس النوعية، تكلفة الاستثمار المنجزة ترتفع إلى 17 مليون دولار أمريكي حيث أن جزء منها مول ذاتيا والآخر في إطار (مراقبة التلوث الصناعي) .

- خفض التلوث في مركب صناعة الحديد ISPAT بعنابة : سلسلة من المقاييس المضادة للتلوث قد أخذت في هذا المركب ويتعلق الأمر بتركيب أنظمة نزع الغبار بالنسبة إلى مصنع الحديد الكهربائي، مصنع الفحم الحجري والأفران العالية وكذلك استخدام مرشحات كهربائية وتركيب محطات تصفية المياه المستعملة، إضافة إلى ذلك فإن المركب زود بمخبر بيئي مجهز بأجهزة للعينات وتحليل النفايات السائلة والجوية .

تكلفة الاستثمار المنجزة تبلغ حوالي 4 ملايين دولار أمريكي، بفضل هاته المقاييس المختلفة فإن التكون الهوائي على مستوى مدينة عنابة قد قسم على 10 (أي تدنى إلى العشر).

- خفض التلوث في مدبغة TAMEG بالروبية : هذه الوحدة قد حققت إنجاز محطة تصفية مكيفة مع طبيعة نفاياتها على حسابها الخاص .

- خفض التلوث في مصانع الإسمنت (بمفتاح، زهانة وحمّة بوزيان): هاته المصانع قد وافقت على استثمارات هامة لتحديث عتادها المضاد للتلوث وتحسينه، 616 مليون دج لمصنع الإسمنت بمفتاح و 100 مليون دج لمصنع الإسمنت بزهانة و 220 مليون دج لمصنع الإسمنت حمّة بوزيان، عموماً وظيفة المرشحات الكهربائية لمصانع الإسمنت متحكم فيها جيداً . وللإشارة فإن مصنع الإسمنت لا يسمح له بالاشتغال دون مرشحات أكثر من ساعة .

- خفض التلوث في مؤسسات الهيدروكربور(سوناطراك): من أجل الاهتمام بالمظاهر البيئية وخصوصاً مشاكل التلوث المتولدة فإن سوناطراك أسست في إطار إستراتيجيتها البيئية مجموعة من المشاريع المخصصة لخفض التلوث، وقد بدأت برنامج واسع لتجديد تركيبها الخاصة بالغاز الطبيعي المميع وانجاز وحدات جديدة لمعالجة الغازات المشتعلة واستعادتها وإعادة ضخها .

هناك 3 محطات لاستخلاص الزيوت بدأت في الاشتغال وهي : وحدة " CIS " ذات سعة 8250 م³ في اليوم ، وحدة "CINA" ذات سعة 6040 م³ في اليوم ووحدة " El gassi " ذات سعة 340 م³ في اليوم، إن كمية الزيت المستعادة بالنسبة لوحدة " CIS " هي 430 م³ في اليوم و 308 م³ في اليوم لوحدة "CINA" و 81,84 م³ في اليوم لوحدة " El Gassi " .

- المياه المستعادة بعد المعالجة يعاد ضخها عند إجراء إنتاج (اقتصاد الماء) وكذلك الزيوت تستعاد عند الإنتاج، هذا البرنامج (خفض التلوث) سمح ليس فقط لحماية البيئة لكن أيضاً بإنجاز اقتصاديات مادية مقدرة بحوالي 34 مليون دولار سنوياً .

- بالنسبة للنفايات السائلة فقد تم إنجاز محطة تصفية " STEP " بقاعدة 24 فيفري، المياه المستعادة يعاد استعمالها من أجل حاجيات السقي الخاصة بالشركة .

على مستوى حقل " قلالة " فإن مركز الإنتاج مزود بوحدة فصل الزيوت بسعة 7000 م³ في اليوم ووحدة تخزين بسعة 15000 م³ في اليوم، هاته المحطة مزودة أيضاً بوحدة غاز بسعة حوالي 2,4 مليون م³ في اليوم، سعة استعادتها تقدر بـ 500 طن في اليوم بالنسبة لـ GPL (غاز البترول المميع) و 90 طن بالنسبة للمميغات، هاته الوحدة (وحدة المعالجة) ترفق بوحدة ضغط الغاز بـ 75 بار، بسعة 1.660.000 م³ في اليوم حيث أن 560 ألف م³ في اليوم منها تضغط بـ 140 بار بالنسبة للحاجيات من الغاز لأبار المنطقة، إن الحجم الباقية ترسل نحو حاسي الرمل .

على مستوى حقل " بن كحلة " فإن مركز الإنتاج يتركب من وحدة فصل للزيوت ذات سعة 5000 م³ في اليوم ووحدة boosting gaz بـ 560 ألف م³ في اليوم، كل إنتاج الزيوت لحقل بن كحلة ترسل نحو مركز الإنتاج بحوض بركاوي .

على مستوى حوض بركاوي طبقاً للاستراتيجية المتطورة من طرف سوناطراك لحماية البيئة فإن الإدارة الجهوية لحوض بركاوي أنجزت 3 محطات لاستخلاص الزيوت بالنسبة للمراكز الأساسية للإنتاج : حوض بركاوي، قلالة وبن كحلة .

هذا النوع من المشروع المنجز له هدفين وهما : حماية البيئة واستعادة الزيوت .

معالجة المياه المختلطة بالفضلات الصناعية الآتية من مراكز الإنتاج ومراكز الفصل، قد تمت بمساعدة طريقة فيزيوكيميائية هدفها ضمان نسبة منخفضة من الهيدروكربور في المياه المختلطة بالنفايات (أقل من 10 ملغ/ل بمقياس سوناطراك) وإزالة المواد العالقة بنسبة أقل من 30 ملغ / ل .

المبلغ الإجمالي للاستثمارات بالنسبة لمعالجة النفايات السائلة الصناعية الخاصة بالمؤسسة، تقدر تقريبا بـ 2,3 مليار دج، سوناطراك استعملت أيضا برنامج تأسيس أو إنشاء تركيبات وشبكة قنوات نقل الهيدروكربون السائل وتحويل قنوات نقل البترول في كل مرة من أجل الحد من أخطار التلوث للطبقات الجوفية المائية.

5. برنامج حماية طبقة الأوزون:

حسب بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المؤثرة على طبقة الأوزون والتعديلات المتتالية فإن بلادنا التزمت أو تعهدت بعدم إنتاج SAO (المواد المدمرة لطبقة الأوزون) وإزالة استهلاكها تدريجيا وبالفعل منذ أول أبريل 2002 فإن إنتاج وتصدير المواد المقننة من طرف بروتوكول مونتريال قد منعت من الآن وصاعدا (المرسوم رقم 73-2000 المؤرخ في أول أبريل 2000). إن هاته المواد المؤثرة على طبقة الأوزون والتي هي مستعملة أو متولدة قد منعت أيضا في الاستيراد والتصدير، المرسوم قد منع كذلك استيراد وتصدير هاته المنتجات المحتوية على SAO وأيضا منع بناء منشآت مخصصة لإنتاج هاته المواد وعتاد يحتوي على هذه المواد، استيراد المواد المقننة بالبروتوكول وأيضا خلانطها بقي مرخص لإشباع حاجيات الطلب الوطني وخصوصا بتشغيل بعض التركيبات، الكميات المرخصة للاستيراد لا يجب أن تتجاوز مستوى الاستهلاك المرخص من طرف البروتوكول مهما تكن الحالة

المواد الكيميائية التي طبق عليها هذا المرسوم التنفيذي تصل إلى 27 مادة: CFC5 ذات الملحق A و CFC10 ذات الملحق B وميثيل الكلوروفوم وتتراكلورير الكربون وأيضا 7 خلانط من SAO (R500...R506). وأصناف المنتجات التي طبق عليها هذا المرسوم التنفيذي هي: صناعة التبريد والتكييف، تجهيزات الأمن الصناعي، مضخات ذات الاستعمال المنزلي والتجاري والمنتجات الطبية وملطفي المحمولة و الصفائح العازلة و صفائح حماية الأنابيب ... الخ.

إن 95 مادة كيميائية مقننة من طرف البروتوكول، 12 فقط خاصة بالجزائر¹⁹، هذه المواد تستعمل كموائع تبريدية في قطاع التبريد والتكييف وعامل نفخ في قطاع الرغوات وعامل تنظيف في قطاع الصابون وعامل إطفاء للقضاء على الحرائق²⁰.

اليوم المادة الأساسية من SAO المستعمل في بلادنا قد أزيل بفضل إنجاز برنامج تحويل المؤسسات المستعملة لهته المواد، هاته المؤسسات عددها 36 مؤسسة تستعمل من الآن فصاعدا تقنيات دون SAO.

خاتمة:

تم التعرض في هذه الورقة البحثية إلى أهمية إدماج الاهتمامات البيئية في السياسة الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة الجزائر، فقمنا بعرض اهم المفاهيم حول التنمية المستدامة، كما قمنا بتحديد الآثار الاقتصادية للتلوث من جهة وأهم الإجراءات الاقتصادية لمواجهة هذا التلوث من جهة أخرى.

إن من أهم أسباب ظهور المشكلات البيئية عملية التصنيع التي لم تتم في إطار التنمية المستدامة وهذا من خلال تموقع المؤسسات الصناعية بغير محلها إضافة إلى أنها تمت بدون دراسة مسيقة.

تتمركز أكبر حركة ملوثة على الشريط الساحلي وبمقربة من المدن الكبرى، حيث يتموقع أكثر من نصف الوحدات الصناعية للبلاد في هذه المنطقة، كما تجدر الإشارة إلى أن بعض وحدات التخزين والتوزيع والنقل والإنتاج تتواجد بالقرب من المناطق الحساسة مما يجعلها تشكل خطرا محتملا للتلوث، حيث تولد وحداتنا ومركباتنا سنويا أكثر من 220 مليون م³ من المياه القذرة.

هذه المشاكل أدت إلى تدهور نوعية الهواء والماء، هذا التدهور انعكس سلبا على صحة المجتمعات، حيث قدرت التكلفة الاقتصادية المرتبطة بتدهور الصحة في سنة 2000 بـ 1,98% من الناتج المحلي الإجمالي.

كان لتفطن الدولة على أن هذه الأخطار لها تأثيرات كبيرة سوى بيئيا أو اقتصاديا، سعي في الوصول إلى حلول تكون أنجع، فاتخذت عدة إجراءات اقتصادية، معتمدة بذلك على سياسات المنع ومبدأ الملوث الدافع وإتباع السياسات الجبائية التحفيزية والتعويضية، إضافة إلى ذلك دورها المشرف في عدة اتفاقيات دولية هدفها حماية البيئية إضافة إلى القوانين التي شرعتها.

بكل هذه التظاهرات الجزائرية تكرس مفهوم ومسعى التنمية المستدامة والذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية مع الحفاظ على البيئة

المراجع والإحالات:

* - يعتبر الحادث الذي وقع للمفاعل النووي في تشرنوبيل بالاتحاد السوفيتي سابقا، من أكبر الحوادث وأخطرها في تاريخ المفاعلات النووية حتى الآن (تشرنوبيل تقع في شمال غرب أوكرانيا)

1- شارلس كولستاد، **الاقتصاد البيئي**، ترجمة أحمد يوسف عبد الخير، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2005، ص 60.

2- مرجع سابق، ص 65

* - الكفاءة : تعني حسن استغلال الموارد المتاحة، وذلك بتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج و المنافع بأقل الموارد والتكاليف .

1- سماي علي وبن يوسف إبراهيم، **الشراكة الاقتصادية وآثارها على التنمية المستدامة**، (مداخلة في ملتقى وطني بعنوان : اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، يومي 5-6 جوان 2006 بالمركز الجامعي يحي بن فارس بالمدينة)، الجزائر، ص 06 .

* - بيونس ايرس: مؤتمر حول التغيرات المناخية انعقد بالأرجنتين من 02 إلى 13 نوفمبر 1998. والذي دار النقاش فيه حول دور آلية التنمية النظيفة.

* - أنواع غازات الدفيئة : ثاني أكسيد الكربون (CO2) ، الميثان (CH4) ، أكسيد النيتروز (N2O) ، المركبات الكربونية الفلورية الهيدروجينية (HFCs) ، المركبات الكربونية الفلورية المشبعة (PFCs) وسادس فلوريد الكبريت (SF6).

1- أحمد ملحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 40 .

2- المرجع السابق، ص 41 .

4- الجزائر البيئية ، مجلة دورية تصدر عن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، رقم 2، الجزائر، 1999، ص 15.

5- ما يونج— كايون لي، **معلومات وإرشادات آلية التنمية النظيفة**، ترجمة: ماهر عزيز بدروس، وزارة الكهرباء والطاقة، مصر، 2004، ص 13.

6- ما يونج— كايون لي، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

7- بوغوص غوكاسيان، **الإنتاج الأنظف إستراتيجية وقائية لحماية البيئة صناعيا**، مجلة البيئة والتنمية، مجلد 7، العدد 54، بيروت، 2002، ص 58.

8 بوغوص غوكاسيان، **الإنتاج الأنظف مستقبل الصناعة**، مجلة البيئة والتنمية، مجلد 6، العدد 39، بيروت، 2001، ص 43.

9- المرجع السابق، ص 58.

10 - Ministère de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, **Rapport sur l'etat et l'avenir de l' environnement**, Op . Cit, P 361.

11- Ministère de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, **Rapport sur l'etat et l'avenir de l' environnement**, Op . Cit, P 364.

2- Ibid, P365.

13- Ibid, P 364.

14 - Ministère de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, **Rapport sur l'etat et l'avenir de l' env- lironnement**, Op . Cit, p 37

2 - المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 98-339 المؤرخ في 13 رجب عام 1419 الموافق لـ 3 نوفمبر سنة 1998 .

16 - Ministère de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, **Rapport sur l'etat et l'avenir de l' environnement**, Op . Cit, p 373

* - الإسمنت الأميوني : هو الإسمنت المحتوي على مادة الأميونت، وهذه الأخيرة عبارة على مادة توجد في أحد أنواع الصخور ذات الألياف وتتكون من السيليكات ويضعض المعادن ذات الألياف، وهي تستعمل في البناء كمادة عازلة وللحماية من الحريق، يؤدي استنشاقها إلى الإصابة بأربعة أمراض هي : التهاب غشاء الرئتين، سرطان الرئة، التهاب الاسيبست والإصابات الغشائية الحفيفة .

2- Ministère de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, **Rapport sur l'etat et l'avenir de l' environnement**, Op . Cit, p 383 .

19 - Ministère de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, **Rapport sur l'etat et l'avenir de l' environnement**, Op . Cit , pp 389-390 .

20 - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر ، **مرجع سبق ذكره**، ص 78 .



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإشفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد
(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

واقع الكتلة الحيوية كأحد أهم أنواع الطاقات المتجددة من خلال التجربة الأمريكية

أ. منيجل جميلة

جامعة فرحات عباس * سطيف * الجزائر

menidjel.djamila@gmail.com

د. آيت يحيى سمير

جامعة العربي التبسي * تبسة * الجزائر

say082@yahoo.com

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة موضوع الكتلة الحيوية كأحد أهم مصادر الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة الأمريكية. فالطلب المتزايد على الطاقة في العالم عموما وفي الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة دفع بهذه الأخيرة إلى محاولة تعويض الطاقات الناضبة بالطاقات المتجددة وذلك لهدفين. يكمن الهدف الأول في محاولة توفير طاقة لا تنضب عبر الزمن وتكون مستدامة ويكمن الهدف الثاني في محاولة الاعتماد على طاقة صديقة للبيئة ولا تلوثها. وخلصت هذه الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت فعلا في التوجه نحو تعويض الطاقات الناضبة بالطاقة المتجددة شيئا فشيئا وذلك بالتركيز على طاقة الكتلة الحيوية التي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة الأولى عالميا من حيث انتاجها أو حتى استهلاكها وهو ما يجعلها تجربة ناجحة يمكن الاقتداء بها من قبل الدول الأخرى في تطوير هذا النوع من الطاقات المتجددة.

الكلمات المفتاحية: الطاقة المتجددة، الكتلة الحيوية، الولايات المتحدة الأمريكية

Abstract:

This paper aims to discuss biomass as one of the most important sources of renewable energy in the United States of America. The increasing demand for energy in the world in general and in the United States of America in particular pushed the latter to try to compensate renewable energy energies for two purposes. The first goal is to try to provide inexhaustible energy over time and to be sustainable. The second objective is to try to rely on environmentally friendly energy and not to contaminate it. The study concluded that the United States of America has already begun to move toward gradually offsetting renewable energy by focusing on the biomass energy, which is the world's leading producer or even the world's largest energy producer, making it a successful experiment to be modeled on. Other countries in the development of this type of renewable energies.

Keywords: Renewable Energy, Biomass, United States of America

تمهيد:

لقد أدى استنزاف مصادر الطاقة التقليدية نتيجة أنماط الإنتاج والاستهلاك المتبعة في العالم والتي تتميز بالارشاد من جهة والإضرار بالمحيط وتلوث كبير للبيئة المحيطة بمختلف أنواع النفايات والغازات السامة من جهة ثانية، إلى تهديد وبشكل واضح الأمن الطاقوي العالمي خلال العقود القليلة الماضية، وهو ما توجب على العالم البحث عن مصادر بديلة تكون متجددة وصديقة للبيئة للحد من التلوث البيئي، ولتخفيف الضغط على استخدام الطاقة التقليدية، وبذلك أصبحت الطاقة المتجددة أهم المصادر الرئيسية للطاقة العالمية كونها طاقة نظيفة وغير ملوثة إضافة لتمييزها بالتجدد التلقائي الأمر الذي يلزم الاعتماد عليها كبديل للطاقة التقليدية الناضبة.

إن الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة جاء لمعالجة مشكلة النضوب المتوقعة للنفط و الغاز من جهة و التصدي لخطر التأثير السلبي لإنتاج الطاقة التقليدية على البيئة و المناخ من جهة أخرى. ولأن حماية البيئة تعد هدفا رئيسا للاستدامة فإن المخلفات والنفايات الضارة بها اليوم أصبحت من ابرز المصادر الطاقوية المتجددة، وهو ما يسمى بالكتلة الحيوية أي أن الأمر السلبي الذي كان في الماضي قد تم تحويل إلى أهم مصدر من مصادر الطاقة المتجددة خلال الاقتصاد الحديث.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى سرد التجربة الأمريكية حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية الأولى عالميا من ناحية الاعتماد على الطاقة الحيوية واستخدامها كأحد أهم أنواع الطاقات المتجددة في العالم والقائمة على استغلال البقايا والنفايات ، وذلك من أجل الاستفادة والتعلم من هذه التجارب الرائدة وأخذ العبر منها للحفاظ على البيئة من جهة واستغلال هذه البقايا والنفايات لتوليد طاقة متجددة من جهة ثانية وهو ما يعطي أهمية بالغة لمثل هكذا دراسات.

من خلال ما سبق يمكن تحديد إطار للدراسات وتوضيح الرؤية من خلال الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي:
ما هو واقع الكتلة الحيوية من بين بقية الأنواع الأخرى لمصادر الطاقات المتجددة وذلك من خلال التجربة الأمريكية ؟

وقد قسّمت الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية: يناقش المحور الأول فيها الإطار النظري لمفاهيم الدراسة، ثم يأتي المحور الثاني ليقوم بدراسة وتحليل واقع الطاقة إجمالاً سواء الناضبة أو المتجددة في الولايات المتحدة الأمريكية، ليختتم المحور الثالث الدراسة بواقع الكتلة الحيوية في هذا البلد من بين الأنواع الأخرى للطاقات المتجددة، ثم تختتم الدراسة بخاتمة يتم فيها سرد أهم النتائج المتوصل إليها.

أولاً- الإطار النظري لمفاهيم الدراسة

ويكمن ذلك في تعريف الطاقة ببعدها الناضب والمتجدد ودور هذا النوع الأخير في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالتركيز على بعدها البيئي من خلال ما يلي:

1- تعريف الطاقة وأنواعها: "تُعرف الطاقة حسب قاموس كامبردج بأنها: "القوة أو القدرة على ممارسة النشاط البدني والعقلي". كما يعرفها بأنها: "القوة المستمدة من شيء مثل الكهرباء أو النفط التي يمكن أن تقوم بالعمل، مثل توفير الضوء والحرارة"¹. وتنقسم الطاقة من حيث مصدرها إلى نوعين هما:

1.1- الطاقة غير المتجددة: يطلق عليها أيضا مصطلح الموارد الناضبة وهي الموارد المحددة بحجم وزمن معين، والتي تخضع لمبدأ مهم وهو أن استخراج برميل اليوم يمنع استخراجه مستقبلاً². وتنقسم الطاقة غير المتجددة إلى نوعين هما: وقود متحجر (ممثل في الفحم، النفط، والغاز طبيعي) والطاقة النووية.

2.1- الطاقة المتجددة: يطلق عليها مصطلح الموارد غير الناضبة وهي الطاقة التي لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وسيلة استهلاكها، وتظهر في الأشكال الخمسة التالية: أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، وطاقات باطن الأرض والكتلة الحيوية³ والذي يأتي تفصيلها في العنصر الموالي.

3.1- طاقة الكتلة الحيوية كأحد أهم أنواع الطاقة المتجددة: الكتلة الحيوية هي أي وقود مشتق من المواد النباتية، وتشمل الخشب والمحاصيل ومخلفات المحاصيل، والنفايات الحيوانية، وفي القديم كانت المصدر الأصلي للطاقة وذلك منذ اكتشاف الإنسان للنار واستخدامها ولا تزال تمثل أكبر مصادر الطاقة المتجددة في العالم حيث أن معظم سكان العالم يستخدمون الخشب أو الفحم أو القش أو روث الحيوانات كوقود للطبخ. وتستخدم هذه الطاقة بعدة أشكال حيث توجد عدة تكنولوجيات لاستخدام الكتلة الحيوية؛ حيث يمكن ضغط النفايات والبقايا ويتم تشكيلها في شكل طوب أو حبيبات ليتم حرقها لتوليد الحرارة أو استخدامها لتوليد الكهرباء في محطات لتوليد الكهرباء كما يستخدم الفحم⁴.

يندرج استخدام الطاقة الحيوية في فئتين رئيسيتين: "التقليدية" و"الحديثة". ويشير الاستخدام التقليدي إلى احتراق الكتلة الحيوية في أشكال مثل الأخشاب والنفايات الحيوانية والفحم التقليدي. وتشمل تكنولوجيات الطاقة الحيوية الحديثة الوقود الحيوي السائل المنتج من النباتات المصاصة والنباتات الأخرى؛ المصافي الحيوية، الغاز الحيوي المنتج من خلال الهضم اللاهوائي من مخلفات خشب البيليه الخاص بالتدفئة؛ وغيرها من التكنولوجيات⁵.

2- دور الطاقات المتجددة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة: وضعت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة وبطرق مختلفة ولكن يستند التعريف الشائع المستخدم على نطاق واسع إلى تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي نشر أثناء عقد لجنة برونتلاند في عام 1987. والذي نص بشكل أساسي على ما يلي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". وقد تنوع تعريفات التنمية المستدامة ولكنها قد تؤدي في نهاية المطاف إلى نفس النهج⁶.

إن ما يثبت أهمية الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة هي النشاطات العالمية بهذا الخصوص والتي من بينها أن الهدف السابع لأهداف التنمية المستدامة من منظور الأمم المتحدة هو ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وبتكلفة ميسورة. ويمكن توضيح هذا الدور من خلال أبعاد التنمية المستدامة وذلك كما يلي:

1.2- الطاقة المتجددة والبعد البيئي: أصبحت البيئة اليوم عنصراً من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد، ومتغيراً أساسياً من متغيرات التنمية المستدامة، وبما أن من أهم الخصائص التي تتميز بها الطاقة المتجددة أنها طاقة نظيفة، وعادة ما يتم التعبير عنها بالطاقة الصديقة للبيئة أو الطاقة الخضراء، فإن تحقيق التنمية المستدامة في طابعها الإيكولوجي يتم من خلال اللجوء إلى الطاقة المتجددة لأنها وعلى عكس الطاقة الأحفورية تساهم في خفض نسبة غازات الاحتباس الحراري والمتسببة في التغيرات المناخية⁷.

2.2- الطاقة المتجددة والبعد الاقتصادي: ويمكن إبراز أثر الطاقة المتجددة على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، من خلال تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام، حيث يمثل قطاع الطاقة واحداً من القطاعات التي تتنوع بها أنماط الإنتاج والاستهلاك، والتي تتميز في معظمها بمعدلات هدر مرتفعة، وفي ظل الزيادة المضطربة في الاستهلاك نتيجة لنمو السكاني، فإن الأمر يتطلب تشجيع كفاءة استخدام وقابلية استمرار موارد الطاقة من خلال وضع سياسات تسعير ملائمة من شأنها إتاحة حوافز زيادة كفاءة الاستهلاك والمساعدة على تطبيق الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي تؤكد على ضرورة الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وتنمية موارد الطاقة المتجددة، إضافة إلى تسهيل الحصول على التجهيزات المتسمة بالكفاءة في استهلاك الطاقة والعمل على تطوير آليات التمويل الملائمة.

3.2- الطاقة المتجددة والبعد الاجتماعي: يمكن الاستدلال على أثر الطاقة المتجددة على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، من خلال مؤشر التنمية البشرية، حيث تتضح علاقة الارتباط القوية بين متوسط استهلاك الفرد من الطاقة والمؤشر التنموي البشرية وخاصة في الدول النامية، كما يؤدي استهلاك الفرد لمصادر الطاقة التجارية دوراً هاماً في تحسين مؤشرات التنمية البشرية، عن طريق تأثيرها في تحسين خدمات التعليم والصحة وبالتالي مستوى المعيشة، وتعطي الكهرباء

صورة واضحة حول ذلك، إذ تمثل مصدرا لا يمكن استبداله بمصدر آخر للطاقة في استخدامات كثيرة كالإنارة، التبريد والتكييف وغيرها⁸.

ثانيا- واقع الطاقة إجمالاً في الولايات المتحدة الأمريكية:

قبل التطرق إلى طاقة الكتلة الحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج ينبغي الاقتداء به عبر العالم، فإنه من الضروري أولاً إلقاء لمحة عن الاقتصاد الأمريكي كأقوى اقتصاد في العالم، ثم التطرق إلى واقع الطاقات المتجددة كمنحى جديد في التوجه في الطاقة في هذا البلد وذلك من خلال بعدي الاستهلاك والإنتاج ، وتفصيل ذلك كالتالي:

1- لمحة عن الاقتصاد الأمريكي: تمتلك الولايات المتحدة أقوى اقتصاد في العالم. وهي تعتمد على اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية. كما تمتلك ثروات كبيرة من الموارد منجمية وطاقوية: كالبتترول، الغاز الطبيعي، الفحم، واليورانيوم التي تمثل أهم منتجات البلاد. ورغم هذه الثروة فإن الولايات المتحدة هي أكثر البلدان استيراداً للمحروقات. ويمكن تلخيص قوة الاقتصاد الأمريكي في النقاط التالية:⁹

- تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أول قوة فلاحية على المستوى العالمي سواء من حيث إنتاجها أو صادراتها. ومن أهم قطاعات الزراعة: تربية الأبقار، زراعة الحبوب (الذرة، القمح، الشعير، السوجا..)، النباتات الصناعية (القطن، الفول السوداني، التبغ..).

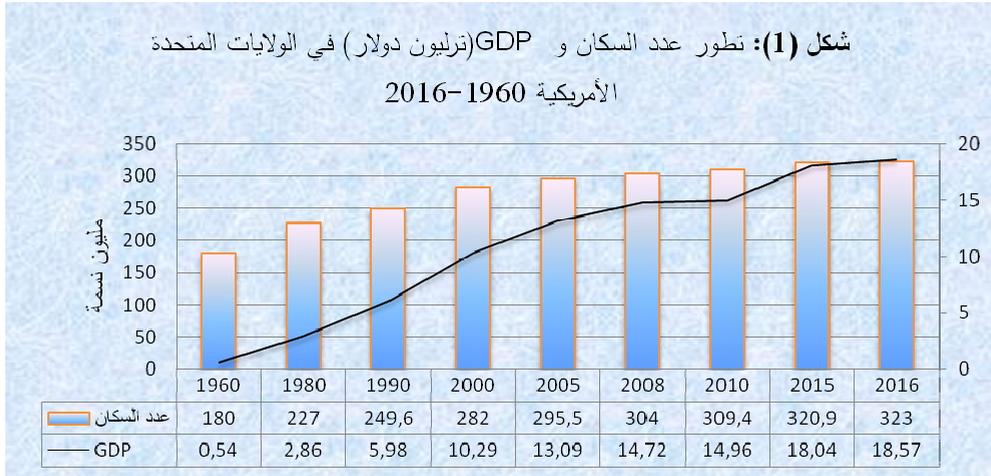
- تحظى الولايات المتحدة الأمريكية بأهم الإنتاجات الصناعية على المستوى العالمي. ويعود نجاح الصناعة الأمريكية إلى قدرتها على التجديد وصادرتها التكنولوجية وتنوع المنتجات ووجود اليد العاملة المؤهلة، كما تحتل الصدارة في عدة ميادين: كالبتترول، السيارات، صناعة الطيران والكهرباء، مواد الاستهلاك... لكن الصناعة الأمريكية تتقدم أكثر فأكثر نحو التخصص في قطاعات التكنولوجيا الدقيقة المتطورة (الطيران، الفضاء، الإلكترونيك، التسليح، الكيمياء الدقيقة).

- يهيمن قطاع الخدمات اليوم على الاقتصاد الأمريكي حيث يوجد بها منتجات وأماكن رفاهية مختلفة وأسواق كبيرة مثل أسواق وول مارت الشهيرة التي تحتل المركز الأول عالمياً طبقاً للمبيعات والأرباح. فمن بين أهم الخدمات هناك: الإدارة، السياحة، الترفيه، البنوك.

- الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول تصديراً واستيراداً ومع هذا تبقى ديونها أعلى الديون على المستوى العالمي لكن هذه الديون داخلية وتدل على قوة الاقتصاد الأمريكي.

كما أن سكان الولايات المتحدة الأمريكية في زيادة مستمرة حيث انتقلت من 180 مليون نسمة سنة 1960 إلى أزيد من 326 مليون نسمة نهاية 2017¹⁰، مما سيتحتم عليها توفير الطاقة اللازمة لتلبية طلبات هؤلاء السكان، من خلال اللجوء إلى مصادر طاوقية غير ناضبة التي يمكن إيجادها بصورة سهلة في الطبيعة رغم ارتفاع تكاليفها ومن بين هذه المصادر هناك الكتلة الحيوية التي تعد فيها الولايات المتحدة الأمريكية الرائد الأول عالمياً.

كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية الأولى عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي وفيما يلي شكل يبين تطور GDP لهذا البلد وأيضاً تطور عدد السكان خلال أزيد من نصف قرن.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات الموجودة على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/country/united-states>

ولأن عدد السكان يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي للدولة فإنه ومن خلال الشكل الذي يعرض الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة يوضح أنه في زيادة مستمرة وبمضار تصاعدي متسارع ليصل إلى 18.57 تريليون دولار أمريكي سنة 2016 بعد أن كان 543.30 مليار دولار أمريكي سنة 1960 وهي زيادة تتم عن القوة الاقتصادية للبلد. وللوصول إلى مثل هذه العظمة الاقتصادية فقد كان لزاما عليها استهلاك قدر كبير من الطاقة. وقد استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية عملية تنوع مزيجها الطاقوي لتواكب التطور الهائل في مصادر الطاقة والذي وصلت فيه مصادر الطاقة الناضبة إلى أوجها مما حتم عليها وعلى العالم اللجوء إلى الطاقات المتجددة كمصدر عملية تجده أسرع بكثير من عملية استهلاكه وهو البديل الأمثل للحفاظ على البيئة وتقليل درجات التلوث العالمية.

2- واقع الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية: ويمكن تقسيم هذا الواقع من حيث الانتاج والاستهلاك وذلك كما يلي:

1.2- واقع انتاج الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة الأمريكية: يوضح الجدول الموالي نسب انتاج الولايات المتحدة الأمريكية للطاقة سواء الناضبة بأنواعها (الفحم، الغاز الطبيعي، زيت الخام والطاقة النووية) أو المتجددة بأنواعها وذلك خلال الفترة 2005-2015.

جدول رقم (01): تطور إنتاج الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال 2005-2015

	فحم	غاز طبيعي	زيت خام	طاقة نووية	طاقة متجددة	اجمالي الانتاج (Quadrillion Btu)
2005	34.6%	27.7%	16.4%	12.2%	9.3%	67.1
2006	34.8%	27.8%	15.7%	12.0%	9.6%	68.4
2007	34.0%	28.7%	15.6%	12.3%	9.4%	69.0
2008	33.7%	29.2%	15.0%	11.9%	10.2%	70.8
2009	30.9%	30.2%	16.2%	11.9%	10.9%	70.1
2010	30.6%	30.3%	16.1%	11.7%	11.2%	71.9
2011	29.7%	31.2%	15.9%	11.0%	12.1%	74.9
2012	27.3%	32.5%	18.1%	10.6%	11.5%	75.8
2013	25.6%	31.8%	20.2%	10.6%	11.8%	78.1
2014	24.4%	31.9%	22.2%	10.0%	11.5%	83.2
2015	21.5%	33.4%	23.6%	10.0%	11.5%	83.5

Source: U.S. Department Of Energy, 2015 Renewable Energy Data Book, U.S. Energy Background Information, November 2016, p : 08.

من خلال الجدول فإن نصيب الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية في تطور مستمر فقد كانت 9.3% سنة 2005 ووصلت إلى 11.5% سنة 2015 رغم انخفاضها بشكل طفيف بـ 0.02% سنة 2007 فقد كان ذلك نتيجة لبداية الأزمة المالية العالمية التي انطلقت من أمريكا وأيضاً وصلت إلى 11.8% سنة 2013 ثم استقرت عند 11.5% في السنتين اللتين بعدها. أما نسب الطاقات المتجددة لسنة 2015 فيوضحها الشكل (02) الموالي:

شكل (02): إنتاج الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة الأمريكية 2015

83.5 كوادريليون وحدة حرارية بريطانية.



Source : U.S. Department Of Energy, 2015 Renewable Energy Data Book, U.S. Energy Background Information, November 2016, p : 07.

وصل إنتاج الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي إنتاج الطاقة 11.5% حيث كانت المرتبة الثالثة في المزيج الطاقوي بعد الغاز الطبيعي الذي كانت نسبته 33.4% ثم الزيت الخام والفحم، لتتال الطاقة النووية النسبة الأقل 10%. وقد كانت الكتلة الحيوية صاحبة النسبة الأكبر من الطاقة المتجددة المنتجة حيث وصلت نسبتها إلى 5.6% تلتها الطاقة الكهرومائية بـ 2.9% ثم طاقة الرياح والشمس لتكون الطاقة الحرارية الجوفية ذات النسبة الأقل 0.3%. وهو ما يبرز مكانة طاقة الكتلة الحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية.

2-2- واقع استهلاك الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة الأمريكية: يوضح الجدول الموالي نسب استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية للطاقة سواء الناضبة أو المتجددة بأنواعها وذلك خلال نفس الفترة 2005-2015.

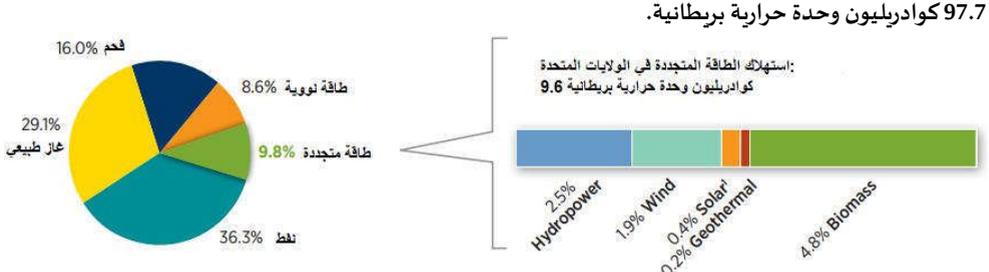
جدول رقم (02): استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية من مصادر الطاقة

السنة	فحم	غاز طبيعي	نفط	طاقة نووية	طاقة متجددة	الإجمالي (Quadrillion Btu)
2005	22.8%	22.5%	40.2%	8.1%	6.2%	100.1
2006	22.6%	22.4%	40.1%	8.3%	6.7%	99.4
2007	22.5%	23.4%	39.1%	8.4%	6.5%	101.0
2008	22.6%	24.1%	37.3%	8.5%	7.3%	98.9
2009	20.9%	24.9%	37.1%	8.9%	8.1%	94.1
2010	21.4%	25.2%	36.4%	8.7%	8.2%	97.4
2011	20.3%	25.8%	36.0%	8.5%	9.3%	96.8
2012	18.4%	27.6%	36.0%	8.5%	9.2%	94.4
2013	18.6%	27.6%	35.6%	8.5%	9.5%	97.2
2014	18.3%	27.9%	35.4%	8.5%	9.7%	98.4
2015	16.0%	29.1%	36.3%	8.6%	9.8%	97.4

Source: U.S. Department Of Energy, 2015 Renewable Energy Data Book, U.S. Energy Background Information, November 2016, p : 09.

بالنسبة لاستهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة ووفقاً لما يقدمه الجدول فقد وصل إلى 9.8% سنة 2015 بعد أن كان 6.2% سنة 2005 الأمر الذي يثبت التطور المستمر لاستهلاك هذا النوع من الطاقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية رغم التعثر الطفيف له سنة 2007 بـ 0.02% وسنة 2012 بـ 0.01%.

شكل (03): استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة لسنة 2015:



Source: U.S. Department Of Energy, 2015 Renewable Energy Data Book, U.S. Energy Background Information, November 2016, p : 07.

بالنسبة لاستهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية فقد وصلت فيه نسبة استهلاك الطاقة المتجددة 9.8% بينما كان النفط صاحب المرتبة الأولى بـ 36.3%. يليه الغاز ثم الفحم لتكون الطاقة النووية الأقل استهلاكاً بـ 8.6%. وقد كان استهلاك الأكبر لطاقة الكتلة الحيوية بما نسبته 4.8% ضمن استهلاك الطاقة إجمالاً في البلاد تلتها الطاقة الكهرومائية بـ 2.5% ثم الرياح فالطاقة الشمسية. وأخيراً تساهم طاقة الحرارة الجوفية بأقل نسبة استهلاك 0.2%. وهو مجدداً ما يثبت المكانة التي تحظى بها طاقة الكتلة الحيوية ممثلة للطاقة المتجددة ضمن المزيج الطاقوي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً- طاقة الكتلة الحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية :

تعتمد الولايات المتحدة بشكل متزايد على النفط المستورد لتلبية احتياجاتها من الطاقة مما حتم عليها إيجاد محفظة أكثر تنوعاً من المواد الأولية لإمدادات الطاقة والكيمائيات في البلاد للحد من اعتمادها على الوقود الأحفوري وتأمين إمدادات الطاقة المحلية في المستقبل. وموارد الكتلة الحيوية هي مادة وسيطة مستدامة وصديقة للبيئة يمكن أن تسهم بشكل كبير في مجموعة متنوعة من الطاقة: الكهرباء، وقود النقل والمواد الكيميائية. فالمواد المنتجة من البترول والغاز الطبيعي يمكن بدلا من ذلك أن تنتج من الكتلة الحيوية.¹¹

1- مكانة طاقة الكتلة الحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية: عملت الولايات المتحدة على تنوع مزيجها الطاقوي فنالت الطاقة الحيوية حصة الأسد في ذلك فكانت هي الرائدة العالمي في إنتاج الوقود الحيوي، كما هو موضح في الشكل رقم (04).

شكل (04): الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي، حسب البلد 2015



Source: renewable energy policy network for the 21st century REN21, renewables 2016 Global status report, Paris-France, 2016, p : 45.

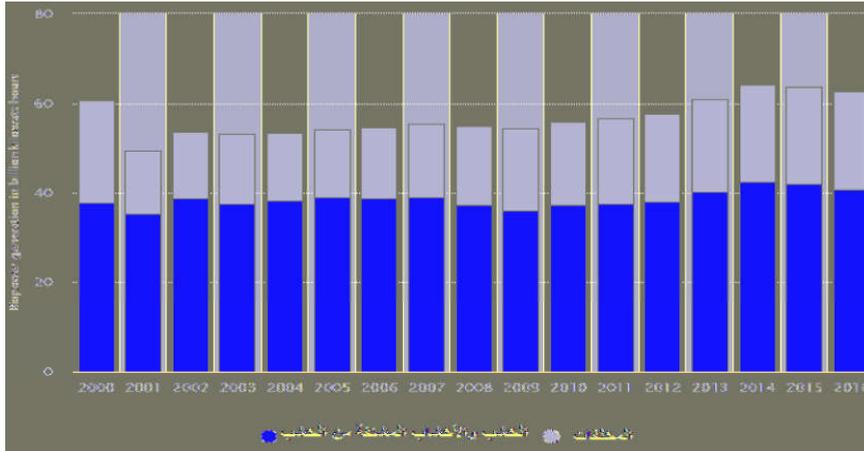
من الشكل يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تترجع على قمة الدول من حيث الإنتاج العالمي للوقود الحيوي المستمد من طاقة الكتلة الحيوية بنسبة 46% تلتها البرازيل بنسبة 24% ثم الاتحاد الأوروبي بـ 15% بينما كان نصيب بقية العالم 15%.

لدى الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية التوسع الكبير في استخدام الكتلة الحيوية للوقود والطاقة، حيث تتوزع موارد الكتلة الحيوية على نطاق واسع في جميع أنحاء الولايات المتحدة، مما يضمن أن المجتمعات في جميع أنحاء أمريكا يمكن أن تستفيد مالياً وبيئياً من زيادة إنتاج الكتلة الحيوية.¹²

كما يمكن تحويل المواد الأولية من الصناعات الزراعية مثل حطب الذرة إلى وقود سائل وقوة و مواد كيميائية و مواد أخرى ذات قيمة أعلى. حيث تستخدم الكتلة الحيوية لإنتاج الحرارة والطاقة في الصناعة، وإنتاج الطاقة الكهربائية للبيع للشبكة الكهربائية، وإنتاج الوقود الحيوي مثل الإيثانول والديزل الحيوي. كما تستخدم أيضاً لإنتاج مجموعة من المنتجات الكيميائية والمادية التي تنتج بخلاف ذلك من المواد الأولية القائمة على النفط.¹³

شكل (05): توليد الطاقة الحيوية في الولايات المتحدة حسب المصدر خلال 2000-2016

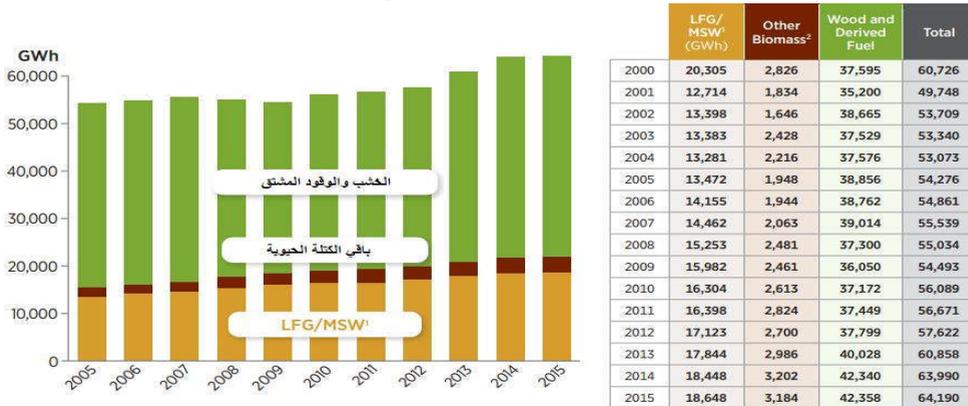
الوحدة (مليار كيلوواط/ساعة)



Source :<https://www.statista.com/statistics/183429/biopower-generation-by-source-in-the-united-states-from-2000/> , 06/12/2017, 06 :30 pm.

من خلال الشكل كانت مخلفات الأخشاب بقرابة الـ 40 مليار كيلوواط/ساعة سنة 2000 من حيث التوليد المتجدد وبالرغم من التذبذب البسيط خلال السنوات من 2000 إلى 2016 إلا أنها تبقى في تلك الحدود بينما كان التوليد المتجدد لطاقة الكتلة الحيوية من المخلفات بصورة عامة قد وصل الـ 60 مليار كيلوواط/ساعة سنة 2000 مع الانخفاض الطفيف في السنوات التي تلتها إلا أنها تبقى في حدود نفس القيمة متجاوزة إياها بقليل سنة 2016 مع بلوغها أعلى مستوياتها سنة 2014.

شكل (06): مصادر توليد الكهرباء من الطاقة الحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية



Source: U.S. Department Of Energy,2015 Renewable Energy Data Book, U.S. Energy Background Information, November 2016, p : 79.

يوضح الشكل أعلاه مصادر توليد الكهرباء من طاقة الكتلة الحيوية والتي كانت في ارتفاع مستمر منذ سنة 2005 حيث بلغت قيمتها الإجمالية 60.726 جيغاواط/ساعة إلى غاية 2015 بقيمة 64.190 جيغاواط/ساعة، وكان النصيب الأكبر في ذلك للخشب والوقود المشتق حيث كان سنة 2005 يقدر بـ 37.595 جيغاواط/ساعة، وبلغ ذروته سنة 2015 بـ 42.358 جيغاواط/ساعة.

جدول (04): توليد الكهرباء المتجددة كنسبة مئوية من إجمالي التوليد في الولايات المتحدة الأمريكية:

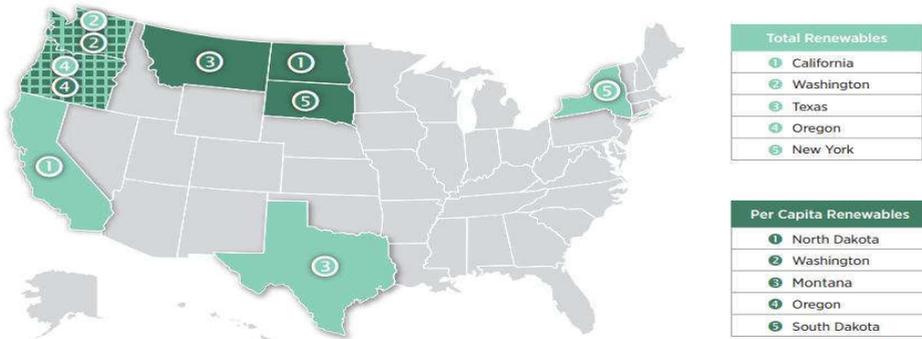
	الطاقة الكهرومائية	الشمس	الرياح	الطاقة الحرارية الأرضية	الكتلة الحيوية	إجمالي الطاقة المتجددة
2005	6.7%	0.0%	0.4%	0.4%	1.3%	8.8%
2006	7.1%	0.0%	0.7%	0.4%	1.3%	9.5%
2007	5.9%	0.0%	0.8%	0.4%	1.3%	8.5%
2008	6.2%	0.1%	1.3%	0.4%	1.3%	9.3%
2009	6.9%	0.1%	1.9%	0.4%	1.4%	10.6%
2010	6.3%	0.1%	2.3%	0.4%	1.4%	10.4%
2011	7.8%	0.2%	2.9%	0.4%	1.4%	12.6%
2012	6.8%	0.3%	3.5%	0.4%	1.4%	12.4%
2013	6.6%	0.5%	4.1%	0.4%	1.5%	13.1%
2014	6.3%	0.8%	4.4%	0.4%	1.6%	13.5%
2015	6.1%	1.1%	4.6%	0.4%	1.6%	13.8%

Source :U.S. Department Of Energy,2015 Renewable Energy Data Book, U.S. Energy Background Information, November 2016, p : 28.

بالنسبة للكهرباء المولدة عن طريق مصادر الطاقة المتجددة فقد قدرت نسبتها بـ 13.8% من إجمالي التوليد الكهربائي داخل الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كانت 8.8% سنة 2005 وهو ما يدل على مكانة الطاقة المتجددة ضمن الميزج الطاقوي وزيادة اهتمام البلاد بها وقد كان النصيب الأكبر في ذلك للطاقة الكهرومائية بما نسبته 6.1% سنة 2015 بعد أن كانت 6.7% سنة 2005 وهو ما يظهر تراجعها كمصدر طاقي متجدد حيث وصل إلى ذروته سنة 2011 محققا نسبة 7.8% من التوليد الكهربائي المتجدد، تليه في ذلك طاقة الرياح والتي لاقت ترحيبا واهتماما أكبر من قبل الولايات المتحدة فقد أصبحت نسبة مساهمتها في التوليد الكهربائي المتجدد 4.6% سنة 2015 بعد أن كانت 0.4% سنة 2005، لتكون طاقة الكتلة الحيوية صاحبة المرتبة الثالثة في ذلك بما نسبته 1.6% سنة 2015 بعد أن كانت 1.3% سنة 2005.

2- تطور طاقة الكتلة الحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التوزيع الجغرافي لها: يمكن توضيح التوزيع الجغرافي للطاقة المتجددة التراكمية في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2015 من خلال الشكل الموالي:

شكل (07): أعلى الولايات في تركيب الطاقة المتجددة التراكمية (2015)



Source: U.S. Department Of Energy, 2015 Renewable Energy Data Book, U.S. Energy Background Information, November 2016, p : 28.

يظهر الشكل إجمالي الطاقات المتجددة الموزعة على الولايات في أمريكا والتي كانت فيها المرتبة الأولى لكاليفورنيا تليها واشنطن ثم تيكساس وهكذا من جهة، ونصيب الفرد من هذا النوع من الطاقات والتي كانت مونتانا في المرتبة الثالثة تتقدمها واشنطن في المرتبة الثانية أما المرتبة الأولى فقد كانت من نصيب شمال داكوتا من جهة ثانية. أما الشكل (8) فهو يوضح التوزيع الجغرافي للقدرة التراكمية المركبة من الكتلة الحيوية لنفس السنة 2015.

الشكل (8): أعلى الولايات من ناحية القدرة التراكمية المركبة من الكتلة الحيوية 2015

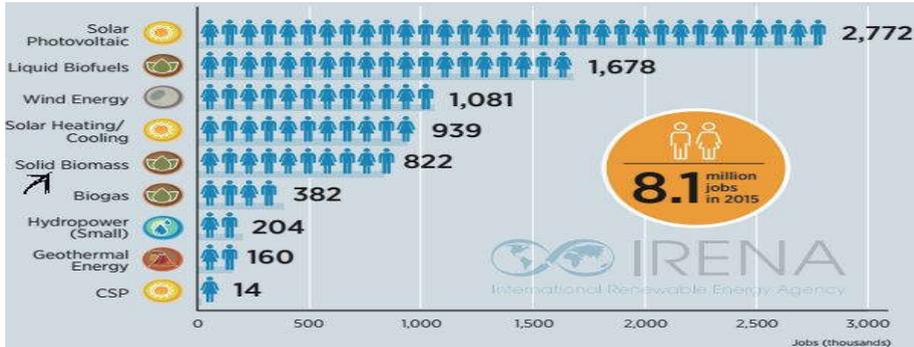


Source: U.S. Department Of Energy, 2015 Renewable Energy Data Book, U.S. Energy Background Information, November 2016, p : 78.

يوضح الشكل أن كاليفورنيا هي أكثر الولايات تركيباً للطاقة المتجددة من الكتلة الحيوية لسنة 2015 بقدرة 1533 ميغاواط تليها فلوريدا بـ 1526 ميغاواط ثم فيرجينيا بقدرة 1010 ميغاواط بينما كانت المرتبة العاشرة من نصيب ماينيسوتا بقدرة 546 ميغاواط. وهو ما يعزز أهمية طاقة الكتلة الحيوية وانتشارها في كل ولايات أمريكا.

3- مساهمة طاقة الكتلة الحيوية في توفير مناصب الشغل في الولايات المتحدة الأمريكية: يظهر الشكل (8) أن تكنولوجيا الطاقة المتجددة تشغل أكثر من 8.1 مليون عامل في العالم سنة 2015 وقد كان نصيب طاقة الكتلة الحيوية منها 1.678 مليون عامل في مجال الوقود الحيوي السائل و822 ألف عامل في مجال الكتلة الحيوية الصلبة و382 ألف في مجال الوقود الحيوي. حيث ارتفعت نسبة العمالة في مجال الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 6%.

الشكل (08): تشغيل مصادر الطاقة المتجددة للعمالة



Source: IRENA international renewable energy agency, renewable energy and jobs annual Review, Abu Dhabi, 2016, p : 05.

توظف تكنولوجيات توليد الطاقة الكهربائية والوقود مباشرة أكثر من 1.9 مليون عامل في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2016، كان 55% من هؤلاء الموظفين، أي ما يعادل 1.1 مليون، يعملون في الفحم التقليدي والنفط والغاز، في حين استخدم ما يقرب من 800 000 عامل في تكنولوجيات توليد الانبعاثات منخفضة الكربون، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة، والطاقة النووية، والغازات المتقدمة منخفضة الانبعاثات. ويعمل أقل من 374000 شخص، كليا أو جزئيا، لدى شركات الطاقة الشمسية، حيث أكثر من 260000 من هؤلاء الموظفين يقضون معظم وقتهم في العمل على الطاقة الشمسية.

وهناك 102000 عامل إضافي يعملون في شركات الرياح في جميع أنحاء البلاد. وارتفعت القوى العاملة الشمسية بنسبة 25٪ في عام 2016، في حين ارتفعت العمالة الريحية بنسبة 32٪. ويستخدم التوليد الكهربائي للطاقة الحيوية والتكنولوجيات الفرعية للوقود الحيوي ما مجموعه 112642 عاملاً¹⁴.

4- برنامج مساعدة المحاصيل الحيوية (BCAP) Biomass Crop Assistance Program :

تمتلك طاقة الكتلة الحيوية القدرة على توفير جزء كبير من احتياجات أمريكا من الطاقة، حيث تنشط الاقتصاديات الريفية، وتزيد من استقلال الطاقة وتقلل التلوث. فبإمكان المزارعين فتح منافذ جديدة لمنتجاتهم. كما يمكن للمجتمعات الريفية أن تصبح ذاتية الاكتفاء عندما يتعلق الأمر بالطاقة، وذلك باستخدام المحاصيل والمخلفات التي تزرع محلياً لتغذية السيارات والجرارات ومنازل ومباني التدفئة والطاقة¹⁵. حيث أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية برنامج مساعدة المحاصيل الحيوية (BCAP) Biomass Crop Assistance Program والذي يوفر المساعدة المالية لأصحاب ومشغلي الأراضي الحرجية الخاصة الزراعية وغير الصناعية الذين يرغبون في إنشاء وإنتاج وتوريد المواد الأولية للكتلة الحيوية¹⁶. وذلك عن طريق تحفيز ما يقرب من 1000 مزارع على مساحة 49000 فدان لإنشاء والمحافظة على محاصيل جديدة للكتلة الحيوية مخصصة للتسليم إلى مرافق التحويل المعتمدة من وزارة الزراعة الأمريكية. وتصل المدفوعات إلى 20 دولار أمريكي للطن الجاف للمواد المؤهلة بما في ذلك بقايا الذرة والمواد المريضة أو الحشوية التي تنتشر فيها الأخشاب أو نفايات المزارع أو البساتين. كما يتم توفير مبلغ 1.5 مليون دولار للمالكي المواد المؤهلين الذين يسلمون أكثر من 56 مرفق تحويل مؤهل للكتلة الحيوية¹⁷.

خاتمة:

تعتبر موارد الطاقة النظيفة والمتجددة جزء مهم من حلول موارد الطاقة والتحديات المناخية والاقتصادية والبيئية ويمكن للطاقة الحيوية كأحد أهم أنواع هذه الطاقة أن توفر بديل نظيف منخفض الكربون يسمح بالاستفادة من الموارد المحلية إذا ما تم إنتاجها من مصادر مناسبة. ويمكن استخدام الكتلة الحيوية بشكل مفيد على النطاق المناسب للمساعدة في تحديد المصادر المستدامة وهو ما حققته وتسعى إلى تطويره بشكل أفضل الولايات المتحدة التي تعتبر من خلال هذه الدراسة الرائدة في هذا المجال من الطاقات المتجددة.

وعليه ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج:

- ✓ تعتبر الطاقة الحيوية واحدة من أهم عناصر الطاقة عامة والطاقة المتجددة خاصة التي يمكن الاعتماد عليها في إستراتيجية المناخ الشاملة التي يمكن أن تعوض وتقلل من استخدام الطاقات الملوثة للبيئة.
- ✓ تشمل محاصيل الطاقة الأعشاب الشاهقة، والأشجار سريعة النمو مثل الحور الهجين والصفصاف، والتي توفر أكبر فرصة لتوسيع إنتاج الطاقة من الكتلة الحيوية، ولا يتطلب إنتاج محاصيل الطاقة بكفاءة سوى كميات متواضعة من الأسمدة والمبيدات، وأقل خصوبة مما هو مطلوب لأنواع أخرى من الزراعة؛
- ✓ يمكن للمخلفات الزراعية أن توفر الكتلة الحيوية الهامة دون توسيع نطاق الزراعة؛
- ✓ تستفيد مواد النفايات لإنتاج الطاقة الحيوية من بنية تحتية قائمة لجمعها؛
- ✓ يتم خلط العديد من مصادر الكتلة الحيوية للنفايات مع المواد القابلة لإعادة التدوير والملوثات الخطرة المحتملة، لأن هناك حاجة إلى تقنيات الفرز والتلوث لضمان استخدامها بطريقة صديقة للبيئة؛
- ✓ إن نصيب الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية في تطور مستمر وهو يمثل 11.5% من إجمالي إنتاج الطاقة في البلاد.
- ✓ بالنسبة لاستهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية فقد وصلت فيه نسبة استهلاك الطاقة المتجددة 9.8% وقد كان استهلاك الأكبر من نصيب طاقة الكتلة الحيوية بما نسبته 4.8% ضمن استهلاك الطاقة إجمالاً في البلاد.

✓ يتضح من الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية تتربع على قمة الدول من حيث الإنتاج العالمي للوقود الحيوي المستمد من طاقة الكتلة الحيوية بنسبة 46% تليها البرازيل بنسبة 24% ثم الاتحاد الأوروبي بـ 15% بينما كان نصيب بقية العالم 15%.

✓ بالنسبة للكهرباء المولدة عن طريق مصادر الطاقة المتجددة فقد قدرت نسبتها بـ 13.8% من إجمالي التوليد الكهربائي داخل الولايات المتحدة الأمريكية وكانت طاقة الكتلة الحيوية صاحبة المرتبة الثالثة في ذلك بما نسبته 1.6% سنة 2015 بعد كل من الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح.

✓ تستغل تكنولوجيا الطاقة المتجددة أكثر من 8.1 مليون عامل في العالم سنة 2015 وقد كان نصيب طاقة الكتلة الحيوية منها 1.678 مليون عامل في مجال الوقود الحيوي السائل و822 ألف عامل في مجال الكتلة الحيوية الصلبة و382 ألف في مجال الوقود الحيوي. وكان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من الطاقة الحيوية توظيف ما يفوق 112 ألف عامل في هذا المجال.

المراجع والإحالات:

¹ - <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/energy>

² - أحمد حسين علي الهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، الدار النموذجية، صيدا-بيروت، 2011، ص: 21.

³ - زواوية أحلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، دار الوفاء لدنيا، الإسكندرية- مصر، 2014، ص: 123.

⁴ -David Timmons, Jonathan M.Harris and Brian Roach The Economics of Renewable Energy, Global Development And Environment Institute, Tufts University, 2014, Medford-U.S.A p : 05.

⁵ - <http://www.irena.org/bioenergy>

⁶ - فاطمة مبارك، التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد 13، جانفي 2016، ص: 13.

⁷ Araba Elhadj Ben Mahmoud, Neffah Zakarya Ben Ali, **Renewable Energy As A Strategy Option For Achieving Sustainable Development « Case Of Algeria »**, Global Journal Of Economic And Business, Vol 2, No 1, February 2017, p 41.

⁸ حدة فروحات، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 151.

⁹ عن الموقع : <https://ar.wikipedia.org> تاريخ الاطلاع: 24 جانفي 2018.

¹⁰ عن الرابط: <https://data.albankaldawli.org/country/united-states>

¹¹ - Roadmap for Bioenergy and Biobased Products in the United States, Biomass Research and Development Technical Advisory Committee Biomass Research and Development Initiative, October 2007, p : 01.

¹² <https://www.ucsusa.org/clean-vehicles/better-biofuels/biomass-energy-resources#.W17na1ODPIU>

¹³ - biomass research and development initiative, vision for bioenergy and biobased products in the united states (bioeconomy for a sustainable future), 2006, p : 06.

¹⁴ -Department Of Energy, U.S Energy and Employment Report, United State Of America, January 2017, p : 08 & 46.

¹⁵ -Nisha Sriram, **Renewable Biomass Energy**, Electric Power and Power Electronics Center, Chicago, Illinois 60616, p : 06.

¹⁶ - <https://www.fsa.usda.gov/programs-and-services/energy-programs/BCAP/index>

¹⁷ - Todd Campbell, USDA Update: Building the Biobased Bioeconomy, USDA Rural Development BIOMASS RESEARCH AND DEVELOPMENT TECHNICAL ADVISORY COMMITTEE , U.S.A, NOVEMBER 17TH 2016, PP:07-08.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإنشاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

14-13 مارس 2018

تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO14000 بشركة مناجم الفوسفات بتبسة (SOMIPHOS)

محور المشاركة : الصناعة والبيئة

بن زاير عبد الوهاب
جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر
wahab.apolyoss@yahoo.fr

د.مقدم عبد الجليل
جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر
mokaddemabdeldjalil@yahoo.com

د.بحوصي مجدوب
جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر
mahjoub_bahoussi@yahoo.fr

ملخص:

تحتل المعايير البيئية مكانة هامة ضمن النشاطات الاقتصادية خصوصا ذات الصلة بمجال التصنيع باعتبارها احد أهم مصادر التلوث، و من هذا المنطلق تسعى مختلف المؤسسات الى محاولة الالتزام بتلك المعايير، و سواء كان ذلك حتمية تفرضها القوانين و التشريعات أو نابعا من منطلق المسؤولية الخاصة، فان المؤكد هو ضرورة التوجه نحو الالتزام باحترام المعايير البيئية من طرف تلك المؤسسات.

ضمن هذا الإطار تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على سلوك المؤسسة نحو مواجهة التحديات البيئية (ISO14000) حالة شركة مناجم الفوسفات بتبسة-SOMIPHOS-

الكلمات المفتاحية:

المعايير البيئية، (ISO14000)، القوانين البيئية في الجزائر، شركة مناجم الفوسفات بتبسة-SOMIPHOS-

Abstract:

Occupies an important place environmental standards within the economic activities especially in the field of manufacturing as one of the most important sources of pollution, From this standpoint, the various institutions seeking to attempt to abide by such standards, and whether it is the inevitability imposed by the laws and legislation or stems out of special responsibility, van certain is the need to go about the obligation to respect environmental standards by those institutions.

Within this framework, this paper aims to highlight the organization's behavior toward the face of environmental challenges (ISO14000) case Phosphate Mines Company -Tibсах-

key words: Environmental standards , ISO14000, Environmental laws in Algeria, Phosphate Mines Company of Tibсах.

تحتل القضايا البيئية والتلوث بشكل عام مكانة مهمة ضمن القضايا الاقتصادية المعاصرة بمختلف جوانبها، وهذا بعد الإدراك المتنامي والمتزايد لخطورة الوضع البيئي ان على الصعيد المحلي أو الصعيد العالمي، حيث ازدادت الضغوط من أجل فرض تبني سياسات للحفاظ على البيئة وحمايتها خاصة من قبل المنظمات الدولية، وقد تجسدت هذه الضغوط في رسم سياسات بيئية، وتوظيف العديد من الأدوات والمعايير في هذا المجال لتنفيذها في مختلف الدول. ومن المسلم به أن الجزائر ليست بمعزل عن هذه التطورات، حيث سعت وكبقي دول العالم الى محاولة ضبط النشاط الاقتصادي خصوصا الصناعي منه بما يتوافق مع الحفاظ على البيئة وعدم الضرر بها، وذلك من خلال مجموعة الادوات والقوانين التي تتناسب مع طبيعة الاقتصاد الجزائري ومع ما شهده من تطور، وكل هذا نابع من عدة اعتبارات سواء داخلية او خارجية.

وتهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO 14000 في المؤسسات الجزائرية كدراسة ميدانية بشركة مناجم الفوسفات بتبسة SOMIPHOS.

وهذا تحت الاشكالية التالية:

ما مدى التزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق نظام الادارة البيئية ISO 14000- حالة شركة مناجم الفوسفات بتبسة SOMIPHOS؟

ولالإحاطة بمختلف جوانب الاشكالية سنتطرق الى ما يلي:

- المعايير البيئية والنشاطات الاقتصادية.
- تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO 14000 بشركة مناجم الفوسفات بتبسة SOMIPHOS.
- انعكاسات استخدام مواصفة ISO 14000 على أداء المؤسسة وصادراتها

أولاً: المعايير البيئية والنشاطات الاقتصادية.

لقد أدى التدهور الكبير الذي لحق بالبيئة جراء تنامي النشاطات الصناعية الى ضرورة إيجاد مجموعة من المعايير والاشتراطات الواجب الالتزام بها من طرف المؤسسات خلال مختلف مراحل نشاطها الصناعي، وتتعدد الأساليب لتشمل مختلف النشاطات الصناعية عبر كل مراحلها.

1. طبيعة المشكلة البيئية الاقتصادية:

1.1 مفهوم المشكلة الاقتصادية:

تعرف البيئة على وجه العموم بأنها مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية، فيعرفها البعض بأنها الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان، وهي المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضمن من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها¹، والبيئة بمفهومها الشامل هي: هي ذلك الإطار الذي يحيا فيه الإنسان و يحصل منه على مقومات حياته، و يمارس فيه علاقاته مع بني البشر، و تمثل مكونات هذا الإطار موارد متاحة للقيام بنشاطاته العملية و الاقتصادية المختلفة².

ومن هذا المنطلق فإن البيئة في معناها العام تشمل كل العوامل الحيوية وغير الحيوية بمعنى أنها تشمل كل الكائنات الحية – المرئية وغير المرئية – الموجودة في الأوساط البيئية المختلفة، أما غير الحيوية فالمقصود بها هو الماء والهواء والتربة.

أما النظام البيئي فهو عبارة عن: مجموعة من العناصر التي تتفاعل وظيفيا مع بعضهما البعض، داخل بيئة أو مكان معين³، أي أن النظام البيئي يتكون من مكونات حية وغير حية مختلفة، يكونان معا نظاما ديناميكيا متوازنا، وله صفة الحفاظ على التوازن بين جميع عناصره، بحيث تكون هذه المكونات مترابطة فيما بينها ويعتمد كل منها على الآخر اعتمادا وثيقا ويؤثر كل منهما في خواص الآخر أيضا⁴.

وتعتبر المشكلة البيئية من المنظور الاقتصادي متعددة الأبعاد، ذلك انها محصلة التفاعل بين عوامل عديدة سياسية واقتصادية بعضها يتعلق بالإنتاج والتطور والبعض الآخر يرتبط بالاستهلاك وأنماطه، ويرتبط بما سبق السياسات الاقتصادية الكلية، وكذلك الجزئية التي قد تعمل ولو على نحو غير مقصود على تعميق المشكلة البيئية مثل الإفراط في استهلاك الموارد، وزيادة مستويات التلوث. مثل دعم بعض مدخلات الإنتاج كالمبيدات الحشرية، الأسمدة، الطاقة... الخ. إذن الحكومات تطبق سياسات كلية تعمل في الاتجاه المضاد لحماية البيئة. وهذا ما يعرف في الاقتصاد بفشل الحكومة كأحد أسباب تدهور الحكومة. بالنسبة لدعم الطاقة، بلغ حجم الدعم المقرر لها حوالي "230 بليون دولار" على مستوى العالم، وهو ما يساوي حوالي 20-25% من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم، ويمثل دعم البترول حوالي 55% من الدعم العالمي، والفحم 23% والغاز الطبيعي 22%. إلا أنه يجب ملاحظة أن معظم هذا الدعم كان من قبل الدول الشرقية خاصة ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي سابقا، حيث كانت أسعار الطاقة تساوي 10% فقط من الأسعار العالمية⁵.

1.2 التحليل الاقتصادي للمشكلة البيئية:

مهما كانت نظرة الدول لمشاكل البيئة وطرق تعاطيهم لها، فإن هذه الأخيرة – وان رأى البعض عكس ذلك- فهي مشاكل اقتصادية بالدرجة الأولى. توجب التوقف وإمعان النظر فيما تسببه من أزمات التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية وأهم طرق التقييم البيئي المستخدمة اقتصادياً ستكبتها مجموعة الدول. وبالتالي نحن في حاجة ماسة إلى وجود حلول اقتصادية تساهم في إيجاد توليفة مثلى لمواجهة فاتورة الضرر البيئي الحاصل، من جراء الأخطار الناجمة عن هذه المشكلات.

وتعتبر المشكلة البيئية جزئية مهمة في التحليل الاقتصادي، حيث نبه جيفرون (1865 Jevron) من خلال ربط دراسة المناخ وتقلبات الطقس -التي تعد ظواهر غير اقتصادية- بتفسير التقلبات الاقتصادية، وذلك بمراقبة الكلف الشمسي الذي يؤدي إلى التأثير في الإنتاج الزراعي في الأجل القصير ويؤدي إلى محدودية مخزون الفحم والخشب في إنجلترا مما يرهن إمكانية الحصول على الموردين في المستقبل أو حتى إيجاد بدائل فعالة لهما⁶، وقد تناول بيجو (1920 Arthur Pigou) مسألة البيئة من ناحية فشل السوق في تخصيص الموارد من خلال ربط الأنشطة الإنتاجية بتكاليف وأثار خارجية تتعلق بالتلوث الذي تحدثه في البيئة، وهذه الآثار تتولد عنها تكاليف لا يتحملها أي طرفي التعامل في السوق أي منتجو السلع المسببة للتلوث أو مستهلكوها، فتظهر المشكلة عندما لا يعكس سعر السوق التأثيرات المترتبة عن تلك السلع سواء إيجاباً أو سلباً، وشهدت النظرة الاقتصادية للمشكلة البيئية تطوراً مستمراً حيث قدم الحاصلين على جائزة نوبل سنة 2009 نظرية الموارد المشتركة والتي مفادها أن إدارة الموارد المشتركة من قبل المستخدمين الفعليين يجعلهم يقومون بتطوير آليات في اتخاذ القرار للتعامل مع تضارب المصالح بينهم، مما يؤدي إلى نتائج ناجحة، كما ترى أن إشراكهم في المسؤولية على مراقبتها وفي الأرباح تعتبر الطريقة الأجدى والأكثر فعالية من فرض لوائح حكومية يصعب الإشراف على تنفيذها من قبل الدولة، كما تنبه إينور إلى أن الشخصيات القيادية التي تحظى باحترام واسع داخل المجتمعات المحلية لها دور مهم في استغلال الموارد المشتركة بطريقة تضمن استدامتها⁷.

2. التكاليف البيئية:

2.1 مفهوم التكلفة البيئية:

إذا حاولنا دراسة مشكلة التلوث في إطار النشاط الاقتصادي فإن العلاقة بين هذا الأخير والبيئة هي أمور تتغير بصورة مستمرة، ومن ثم فإن الابتكار التكنولوجي والتغير الهيكلي اتجاه الحد من الضرر البيئي وإذا كان بطبيعة الحال يؤدي إلى التوسع والزيادة في النشاط الاقتصادي، إلا أنه في الوقت ذاته تجعله قادراً على التصدي لهذا الضرر. وقد عرفت وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة الأمريكية، التكاليف البيئية بأنها الآثار النقدية وغير النقدية التي تحدثها المنشأة أو المنظمة نتيجة أنشطة تؤثر على جودة البيئة⁸. وتعرف التكاليف البيئية أيضاً على أنها: تحديد وقياس تكاليف

الأنشطة واللوازم البيئية، استخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف المحاولة لتخفيف الآثار السلبية للأنشطة والأنظمة.⁹

2.2 قياس التكلفة البيئية:

بما أن البيئة تستطيع أن تستوعب قدرا من المخلفات الناتجة عن عمليتي الإنتاج والاستهلاك ويسعى ذلك بالقدرة الاستيعابية للبيئة Assimilative Capacity of the Environment وبديهي أن يسمح المجتمع بالنشاط الاقتصادي والذي يتخلف عنه ذلك القدر من التلوث الذي تستوعبه البيئة، فإذا تخلف عن النشاط الاقتصادي ما يجاوز هذا القدر من التلوث فإن المنشأة القائمة على هذا النشاط تواجه هذه الزيادة بضبط التلوث إلى مستوى معين وتتكدب في سبيل ذلك نفقة ضبط التلوث Pollution Control Cost. كما يتكبد المجتمع أيضا النفقة الاجتماعية للتلوث Pollution Social Cost وتتمثل نفقة مواجهة التلوث التي تتكبدتها المنشأة في تكلفة إقامة التقنية اللازمة لمواجهة التلوث وتكلفة المواد والعمالة اللازمة لتشغيل هذه التقنية لجعل التلوث عند المستوى الذي يتم اختياره. وتتمثل النفقة الاجتماعية التي يتكبدتها المجتمع في ذلك القدر من الموارد الذي يخصص لمواجهة التلوث والآثار البيئية الناتجة عن مستوى التلوث الذي يقع عليه الاختيار.¹⁰

وتهدف عمليات قياس التكاليف البيئية وإعداد التقارير الخاصة إلى تطبيق أساليب إدارة التكلفة البيئية فالملاحظ أنه من النادر أن يتم تحقيق التكلفة البيئية أو تسجيلها في القسّم أو الإدارة التي تسببت في هذه التكلفة، وعلى سبيل المثال نجد أن التكلفة المرتبطة بالأنشطة البيئية مثل معالجة المخلفات والتوافق مع الاعتبارات القانونية والتأمين البيئي، هذه التكلفة تحدث في أقسام الإنتاج والخدمات الإنتاجية، في حين أن القرارات المتعلقة بنوعية المنتجات وعمليات التشغيل وأنواع الآلات الواجب شراؤها، وكذلك قرارات اختيار موقع المصنع يتم اتخاذها على مستوى إدارات التصميم، وكذلك على مستوى لجان الموازنة الرأسمالية. ويتضح لنا أن هناك حقيقة واضحة وهي أن التكاليف البيئية تمثل جزءا من تكاليف التشغيل، وأن المعلومات المتعلقة بالتكاليف البيئية مهمة شأن كل معلومات التكاليف الأخرى في صنع القرارات.¹¹

ثانيا: تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO 14000 بشركة مناجم الفوسفات بتبسة:

لقد أدى التقدم المتسارع الذي شهدته المؤسسات الصناعية على مستوى طرق الإنتاج وأساليب استغلالها للموارد الطبيعية والمواد الأولية إلى ضرورة إيجاد مجموعة من المقاييس والأشترطات البيئية الموائمة لهذا التطور في الجزائر، وتعتبر ISO 14000 من بين أهم هذه المقاييس، وفيما يلي تعريف لنظام الإدارة البيئية ISO 14000 وتطبيق هذا النظام على مستوى شركة مناجم الفوسفات تبسة.

1. نظام الإدارة البيئية ISO 14000:

كانت مقاييس ISO 14000 خلاصة جهد استمر ثلاث سنوات من الدراسة وتطوير المقاييس العالمية ضمن المجال البيئي، وقد قارب عدد هذه المقاييس إحدى وعشرين لتشكّل الأساس لنظام الإدارة البيئية في المنظمات حيث تعد سلسلة من المقاييس لتقويم الأداء البيئي للشركة، وتحديد مدى توافقها مع المتطلبات الخاصة بأنظمة الإدارة البيئية.¹²

ولقد نشرت منظمة (ISO) (International Standard Organisation) أول مقياس بنظام الإدارة البيئية ISO 14000 في مارس عام 1996 تم نشر بقية المقاييس في فترات لاحقة وفقا للجدول الزمنية المحددة من قبل اللجنة، وتباين الدوافع وراء تبني المنظمات ISO 14000 ما بين دوافع خارجية وداخلية والتي تتمثل فيما يلي:¹³

أ- طلب السوق: يعد طلب السوق على السلع المستولة بيئيا أو مقاطعة السلع الضارة، سببا رئيسا لزيادة الوعي البيئي لدى المنتجين، مما يجبرهم على الأخذ به والعمل نحو تقليل المؤثرات البيئية أي للزبائن. وهذا يؤدي دورا رئيسيا في الجانب البيئي، الذي يتجسد من خلال طلبهم المتزايد على المنتجات الحديثة، لذلك تستجيب المنظمات عن طريق الاهتمام الأكبر بالجوانب البيئية لتصميم المنتج وإنتاجه وتغليفه وتوزيعه والتصرف به، وتشير البحوث العالمية إلى أن الجمهور يفكر بالحماية البيئية بشكل إيجابي.

ب-مزايا السوق: تمتلك المنظمات التي تنتج منتوجات غير مضرّة بالبيئة حصة سوقية لكونها تساعد الزبائن على تحقيق أهدافهم البيئية، فالمنتوجات التي يمكن إعادة تصنيعها بعد الاستخدام أو التي تنتج بإتباع تكنولوجيا نظيفة ومبادئ الإدارة الملوثة تزيد من قوة المؤسسة التنافسية، والحصول على شهادة الإدارة البيئية ISO14000 يمثل ميزة للمؤسسة لكونها تبين اهتمامها بالجوانب البيئية وتزيد من قوتها التنافسية.

ت-الاشتراطات التعاقدية: تمثل إدارة المجهز عنصرا حاسما للإدارة البيئية الخارجية، إذ تفرض المؤسسات الأداء البيئي للمجهزين لتحديد احتمال وجود مسؤولية في إدارة العمل معهم. وقد تلزمه في بعض الأحيان كما هو الحال بالنسبة لمقاييس الجودة على تبني المقاييس.

ث- الاشتراطات الحكومية: تؤدي الحكومة دورا مهما في تعزيز الأداء البيئي من خلال التشريعات والأنظمة البيئية. وتهتم الحكومات في الدول المتقدمة ذات الأنظمة والتعليمات البيئية بسبب الدور الذي يلعبه كبديل عن الأنظمة والتشريعات المتشددة والمكلفة، أما الدول النامية فإنها تنظر إلى استخدام المواصفة كطريقة لتعزيز الأنظمة التي قد لا تكون موجودة أصلا والغامضة في متطلبات أداؤها البيئي، وبذلك تكون عملية الحصول على شهادة ISO 14000 وسيلة لتحقيق الأهداف البيئية وتحسين الأداء البيئي¹⁴.

ولقد مر مقياس ISO14001 بالعديد من المراحل الرامية ليتماشى مع المستجدات التي تفرضها الوتيرة المتسارعة لتطور أليات الإنتاج والتصنيع، من المرحلة الأولى سنة 1996 من خلال ISO14001 والمتعلق بمواصفات نظم إدارة البيئة مع مرشد للاستخدام، أما في سنة 1998 تم إصدار ISO14020 وهو متعلق بالمبادئ العامة للملصقات والإعلان البيئي، أما سنة 2000 فقد شهدت إصدار ISO 14043 وهو متعلق بتقدير دورة الحياة: تفسير بيانات تقديرية لدورة الحياة¹⁵.

2. تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO14000 بشركة مناجم الفوسفات تبسة:

كخلاصة لما سبق سنعرض تجربة شركة الفوسفات بتبسة ومساعدتها لتطبيق نظام الإدارة البيئية ISO14000

1.2. التعرف بالشركة:

بعد استقلال الجزائر تم تأميم المناجم في 06 ماي 1966، والذي أنشأت من خلال مؤسسة الأبحاث والاستغلالات المنجمية SONAREM والتي كانت مهمتها الإشراف على البحث واستخراج الثروات المعدنية في كافة أنحاء الوطن. واستمرت هذه المؤسسة في العمل إلى غاية تاريخ 16 جويلية 1983 الذي عرفت فيه هي الأخرى إعادة هيكلة بموجب المرسوم رقم 83-441، نتيجة لصعوبة تسييرها بسبب كبر حجمها وكثرة عمالها وتفاقم أعبائها، لذلك تم تفكيكها لتتفرع إلى ستة مؤسسات أساسية و، من بينها وأهمها المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات FERPHOS، والتي كان من مهامها: البحث المنجمي، الإنتاج والتطوير، التصدير والاستيراد، توزيع المنتوجات المنجمية من حديد وفوسفات وبوزولان في حالتهم الطبيعية أو بعد التحويل داخل التراب الوطني أو خارجه.

وبتاريخ 18 أكتوبر 2001 وبعد فتح رأسمالها، أبرمت المؤسسة أول شراكة مع مجموعة LNM الهندية للعدانة تم بموجبه دخول هذه الأخيرة كشريك في منجمي بوخضرة والونزة، الواقعين بولاية تبسة بنسبة 70% لها وبنسبة 30% للمؤسسة FERPHOS، ليصبح بذلك تسيير المنجمين تابع للشركة الهندية، وفي أول جانفي 2005 بموجب المرسوم 05-1 تم إعادة هيكلة وتفرع المؤسسة الأم مجموعة FERPHOS إلى ستة شركات أساسية إحداها شركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS وهي الشركة محل الدراسة، مقرها الاجتماعي بمدينة تبسة، رأس مالها الاجتماعي يساوي 1.600.000.000 دج، حيث تتمثل مهامها الأساسية في عملية البحث والتطوير والاستغلال والمعالجة والتحويل وتسويق مادة الفوسفات للسوق المحلية والدولية.

2.2. مواصفات الإيزو المعتمدة من طرف شركة SOMIPHOS

تعد شركة SOMIPHOS من بين المؤسسات الجزائرية الرائدة في الحصول على شهادة الإيزو، وذلك بتحصيلها على كل من شهادة ISO 9000 وشهادة ISO 14000. وهذا رغبة منها في إرساء مبادئ إدارة الجودة الشاملة والإدارة البيئية وإدارة السلامة والصحة المهنية، وذلك في إطار سعيها من أجل تحسين صورتها وتفعيل أدائها والمحافظة على البيئة وتحسين ظروف العمل، وإرضاء زبائنها لاسيما وأن البعض منهم يشترط حصول هذه الشركة على شهادة الإيزو لإبقاء وتطوير أشكال التعامل معها. وكون نشاط الشركة استخراجي يعتمد على التنقيب وما يتبعه من عمليات حفر وتفجير واستخراج وتحويل، فإن المحيط البيئي الذي تعمل به المؤسسة يتأثر سلبيا وبشكل مباشر وكبير بالمخلفات المفترزة مثل الغبار وما ينتج عن عمليات التحويل من نفايات تؤثر على التربة مثل الزيوت المحروقة والأحماض والأفران الحديدية الكبيرة المملوكة، بالإضافة إلى الأبخرة الصادرة التي زادت بسبب قدم وسائل الإنتاج وخاصة غاز الكربون الناتج عن أفران المعالجة والتحويل، وإدواكا من شركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS أهمية المحافظة على البيئة من أجل تجسيد رسالتها تجاه التنمية المستدامة، إعتمدت تقنية الإنتاج الأنظف، حيث قامت بتجديد معظم وسائل الإنتاج بوسائل تكنولوجية حديثة صديقة للبيئة، بالإضافة إلى تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO 14001 مع نهاية 2005 وبداية 2006 ISO تزامنا مع تطبيق نظام إدارة الجودة 9001 ISO، وبعد المراجعة النهائية من طرف نفس مكتب التسجيل SGS تحصلت كذلك الشركة على شهادة المطابقة لمواصفات الإيزو 1400 في ماي 2007.

وفي إطار الحصول على ISO 1400 اعتمدت الشركة ما يلي¹⁶:

- رسالة التنمية المستدامة: نحن شركة SOMIPHOS مؤسسة مواطنة تؤمن بأن التنمية المستدامة تتحقق عبر البحث المتواصل عن التوازن بين الحاجة الطبيعية للإنتاج والتواجد وواجب المحافظة على البيئة.
- السياسة البيئية: شركة SOMIPHOS واعية بأن نشاطها ينتج لامحالة أثارا على البيئة، ولكن هاته الأثار معلومة ويمكن التحكم فيها، ولهذا تعمل جاهدة عبر التسيير الصارم للأخطار البيئية، لبلوغ أفضل أداء بيئي والمحافظة عليه، وبالتالي فشعار سياستنا البيئية: "من الطبيعة نستخرج مواردنا ولها علينا حق الاحترام والمحافظة".
- المبادئ الأساسية: SOMIPHOS مؤسسة عازمة على التأثير وسط محيطها وفي المناطق التي تنشط بها، وتثبت وجودها كمؤسسة حريصة على الحفاظ على البيئة وعلى الصحة العمومية، وضمانا للموارد الكافية والقابلة للاستغلال للأجيال القادمة.
- التزام الإدارة العليا: لتجسيد السياسة البيئية لشركة SOMIPHOS تتعهد المديرية العامة بما يلي:
- توفير كل الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة لوضع نظام التسيير البيئي وفقا للمواصفة ISO 14001 وتحصر على متابعته داخل وحداتها وهيكلها باستمرار.
- العمل بواسطة القياس والمتابعة والمراقبة، والإعلام والاتصال، من أجل بناء ثقافة هدفها الأساسي التقليل من إنتاج النفايات والتأثير على البيئة أثناء مزاولة النشاط على سطح الأرض والماء وكذا الموارد البيئية الأخرى في أي مكان تعمل فيه.
- القيام بجميع نشاطاتها طبقا للقوانين والأنظمة السارية المفعول من أجل الوقاية من الأخطار البيئية؛
- تدعيم وتشجيع البحث العلمي من أجل إيجاد الحلول المناسبة على المدى المتوسط والبعيد للمشاكل البيئية المطروحة.
- الالتزام بإجراء دراسة الأثر البيئي المحتمل لمشاريعها وعملياتها كمرحلة أولية وإجبارية قبل إنجازها.
- ضمان دورات تكوينية دائمة لمستخدمي وسائل المحافظة على البيئة.

3.2. تكاليف تطبيق النظام والحصول على شهادة الإيزو 9000 و 14000 :

يحمل التنفيذ الشامل لنظام الإدارة البيئية المؤسسات تكاليف باهظة و خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إذ يجب على المنظمات التسديد للتنفيذ وللتصديق على نظام الإدارة البيئية. فنجد أن معظم الشركات مجبرة على تكبد تكاليف أولية متشابهة عند تنفيذها لنظام الإيزو 14001، و لهذا يجب على كل الشركات العاملة في صناعة معينة تحمل نفس آثار تكلفة هيكل التنفيذ باستثناء حالتين و هما: الشركات التي سبق لها أن وضعت موقف بيئي ايجابي قوي أو التي لها شهادة الإيزو 9001. والجدول التالي يبرز التكاليف التي تحملتها شركة SOMIPHOS للحصول على الشهادات:

الجدول (1): تكاليف كل من تطبيق نظام الجودة والإدارة البيئية والحصول على شهادة الإيزو 9000 و 14000

التكاليف (دج)	البيان
2.000.000	- تكاليف التكوين
700.000	- مصاريف الاجتماعات، المراقبة، التدقيق؛
700.000	- التجهيزات
1.400.000	- السياسة والاتصالات
400.000	- مصاريف النقل
4.500.000	- تكاليف شهادة الإيزو 9000
400.000	- تكاليف أخرى
10.100.000	المجموع الأول
800.000	- تكاليف وضع النظام حيز التنفيذ
1.000.000	- تكلفة شهادة الإيزو 14000
1.800.000	المجموع الثاني
11.900.000	التكاليف الإجمالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات إدارة الجودة والبيئة بشركة SOMIPHOS

من خلال الجدول رقم (01) يتضح لنا مدى حرص شركة SOMIPHOS للحصول على شهادة الإيزو 9000 وذلك من خلال تحقيق مبالغ مالية معتبرة لهذا الشأن قدرت ب: 10.100.000 دج وهي قيمة متعبرة. و إضافة وفي إطار سعي المؤسسة لتطوير التزامها البيئي قامت بتخصيص ما يقارب 1.800.000 دج للحصول على شهادة الإيزو 14000 ليكون مجموع المصاريف على الشهادات ما يقارب 11.900.000 دج وهو مبلغ معتبر.

ولقد عملت شركة SOMIPHOS جاهدة في محيط متغير ومتوجه نحو التعقيد إلى إصلاحات وتحسينات في أدائها البيئي انطلاقا من شعارها من الطبيعة نستخرج مواردنا، وانطلاقا من رسالتها حول الجودة والبيئة الموضحة في الملحق رقم (01) ولها علينا حق الاحترام والمحافظة، وخاصة بعد اعتمادها وتطبيقها لنظام الإدارة البيئية وفقا لمواصفة ISO14000 ويبرز هذا جليا من خلال الاستثمارات التي قامت بها المؤسسة والموجهة خصيصا لحماية البيئة. والجدول الموالي يوضح أهم الاستثمارات التي قامت بها المؤسسة في المجال البيئي.

الجدول رقم (2): تكاليف كل من تطبيق نظام الإدارة البيئية والحصول على شهادة الإيزو 14000

السنة	الإستثمارات البيئية (دج)	نسبة التغير
2004	245.000	-
2005	353.000	%44.08
2006	600.000	%69.97
2007	1.000.000	%66.66
2008	1.500.000	%50
2009	2.000.000	%33.33
2010	3.000.000	%50
2011	4.000.000	%33
2012	4.750.000	%18
2013	6.550.000	%37

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات إدارة الجودة والبيئة بشركة SOMIPHOS

يتضح من خلال الجدول النمو المستمر لقيمة استثمارات المؤسسة الموجهة نحو الحفاظ على البيئة خلال الفترة 2004-2013 وخاصة خلال وبعد حصولها على شهادة الإيزو 14000 سنة 2007، حيث نلاحظ ارتفاع جد ملحوظ في قيمة الاستثمارات البيئية سنة 2007 بنسبة بلغت %66.66 بالمقارنة مع سنة 2006 (قبل حصول المؤسسة على الإيزو 14000)، ليستمر الارتفاع بنسب معتبرة إلى أن يصل إلى أوجه سنة 2013 بقيمة استثمارات تفاقمت 6 مليون دج ويرجع الارتفاع المتواصل في قيمة استثمارات المؤسسة الموجهة نحو الحفاظ على البيئة وخاصة بعد اعتماد مواصفات الإيزو 14000 إلى ما تمليه هذه الأخيرة من معايير محددة يجب تحقيقها وفقاً لمبدأ التحسين المستمر للجوانب البيئية المتعلقة بالشركة محل الدراسة، ومن بينها تخفيض نسبة الغبار المتطاير في الهواء إلى ما يعادل 30 ملغ/م، وهي نسبة أقل من النسبة المحددة من طرف الدولة والتي تقدر بـ: 50 ملغ/م، وهو برنامج لمشروع ضخم للفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 بميزانية تقدر بـ: 200 مليون دج، كما تهدف الشركة من خلال استثمارات البيئية إلى ترشيد استهلاك الطاقة (الكهرباء والغاز) والمياه في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى التقليل من كمية الفضلات الصناعية الملوثة ومحاولة رسكلتها (إعادة تدوير المخلفات) إذ قامت المؤسسة بإنشاء حوض يبعد عن الشركة بحوالي 2 كلم ينقسم إلى قسمين يتم في جزء منهما تجميع السوائل الناتجة عن العملية الصناعية والتي تحوي العديد من الفضلات والمواد الملوثة للبيئة والتي كانت لها عواقب وخيمة على محيط المؤسسة من أراضي زراعية ومناطق رعوية والتي اشتكى منها العديد من الفلاحين، والجزء الثاني من الحوض تقوم المؤسسة بإعادة تصفية هذه السوائل الملوثة الناتجة عن عملية تصفية الفوسفات بالمياه من الشوائب، من أجل إعادة استغلال المياه في العملية الإنتاجية كما وتقوم الشركة باستغلال مساحات قريبة منها للقيام بعمليات تشجير في المحيط الخاص بها.

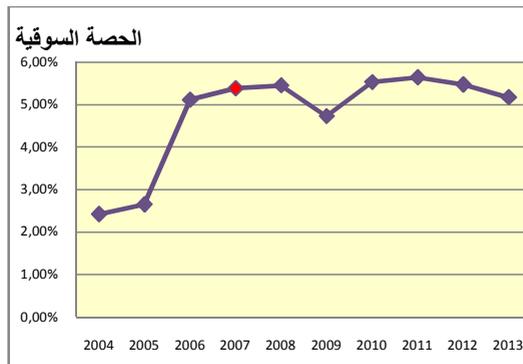
4.2. انعكاسات استخدام مواصفة ISO14000 على أداء المؤسسة وصادراتها

1.4.2. تطور الحصة السوقية بعد الحصول على ISO14000:

الجدول (03): تطور الحصة السوقية

السنة	مبيعات المؤسسة الخارجية التصدير (طن)	المبيعات الكلية للمنافسين (طن)	نسبة الحصة السوقية للمؤسسة
2004	748.840	30.942.300	2.42%
2005	818.000	30.831.000	2.65%
2006	1.515.500	29.656.000	5.11%
2007	1.685.800	31.313.000	5.38%
2008	1.664.326	30.549.000	5.45%
2009	927.300	19.590.700	4.73%
2010	1.615.900	29.220.615	5.53%
2011	1.266.734	22.452.300	5.64%
2012	1.210.667	22.106.923	5.47%
2013	1.085.342	20.981.750	5.17%

الشكل (01): تطور الحصة السوقية



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير مقدمة من دائرة المالية والمحاسبة

التحليل:

يتضح من خلال الجدول والشكل أعلاه، أن حصول المؤسسة على شهادتي الإيزو ISO9000 والإيزو 14000 قد ساهم في الحفاظ الحصة السوقية للمؤسسة وزيادتها، بسبب زيادة قدرها التنافسية وتحسن صورتها وسمعتها في السوق الدولية. وكسب ثقة العديد من الزبائن والمستهلكين بعد اعتمادها على آلية الإنتاج الأنظف والرفع من جودة المنتج، مما ساعد ذلك على الإرتفاع في حجم مبيعاتها الخارجية نحو عملائها الدائمين، وإختراقها لأسواق جديدة، والحصول على زبائن جدد، وبالتالي تحقيق زيادة في الحصة السوقية للمؤسسة، والحفاظ عليها أمام أهم منافسيها، كما نلاحظ أن هناك تقلص في الحصة السوقية للمؤسسة سنة 2009 لتصل إلى 4.73% بعد أن بلغت 5.45% سنة 2008، وهذا راجع إلى نقص الطلب العالمي على مادة الفوسفات وإنخفاضه بـ: 10.958.300 طن، ليصل إلى 19.590.700 طن بنسبة إنخفاض تساوي 35.87% متأثراً بالأزمة المالية والإقتصادية العالمية، وهذا ما أثر كذلك على حجم مبيعات المؤسسة. أما بالنسبة لسنة 2010 فنلاحظ تحسن الحصة السوقية للمؤسسة ورجوعها إلى مستوى يفوق السنوات السابقة بنسبة 5.53% من الحصة الكلية للسوق العالمية، وذلك بسبب الزيادة في حجم مبيعات المؤسسة لعملائها الدائمين والحصول على زبائن جدد، كما نلاحظ ثبات نسبي في السنوات 2011، 2012، 2013 في الحصة السوقية للمؤسسة. وعليه يمكن القول أن الحصة السوقية للمؤسسة في تطورت بصورة مستمرة بعد حصولها على شهادة الإيزو ISO9000 والإيزو 14000 نتيجة لحرصها على تحقيق الجودة المطلوبة ومراعاة أوقات تسليم المبيعات بالإضافة إلى مراعاة حماية البيئة في جميع مراحل العملية الإنتاجية، بإستثناء عام 2009 سنة التأثر بالأزمة المالية التي سرعان ما تحولت إلى أزمة إقتصادية صاحبها ركود كبير في الإقتصاد العالمي ككل

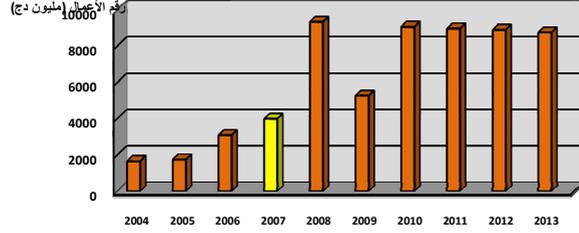
2.4.2.

تطور رقم الأعمال بعد الحصول على الإيزو 14000:

الجدول رقم(4): تطور رقم أعمال المؤسسة

الشكل(2): تطور رقم الأعمال بعد الحصول على ايزو

نسبة التغير	إجمالي رقم الأعمال (مليون دج)	السنة
--	1.654	2004
%04.95	1.736	2005
%77.36	3.079	2006
%28.94	3.970	2007
%134.56	9.312	2008
%43.62-	5.250	2009
%72.38	9.050	2010
%1.10-	8.950	2011
%0.75-	8.882	2012
%1.58-	8.741	2013



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مقدمة من دائرة المالية والمحاسبة

التحليل :

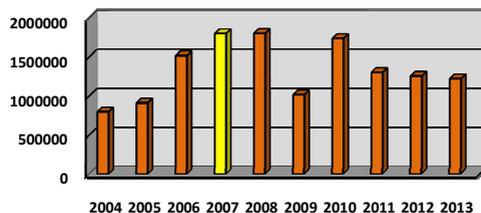
من الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا التطور الكبير لرقم أعمال المؤسسة خلال وبعد سنة الحصول على شهادتي الإيزو 14000 و الإيزو 9000 فنلاحظ تحسن رقم الأعمال سنة 2006 بمعدل نمو فاق 77% وهي سنة التحضير لنيل شهادة الإيزو ،بينما في سنة 2007 فارتفع رقم أعمال المؤسسة بمعدل نمو بلغ 28.94% مقارنة مع سنة 2006، أما إذا قارنا بين سنة قبل وبعد الحصول على الإيزو 9000، أي سنتي 2006 و 2008 نلاحظ التغير الكبير الذي طرأ على رقم الأعمال بنسبة نمو معتبرة بلغت 202.43% . وهذا راجع إلى زيادة حجم المبيعات ، إضافة إلى ارتفاع سعر المنتج الذي أصبح يساوي قرابة 85 \$ للطن الواحد بعد أن كان 35 \$ سنة 2007 و 30 \$ سنة 2006 ، وذلك بسبب التطور الحاصل في جودة منتج المؤسسة والخدمات المرفقة به من نقل وتسليم في الأجال المحددة. كذلك بمقارنة سنة 2009 بسنتي 2006 و 2007 نلاحظ أيضا التحسن والارتفاع في رقم أعمال المؤسسة بمعدلات نمو جيدة هي على الترتيب : 32.24% ، 70.50% . أما إذا ما قارنا بين سنة 2009 وسنة 2008 فنلاحظ إنخفاض في رقم أعمال المؤسسة بنسبة 43.62% ، وذلك بسبب إنخفاض مبيعات المؤسسة نحو السوق العالمية، ليعود رقم الأعمال للتحسن سنة 2010 ويرتفع بنسبة 72.38% ، نظرا لزيادة حجم صادرات المؤسسة نحو عملائها في السوق الدولية ، ثم نلاحظ بداية انخفاضه سنوات 2011، 2012، 2013 بمعدلات انخفاض طفيفة قدرت بـ : -1.10% ، -0.75% ، -1.58% على التوالي ، ويعود السبب إلى زيادة المنافسة من جهة وإلى هروب بعض الزبائن إلى جهات أخرى بسبب عدم احتفاظ المؤسسة بشهادتي الإيزو المتحصل عليهما سنة 2007 والمنتية الصلاحية سنة 2011.

3.4.2 تحليل تطور الإنتاج قبل وبعد الحصول على إيزو 14000:

الشكل (3): تطور حجم الإنتاج قبل وبعد حصول على شهادة الإيزو الجدول رقم (05) : تطور كميات الإنتاج

نسبة التغير	الإنتاج (طن)	السنة
--	798.000	2004
%14.16	911.000	2005
%66.38	1.515.800	2006
% 18.90	1.802.400	2007
%0.17	1.805.600	2008
%43.66-	1.017.100	2009
%70.75	1.736.700	2010
%24.84-	1.305.250	2011
%3.70-	1.256.942	2012
%2.84-	1.221.376	2013

تطور الإنتاج (طن)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير مقدمة من دائرة المالية والمحاسبة

التحليل:

من الجدول السابق نلاحظ أن هناك تطور وارتفاع في كميات الإنتاج خلال وبعد عام 2007 سنة حصول المؤسسة على شهادتي ISO9000 و ISO14000 باستثناء سنة 2009 ، وهذا بالمقارنة مع السنوات السابقة (قبل الحصول على الإيزو و)، يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى التغيرات والتحسينات التي عرفتها المؤسسة سواء في الجانب التقني الذي يخص عمليات الاستخراج والمعالجة، وتطور الجانب الإداري من خلال اعتماد نظام إدارة الجودة الإيزو 9001 وما يتعلق به من متطلبات تسييرية تعمل من أجل تحقيق الإنتاج المخطط، أي تقليل الفجوة بين ما هو مخطط وما هو فعلي . أما الانخفاض الحاصل في الإنتاج سنة 2009 راجع إلى انخفاض الطلب على مادة الفوسفات من طرف زبائن المؤسسة في السوق الدولية بسبب الأثر المالية والاقتصادية العالمية ، لأن الشركة تعمل على تخطيط وتقدير للكميات التي ستنتجها كل سنة بناء على معرفة طلبات عملائها ، وهذا ما نلاحظه من خلال التقارب الكبير بين الكميات المنتجة و حجم مبيعات المؤسسة كل سنة، ثم نلاحظ زيادة في كميات الإنتاج من جديد بدءا بسنة 2010 بسبب انتعاش السوق الدولي تدريجيا وزيادة الطلب على هذه المادة الحيوية . أما الانخفاض الملحوظ في السنوات التي تلت أي 2012، 2011، 2013 فيعود السبب إلى زيادة شدة المنافسة من جهة ، ومن جهة ثانية يعود إلى عدم تمكن المؤسسة من الحفاظ على شهادتي الإيزو بعد انتهاء مدة صلاحيتهما في سنة 2011 أي بعد مرور أربع سنوات من حصول الشركة عليهما.

4.4.2 تحليل تطور مبيعات المؤسسة للسوق الخارجية (الصادرات) والسوق المحلية:

الجدول (6) : تطور مبيعات الشركة خلال الفترة 2004-2013

معدل نمو المبيعات	المبيعات الكلية	المبيعات الداخلية (السوق المحلية)	المبيعات الخارجية (صادرات المؤسسة)	السنة
--	793.340	44.500	748.840	2004
%8.02	857.000	39.000	818.000	2005
%76.83	1.515.500	00	1.515.500	2006
%12.65	1.707.256	21.489	1.685.800	2007
%1.25-	1.685.815	21.489	1.664.326	2008
%43.36-	954.774	23.765	931.009	2009
%73.07	1.652.487	20.770	1.631.717	2010
%21.97-	1.289.386	22.652	1.266.734	2011
%4.45-	1.231.998	21.331	1.210.667	2012
%10.20-	1.106.233	20.891	1.085.342	2013

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير مقدمة من دائرة المالية والمحاسبة

التحليل :

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن صادرات المؤسسة نحو السوق العالمية ارتفعت بشكل كبير جدا ابتداء من سنة 2006 وهي سنة تحضير المؤسسة للحصول على شهادة الإيزو 14000 و الإيزو 9000 حيث وصلت نسبة الزيادة في صادراتها بـ 76 % علما أن معظم مبيعات الشركة موجهة إلى السوق العالمية ، ومن الملاحظ أن سعي المؤسسة إلى تحسين جودة منتوجها وإتباعها لآلية الإنتاج الأنظف ساهم وبشكل كبير في زيادة حصتها السوقية بالخارج وبالتالي زيادة مبيعاتها وأرباحها ، فمقارنة صادرات المؤسسة قبل سنة الحصول على الإيزو وبعد أي(2006/2008) يتضح أنها حققت زيادة معتبرة في مبيعاتها الخارجية قدرت بـ 148.826 طن أي تحسن في صادراتها بنسبة 9.82%. إلا أننا نلاحظ الإنخفاض الشديد لمبيعات المؤسسة الخارجية سنة 2009 بـ 737.026 طن بنسبة -44.28% ويعود سبب هذا الإنخفاض إلى تأثير السوق الدولية بالأزمة المالية والإقتصادية العالمية وبالتالي انخفاض الطلب على مادة الفوسفات ، لتعود المبيعات الخارجية في التحسن والارتفاع سنة 2010 بـ 688.600 طن وبمعدل نمو بلغ 74.26% نتيجة لإنتعاش الطلب العالمي على مادة الفوسفات ، ثم نسجل انخفاض طفيف في السنوات التي تلت 2010 بسبب زيادة شدة المنافسة في السوق العالمية من جهة ، ومن جهة ثانية يعود إلى عدم تمكن المؤسسة من الحفاظ على شهادتي الإيزو.

أما بالنسبة للمبيعات المحلية، فنسجل فيها أيضا تحسن وارتفاع ملحوظ بعد حصول المؤسسة على شهادة الإيزو 14000 ، فإذا ما قارنا بين سنة 2006 التي كانت فيها المبيعات المحلية تساوي الصفر والسنوات الموالية ، نلاحظ أن هناك تحسن وارتفاع معتبر بإستثناء إنخفاض طفيف في المبيعات سنة 2010 .

وبتالي فإن كمية المبيعات الكلية قد تحسنت بعد حصول المؤسسة على شهادة الإيزو ISO 14000 لتتمكنها من تصدير كميات معتبرة نحو الأسواق العالمية ، نظرا لأن منتجاتها تطابق مواصفات الجودة العالمية ، حيث إذا ما قارنا بين سنة قبل وبعد الحصول على الإيزو 14000 نجد أن هناك تطور ملحوظ للمبيعات الكلية للمؤسسة من 1.515.500 طن سنة 2006 ل تصل إلى 1.685.815 سنة 2008 بزيادة قدرها 170.315 طن بنسبة 11.24 % أخذينا بعين الإعتبار الزيادة المسجلة في المبيعات بنسبة 12.65% سنة الحصول على الإيزو 2007 .

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ إنخفاض كبير للمبيعات الكلية سنة 2009 إلى 954.774 طن بنسبة -43.36% بسبب إنخفاض صادرات المؤسسة ، نظرا لتأثر عملائها الخارجيين بالأزمة المالية التي عصفت باقتصاد العالم، لتعود المبيعات للتحسن وللارتفاع بمعدل نمو بلغ 73.07% وتصل إلى 1.652.487 طن سنة 2010 نتيجة لتعافي الطلب العالمي وزيادة طلبات زبائن المؤسسة ، مع عودة الانخفاض من جديد في سنة 2011 قدر بـ : 363101 طن ، مع استمرار انخفاضه في سنتي 2012، 2013 بنسب -4.45% ، -10.20% على التوالي ، بسبب تراجع الطلب العالمي وارتفاع شدة المنافسة العالمية.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول وبصفة عامة أن مسألة مراعاة البيئة من طرف المؤسسات وخصوصا الصناعية منها تشكل محورا هاما ومدخلا حديثا يجب مراعاته عبر المراحل المختلفة لعمليات النشاط الصناعي، وفقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة ممثلة في محاولة بناء إطار قانوني يكون بمثابة منطلق لالتزام المؤسسات والمصانع ومختلف المنظمات الاقتصادية بالمعايير البيئية.

وضمن هذا الإطار فانه توجد نماذج مؤسسات رائدة في مجال تطبيق المعايير البيئية و الالتزام بها من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية والقانونية، مثل شركة SOMIPHOS و التي على الرغم من طبيعة نشاطها المتعلق بالإنتاج الفوسفات إلا أنها تمكنت من المضي للالتزام بالمعايير البيئية وبشكل متميز ولقد لمسنا التحسن الكبير والفوائد الجمة التي جنتها المؤسسة بعد اعتمادها وتطبيقها لمتطلبات النظام المتكامل لإدارة الجودة والبيئة الإيزو 14000 و الإيزو 9000 وبالتالي حصولها على شهادات المطابقة الموضحة في الملحق رقم(01)، حيث ساعدها ذلك في تحسين أداؤها البيئي والاقتصادي وذلك ما يبناه من خلال إبراز أهم المؤشرات الاقتصادية كزيادة الإنتاجية وارتفاع قيمة المبيعات الكلية للمؤسسة وبالتالي ارتفاع رقم أعمالها، بالإضافة إلى

زيادة حصتها السوقية، كما ساهم حصول شركة مناجم الفوسفات على شهادة الإيزو 14000 سنة 2007 وتبنيها وتطبيقها لنظام الإدارة البيئية وفقا لهذه المواصفات إلى تحسن أهم المؤشرات البيئية والمتمثلة في التكاليف البيئية، واستهلاك الطاقة، واستهلاك المياه، والتقليل من التلوث، والتوافق مع التشريعات والقوانين البيئية، والاهتمام بالتحسين المستمر ، بالإضافة إلى زيادة الوعي البيئي ، وبالتالي تحسين الأداء البيئي للشركة.

نتائج الدراسة:

- تعتبر السياسات و التدابير من أجل حماية البيئة ذات تكلفة باهظة، إذ تتحمل الدولة قطاعا عاما كان أو خاصا في سبيلها نفقات مباشرة تتمثل في المبالغ المنفقة لعلاج آثار بعض الأضرار البيئية، و مبالغ لمنع حدوث تلوث أو خفض مستوياته، و من الآثار التي قد تترتب جراء تنفيذ هذه السياسات تغير المراكز النسبية للدول فيما يخص العلاقات الاقتصادية و كذا في مجالات تحركات رؤوس الأموال و الاستثمارات المباشر و العلاقات التجارية؛
- تعتبر مواصفة ISO 14000 من الأدوات الاختيارية على المنشأة أي غير إلزامية ، حيث تبرك للمستهلك حرية المفاضلة بين السلع الصديقة للبيئة أي التي لا تضر البيئة في مراحل إنتاجها وبين السلع كثيفة التلوث ، إلا أن من سليات هذه المعايير وما يعاب عليها أنها تعجزية أي صعب الوفاء بها، وبالتالي تعجز الدول النامية من تبنيها لارتفاع تكاليفها؛
- تؤثر المعايير البيئية سواء تعلقت بالمنتجات أو بالأساليب الإنتاجية على وضع الدولة التجاري ، كما قد تؤثر أيضا على الدول الأخرى المتعاملة معها بشكل مباشر وغير مباشر. ويلاحظ أنه وإن كانت الأهداف المعلنة من استخدام المعايير السابقة حماية البيئة فإنها قد توظف لتحقيق أغراض تجارية وبالتالي تستخدم كأداة حماية ضمنية مقنعة ، كما أنها ولا شك تؤثر على التجارة حتى ولو طبقت للأغراض البيئية فقط.

التوصيات:

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ✓ يجب على المؤسسات الجزائرية أن تحاول جاهدة على تسليم البضائع سليمة وفي الظروف الحسنة التي يفرضها المستورد الأجنبي بالإضافة إلى احترام مواعيد التسليم، وهذا كله بغية ترك انطباع جيد لدى المتعاملين الأجبيين؛
- ✓ يجب على الدولة أن تقوم بمتابعات مالية مستمرة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وكذا تغطية المخاطر من جهة ووضع تسهيلات للبنوك من أجل مساندة المصدرين ووصولهم للهدف المرغوب فيه من جهة أخرى؛
- ✓ على مسؤولي شركة مناجم الفوسفات تغيير النظرة تجاه مواصفات الإيزو على أنها شهادة فقط من أجل السوق الدولية؛
- ✓ يجب على مسؤولي شركة مناجم الفوسفات تكتيف العمليات التكوينية والدراسية من أجل تكييف ثقافة المورد البشري فيها للحيلولة دون أن تشكل عائقا لا يسمح بالتطبيق اللازم والجيد لأنظمة إدارة الجودة والبيئة والسلامة المهنية وفقا لمعايير الإيزو.

المراجع والإحالات:

- 1- محمد صالح الشيخ، الأثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، 2002، مطبعة الإشعاع الفنية، ص 15.
- 2- راتب سعود، الإنسان والبيئة، دار الخامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 22.
- 3- سهير ابراهيم حاجم، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، سوريا، الطبعة الأولى، 2008، ص 13.
- 4- عبد الرحمن الميناومعي الدين محمود: النظم البيئية والانسان، المملكة العربية السعودية، طبعة الأولى، 2005، ص 49.
- 5- أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليج، "تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي"، الدار الجامعية، القاهرة، 2002، ص 112.
- 6- عائشة سلى كحيلي، التقييم الاقتصادي للأثار والسياسات البيئية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد وتسير البيئة، جامعة قاصدي مرباح-الجزائر، 2017، ص 06.
- 7- أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات الموارد البيئية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص 38.
- 8- نفس المرجع، ص 51.
- 9- ابراهيم جابر السيد، محاسبة التلوث، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 17.
- 10- Jones, G. and Other, Ecological Economics, Oxford University Press, 1998, p.228.
- 11- مهنات لعبيدي، القياس المحاسبي للكتاليف البيئية والافصاح عنها في القوائم المالية-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر، 2015، ص 55.
- 12- MillerJoyce, AFIRST Step Towards Quality and Environmental Management, ISO 9000,ISO14000 News, Volume 8, N°5, sep/oct.1999,ISO, Geneva, Switzerland-
- 13- Corbett Lawrence M, et Culter Denise," Environmental Management Systems in the NewZealand Plastics Industry", 2000,international journal of operations and protection management,vol. 20,issue, p 2.
- 14- UNDP, ISO14000 Environment Management Standards and Implications for Exporters to Developed Markets",United Nations development program,New York,1996, p135.
- 15- The ISO Survey of ISO 9000 & ISO 14000 Certification –Tenth Cycle,ISO, Switzerland,2001, p12-19
- 16- معلومات مقدمة من إدارة الجودة والبيئة في شركة SOMIPHOS



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإنفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد
(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

14-13 مارس 2018

متطلبات الحكم الرشيد في إطار التنمية المستدامة

ط د. قروف صالح

جامعة العربي التبسي - تبسة

salah.guerrouf23000@gmail.com

د. رفيق يوسف

جامعة العربي التبسي - تبسة

yousfirafik@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة التي تندرج ضمن الدراسات الوصفية الاستكشافية، إلى إبراز العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، باعتبار التنمية أصبحت القاسم المشترك لمختلف الإهتمامات الإقتصادية والإدارية، ومن أهم التحديات التي تواجه مختلف الدول، كما أن الحكم الرشيد من أهم المفاهيم الحديثة التي تساهم في تحسين مختلف الجوانب الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الحكم الرشيد، التنمية المستدامة، البيئة.

Abstract:

The aim of this study, which fall within the descriptive studies exploratory, the highlight the relationship between good governance and sustainable development, considering that development has become the common denominator of various economic and administrative concerns, and one of the most important challenges facing different countries, The most important modern concepts that contribute to improving different Economic, social and environmental aspects.

Key Words : Development, governance, sustainable development, environment.

إن التحولات الاقتصادية التي يعرفها عالمنا في السنوات الأخيرة والمتعلقة أساسا بقضايا سياسات التنمية، والمرتبطة بظهور العديد من المفاهيم الحديثة خاصة منها التي تهتم بسلامة الحكم، الشفافية، ومحاربة الفساد، وكذا تسيير المنظمات ومؤسسات الدولة على إختلاف مستوياتها، أصبحت أمرا يطرح العديد من النقاشات حول أمور ومشاكل التنمية في شقها الاجتماعي، الإقتصادي إلى جانب التسيير الإداري والسياسي، ومن أهم هذه المفاهيم الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

بدأ الحديث عن التنمية المستدامة والحكم الراشد بعد صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، حيث لقي المفهوم اهتماما كبيرا لدى الباحثين، وفي نفس الوقت أثارا جدلا وخلافا واضحا حول تحديد مضمونهما وتعريفهما على نحو دقيق، وذلك رغم الإتفاق على أهميتهما في نهضة الشعوب ورقمها وضرورة تطبيقهما، من أجل تطوير شروط الحياة في المجتمعات على كافة الأصعدة، خاصة وأن بعض الدراسات جعلت من غياب قواعد الحكم الراشد سببا أساسيا للأزمة التنموية في دول العالم النامية.

لقد أصبح الاهتمام بالحكم الراشد نتيجة منطقية ومدخل أساسي للدول، لأنه يمثل أهم متطلبات تحقيق التنمية في المجتمعات، التي أصبحت بحاجة ماسة لإحداث إصلاحات عديدة في تنميتها السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والإدارية بغية تحقيق حاجات المواطنين الأساسية.

مما سبق يمكن تتجلى لنا إشكالية البحث التي يمكن طرحها كمايلي:

هل يؤدي الإلتزام بمتطلبات الحكم الراشد إلى تحقيق تنمية مستدامة؟

و انطلاقا من هذه الإشكالية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالحكم الراشد وما هي أهم متطلباته؟

- ماذا نعني بالتنمية المستدامة و ما هي أبعادها ؟

- ما هو دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة ؟

أهمية الدراسة:

يستمد موضوع الحكم الراشد والتنمية المستدامة أهميته من ذلك التلازم بين المفهومين في إطار السعي إلى إرساء دعائم الدولة الديمقراطية (التنموية)، دولة قوية تستند إلى حكم القانون، المشاركة، المسائلة، والشفافية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تقديم إطار نظري يوضح مفهوم الحكم الراشد وعناصره و أهم متطلباته؛
- التحسيس بضرورة السير نحو تنمية مستدامة تشمل مختلف المستويات؛
- التعرف على دور الحكم الراشد كركيزة أساسية للتنمية المستدامة.

منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث، تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الإعتماد على الكتب والرسائل والمقالات و مواقع الانترنت والتي تتناسب مع الموضوع لوصف خلفيته النظرية.

خطة الدراسة

لمعالجة إشكالية البحث تم تقسيمه إلى محورين كمايلي:

المحور الأول: مفهوم الحكم الراشد

- أولاً: تعريف الحكم الراشد

- ثانياً: عناصر الحكم الراشد

- ثالثاً: متطلبات الحكم الراشد

المحور الثاني: التنمية المستدامة وعلاقتها بالحكم الراشد

- أولاً: تعريف التنمية المستدامة- ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة

- ثالثاً: علاقة التنمية المستدامة بالحكم الراشد

المحور الأول: مفهوم الحكم الراشد

يعتبر الحكم الراشد من بين المواضيع التي إكتسبت أهمية بالغة من قبل الباحثين والهيئات الدولية والإقليمية في الأونة الأخيرة، حيث أثار هذا المصطلح جدلاً كبيراً بين المهتمين، ويعود ذلك إلى أن هذا المفهوم يعد من حقول المعرفة المشتركة بين تخصصات متعددة: علم الإقتصاد، علم القانون، علم السياسة..إلخ، فضلاً عن ذلك فإن هذا المفهوم له مرادفات كثيرة بسبب إشكالية الترجمة، مما أدى إلى تعدد المصطلحات الدالة عليه فهو يعرف أيضاً بالرشادة، الحاكمية، الحكم العقلاني، الحكم الصالح، الحوكمة، والحكم الجيد، ورغم هذا الإختلاف في تسمية المفهوم، إلا أن تعاريفه تتقارب بشكل واضح.

أولاً: تعريف الحكم الراشد

تعددت التعاريف المرتبطة بالحكم الراشد ونذكر منها:

- يشير مفهوم الحكم الراشد إلى ممارسة السلطة السياسية، الإقتصادية والإدارية لإدارة شؤون البلد على جميع المستويات، ويشمل الحكم الراشد: الدولة، المجتمع المدني والقطاع الخاص.¹
- عرفها البنك الدولي بأنها "الطريقة التي تمارسها السلطة لأجل تسيير الموارد الإقتصادية والإجتماعية بغية التنمية، وهو مرادف للتسيير الإقتصادي الفعال والأمثل".² أما في التعريف الوارد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد ورد على أنه ممارسة السلطة السياسية، الإقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، من خلال آليات، الإجراءات والمؤسسات التي تدور حولها مصالح المواطنين، وممارسون حقوقهم القانونية، وأداء واجباتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.³
- وعرفها "فرنسوا كزافييه" بأنه شكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان و كذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض، وتجمع مواردها وكل خبراتها وقدراتها لخلق تحالف جديد قائم على تقاسم المسؤوليات.⁴
- وعرفها "جان كومان" على أنه "عقد إجتماعي جديد يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم".⁵
- كما عرفها "مورتن بوس" بأنها "أسلوب للحكم يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة، ويتضمن ذلك المؤسسات الحكومية والمؤسسات الغير الرسمية التي تعمل في المجال العام".⁶

مما سبق يمكن الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسئولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب.

ثانياً: عناصر الحكم الراشد.

أ. الدولة (الحكومة): إن المطلوب من الدولة كطرف من أطراف الحكم الراشد، توفير الإطار التشريعي الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تشكل المنظمات غير الحكومية، وإعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، وإلى خلق الأطر الحوارية حول السياسات العامة بين جميع الأطراف والمؤسسات، وقبل الشروع في هذه الخطوة لا بد من إحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، وسن التشريعات التي تضمن حرية الإعلام وتطبيق أحكام القانون وإصدار تشريعات وقوانين تهدف إلى تشجيع المشاركة السياسية.

ب. القطاع الخاص: إن القطاع الخاص يتميز بخصائص هامة تمكنه من لعب دور كبير كشريك في الإدارة، وذلك يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه باعتباره حلقة مهمة من حلقات الحكم الراشد. وانطلاقاً من دور القطاع الخاص فإنه بإمكانه توفير الخبرة، المال والمعرفة اللازمة في العمليات التنموية بالاشتراك مع الدولة والمجتمع المدني، كما لديه القدرة في تأمين الشفافية بنشر المعلومات وتوفيرها ويساعد ذلك في ربط مخرجات التعليم (جامعات، مراكز بحث) بسوق العمل، من خلال توفير فرص العمل وتأمين الوظائف و مكافحة البطالة.

ج. المجتمع المدني: تكمن حيوية المجتمع المدني في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وفي كل القيم، وذلك بالعمل مع أجهزة الدولة من جهة والسلطات المحلية من جهة أخرى، وأن تعتمد أساليب إشراك المواطنين في العمل المشترك بين السلطات المحلية وأجهزة الدولة، في إطار صنع السياسات العامة ومراقبة ومشاركة تنفيذ المشاريع، كما يجب على مؤسسات المجتمع المدني الإعتماد على الشفافية والمسائلة الداخلية، بما تتضمنه من انتخابات دورية وتداول على السلطة وعدم إستغلال النفوذ.

إن ضمان إستقرار هذه المؤسسات وإنتاجيتها يكمن في القدرة على إستقلاليتها وتنوع مصادر تمويلها وكذا تطوير قدراتها وصولاً إلى الإعتماد على الموارد الذاتية، وبذلك تنتقل من مفهوم المنظمات الخيرية إلى منظمات التنمية و تساهم في الحكم الراشد.

وفي الأخير نشير إلى أن تحقيق التنمية والحكم الراشد لا يتم إلى بتكامل الحلقات الثلاثة المكونة للحكم الراشد والمتمثلة في: الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، وهذه المكونات تكون في حد ذاتها المحاور الرئيسية والأساسية للحكم الراشد.⁷

ثالثاً: متطلبات الحكم الراشد:

لتطبيق الحكم الراشد يشترط توفر المتطلبات الآتية:

- الشفافية: تعد أساساً للمسائلة والمحاسبة والحد من الفساد وهي حق الأفراد في معرفة ما يحدث والكشف عن المعلومات حول أداء موظفي الحكومة وأجهزتها، وحقوق الأفراد والواجبات والقوانين والأحكام المفترض بهم مراعاتها، ويجب أن يبقى الفرد على علم بالقرارات التي تصدرها الدولة ومبرراتها؛
- الديمقراطية: تمثل ممارسة الحكم بإسـم غالبية الشعب وبالإقتراع العام، وتهدف إلى إدخال الحرية وهي حكم الأكثرية المنتخبة، وفي حالة غياب الديمقراطية يسود الحكم المطلق المتمثل بالديكتاتورية والاستبداد؛

- اللامركزية: تمثل نقل المهام من السلطة المركزية إلى سلطات المجالس المحلية المنتخبة، لتحسين الأداء وتأمين الديمقراطية عند اتخاذ القرارات وتنفيذ الأحكام:
- حكم القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء والالتزام به دون تقديم المصالح الخاصة على العامة:
- ضبط الفساد ومحاربه: إن الفساد الإداري والمالي مضر لكل من الأفراد والمجتمع ولا بد من محاربهه للتخفيف من أثاره السلبية:
- المسائلة: مبنية على حق الشعب بمحاسبة السلطة بمستوياتها المختلفة حول كيفية استخدامها للسلطة ولموارد الشعب:
- الاستقرار السياسي والاقتصادي:
- الاستخدام الرشيد والعقلاني للموارد الإقتصادية والبشرية:
- العدالة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع:
- الإقتصاد المنظم والإقتصاد الخفي: أما الإقتصاد المنظم فيشمل مجموعة الأنشطة المسجلة في الحسابات القومية والنتائج القومي الإجمالي والتي يكشف عنها أصحابها للدولة، في حين يمثل الإقتصاد الخفي ذلك الجزء من الإقتصاد الذي يكون مخفيا على نحو متعمد من قبل الأفراد تجاه الدولة وذلك لتجنب الضرائب والأنظمة والقوانين، ومن الجدير بالذكر القول أنه في الحكم الراشد يتم الإتجاه نحو الإقتصاد المنظم والإبتعاد عن الإقتصاد الخفي:
- تمكين المرأة: أي المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة السياسية والإقتصادية للمجتمع، وكذلك توفير الإمكانيات المتاحة لها لشغل المناصب في مراكز صنع القرار سواء كان في البرلمان أو الإدارات العامة للدولة.⁸

المحور الثاني: التنمية المستدامة وعلاقتها بالحكم الراشد

تزايد الإهتمام بالتنمية المستدامة من خلال الدراسات التي تناولت قضية سوء إستغلال البيئة، والتي ركزت على التوفيق بين الجانب البيئي والتنمية الإقتصادية، بقصد ضمان إستفادة الأجيال الحالية والمستقبلية من الموارد والخبرات بدون تعريض البيئة للخطر.

أولاً: تعريف التنمية المستدامة

- تعرفها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها "التنمية التي تلبى إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على إشباع حاجياتهم"⁹:
- عرفها مؤتمر ريو دي جانيرو من خلال المبدأين الثالث والرابع الذي خرج بهما المؤتمر بأنها "العملية التي تلي أمانى وحاجات الحاضرين دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر"¹⁰.
- وعرفها قاموس ويبستر على أنها "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح بإستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً"¹¹.
- ما عرفها المفكران "ساتو" و "هيرياما" بأنها تلك الإدارة التي توفر إحتياجات الأجيال الحالية بدون الإخلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرفاه والتمتع بالموارد، ووضع حد أدنى مائة عام لأي مشروع تنموي.¹²

- كما ينظر لها كل من "كارل هنريك"، "روبرت" على أنها تهدف للحفاظ على حق كوكب الأرض بكل ما يحمله من كائنات حية، في الوفاء بإحتياجات كل تلك الكائنات سواء الحالية أو التالية، وربما لا يخل بالتوازن الحيوي البيولوجي الموجود على سطح الأرض.¹³

من خلال ما تم ذكره من قبل يمكن وضع تعريف مختصر للتنمية المستدامة كما يلي: "هي عبارة عن تنمية تسمح بقضاء حاجات المجتمع بطريقة تضمن عدم المساس بحاجات المجتمعات القادمة".¹⁴

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة تنمية مترابطة ومتداخلة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والترشيد للموارد، وتحقيقها لا يتم إلا بتجسيد الإدماج والترابط الوثيق بين عناصر أساسية تتمثل في مختلف الأبعاد- البعد البيئي: ترتكز فلسفة التنمية المستدامة في محاولة الموازنة بين النظام الإقتصادي والنظام البيئي بدون إستنزاف للموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.

وبذلك تفرض التنمية لتحقيق بعدها البيئي ضرورة الحفاظ على البيئة و مواردها الطبيعية، وفي أهمية الاستخدام العقلاني والأمثل لها والحفاظ على النظم الإيكولوجية، التنوع البيولوجي، الإنتاجية البيولوجية، القدرة على التكيف.

- البعد البشري والإجتماعي: إن تحقيق الإستدامة الإجتماعية يعني تحقيق العدالة في توزيع ثروة أفراد المجتمع وتوفير الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن للفئات الفقيرة من المجتمع، وإتاحة المشاركة السياسية والقضاء على جميع الفوارق بين سكان الأرياف والمدن، بالإضافة إلى تحدي الزيادة الديموغرافية السريعة وغير المتوازنة.

ومن الجدير بالإشارة أنه من الضروري المحافظة على التوازن بين البعد البيئي والبشري للتنمية المستدامة، من خلال ضرورة إيجاد توازن بين إستنزاف الموارد المتاحة مثل النفط، وحجم السكان ومتطلبات التنمية بدون التأثير على مستوى الأجيال القادمة.

- البعد الإقتصادي: يتمثل البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة في انعكاسات ونتائج الإقتصاد على البيئة وكيفية تحسين التقنيات الصناعية وتظهر أهم عناصر هذا البعد في النمو الإقتصادي المستدام، كفاءة رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية والعدالة الإجتماعية.

إن تطبيق نظام إقتصادي مستدام يسمح بإنتاج سلع وخدمات لإشباع الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر، يفرض تغييراً جذرياً في أنماط الإنتاج والإستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية، والبحث عن أساليب أكثر فعالية لتلبية الحاجات الإقتصادية دون الإضرار بالبيئة كالتقليل من التلوث بجميع أنواعه.

- البعد المؤسسي: تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذي للدولة التي بواسطتها ترسم وتطبق سياساتها التنموية البيئية، الإجتماعية والإقتصادية. فبدون مؤسسات قادرة على تطبيق إستراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد مؤهلين لن تستطيع الدول المضي في تنمية مستدامة.

توفر الدولة الخدمات والمنافع لرعاياها ومواطنيها، ومن ثم فإن تحقيق التنمية المستدامة، والترقي المطرد للمجتمعات، ورفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية، وتوفير الإطار الصالح لإلتزامهم بواجباتهم إتجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهامها.

- البعد التكنولوجي: وهناك من يرى بأن التنمية المستدامة بعد مهم جدا وهو البعد التكنولوجي والذي يعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر، وتكون قريبة قدر المستطاع من إنبعاثات الصفر أو العمليات المغلقة، وتقلل من إستهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد.¹⁵

ثالثا: علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة

أدى تعثر الإصلاحات الإقتصادية إلى البحث عن مكامن النقص في السياسات الإصلاحية، الأمر الذي أفضى إلى نتيجة مفادها أن التصور القديم للإصلاحات أحادي الجانب ذو إرتكاز إقتصادي للتنمية يهمل كلا من النظامين السياسي والإداري، ودور المجتمع المدني في محاولات الترقية الإجتماعية، وتم الاستعاضة عن المفهوم التقليدي للتنمية (الذي يقصد منه التنمية الإقتصادية) ذو المعنى الضيق بمفهوم التنمية المستدامة ببعدها الشامل ومعناها الواسع، أي الترابط بين كل مستويات النشاط السياسي، الاجتماعي، الإقتصادي الثقافي والبيئي، بالإستناد على نهج متكامل يعتمد على المشاركة والتخطيط الطويل الأمد، ويتوفى قدرا من العدالة والمساءلة والشرعية والتخطيط طويل الأمد في حقول التعليم والتربية والإسكان والصحة كإستدامة إجتماعية، والحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية والإستخدام العقلاني والأمثل لها والحد من إستنزافها والحفاظ على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي كإستدامة بيئية، والحفاظ والموائمة على القيم الثقافية المتوارثة والحداثة كإستدامة ثقافية.¹⁶

كما أن الأبحاث التي أجراها البنك الدولي جاءت لتثبت أن الحكم الراشد شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة فقد إعتبر البنك الدولي أن غياب هذا النوع من الحكم كان سببا في تعثر عجلة التنمية في القارة الإفريقية، وحدد ذلك ببعض المؤشرات العامة مثل: شخصنة السلطة، عدم إحترام الحقوق الأساسية للإنسان، تفشي الفساد على نطاق واسع، وجود حكومات غير منتجة ولا تخضع للمساءلة. إذن فلا عجب أن يكون صلاح الحكم و تطبيق مبادئه كالمسألة وحكم القانون والشفافية وغيرها هو لب و أساس التنمية المستدامة.¹⁷

خاتمة

في ظل التغييرات والتقلبات المستمرة والتطور الذي يشهده العالم في مختلف المجالات و خصوصا في المجال الإقتصادي والسياسي، أضحت التنمية المستدامة بمثابة القاسم المشترك لمختلف الإهتمامات الإقتصادية والإدارية، إذ تحظى بالعناية والإهتمام والتحليل وهذا كنتيجة منطقية لوعي متزايد إنتهت له جميع المجتمعات والدول.

و من هنا يقع على عاتق الحكومات وضع خطط تنموية، لكن يتطلب تطبيق أي خطة تنموية حكم يتسم بالشفافية، الديمقراطية والمشاركة، ويكون مؤسسا على مبادئ سيادة القانون ويتسم بالكفاءة ويقبل المسائلة عن أذانه، ويشارك فيه الجميع (القطاع الخاص، المجتمع المدني، الحكومة)، كما يتوجب عليه القيام بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية للوصول لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما أكدته الدراسة الحالية والتي كانت أهم نتائجها:

- الحكم الراشد هو الدعامة الأساسية للتنمية المستدامة:
- لتطبيق الحكم الراشد يشترط توفر مجموعة متطلبات (الشفافية، الديمقراطية، سيادة القانون محاربة الفساد، المسائلة، الاستقرار السياسي والإقتصادي، الاستخدام الرشيد والعقلاني للموارد العادلة...إلخ):
- يساهم الحكم الراشد في تحسين جودة حياة الإنسان من خلال تحسين مجالات الصحة، التعليم الأمن والغذاء:
- يساهم الحكم الراشد في حماية البيئة من خلال مكافحة التلوث وترشيد إستهلاك مواردها الطبيعية:
- يساهم الحكم الراشد في تحسين الجوانب الإقتصادية من خلال مكافحة الفساد وإرساء الشفافية.

- ¹- Husain abed alqader : adminstrative reform In the palastinian authority's intitutions and its relationship to good governance, Journal of financial, accounting and administrative studies, Issue 7, alistiqlal Universty-palastine, 2017, p 20.
- ²- Haderbache ouiza : Gouvernance territoriale et territoriale et développement local, Revue recherches et etudes en développement, dossier 2, Numéro 4, université de borj bou arréridj- algérie , 2016, p 41.
- ³-قصاص شريفة: النظام المالي والحكم الراشد وأثرهما على النمو الإقتصادي مع إشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار- عنابة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير، الجزائر، 2016، ص17.
- ⁴ - بوحنية قوى، بوطيب بن ناصر:الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 4 جامعة باتنة ، 2014، ص 63.
- ⁵ - تيمزار كمال:الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء الحكم الراشد في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 2، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2015، ص 127
- ⁶ - الكر محمد، بن مرزوق عنتر: الحكم الراشد وإصلاح الإدارة المحلية الجزائئية- بين المعوقات والمتطلبات، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 2، العدد1، جامعة زيان عاشور- الجلفة، 2017، ص 45.
- ⁷ - لياس شويار، جوادى عصام: الحكم الراشد والنمو الإقتصادي في الدول العربية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد 2، العدد 2، جامعة زيان عاشور- الجلفة، 2016 ص ص 6-7
- ⁸ - سعد محمود الكواز: ماهية الحكم الراشد وعناصره، على الموقع الإلكتروني: www.droit.dz.com/forum/threads/797، ثم تصفح الموقع بتاريخ: 21 جانفي 2018.
- ⁹ - Benhalima khayra, hadjar Assia : l'engagement de l'entreprise à la politique du developpement durable et responsabilité sociale par la gestion des ressources humaines, revue stratégie et développement,dossier 3,Numéro 5, Université de Mostaganem, 2013, p27.
- ¹⁰ - خياية عبد الله: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص 117
- ¹¹ - عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت: التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، الطبعة الأولى ص 25
- ¹² - قادري محمد الطاهر: التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص 56
- ¹³ - أحمد عبد الفتاح ناجي: التنمية المستدامة في المجتمع النامي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012، الطبعة الأولى ص 38
- ¹⁴ - يخلف جمال الدين: تأثير نظام الإدارة البيئية على الأداء البشري في إطار التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 77
- ¹⁵ - بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة: التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 1، جامعة البليدة 2، 2017، ص ص 158-159
- ¹⁶ - من إعداد الطالب بناء على دراسة: أميرة بن مخلوف، 2013
- ¹⁷ - من إعداد الطالب بناء على دراسة: سايح بوزيد، 2013

الإنشاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد
(The 5th IFES-TEBESSA/2018©)

14-13 مارس 2018

آليات الحوكمة ودورها في تعزيز المسؤولية البيئية للمؤسسة
- دراسة حالة مؤسسة سونلغاز -

بوظاعة محمد

المركز الجامعي للميلة، الجزائر
mohstrategie@gmail.com

بطاهر بختة

جامعة مستغانم، الجزائر
Bakhta_48@hotmail.fr

ملخص: لم يعد اليوم في مصلحة المؤسسة سواء على المدى البعيد أو القصير إغفال الجوانب المتعلقة باليات الحوكمة والموارد المختلفة، إذ أصبح تبني نظم الإدارة البيئية أمرا ضروريا لضمان استمرارية المؤسسة وتحسين أدائها الاقتصادي وكذا الحفاظ على صورتها في المحيط الذي تتواجد فيه، كما أن الحفاظ على البيئة هو في مصلحة الاقتصاد للمؤسسة. ولهذا قمنا بدراسة تطبيقية في مؤسسة سونلغاز فرع مستغانم، من خلال توزيع 47 استبيان على موظفيها واسترجعنا منها 39 استبيان صالح لمعالجة، وبعد تحليل توصلنا إلى أن آليات الحوكمة تساهم في التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية.
الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الإفصاح، الشفافية، المسؤولية البيئية، المؤسسة.

Abstract

It is no longer in the interest of the institution, both in the long term or in the short term, to ignore aspects related to the mechanisms of governance and resources. The adoption of environmental management systems is necessary to ensure the sustainability of the institution and improve its economic performance as well as maintain its image in the environment in which it exists. In the economic interest of the institution. Therefore, we conducted an applied study at the Sunlagaz branch of Mostaganem branch through the distribution of 47 questionnaires to its employees and retrieved 39 valid questionnaires for processing. After analyzing, we concluded that governance mechanisms contribute to the institution's commitment to environmental responsibility.

Keywords: Governance, Disclosure, Transparency, Environmental Responsibility, Enterprise.

مقدمة:

مع اتساع وتيرة النشاط الاقتصادي أضحت الحوكمة من أهم النظريات والأفكار الحديثة التي تبنتها وعملت على ترسيخ ثقافتها العديد من الاقتصاديات والمنظمات المتطورة، وذلك من خلال بناء أنظمة شاملة ومتكاملة للحوكمة التي تعتبر صمام أمان ضد أي سلوك انتهازي وضد أي مظهر من مظاهر الفساد المالي والإداري. وما صاحبه من عدم قدرة الإدارة على القيام بواجبها الرقابي، بالإضافة إلى تأكيد مراقبي الحسابات على دقتها.

ولقد أضحت المسؤولية البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية أحد أكبر التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية والدول والمؤسسات، بحيث أن ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي بقدر ما يساهم في زيادة معدلات التنمية، فإنه بالمقابل يساهم بشكل مباشر في التلوث البيئي واختلال مكونات وعناصر النظام البيئي. ولذلك نجد أن مبادئ الحوكمة تساهم بشكل من أشكال في تعزيز التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية، إذا ما طبقت آلياتها بطريقة جيدة. وعليه يمكن طرح إشكالية التالية: ما هو دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية البيئية للمؤسسة؟

أسئلة الفرعية

- ماهي مبادئ واليات حوكمة المؤسسات؟
- المسؤولية البيئية ودوافع تبنيها من طرف المؤسسة؟
- ما مساهمة آليات الحوكمة في تعزيز التزام بالمسؤولية البيئية للمؤسسة؟

الفرضيات

- مستوى تفعيل آليات الحوكمة في المؤسسة جيد.
- التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية جيد ويحسن باستمرار.
- تساهم آليات الحوكمة في التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية.

المنهج المستخدم

اعتمدنا على المنهجي التحليلي و الوصفي لتلاؤمه مع معطيات دراستنا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة حالة.

هيكل الدراسة: قسمنا دراستنا على ثلاث محاور، فقد ركزنا في المحور الأول على مبادئ واليات الحوكمة، أما في المحور الثاني ركزنا على المسؤولية البيئية والتحديات التي تحول دون تطبيقها في المؤسسة، أما في المحور الثالث ركزنا على مساهمة آليات الحوكمة في تعزيز التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية.

المحور الأول: مبادئ واليات حوكمة المؤسسات

تعتبر الحوكمة كنظام فعال يتم بواسطته الرقابة والتحكم في إدارة المؤسسات وتوجيهها إلى ما يساعدها في تحقيق أهدافها.

أولاً: مفهوم وقواعد حوكمة الشركات

سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم واهم قواعد الحوكمة

1. مفهوم الحوكمة الشركات

قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تعريف أحر أكثر شمولية حيث: "تعتبر حوكمة الشركات بأنها نظام يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال، و الحوكمة تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسئوليات بين المشاركين المختلفين في لشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات لشئون الشركة المساهمة، وبهذا الإجراء، فان الحوكمة تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل الأزمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء"¹.

بينما عرفها البنك الدولي 1992: "الحكم الراشد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال و الأمثل. الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة، و الموجهة للدول و المؤسسات التي تشكلت في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل و التي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات و طاقات المجتمع، التي يزخر بها."²

وعرفها سوليفان بأنها " إيجاد مجموعة من المبادئ والنظم لصنع القرارات من أجل حكم الشركة العصرية."³

عرفتها مؤسسة التمويل الدولية IFC : بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها."⁴

كما عرفت أيضا: "إن هذا المفهوم يؤكد العمل بمبادئ الشفافية والمراقبة والمساءلة المالية والإدارية داخل الشركات بما يحميها من أن تلقى ذات مصير الشركات المنهارة."⁵

ومنه يمكن استنتاج تعريف التالي بان الحوكمة ماهي إلا عبارة عن نظام يؤكد على العمل بشفافية وإفصاح للمساعدة على حسن إدارة الشركات وتحكم فيها.

2. قواعد حوكمة الشركات

هناك عديد من الدعائم للحوكمة نشلها فيمايلي:

- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح. ويتحقق الانضباط بوجود عدة مفاهيم منها وجود الحافز لدى الإدارة في الالتزام بالأعمال الرئيسية المحددة وتزويد المساهمين بمعلومات صحيحة والتقييم السليم لحقوق الملكية ورأس المال، ولا بد من إدراج مدى تطبيق الحوكمة في التقرير السنوي، وتوزيع الفائض من النقد على المساهمين واستخدام الديون لعمليات التوسع في المشاريع التي تعود بالعائد على الشركة.⁶
- الشفافية: تعتبر الشفافية العنصر الأساسي في الحوكمة لأنها تتضمن مفاهيم متعددة مثل نزاهة التقارير المالية والإفصاح والصراحة، وتلتزم الشركة بالإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بالمركز المالي وأداء الشركة في التوقيت المناسب والدقة التامة.⁷
- الاستقلالية: يعد تحقيق الاستقلالية من القواعد الرئيسية لتطبيق الحوكمة، وقد ركزت الحوكمة على تحقيق استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، والمراجعين الخارجيين، ووجود لجان مجلس الإدارة مستقلة عن عمل الإدارة

التنفيذية، مثل لجنة الترشيحات، لجنة المراجعة، لجنة المكافآت والتعويضات والرواتب، ولجنة الإدارة التنفيذية.⁸

- **المسؤولية:** ويقصد بها "توفير هيكل واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية ومحاسبة مجلس الإدارة ومتخذ القرار عن مسؤوليتهم تجاه الشركة والمساهمين"⁹ ويقع على عاتق مجلس الإدارة القيام بدور إشرافي أكثر من قيامه بدور تنفيذي، وقيامهم بالتدقيق الفعال على أداء العاملين. ولا بد من وجود لجان مراجعة ترشح المراجعين الخارجيين وتشرف على عملهم وتشرف كذلك على المراجعة الداخلية والإجراءات المحاسبية. — **العدالة:** يتم تحقق العدالة من خلال المعاملة العادلة للمساهمين وخاصة مساهمي الأقلية وتقديم كافة المعلومات المطلوبة للمساهمين سواء بحضور الاجتماعات أو التزامهم بنتائجها، والتصويت سواء بالحضور شخصياً أو بالتوكيل، و ألا يتجاوز مجموع نسبة المساهمين الحاكمة عن 40% من الشركة.¹⁰

ثانياً: مبادئ حوكمة الشركات

تعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.E.D) من أوائل المنظمات التي أصدرت مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999 ، ثم أصدرت النسخة المعدلة منها في عام 2004 ، حيث اعتمدت معظم دول العالم على هذه المبادئ في تطوير دساتير حوكمة المؤسسات فيها، وتنقسم هذه المبادئ إلى ستة مبادئ رئيسية:

- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** حيث تعمل الحوكمة على ضمان شفافية وكفاءة الأسواق بما يتوافق و حكم القانون .مع تحديد وتوزيع واضح للمسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية وهذا ما يؤدي إلى التأثير الإيجابي على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية .كما تعمل على جعل المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة المؤسسات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ.¹¹

- **حقوق المساهمين :** يمتلك المساهمون الحق في المشاركة أو على الأقل الإحاطة علماً بالقرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة، كما ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين ، كما ينبغي إحاطتهم علماً بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين و يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعداداً معنية من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.¹²

- **مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة :** يجب أن يعامل المساهمون بنفس طريقة من حيث المساواة في توفير المعلومات لمختلف الفئات وفي المعاملة للفئات المتكافئة من المساهمين، و الإفصاح عن المصالح الخاصة بمجلس الإدارة والمديرين. و بالتعويض عن حالات التعدي على حقوقهم.

- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** ويجب أن تشمل على ضمان مسؤولية المجلس اتجاه الوحدة الاقتصادية والمساهمين، بإضافة إلى توفير المعلومات الكافية والموثوق فيها ، والالتزام بالقوانين وتحقيق مصالح كافة الأطراف، وحسن اتخاذ القرارات ومتابعة المهام والوظائف الأساسية ، بالوحدة الاقتصادية.¹³

- **دور أصحاب المصالح:** وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعمالين وحملة السندات والموردين والعملاء¹⁴.

- **الإفصاح والشفافية:** نبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركة في الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأجور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي و الأدائي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة¹⁵.

ثالثا: آليات تطبيق الحوكمة الشركات:

يمكن تصنيف آليات الحوكمة إلى نوعين مختلفين هما:

1. آليات الداخلية لحوكمة الشركات: ¹⁶

1. 1 مجلس الإدارة:

يعد أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة ، كما انه يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، و بالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه و المراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من أبرزها مايلي:

- **لجنة التدقيق:** تتركز مسؤولياتها على مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، فهي مجموعة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة في الغالب ثلاثة أعضاء على الأقل.

- **لجنة المكافآت:** تتشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين حيث تتركز وظائفها على وضع المكافآت للإدارة العليا ووضع سياسات لإدارة برامج المكافآت.

- **لجنة التعيينات:** وتتمثل واجبات هذه اللجنة في تحديد أفضل المرشحين المؤهلين وتقويم باستمرار وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب إشغالها.

1. **2 التدقيق الداخلي:** يستند التدقيق الداخلي إلى فحص أنظمة الرقابة الداخلية للمستندات، الحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع فحصا منظما بقصد الخروج برأي محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للشركة.

2. الآليات الخارجية لحوكمة الشركات: ¹⁷

- **منافسة سوق (المنتجات /الخدمات) وسوق العمل الإداري:** تعد منافسة هذا السوق أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وذلك لأنها إذا لم تتم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة.

-**الاندماجات و الاكتسابات:** مما لاشك فيه أن الاندماجات والاكتساب من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع في أنحاء العالم، لأن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال.

-التدقيق الخارجي: يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه.

-التشريع والقوانين: غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

المحور الثاني: المسؤولية البيئية والتحديات التي تحول دون تطبيقها في المؤسسة

تشكل البيئة مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان ولهذا يجب توعية أفراد أصحاب المؤسسات بأن أهم الواجبات الملقاة عليهم تتمثل في المحافظة على البيئة وتحمل مسؤولياتهم اتجاهها.

أولا: تعريف المسؤولية البيئية

تعرف المسؤولية البيئية للمؤسسة: "على أنها التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف"¹⁸.

وعرفها البنك الدولي: "على أنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية المساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان كأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة"¹⁹.

وتعرف أيضا: "المسؤولية البيئية هي مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوفيق بين الأهداف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، وذلك من خلال مراعاة ما ينتظره المتعاملون منها ومع تعظيم القيمة للمساهمين"²⁰.

ومن خلال التعريف السابقة نستنتج أن المسؤولية البيئية تتمثل في تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية، وزيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث، والبحث في تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بتحسينات هيكلية وتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل.

ثانيا: دوافع تبني المسؤولية البيئية للمؤسسة

هناك العديد من الدوافع الاختيارية والإجبارية لتبني المسؤولية الاجتماعية نذكر من بينها:

1. أسباب التبني الاختياري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية

من أهم هذه الأسباب ما يلي:

- تقليل كمية النفايات وبالتالي نقل المخاطر الناتجة عن الإنبعاثات والإصدارات الإشعاعية؛
- حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية؛
- الإسهام ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون؛
- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها؛
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على التفاعل والبيئة؛
- تحسين صورة المؤسسات بيئياً، وبصفة خاصة تحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المؤسسات بالتالي من كسب ودهم ودعمهم؛
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير والبرامج المرافقة، والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة؛
- السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل.

2. أسباب التبني الإجباري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية

إن التبني الطوعي لا يعد السبب الوحيد بل أصبح مطلباً للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة، لذلك صار اهتمام المؤسسات بالاعتبارات البيئية يتم استجابة لمطالب جماعات الضغط²¹، كما هو موضح فيما يلي²²:

- المتطلبات الحكومية: المتمثلة في التشريعات البيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاماً ورعاية للاعتبارات البيئية؛
- المستهلكين: لقد أصبحت البيئة أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية، وأحد الاعتبارات الأساسية في تحديد رغباتهم وجاذبيتهم وتفضيلهم لنمط معين من السلع دون غيرها؛
- المساهمين والمستثمرين: تواجه المؤسسات ضغوطاً متزايدة من جانب كل من المساهمين والمستثمرين من أجل تحسين المؤسسات لأدائها البيئي؛
- المتطلبات التعاقدية: إن القلق الخاص بشؤون البيئة وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة وكذلك من المجتمع بمختلف فئاته، قد غيرت من أسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى العالم.

ثالثاً: ردود فعل المؤسسات الاقتصادية تجاه التحديات البيئية

خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة، لا يمكن اعتبارها هي المعيار الوحيد لتقييم المؤسسات، بل هناك معايير أخرى إضافة إلى ذلك مثل تسيير المخاطر المرتبطة بالتلوث بجميع أشكاله. في عمق المؤسسات نجد وضعيات عديدة، هي التي تقود الإستراتيجية التي تأخذ في الحسبان الجوانب البيئية، ويمكن من خلال هذا أن نميز بين ثلاث أنواع من ردود فعل المؤسسة تجاه مختلف الرهانات البيئية، هي على النحو التالي:

1. المؤسسات الطوعية (ذات الوعي التام): المؤسسات التي هي على يقين بأهمية التنمية المستدامة، هذا الصنف يأخذ في الحسبان ويوضح أجزاء كبيرة من الأبعاد الثلاثة لهذه التنمية، بالإضافة إلى توقعات الأطراف ذات المصلحة، ووعي هذه المؤسسات بضرورة التصدي لمختلف الرهانات البيئية، نابع من وعي مسؤوليها، واعتقادهم بخطورة تلك الرهانات التي تشكل لها خطر على استمرارها، وتقوم هذه المؤسسات بتنمية البرامج الداخلية المرتبطة بمختلف أبعاد هذه التنمية، من خلال تقييم المسؤولين بناء على مجموعة من المعايير تتلاءم وأبعاد التنمية المستدامة؛²³

2. المؤسسات الموافقة للتشريع: هذه المؤسسات تبدي احترامها لكل التشريعات البيئية، حيث أنها عند تصنيع منتجاتها، تولي اهتمام للجوانب البيئية لكن هذا الاهتمام غير نابع من وعيها البيئي، إنما جاء نتيجة الضغط الذي مارسه عليها مختلف القوانين والتنظيمات. هذا الصنف من المؤسسات، رغم فهمه للرهانات البيئية إلا أنه لا يقوم بأية مبادرة، إنما ينتظر الإجراءات الإجبارية لهذه القوانين والتنظيمات؛²⁴

3- المؤسسات في الحد الأدنى: الانشغال الوحيد لمثل هذا النوع من المؤسسات، هو تعظيم أرباح المساهمين. هذا الصنف يمثل الفئة الكبرى من المؤسسات، التي لا تولي أي اهتمام للبيئة، وتهمل القيود المرتبطة بالبعد البيئي، والتي تشكل خطر على ديمومتها ولا تأخذها بعين الاعتبار، إنما همها الوحيد هو تعظيم الربح على المدى القصير، وإن كان ذلك على حساب البيئة، وتعتقد المؤسسات التي تنتمي إلى هذا الصنف أن البيئة تتقصرها الإمكانيات المالية، تستطيع هذه الفئة تطبيق الحد الأدنى فقط من القوانين والإجراءات التنظيمية المرتبطة بالجوانب البيئية، وهذه المؤسسات تجد صعوبة حقيقية في كسب مختلف الرهانات البيئية والتكيف معها.²⁵

المحور الثالث: دراسة ميدانية حول آليات حوكمة وإسهامها في التزام بالمسؤولية البيئية في مؤسسة سونلغاز

سيتم إبراز المنهجية والإجراءات المتبعة في إنجاز الدراسة، إضافة إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

أولاً: منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة

1. **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من موظفين مؤسسة سونلغاز (Sonelgaz) وحدة مستغانم، لإبراز مدى مساهمة آليات الحوكمة وأثر ذلك على تحسين سلوكهما اتجاه التحديات البيئية التي تواجهها، وتم توزيع 47 استمارة على موظفي وحدة المؤسسة الأولى، واسترجعت 39 استمارة صالحة للتحليل أي ما يعادل نسبة 82.97% من الاستمارات الموزعة، وهو عدد مقبول إحصائياً نظراً لأن حجم العينة يتجاوز 30 فرداً.

2. **أداة الدراسة:** تم بناء الإستبانة لمعالجة متغيري الدراسة، حيث خصص حيز للمعلومات الشخصية لأفراد العينة ومشاريعهم (الجنس، العمر، المستوى الدراسي، المؤسسة، عدد سنوات العمل في المؤسسة، الفئة الوظيفية). واحتوت الإستبانة على 10 فقرات مقسمة على محورين، محور تفعيل آليات الحوكمة في المؤسسة يحتوي 5 فقرات، ومحور مدى التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية ويشمل بدوره 5 فقرات.

كما أنه تجدر الإشارة أننا اعتمدنا مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) كأداة للدراسة وتحليل الاستبيان مع منح الدرجات التالية:

- غير موافق إطلاقاً: 1؛ غير موافق: 2؛ محايد: 3؛ موافق: 4؛ موافق تماماً: 5.

أما بالنسبة لمتوسطات الإجابة عن الفقرات فتحدد درجاتها وفقاً للمجالات التالية:

- من 1 إلى 1.79: غير موافق إطلاقاً؛ من 1.80 إلى 2.59: غير موافق؛ من 2.60 إلى 3.39: محايد؛ من 3.40 إلى 4.19: موافق؛ من 4.20 إلى 5: موافق تماماً.

3. **الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:** تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج الإحصائي (STATA)، وقد تم قياس الاعتمادية للتأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا-كرونباخ، كما تم تحليل الفقرات من خلال مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرارات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري).

كما أن الفقرات تم التأكد من تحققها وترتيبها وفقاً لاختبار ستيودنت للعينة الواحدة (One Sample T-test) الأحادي الاتجاه، إضافة إلى استخدامه لاختبار الفرضيات، إضافة إلى أسلوب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لتحليل تباين أجوبة أفراد العينة وفقاً لبعض خصائص أفراد العينة ومشاريعهم.

أما بالنسبة لمستوى الدلالة المعتمد فهو 5% وهو الأكثر استعمالاً في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، أي أننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 إذا كان مستوى الدلالة المحسوب يفوق هذا المستوى، وإلا فإننا نرفض H_0 إذا كان مستوى الدلالة أقل من هذا المستوى وهو ما يعني وجود دلالة.

ثانياً: تحليل بيانات ونتائج الاستبيان

1. تحليل ثبات وصدق فقرات الاستبيان: تم اختبار درجة وصدق فقرات كل محور من محاور الاستبيان من خلال اختبار ألفا-كرونباخ، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): قيم ثبات وصدق الاستبيان (ألفا كرونباخ)

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
مستوى تفعيل آليات الحوكمة في المؤسسة	5	%64.81	%80.50
مدى التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية	5	%71.24	%84.40
المحاور السابقة معا	10	%70.25	%83.81

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على STATA

يتضح أن معامل ألفا كرونباخ مقبول بالنسبة للاستبيان بجميع محاوره نظرا أنه يفوق النسبة المقبولة %70 بالنسبة لإجمالي المحاور، رغم ضعف هذا المعامل بالنسبة لفقرات المحور الأول نسبيا حيث أنه أقل من %65، وهذا مؤشر على الثبات النسبي لفقرات ومحاور الاستبيان ككل، كما أنه يتميز بمعامل صدق (الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ) عال يتجاوز %82 ما يدل على صدق مختلف بياناته، إضافة إلى أن معامل الصدق بالنسبة للمحورين جيد وهو يساوي %83.81.

2. تحليل خصائص عينة الدراسة: تم تحليل إجابات 39 موظف في المؤسسة، وأظهرت خصائص بياناتهم الشخصية والوظيفية النتائج الآتية:

- عامل الجنس: %77.49 من المستجوبين ذكور، في حين تشكل نسبة الإناث %22.51، وهو مؤشر على ضعف تواجد وتمثيل العنصر النسائي في العديد من وحدات المؤسسات الكبيرة، بالتوازي مع ضعف تواجدها ومشاركتها في الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- عامل السن: %21.08 تتراوح أعمارهم بين 21 و 30 سنة، %34.33 تتراوح أعمارهم بين 31 و 40 سنة، %35.90 تتراوح أعمارهم بين 41 و 50 سنة، و %8.69 تتراوح أعمارهم بين 51 و 60 سنة. وهي نسب تؤكد أن أغلب موظفي المؤسسات الجزائرية من الطبقة الشبابية من خريجي الجامعات، مع تواجد قوي نسبيا للكهول، وهو ما قد يعطيها ميزة تنافسية مصدرها الموارد البشرية بتكامل عنصري الشباب (التجديد) والخبرة؛

- عامل المستوى الدراسي: %19.75 مستواهم دون الجامعي، في حين أن %80.05 ذوو مستوى جامعي، وهي نسب تؤكد توجه خريجي الجامعات إلى القطاع الاقتصادي، وتفضيلهم العمل في مناصب إدارية وتقنية في المؤسسات الاقتصادية، ما يوفر لهذه المؤسسات رأسمال فكري هام يمكن الاعتماد عليه في تحقيق التحسين المستمر المؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية هامة؛

- عدد سنوات العمل في المؤسسة: 27.21% لم تتجاوز عدد سنوات عملهم 5 سنوات، 28.21% تتراوح عدد سنوات عملهم من 6 إلى 10 سنوات، 11.26% من 11 إلى 15 سنة، 6.69% عدد سنوات عملهم من 16 إلى 20 سنة، 13.82% من 21 إلى 25 سنة، 12.82% من 26 إلى 30 سنة، وهو ما يؤكد أن أغلب الموظفين في المؤسسة من الشباب خريجي الجامعات ومعاهد التكوين الذين لا تتجاوز سنوات عملهم 10 سنوات؛

- الفئة الوظيفية: حرصا على تمثيل الفئات الوظيفية الثلاث، تم استجواب موظفين ينتمون إلى كل فئة، مع إعطاء الأولوية للإطارات بما أنهم الأكثر إلماما بمتغيري البحث، ثم أعوان التحكم، ومن ثم أعوان التنفيذ. وتمثل نسبة المستجوبين من الإطارات في الوجدتين 51.85%، في حين أن نسبة المستجوبين من أعوان التحكم في الوجدتين تساوي 31.77%، أما نسبة المستجوبين من أعوان التنفيذ في المؤسسة هي 16.38%.

3. تحليل فقرات محاور الدراسة: سيتم تحليل نتائج الأجوبة عن فقرات كل محور من محاور الاستبيان:

1.3 تحليل فقرات المحور الأول: يتمثل المحور الأول في مستوى تفعيل آليات الحوكمة في المؤسسة، وهو يشمل 5 فقرات مبينة في الجدول التالي

الجدول رقم (02): استعراض فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	عبارة الفقرة
01	تحدد الحوكمة للمؤسسة هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين.
02	توفر الحوكمة للمؤسسة المبادئ والنظم لصنع القرارات من أجل مواكبة العصرنة في حكم.
03	تقوم المؤسسة على الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية استخدام الحوكمة.
04	تساعد الحوكمة المؤسسة على الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بمركزها المالي وأدائها في التوقيت المناسب.
05	تحقق المؤسسة العدالة من خلال المعاملة العادلة للمساهمين وخاصة مساهمي الأقلية وتقديم كافة المعلومات.

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحثين

باستخدام الأدوات الإحصائية تم تحليل فقرات المحور الأول، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (03): تحليل فقرات المحور الأول

الرتبة	القرار	مستوى الدلالة	قيمة اختبار T	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	رقم الفقرة
02	العبارة غير محققة	0.089	1.120	موافق	1.17	3.62	01
03	العبارة محققة	0.038	1.741	موافق	1.09	3.56	02
04	العبارة غير محققة	0.251	0.653	محايد	0.99	3.10	03
01	العبارة محققة	0.001	4.174	موافق	1.18	3.77	04
05	العبارة محققة	0.017	2.327	غير موافق	1.11	1.77	05
آليات الحوكمة في المؤسسة مفعلة بشكل نسبي		0.004	3.731	موافق	0.65	3.41	المحور الأول

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على STATA

يبين الجدول السابق أن المؤسسة محل الدراسة تمكنت من تفعيل آليات حوكمة بداخلها بشكل نسبي، وهذا راجع أساساً إلى تقليلها للآثار السلبية لقراراتها الإنتاجية على عملائها، حيث أنها تولي أهمية كبيرة للحفاظ على مواردها المالية، وتزويد المستهلك الجزائري بالغاز والكهرباء دون الإضرار بالبيئة المحيطة به، إضافة أنها تتبنى أنظمة لإدارة الشفافية من شأنها تحسين الأداء المالي للمؤسسة، وضمان تحقيق أهدافها الربحية وبصفة خاصة الحفاظ على الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، خاصة أن الكهرباء والغاز من الموارد الطاقوية الحيوية، كما أنها تعمل على نشر الوعي الثقافي بين إدارتها وموظفيها وشركهم في تفعيل آليات الحوكمة في المؤسسة، وهو ما يبين حرصها على ترسيخ صورتها كمؤسسة داعمة لإستراتيجية المتبعة في الوطن، وتركيزها على تحقيق الأهداف الاقتصادية على حساب الأهداف الاجتماعية والبيئية، وهو ما يشكل قصورا في علاقة المؤسسة مع مجتمعها وبيئتها.

2.3 تحليل فقرات المحور الثاني: يتمثل المحور الثاني في مدى التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية، وهو يشمل 5 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): استعراض فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	عبارة الفقرة
01	تلتزم المؤسسة بالحفاظ على البيئة وتتعاون مع المجتمع المحلي والمنظمات البيئية لتحسين جودة الحياة لمختلف الأطراف ذات المصلحة .
02	تعمل المؤسسة على نشر الوعي البيئي في وسط إدارتها وموظفيها وشركاهم في تفعيل التزامها بمسؤوليتها البيئية.
03	تساهم المؤسسة بشكل فاعل في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوفيق بين أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.
04	تعمل المؤسسة على تقليل الآثار السلبية على البيئة الناتجة من نشاطها كالتفاريات والمخلفات الضارة.
05	تتبنى المؤسسة أنظمة لإدارة البيئة تتيج لها الاستخدام الجيد لمواردها الاقتصادية بأقل آثار سلبية على البيئة.

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحثين.

باستخدام الأدوات الإحصائية قمنا بتحليل فقرات المحور الثاني، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (05): تحليل فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار مستوى الدلالة T	القرار	الرتبة
01	3.54	1.02	موافق	2.325	العبارة محققة	01
02	3.42	1.11	موافق	2.345	العبارة محققة	02
03	3.04	1.23	محايد	0.128	العبارة غير محققة	03
04	2.89	1.78	محايد	-0.598	العبارة غير محققة	04
05	2.79	1.21	محايد	-1.114	العبارة غير محققة	05
المحور الثاني	3.14	0.78	محايد	0.789	التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية غير فاعل وبحاجة لتحسين	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على STATA

يوضح الجدول السابق أن التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية غير فاعل وبحاجة لتحسين، حيث أنه رغم سلوكها الإنتاجي الفاعل من خلال تطبيق طرق وأساليب تكنولوجية حديثة تساعد في الحفاظ على مكانتها، وسلوكها القانوني الجيد والملتزم بمختلف قوانين حماية البيئة الوطنية والدولية، ومحاولة ترسيخها أسس المؤسسة المواطنة، إلا أن سلوكها التنظيمي في ما يخص التحديات البيئية قاصر ولم يبلغ المستوى المطلوب، حيث أنها لا تتبنى بنود تنظيمية أو حتى تعليمات داخلية توجه السلوك البيئي لأفرادها وتزيد من وعيهم، وهو خلل ملحوظ في سلوك المؤسسة تجاه بيئتها، وغياب استراتيجيات المسطرة من طرف المؤسسة لترشيد استهلاك الكهرباء والغاز، ما يفسر أنها في وضع احتكاري ولديها في إهمال العديد من الجوانب البيئية والاجتماعية، كما يتبين أن المؤسسة لا تتبنى أي نموذج لإدارة البيئة رغم توفرها على أنظمة فرعية داخلية تهتم بهذا المجال، كما أنها لا تتابع السياسات والمناهج البيئية للمؤسسات الرائدة صديقة البيئة.

ثالثا: اختبار فرضيات الدراسة

1. اختبار الفرضية الأولى: من الجدول رقم (03) يتضح أن الفرضية الأولى محققة نسبيا في المؤسسة محل الدراسة، حيث أنها مستوى آليات الحوكمة في المؤسسة مفعلة بشكل نسبي، وهو نتيجة حرصها على ترسيخ صورة المؤسسة الناجحة.

2. اختبار الفرضية الثانية: من الجدول رقم (05) يتضح أن الفرضية الثانية غير محققة في المؤسسة محل الدراسة، حيث أن التزامها بالمسؤولية البيئية غير فاعل، وبالتالي هي مطالبة بتحسينه من خلال ترشيد سلوكها الاستهلاكي والتنظيمي وتبني نماذج فاعلة لإدارة البيئة والتعامل مع مختلف تحدياتها؛

3. اختبار الفرضية الثالثة: لاختبار صحة الفرضية الثالثة لابد من قياس مدى ارتباط آليات الحوكمة (المتغير المستقل) بالالتزام بالمسؤولية البيئية (المتغير التابع)، والتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تحليل ارتباط المتغيرين

المتغير	الأول (متغير مستقل)	مستوى الدلالة	القرار
الثاني (متغير تابع)	34.52%	0.032	توجد دلالة ارتباط ضعيف موجب

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على STATA

يتضح من الجدول السابق أن هناك ارتباط دال إحصائيا رغم ضعفه، وبالتالي فإنه يوجد علاقة بين آليات الحوكمة و الالتزام بالمسؤولية البيئية وطبيعة هذه العلاقة موجبة ضعيفة، وهو ما يدل على وجود عوامل أخرى أكثر تأثير على تحسين التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية للمؤسسة، وبالتالي فإن الفرضية الثالثة صحيحة نسبيا، حيث أن تفعيل آليات الحوكمة يساعد في التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية.

خلاصة

إن للحوكمة اثر كبير في ترسيخ القواعد واحترام النظام داخل الشركات وهذا يزيد من قيمتها و أهمية وجودها، لهذا نجد العديد من الدول المقدمة والنامية بادرت إلى استخدامها لتخلص من شتى أنواع الفساد الذي يسود كبرى الشركات في العالم.

وقد أصبحت التشريعات البيئية أكثر إلزامية والأدوات الاقتصادية أكثر تحفيزاً، مما دفع المؤسسات الملوثة إلى اعتماد سلوك جديد يتميز بالمسؤولية البيئية، والاهتمام بكل ما يؤثر على البيئة ويلوثها، والعمل على تخفيضه وتقليصه وتقليله، كما أن حجم الأخطار المهددة للبيئة أدى إلى ظهور وزيادة الوعي البيئي لدى الرأي العام والذي تحول إلى ضغوطات تمارسها الأطراف ذات المصلحة على المؤسسة بهدف إدماج البعد البيئي في نظام إدارتها. وعلي يمكن التوصل إلى نتائج التالية:

- تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ أهمها الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للشركة؛
- تمثل الحوكمة كأداة فعالة للرقابة على الشركة كما تعتبر نظاماً رقابياً فعالاً لإحكام السيطرة على زمام الأمور؛
- تركز لجنة التدقيق مسؤوليتها على مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة؛
- يتفاوت مستوى التزام المؤسسات الجزائرية بالمسؤولية البيئية من ضعيف إلى متوسط؛
- سلوك المؤسسات الجزائرية تجاه التحديات البيئية التي تواجهها غير فاعل وبحاجة لتحسين.

أهم التوصيات:

- يتوجب على المؤسسة اعتماد مبادئ الحوكمة خاصة الشفافية والإفصاح الذين يعتبران مهمين؛
- ترسيخ الوعي البيئي في وسط إدارات وموظفي المؤسسات الجزائرية لضمان مشاركتهم الفعالة في تحسين السلوك البيئي لمؤسساتهم؛
- تعزيز التشريعات الخاصة بحماية البيئة في الجزائر، وتخصيص بنود تنظيمية تتعلق بالحفاظ على البيئة في النظام الداخلي للمؤسسات الجزائرية؛

المراجع والإحالات:

1. احمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور اقتصادي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية واقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سطيف، ليومي 20، 21 أكتوبر 2009، ص9.
2. بلعادي عمار، جاو حادو رضا، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية الإفصاح، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع وأفاق ورهانات، جامعة ام بواقي، 07، 08 ديسمبر 2010، ص03.
3. سوليفان جون و شكولنيكوف شكو، أخلاقيات العمل المكون الرئيسي لحوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2006، ص 3.
4. عهد علي سعيد، الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل رسالة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2009، ص38.

- بوقرة رايح، غانم هاجرة، **الحوكمة المفهوم والأهمية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة بسكرة، ليومي 06 و07 ماي، 2012، ص02.
6. سوليفيان جون وآخرون، **حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003، ص 65.
7. سليمان محمد مصطفى، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص24.
8. سوليفيان جون وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 66.
9. ربحاوي مها، **الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين التعليمية حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية— المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص98.
10. سوليفيان جون وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 67.
11. عبد المجيد قدي، **إمكانية تطبيق مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بخصوص الحوكمة في البلاد العربية - دراسة حالة الجزائر**، جامعة الجزائر ص1.
12. جون سليفان، مرجع سبق ذكره، ص2.
13. بوقرة رايح وغانم هاجرة، مرجع سبق ذكره، ص10، 11.
14. محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، منشورات بنك الاستثمار القومي، 2007، ص8.
15. بن عمارة منصور نحولي محمد، **دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية**، المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، بجامعة مسيلة، ليومي 04 و05 ديسمبر 2012، ص6.
16. قرشي العيد، وليد بن تركي، **دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، ليومي 06 و07 ماي 2012، ص 15، 16.
17. بروش زين الدين، دهمي جابر، **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي، جامعة بسكرة، ليومي 6 و7 ماي 2012، ص 16، 17.
18. بومدين بروال، **دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات**، ملتقى حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة - دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة البليدة، 18 و19 ماي 2011، ص06.
19. الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص45.
20. عابد عبد الله العصيمي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص09.
21. حسن مصطفى هلال، **الإبداع في الإفصاح على المعلومات البيئية في التقارير المالية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص55.
22. سامح غرابية، يحي الفرخان، **المدخل إلى العلوم البيئية**، الطبعة الثالثة، الإصدار الثاني، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص191.
23. **Jouy -en-Josas, Politique générale de l'entreprise, STRATEGOR, 4 édition, Dunod, Paris, France, 2004, p372.**
24. السعيد زنات، **دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2016، ص50.
25. **Leila Temri, Innovation technologiques environnementales dans les petites entreprises - proposition**، N:34, France, 2011, p374 d'un modèle d'analyse, revue innovations,

الإشفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

إستراتيجية إدارة الطلب على المياه ودورها في تحقيق حوكمة المياه في الجزائر

الدكتوراه: محسن زويدة

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

zoubidamo@yahoo.fr

الدكتور: تي أحمد

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر

Teiahmed39@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إستراتيجية إدارة الطلب على المياه ودورها في تحقيق حوكمة المياه كآلية لترشيد واستخدام المياه والتقليل من الإنفاق الحكومي لقطاع المياه في الجزائر. قدمت الورقة مفهوم وأهداف ومكونات إستراتيجية إدارة الطلب على المياه: استعرضت الدراسة أيضا أدوات إستراتيجية إدارة الطلب على المياه من خلال التركيز على الأدوات الاقتصادية؛ كما أبرزت الدراسة واقع إستراتيجية إدارة الطلب على المياه في السياسة المائية للجزائر من خلال بعض الأدوات والتي من بينها: التجربة الجزائرية لمشاركة القطاع الخاص في تسيير خدمات المياه والصرف الصحي، والسياسة التسعيرية لخدمات المياه، وأخيرا الحماية القانونية للمياه في الجزائر من خلال قانون المياه 2005. الكلمات المفتاحية: إدارة الطلب على المياه، حوكمة المياه، التسعير، التنمية المستدامة.

Abstract:

The aim of this study is to highlight the importance of Water Demand Management strategy and its role in achieving water governance as a mechanism for rationalizing and sustaining water use and reducing government spending for the water sector in Algeria. The study also highlighted the Water Demand Management strategy tools by focusing on economic instruments. The study also highlighted the reality of Water Demand Management strategy in the water policy of Algeria through a number of tools, including: the Algerian experience The participation of the private sector in the management of water and sanitation services, the pricing policy for water services, and finally the legal protection of water in Algeria through the Water Law 2005.

Key Words: water demand management, water governance, pricing, sustainable development.

تمهيد:

حتى وقت قريب، ظل اهتمام معظم الدول (ومن بينها الجزائر) منصبا على إستراتيجية تسيير العرض، التي تهدف إلى البحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها لزيادة كمية المياه المعروضة لتلبية حاجات المجتمع من المياه، والذي يتطلب تكاليف واستثمارات ضخمة تتحمله الدولة في تسيير هذا القطاع من أجل تحسين الخدمة العمومية للموارد المائية. وبدون اهتمام كبير بإدارة الطلب على المياه، تم توظيف استثمارات كبيرة وإقامة منشآت البنية التحتية وتشغيلها وصيانتها. لكن السياسات الحالية تشهد تحولا نحو تسيير الطلب لمواجهة الوضع المائي الجديد، الناتج عن عدد من العوامل المترابطة مثل استنزاف الموارد المائية وتدهورها النوعي، ازدياد التكاليف والمخصصات المالية الكبيرة لبناء البنية التحتية للمياه، والاستخدام غير الكفء لها، والافتقار إلى تخطيط شمولي لها،

إن مفهوم إستراتيجية إدارة الطلب على المياه لم يبدأ في البروز إلا في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وفي بيان دبلن سنة 1992، والذي أقر بمبدأ أن يتضمن أن المياه لديها قيمة اقتصادية في كل استخداماتها المتنافسة؛ وأيضا أن تنمية وإدارة المياه لا بد أن تتم على أساس " منهج المشاركة " بين المستخدمين للمياه والمخططين وصانعي السياسات في كل

المستويات. ومن ناحية أخرى فإن إدارة الطلب على المياه هي إستراتيجية مقدمة من طرف البنك الدولي لبعض مناطق العالم التي تعاني من أزمة مائية حادة، وتأتي في مقدمة هذه المناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. من خلال ما سبق رأينا أن تكون إشكالية البحث في السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن أن تساهم إستراتيجية إدارة الطلب على المياه إلى ترشيد استخدام الماء بشكل مستدام وفي تحقيق حوكمة المياه؟ سنحاول الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال تحليلنا للمحاور الرئيسية التالية:

أولاً: الإطار النظري لإستراتيجية إدارة الطلب على المياه:

ثانياً: واقع إستراتيجية إدارة الطلب على المياه في السياسة المائية للجزائر (بعض الأدوات).

أولاً: الإطار النظري لإستراتيجية إدارة الطلب على المياه.

إن التوجه نحو إستراتيجية إدارة الطلب على المياه هو التوجه إلى الإدارة الحديثة للموارد المائية أو ما يسمى بـ الفكر المائي الجديد، حيث يعد بيان المؤتمر الدولي حول الماء والبيئة بدبلن 1992 ومؤتمر البيئة والتنمية بربو دي جانيرو سنة 1992 بمثابة نقطة البداية فيما يسمى بالفكر المائي الجديد حيث أكدت الدول على إدارة التنمية المتكاملة للموارد المائية بوصفها جزءاً من النظام البيئي الشامل.

1. مفهوم إدارة الطلب على المياه:

تعددت التعاريف الخاصة بمفهوم إدارة الطلب على المياه ويمكن إبراز بعض منها:

إدارة الطلب على المياه هي مجموعة من الإجراءات تحت الأفراد في أنشطتهم على تنظيم كمية وثمان المياه، والطريقة التي يصلون بها إليها ثم تصريفها، مما يخفف الضغوط على المياه العذبة ويحافظ على جودتها¹. كما تعرف بأنها: " تطوير وتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى التأثير في الطلب، وذلك لتحقيق الاستخدام العادل والكفء والمستدام للمياه للموارد النادرة²."

هي أي إجراء ذي نفع اجتماعي يقلل أو يعيد إعادة عمليات سحب المياه أو استهلاكها المتوسط في أوقات الندرة والجفاف سواء من المياه السطحية أو الجوفية، ويكون متسقاً مع المحافظة على نوعية المياه أو تحسينها، ومنه في الأخير تحقيق أقصى منفعة ممكنة من مواردنا المائية³.

من خلال استعراض التعريفات السابقة، نلمس صعوبة وضع تعريف واحد لإدارة الطلب على المياه، رغم الانتشار المتزايد لهذا المفهوم، ويعود بالدرجة الأولى إلى أن إدارة الطلب على المياه لا تتضمن مجموعة محددة من الممارسات المعترف بها والمتفق عليها.

2. أهداف إدارة الطلب على المياه:

تسعى إدارة الطلب على المياه لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية للاستعمال المستدام للمياه هي:

- الكفاءة الاقتصادية: يجب تعظيم كفاءة استخدام المياه إلى أقصى مدى ممكن، نتيجة لزيادة ندرة كل من الموارد المائية والمالية ومحدودية المياه كمورد طبيعي وزيادة الطلب عليها، حيث لا يشمل المنظور الاقتصادي مجرد التنمية الاقتصادية بصفة عامة، بل يركز الانتباه أيضاً على علاقة الفوائد بالتكاليف، والتحديات المالية، وتغطية تكاليف التشغيل والصيانة للبنية المائية التحتية، والحوافز المستحقة على التنفيذ، وكذلك قيمة المياه عند استخدامها في الأغراض المختلفة⁴.

إن الكفاءة الاقتصادية تدعو إلى تطبيق إجراءات تركز في مجملها على تحسين كفاءة وعدالة توزيع واستدامة استخدام الموارد المائية الحالية، من خلال ما يلي⁵:

- تحسين كفاءة استخدام المياه في تحقيق أغراض تظل دون تأثير بالإجراء المتخذ (مثل التقنيات المستخدمة لترشيد استخدام المياه في الري، أو في تقليل الفاقد أثناء توزيع المياه)؛

- تعديل طبيعة أو أغراض استخدام المياه بحيث تستخدم فيها كميات أقل أو جودة أقل (مثل التحول إلى محاصيل لا تتطلب كميات من المياه، أو استخدام مياه الصرف المعالجة)؛

- تغيير مناورات إطلاق المياه لتحقيق مكاسب في كفاءة الاستخدام (الري الليلي للحد من الفاقد من التبخر).

- العدالة الاجتماعية: يتعين على أية إستراتيجية لتنفيذ إدارة الطلب على المياه أن تأخذ في الحسبان هدف العدالة الاجتماعية، ومن بين القضايا الحساسة: تسعير المياه وضمان أن لا يقف الفقر حائلاً أمام الحصول على مياه نظيفة، كما تختلف الاستجابة لحاجيات الفقراء باختلاف الموقع، فحاجيات الفقراء في المدينة تختلف عن حاجياتهم في الريف، كما تتولى المرأة في الأسرة مسؤولية الحصول على مياه نظيفة وهذا ما يقف عائقاً أمامها من خلال فرص التعليم والعمل⁶. كما تساعد مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات إدارة الطلب على المياه في ضمان فهم العائد من تلك الإدارة وقبولها على نطاق أوسع ومن ثم احتمال نجاحها⁷.

- الاستدامة البيئية: تعني توفير الظروف الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية والأصول البيئية والحفاظ عليها بصورة صحيحة وفعلية لضمان أمن الأجيال القادمة لكي لا تعاني من نضوب الموارد⁸.
إن إدارة الطلب على المياه تسعى لتحقيق هدف الاستدامة البيئية من خلال⁹:

- التحكم في استخدام المياه لمختلف الأغراض من خلال تخفيض كمية ونوعية المياه المستخدمة؛
- التحكم في التلوث، من خلال معالجة المياه الملوثة قبل تصريفها في الطبيعة، ووضع الترتيبات اللازمة؛
- التحكم في الطلب، من خلال التحكم في العوامل المؤثرة فيه والمؤدية إلى ارتفاعه.

3. خصائص إدارة الطلب على المياه:

تتميز إدارة الطلب على المياه بعدة خصائص تتميز بها، نذكر من بينها¹⁰:

- على عكس منهج إدارة العرض الذي كان ينظر إلى استخدام المياه على أنه مطلب يجب الوفاء به، ترى مقارنة إدارة الطلب أن استخدام المياه هو طلب يمكن التحكم فيه وتعديله من خلال توظيف مختلف التدابير والخيارات الاقتصادية والتقنية،....؛

- تتعامل إدارة الطلب على المياه مع الكمية والنوعية بنفس القدر من الأهمية، بحيث تدمج اعتبارات الكمية والنوعية للمياه ضمن جميع تدابيرها؛

- إدارة الطلب على المياه تهتم بتحقيق الوفرة في المياه، وكذلك الوفرة المالية؛

- تقوم إدارة الطلب على الانتقال من التوجه التقليدي الذي يهتم بزيادة العرض، إلى توجه آخر يهتم باستدامة موارد المياه والبيئة، فضلاً عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- تركز إدارة الطلب على المياه على السياسات أكثر من تركيزها على التكنولوجيات؛

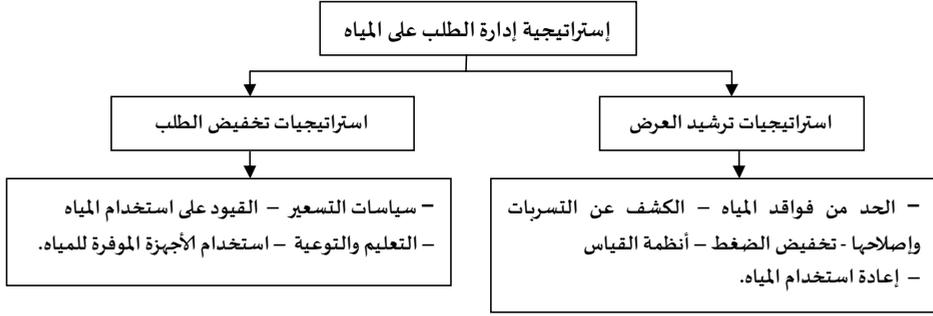
- تتميز إدارة الطلب على المياه بالتعقيد بسبب العامل البشري، إذ تستند إدارة الطلب على المياه إلى الحاجة إلى تغيير التصورات والسلوكيات والمواقف اتجاه المياه؛

- في كثير من الأحيان تكون إدارة الطلب على المياه داعمة بصورة تلقائية لأهداف أخرى سياسية واجتماعية، حتى لو لم تكن مصممة لأخذ هذه الأهداف بعين الاعتبار.

4. مكونات إستراتيجية إدارة الطلب على المياه:

إن اعتماد إدارة الطلب كمنهج لإدارة أزمة المياه، يتطلب وضع إستراتيجية لإدارة الطلب، حيث تتضمن إستراتيجية إدارة الطلب على المياه العديد من الاستراتيجيات الفرعية التي يمكن تصنيفها حسب الهدف منها إلى مجموعتين أساسيتين كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مكونات إستراتيجية إدارة الطلب على المياه.



Source: Asset Management: **Water Demand Management**, Implementation Guide, 2004, p06: <http://www.pacificwater.org/WaterDemandManagementI.pdf> page consultée le: (13/12/2017)

1.4. استراتيجيات ترشيد العرض:

تتضمن هذه الإستراتيجية كل التدابير والإجراءات التي من شأنها المحافظة على العرض المائي المتاح من التبخر والتسرب وخسائر التخزين في السدود وشبكات الري، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي الضياع بسبب التبخر والتسريبات، أو تدهور نوعيتها كترجع نوعية المياه المخزنة في السدود بفعل التوحد. ومن أمثلة التدابير التي تحافظ على العرض المائي وترشد من استخدامه: اكتشاف التسريبات وإصلاحها، الحد من والصناعي¹¹. وما يمكن ملاحظته أن أغلب هذه التدابير تكون ذات طبيعة تقنية وتكنولوجية.

2.4. استراتيجيات تخفيض الطلب:

تتضمن كل التدابير والإجراءات الهادفة إلى تخفيض طلب المياه اللازم لتحقيق هدف معين دون المساس بجودته، كما تهدف إلى تغيير السلوكيات اتجاه المياه، لذا فهذا النوع من الاستراتيجيات غالبا ما يخاطب مستعملي المياه ويعمل على التأثير في تفكيرهم وسلوكياتهم من خلال التوعية والتعليم مثلا، أو فرض قيود على استخدام المياه (كالتسعير)، وتحسين ممارسات إدارة المياه خاصة في الزراعة (كالري ليليا مثلا)¹².

5. إدارة الطلب على المياه كأحد مفاهيم حوكمة المياه:

تشير الحوكمة المائية في أبسط معانيها إلى مجموعة متكاملة من النظم التي تتحكم بصنع القرارات الخاصة بتطوير الموارد المائية وإدارتها، ووفقا للشراكة العالمية للمياه فإن: " الحوكمة المائية تتعلق بمجموعة من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية الملائمة لتطوير إدارة الموارد المائية، وتقديم الخدمات المائية على مختلف المستويات المجتمعية "¹³. بتصاعد حدة التنافس على المياه، تتناول حوكمة المياه قرارات تحديد من يحصل على المياه ومتى يحصل عليها، وكيف، وهي القرارات التي تعني بها إدارة الطلب على المياه، لذلك فإن إدارة الطلب على المياه هي من حيث الجوهر أحد مفاهيم الحوكمة إذ تنظم احتياجاتنا من المياه العذبة وبالنوعية المطلوبة¹⁴، ومن جهة أخرى تسعى إدارة الطلب إلى تحقيق الارتباط والتوازن بين أهداف تحسين كفاءة استخدام المياه، وتلك المتعلقة بالعدالة والمحافظة على البيئة والمشاركة العامة وهو ما يجعلها وسيلة فعالة للحوكمة¹⁵.

لذا فعليه، من أجل تعظيم فرص نجاح إدارة الطلب على المياه فإنه يجب أن يخطط لها ويتم تطبيقها على أنها جزء لا يتجزأ من نظام تحسين حوكمة المياه.

6. أدوات سياسات إدارة الطلب على المياه:

حدد العالم " bhatia " وآخرون سنة 1995 الأدوات المستخدمة في سياسات إدارة الطلب على المياه وهي:
- الحالات القادرة على تغيير البيئة التشريعية (القانونية) والمؤسسية، وتشمل الأدوات (السياسات) هنا إصلاح حقوق المياه والمشاركة في استعمال المياه والقوانين الخاصة بمساعدة مستخدمي المياه¹⁶؛

- المكافآت الخاصة بسوق المياه والتي تؤثر مباشرة على سلوكيات مستخدمي المياه بهدف حفظ المياه لاستخدامها، وتشمل الأدوات هنا (السياسات) إصلاح تسعير المياه وتقليص المساعدات على استهلاك المياه بالمناطق الحضرية، والتكاليف البيئية، والضرائب والإعانات الأخرى¹⁷؛

- أدوات خارج نطاق السوق، وتشمل محددات الرخص ومراقبة التلوث ونظام الحصص¹⁸؛

- التدخل المباشر، وتشمل برامج الصيانة والإصلاح؛

- التوعية بقيمة الماء وآليات ترشيد استخدامه.

1.6. الأدوات الاقتصادية:

تشمل الأدوات الاقتصادية في قطاع المياه عددا من الإجراءات العملية ومنها: حوافز مالية للحد من استهلاك المياه في القطاعات المختلفة من خلال التسعير واسترداد تكلفة المياه، وتقنين دعم أسعار المياه، بالإضافة إلى وضع حوافز تشجيعية لخفض استهلاك المياه، وتطبيق مبدأ الملوث الدافع، وتشجيع القطاع الخاص.

1.1.6. تسعير المياه:

في ظل ندرة المياه يعد تسعير المياه أداة اقتصادية يمكنها أن تسهم بدرجة ملموسة في إدارة الطلب على المياه، وربما تطبيق الفجوة بين العرض والطلب في هذا المجال¹⁹.

- لماذا تسعير المياه؟: إنه من المسلم به اليوم عالميا وقد أكدت ذلك جميع المؤتمرات التي عقدت في موضوع السياسة المائية أن الدعائم الاقتصادية كانت ولا تزال هي الأنسب والأليق في تسيير المياه، ومن ذلك تقرير البنك العالمي عن التنمية المستدامة إذ يؤكد أن أنجح وسيلة لحمل الناس على حسن استعمال الماء وترشيد استهلاكه هي أن نطالهم بدفع ثمن استهلاكهم للماء²⁰.

كما أن بيان دبلن قد أورد ضمن مبادئه التوجيهية أن للماء قيمة اقتصادية في جميع استخدامه، وينبغي التسليم بأنه سلعة اقتصادية، كما أن الدراسات والوثائق التي انبثقت عن مؤتمرات لاحقة اعتبرت أن الماء سلعة اقتصادية واجتماعية. ولقد أصبح من المسلم به ضرورة أن يفي سعر المياه بالمتطلبات التالية²¹:

- توفير موارد مالية لصيانة وتشغيل مرافق نقل المياه وتوزيعها.

- توفير حوافز للمحافظة على المياه، ولاعتماد تكنولوجيات مقتصدة في استهلاك المياه.

- كما ينبغي أن يكون استرجاع التكاليف هو الهدف الأدنى عند تحديد سعر المياه لمختلف الاستخدامات، مع السعي لاعتماد هيكل تسعير تدريجي وبسيط يكون شفافا وعادلا.

2.1.6. المشاركة بين القطاعين العام والخاص:

يقصد المشاركة بين القطاعين العام والخاص دخول الهيئة الحكومية المختصة في ترتيبات تعاقدية مع القطاع الخاص ليتولى عنها بعض أو كل أنشطتها في تقديم الخدمات المائية للجمهور العام. وتختلف درجة تولي القطاع الخاص المسؤولية عن الخدمات المائية باختلاف مستوى الشراكة المائية التي تمنحها الهيئة العامة للقطاع الخاص، ومدى سير تلك المسؤولية على خط متصل. وتتراوح المشاركة بين عقد خدمة بسيطة وعقد إدارة، تأجير الشبكة والامتياز حتى خروج الدولة من تقديم الخدمة، ولكل منها مستوى مختلف من الملكية والمسؤوليات التشغيلية. هذا ولا تؤثر المشاركة على ملكية وإدارة الموارد الأساسية للمياه، والتي عادة ما تقع تحت سيطرة ورقابة القطاع العام²².

3.1.6. اللامركزية وإدارة الري بالمشاركة:

تعتبر اللامركزية في إدارة المياه- بما في ذلك الري بالمشاركة- أداة رئيسية من أدوات إدارة الطلب على المياه، من أجل تحسين كفاءة إدارة الموارد المائية لاسيما في المناطق التي تتسم بندرة هذا المورد وتتطلب اللامركزية مشاركة مجتمع المستخدمين ورباطتهم في تصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة نظم المياه وخدماتها.

يعد خلق جمعيات مستخدمي مياه الري حلا حيويا وإطارا مناسباً يمكن من خلاله توعية المزارعين حول ضرورة وأهمية تسيير وصيانة شبكات وتجهيزات الري²³.

- أهداف اللامركزية وإدارة الري بالمشاركة: تتمثل فيما يلي الأهداف التالية²⁴:
- تخفيف الأعباء عن كاهل الحكومة في تشغيل وإدارة وصيانة وإعادة تأهيل نظم الري؛
- تشجيع إدارة الري بالمشاركة الاستخدام الاقتصادي للمياه، وما يرتبط بذلك من زيادة الإنتاجية منها وهي تعطي المزارعين الفرصة لتقدير ندرة المياه وتكلفة توصيلها إلى موقع المزرعة؛
- تحسين استدامة هذا النظام عن طريق تمكين المستخدمين من توفير ممارسات التشغيل والصيانة؛
- تخفيض تكاليف تشغيل مشاريع الري من خلال مشاركتهم بأعمال توزيع ونشر المياه فيما بينهم؛
- تسوية مختلف الخلافات والمواضيع الأخرى دون تدخل الدولة؛
- اشتراك المزارعين في عمليات تسيير وصيانة شبكات الري وتحميلهم قسطا من المسؤولية من أجل الاستغلال العقلاني لموارد المياه والمحافظة عليها.

ثانيا: واقع سياسات إدارة الطلب على المياه في السياسة المائية للجزائر (بعض الأدوات).

انتقلت الجزائر في جزء من سياستها المائية من مرحلة التوجه التام والكلّي نحو إدارة العرض إلى مرحلة أصبحت تهتم فيها بتضمين وإدراج تدابير إدارة الطلب ضمن سياستها المائية. لذا سنقوم في هذا المحور بعرض بعض من أدوات سياسات إدارة الطلب: التجربة الجزائرية لمشاركة القطاع الخاص في تسيير خدمات المياه والصرف الصحي، السياسة التسعيرية للمياه، الحماية القانونية للمياه من خلال قانون المياه 2005.

1. التجربة الجزائرية لمشاركة القطاع الخاص في تسيير خدمات المياه والصرف الصحي:

أمام تحديات التي يواجهها قطاع المياه شرعت الجزائر في تعديل صيغ تسيير الماء من أجل مزيد من الفعالية وتجنيد الإمكانات الوطنية والأجنبية في أحسن الظروف حتى يجلب قطاع المياه المستثمرين وتوفير عرض أفضل للماء وضمان تسيير أنجع للموارد المائية المتوفرة والقابلة للتجديد، دون تحول الماء إلى مادة تجارية، لأنه يبقى في الجزائر مادة اجتماعية²⁵.
لقد نص القانون رقم 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه بتفويض تسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير إلى شركات خاصة بموجب اتفاقية. ومن أجل إصلاح طرق التسيير ورفع الكفاءة الإدارية لمؤسسات المياه واستقطاب الدعم المالي من خلال المستثمرين، قامت وزارة الموارد المائية منذ 2005 بالاستعانة بخبرة القطاع الخاص الأجنبي في مجال تسيير وتوزيع المياه بأكبر مدن الجزائر على غرار العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة والطارف وذلك في مرحلة أولى بغرض بلوغ الأهداف المسطرة المتمثلة في تقليص فترات انقطاع المياه، وتحديث أنماط التسيير وعصرنتها، وتكوين مستخدمي الخدمة العمومية وتوفير المياه لفترات أطول. وهذا بعد عجز المؤسسات العمومية الوطنية التحكم في تسيير قطاع المياه مما خلق أزمة حادة في إمداد المواطنين الجزائريين بالمياه خاصة في المدن الكبرى²⁶.

1.1. تفويض تسيير الخدمة العمومية للمياه والتطهير لولاية الجزائر:

قامت الحكومة بتاريخ 28 نوفمبر 2005 بتوقيع اتفاقية (عقد إدارة) قيمته 120 مليون أورو بعد التوقيع على بروتوكول إتفاق في فيفري 2003، ولمدة خمسة سنوات مع الشركة الفرنسية "سوز" (suez-environnement) بهدف إدارة وتشغيل وصيانة جميع مرافق المياه والصرف الصحي من أجل توفير الماء الشروب لسكان الجزائر العاصمة المدينة 24 ساعة على 24 ساعة والقضاء النهائي على التسربات²⁷. كما ينص العقد على تكوين الإطار الجزائري لتسيير عملية توزيع المياه بعد انتهاء عقد الشركة الفرنسية. ودخل حيز التنفيذ في 01 مارس 2006 لمدة 05 سنوات متبوعا بفترة انتقالية لمدة 06 أشهر. وقد أبرم هذا العقد من أجل تسير شركة المساهمة للمياه والتطهير للجزائر "سيال" وهو العقد الذي انتهى بحلول 31 أوت 2011، وعند نهاية العقد قررت السلطات العمومية من خلال بروتوكول إتفاق مواصلة منهج تفويض تسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير، والذي جدد بنفس المدة ابتداء من سبتمبر 2011 إلى غاية سنة 2018²⁸.

2.1. نتائج شركة المياه والتطهير في الجزائر العاصمة "سيال الجزائر":

من بين العمليات المنجزة لشركة المياه والتطهير بالجزائر العاصمة "سيال الجزائر" يمكن ذكر²⁹:

– نقل الخبرات الأجنبية إلى الموظفين الجزائريين، حيث تطورت الكفاءة الجزائرية وتحسنت معارفها في مجال تسيير خدمات التطهير والماء. وتم تدعيم مختلف المصالح بوسائل عمل ذات التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى وضع نظام خاص لمراقبة عملية استغلال المياه الجوفية لمنطقة "المتيجة"، تخفيض عدد الفواتير الجزافية لاستغلال المياه بعد توسيع عملية صيانة وتغيير العدادات.

– تزويد 73.6% من السكان بالمياه في أكتوبر سنة 2009^{**}، منهم 22.7% مزودون بشكل يومي بمعدل من 12 إلى 14 ساعة يوميا، مع تجديد في الشبكة بشكل مستمر بوتيرة من 06 إلى 07 كلم شهريا من طول 4.000 كلم؛

– البحث المنتظم عن مناطق التسريبات حيث تم تحصيل 50.000 م³/يوما، كما قدر وجود 180.000 فرد يستعمل الماء ولا يدفع ثمن الفاتورة واسترجاع 100 ألف منهم؛

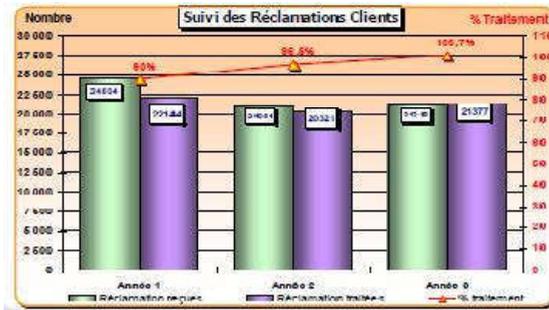
– تجديد نحو 50 إلى 100 كلم من شبكة التزويد بالماء الشروب و15.000 توصيل وتجديد 56 كلم من قنوات التطهير ومعالجة 102 مليون م³ من المياه المستعملة كل سنة، وإنجاز 747 مشروع وورشة للمياه والتطهير خلال 2009، وتصليح 20.000 نقطة تسرب، فقدرت المياه المتسربة بـ30% بعدما كانت 40% سنة 2000³⁰.

أما عن حصيلة الشركة بعد 03 سنوات من النشاط أكد "جون مارك جاهن" أنه تم تسجيل تحسنا في العديد من المجالات، وتم إقامة العديد من المنشآت الجديدة منها نظام المراقبة عن بعد، كما نجحت الشركة في ضمان استقرار توفير المياه وتطوير شبكة الصرف الصحي، وتم استرجاع (100 ألف) مستهلك للمياه لم يكونوا مدرجين في الشبكة الرسمية (مستهلكين لم يمتلكوا عدادات للمياه)، أما نسبة الضياع أو التسريبات فقد قدرت بحوالي 30% بعدما كانت تقدر بحوالي 40% سنة 2000، ويتم إصلاح (2000 تسرب شهريا)³¹.

من النتائج الأخرى التي حققها شركة "سيال" نذكر منها:

1- من حيث جودة الخدمة: فقد تم تسجيل تحسن كبير في مستويات التزويد بالماء الشروب، حيث وصلت نسبة التزويد بماء الشروب على مدار الساعة وبصفة يومية بأكثر من 95%، بعد 03 سنوات فقط من بداية العقد. ومن ناحية أخرى تم تسجيل تطور في عدد الشكاوى التي يتم معالجتها³². والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (02): تطور في عدد الشكاوى التي يتم معالجتها من طرف "سيال".



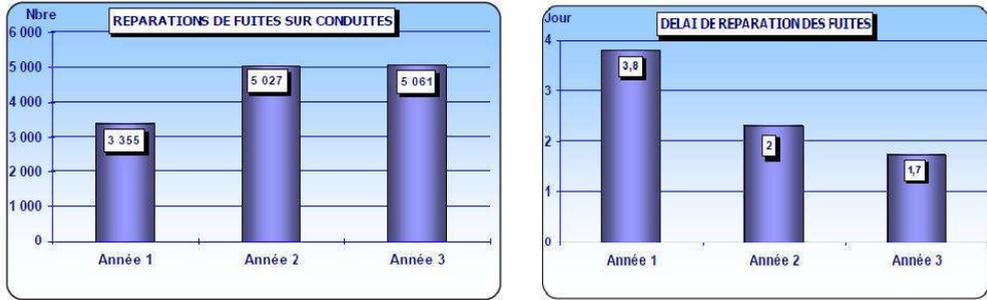
Source: Clarissa VITIELLO, SEAAL, Société des Eaux et de l'Assainissement d'Alger, Exemple d'un partenariat public privé innovant, OCDE, Tunis, 8-9 juillet 2009, p16: www.oecd.org/mena/governance/43371773.pdf. Page consulté le : (25/12/2017).

من خلال الشكل يلاحظ انخفاض في عدد الشكاوى المقدمة، وارتفاع نسبة الشكاوى التي يتم معالجتها، حيث وصلت نسبة المعالجة في السنة الثالثة 100%، مما يدل على تحسن جودة الخدمة المقدمة.

2- من حيث صيانة شبكة التوزيع: تم تسجيل ارتفاع في عدد التسريبات من قنوات التوزيع التي يتم إصلاحها من 3355 حالة تسرب في السنة الأولى إلى 5061 حالة تسرب في السنة الثالثة. في حين تم تسجيل انخفاض محسوس في الزمن اللازم لإصلاح

التسربات، حيث انخفضت فترة الإصلاح من 04 أيام في السنة الأولى من بداية العقد إلى أقل من يومين في السنة الثالثة، وهو معدل جيد وفقا للمعايير العالمية³³. والشكل التالي يوضح ذلك:

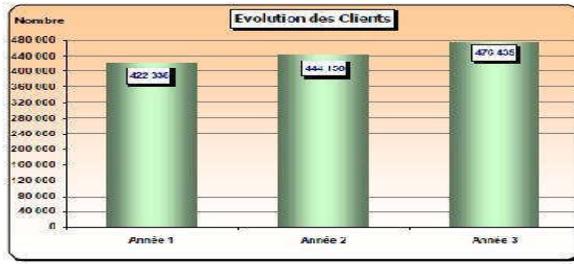
الشكل رقم (03): عدد التسربات التي تم إصلاحها من طرف سيال. الشكل رقم (04): تطور الزمن اللازم لإصلاح التسربات.



Source: Ibid, P16.

3- من حيث عدد المشتركين الموصولين بشبكة التوزيع: لقد تم تحقيق نتائج ايجابية في مجال عدد الأسر المربوطة بالشبكة بعد 03 سنوات فقط من بداية العقد³⁴. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (05): تطور عدد المشتركين الموصولين بشبكة التوزيع.



Source: Ibid, P 17.

4- الكشف عن التسربات وإصلاحها: بدأت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بتسطير برامج لتجديد وإعادة تأهيل شبكة

التزويد بالماء الشروب في العديد من الولايات، خاصة الولايات الكبرى كقسنطينة، وهران، الجزائر العاصمة، وعناية³⁵. لهذا قامت الدولة بعدة عمليات خاصة بإعادة تأهيل وتجديد قنوات وشبكات التموين بالماء الشروب بهدف تخفيض من نسب تسرب المياه في شبكات التوزيع، حيث كانت نسبة التسرب (حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي) تقدر بـ 50%، وتتراوح اليوم ما بين 20 إلى 35%³⁶.

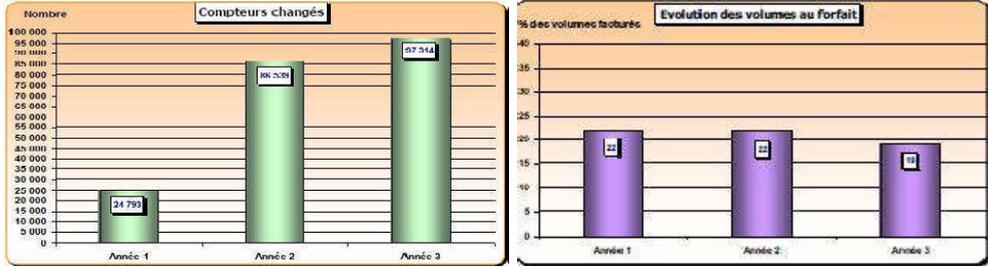
حيث تم في سنة 2012 تحديث شبكات 12 مدينة، بهدف تخفيض معدل تسرب المياه أكثر، حيث تقلص بالعاصمة من 30 و35% إلى 17 و20%، إلا أن المعدل المرغوب يقدر ما بين 10 و15 بالمائة وفقا للمقاييس الدولية³⁷.

كما أكدت وزارة الموارد المائية أن تجديد شبكة التزويد بالماء الشروب ستمس حوالي أربعين مدينة، وستخص 30.000 كلم من القنوات خلال الخماسي المقبل 2015-2019 (الذي رصد له مبلغ 1500 مليار دينار)؛ وإلى توسيع شبكة التزويد من خلال رفع نسبة الربط وتأهيل الشبكة من جهة أخرى.

وأشار إلى أنه من أجل "تحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية في نهاية الخماسي المقبل. هناك حوالي 5.000 كلم من الأنابيب التي يجب تأهيلها سنويا"³⁸.

5- الاهتمام بالقياس: أصبح هناك اهتمام متزايد بقياس الكميات المستهلكة من المياه والتخلي عن التقدير الجزافي لها، ومن مظاهر هذا الاهتمام التركيز على تركيب العدادات وتغيير العدادات المعطلة وغير الدقيقة. فحسب شركة " SEOR " المسؤولة عن تسيير المياه والصرف الصحي بوهران، فقد تقرر تركيب 160.000 عداد سنة 2013. كما سيتم تغيير 145000 عداد معطل بسبب التقادم.³⁹ وكمثال على تجربة الجزائر العاصمة في إطار التسيير المفوض، فقد قامت شركة " سيال " بتغيير أكثر من 97000 عداد في السنة الثالثة، بعدما كان العدد 24739 عداد في السنة الأولى، وبالتالي انخفاض القياس الجزافي من 22% إلى 19% خلال 03 سنوات.⁴⁰ والأشكال التالية توضح ذلك:

الشكل رقم(06): تطور عدد العدادات التي تم تغييرها. الشكل رقم(07): تطور نسبة القياس الجزافي.



Source: Clarissa VITIELLO, op.cit, PP 17-18.

للإشارة فإن عملية الحساب الدقيق لاستغلال المياه تجبر المواطن على الابتعاد عن ثقافة التبذير، وفي هذا السياق، تسعى شركة " ايدرو3 " المختصة في صنع العدادات، إلى الرفع من طاقات الإنتاج الوطني في مجال عدادات المياه ذات التكنولوجيات المتطورة المجهز بالأنظمة المعلوماتية الحديثة في مجال التسيير بعد العقد الأخير المبرم مع أكبر مؤسسة أمريكية في هذا المجال " ايترون "، حيث تم خلال سنة 2012 اقتراح عدادات جديدة لصالح الديوان الوطني لسقي الأراضي الفلاحية لاستغلالها في مجال نقل وتوزيع المياه انطلاقا من محطات معالجة المياه أو الأحواض المائية حيث سيكون لكل فلاح عداد الخاص.

2. السياسة التسعيرية لخدمات المياه.

إن الاستغلال في قطاع المياه ببلادنا وبمختلف مراحل: استكشاف، وإنتاج، وتوزيع، موكل به المؤسسات القطاع العام مما يتطلب قيام هذه الأخيرة بتوفير موارد مالية كبيرة واستثمارات مهمة من جهة، وتغطية التكاليف الحقيقية لتوفير المياه بواسطة تسعيرة الماء من جهة أخرى.

كما أن تعبئة المياه ونقلها وتوزيعها والحفاظ عليها تتطلب مصادر تمويل، من غير الممكن أن تتكفل بها الدولة كليا، لهذا يجب وضع إستراتيجية تتمحور حول استمرارية تنمية قطاع المياه، وتسعى لتوفير مصادر التمويل الذاتي، هذا المصدر يتمثل في الثمن الذي تحصل عليه مؤسسة المياه مقابل الخدمات التي تقدمها للمستهلكين.⁴¹

1.2. تسعيرة المياه الصالحة للشرب والصناعة:

تقوم الدولة بتوفير مياه الشرب والصناعة للمستخدمين وإنشاء كافة الشبكات ومحطات التنقية والمنشآت اللازمة لعمل الشبكة، ويكلف المستعملون بدفع الفوترة الخاصة (تسعيرات الماء الصالح للشرب) للتزويد بالماء الصالح للشرب جزءا ثابتا ومتغيرا، حيث يحدد الجزء الثابت لتغطية كل أو جزء من تكاليف الاشتراك وصيانة عداد الماء، وكذا من تكاليف صيانة إيصالات المستعمل بالشبكات العمومية، أما الجزء المتغير فيحدد حسب حجم الماء الذي يستهلكه المستعمل انطلاقا من الإيصال بالشبكة العمومية.

يتم توزيع المياه على مختلف فئات المستعملين وأقساط استهلاك الماء حيث تشمل فئات المستعملين (الأسر، الإدارات والحرفيين، ومصالح قطاع الخدمات، الوحدات الصناعية والسياحية).

توزع كميات الماء التي يستهلكها المستعملون حسب الفئات المحددة بأقساط استهلاك تحدد بالمتر المكعب كل ثلاثة (03) أشهر، حيث تقسم الكميات المستهلكة بالنسبة لمستعملي الفئة الأولى على أربعة (04) أقساط استهلاك كل ثلاثة (03) أشهر، ويطبق قسط وحيد للاستهلاك على المستعملين من الفئة الثانية والثالثة⁴².

في 09 جانفي 2005، وبصدور قانون المياه الجديد تم إرساء نظام تسعيرة جديد والمطبق حاليا في الجزائر حسب المرسوم التنفيذي رقم 13-05، المؤرخ في 09 جانفي 2005، المحدد لقواعد تسعير الخدمات العمومية للتزويد بالماء الشروب والتطهير وكذا التعريفات المتعلقة به، والذي يحدد تعريفة تدريجية تختلف حسب المناطق التعريفية المحددة وتأخذ بعين الاعتبار فئة المستهلك وحجم استهلاكه التغييرات المجرات على التعريفة، حيث تميزت السياسة التسعيرية بما يلي:

- ينبغي لأسعار خدمات المياه أن تغطي كلاً أو جزء من الأعباء المالية للاستثمار واستغلال وصيانة وتجديد المنشآت المرتبطة بتسيير الخدمات العمومية؛

- تقوم سياسة التسعير على: التوازن المالي، التضامن الاجتماعي، التحفيز على اقتصاد المياه، حماية المياه؛

- تقليص المناطق التعريفية إلى 03 مناطق بدلا من 10 مناطق تخضع لنفس التعريفة؛

- تصنيف المستعملين إلى 03 أصناف بدلا من 04 أصناف؛

- تقسيم الجزائر إلى خمس مناطق تسعيرية إقليمية بدلا من عشر مناطق. والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (01): المناطق التسعيرية الإقليمية حسب الولايات.

المناطق التسعيرية الإقليمية	الولايات المغطاة	السعر القاعدي للماء الشروب (د.ج/م ³)	السعر القاعدي للتطهير (د.ج/م ³)
الجزائر	الجزائر - البلديّة - المدية - تيبازة - بومرداس - تيزي وزو - البويرة - برج بوعريج - المسيلة - بجاية - سطيف.	6,30	2,35
وهران	وهران - عين تموشنت - تلمسان - مستغانم - معسكر - سيدي بلعباس - سعيدة - النعام - البيض.	6,30	2,35
قسنطينة	قسنطينة - جيجل - ميله - باتنة - خنشلة - بسكرة - عنابة - الطارف - سكيكدة - سوق أهراس - قالمة - تبسة - أم البواقي.	6.30	2,35
الشلف	الشلف - عين الدفلة - غليزان - تيارت - تيسمسيلت - الجلفة	6.10	2.20
ورقلة	ورقلة - الوادي - إليزي - الأغواط - غرداية - بشار - تندوف - أدرار - تمنراست.	5.80	2,10

المصدر: مرسوم تنفيذي رقم 13-05 مؤرخ في ذي القعدة 1425 هـ الموافق ل09 جانفي 2005، يحدد قواعد تسعير الخدمات العمومية للتزويد بالماء الشروب والتطهير وكذا التعريفات المتعلقة به، الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادر بتاريخ 2005/01/12، ص.6.

أما سلم تسعيرة الخدمات العمومية للتزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير فإنه يخضع إلى مبدأ التطور التدريجي للأسعار حسب فئات المستعملين وأقساط الاستهلاك كل ثلاثة (03) أشهر في كل منطقة تسعيرية إقليمية:

الجدول رقم (02): نظام تسعيرة المياه الصالحة للشرب والتطهير ابتداء من جانفي 2005.

أقساط الاستهلاك كل ثلاثة	الخدمة العمومية للتزويد بالماء الشروب	الخدمة العمومية للتطهير
--------------------------	---------------------------------------	-------------------------

فئات المستعملين	(03) أشهر	معاملات الضرب	التسعيرة المطبقة (د.ج/م ³)	معاملات الضرب	التسعيرة المطبقة (د.ج/م ³)	معاملات الضرب	التسعيرة المطبقة (د.ج/م ³)
الفئة 01: الأسر القسط الأول	من 0 إلى 25 م ³ /03 أشهر	1,0	1,0 وحدة	1,0	1,0 وحدة	1,0	1,0 وحدة
القسط الثاني	من 26 إلى 55 م ³ /3 أشهر	3,25	3,25 وحدة	3,25	3,25 وحدة	3,25	3,25 وحدة
القسط الثالث	من 56 إلى 82 م ³ /3 أشهر	5,5	5,5 وحدة	5,5	5,5 وحدة	5,5	5,5 وحدة
القسط الرابع	أكثر من 82 م ³ /03 أشهر	6,5	6,5 وحدة	6,5	6,5 وحدة	6,5	6,5 وحدة
الفئة 02: الإدارات- الحرفيون، ومصالح قطاع الخدمات	سعر موحد	5,5	5,5 وحدة	5,5	5,5 وحدة	5,5	5,5 وحدة
الفئة 03: الوحدات الصناعية والسياحية.	سعر موحد	6,5	6,5 وحدة	6,5	6,5 وحدة	6,5	6,5 وحدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المادة 10 و 16 من المرسوم التنفيذي رقم 05-13، مرجع سبق ذكره، ص 6-7.

من الجدول أعلاه إذا نظرنا إلى تسعيرة المياه الحالية في الجزائر نجد أن المستهلك يدفع فقط ما بين 5.80 إلى 6.30 د.ج/م³ بالنسبة للماء الصالح للشرب، وما بين 2.10 إلى 2.35 د.ج/م³ بالنسبة للتطهير، في الوقت الذي تصل فيه كلفة المتر المكعب الواحد من الماء الشروب إلى 31 د.ج و 22 د.ج للمتر المكعب الواحد المطهر من المياه. وهذا لا يشجع ولا يحفز على ترشيد الاستهلاك المائي.

هكذا ورغم هذه التعديلات تبقى الأسعار منخفضة سواء مقارنة بتكاليف التعبئة وتسيير المياه وطنيا (حيث تفوق تكلفة المتر مكعب الواحد من الماء 50 د.ج) أو مقارنة بمستويات الأسعار المعمول بها في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط⁴³، حيث تبلغ التسعيرة المتوسطة لمياه الشرب في الدار البيضاء بالمغرب 0.70 دولار/م³، وفي تونس 0.60 دولار م³، وفي مرسيليا بفرنسا بـ 1.20 دولار/م³، أما في الجزائر بـ 0.13 دولار/م³⁴⁴. من هنا فإن الخدمة العمومية لمياه الشرب، تتطلب تعبئة المياه ونقلها وتوزيعها والحفاظ عليها وتوفير مصادر تمويل، من غير الممكن أن تتكفل بها الدولة كليا، لهذا يجب وضع إستراتيجية تتمحور حول استمرارية تنمية قطاع المياه، وتسعى لتوفير مصادر التمويل الذاتي، هذا المصدر يتمثل في الثمن الذي تحصل عليه مؤسسة المياه مقابل الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

3. الحماية القانونية للمياه في الجزائر من خلال قانون المياه الجديد 2005:

من خلال الاطلاع على قانون المياه 05-12، يمكن أن نلمس أن هذا القانون يتضمن الكثير من النصوص التي من شأنها أن تنظم الطلب على المياه، حيث يتضمن نصوص تتعلق بالملكية وتنظيم السحب والتلوث. وفيما يلي قراءة للقانون 05-12 من خلال هذه الجوانب:

1.3. التلوث:

أرسى المشرع الجزائري من خلال قانون المياه 05-12 جملة من المواد التي تبين أهم الآليات القانونية ذات الطابع الوقائي والطابع التدخلي لحماية الموارد المائية وصيانتها من كل أشكال التلوث والاستعمال اللاعقلاني. وتتمثل هذه الآليات من خلال المواد التالية:

- المادة 44: يخضع رمي الإفرازات أو تفرغ أو إيداع كل أنواع المواد التي تشكل خطر تسمم أو ضرر بالأماكن العمومية للماء إلى ترخيص، تحدد شروط وكيفيات منحه عن طريق التنظيم⁴⁵.

أما من يخالف أحكام هذه المادة فالعقوبة (المادة 171) هي غرامة من 10.000 إلى 100.000 د.ج، (وتضاعف العقوبة عند العود)⁴⁶.

- المادة 45: يرفض منح الترخيص (المنصوص عليه في المادة 44) عندما تضر الأفرزات أو المواد محل الرخصة بالقدرة على التجديد الطبيعي للمياه، أو بمتطلبات استعمال المياه، أو بالصحة والنظافة العمومية، أو بحماية الأنظمة البيئية المائية، أو السيلان العادي للمياه، أو بأنشطة الترفيه الملاحية⁴⁷؛

- المادة 46: حظر تفرغ المياه القذرة مهما كانت طبيعتها أو صحتها في الآبار والحفر وأروقة التقاء المياه والينابيع وأماكن الشرب العمومية والوديان الجافة والقنوات؛ وحظر وضع أو طمر المواد الغير الصحية التي من شأنها أن تلوث المياه الجوفية؛ وحظر رمي جثث الحيوانات و/أو طمرها في الوديان والبحيرات والبرك والأماكن القريبة من الآبار والحفر وأروقة التقاء المياه والينابيع وأماكن الشرب العمومية⁴⁸.

أما من يخالف أحكام هذه المادة فالعقوبة (المادة 172) هي الحبس من سنة إلى 05 سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 1.000.000 د.ج، (وتضاعف العقوبة عند العود)⁴⁹.

- المادة 47: إلزام كل منشأة مصنفة تعتبر تفرغاتها ملوثة بوضع منشآت تصفية ملائمة، وبمطابقة منشآتها وكذا كفاءات معالجة مياهها والمترسبة حسب معايير التفرغ المحددة عن طريق التنظيم⁵⁰.

أما من يخالف أحكام هذه المادة فالعقوبة (المادة 173) هي غرامة من 100.000 إلى 1.000.000 د.ج، (وتضاعف العقوبة عند العود).

- المادة 119: يخضع كل تفرغ في الشبكة العمومية للتطهير أو في محطة تصفية المياه القذرة غير المنزلية للتخصيص المسبق من الإدارة المكلفة بالموارد المائية. ويمكن أن يخضع هذا التفرغ إلى وجوب المعالجة المسبقة⁵¹. أما من يخالف أحكام هذه المادة فالعقوبة (المادة 177) هي الحبس من شهرين إلى 06 أشهر وبغرامة من 100.000 إلى 500.000 د.ج، أو بإحدى العقوبتين فقط. (وتضاعف العقوبة عند العود)⁵².

2.3. الإطار القانوني المنظم لاستعمال المياه:

وضع المشرع الجزائري من خلال قانون المياه 05-12 جملة من النصوص القانونية المنظمة لسحب المياه من مختلف مصادرها بما يتناسب مع قدرتها على التجدد الطبيعي، وكذا أهم العقوبات في المواد التالية:

- المادة 32: بدخل نطاق الحماية الكمية:

- يمنع إنجاز أية آبار أو حفر جديدة أو أي تغييرات للمنشآت الموجودة التي من شأنها أن ترفع من المنسوب المستخرج؛

- تخضع إلى ترخيص الإدارة المكلفة بالموارد المائية كل أشغال تبديل أو إعادة تهيئة منشآت الري الجديدة؛

- يمكن للإدارة المكلفة بالموارد المائية أن تقوم بتحديد منسوب استغلال بعض نقاط الاستخراج أو توقيفها⁵³.

أما من يخالف أحكام هذه المادة فالعقوبة (المادة 170) هي الحبس من 06 أشهر إلى 03 سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 1.000.000 د.ج، (مع إمكانية مصادرة التجهيزات والمعدات المستعملة وتضاعف العقوبة في حالة العود)⁵⁴.

- المادة 71: لا يمكن القيام بأي استعمال للموارد المائية بما في ذلك المياه الموجهة للاستعمال الفلاحي والمياه غير العادية من طرف أشخاص طبيعيين ومعنويين خاضعين للقانون العام أو القانون الخاص، عن طريق منشآت وهياكل استخراج الماء، أو من أجل تربية المائيات إلا بموجب رخصة أو امتياز يسلم من قبل الإدارة المختصة⁵⁵.

- المادة 75: تخضع لنظام رخصة استعمال الموارد المائية، العمليات التي تتضمن⁵⁶:

*- إنجاز آبار أو حفر لاستخراج المياه الجوفية؛

*- إنجاز منشآت تنقيب عن المنبع غير الموجهة للاستغلال التجاري؛

*- بناء منشآت وهياكل التحويل أو الضخ أو الحجز، باستثناء السدود لاستخراج المياه السطحية؛

*- إقامة كل المنشآت أو الهياكل الأخرى لاستخراج المياه الجوفية أو السطحية.

أما من يخالف أحكام هذه المادة فالعقوبة (المادة 174) هي الحبس من 06 أشهر إلى سنتين وبغرامة من 100.000 إلى 500.000 د.ج. (مع إمكانية مصادرة التجهيزات والمعدات المستعملة وتضاعف العقوبة في حالة العود).⁵⁷
خلاصة:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن التوجه نحو إستراتيجية إدارة الطلب على المياه، هو التوجه نحو الإدارة الحديثة للموارد المائية والتي تهدف إلى المحافظة وحماية جودة ونوعية المياه، أي التوفيق بين نوعية المياه وعرض استخداماتها، وكذا تحسين كفاءة استخدام المياه خاصة في مجال الري وتحسين صيانة المياه ورفع كفاءتها والحد من الفاقد في كمية المياه وجودتها، والاستمرار في توفير المياه في أوقات الندرة والجفاف، ومن جهة أخرى التقليل من التكاليف والمخصصات المالية الضخمة التي تتحملها الدولة في تسيير هذا القطاع.

- من الممكن أن يكون تسعير المياه أداة فعالة لإدارة خدمة المياه، كما يجب أن تكون الأسعار عادلة ومنصفة، ولهذا يجب تطبيقها على الكميات الفعلية المستهلكة، ومما لا شك فيه أن نظاما موثوقا به لقياس تلك الكميات لا يحقق فقط الشفافية في العلاقة بين مورد الخدمة وجمهور المستخدمين، ولكنه يتيح أيضا معلومات حول مستوى الاستهلاك باعتبار ذلك أساسا لتحقيق الترشيد والتخطيط للاحتياجات المستقبلية.

- انتقلت الجزائر في جزء من سياستها المائية من مرحلة التوجه التام والكلي نحو إدارة العرض إلى مرحلة أصبحت تهتم فيها بتضمين وإدراج تدابير إدارة الطلب ضمن سياستها المائية، وخير دليل على ذلك ومن أجل تحسين الخدمة العمومية للموارد المائية، أدى إلى ضرورة انتاج الجزائر للمشاركة بين القطاعين العام والخاص (وهي أداة من أدوات إدارة الطلب- إضافة إلى بعض الأدوات الأخرى-) ببعض المدن الجزائرية على غرار العاصمة، عنابة، قسنطينة، وهران. وقد حققت تجربة الجزائر العاصمة نتائج ايجابية تمثلت في تخفيض معدلات التسرب، والقياس الجزافي للاستهلاك، وبالتالي تحسن الإيرادات. إلا أن هذا التوجه (التوجه نحو إدارة الطلب) يعتبر ضعيفا وينقصه الكثير من الخطوات الهامة والفعالة.

الإحالات والمراجع:

- ¹ - عبد الرحمان بن عنتر، إدارة الموارد المائية وترشيد استخدامها في ظل تحديات القرن 21، مداخلة في المنتدى الدولي حول: الماء ورهانات المستقبل، الجامعة الأفريقية للعقيد أحمد داره أدرار، يومي 19 - 21 نوفمبر 2006، ص3.
- ² - David Brooks, **An Operational Definition of Water Demand Management**, International Journal of Water Resources Development, September 2005, p04: <http://pugwashgroup.ca/events/Water/2008-Water-Brooks-WDM-Defn.pdf>. Page consultée le: (29/11/2017).
- ³ - محمد أحمد السامرائي، إدارة استخدام المياه، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص47.
- ⁴ - بربان غروف، نظرة عامة على المشاركة بين القطاعين العام والخاص في مجال إمدادات المياه المترلية، في: منتدى إدارة الطلب على المياه، استشاري مركز البحوث، للتنمية الدولية، عمان، 2002، ص15.
- ⁵ - David Brooks, **An Operational Definition of Water Demand Management**, op.cit, p05.
- ⁶ - IBID, p05.
- ⁷ - إدارة الطلب على المياه، سلسلة تقارير المبادرة الإقليمية لإدارة الطلب على المياه بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص01، نقلا عن الموقع الإلكتروني: تاريخ الإطلاع: (2017/12/03): http://www.idrc.ca/ar/ev-121600-201-1-DO_TOPIC.html.
- ⁸ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، إدارة الطلب على المياه، وثيقة رقم 14 مقدمة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ، 2002، ص3.
- ⁹ - زين الدين بروش، جابر دهمي، آثار تطبيق إدارة الطلب على المياه في تفعيل حوكمة المياه: دراسة حالة الجزائر، مداخلة في ملتقى حول: حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، المركز الجامعي ميلة، يومي 28-27 ماي 2013، ص05.
- ¹⁰ - David Brooks, **An Operational Definition of Water Demand Management**, op.cit, p06.
- ¹¹ - سهام عليوط، إشكالية إدارة الطلب على المياه-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2010/2011، ص65.
- ¹² - ديفيد برووكس، لمياء القتال، دعاء عرفة، إدارة الطلب على المياه: التعريفات ومعايير تقييم فعالية، سلسلة تقارير بحوث إدارة الطلب على المياه، المبادرة الإقليمية لإدارة الطلب على المياه بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ديسمبر 2007، ص7، نقلا عن الموقع الإلكتروني: تاريخ الإطلاع: (2017/12/02): <http://www.idrc.ca/EN/Documents/wdm-making-of-the-water-we-have.pdf>
- ¹⁵ - Tate, D.M, **Water Demand Management in Canada: A State-of-the- Art Review**, Environment Canada, Social Science, Series No23,2002 , p 02: <http://www.chs.ubc.ca/china/PDF/Zhang/Water%20Demand%20.pdf>. Page consultée le: (02/12/2017).
- ¹⁶ - باتريك مورياتي، حازم فهد وآخرون، منهجية إمبروز لحوكمة المياه: إرشادات وأساليب وأدوات، الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه، عمان، الأردن، أوت 2007، ص11.

¹⁷ - David Brooks, An Operational Definition of Water Demand Management, op.cit, p03.

¹⁸ - سهام عليوط، مرجع سبق ذكره، ص64.

¹⁹ - محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص73.

²⁰ - زين الدين بروش، جابر دهبيسي، مرجع سبق ذكره، ص07.

²¹ - إليسا بارودي، وعبد الرافع عابد لحو، بيومي عطية، إدارة الطلب على المياه- السياسات والممارسات والدروس المستفادة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ط1، الدار العربية للعلوم لبنان 2006، ص50.

²² - وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، الجزائر غدا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص125.

²³ - محسن زوييدة، التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص110.

²⁴ - برايان غورفر، نظرة عامة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال إمدادات المياه المتولية، مرجع سبق ذكره، ص30.

²⁵ - The Canadian Council for Public Private Partnerships, **Benefits of Water Service Public-Private Partnerships**, Paper Presented to Walkerton Commission on PPPs, Canada, January 2001, p03:

http://www.archives.gov.on.ca_walkerton/benefitsofwaternew.pdf. Page consultée le: (02/12/2017).

²⁶ - إليسا بارودي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص82.

²⁸ - وزارة الموارد المائية، تنمية قطاع الموارد المائية في الجزائر، الجزائر، 2010، ص10.

²⁹ - فراح رشيد، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق التخصصية في قطاع المياه في المناطق الحضرية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم

التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر 03، 2009-2010، ص304.

³⁰ - يوسف لخضر حمينة، تسيير المياه الصالحة للشرب في المدن الجزائرية، المؤتمر العربي للمياه الثاني، قطر، 29-27 ماي 2014، نقلا عن: تاريخ www.awcqatar.com/.../Afternoon-Dr.%20Yousif%20el%20Akhdar%20presentation.pdf : (2017/12/25):

³¹ - Suez Environnement, **Le Contrat De Management D'Alger : Un Ambitieux Programmé Sur L'Eau, Un Partenariat PUBLIC-Prive Réussi**, Octobre 2011, p06:

<http://www.suez-environnement.fr/.../DP-Alger-2011-v-finale>. Page consulté le: (25/12/2017).

³² - محسن زوييدة، التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة- حالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء، تخصص: دراسات اقتصادية، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص193.

³³ - " فقد بين استبيان أجرته مصالغ "السيال" تم إجراءه مع 2.500 زبون خلال الفترة الممتدة ما بين شهري جويلية وأوت من عام 2009 حول مدى رضا الزبائن أظهر أن 86% من الجزائريين يرون بأن الخدمة التي تقدمها مؤسسة "السيال" مرضية.

³⁴ - فراح رشيد، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق التخصصية في قطاع المياه في المناطق الحضرية، مرجع سبق ذكره، ص306.

³⁵ - سهام عليوط، مرجع سبق ذكره، ص201.

³⁶ - بلعالي محمد، التخطيط الاستراتيجي للموارد المائية: الأبعاد القانونية والتنظيمية والأمنية- سياسة تسيير الموارد المائية "الجزائر نموذجاً"، دار الكتاب الحديث، القاهرة

2013، ص05.

³⁷ - عبد الملك سلال، في منتدى التلفزيون، حصة تلفزيونية، القناة الأرضية، الجزائر، (2009/5/30)، الساعة 21:00 سا ليلا نقلا عن: تاريخ <http://www.algerie.360.com>.

³⁸ - وكالة الأنباء الجزائرية، تجديد شبكة التزويد بالماء الشروب على مستوى 40 مدينة خلال الخماسي المقبل 2015-2019، (2014/03/20)، نقلا عن: تاريخ

<http://www.aps.dz/ar/regions> : (2017/12/25):

³⁹ - سهام عليوط، مرجع سبق ذكره، ص201.

⁴⁰ - Clarissa VITIELLO, SEAAL, Société des Eaux et de l'Assainissement d'Alger, op.cit, p16.

⁴¹ - سهام عليوط، مرجع سبق ذكره، ص191.

⁴² - Clarissa VITIELLO, SEAAL, Société des Eaux et de l'Assainissement d'Alger, op.cit, p14.

⁴³ - IBID, p15.

⁴⁴ - محسن زوييدة، التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص105.

⁴⁵ - محمد أمين بن لخلخل، عبد الغني كحلة، آلية تسعير المياه في الوطن العربي-دراسة حالة الجزائر، مداخلة في ملتقى وطني حول: حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق

الأمن المائي، المركز الجامعي ميله يومي 27-28 ماي 2013، ص18.

⁴⁶ - عادل كدودة، عقبة قطاف، السياسة التسعيرية للموارد المائية في الجزائر، مداخلة في ملتقى وطني حول: حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، المركز

الجامعي ميله، يومي 27-28 ماي 2013، ص14.

⁴⁷ - Ministère des ressources en eau, direction des de la lamentation en eau Potable, **étude de la tarification de l'eau a usage domestique et industriel**, Algérie, janvier 2002, p18.

⁴⁸ - IBID, p19.

⁴⁹ - سعداوي محمد، بلعاري عبد الكريم، الحماية التشريعية لإستراتيجية الدولة الجزائرية في إدارة ثروتها المائية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جامعة الجزائر،

جانفي 2012، ص13.

⁵⁰ - قانون رقم 12-05 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1426 هـ الموافق ل04 أوت 2005 يتعلق بالمياه، الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادر بتاريخ 04/09/2005، ص09.

⁵² - سعداوي محمد، بلعاري عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص13.

⁵³ - الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم: 12-05 المؤرخ في 04 أوت 2005 يتعلق بالمياه، مرجع سبق ذكره، ص20.

⁵⁵ - سعداوي محمد، بلعاري عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص13.

⁵⁶ - الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم: 12-05 المؤرخ في 04 أوت 2005 يتعلق بالمياه، مرجع سبق ذكره، ص07.

⁵⁷ - سعداوي محمد، بلعاري عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص13.

مقاربة تحليلية لآثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في عموم الدول النامية وفق منظور البعد البيئي (الحالة الجزائرية)

Essai d'Analyse des effets des politiques de libéralisation du commerce extérieur sur le développement durable dans les pays en développement à travers la dimension environnementale.

(Cas de l'Algérie)

اعداد

الأستاذ الدكتور الأخضر عزي

جامعة محمد بوضياف-المسيلة

الأستاذ المساعد وليد عابي

جامعة العربي التبسي-تبسة

مستخلص

هدفت الورقة دراسة أحد أهم المواضيع في العصر الحديث، حيث أصبحت مواضيع التجارة والبيئة تثير كثيرا من الجدل، خصوصا في ظل التطورات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، والمتمثلة في عمليات: تحرير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي والاتفاقيات الإقليمية والدولية المرتبطة بذلك وأثارها على البيئة والتنمية المستدامة، وأثر التشريعات البيئية على التنافسية والتجارة الدولية.

تباينت مواقف الدول المتقدمة والدول النامية حول هذين الموضوعين: حيث ركزت الأولى على موضوع العلاقة بين السياسات التجارية والبيئة، أما الثانية فتمثلت مخاوفها في الآثار المتوقعة للسياسات البيئية على تنافسية منتجاتها وإمكانية استخدام الدول المتقدمة للسياسات الحمائية لمنتجاتها. إن القضايا المطروحة عالميا حول العلاقة بين التحرير التجاري والبيئة والتنمية المستدامة تحمل في واقع الأمر أهدافا ومقاصدا نبيلة: غير أن تباين الاهتمامات البيئية في المرحلة الحالية بين الدول النامية والمتقدمة، وكذلك اختلاف مراحل التطور الاقتصادي لكل منها يدعو الدول النامية- بما في ذلك- الجزائر إلى قدر من الارتياح والتحفيز حول التوجهات المثارة، ويدعوها إلى الانتباه إلى ما يمكن أن ينطوي عليه طرح تلك القضايا من تحيز ملحوظ لغير صالحها، وما يتوقع له من تأثير سلبي على التجارة والتنمية المستدامة لتلك الدول.

الكلمات الدالة: سياسات التحرير التجاري، حماية البيئة، التنمية المستدامة، المعايير البيئية، الدول النامية.

مقدمة

أصبح العالم أكثر تعقيدا إذ تتجاذبه مشاكل عالمية عديدة، ومن بين هذه المشاكل التي استقطبت اهتمام المجتمع الدولي تدهور البيئة، هذا التدهور الذي يعتبر أقوى دليل عن التحرير التجاري والاستثمار والاستغلال غير المسئول للموارد الطبيعية، وهو نتيجة حتمية لمناهج التنمية الاقتصادية التي تتبناها دول العالم والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أعلى معدلات نمو ولو كان ذلك على حساب الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية، وعليه فالتحرك الواجب الآن هو نحو الموازنة بين ضروريات التنمية وحماية البيئة، وهذا لخلق نمو مستدام في ظل استخدام عقلائي ورشيد للموارد البيئية يؤدي بنا في الأخير إلى تبني نهج التنمية المستدامة الذي يضمن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في ظل بيئة نظيفة، وتبقى الجزائر وسط هذا كله كدول مصنفة ضمن البلدان السائرة في طريق النمو وحالها كحال جميع دول العالم التي تعاني من المشاكل البيئية، حيث وصل مستوى البيئة فيها إلى حد ينذر بالخطر، الأمر الذي استلزم التدخل للحد أو التخفيف من مستويات التلوث التي أصبحت تهدد حياة المواطنين بشكل مباشر، حيث سيتم التطرق في هذا الجانب إلى دراسة واقع التحرير التجاري، وتحديد أهم الآثار الناجمة عن سياسات التحرير التجاري على التنمية المستدامة رغم غياب المؤشرات الكمية المباشرة التي تثبت وجود آثار بيئية إيجابية كانت أو سلبية، وذلك نظرا لغياب الجهات المسؤولة عن رصد التغيرات الناتجة عن التحرير التجاري، إلا أنه يمكننا أخذ نظرة بسيطة عن الأوضاع البيئية السائدة، والتي تبين مدى تدهور حالة البيئة، حيث يبقى تخوفها من تأثير التحرير التجاري على الاستدامة البيئية، والخوف من تنامي التدهور البيئي في ظل التحرير التجاري.

إشكالية الدراسة: نسعى لإيجاد اجابة موضوعية عن السؤال الرئيسي المختزل التالي: كيف يمكن لسياسات التحرير التجاري الخارجي بصماتها البيئية التأثير في مسارات التنمية المستدامة في الدول النامية؟ ما اثر ذلك على الجزائر في ظل تحرير التجارة الخارجية؟.

تندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يؤدي التحرير التجاري إلى حماية البيئة أم إلى تدهورها؟

- هل تستخدم المعايير والسياسات البيئية كإجراءات حماية ضد صادرات الدول النامية؟.

- ما هي انعكاسات التحرير التجاري على التنمية المستدامة في الجزائر؟.

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة، والأسئلة المتفرعة عنها؛ ننتقل من الفرضيات التالية:

H1: يتمثل الرابط الأساسي بين سياسات التحرير التجاري والبيئة في تزايد النشاط الاقتصادي، وفي مقدمته التجارة التي تؤدي حالياً إلى تدهور نوعية البيئة في الدول النامية.

H2: يؤثر اعتماد الدول المتقدمة على آليات حمائية جديدة (المتطلبات البيئية) على تنافسية اقتصاديات الدول النامية.

H3: يؤثر الوضع الاقتصادي الحالي بشكل كبير على وضعية البيئة في الجزائر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول أحد أبرز المواضيع الحديثة في ظل النظام التجاري العالمي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولأهمية البيئة بالنسبة للتجارة الخارجية باعتبارها المورد الرئيسي للمبادلات التجارية، وأهم الانعكاسات التي تطرأ على التنمية المستدامة في ظل سعي الجزائر إلى تحرير التجارة الخارجية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر أهمها في ما يلي:

- تحليل العلاقة والارتباط بين التجارة والبيئة، وموقف المنظمة العالمية للتجارة منها.

- تحديد الأهمية المتزايدة للقضايا البيئية والسياسات المتبعة من أجل حمايتها.

منهج الدراسة: حتى تتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه ودراسة الإشكالية وتحليل أبعادها، والإلمام بهذا الموضوع، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي، لكونه يلائم طبيعة الموضوع المدروس من خلال وصف وتحليل مختلف مكوناته وأجزائه.

مجاور الدراسة: تناولنا دراسة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

- مقدمة.

أولاً: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

ثانياً: سياسات التحرير التجاري.

ثالثاً: العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة.

رابعاً: تقييم دور سياسات التحرير التجاري في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

- خاتمة.

أولاً: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة، التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، هذا ما عجل بظهور مفهوم التنمية المستدامة، وقد تبلور هذا المفهوم لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والذي يحمل عنوان **مستقبلنا المشترك** الذي نشر لأول مرة عام 1987، وقد ارتبط ظهور مفهوم التنمية المستدامة بتعيين من المشكلات: الانتشار الواسع والمتزايد للفقر، والتدهور المستمر للبيئة الطبيعية.

1- مفهوم التنمية المستدامة: يمكن تعريف التنمية المستدامة بأكثر من أسلوب ومنهج:

- **تعريف 01:** تعني التنمية المستدامة "ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فناؤها أو تدهورها أو تؤدي إلى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل: التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية"¹.

- **تعريف 02:** تعني التنمية المستدامة اقتصادياً "الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها"².

- كما أنصبت تعريفات

اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن «استخدام الموارد اليوم ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل» ويقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على المستويات المعيشية في المستقبل أو تحسينها، وهو ما يعني أن نلظنا الاقتصادية ينبغي أن تدار حيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها.

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن التنمية المستدامة تدعو إلى عدم استمرار الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو الجنوب واستبدالها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، حيث تتضمن التنمية المستدامة عدداً من العناصر، أهمها³:

- تخفيف حدة الفقر لوقف استنزاف الموارد، ذلك لأن الفقر يؤدي للمبالغة في استخدام الموارد الطبيعية ويسرع من معدل نضوبها.

- استخدام تكنولوجيا نظيفة وهو ما قد يكون له انعكاسات على برامج البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتقييم المشروعات الجديدة.

- إبطاء معدل النمو السكاني حتى يخف الضغط على الموارد الطبيعية.

- تحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية إلى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب فيها.

2- أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، التي يمكن ذكرها فيما يلي⁴:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبكل عادل ومقبول؛

- احترام البيئة الطبيعية: حيث أنها تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، وبالتالي فهي تستوعب العلاقة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام؛

- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة؛ وذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة؛

- تحقيق استخدام عقلائي للموارد: حيث أنها تتعامل مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلائي؛

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع؛ وذلك بتوظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وأثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها، بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

3- أبعاد التنمية المستدامة: من خلال التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة يلاحظ أنها تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة تتمثل في الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية كالآتي⁵:

1-3 الأبعاد الاقتصادية: وتتضمن عدة أبعاد منها: ضمان حق حصول الأفراد على الموارد الطبيعية؛ إيقاف تبيد الموارد؛ مدى مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث البيئي ومعالجته.

ومنه تقليص تبعية البلدان النامية، والانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي، وبالتالي التوسع في التعامل الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في الرأس المال البشري والتوسع والتفاوت في توزيع المداخل.

2-3 الأبعاد البشرية: وتتمثل في:

- تثبيت النمو الديمغرافي: النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية و على قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد ما أو منطقة ما تحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة للأعمال كل ساكن؛

- أهمية توزيع السكان: فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة كالمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليل من الحد الأدنى من الأثار البيئية للتحضر؛

- الاستخدام الكامل للمواد البشرية: كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخدما كاملا وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية. - الصحة والتعليم.

3-3 الأبعاد البيئية: تتمثل في:

- إتلاف التربة واستعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد؛ إن إفراط الأفراد في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدميرها وهناك مصائد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية تجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة؛

- حماية الموارد الطبيعية: ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصائد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات الآخرين في التزايد؛

- صيانة المياه: التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حدا للاستخدامات المبددة، وتحسين كفاءة شبكات المياه، وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا تحدث اضطرابا في النظم الأيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تحددها؛

- تقليص ملاحئ الأنواع البيولوجية؛

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

4-3 الأبعاد التكنولوجية: وتتمثل في:

- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية: وتعني التنمية المستدامة هذا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثراً وتقليص من استهلاك الطاقة، وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد؛

- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة: بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها؛

- المحروقات والاحتباس الحراري: الذي يهدد المناخ بتغير المناخ والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛

- الحد من انبعاث الغازات؛

- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون: والتنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض.

ثانيا: سياسات التحرير التجاري

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية لكل البلدان سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء، فالتجارة الخارجية تربط بين الدول والمجتمعات بعضها ببعض، ويعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن تصور العالم من دونه اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها واستيراد حاجياتها من فائض إنتاج الدول الأخرى.

1- مفهوم التجارة الخارجية

تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها، فقد عرفت تاريخيا بأنها تمثل "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل الصادرات والواردات"⁶.

أما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية، فهو أنها تمثل: "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"⁷.

وعليه يمكن تعريف **التجارة الخارجية** أيضا بأنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة.

ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية كما يلي⁸:

- تبادل السلع المادية: وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطة؛

- تبادل الخدمات: والتي تتضمن خدمات النقل، والتأمين والشحن، والخدمات المصرفية والسياحة وغيرها؛

- تبادل النقود: وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل، كما تشمل القروض الدولية.

- تبادل عنصر العمل: ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى الهجرة.

2- سياسة حرية التجارة الخارجية

لقد كانت آراء المدرسة الطبيعية أول من نادى بتحرير التجارة الخارجية، لأن في ذلك مصلحة للجميع، وتؤكد هذا المبدأ على يد رواد المدرسة الكلاسيكية آدم سميث ودافيد ريكاردو، وذلك وفقا للمقولة الشهيرة لأدم سميث "دعه يعمل دعه يمر" على المستوى الدولي. حيث أكدوا من الناحية النظرية أن التبادل الحر يشكل أحسن وضعية بالنسبة للدول، فالفكر الكلاسيكي آمن بحرية التجارة كأساس لعمل السوق على المستويين المحلي والدولي، وهذا ما تدعمه وتؤكدته اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ومن قبل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية GATT، وكذا برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي.

1-2 مفهوم سياسات التحرير التجاري: يمكن تعريف سياسة الحرية التجارية على أنها "إقرار نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة حتى تكون التجارة الخارجية خالية من القيود والعقبات، إذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة للصادرات أو الواردات على حد سواء"⁹.

كما يتضمن هذا المفهوم التقليل من التدخل الحكومي في التجارة الخارجية إلى أدنى حد ممكن، أو حتى منع هذا التدخل منعاً باتاً لأن التجارة بين الشعوب حق طبيعي وجد بوجود الإنسان، لذلك ينظر مؤيدو سياسة الحرية التجارية إلى التجارة الخارجية نفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية، فهي مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل بينهما¹⁰. حيث تعتبر الفترة من 1842 إلى 1873 فترة رواج وتدعيم لمذهب الحرية الاقتصادية، وأيدت السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة مبدأ حرية التجارة، سواء في الداخل أو الخارج واعتناق الكثير مذهب آدم سميث المنادي بضرورة حرية التجارة الخارجية. واعتبر أنصار هذا المذهب أن التقسيم الدولي للإنتاج هو المبدأ الأساسي في العلاقات الاقتصادية بين الدول، وقد نتج عن حرية التجارة استغلال الدول النامية في مجال التصنيع لصالح الدول المتقدمة آنذاك¹¹.

2-2 حجج مذهب الحرية التجارية: يستند أنصار مذهب الحرية التجارية على عدة حجج، من أهمها:

- منافع التخصص الدولي: حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، والتخصص بدوره يؤدي إلى تقسيم العمل على النطاق الدولي، ومن ثم إلى زيادة الحجم الكلي للسلع المنتجة وزيادة عدد الأسواق مما يؤدي إلى حسن استغلال موارد الدولة.

- منافع المنافسة: مناخ المنافسة يساعد على الارتفاع لمستوى الإنتاجية، كذلك تزيد الرفاهية الاقتصادية للمستهلك لأن له الفرصة لاختيار السلع التي تشبع رغباته وبأحسن النوعيات وبأرخص الأسعار. فالتبادل الحر يسمح لأي دولة الحصول على منتجات بكميات أكبر مما تستطيع إنتاجها بنفسها من ناحية مستوى الإنتاجية، وتؤدي الحرية التجارية إلى تنافس المنتجين في استخدام إنتاج أكثر تطوراً وفعالية سعياً إلى زيادة الناتج وخفض النفقة¹².

- الحرية تشجع التقدم الفني: تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، مما يؤدي إلى تحسين وسائل الإنتاج وتشجيع التقدم الفني، وبالتالي يضمن العالم جودة المنتجات وأسعار أقل، كما يعمل المنتج على تطوير إنتاجه ويستفيد المستهلك في النهاية من المنافسة القائمة بين المنتجين. ويتاح انتقال التكنولوجيا دون عوائق، فيرتقي الهيكل الصناعي بها.

- الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار العالم: تعتبر هذه الحجة من بين أحدث الحجج الاقتصادية التي تؤيد سياسة الحرية التجارية، وأساس سياسة عدم إفقار الغير أن الرسوم الجمركية تدعو إلى إضعاف التجارة بوجه عام، فالتقليل من الواردات ينتهي عادة بنقص الصادرات، وبما أن التجارة ما هي إلا وسيلة لتبادل السلع والخدمات، فلن تستطيع الدول أن تصدر الفائض من إنتاجها، دون أن تستورد فائض العالم الخارجي¹³.

3- التحرير التجاري في ظل المنظمة العالمية للتجارة:

لم تكن اتفاقية الجات في صورتها الأصلية منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه لهذا المصطلح، حيث كانت تفتقد للأجهزة الدائمة التي تتميز بها المنظمات الدولية، وكل ما هنالك هو وجود بعض اللجان الدائمة التي تتميز بها المنظمات الدولية، والتي تقوم بأداء المهام المحددة وينتهي وجودها بانتهاء مهمتها، وقد كان لدورة الأورغواي أثر كبير في إنشاء منظمة التجارة العالمية.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة من أبرز ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد، إذ وبعد فشل قيامها الذي كان من المقرر في مؤتمر هافانا 1947، عادت هذه الفكرة وتجسدت في اجتماع مراكش 1994، أي بعد حوالي نصف قرن من محاولة قيامها الأولى، حيث تسعى المنظمة إلى تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية وغير الجمركية لكي تصبح إحدى الدعائم الثلاثة المكونة للنظام الاقتصادي الدولي، إلى جانب كل من الصندوق والبنك الدوليين¹⁴.

وتعتبر المنظمة العالمية للتجارة منظمة دولية تتمتع بالشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية، مما يعطيها الأهلية القانونية لمباشرة مهامها، كما تتمتع بسلطات تعاقبية لوضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري في السلع والخدمات، وهي الأمور التي كانت تدور بسببها الخلافات التجارية بين الدول¹⁵.

إن الهدف الأسسى الذي تسعى إليه المنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة الخارجية في السلع والخدمات بتخليصها من القيود التعريفية وغير التعريفية في شتى الأسواق التجارية، وإذا كانت اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية لم تفصل على نحو محدد الأهداف المرجوة من وراء إنشائها فإنها تسعى إلى تحقيق بعض الأهداف، منها¹⁶:

- رفع المستويات المعيشية لشعوب الدول الأعضاء وبلوغ درجات التشغيل الكامل؛

- العمل على استمرار نمو معدلات حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعلي؛

- تحقيق زيادة مطردة في الطاقات الإنتاجية والتعاملات التجارية الدولية في السلع والخدمات؛

- الاستخدام الأمثل للموارد العالمية وفقاً للمخططات التنموية والعمل على حماية البيئة والحفاظ عليها بما يتلاءم مع متطلبات التطور للاقتصاد العالمي (تحقيق التنمية المستدامة)؛

- تفعيل الجهود الإيجابية لتأمين حصول البلدان النامية والأقل نمواً على نصيب وافر في معدلات النمو المرتفعة للتجارة الدولية للاستفادة من عائداتها المالية.

وتقوم منظمة التجارة العالمية على عدد من المبادئ أهمها: مبدأ عدم التمييز، مبدأ الشفافية، مبدأ المفاوضات التجارية، مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية، مبدأ التبادلية.

4- علاقة المنظمة العالمية للتجارة بالدول النامية

كانت نتائج تحرير التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة مخيبة لآمال الكثيرين، كما أنها كانت مغايرة تملما لما وعدت به الدول النامية من نمو للتجارة وانتعاش للإنتاج عقب إنشاء المنظمة، ويؤكد ذلك وقائع عملية ترصدها إحصاءات منظمات دولية متعددة. ولعل ذلك يتضح مما يلي¹⁷:

- كان معدل النمو في الصادرات العالمية في فترة التسعينات أقل من مستواه في فترة الستينات والسبعينات، كما كان معدل نمو الصادرات في السنوات التالية لإنشاء المنظمة (1995-1999) أقل من نظيره في السنوات السابقة لإنشائها (1990-1994)، 10% مقابل 21% على الترتيب؛

- فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي لم يزد معدلته على 3.2% في التسعينات مقابل 4.6% في الستينات والسبعينات وكان معدل النمو في الدول النامية 3.6% في التسعينات مقابل 6% في الفترة 1965-1980؛
- بالنسبة لتدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية فإن معدل النمو الذي أحرزه في التسعينات هو نفس المستوى السابق تحقيقه خلال الفترة 1975-1982؛

- كانت العواقب وخيمة على النمو الصناعي والتشغيل في الكثير من الدول النامية، فقد عانت الصناعات الوطنية انخفاضا حادا في الطلب على منتجاتها من جراء فتح الأسواق أمام المنتجات الرخيصة الوافدة من الدول الصناعية المتقدمة؛
- تعاني صادرات الدول النامية من صعوبات عديدة في النفاذ إلى الأسواق، حيث أن التعريفات الجمركية على صادرات السلع الزراعية شديدة الارتفاع والدعم المحلي ودعم الصادرات مازال عند مستويات مرتفعة في الدول المتقدمة؛
- إن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية تضع قيودا شديدة على حق الدول النامية في توفير الرعاية الصحية لشعبها وما يتصل ذلك بتطوير الصناعات الدوائية وتوفيره بأسعار في متناول غالبية السكان؛
- واجهت دول الجنوب مصاعب من جراء إسراف الدول المتقدمة في رفع دعاوي الإغراق ضدها أمام منظمة التجارة العالمية وهو ما يكلفها أموالا باهظة ويستنفذ الكثير من جهد ووقت كوادرها الفنية؛
- واجهت الدول النامية صعوبات في تنفيذ بعض التزاماتها في منظمة التجارة العالمية، وذلك لضعف قدراتها الفنية والإدارية والمالية.

5- سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

نتيجة للتغيرات والتطورات الاقتصادية الدولية المستمرة، أصبحت اقتصاديات الدول أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، مما جعل تحرير التجارة أمرا ضروريا من أجل الإسراع في عملية التنمية في ظل اقتصاد عالمي على درجة عالية من التكامل. حيث تعتبر الجزائر من البلدان المصدر للبترو، إذ تحصل على أكثر من 97% من حصيلتها صادراتها من صادرات النفط، وقد اتبعت سياسة احتكار من طرف الدولة وتنوع صناعتها موجه نحو الصناعات البتروكيمياوية أو الصادرات كثيفة استخدام الطاقة.

1- 5 مراحل تحرير التجارة الخارجية: عرفت الجزائر عقب الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا ثلاثة اتجاهات رئيسية في تسيير التجارة الخارجية، حيث تمثل الاتجاه الأول في رقابة الدولة للتجارة الخارجية في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى بداية السبعينات، حيث سعت السلطات آن ذاك لإحكام قبضتها على قطاع التجارة الخارجية أملا في تحقيق الأهداف المرجوة منه، متخذة بذلك جملة من الإجراءات والتدابير للوصول إلى تلك الأهداف، غير أن الظروف التي عقبها الاستقلال وإلى غاية سنة 1970 جعلت من ذلك الجهد تمهيدا لبسط النفوذ الحقيقي على هذا القطاع إلى غاية 1989، حيث استخدمت الدولة من خلاله جملة من الإجراءات حققت ما أمكها تحقيقه، لكنها وصلت في نهاية الثمانينات إلى حقيقة أنه لا يمكن مساندة ربح التغيير سواء الخارجية أو الداخلية، إلا إذا تم التحرير الكامل للاقتصاد الوطني عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة. حيث قامت الحكومة بتحرير التجارة الخارجية بشكل كبير على الرغم من بقاء كثير من العوائق غير التعريفية مع ارتفاع الجمارك على الكثير من الواردات. وبرنامج التحرير التجاري بدأ بشكل تدريجي حيث جسده أولا قانون 88-29 الذي أعطى مرونة في مجال تحرير التجارة مع الخارج¹⁸. وبالفعل تم كسر ذلك الاحتكار الذي مورس على قطاع التجارة الخارجية مع صدور قانون القرض والنقد عام 1990، وبدأ أول تحرير فعلي لها سنة 1991 حيث تم إصدار تعليمات تتضمن شروط تحويل عمليات الاستيراد وتحدد مجال تدخل عملاء الاستيراد الجزائريين الخواص منهم والعموميين، وبحلول عام 1996 صار نظام التجارة الخارجية خاليا من القيود الكمية كما تم تدعيم هذا البرنامج التدريجي لتحرير التجارة الخارجية بتخفيض المعدل الأقصى للرسم الجمركي على الواردات إلى 50% في عام 1996، ثم إلى 45% ابتداء من 1 جانفي 1997، وإلغاء ما يقارب 20 بندا متعلق بالصادرات¹⁹. كما دعمت أيضا تحرير التجارة الخارجية بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والدخول في اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي والسعي الحثيث من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث لم تحصل الجزائر على العضوية بعد، ومرت هذه المفاوضات بعدة جولات يمكن أن نقسمها إلى ثلاث مراحل كما يلي²⁰:

- المرحلة الأولى (1996-1998): هي أول جولة من المفاوضات مباشرة بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية، حيث تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول وهي: الو م 170 سؤال، دول الاتحاد الأوروبي 124 سؤال، سويسرا 33 سؤال، اليابان 09 أسئلة، أستراليا 08 أسئلة، أما الإجابة على هذه الأسئلة التي بلغ مجموعها أكثر من 500 سؤال كانت بشكل كتابي.

- المرحلة الثانية (2000-2002): تلقت الجزائر في هذه المرحلة مجموعة أسئلة وملاحظات عن سياستها الاقتصادية والاجتماعية، حيث قدمت الجزائر في جوان 2001 مذكرة جديدة معدلة تضمنت أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها، وتلقت الجزائر بعد تقديمها للمذكرة الجديدة مجموعة أسئلة كانت تتعلق في مجملها بالمنظومة التعريفية، ووجهت لها عدة انتقادات بسبب احتواء الملف لحوالي 37 قاعدة تخرق المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة.

- المرحلة الثالثة من 31 أكتوبر 2002 إلى اليوم: بدأت المفاوضات الثنائية وتم التركيز في هذه المفاوضات على أهم النقاط التي مازالت عالقة بين الطرفين مثل تحرير الأسعار، بالإضافة على تصدير واستيراد بعض المواد وبعض المواشي والتي لازالت الجزائر تحتفظ على قواعد المنظمة بشأنها.

2-5 تطور المبادلات التجارية: أصبح التحرير التجاري للمبادلات الدولية واقعا معاشا والدليل على ذلك الزيادة المتتالية في حجم المبادلات الدولية، حيث نلاحظ أنها في تطور مستمر نتيجة تخفيف أو إلغاء الحواجز الكمية والكيفية التي تعيقها. من خلال تحليل الجدول الموالي والذي يمنحنا صورة موجزة عن التطور الذي عرفته المبادلات التجارية السلعية بالقيم في جانب الصادرات والواردات خلال الفترة 2000-2010. حيث نلاحظ أنها في تطور مستمر نتيجة تخفيف أو إلغاء الحواجز الكمية والكيفية التي تعيق انتقالها.

جدول رقم (01): تطور المبادلات التجارية الجزائرية للفترة: (2000-2011)

الوحدة: مليون دولار

بيان عام	2000	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات الإجمالية	21713.6	54733.7	60183.1	78113.6	45078.2	57218.0	72880.0
الواردات الإجمالية	8644.1	20680.1	25992.3	37444.2	36745.7	37805.4	44940.0

المصدر: اعتمادا على قاعدة معطيات: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، أبو ظبي، 2012، ص 423.
- صندوق النقد العربي: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2009-2000، العدد 31، أبو ظبي، 2011، صفحات متفرقة (بمصرف).

الملاحظ من خلال الجدول هو زيادة حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2000-2011، حيث تضاعف حجم التجارة الخارجية حوالي ثلاثة أضعاف مقارنة بسنة 2000، مما يبين اندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، وتحريرها المستمر لقطاع التجارة الخارجية، وذلك بتسجيلها نموا مستمرا في حجم مبادلاتها التجارية باستثناء سنة 2009، أين سجلت انخفاضا حادا في حجم المبادلات التجارية، وذلك لتأثرها بالأزمة العالمية ليرتفع حجم المبادلات التجارية في سنة 2010 و2011 مستفيدة من الانتعاش الذي ميز الاقتصاد العالمي، ومرد ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات، والتي تمثل حوالي 97% من إجمالي صادراتها الخارجية.

نلاحظ نمو المبادلات التجارية تقريبا بثلاثة أضعاف مما يعكس التحرير المستمر للمبادلات التجارية.

ثالثا: العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة

بدأ الاهتمام بموضوع التجارة والبيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة يتزايد في تسعينات القرن الماضي، حيث كانت هناك مقترحات لتضمين موضوعات البيئة في مفاوضات جولة الأوروغواي، إلا أن هذه المقترحات لم تحظ بالموافقة الكافية، وأنشأت عوضا عن ذلك لجنة خاصة في منظمة التجارة العالمية تعنى بموضوعات البيئة، اسمها "لجنة التجارة والبيئة"، حيث تهدف هذه اللجنة إلى جعل السياسات التجارية والبيئية تتماشى بعضها مع بعض.

1- طبيعة العلاقة بين التجارة والبيئة

تنشأ العلاقة بين التجارة والبيئة من أن التجارة هي في الأساس عملية تبادل للسلع والخدمات بسبل مختلفة بين الأفراد، والمجموعات، والأقاليم، والدول، وهي بذلك ترتبط بالإنتاج الذي يتأثر بالموارد الطبيعية والبيئة ويؤثر فيها. ولا يعني تشابك العلاقة بين التجارة والبيئة وتعقيدها بالضرورة أن يكون تحرير التجارة في حد ذاته السبب الرئيسي للمشاكل البيئية. فلا شك أن تحرير التجارة يؤدي إلى تزايد النمو الاقتصادي، واستخدام تكنولوجيات متطورة قد تؤثر سلبا على البيئة ويزيد من مشاكلها، لكن ذلك ليس إلا جانبا واحدا من المسألة²¹.

وإذا كان الارتباط بين الإنتاج والبيئة يمكن ملاحظته من خلال مظاهر التدهور الحادث في البيئة واستنزاف الموارد وظهور مشاكل التلوث، الأمر الذي تمخض مؤخر عنه اصطلاح التنمية المستدامة، إلا أن الارتباط بين التجارة الخارجية والبيئة يعتبر موضوعا حديثا نسبيا كما أنه لم يحظ بالدراسة والتحليل إلا من بعض المهتمين بالسياسات الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية في الدول الصناعية، بينما لم يتم تناوله بالتحليل والاهتمام الكافي من جانب الاقتصاديين في الدول النامية حيث دائما ما تأتي المبادرات وصياغة الاتفاقيات من جانب الدول المتقدمة دون مشاركة تذكر من جانب الدول النامية، حيث يمكن القول بأن الارتباط بين التجارة الخارجية والبيئة هو في حقيقة الأمر ارتباط غير مباشر، حيث أن التجارة في حد ذاتها لا تلوث البيئة إلا أنه من ناحية أخرى فإن التوسع المستمر في التجارة الخارجية، ومن ثم الإنتاج والاقتصاد العالميين يمكن أن يستمر على حساب تدهور البيئة العالمية. بمعنى أن التوسع المتوقع في التجارة العالمية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية سوف يترتب عليه المزيد من الإنتاج والاستهلاك غير المستدام، الأمر الذي يترتب عليه مزيد من الإجهاد والضرر البيئي وزيادة التلوث²².

من ناحية أخرى فإنه على الرغم من صحة التفسير السابق إلا أن البعض يرى أنه يمكن من ناحية أخرى معادلة الأثر السلبي الناشئ على البيئة نتيجة زيادة حجم التلوث المترتب عن زيادة التجارة والإنتاج العالميين من خلال زيادة الوعي العالمي بأهمية المحافظة على البيئة من التدهور. حيث ينظر أنصار حماية البيئة إلى أن التحرير التجاري يمكن أن يؤدي إلى زيادة التلوث وفقد السيادة الوطنية والتوازن البيئي، وأن التحرير التجاري هو بمثابة قوة مضادة للبيئة تدفع بواسطة الرغبة في الحصول على الوظائف وتحقيق الأرباح. وعلى الجانب الآخر يخشى أنصار حرية التجارة من

مخاطر الأشكال الجديدة للحماية المتمثلة في السياسات والاشتراطات البيئية التي ينادي بها أنصار حماية البيئة، والتي تؤدي إلى إعاقة المنتجين الأجانب من النفاذ إلى الأسواق الدولية، ومن ثم تخفيض المكاسب الحقيقية من التجارة، وهو ما يمكن أن يتخذ مظهر سياسي جذب خاص بحماية البيئة أكثر من هذا، فالكثير من أنصار حرية التجارة يخشون من استخدام العوائق الغير الجمركية، مثل حظر الواردات أو فرض رسوم عليها من أجل فرض احترام الاتفاقيات البيئية، أو من أجل تعزيز التنظيمات البيئية المحددة أصلاً من طرف واحد، فإن ذلك سوف يؤدي إلى انهيار نظام التجارة العالمية²³.

لا يمكن الحديث بشكل مبسط ومجرد عن علاقة التجارة بالبيئة والتنمية المستدامة كعلاقة أحادية التوجه، لأن هذه العلاقة تختلف باختلاف القطاع التجاري أو الصناعي أو البيئي المقصود، واختلاف المكان والبيئة الطبيعية واختلاف الزمان واختلاف البيئة التشريعية والاقتصادية في كل حالة. وبالتالي فإن العلاقة بين التجارة والبيئة قد تكون إيجابية في حالة ما، وسلبية في حالة أخرى، وكل ذلك يعتمد على التفاصيل والظروف والمعطيات الخاصة بكل حالة.

2- آثار التحرير التجاري على البيئة

تلعب سياسات التحرير التجاري دوراً هائلاً في مجالات التعاون الدولي، وهو ما يحدث انعكاسات وآثار في مجال البيئة، حيث تحمل سياسات التحرير التجاري بين طياتها مشكلات بيئية عابرة للحدود الدولية. ويعتبر دراسة موضوع آثار سياسات التحرير التجاري على البيئة المحلية والعالمية من الموضوعات الهامة وخاصة الدول النامية، وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بالآثار التي سوف تحدث للبيئة إثر الأخذ بأنظمة التحرير التجاري فإنه ستكون هناك آثار إيجابية وأخرى سلبية، ويمكن ذكر ذلك في الآتي:

2-1 الآثار الإيجابية للتحرير التجاري

إن إزالة تشوهات الأسعار التي تصاحب عادة أنماط تقييد حرية التجارة سوف تؤدي إلى إحداث تغييرات إيجابية في مستوى الإنتاج العالمي لسلع مختلفة، وأيضاً سوف يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستهلاك والإنتاج على نحو أكثر كفاءة وفعالية. أما بالنسبة للآثار التي سوف يحدثها هذا التحرير على البيئة فهي تتوقف على عوامل أخرى عديدة، من بينها²⁴:

- طبيعة السلعة التي يشملها التحرير؛

- السياسات البيئية المتبعة من طرف الدولة المحررة تجارتها؛

- موقع الدولة في التقسيم الدولي للعمل والتخصص الدولي في الإنتاج؛

- درجة تقدم الدولة ونموها اقتصادياً.

فبالنسبة لطبيعة السلعة التي يشملها التحرير، فإنه في عام 1992 قام كل من "لوييز" و"أندرسون" بتحليل أثر تحرير التجارة على البيئة من خلال دراسة قاما بها على سلعتي الفحم والغذاء. فقد أوضح أندرسون أن تحرير التجارة في مثل هذه السلع سوف يولد مكاسب كبيرة من الدخل عالمياً وربما يؤدي إلى تخفيض الأضرار البيئية، لا سيما للفحم الذي يزيد ثلث احتياجات العالم تقريباً من الطاقة، ويعد المساهم الرئيسي من التدفئة العالمية في كثير من الدول الصناعية تعد مناجم الفحم من الأنشطة التي تحقق موارد مالية كبيرة، كما أن استيراد الفحم يخضع لقيود كبيرة. ويعني أن الدول الصناعية تستورد فحم أقل مما يمكن أن يحدث في حالة تحرير التجارة في هذه السلعة.

في حالة تحرير تجارة الفحم وإزالة تشوهات الأسعار في هذه السلعة، فسوف يزيد استيراد الفحم بواسطة الدول الصناعية، ويؤدي ذلك إلى زيادة السعر العالمي له، وهذا بدوره ربما يقلل من الطلب على هذا المصدر من مصادر الطاقة في الدول المستوردة للطاقة المعتمدة على الفحم وذلك كنتيجة لإحلال مصادر أخرى للطاقة أقل إضراراً للبيئة.

أما في حالة السلع الغذائية، فهناك انحرافات في الأسعار أيضاً. وقد أوضح أندرسون أنه في حالة تحرير التجارة في هذه السلع، فإن أسعار الغذاء العالمي سوف ترتفع بما نسبته 25% تقريباً، وأن هذا سوف يتجسد في مكاسب صافية تقدر بنحو 17 مليار دولار أمريكي سنوياً في الدول النامية، وبنحو 47 مليار دولار أمريكي سنوياً في الدول الصناعية المتقدمة، وأن الأثر الرئيسي على البيئة سوف يتحقق من خلال إعادة توطين الإنتاج بالنسبة لبعض السلع الزراعية من الدول الصناعية إلى الدول النامية.

لاحظ "أندرسون" أن هذا سوف يكون مفيداً بالنسبة للبيئة بالنظر إلى أن الدول النامية تستخدم في إنتاجها الزراعي كميات أقل بكثير من المبيدات الحشرية والمخصبات الكيماوية مقارنة بالدول المتقدمة، وكذلك فإن الزيادة التي سوف تتحقق في المداخيل في المناطق الريفية في الدول النامية على أثر التحرير التجاري، سوف تؤدي إلى إحلال الوقود النظيف محل الأخشاب، مما يقلل من الضغوط على البيئة (كالتصحر) ويساهم بالتالي في تحسين الظروف البيئية. وحسب "لوييز" فإن التحرير يعد بمثابة وسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى القطاعات الحركية كثيفة رأس المال مما يساهم في تنشيط القطاعات وبالتالي زيادة الصادرات والدخول المحققة، ورفع مستوى المعيشة ومن ثم المحافظة على البيئة والاهتمام بها، ولذلك يتعين التنسيق بين السياسات البيئية والتجارية لمختلف الدول في هذا المجال وأن كان ذلك يعد إضراراً بمصالح الدول النامية²⁵.

كما أن للتحرير التجاري آثار إيجابية أخرى نذكرها فيما يلي²⁶:

- يمكن أن تساهم عمليات التحرير التجاري في حماية البيئة والنظم الإيكولوجية، فعمليات تحرير التجارة والاستثمار العالمي يمكن أن يساعد في تحويل بعض البلدان النامية إلى بلدان رئيسية في الإنتاج للتكنولوجيات السليمة بيئياً؛
- يمكن توظيف التحرير التجاري كوسيلة لتشجيع عمليات الإنتاج السليمة بيئياً. فمثلاً يمكن بناء القدرات فيما بين البلدان ذات التوجهات المتشابهة للتعاون في الآليات والسياسات التي تعزز نشر وتطبيق عمليات الإنتاج السليمة بيئياً.
- ومن أجل مضاعفة منافع عمليات التحرير التجاري، ينبغي لحكومات الدول النامية خلق ظروف تمكينية مواتية لوضع سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة، حيث يعتبر إدراج السياسات البيئية بفعالية في أطر الاقتصاد الكلي والاستثمار والتنمية أمراً مهماً وحاسماً لتحقيق الأهداف الإنمائية التي حددها إعلان الألفية، وهذا يتطلب تصميم سياسات بيئية جديدة تستجيب لتحديات محددة ترتبط بالتجارة الخارجية، ويتطلب كذلك تعزيز القدرة على تنفيذ السياسات القائمة حالياً، كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة.

2-2 الآثار السلبية للتحرير التجاري

- رغم ما توفره سياسات التحرير التجاري من آثار إيجابية إلا أنه يمكن أن تكون للتحرير التجاري آثاراً سلبية على البيئة والتنمية المستدامة في الدول النامية، يمكن عرض أهم الآثار السلبية للتحرير التجاري على البيئة والتنمية المستدامة فيما يلي²⁷:
- استنزاف الموارد الطبيعية: سوف تؤدي عمليات إلغاء التعريفات الجمركية على المواد والمنتجات الخشبية إلى تقليل أسعارها دولياً وبالتالي زيادة معدل قطع الغابات والأشجار للحصول على المنتجات الخشبية؛
- ملاذات التلوث الدولية: من المتوقع ضمن أطر تحرير التجارة انتقال العديد من الصناعات الملوثة بيئياً من الدول الصناعية التي تفرض معايير بيئية صارمة إلى الدول النامية الأقل التزاماً بحماية البيئة وإنشاء هذه المصانع هناك؛
- إضعاف المعاهدات البيئية الدولية: الانتقال الحر للمنتجات ذات التأثير البيئي الملوث، مثل المنتجات المستنزفة للأوزون لن يكون بالإمكان إيقافها ضمن بنود معاهدة مونتريال مثلاً لمنع الاتجار بالمنتجات المستنزفة للأوزون، إذ أن قوانين منظمة التجارة العالمية ستحتل بأولوية قانونية دولية على هذه المعاهدات، بالإضافة إلى ذلك فإن سيادة اتفاقيات منظمة التجارة يهدد بإضعاف قدرة أنظمة الحكم البيئي العالمي على الإدارة البيئية التعاونية للموارد العالمية من خلال اتفاقيات الأمم المتحدة المتعددة؛
- اتجاه معدل التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية: لوحظ مع تطبيق العولمة الاقتصادية أن اتجاه معدل التبادل التجاري الدولي كان لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، وذلك أن هذه الأخيرة تعاني من انخفاض قدراتها التنافسية في كثير من السلع وعدم مطابقتها للمواصفات العالمية الخاصة بالجودة والاشتراطات البيئية التي بدأت تفرضها الدول المتقدمة؛
- تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية والسيطرة عليها: أدت السياسات المفروضة على البلدان النامية وإتباع سياسات الخصخصة التي يفرضها النظام الرأسمالي و بروز ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسيات، والتي تركز على حرية الاستثمار والتجارة، الاستيراد والتصدير وسيطرتها على معظم الأنشطة الاقتصادية إلى إضعاف دور الدولة في توجيه الأنشطة الاقتصادية والتي تكون لها آثار سلبية على مسار التنمية، خاصة في البلدان النامية.
- كل هذه القضايا الحساسة ترتبط تماماً بالعلاقة التنموية غير المتوازنة بين الشمال والجنوب وتشكل بنداً رئيسياً في الخلافات السياسية والاقتصادية التي تسود بين هذه الدول.

ومنه فالعلاقة بين تحرير التجارة والبيئة والتنمية المستدامة هي علاقة تشابكية وتكاملية، يؤثر كل منهما على الآخر فالاهتمام بمجال واحد فقط يؤثر سلباً على الآخر، ولذلك يجب التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية، فلا يجب الاهتمام فقط بتحرير التجارة وما يترتب على ذلك من تنمية دون الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي كما لا يجب أن تعتمد الدول على الاعتبارات البيئية فقط دون مراعاة الجوانب والأولويات التنموية لبعض الدول، خاصة النامية منها²⁸.

رابعاً: تقييم دور سياسات التحرير التجاري في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

1- دور سياسات التحرير التجاري في تحقيق الاستدامة الاقتصادية
سيتم قياس الاستدامة الاقتصادية من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي ترصد الأداء الاقتصادي، في محاولة لتحديد مواطن الارتباط بين اتجاه تغير المؤشرات الاقتصادية وحجم المبادلات التجارية.

1-1 نمو الناتج المحلي الإجمالي: من المهم جداً إدراك أن أي اقتصاد لا يزال يعرف بالناتج المحلي الإجمالي الخاص به، وهو مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات المنتجة في العام.

جدول رقم (02): تطور الناتج المحلي في الجزائر بأسعار السوق الجارية خلال الفترة (2000، 2005-2011)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي	54728	103066	117220	135032	171756	138126	161947	197450

المصدر: اعتمادا على قاعدة معطيات: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، أبو ظبي، 2006، ص 42.

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، أبو ظبي، 2012، ص 322.

ساهم ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية إلى تحسن واضح في الناتج المحلي للجزائر بالمقارنة مع تلك المسجلة في عام 2009، أين حققت معدل نمو سالب قدر بحوالي 19.8%، وباستثناء سنة 2009 أين انخفض الناتج المحلي انخفاضا حادا حيث بلغت قيمة الناتج المحلي حوالي 138126 مليون دولار متأثرة بانخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية، ويعزى هذا الأداء الجيد إلى حد كبير إلى البرامج التنموية التي اعتمدها الحكومة للحد من تبعية اقتصادها وهشاشته إزاء المحروقات.

2-1 التضخم: تشير بيانات معدل التضخم من خلال التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى ارتفاع متوسط معدل نمو الأسعار لسنة 2011 مقارنة بسنة 2010.

جدول رقم (03): معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر: (2000، 2003-2010)

الفترة	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المعدل	0.3	2.6	3.6	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، أبو ظبي، 2011، ص 23.

استقر معدل التضخم في الجزائر في مستوى 4.5% خلال عام 2011 مسجلا ارتفاعا مقارنة بنسبة 3.9% في سنة 2010، ويعزى هذا التوجه إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 9,3% وهي مواد تحتل حيزا مهما في الميزانية الاستهلاكية للأسر، وارتفاع أسعار الوقود وزيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي، ويعزى ارتفاع الطلب المحلي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي والخاص نتيجة ارتفاع عوائد البترول خلال السنوات الماضية.

2- دور سياسات التحرير التجاري في تحقيق الاستدامة الاجتماعية

يعتمد قياس الاستدامة الاجتماعية الناتجة عن التحرير التجاري من خلال إبراز مدى الأثر الذي تمارسه سياسات التحرير التجاري على التشغيل ومحاربة البطالة ولو بمساهمة ضئيلة، بالإضافة إلى تخفيض مستويات الفقر من خلال تمكين أكبر قدر من شرائح القوة العاملة المحلية على تحسين مستويات معيشتهم وإتاحة فرص الكسب أمامهم.

1-2 واقع البطالة والتشغيل في الجزائر: تعرقل البطالة النمو الاقتصادي وعملية تخفيف الفقر، لذا كانت محاربة البطالة من بين أولويات الدول، وعلى الرغم من عدم تطابق أو اتفاق ما هو متاح من الإحصاءات الحديثة والواقع عن معدلات البطالة في الجزائر، إلا أنها تعبر بشكل عام عن ضخامة ظاهرة البطالة، خاصة بين الشباب، والجدول الموالي يوضح معدلات البطالة في هذه الدول خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2010.

جدول رقم (04): معدل البطالة في عينة دول المقارنة خلال الفترة 2005-2010

الفترة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10.0

المصدر: اعتمادا على:

اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا: الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا: تحليل الحالة الاقتصادية للعام 2008، الاجتماع الرابع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية، المغرب 6-9 ماي 2009، ص 39.

- نشرات متعددة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

اتجهت معدلات البطالة إلى الانخفاض بشكل ملحوظ خلال الفترة 2005 و2010، وذلك راجع إلى معدلات النمو المسجلة، وكذا ارتفاع الاستثمارات، وكذا بسبب التدابير العامة لإدماج العاطلين وتشجيع التشغيل الذاتي وروح المقاومة، كما تظهر لنا تطورات مختلفة من بلد لآخر، انخفاضا قويا لمعدلات البطالة بالنسبة للجزائر، فقد سجلت نسبة بطالة تقدر بحوالي 10% لسنة 2010.

تشكل البطالة تحديا أساسيا بالنسبة للجزائر التي تتفق على وصفه "ببطالة الإدماج"، لأنه يطال الشباب والنساء أساسا ومن بينهم أصحاب الشهادات العليا والثانوية. والجدول الموالي يوضح بعض مؤشرات البطالة في الجزائر سنة 2010.

جدول رقم (05): بعض مؤشرات البطالة في الجزائر لسنة 2010

بيان عام	معدل البطالة	عدد العاطلين بالألف	معدل البطالة بين الذكور (%)	معدل البطالة بين الإناث (%)	نسبة النساء بين العاطلين (%)	نسبة الشباب بين العاطلين (%)	نسبة الجامعيين بين العاطلين (%)	نسبة العاطلين طالبين العمل لأول مرة (%)	نسبة العاطلين أكثر من سنة (%)
الجزائر	10.0	1076.0	8.1	19.1	32.3	43.2	21.4	61.2	64.4

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، أبو ظبي، 2011، ص 305.

اتخذت الجزائر تدابير مختلفة؛ بغرض التقليل من المخزون المتراكم من العاطلين والطلبات الإضافية على الشغل لتقليص تمركز الشغل في القطاعات ذات القيمة المضافة الضعيفة والتي لا تتطلب الكثير من التأهيل لامتنعاص الجزء الأكبر من أعداد الشباب حاملي الشهادات وبالتالي تقليص التشغيل الغير رسمي والتشغيل دون المستوى المطلوب للذنان لا يزالان منتشران بحجم كبير، لكن لم تنجح هذه الإجراءات في تسريع وتيرة إنشاء المناصب بطريقة معمرة وكافية، كما اعتمدت سياسة وطنية للتشغيل وخطة عمل، وكذا برنامجا لتدبير الكفاءات والتكوين بهدف تحسين حكامه قطاع التشغيل وتحفيز الشركات على تشغيل الشباب، ودعم تدريب المرشحين للعمل وتشجيع التشغيل الذاتي وروح المفاوضة. وتجدر الإشارة إلى أن خطة العمل هذه تراقبها آلية للتسيير تسهر عليها هيئة للتنسيق والتتبع على أساس دراسات تنجز كل ثلاثة أشهر وعلى سبيل المثال، يمكننا أن نشير إلى (البرنامج التكميلي لدعم النمو، البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب، والبرنامج الخاص بالسهول العليا، وبرنامج الطريق السيار شرق-غرب، وبرنامج حماية البيئة والنهوض بها)²⁹.

ينبغي إدماج متغيرات التنمية الاجتماعية ومؤشراتها في المجموعات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأن تكون جزء من التوازنات الاقتصادية والمالية الأساسية، وينبغي أن تقدم الدراسات الاستكشافية والتوقعات على المدى المتوسط والقصير أكبر قدر ممكن من التفاصيل الخاصة بالجوانب الاجتماعية. وهكذا، ينبغي أن تقدم أدوات الدراسات التحليلية والتوقعية في مجال التربية والتكوين نتائج حسب التخصصات ومستويات التكوين وسمات مناصب الشغل والقطاعات وأماكن التواجد. وبفضل التقدم الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أصبح ممكنا هذا المستوى من التفصيل النافع إلى حد كبير لضمان تكيف التدريب مع التشغيل، وذلك على المستوى الوطني والإقليمي على حد سواء³⁰.

2-2 مؤشرات التنمية البشرية: أحرزت الجزائر تقدما ملحوظا شملت معظم المؤشرات المعتمدة لتقييم التنمية البشرية على مستوى الدول، ويمكن تحليل التطورات التي شهدتها التنمية البشرية خلال السنوات الماضية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (06): اتجاهات التنمية البشرية في الجزائر (2000-2011)

بيان عام	الترتيب عالميا	دليل التنمية البشرية (بالقيمة)					المتوسط السنوي % 2011-2000
		2000	2005	2009	2010	2011	
الجزائر	96	0.624	0.667	0.691	0.696	0.698	1.03

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية البشرية 2011، نبروي، ص 136-137.

بالاعتماد على تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، الذي صنف الأداء التنموي للجوانب البشرية، حلت الجزائر في المرتبة 96 وجاءت ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، وعرف مؤشر الجزائر تحسنا طفيفا في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010، حيث انتقلت من 0.696 إلى 0.698.

3- آثار التحرير التجاري على الاستدامة البيئية

تجد الجزائر نفسها في مرحلة بيئية انتقالية متزامنة مع مرحلتها الانتقالية الاقتصادية، حيث أن طبيعة المشاكل البيئية التي تتعرض لها ومدى اتساعها تبين بوضوح أن التدهور الإيكولوجي في المنطقة لاسيما فيما يخص رأس المال الطبيعي قد بلغ مستوى الخطورة التي من شأنها أن تعرض للخطر جزءا كبيرا من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت، وتحد من إمكانيات ضمان رفاهية الأجيال المقبلة، ورغم غياب المؤشرات الكمية المباشرة التي تثبت وجود آثار ايجابية أو سلبية لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بالإضافة إلى الهيكل القطاعي للنتائج المحلي يمكن التنبؤ من خلاله بأهم الآثار المترتبة على عملية الاستثمار في الجزائر، وما ينجر عنه من تبادل السلع والخدمات دون قيود أو حواجز، والتي يمكن أن تكون لها إفرزات على البيئة.

1-3 معدل انبعاث ثاني أكسيد الكربون: إن سبب الزيادة المتسارعة في المبادلات التجارية لدول العالم هو المناخ الاقتصادي الملائم، والذي جاء كنتيجة لظهور عدة هيئات تسهر على ترقية الجوانب الاقتصادية عامة والتجارية خاصة، كالمنظمة العالمية للتجارة، حيث حفزت الحرية التجارية على المستوى الدولي الآلة الإنتاجية نظرا لما للأسواق العالمية من مزايا تمنحها للمنتجين الأكثر تنافسية على المستوى العالمي، ما دفع الشركات المتعددة الجنسيات وشركات أخرى إلى اكتساح الأسواق العالمية بمنتجات صناعية غيرت الهيكل التقليدية لنوع السلع المتبادلة دوليا،

ونظرا للطبيعة التحويلية للصناعة فإن الأثر الكبير الذي خلفه الاستثمار الأجنبي هو الزيادة المفرطة في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وكذلك في تلوث البيئة عن طريق زيادة الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري.

الجدول رقم (07): استهلاك الطاقة في الجزائر سنة 2006

بيان عام	إجمالي استهلاك الطاقة الأولية مليون طن نفط في السنة	مؤشر استهلاك الطاقة		
		كغ نفط مكافئ/ سنة	كيلووات مكافئ/ سنة	كثافة استهلاك الطاقة كغ مكافئ/ دولار
الجزائر	31.17	906	864	0.48

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، أبو ظبي، 2006، ص 216.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر أكثر استهلاكاً للطاقة، حيث بلغ إجمالي استهلاك الطاقة حوالي 31.17 في الجزائر سنة 2006. ومنه فإن نوعية الأنشطة الممارسة في الجزائر تعتبر ملوثة، وذلك لاستهلاكها كميات كبيرة من الطاقة. والجدول الموالي يبين حصة مجموع إمدادات الطاقة الأولية لعام 2007 ما بين الوقود الأحفوري والموارد المتجددة، وكذا مستويات التلوث الناتجة عن استهلاك الطاقة من انبعاث غازات الاحتباس الحراري وكذا التلوث الحراري.

الجدول رقم (08): الحصة من مجموع إمدادات الطاقة الأولية في الجزائر لسنة 2007

النسبة	الحصة من مجموع إمدادات الطاقة الأولية 2007		التلوث لسنة 2008	
	الوقود الأحفوري (نسبة مئوية من المجموع)	المصادر المتجددة (نسبة مئوية من المجموع)	انبعاث غازات الاحتباس الحراري (بالأطنان من ثاني أكسيد الكربون)	التلوث الحراري (ميكروغرام للمتر المكعب)
99.8	0.2	1.8	69	

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية: تقرير التنمية البشرية 2011، مرجع سابق، ص-ص 151-152.

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة استهلاك الوقود الأحفوري من إجمالي إمدادات الطاقة في الجزائر تفوق نسبة معدل الطلب العالمي على الوقود الأحفوري، حيث تعتبر الجزائر هي الأكثر استهلاكاً للوقود الأحفوري من مجموع إمدادات الطاقة، حيث تقارب النسبة الإجمالية لاستهلاك الطاقة بنسبة تقدر بحوالي 99.8% وهي نسبة مرتفعة جدا وذلك لما تتمتع به الجزائر من موارد في هذا المجال. كما تعتبر الجزائر من أكثر المساهمين في التلوث من حيث انبعاث غازات الاحتباس الحراري، حيث بلغ حوالي 1.8 طن من ثاني أكسيد الكربون، وهو معدل مرتفع.

2-3 الموارد المائية وتلوث المياه: تعتبر الموارد المائية أهم الموارد الطبيعية، والجدول الموالي يوضح الموارد المائية للجزائر.

جدول رقم (09): موارد المياه التقليدية لسنة 2007.

بيان عام	كمية الهطول	التدفق الداخلي	التدفق الحقيقي للمياه السطحية والجوفية من خارج الدولة	مجموع المياه المتجددة العذبة	نصيب الفرد	الترتيب العالمي
متر مكعب	211498	13900	420	14320	436	157

المصدر: خيس عبد الرحمن، رداد: المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، سرت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 4-2 نوفمبر 2009، ص 87.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تعتبر من أفقر الدول من ناحية توفر الموارد المائية، والسبب في ذلك هو النقص الشديد في معدل سقوط الأمطار في كل المنطقة. وفي الواقع أنه هناك اتجاه تنازلي لكميات الأمطار التي هطلت في السنوات الأخيرة. ويرتبط انخفاض كمية الأمطار بالتناقص الشديد للمواسم الممطرة التي تعتبر السبب في زيادة كميات التساقط، بمعنى أن الأمطار تهطل خلال فترات قصيرة من العام، بينما تطول فترات الجفاف. وتنتج عن هذه الحالة آثار خطيرة في نظم الزراعة والإنتاج، ويعد تلوث المياه من أكبر مخاطر التلوث البيئي، ويرجع أصول التلوث المائي بالدرجة الأولى إلى استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات وعلاجات البستنة التي تترك آثار كبيرة في المدى الطويل، وترجع الدراسات والبحوث المتخصصة في هذا الشأن إلى المصانع الكبرى والشركات العملاقة التي تضخ كميات هائلة من المياه الملوثة في الأنهار والبحار بدون مراعاة شروط السلامة والأمن. والجدول الموالي يوضح مستويات التلوث المائي جراء الملوثات العضوية لسنتي 2000 و2010.

جدول رقم (10): مستويات التلوث المائي جراء الملوثات العضوية لسنتي (2000، 2010).

الدولة	انبعاث ملوثات الماء العضوية بالطن المترى يوميا		انبعاث ملوثات الماء العضوية (كغ للفرد العامل يوميا)	
	2000	2010	2000	2010
الجزائر	107	0.25

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية: تقرير التنمية الإنسانية 2011، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، نيروبي، كينيا، 2011، ص 45.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر من بين الدول الأكثر انبعاثا للملوثة العضوية، فبلغت 107 طن متري يوميا عام 2000، ولم تتوفر بيانات لسنة 2010. وبلغت نسبة انبعاث ملوثات الماء العضوية للفرد العامل يوميا 2.5 كغ للفرد العامل لسنة 2000، ويعتبر هذا الانبعاث الأعلى في شمال إفريقيا.

ويعكس تدني مستويات التلوث المائي في الجزائر الجهد الذي تبذله حكومتها بهذا الصدد، ولكن رغم ذلك لا بد من توخي الحذر لكي لا تسفر خطتها للتصنيع عن رفع معدلات التلوث إلى المستويات التي تشهدها الدول المتقدمة.

3-3 الغطاء النباتي ونضوب الموارد

يتميز النظام الإيكولوجي للجزائر بتقلص الغطاء النباتي الذي يفضي بدوره إلى زيادة معامل انجراف التربة. وإلى مخاطر التصحر. والجدول التالي يوضح مساحة الغابات في دول شمال إفريقيا.

جدول رقم (11): التنوع الإحيائي ونضوب الموارد الطبيعية

بيان عام	نضوب الموارد الطبيعية بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2009	مساحة الغابات (نسبة مئوية من إجمالي المساحة لسنة 2008	التغير في مساحة الغابات (%) 2008-1990	الأنواع المهددة بالانقراض (بالنسبة المئوية من كافة الأنواع) 2010
الجزائر	16.9	0.6	9.4 -	13

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية: تقرير التنمية البشرية 2011، الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، مرجع سابق، ص 152.

الملاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تعتمد كثيرا على الموارد الطبيعية الناضبة والغير متجددة في تكوين الناتج المحلي بنسبة بلغت 16.9%. أما من حيث نسبة مساحة الغابات من إجمالي المساحة الكلية، فالملاحظ أن الجزائر هي الأقل تغطية بالغابات، حيث بلغت 0.6% مقارنة بالمغرب وتونس، وتعرض الجزائر بسبب موقعها الجغرافي بين منطقتين مناخيتين متباينتين، واحدة رطبة والأخرى صحراوية إلى ظروف تتسم بتقلب المناخ نتيجة لتغيرات الطقس من حيث الحيز الزمني والتوقيت. وغالبا ما تعزى أسباب عملية التصحر إلى عوامل عديدة في عملية التصحر من بينها الاختلافات المناخية وكذا النشاطات البشرية، وتلعب هذه الأخيرة دورا كبيرا في ازدياد مخاطر التصحر، فندهور الأراضي الجافة وتدهور الموارد الأرضية في المناطق شبه الجافة والجافة بسبب تراجع الغابات والرعي الجائر والتطور الزراعي في الأراضي الهامشية مما يؤدي إلى خسارة الخصوبة وحتى أحواض الصرف مما يعكس على المساحات الزراعية والمروية والمساحات الساحلية، وتؤدي هذه المشكلة إلى التصحر.

3-4 تكلفة التدهور البيئي: قام الاقتصاديون البيئيون بحساب التكلفة الاقتصادية المباشرة للتدهور البيئي في بعض البلدان العربية، وتتراوح تكاليف التدهور ما بين 2.7% من إجمالي الناتج المحلي في تونس إلى 5.4% من إجمالي الناتج المحلي في مصر. حيث قدرت تكاليف التدهور البيئي لست عناوين بيئية، هي: التلوث الجوي الداخلي والخارجي، ونقص الوصول إلى إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وتدهور الأراضي، وتدهور المناطق الساحلية، وإدارة النفايات، والبيئة في العالم³¹. والجدول التالي يوضح إجمالي تكلفة التدهور البيئي من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر حسب القطاعات البيئية.

جدول رقم (12): إجمالي التكلفة المقدرة للتدهور البيئي من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر سنة 2010

المجموع	القطاعات البيئية	الأرض	الهواء	المياه	المناطق الساحلية	النفائات	المجموع التقريبي	البيئة في العالم	المجموع
نسبة مئوية	1.2	0.9	0.8	0.6	0.1	3.6	1.2	4.8	

المصدر: كريم مقدسي، كارول شوشاني شرفان، الأجنحة الجنوبية للتجارة والبيئة – المرحلة الثانية، بيروت، 2011، ص 21.

أظهر حساب التدهور البيئي أن تكلفته الاقتصادية كبيرة نسبيا يتحملها المجتمع بسبب الآثار الصحية المترتبة على التلوث الجوي والمائي، وخسائر الإنتاجية المرتبطة بتدهور التربة، وبلغت تكلفة التدهور البيئي في الجزائر ما نسبته 4.8% من إجمالي الناتج المحلي، وتعتبر تكلفة تلوث الأرض الأعلى تكلفة في الجزائر بنسبة 1.2% من إجمالي الناتج المحلي، في حين قدرت تكاليف التلوث الهوائي والمائي بحوالي 0.9% و0.8% على التوالي. لكن تبقى تكلفة التدهور البيئي مرتفعة في الجزائر، مما يعكس الوضعية الصعبة لحالة البيئة.

الخاتمة

لا زال موضوع أثر تحرير التجارة على البيئة موضع نقاش، فهناك من يذهب إلى أن تحرير التجارة سيؤدي إلى تزايد الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، وهناك من يرى أن تحرير التجارة وما ينتج عنه من ارتفاع الإنتاج والتنقل سيؤدي إلى إلحاق أضرار كبيرة بالبيئة والتنمية المستدامة. ومن خلال التمعن في حجج الفريقين المدافعين يتضح لنا أن كلا الفريقين قد قدما حججا مقنعة يدافعان بها عن وجهة نظرهما، لذلك

فإن الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة مطالبون بدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والبيئة، وأن تسعى إلى المحافظة على البيئة وحمايتها من الآثار السلبية التي يمكن أن تنشأ عن التحرير التجاري. ويتضح في مفاوضات لجنة التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية أن هناك تيلينا واضحا في الآراء، خاصة بين الدول النامية والمتقدمة، فالدول النامية تخشى لجوء الدول المتقدمة إلى تطبيق اشتراطات ومتطلبات بيئية، يمكن أن تعيق صادراتها وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق، وترى أن المعايير البيئية قد تستخدم أحيانا كعوائق فنية تفقدها ميزتها التنافسية، وقد تركزت مقترحات الدول المتقدمة على أهمية وضع الاعتبارات البيئية ضمن التزامات منظمة التجارة العالمية، وتعزيز دور المبادئ البيئية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فالعواقب المترتبة على تلوث البيئة والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية، مثل الغابات والأراضي الزراعية، ستكون وخيمة على كوكب الأرض، ويجب مواجهة ذلك للحفاظ على الجنس البشري والحيواني والنباتي. ولذلك فقد عقدت الكثير من الاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة والبيئة بغرض حماية البيئة من المشاكل المترتبة عن التجارة. حيث أنه رغم ما تحمله هذه المعايير من مقاصد نبيلة من أجل حماية البيئة، إلا أنها تحمل في طياتها الجانب الحمائي من خلال ما تخلفه من آثار سلبية على تنافسية صادرات الدول النامية، إذ تعتبر هذه الأخيرة موانع وقيود كيفية أمام انسياب المبادلات الدولية.

نتائج الدراسة

- خلصت الدراسة، إلى أن تحرير التجارة وحماية البيئة هما هدفان متنازعا، ولكنهما ضروريان لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لكافة شعوب العالم، حيث يمثل خطر التغير في المناخ العالمي أحد التحديات الكبيرة في الفترات الزمنية المقبلة لكل من حرية التجارة وحماية البيئة.

- هناك ارتباط وثيق بين السياسات التجارية والبيئة، وتأثير كل منهما على الآخر من خلال تغير العوامل المؤثرة على حجتي الإنتاج والاستهلاك الكليين.

- العلاقة بين تحرير التجارة والبيئة هي علاقة تشابكية وتكاملية، يؤثر كل منهما على الآخر، فالاهتمام بمجال واحد فقط يؤثر سلبا على الآخر، ولذلك يجب التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية.

- يؤثر التحرير التجاري بشكل سلبي على البيئة حاليا، وذلك لما يترتب عنه من إفرازات خطيرة على وضعية البيئة.

- تلعب السياسات التجارية الدولية دورا هاما في مجال التعاون الدولي متعدد الأطراف، حيث أنها تحمل بطبيعتها مشاكل بيئية عبر الحدود.

- لا تعتبر المنظمة العالمية للتجارة آلية التجارة هي السبب الرئيسي في التدهور البيئي؛ بل هو إخفاق السوق والسياسات البيئية في حل هذه المشاكل.

أما ما يتعلق بالجزائر، فإنه مع تزايد الاهتمام بمعالجة المشاكل البيئية من ناحية، وتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وما تضمنه من إجراءات في اتجاه التحرير التجاري من ناحية أخرى، فإن الأمر يقتضي متابعة فعالة للأجهزة المختلفة المهتمة بالتجارة الخارجية لما يدور في المحافل الدولية بهذا الشأن بهدف توضيح الآثار التجارية في معالجة البيئة سواء الصادرات الزراعية أو الاستخراجية أو التحويلية أو الواردات من هذه السلع، وتعتبر حالة البيئة في الجزائر الأكثر تدهورا في دول شمال إفريقيا، أما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي فقد طرأ تحسن كبير على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

يبقى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حماية البيئة وتشجيع إصلاح أنظمة دعم وبناء القدرات فيما يتصل بالتجارة في إطار النظام الدولي الحالي، مرهون بوضع برامج منسقة وفعالة ومحددة الهدف يستفاد فيها من الفرص الحالية والمستقبلية للوصول إلى الأسواق، ويتم في سياقها البحث في الصلة بين التجارة والبيئة والتنمية، التي تكون لها آثار سلبية كبيرة على البيئة والتي لا تتماشى مع التنمية المستدامة.

الهوامش والمراجع

- ¹ - دوجلاس، موسيتش(2000): مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ص: 03.
- ² - عبد العزيز بن صفر، الغامدي(2006): تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي، الملتقى العربي الثالث للتربية، أيام 24-26 أبريل، بيروت، ص: 05.
- ³ - عبد القادر، محمد وعبد القادر، عطية: (2000) إنجازات حبيبة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 183-184.
- ⁴ - عثمان، محمد غنيم وماجدة، أبو زنتط(2007): التنمية المستدامة - فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دارصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص: 29-30.
- ⁵ Bruno Cohen , Bacrie (2006) : communiquer efficacement sur le développement durable, édition " DEMOS " Paris , p.15.
- ⁶ - حسام علي، داود(2002): اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، ص: 13.
- ⁷ - جمال، جويدان الجميل(2006): التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط1، ص: 11.
- ⁸ - موسى سعيد، مطر(2001): إلتجارة الخارجية، دارصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص: 13-14.
- ⁹ - رضا، عبد السلام(2007): العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص: 73.
- ¹⁰ - عادل، أحمد حشيش ومجدي، محمود شهاب(2005): العلاقات الاقتصادية الدولية، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص: 293.
- ¹¹ - زينب حسين، عوض الله(2004): الاقتصاد الدولي، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص: 276-277.
- ¹² - المرجع نفسه، ص: 280.
- ¹³ - حسام علي داود: مرجع سابق، ص: 13.

- 14 - نيفين حسين ، شمت(2010): التنافسية الدولية وتأثيراتها على التجارة العربية والعالمية. دارالتعليم الجامعي، الإسكندرية، ص: 121.
- 15 - رانيا، محمود عبد العزيز(2008): تجريب التجارة الدولية وفق اتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ط1، ص: 58.
- 16 - محمد، عبید محمد محمود(2007): منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتب القانونية للنشر، القاهرة، ص: 369.
- 17 - نيفين ،حسين شمت: مرجع سابق، ص-ص: 124- 126.
- 18 - علي، بظاهر (2004): سياسات التجريب والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة الشلف، ص: 196.
- 19 - آيات الله ،ولحسان(2011): المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية -دراسة حالة الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص: 169.
- 20 - عبد اللطيف، عامر(2011): آثار سياسات التجريب التجاري، على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة: آثار التجريب التجاري، على ظاهرة الفقر في المغرب العربي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس -سطيف، ص: 131.
- 21 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(2003): الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة - البيئة، نيويورك، ص: 02.
- 22 - جلال، عبد الفتاح الملاح(1421هـ): التجارة الدولية والسنة في إطار منظومة عالمية وبعض الإحتقارات للدول النامية، دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد 02، العدد 04، ص-ص: 12- 13.
- 23 - صفوت، عبد السلام(1999): تحرير التجارة العالمية وأثارها المحتملة على البيئة والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص: 12.
- 24 - كمال، ديب(2010): دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة - مدخل بيئي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص: 183.
- 25 - صفوت عبد السلام: مرجع سابق، ص: 44.
- 26 - عبد المطلب، عبد الحميد(2006): العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص-ص: 234- 235.
- 27 - باتر، محمد علي وردم(2013): العولمة وتدمير البيئة، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.abiwar.org/debat>، تاريخ الزيارة: 2013/08/10.
- 28 - بين حماية البيئة وتجريب التجارة الدولية، نقلا عن الموقع الإلكتروني، <http://www.hodaidah.com>، تاريخ الزيارة: 2013/08/11.
- 29 - اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا(2009): الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا: تحليل الحالة الاقتصادية في عام 2008، الاجتماع الرابع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية، المغرب: 6-9 ماي 2008/2009، ص: 40.
- 30 - المصدر نفسه، ص: 43.
- 31 - برنامج الأمم المتحدة للبيئة(2010): توقعات البيئة للمنطقة العربية- البيئة من أجل التنمية ورهامة الإنسان، نيروبي، ص: 09.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسب مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

الإففاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

طالبة دكتوراه بوزيد صليحة

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

Email: bousou964@gmail.com

د.عوادي مصطفى

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

Email: Pr.ouadi@gmail.com

ملخص: بلغة البحث

الملخص:

يعد الفساد الإداري والمالي من أخطر المشكلات التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية، مما أدى إلى وقوع ركود في عملية البناء والتنمية الاقتصادية، خاصة وأنها تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية للدولة والشركة على حد سواء. وفي سياق محاربة هذه الظاهرة تبنت الشركات الدولية مفهوم الحكم الرشيد كمنهج وآلية للحد من الفساد المالي والإداري، لاحتوائها على مجموعة من الآليات صُنفت إلى آليات داخلية وأخرى خارجية تمكنها من ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة في الشركة داخليا وخارجيا بطريقة عادلة.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد، الفساد المالي والإداري، آليات الحكم الرشيد

Abstract:

The phenomenon of financial and administrative corruption are considered among the dangerous phenomena that particularly confront the underdeveloped countries, which has led to stagnation in particular in the construction operation and economic development, involving economic destruction financial capacity for Country and the institution.

And in the context of combating this phenomenon, international institutions have adopted the concept of good governance as a procedure and method to put an end to the financial, administrative corruption and environmental negligence, because It contains a set of automations classified as internal and external that allows him the guarantee of the perfect use for resources to serve the interests of all sides in relation to the establishment al the internal and external levels in a fair manner.

Key Words: Good governance, Financial and administrative corruption, Governance mechanisms.

الحكم الراشد كألية للحد من الفساد المالي والإداري

تمهيد:

إن ظاهرة الفساد المالي والإداري لا تقتصر في تداعياتها على ما تفرزه من سلبيات على قطاع معين من المجتمع، وإنما تمتد آثارها لتطال كافة أفراد المجتمع وقطاعاته ذلك لأن لها تأثيراً مباشراً على اقتصاد الدولة باعتبارها تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية، إضافة إلى أنها تؤدي إلى اختلال الهيكل التركيبي للمجتمع كما أنها تؤدي إلى اعتياد الأفراد لسلوكيات يرفضها كل مجتمع ينشد المحافظة على ما بني عليه من قيم ومبادئ.

أمام هذا الوضع الخطير والفوضى الكبيرة في هذه الاقتصاديات وأسواقها المالية وشتى نواحي الحياة كان لابد من إيجاد صيغة تعمل على ضمان الحقوق ومنع الفساد حتى لا تبقى الأسواق والمجتمعات مجرد مراهنات ومغامرات، هذه الصيغة قائمة على منظومة من التشريعات والتوجهات الملزمة لوضع وتطور كل بلد، حيث يجب على الحكومة أن تنشئ وتحافظ على الإطار التشريعي والمؤسسي المناسب لذلك، وأن تعمل الشركات على تغيير الطريقة التي تعمل بها، وهذه المنظومة هي ما يطلق عليها اسم الحكم الراشد.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعريف بظاهرة الفساد المالي والإداري من خلال الوقوف على أسبابها ومظاهرها وآثارها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكذا التطرق إلى مفهوم الحكم الراشد وأهميته وأبعاده والأطراف المعنية بتطبيقه، والمبادئ الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وصولاً إلى الآليات الداخلية والخارجية التي يمنحها الحكم الراشد للحد من الفساد المالي والإداري.

مشكلة البحث:

تزايد الاهتمام بتطبيق الحكم الراشد في العديد من اقتصاديات العالم خاصة بعد الانهيارات المالية لعدد من كبريات البنوك والشركات العالمية سنة 2002، نتيجة للتلاعب بمصادقية القوائم المالية مما أدى إلى ضياع حقوق المستثمرين الحاليين وفقدان ثقة المستثمرين الجدد في هذه الشركات، لذا كان الحكم الراشد المخرج الأمثل للحد من النتائج السلبية لمثل تلك الممارسات.

وعليه سنحاول معالجة الإشكالية البحث من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للحكم الراشد المساهمة في الحد من الفساد الإداري والمالي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سنتطرق إلى:

أولاً: مدخل عام حول الحكم الراشد.

ثانياً: مفهوم وانعكاسات الفساد المالي والإداري.

ثالثاً: آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري.

أولاً: مدخل عام حول الحكم الراشد

يتصدر مفهوم الحكم الراشد العديد من النقاشات العلمية، السياسية والثقافية باعتباره أداة لحل مشاكل إدارة الشركات المعاصرة، إلا أن هذا المفهوم أخذ معاني عديدة، وذلك لتعدد الجهات التي حاولت تعريفه والإسهام فيه، بالإضافة إلى مختلف البيئات والمشاكل التي وجه لها هذا المصطلح.

1. ماهية الحكم الراشد وأهميته

1.1 التطور التاريخي لمفهوم الحكم الراشد

تطرق علماء الاقتصاد قديما مثل ادولف بيرلي وغارنزمينز سنة 1932 لمفهوم الحكم الراشد في كتابهما " الشركة الحديثة والملكية الخاصة" والذي يعنى بأداء الشركات الحديثة والاستخدام الفعال للموارد فضلا على قضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة.¹

وفي سنة 1976 قام كل من Jensen and Mackling بالاهتمام بمفهوم الحكم الراشد وإبراز أهميته في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة.

وفي سنة 1987 قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية National Commission on Fraudulent Financial Reporting والتابعة SEC ، بإصدار تقريرها و المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد الحكم الراشد وما يرتبط بها لمنع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجلس إدارة الشركات.

كما كان لبورصة لندن London Stock Exchange دور بارز في هذا المجال، حيث صدر Cadbury Report في العام 1992 لكي يؤكد على أهمية الحكم الراشد من أجل زيادة ثقة المستثمرين في عملية اعداد ومراجعة القوائم المالية كما تضمن جملة من التوصيات في هذا الشأن، حيث كانت البورصة تجبر الشركات المدرجة على أن تحدد في تقريرها السنوي مدى التزامها بتلك التوصيات .

وظهر بعد ذلك العديد من التقارير المتعلقة بالحكم الراشد ودور مجالس الإدارة وتقييم وإدارة المخاطر مثل Hample Report عام 1995 وHigges and Smith Report في عام 2003.²

ودوليا يتعبّر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون بعنوان مبادئ الحكم الراشد الصادر سنة 1999 والمعدل سنة 2004، أول اعتراف دولي رسمي بذلك المفهوم.³

2.1 تعريف الحكم الراشد

1.2.1 **الحكم الراشد لغة:** أصل كلمة الحكم فتعود للغة الفرنسية، تم استخدامها لأول مرة في القرن 13 كمرادف لكلمة Gouvernance والتي تعني التوجيه والقيادة وحكم شؤون المنظمة، وكغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية يطرح مفهوم الحكم الراشد والمقابل للمصطلح La Bonne Gouvernance باللغة الفرنسية و The Good Governance باللغة الإنجليزية.⁴

بعد لفظ الحوكمة مستحدثا في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعنى الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معان.⁵ فهذا اللفظ يتضمن العديد من الجوانب منها:⁶

الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

الحكم: وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

الاحتكام: وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية و إلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

التحاكم: طلبا للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعها بمصالح المساهمين.

2.2.1 الحكم الراشد اصطلاحا:

من حيث التعريف فقد عرف المصطلح عددا في التعاريف من هيئات وباحثين نذكر منها:

✓ **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD):** الحكم الراشد " هو ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال، ويحدد هيكل الحكم الراشد الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة

بنشاط الشركة مثل: مجلس الإدارة، المساهمين وأصحاب المصالح، كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة".⁷

✓ **تعريف معهد المراجعين الداخليين الأمريكيين (IIA) :** هي " تلك العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة مخاطر الشركة والتأكد على كفاية ضوابط الرقابة الداخلية لانجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة"⁸

✓ **تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) :** يعرف الحكم الراشد على أنه: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات و عمليات و شركات تمكن الأفراد و الجماعات من تحقيق مصالحها".⁹

✓ **تعريف مؤسسة التمويل الدولية:**الحكم الراشد هو" النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"¹⁰

ومما تقدم يمكن تعريف الحكم الراشد بأنه مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في الشركة، في إطار من الشفافية والمساءلة، والتي تؤدي اتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة الشركة في إدارة عملياتها وتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق.

1.3 أهمية الحكم الراشد

تتجلى أهمية الحكم الراشد في العديد من المزايا نذكر منها:¹¹

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول.
- رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الإقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية.
- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.
- الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في إتخاذ القرارات.
- توفر قواعد الحكم الراشد الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للشركة أن تحدد أهدافها وتحدد أيضا كيفية تحقيقها.

2. أهداف الحكم الراشد والأطراف المعنية بتطبيقه

1.2 أهداف الحكم الراشد

- إن الممارسات الجيدة للحكم الراشد في الشركات سيساعدها على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:¹²
- العدالة والشفافية في معاملات الشركة وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة مراجعة الإدارة حيث أن الحكم الراشد يقف في مواجهة الفساد.
- حماية المساهمين بصفة عامة وتعظيم عائدتهم وذلك بتبني معايير الشفافية في التعامل معهم لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية.
- منع المتاجرة بالسلطة في الشركة وذلك من خلال ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة من خلال تكامل نظم المحاسبة والمراجعة.
- الإشراف على المسؤولية الإجتماعية للشركة في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.
- تحسين الإدارة داخل الشركة والمساعدة على تطوير الاستراتيجيات وزيادة كفاءة الأداء.

وعموما أهم أهداف الحكم الراشد تتمثل في العمل على مساءلة ومحاسبة ومجاربة الفساد بجميع أشكاله في الشركة. وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة والجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع الشركات فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة.

2.2 الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحكم الراشد

يجب ملاحظة أن هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لقواعد الحكم الراشد، وتحدد درجة كبيرة من النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد تشمل أطرافها:¹³

- **المساهمين Shareholders**: وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لإستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.
- **مجلس الإدارة Board of Directors** : وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدايمهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.
- **الإدارة Management**: وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.
- **أصحاب المصالح Stockolders** : وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنون والموردون والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.

3. أبعاد الحكم الراشد ومبادئه

3.1 أبعاد الحكم الراشد:

حدد البرنامج الانمائي للأمم المتحدة عام 1997 ثلاثة أبعاد للحكم الراشد وهي كالتالي:¹⁴

- **البعد الاقتصادي أو الحكم الاقتصادي**: ويشمل عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبلد ما وعلى علاقاته بالاقتصاديات الأخرى، ويؤثر هذا البعد بصورة أساسية على الجوانب المتعلقة بالعدالة والفقرو نوعية الحياة.
- **البعد السياسي أو الحكم السياسي**: ويتمثل في عملية صنع القرار من أجل صياغة السياسات.
- **البعد الإداري أو الحكم الإداري**: هو نظام تنفيذ السياسات والحكم الرشيد الذي يضم الأبعاد الثلاثة وهو الذي يحدد العمليات والهياكل التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

3.2 مبادئ الحكم الراشد

وتتضمن المبادئ التي أقرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2004 ما يلي:¹⁵

- **ضمان وجود أساس لإطار فعال للحكم الراشد**: يجب أن يتضمن إطار الحكم الراشد كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها كما يجب أن يتوافق مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
- **حفظ حقوق جميع المساهمين**: والتي تشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

- **المساواة في معاملة جميع المساهمين:** وتعني المساواة بين حملة جميع الأسهم، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، إضافة إلى حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة.
- حماية حقوق أصحاب المصالح الذين لهم علاقة بالشركة مثل: البنوك والعمالين وحملة السندات والموردين والعملاء، والتي تشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة.
- **الإفصاح والشفافية:** والتي تتناول الإفصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح عن المعلومات الهامة التي يؤدي حذفها أو عدم التصريح عنها إلى التأثير في القرارات المتخذة من قبل مستخدمي هذه المعلومات.
- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** والتي تشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

ثانياً: مفهوم وانعكاسات الفساد المالي والإداري

يعد الفساد المالي والإداري من المواضيع المهمة لما له من جذور تاريخية انتشرت في مجتمعاتنا الحاضرة سواء النامية منها أو المتقدمة وشاع في كل النظم السياسية، فالفساد يؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي والاجتماعي ويقوض الشرعية السياسية، مما يؤدي إلى زيادة حدة الفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، كما ويسفر عنه انتهاك لحقوق الإنسان وتفاقم التفاوت الطبقي.

1. مفهوم الفساد وأسبابه

1.1 مفهوم الفساد

ويشمل مفهوم الفساد لغة واصطلاحاً ما يلي:

1.1.1 الفساد لغة: وهو يعني البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، وقد ورد لفظ الفساد في القرآن للدلالة على عدة معان كالشرك والمعاصي وما يترتب على ذلك من انقطاع الصيد في البحر والقحط في البر كما في قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) (الروم الآية 41)، أو الطغيان والتجبر كما في قوله تعالى (للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً) (سورة القصص الآية 83)، أو عصيان أوامر الله كما في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم) (سورة المائدة الآية 33).¹⁶

1.2.1.1 الفساد اصطلاحاً: تعددت التعاريف التي تتناول الفساد إلا أن جميعها تتفق على مضمون واحد وهو إساءة استعمال السلطة أو الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية، وأرتبط مفهوم الفساد في أذهان العديد من البشر بالشر، وربما يكون أصدق تعريف له هو الذي ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية " الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق مكاسب خاصة، ويشتمل ذلك على جميع أنواع رشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين، ولكنه لا يتضمن الرشاوي التي تحدث فيما بين القطاع"

الفساد المالي هو الإنحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إدارياً) وشركاتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية.

أما تعريف منظمة الشفافية العالمية فهو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص، كما يعرفه البنك الدولي بأنه إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاص.

وجاء في تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد الإداري بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته.¹⁷

وينطوي التعريف الأخير على عدد من العناصر الأساسية هي:¹⁸

- ينطبق هذا التعريف على القطاعات الثلاثة للحكومة الخاص والعام والمجتمع المدني.
 - يشير إلى سوء الاستخدام النظامي والفردى الذي يتراوح بين الخداع والأنشطة غير القانونية والإجرامية.
 - يغطي كلا من المكاسب المالية وغير المالية.
 - يشير إلى أهمية منظومة الحوكمة في ضبط وتنظيم كيفية ممارسة السلطة.
 - يلقي الضوء على التكاليف غير الفعالة المصاحبة للفساد وتحويل الأموال في الاتجاه غير المخصص لاستخدامها.
- أما تعريف الفساد في نظر المشرع الجزائري فجاء في القانون 01-06 الصادر في 20 فيفري 2006، حيث اكتفت المادة 02 من هذا القانون في تعريفها للفساد بنصها في الفقرة "أ" على أنه: كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من القانون. وبالرجوع إلى الباب الرابع من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته نجد أن المشرع الجزائري قد نص على تجريم مجموعة من الأفعال وصلت إلى 20 جريمة.¹⁹
- يتضح من مجمل هذه التعريفات، أن الفساد ظاهرة تقوم على أساس تحويل الشأن العام للجماعة إلى شأن خاص، حيث يتم تخصيص الموارد وتوزيع العائد الاقتصادي وفق المصلحة الخاصة وليس وفق الصالح العام.

2.1 أسباب الفساد المالي والإداري

للفساد أسباب كثيرة ومتداخلة، ولكن تم الاتفاق على ستة أسباب رئيسية وهي:

- أسباب اقتصادية: الأوضاع الاقتصادية المتردية والمحفزة لسلوك الفساد وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة.
- أسباب سياسية: ويقصد بها غياب الحريات والنظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع المدني، وضعف الإعلام والرقابة.
- أسباب قانونية: وهذا بسبب ضعف القوانين التشريعية في ردع جريمة الفساد الإداري والمالي.
- أسباب اجتماعية: وهي مجموعة من الأسباب تفرزها العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع، والتي تولد ضغوطا اجتماعية لنمو وانتشار ظاهرة الفساد الإداري من خلال أعمال المحسوبية، الرشوة واستغلال النفوذ... الخ.²⁰
- أسباب شخصية: وهي أسباب مرتبطة بشخصية الفرد وميوله، ومستواه الثقافي ومستوى تعليمه ونظرته للمشروعية.
- أسباب إدارية وتنظيمية: يلاحظ تضخم الجهاز الإداري وزيادة عدد الموظفين في معظم الدول النامية وهذا يخلق نوع من البيروقراطية وإجراءات إدارية معقدة، وما يصاحبه من غموض في اللوائح والإجراءات وضعف في وسائل الرقابة على الأجهزة الحكومية، وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء وضعف أخلاقية الوظيفة العامة مما يترتب عليه خروج الموظفين على اللوائح والأنظمة.²¹

2. مظاهر الفساد المالي والإداري وآثاره:

1.2 مظاهر الفساد الإداري والمالي

- إن للفساد مظاهر متعددة وأصبح مألوف لذي أغلب الناس من خلال مختلف وسائل الإعلام عن ممارسات الفساد بكافة أشكاله عن طريق:²²
- الرشوة Bribery: وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.
 - المحسوبية Nepotism: أي تمرير ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو جمعيات ذات نفوذ..) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلا.
 - المحاباة Favoritism: أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار.
 - الوساطة: أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو ... الخ.

- الابتزاز والتزوير Black Mailing : لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود.
- نهب المال العام Embezzlement: عن طريق السوق السوداء والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء.
- فساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمانات وكذلك التمويل الخارجي.
- الفساد في بيئة المجتمع مثل التلوث ودخان المصانع حيث كان للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهرة الاحتباس الحراري التي يمر بها العالم حاليا.
- التباطؤ في إنجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات .

2.2 آثار الفساد الإداري والمالي

إن للفساد بصورة عامة مجموعة من الآثار السلبية منها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية نوجزها فيما يلي:²³

1.2.2 في الجانب الاجتماعي:

- يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع.
- بروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهايار القيم وعدم تكافؤ الفرص.
- فقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفریط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام.

2.2.2 في الجانب الاقتصادي:

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية.
- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.
- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.
- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحابات في إشغال المناصب.

3.2.2 في الجانب السياسي:

- يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص، كما يجد من شفافية النظام وانفتاحه.
- يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة.
- يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية.
- يؤدي إلى ضعف الشركات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور الشركات التقليدية.
- يسبيء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له، وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعدتها.
- يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالشركات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة.

ثالثاً: آليات الحكم الراشد ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري

يعتبر الفساد المالي والإداري من أخطر المشكلات التي يعاني منها المجتمع الدولي بشكل متفاوت، حيث يؤدي إلى الحصول على مكاسب وامتيازات غير مشروعة، ويترتب على ذلك تحمل الشركات تكاليف إضافية تضعف من قدرتها على التنافس والبقاء، في ظل عدم احترام المصالح العامة، لكن بتطبيق الحكم الراشد يمكن معالجة هذه المشكلة وذلك من خلال دور الآليات الداخلية والخارجية.

1. دور الآليات الداخلية للحكم الراشد

وذلك من خلال مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعة الخارجية:

1.1 مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أداؤها، ومن ثم تعظيم قيمة الشركة. ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي الوقت ذاته تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيداً عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا فضلاً عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك، ومن ثم فإنه من الضروري أن تقاد كل شركة من الشركات بمجلس إدارة فعال، يمارس القيادة ويوجه الشركة بنزاهة وحكمة ويعمل لمصلحة الشركة بشفافية ومسؤولية.

2.1 لجنة المراجعة

وهي لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي ومناقشة نطاق ونتائج التدقيق معه، وكذلك مراجعة نظام الرقابة الداخلية للشركة والتأكد من فاعليته، وكذلك التأكد من تطبيق قواعد حكم الراشد في الشركة.

ومن ثم فإن هذه اللجنة تساهم في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة المراجعة الداخلية في الشركة، وكذلك دورها في دعم هيئات المراجعة الخارجية وزيادة استقلاليتها، فضلاً عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ الحكم الراشد.²⁴

3.1 المراجعة الداخلية

تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دوراً مهماً في عملية الحوكمة إذ إنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة. حيث يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي. وفي هذا السياق يرى Archambeault أن كل من المراجعة الداخلية والخارجية تعد آليات مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحكم الراشد وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية واكتشاف حالات الغش والتزوير وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة المراجعة الداخلية في عملية الحوكمة. فقد أكدت لجنة كادبري Cadbury committee على أهمية مسؤولية المراجع الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير، ومن أجل أن تحقق هذه الوظيفة أهدافها يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها. ويتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة بشكل مباشر وليس إلى الإدارة، يضاف إلى ذلك يمكن أن تزداد فاعلية لجنة التدقيق الداخلي عندما تكون قادرة على توزيع ملاك التدقيق الداخلي للحصول على معلومات مهمة عن قضايا خاصة بالشركة، مثل تقوية نظام الرقابة الداخلية وتنوع السياسات المحاسبية المستخدمة.

2. دور الآليات الخارجية للحكم الراشد

تتمثل آليات الحكم الراشد الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحكم الراشد. ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي:

1.2 الاندماجات والاكتماسات Mergers and Acquisitions

مما لاشك فيه إن الاندماجات والاكتماسات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم. ويشير كل من (John and Kedia) إلى وجود العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى أن الاكتماس آلية مهمة من آليات الحكم الراشد (في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال)، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتماس أو الاندماج.

أما في الشركات المملوكة للدولة فتشير OECD إلى إن الحكومة الصينية على سبيل المثال قد استفادت من هذه الآلية، وذلك بعد إعطاء هذه الشركات قدرا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات ومنها قرارات الاكتماس والاندماج، ولكن تبقى الدولة بحاجة إلى أن تتأكد من عدم الإضرار بحقوقها كمالك للأسهم جراء مثل هذه القرارات المهمة التي تتخذها الإدارات.²⁵

2.2 المراجعة الخارجية External Auditing

يؤدي المرجع الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة المراجعة في نوعية تلك الكشوفات، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة المراجعة في اختيار المراجع الخارجي والاستمرار في تكليفه، حيث أن لجان المراجعة المستقلة والنشيطة سوف تطلب مراجعة ذات نوعية عالية، وبالتالي اختبار المراجعين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة.

3.2 التشريع والقوانين

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، ولقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

فعلى سبيل المثال قد فرض قانون Sarbanes-Oxly Act متطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة، تتمثل بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة المراجعة على عملية إعداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي ومدير الشؤون المالية الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المراجع الخارجي ولجنة المراجعة وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصم في الشركة، والتي قد تكون مضرّة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح في الشركة.²⁶

خلاصة:

يعد الفساد بجميع مظاهره من أخطر المشكلات التي تعاني منها الشركات خاصة بعد ظهور نظرية الوكالة و ما ارتبط بها من تضارب مصالح بين أعضاء مجالس الإدارة و المالكين، ما أدى إلى زيادة الاهتمام و التفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين و اللوائح و الآليات التي تعمل على حماية مصالح المالكين و بقية أصحاب المصالح للحد من التلاعب المالي والإداري وإهمال متطلبات البيئة في الشركات وانعكاساتها على المجتمع ككل.

تعد مبادئ الحكم الراشد طرفا محوريا في عملية الإصلاح فهي لا ترسي نظاما محوريا يحكم العلاقة بين الملاك، المستثمرين، الدائنين والمديرين فحسب بل تعد كحافز للإصلاح من خلال تطبيق أفضل المعايير من شفافية ومساءلة وأطر قانونية، الشيء الذي من شأنه كبح جماح الفساد والقضاء على تأثيراته.

النتائج المتوصل إليها:

- يعتبر الحكم الراشد هو الحل الأمثل لمكافحة الفساد الإداري والمالي، كونه يمثل النظام الذي تدار وتراقب به الشركات، وبمهم أساسا بالإدارة الرشيدة لشؤون الشركة من أجل ضمان الحفاظ على الحقوق ومصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.
- يهدف الحكم الراشد لتطوير الأداء، تحقيق العدالة، المساءلة، المصداقية، الإفصاح والشفافية في مختلف المعلومات المالية والمحاسبية التي تصدر عن الشركة.
- يساعد الحكم الراشد على جذب الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، كما يحد من هروب رؤوس الأموال.

- 1- علاء فرحان طالب، ايمان شيخان المشهداني، **الحوكمة الموسمية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، 2011، ص 27.
- 2- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى الإسكندرية، 2006، ص 13، 14.
- 3- سعود وسيلة، **حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص استراتيجية المنظمات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016، ص 3.
- 4- وفاء رايس، ليلى بن عيسى، **الحكم الراشد كألية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية**، ملتقى دولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، يومي 25 و26 نوفمبر 2013، ص 3، 4.
- 5- يعقوب عادل ناصر الدين، **إطار نظري مقترح لحوكمة الجامعات ومؤشرات تطبيقها في ضوء متطلبات الجودة الشاملة**، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص 6، متاح على الموقع الإلكتروني http://www.yacoubnasereddin.com/site_media/media_downloads/10.pdf
- 6- أشرف حنا ميخائيل، **تدقيق الحسابات وإطاره في إطار منظومة حوكمة الشركات**، بحث مقدم الى المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة: 24-26 سبتمبر 2005، ص 5.
- 7- مسعود صديقي، لخضر أوصيف، **المراجعة الداخلية كألية لتطبيق الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 6، 2011، ص 84.
- 8- خلف عبد الله الوردات، **التدقيق داخلي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 42.
- 9- مدحت محمد أبو النصر، **الحوكمة الرشيدة في إدارة المؤسسات عالية الجودة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2015، ص 45.
- 10- بلال ميتاني، حمدان رشيد الجمال، **أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الخيرية-دراسة ميدانية اربد-**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، 2016، ص 44.
- 11- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات -دور أعضاء مجالس الادارة والمديرين التنفيذيين-**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 15، 16.
- 12- هدى خليل إبراهيم، **دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد من وجهة نظر محاسبية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 38، 2014، ص 224.
- 13- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006، ص 17، 18.
- 14- مدحت محمد ابو النصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 58.
- 15- أحمد إبراهيم سيد، **حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات غير الوطنية وغسيل الأموال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 164، 165.
- 16- صبري محمد خليل، **مفهوم الفساد تعريفه وأسبابه ووسائل مكافحته**، متاح على الموقع http://sudaneseonline.com/ar6/publish/article_979.shtml
- 17- تيسير زاهر، غدوان علي، أحمد خضر، **الحوكمة المؤسساتية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف دراسة لآراء عينة من موظفي المصارف الخاصة في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 04، 2014، ص 76.
- 18- جون د.سوليفان، **العصلة الأخلاقية للشركات. أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ وأداب المهنة وحوكمة الشركات**، منتدى حوكمة الشركات الدولي، الدليل السابع، ص 6، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.ific.org/wps/wcm/connect/225976804c560a9e91afdbf12db12449/Focus%2B7%2B-%2BThe%2Bmoral%2BCompass_AR.pdf?MOD=AJPERES
- 19- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 ، بتاريخ 08/03/2006، المتضمن القانون رقم 01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، المادة 2، ص 5.
- 20- محمود رجب يس غنيم، **دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي دليل ميداني من البيئة السعودية**، جامعة بها، ص 21، 22، شوهد بتاريخ 2017/12/20 على الساعة 22، 00، متاح على www.bu.edu.eg/.../Mahmoud%20Ragab%20Yaseen%20Gohnim
- 21- تيسير زاهر، غدوان علي، أحمد خضر، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.
- 22- محمد خالد المهايبي، **الفساد الإداري والمالي مظاهره وأسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح ، العدد 04 ديسمبر 2008، عمان، الأردن، 2008، ص 14، 15.
- 23- خالد راغب الخطيب، فريد كورتل، **الفساد الإداري والمالي المضلة والعلاج تجارب بعض الدول**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح ، العدد 04 ديسمبر 2008، عمان، الأردن، 2008، ص 117، 119.
- 24- تيسير زاهر، غدوان علي، أحمد خضر، **مرجع سبق ذكره**، ص 77، 78.
- 25- عباس حميد التميمي، **آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة**، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الاطلاع 2017/12/20 www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/2.doc
- 26- حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص 20، 21.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

الإشفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

14-13 مارس 2018

مفهوم الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة

ط.د. خلوفي سفيان

جامعة العربي التبسي-تبسة، الجزائر

Sofianekheloufi2@gmail.com

د. شريط كمال

جامعة العربي التبسي-تبسة، الجزائر

cherykam@yahoo.fr

ملخص: هدفت هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مفهوم الحكم الرشيد وإبراز العلاقة بينه وبين مفهوم التنمية المستدامة، وذلك من خلال استقراء بعض الكتب والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الورقة البحثية، وتوصلت الورقة البحثية إلى انه توجد علاقة وثيقة ومتراصة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، بحيث يمكن القول أن الحكم الرشيد جاء من اجل إيجاد بيئة صحية وملائمة خالية من مظاهر الفساد، فهو يعتبر أساس نجاح الإصلاحات الاقتصادية وترسيخ دولة القانون، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، وأوصت الورقة البحثية بوضع وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد، وضرورة أن تقوم الدولة بتجسيدها على ارض الواقع، من خلال الاستغلال الرشيد والفعال والعقلاني لمختلف الموارد الاقتصادية والطبيعية والتوزيع العادل لها بين الأجيال.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المستدامة، الحكم الرشيد، الفاعلية، العدالة، العقلانية.

Abstract: This paper aims to identify the concept of good governance and to highlight the relation between it and the concept of sustainable development, by extrapolating some books and previous studies related to the subject of the Paper. The Paper concluded that there is a close and interrelated relationship between good governance and sustainable development. It can be said that good governance came in order to create a healthy and appropriate environment free of corruption. It is considered the basis for the success of economic reforms and the establishment of the rule of Law, The Paper recommended That the principles of good governance should be developed and strengthened and that the state should reflect them on the ground through rational, effective and rational exploitation of the various economic and natural resources and their equitable distribution among generations.

Key Words: Development, Sustainable development, High judgment, Effective Ness, Equity.

تمهيد: تعد التنمية المستدامة عملية ديناميكية مستمرة تنبع من كيان الدولة وتشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبدي الأبنية الاجتماعية والاقتصادية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الاقتصادية والقيمية وبناء دعائم وضمن حقوق الأجيال المستقبلية.

ومن أبرز هذه الأبنية نجد الحكم الراشد الذي يلعب دورا بارزا في تحقيق التنمية المستدامة باعتباره الوسيلة الأساسية التي تحول النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة، وذلك من خلال توفير العدالة والفاعلية والعقلانية الضرورية لإحداثها. **إشكالية الورقة البحثية:** تعبر التنمية المستدامة عن أرقى مراحل تطور الفكر الاقتصادي في موضوع التنمية، والتي تسعى للاستغلال الرشيد والعقلاني لمختلف الموارد الاقتصادية والطبيعية والتوزيع العادل لها بين الأجيال. ومن هذا المنطلق كان لا بد من رسم السياسات الكفيلة بمحاربة الفساد واللاعقلانية في استغلال الموارد الاقتصادية والطبيعية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، ولعل من أبرز التوجهات الراهنة هو تبني معايير الحكم الراشد القائمة على الشفافية والمساءلة كآليتين تستهدفان إيجاد بيئة أعمال وإدارة فعالة وكفئة ومنصفة وشفافة على صعيد مؤسسات الدولة.

وعليه فإن إشكالية هذه الورقة البحثية تتمحور في الأسئلة الآتية:

-ماذا نقصد بالحكم الراشد؟ وما هي متطلباته؟

-فيما تكمن العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد ومفهوم التنمية المستدامة؟

أهمية الورقة البحثية: تسعى هذه الورقة البحثية إلى توضيح الإطار العام لكل من مفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة والتعرف على معايير ومبادئ كل منهما من ناحية، ومن ناحية أخرى ومن المهم توضيح طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، وذلك من خلال استقراء كتب ودراسات سابقة في موضوع الحكم الراشد والتنمية المستدامة من أجل الربط بين المفهومين معا.

أهداف الورقة البحثية: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف التالية:

-تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة.

-التعرف على مفهوم الحكم الراشد، والمبادئ التي يقوم عليها.

-إبراز العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

هيكل الورقة البحثية: للإجابة عن الإشكالية المطروحة والوقوف عند مختلف المفاهيم المتعلقة بالحكم الراشد والتنمية المستدامة، وكذا إبراز العلاقة بين المفهومين تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور الآتية:

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

1.تعريف التنمية المستدامة

2.إبعاد التنمية المستدامة

3.أهداف التنمية المستدامة

4.مؤشرات التنمية المستدامة

ثانياً: مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة

1.تعريف الحكم الراشد

2.أسس ومبادئ الحكم الراشد

3.الأطراف الفاعلة في تحقيق الحكم الراشد

4.العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

يشير مصطلح التنمية المستدامة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، فقد لاقى هذا المفهوم العديد من التعريفات واختلفت حوله الآراء والاتجاهات، فلكل واحد تعريفه الخاص، فهو من بين المواضيع المهمة التي لاقت انتباه

واهتمام الباحثين في مختلف الميادين، لهذا تطرقنا من خلال هذا المحور إلى تعريف التنمية المستدامة وتبيان خصائصها، ثم تناولنا أبعادها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

1. تعريف التنمية المستدامة: يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً جديداً أو مبتكراً في الفكر التنموي إذ لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً بالنسبة لهذا المصطلح، وللتطرق لتعريف هذا المصطلح ينبغي تحديد تعريف كل من مصطلح التنمية على حد أو مصطلح الاستدامة على حدا:

تعريف التنمية: "عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها"⁽¹⁾.

أما معنى الاستدامة: "هو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدقيقه وتحقيق المنفعة العامة"⁽²⁾. ومنه تعرف التنمية المستدامة على أنها: "استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها".

كما يعرفها "الدكتور حسن أحمد الشافعي" التنمية المستدامة على أنها: "التنمية المتواصلة والمستمرة وهي تستند إلى مبدأ واحد هو الاستغلال الأمثل للموارد والثروات بطريقة لا تخل بمقدرات الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية"⁽³⁾.

وعرفت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة بأنها التنمية التي ترضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطاً استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول"⁽⁴⁾.

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة فقد عرفت في تقريرها المعنون "بمستقبلنا المشترك" حيث وضعت تعريفاً للتنمية المستدامة عام 1987 على أنها: "التنمية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع عدم التعدي على حقوق الأجيال القادمة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يوافقه إن أمكن"⁽⁵⁾.

وهي أيضاً: "عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناخ التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته"⁽⁶⁾.

ومن خلال كل هذه التعريفات يمكننا القول أننا لتنمية المستدامة تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم وذلك من خلال واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة، وضمن متطلبات الأجيال المقبلة، بحيث أنه لا يمكن تجاوز هذا الاستغلال والاستخدام الموارد الخاصة في حالة الموارد غير المتجددة، وفي حالة الموارد المتجددة يجب ترشيد استخدامها مع محاولة وجود بدائل لهذه الموارد لتستغل لفترة زمنية طويلة الأجل، ويجب أن تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة.

وللتنمية المستدامة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أشكال وصور التنمية ومن خلال التعريفات التي وضعناها لهذا المفهوم يمكن استخلاص:

1. التنمية المستدامة تعني إحداث تغيرات فجميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها. أما الجانب الاجتماعي ذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع والبيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع.

2. التنمية المستدامة هي تنمية دائمة حاضرة ومستقبلاً تليها أما حاجات الحاضر والمستقبل.

3. التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولة مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرار.

4. يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلحاً عالمياً، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة.

5. للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية ومتشابهة ومتداخلة مع بعضها البعض إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد.
6. للتنمية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها.
7. للتنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.
8. وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة طردية إذ ترتبط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لتحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة.
2. **أبعاد التنمية المستدامة:** للتنمية المستدامة أربعة أبعاد رئيسية وهي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي إضافة إلى البعد السياسي وهي أبعاد مترابطة ومتكاملة فيما بينها، ولها نفس القدر من الأهمية فلا يمكن إعطاء الأولوية لبعد على حساب بعد آخر.⁽⁷⁾
- 1.2 **البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:** تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم.
- 2.2 **البعد البيئي للتنمية المستدامة:** يركز البعد البيئي للتنمية على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.
- 3.2 **البعد الاجتماعي والثقافي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى مكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب باتخاذ القرار بكل شفافية.
- 4.2 **البعد السياسي للتنمية المستدامة:** يعتر البعد السياسي للتنمية المستدامة من أهم الأبعاد، حيث لا يمكن للأبعاد السابقة أن تتجسد بدونه، فهو يوفر الإطار الذي تتجسد فيه مبادئ وقواعد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية والمشاركة واتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصادقية والمحافظة على السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة.
- وهناك من يضيف بعد آخر وهو البعد التكنولوجي الذي بدأ يأخذ نصيبه من الاهتمام من قبل الدارسين والمتخصصين، والذي يتجسد في العناصر التالية:
- استخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في المرافق الصناعية والتي تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطاقوية والطبيعية.
 - الاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية والتشريعات.
 - تطوير تكنولوجيات تستغل للتخلص التدريجي من المواد الكيميائية المضرّة بالبيئة.
 - العمل على تطوير مصادر للطاقات النظيفة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.
3. **أهداف التنمية المستدامة:** تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف⁽⁸⁾ وهي:

1.3. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

2.3. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: تحقق ذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

3.3. تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

3.4. إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع: بإتباع طريقة تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على المشكلات البيئية.

6.3. تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنية تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

4. مؤشرات التنمية المستدامة: يمكننا تحديد العديد من المؤشرات أهمها: (9)

1.4. التمكين: وذلك بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم عن طريق تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية المجتمع المدني

2.4. التعاون: وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي لإشباع الذاتي الفردي، حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.

3.4. العدالة في التوزيع: وتشمل الإمكانات والفرص وليس فقط الدخل كالحق في الحصول على التعليم.

4.4. الاستدامة: وتتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة، وحقها في العيش الكريم.

5.4. الأمان: ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير.

ثانيا: مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة

نلاحظ مما سبق التحول الجذري في تعريف التنمية من النمو الاقتصادي (رأس المال المادي) إلى التنمية البشرية (رأس المال البشري) ثم إلى التنمية المستدامة (رأس المال الاجتماعي) وصولا إلى التنمية الإنسانية. ومن هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة، لهذا تطرقنا من خلال هذا المحور إلى مفهوم الحكم الراشد ثم إلى علاقته بالتنمية المستدامة.

1. تعريف الحكم الراشد: هناك عدة أسباب أدت إلى بروز هذا المفهوم سوء من الناحية الفكرية أو العملية، من أهمها نذكر العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات تتعلق أساسا بعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتزايد دور المنظمات الغير حكومية على المستوى المحلي والدولي مثلا، بالإضافة إلى ضرورة التفكير في انتاج آليات تجعل الأنظمة أكثر شفافية، كما لا ننسى أهم سبب وهو إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية. ومن بين التعريفات الكثيرة للحكم الراشد نذكر ما يلي:

-تعريف البنك الدولي: "الحكم الراشد يعني ممارسة السلطة عن طريق تقاليد ومؤسسات رسمية وغير رسمية من اجل الصالح العام" (10)

-تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية: "الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وحرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"⁽¹¹⁾

-تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجتمع عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم، ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم"⁽¹²⁾

فالحكم الراشد هنا هو الذي يحقق ويؤدي إلى تحقيق الحكم الديمقراطي، الذي يستند على المشاركة والمحاسبة والرقابة، فالديمقراطية هي المؤشر الرئيسي من وجهة نظر السياسة على وجود الحكم الراشد، وفي هذا الشأن لابد أن تقوم على:⁽¹³⁾

- الحرية في إنشاء وتشكيل المنظمات والجمعيات والأحزاب والانضمام إليها.
- ضمان حرية التعبير لكافة المواطنين ودون استثناء، والحق في المشاركة في الانتخابات.
- فتح المناصب العامة أمام المواطنين وفق قدرات ومؤهلات محددة ودون تمييز.
- ضمان حرية الانتخابات وشفافيتها.
- إضافة إلى ذلك لابد من استقلالية الإدارة عن نفوذ الساسة وجعلها في خدمة الصالح العام وإبعاد هيمنة الدولة على المجتمع المدني.

وفي الأخير يمكن القول أن الحكم الراشد ثقافة تشكلت على مدي قرون بالتدرج، وذلك من مفهوم ضيق يركز على محاربة الفساد إلى مفهوم أوسع وأشمل يركز على جملة من المبادئ والمؤشرات لكن ما يجب التنويه له أن هذا المفهوم لا يتناسب مع ثقافة وتقاليد جميع الدول، بحيث يجب اخذ المبادئ والقيم الإنسانية وتجنب القيم التي لها خلفيات فكرية وثقافية لا تتناسب مع خصوصياتنا وثقافتنا.

2. أسس ومبادئ الحكم الراشد: يقوم الحكم الراشد على مجموعة من الأسس والمبادئ تتمثل فيما يلي:⁽¹⁴⁾
 - 1.1. المشاركة: هي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم، وترتكز المشاركة الرحبة على حرية التجمع وحرية الحديث وعلى توفر القدرات للمشاركة.
 - 2.2. الفعالية والكفاءة: تهدف إلى توفير القدرة على تنفيذ مشاريع بشكل جيد وفي الوقت المناسب وبأدنى التكاليف، وذلك استجابة إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية ورشيده للمورد، وتتوقف كل من الفعالية والكفاءة على عدة مؤشرات منها: كفاءة الموظفين، استقلالية الوظيفة العمومية، الضغط السياسي، مصداقية الحكومة، وإدراك المواطن لنوعية الخدمة العمومية.
 - 3.2. الشفافية: تعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد في اتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسات العامة.
 - 4.2. المحاسبة والمساءلة: تعني تحمل مسؤولية اتخاذ القرار والنتائج المترتبة عليه، وإتاحة الفرص لاستجواب المسؤولين عن تصرفاتهم، وتأخذ المساءلة أشكالاً مختلفة فقد تكون مجرد نقاش واستفسار عن حيثيات اتخاذ قرار معين أدى إلى حصول نتيجة، وقد تأخذ أشكالاً جزائية وقانونية.
 - 5.2. حكم القانون: يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية، كما انه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، وتؤمن هذه القواعد الحقوقية العدالة والمساواة بين المواطنين، وهذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.

6.2. **الإنصاف والمساواة:** أي المعاملة عادلة وغير متحيزة للجميع فضلا عن التوزيع العادل لثمار التنمية وأعمالها وتهدف المساواة إلى إعطاء حق جميع النساء والرجال في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم.

7.2. **البناء المؤسسي:** فالحكم الراشد يقوم على مؤسسات (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، حكومية، غير حكومية...الخ) فعالة موجودة فعلا وتمارس نشاطها بكل حرية من أجل تحقيق الصالح العام وليست مجرد مؤسسات شكلية.

8.2. **الرؤية الاستراتيجية:** وهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى حسن تسيير شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية، أي امتلاك القادة والأفراد منظورا واسعا للحكم الراشد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها.

9.2. **اللامركزية:** وهذا بتفعيل مبدأ توزيع السلطات بين أفراد المجتمع، من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الفرد داخلها والتي تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الراشد، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار فيعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.

3. **الأطراف الفاعلة في تحقيق الحكم الراشد:** إن الحكم الراشد لا يتحقق إلا من خلال مشاركة فعالة لجميع الأطراف المعنية دون إقصاء أو تهميش والمتمثلة في كل من الحكومة، المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتتمثل الأطراف الفاعلة في تحقيق الحكم الراشد في كل من الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص:⁽¹⁵⁾

1.3. **الحكومة:** من خلال توفير الإطار التشريعي الملزم الذي تتيح المشاركة في القوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ولا تقمعهما، إلى إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، إلى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف سواء كان في مؤسسات رسمية مثل المجالس النيابية أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو في هيئات أو لقاءات غير رسمية لكنها منظمة مثل اللقاء الدوري مع الهيئات المدنية والحوار معها حول السياسات العامة.

2.3. **المجتمع المدني:** أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدول العصرية، حيث حل محل مصطلح المجتمع الفاضل في الفلسفة السياسية، وبالتالي لم نعد نتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة، وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من أحزاب، جمعيات، هيئات، نقابات، مؤسسات إعلامية وغيرها. ولتحديد مفهوم المجتمع المدني يجب التركيز على أربعة عناصر تتمثل في: فكرة الطوعية، فكرة المؤسسة، فكرة الاستقلالية، الارتباط بمنظومة من المفاهيم (حقوق الإنسان، المواطنة، المشاركة السياسية والشرعية).

3.3. **القطاع الخاص:** يستطيع القطاع الخاص أن يلعب دورا كبيرا في الإدارة وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله فهو يستطيع أن يساهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاتهن كما انه يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة الأزمة لعمليات تنمية بالشراكة مع المجتمع المدني.

وفي هذا السياق يمكن للحكومة أن تشجع على تنمية القطاع الخاص في إطار ما يسمي بالحكومة الاقتصادية، بحيث تعمل على جعل هذا القطاع مستداما بواسطة الآليات التالية: خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة، تقديم الحوافز لجلب واستقطاب الاستثمارات والمساعدة على نقل المعرفة التكنولوجية، تقوية دولة القانون، حماية البيئة والموارد الطبيعية.

4. **علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة:** نستخلص من هذه الشروح والمفاهيم أن الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية وهي ضرورية لإتمام عملية التنمية وخصوصا التنمية المستدامة. ويمكن أن نحدد عناصر الحاكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال المرتكزات التالية:⁽¹⁶⁾

-ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع، وتعتمد أساس المحاسبة لأن حكومة.

-احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص

-التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

-احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلالية القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

-إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ومفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدولة ومواردها بكل احترام ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.

-اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد.

ومنه الحكم الراشد يمكن أن يقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسان المدنية والسياسة والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والصحة والسكن والطعام، والمساواة في التعليم، الأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات، وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للجميع، بالإضافة إلى فرص بناء إعلام حر حيث يتطلب ذلك توافر بيئة تضمن استقلال المؤسسات والناشر الإعلامية وتعطي الحق لكل إعلامي في ممارسة دوره المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أو أمين أو مالي ودون ضغط وإكراه مجتمعي، وكل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحكم الراشد تعمل على إدخال الإصلاح كتطلع منشود للمجتمعات العربية.

والحكم الراشد ليس فقط شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة، وإنما هو أيضاً نتيجة مراحل تحقيق الاستدامة التي لا يمكن بلوغها من دونه، ولكن حتى تؤدي الحاكمية الرشيدة إلى التنمية المستدامة، فيجب أن تمتاز بأربعة عناصر ومكونات أساسية وهي:⁽¹⁷⁾

-تكاملاً السياسات وتناسقها بين مختلف المؤسسات الحاكمة التشريعية والتنفيذية والأمنية، وتحسين التفاعلات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وإيجاد خطة حكومية طويلة الأمد للاقتصاد والمجتمع وتوفير الإرادة السياسية لكل ذلك.

-تحديد أهداف عامة طويلة الأجل ومعايير للتخطيط متفق عليها وقواعد محددة للتغيير والتبديل ومؤشرات مقبولة للحاجة ولاتخاذ إجراءات معينة والسير قدماً نحو الاستدامة".

-توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ الإجراءات المناسبة والحوافز الملائمة للتنفيذ العملي".

-تعزيز برامج التطوير والإبداع في المؤسسات الرسمية والخاصة بما يؤدي للاستخدام الأمثل والأكفاء والفعال للموارد والمصادر".

وفي الأخير يمكننا القول أنه عند الانطلاق من الاهتمام بمحاربة الفساد وفرض حكم القانون وترسيخ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمشاركة وصولاً إلى الفاعلية في استغلال الموارد المتاحة، نكون قد مكننا مبادئ ومعايير الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات وكافة المستويات.

خلاصة

نستنتج من كل ما سبق أن الحكم الراشد والتنمية المستدامة مفهومين ذوي علاقة وثيقة ومترابطة، فالحكم الراشد جاء كأسلوب لمعالجة الفساد واقتلاع جذوره باعتباره أكبر عائق للتنمية المستدامة، وذلك من خلال المبادئ والآليات التي جاء بها كالمشاركة في إعداد برامج التنمية ومتابعة إنجازها ومساءلة المسؤولين ومحاسبتهم، فالفساد هو المسؤول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والبيئية، إذ يتسبب في هدر المال العام والتأثير سلباً على الكفاءة والفاعلية الاقتصادية، كما أنه يؤدي إلى إفقار وتجويع فئات كبيرة من الشعب، وعدم التوزيع العادل للدخل

والثروة، ويقوض الديمقراطية والحريات الأساسية وحق المشاركة والإدلاء بالرأي. كما يؤثر الفساد على البيئة من خلال عدم الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة، وكل هذا يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعرقل فرص التنمية المستدامة، وبالتالي يرهن مستقبل الأجيال المستقبلية.

"ومن هنا يتضح لنا انه لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة يجب العمل على وضع إستراتيجية للقضاء على الفساد تعتمد على إرساء مبادئ وقواعد الحكم الراشد."

الاحالات والمراجع

- (1) خالد مصطفى قاسم **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص19.
- (2) عبد الله خيابة، راج بوقرة، **الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2009، ص15.
- (3) حسن أحمد الشافعي، **التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية في التربة البيئية والرياضية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2012، ص13.
- (4) Marie Claude SMOUTS, **Le développement durable**, Editions Armand Colin, France, 2005, p04.
- (5) تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك 1987**، ترجمة محمد كامل عارف، كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني الثقافي والفنون والآداب، دار علم المعرفة، الكويت، ص73.
- (6) عبد الله خيابة وراج بوقرة، مرجع سابق الذكر، ص323.
- (7) مريم مصطفى احمد، إحسان حفطي: **قضايا التنمية في الدول النامية**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص189.
- (8) Anthony Rosa et nature, **Guide antique du Development Durable**, Afnor, paris, 2005, p17.
- (9) حسين كريم، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص-ص99-100.
- (10) بلال خلف السكارنة: **أخلاقيات العمل**، الطبعة الأولى، دار المسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص336.
- (11) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، **الحاكمية الراشدة**: جدل لم يحسم بعد، الأردن، جوان 2007، ص25.
- (12) عمراني كربوسة: **الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم السياسية، يومي 28-26 ديسمبر 2008، ص2.
- (13) غربي محمد: **الديمقراطية والحكم الراشد (رهانات المشاركة السياسية في تحقيق التنمية)**، مقال منشور، دقاتر السياسة والقانون، جامعة حسنية بن بو علي، الشلف (الجزائر)، عدد خاص أبريل 2011، ص378.
- (14) زهير عبد الكريم الكايد: **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للإدارة، بيروت، 2003، ص14.
- (15) الطيب بلوصيف: **الحكم الراشد (المفهوم والمكونات)**، ملتقى دولي تحت عنوان "الديمقراطيات الصاعدة"، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، ماي 2005، ص05.
- (16) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني: مرجع سابق الذكر، ص46.
- (17) محمد محمود العجلوني: **أثر الحكم الراشد على التنمية المستدامة في الدول العربية**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، حول "النمو والعدالة والاستقرار في منظور إسلامي"، جامعة استنبول، تركيا، 09-11 سبتمبر 2013.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

وبالتنسب مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإنفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

تكاليف الإنفاق البيئي لتغطية الطلب على الطاقة والتوجه نحو الطاقة النظيفة في الجزائر-أفق2020-

د/علام عثمان

جامعة البويرة، الجزائر

Email: athmaneeco@gmail.com

د/بوسعين تسعديت

جامعة البويرة، الجزائر

Email:tassa86dz@yahoo.fr

تمهيد:

ملخص:

في ظل التحديات البيئية الدولية، الإقليمية والمحلية يعتبر التوجه نحو الطاقات المتجددة الأقل إضراراً بالبيئية حلاً بديلاً يسمح بالحصول على الطاقة لضمان سيرورة النشاط الاقتصادي دون تلويث البيئة. الجزائر التي تعتبر خزانا لهذا النوع من الطاقات نظراً للإمكانات الهائلة التي تتمتع بها سلكتها وبدورها هذا النهج الدولي نحو الحفاظ على البيئة من خلال الاعتماد على التدابير الضرورية ووضع الإستراتيجية الملائمة للحصول على الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة لكن التحدي الحقيقي هو كم سننفق للحصول على هذا النوع من الطاقة بالمقارنة مع مصادر الطاقة التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الطاقة التقليدية، الطاقة المتجددة، الإنفاق البيئي.

Abstract:

the problem of misusing the natural resources and the decline of the environment has a big impact on weakness of economic development. These challenges have pushed the world countries to seek for alternative, and the renewable energies were the best solution which can provide energy to ensure the continuity of economic activity without harming the environment. In this case Algeria has pursued this international method toward keeping environment by adopting the necessary measures and elaborating the suitable strategy to get energy and achieve the sustainable development, in this case, the real question is: how much we have to spend to get this kind of energy ?.

Key Words: traditional energy, renewable energy, cost of renewable energy

تزايد الحاجة إلى استخدام المزيد من الطاقة في مختلف مجالات الحياة، باعتبار الطاقة من العناصر الأساسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما يترتب عن الاستهلاك المفرط لها عدة آثار سلبية تضر بالبيئة كزيادة انبعاث الغازات الدفيئة وتدهور الموارد الطبيعية. وتؤكد الأبحاث المختلفة أن الموارد الطبيعية التي تستخدم لتوفير الطاقة سوف تزول في وقت أقل ما يقال عنه أنه قريب جدا. كل هذا يجعل من الضرورة البحث عن طرق أخرى للحصول على الطاقة واستهلاكها بطرق عقلانية وهذا ما يعتبر تحديا كبيرا للمجتمع الدولي باختلاف مكوناته. وفي هذا الصدد يعتبر استخدام الطاقات المتجددة أحد أكثر الحلول العملية التي بإمكانها أن توفر الطاقة دون تلويث البيئة، بل يساهم في حل العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة كالبطالة ويضمن تحقيق التنمية المستدامة. والجزائر، بدورها تدرك التحديات والفرص التي من الممكن أن تستغلها في ذات المجال، لأن الجزائر لديها ليس فقط احتياطي معتبر من الغاز ولكن لديها أيضا موارد للطاقة المتجددة هامة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية خاصة، وتعمل الحكومة الجزائرية على زيادة الجهود الرامية إلى إدماج الطاقات المتجددة في سوق الطاقة من خلال تطوير العديد من الأبحاث والتقنيات. وقد أتاحت هذه الجهود إلى الجزائر تحسين استخدام الطاقة المتجددة عن طريق سلسلة من القوانين والبرامج الرسمية. الهدف من هذا البحث هو تقديم تقييم عن الامكانيات الجزائرية في مجال الطاقة المتجددة وتحديد قيمة التمويل الذي يتطلبه استغلالها على الواقع. وعليه فقد تم صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو الآتي ما هي التكاليف التي ستحملها الجزائر في سبيل تلبية الطلب المحلي من الطاقة والتوجه نحو الطاقات النظيفة ؟ للإجابة على هذا السؤال الرئيسي قسمت هذه الورقة البحثية إلى عدة محاور، وهي:

- امكانيات الطاقة المتجددة في الجزائر؛

- الطلب على الطاقة وقيمة الاستثمارات المالية لتغطيته في الجزائر افق 2020، باستعمال الطاقة التقليدية والمتجددة؛

- افاق انتاج الطاقة المتجددة في الجزائر؛

أولا: امكانيات الطاقة المتجددة في الجزائر

أصبحت مشكلة سوء استخدام الموارد الطبيعية وتدهور البيئة تشكل تحديا واضحا يواجه الأنظمة العالمية. وعلى الرغم من أن المشاكل البيئية التي يواجهها العالم اليوم ليست جديدة إلا أن فهم أبعادها جاء متأخرا نوعا ما بعد ملاحظة أثر التدهور البيئي في إضعاف التنمية الاقتصادية وتناقص إمكانياتها، فلا يمكن أن تقوم التنمية على قاعدة من الموارد الطبيعية المتداوية، كما لا يمكن حماية البيئة عندما يسقط النمو الاقتصادي من حسابه تكاليف الإضرار بالبيئة، فالتنمية والبيئة وجهان لعملة واحدة.

تتمتع الجزائر بامكانيات عالية من الطاقة المتجددة، كما لديها طموح يهدف إلى تطوير استغلالها خاصة مع الشركاء الأجانب. وقد عرفت خلال العشر سنوات الأخيرة تطورا خاصة في ما يتعلق باستغلال الطاقة الشمسية حيث تم خلال سنة 2010م إنتاج % 0,8 من إجمالي الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية. وسوف يتم التطرق في ما يلي إلى أهم مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر:

1.الطاقة الشمسية في الجزائر

تتوفر الجزائر على إمكانات هائلة من الطاقات المتجددة وبخاصة الطاقة الشمسية نظرا لشساعة مساحتها من جهة ولوقوعها الجغرافي من جهة ثانية، حيث تعتبر من أغنى الحقول الشمسية في العالم نظرا لكمية الطاقة الواردة إلى المتر المربع منها المقدرة ب 5 كيلوواط /الساعة على معظم أجزاء التراب الوطني وتصل أحيانا إلى 7 كيلوواط/ الساعة. وهو ما يتيح إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلوواط في الساعة للمتر مربع الواحد على مساحة تقدر ب 2.381.745 كلم 2، هذه الإمكانيات الهائلة تسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوروبا الغربية وأربع مرات الاستهلاك العالمي حسب وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية كما تسمح بتغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء.¹

2. طاقة الرياح في الجزائر

تختلف طاقة الرياح في الجزائر اختلافا كبيرا من مكان إلى آخر. هذا يرجع أساسا إلى التضاريس وتنوع المناخ. وتتوفر الجزائر على إمكانات معتبرة منها حيث تهب على الجزائر رياح تحمل معها الكثير من الهواء البحري الرطب والقاري الصحراوي، بمتوسط سرعة تفوق 7م/ثانية، خصوصا في المناطق الساحلية وهو ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر ب 673 مليون واط ساعي في حالة تركيب توربين هوائي على علو 30 متر في حالة رياح ذات سرعة 5,1 م/ثانية، وهي طاقة تسمح بتزويد 1008 مسكن من الطاقة. ويمكن استخدام هذه الطاقة الكامنة لإعادة ضخ المياه وخاصة في الهضاب العليا.²

3. الطاقة الحرارية الأرضية في الجزائر

أما في ما يخص الطاقة الحرارية الجوفية فتتوفر الجزائر على أكثر من 200 مصدر حراري تتمركز في الشمال الشرقي والشمال الغربي للوطن، وتتجاوز درجة حرارتها 40 ° و 98 ° في حمام المسخولتين لتصل إلى 118 ° بيسكرة، وهو ما يسمح بإنشاء محطات لتوليد الكهرباء إلا أنه لا يتم استغلالها حاليا سوى في تجفيف المنتجات الزراعية وتكييف بنايات إضافة إلى تسخين البيوت الزراعية والاستشفاء بصفة أساسية، مما يعني إهدار إمكانات نظيفة لإنتاج الطاقة الكهربائية.³

4. الطاقة المائية والكتلة الحيوية في الجزائر

تتوفر الجزائر على إمكانات كبيرة من الطاقة المائية حيث تتساقط على التراب الوطني كميات كبيرة من الأمطار سنويا قدر بحوالي 65 مليار م³، إلا أنه لا يتم استغلال إلا جزء قليل منها نتيجة تمركزها بمناطق محددة وتبخّر جزء منها أو تدفقها بسرعة نحو البحر أو نحو حقول المياه الجوفية، وتقدر حاليا كمية الأمطار المستغلة ب 25 مليار م³ ثلثا هذه الكمية مياه سطحية، 103 سد منجز و 50 طور الإنجاز والباقي جوفية.⁴ أما في ما يخص الكتلة الحية فتبقى إمكانات الجزائر قليلة إذا ما قورنت بالأنواع الأخرى، أولا لأن المساحة الغابية لا تمثل سوى 10 % من المساحة الإجمالية للوطن، أما المصادر الطاقوية من النفايات الحضرية والزراعية فتقدر بحوالي 5 مليون طن مكافئ نפט. من خلال كل ما تم عرضه يمكن القول أن الجزائر تتمتع بإمكانات هائلة للطاقات المتجددة تؤهلها لأن تكون من الدول المصدرة للطاقة النظيفة إذا ما تم استغلالها أحسن استغلال خدمة لأهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

ثانيا: الطلب على الطاقة وقيمة الاستثمارات المالية لتغطيته في الجزائر أفق 2020، باستعمال الطاقة التقليدية

والممتدة

يسجل الطلب على الطاقة في الجزائر مستويات قياسية في السنوات الأخيرة، نظرا للنمو الديمغرافي المتزايد، والذي رافقه تزايد معتبر في استعمال أجهزة التكنولوجيا الحديثة والتي تستهلك بدورها قدرا معتبرا من الطاقة، فتغطية هذا الطلب يتطلب بالضرورة التوجه نحو الطاقات البديلة، كما يتطلب استثمارات مالية معتبرة.

1. الطلب على الطاقة في الجزائر أفق 2020

يتزايد الاستهلاك الوطني من الطاقة سنة بعد سنة، فالجدول الموالي يظهر ذلك المنحنى التصاعدي في استهلاك الطاقة مع توقعات بارتفاعه أكثر فأكثر بحلول سنة 2020.

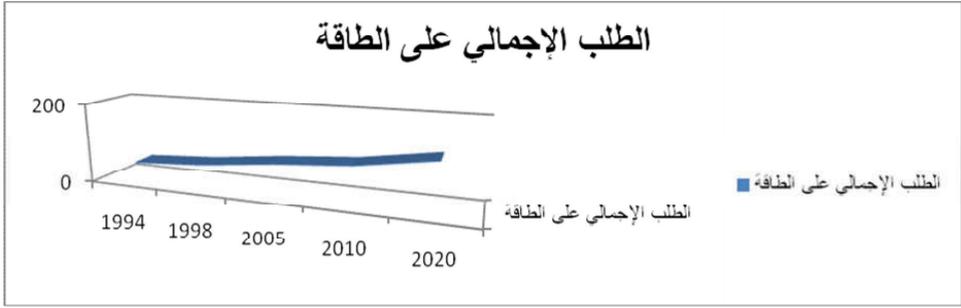
الجدول رقم (1): الطلب على الطاقة حتى أفق 2020م في الجزائر بالمليون طن المكافئ نפט.

السنوات	1994	1998	2005	2010	2020
الطلب الإجمالي	46.13	56.90	76.58	90.53	118.70

Source : Banque européenne d'investissement, Etude sur le changement climatique et énergie en Méditerranée, Édition GraphicTeam Luxembourg, 2008,p :134.

يمكن تبويب معطيات الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): الطلب الإجمالي على الطاقة أفق 2020



المصدر: من إعداد الباحثان.

تبين معطيات الجدول والشكل أعلاه ذلك الطلب المتزايد على الطاقة، إذ من المتوقع أن يصل إلى حدود 118.70

مليون طن مكافئ سنة 2020م.

2. قيمة الاستثمارات المالية لتغطية الطلب في قطاع الطاقة

يعتبر زيادة الاستهلاك الوطني من الطاقة للتكيف مع الطلب المتزايد أمرا ملحا، والتي تؤثر على حجم الإنتاج الذي يجب الوصول إليه لتغطية الطلب المتزايد، لكن العمل على زيادة العرض يجب أن يأخذ بعين الاعتبار حجم الغازات الدفينة المنبعثة من قطاع الطاقة، أي عدم إهمال البعد البيئي وذلك بالاتجاه أكثر فأكثر لإنتاج الطاقة من مصادر متجددة، أين تتوفر الجزائر على إمكانيات جد معتبرة من طاقة الرياح، الطاقة الشمسية...إلخ، وتتوقع الجزائر إنتاج أكثر من 22000 ميغاواط من الكهرباء انطلاقا من مصادر متجددة خلال الفترة 2011-2030م، أي ما يمثل 40% من الإنتاج الإجمالي للكهرباء في الجزائر، حيث توجه 10000 ميغاواط إلى التصدير و12000 ميغاواط الباقية توجه إلى الإستهلاك المحلي.⁵ هذا التوجه نحو الطاقات المتجددة سيتطلب استثمارات معتبرة، وقد قدرت التكاليف الاقتصادية التي على الجزائر تحملها للاستجابة للطلب المحلي والدولي على الطاقة بسبب التغيرات المناخية حتى أفق 2020م على النحو المبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): قيمة الاستثمارات المالية لتغطية الطلب على الطاقة حتى أفق 2020م

مصدر الطاقة	البتروول	الغاز	الطاقة المتجددة
قيمة الاستثمار ب1000 مليون دولار	968	7840	2672

Source : Banque européenne d'investissement, Etude sur le changement climatique et énergie en Méditerranée, Édition GraphicTeam Luxembourg, 2008,p :480.

من الملاحظ أن قيمة الاستثمارات المالية اللازمة لتغطية الاحتياجات الطاقوية المحلية والدولية جد معتبرة، خاصة في مجال الطاقات المتجددة. بالإضافة إلى هذه التكاليف الاقتصادية المباشرة هناك تكاليف أخرى ترتبط بالأضرار التي تخلفها الكوارث الطبيعية على محطات وهياكل توليد الكهرباء والتي يتطلب إصلاحها مبالغ معتبرة. وتواجه الجزائر مخاطر هامة غير مباشرة ناتجة عن التغيرات المناخية، ومن ذلك التهاوي في أسعار الطاقة التي سجلت في أواخر 2017 م حيث وصلت إلى أقل من 65 دولار للبرميل الواحد مسجلة بذلك مستويات دنيا بالمقارنة بما كانت عليه قبل سنوات

قريبة، مع العلم أن حصة النفط تمثل 48% من إيرادات الجزائر والباقي يأتيها من الغاز ومشتقات البترول، فإن هذا التغيير في أسعار الطاقة سيؤثر بصفة مباشرة على صندوق ضبط الإيرادات وكذا على الموازنة العامة للدولة في السنوات القليلة القادمة، ويفسر العديد من الاقتصاديين سبب هذا التراجع في الأسعار في جزء منه إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة الأحفورية من الدول المتقدمة، وذلك خوفا من فرض عقوبات قاسية لهيئة الأمم المتحدة على اقتصاديات هذه الدول الأكثر مساهمة في تزايد حجم الانبعاثات من الغازات الدفيئة والتي تجاوزت السقف المحدد لها في بروتوكول كيوتو وهو الأمر الذي فاقم بدوره من ظاهرة التغيرات المناخية، وتتضمن مختلف الاتفاقيات الدولية بنودا تلزم الدول الموقعة عليها خفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، وبالتالي تعتبر الجزائر بعد توقيعها على معظم الاتفاقيات الدولية ملزمة بتكثيف جهودها في ذات الإطار. وبما أن أكثر من 70 % من الغازات الدفيئة المنبعثة في الجزائر تتعلق بقطاع الطاقة فقد تمحورت معظم سياسات التخفيف من آثار التغيرات المناخية عن طريق التقليل من الانبعاثات الناتجة من قطاع الطاقة وبعض القطاعات الأخرى كالصناعة، النقل،...الخ.

وفي هذا الإطار تسعى الدولة الجزائرية جاهدة في الآونة الأخيرة إلى تفعيل سبل التبادل التكنولوجي بين العديد من دول العالم كالشراكة الجزائرية الألمانية حول برامج الطاقات المتجددة الموقعة في 2013م، كما عرضت الصين استثمارات ضخمة في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر لسنة 2014م لكن تحت شروط معينة.

ثالثا: حقائق وأفاق عن إنتاج الطاقات المتجددة في الجزائر

بذلت الجزائر في إطار إنتاج الطاقات المتجددة خطوات هامة، كما سطرت استراتيجية على المدى الطويل لإنتاج الطاقات المتجددة واستهلاكها بهدف الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

1. مشاريع الطاقة المتجددة المحققة

تبذل الجزائر حاليا جهود معتبرة في سبيل استغلال الطاقات المتجددة. حيث قامت بإنجاز عدة مشاريع كمشروع توليد غاز الميثان من النفايات الصلبة واستخدامه في تسخين المياه وإنتاج الكهرباء في الشرق الجزائري، مما سمح لهذا المشروع بتقليل حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ب 15 مليون طن، ومن المشاريع الأخرى محطة لتوليد الكهرباء عن طريق الرياح بقدرة 8 جيغاواط في السنة وتسمح بالتخلص من 6,6 طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة ومشاريع أخرى تتعلق بضخ المياه والإنارة العمومية والاتصالات وغيرها. ومن أجل إستغلال وترقية الإنتاج من هذه الطاقات، أنشئت الشركة الجزائرية للطاقة المتجددة عام 2002 وذلك بهدف تطوير الطاقات المتجددة وتقديم الخدمات الطاقوية للمناطق المعزولة والبعيدة عن شبكات التوزيع التقليدية. وهناك مشروعين أطلقتهما الشركة عام 2005 وتتابع إنجازهما وهما مشروع 150 ميغاواط يعتمد على الشمس والغاز في منطقة حاسي الرمل ويمثل الجزء الشمسي منه حوالي 30 % ومزرعة مراوح هوائية بتندوف بقدرة 10 ميغاواط، كما أن هناك دراسة لإنجاز محطة كهربائية تعمل ببقايا بذور زيت الزيتون.⁶

هناك منشآت أخرى أقامتها الجزائر في المنطقة الجنوبية، نجحت بتزويد 300 منزلا بالطاقة الكهربائية المستمدة من الرياح، و 18 قرية بطاقة كهربائية مستمدة من الشمس.⁷ وفي عام 2007 تم تشييد محطة للطاقة الهجنية تستخدم الطاقة الشمسية والغاز الطبيعي لإنتاج 180 ميغاواط من الكهرباء إلى جانب خطط لتوليد الكهرباء إنطلاقا من الطاقة الشمسية في الصحراء بقدرة 150 ميغاواط. بالإضافة إلى هذا هناك العديد من المشاريع الأخرى التي تم الإنطلاق فيها في مجال استخدام وتطوير الطاقات المتجددة في السنوات الأخيرة من بينها ما يلي:

- البرنامج الخاص بالجنوب الكبير (1985 - 1989): ممول من طرف الدولة، مخصص لولايات أقصى الجنوب (أدرار، بشار، الواد، إليزي، تمنراست)، يسمح هذا البرنامج بتوفير الماء الشروب لساكني هذه المناطق (الضخ أو التحلية)، توفير الإنارة، تبريد الهواء داخل المبني في فصل الصيف.

- **مشروعات بورقلة وتقرت (1993-1997):** لتهيئة 18 بيت بلاستيكي فلاحى على مساحة تبلغ 7200م² باستعمال مياه الطبقة الألبية ولكن هذه التجربة لم تعمم على غرار تجربة تونس في هذا المجال والتي بدأت ب 1 هكتار في سنة 1986 م لتبلغ اليوم أكثر من 104 هكتار.

- **مزارع ريحية لضخ المياه بكل من حد الصحاري بولاية الجلفة ومamura بولاية سعيدة** لتغطية إحتياجات الزراعة من الماء، حيث تم توفير 80 مضخة تعمل بالرياح بقدرة تعادل 120 كيلووات/ ساعة، و 160 مضخة تعمل بالطاقة الشمسية بقدرة تعادل 240 كيلووات/ ساعة وفي إطار تنمية المناطق السهبية الرعوية، وهذا بإتاحة طاقة كهربائية) من الطاقة شمسية وريحية لحوالي 3000 منزل من طرف المحافظة السامية للسهبوب وتزويد 300 منزل بالطاقة المستمدة بالرياح بالجنوب في إليزي.

- **برنامج " القرى الشمسية "** ولقد تمت الإنطلاقة الفعلية لهذا المشروع في عام 1988 م ، وتعتبر شركة سونلغاز هي المسؤولة عن إنجاز هذا المشروع، ولقد خصص هذا الأخير لمناطق مهجورة وذات كثافة سكانية متدنية في أقصى الجنوب، والذي هو إمتداد صحراوي شاسع.

وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى أضخم مشروع للطاقة الشمسية المتجددة؛ ألا وهو مشروع "ديزارتيك" Dezertec، وهو مشروع ضخم يهدف إلى ربط العديد من مراكز الطاقة الشمسية الحرارية الكبيرة ، ومن الممكن أيضا أن يضم تثبيتا للطاقات المتجددة كمزرعة الرياح، ووضع شبكة لتوزيع الكهرباء تغذي إفريقيا، أوروبا الشرقية وكذلك الشرق الأوسط. مشروع Dezertec ليس محصورا في إنتاج الطاقة بل يساهم أيضا في توفير مناصب الشغل، إلى جانب مساهمته في تكوين وجمع الخبرات والكفاءات وتدريب اليد العاملة المحلية التي تقبل بالعمل في الشروط الصحراوية الصعبة. ولقد بدأت الأشغال الكبرى فعلا، رغم التحديات ؛ إذ تتنافس أكثر من 12 دولة، خاصة ألمانيا، على وضع خبرتها وبسرعة في إنتاج التيار الكهروضمسي الأول في إفريقيا الشمالية الذي ، وذلك لتزويد أوروبا بـ15% من إحتياجاتها الطاقوية؛ ويرتقب خلال ذلك إنشاء أكثر من 12 مركزا شمسيا بحجم إنتاج يقدر بـ5 ميغاواط لكل مركز في إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تعني اهتماما أيضا بالطاقة الشمسية الضوئية؛ إذ يعد مشروع "المحطة الضوئية الموصولة بالشبكة التي تم تنصيب مولدها فوق سطح المبنى الإداري لمركز CDER مشروعا نموذجيا للاستعراض التكنولوجي ولدراسة مدى قابلية التطبيق التجريبات واختبارها. وهو الأول من نوعه وطنيا، أي أول محطة ضوئية تتيح ضخ جزء من الطاقة التي تنتجها في شبكة توزيع الكهرباء ذات الضغط المنخفض.⁸

2. آفاق إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر 2020

تمتع الجزائر بإمكانات عالية من الطاقة المتجددة، كما لديها طموح يهدف إلى تطوير استغلالها خاصة مع الشركاء الأجانب. وقد عرفت خلال العشر سنوات الأخيرة تطورا خاصة في ما يتعلق باستغلال الطاقة الشمسية حيث تم خلال سنة 2010م إنتاج 0,8 % من إجمالي الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية. وتعتبر الجزائر من أغنى الحقول الشمسية في العالم نظرا لكمية الطاقة الواردة إلى المتر المربع منها أين تصل أحيانا إلى 7 كيلوواط/ الساعة، وهو ما يتيح إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلوواط في الساعة للمتر مربع الواحد⁹. يلخص الجدول التالي آفاق إنتاج الطاقة المتجددة حتى 2020 م من مختلف مصادر الطاقة المتجددة:

الجدول رقم (3): آفاق إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر من مختلف المصادر 2007-2020 وحجم الغازات الدفينة

المتفادى انبعاثها.

2020	2010	2007	
4885	127	7	إنتاج الكهرباء من مختلف مصادر الطاقة المتجددة جيغواط/سا

-	-	-	الطاقة المنتجة من الطاقة الشمسية جيجواط/سا
42	6	4	الطاقة الفتوفولطية ميغواط/سا
800	-	-	الطاقة المنتجة من طاقة الرياح جيجواط/سا
6	-	-	كمية الغازات الدفينة بالطن المكافئ لغاز ثاني أكسيد الكربون المخفضة جراء استعمال الطاقات المتجددة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير الوطني للتغيرات المناخية لسنة 2010.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ذلك التقدير المتزايد لحصة الكهرباء المنتجة باستعمال الطاقات المتجددة، وبالرغم من الإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر إلا أن الاستغلال الفعلي لها لا يزال بعيد عن مستوى التطلعات. وتتوقع الدولة الجزائر تقليل حجم انبعاثاتها من الغازات الدفينة من خلال التوجه لاستغلال الطاقة النظيفة. حققت الجزائر خطوات هامة في سبيل الحفاظ على البيئة والتقليل في حدود الإمكانيات المتاحة لها، حيث تعتبر تكاليف التكيف والتخفيف من آثار الظاهرة جد مرتفعة، خاصة في ما تعلق بتبني التكنولوجيات الحديثة المساعدة على مواجهة مختلف آثار الظاهرة. ومن جملة المشاريع المحققة تم عرض أهمها في النقاط الموالية.

خلاصة

إن من أهم التأثيرات البيئية المرتبطة باستخدامات الطاقة التقليدية ما يعرف بظاهرة الإحتباس الحراري التي ارتبطت بظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة لزيادة تركيز بعض الغازات في الغلاف الجوي وأهمها غاز ثاني أكسيد الكربون. وعلى العكس من ذلك، فلاستخدام الطاقة المتجددة أثر معروف في حماية البيئة نتيجة لما تحققه من خفض انبعاث تلك الغازات ومنه التلوث البيئي، حيث بلغت الانبعاثات الناتجة عن الوقود التقليدي حوالي 190 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنة 2017 بالإضافة إلى الغازات الأخرى.

ومن جملة ما تقدم في هذه الورقة البحثية، تم التوصل إلى ما يلي:

- تزرع الجزائر بامكانيات هامة من الطاقات المتجددة بمختلف مصادرها ما يؤهلها بان تكون قطبا رياديا وبامتياز لانتاجها وتصديرها في المنطقة.
- يسجل استهلاك الطاقة في الجزائر تزايدا معتبرا من سنة إلى أخرى ما يجعل من ضرورة استغلال الطاقات البديلة حلا وجب التوجه إليه.
- حجم الاستثمارات المالية التي تسمح بانتاج واستغلال الطاقات المتجددة في الجزائر حتى أفق 2020م يعتبر مهما بالمقارنة مع مصادر الطاقة التقليدية، ولكن في نفس الوقت يوفر حماية للبيئة من خلال التقليل من حجم انبعاثات الغازات الدفينة التي تعتبر من أهم اسباب ظاهرة الإحتباس الحراري والتغير المناخي.
- ما حققته الجزائر في مجال إنتاج الطاقات المتجددة يعتبر ضئيل بالعودة إلى الامكانيات التي تتوفر عليها وكذا الافاق التي تسعى إلى تحقيقها في المدى القريب.
- ومن خلال جملة النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات الموالية:
- على الدولة الجزائر تامين مواردها من الطاقات المتجددة من خلال المحافظة عليها واستغلالها أحسن استغلال، ما يسمح لها بتعزيز مختلف أبعاد التنمية المستدامة.
- ضرورة تشجيع التعاون التكنولوجي خاصة مع الدول التي تعرف تقدما ملحوظا في ذات المجال مثل ألمانيا، في إطار تبني التكنولوجيات النظيفة وحماية البيئة.

1. الهوامش

- ¹ مزايا الطاقة الشمسية، مجلة الطاقة والمناجم، وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، العدد8، جانفي 2008، ص133.
- ² ذبيحي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة- دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009، ص228.
- ³ le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatiques a la cnucc, Alger 2010, p :47,
- ⁴ Développement durable, office des _4_ AMAEDJIA Adnani Hania, , Energie Solaire et Hydrène : publications universitaires, Algérie , 2007, p109.
- ⁵ Portail Algérien des Energies Renouvelables, l'Algérie face aux enjeux environnementaux avec une stratégie intégrant le développement durable, disponible sur : <http://portail.cder.dz/spip.php?article2758>, consulté le 20 /04/2014 à 12 :30.
- ⁶ تواكشت عماد، واقع وافاق الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2012/2011، ص :178-180.
- ⁷ <http://alamir.alafdal.net/t209-topic>, consulté le 12/09/2014 à 21 :00.
- ⁸ <http://www.startimes.com/f.aspx?t=32875161>, consulté le 19/09/2014 à 14 :30.
- ⁹ Bousbaine Tassadit, renewable energies in Algeria realities and prospects, Séminaire nationale sur Les Energies Renouvelables en Algérie entre Mythe et Réalité, Institut des Sciences Economiques, Gestion et Sciences Commerciales, Centre Universitaire de Tamanrasset, 23 avril 2014, p : 4.

2. المراجع

- WARREN R., ARNELL N., NICHOLLS R., LEVY P., PRICE J, Understanding the regional impacts of climate change. Research report prepared for the Stern Review. Tyndall Centre Working Paper n° 90, Norwich: Tyndall Centre, 2006.
- ZEKTSER, I.S. LOAICIGA, H.J, Groundwater fluxes in the global hydrologic cycle : past, present, and future. J. Hydrol, USA, 1993.
- ZHUOHENG, C. STEPHEN, E. KIRK G, Relation between climate variability and groundwater levels in the upper carbonate aquifer, Southern Manitoba, Canadian J. of Hydrol, Canada, 2003.

3. مواقع الانترنت

- [http://www.sfc.fr/donnees/mater/ps/POLYSTYRENE\[1\].htm](http://www.sfc.fr/donnees/mater/ps/POLYSTYRENE[1].htm)
- <http://www.gipec.dz/presentation.php>
- http://www.graymont.com/fr_applications_soda_ash.shtml
- <http://www.ipcc-nggip.iges.or.jp/public/2006gl/index.html>
- <http://www.sgp-gica.dz/>
- <http://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/indisid/french/ch9fre.htm>
- <http://www.fao.org/docrep/008/y5953f/y5953f0c>



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

وبالتنسب مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإفناق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

عرض لأهم المسارات المرجعية المستدامة لتحميل التكاليف البيئية

(بالإشارة إلى ظاهرة الإحتباس الحراري ونموذج ستيرن لتحقيق وضع أحسن لها)

أ.د. زبير عياش

جامعة أم البواقي، الجزائر

zoubeirayache@yahoo.fr

د. فارس طلوش

جامعة أم البواقي، الجزائر

mehditellouche@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أساليب تحميل الأضرار البيئية خاصة العالمية منها، حيث يعتبر تحميلها من أهم الهواجس التي تواجه المهتمين بالشأن البيئي والحكومات والمواطنين، فتحديد القيمة المثلى دون إفراط أو تفريط يعد المبتغى للحفاظ الأمثل على البيئة حاليا ومستقبليا، خاصة ما تعلق بالتأثيرات الكلية كظاهرة الإحتباس الحراري وأثارها الجانبية، حيث سعت وتسعى العديد من الدول والمنظمات المهتمة، إلى إيجاد نمط كفيل بتحديد القيم النقدية المثلى للأضرار لتحميلها إلى الأطراف المهتمة بإحداثها وإيجاد القيمة المثلى لإصلاح الضرر، خاصة تجاه منظمة الأعمال المهتمة بشكل كبير في ذلك ولما لها القدرة في الحصول على تكاليف إصلاح الضرر، كونها تعد المنتج الرئيسي للثروة وكون عملية تحميل التكاليف تدمج مع تكاليف الإنتاج، مع الإشارة إلى نموذج عالي لتقييم الأضرار المتجلى في نموذج ستيرن الذي أعطى أهم السمات الحالية والمستقبلية للأضرار وتكاليف ومتطلبات صيانتها، وهو المسار الذي يمكن أن تأخذ به الجزائر لتحميل التكاليف البيئية بصفة أكثر رشادة خاصة في ظل التراجع الكبير لوضعيتها البيئية والأموال المرصودة لذلك.

الكلمات المفتاحية: الأثر البيئي - التكاليف البيئية-الإصلاح البيئي.

Abstract:

This study aims at clarifying the methods of loading the environmental damage, especially the global ones, where the environmental costs are one of the most important concerns facing those who are interested in the environment, to determining the optimal value is the target for conservation of the environment now and in the future, especially with regard to the overall effects, like climate change and their side effects, where many States and interested organizations and institutions have sought and seek, to establish a pattern that would determine the optimal cash values of the damage to be loaded, to the parties accused of creating them and finding the optimum value for remedying the damage, especially to the business organization, which is heavily accused of this and for its ability to obtain the costs of repairing the damage, being the main product of wealth and the fact that the cost-loading process is combined with production costs, with reference to a global model of damage assessment demonstrated in the Stern model, which gave the most important current and future features of the damage and the costs and maintenance requirements, and he a path Algeria could take to incur environmental costs, especially in light of the significant decline in their environmental status and the funds allocated for this.

Key Words :

Environmental Impact - Environmental Costs - Environmental Reform.

تمهيد:

تسعى العديد من الدول إلى التحديد الدقيق للتكاليف البيئية بغية تحميلها إلى أهم القطاعات الملوثة سواء كان ذلك قطاع الأعمال أو قطاع العائلات من أجل الحفاظ على البيئة، فإلى وقت قريب كانت التكاليف البيئية تحمل وفق طريقة عشوائية سواء كان ذلك بقيمة مبالغ فيها أو قيمة متدنية لا تعكس قيمة الإصلاح المطلوب للبيئة، حيث سعت وتسعى العديد من الدراسات إلى إبراز التكلفة الحقيقية للإضرار البيئي بغية تحميلها بصفة مناسبة للأطراف المتسببة فيها والتي تتعلق خصوصا بالقضايا الكبرى والأحداث الطارئة إجتماعيا، ومن ذلك ظاهرة التلوث بأصنافه المختلفة والإستنزاف الكبير للمواد الأولية وظاهرة الإحتباس الحراري.

ضمن العنصر الأخير فالجهود منصبة نحو إيجاد الطريقة المثلى لتوضيح أثره على مختلف أصناف البيئة، ومنه تقييم ذلك إقتصاديا بغيت تحميل الجهات المتسببة فيه بشكل كبير ولإيجاد القيمة الأمثل لإصلاح الضرر، وهو المسار الذي أخذته العديد من الهيئات والدول، والذي أثمر بالعديد من الجهود ومن ذلك جهود وليم سترين مع الحكومة البريطانية، الذي يبين أهم جوانب الضرر من هذه الظاهرة على الأصناف المختلفة من البيئة ومقدار التخصيص المالي للحد من آثارها، والذي عرف العديد من أوجه المساندة على ذلك وبعض الآراء المتباينة معه فيما يخص القيم المثلى والتي يرون بأنها يجب أن تأخذ منحنيات أخرى، وهو النموذج الذي يمكن أخذه كحكاية للإضرار البيئية الأخرى للإرتقاء بالأبعاد البيئي، كحالة الجزائر التي تعاني حاليا نوعا من عدم الاهتمام بهذا الجانب رغم ما تم تعبئته من أموال في سبيل الإرتقاء بها غير أنها لم تحقق الفعالية المطلوبة، خاصة وأن هذا الموارد في تناقص في ظل تراجع موارد الخزينة العمومية. ضمن هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ماهي أهم المسارات المرجعية المستدامة والقيم المثلى لتحميل التكاليف البيئية؟
- حيث سنحاول عرض أهم جوانب ذلك، إنطلاقا من التوضيحات التي سندستقيها من طرح الأسئلة التالية:
- ماهي التكاليف البيئية وماهي أنماط تقدير تأثيراتها إقتصاديا وإجتماعيا؟
- ماهي أهم الطرق والتقنيات التي أثبتت فعاليتها فيما يخص تحميل التكاليف البيئية وبشكل خاص ظاهرة الإحتباس الحراري؟
- ماهي أبعاد نموذج سترين في تقييم أضرار وتكاليف ظاهرة الإحتباس الحراري؟
- إنطلاقا من التصور العام للإشكالية المطروحة والتساؤلات التي تفرغت عنها يمكن عرض الفرضيات التالية:
- يعتبر التحديد الدقيق للأضرار والتكاليف البيئية ضرورة لتقدير القيمة المالية للإصلاح والوقاية.
- يعد التحميل العادل متطلب لتعبئة الأموال اللازمة وتحديد مسؤوليات المساهمين في الإضرار بدقة.
- يعد نموذج سترين لتقييم أثار الإحتباس الحراري مرجعا يستدل به في تقييم الأثار البيئية إقتصاديا.
- **أهمية البحث:** تتمثل أهداف البحث في التالي:
- عرض أهم المسارات والتقنيات المعتمدة في التحديد الدقيق للتكاليف المرتبطة بالأضرار البيئية بغية صيانتها والحد منها، وتحديد القسط المالي للمتسببين فيها بغية تحميلها إياهم.
- تعرض الدراسة نموذج عالي يعد مرجع في تحديد قيمة الأضرار البيئية التي تحمل للدول وفق منظور المستقبل المشترك للتحديات البيئية العالمية ومنظمات الأعمال المتسببة فيه.
- تساهم هذه الدراسة في التذكير بالرهانات البيئية العالمية في الواقع الجزائري ومقدار المطلوب من تعبئة الأموال للمساهمة في الحد منها إقليميا.
- **أهداف البحث:** تتمثل أهداف البحث في:
- تبيان أهم الطرق المستخدمة في تحميل التكاليف البيئية للدول ومنظمات الأعمال.
- تبيان طرق التحميل بالتركيز على ظاهرة الإحتباس الحراري.
- عرض تقرير مرجعي لآثار الإحتباس الحراري وكيفية تحميل تكاليف الحد منه وصيانة أضراره.

- منهج البحث:

للإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والإحاطة بموضوع البحث، إتمد الباحث على المنهجين الوصفي والتحليلي، بالتطرق إلى مختلف الأدبيات والجهود العلمية السابقة في مجال البحث.

أولاً-عرض لأهم معالم تحميل التكاليف البيئية:

تسعى اليوم جل دول العالم والهيئات المهتمة بالشأن البيئي، إلى إيجاد السبل المثلى للارتقاء به وبشكل خاص بإيجاد المقابل المالي للصيانة والذي يجب أن يحدد بالقيمة الحقيقية للضرر، حيث برزت وتبرز من أجل ذلك العديد من الجهود ذات الصبغة المحلية والعالمية، تختلف وفقاً لمنهجيتها وأهدافها في معالجة الضرر البيئي.

1-أهم المفاهيم المسندة للمحاسبة البيئية: تتجلى التكاليف البيئية في نتائج لأنشطة فردية أو جماعية تؤثر على نوعية البيئة والتي يمكن التعبير عنها نقداً والتي يمكن أن تتحقق على المدى القصير أو الطويل، فهي تظهر خصوصاً في تكلفة الوقاية، التخطيط، المراقبة، فهم الإجراءات والأضرار، كما تكون كذلك على شكل تكلفة لحدوث طارئ أو خسارة، أو تكلفة لأمل أو إستثمار رئيسي للتحسين، فالتكاليف البيئية تمس أشكالاً مختلفة للمشاكل البيئية والتي نذكر منها ظاهرة الإحتباس الحراري، أشكال التلوث المختلفة، الإستغلال الكبير للموارد البيئية المتجددة وغير متجددة، غير أن الهيئات المتخصصة ومن ذلك منظمة الأمم المتحدة لحماية البيئة والبنك العالمي يركزون فيما يخص التكاليف البيئية على الأضرار الاقتصادية التي تنشأ نتيجة التأثير السلبي على البيئة، أي المفهوم القائم على التكيف وليس وقاية وصيانة البيئة، فوفق هذه الهيئات فالتكاليف البيئية يتم تحديدها وفق العديد من المنحنيات.¹

2-منحنيات تشكيل التكاليف البيئية: لتشكيل التكاليف البيئية لتحميلها بغية صيانتها بما يتماشى مع الأضرار المتحققة، يكون وفق العديد من المنحنيات، فمنهم من يحصرها في منحنيين:

- الأضرار البيئية السوقية: التي تخص السلع المتداولة ومن ذلك السلع الزراعية أي تأثير التغيرات البيئية على المنتجات الزراعية.

- الأضرار البيئية غير سوقية: والتي تخص الأضرار المرتبطة بالصحة العامة والنظم الإيكولوجية، والتي تتجلى خصوصاً في أثر التغيرات البيئية على النظم الإيكولوجية وعلى الصحة البشرية والحيوانية عامة.

كما أن هناك من يصنفها وفق ثلاثة منحنيات وهي:²

- الآثار الإقتصادية على قطاعات الزراعة وإستخدام الطاقة والتي تقيم بأسعار السوق، التي تدرج مباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

- الآثار غير إقتصادية: مثل التغيرات التي تمس صحة الإنسان والمناطق البرية والتي لا يمكن إدراجها بالتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي.

- آثار عدم الإستمرارية: وهي المخاطر العالمية التي تهدد الوجود الإنساني من ذلك ذوبان الجليد، وإرتفاع مستوى البحر. فأصحاب المصلحة المهتمين بصون الجانب البيئي يسعون إلى تحميل هذه الآثار البيئية إلى المتسببين فيها وفق مبدأ الملوث الدافع وهذا حسب التواجد الجغرافي، والمقصود بشكل كبير هم منظمات الأعمال الملوثة، بسبب مساهمتها الكبيرة في أشكال مختلفة من التأثير على البيئة ومن ذلك ظاهرة الإحتباس الحراري والإستغلال الكبير للمواد الأولية وبأشكال مختلفة من التلوث، وعملية التحميل بشكل عام تصطدم بالعديد من المعضلات نذكر منها، تحديد الأثر البيئي بدقة والقيمة النقدية المثلى للأثر، حيث تعدد طرق تحديد ذلك.

3-أهم التقنيات المستخدمة في تحديد الآثار البيئية: يتم تحديد الآثار البيئية ليتم تقييمها نقداً من خلال ثلاثة زوايا وهي: 1.3 التوقعات: فتحدد الآثار البيئية يكون بالتعرف على الإتجاهات التي يمكن التنبؤ بها نسبياً فيما يخص الجوانب غير سوية من البيئة، ومن ذلك إرتفاع مستوى درجات الحرارة العالمية ومستوى سطح البحر.

2.3. **الإحتمالات غير متوقعة والمخاطر الحدودية:** إن تقييم الآثار البيئية وفق هذا التوجه يكون وفق إحتمالات تقريبية لوقوع حوادث غير مرغوبة، خاصة من قبل العناصر التي تتميز بقلّة الوضوح في التأثير ومن ذلك تأثير ظاهرة الجفاف على المعيشة.

3.3. **تغير الأنظمة والمفاجآت:** يتم تقييم الأثر وفق ذلك من خلال الآثار المرتبطة بالتنبؤ بثقة كبيرة، مثل التغيرات في المحيطات والإهيارات الجليدية.

وبالنسبة لمنهجية عملية التقييم فتكون وفقا للخطوات التالية:

- توفير مراجعة وتقييم شفاف للأضرار الرئيسية الناجمة، للحصر الدقيق للمتسببين فيها ومنه تحميلهم تكاليف صيانتها وحفظها.

- السعي لتقدير الأضرار الفردية إلى أبعد حد من أجل توفير عائدات نقدية لتجنّبها.

- توفير عائدات إضافية لإجراء المزيد من الجهود للتحسين ومن ذلك إقامة محاكاة للسياسات المتعلقة بالإلتزامات المستقبلية.

حيث تتجلى أهم التقنيات التي أثبتت فعاليتها فيما يخص تقييم الأثر البيئي نقديا في:³

- **معامل الترجيح المستخدم:** ضمن ذلك يتم وضع عوامل ترجيح للوضع البيئي، ما بين الأحسن والأسوأ والمتوسط، أي هناك مقدار يعكس الوضع الأحسن تقابله قيمة نقدية دنيا لتحميلها، ووضع غير مرضي يتطلب قيمة عالية، حيث توضع هذه المعاملات من قبل هيئات متخصصة، وضمن منهج آخر فيتم تقدير أكبر الأضرار البيئية من خلال التخمينات ثم يقوم بترجمتها على شكل معاملات ترجيح، مع الإعتماد على المحاسبة التفصيلية التي تبنى على البيانات التاريخية المتعلقة بالآثار البيئية، حيث تعد طريقة البيضاء منهجا شاملا لحساب التكاليف البيئية، التي تبدأ بحساب تكاليف تأثير البيئة بشكل عام في بلد معين، ليتم تحميلها بشكل خاص على الأعمال التجارية.⁴

من الأمثلة التطبيقية لذلك تطبيق الغرامات التي تحمل لوسائل النقل نتيجة الملوثات التي تطلقها وإستهلاكها الكبير للطاقة، أين يكون هناك وضع أحسن مطلوب، مثلما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (01) تحديد قيمة التكاليف البيئية من خلال ترجيح الوضع البيئي:

معدات النقل ذات الإستخدام العام	- قيمة التلوث ما بين 200 إلى 250 غ من CO ₂ في الكلم (نظام العقاب €2 للغرام من CO ₂) - أكبر من 250 غرام من إطلاق CO ₂ (€4 للغرام من CO ₂).
بالنسبة لإستهلاك الطاقة	- قوة الآلات من 10 إلى 14 حصان (€100). - أكبر من 14 حصان (€300).

Source : Patrick Widlocher, Isabelle Querne, le guide de developpement durable dans l'entreprise, editions organisations, paris 2009,p28.

- **الفترة الزمنية للتأثير البيئي:** وفقا للفترة الزمنية التي يمر التأثير البيئي تحدد القيمة النقدية المثلى لصيانتته والحد من تأثيراته، ومن ذلك فترة حدوث إعصارات وفيضانات، ففي هذه الحالة تحمل التكاليف من الإمكانات الحكومية للدولة المستهدفة.

- **الفوائد الإضافية المتحققة للنظام:** وفقا لهذه الطريقة يتم تحديد وضع أحسن للبيئة مما هو عليه في الفترة الراهنة، وما يتطلبه من إمكانات مالية تحمل إلى الجهة الوصية أو المهتمة.

- **معدل الخصم للوضع الأفضل:** يطلق على معدل الخصم بالتكلفة الإجتماعية للوضع الأفضل، فإذا أخذنا تأثير أنظمة الإستهلاك الحالية على الوضع البيئي بشكل عام، فمعدل الخصم الذي يمثل جانب التحسين يحدد من معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مضروبا في السلبية لمرونة المنفعة فيما يخص الإستهلاك (تأثير الإستهلاك على البيئة)، وبأخذ تأثير الغازات الدفينة (غاز ثاني أكسيد الكاربون) على الأنظمة البيئية فمعدل الخصم المطبق هو ما بين 1-3% من

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فعند اعتماد قيمة خصم تقدر بـ3% وهذا في دول الإتحاد الأوروبي، فتكلفة الأضرار البيئية بالتركيز على غاز ثاني أكسيد الكربون فتقدر بـ55 أورو لكل طن من CO₂. وفي حالة 1% فالتكلفة تنخفض إلى 20 أورو للطن، أما في حالة وجود معدل خصم يقدر بـ0% فالدول تضع تكاليف إضافية تمثل تكاليف الظروف المثلى للأجيال القادمة (تكاليف الإستدامة).

كما يطلق على معدل الخصم كذلك بالمعدل الإجتماعي لتفضيل الوقت وهو المعدل المستخدم لخصم التكاليف بغية تحقيق منافع مستقبلية، فحسب كتاب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتخصصين في الاقتصاد البيئي بوزارة المالية البريطانية، فصون البيئة البريطانية إلى غاية 30 سنة المقبلة يتطلب معدل خصم يقدر بـ3.5% من قيمة المشاريع، وحسب منظمة الأمم المتحدة لحماية البيئة فيجب تطبيق معدلات الخصم الموضحة في الجدول والمتناسبة مع فترات زمنية معينة لضمان عيش الأجيال المستقبلية في ظروف بيئة مقبولة.

جدول(02) معدل الخصم المطلوب لضمان حق الأجيال المستقبلية وفق فترات زمنية معينة.

المدة الزمنية	30-0	75-31	125-76	200-126	300-201	300+
معدل الخصم	3.5%	3%	2.5%	2%	1.5%	1%

SOURCE: The impact and costs of climat change, final report 2005, stockholm environment Institute, p45.

يرجع السبب الرئيسي وراء إنخفاض معدلات الخصم إلى عدم اليقين بشأن المستقبل، وكذلك إلى ارتفاع التكاليف المحملة نتيجة التغيرات الحديثة في البيئة.

- **الطريقة المباشرة:** وفق هذه الطريقة لا يتم تحديد القيم النقدية الكلية سواء كانت تكاليف الإضرار أو تكاليف الصيانة، بل من خلال دراسة شاملة للوضع البيئي يقيم من خلاله وفق نظرة وتوقعات أصحاب المصلحة خاصة فيما يتعلق بالوضع الأفضل ومتطلبات الوصول إليه،⁵ حيث يتم تقييم مراحل وإمكانيات الوصول إليه نقدياً وفق أسعار السوق السائدة خاصة ما يتعلق بالجانب الإجتماعي والبيئي، كما تقيم كذلك العواقب غير مرغوبة على البيئة.

- **طريقة التفادي:** تعد من الأساليب الشائعة في تحديد الأثار السلبية على البيئة ومنه تكاليف تحسينها، فتكلفة التفادي تشمل تكاليف الصيانة إضافة إلى تكاليف إستهلاك التراث البيئي، فإذا أخذنا تأثير غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ كمثال، فأسلوب التفادي المعتمد للحد من تأثيره على البيئة، يتجلى في وضع قيمة نقدية لحجم ضرره، بغية تخفيض الطلب على المنتجات التي تتطلب عملية إنتاجها إطلاق كميات كبيرة من غاز CO₂، وتحميل الجهات المسببة فيه بكثرة تكاليف جعلها تعمل على الحد منه، وضمن ذلك فتكلفة التفادي مرتبطة بنسبة التكلفة للمنفعة، فالقيمة الحدية لتكاليف تخفيض الإنبعاثات تساوي القيمة الحدية للأضرار المتوقع منها، فإذا أخذنا تأثير غاز ثاني أكسيد الكربون كمثال، فالقيمة الحدية للأضرار تقدر وفق التالي:⁶

● تقدير كمية الإنبعاثات الحالية.

● تزايد تركيز الملوثات في الهواء الجوي لمدة زمنية معينة (فالنيوترونات المتشكلة من غاز CO₂ تبقى في الهواء الجوي لمدة 1500 سنة).

● أثر الإنبعاثات على درجات الحرارة: فالمعلوم أن زيادة غاز ثاني أكسيد الكربون يؤدي إلى إرتفاع درجات الحرارة، وهو ما يؤدي إلى حدوث بعض المشاكل كالإعصارات والفيضانات، والتي تتطلب رصد أموال كبيرة للحد من تأثيراتها. والجدول التالي يوضح بعض القيمة الكلية للثروات المستهلكة سنوياً:⁷

الجدول (03) يوضح القيمة الكلية لمختلف الثروات المستهلكة على المستوى العالمي:

التشخيص الإقتصادي للإستغلال	(الوحدة مليار دولار ⁹ 10 دولار سنويا)
المكونات الجوية	1343
إجراءات الحد من التغيرات المناخية	684
إجراءات توفير الماء	2807
تهيئة الأرض والحد من التعرية والتصحر	629
توفير الغذاء	19352
مكافحة التلوث الهوائي والمراقبة البيولوجية للكائنات الحية	534
إستهلاك الموارد الطاقوية	203
الحفاظ على القيم الإنسانية والإجتماعية	3830
إنتاج معدات الرفاهية	2107
التكلفة الإجمالية	33266

Source: Corinne Gendron, *vous avez dit développement durable*, Presses internationales polytechnique, Montréal, 2007, P29.

فقيمة التكاليف الإيكولوجية والإجتماعية تتراوح ما بين 16000 و54000 مليار دولار وهي ضعف الناتج العالمي الخام المقدر حاليا ب18000 مليار دولار، وفقا لذلك يرى سترين مدير الصندوق الدولي سابقا وخبير في إقتصاد التغير المناخي بجامعة كمبرج، ضرورة إستثمار 1% من الناتج العالمي الخام للحد من الغازات المؤثرة على التغير المناخي والتي تؤدي إلى ضياع ما بين 5% إلى 20% من الناتج العالمي الخام كل سنة، وقد دعمه في ذلك برنار لويس شيفاسيس (2010) الذي يشير إلى بعض قيم النظام البيئي التي يجب دمجها في أسعار المنتجات الموجهة إلى المستهلكين، ومن ذلك إستغلال الغابات، حيث تقدر قيمة إستغلال 1 هكتار 9700 أورو، وإستغلال الموارد البحرية حوالي 50 مليار دولار سنويا، إضافة إلى التكاليف الإجتماعية التي يجب أن تدمج في سعر المنتج الواحد، والتي منها إحترام حقوق الإنسان وتوفير الحماية الإجتماعية.

فقيمة التكلفة البيئية تكون بجمع جميع التكاليف خلال فترة زمنية، لتقسم على عدد الوحدات المنتجة خلال تلك الفترة.⁸

بإستعراض مختلف التقنيات المستخدمة في تحديد الأثر البيئي، فكلها تواجه العديد من الصعوبات في تحديد الأثر البيئي المتحققة بدقة، والتي نذكر منها:

- الفجوات المعرفية: فعدم معرفة الأثار البيئية السلبية على الإقليم الجغرافي المتضرر بالضبط، يشكل جانب قصور لتحديد القيمة المضبوطة للأثار.

- درجة التقدم: فالبلدان المتطورة لها قدرة كبيرة في ضبط الأثار السلبية مقارنة بالدول السائرة في طريق النمو والتنمية.
- درجة التكيف: فدرجة تكيف المجتمع مع التأثيرات البيئية تعد جانب لتحديد التكلفة البيئية، فأساليب التكيف تعد مصاريف بيئية يكون المجتمع ضمن المقام الأول على إستعداد لدفعها، فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية تقدر تكاليف التكيف حتى عام 2050 ب3 بليون دولار، منها 46 مليار دولار كتكاليف للتكيف مع الفيضانات، والتي قيمت إنطلاقا من التنبؤ بالأثار السلبية.

- الإتجاهات الاقتصادية والإجتماعية: تلعب الإتجاهات الاقتصادية والإجتماعية فيما يخص التنمية المطلوبة وخاصة ما يتعلق بالأثار البيئية دورا في تحديد القيمة التي تحقق الرفاهية الإجتماعية ودرجة المحافظة عليها.

ثانيا: التقييم الإقتصادي لظاهرة الإحتباس الحراري من وجهة نظر الضرر وإصلاحه:

تتجلى عملية التقييم الاقتصادي فيما يخص ظاهرة الإحتباس الحراري، في التحليل النقدي لوضع الضرر الذي يخلفه على أصناف البيئة المختلفة، ومن ثمة تحميل الجهات المساهمة فيه تكاليف التخفيض من الضرر، وبشكل خاص النشاطات الصناعية المساهمة في ظاهرة الإحتباس الحراري، فمن المعروف أن ظاهرة الإحتباس الحراري هي إزدياد درجة الحرارة المتوسطة في الكرة الأرضية نتيجة الزيادة الكبيرة لكمية غاز ثاني أكسيد الكربون والذي سببه بشكل كبير النشاطات الإنتاجية والإستهلاكية، حيث تعددت الجهود العالمية لتحميل الجهات المسؤولة تكاليف الإصلاح مع الدول المضيفة لها، وبشكل خاص تحديد القيم المثلى لتحقيق إستدامة للحلول وتنمية مستدامة للأجيال القادمة، مع الإشارة أن عملية التقييم تتم بشكل رئيسي من خلال وضع سيناريوهات لتحليل الآثار خاصة على المدى البعيد.

1- أهم التأثيرات المختلفة لظاهرة الإحتباس الحراري والتكاليف المرتبطة بصيانتها: تتجلى أهم التأثيرات المختلفة لظاهرة الإحتباس الحراري وهذا عند مستويات مختلفة لإرتفاع في درجة الحرارة جراء زيادة حجم غاز الكربون، في العديد من المشاكل التي تصيب أصناف البيئة المختلفة، ما يتطلب الإسراع في وضع الحلول المناسبة لذلك وما تتطلبه من تكاليف. - عند إرتفاع درجة الحرارة العالمية ب1.4 إلى 5.8 درجة مئوية، مع إعتداد 2 درجة مئوية كنسبة للزيادة كأساس، فالآثار البيئية تجلت في مايلي:

- إرتفاع تكاليف الطاقة نتيجة الإستهلاك الكبير لها في عمليات التبريد.
- تعريض ما عدده 210 مليون شخص للإصابة بالملاريا، حيث تبلغ تكلفة علاج فرد واحد ما بين 6-10 دولارات.
- إنخفاض المحاصيل الزراعية خاصة إنتاج الحبوب، حيث قاربت الخسائر 16% من الناتج الزراعي العالمي، ووفقا لذلك ف50 مليون شخص معرض للجوع في العالم خاصة في الدول النامية و450 مليون إلى سوء التغذية حيث يخص ذلك 40 بلدا ناميا يبلغ عدد سكانها حوالي 2 مليار نسمة، وهذا حسب إحصائيات الأمم المتحدة لعام 2013.
- ارتفاع منسوب مياه البحر بمقدار 0.09 إلى 0.88 متر، فإعتداد قيمة مركزية تقدر ب0.48 متر أدى إلى حدوث فيضانات وفقدان مناطق ساحلية وزيادة العواصف وتسرب المياه المالحة إلى الأرض وما نتج عنه تهجير للمواطنين، فحسب تقديرات الأمم المتحدة في سنة 2013 يمكن أن تتأكل حوالي 89000 كلم من السواحل، ويمكن أن يتأثر 68 مليون شخص بالتغيرات التي تمس مستوى البحر إقتصاديا وإجتماعيا.
- حدوث الأعاصير والتي تكلف سنويا 422 مليار دولار من الخسائر الاقتصادية مع أكثر من 120 حالة وفاة سنويا، إذا أخذنا أوروبا فإرتفاع درجات الحرارة حققت خسائر زراعية سنة 2003 تقدر ب15 مليار دولار بسبب الفيضانات والعواصف وهو ما حقق لها خسائر تقدر ما بين 15 و150 مليار دولار سنويا.
- كما أثبتت سناريوهات من هيئات كندية وأمريكية متخصصة في الحفاظ على البيئة أن زيادة درجة الحرارة واحدة نتيجة لتزايد غاز CO₂ سيؤدي إلى تدمير 10% من النظم الإيكولوجية في جميع أنحاء العالم (الحرائق، تضرر الحياة البرية)، كما سيتأثر من 24 -31 مليون شخص من الإجهاد المائي (نقص الماء)، ومن الأمثلة الواقعية لذلك تكبد إسبانيا حوالي 3 مليار أورو خسائر بسبب نقص المياه والجفاف.
- كما سبب ارتفاع درجة الحرارة بسبب الزيادة الكبيرة لغازات ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة الأمريكية إختلال في هطول الأمطار ما بين الشرق والغرب، ما سبب جفاف كبير في الغرب الأمريكي تجلت نتائجه في العديد من الأضرار، فإذا أخذنا عام 2006 فموجة الجفاف كلفت الحكومة الفيديرالية 69 مليار دولار من الأضرار، من ذلك ارتفاع تكلفة المنتجات نتيجة جلبها أو جلب موادها الأولية من أماكن بعيدة، والجدول التالي يبين تطور تكاليف التصنيع في حالة إستمرار الجفاف في الغرب الأمريكي.

جدول (04) تطور تكاليف التصنيع في الغرب الأمريكي نتيجة الجفاف (الوحدة مليون دولار):

السنة	2025	2050	2075	2100
التكاليف	200	336	565	950

Source: frank ackrman and a eliz,stanton, **the economics of climate change**, tufts university, stockholm environment institute,2007.

الملاحظ أن التكاليف البيئية في صعود، والسبب والنتيجة في ذلك تتحملها منظمات الأعمال، ما يتطلب تحميلها تكاليف ذلك.

أدت التغيرات المناخية إلى زيادة المناطق الجافة في إفريقيا بما تتراوح ما بين 60 و90 مليون هكتار والتي تكلف خسائر في الفلاحة والتغذية تقدر ب26 بليون دولار بحلول عام 2060، وهذا بالأخذ بأسعار عام 2003 كمرجعية.

2- أهم توصيات ستيرن فيما يخص التكاليف الواجب تحملها للحد من آثار ظاهرة الإحتباس الحراري: يعد ستيرن من الخبراء الذي أسهموا في وضع الحلول الاقتصادية للحد من ظاهرة الإحتباس الحراري، خاصة بعد نشره تقرير بين تفاصيل ذلك للحكومة البريطانية عام 2006. فممنهجية عمل ستيرن تتجلى في وضع سيناريو لقياس أثر التغيرات المناخية وأثارها على مناطق معينة لقيم ذلك نقدا، ثم وضع معدل محلي أو إقليمي أو عالمي للتحسين ليحقق وضع أفضل، حيث تتجلى خطوات ذلك في الآتي:⁹

- التقييم المفصل للمخاطر ومواطن الضعف والتكاليف المرتبطة بها بالنسبة لمجموعة من القطاعات نذكر منها، الطاقة، النقل، البنية التحتية، الصحة، مع تقييم ذلك كمياً.

- وضع سيناريو زمني للتغير البيئي وفق ظروف معينة.

- وضع الإستراتيجيات لتحقيق التكيف مع الأوضاع الجديدة وتقييم ذلك نقدياً.

بالرغم من ذلك فالتكاليف البيئية المطلوبة لصون الطبيعة لا تزال غير مؤكدة، نظراً لنقص المعلومات فيما يخص الآثار الاجتماعية والإقتصادية حيث إعتد ستيرن في ذلك على تحليل مونت كارلو بالنسبة للمعلومات غير مؤكدة، ومن النتائج التي تم التوصل إليها من طرف ستيرن لتحقيق وضع أفضل فيما يخص ظاهرة الإحتباس الحراري نذكر: - عند ارتفاع درجة الحرارة ب 4م⁰ فالتكاليف البيئية التي يجب تحملها لهيئات الحكومية أو منظمات الأعمال المتسببة فيها، تقدر ب15 أورو لكل 1 طن من غاز CO₂ وعندما ترتفع درجة الحرارة بأكثر من 4م⁰ وأقل من 10 درجات مئوية، فالتكاليف البيئية الواجب تحملها تقدر ب140 أورو للطن.

كما يطالب ستيرن برصد تكاليف الإحتراز لمواجهة الأخطار، والتي يكون مصدرها الجهات الحكومية (نسبة من الناتج الداخلي الإجمالي)، أو تضافر جهود منظمات الأعمال من خلال المساهمات الطوعية، أو فرض رسوم عن الوضع.

فحسب ستيرن فالأضرار المناخية إلى غاية 2100 يمكن أن تكلف ما بين 5-20% من الناتج العالمي كل عام، وقد أشار إلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تطور التأثير المناخي إلى غاية 2100 سوف يكلفها إلى غاية تلك السنة 3.6% من ناتجها الداخلي الخام سنوياً.¹⁰

كما إعتد ستيرن في إبرازه للتكاليف البيئية بغية الحد وإصلاح الضرر من ظاهرة الإحتباس الحراري على معدل الخصم، حيث يركز نموذج ستيرن على معدل خصم يبلغ 1.4% سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والمحلي لتحقيق الكفاية فيما يخص حماية البيئة من ظاهرة الإحتباس الحراري، ولجعل الآثار المستقبلية في مختلف القرارات الاقتصادية تكون مسؤولة بالنسبة للبيئة، بينما يفضلها العديد من الإقتصاديين أن تصل إلى غاية خمسة أو أكثر، حيث يرون أن 1.4% قيمة غير كافية لإزاحة كل الجوانب السلبية المرتبطة بالمناخ.

بالنسبة لإفترضات ستيرن لكون المعدل 1.4% مناسب لضمان حق الأجيال القادمة في العيش بنفس ظروف الحالية، فهو يقدره بمعدل النمو الإقتصاد العالمي البالغ حالياً 1.3%، وإضافة 0.1% يحقق الرفاهية المثلى للأجيال القادمة.

وحسب منظمة الأمم المتحدة لحماية البيئة، فكل دولة إفريقية يجب أن تخصص ما بين 1.5 و3% من ناتجها المحلي الإجمالي كل سنة ابتداءً من سنة 2030 للحد من التغيرات المناخية.

وبالتزامن مع معدل الخصم، فستين يرى أحسن طريق للحد من آثار التغيرات المناخية هو تسعير غاز ثاني أكسيد الكربون والتي يجب أن تعكس التأثيرات الكلية والحدية، حيث وجد ستين أن التكاليف المفروضة بالنسبة لإنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يجب أن تتراوح ما بين 5 و150 مليار دولار سنويا أي بنسبة تتراوح ما بين 0.05 و0.5% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول،¹¹ والسعر بشكل عام يوضع وفق طن من الكربون وفي الوقت الراهن هناك تباينات في أسعار الكربون نتيجة عدم اعتماد مستوى محدد عالميا، كما أن هذه الأسعار تخضع للتفاوض، فقد حددت لجنة الأمم المتحدة أسعار الكربون ما بين 5-125 دولار للطن سنة 1990، والتي إنتقلت إلى ما بين 6 و160 دولار للطن عام 2000، حيث ترتفع هذه القيمة إلى ما بين 150-250 دولار للطن في اليابان، 50-80 دولار للطن في الولايات المتحدة الأمريكية، 200-300 دولار للطن في الإتحاد الأوروبي، وضمن ذلك كذلك فقد تم إنشاء أسواق عالمية للكربون للحد من المشكلات المرتبطة بهذا الغاز ومساعدة الدول النامية من خلال توفير موارد مالية للتخفيف والتكيف، حيث قدر صندوق النقد الدولي إيرادات هذه السوق ما بين 7-350 مليار دولار سنويا وهذا بأخذ سعر كربون يتراوح ما بين 10-40 دولار للطن.

والنمط الآخر للحد من الآثار البيئية هو وضع سياسة للتكيف وهي عملية خلق توافق في الطبيعة أو النظام البشري إستجابة لتغيرات متحققة من المناخ، حيث يشير ستين إلى صعوبة التقييم النقدي للتكيف والتي تتطلب إمكانيات كبيرة، وضمن مجال آخر يرى أيان يورتون، أن التكاليف تحدد إنطلاقا من الخبرة التاريخية للجماعة البشرية فيما يخص التكيف، فتكاليف التكيف تعبر عن المخاطر المتوقعة والقدرة على وضع التدابير المناسبة لمواجهةها، وفي سبيل تحقيق ذلك ربط ستين معدل الخصم لتحقيق التكيف المطلوب بمطلبه الرئيسي في سبيل الحد من آثار ظاهرة التغير المناخي المتمثل في تسعير إطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون، فكلما إرتفع معدل تحسين الوضع الأفضل إنخفضت أسعار غاز ثاني أكسيد، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (05) العلاقة بين معدل الخصم وسعر غاز ثاني أكسيد الكربون:

معدل الخصم	0%	1%	3%
القيمة النقدية المطلوبة لكل 1 طن من CO ₂ (الدولار)	20.8	4.2	0.07

Source : The impact and costs of climate change, final report 2005, stockholm environment Institute, p45.

فعند المستوى صفر فالقيمة النقدية المطلوبة تكون موجبة لصالح الأجيال القادمة، وكلما إرتفع معدل الخصم تنخفض القيمة النقدية لكل 1 طن من غاز CO₂.

ثالثا- قراءة لتوصيات وليام ستين لضبط النفقات البيئية المستدامة:

إعتمد ستين على نموذج أخلاقي دقيق لكيفية التعامل مع الأجيال المتعاقبة حتى عام 2020، إستنادا إلى إفتراضات الفلسفة النفعية، حيث قرر إعطاء نفس الوزن لفائدة كل جيل سواء كان للذين يعيشون حتى عام 2010 أو 2150، حيث أخذ بمعدل 0.1% سنويا لتناقص البشر، والمصدر الوحيد لقياس الإختلاف هو وزن الثروة بين مختلف الأقاليم الجغرافية نتيجة التباين في معدل النمو، ورغمما عن ذلك فقد إعتمد على معدل واحد للخصم، يعد معدلا مركزيا ما بين 1.3 و1.4% وعلى المدى الطويل فقد إعتمد على المعدل 1.5%، والتي يراها خبراء في البنك الدولي ووفقا لمحاكاة قام بها دايس ونوردهايس سنة 2007، أنها يجب أن تصل إلى 8%، والذي يجب أن يبدأ حاليا ما بين 3 و4.5% بغية جبر الأضرار الحالية المتعلقة بالظواهر المناخية، فستين إختار المعدل الأدنى بينما فريق البنك الدولي إختار القيمة المرتفعة.

وبدلاً من إعتداد التقييم النقدي الإجمالي للأضرار البيئية، فقد عمل بمبدأ التدابير التصحيحية لمراعاة الفروق بين مستويات الدخل والإستهلاك بين البلدان الصناعية والناشئة والنامية، وهذا المنهج يعطي تصويب أكبر للتقييم النقدي للأضرار بالتوافق مع رفاه الأفراد.

كما بنى ستيرن نموذجاً للتقييم على المنفعة الحدية لخسارة الإستهلاك نتيجة التأثيرات البيئية والتي حددها ب1% سنوياً حتى عام 2050، أي أن الأجيال المستقبلية تعاني من إهلاك سنوي لمقدرتها المعيشية يقدر ب1% سنوياً ما يتطلب صيانتها بنفس النسبة، وفي نفس السياق طالب العديد من الإقتصاديين ومنهم بارت، نوردهاوس، تول ويزمان على عكس ستيرن بإعتماد معدل من 2 إلى غاية 61% والذي يروونه بالمعدل الأكثر معقولية الذي يعكس الواقعية الإقتصادية للإمتثال، وهذا بالتوافق مع الخيارات الحقيقية للمستثمرين في سوق رأس المال، بينما منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فتطالب بمعدل 3 والذي تعتبره الخيار الأخلاقي، فحسبها فلا يعقل التضحية بالأجيال القادمة مقابل الأجيال الحالية، فهي ترى ضرورة تحقيق المساواة في معاملة كل جيل.¹²

إستناداً إلى فرضيات النمو لستيرن فمعدل الإستهلاك العالمي للفرد الواحد سينتقل من 7600 دولار في السنة إلى 22000 دولار في المستقبل، وهي النسبة التي ستنتقل من 1 إلى 12، كما يقيم الأضرار المناخية بحوالي 30% من الناتج الإجمالي العالمي سنة 2030، فبهذه الأرقام تبرز الظروف الراهنة والظروف المستقبلية، كما يشير ستيرن ضمن المدى القصير إلى بعض التأثيرات التي تتطلب نصيباً معيناً من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة ومن ذلك نذكر:¹³

- الأحوال الجوية القاسية يمكن أن تحمل ما بين 0.5 إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، في حالة إستمرار العالم بالدفء وهذا لمكافحة أسبابه.

- فيما يخص الأجزاء المتناثرة في الجو من الملوثات الغازية كحمض الهيدروكليك، أكسيد الأوزون، المركبات المؤكسدة من النيتروجين، فالتقديرات المركزية تبين أنها تكلف 1% من الناتج المحلي الإجمالي.

- وفق ستيرن فالتغيرات المناخية تؤدي إلى غاية 2020 إلى خسائر للفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 3.5% وهذا بدرجة ثقة تصل إلى 90%.

يمكن أن يكلف تغير المناخ ما يقل عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي كل عام والتي يمكن أن تمتد إلى 20% في الدول التي تتميز بالتأثير الكبير.

إن تحويل العالم إلى مسار منخفض الكربون يمكن أن يعود بالنفع إلى الإقتصاد العالمي بمقدار 2.5 ترليون دولار سنوياً.

الخلاصة:

يعد تحديد الضرر البيئي وتحمل تكاليفه من الرهانات والمتطلبات الحالية بغية تعبئة الأموال اللازمة لإصلاح الضرر وتحمل المتسببين فيه تكاليف ذلك، بغية دفعهم إلى الحد من ممارساتهم حيث تعددت الطرق المعتمدة في ذلك، والتي تعتمد كلها على المحاسبة التاريخية والمستقبلية لإستهلاك المواد الأولية خلال فترة أساس محددة، حيث أثبتت نماذج عالمية صادرة عن هيئات مهتمة بهذا التوجه جداتها في تحديد القيم المثلى والمقدار المطلوب فيما يخص صيانة العنصر البيئي، ومن ذلك تقرير ستيرن الذي أيدته وأضافت له بعض الجهود العديد من الهيئات العالمية، كالبانك الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادي من أجل التنمية، وهو المسار الذي يعد دليل للسياسات الجزائرية للإهتمام أكثر بالجانب البيئي لتجعل منه جانب تحقيق إيراد أكثر منه جانب إنفاق، وبما يساعدها في ضبط القيم المثلى لما سيتم تعباؤه، خاصة وحسب تقرير الأمم المتحدة لحماية البيئة فالجزائر تعد من الخمسين بلد أكثر عرضة للأخطار البيئية حسب مؤشر المخاطر العالمي واري، منها بالزلازل، الفيضانات، والجفاف، وكذلك فهي مطالبة عالمياً بالحد ب7% من إنبعاثات غاز CO2 إلى غاية 2030، وبتخفيض درجة الحرارة ب1 درجة مئوية وبتخفيض من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من 3.5 طن إلى 1.5 طن للفرد.

إضافة إلى إستغلال بعض المزايا المتحقق من إنبعاث ثاني أكسيد الكربون من التعامل في سوق الكربون، خاصة وأن نسبته مرتفعة وبوجه الخصوص من المؤسسات الناشطة في الطاقة الأحفورية.

وبغية الوصول إلى هذه المبتغيات من محاسبة التكاليف البيئية فيما يخص التحميل وتخصيص الموارد المطلوبة للحفاظ والصيانة بالنسبة للواقع الجزائري، يمكن الأخذ ببعض المتطلبات والتي منها نذكر:

- تقييم المدخلات والمخرجات البيئية سواء محليا أو بالإستفادة من الهيئات العالمية المهتمة بهذا الشأن والتي تقدمها مجانا، لتحديد قيمة الرأس مال الطبيعي، ودرجة تلاشيه.
- تحديد الثغرات بين المدخلات والمخرجات الفعلية والحدود البيئية، ومن ثمة تحديد الحاجة لمختلف عتبات الإستدامة.
- التحديد الدقيق لتكاليف التدابير الحالية والمستقبلية التي تضبط بوضع سيناريوهات ومحاكاة للوضع الأفضل حاليا ولدى الأجيال المستقبلية.
- الأخذ بالتجارب والنماذج العالمية المهتمة بالشأن البيئي، ومحاولة تطبيق توصياتها بما يتناسب مع الوضع الداخلي، كون الغرض منها هو تحقيق النفع العام من خلال الحفاظ على البيئة عالميا.
- الإعتماد على السعر العالمي للتأثيرات كونه يساهم في تحسين الأداء البيئي، فالسعر المرتفع يؤدي إلى الإعتماد على التقنيات المتطورة تحد من التأثير من أجل السعي للحد من تلك التكاليف.
- تحديد التكاليف البيئية يجب أن يكون مقرونا بالدورة الإقتصادية، ففي حالة الرواج الإقتصادي فالعجلة الإقتصادية تكون في أوجها ومنه فالتأثيرات البيئية ترتفع ما يتطلب تعبئة أموال كبيرة للصيانة ومنه تكاليف بيئة كبيرة، على عكس حالة الإنكماش أين تكون التأثيرات البيئية ضئيلة وعليه أموال منخفضة للصيانة.

- المراجع:

- ¹ - Keitel and others, How to calculate the environmental, magazine vision of futur, cuba, décembre 2011,p07.
- ² - Romain Ferrari et les autres, la valorisation économique de l'environnement, fondation 2019, evea,Paris 2013,p08
- ³ - Pierre baret, Benjamin Drevet, l'évolution des impacts environnementaux, www.archives-ouverte.fr.p03.
- ⁴ - Renouf ltees, table ronde national sur l'environnement et l'économie et la fiscalité et développement durable, Ottawa, 2010, p12.
- ⁵ - Frank ackrman and a eliz,stanton, *the economics of climate change*, tufts university, Stockholm Environment Institute,2007,p05.
- ⁶ - Corinne Gendron, **vous avez dit developpement durable**, presses internationales polytechnique, montréal ,2007, P29.
- ⁷ - Corinne Gendron, **vous avez dit developpement durable**, presses internationales polytechnique, montréal ,2007, P29.
- ⁸ - Keitel and others, op-cit,p192.
- ⁹ - Paul Watkiss and others, The Impacts and Costs of Climate Change, Commissioned by European Commission DG Environment, AEA Technology Environment, August 2005,p02.
- ¹⁰ - Frank ackrman and a eliz,stanton, *the economics of climate change*, tufts university, Stockholm Environment Institute,2007.
- ¹¹ - محمد نعمان نوفل، إقتصاديات التغير المناخي، العدد 24، 2007، ص30.
- ¹² - Olivier godard, le rapport Stern sur l'économie du changement climatique,p492.
- ¹³ - Natalia Tamirisa, le changement climatique et l'économie, revue finance et développement, mars 2008, p221.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإفناق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

دور المواطنة البيئية في دعم الحوكمة البيئية العالمية- عرض لبعض النماذج العالمية-

مديحة بخوش

جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر

Email: madihabakhouch@gmail.com

ملخص:

في إطار تزايد الوعي الدولي بأهمية الحفاظ على البيئة ظهرت الحوكمة البيئية العالمية وأضحت مطلبا عالميا، وأصبح الاهتمام منصبا حول الآليات المساعدة على تفعيلها عبر مختلف أنحاء العالم. وتعد المواطنة البيئية من الوسائل الفعالة في تحقيق ذلك، وتأتي هذه الدراسة لتخص هذا الموضوع من خلال تقديم إطار نظري يعرف بالمصطلحين ويبرز دور المواطنة البيئية في تفعيل الحوكمة البيئية العالمية. مع عرض لعدد من النماذج على مستوى العالم ودورها في زرع المواطنة البيئية خدمة لأهداف الحوكمة البيئية العالمية، وستختتم الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة البيئية العالمية، المواطنة البيئية، أبعاد المواطنة البيئية، أدوات بناء المواطنة البيئية، نماذج عالمية

للمواطنة البيئية.

Abstract:

In the context of increasing international awareness about the importance of environmental conservation, global environmental governance has emerged as a global demand and attention has been focused on the mechanisms that help to activate it around the world. Environmental citizenship is an effective means to achieve this. This study is concerned with this issue by providing a conceptual framework that defines the two terms and highlights the role of environmental citizenship in activating global environmental governance. With a presentation of a number of models around the world and its role in the implantation of environmental citizenship to serve the objectives of global environmental governance. The study will conclude with a number of conclusions and recommendations.

Key Words: Global Environmental Governance, environmental citizenship, environmental citizenship dimensions, environmental citizenship building tools, global models of environmental citizenship.

تمهيد:

شهد العالم في القرن الماضي تحولات عديدة في الميدان الاقتصادي؛ فظهور الشركات العملاقة التي تستعمل التكنولوجيا المتطورة في عملياتها الإنتاجية وتستهلك كميات كبيرة من الموارد الطبيعية تسبب في تلوث الكرة الأرضية، واستنزاف الموارد الناضبة والاستخدام غير العقلاني للموارد المتجددة، مما أدى إلى حدوث عدة كوارث طبيعية أثرت على صحة الإنسان، وأصبحت تهدد وجوده، ودفع بدول العالم إلى عقد العديد من المؤتمرات والندوات مع تبني عدة مفاهيم وآليات للحد من تفاقم المشكلات الناتجة عن ذلك. وفي خضم هذا الوعي الدولي بأهمية الحفاظ على البيئة ظهرت الحوكمة البيئية العالمية وأضحت مطلباً عالمياً، ورغم أن الغموض مازال يكتنف الآليات التي يمكن العمل بها عالمياً من أجل تحقيق ذلك إلا أن مشاركة جميع الفاعلين في كل أنحاء العالم أضحت مطلباً لا غنى عنه، ومن هنا تطرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة المواطنة البيئية في دعم الحوكمة البيئية العالمية، وهل هناك تجارب عالمية نجحت في ذلك؟

ومن هنا تطرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ما المقصود بالحوكمة؟ والحوكمة البيئية العالمية تحديداً؟

-ما هي أهداف؟ ومقومات الحوكمة البيئية العالمية؟ وفيما تتمثل الأطر المؤسسية التي تخدمها؟

-ما المقصود بالمواطنة البيئية؟ وما هي أهدافها وأبعادها وآلياتها؟

-ما هي الوسائل المدعمة لنشر المواطنة البيئية خدمة للحوكمة البيئية العالمية؟

-هل توجد نماذج عالمية نجحت في غرس المواطنة البيئية خدمة لحوكمة البيئة العالمية؟

وتستمد الدراسة أهميتها من العناصر الآتية:

- أهمية القضايا البيئية بصفة عامة التي شهدت في السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً فأصبحت تحظى باهتمام العديد من الجهات سواء على المستوى الدولي أو المحلي.

- إن الاهتمام بدراسة الحوكمة البيئية العالمية ودور المواطنة البيئية كأحد الآليات التي أصبحت تعزز هذا المفهوم من شأنه إبراز أحد الجوانب التي يجب الاهتمام بها دولياً أو محلياً خدمة للمواطن المتضرر الأول من تلوث بيئته والمستفيد الأكبر من خدمتها.

- إن عرض نماذج عالمية في هذا الجانب من شأنه أن يعزز الدراسة ويعطي أفكاراً للفاعلين للاقتداء بها على المستويين المحلي والدولي على حد سواء خدمة للحوكمة البيئية العالمية.

و تهدف الدراسة في مجملها إلى تحقيق ما يلي:

- تقديم إطار نظري يعرف بكل من الحوكمة البيئية العالمية، والمواطنة البيئية.

- عرض لعدد من الآليات والوسائل التي يمكن للمواطنة البيئية تفعيلها خدمة للحوكمة البيئية العالمية انطلاقاً من كون المواطن هو الهدف والوسيلة في نفس الوقت.

- عرض لتجارب عالمية نجحت في تكريس المواطنة البيئية خدمة للحوكمة البيئية.

وبغية الإجابة عن تساؤلات الدراسة وخدمة لأهدافها وإبرازاً لأهميتها سيتم تقسيمها إلى مايلي:

- أولاً: مفاهيم أساسية حول الحوكمة البيئية.

- ثانياً: المواطنة البيئية كداعم للحوكمة البيئية العالمية.

- ثالثاً: نماذج لنشر المواطنة البيئية خدمة للحوكمة البيئية العالمية.

وستختتم الدراسة بخاتمة توضح أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالموضوع.

أولاً: مفاهيم أساسية حول الحوكمة البيئية

إن الحوكمة البيئية العالمية هي أحد الجوانب التي شملها مفهوم الحوكمة الذي أضحى مطلباً عالمياً يمكن تطبيقه في كل المجالات وفيما يلي تفصيل في ذلك:

1 مفهوم الحوكمة البيئية:

تعود جذور فكرة الحوكمة إلى المفكرين القدامى وعلى رأسهم دافيد هيو، وجون جاك روسو حيث طرحوا أفكارا توجي بأن الاستقرار والحرية والديمقراطية، لا تتحقق إلا بوجود رضا الفرد عن الحاكم واحترام الإدارة العامة والاحتكام إلى العقل الرشيد.¹

وعلى المستوى الدولي بدأ الاهتمام بمبادئ الحوكمة من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ عام 1999،² حيث أصدرت مجموعة من المبادئ التي تعزز التزام المؤسسات بتطبيق متطلبات الحوكمة، وتالت الجهود في دول العالم في وضع أدلة ومبادئ الحوكمة إن كان على مستوى المنظمات أو الهيئات الدولية.³

والترجمة العلمية لمصطلح الحوكمة الذي اتفق عليها هو أسلوب ممارسة السلطات الإدارية الرشيدة وعليه فان لفظ الحوكمة يتضمن عدة جوانب تشمل **الحكمة**: ما تقتضيه من توجيه وإرشاد و**الحكم**: مقتضيه من السيطرة بالوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.⁴

والحقيقة أن الكتاب لم يتفوقا على تعريف واضح ومحدد لمصطلح الحوكمة ويشير المفهوم عموما إلى: "الوسائل التي يتم من خلالها التحكم في توجيه النشاط أو مجموعة من الأنشطة حيث تحقق مجموعة مقبولة من النتائج وفقا لبعض المعايير المقررة، كما تعبر الحوكمة عن التماسك والتنسيق المستمر بين العديد من الفاعلين ذوي الأهداف المختلفة".⁵

وحسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) تشير الحوكمة إلى: "التقاليد والأعراف والمؤسسات التي تمارس من قبل أي سلطة في الدولة، وهذا يأخذ بعين الاعتبار مناهج الحكومات، وبماذا تراقب وكذلك قدرة الدولة في التأثير وصياغة وتنفيذ سياسات ثابتة وسليمة مع احترام احتياجات المواطنين والدولة، وموقع المؤسسات التي تحكم بينها التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية".⁶

وقد تم استخدام مفهوم الحوكمة في البداية كناية عن الطريقة التي تمارس وفقها إحدى الحكومات سلطاتها الاقتصادية والسياسية والإدارية وتقوم بتدبير موارد البلد من أجل تنميته، قبل أن تنتقل هذه العبارة إلى عالم المؤسسات. والحقيقة أنه يمكن تطبيق مفهوم الحوكمة على جميع أشكال وأحجام التنظيمات العمومية (الدول والحكومات)، والخاصة (المقاولات، والبنوك، والوكالات...) والمجتمع المدني وعلى جميع المستويات الدولية منها (منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها)، وإقليمية (الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي)، والوطنية والمحلية. وقد تم اختيار هذا المفهوم من أجل ضمان الاستدامة في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية.⁷

وعليه يمكن القول أن الحوكمة تشير إلى الطريقة أو الآليات التي يتم بها إدارة أحد الجوانب خدمة للأطراف المعنيين بها مهما بلغت درجة الاختلاف بينهم خدمة للاستدامة.

أما الحوكمة البيئية (Environmental Governance) أو ما أصطلح على تسميته بمصطلح الحوكمة البيئية العالمية (GEG: Global Environmental Governance) فتشير إلى: "مجموع المنظمات، الأدوات السياسية، الآليات المالية، القواعد، والاجراءات والمعايير التي تنظم حماية البيئة العالمية، مع تبني مفهوم تطوير السياسات البيئية وهذا ما سيقود في النهاية إلى الهدف الأوسع المتمثل في التنمية المستدامة".⁸ والحوكمة البيئية: "مرادفة للتدخلات التي تهدف إلى إحداث تغييرات في الحوافز المتعلقة بالبيئة والمعرفة والمؤسسات وصنع القرار والسلوكيات. وبشكل أكثر تحديدا تستخدم "الحوكمة البيئية" للإشارة إلى مجموعة العمليات التنظيمية، والآليات والمنظمات التي من خلالها تقوم الجهات الفاعلة السياسية بتفعيل الإجراءات والنتائج البيئية".⁹

ويقصد بالحوكمة البيئية العالمية أيضا: "تلك الأعراف والتقاليد، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تقوم بممارسات اجتماعية وسياسية واقتصادية لإدارة ومعالجة قضايا البيئة على المستوى العالمي، كما تعني أيضا إدخال أساليب وآليات الحكم الراشد أو الإدارة الرشيدة في جميع المنظمات البيئية الرسمية وغير الرسمية لإدارة الشؤون على المستوى العالمي بتظافر جهود كل القطاعات".¹⁰

والهدف النهائي من الحوكمة البيئية في السياق العالمي هو تحسين حالة البيئة العالمية والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة. وهذا الهدف يتطلب عددا من المقومات التي تم تحديدها، فالمقوم الأول يضم دمج كل القضايا البيئية في المسارات والعمليات الخاصة ببلورة القرار وصنعه، أما الثاني فينطلق من اعتبار أن كل القطاعات السياسية أو الاقتصادية... تمارس تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على البيئة والمقوم الثالث يركز على وجود روابط قوية- وإن اختلفت مستوياتها- بين ممارسات الأفراد أو الدول أو الشركات المتعددة الجنسيات من جهة، ومستويات تدهور النظام البيئي العالمي من جهة أخرى.¹¹

2 الإطار المؤسسي للحوكمة البيئية:

إن تبني مفهوم الحوكمة البيئية العالمية يتطلب أطرا قانونية عالمية ومحلية على حد سواء ولكن هذا لا يتحقق دون وجود مؤسسات تنشط لتحقيق تلك القوانين وضمان تطبيقها، وفيما يلي توضيح لذلك:¹²

1-2 المؤسسات الدولية: وتضم في مجملها كلا من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق البيئة العالمي مع تدخل فاعلين آخرين في مجال الحوكمة البيئية حيث تقوم مؤسسات دولية أخرى بإدراج الحوكمة البيئية ضمن خطة عملها، ويتعلق الأمر بأكثر من 30 وكالة وبرنامج أممي يدرج تدبير البيئة ضمن مهامه.

2-2 المؤسسات الوطنية: تضم الفاعلين من الدول والجماعات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وعليه يتضح أن الحوكمة البيئية العالمية تتطلب تكاثف الفاعلين على المستوى الدولي والمحلي على حد سواء من أجل خدمة هدف التنمية المستدامة بمفهومها الشامل. ويبقى المواطن حجر الزاوية في أحداث كل تغيير.

ثانيا: المواطنة البيئية كداعم للحوكمة البيئية العالمية

إن التوجه نحو حوكمة بيئية عالمية يتطلب مشاركة الفرد باعتباره أساس التنمية وغايتها، وفيما يلي تفصيل في المواطنة البيئية ودورها في الوصول إلى ذلك:

1 مفهوم المواطنة البيئية

1-1 من الناحية اللغوية: المواطنة لغة هي مصدر واطن وتعبر عما يلي:¹³

- نزعة ترمي إلى اعتبار الإنسانية أسرة واحدة وطنها العالم وأعضاؤها أفراد البشر جميعا.
- هرقض المواطنة على كل الشعوب احترام حقوق الإنسان.
- عدم التمييز بين أبناء الوطن الواحد الذين ينتمون إليه على أساس الدين أو اللغة أو العنصر أو الجنس.
- كون المرء مواطنا من مواطني دولة، وله فيها حقوق وامتيازات تكفلها له البولة وبالمقابل عليه الالتزام بالواجبات التي تفرضها عليه.

أما البيئة فهي مجموع العناصر الطبيعية والاصطناعية التي تحيط بالإنسان والحيوان والنبات، وتشكل محيطه الطبيعي، ومن أوجب الواجبات في عصرنا ضرورة المحافظة على البيئة.¹⁴

2-1 اصطلاحا: تعبر المواطنة عن: "الحقوق والواجبات وهي أداة لبناء مواطن/ة قادر/ة على العيش بسلام وتسامح مع غيره/ا على أساس المساواة وتكافؤ الفرص والعدل، بقصد المساهمة في بناء وتنمية الوطن والحفاظ على العيش المشترك فيه"، ولمفهوم المواطنة أبعاد متعددة تتكامل وترابط في تناسق تام من بعد قانوني يتطلب تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين استنادا إلى عقد اجتماعي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع. وبعد اقتصادي-اجتماعي يستهدف إشباع الحاجيات المادية الأساسية للبشر ويحرص على توفير الحد الأدنى اللازم منها ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم. وبعد ثقافي- حضاري يعنى بالجوانب الروحية والنفسية والمعنوية للأفراد والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية.¹⁵

وباختصار يمكن اعتبار المواطنة مجموعة من القيم والنواظم لتدبير الفضاء العمومي المشترك. وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من

واجبات وحقوق في تلك الدولة"، وتؤكد كذلك على أن المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات. وتعرفها موسوعة كولير الأمريكية كمرادف لمصطلح الجنسية دون تمييز بأنها: "أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا"¹⁶.

أما فيما يتعلق بالمواطنة البيئية فالتعريف تعددت حولها، ويشير (Dobson, 2010) إلى أن المواطنة البيئية هي: "سلوك مؤيد للبيئة في القطاعين العام والخاص، وهذا السلوك يكون مدفوعا بالإيمان بالعدالة في توزيع المنتجات البيئية، وفي المشاركة في وضع سياسة الاستدامة. وتوجه المواطنة البيئية من القيم الكامنة بالفعل داخل الفرد بدلا من المناهج القائمة على قيم أكثر انتشارا بهدف تغيير القيم الموجودة"¹⁷.

ويقترح كل من (Barnett et al, 2005) في فكرة مماثلة أن: "المواطنة البيئية تنطوي على النظر إلى ما هو أبعد من الارتياح لمصالحنا المباشرة إلى البحث في رفاهية المجتمع والبيئة والإدراك الواسع لحقوق واحتياجات الأجيال القادمة"¹⁸. ويشير (MacGregor et al, 2005) إلى أن "المواطنة البيئية هي جزء مهم من التحول نحو تبني مفهوم الحكم الراشد في إدارة البيئة ورسم سياساتها، بدلا من أن تكون محكوما فقط في السياسة والسياسة البيئية ففي الماضي، وبالنسبة لذات الكاتب فإذا كانت الحكومات تستعين بالآليات الاقتصادية كأدوات لتحويل الأفراد لتبني السلوكيات المستدامة، فإن التحول نحو مزيد من الحوكمة أو ما يعرف بالحكم الراشد هو إحدى الدعائم الأساسية لمفهوم المواطنة البيئية"¹⁹.

والمواطنة البيئية هي فكرة أن كل واحد منا هو جزء لا يتجزأ من نظام بيئي أكبر وأن مستقبلنا يعتمد على كل واحد منا في تبني التحدي والعمل بمسؤولية وإيجابية تجاه بيئتنا. انها عن إجراء تغييرات في حياتنا اليومية لتكون مواطنين بيئيين كل يوم، كل يوم.²⁰

ويشير العديد من المؤلفين إلى أن مفهوم المواطنة البيئية لديه "أرض" متأصلة فيه. أما (Humphreys, 2009) وغالبا ما تستند هذه الفكرة الإقليمية المواطنة في بلدان منفردة، ويمكن القول أن هذا مفهوم المواطنة البيئية ينبغي أن يمتد إلى ما بعد الدولة لتبني القانون البيئي الدولي العام.²¹

وعليه يتضح أن مفهوم المواطنة البيئية يتجاوز حدود مصطلح المواطنة في حد ذاتها التي ترتبط بالأرض وبالانتماء السياسي للدولة، فالمواطنة البيئية تتطلب من كل فرد أن يدعو ويحافظ ويكون فاعلا في التعامل مع البيئة العالمية ككل لأن مستقبل الأرض هو مستقبل جميع من عليها وبالتالي فالمواطنة البيئية مفهوم شمولي لا يمكن حصره بدولة ما أو فصيلة أو انتماء عرقي معين.

2 أبعاد المواطنة البيئية:

هناك ثلاثة أبعاد رئيسية للمواطنة البيئية تشمل مايلي:²²

1-2 المسؤولية الخاصة: هذا البعد من المواطنة البيئية يحفز المسؤولية الشخصية للأفراد وأفعالهم. ويشمل هذا البعد ممارسات فردية تخفف من انبعاث ثاني أكسيد الكربون وتوفر المياه كإعادة تدوير المزيد من الأشياء المهتلكة من قبل الفرد، وتقليل استهلاك الطاقة، وما إلى ذلك. حيث يمكن لكل فرد تقديم عدد من المنجزات التي قام بها تجاه بيئته أو عدد من التجهيزات مع الالتزام بها لفترات زمنية محددة كسنة مثلا.

2-2 العدالة البيئية: يؤكد هذا البعد من المواطنة البيئية على الحقوق في العدالة البيئية التي يسعى إليها العمل الجماعي. وهو يلفت الانتباه إلى حقوق جميع الناس في تنقية الهواء والماء وما إلى ذلك، ويواجه تحديات عدم المساواة الهيكلية التي تنتهك أو تضر بتلك الحقوق. وأثبتت بحوث العدالة البيئية في البداية في الولايات المتحدة وفي وقت لاحق في أماكن أخرى علاقة واضحة بين الحرمان الاجتماعي والبيئي؛ فالمجتمعات الفقيرة وفئات الأقلية تعاني من عبء لا يناسب إمكاناتها من المخاطر البيئية، ويزداد الاعتراف بأن الحقوق البيئية ينبغي أن تضاف إلى الحقوق التقليدية (السياسية والمدنية والاجتماعية) للمواطنين.

3-2 العمل الجماعي: يشمل هذا البعد من المواطنة البيئية الأشخاص الذين يعملون كأعضاء في جماعات أو جمعيات أو وكالات (وليس كأشخاص منفردين) ويتحملون المسؤولية الجماعية عن أفعالهم. ويمكن للمواطنين المحليين إدراك مشكلة بيئية معينة، والتعرف على إطار هذه المشكلة مع التصرف بشكل جماعي لحلها، وهذا العمل الذي يتم إنشاؤه قد يكون بشكل مستقل تماما عن مبادرة من هيئة خارجية.

وبالتالي فأبعاد المواطنة البيئية هي تدرج لتحمل الفرد لمسئولته تجاه بيئته على المستوى المحلي فالوطني فالدولي في إطار عمل شخصي أو جماعي مع مراعاة أن المواطنة حقوق وواجبات.

3 أهداف المواطنة البيئية:

تسعى المواطنة البيئية الى ربط الفرد ببيئة مع تعميق البعد العالمي للبيئة ذلك لأن واجب الحفاظ على البيئة هو واجب وطني وانساني بالدرجة الأولى كما تسعى تلك المواطنة الى تمكين المواطن مع التمتع بالحقوق البيئية المدعومة بالقوانين انطلاقاً من تكافؤ الفرص لكل المواطنين وتمكنهم من المشاركة في صياغة الخطط والاستراتيجيات وبرامج العمل وصولاً الى مرحلة التقييم. وأهداف المواطنة البيئية تحدد نهجها الفكري المبني على أسس المنهج الواقعي، ويمكن حصرها في مايلي:²³

- تنمية الوعي والثقافة البيئية وتعميق السلوك الأخلاقي والمسئولية الذاتية للفرد والمجتمع في تفعيل السلوك البيئي الرشيد والعلاقة السليمة مع النظم البيئية. وترشيد عمليات الاستفادة من الموارد الطبيعية.
- عقلنة القرار السياسي البيئي فيما يخص التخطيط الاستراتيجي في المجالات التنموية والاقتصادية، والصناعية والمشروعات الحضرية.
- تعزيز واقع الشفافية البيئية وديمقراطية القرار البيئي؛ والمشاركة الاجتماعية في صناعة القرار البيئي، وإقرار حقوق المجتمعات المحلية البيئية.
- تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية في الاستفادة من الموارد والخيرات البيئية.
- التأكيد على أن حماية البيئة مسئولية مشتركة، وأن الحفاظ على الموارد الطبيعية وصون سلامة كوكب الأرض ضرورة موضوعية ينبغي توافرها من أجل البقاء.
- تعميق اتجاهات العمل الهادف لوضع القواعد والأنظمة القانونية على المستويين الوطني والدولي، الكفيلة باستبعاد المخاطر التي تسبب في إحداث الخلل العميق في توازن البيئة العالمية وتهديد وجود البشرية.
- إيجاد حركة بيئية فاعلة على المستوى الوطني والعالمي قادرة على تشكيل قوة ضغط حقيقية لردع مختلف التجاوزات التي تسهم في وجود حالات التدهور والتدمير البيئي، وانتهاك حقوق الإنسان البيئية ومصادرة حقوق المجتمعات المحلية والسكان الأصليين في الاستفادة من الموارد البيئية لبلدانهم.
- وبالتالي فالهدف النهائي من المواطنة البيئية هو خدمة الهدف العام المتمثل في تحقيق تنمية مستدامة تخدم المواطن في مختلف أنحاء العالم.

4 أدوات بناء المواطنة البيئية:

في حين أن هناك اتفاقاً عاماً على أن المواطنة البيئية ينبغي أن تحدث على أفضل وجه من خلال عملية توسيع نطاق المسؤولية الشخصية إلى الساحة البيئية، فإنه لا يوجد اتفاق واضح بشأن أفضل السبل لتسهيل ذلك. وعند النظر في كيفية تشجيع المواطنة البيئية، يلح (Dobson, 2010) عدداً من السياسات لتشجيع المواطنة البيئية تشمل مايلي:²⁴

- توفير المزيد من الفرص للأفراد للمشاركة في اتخاذ القرارات البيئية المحلية.
- خلق المزيد من الفرص للمشاركة المدنية والعمل التطوعي.

- دعم أدوات جديدة للاتصال المجتمعي وتوفير فرصة أكبر للابتكار الشعبي.
- زيادة المخزون من رأس المال الاجتماعي مع إعادة التفكير في التنظيمات المحلية.
- استخدام عوامل التغيير الاجتماعي بشكل أكبر مع جلب آثار التغيير البيئي بالقرب من المنزل.
- ويصنف كل من (Dietz and Stern, 2002) أدوات بناء المواطنة البيئية إلى مايلي:²⁵
- أدوات تقليدية: كالقيادة والسيطرة والسياسات المبنية على السوق.
- أدوات حديثة: كالتعليم، التنبؤ بالمعلومات والتدابير الطوعية.
- والجدول التالي يصنف هذه الأدوات ويعطي أمثلة عنها:

الجدول رقم (1): أدوات بناء المواطنة البيئية

الإذعان والأجبار	تشجيع الأداء العالي	الاعلام والتثقيف / دعائم للإذعان
- الآليات التنظيمية / القيادة والرقابة. - الإجراءات التصحيحية.	-الحكم الراشد. -التدابير الطوعية. - الحوافز القائمة على السوق. - الحوافز المادية.	- التعليم واتاحة النصيحة. - وضع المعايير. -دعم الإذعان والخضوع.

المصدر environmental evidence Australia, a review of best practice in environmental

citizenship models, a centre of the collaboration for environmental evidence, June 2012, P:15.

ويتضح من ذلك أن المواطنة البيئية كمفهوم وسلوك يجب أن يتحلى به المواطن عن قناعة منه يتطور من مرحلة الاجبار إلى مرحلة الاكتساب والقناعة به؛ فيبدأ غرسه من خلال الإجراءات والقوانين الرادعة للتصرفات المخلة للبيئة، ليتم تحفيز السلوكيات البيئية باستخدام عدة أدوات بما فيها المادية وصولاً بالمواطن إلى مرحلة من الوعي والثقافة عن طريق التعليم والتوعية ليتحول السلوك من اجباري إلى مكتسب خدمة للبيئة ومواطنها.

5 سياسات داعمة للمواطنة البيئية خدمة للحوكمة البيئية العالمية:

إن تحديد مجالات المواطنة البيئية يمكن أن يعطي للأفراد فرصاً للعمل كمواطنين بيئيين في سياقات مختلفة على مستوى مناطقهم المحلية، أو الوطنية وحتى العالمية، ويتم ذلك من خلال فتح المجال للمبادرات المحلية؛ إذ أن هناك أدلة متزايدة على أن المشاريع المحلية التي تعالج القضايا الاجتماعية والبيئية معا تقدم وعدا خاصا بالتجديد الاجتماعي المحلي والاستدامة البيئية. ومشاركة من هذا النوع لا يمكن أن تجلب سوى تحسينات بيئية، ولكنها تساعد أيضا في معالجة الإقصاء الاجتماعي، وتحسين الديمقراطية وإشراك الشعب في اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تؤثر على حياتهم.²⁶

وهناك اتفاق واسع النطاق على أن المواطنة البيئية يجب أن تحدث من خلال عملية توسيع المسؤولية الشخصية إلى الساحة البيئية خدمة لأهداف الحوكمة البيئية العالمية. ولكن لا يوجد اتفاق واضح بشأن أفضل السبل لتسهيل ذلك، وفمايلي عرض لعدد من تلك السياسات على سبيل المثال لا الحصر:²⁷

- توفير المعلومات: يمكن إعطاء المعلومات للناس لأسباب مختلفة مع مراعاة النتائج المرجوة المختلفة. حيث يزود الفرد بالمعلومات بهدف تغيير الوعي، أو تحفيز الاهتمام، وفيما يتعلق بتشجيع المواطنة البيئية، فيتم تزويد الأفراد بالمعلومات التي يحتاجونها لأن هذا يعني المسؤولية البيئية لديهم ويدفع لاتخاذ خيارات عقلانية لتغيير أنماط الاستهلاك الخاصة بهم مثلا.

- اللغة المناسبة: هي جزء مهم من توفير المعلومات مع وجود دعم من عمليات التعلم الأخرى.

- اللقاءات الثقافية: يمكن غرس المواطنة البيئية بالوسائل الثقافية كالقصص، أو المسرح في الشوارع ويرتبط هذا الأمر بالأعمال الأكاديمية التي تكشف كيف يمكن للأداء أن يبرز العلاقات بين الإنسان والطبيعة.
- استخدام مجموعة من الأدوات والتقنيات: توفر مجموعة من الأدوات البيئية الأفكار والمعلومات والإلهام لمساعدة الأشخاص على القيام بالأشياء بأنفسهم. فهي تسمح بابتكار الأفراد في مجتمعاتهم.
- فرص التعلم الاجتماعي: والتعلم الاجتماعي هو عملية هامة لتغيير السلوكيات من السلب نحو الإيجاب من خلال أنماط السلوك الاجتماعي الصديقة للبيئة وحرصها في المواطن.
- شبكة الانترنت: بالتركيز على التعلم الاجتماعي في المنظمات أو التنظيمات غير الرسمية وبين الأفراد.
- البحوث العملية: ويجمع البحث الإجرائي بين التفكير في النظم والعمل. وهي طريقة لتوليد المعرفة حول النظام الاجتماعي ومحاولة تغييره، ولا يمكن تدريس المواطنة إلا من خلال فريق يضم باحث العمل المهني وأعضاء منظمة أو المجتمع الذين يرغبون في تحسين وضعهم البيئي.
- وبالتالي فالمواطنة البيئية يمكن أن تسهم من خلال السلوكيات الرشيدة للأفراد تجاه بيئتهم في دعم الحوكمة البيئية العالمية.

ثالثاً: نماذج لنشر المواطنة البيئية خدمة للحوكمة البيئية العالمية

إن تجسيد مفهوم المواطنة البيئية ليس بالأمر السهل كما أنه ليس هدفاً مستحيلاً وفيما يلي سيتم بعدد من النماذج الهادفة لتبني المواطنة البيئية خدمة لأهداف الحوكمة البيئية العالمية:

1 التعريف بالهيئة وأهداف استراتيجيتها:

وكالة فيكتوريا لحماية البيئة هي وكالة أسترالية يوجد مقرها بأستراليا، وقد رسمت استراتيجية لنشر المواطنة البيئية بين الأفراد المواطنين على مستوى أستراليا ومختلف دول العالم بالاستعانة بعدد من الأدوات والوسائل كالعمل التطوعي للمواطنين في مختلف أنحاء العالم. والاستراتيجية الموجهة نحو نشر المواطنة البيئية تسعى من خلالها الوكالة لمالي: ²⁸

- إتاحة أرضية عمل تعرف بالمواطنة البيئية بالنسبة لهذه الوكالة وكذلك تعرف بالمواطن البيئي مع تقديم مقترحات له ليكون قائداً لأعمال تقود لنشر المواطنة البيئية. وتوضيح التغييرات التي تعمل الوكالة على نشرها في مجال الأعمال، المجتمع، وبقية الأطراف أصحاب المصلحة ليصبحوا مواطنين بيئيين.
- عرض الكيفية التي تتبنى بها الوكالة المواطنة البيئية في نموذجها الخاص، وأولوياتها الاستراتيجية والخطوات المنطقية التي تنظم بها تحقيق تلك الاستراتيجية والنموذج معاً.
- حصر الأولويات والنشاطات المفتوحة المختلفة لتحقيق المواطنة البيئية.

2 نماذج عن إنجازات الوكالة عبر العالم

استخدمت الوكالة عدة آليات في نشر المواطنة البيئية بين مختلف أفراد المجتمعات عبر مختلف أنحاء العالم الحوافز القائمة على السوق، والحوكمة، والعوامل التحفيزية، والطرق التطوعية. مع استهداف فئة معينة من المواطنين في كل أنحاء العالم سواء أكانوا طلاباً أو أرباب أسر أو فاعلين اقتصاديين أو شيوخاً أو شباباً بهدف أحداث تغييرات بيئية ملموسة وزرع المواطنة البيئية كمفهوم وكسلوك في المواطنين. والجدول التالي يقدم نماذج على سبيل المثال لا الحصر حول برامج الوكالة ونتائجها عبر بعض المناطق في العالم:

الجدول رقم (2): بعض صور نشر المواطنة البيئية عبر العالم

الدولة	اسم البرنامج	أهداف البرنامج	النتائج المحققة
أستراليا	المواطنة الاستهلاكية: العمل على تقليل المخاطر الصحية البيئية الناتجة عن أنظمة التغذية	- التعرف بأنظمة التغذية ومراحل اعداد الغذاء. - التعرف بالمخاطر الصحية البيئية المرتبطة بالغذاء. - التعرف على مدى قدرة المواطن على التفاعل والتقليل من مخاطر الطعام البيئية الصحية.	- توصلت الدراسة إلى أن المواطنين المشاركين في المسح حسنوا من سلوكهم في اختيار الغذاء بعد تعريفهم بالمخاطر الناجمة عن الغذاء غير الصحي. - في حين أن مشاركين آخرين كانت أنظمتهم الغذائية معقدة جدا، لذا تم استخدام التحفيز لتقليل من تلك المخاطر خاصة المرتبطة بالجوانب الثقافية والعادات والتقاليد.
بريطانيا	المنازل: العمل على تقليل المخاطر الصحية البيئية الناتجة عن أنظمة التغذية	- خطة العمل العالمية هي مؤسسة خيرية تشجع الناس على تغيير سلوكهم لحماية البيئة. هذه الدراسة تقوم على تقييم الأثر البيئي للمشاركين واستجابتهم للمعلومات الواردة وزيادة وعي الجمهور بتغيير نمط الحياة للحد من تأثيرها على البيئة.	- استهدفت الدراسة حوالي 30000 من المواطنين من أرباب الأسر (1994-1999)، وحققت مبادرة "العمل في المنزل" وفورات كبيرة: فحوالي 30% من المشاركين قاموا بتثبيت واحد أو أكثر من المصابيح الكهربائية ذات الطاقة المنخفضة. وقام 40% بتعديل الخزانات لتوفير المياه.
كندا	البيئة التي تركز على الاستدامة البيئية التي تشارك المواطنين في متابعة التقييمات	- توفير دروس لمشاركة المواطنين في التقييمات البيئي من خلال شرح طرق مراقبة المواطنين مع توفير المعارف في الجوانب الإيكولوجية التقليدية وإدارة الموارد المجتمعية.	- أظهر المشروع أن إقامة شراكات قوية بين جماعات المواطنين والوكالات الحكومية ومؤيدي المشاريع أمر حيوي لوضع استراتيجيات للمتابعة التي تشرك الجمهور بشكل جاد وتعزز الحماية الفعالة للموارد الطبيعية والقيم الاجتماعية. - تم بحث الآليات الكفيلة بمشاركة المواطنين بطرق فعالة في حماية البيئة.

<p>المواطنة البيئية</p>	<p>- هدفت الدراسة لقياس مدى توفر الوعي حول مفهوم المواطنة البيئية في المدارس والثانويات الماليزية، ومدى توفر المهارات ومشاركة هذا المفهوم في أنشطتهم اليومية، وأنماط حياتهم التي قد تحدث أثراً إيجابياً أو سلبياً على البيئة.</p> <p>- شملت الدراسة 1314 تلميذ في المرحلة الابتدائية و1529 تلميذ في المرحلة الثانوية، وخلصت إلى أن مستوى المواطنة البيئية الحالي للطلاب منخفض إلى معتدل.</p> <p>- مستوى المعرفة العام حول القضايا البيئية (35٪)، الحيوانات والتنوع البيولوجي (20.3٪)، والمعاهدات الدولية (25٪). مع الحصول على المعلومات البيئية بشكل رئيسي من التلفزيون والصحف.</p> <p>- كشفت النتائج النوعية عن العديد من الجوانب غير الملموسة الهامة المتعلقة بالمواطنة البيئية، بما في ذلك الحاجة إلى نماذج يحتذى بها في المجتمع الماليزي.</p>	<p>المصدر: تم إعداده من قبل الباحثة بناء على ماورد في: environmental evidence Australia, a review of best practice in environmental citizenship models, a centre of the collaboration for environmental evidence, June 2012.</p> <p>ومن الجدول أعلاه يتضح أن المواطنة البيئية هي سلوك يبدأ من الفرد ويتشرب ليشمل الجماعات على اختلاف توجهاتها فالدول ويستند إلى أدوات ويقوم لهدف رعاية البيئة المحلية ليمتد إلى الأقطار العالمية، ويجسد مفهوم الحوكمة البيئية العالمية التي أضحت مطلباً دولياً.</p>
<p>الوعي البيئي في صناعة الفنادق السودبية والبولندية.</p>	<p>التحقيق من تأثير السياق الجغرافي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لبلد ما على المواقف البيئية والمبادرات ابيئية التي تم دمجها في قطاع الفنادق.</p> <p>- الوضع الاقتصادي والجهود المؤيدة للبيئة التي بدأتها الحكومة تؤثر على جوانب معينة من مواقف وأعمال الفنادق.</p> <p>- ظهرت الصورة "الخضراء" للبلدان الاسكندنافية، حيث تم التركيز بشكل كبير على الحفاظ على جودة بيئية عالية، في مواقف وأعمال العاملين في الفنادق السويدية.</p> <p>- هناك اتجاهين لإدخال الاستدامة البيئية في صناعة الفنادق. الأول ينطوي على إدراج الممارسات الفنية والسلوكية المسؤولة في هذا القطاع. ويبرز الثاني ضرورة البدء في زيادة الطلب على الممارسات "الخضراء" من قبل العملاء. والاستجابة للطلب تكون مع الأدلة المتزايدة على الفوائد المالية من إدارة مرافق الفنادق بالاعتماد على البرامج الإيكولوجية.</p>	<p>المصدر: تم إعداده من قبل الباحثة بناء على ماورد في: environmental evidence Australia, a review of best practice in environmental citizenship models, a centre of the collaboration for environmental evidence, June 2012.</p> <p>ومن الجدول أعلاه يتضح أن المواطنة البيئية هي سلوك يبدأ من الفرد ويتشرب ليشمل الجماعات على اختلاف توجهاتها فالدول ويستند إلى أدوات ويقوم لهدف رعاية البيئة المحلية ليمتد إلى الأقطار العالمية، ويجسد مفهوم الحوكمة البيئية العالمية التي أضحت مطلباً دولياً.</p>

المصدر: تم إعداده من قبل الباحثة بناء على ماورد في: environmental evidence Australia, a review of best practice in environmental citizenship models, a centre of the collaboration for environmental evidence, June 2012.

ومن الجدول أعلاه يتضح أن المواطنة البيئية هي سلوك يبدأ من الفرد ويتشرب ليشمل الجماعات على اختلاف توجهاتها فالدول ويستند إلى أدوات ويقوم لهدف رعاية البيئة المحلية ليمتد إلى الأقطار العالمية، ويجسد مفهوم الحوكمة البيئية العالمية التي أضحت مطلباً دولياً.

تهتم الحوكمة البيئية العالمية بموضوع حماية البيئة العالمية وترشيد التعامل معها في أطر قانونية ومؤسسية محلية وعالمية وتعد المواطنة البيئية أحد الآليات الفاعلة في دعم هذا المفهوم على الصعيد المحلي والدولي. وتوصلت الدراسة في مجملها إلى عدة نتائج هامة لعل من أهمها مايلي:

- تشير الحوكمة إلى الآليات التي يتم من خلالها التحكم في توجيه الأنشطة لتحقيق النتائج المرجوة وفقا لبعض المعايير المقررة. والحوكمة كمفهوم يمكن أن يطبق على جميع أشكال وأحجام التنظيمات ويخدم مختلف المجالات بما فهم البيئة.

- الحوكمة البيئية العالمية هي أحد أهم نتائج تزايد الوعي البيئي العالمي لتعبر عن كل المنظمات، والأدوات والآليات، والقواعد، والاجراءات والمعايير التي تنظم حماية البيئة العالمية.

- إن الهدف النهائي من الحوكمة البيئية في السياق العالمي هو تحسين حالة البيئة العالمية والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.

- العمل على تبني الحوكمة البيئية العالمية يتطلب إطارا قانونيا ومؤسسيا دوليا ومحليا يبدأ من المواطن.

- تعبر المواطنة البيئية عن السلوكيات المؤيدة للبيئة في القطاعين العام والخاص، خدمة لهدف التنمية المستدامة وهذا المفهوم ينبغي أن يمتد إلى ما بعد الدولة لتبني القانون البيئي الدولي العام من خلال عدة أبعاد تبدأ بالمسؤولية الخاصة فالعدالة في توزيع الموارد والعمل الجماعي لحماية البيئة.

- هناك اتفاق واسع النطاق على أن المواطنة البيئية يخدم الحوكمة البيئية العالمية لذا يجب توسيع المسؤولية الشخصية إلى الساحة البيئية.

- تقدم وكالة حماية البيئة في فيكتوريا بأستراليا نموذجا حول عالمية المواطنة البيئية وعدم ارتباطها ببلد أو هيئة ما. وقد أثبتت النماذج المعروضة أن دعم المواطنة البيئية يمكن أن يتم من خلال الممارسات التي وجدت عبر عدة دول في العالم باستخدام عدة آليات أهمها التحسيس والعمل التطوعي وتوفير المعلومات مع تقييم النتائج.

وفي إطار ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- إيجاد أطر مؤسسية تفعل مفهوم الحوكمة البيئية العالمية على صعيد الجماعات المحلية وحتى المواطنين. مع العمل على زيادة وعي المواطن بدوره في حماية البيئة ليس على الصعيد المحلي فقط بل العالمي أيضا. ونشر ثقافة المواطنة البيئية وتبسيطها للمواطن ليصبح فعالا في إيجاد أدوات وطرق تتيح له المساهمة الفعالة في حماية بيئته. وذلك بالاعتماد على المبادرات المحلية أو تشجيعها إن وجدت.

ويبقى الموضوع مجالاً خصبا للباحثين والممارسين خاصة في تفعيل الآليات على أرض الواقع وتحسيس المواطن بأهمية بيئته خدمة لأهداف الحوكمة البيئية العالمية وتحقيق التنمية المستدامة.

الاحالات والمراجع:

- 1:عبد القادر سليمان، **الأسس العقلية للسياسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص:2.
- 2: عبد المجيد الصالحين، "الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية"، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا، 2010، ص:8.
- 3: محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص:1.
- 4: طالب علاء فرحان، إيمان شبحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء، الطبعة الثانية، الأردن، 2011، ص:6.
- 5: سايح تركية، **حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، مصر، ص:106.
- 6: نوال علي تعالي، **الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولانية فيها**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص:23.
- 7: الأيسيسكو، "حوكمة البيئة من أجل استدامة بيئية في العالم الإسلامي"، وثيقة مقدمة للمؤتمر الدولي السادس لوزراء البيئة التغيرات المناخية: تحديات المستقبل من أجل تنمية مستدامة، المغرب، 9-8 أكتوبر 2015، ص:11-12.

⁸:Adil Najam et al, **global environmental governance**, international institute for sustainable development, Canada, 2006, P:9.

⁹: Maria Carmen Lemos, Arun Agrawal, "environmental governance", **annual review of environment and resources**, January 2008, P: 298.

¹⁰: نوال علي تعالي، مرجع سبق ذكره، ص:55.

¹¹:Richard A. Matthew. "Man, the State and Nature: rethinking environmental security", in **Handbook Of Global Environmental Politics**, Canada, 2005, P:129.

¹²: الأيسيسكو، مرجع سبق ذكره، ص:20-26.

¹³: دون ذكر المؤلف، معجم المعاني الجامع، 2018/01/05، على الموقع: <https://www.almaany.com>

¹⁴: المرجع نفسه.

¹⁵: مروان حبش، المواطنة: مفهومها وقضاياها، 2018/01/12، على الموقع: <https://geroun.net>

¹⁶: أحمد صديقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، مصر، 1999 م، ص:96.

¹⁷:Dobson A, environmental citizenship and pro-environmental behavior," rapid research and evidence review", Keele University, UK,2010,P:45.

¹⁸: Barnett, J et al, "environmental citizenship: literature review", environment agency, N: 13737 , UK, 2005, P:10.

¹⁹:MacGregor, S et al, environmental citizenship: the goodenough primer (summary report of an interdisciplinary seminar series) (Summary Report). The Open University, Milton Keynes, UK, 2005, P:6.

²⁰:Without the name of the writer, environmental citizenship, 5/1/2018, on the web site: <http://www.cep.unt.edu>.

²¹Humphreys D, environmental and ecological citizenship in civil society, the international spectator 44, 2009, P:173.

²² Julie Barnett et al, environmental citizenship: literature review, environment agency, UK,2005,P:11-12.

²³: شير إبراهيم الوداعي، المواطنة البيئية في معادلة بناء السلوك البشري والتنمية المستدامة، يومية الوسيط، العدد4654، 5 جوان2015، على

الموقع: <http://www.alwasatnews.com>

²⁴: Dobson, A, **op-cit**, P:47.

²⁵: Dietz, T et al,new tools for environmental protection: education, information, and voluntary measures, the national academies press, USA, 2002,P:6.

²⁶: Julie Barnett et al, **op-cit**, P :14-15.

²⁷: IBID, P :15-19.

²⁸: Environmental evidence Australia,**op-cit**,P :4-5.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسب مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإنفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

كفاءة الرقابة المالية كآلية لترشيد الإنفاق العام "مقاربة نظرية"

د. مصطفى بورنان
جامعة الأغواط - الجزائر
fgnedjma@yahoo.fr

د.أبوبكر بوسالم
المركز الجامعي ميله -الجزائر-
Bakeur87@yahoo.fr

ملخص:

يهتم هذا البحث بدراسة موضوع طرق وآليات ترشيد الإنفاق العام والذي يعتبر خطوة مهمة نحو تخصيص أمثل للموارد في ظل شح مصادر التمويل، كما جاءت هذه الدراسة لتوضيح بأن تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لا تتوفر على التوسع في الإنفاق العام، بل ينبغي أن يرافق هذا التوسع آليات لترشيد الإنفاق العام التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة، وتراوح آليات ترشيد النفقات العامة بين تحديد مهام ومستويات القطاع العام ووجوب التقيد بالأهداف وبين توفر آليات الرقابة الداخلية والخارجية على برامج الإنفاق العام.

الكلمات المفتاحية: الترشيح، الإنفاق العام، أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية

Abstract:

Cette production Scientifique a sous objet l'étude des méthodes et des mécanismes aidant a la rationalisation des dépenses publiques et qu'est considéré comme étape décisive vers une spécialisation optimale des ressources dans un contexte de rarification des sources le financement .

Aussi, cette étude tende à démontrée que la réalisation des différents objectifs économiques sociales ne ce résume pas uniquement du l'expansion des dépenses publiques, mais ce fant qu'il soit accompagné pas des mecaussime de rationalisation des dépenses générales qui ne garanties pas la réalisation des objectifs exempté, les mécanismes de rationalisation des dépenses publiques varies entre la défémision des missions et les niveaux du secteur public et la nécessité de le limiter aux objectifs et entre et entre la fourniture des mécanismes de contrôle interne et externe du les programmes des dépenses publiques .

Key Words : la rationalisation, les dépenses publiques, les objectifs de la politique économique et sociale.

تمهيد: يعتبر ترشيد الإنفاق العام وسيلة للخروج من المعضلة في ظل قصور وشح مصادر التمويل من خلال تخصيص أمثل للموارد والرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة مع التقيد التام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والإجتماعية التي ترغب فيها كل دولة، حيث أن إنفاق مبلغ من المال على مشروع معين لم يعد إنجاز في حد ذاته وإنما الإنجاز هو مدى تحقيقه للأهداف المحددة من إنفاق نفس المبلغ، ومدى فعالية وكفاءة الأجهزة الرقابية للحفاظ على المال العام من الاختلاس والتبذير.

أولاً: مفهوم ترشيد الإنفاق العام.

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تطور مفهوم ترشيد الإنفاق العام من خلال مفهوم ترشيد الإنفاق العام، مع إبراز أهم العوامل الموضوعية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام.

1- تطور مفهوم ترشيد الإنفاق العام

لقد أسهمت العديد من الآراء الإقتصادية في موضوع التحديد الأمثل لحجم الإنفاق العام والذي من خلاله يمكن تحقيق أعلى منفعة للمجتمع دون إسراف ولا تبذير.

فمن خلال النظرة التقليدية فإن معيار الذي على أساسه يمكن تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام ، هو عند مستوى الذي تتعادل عنده المنفعة الحدية لهذا الانفاق مع المنفعة الحدية للدخل المتبقي للأفراد بعد إقتطاع الضريبة منهم، أي ان الدولة يمكن ان تتوسع في إنفاقها بصفة رشيدة الى الحد الذي لا تتجاوز فيه الاضرار بالمنفعة الحدية المترتبة على فرض الضرائب المستخدمة لتمويل المنافع الحدية المترتبة على الخدمات العامة.¹

كما أنه أصبح من اللازم أن النفقة العامة يجب أن تخضع لمبدأ " أكبر منفعة بأقل تكلفة " وهذا المبدأ له أصل في الفكر الإقتصادي وموضع إتفاق بين المفكرين التقليديين والمحدثين وقد عرف هذا التطور إتجاهين:

- قد أسهمت آراء المدرسة الحدية في ان النفقة العامة لا يكون لها مبرر الا اذا حققت منفعة جماعية حدية متساوية لها على الأقل:

- كما أن قيام الدولة بوظيفتها (من خلال الإنفاق العام) يجب أن يكون له منفعة تعود على الأفراد، وهذا مايفسر ضرورة إنتاجية النفقة العامة:

ويترتب على هذا المبدأ (أكبر منفعة بأقل نفقة) أمران:²

* ضرورة تحقيق المنفعة العامة بأقل نفقة ممكنة، ويعرف بمبدأ (الوفرة في الانفاق) ويتوجب تحديد دقيق للمنفعة وما يترتب عنها من نفقة؛

* ضرورة تساوي المنفعة المترتبة على النفقة مع عبء الضريبة الذي يتحمله المكلف، وحسب Mursgarave في 1959 فإن للنفقات العامة ثلاث وظائف تتمثل يجب مراعاتها حتى يكون هنالك أحسن توظيف لهذه النفقات، وهذه الوظائف تتمثل في تخصيص أمثل للموارد وإعادة توزيع الدخل وضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي .

وللوصول الى الحد الأمثل للإنفاق العام يجب الأخذ بمفهوم ترشيد الإنفاق العام الذي عرف تطوراً في أساليبه ووسائله نظراً لأهميته البالغة، ورغبة في تحقيق الدولة لأهدافها وفق سياسة مالية متناسقة من خلال الاهتمام الكامل بالميزانية العامة وإعتبارها السبيل الى ذلك، فقد إرتبط تطور أصناف الميزانية بتطور أساليب ترشيد الانفاق العام من خلال خمس مراحل يمكن إيجازها من خلال الفروع التالية:³

1-1- مرحلة التوازن المالي والرقابة المحاسبية (الميزانية الكلاسيكية)

تعتبر ميزانية الإعتمادات والبنود التي ظهرت في بداية القرن الثامن عشر بهدف تأكيد توازن الميزانية من الناحية المالية دون إحداث فائض أو عجز، وتعكس هذه الميزانية المفهوم التقليدي لترشيد الإنفاق العام، ممثلاً في تحقيق الرقابة المستندة على الإنفاق العام قبل الصرف وبعده، ويتم ذلك من خلال التقسيم الإداري لتحديد مراكز المسؤولية، والتقسيم النوعي بهدف تخصيص النفقات، باعتبار أن ذلك التقسيم يمثل إحدى قاعدتي مبدأ العمومية والذي يعد الالتزام به من مبادئ الميزانية ومن أهم متطلبات ترشيد الإنفاق العام بالمفهوم التقليدي.

2-1- مرحلة التوازن الإقتصادي (النموذج الكينزي) 1930-1950

حيث ظهر من خلال التقسيم الإقتصادي من خلال تقسيم الميزانية إلى ميزانية جارية تمول من الضرائب وميزانية رأسمالية تمول من القروض العامة وهذا ما يعكس التطور في الدور الوظيفي للإنفاق العام والإعتماد عليه في توجيه الإقتصاد القومي والسماح بتمويل الإنفاق الإستثماري عن طريق القروض للهبوض بالبنية التحتية، كما أن الدولة التي تسعى إلى علاج الكساد عليها أن تزيد من إنفاقها وخاصة الإنفاق الجاري وتخفيضه في حالة التضخم، كذلك فإن النفقات الجارية التحويلية سوف تزداد في حالة زيادة الأهمية النسبية لهدف عدالة توزيع الدخل.

وبالتالي يعكس التقسيم تطوراً في مفهوم ترشيد الإنفاق العام، باعتبار أن درجة ترشيد الإنفاق العام تزداد كلما زادت مساهمته في إدارة الإقتصاد القومي وتخليصه من أزماته الإنكماشية والتضخمية.

3-1- مرحلة الرقابة التقييمية و إبراز الدور الوظيفي للدولة 1950-1965

لقد ظهر إتجاه إحكام الرقابة على عمليات الإنفاق العام جراء التزايد الملحوظ للنفقات وما تبعه من تزايد للضرائب وبالتالي زيادة العبء على المواطنين وقد تبلور هذا الإتجاه في التوصيات التي تضمنتها لجنة "هوفر الأولى" والتي دعت إلى تقسيم الميزانية إلى وظائف ومشروعات مع الإعتماد على ميزانية الإعتمادات والبنود كتقسيم ثانوي.

وقد نشأ عن هذا الإتجاه صدور التقسيم الإقتصادي والوظيفي عن الأمم المتحدة في عام 1958، حيث تم تقسيم وظائف الدولة إلى خمسة عشر وظيفة تضمنتها خمس مجموعات رئيسية هي الخدمات العامة، الدفاع الخدمات الإجتماعية، الإقتصادية النفقات غير الميوبة.

وتعكس هذه المرحلة تطوراً جديداً في مفهوم ترشيد النفقات، حيث لم يعد هناك تركيز على الرقابة المستندة بقدر ما ظهرت الحاجة إلى التعرف على الدور الوظيفي للدولة، كوسيلة لتبرير حصولها على الإعتمادات، وتقييم مدى كفاءتها في الإضطلاع ببرامج الإنفاق العام، إذ تبلور مفهوم كفاءة المدخلات.

4-1- مرحلة ظهور الوظيفة التخطيطية والإدارية للميزانية 1965-1980

لقد ظهر أسلوب التخطيط في الميزانية مما لزم توفر المعلومات والبيانات لصانعي السياسة بهدف التوفيق بين عملية تحديد الأهداف الوطنية وتقسيم البرامج البديلة، لذلك ظهرت ميزانية التخطيط والبرمجة (PPBS)⁴، والتي تتضمن أكثر شمولاً لمفهوم ترشيد الإنفاق العام حيث تم دمج التخطيط والميزانية في عملية واحدة ولعدة سنوات كما كان لظهور ميزانية الأساس الصفري (ZBB)⁵ بوصفها تقسيماً أكثر شمولاً في عملية تخطيط الإنفاق العام حيث يرتكز على ضرورة تحديد الأهداف والأولويات وكذلك إعتماد البرنامج في الإنفاق والرقابة التقييمية بغرض التأكد من كفاءة استخدام الموارد.

5-1- مرحلة ظهور الإتجاهات العالمية للخصخصة والتميز بين الإعتبارات الإجتماعية وأعتبارات الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في إستخدامها- 1980 حتى الآن : تتضمن هذه المرحلة إعادة النظر في دور الدولة وفي النشاط الإقتصادي،

والهدف من ذلك ليس تقييد دور أدوات السياسة المالية في تحقيق أهداف المجتمع بل تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في إستخدامها، وخاصة في ظل التزايد المستمر للإنفاق العام مقابل الإنخفاض المستمر في الإيرادات العامة وإعطاء فرصة للقطاع العام في المشاركة في إنتاج وإشباع الحاجات العامة عن طريق تغيير اتجاهات الإنفاق العام إلى مجالات أكثر تحقيقاً لأهداف المجتمع أو بمعنى آخر تكفل الدولة بنشاطات أو وظائف التي لها ميزة نسبية فيها وتكفل القطاع الخاص بوظائف أخرى له ميزة نسبية فيها.

تعددت المفاهيم المفسرة لترشيد الإنفاق العام نظراً لتعدد الإتجاهات والرؤى، وللتوضيح أكثر سيتم التعرف من خلال هذا المطلب على نقطتين أساسيتين، الأولى تتضمن مفهوم الترشيح لغة واصطلاحاً و الثانية تتعلق بأهم التعاريف حول ترشيح الإنفاق العام.

يعتبر ترشيح الإنفاق العام من المعاني والمفاهيم التي حظيت بنصيب من الإهتمام من مختلف الآراء والتحليلات وتعددت التعاريف بشأنه وسوف نتطرق إلى بعضها.

- يقصد بترشيح الإنفاق العام "" العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة إلتزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبذير والاسراف الى أدنى حد ممكن، لذا فان ترشيح الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه والاسراف، يمكن تحديد نطاقه اذا زاد الإنفاق الى مستوى أعلى بكثير عن مواد الدولة أو إنخفاض إنتاجية الإنفاق العام الى أدنى حد ممكن "".

- كما يعرف الترشيح الإنفاق العام على انه "" تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق الى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الاسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة""⁶.

كما أن الفعالية يمكن تعريفها على أنها "" قياس مدى تحقيق الأهداف، ويتطلب هذا المفهوم مقارنة المخرجات مع الأهداف المطلوب تحقيقها والأساليب المتبعة في تحقيقها""

وفاعلية النفقات العامة "" هي حجم الأهداف المنتظرة من خلال الآثار الإقتصادية والإجتماعية للإقتصادية لبرنامج إنفاقي معين مقارنة بالأهداف المحددة مسبقاً ""

أما الكفاءة فهي علاقة نسبية بين التكلفة والنتائج أو بين المدخلات والمخرجات فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات وللکفاءة بعدين:⁷

كفاءة المخرجات: وتعني تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات وعلى هذا فهي تقاس بنسبة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة عند قدر معين من المدخلات.

كفاءة المدخلات: وتعني تحقيق قدر معين من المخرجات بقدر أقل من المدخلات، ومن ثم فهي تقاس بنسبة المدخلات الفعلية إلى المدخلات المتوقعة عند قدر معين من المخرجات، عندما تكون مخرجات الإنفاق العام قابلة للقياس الكمي، أما إذا كانت تلك المخرجات ذات طابع إجتماعي فيمكن الإعتماد على مقاييس وسيطة فبرامج الإنفاق العام تبدأ بالحصول على مدخلات مثل العمل ورأس المال...إلخ، للقيام بأنشطة معينة مثل علاج المرضى تعليم الأطفال...إلخ، بهدف الحصول على مخرجات نهائية كتحسين الصحة والإرتقاء بالمستوى الثقافي، ولما كان من الصعب قياس هذه المخرجات بدقة من الممكن إستعمال مقاييس وسيطة مثل عدد المرضى / لكل طبيب، عدد الطلبة / لكل معلم.

وعلى العموم فإن ترشيح الإنفاق العام هو إعتماد الكفاءة والفعالية في إستخدام المواد المتاحة دون إسراف ولا تبذير مع التركيز على ضرورة تحقيق الأهداف المرجوة من خلال كل عملية إنفاق.

ثانيا: عوامل موضوعية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع ويمكن إنجازها فيما يلي:

1- تحديد الأهداف بدقة:

يتم تقرير الأهداف طويلة الأجل ومتوسطة الأجل من خلال حصر الإختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال، كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعدد بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحدد سلفا في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الأجل.

يعتقد HAREY من جهة أن أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية وفقا لمتطلبات الادارة هي مشكلة تقرير وتحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية⁸، الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات وحدات الجهاز الاداري حتى لا تكون الاهداف المحددة غامضة وغير واضحة، ومن جهة أخرى نرى رأي STEINER الذي يؤكد ان صعوبة تحديد الاهداف الرئيسية طويلة الاجل تنعكس على صعوبة تحديد الاهداف الفرعية متوسطة الاجل، بدقة والتي تقررها الوحدات الحكومية لان تحديد الاهداف يؤثر على صياغة البرامج.

2- تحديد الأولويات:

تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط وان إحترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة إستخدامه، وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية البرامج أو المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه ومدى قدرته على إشباع حاجات متزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا.

تقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية وهي:⁹

- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أف ارد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة فيها، له دور كبير عند تحديد الأولويات؛

- عامل الزمن: فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبيرا في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج معين أقصر كان ذلك مبررا مقنعا لإختيار هذا البرنامج؛

- درجة إهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة: فكلما زاد الإهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل؛

- عامل الخبرة: كلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مضمونة النجاح، كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الإنجاز.

3- القياس الدوري لأداء برنامج الإنفاق العام

يقصد بقياس أداء برنامج الإنفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة إليها، وذلك أن الوحدات الحكومية يجب أن تخضع للمسائلة عن الإستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين .

وان الحكم على فعالية وكفاءة أي برنامج أو سياسة أو مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة حلول آثارها الواقعية والحقيقية بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقا.

وبالتالي تقييم هذا الأداء يتركز على ثلاث محاور¹⁰:

- الفعالية الإجتماعية والإقتصادية (وجهة نظر المواطنين) وذلك ما يسمح بثمين النتائج المتوصل إليها وأثرها على المحيط الإجتماعي وذلك من خلال مدى رضا المواطنين وبالتالي هذا المحور يسمح بتقييم مدى ملائمة السياسة المنتهجة؛
- نوعية الخدمات المقدمة (وجهة نظر المستفيدين) وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية؛
- فعالية تسيير المرافق العامة (وجهة نظر المكلفين) والتي تقود إلى إستغلال أمثل للموارد الموظفة.

4- عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره على مصالحة الفئات الأضعف:

تهدف دراسة عدالة الإنفاق العام إلى تبيان مدى ملاءمته لحاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع (كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجة الفعلية للمستفيدين) ومراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى إستخدامها للخدمة العمومية. وبالتالي يتوجب على الدولة أن تارعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة، فلا تحابي طبقة أو فئة من طبقات أو فئات المجتمع، على حساب الطبقات أو الفئات الأخرى، ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات أو الفئات الأخرى ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة ماسة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها .

وتظهر الدراسات أن النفقات ذات المداخل الأعلى غالبا ما تتلقى القسم الأكبر من الخدمات العامة، وهذا ما يوجب معرفة الوضعية الإجتماعية لفئات المجتمع المختلفة والتي على أساسها يتم إعادة توزيع الدخل، ودراسة عدالة توزيع الإنفاق العام على الفئات الفقيرة من الإستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية كالتعليم والخدمات الصحية .

- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة:

ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطور مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية.

ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الإنفاق العام مجدية، فإنه لا بد أن تكون منطلقاتها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة هذه الب ارمج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، وضمان حمايتها من الانحراف، لذا فإن حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب أن تكون واضحة لا من الناحية القانونية فحسب بل على صعيد الواقع العلمي أيضا، وفعالية الرقابة تحقق من خلال إنجازها لأهدافها وقدرتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشاريع العامة توجيها إيجابيا.

ثالثا: كفاءة إدارة المالية العامة وأحكام الرقابة لأجل ترشيد الإنفاق

لما كان الحكم الرشيد يعني الإدارة الجيدة لموارد الدولة الإقتصادية والإجتماعية من أجل تحقيق التنمية، كان من الضروري على الحكومات الحرص على كفاءة إدارة المالية العامة لما لها من دور بارز في تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة العامة للحكومة وهو ما يتطلب من هذه الإدارة أن تكون فعالة وكفؤة بالقدر الذي يستجيب لتلبية إحتياجات المجتمع وفق الإمكانيات والموارد المتاحة، وهو ما يستدعي أيضا تعزيز الرقابة على صرف المال العام وفق ما خطط وبرمج له، بعيدا عن أوجه الهدر والفساد.

1- إدارة المالية العامة وكفاءة الإنفاق العام

عند تفاقم العجز في الموازنة العامة في الدول المتقدمة والنامية ازد الإهتمام بكفاءة إدارة المالية العامة وبالتركيز أكثر على إدارة الإنفاق العام هذا ما جعل إنتهاج أسلوب إدارة الموازنة الذي يلعب دورا هاما في التأثير على كفاءة وفعالية الإنفاق العام.

1-1 مفهوم كفاءة إدارة المالية العامة وقواعده:

يشير مصطلح الكفاءة بصفة عامة الى تقليل المدخلات في البرامج بالنسبة للمخرجات المتوقعة مع التعرف على وسائل التي يتطلبها إنجاز تلك الاهداف.¹¹

أما كفاءة إدارة المالية فتعني حسن سير نظام إدارة المالية العامة سواء في جانب الإيرادات أو النفقات بشكل يضمن تقديم الخدمات على أحسن وجه ممكن كما وكيفا وبعالية، وهو ما يتطلب توافر نظم وترتيبات مؤسسية تحدد السبل المثلى لإستخدام الموارد الإقتصادية لتحقيق الأهداف العامة.

يهدف نظام إدارة المالية العامة إلى تسهيل عملية التخطيط وتسجيل المعلومات المالية والسيطرة على تنفيذ الميزانية لكل من الإيرادات والنفقات، لأجل تحقيق الإنضباط في المالية العامة وتخصيص الموارد للمجالات ذات الأولوية وفعالية إستخدام تلك الموارد من أجل الوصول لنتائج إيجابية تصب في الصالح العام.

2-1 المبادئ والقواعد اللازمة لإدارة جيدة للمالية العامة

تتطلب الادارة الجيدة للمالية العامة توفر جملة من المبادئ تسعى لتوفير بيئة إدارية منضبطة تعمل فيها الوحدات والهيئات الحكومية المختلفة وفقا للقوانين والقواعد المالية الموضوعية بما يكفل التحكم في المال العام وضبط مصادره وأوجه صرفه وتتمثل هذه المبادئ في:¹²

- **مصادقية الموازنة:** بحيث يجب أن يتطابق التنفيذ الفعلي للموازنة مع الإعتمادات والمخصصات المالية المقررة في قانون الموازنة السنوي، حيث ينبغي أن يتساوى إنفاق الوحدات والهيئات الحكومية المختلفة مع المقادير التي إعتمدها الموازنة وأن تتطابق الإيرادات المحصلة أيضا مع الإيرادات المخططة.

- **شمولية الموازنة:** وهو ما يعني إتساع النطاق الذي تغطيه وثائق الموازنة والأوراق المفسرة لها في مرحلة إعداد الموازنة حيث يجب أن تشمل هذه الوثائق على فرضيات الإقتصاد الكلي التي تستند عليها الموازنة من تقديرات لمعدلات التضخم والنمو الإقتصادي وسعر الفائدة وحجم العجز المالي، أما في مرحلة تنفيذ الموازنة فيجب أن تتوفر على بيانات دقيقة وشاملة لكل أشكال الصرف التي تتم إعتمادها في الموازنة السنوية كما يستدعي هذا المبدأ ضرورة أن تشمل وثائق وتقارير تنفيذ الموازنة كل العمليات المالية المنفذة خارج الموازنة والتي لم ترد لها إعتمادات في قانون المالية.

- تتطلب الإدارة السليمة أن يتم اعتماد الموازنة وتنفيذها بكل شفافية وان تمكن الأطر والترتيبات التي تحكم عملية الموازنة من مساءلة القائمين بأمر إعداد وتنفيذ الموازنة في كافة مستوياتهم ومحاسبتهم على القرارات المالية التي يتخذونها فيما يخص تحصيل الإيرادات وتنفيذ الصرف الحكومي.

أما فيما يتعلق بالقواعد التي يجب أن تتوفر حتى تكون هناك إدارة جيدة للمالية العامة التي بوجودها تحقق أقصى فائدة من الإنفاق العام والتقليل من التبذير والهدر، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:¹³

- القواعد التي تتطلب الاجراءات المحاسبية المناسبة الواجب إتباعها في جميع الأوقات وكذا السجلات المحاسبية التي يتم الإحتفاظ بها لإتاحة الفرصة للنظر فيها مستقبلا إذا استدعى الأمر ذلك:

- القواعد التي تلزم الموظفين على تبرير قراراتهم على سبيل المثال يتعين المسؤولين إعطاء تفاصيل عن العروض المقدمة للفوز بصفقة ما، وطريقة إختيار الفائز بالصفقة، وتفاصيل عن العروض الخاسرة؛

- القواعد التي تتطلب تجنب النزاعات و الصراعات المحتملة في المصالح أثناء الممارسة العملية، فعلى سبيل المثال ينبغي لهذه القواعد تجنب تدخل المسؤول في إختيار الصفقة أو العقد العمومي في حالة ما إذا كان المترشح صديق أو قرين حتى يتم تجنب الإنحياز لهذا الشخص؛

- قواعد تلزم الموظفين أن يعلنوا عن أصولهم (إقرار الذمة المالية)، حتى يتم البحث عن المال الذي يأتي من الكسب غير المشروع في حالة التحقيق في جرائم الفساد.

2- دعم واحكام الرقابة

تساعد الرقابة بإختلاف أنواعها على ترشيده الإنفاق والحفاظ على المال العام وتجنب إسرافه وتبذيره هذا ما استدعى ضرورة العمل على دعم وتعزيز الرقابة المالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق ذلك، وقد عرفت الفترة الأخيرة اهتماما أكثر بعملية تعزيز الرقابة على المال العام وبالخصوص الرقابة على الإنفاق العام في ظل إنتشار الفساد وعدم كفاية الموارد المخصصة للتنمية.

1-2- تعريف الرقابة على المال العام(الرقابة المالية)

تعني الرقابة في اللغة بصفة عامة المحافظة على الشيء وصونه وحراسته، كما تعني الاحتراز والتحوط والمراعاة.

وتهدف عموما إلى تشخيص نقاط الضعف والأخطاء وتصحيحها ومنع حدوثها في المستقبل، وتتطلب الرقابة الفاعلة وضع معدلات الأداء المطلوب إنجازها ووضع معايير ووسائل لقياس العمليات والنشاطات، و مراقبة النتائج ومقارنتها بالمعايير الموضوعية وأخيرا تصحيح الانحرافات.

أما الرقابة المالية فقد تعددت تعاريفها واختلفت بإختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها، وعموما فهي تنصب على المسألة التي تقوم بها هيئات ومصالح متخصصة قصد معرفة طرق تسيير الموارد العامة، واكتشاف الأخطاء والثغرات المالية ومدى تحقيقها للأهداف العامة، وهي لا تقتصر على الجانب الشكلي فقط، بل تشمل المراجعة والفحص الموضوعي الدقيق لطرق الإنفاق والتحصيل، واستنادا للوثائق والمستندات المؤدية للعملية المالية وتحليلها من حيث الإقتصاد والكفاءة والفعالية بهدف تقييمها واتخاذ التدابير المناسبة لتصحيحها ومنع ومن التعاريف السابقة نستنتج ما يلي:

- الرقابة المالية على المال العام وظيفة من وظائف المحاسبة الحكومية ، ولا تكتمل المحاسبة الحكومية الا بوجود هذه الوظيفة؛

- تقوم بهذه الوظيفة وحدات حكومية وغير حكومية؛

- ان الهدف الاساسي للرقابة هو حفظ المال العام من إسراف او هدر

- الرقابة على المال العام تتطلب مرجعية تشريعية وقانونية تحدد وحدات الرقابة ومهامها وإجراءاتها؛

- الرقابة ليست مقصورة على تنفيذ الموازنة العامة للحكومة.

2-2 أهداف الرقابة المالية

كما ذكرنا سابقا فإن الهدف الأساسي للرقابة المالية هو الحفاظ على المال العام، وتجنب إهدار أو تبذير لأجل تحقيق الغايات التي وجه لأجلها، وهي من الأركان الأساسية للإدارة الحديثة وهذا ما جعل أهدافها تتنوع ما بين أهداف إقتصادية، سياسية وادارية يمكن حصرها فيما يلي:

- **الأهداف الإقتصادية:** ويمكن أن تشمل التحقيق من سلامة الإنفاق العام وفقا للخطط المرسومة، وكذا التحقق من مدى الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة ومدى كفاية وفعالية إنفاقها بما يحقق المصلحة العامة بعيدا عن أوجه العبث والتبذير للمال العام، أي إستخدام تلك الأموال إستخدما سليما مثمرا وفي الأوجه التي خصصت لها وتوفير التناسق في الإنفاق مع الإتجاهات السياسية للدولة بما يتفق مع أهداف خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية¹⁴.

- **الأهداف السياسية:** تعد الرقابة المالية غير الحكومة خاصة من أطراف المجتمع المدني صورة حضارية تعبر على ديمقراطية البلد التي تسود فيه، فكلما كان هناك إشراك للأطراف غير الحكومية في الرقابة المالية كلما ازد ذلك من شفافية سياسة الدولة أو الحكومة وأعطى ثقة أكبر بها، كما أن الرقابة المالية تؤكد على إحترام رغبة السلطة التشريعية وعدم تجاوز الأولويات والمخصصات التي تصدرها لتنفيذ المشاريع والخدمات العامة وبالتالي إحترام رغبة الشعب بإعتبار أن السلطة التشريعية هي ممثل الشعب.

- **الأهداف الإجتماعية:** تساعد الرقابة المالية التشريعية على حماية المال العام من كل أشكال الفساد وبالتالي تضمن وصول هذه الأموال إلى مستحقيها عن طريق إنجاز المشاريع والاستثمارات التي وجهت لها، مما يساعد في النهاية على تحقيق أغراض إجتماعية كالتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة وتقليص معدلات البطالة وضمان تعليم وصحة جيدين وغيرها من الأهداف الإجتماعية التي حددت قبل إنفاق تلك الأموال، كما أن الرقابة المالية تساعد على تحسين سلوكيات الأفراد العاملين خاصة في القطاعات الحكومية وتجنبهم التقصير في أداء واجباتهم وإسراف وتبذير المال العام خوفا من العقوبات التي تلحق بهم عند التأكد من تلك السلوكيات غير المشروعة.

3-2 أنواع الرقابة المالية العامة

يمكن تقسيم الرقابة المالية من عدة جوانب (من حيث جهة أو سلطة الرقابة، من حيث أهدافها، من حيث المعيار الزمني أخيرا من حيث الموقع التنظيمي).

ونميز هنا بين الرقابة التشريعية والتنفيذية والقضائية:

- **رقابة السلطة التنفيذية:** وتشمل رقابة الجهات السياسية والإدارية العليا مثل رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وكبار المسؤولين الإداريين، حيث تقوم هذه الجهات برسم المالية للدولة وتضع المعايير والخطط والأهداف والتعليمات الأساسية التي يجب إتباعها من كافة الأفراد والجهات والأجهزة الإدارية والمالية، وهنا تتأكد الرقابة من خلال السلطة الرئاسية والتسلسل الهرمي للإدارة الحكومية، ومن خلال وزارة المالية التي تقوم بالرقابة على باقي مختلف المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتنحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية العامة وفي حدود الإعتماد المقدر له، فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق، وفي واقع الأمر أن هذا النوع من الرقابة ليس هدفه الأساسي ترشيد الإنفاق العام فحسب، إذ هي رقابة من الإدارة نفسها وفقا للقواعد والضوابط التي تضعها الإدارة ومن ثم فلا تمثل أي ضغط لحجم الإنفاق العام حيث في غالب الأحيان لا تمثل الإدارة إلا تقييد حريتها.

- **الرقابة التشريعية (البرلمانية):** تعد الرقابة البرلمانية إحدى أشكال الرقابة السياسية التي تنتهجها السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ويمكن تعريفها على أنها "سلطة تقصي الحقائق من جانب السلطة التشريعية حول أعمال السلطة

التنفيذية بغية الكشف عن عدم التطبيق السليم للقواعد العامة في الدولة ومدى الالتزام بقرارات السلطة التشريعية والدستور والقوانين، وتحديد المسؤولية عن ذلك ومساءلة القائمين عليه."

تهدف الرقابة البرلمانية عموماً إلى إسداء النصح للحكومة لكي تتجنب مواطن الزلل وتبليغها رغبات المواطنين حتى تعمل على تحقيقها، والرقابة المالية التي تمارسها السلطات النيابية والتشريعية لا تقتصر على تنفيذ الإغتمادات المقررة في الميزانية بل تمتد أيضاً لتشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والإستجواب والتحقق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق فحص الحسابات الختامية وقراراتها، إلى جانب حق اقرار أو رفض الإغتمادات الإضافية، وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند إغتماد الميزانية إغتماد الحساب الختامي.

وبهذا تتمكن السلطة التشريعية عن طريق هذه الوظيفة من مراقبة الأداء المالي للحكومة وتوجيه وتصحيح أية إغترافات عن الخطط والأهداف والطموحات الشعبية، وضمان حماية المال العام من الضياع أو سوء الإغتمعال.

- **الرقابة المستقلة أو القضائية:** تحتل مكانة هامة في مجال الرقابة المالية، بحيث من خلالها تطبيق القوانين، وتستطيع السلطة القضائية مراقبة تنفيذ القوانين المالية والإجراءات لتصحيح أية إغترافات، وتولي المحاكم الإدارية النظر في النزاعات والمخالفات الإدارية والمالية، واكتشاف المخالفات المالية والسرقة والغش والتحايل من طرف المسؤولين.

- **الرقابة المالية من حيث المعيار الزمني:** يميز بين ثلاثة أنواع من الرقابة (السابقة والحالية واللاحقة)

* **الرقابة السابقة:** ويطلق عليها الرقابة الوقائية (المانعة)، لأنها تهدف إلى منع وقوع المخالفة، وتتم قبل عملية الصرف وذلك بموافقة الجهات المختصة نفسها مثل أقسام المراجعة والتدقيق في الوزارات أو عن طريق محاسبي الإدارة، فمن البديهي أن عمليات الرقابة تتم على جانب النفقات فقط، لأنه لا يتصور أن تكون هناك رقابة سابقة على تحصيل الإيرادات العمومية، وتمثل الجزء الأكبر والأهم من الرقابة الإدارية، ومن مزايا هذا النوع من الرقابة تقلل فرص إرتكاب الأخطاء المالية وذلك للمحافظة على المال العام.

* **الرقابة الآتية:** وهي رقابة مستمرة خلال مختلف مراحل الأداء حيث تحاول هذه الرقابة إكتشاف أية إغترافات خلال تنفيذ الأعمال واتخاذ الإجراءات الفورية لمعالجتها وتجنب إنتشارها وتفاقمها، تقوم بهذه الرقابة المجالس النيابية المختلفة التابعة للسلطة التشريعية.

* **الرقابة اللاحقة:** تبدأ هذه الرقابة بعد إنتهاء السنة المالية وقفل الحسابات واستخراج الحساب الختامي للدولة وتشمل جانبي الموازنة العامة، فهي إذ تكشف المخالفات المالية التي وقعت ولا تمنعها كالرقابة السابقة ولكنها في الحقيقة تبعث على إغترام الأنظمة المالية لما تخلقه من خوف في نفوس القائمين على تنفيذ الموازنة، لهذا تعد ذات طابع إردع لأنها تؤدي إلى إيقاع العقاب بالمخالفين، ما يعمل على تقليل إرتكاب مثل تلك المخالفات عند التنفيذ، وتكون الرقابة اللاحقة إما على نطاق واسع أو على نطاق ضيق، فعلى مستوى النطاق الواسع تقوم أجهزة الرقابة بمراجعة عدد كبير من المعاملات المالية أو معظمها، في حين تأخذ عينات من المستندات في حالة الرقابة على المستوى الضيق، توكل مهمة الرقابة عادة في أغلب الدول إلى جهاز يدعى "ديوان المراقبة العامة" أو "ديوان المحاسبة العامة"

ويعطي هذا الجهاز إستقلالية تامة خاصة على السلطة التنفيذية، ويمنح رئيس الجهاز والموظفين ضمانات كافية تمكنهم من القيام بأعمالهم بعيداً عن أي مضايقات أو تعسف من السلطة التنفيذية .

* **الرقابة من حيث أهدافها**

يتميز هنا نوعين من الرقابة (رقابة حسابية ورقابة إقتصادية)

- **الرقابة الحسائية** : تتضمن مراقبة الدفاتر الحسائية بالإضافة إلى كل المستندات الثبوتية المتعلقة بالصرف والتحويل، كما تهدف هذه الرقابة إلى التأكد من صحة تطبيق القوانين واللوائح المالية كالتحقيق من تطابق الصرف للإعتمادات الممنوحة لكل من بنود الموازنة، وفي حالة التجاوز لابد من التأكد من الحصول على ترخيص سابق من الجهة المختصة، دون النظر إلى مدى تحقيق أهداف الموازنة العامة أو أثارها الإقتصادية.

- **الرقابة التقييمية** : تتمثل هذه الرقابة في محاولة تقييم نشاط الدولة المالي عن طريق وضع معايير وأنماط تتخذها أساسا للمرجعة والكشف عن الأخطاء في إستعمال العمومي، فبي بذلك تهدف إلى مدى تحقق الأهداف الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع، كما تقوم بالكشف عن مدى كفاءة وحدات الإقتصاد العام والكلية ومحاولة خفض تكاليف الإنجاز وتحسين مستوى الأداء والخدمات، بل وقياس أيضا المنفعة التي تكون قد عادت على المجتمع من جراء تنفيذ الب ارمج والمشروعات العامة المشار إليها في الموازنة العمومية، محاولة بذلك وضع التكلفة والعائد في مقارنة موضوعية تمكنا من تقييم إنتاجية وحدات الإقتصاد العام والكلية.

* الرقابة من حيث الموقع التنظيمي يمكن تقسيمها إلى (رقابة داخلية وخارجية).

- **الرقابة الداخلية** : يمكن أن توكل إلى وحدة متخصصة ترتبط بالجهات الإدارية العليا (وحدة التدقيق والمراقبة) ويكتفي بممارستها من خلال التسلسل الرئاسي بين المدير والمرؤوسين حيث يسمي البعض بالرقابة الإشرافية) حيث يتولى مهمة الرقابة الداخلية عادة في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية ووحدات إدارية تتبع لنفس تلك الدوائر، تكون مهمتها الحفاظ على موارد وموجودات المؤسسة والإطمئنان على صحة ودقة البيانات والمعلومات المالية، وتعد مصدرا لتزويد الإدارة العليا بالقاعدة اللازمة لإتخاذ القرارات الصائبة.

وقد أصبحت تستدعي الرقابة الداخلية في القطاع العام ما يسمى بالتدقيق الداخلي المستقل وظيفيا وتنظيميا والذي يلعب دورا مهما في تحليل نقاط القوة والضعف في الرقابة الداخلية، ويساعد في إنجاز الغايات والأهداف وتقوية الضوابط وقدر ما إذا كانت إدارة الأموال العامة تتم بفعالية وكفاءة.

- **الرقابة الخارجية**: وهي مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية والأجهزة الرقابية المختصة التي تؤسس خارج التنظيم المعين بهدف التأكد من كفاءة وفعالية الأداء المالي والإداري للمؤسسات العامة، وتنبثق الرقابة الخارجية من مبدأ التوازن والفصل المرن في السلطات ورقابتها على المصلحة والمسؤولية العامة خصوصا في مجال الإدارة المالية العامة، وتشمل الرقابة الخارجية الأجهزة التشريعية والقضائية وديوان المحاسبة بالإضافة إلى البناء الدستوري والقانوني للإدارة العامة كميّار رقابي عام.

خلاصة:

ونستنتج من خلال عرض الأنواع المختلفة للرقابة أنها تهدف كلها للحفاظ على المال العام، ويبقى فقط تفعيلها وتوفير الأجهزة الرقابية على مستوى الدولة التي تتمتع بالاستقلالية والكفاءة في أداء مهامها بما يضمن عدم هدر الأموال العامة وصرفها في أوجه غير الأوجه المخصصة لها.

النتائج:

- تعتبر النفقات العامة أداة تستعملها الدولة لممارسة وظائفها لتحقيق أهدافها ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر على أساس اداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة، ومن جهة اخرى وفق نفقات التسيير والتجهيز كل منهما تقسم الى وزارات وقطاعات ترصد لها الاعتمادات الخاصة بها، هذا ما يوافق ميزانية الاعتمادات والبنود؛

- تتميز الميزانية العامة بعدة نقائص لاعتمادها على إطار قانوني لم يعد يساير التطور الحاصل في المجال المالي؛
- عدم اتسام العمليات المالية بالشفافية التامة، وجود ممارسات غير شرعية ماينتج عنه تبذير وإسراف المال العام.

التوصيات:

- تحديد الأولويات في ضل محدودية الموارد، يستلزم تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة اشباعها للأفراد؛
- تقييم مدى كفاءة أداء الوحدات والاجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة لها؛
- ينبغي على الدولة ان تسعى الى تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في التوزيع والمنافع والخدمات؛
- العمل على تفعيل الرقابة على النفقات العامة من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة؛
- الاستفادة من الفائض المسجل في الميزانية والعمل على توجيه هذا الفائض نحو الاستثمار المنتج.

الإحالات والمراجع:

- ¹ - مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص288.
- ² - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير، اسس المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2001، ص73.
- ³ - محمد عمر ابودوح، ترشيد الانفاق العام وعجز الميزانية الدولة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 109،
- ⁴ planning programming budgeting system.
- ⁵ zéro base budget.
- ⁶ - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان، 2008، ص 399،
- ⁷ - محمد عمر ابودوح، ترشيد الانفاق العام وعجز الميزانية الدولة، مرجع سابق،
- ⁸ - فرحي محمد، النمذجة القياسية وترشيد السياسات مع دراسة خاصة لسياسة الانفاق العام بالجزائر.
- ⁹ - عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومبادئ العامة، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- ¹⁰ - Stéphane Damarey, Finances Publiques, gualino éditeur, paris, 2006, p425.
- ¹¹ - Alan Lawton and Aidanrose, Organization and Management in the Public sector , 2nd ed ,pitman publishing, London, 1994, p:156.
- ¹² - شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010
- ¹³ - أحمد أبوبكر علي بدوي، مفاهيم تقليدية معاصرة في إدارة المالية العامة، دار رسات إقتصادية، صندوق النقد الدولي، أبو ظي، 2011.
- ¹⁴ - عبد العزيز الإمام، **الرقابة على الأموال العامة**، ورقة مقدمة ضمن ندوة سرية العمل المصرفي وعلاقتها بمكافحة تبييض الأموال، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص456.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسّق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

الإشفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشاد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

دور الحكم الرشاد في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر... بين السياق النظري وإشكالية التطبيق.

الباحث الثاني: ط.د بغنة سهيلة.
جامعة عباس لغرور-خنشلة، الجزائر
Email suhaila122013@gmail.com

الباحث الأول: الدكتورة نوال بوغلاق.
جامعة الشيخ العربي التبسي-تبسة، الجزائر
Email nawalboualleg@yahoo.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الحكم الرشاد ودوره في تحقيق التنمية الوطنية بشكل مستدام، ففي الوقت الحاضر تسعى العديد من دول العالم إلى إرساء وتطبيق الحكم الرشاد بهدف المساهمة في التنمية، ذلك أن حكومات الدول أصبحت تدرك أن التخلف التنموي والاقتصادي ناتج عن الحكم غير الرشاد، ففي ظل التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي والمحلي خاصة فيما يتعلق بالتقلبات الدورية لأسعار النفط والذي يعتبر بمثابة السلعة الإستراتيجية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري في دفع عجلة نموه. لذا توجّهت معظم الدول النامية ومنها الجزائر إلى البحث في الطرق التي تمكّنها من ترشيد الحكم من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الإستدامة للتنمية، وعلى ضوء تلك الجهود التي تبذلها السلطات الجزائرية في هذا المجال إلا أنها تواجه العديد من العقبات التي تقف في دون تحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشاد، التنمية المستدامة، المؤشرات، الآليات، الجزائر.

Abstract:

This study aims to shed light on the concept of good governance and its role in achieving national development in a sustainable manner. At present many countries of the world are seeking to establish and apply good governance in order to contribute to development. The governments of countries are realizing that developmental and economic underdevelopment is a result of bad governance, in light of the changes taking place at the international and local level, especially with regard to the fluctuation of oil prices, which is the strategic commodity on which the Algerian economy depends on the acceleration of its growth. Therefore, most of the developing countries, including Algeria, have discussed ways to rationalize governance in order to promote the national economy and achieve sustainability of development. In light of the efforts exerted by the Algerian authorities in this field, they face many obstacles.

Key Words : Good governance, sustainable development, indicators, mechanisms, Algeria.

تمهيد:

خلال السنوات الأخيرة عرف العالم تغيرات جذرية في العديد من ميادين الحياة، حيث يعتبر موضوع التنمية المستدامة من بين أهم القضايا التي لاقت العديد من الاهتمام من طرف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما وتفاوتت درجة الاهتمام من بلد إلى آخر، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما وتتميز بتدني الإنتاجية في مختلف الميادين وسوء استغلال الموارد المتاحة لديها. وبالتالي فإن قدرة أي دولة على تحقيق التنمية المستدامة يعتمد بشكل رئيسي على نجاعة الحكم الذي يطلق عليه "الحكم الراشد". إن الجزائر تعتبر من الدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية بشكل مستدام بالاعتماد على تطبيق الحكم الراشد بهدف الحفاظ على مواردها المختلفة وللحاق بتيار التقدم الذي تعيشه البلدان المتطورة في هذا المجال، وعلى ضوء ذلك سعت السلطات الجزائرية إلى القيام بإجراءات تسعى من خلالها إلى استخدام الحكم الراشد بهدف الوصول إلى تنمية مستدامة، باعتبار وجود علاقة وطيدة بين الحكم الراشد وبين ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني والنمو الاقتصادي للبلد، فحسب دراسة البنك الدولي فإن إتباع المقاييس الرئيسية للحكامة الرشيدة تؤدي إلى تشجيع استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل وبالتالي يؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحقيق الاستدامة، لكن الجزائر تواجه العديد من العراقيل التي تقف دون تحقيق أهدافها التنموية على ضوء الاستدامة اعتمادا على قواعد الحكم الراشد المعمول بها دوليا.

ومنه فالإشكال المطروح هو:

ما مدى مساهمة تطبيق آليات رشادة الحكم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الحكم الراشد، والتطرق إلى المفاهيم الأساسية حول التنمية المستدامة، والتعرف على سمات العلاقة بين تطبيق الحكم الراشد والوصول إلى مستوى الاستدامة في مجال التنمية الشاملة للدولة والتطرق إلى واقع ذلك في الجزائر، وذلك للأهمية البالغة التي يحتلها صلاح أو رشادة الحكم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال ما يضمنه من استدامة في كفاءة وفعالية استخدام الموارد العامة المحلية والتي أثبتها الواقع الدولي من خلال التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال.

منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة وفي محاولة لتحقيق أهدافها، كان من الضروري إتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات، حيث أن هذا المنهج يهدف إلى تبسيط المعلومات والأفكار التي يحتويها من جهة والتعمق في التحليل من جهة أخرى.

وبناء على الإشكالية المطروحة والأهداف المذكورة آنفا، يمكن تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولاً: السياق النظري للحكم الراشد.

ثانياً: واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

ثالثاً: أهمية الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

أولاً: السياق النظري للحكم الراشد

1 خلال السنوات العشرين الماضية أصبح مصطلح الحكم الرشيد يستخدم على نطاق واسع في المجال الأكاديمي، ولذلك فقد ظهرت العديد من التعاريف الموضوعية له من قبل الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع، نذكر منها:

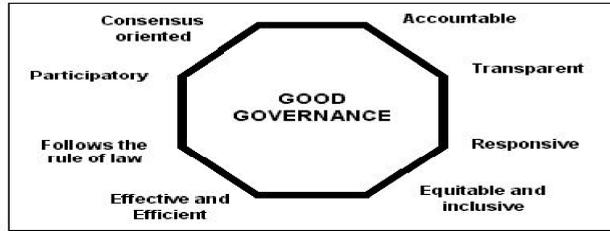
- يعتبر البنك الدولي من بين أوائل المؤسسات التي قامت بتعريف الحكم الراشد منذ عام 1990 على أنه: "مسألة إدارية أو إصلاحات مؤسساتية في الإدارة، اختيار السياسات، تحسين التنسيق وتقديم الخدمات العامة بفعالية".¹

- تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي عام 1995: 'الحكم الراشد هو استخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية'.²

- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "الحكم الراشد هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلاد على جميع المستويات، ويتضمن الحكم الآليات المعقدة والعمليات والمؤسسات المتطورة التي من خلالها يستطيع المواطنون والجماعات التعبير عن مصالحهم وحاجاتهم، وممارسة حقوقهم وواجباتهم القانونية، والتوسط لحل خلافاتهم، والحكم الرشيد ينطوي على الكثير من الصفات منها المشاركة والشفافية والمساءلة، وهو فعال لتحقيق أفضل استخدام للموارد، ويضمن العدالة سيادة القانون".³

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الحكم الراشد على أنه: الطريقة المثلى التي تستخدمها السلطة لتسيير الموارد المتاحة للدولة، وفق مبادئ، وآليات وأسس يهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وبذلك فإن الحكم الراشد يتميز بالعديد من الخصائص التي تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من ورائه، يمكن توضيحها من خلال الشكل رقم (01):

الشكل رقم (01): خصائص الحكم الراشد.



Source: United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, **What is Good Governance?**, available at: <https://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf>, 20/12/2017.

من خلال الشكل أعلاه نجد أن أهم سمات الحكم الراشد هي:

- 1- **المشاركة (Participation):** تعتبر المشاركة بين أفراد المجتمع ركنا رئيسيا في الحكم الراشد، ويمكن أن تكون المشاركة إما مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية أو ممثلين. ويجب أن تكون المشاركة مستنيرة ومنظمة، ويعني ذلك حرية تكوين الجمعيات والتعبير من ناحية، والمجتمع المدني المنظم من ناحية أخرى.
- 2- **قواعد القانون (rule of law):** وتتطلب الحوكمة الرشيدة أطر قانونية عادلة يتم تنفيذها بنزاهة. كما يتطلب حماية كاملة لحقوق الإنسان، ولاسيما حقوق الأقليات. ويتطلب ذلك وجود سلطة قضائية مستقلة محايدة وغير قابلة للفساد.
- 3- **الشفافية (transparent):** تعني أن القرارات المتخذة وتنفيذها يتم وفق القواعد والأنظمة، وأن المعلومات متاحة ويمكن الوصول إليها مباشرة لأولئك الذين سيتأثرون بهذه القرارات وإنفاذها، والعمل على تقديم معلومات كافية في أشكال ووسائل إعلام المختلفة.
- 4- **حسن الاستجابة (Responsiveness):** ويتطلب الحكم الرشيد أن تحاول المؤسسات والعمليات خدمة جميع أصحاب المصلحة في إطار زمني معقول.
- 5- **توافق الآراء (Consensus oriented):** هناك العديد من الجهات الفاعلة والعديد من وجهات النظر في مجتمع معين. ويتطلب الحكم الرشيد الوساطة بين المصالح المختلفة في المجتمع للتوصل إلى توافق واسع في بشأن ما هو في مصلحته وكيف يمكن تحقيق ذلك. وهو يتطلب أيضا منظورا واسعا وطويلا للأجل بشأن ما هو مطلوب للتنمية

المستدامة وكيفية تحقيق أهداف هذه التنمية، ولا يمكن أن ينتج ذلك إلا عن فهم السياقات التاريخية والثقافية والاجتماعية للمجتمع.

6- **العدالة والشمولية (Equity and inclusiveness):** ويعتمد رفاه المجتمع على ضمان شعور جميع أعضائه بأن لهم مصلحة فيه ولا يشعرون بأنهم مستبعدون من التيار الرئيسي للمجتمع في إطار الحكم الراشد، فهم متساوون بالحقوق والحريات والكرامة.

7- **الفعالية والكفاءة (Effectiveness and efficiency):** عبر الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والأزدهار والتطلع دائما إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.

8- **المساءلة (Accountability):** هي أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء، وتعد آلية المساءلة أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة.

ومنه ينبغي أن يكون واضحا أن الحكم الرشيد هو الهدف الأعلى الذي يصعب تحقيقه في مجمله، وقلة قليلة من البلدان والمجتمعات قد اقتربت من تحقيق الحكم الرشيد وذلك لضمان التنمية المستدامة، فيجب اتخاذ إجراءات تعمل على تحقيق هذا الحكم بهدف جعله حقيقة واقعة.

كما أن إدارة شؤون المجتمع تعتمد على ثلاثة أبعاد رئيسية، والتي ترتبط فيما بينها ارتباطا وثيقا لإنتاج الحكم الراشد وتمثل في التالي:

1- **البعد السياسي:** يعتبر الأساس الأولي لتكريس الحكم الراشد، ويقضي هذا البعد ضرورة تتوفر شرعية السلطات الحاكمة، وهذا يعني أن وصولها وممارستها للحكم قد تمت بطريقة تتوافق مع الإرادة الشعبية، بحيث يتم انتخاب البيئات المركزية والمحمية بطريقة نزيهة وشفافة، وتمثل مؤسسة التمثيل التشريعي حلقة الوصل الجوهرية بين الحكم والناس وتأخذ في النظم صورة المجالس النيابية المنتخبة انتخابا حرا ونزيها ودوريا وتنوب هذه المؤسسات عن الناس في وضع القواعد القانونية، وفي ضبط الرقابة على الحكومة والتي تأتي على رأسها عادة أكثر التيارات السياسية حصولا على ثقة الناس في الانتخابات.⁴

2- **البعد الاقتصادي:** يبرز البعد الاقتصادي من خلال نظرة المنظمات الدولية لطبيعة العلاقة بين الحكم الراشد بمستويات الأداء الاقتصادي في سعيه إلى تحقيق أهداف واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، وذلك باعتماد برامج

3- إصلاحات اقتصادية، محاربة مظاهر الفساد، تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي للرأي العام، توفير بيئة تنظيمية وتشريعية مناسبة لنشاطات مختلف القطاعات.⁵

4- **البعد الإداري:** ونقصد به وجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بأداء الوظائف الإدارية المسندة إليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة، ويأتي ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صورة ومحاولة القضاء على العيوب البيروقراطية، ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين، إضافة إلى توفير فرص التدريب والتكوين من أجل زيادة الخبرة والجودة لدى المنفذين، كما يتوجب من أجل تحقيق هذا البعد استقلال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية وذلك بعدم خضوعها إلا للقانون دون الخضوع لأي اعتبارات أخرى. كما يقوم هذا البعد على ضرورة مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتكون الإدارة لاعبا أساسيا في وضع السياسة العامة وتهدف إلى التغلب على حالات عدم الإنصاف وتكون قادرة على تحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي وعلى تعزيز المجتمع المدني ودفع القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر ربحية. ويكتمل تكوين الدولة لمؤسسة الحكومة وهي الجهاز

التنفيذي الذي يقوم على وظائف الإدارة والتسيير لشؤون المجتمع، وتتكون الحكومة في الأساس من جهاز دائم من الفنيين والإداريين ولكن قيادتها عادة ما تكون لها طابع سياسي تفرزها الانتخابات الدورية.⁶

ثانياً: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

باعتبار أن التنمية المستدامة مطلباً أساسياً في العصر الحالي، لما تقدمه من منافع للأجيال القادمة وكذلك الحالية، فقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف المنظمة العالمية للحفاظ على البيئة ثم تطور عام 1991 في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وفي 1992 تم التأكيد على ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، كما أدرج المؤتمر قضايا البيئة والتنمية ضمن مفهوم التنمية المستدامة التي تهدف إلى: تلبية الحاجات الأساسية؛ تحسين مستويات المعيشة؛ تحسين حماية وإدارة النظم الإيكولوجية؛ تحقيق مستقبل أكثر أماناً ورفاهاً.⁷ كما تم تحديد الأولويات للتنمية المستدامة في 2002 في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ. فالاستدامة تعني استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل متطلبات السكان كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الشاملة و إنجاز المستويات العالية من المعيشة.⁸ وقد وردت العديد من التعاريف للتنمية المستدامة نذكر منها:

- التنمية المستدامة هي: "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".⁹

- التنمية المستدامة هي: "عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة: نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي".¹⁰

- التنمية المستدامة هي: "التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية".

- عرفها البنك الدولي على أنها: "العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمر عبر الزمن، حيث أن رأس المال الشامل يشمل رأس المال الصناعي والبشري والاجتماعي والبيئي".¹¹

فقد سعت العديد من المنظمات الدولية إلى تطوير مفهوم التنمية المستدامة والتنبيه لأهميتها في الحفاظ على ثروات الأمم ونقلها إلى الأجيال القادمة، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة إلى ترسيخ والعمل بمفهوم التنمية المستدامة، من خلال ما تقوم به من إجراءات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل مستدام ودفع عجلة النمو الوطني والرفي إلى المراتب العليا.

وقد قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن أن نلخصها في

النقاط التالية:

1- الاقتصاد الجزائري في ظل مرحلة الاقتصاد المخطط: لقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة خمسة مخططات تنموية امتدت من (1967-1989)، حيث هدفت إلى مجموعة من الأهداف كان أهمها تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد نام.

1-1- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969): جاء هذا المخطط بهدف تحضير الوسائل المادية والبشرية لانجاز المخططات التي تليه، وتم التركيز على الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات، وافتقر هذا المخطط إلى شروط التخطيط كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة... الخ،¹² شمل القطاع الإنتاجي بفرعيه الصناعي والزراعي والقطاع شبه المنتج "الخدمات"، و القطاع غير المنتج "البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية"،¹³ وقد تم تحقيقه بصورة مرضية، فمن أصل حجم استثمار قدره 11,08 مليار دينار جزائري، استهلك منها 9,06 مليار دينار أي بمعدل انجاز قدره 82%، ولقد وزعت الاستثمارات على ثلاثة مجموعات متجانسة وهي:

- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة: 6.79 مليار دينار جزائري موزعة على الزراعة ب 1.88 مليار دينار جزائري، والصناعة 4.91 مليار دينار جزائري؛

- الاستثمارات شبه الإنتاجية: كالتجارة والمواصلات، ب 0.36 مليار دينار جزائري؛

- الاستثمارات غير الإنتاجية: كالمدراس، ب 2.01 مليار دينار جزائري، موزعة على التقنية الاقتصادية 0.28 مليار دينار جزائري، والبنية التحتية الاجتماعية 1.73 مليار دينار جزائري.¹⁴

وكانت تهدف الدولة من وراء هذا الاتجاه إلى تطوير جهازها الإنتاجي الذي يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي.

2-1- المخطط الرباعي الأول (1970-1973): لقد كان التوجه السائد في هذا المخطط نحو الصناعات الثقيلة، حيث جاء بهدف دعم البناء الاشتراكي وجعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية، وقامت المؤسسات العمومية بفتح حسابين أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار، حيث يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل بينما تمول نفقات الاستثمار بقروض طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية العمومية والخزينة العمومية، ولقد منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها، وقيامها بعملية التمويل الذاتي بهدف مراقبة مواردها المالية، ولقد بلغ حجم الاستثمارات في هذا المخطط 68.56 مليار دينار جزائري، والسبب في هذه الزيادة هو قرار الدولة إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية ولقد سعى هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 9% من الناتج المحلي الخام؛

- تعميم الاستقرار الاقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة؛

- تحين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

2- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): يعد هذا المخطط ثالث مخطط تنموي أعدته الجزائر منذ الاستقلال، ويعتبر كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110.22 مليار دينار جزائري كبرامج استثمارية عمومية، وهو ما يعادل 12 مرة حجم الاستثمارات في المخطط الثلاثي وأربع مرات للمخطط الرباعي الأول،¹⁵ وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف هذا المخطط فيما يلي:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكافة التراب الوطني؛

- رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الأجل الحقيقية ب 40% على الأقل أي بزيادة سنوية مقدارها 10%؛

- تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية: الزيادة في قدرات الانجاز، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة؛

- وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور.¹⁶

بالإضافة إلى ما سبق نجد أن هذا المخطط يسعى إلى تحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل زمن ثم تحقيق التوازن الجهوي، فالمخطط الرباعي الثاني هو مكمل للمخطط الذي يسبقه، وتميز بمبلغ الاستثمارات الكبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

وبالنسبة للفترة (1978-1979) فلم تقم الجزائر بأي مخططات فقط قامت بتكملة ما تبقى من المخططين الرباعين الأول والثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي:

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي انجازها من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة ب 190.07 مليار دج؛

- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛

- أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار الناتجة عن الأزمة الدولية؛
- إن مجموع الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 هي 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر بـ 64.77 مليار دج.¹⁷
- 3- **المخطط الخماسي الأول (1980-1984):** إن المحاور الكبرى التي ترسم المخطط سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد بهدف:
 - تغطية كافة الاحتياجات في أفق 1990 بفضل التنمية المستمرة؛
 - توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة؛
 - بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة؛
 - التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي.
- يمكن تلخيص توجهات هذه الفترة في التوجهات طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العشرية (1980-1989) فيما يلي:
 - استمرار استفادة القطاعات من نفس الدعم الذي شهدته خلال فترة السبعينات؛
 - تنظيم الاقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية أي التوجه نحو اللامركزية أكثر قصد تحقيق الأهداف المسطرة؛
 - الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة؛
 - تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الصناعية م ن جهة وبينها وبين القطاعات الأخرى من جهة ثانية؛
 - إنشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها وتعميقها لتأطير النشاطات وتحقيق التوازن الجهوي؛
 - إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة والمساهمة في المخطط.¹⁸
- 4- **المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):** يشكل المخطط الخماسي الثاني مرحلة مهمة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وإدراجه في منظور تنموي طويل الأمد، وخاصة أن صورة جزائر التسعينات تتوقف على ما أنجز هذا المخطط، وهذا يعتمد على إنجازات المخطط السابق ويهدف المخطط الخماسي الثاني إلى ما يلي:
 - تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات؛
 - المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
 - تدعيم المكتسبات المعتمدة المحققة في مختلف المجالات وخاصة تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات ولا مركزية الأنشطة والمسؤوليات؛
 - تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي بين الدولة والأعوان الاقتصاديين (المؤسسات والعائلات).¹⁹
- 5- **برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي (1989-1998):** هيكل التصحيح الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي يتكون من:
 - 5-1- **الإصلاح الهيكلي:** تهدف إجراءاته إلى:
 - إعادة تخصيص الموارد بهدف التخصيص الأمثل لها، وإزالة التشوهات؛

- ترشيد القطاع العام وتحويل بعض المؤسسات إلى القطاع الخاص "الخصوصية":
- تطبيق الأسعار الحقيقية وذلك بتغيير نظام الأسعار القائم وإلغاء سياسة الدعم وتطبيق نظام الأسعار الحر:
- تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي بتوفير البيئة المحفزة لذلك، البنية الاقتصادية والقانونية.
- 2-5- السياسة المالية:** تهدف السياسة المالية إلى الحد من عجز ميزانية الدولة وذلك بتخفيض النفقات وزيادة الموارد بتحسين النظام الضريبي.
- 3-5- السياسة النقدية:** تهدف هذه السياسة إلى:
 - تحرير أسعار الفائدة وجعلها تعكس حقا ندرة رؤوس الأموال الناجمة عن تكلفة الاقتراض من الخارج؛
 - تخفيض سعر العملة المحلية وذلك من أجل رفع كلفة السلع المستوردة وتخفيض كلفة السلع المصدرة مما يؤدي إلى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات.
- 4-5- السياسة التجارية وإدارة المديونية:** تهدف إلى:
 - إلغاء قيود التجارة الخارجية؛
 - إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية؛
 - تسخير موارد الدولة من العملة الصعبة لخدمة الديون الخارجية.²⁰
- 5-5- برامج الاستعداد الائتماني (الأول والثاني):** حيث تم عقد اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي تتمثل في:
 - برنامج الاستعداد الائتماني الأول في 31 ماي 1989.
 - برنامج الاستعداد الائتماني الثاني في 3 جوان 1991.
- هدفت الاتفاقيتان إلى منح قروض و مساعدات من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للجزائر مقابل تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، يمكن تلخيصها فيما يلي انطلاقا مما سبق:
 - مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، و تقليص العجز الموازي، إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية؛
 - تحرير الأسعار و تجميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة؛
 - الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار؛
 - تحرير التجارة الخارجية، و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.²¹
- 6-5- قانون النقد والقرض 10-90:** وفي 1990 وضع القانون المتعلق بالقرض والنقد النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية ووظائفها التقليدية بوصفها أعرافا اقتصادية مستقلة. كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة، وإلغاء الائتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات.²²

7-5- برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي (1994-1998): وتتمثل في مرحلتين:

7-5-1- برنامج التعديل الهيكلي (1994-1995): وتتمثل أهدافه في:

— توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية؛

— رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة؛

— تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، في سبيل إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار، بالرغم من إنتاجية رأس المال، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المبتغى تحقيقه خلال الفترة؛

— تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام؛

— تخفيض قيمة الدينار؛

— الحد من توسع الكتلة النقدية.

7-5-2- برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998): تتمثل أهدافه فيما يلي:

— هو الأوسع والأشمل يمتد إلى 3 سنوات؛

— هو إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف؛

— تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره؛

— التخفيف من الإجراءات الجمركية والضريبية لاستمرار تحرير التجارة الخارجية، حيث سيتم تخفيض الرسوم الجمركية إلى نسبة 50% كحد أقصى؛

— يهدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي؛

— توزيع الموارد مع مراعاة القطاع الإنتاجي، ودعم زيادة الاستهلاك للفرد الجزائري خلال فترة البرنامج.

— مع تفضيل للاستثمارات المباشرة الإنتاجية خارج المحروقات، مع إنجاز برنامج توسيع لقدرات تصدير الغاز، بمشاركة رأس المال الأجنبي؛

— التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية.²³

فبعد سنة 1998 تميزت الوضعية الاقتصادية بنوع من التناقض فمن جهة هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والإجراءات التي اتخذت في إطار برنامج التعديل الهيكلي، و من جهة أخرى هناك تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة. أما هذا الواقع الاقتصادي اتجهت الحكومة إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

6- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات

السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام و هو تتمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية. سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأما الأهداف العملية فتنتقل من إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يساهمها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة

المضافة و مناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المحلية منها، ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية و تحسين تغطية حاجات

السكان في مجال تنمية الموارد البشرية وقد خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري، وأهدافه هي:

1-6- مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري؛

2-6- إن برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدت إلى تقليص معدل مستوى معيشة السكان. ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

وهكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه بدون تحضير فضاء اقتصادي ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الأذخار المحلي، ودون إنشاء القدرة الشرائية، فإن إقامة إستراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير وإصلاح هيكل الاقتصاد الوطني، قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك اقتصادنا على المستوى الجغرافي والاجتماعي. وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح آثار التفكك وتهينة بلادنا إلى إنعاش أفضل.

7- **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):** جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2004-2001 وخصص له مبلغ 4202.7 مليار دينار جزائري ووضعت البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف التالية:

1-7- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية -أث سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كنتكاملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛

2-7- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي؛

3-7- **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذا أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج؛

4-7- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.²⁴

8- **برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):** إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي 2010-2014 يقدر ب: 21214 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية تتمثل فيما يلي:²⁵

1-8- **قطاع التنمية المحلية والبشرية:** استفاد من برنامج خاص يصل 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج.

2-8- **قطاع الأشغال العمومية والهيكل القاعدية:** يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج، بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.

3-8- **قطاعات الصناعة ، الفلاحة ، الصيد البحري والتشغيل:** استفادت من 3500 مليار دج، ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.

كما يمكن توضيح أكثر للتوزيع القطاعي لبرنامج التنمية الخماسي في النقاط التالية:²⁶

1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان (قطاع التنمية المحلية والبشرية): يتمثل في:

— السكن بمبلغ 3700 مليار دينار جزائري؛

— التربية، التعليم العالي، التكوين المهني: 1898 مليار دج؛

— الصحة بمبلغ 619 مليار دج؛

— تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية بمبلغ 1800 مليار دج؛

- باقي القطاعات بمبلغ 1886 مليار دج.
 - 2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:
 - قطاع الأشغال العمومية والنقل بمبلغ 500 مليار دج؛
 - قطاع المياه بمبلغ 2000 مليار دج؛
 - قطاع التهيئة العمرانية بمبلغ 500 مليار دج.
 - 3- برنامج دعم التنمية المحلية:
 - الفلاحة والتنمية الريفية بمبلغ 1000 مليار دج؛
 - دعم القطاع الصناعي العمومي بمبلغ 2000 مليار دج؛
 - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل بمبلغ 500 مليار دج.
 - 9- **برنامج التنمية للفترة (2015-2019):** رصدت الدولة لهذا المخطط حوالي 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية، حيث يهدف هذا المخطط إلى تحقيق معدل نمو يقارب 7% مع آفاق سنة 2019 وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة القادمة بالاعتماد على احتياطي صرف يقدر بـ 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة بـ 5600 مليار دينار. وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الذي ستشرع الحكومة الجزائرية في تجسيده في الآتي:
 - 1-9 **تطوير الاقتصاد الوطني:** وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنوع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة. ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.
 - 2-9 **ترقية وتحسين الخدمة العمومية:** وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتأمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.
 - 3-9 **تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية:** وفي هذا المجال يهدف برنامج التنمية القادم إلى تحسين ما يلي:
 - ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال؛
 - تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية؛
 - تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية؛
 - تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة؛
 - العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.²⁷
- وقد عرفت معظم المؤشرات تحسن خلال الفترة 2000-2014، لكن الاقتصاد في الوقت الحالي يعاني العديد من المشاكل بسبب أزمة النفط الأخيرة التي يعيشها العالم بأكمله وتأثرت به بشكل خاص الدول النفطية وتعتبر الجزائر من بينها، وبذلك فهناك العديد من التحديات التي تقف أمام تحقيقها للتنمية المستدامة نلخصها في النقاط التالية:

- 1- **ضعف معدل النمو الاقتصادي:** يشكل النمو الاقتصادي أهم المؤشرات التي يتم من خلالها التحليل الاقتصادي لأي بلد والذي يتعلق بارتفاع مستمر في الإنتاج والمداخيل، ويعتمد الناتج المحلي الخام كأداة لتحليل النمو الاقتصادي الوطني، ورغم تحسن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أن ارتباطه بأسعار المحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، جعله يعاني من العديد من التقلبات والتي تحمل معها مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري. وبفضل الإصلاحات المتخذة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي تمكنت الجزائر من

تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو وهذا ما يتضح من خلال الجدول رقم (01)، غير أن هذه المعدلات ترجع أساسا إلى مداخيل قطاع المحروقات الذي تراجع خلال الفترة الأخيرة (منتصف عام 2014) كنتيجة رئيسية لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الجدول رقم (01): تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة: 2001-2015.

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014	2015
معدل النمو الاقتصادي %	2.1	6.8	5.1	4.3	4.2	4.6	3.9	3.8	4.1	3.8

Source: banque d'Algérie.

2- معدل البطالة: إن المعدل المتوسط للبطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 حسب الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر ما نسبته 11.34 بالمائة، فنظرا لسياسة التشغيل الترقيعية التي تم تطبيقها في السنوات الأخيرة نجد أن أغلب مناصب الشغل مؤقتة وليست دائمة تغلب عليها عقود ما قبل التشغيل وعديد المشاريع الفاشلة والوهمية التي باشرها الشباب في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب وبقيت مجرد حبر على ورق، إضافة إلى ذلك نسبة استيعاب العمالة من طرف القطاع الخاص والتي بلغت كمعدل متوسط خلال سنوات 2010-2015 ما يفوق 58 بالمائة، والتي يطغى عليها صفة التعاقد والظرفية.

الجدول رقم (02): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة: 2001-2015.

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة %	19.2	17.7	15.3	13.8	12.4	11.3	11.1	9.8	10.6	11.2

Source : Office National des Statistiques: ONS.

3- معدل الفقر: لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي والسياسات الانكماشية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر إلى ظهور فئات واسعة فقيرة، حيث يمكن تقديم بعض الإحصائيات الخاصة بالوضع الاجتماعي كما يلي:

- انخفاض نسبة الأمية بين الكبار (أكبر من 15 سنة) من 32 % سنة 2001 إلى 23 % سنة 2005 لتصل إلى أقل من 15 % سنة 2014 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية؛

- نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام إنتقل من 1500 دولار سنة 2001 إلى 3000 دولار سنة 2005 ليستقر في حدود 3500 دولار سنة 2014؛

- انتقال الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 9000 دج سنة 2001 إلى 1500 دج سنة 2005 ليصل إلى 18000 دج بداية من سنة 2012؛

- تحسن الوضع في مجال الأمراض المعدية بين الأوساط الشعبية بفضل البرامج الوقائية وتحسن المياه الصالحة للشرب. وبالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر في الجزائر، إلا أنه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهود لا سيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية وتبني إستراتيجية واضحة في مكافحة الفقر وإسناد مهمة مكافحة الفقر لوزارة التضامن الوطني.²⁸

4- معدل التضخم: نجد أن التضخم من بين أهم المؤشرات التي تعتمد عليها قياس التنمية المستدامة، حيث نلاحظ أن المعدل عرف تذبذبا إلى غاية 2015 كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (04)، حيث أنه عرف نوعا من الارتفاع خلال البعض السنوات وذلك راجع أساسا إلى الزيادات الكبيرة في الأجور وارتفاع فاتورة الاستيراد وارتفاع أسعار بعض المواد المستعملة في البناء والصناعات الغذائية وغيرها.

الجدول رقم (04): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة: 2001-2015.

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم %	4.2	2.6	3.6	3.5	6.1	3.9	8.9	3.3	2.9	4.8

المصدر: صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر.

ثالثا: أهمية الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تعتبر العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة وطيدة ولها أهمية كبيرة في دفع عجلة التطور والنمو داخل البلاد، من خلال الدور الذي يلعبه الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية فقد سعت السلطات العمومية إلى محاولة إرساء تدابير وإجراءات من شأنها ترشيد الحكم المحلي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ومن خلال هذا المحور سنركز على أهم الآليات والاستراتيجيات المتبعة من قبل الدولة الجزائرية في تطبيق الحكم الراشد كهدف رئيسي لتحقيق الاستدامة في التنمية الوطنية.

ظهر الاهتمام المتزايد للسلطة الجزائرية بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد و محاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له حيث جاء على مستوى التنظيمات القانونية و الدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كاحترام حقوق الإنسان و حرياته الأساسية ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية تعزز العدالة الاجتماعية و مكافحة ظاهرة الفساد عن طريق إصدار مختلف التشريعات و أهمها:²⁹

- 1- الأمر رقم 66/156 المؤرخ في 08 جوان 1966 والقانون رقم 01/09 المؤرخ في 26 جوان 2001.
- 2- انضمام الجزائر والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003 مرسوم رئاسي رقم 04/128 المؤرخ في 19 أبريل 2004.
- 3- القانون رقم 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
- 4- تأسيس اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد في مارس 2005 والتي تتكون من 100 ممثل من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.

و الجزائر من بين الدول العربية التي تسعى إلى القضاء على الفساد الإداري على مستوى المؤسسات الحكومية و يمكن أن نلمس ذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها الجزائر من أجل مواجهة هذه الظاهرة التي تعتبر من أكبر معوقات التنمية المستدامة³⁰ 2 ومن أبرز هذه الإجراءات ما يلي:

- 1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقعت في 09 ديسمبر 2003 ، وصادقت مع التحفظات في 25 أوت 2004.
 - 2- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن وقعت في 12 ديسمبر 2000 وصادقت مع التحفظات في 07 أكتوبر 2002.
 - 3- الجزائر عضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط و شمال إفريقيا التي أنشأت في 30 نوفمبر 2004، كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - 4- الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد هي صلة الوصل الوطنية مع منظمة الشفافية العالمية.
- ومن أجل مكافحة الفساد تم استحداث الأجهزة ووضع التشريعات والإعلان عن حملات رسمية مرتبطة بإصلاح أجهزة دولية منها:

- 1-4- **على المستوى التشريعي** كانت جريمة الفساد تدرج ضمن العقوبات في الأمر 66/156 بتاريخ 08 جوان 1966، ثم المرسوم الرئاسي 97/04 المؤرخ في 11 جانفي 1997، ثم قامت السلطة بتقنين آلية للوقاية من الفساد ومكافحته وذلك بموجب نص القانون للوقاية من الفساد ومكافحته التي تمت المصادقة عليه في نهاية الدورة الخريفية 2005، والأمر 06/01 الصادر في 20 فيفري 2006، الذي جاء بالتدابير القانونية للتصدي للفساد ودعم النزاهة والشفافية وتسهيل وتدعيم التعاون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة مراحل الفساد بالوقاية وقد حدد القانون الأشخاص المعنيين به. **والأجهزة أهمها:**³¹

- 2-4- **مجلس المحاسبة** : هو مكلف بالرقابة البعدية للأموال العمومية والسهرة على حسن استعمالها.
- 3-4- **المركز الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة منها** : من أجل إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والوقاية من الرشوة ومحاربتها، فهو مكلف برفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية.

4-4- اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: تتمتع بسلطة إدارية واستقلالية مالية وبشخصية معنوية وتقع تحت سلطة رئيس الجمهورية.

5-4- لجنة إصلاح هيكل الدولة: من أجل النظر في جميع الاختلالات والمشاكل التي تعانها مختلف الأجهزة وتشخيصها واقتراح حلول مناسبة لها.

بالإضافة إلى الآليات السابقة تم تأسيس آليات أخرى للحد من انتشار الفساد، ويبقى التأكيد على مسألة الحد من الفساد بضرورة التجسيد الفعلي للقانون عبر كافة الهيئات وضرورة اشتراك المجتمع المدني بغرض إضفاء الشفافية والمساءلة في التعامل مع قضايا الفساد.

إن أهم المؤشرات التي يصدرها البنك الدولي حول مقومات الحكم الراشد تظهر تذبذب في جميع المؤشرات من سنة إلى أخرى إلا أنها تبقى ثابتة نسبيا وهذا ناتج عن استمرار السياسات الحكومية في الجزائر الرامية إلى إقرار الديمقراطية الاقتصادية والسياسية بما فيها حرية التعبير ومحاربة الفساد وإقرار المساءلة وهذا من خلال الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي قامت بها، حيث انتقل مثلا مؤشر فعالية الحكومة من -0.96 سنة 2000 إلى -0.48 سنة 2014 بعد أن كان بين -0.6 و-0.5 خلال باقي السنوات.³²

فمن خلال رصد أهم الإصلاحات والاستراتيجيات التي باشرتها الدولة الجزائرية في مجال إرساء قواعد الحكم الراشد نستخلص أن هناك جهودا تبذل بغية تحسين نوعية الحكم وهذا لا يعني وجود بعض النقائص والمتطلبات التي لا بد من توافرها لإرساء دولة القانون وتحقيق بيئة الرشاد وذلك باتخاذ تدابير ووضع إجراءات خاصة تؤدي لتوفير المناخ المناسب لتفعيل الممارسة الديمقراطية و يتطلب رؤية إستراتيجية للتنمية من خلال:

1- علاقة التنمية بالديمقراطية إضافة إلى نوعية الخدمات التي تقدم إلى المواطن وبهذا تتحدد الديمقراطية ببذل الكثير من الجهود للخروج من التخلف الاقتصادي من خلال تحويل دور الدولة حيث سيطرت لعقود من الزمن على عملية التنمية كما كان لهيمنتها بالغة الأثر على مؤشرات الاقتصاد وعلى مختلف النواحي الاجتماعية والسياسية.

2- تهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص من خلال استرجاع ثقة المستثمرين.

3- إعادة تفعيل دور القطاع العام بما له من دور جوهري في تهيئته لبيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة.

4- بناء و تنمية القدرة المؤسسية لمختلف أطراف التنمية.

5- إعادة هيكلة وإصلاح مختلف مؤسسات الدولة وإعادة هيكلة القطاع العام بغرض أن يعكس التغيير مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

خلاصة:

من خلال ما سبق يتضح أن الحكم الراشد هو مجموعة من القواعد التي يؤدي إتباعها من طرف أي دولة إلى تحقيق فوائد تعود على التنمية إيجابا، فالتنمية المستدامة هي بمثابة الهدف الذي تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تحقيقه وللحاق بمسيرة النمو العالمي الذي يعرف تطورا عاما بعد عام، والجزائر تعتبر من بين الدول التي قامت بوضع استراتيجيات تحوي على قرارات تهدف من ورائها تغيير البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد نحو الأفضل والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة في ظل رشادة الحكم. فقد انتهت معظم دراسات الحكم الراشد إلى أن هناك اختلافا بين الدور الذي تؤديه المؤسسة التشريعية من دولة إلى أخرى، ما يجعل الحكومة تضع في الحسبان رد فعل هذه الهيئة وذلك طلبا للتأييد والمساندة وبالتالي إضفاء الشرعية.

وبالتالي فإن الحكم الراشد من الرهانات التي تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقها في ظل التحديات التي تقف دون ذلك وبالتالي كبح الوصول إلى التنمية المستدامة باعتباره من الفواعل المحورية التي تبني عليها، وللوصول إلى الأهداف المرجوة من قبل السلطات الجزائرية لا بد لها من العمل على محاربة الفساد ونشر الشفافية، دفع حرية التعبير والبيروقراطية، والمشاركة السياسية للمجتمع المدني ورفع الثقة بين المواطن والحكومة العمل على تحقيق الاستقرار سياسي وإصلاح السلطة القضائية، تشجيع القطاع الخاص من خلال توفير البيئة الملائمة له.

- ¹ -Banque mondiale, *Governance and Development*, Washington D.C., 1992.
- ² -تقرير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بعنوان: **التنمية المشاركة والحكم الرشيد**، باريس، 1995.
- ³ - G. Shabbir Cheema, James Gustave Speth, *Governance for sustainable human development*, A UNDP policy document - Executive Summary, New York, January 1997, p:05
- ⁴ - حسين بهاز، **الحكم الرشيد: المفارقة بين تعدد المعايير والمؤشرات وإشكالية التعاطي السياسي-دراسة في النموذج المايزي**، ص: 05، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني: https://web.facebook.com/permalink.php?story_fbid=617404694941845&id=306990725983245&fref=fb&_rdc=1&_rd، أطلع عليه في: 2017/12/23، على الساعة: 18:37.
- ⁵ - PNUD, *Le Role de la Gouvernance*, Rapport sur le Developpemnt Humain durable; Ouagadougou; Bourkinafaso, 2000, p : 11.
- ⁶ - سفيان فوكة، **الحكم الرشيد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية**، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_31.pdf، أطلع عليه في: 2017/12/23، على الساعة: 19:37.
- ⁷ - Karen Delchet, *qu'est ce que le développement durable*, Edition AFNOR, France, 2003, p : 06.
- ⁸ - محمود الأشم، **التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص: 71.
- ⁹ Jonathan M. Harris, *Basic Principles of Sustainable Development*, GLOBAL DEVELOPMENT AND ENVIRONMENT INSTITUTE, Tufts University, WORKING PAPER 00-04, 2000, p: 05.
- ¹⁰ - عبد الله عبد القادر نصير، **البيئة والتنمية المستدامة**، مجلة أبحاث ودراسات، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، العدد 07، جويلية 2002.
- ¹¹ - بوزيد سايج، **دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص: 78.
- ¹² - وليد عبد الحميد عايب، **الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى (بيروت- لبنان: مكتبة حسين العصرية، 2010)، ص: 209.
- ¹³ - محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991)**، ص: 193.
- ¹⁴ - وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص: 210.
- ¹⁵ - **المرجع نفسه**، ص: 210-211.
- ¹⁶ - محمد بلقاسم بهلول، **مرجع سابق**، ص: 275.
- ¹⁷ - **المرجع نفسه**، ص: 335-336.
- ¹⁸ - وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **التقرير العام للمخطط الخماسي الأول (1984-1980)**، ص: 5-1.
- ¹⁹ - وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)**، ص: 5-8.
- ²⁰ - عبد العزيز شرابي، **الاقتصاد الجزائري (قسنطينة (الجزائر): ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)**، ص: 53-54.
- ²¹ - بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)**، ص: 190.
- ²² - بلعزوز بن علي، **عاشور كتوش، مرجع سابق**، ص: 8.
- ²³ - بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص: 196.
- ²⁴ - فتيحة مخناش، **ناجية صالح، "أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)**، **نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، المؤتمر الدولي الموسوم بتقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 3-9.
- ²⁵ - نبيل بوفليح، **"دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2014)"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص: 47-48.
- ²⁶ - بيان مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، الصادر بتاريخ الاثنين 24 ماي 2010، المضمن الموافقة على البرنامج الخماسي (2010-2014).
- ²⁷ - الجودي ساطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد 16، ص: 305.
- ²⁸ - الجودي ساطوري، **مرجع سابق**، ص: 307.
- ²⁹ - مجلس الأمة، **دور البرلمان في الوقاية من الفساد**، مجلة الفكر البرلماني، العدد 11، جانفي 2006، ص: 217.
- ³⁰ - بوزيد سايج، **مرجع سابق**، ص: 426.
- ³¹ - الجمهورية الجزائرية، **قانون 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته**، العدد 14، 2006.
- ³² - لأكثر تفصيل أنظر دراسة البنك الدولي للمؤشرات الحكم الرشيد في الجزائر وتطورها عبر الفترة(2000-2014) على الموقع: http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?Report_Name=WGI-Table&id=cea4d8b#selectedDimension_WGI_Ctry



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

الإفناق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

إستراتيجية الجزائر للتحويل إلى الإقتصاد الأخضر كمطلب لتحفيز النمو الإقتصادي

أ. خضرة عثمانية

جامعة تبسة، الجزائر

Atm17man2015@gmail.com

أ.د صاطوري الجودي

جامعة برج بوعريريج، الجزائر

Satouri.dj@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف الإقتصاد الأخضر وعلى أهم السياسات التي يمكن تبنيها للإنتقال إلى هذا النوع من الإقتصاد الذي يساهم في تحقيق النمو الإقتصادي المنشود، ومن ثم التعرف على الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر ضمن مساعيها للإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر كمطلب أساسي لتحفيز ولتحقيق النمو الإقتصادي الذي عجزت عن تحقيقه في إطار الإقتصاد البني.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد الأخضر، إستراتيجية الجزائر، النمو الإقتصادي.

Abstract:

This paper aims to identify the green economy and the most important policies that can be adopted for the transition to this type of economy, which contributes to achieving the desired economic growth, and thus identify the strategy adopted by Algeria in its efforts to move to the green economy as a basic requirement to stimulate and achieve economic growth that failed For its achievement within the brown economy.

Key words: green economy, Algeria strategy, economic growth.

لا شك أن خيبة الأمل من النظام الاقتصادي السائد ساهمت في إعطاء دفع قوي لفكرة الإقتصاد الأخضر التي لقيت رواجاً وترحيباً وقبولاً من قبل مختلف حكومات دول العالم، كما ساهم الإحساس بالإرهاق الناتج عن الأزمات العديدة التي أدت إلى انهيار الأسواق خلال العقد الأول للألفية الحالية بما فيها الأزمة المالية التي شهدتها دول العالم سنة 2008 كما شهد في نفس الوقت ظهور أدلة على وجود طريقة للتقدم والمضي إلى الأمام بظهور نظام إقتصادي جديد، لا يكون فيه الوصول إلى الثراء على حساب تنامي المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية والمفارقات الإجتماعية، وتبين الأدلة المتنامية أن الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر له ما يبرره إجتماعياً واقتصادياً، كما أن هناك حجج دامغة جاءت لمساندة مضاعفة الجهود التي تبذلها الحكومات والقطاع الخاص للمشاركة في هذا التحويل الإقتصادي الذي يعد تمهيداً لمجال المنافسة للمنتجات الخضراء من خلال رفع الدعم وإصلاح السياسات ومنح حوافز جديدة وتمتين البنية التحتية للسوق وآلياته وإعادة توجيه الإستثمارات العامة وتخضير المشتريات العامة، أما بالنسبة للقطاع الخاص فهنا الفرصة الحقيقية التي يتيحها الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر في العديد من القطاعات الهامة.

وبما أن الجزائر طالما عانت خيبات النظام الاقتصادي القائم بها والذي يعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات الذي شهد أزمات حادة جعلت من عملية التنمية الاقتصادية تتعثر بها فضلاً عن أنها ساهمت في تباطؤ وتراجع النمو الاقتصادي بها، فقد أصبح تحول نظامها الاقتصادي من الإقتصاد البني إلى الإقتصاد الأخضر مطلب لتحفيز النمو الاقتصادي بها ومن ثمة إعادة بعث العمليات التنموية التي قد تنجح في الوصول إلى تحقيق مبتغائها بل قد تتمكن من ضمان الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة بها، إلا أن هذا التحويل سيتطلب تهيئة الظروف التي تساعد على تهيئة المناخ المناسب لهذا التحويل والتي تتضمن مجموعة من الأنظمة والآليات التي تضم التشريعات واللوائح الوطنية، السياسات وسبل الدعم والحوافز المادية في ظل إحترام للأنظمة الأيكولوجية، وقبل كل ذلك المساواة الإجتماعية بين كل فئات المجتمع.

من هذا المنطلق تبرز معالم مشكلة هذه الورقة البحثية كما يلي:

كيف تبلورت الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر للإنتقال من الإقتصاد القائم إلى الإقتصاد الأخضر؟

تهدف هذه الورقة البحثية بشكل أساسي إلى التعرف على الإقتصاد الأخضر من خلال التعرف على أهدافه، تحدياته وأهم السياسات الواجب تطبيقها للتحويل إلى هذا النوع من الإقتصاد، بالإضافة إلى الوقوف على الإستراتيجية التي أعدتها الجزائر لهذا الإنتقال، أما عن أهمية هذه الورقة البحثية فتظهر من خلال أهمية التحويل إلى الإقتصاد الأخضر التي تتجلى من خلال مساهمته في تحقيق نمو إقتصادي مستدام على المدى المتوسط والطويل، بالإضافة التي تطلعات الدولة من تحولها نحو الإقتصاد الأخضر.

للإجابة على المشكلة التي تم طرحها ضمن هذه الورقة البحثية سيتم تقسيم هذا العمل إلى محورين، سيتم في الأول التعرف على الإقتصاد الأخضر وعلى أهم التحديات والسياسات التي يجب إتباعها لضمان الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر، أما في الثاني فسيتم الوقوف على الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في إطار مسعاها للتحويل إلى الإقتصاد الأخضر في أفق سنة 2050.

أولاً: تحديات التحول إلى الإقتصاد الأخضر وسياساته

ظهر مصطلح الإقتصاد الأخضر كأحد ابتكارات برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2008، وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر جانفي 2009 عندما أصدرت قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي يعرف بمؤتمر ريو +20 سنة 2012 وجعلت منه عنوانا رئيسيا، فحظي هذا المصطلح باهتمام البيئيين والسياسيين والاقتصاديين ورجال الإعلام، لذا سيتم التعرف على هذا المصطلح وعلى تحدياته وأهم سياسات التحول إليه كمايلي:

1. البعد التاريخي للإقتصاد الأخضر: مر ظهور الإقتصاد الأخضر بالمراحل التالية¹:

* لجنة بورتلاند سنة 1982: تم إنشاء الجمعية العامة المعنية بالبيئة والتنمية "لجنة بورتلاند" التي تتولى دراسة العلاقة بين التنمية والبيئة، وبعد 05 سنوات نشرت تقريرها المعروف "مستقبلنا المشترك" الذي عرف التنمية المستدامة مع توضيح العلاقة المتلازمة بين التنمية والبيئة كما أكد استحالة الفصل بينهما.

* قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992: زادت شهرة وانتشار مصطلح التنمية المستدامة في مؤتمر البيئة الذي عقده الأمم المتحدة، وأصدر فيه "إعلان ريو" والذي أقر بضرورة تعاون الدول على الترويج لإقامة نظام إقتصادي دولي منفتح حتى يساهم في تحقيق نمو إقتصادي لكل الدول وتم اعتماد جدول أعمال القرن ال 21، حيث تمت برمجة الأنشطة المتعلقة بالبيئة والتنمية بالإضافة إلى وضع آلية لتمويل الأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خاصة في الدول النامية.

* مؤتمر كيوتو سنة 1997: حدد الهدف الأساسي لمؤتمر كيوتو بضرورة العمل على الحد من انبعاثات الغازات الدفينة من خلال استحداث آليات ثلاثة من أجل تسهيل عملية تخفيض مستوى الغازات الدفينة المسببة للإحتباس الحراري².

* المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة بجوهانزبورغ سنة 2002: إنعقد بهدف تقييم التقدم الخاص بالأجندة 21 مع تحديد أهداف جديدة تتواءم مع التغيرات الجديدة للسنوات العشر القادمة.

* سنة 2008: خلال هذه السنة كان العالم يشهد الأزمة المالية، فتعثرت بذلك الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة، فلجأت العديد من الدول والحكومات إلى إعادة النظر في المفاهيم والنظريات الإقتصادية التقليدية لاسيما تلك المتعلقة بالثروة والإزدهار، الأمر الذي شجع على البحث عن مخاطر يمكن مصادفتها في المستقبل القريب، وقد تم التوصل إلى ايجاد أدلة حول المخاطر الطبيعية وتأثيراتها ومن ثم الاعتراف بمخاطر التغير المناخي وتدهور النظام الإيكولوجي، فتم في هذا الصدد إطلاق مبادرة شاملة حول الإقتصاد الأخضر من قبل برنامج البيئة سنة 2008، والتي تهدف إلى وضع السياسات العامة ومسارات العمل لتحقيق نمو إقتصادي أكثر إستدامة.

* مؤتمر كوبنهاغن للتغيرات المناخية سنة 2009: أنعقد هذا المؤتمر بغية توجيه السياسات على مستوى عال مع التأكيد على ضرورة إيجاد الحلول لعدد من القضايا الرئيسية لاسيما الإلتزامات التي تعهدت بها الدول الصناعية³، كما قررت الجمعية العامة بمقتضى القرار 263/64 تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سنة 2012، الذي سيركز على القضاء على البطالة كعنصر محوري للإقتصاد الأخضر.

* المنتدى البيئي الوزاري العالمي بأندونيسيا سنة 2010: أتاح لوزراء البيئة الفرصة لمناقشة قضايا البيئة ضمن النظام متعدد الأطراف، فكان الإقتصاد الأخضر أحد أهم المواضيع المطروحة، وتم التوصل إلى أنه الطريق الصحيح نحو إقتصاد عالمي أكثر قوة ونظافة وإنصاف كما يعد شرطا أساسيا لإرساء أسس اقتصادية أكثر استقرارا.

إستراتيجية الجزائر للتحويل إلى الإقتصاد الأخضر كمطلب لتحفيز النمو الإقتصادي

* مؤتمر دوربان سنة 2011: لم يكن في نفس إطار المؤتمرات السابقة، وقد تم فيه الإتفاق على تمديد العمل ببروتوكول كيوتو إلى جانب إنشاء صندوق أخضر لمساعدة الدول النامية على مواجهة ظاهرة التغير المناخي⁴،

* قمة ريو +20 سنة 2012: كان هدفها تأمين الإلتزام السياسي المتجدد تجاه التنمية المستدامة إلى جانب تقييم التقدم المحقق في تحقيق الأهداف المتفق عليها والتصدي للتحديات الجديدة، كما تم التركيز وبشكل أساسي على موضع الإقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

2. تعريف الإقتصاد الأخضر: الإقتصاد الأخضر مصطلح مركب يتكون من نعت هو الأخضر ومنعوت هو الإقتصاد، واللون الأخضر يرمز إلى الممارسات الرحيمة بالبيئة أو على الأقل الصديقة لها، فوصف الإقتصاد بأنه أخضر يعني أنه إقتصاد يراعي البيئة ويحد من استنزاف مواردها، الأمر الذي يعتبر معاكسا للإقتصاد البني أو الأسود الذي يقوم على استخدام الوقود الأحفوري كالفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي، وبما أن الإقتصاد والبيئة قرينان يؤثر كل منهما في الآخر كان من الأهمية بما كان معرفة العلاقة بينهما، ويتجلى الجانب الإقتصادي في البيئة بما فيها من موارد طبيعية "الماء، التربة، الهواء والكائنات الحية" وما يحتويه جوف الأرض، فهذه الموارد كلها تعد القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية، فيمكن النظر إلى الإقتصاد الأخضر على أنه إقتصاد تقل فيه الإنبعاثات الكربونية وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، من هنا يمكن الوقوف على بعض التعاريف للإقتصاد الأخضر كما يلي⁵:

* "هو إقتصاد ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان وتحقيق لمبدأ المساواة الإجتماعية ويقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية، ويخفض من معدلات ندرة الموارد الإيكولوجية مع العناية في الوقت نفسه بالحد من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجي"،

* عرف شابل الإقتصاد الأخضر بأنه: "اقتصاد الطاقة النظيفة، يتكون من قطاع الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية، المباني الخضراء وكفاءة الطاقة تكنولوجيا، البنية التحتية وكفاءة استخدام الطاقة والنقل وإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة، وأن الإقتصاد الأخضر لا يقتصر فقط على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة ولكن أيضا على التقنيات التي تسمح بعمليات إنتاج أنظف، كذلك السوق المتزايد على المنتجات التي تستهلك طاقة أقل لتشمل المنتجات والخدمات والعمليات التي تقلل من الأثر البيئي وتحسن استخدام الموارد"⁶.

* يمكن تعريف الإقتصاد الأخضر بدقة وتفصيل مع الأخذ بعين الإعتبار الجانب البشري بأنه: "نموذج جديد من نماذج التنمية الإقتصادية السريعة النمو، يقوم على معرفة الاقتصاديات البيئية التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الإقتصاديات الإنسانية والنظم البيئية الطبيعية والأثر العكسي للأنشطة الإنسانية على التغير المناخي والإحتباس الحراري".

فالإقتصاد الأخضر إذن ليس غاية في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة للحفاظ على سلامة البيئة والبشر معا، هو أداة للتنمية التي تعمر لا تدمر، هو إقتصاد يسعى إلى الحفاظ على البصمة البيئية للبشرية في الحدود الآمنة لكوكب الأرض.

أما عن أهداف الإقتصاد الأخضر فيمكن إيجاز أهمها كما يلي:

* الربط بين متطلبات التنمية بأنواعها المختلفة وبين حماية البيئة؛

* تغيير المسار الذي تنتهجه الدول والشركات العملاقة العابرة للبحار في التعامل مع الموارد الطبيعية من جهة ومع الموارد البشرية من جهة أخرى؛

إستراتيجية الجزائر للتحويل إلى الإقتصاد الأخضر كمطلب لتحفيز النمو الإقتصادي

* الإقتصاد الأخضر أداة هامة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة الموارد والتقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة:

* تحقيق إزدهار إقتصادي وأمن إجتماعي للوصول إلى مبتغى التنمية الإقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة وإيجاد وظائف للفقراء وإنصاف المتعلمين وتحقيق المساواة.

3. تحديات الإقتصاد الأخضر: هناك مجموعة من التحديات التي يواجهها الإقتصاد الأخضر والتي من بينها:

* تحقيق إنتاج وإستهلاك مستدامين: بفضل مستهلكين ومنتجين يحترمون الجوانب البيئية والإجتماعية للمنتجات والخدمات خلال دورة حياتها،

* مجتمع المعرفة: من خلال العمل على نشر المعلومات على نطاق واسع والتدريب والتربية مدى الحياة واكتساب الثقافة،

* الحكم: يساعد على تطوير المجتمع من خلال إشراك الجهات الفاعلة كالدولة والهيئات المحلية والشركات والمنظمات غير الحكومية وال نقابات ...،

* التغيير المناخي والطاقة: حيث يتطلب أكثر دقة وتحفظ على المنتجات التي يتم استهلاكها وتطوير الطاقات المتجددة،

* النقل، الحركة والتنقل المستدامين؛ من خلال تعزيز الترحيل الموجه والتكامل والنقل الأقل تلوث من خلال تخفيض التنقل المجرى وتطوير الأنظمة المبتكرة،

* الحفظ والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية: عن طريق تطوير المعرفة والإعتراف بشكل أفضل بتلبية الحاجات الأساسية، كما يجب دعم الإقتصاد وإقامة منظمات أكثر تحفظا وابتكارا من الناحية البيئية،

* الصحة العامة: عن طريق الوقاية وإدارة المخاطر من خلال العمل على تحسين نوعية البيئة والتقليل من اللامساواة الإجتماعية المحتملة المتعلقة بذلك،

* الديموغرافيا، الهجرة والضممان الإجتماعي؛ من خلال تحديد أثرها على الإقتصاد وعلى توازن أنظمة الحماية الإجتماعية والعمل على محاربة كل أشكال الإقصاءات بسبب السن، الفقر والنقص في التدريب والتركيز على البعد الثقافي المتعدد للمجتمع،

* التحديات الدولية القائمة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة ومحاربة الفقر في العالم عن طريق دعم الحكم الدولي من أجل دمج متطلبات التنمية المستدامة بشكل أفضل ومن خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتأمين الطاقة للدول الأكثر حرمانا.

4. سياسات التحويل إلى الإقتصاد الأخضر: حتى يمكن التحويل إلى الإقتصاد الأخضر يجب تبني مجموعة من السياسات واتخاذ الإجراءات التي ثبت نجاحها في تعزيز وتقوية الانتقال إلى الإقتصاد الأخضر رغم أن هذا الانتقال يضم العديد من الأطراف الفاعلة التي تسعى إلى تهيئة الظروف المواتية لهذا الانتقال، هذه السياسات تتمثل في⁸:

1.4 إقامة إطار تشريعي سليم: حيث أن الإطار التشريعي والتنظيمي المصمم جيدا يعمل على تحديد الحقوق وخلق الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الإقتصادي الأخضر وتزيل الحواجز والعراقيل أمام الإستثمارات الخضراء، كما أن تدابير القيادة والسيطرة قد تساهم في تقديم الحلول الأقل تكلفة في بعض الحالات فضلا عن أن المعايير يمكن أن تكون

إستراتيجية الجزائر للتحويل إلى الإقتصاد الأخضر كمطلب لتحفيز النمو الإقتصادي

أدوات فعالة لتحقيق الأهداف البيئية وتمكين الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات المستدامة التي يمكنها المساهمة في إقامة وتعزيز أسواق لها.

2.4 إعطاء الأولوية للإستثمار والإنفاق الحكومي في المجالات التي تحفز تخضير القطاعات الإقتصادية: حيث أن الدعم الذي يتسم بمراعاة الصالح العام أو بمزايا خارجية إيجابية يمكن أن يكون حافزا قويا للانتقال إلى الإقتصاد الأخضر، كما يمكن للحوافز الضريبية أن تساعد على تعزيز الإستثمار في الإقتصاد الأخضر وتعبئة التمويل الخاص، ويساهم استخدام تدابير دعم الأسعار والقياس الصافي بنجاح لتعزيز تكنولوجيا الطاقة المتجددة، ويجب أن يكون الإنفاق الحكومي مقيدا بزمن.

3.4 الحد من الإنفاق الحكومي على المجالات التي تستنفذ الموارد الطبيعية: فالعديد من أشكال الدعم تمثل تكلفة اقتصادية وبيئية كبيرة للدول، كما أن الدعم يخفض من ربحية الإستثمارات الخضراء على أن يكون إصلاح الدعم ممكن إذا تم الإهتمام بأقرفئات المجتمع، لأن إلغاء الدعم يمثل تحديا بالنظر إلى مصالح المستفيدين من بقائه، إلا أن هناك أمثلة عديدة لبلدان جرت بها عمليات إصلاح الدعم، ففي الغابون مثلا تم تعويض أثر إصلاح الدعم باستخدام العائدات المحررة للمساعدة في تمويل برامج القروض المتناهية الصغر لفائدة النساء المحرومات في المناطق الريفية، أما غانا فعندما أجرت إصلاحات على وقودها تم إلغاء رسوم الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية والثانوية كما قامت الحكومة بتوفير أموال إضافية لبرامج الرعاية الصحية الأولية في المناطق الأكثر فقرا.

4.4 إستخدام الضرائب والأدوات المبنية على السوق لتشجيع الإبتكار والإستثمار الأخضر: فالفرص التي تتيحها الضرائب المتعلقة بالبيئة في متناول جميع الدول كما أن الأدوات المبنية على السوق مثل الرخص القابلة للتداول أدوات قوية لإدارة التوري الإقتصادي للطبيعة ويتم استخدامها بشكل متزايد لمعالجة العديد من القضايا البيئية، إذ أنها تعمل على تحديد سقف مستوى التلوث المسموح به ثم تترك للسوق المفتوح تحديد الثمن، هذا وإن الأسواق التي تطبق نظام دفع المال لتوفير خدمات النظام الإيكولوجي يمكن أن تؤثر في القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي من خلال تمكين أصحابها من الحصول على أكبر قدر من قيمة هذه الخدمات البيئية.

5.4 الإستثمار في بناء القدرات والتدريب والتعليم: فالقدرة على انتهاز الفرص الإقتصادية الخضراء وتنفيذ السياسات الداعمة تتباين من بلد إلى آخر وغالبا ما يكون للظروف الوطنية تأثير على استعداد ومرونة الإقتصاد والشعب للتأقلم مع التغيير، كما أن هناك حاجة لبرامج التدريب وتعزيز المهارات لإعداد القوى العاملة للانتقال إلى الإقتصاد الأخضر، ويمكن للمنظمات بين الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع الدولي برمته أن يلعب دورا محوريا في تقديم المساعدة الفنية والمالية للدول النامية.

6.4 تعزيز وتقوية الحوكمة الدولية: إذ يمكن للاتفاقيات البيئية الدولية أن تعمل على تسهيل وتحفيز الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر، حيث أن الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف يمكنها أن تلعب دورا محوريا في تعزيز أنشطة الإقتصاد الأخضر، كما أن دور الحكومات الفعال في العمليات الدولية من شأنه أن يعزز الترابط والتعاون للانتقال إلى الإقتصاد الأخضر، هذا ويمكن أن يكون لنظام التجارة الدولية أثر ملموس على أنشطة الإقتصاد الأخضر من حيث تذليل الصعاب أمام السلع والتكنولوجيا والإستثمارات الخضراء.

5. أثار الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر: التوجه نحو الإقتصاد الأخضر له القدرة على تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على نطاق وبسرعة غير مسبوقين، ويمكن أن يحقق نفس حجم النمو الإقتصادي والعمالة مثل الإقتصاد البني بل ويتفوق عليه على المديين المتوسط والطويل، مع تحقيق فوائد بيئية واجتماعية رغم أن هذا المسار

إستراتيجية الجزائر للتحويل إلى الإقتصاد الأخضر كمطلب لتحفيز النمو الإقتصادي

مشوب بعديد المخاطر والتحديات، وللوقوف على أهم آثار الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر على العالم تم تبني السيناريوهات الموالية:

1.5 سيناريو الإستثمار السنوي في الإقتصاد الأخضر: يمكن التعرف على هذا السيناريو من خلال الوقوف معطيات الجدول رقم (01) المبينة كما يلي:

الجدول رقم (01): الإستثمار العالمي السنوي في الإقتصاد الأخضر حسب القطاعات

الوحدة: مليار دولار سنويا

القطاع	تخصيص إستثمارات حسب تقرير الإقتصاد الأخضر	تقييم الإحتياجات من الإستثمارات	التفاصيل
الزراعة	108		الهدف: زيادة مستويات التغذية إلى 2800-3000 كيلو سرعة حرارية بحلول سنة 2030
البنيات	134	308	الهدف: زيادة كفاءة استخدام الطاقة للوصول إلى المعدلات المسهقة لاستهلاك الطاقة والإبتعاثات المحددة من قبل وكالة الطاقة الدولية.
الطاقة	362	233	الهدف: زيادة انتشار الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء واستهلاك الطاقة الأولية، تقديرات تمويل الطاقة الجديدة للإنفاق السنوي على الطاقة النظيفة بحلول 2020
		500	للمحد من الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية إلى 02 درجة مئوية.
		611	متوسط الإستثمار العالمي في مجال الطاقة المتجددة للفترة 2007-2030.
		1500-460	إجمالي الإستثمارات في مجال توليد الطاقة منخفضة الكربون وكفاءة استخدام الطاقة اللازمة لبناء سوق الطاقة منخفضة الكربون بحلول سنة 2020.
مصايد السمك	108		تحقيق أقصى قدر من المحاصيل المستدامة عن طريق خفض عالمي جماعي لأنشطة الصيد بمقدار 50% من خلال إخراج السفن من الخدمة وإعادة توزيع القوى العاملة وإدارة مصايد الأسماك.
الزراعة	15	37	الهدف: تخفيض 50% في إزالة الغابات بحلول سنة 2030 وزيادة الغابات المزروعة للحفاظ على إنتاج الجراجة.
		30-2	الإدارة الفعالة للشبكة العالمية للغابات المحمية و 15% من مساحات الأراضي في كل منطقة
الصناعة	76	63-50	الهدف: زيادة كفاءة استخدام الطاقة للوصول إلى المعدلات المسهقة لاستهلاك الطاقة والإبتعاثات.
السياحة	134		
النقل	194	325	الهدف: زيادة كفاءة استخدام الطاقة للوصول إلى المعدلات المسهقة لاستهلاك الطاقة والإبتعاثات.
النفيات	108		الهدف: خفض النفيات التي تحول إلى المدافن بما لا يقل عن 70%.
المياه	108	18	الهدف: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بخصف عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه والصرف الصحي إلى النصف بحلول 2015 بالإضافة إلى الحد من شدة الماء.
		50	تلبية إحتياجات العالم من المياه.
الإجمالي	1347	2593-1053	

المصدر: نحو إقتصاد أخضر، مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع سابق، ص 39.

2.5 نموذج مشارف الحادي والعشرين (T21): تم تطوير نموذج T21 لتحليل الإستراتيجيات التي تسعى إلى تنمية متوسطة وطويلة الأجل والحد من الفقر على الصعيد الوطني في معظم الأحيان بالإضافة إلى أدوات أخرى لتحليل الآثار قصيرة الأجل للسياسات والبرامج، ويعد النموذج مناسباً لتحليل الآثار المترتبة عن خطط الإستثمار، حيث يشمل التزامات القطاعين العام والخاص، أما النسخة العالمية فتستخدم لأغراض نموذج تقرير الإستثمار الأخضر، كما يعكس هذا النموذج إعتداد الإنتاج الإقتصادي على المدخلات التقليدية "العمالة ورأس المال المادي" إلى جانب رأس المال الطبيعي على هيئة موارد كالطاقة، الغابات، التربة، الأسماك والمياه، ثم فإن النمو يدفعه تراكم رأس المال سواء كان مادياً،

إستراتيجية الجزائر للتحويل إلى الإقتصاد الأخضر كمطلب لتحفيز النمو الإقتصادي

بشرياً أو طبيعياً من خلال الإستثمار، على أن يتم الأخذ بعين الإعتبار تناقص القيمة ونضوب مخزون رأس المال، ويعد إدراج الموارد الطبيعية أهم ما يميز هذا النموذج عن سائر نماذج الإقتصاد الكلي في العالم، كما أن هذا النموذج يهدف إلى حث الدول والحكومات على إجراء العديد من الدراسات والتحليلات الأكثر تفصيلاً عند الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر⁹.

3.5 سيناريو أثر تخصيص نسبة إضافية قدرها 02% من الناتج المحلي الإجمالي لتخضير الإقتصاد العالمي مقارنة بإنفاق 02% على الإستمرار وفق النهج الإقتصادي المعتاد: معطيات الجدول رقم (02) تعبر على هذا السيناريو كما يلي:

الجدول رقم (02): أثر تخصيص نسبة إضافية قدرها 02% من الناتج المحلي الإجمالي لتخضير الإقتصاد العالمي مقارنة بإنفاق 02% على الإقتصادي المعتاد

2050		2030		2020		2015		2011	
إقتصاد أخضر	إقتصاد عادي								
15.7	172.049	2.7	119.307	0.4-	92.583	0.8-	79.302	69.344	الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي حقيقي)
13.9	19.476	2.4	14.577	0.4-	12.205	0.8-	10.959	9.992	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
0.6	4.832	1.5-	4.204	0.6-	3.722	0.6	3.419	3.187	مجموع العمالة (بالمليون)
3.4	3.273	1.4	3.050	0.3	2.946	0.3	2.857	2.787	نصيب الفرد من الأسعار الحرارية
21	3.71	7.9	3.82	3.2	3.89	1.4	3.92	3.94	الأراضي الحرجية (مليار هكتار)
21.6-	8.434	13.2-	6.784	7.2-	5.792	3.7-	5.275	4.864	الطلب على المياه (كم 3 سنويا)
87.2-	12.29	38.3-	10.23	15.1	9.02	4.9-	840	788	مجموع مدافن النفايات (مليار طن)
47.9-	2.23	21.5-	1.84	12.5-	1.68	7.5-	1.60	1.51	البصمة/نسبة الطاقة البيولوجية
39.7-	21.687	19.6-	17.755	9.1-	15.086	3.1-	13.549	12.549	الطلب على الطاقة الأولية (مليون طن بترول مكافئ/ سنة)
27	12	19	12	17	13	15	13	13	حصة الطاقة المتجددة من الطلب الأساسي

المصدر: نحو إقتصاد أخضر، مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع سابق، ص 42.

ثانياً: توجه الجزائر نحو الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر

يعتبر الإقتصاد الجزائري تابعا لقطاع المحروقات وبالتالي يمكن وصفه بأنه إقتصاد بني، ونظرا للتقلبات التي يشهدها قطاع المحروقات بسبب تغير أسعارها في الأسواق الدولية خاصة النفط أضى من الضروري وضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة، أكثر تنافسية، قادر على خلق المزيد من فرص العمل ويساهم في التنمية المحلية، ويندرج تحقيق الإنتقال للطاقي وتنمية القطاعات الخضراء ضمن هذا الهدف، غير أنه يجب تعزيز الجهود المبذولة وربطها فيما بينها في إطار إستراتيجية وطنية للتحويل إلى الإقتصاد الأخضر، ولقد أدرجت الجزائر مسعى الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر في جميع برامجها وخططها، الأمر الذي يتجلى من خلال العديد من البرامج التي تم وضعها بما يتلاءم وتطلعات الجزائر في التحول نحو الإقتصاد الأخضر على أرض الواقع أهمها:

1. التحويل نحو الإقتصاد الأخضر ضمن الخطة الخماسية الجديدة لنمو الجزائر(2015-2019): تعتبر الخطة الخماسية الجديدة للنمو الإقتصاد الأخضر رافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي ولقد خصص لها 262 مليار دولارا من أجل تشجيع الإستثمار في القطاعات الرئيسية للإقتصاد الأخضر كالفلاحة الطاقات المتجددة، الفعالية الطاقوية والخدمات المرتبطة بالبيئة وتديبير الفضاءات الخضراء والمياه، معالجة وتدوير النفايات والسياحة وتطوير الشركات المتوسطة والصغيرة، فهذه الخطة للنمو تركز بشكل خاص على قطاعات أساسية كالطاقة، هندسة المياه، البناء، الصحة، التربية والتكوين المهني، وهي فرصة بالنسبة للجزائر لإعادة النظر في نموذجها الإقتصادي وإعادة توجيه الإستثمارات العمومية والخصوصية نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة، لذا كانت الأهداف المحددة لهذه الخطة تتمثل في الإنتقال التدريجي نحو الإقتصاد الأخضر الذي يعد أهم أهداف هذه الخطة ، ومن أبرز الأهداف المسطرة الأخرى مايلي¹⁰:

*تنمية فروع جديدة للإقتصاد الأخضر وذات قيمة مضافة عالية؛

*النهوض بروح المبادرة لإنشاء الشركات وخلق مناصب الشغل، خاصة لفائدة الشباب والنساء في القطاعات الخضراء؛

*تحقيق معدل سنوي للنمو أقوى وأكثر استدامة بما يعادل 07% في أفق سنة 2019؛

*تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتنوع الإقتصاد الوطني؛

*تقليص حجم البطالة وخلق فرص الشغل حيث من المتوقع توفير أزيد من 4,1 مليون منصب شغل أفق سنة 2025؛

*تنوع الإنتاج والرفع من القيمة المضافة وتعزيز الإبتكار ودعم النمو الاقتصادي؛

*تقليص الفقر وتحسين ظروف عيش المواطنين؛

*تشجيع الإستثمار الأخضر، خاصة في مجال الطاقات المتجددة وإنشاء مدن خضراء على أرض الواقع.

2. مخطط تطوير الإستثمار الأخضر من خلال البرنامج الوطني للطاقات المتجددة: يمثل إدماج الطاقة المتجددة ضمن مزيج الطاقة الوطنية تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية وتنوع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة، بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2030-2011، إذ تتموقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر، لاسيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية و طاقة الرياح على نطاق واسع، وإدخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية والأرضية و تطوير الطاقة الشمسية الحرارية.

حيث تقدر سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 ب 22 000 ميغاواط، حيث سيتم تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول عام 2020، يتوزع هذا البرنامج حسب القطاعات التكنولوجية كما يلي¹¹:

- الطاقة الشمسية: 13 575 ميغاواط؛

- طاقة الرياح : 5 010 ميغاواط؛

- الطاقة الحرارية : 2000 ميغاواط؛

- الكتلة الحيوية : 1000 ميغاواط؛

- التوليد المشترك للطاقة : 400 ميغاواط؛

- الطاقة الحرارية الأرضية : 15 ميغاواط؛

إستراتيجية الجزائر للتحويل إلى الإقتصاد الأخضر كمطلب لتحفيز النمو الإقتصادي

سيسمح تحقيق هذا البرنامج بالوصول في أفق 2030 إلى حصة من الطاقات المتجددة تمثل 27٪ من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء، كما سيسمح إنتاج 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة بإدخال 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014. ووفقا للأنظمة المعمول بها فإن إنجاز هذا البرنامج مفتوح أمام المستثمرين من القطاع العام والخاص وطنيين وأجانب، كما أن تنفيذ هذا البرنامج يحصل على مساهمة معتبرة ومتعددة الأوجه للدولة والتي تتدخل سيما من خلال الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والإنتاج المزدوج، ولدعم هذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية " المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة" وكذا شبكة مراكز للبحث و التطوير مثل مركز البحث و التطوير للكهرباء و الغاز، الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة، مركز تطوير الطاقات المتجددة ووحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية.

هذا وسيتم تثبيت قدرات الطاقة المتجددة وفقا لخصوصيات كل منطقة على النحو الموالي:

- **منطقة الجنوب:** لتجهيز المراكز الموجودة، وتغذية المواقع المتفرقة حسب توفر المساحات وأهمية القدرات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛

- **منطقة الهضاب العليا:** حسب قدراتها من أشعة الشمس والرياح مع إمكانية اقتناء قطع الأراضي؛

- **المناطق الساحلية:** حسب إمكانية توفر الأوعية العقارية مع استغلال كل الفضاءات مثل الأسطح والشرفات والبنائات والمساحات الأخرى غير المستعملة.

وقد تم وضع برنامج وطني للبحوث في هذا المجال لمراقبة إستراتيجية تطوير الطاقات المتجددة، حيث ترمي الأهداف العلمية لهذا البرنامج إلى تقييم ودائع الطاقة المتجددة، التحكم في عملية تحويل وتخزين هذه الطاقات وتطوير المهارات اللازمة، بدءا من الدراسة حتى الانتهاء من الإنجاز في موقع التثبيت والجدول رقم (03) يبين القدرات المتراكمة لبرنامج الطاقة المتجددة حسب النوع والمرحلة، خلال الفترة 2015-2030.

الجدول رقم (03) القدرات المتراكمة لبرنامج الطاقة المتجددة حسب النوع والمرحلة خلال الفترة: 2015-2030

المجموع	المرحلة الثانية 2021-2030	المرحلة الأولى 2015-2020	
13575	10575	3000	الخلايا الشمسية
5010	4000	1010	الرياح
2000	2000	-	الحرارة الشمسية
440	250	190	التوليد المشترك
1000	640	360	الكتلة الحيوية
15	10	05	الحرارة الجوفية
22000	17475	4525	المجموع

المصدر: تقرير برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، وزارة الطاقة، الجزائر، 2016، ص.10

3. **التحول للإقتصاد الأخضر من خلال برنامج النجاعة الطاقوية وإقتصاد الطاقة:** تأمل الجزائر من خلال سياسة النجاعة الطاقوية تحقيق أهداف طموحة في هذا المجال لأجل التقليل من إستهلاك الطاقة وحماية البيئة والحفاظ على هذه الثروة للأجيال القادمة حسب منطق التنمية المستدامة ومن أبرز توجهات هذا البرنامج¹²:

إستراتيجية الجزائر للتحويل إلى الإقتصاد الأخضر كمطلب لتحفيز النمو الاقتصادي

1.3 العزل الحراري للبنىات: يتمثل الشق المتعلق بالبنىات في إدخال ونشر ممارسات وتكنولوجيات مبتكرة في العزل الحراري للبنىات الموجودة والجديدة وبالنسبة لهذه الأخيرة هناك إجراءات مقررة في مرحلة تصميمها الهندسي، فالهدف من هذا البرنامج هو تحقيق ربح متراكم من الطاقة مقدر بأكتر من 7 مليون طن مكافئ نפט في حدود 2030.

2.3 تطوير مسخن الماء الشمسي: فيما يخص الإستعمال (الفردي والجماعي) للماء الساخن فإن الأولوية لدى السلطات العمومية عبر هذا البرنامج تتمثل في إحلال التسخين الشمسي محل التسخين بالغاز، وبهذا الصدد تسعى الجزائر لبذل جهود معتبرة لأجل تشجيع إدخال سخانات ماء شمسية بكثافة مع اهتمام خاص بصانعيها المحليين.

3.3 تعميم إستعمال المصابيح ذات الإستهلاك المنخفض من الطاقة: الهدف في المدى القريب من العمليات المقررة في إطار هذا الشق هو إحلال مصابيح ناعجة من حيث الطاقة محل كافة المصابيح ذات التوهج لأجل ذلك من المقرر في مرحلة أولى وقف استيراد المصابيح ذات التوهج ومنع تسويقها في مرحلة ثانية، أما الهدف المراد بلوغه في حدود سنة 2030 فهو تحقيق إقتصاد في الطاقة يقدر بـ 2 مليون طن مكافئ نפט، أما الأرباح المنتظرة في حدود سنة 2030 مقدر بـ 20 مليون طن مكافئ نפט، كما سيتم تشجيع الإنتاج المحلي للمصابيح ذات الإستهلاك المنخفض، لذا سيتم اللجوء إلى الشراكة.

4.3 إدخال الأداء الطاقوي في الإنارة العمومية: يهدف برنامج النجاعة الطاقوية الموجه للمجموعات المحلية إلى إستبدال مجموع المصابيح الزئبقية المستهلكة للطاقة والمضرة بمصابيح أكثر نجاعة (الصوديوم تحت الضغط العالي)، ما سيمكن من تحقيق إقتصاد في الطاقة بحوالي 01 مليون طن مكافئ نפט في حدود سنة 2030 والتخفيف من الفاتورة الطاقوية على الجماعات المحلية.

5.3 ترقية النجاعة الطاقوية في القطاع الصناعي: يرمي البرنامج إلى حمل الصناعيين على مزيد من الإعتدال في استهلاك الطاقة، لكن الحقيقة أن الصناعة تمثل رهانا بالنسبة للنجاعة الطاقوية بسبب استهلاكها الطاقوي، وهي مدعوة إلى زيادة ذلك بفضل إعادة تنشيط القطاع وبهذا الخصوص فإن الهدف المنتظر في مجال إقتصاد الطاقة يقدر بـ 30 مليون طن مكافئ نפט، ومن أجل مزيد من النجاعة الطاقوية، من المقرر:

- تعميم عمليات التدقيق الطاقوية ومراقبة طرق الصناعة التي ستمكن من تحديد مكان معتبرة لإقتصاد الطاقة واقتراح مخططات عمل تصحيحية؛

- تشجيع عمليات التخفيض من الإستهلاك المفرط للطرق الصناعية من خلال مساعدة الدولة في تمويل هذه العمليات.

6.3 ترقية غاز البترول المميع/وقود وغاز طبيعي/وقود: يهدف البرنامج إلى ترقية المحروقات الأكثر وفرة والأقل تلويثا، أي (غاز البترول المميع/وقود) و(غاز طبيعي/وقود) من أجل إثراء هيكل عرض الوقود والمساهمة في تحجيم آثارها على البيئة، ويمكن تلخيص الأرباح المتوقع تحقيقها في مجال إقتصاد الطاقة في أفق 2030 من خلال الآليات السابق ذكرها بالجدول رقم (04) كما يلي:

الجدول رقم (04): الأرباح المتوقع تحقيقه في مجال إقتصاد الطاقة في أفق سنة 2030

المجال المراد ترقيته	الأهداف المتوقعة عام 2030
العزل الحراري للبنىات	ربح من الطاقة يقدر بـ 7 مليون طن مقابل النفط
المصابيح ذات الإستهلاك المنخفض من الطاقة	ربح من الطاقة يقدر بـ 20 مليون طن مقابل النفط
الأداء الطاقوي في الإنارة العمومية	إقتصاد في الطاقة يقدر بـ 01 مليون طن مقابل النفط
غاز البترول المميع/وقود وغاز طبيعي/وقود	تحويل 01 مليون سيارة و 20 ألف حافلة إلى استهلاك الغاز الطبيعي المميع.
النجاعة الطاقوية في القطاع الصناعي	إقتصاد الطاقة بـ 30 مليون طن مقابل النفط

الهدف العام	توفير 42 مليار دولار، خفض استهلاك الطاقة بـ9%.
-------------	--

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير مركز تطوير الطاقات المتجددة.

4. إدماج مقارنة الإقتصاد الأخضر لتطوير القدرات الصناعية: تبنت الجزائر مقارنة الإقتصاد الأخضر في مختلف

المجالات خاصة النسيج الصناعي باعتباره أهم وأكبر القطاعات المولدة للقيم، ويمكن التعرض لأهم الجوانب المرجو تحقيق فقرة نوعية من خلالها في القطاع الصناعي، بإستخدام الموارد الخضراء كما يلي¹³:

1.4 الخلايا الشمسية: الهدف من الخلايا الشمسية هو:

-إنجاز وحدات صناعية عامة وخاصة، وبصفة أخص بناء مصانع لتصنيع نماذج الخلايا الشمسية بالشراكة لأجل الإستجابة لتحقيق برنامج في حدود 13500 ميغاوات مع حلول سنة 2030:

-دعم نشاط الهندسة وتدعيم تطوير صناعة الخلايا الشمسية من خلال إقامة شراكة تضم مختلف المتعاملين بإسهام مراكز البحث:

-زيادة معدل الإدماج للقدرات الجزائرية خلال الفترة (2015-2020)، خاصة بفضل الشراكة في بناء مصنع لصناعة نماذج الخلايا الشمسية (طاقة بـ400 ميغاوات/السنة قابلة للتوسع إلى 800 ميغاوات/السنة بعد 2022):

-وضع شبكة من المناولة الوطنية لصناعة محولات التيار، البطاريات، المحولات الكهربائية، الكوابل وتجهيزات أخرى تدخل في صناعة محطة توليد الطاقة بالخلايا الضوئية:

-إمتلاك قدرات الإعداد، التوريد والإنجاز من طرف مؤسسات جزائرية وإنجاز مركز المصادقة على التجهيزات، لا سيما تلك الموجهة لمنشآت الطاقات المتجددة الكهرومترية من طرف فرع مؤسسة سونلغاز(مركز البحث والتنمية للكهرباء والغاز).

2.4 الحرارة الشمسية: في هذا المجال يرجى:

-مواصلة الدراسات للتصنيع المحلي لتجهيزات فرع الحرارة الشمسية حتى سنة 2030:

-ترقية الشراكة لتنفيذ مشاريع كبرى ستم في نفس الوقت مع عمليات تدعيم القدرات الهندسية والتصميم والتوريد وإنجاز لصناعة تجهيزات تدخل في محطة الحرارة الشمسية بوسائل نظيفة.

3.4 طاقة الرياح: في هذا الجانب من المقرر:

-مواصلة المجهودات لإقامة صناعة بالشراكة خاصة بطاقة الرياح بوسائل نظيفة:

-التحكم في نشاطات الهندسة والتوريد وإقامة فضاءات طاقة الرياح:

-كما أنه من المقرر تصميم وتوريد وإنجاز محطات توليد الطاقة من الرياح بوسائل نظيفة وكذا التحكم في نشاطات الهندسة والتوريد وإقامة فضاءات طاقة الرياح.

4.4 العزل الحراري: الغاية من هذا البرنامج هي إدخال خصائص النجاعة الطاقوية في البناءات الجديدة والموجودة، بتنمية فروع صناعة العوازل الحرارية والغطاء (جدران، أسطح) والترجيح المزدوج باستعمال المواد المحلية كصوف الحجارة وصوف الزجاج.

5.4 الإنارة الفعالة: من المقترح لتحقيق الأهداف المحددة لبرنامج النجاعة الطاقوية استبدال المصابيح التقليدية (ذات التوهج وذات الزئبق) بمصابيح ناجعة (مصباح ذات استهلاك منخفض، صممت ثنائية مضيئة، ومصباح بالصدويوم) بهدف تطوير الصناعة المحلية في هذه الفروع.

6.4 سخان الماء الشمسي: يهدف هذا البرنامج إلى إدخال سخان الماء الشمسي في قطاع السكن والقطاع الثالث لتلبية احتياجات تسخين الماء، كما ستسهل تنمية صناعة محلية مرفوقة بانخفاض مرتقب لتكاليف إنتاج تعميم سخانات الماء الشمسية.

7.4 التجهيزات الكهرومنزلية: يتطلب تحقيق أرباح الطاقة المرجوة من تطبيق برنامج الفعالية الطاقوية إدخال تجهيزات وأجهزة (مكيفات، ثلاجات، ...) فعالة طاقويا في السوق الجزائرية لما لها من تأثير واضح على توازن الطاقة، حيث تطمح الدولة من خلال سياستها لتطبيق هذا البرنامج إلى ترقية الصناعة الوطنية لهذه التجهيزات، من خلال مرافقة الصناعيين والمصنعين لتطوير هذه السوق بهدف تحقيق أكبر عدد ممكن من الإدماج الصناعي الوطني.

خلاصة:

يساعد التحول نحو الإقتصاد الأخضر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الدور البارز الذي يلعبه في القضاء على الفقر وتقليص الفجوة الإجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد وعلى الصعيد العالمي، كما يساهم في القضاء على المشاكل البيئية بشكل وبسرعة غير مسبوقين، كما أنه يساهم في تحقيق معدلات نمو إقتصادي أعلى وأهم من تلك التي تتحقق في ظل الإقتصاد العادي، لذا وجدت الجزائر نفسها مضطرة لخوض تجربة التحول نحو الإقتصاد الأخضر بإعتباره مطلبا إستراتيجيا لبعث وتحفيز النمو الإقتصادي بعد الإنتكاسات التي شهدتها هذا الأخير بسبب الأزمات التي أثبتت فشل النظام القائم وبالتالي فشل السياسات المنتهجة، وللقيام بعملية التحول والإنتقال هذه أعدت الجزائر وتبنت إستراتيجيتها التي ينتظر أن يتم قطف ثمارها على المديين المتوسط والطويل.

وقد تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية إلى العديد من النتائج والتي من أبرزها:

-الإقتصاد الأخضر عامل يساعد على تهيئة المناخ لتحقيق التنمية المستدامة، كما أنه حافز لتحقيق معدلات نمو إقتصادي غير مسبوق ومستمدة؛

-يساعد الإقتصاد الأخضر على تحقيق مكاسب بيئية وإجتماعية هامة رغم أنه سيواجه العديد من التحديات؛

-وجدت الجزائر نفسها مضطرة للتوجه نحو تبني المفهوم الإقتصادي القائم على الإقتصاد الأخضر لمواكبة التوجه العالمي وبسبب تفاقم المشكلات البيئية وفشل السياسات المنتهجة في ظل النظام الإقتصادي الحالي؛

-إختارت الجزائر وتبنت إستراتيجيتها التي ترى بأنها ستساعدها على الإنتقال نحو تخضير الإقتصاد، والتي تم فيها أخذ العديد من الجوانب بعين الإعتبار لتأمين التحول السلس، الناجح والفعال نحو الإقتصاد الأخضر على النحو الذي يساعدها على تحقيق معدلات نمو إقتصادي أفضل.

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية تم رصد التوصيات الموالية:

-لتمتكن الجزائر من تحقيق الأهداف المرجوة من تحولها نحو الإقتصاد الأخضر ينبغي إعطاء توجهات بخصوص السياسات التي تضمن هذا الإنتقال كالتقليل من الدعم العقيم أو المضاد للبيئة، والتعامل مع حالات إخفاق الأسواق الناتجة عن منح مزايا خفية وتقديم الحوافز المبنية على السوق وتحفيز الإستثمار الأخضر لتحقيق النمو الإقتصادي المنشود؛

-كأي إستراتيجية فإن نجاح الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر للتحويل نحو الإقتصاد الأخضر مرهون بمدى الحرص على تنفيذها، والإلتزام النابع من أهميتها وضرورة التأزر الوطني حتى يصبح الإقتصاد الأخضر واقعا ويؤتي ثماره؛

-ينبغي على إستراتيجية هذا الإنتقال وسياساته ومبادراته أن تكون لها القدرة على ضمان مستقبل نظيف لأفراد المجتمع، وأن تكون مصادر الطاقة غير ملوثة، ومنتجات بلا نفايات لتجنب إلحاق الضرر بالأحياء؛

إستراتيجية الجزائر للتحويل إلى الإقتصاد الأخضر كمطلب لتحفيز النمو الإقتصادي

-بما أن الإنسان هو من يصنع مستقبله يجب أن يكون للعنصر البشري ضمن هذه الإستراتيجية الدور البارز في تعزيز وإنجاح هذا الإنتقال وعلى النحو الذي يضمن تحقيق الأهداف المرجوة منه؛
-أن لا يكون هذا التحويل على حساب البيئة وإلا فلا طائل منه.

الاحالات والمراجع:

- ¹ فحام وهيبة، شرقرق سمير، "الإقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل -مشاريع الإقتصاد الأخضر في الجزائر"، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد 6، ديسمبر 2016، ص ص 437-439.
- ² هاجر سلاطني، "سياسة الأنفاق الحكومي الإستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، السنة الجامعية: 2013-2014، ص 04.
- ³ هاجر سلاطني، "سياسة الأنفاق الحكومي الإستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات"، مرجع سابق، ص 04.
- ⁴ هاجر سلاطني، نفس المرجع السابق، ص 05.
- ⁵ محمد عبد القادر الفقي، "الإقتصاد الأخضر، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية"، سلسلة البيئة البحرية 4، أبريل 2014، ص 04.
- ⁶ ثابتي الحبيب، بركنو نصيرة، "دور الإقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم السياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، يومي 08 و09 ديسمبر 2014، ص 92.
- ⁷ فحام وهيبة، شرقرق سمير، "الإقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل -مشاريع الإقتصاد الأخضر في الجزائر"، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية العدد 06، ديسمبر 2016، ص ص 441-442.
- ⁸ نحو إقتصاد أخضر، مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع لوضعي السياسات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، ص 27-34.
- ⁹ نحو إقتصاد أخضر، مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع سابق، ص 41.
- ¹⁰ الإقتصاد الأخضر في الجزائر -فرصة لتنوع الإنتاج الوطني وتحفيزه، الأمم المتحدة، اللجنة الأقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال افريقيا.
- ¹¹ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.com
- ¹² تقرير برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، وزارة الطاقة، الجزائر، جانفي 2016، ص 15.
- ¹³ Rapport du Programme National des Energies Nouvelles et Renouvelables et l' Efficacité Énergétique, mars 2011, pp 18- 20.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإنفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

عنوان المداخلة: ترشيد الانفاق العام كمدخل للحد من الفساد في الجزائر

الدكتور: سلامي أحمد
جامعة ورقلة، الجزائر
sellami.ahmed.78@gmail.com

ط.د. مريم زغلامي
جامعة تبسة، الجزائر
meriem.mimi91@gmail.com

الدكتورة: فضيلة بوطورة
جامعة تبسة، الجزائر
fadila.boutora@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء حول أهمية تحقيق الرشادة في الانفاق العام كآلية للحد من الفساد المالي في الاقتصاد الجزائري، فبالنظر الى الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر حاليا وجب البحث حول أساليب تعمل على تخفيض العجز الموازني المتزايد سنويا، في ظل نمو النفقات العامة التي غلب عليها سوء للتسيير بمعدل أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة، فضلا عن تباطؤ النشاط الاقتصادي، وتفشي مظاهر الفساد المالي في شتى القطاعات مهددة بذلك جزء هام جدا من ثروة الجزائريين المدرة للدخل، كما خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها ضرورة تأطير الانفاق العام كما وكيفا، وتطوير نظام الدعم الحكومي والامتيازات والاعفاءات الممنوحة من الأولويات التي يستلزم إعادة النظر فيها واصلاحها، وإعطاء الأولوية لتمويل النشاط الاقتصادي بشكل فعال.

الكلمات المفتاحية: ترشيد الانفاق العام، الفساد المالي في الجزائر.

Abstract:

The study aims to shed light on the importance of achieving rationality in public spending as a mechanism to reduce financial corruption in the Algerian economy. Considering the current economic conditions in Algeria, research should be conducted on ways to reduce the increasing annual deficit, The deterioration of economic activity and the spread of financial corruption in various sectors, thus causing a very important part of the income-generating wealth of Algerians. The study concluded with a number of conclusions and recommendations, Public spending quantity and quality, and the development of government support, privileges and exemptions granted to a system of priorities that require reconsideration and fix it, and to give priority to the financing of economic activity effectively.

Key Words: rationalization of public spending, financial corruption in Algeria

يشكل الانفاق العام أهمية بالغة في مختلف الاقتصاديات فهو يعكس مدى مساهمة الحكومات في النشاط الاقتصادي عبر تمويلها لمختلف انشطته الاستراتيجية والاساسية، الا أنه بات سلاحا ذو حدين فأحيانا قد يكون الانفاق الحكومي مشجعا وأحيانا أخرى ميثقا للأداء الاقتصادي خاصة في الاقتصاديات النامية التي يغلب عليها سوء التسيير بشق ابعاده، نتيجة ضعف الكفاءات وهشاشة آليات الرقابة، إضافة الى تغييب دور القطاع الخاص وتميمشه، وعدم وضوح الأهداف الاستراتيجية أو غيابها ومختلف مظاهر الفساد المالي التي ساهم التوسع في الانفاق العام غير العقلاني على ظهورها وتنوعها بالشكل الذي يعمل على انحراف العوائد الفعلية عن تلك المتوقعة وبالتالي التأثير على جملة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشود تحقيقها عبر آلية الانفاق الحكومي. وفي الجزائر يعتبر الانفاق العام الممول الرئيسي للتنمية في مختلف مستوياتها، فهدفت البرامج التنموية المسطرة منذ سنة 2000 الى تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، غير انها لاقت مجموعة من العقبات التي حالت دون ذلك، ومن أهمها الفساد المالي الذي لازم تسيير النفقات العمومية عبر مختلف مستوياتها، فغياب المساءلة والشفافية والافصاح وفق ما أقرته المعايير الدولية سواءا خلال اعداد الميزانية العامة أو الإفصاح على بنودها او صرف النفقة العامة وفق الأهداف المسطرة من أهم البوادر التي تعطي غموضا حول الكيفية التي تسير بها الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر.

1. الإشكالية: مما سبق تبرز إشكالية الدراسة في السؤال التالي: **كيف يمكن لترشيد الانفاق العام أن يكون مدخلا للحد من الفساد المالي في الاقتصاد الجزائري؟**

2. أهمية الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء حول ترشيد الانفاق العام وما يمكن أن يكون له أثر حول الحد من مظاهر الفساد المالي في الاقتصاد الجزائري خاصة ما تعلق منه بالصفقات العمومية وبنفقات التحويلات الاجتماعية التي غالبا ما يستفيد منها غير أصحابها الشرعيين كالتعليم المجاني والدعم الموجه للسلع الغذائية الأساسية وغيرها من النفقات التي يمكن تأطيرها كما وكيفا، بغرض تحقيق الرشادة التي تنفي إلى حد ما مظاهر الفساد المالي التي باتت تنخر الاقتصاد الجزائري وتستدرجه نحو الأسفل.

3. أهداف الدراسة: تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة في الآتي:

- محاولة ابراز أهمية ترشيد النفقات العامة بهدف تخفيض العجز الموازي والحد من الفساد المالي.
- تحليل تطور النفقات والإيرادات العامة وكذلك العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).
- محاولة تسليط الضوء عن آليات ترشيد الانفاق العام كمدخل للحد من الفساد المالي في الجزائر.

4. محاور الدراسة: يمكن معالجة إشكالية الدراسة من خلال المحاور التالية:

أولا: أسس ترشيد الانفاق العام وعوامل نجاحه.

ثانيا: واقع الانفاق العام في الجزائر ومظاهر الفساد المالي.

ثالثا: آليات ترشيد الانفاق العام للحد من الفساد المالي في الجزائر.

أولا: أسس ترشيد الانفاق العام وعوامل نجاحه

يعتبر ترشيد الانفاق العام مبدأ أساسيا في تسيير النفقة العامة تتولى مسؤوليته الجهات الحكومية المسؤولة على وضع الميزانية العمومية وتسييرها وكذا منظمات المجتمع المدني، والأفراد والأسر وتتظافر هذه الجهود كافة حتى يظهر الأثر الإيجابي المطلوب تحقيقه.

1. أساسيات حول النفقة العامة

قبل التطرق الى مفهوم النفقة العامة وأثارها الاقتصادية وجب تحديد مفهوم السياسة المالية كما يلي:

1.1 مفهوم السياسة المالية: تعدد تعاريف السياسة المالية نظرا لأهميتها سواء للدولة أو الفرد أو المجتمع ككل، ويمكن تعريف السياسة المالية على أنها: السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام، وما يستتبع هذا النشاط من آثار على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن تكييفا كميا لحجم النفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الانفاق ومصادر تلك الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعاته وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرصة المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الافراد في توزيع الدخول والثروات¹.

2.1. مفهوم النفقة العامة: تعرف النفقات العامة على أنها "مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة لتسديد حاجات العامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطن وزيادة رفاهيته، ويستلزم أداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة".² وكذلك تعرف على أنها "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة".³

3.1. الآثار الاقتصادية للنفقات العامة: للنفقات العامة العديد من الآثار الإيجابية للاقتصاد، والتي ترتبط بالعديد من العوامل ومن أهمها:⁴

- حجم النفقات العامة حيث تزداد اثار النفقات العامة بزيادة حجمها وتقل بانخفاض حجمها بافتراض بقاء الأمور الأخرى على حالها وارتباطها بحالة الاقتصاد.

- الكيفية التي يتم بها توزيع النفقات العامة على المجالات المختلفة والتي يتم الانفاق عليها حيث يزيد الآثار التي يمكن أن تحقق نتيجة النفقات العامة.

- الاستعمال الكفء للنفقات العامة يؤدي الى آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني.

- الكيفية التي يتم استخدامها لتمويل النفقات العامة أي طريقة تحصيل النفقات العامة، حيث تحقق آثار إيجابية دون أن تخلف آثار سلبية.

2. مفهوم عملية ترشيد الانفاق العام: أخذ مصطلح ترشيد الانفاق العام العديد من المعاني والمفاهيم الا انها تمحورت في مجملها حول: العمل على زيادة فاعلية الانفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبذير والاسراف الى ادنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الانفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الانفاق، والاسراف يمكن تحديده نطاقه اذا زاد الانفاق الى مستوى أعلى بكثير عن موارد الدولة، أو انخفاض إنتاجية الانفاق العام إلى ادنى حد ممكن.⁵ كما يعرف على أنه: الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات نحو أفضل البدائل الإنفاقية التي تعظم الفائدة للإنسان الذي يقوم بالإنفاق، وتقلل الخسارة والتضيعة بالفرصة البديلة أمام الإنسان (أفراد، أسر، منظمات، حكومات...)، وترتبط مسائل الإنفاق العام وترشيده بمدى اتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الرشد والعقلانية في توزيع برامجها على نحو يحقق أفضل الاستخدامات وأكثرها مردودا وفعالية وإشباعا للحاجات العامة.⁶

وبالتالي فترشيد الانفاق العام يعني تأطيره كما وكيفا بالشكل الذي يحقق أكبر منفعة عامة بأقل التكاليف الممكنة، وتشديد آلية الرقابة وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تقتضي المساءلة والشفافية والإفصاح حول كيفية تسير النفقة العامة، فضلا عن التقييم الدوري لأدائها وتصحيح الانحرافات السلبية في الوقت المناسب.

3.عوامل نجاح عملية ترشيد الانفاق العام: هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد الانفاق العام مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع ويمكن إيجازها فيما يلي:⁷

1.3. تحديد الأهداف بدقة: حيث يتم تقرير وتحديد الأهداف طويلة ومتوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من اجلها تطلب الأموال كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من اجل تحقيق الأهداف سواء المتعلقة بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض اهداف الوحدات التنظيمية مع اهداف المجتمع المحددة سلفا في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الأجل.

2.3. تحديد الأولويات: تعتبر عملية تحديد الأولويات من اهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط، وان احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه، وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية البرنامج أو المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه ومدى قدرته على اشباع حاجات سكانية متزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا، وتقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية هي:

- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على افراد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة فيها، له دور كبير عند تحديد الأولويات.

- عامل الزمن، فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبيرا في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج معين أقصر، كان ذلك مبررا مقنعا لاختيار هذا البرنامج.

- درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة، فكلما زاد الاهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل.

- عامل الخبرة فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مجربة ومضمونة النجاح، كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الإنجاز.

3.3. القياس الدوري لأداء برامج الانفاق العام: يقصد بقياس أداء برامج الانفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية اداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة لها، وذلك ان الوحدات الحكومية يجب أن تخضع للمسائلة عن الاستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين، وتقييم هذا الأداء يرتكز على ثلاث محاور هي:

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية (وجهة نظر المواطنين) وذلك ما يسمح بثمين النتائج المتوصل اليها وأثرها على المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال مدى رضا المواطنين، وبالتالي هذا المحور يسمح بتقييم مدى ملائمة السياسة المنهجية.

- نوعية الخدمات المقدمة (من وجهة نظر المستفيدين) وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية.

- فعالية تسيير المرافق العامة (وجهة نظر المكلفين) والتي تقود الى استغلال أمثل للموارد الموظفة.

4.3. عدالة الانفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: تهدف دراسة عدالة الانفاق العام الى تبيان مدى ملائمتها لحاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع (كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجة الفعلية للمستفيدين)، ومراعاة حصة كل فئة من الانفاق العام ومدى استخدامها للخدمة العمومية، وبالتالي يتوجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة، فلا تحابي طبقة أو فئة من طبقات أو فئات المجتمع، على حساب الطبقات أو الفئات الأخرى، ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة ماسة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها.

5.3. تفعيل دور الرقابة على النفقة العامة: فمن الضروري توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية الى الرقابة التقييمية، ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الانفاق العام مجدية، فإنه لا بد أن تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة ومؤدية الى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، وضمان حمايتها من الانحراف، لذا فإن حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب ان تكون واضحة، لا من الناحية القانونية فحسب بل على الصعيد الواقعي العملي أيضا وفعالية الرقابة تحقق من خلال إنجازها لأهدافها وقدرتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشاريع العامة توجهها إيجابيا.⁸

ثانيا: واقع الانفاق العام في الجزائر ومظاهر الفساد المالي

يعتبر الانفاق العام الممول الرئيسي للتنمية في الجزائر في مختلف مستوياتها سواء ما تعلق بالتنمية الفلاحية والصناعية او المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من القطاعات الاستراتيجية والرئيسية، وتتناقص مساهمة القطاع الخاص واشراكه في توليد عملية الدخل لهيمنة الحكومة على النشاط الاقتصادي على الرغم من ظهور بوادر الشراكة بينهما غير انها تبقى محدودة كما ونوعا.

1. تطور الانفاق العام في الجزائر: عرف الانفاق العام منذ بداية الالفية الثالثة تزايدا مستمرا عاكسا بذلك سياسة الدولة التوسعية والتي كانت تهدف الى رفع مستوى النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين معتمدة في ذلك على تزايد الايرادات النفطية، ارتبطت زيادة معدلات نمو الانفاق العام خلال مرحلة تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي بالتطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي ميزت هذه الحقبة، وبالتوسع الكبير في الخدمات الاجتماعية لا سيما التعليمية والصحية منها. فقد بلغ متوسط معدل الزيادة في برنامج دعم الانعاش للفترة (2001-2004)، 15.73% اما خلال البرنامج التكميلي للفترة (2005-2009) قفز متوسط الزيادة في الانفاق الى حوالي 18% نظرا لإدراج برامج خاصة بولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، ثم في البرنامج الخاص بتوطيد النمو خلال (2010-2014) بلغ متوسط الزيادة في معدل الانفاق السنوي حوالي 12%، ويوضح الجدول رقم (01) تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2011-2016.

الجدول رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2016)

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات الكلية	نفقات التسيير/النفقات الكلية	نفقات التجهيز /النفقات الكلية
1999	961.7	774.7	187.0	80.5	19.5	
2000	1178.1	8526.2	321.9	72.6	27.4	
2001	1321.0	963.6	357.6	72.9	27.1	
2002	1550.6	1097.7	452.9	70.7	29.3	
2003	1752.7	1199.0	553.7	68.4	31.6	
2004	1891.8	1251.1	640.7	66.1	33.9	
2005	2052	1245.1	806.9	60.6	39.4	
2006	2453	1437.9	1015.1	58.6	41.4	
2007	3108.5	1673.9	1434.6	53.8	46.2	
2008	4175.7	2227.3	1948.4	53.3	46.7	
2009	4246.3	2300	1946.3	54.1	45.9	
2010	4466.9	2659	1807.9	59.5	40.5	
2011	5853.6	3879.2	1974.4	66.2	33.8	
2012	7058.1	4782.6	2275.5	67.7	32.3	
2013	6024.1	4131.5	1892.6	68.5	31.5	
2014	6995.7	4494.3	2501.4	64.2	35.8	
2015	7656.3	4617	3039.3	60.3	39.7	
nov2016	6746.4	4365.5	2380.9	64.7	35.3	

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2003، 2008، 2013، 2015.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول رقم (01) في الشكل البياني التالي:

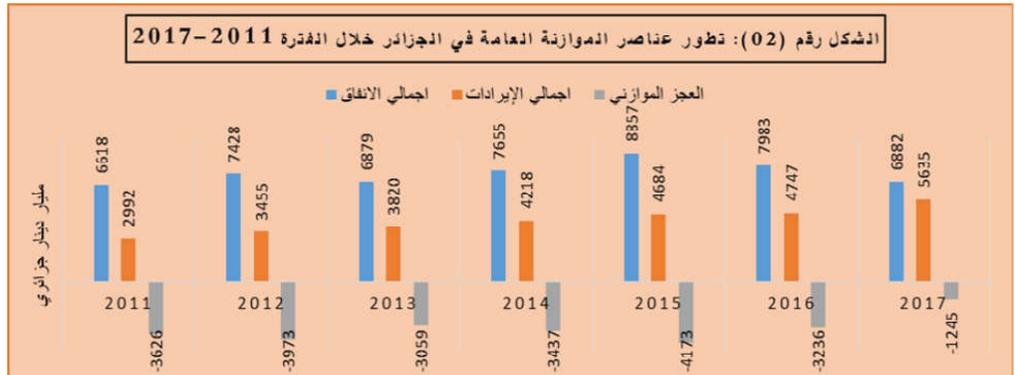


المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01)

حسب الشكل رقم (01) عرف الانفاق الحكومي في الجزائر تطورا كبيرا سنة 2000 وهي سنة انطلاق البرامج التنموية الحكومية لدعم النمو، حيث ارتفع الانفاق الحكومي بمعدل 22.60% مقارنة مع سنة 1999، تضاعفت من خلالها نفقات التسيير حوالي 11 مرة، ونمت نفقات التجهيز ب 72%، كما عرفت الفترة من سنة 2001 إلى سنة 2012 نموا مستمرا للإنفاق الحكومي بشقيه، لتجسيد وتنفيذ البرامج الحكومية الأربعة وهي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، ومخطط التنمية الخماسي (2010-2014)، وتزامنت هذه الفترة مع حدوث حالة انتعاش على مستوى أسعار المحروقات اين بلغت اعلى مستوياتها داعمة بذلك تطور الانفاق الحكومي، وتطورت خلال هذه الفترة نفقات التجهيز وتقلصت نفقات التسيير نوعا ما فبعدما كان نسبتهما سنة 2000 72.6% و 27.4% تقلصت هذه النسبة لصالح نفقات التجهيز الى 53.5% للتسيير و 46.6% للتجهيز وهو ما يعكس الاهتمام الحكومي المتزايد بتطوير البنى التحتية والاستثمارات الصناعية والقاعدية بهدف دعم النمو.

ثم انخفض الانفاق الحكومي سنة 2013 وارتفع مجددا سنتي 2014 و 2015 التي بلغ فيها الانفاق العام أعلى قيمة له وهي 8857 مليار دينار جزائري اين توسعت في الانفاق العام بهدف دعم النمو خلال هذه الفترة أو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي "المخطط الخماسي الثالث" (2015-2019) يعد هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة، شرع فيه مع بداية سنة 2015، فتم فتح الحساب رقم 143-302 بعنوان صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية في إطار برنامج توطيد النمو للفترة 2015-2019، وقد تحدد هدفه فيما يخص البنية التحتية من خلال ضرورة العمل على الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن، التربية، التكوين والصحة العمومية وربط البيوت بشبكات المياه والكهرباء والغاز، إلا أنه وبحلول سنة 2015 ومع استمرار انخفاض أسعار النفط، بادرت السلطات الجزائرية إلى تبني عدة سياسات تهدف إلى ترشيد النفقات العامة، فتم إقفال حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب آخر باسم برنامج الاستثمارات العمومية بمبلغ 300 مليار دينار جزائري، والذي يدل على انخفاض المبالغ المخصصة لتمويل الاستثمارات العمومية خلال الفترة (2017-2019)، وقد تم تجميد كل البرامج التي لم يشرع في إنجازها، وانخفض الانفاق العام لسنة 2016 بمعدل 9.86% ثم بمعدل 13.79% سنة 2017 نتيجة كبح الانفاق العام في شقيه الموجه للاستثمار والموجه للتسيير.

2.تطور العجز الموازي في الجزائر: أدت السياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر خلال فترات ازدهار أسعار المحروقات الى تفاقم الانفاق العام، فعرفت السياسة التشغيلية توسعا ملحوظا، كما شهدت الأجور والمنح والامتيازات خلال هذه الفترة ارتفاعا، ومختلف البرامج الاجتماعية في مختلف صيغها سياسة تمويلية توسعية بغرض تدوير الفوائض النقدية ودفع عجلة التنمية، إلا أن العوائد من القطاعات الممولة لا ترقى لحجم الانفاق الذي استهلكته، وبالتالي لم تكن لها عوائد جيائية قادرة على تغطية النفقات العامة التي أصبحت تنمو بمعدل اكبر من الإيرادات المحدودة، ويوضح الشكل رقم (02) تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة والعجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية المنشورة للفترة (2011-2017) على الموقع الإلكتروني:

www.mfdgi.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد عجز الموازنة العامة سنة 2012 مقارنة مع سنة 2011 بمعدل 9.56%، لتتخفض بعد ذلك سنتي 2013 و 2014 لتشهد ارتفاعا كبيرا سنة 2015 بمعدل 21.41% نتيجة تزايد الانفاق خلال هذه السنة، ثم انخفضت

خلال سنة 2016 و2017 بمعدلات كبيرة نتيجة ضبط الانفاق والاستيراد وزيادة حجم الإيرادات العامة خاصة منها الجبائية بمعدل 18.70% خلال سنة 2017.

3. الانفاق الحكومي في الجزائر ودعم النمو: إن الهدف الرئيسي من البرامج التنموية الحكومية هو الرفع الحقيقي لمعدلات النمو عبر تمويل النشاط الإنتاجي والصناعي بهدف تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وفي الجزائر عرف الانفاق الحكومي تطورا هائلا شمل كل القطاعات الاستراتيجية والاساسية، غير ان معدل النمو لم يستجب لحجم الأموال التي ضختم في الاقتصاد ولم يستوعبها، ويوضح الشكل الموالي تطور كل من النفقات العامة ومعدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على المنشورات الدورية للديوان الوطني للإحصائيات على الموقع الالكتروني:

www.ons.dz

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ بداية ارتفاع معدل النمو من سنة 2001 مستجيبا بذلك الى السياسة التنموية التي مولها الانفاق الحكومي وبلغ فيها أعلى معدل له أين قارب 7% سنة 2003، لينخفض بعد ذلك الى 5% سنة 2005 ثم الى 2.5% سنة 2006 مع استمرار تطور الانفاق العمومي وازدهاره خلال هذه الفترة وتجاوزه حجم الإيرادات خاصة بعد سنة 2012، ليعرف معدل النمو تنديبا ويستقر في حدود 5% سنة 2016، فمن خلال الشكل يتضح ان استجابة معدل النمو الى الانفاق الحكومي ضعيفة نوعا ما خاصة خلال الفترة (2010-2016)، التي عرفت أعلى حجم للإنفاق الحكومي خاصة سنة 2015.

4. الفساد المالي في الجزائر: هذا الأخير هو مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية¹⁰. وقد أصبح الفساد المالي آفة متفشية بشكل رهيب في كل من القطاعين العام والخاص على حد سواء. ففي عام 2016 احتلت الجزائر المرتبة الـ 108 عالميا في سلم الفساد من بين 175 دولة، بعدما كانت في المرتبة 88 سنة 2015، وحصلت على تصنيف منخفض بحصولها على درجة 3.4 من أصل 10 في مؤشر الفساد¹¹. وهذه الدرجة ضعيفة بالنسبة لمنظمة الشفافية الدولية، وهي مرادفة لانتشار الفساد بشكل واسع في دواليب وأجهزة ومؤسسات الدولة. ويبدو أن الجزائر مستمرة في تحقيق نفس النتائج منذ 2003، ما يعني أن السلطات العمومية لم تبذل مجهودات يعتد بها في محاصرة بؤر الفساد، وتساعد وتيرة الاختلاسات والجرائم المالية بشتى أنواعها. وتتجلى أهم مظاهر الفساد المالي في الجزائر في العناصر التالية:

1.4. تهريب الأموال: يلعب الفساد المالي دورا بارزا في عرقلة النشاط الاقتصادي، وتحويل جزء هام من الأموال عن مجراها الطبيعي. وهقدر الأموال التي تم تهريبها من الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1986-1988) فقط، حسب المؤسسات المالية الدولية بـ 9,7 مليار دولار، وهي الفترة التي عرف فيها الاقتصاد الوطني أزمة حادة، وذلك في أعقاب انخفاض أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها، وانفجار أزمة المديونية. وقد ارتفع الرقم السابق في نهاية سنة 1990 ليبلغ 16,3 مليار دولار، وهو ما يعادل قيمة الإنتاج الوطني لكل القطاعات لسنة 1992، ويمثل في نفس الوقت حوالي 60% من مديونية الجزائر الخارجية للسنة ذاتها¹². وقد كشفت منظمة النزاهة الدولية أن شبكات الفساد في الجزائر كلفت الدولة فاتورة خيالية، حيث تمكنت من تهريب 13,6 مليار دولار¹³ خلال الفترة (2000-2008) بمعدل 1,7 مليار دولار سنويا¹⁴. وتعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية متضررة من تهريب الأموال بعد كل من

نيجيريا ومصر، حيث حددت قيمة الأموال المهربة من الجزائر حسب تقرير لمنظمة غير حكومية للتزاهة المالية العالمية بنحو 26 مليار دولار خلال 40 سنة. وأن حوالي 65% من تلك الأموال المهربة إلى الخارج، من التلاعب والغش الضريبي، وتضخيم عمليات الفوترة في المعاملات التجارية الدولية، ما ينجم عنه أيضا خسائر في المداخيل الجبائية¹⁵.

2.4. التهرب الجمركي: إن أي تهرب من تسديد الحقوق والرسوم الجمركية مهما اختلفت صورته وأشكاله، يشكل نزيفا للموارد الدولة. وهذا ما يجعل إدارة الجمارك تقوم بمحاربتها بالطرق القانونية، حرصا على حماية المنتجات الوطنية، والمحافظة على ثروة البلاد وعلى توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

3.4. التهرب الضريبي المحلي: وهو يعني التخلص من عبء الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أو انتهاك القانون، وذلك نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي. وقد بلغ التهرب الضريبي في الجزائر مستوى عال جدا، أين بلغ سنة 1994 مبلغ 208 9 مليون دينار وهو مبلغ لا يستهان به، أما في سنة 1995 تقلص المبلغ إلى 6 962 مليون دج، وهو مبلغ مرتفع إذا ما قورن بمستوى الإيرادات الضريبية على مستوى الموازنة¹⁶. وقد تذيلت الجزائر الترتيب العالمي في مؤشر التسديد الضريبي الذي أورده تقرير البنك الدولي في 2010، واحتلت المرتبة الأخيرة ضمن 183 دولة التي اعتمدها التقرير، ما يعني أنها بعيدة جدا عن المستوى الدولي في تسديد الضرائب¹⁷.

4.4. التهرب الضريبي الدولي: ويتضح ذلك عندما يلجأ المكلف إلى تهريب أمواله للخارج حتى لا تتمكن الدوائر الضريبية من تحصيل الضرائب المفروضة عليه، أو عندما تكون بعض مصادر الدخل الخاضعة للضريبة موجودة في الخارج، ويعمد المكلف إلى عدم التصريح بوجودها للمرة أو يخفي جزءا منها¹⁸. والتهرب الضريبي الدولي هو تهرب اقتصادي يتمثل في ضياع مورد من الموارد الأساسية والحيوية للدولة في الظروف العادية¹⁹.

5.4. الغش الضريبي: ويقصد به تلك السلوكيات والممارسات التي تتم بهدف التحايل وتجنب أداء الضريبة وهذا خارج إطار القانون. ويترتب على ذلك آثارا خطيرة، حيث يهدد انتشاره من أخطر التحديات التي تواجه عملية تعبئة الإيرادات الحكومية، إذ أنه يسهم في تدني كفاءة الجهاز الضريبي، ويحد من حجم الموارد الضريبية. بالإضافة إلى الانخفاض الزائف في الطاقة الضريبية. فإذا كان صانع السياسة المالية سيضع حجم الإيرادات الحكومية، ويخطط حجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة، فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة، سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي، أو تمويل الإنفاق العام.

5. الفساد في الإنفاق العام: هناك مشكلة مدمرة تعاني منها الجزائر في مجال الإنفاق الحكومي، وهي الفساد بصوره المختلفة. وإن الفساد في الأجهزة الحكومية يمثل خطرا ليس فقط على الادخار الحكومي، بل على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بكاملها. ومن صور الفساد في النفقات الحكومية للجزائر ما يلي:

1.5. التبذير؛ الإسراف؛ الاختلاس والتهب في استخدام المال العام: فهناك مشاريع تبدأ وتتوقف أو تنفذ بالمخالفة للمواصفات، وتخصيص مبالغ مالية لمشاريع على الورق، وهذه إحدى مظاهر الإهدار للمال العام. وتجدر الإشارة إلى أن الإلغاء التعسفي لكبريات المشاريع الصناعية في بداية الثمانينيات كان منطلقا للتراجع عن المسار الإنمائي، وتفضيلا لسياسة التشجيع على الاستهلاك المفرط، والتبذير على حساب المجهود والاستثمار المنتج. فالاستهلاك الزائد عن الحاجة أحدث شوا في الادخار، كانت له علاقة مباشرة بضعف الدخل الفردي وغلاء المعيشة، وارتفاع الديون الخارجية، وانخفاض معدلات الاستثمار وانتشار البطالة²⁰. وهناك صور عديدة للإسراف والتبذير والاختلاس والتهب، منها:

- تبديد الأموال العامة في الإنفاق المظهري الحكومي (المباني الحكومية الفاخرة، الأثاث الفاخر)؛
- المبالغة في استخدام المقتنيات العامة للأموال الشخصية لتحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة؛
- الاختلاس المعبر عنه بتضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة خاصة كبار المسؤولين؛
- الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في المناسبات والتهاني والتعازي والتأييد والتوديع؛
- إنفاق الملايير في مظاهر الاستقبال والحفلات والمبالغة في نفقات التمثيل الخارجي... الخ؛
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي وزيادة عدد العاملين فيه عن القدر اللازم لأداء الأعمال، إضافة إلى عدم التنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية، كما هو الحال بالنسبة لقطاع المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات.

2.5. الرشوة المقترنة بالصفقات العمومية: تعتبر الرشوة أهم تعبير عن الفساد المالي، وهي كذلك فعلا، لأنها تلحق الدوائر الإدارية ودوائر الخدمات على كل المستويات. ويقترن انتشار الرشواى بدءا من الصفقات العمومية ومنح رخص الاستغلال في منشآت

القطاع العام إلى الإنفاق على شراء الأسلحة. وتذهب منظمة (شفافية دولية) إلى أن الفساد المتعلق بمنح الصفقات خارج محددات المنافسة من شأنه أن يضعف موارد الحكومة ويزيد من الإنفاق العام. كما يشوه الفساد تركيبة النفقات العامة، ويؤدي إلى إضعاف الرقابة على القطاع العام. وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2010، فإن ضحايا الفساد . نعي بهم الأشخاص الذين واجهوا حالة رشوة . في الجزائر، قد بلغت نسبتهم في سنة 2008 القيمة 28%²¹، وهي نسبة مرتفعة جدا لها دلالة خطيرة على استفحال الظاهرة في أوساط المجتمع الجزائري . كما تحفل وسائل الاعلام الجزائرية بإتهامات عن دفع شركات أجنبية رشى ضخمة الى شخصيات سياسية وموظفين من ذوي المراكز الرفيعة لضمان الحصول على العقود، وهذا ما حصل مع مشروع بناء الطريق السريع "شرق-غرب" الذي يربط بين شرق البلاد وغربها، وهو مشروع بكلفة 12 مليار دولار أمريكي يمتد على مسافة 1200 كيلومترا، وكشف محققون نظام رشى وعمولات يشمل أجهزة أمنية في البلاد ومسؤولين بارزين في وزارة الأشغال العمومية.²² وانفجرت فضيحة فساد أخرى في 2010 شملت شركة "سوناطراك" النفطية المملوكة للدولة، وأمر رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة "سوناطراك" بتجميد كل العقود التي وقعت في ديسمبر 2009 وفيفري 2010، بسبب الاشتباه بوجود احتيال وغش، وفي ماي 2011، حكم على المدير التنفيذي للشركة بالسجن سنتين بسبب سوء استخدام الأموال العامة، إذ منح عقودا بشكل مباشر وليس من خلال المنافسة، وظهرت فضيحة تتعلق بـ "سوناطراك" في فيفري 2013، عندما حقق في إيطاليا مع باولو سكاروني، رئيس شركة "إيني" الإيطالية للنفط والغاز المملوكة للدولة، في شبهة تقديم رشوة بـ 265 مليون دولار للفوز بعقود من "سوناطراك".²³

ثالثا: آليات ترشيد الانفاق العام للحد من الفساد المالي في الجزائر

تشكل الجزائر عضوا في اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ 2004، على الرغم من بعض التحفظات، واعتمدت قانونا للوقاية من الفساد سنة 2006، وفي العام ذاته انشأت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد ومع ذلك لم يعين رئيس الجمهورية أعضاء اللجنة السبعة حتى 2010، وهي لم تحقق اية نتائج حتى الآن، فمعظم الالتزامات في مجال مكافحة الفساد بقيت فارغة ولم تلق الدعم الضروري من الدولة.²⁴

1. تعزيز الشفافية في تسيير النفقة العامة: تسجل الجزائر نتائج سيئة عندما يتعلق الأمر بالشفافية في الموازنة العامة، ففي استطلاع "مبادرة الموازنة المفتوحة" لعام 2010، والذي يقوم بمقدار المنح الحكومات شعوبها حرية الوصول الى المعلومات الخاصة بالموازنة، حصلت الجزائر على درجة 13 من أصل 100، وكان متوسط الشرق الأوسط 23 درجة، وينص الدستور الجزائري على ان يراقب البرلمان موازنة الحكومة، ومع ذلك سنت في العقود الثلاثة الأخيرة قوانين الميزانية من دون ان تخضع للتدقيق البرلماني، ويعتبر مجلس المحاسبة في الجزائر هو المسؤول عن تدقيق ميزانية الحكومة والحسابات المالية للشركات المملوكة للدولة، وتقديم تقرير سنوي الى رئيس الجمهورية ومع ذلك نادرا ما تكتمل عملية التدقيق في الواقع، ونادرا ما تنشر تقارير المراجعة، ولا يفتش المجلس سجلات الضرائب الخاصة بالنفط والغاز، كما أن "سوناطراك" لا تنشر التقارير المالية المدققة، وصنف مؤشر مراقبة الإيرادات الذي يقوم بشفافية العائدات في 41 من البلدان الغنية بالموارد، الجزائر في الرتبة 38 في تقريره لعام 2011، ما يضعها خلف كل دول النفط الغنية الأخرى في المنطقة.²⁵

2. آليات ترشيد الانفاق العام: يكون ترشيد الإنفاق العام بالعمل على زيادة فاعليته وليس بتخفيضه دائما، والذي قد تكون له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني. فالفرق كبير بين مفهومي ترشيد الإنفاق وتخفيض الإنفاق، فالترشيد يقوم بالأساس على اتخاذ القرار الصائب في الإنفاق، ما قد يعني تخفيض النفقات في مجالات معينة، وزيادته في مجالات أخرى، والغاية في النهاية ضبط النفقات بما يحقق الهدف العام من صرفها.²⁶ وإنه من الأفضل لأسباب تتعلق بالعرض، والتي تحدد مستوى المعيشة، زيادة الادخار الحكومي عن طريق تخفيض الإنفاق العام بدلا من زيادة الضرائب²⁷، ولترشيد النفقات العامة يتعين:

- 1.1. تحديد حجم أمثل للنفقات العامة، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدييره من الموارد العادية للدولة؛
- 2.2. إعداد دراسات الجدوى للمشاريع؛

3.2. الترخيص المسبق من السلطة التشريعية ضمانا لتوجيه الإنفاق بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة؛

1.2. تجنب جميع أوجه الإسراف والتبذير سواء كان خاصا أو عاما؛

5.2. الالتزام بالأحكام الشرعية في الإنفاق العام، وذلك بأن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بضابط الحلال والحرام، فلا تقع النفقات

العامة إلا في المباحات، ولا تكون المشاريع منتجة لسلعاً محرمة، كما لا تقوم باستيرادها؛

6.2. تناسب الإنفاق العام مع المقدرة المالية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية للدولة.²⁸

7.2. تشديد الرقابة بكل أشكالها، سياسية وبرلمانية وقضائية وتقنية لأجل الوصول إلى ترشيد النفقات العامة للدولة؛ وضمان احترام أموال الدولة من الضياع والاختلاس، ومن كل أشكال التلاعب.²⁹

8.2. إصلاح نظام الإعانات الظاهرة والضمنية معا، والأكد أن الحفاظ على شبكة الأمان أمر مهم في ظل تزايد معدلات البطالة، ولكن التحويلات غير الموجهة لا تسمح بضمن توزيع أمثل للموارد الموجهة للفئات السكانية الأضعف. ويمكن جعل دعم الأسعار أكثر فعالية من خلال تعزيز ضبط أسواق السلع الأساسية، لاسيما المنتجات الطازجة وإيقاف دعم المنتجات المستوردة. ومن شأن توجيه الإعانات، المقرونة بخفض تدريجي في معدل الإعانات العامة، أن يسمح بخفض العبء المالي الذي يثقل كاهل الدولة دون إلحاق الضرر بالفئات السكانية الأضعف.

خلاصة:

تناولت الورقة البحثية أهمية ترشيد الانفاق العام كألية للحد من الفساد المالي في الجزائر، عبر تحليل تطور الانفاق العام كأهم عنصر في السياسة المالية، وكذا تطور العجز الموازي الذي يهدف الجزائر الى تدنيته عبر آليات ترشيد الانفاق العام المنتهجة خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، وتدني نشاط القطاع الخاص والمساهمة الضعيفة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في توليد الدخل الوطني، وتعددت مظاهر الفساد المالي في الجزائر خاصة منها ما تعلق بالصفقات العمومية، وبنفقات التحويلات الاجتماعية حيث صنفت الجزائر في مراكز متقدمة حسب المؤشرات الدولية التي تناولت الفساد المالي، وأخرى متدنية تناولت الإفصاح والشفافية الخاصة بإعداد الموازنة العامة في الجزائر.

نتائج الدراسة: يمكن إدراج بعض نتائج الدراسة في النقاط الآتية:

- اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية تطور من خلالها الانفاق العام ولامس كافة القطاعات الاقتصادية، غير أن النتائج الفعلية لا ترقى للنتائج المخططة ولم يكن الانفاق العام فعالا بالشكل الذي يزيد من مردودية القطاعات الاقتصادية الأساسية فلم تتجاوز مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2016 ما نسبته 12.3% وقطاع الصناعة 5.6%، وقطاع البناء والأشغال والعمومية 11.9%، وغيرها من القطاعات التي استفادت من الدعم الحكومي في إطار البرامج التنموية الحكومية من سنة 2000 الى غاية يومنا هذا.

- يعتبر ترشيد الانفاق العام من أهم الآليات التي يمكن من خلالها التقليل من مظاهر الفساد المالي في الجزائر عبر سد الثغرات المسببة لها والعمل على تشديد آليات الرقابة بأنواعها على كيفية صرف وتسيير النفقات العامة.

- ان تطور معدل النمو في الجزائر لا يتماشى مع تطور الانفاق الحكومي الموجه لرفع هذه المعدل، حيث حقق اعلى معدل له وهو 7.2% سنة 2003، ليتراجع بعد ذلك خلال الفترة 2005-2016 ولا يتجاوز 4% في ظل تنامي وتزايد الانفاق الحكومي بمعدلات مرتفعة جدا.

- تعتبر مشكلة تنمية القاعدة الإنتاجية في الجزائر ليست تمويلية، وهذا ما أثبتته تطور الانفاق الحكومي خلال الفترة 2000-2016، بقدر ما هي مشكلة تسييرية وتخطيطية تتعلق بكيفية واولية التمويل وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

التوصيات: من خلال ما سبق يمكن طرح بعض التوصيات من بينها ما يلي:

- ضرورة وضع خطط واستراتيجيات واضحة الأهداف تراعي الأولوية في تمويل القطاعات الاقتصادية ومردوديتها، وفق آلية تمويلية كفؤة وآليات رقابية فعالة، تعزز من الدور التنموي للإنفاق الحكومي وتحقق أهدافه.
- ضرورة تشديد الآليات الرقابية في الجزائر والالتزام بالمعايير الدولية في اعداد الموازنة العامة والإفصاح عنها بالشكل الذي يكسيها شفافية أكثر، مما يساعد على تقدير الانحرافات السلبية في وقتها وسرعة معالجتها.
- على السلطات المعنية في الجزائر إعادة النظر في برامج الدعم الحكومي والنفقات التحويلية والتحفيزات وإعانات من أجل ضمان وصولها الى من يستحقها فعلا، وتطويرها وتقليلها بالشكل الذي يضمني فعالية أكثر وبما يسهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة.
- على الحكومة أن تلتفت التفاتة جادة نحو التطبيق الفعال للقوانين الردعية والعقوبات في مجال سوء الاستخدام أو التسيير، والاختلاس والغش والرشوة في استغلال النفقة العامة من أجل تقليل ظواهر الفساد المالي.
- من الضروري الاسراع في اعتماد المسائلة ومعايير الحوكمة الرشيدة والتأكد من تطبيقها، وتفعيل دور اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد في القيام بدورها في مكافحة الفساد.

قائمة المراجع المعتمدة:

- ¹- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب النجار، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص:190.
- ²- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص:41.
- ³- سوزي عدل ناشد، **المالية العامة، النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2003، ص:27.
- ⁴- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، جدار للكتاب العالمي، عمان، 2008، ص-ص:133-134.
- ⁵- محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص:72.
- ⁶- نائل عبد الحافظ العواملة، **ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد7، ع2، 1992، ص39.
- ⁷- بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف**، مذكرة ماجستير، فرع تسيير المالية العامة، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص:52.
- ⁸- بلال خلف السكارنة، **الفساد الإداري**، ط1، داروائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص24.
- ⁹- زكريا مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كاللور المسحري للفترة: 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2017، ص:221.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

الإفناق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

تقييم دور الجامعة في نشر الوعي البيئي لدى الطلبة في ظل التوجه نحو تحقيق مدخل المواطنة البيئية -
دراسة عينة من طلبة الماستر بكلية العلوم الاقتصادية جامعة سوق أهراس-

د. بن خديجة منصف

جامعة سوق أهراس، الجزائر

benkhedidjam81@gmail.com

د. مشري محمد الناصر

جامعة سوق أهراس، الجزائر

nacer_mecheri@yahoo.fr

ملخص:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على ماهية المواطنة البيئية، ودور الجامعة في نشر الوعي البيئي لدى طلبتها من خلال مدخل الثقافة البيئية وكيفية تنمية هذه الثقافة عن طريق التعليم البيئي، علاوة على الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام البيئي في ظل التوجه نحو مفهوم المواطنة البيئية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق أداة استبيان تكونت من محورين: تم تطبيقها على عينة مكونة من 32 استمارة وزعت على مجموعة من طلبة الماستر (سنة أولى) في مختلف تخصصات العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة مساعدي محمد الشريف بسوق أهراس.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أبرزها: تسعى جامعة سوق أهراس إلى التوجه نحو مفهوم المواطنة البيئية وهذا من خلال تفعيل متطلبات نشر الوعي البيئي بين طلبتها، غالبية أفراد العينة يمتلكون ثقافة قوية نسبيا في المجال البيئي، لكن ضعف ملموس في مجال التربية البيئية لديهم. وقدمت الدراسة جملة من الإقتراحات.

الكلمات المفتاحية: المواطنة البيئية، الوعي البيئي، التربية البيئية، الإعلام البيئي، الثقافة البيئية، جامعة سوق أهراس.

Abstract:

This study aimed to identify the nature of environmental citizenship and the role of the university in spreading the environmental awareness of its students through the introduction of environmental culture and how to develop this culture through environmental education, as well as the role that environmental media can play in the context of the orientation towards environmental citizenship. Achieving these objectives The researchers adopted the descriptive analytical method ; by applying a questionnaire tool consisting of two axes that were applied to a sample of 32 forms distributed to a group of master students (first year) in various fields of economics

The research concluded such results among them: The University of Souk Ahras seeks to approach the concept of environmental citizenship; This is by activating the requirements of spreading environmental awareness among its students. Most of the sample have a relatively strong culture in the environmental field, but a significant weakness in their environmental education. The research suggested a number of recommendations.

Key Words : Environmental Citizenship, Environmental Awareness, Environmental Education, Environmental Media, Environmental Culture, Souk Ahras University.

احتلت القضايا البيئية مؤخرًا وخاصة بعد 1987 مساحة كبيرة ضمن الدراسات التنموية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية، وتعددت أبعادها واتجاهاتها عبر قضايا تمحورت في كيفية إيجاد النموذج المناسب الذي سيحكم شكل وطبيعة العلاقة بين الفرد وبيئته المحيطة، والملاحظ يدرك أن علاقة الفرد بالبيئة مرت بمراحل عكست تفاقم ظهور المشكلات البيئية وتعقدتها، وذلك نتيجة استغلاله للموارد الطبيعية دون اكتراث بالتوازن البيئي واحتياجات الكائنات الأخرى للبقاء، مما جعل للعديد من استثماراته جوانب تخريبية وهذا حتى دون ان يدرك عواقب هذا الاستغلال.

لكن المجتمعات في الآونة وصلت إلي مرحلة حرجة استدعت ضرورة التآني وتفهم ما حدث، وألزما بتغيير نمط تعاملها مع المتطلبات الحالية المتاحة على الصعيد المحلي والعالمي على حد السواء، وعلى رأسها التنمية المستدامة، ومن هنا برزت أهمية تبني مفهوم جديد للمسؤولية يقوم على مبدأ المبادر الطوعية التي يجب أن يقوم بها الفرد (المواطن) من أجل المساهمة في حماية البيئة بمختلف معطياتها، وتعد المسؤولية البيئية من أهم ملامح التنمية المستدامة، ولكن وحدها ليست كافية إذا ما أريد تطوير السلوك البيئي المسؤول، ويرى بعض المختصين أن الحل الجذري للوضع البيئي الراهن يتطلب تغييرا كبيرا في ممارسات الفرد إزاء بيئته، بل ان الثورة البيئية التي نحتاجها في الوقت الحالي إنما هي ثورة مواطنة، من هنا أصبحت الدولة بمؤسساتها ملزمة على تغيير نظرة هذا الفرد للبيئة من خلال تنمية ايدولوجية المواطنة البيئية، هذه الأخيرة التي تقوم على فكرة أن الفرد جزء من المجتمع له حقوق وواجبات تمكنه من أن يحيا حياة صحية ومنتجة بما ينسجم مع البيئة وهذا باحترام القوانين المسنة والوعي بأثار أنشطته على جميع مكونات البيئة بما يتماشى مع متطلبات تحقيق نموذج المواطنة.

إن معالجة المشاكل البيئية تنطلق من مجتمع يستطيع أن يعي المخاطر المحدقة به وبالأجيال المستقبلية ولا يمكن مواجهة هذا المشكل إلا بغرس قيم ثقافية وسلوكية وخاصة داخل الجامعات على اعتبار أنها تمثل المؤسسة التعليمية الأكثر وعي بحجم وخطر هذه المشاكل، وهذا من خلال ايجاد وتوليد الرادع الذاتي الذي ينبع من داخل طلبتها ويدفعهم إلى حماية وصيانة واحترام البيئية ومساعدة المجتمع للوصول الي المفهوم الفعلي للمواطنة البيئية من خلال تنمية مستويات الوعي البيئي لدى طلبتها.

وعلى ضوء ما سبق تتجسد لنا معالم الإشكالية التي تتمحور في التساؤل التالي:

إلي أي مدى تمكنت جامعة سوق أهراس من نشر الوعي البيئي لدى طلبتها الماستر في ظل توجهها نحو تحقيق مدخل المواطنة البيئية؟

يمكن تفكيك الإشكالية السابقة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمواطنة البيئية؟
- ما هو المقصود بالوعي البيئي، وكيف تعمل الجامعة على نشره بين طلبتها؟
- ما هي درجة المستوى الذي وصلت إليه جامعة سوق أهراس في نشر الوعي البيئي بين طلبتها؟
- **فرضيات الدراسة:** استنادا إلى إشكالية الدراسة تم صياغة فرضيات تنسجم مع موضوع البحث التي سيجري اختبارها واستخلاص النتائج والتوصيات، والتي مفادها:
 - **الفرضية الأولى:** يمتلك طالب الماستر في جامعة سوق أهراس مستوى عالي من الثقافة البيئية.
 - **الفرضية الثانية:** تهتم جامعة سوق أهراس بنشر الوعي البيئي بين طلبتها من الماستر من خلال تفعيل التعليم البيئي.
 - **الفرضية الثالثة:** تهتم جامعة سوق أهراس بنشر الوعي البيئي بين طلبتها من الماستر من خلال تفعيل الإعلام البيئي.
 - **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:
 - نشر مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع المواطنة البيئية لدى الطلبة وغيرهم؛

- محاولة التعرف على الوعي البيئي من خلال مكوناته وكيفية نشره في الجامعة؛
- السعي لتقييم المستوى الذي توصلت إليه جامعة سوق أهراس في مجال نشر الوعي البيئي بين طلبة الماجستير.
- **خطة الدراسة:** من أجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيمه إلى العناصر التالية:
- مفهوم المواطنة البيئية.
- ماهية الوعي البيئي.
- دراسة ميدانية على طلبة الماجستير بكلية العلوم الاقتصادية.

أولاً: مفهوم المواطنة البيئية:

1. تعريف المواطنة:

إن المتعمق في موضوع المواطنة يدرك التطور الذي لحق هذا المفهوم، فالمفهوم الذي بدأ خلال الفترة اليونانية قبل الميلاد ليس هو نفسه الذي كان موجود في فترة العصور الوسطى، وليس هو الذي عرفته أوروبا بعد الثورة الفرنسية، والذي يختلف بدوره عن المفهوم المعاصر للمواطنة.

فالمواطنة تعد من القضايا القديمة المتجددة التي ما تلبث أن تفرض نفسها عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني الشامل بصفة خاصة ومشاريع الإصلاح والتطوير بصفة عامة، والمواطنة مأخوذة من العربية من الوطن: المنزل الذي تقيم به وهو "موطن الإنسان ومحلّه"، والمواطنة مصدر الفعل واطن بمعنى شارك في المكان إقامة ومولداً لأن الفعل على وزن فاعل، أما اصطلاحاً فالمواطنة بأبسط معانيها تعني "التزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أداؤها"¹ وتعرف المواطنة أيضاً بأنها "مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من المسؤوليات"²، وينظر لها على أنها "شكل من أشكال الترابط بين الأفراد داخل المجتمع الواحد"³.

في هذا السياق احتلت هذه القضية مساحة كبيرة في الدراسات السياسية والاجتماعية والتربوية، وتعددت أبعاد المواطنة في علاقاتها الممتدة عبر قضايا تمحورت أساساً في علاقة الفرد بالمجتمع والدولة، وهذا من خلال أطر قانونية منظمة للحقوق والواجبات، كما أنتجت عدة أطروحات شملت مختلف مجالات الفكر في مختلف دول العالم، وجسدت العديد من الرؤى حول مفهوم المواطنة ومبادئها وحقوقها وواجباتها، ومن رحم الشمولية التي عرفها هذا المفهوم وبسبب غزوه مختلف مجالات الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي ظهر مصطلح جديد أطلق عليه المواطنة البيئية، وهو مفهوم لا يقتصر على توجيه الاهتمام لرعاية البيئة المحلية ومكوناتها فقط؛ بل يتجاوز ذلك منطلقاً بأفاقه الواسعة لخلق عالم مستدام.

2. تعريف المواطنة البيئية:

بالرغم تعددت المصطلحات اللغوية التي صاحبت ظهور المواطنة البيئية فمنها من أطلق عليه المواطنة الخضراء (green citizenship) والمواطنة الإحيائية (ecological citizenship) والمواطنة المستدامة (sustainable citizenship)، إلا أنها تدور كلها حول نفس النسق ألا وهو الاهتمام بالبيئة، وإذا حاولنا بلورة تعريف للمواطنة البيئية فنجدها تدور ضرورة "غرس مجموعة من القيم والمبادئ والمثل لدى أفراد المجتمع صغاراً كانوا أم كباراً، لتساعدهم في أن يكونوا صالحين وقادرين على المشاركة الفعالة والنشطة في كافة قضايا البيئة ومشكلاتها وبذلك يتطور مفهوم المواطنة ويصبح له مدلول أشمل يتعدى كون الإنسان مواطناً داخل وطنه فقط، إلى كونه عضواً نشيطاً وفاعلاً وسط المجتمع البشري ككل، أي أن عليه واجبات تجاه العالم كله مثلما عليه واجبات نحو وطنه، بالتالي يصير المواطن ذا صبغة عالمية، يحمل على عاتقه مسؤولية أوسع نطلقاً نحو بيئته ككل، وبذلك يصبح مفهوم المواطنة البيئية والسلوك البيئي الصحيح ضرورة وجودية لبقاء الإنسان وليس مجرد رغبة أو شعار، له أن يختاره أو يرفضه"⁴ وتعرف أيضاً بأنها "وعي الأفراد حول الطبيعة وعلاقتها بالمجتمع واستعدادهم لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة، والتعرف على مسؤولياتهم للحد من الآثار السلبية عليها وتشمل المواطنة القطاع العام والخاص ومشاركهم الفعالة في أنشطة المجتمع والديمقراطية بشكل

تقييم دور الجامعة في نشر الوعي البيئي لدى الطلبة في ظل التوجه نحو تحقيق مدخل المواطنة البيئية - دراسة عينة من طلبة الماستر بكلية العلوم الاقتصادية جامعة سوق أهراس-

عام⁵، وأيضاً هي: "المواطنة في كمالها باعتبار الحس البيئي حس حضاري يتجاوز الوعي والتمسك بالحقوق والتقييد بالواجبات والقواعد الأخلاقية والقانونية إلى احترام البيئة (الطبيعية والعمرائية) والمساهمة في الحفاظ على سلامتها"⁶. بالرغم من تعدد التعاريف ووجهات النظر إلا أننا لاحظنا تحول كبير في مفهوم المواطنة حيث انتقل من المجال السياسي إلى المجال البيئي، وهذا لما يحمله هذا المفهوم من إيمان وثقة وانتماء للفرد داخل مجتمعه، فمفهوم المواطنة البيئية يعكس لنا بالدرجة الأولى ضرورة تغيير سلوك الفرد وجعله يؤمن بأهمية المحافظة على البيئة، ليس على اعتبار أنه مستهلك فقط بل باعتبار أنه أصبح شريك أساسي في المجتمع له حقوق وعليه واجبات نحو محيطه عامة والايكولوجي خاصة، كما يجب أن يعمل بصفة تلازمية مع مختلف قطاعات الدولة العامة والخاصة على حماية هذا المحيط ويجب أن تنبع هذه المسؤولية من قناعاته الخاصة بالدرجة الأولى، فالمواطنة البيئية في مفهومها المتطور لا تعني أن يكون مواطن العصر مواطناً داخل وطنه فقط بل يجب أن يكون عضواً ناشطاً في مجتمع أكبر من وطنه لذلك فمواطنته أصبحت ذات صبغة اقليمية وعالمية.

3. متطلبات خلق المواطنة البيئية:

إن دعم المواطنة البيئية لدى عامة المواطنين وترسيخها للأجيال الناشئة من أجل مستقبل مستدام للإنسانية يقتضي الاعتماد على مجموعة من المبادئ التي يمكن تلخيصها في:⁷

- الاعتراف بأن كافة الكائنات لها مكانتها في المنظومة البيئية وبأن جميع مظاهر الحياة على الأرض لها قيمتها وأهميتها مهما كانت علاقتها مع الإنسان؛
- حماية المنظومة الايكولوجية وصون سلامتها من خلال حماية التنوع البيولوجي وعلى العوامل الطبيعية التي تشكل استمرارية الحياة؛

- عدم الإضرار بالمقومات البيئية ومنع تشويهها إضافة إلى تجنب التلوث بشق أنواعه وأشكاله؛
- الحرص على اختيار أساليب الإنتاج والاستهلاك التي تحمي إمكانات الأرض في استعادة قدراتها وتحافظ على حقوق الإنسان وتعمل على رفاهة المجتمع، وهذا بإعادة تدوير النفايات بطريقة محكمة، الاستثمار في الطاقات المتجددة، اختيار التكنولوجيا النظيفة؛

- التشجيع على دراسة الاستدامة البيئية والتطبيق الملائم للمعرفة عن طريق دعم التعاون العلمي والتكنولوجي؛
- ضمان حق الحصول على مياه الشرب والتنوير الكهربائي والهواء النقي والأمن الغذائي والتربة الغير ملوثة؛
- الاقرار بالكرامة الذاتية لكل البشر وبمليكيته الفكرية والإبداعية والروحية؛
- تحديد أهداف واضحة وإجرائية لكل عمل يتعلق بصون البيئة وترسيخ التنمية المستدامة؛
- تكييف محتويات البرامج والوسائل التعليمية مع روح العصر من خلال اختيار المضامين المناسبة مع التدرج البناء الموافق للنضج الفكري للمستهدفين؛

ثانياً: ماهية الوعي البيئي

1. تعريف الوعي البيئي:

لقد خُصَّ فرد القرن الواحد والعشرون بأن مستقبله أصبح مرهون بمستقبل البيئة المحيطة به، فاستمراره بات مرهوناً بمستوى وعيه وقناعاته بضرورة المحافظة على بيئته واستغائه على نمط معيشته المستهتر وغير العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة.

إن كلمة الوعي مشتقة من اللغة العربية من الفعل يعي بمعنى حفظ قلب الشئ، ووعي الشئ يعني حفظه وفهمه وقبوله، أما اصطلاحاً فيعرف الوعي بأنه عبارة عن الشعور أو الإحساس النابع من إدراك الفرد للقضايا والأمور المحيطة به والمرتبطة بالعمليات العقلية الوسطية وتوجيه هذا الإدراك للقيام بسلوك ايجابي.

بينما يعرف الوعي البيئي بأنه "كل النشاطات العقلية التي تعمل على زيادة الإدراك والشعور والإحساس بالمشاكل والقضايا البيئية كافة"،⁸ ويعرفه بنيت على أساس معرفة وإدراك لشيء ما في البيئة سواء كان هذا الشيء مجرداً أو محسوساً وهو أسمى مستويات المجال الوجداني". وعرفه تشارلز "إدراك يهدف إلى استخراج مواطن صالح لديه المعرفة والاهتمام بالمشكلات البيئية من تقديم المساعدة والتشجيع على حلها".⁹

2. مكونات الوعي البيئي:

يتكون الوعي من العناصر التالية:

1.1. **التعليم البيئي:** التعليم البيئي أو كما يصطلح أيضاً بالتربية البيئية هو عملية مستمرة طالما استمرت حياة الإنسان، يحتاج إليها الصغار والكبار على حد سواء، وتهدف إلى توصيل الوعي البيئي والمعارف والسلوكيات والقيم الإيكولوجية إلى الجماعات المستهدفة في قطاعي التعليم الرسمي وغير الرسمي، بالإضافة إلى الالتزام بالفعل والمسؤولية الأخلاقية نحو الاستخدام الرشيد للموارد من أجل تنمية سليمة وقابلة للاستمرار. والتعليم البيئي يعتبر جزءاً أساسياً من برامج واستراتيجيات نشر الوعي البيئي وتم التطرق إلى هذا المصطلح أول مرة على يد البروفيسور William B. Stapp سنة 1969 عندما كشف أن التعليم البيئي يهدف لإنتاج مواطن قادر على معرفة المواضيع المتعلقة بالبيئة وتنوعها وعلى دراية بالمشاكل البيئية لتخلق له الحوافز للتحرّك ومعالجة هذه المشاكل بالطريقة الصحيحة.

2.2. **الثقافة البيئية:** يطلق هذا المصطلح على مقومات امتلاك الفرد للسلوكيات المعرفية والانفعالية التي يستطيع من خلالها التفاعل مع البيئة بطريقة صحيحة وغير سلبية، وذلك من خلال جعل مهمة حماية البيئة مسؤولية كل فرد في المجتمع وبكافة، لذلك سنقدم لكم في هذا المقال نظرة شاملة ومفصلة عن الثقافة البيئية، وكيفية نشرها بين الأفراد.

3.2. **الإعلام البيئي:** يعد الإعلام البيئي تخصصاً جديداً في مجال الإعلام بدأ ينمو في مطلع السبعينات وعلى العموم فهو يعرف بأنه "نوع من الإعلام المتخصص يرمي إلى نشر المعلومات والبيانات الصحيحة عن البيئة والآراء والاتجاهات المتصلة بها، بهدف تبصير الجمهور بكل ما يرتبط بالبيئة المحيطة بهم وإحداث وعي مناسب حيالها" ويعرف أيضاً "على أنه توظيف وسائل الإعلام توظيفاً منهجياً من قبل أشخاص مؤهلين بيئياً وإعلامياً للتوعية بقضايا البيئة، وخلق رأي عام متفاعل إيجابياً مع تلك القضايا".¹⁰ وأهمية الإعلام البيئي لا تأتي من كونه عنصراً أساسياً في بناء الوعي البيئي ونشر مفهوم التنمية المستدامة فقط، بل أهميته تكمن حالياً في نشر ثقافة الكوارث والوعي بها وبناء قدرات التكيف لدى الإنسان لمواجهتها مواجهة عقلانية.

3. وسائل نشر الوعي البيئي داخل الجامعة:

حدد القيسي أهم وسائل تحقيق التوعية البيئية في العناصر التالية:¹¹

- تزويد الطلاب بالمهارات والخبرات التعليمية التي تجعل الطالب إيجابياً في تصرفاته وتعاملاته مع البيئة؛
- المشاركة الفاعلة في المناسبات والأيام الدراسية المختلفة التي تدرس أخطار التلوث البيئي على الفرد والمجتمع والبيئة والاهتمام بنشر التوعية اللازمة من خلال فعاليات الأنشطة التعليمية المتنوعة كالدورات والمؤتمرات والملتقيات العلمي التي تعني بأمور البيئة؛
- تزويد مختلف التخصصات بمقياس على الأقل خاص بالتعريف بالقضايا البيئية وكيفية الحماية والوقاية؛
- الاحتفال بالمناسبات التي تهتم بالقضايا البيئية والتعريف بأهميتها كاليوم العالمي للمياه... الخ؛
- إرسال البعثات إلى الخارج لحضور المناسبات العالمية الخاصة بالبيئة؛
- استخدام دور العبادة من أجل تنمية الجانب الإيماني عند الإنسان؛
- استخدام الوسائل الحديثة والتكنولوجيا في جذب وانتباه الطلبة داخل الجامعة وخارجها من أجل المحافظة على البيئة ومكوناتها؛
- التركيز على دراسة القضايا المحلية والإقليمية الحيوية ذات العلاقة بالمشكلات البيئية والعمل على تغيير الاتجاهات السلبية؛

تقييم دور الجامعة في نشر الوعي البيئي لدى الطلبة في ظل التوجه نحو تحقيق مدخل المواطنة البيئية - دراسة عينة من طلبة الماستر بكلية العلوم الاقتصادية جامعة سوق أهراس-

ثالثاً: دراسة ميدانية على طلبة الماستر بكلية العلوم الاقتصادية لجامعة سوق أهراس

1. مجتمع وأداة الدراسة وثباتها:

قصد الإجابة على إشكالية الدراسة حاولنا إسقاط الدراسة النظرية على مجموعة من طلبة الماستر المسجلين سنة أولى بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد الشريف مساعدية بولاية سوق أهراس، وقد اعتمدنا على عينة مكونة من 32 طالب من أصل 160 طالب ماستر سنة أولى أي بنسبة 20% موزعين على 6 تخصصات.

ولتحديد تمثيل العينة في كل تخصص اعتمد الباحثان على أسلوب العينة الطبقية من أجل ضمان تمثيل مختلف التخصصات في عينة البحث وهذا بناء على نسبة مشاركة كل تخصص في المجتمع، من خلال المعادلة التالية:

(عدد الطلبة في التخصص/عدد الطلبة في المجتمع ككل)*عينة البحث

وهذا موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (01): مجتمع وعينة البحث

التخصص	عدد الطلبة الإجمالي في كل تخصص	نسبة العينة من التخصص %	عدد الأفراد الممثلين للعينة في كل تخصص
تسويق الخدمات	14 طالب	8,75	3 طالب
اقتصاد وتسيير المؤسسات	34 طالب	21,25	7 طلبة
اقتصاد نقدي وبنكي	33 طالب	20,625	6 طلبة
إدارة الأعمال	28 طالب	17,5	6 طلبة
مالية المؤسسة	27 طالب	16,875	5 طلبة
محاسبة وتدقيق	24 طالب	15	5 طلبة
المجموع	160 طالب	100	32 طالب

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معلومات من إدارة الكلية.

وقد تم توزيع هذه الاستمارات على عينة الدراسة بالاعتماد على التوزيع العشوائي لكل تخصص بناء على القوائم الاسمية للتخصص وقد استرجعت كلها وهي صالحة للتحليل، وقد قسمت هذا الاستبيان إلى محورين رئيسيين وتمت معالجة هذه الاستبيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الإصدار 19، ويشمل المحور الأول على سؤال واحد متعلق (جنس الطالب)، أما المحور الثاني به 20 عبارة مقسمة إلى 03 فروع متعلقة بمستوى الوعي البيئي في جامعة سوق أهراس:

- الفرع الأول: متعلق بمستوى الثقافة البيئية لدى الطالب وبه 08 عبارات:

- الفرع الثاني: متعلق بالتربية والتعليم البيئي وبه 08 عبارات:

- الفرع الثالث: متعلق باستخدام الإعلام البيئي في الجامعة وبه 04 عبارات:

وتم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي في إعداد اختبارات الإجابة على العبارات، بحيث أعطي كل اختبار وزن معين كما يلي:

جدول رقم (02): سلم ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

وعليه فإن قيم الأوساط الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها وفق المعادلة التالية:

طول الفئة = (القيمة العليا-القيمة الدنيا)/عدد المستويات

الملحق العلمي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

إذن طول الفئنة = $5/(1-5) = 0,80$ وبذلك يكون:

جدول رقم (03): سلم الاختبارات المعتمد في تحليل المتوسطات الحسابية

الاختبار	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	عالي	عالي جدا
المجال	1.79-1.00	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5.00-4.20

المصدر: من إعداد الباحثان بمراجعة الأدبيات

- الصدق والثبات: من أجل معرفة الصدق الظاهري للاستبانة تم عرضها على مجموعة من المحكمين وتم الأخذ بمختلف الملاحظات، ومن أجل معرفة مدى ثباتها تم قياس معامل الفاكرونباخ باستخدام SPSS والجدول أدناه يوضح ذلك

جدول رقم (03) معامل الفاكرونباخ لعبارات الاستبانة

عدد العبارات	معامل الفاكرونباخ
20	0,827

المصدر: من إعداد الباحثان على مخرجات SPSS الإصدار 19

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إن معامل ألفا كرونباخ هو 0,827 وهو أكبر من 0.6 وبالتالي يمكن القول بأن الاستبانة تمتاز بالثبات ويمكن إجراء التحليل عليها.

2. عرض وتحليل البيانات الشخصية:

في هذه النقطة من التحليل سوف نقوم بعرض خاصية العينة بالنسبة للجنس، وهذا ما يمثله الجدول أدناه:

جدول رقم (04): توزيع الطلبة بحسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة %
ذكر	11 طالب	34,37
أنثى	21 طالبة	65,62
المجموع	32 طالب	100,00

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS

يوضح الجدول أعلاه إن النسبة الغالبة من أفراد العينة هم الإناث حيث بلغت نسبتهم من إجمالي العينة 65,62%، بينما بلغ عدد الذكور 11 طالب ونسبة 34,37%. وهذا راجع إلي أن أغلب الطلبة الذكور المتخرجين من الليسانس إما أن ترتيبهم لا يؤهلهم لإكمال الماجستير أو أنهم يرغبون في التوجه نحو الحياة العملية والبحث عن عمل.

3. عرض وتحليل نتائج الدراسة:

لأغراض تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الأفراد على العبارات.

1.3. النتائج المتعلقة بمستوى الثقافة البيئية لدى الطلبة في عينة الدراسة:

جدول رقم (05): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات عن مستوى الثقافة البيئية لدى الطالب

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	تعتبر القضايا البيئية من القضايا التي تشكل محور اهتمامك	3,937	0,532	3
02	تعتبر كل سلوكياتك من النوع الصديق البيئي	3,853	0,519	4
03	لديك دراية بكل مسببات التلوث داخل محيطك	4,503	0,352	1
04	تعتبر التنمية المستدامة من المواضيع التي تثير فضولك	3,260	0,273	6

تقييم دور الجامعة في نشر الوعي البيئي لدى الطلبة في ظل التوجه نحو تحقيق مدخل المواطنة البيئية - دراسة عينة من طلبة الماستر بكلية العلوم

الاقتصادية جامعة سوق أهراس-

05	أتابع بصفة مستمرة من خلال الجرائد والتلفاز الأخبار المتعلقة بالقضايا البيئية	2,518	0,542	7
06	أفضل تدوير النفايات على التخلص منها	4,395	0,891	2
07	حماية البيئة مسؤولية الحكومة ليست مسؤوليتي	2,003	0,760	8
08	أرغب في التطوع للعمل مع الجمعيات الخاصة التي تعنى بالبيئة	3,619	0,659	5
المتوسط الحسابي الكلي		3,512	0,430	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لإجابات العينة حول مستوى ثقافتهم البيئية يقدر بـ 3,512 والذي ينتهي إلى 3,40-4,19 الذي يوافق عبارة عالي وهذا يدل على أن مستوى الثقافة البيئية لدى الطلبة مرتفع وبانحراف معياري منخفض نوعا ما مما يفسر انخفاض مستوى تشتت المجتمع.

أما على مستوى العبارات (3-6) فقد تراوحت قيم وسيطهم الحسابي بين 4,503 و 4,395 والتي تنتهي إلى المجال 4,20-5,00 التي توافق عبارة عالي جدا، بينما سجلت العبارة 7 أقل متوسط حسابي 2,003 وهو مستوى دال على أن مسؤولية حماية البيئة لا تقتصر فقط على دور الدولة ولكنها تتعدى إلى ما وراء ذلك فهي مسؤولية الفرد قبل الجماعة.

2.3. النتائج المتعلقة بمستوى التربية البيئية في الجامعة: يوضح الجدول أدناه:

جدول رقم (06): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات العينة عن التربية البيئية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	تحرص الجامعة على الاهتمام بالقضايا البيئية	3,212	1,023	5
02	تقوم الجامعة ببرنامج ملتقيات وأيام دراسية تخص القضايا البيئية	2,873	0,762	6
03	مهما كان تخصصك فهو يتضمن على الأقل مقياس واحد خاص بالمواضيع المتعلقة بالبيئة	4,234	0,518	2
04	يوجد ارتباط مباشر بين تخصصك وموضوع البيئة	3,232	0,340	4
05	يعمل الأساتذة دائما على الإشارة للمواضيع التي تخص الجوانب البيئية	4,127	0,529	3
06	يوجد في مكتبة الجامعة عدد معتبر من الكتب التي تعالج مواضيع البيئة	4,876	0,726	1
07	تعمل النوادي الموجودة في الجامعة على التوعية البيئية	2,837	1,011	7
08	تعمل الجامعة على عرض ووضع ملصقات ومطويات من أجل ترسيخ الثقافة البيئية لديك	2,343	0,843	8
المتوسط الحسابي الكلي		3,467	0,453	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

أوضحت النتائج الإحصائية الخاصة بالتربية البيئية بأن الجامعة تسهر على تفعيل برامج التربية البيئية بدرجة متوسطة وهذا ما أوضحه المتوسط الحسابي الكلي الذي سجل 3,467 وهي قيمة واقعة في مجال 2,6-3,39 ولكن بانحراف معياري منخفض نسبيا دال على انخفاض معدل التشتت والتباين في إجابات العينة. ولقد سجلت العبارة 06 أعلى متوسط حسابي 4,876 وهو دال على مستوى مرتفع في مجال توفير الكتب الخاصة بالقضايا البيئية، بينما سجلت

العبارة 08 أدنى مستوى وهذا دال على أن الجامعة لم تصل الي ثقافة الاعتماد على الملصقات والمطويات من أجل الترسخ الثقافة البيئية.

3.3. نتائج المتعلقة بمستوى الإعلام البيئي في الجامعة: يوضح الجدول أدناه:

جدول رقم (07): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات العينة عن الإعلام البيئي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	تعمل الجامعة على نشر مختلف المواضيع المتعلقة بالبيئة على موقعها الالكتروني	3,680	0.543	2
02	تتوفر الجامعة على مجلة خاصة بالبحوث المتعلقة بالبيئة	1,223	0.324	4
03	تتوفر الجامعة على أماكن خاصة ومحددة لرمي النفايات	4,211	0.114	1
04	تقوم الجامعة بعرض حملات التوعية البيئية بالاعتماد على Data show مثلا.	1,238	0.543	3
المتوسط الحسابي الكلي		2,588	0.895	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد العينة حول مستوى الإعلام البيئي في الجامعة قد سجل متوسط حسابي 2,588 وهو مستوى ضعيف لأنه واقع في المجال 1.8-2,59 وهذا بانحراف معياري عالي نسبيا وهو دال على تباين في إجابات العينة، ولكن على مستوى عبارات هذا الفرع نلمس أن هناك تفاوت في معيار الأهمية حيث سجلت العبارة تتوفر الجامعة على أماكن خاصة ومحددة لرمي النفايات أعلى متوسط حسابي في المجموعة 4,211 وهو واقع في مجال عالي جدا حسب جدول الاختبارات وسجلت أيضا أقل تباين في المجموعة 0,114، بينما سجلت العبارة تتوفر الجامعة على مجلة خاصة بالبحوث المتعلقة بالبيئة أقل متوسط حسابي 1,223 وهو مستوى ضعيف جدا حسب جدول الاختبارات.

4. اختبار فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على سؤال الإشكالية سوف نناقش النتائج على ضوء اختبار الفرضيات الفرعية:

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مكون من مكونات نشر الوعي البيئي في الجامعة:

جدول رقم (08): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن محور الوعي البيئي

المحاور (الفرضيات الفرعية)	المتوسط الحسابي	الاتجاه
مستوى الثقافة البيئية لدى الطالب في ظل المواطنة البيئية	3,512	مستوى عالي
التعليم البيئي (التربية البيئية) داخل الجامعة في ظل المواطنة البيئية	3,467	مستوى عالي
الإعلام البيئي داخل الجامعة في ظل التوجه نحو المواطنة البيئية	2,588	مستوى ضعيف
المتوسط الحسابي الكلي	3,189	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

- الفرضية الأولى: إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 3,4 فان طالب الماستر في جامعة سوق أهراس يمتلك مستوى عالي من الثقافة البيئية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة الثقافة البيئية هي 3,512، وهو أكبر من المتوسط الفرضي 3,4، وهذا ما يدل على أن طالب الماستر في جامعة مساعدي محمد الشريف وبالضبط في كلية الاقتصاد يمتلك مستوى ثقافي عالي في الجانب البيئي. (صحة الفرضية الفرعية الأولى).

- تقييم دور الجامعة في نشر الوعي البيئي لدى الطلبة في ظل التوجه نحو تحقيق مدخل المواطنة البيئية - دراسة عينة من طلبة الماستر بكلية العلوم الاقتصادية جامعة سوق أهراس-
- الفرضية الثانية: إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 3,4 فان جامعة سوق أهراس تهتم بنشر الوعي البيئي بين طلبتها من الماستر من خلال تفعيل التعليم البيئي.
- يبين لنا الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة حول التربية أو التعليم البيئي بلغت 3,467، وهو أكبر من المتوسط الفرضي 3,4، وهذا ما يدل على أن جامعة سوق أهراس تهتم بالتعليم البيئي، وهذا ما يثبت (صحة الفرضية الفرعية الثانية).
- الفرضية الثانية: إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 3,4 فان جامعة سوق أهراس تهتم بنشر الوعي البيئي بين طلبتها من الماستر من خلال تفعيل الإعلام البيئي.
- يبين لنا الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة حول الإعلام البيئي بلغت 2,588، وهو أقل من المتوسط الفرضي 3,4، وهذا ما يدل على أن جامعة سوق أهراس لا تهتم بالإعلام البيئي، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الثالثة).
- في الأخير وانطلاقاً من الفرضيات الفرعية يمكننا القول بأن جامعة سوق أهراس تمكنت بشكل جزئي من نشر الوعي البيئي لدى طلبتها من الماستر في ظل توجهها نحو تحقيق مدخل المواطنة البيئية، حيث أن مستوى الثقافة البيئية المتاح بين طلبتها من الماستر وبرامجها الخاصة بالتربية والتعليم البيئي سجل مستوى عالي ولكن تبقى الإشكالية في ضرورة تفعيل وسائل الإعلام المتاحة وتوجيهها بما يخدم المتطلبات البيئية.
- خلاصة:**
- بعد الانتهاء من دراستنا بجانبها النظري والتطبيقي توصلنا إلى مجموعة من النتائج واقتراحات يمكن إيجازها في الآتي:
- **نتائج الدراسة:** من نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفروض، تم تحديد نتائج الدراسة كما يلي:
 - تمثل المواطنة المجهود المبدول من أجل غرس مجموعة من القيم والمبادئ والمثل لدى أفراد المجتمع، من أجل أن يكونوا صالحين وقادرين على المشاركة الفعالة والنشطة في كافة قضايا البيئة:
 - تسعى جامعة مساعدية محمد الشريف إلى التوجه نحو مفهوم المواطنة البيئية وهذا من خلال تفعيل متطلبات نشر الوعي البيئي بين طلبتها:
 - إن غالبية أفراد العينة يمتلكون ثقافة قوية نسبياً في المجال البيئي؛
 - اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن من أهم وسائل نشر الوعي البيئي داخل الجامعة هو مستوى الطالب في حد ذاته وقدراتها وورصيده المعرفي والعلمي والأخلاقي فيما يخص الجانب البيئي؛
 - الأهمية الكبيرة التي تلعبها التربية البيئية والتعليم البيئي في تحقيق متطلبات نشر الوعي البيئي داخل الجامعة؛
 - أظهرت الدراسة الميدانية ضعف التربية البيئية من خلال ضرورة إدماج أكثر للمقياس والمنهاج الخاص بالبيئة في مختلف التخصصات على أساس أنه موضوع مشترك يهم كل الأطراف.
 - تقصير الجامعة فيما يخص عملية تفعيل الإعلام البيئي وهذا ما يشكل عائق في وجه نشر الوعي البيئي وبالتالي التحول نحو التجسيد الفعلي لمفهوم المواطنة البيئية.
 - **التوصيات:** بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحثان بـ:
 - زيادة الاهتمام أكثر بالتربية والتعليم البيئي وهذا من خلال زيادة الاهتمام ببرامج التوعية والتربية البيئية؛
 - الاستفادة من خبرات الأساتذة في مجال زيادة التوعية البيئية عن طريق الاحتكاك المباشر بين الطالب والأساتذ فيما يخص القضايا البيئية؛
 - التنسيق مع المختصين بمواضيع البيئة لإقامة الندوات والأيام الدراسية التي تسهم في التوعية البيئية؛

- ضرورة الاعتماد على التعليم البيئي من أجل بناء قاعدة معرفية للطلاب وتشجيعهم على البحث في المواضيع البيئية مستقبلاً؛
- تشجيع الطلبة على القيام بالممارسات الصديقة للبيئة من خلال وجودهم في الجامعة أو خارجها مثل التقليل من الطباعة والتدخين...الخ؛
- ضرورة التنسيق بين الجامعة ووسائل الإعلام لعمل برامج تلفزيونية الهدف منها التوعية البيئية.

الهوامش والمصادر:

- ¹- علاء الدين عبد الرزاق جنكو، **المواطنة بين السياسات الشرعية والتحديات المعاصرة**. جامعة التنمية البشرية في السلمانية، كردستان، العراق، دون ذكر سنة النشر، ص:33، محملة من الموقع: http://neelain.edu.sd/mmpanel/includes/magazines/pdf/3_11_3.pdf، بتاريخ 2017/12/18.
- ²- على خليفة الكوري، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية**. مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2001، ص:177.
- ³- دومينيك شنايدر، كريستان باشوليه، **ما المواطنة؟** ترجمة سونيا محمد النجا، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص:90.
- ⁴- فيصل بن حوري العازي، وآخرون، **المواطنة في التربية الوقائية البيئية**. مجلة التربية والتقدم، المملكة العربية السعودية، دون ذكر سنة النشر، ص: 01/ محملة من الموقع: <http://hamdaneducation.com/epej/9th/9th1st1.htm>، بتاريخ 2017/12/18.
- ⁵- غني دحا متناي الزبيدي، **دور ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في تحقيق متطلبات المواطنة البيئية**. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 89، جامعة بغداد، العراق، 2016، ص:67.
- ⁶- عامر الجريدي، **الاستدامة والمواطنة البيئية: أفكار ومناحي اتصالية في الحوكمة المحلية العربية**. المؤتمر الثاني لشبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لبحوث الإدارة العامة، قصر المؤتمرات، تونس، 7-8 أكتوبر 2015، ص:04.
- ⁷- مقالة حول المواطنة البيئية <http://www.istidama.nat.tn/Arabe/Index-Milieu-REB7.htm>
- ⁸- ابتسام سعدون محمد، نهاية جبر خلف، **مستوى الوعي البيئي لدى طلبة بمخاطر الملوثات الكيميائية**. مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، المجلد الأول، العدد 207، 2013، ص:371.
- ⁹- نبيل عمران موسى الخالدي، **ثقافة الوعي البيئي وطبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمع العراقي**. مجلة أروك، المجلد الثامن، العدد الرابع، 2015، ص:672.
- ¹⁰- زهير عبد اللطيف عابد، أحمد العابد أبو السعيد، **الإعلام والبيئة بين النظرية والتطبيق**. دار البازوردي للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص:25.
- ¹¹- جنان قحطان سرحان، **مستوى الوعي لدى طلبة المرحلة المتوسطة في محافظة كركوك**. مجلة كركوك للدراسات الانسانية، جامعة بغداد، العدد 2، المجلد 11، 2016، ص:239.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإشفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

الطاقات المتجددة في الجزائر بين الواقع والمأمول

د. إلياس حناش

جامعة جيجل، الجزائر

ilyashannache@yahoo.fr

د. صالح حميمدات

جامعة جيجل، الجزائر

s.hamimdat@yahoo.fr

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز واقع قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر كمصدر مستقبلي للطاقة يكون بديلا للطاقة الأحفورية، وذلك من خلال الوقوف على إمكانياتها في هذا المجال، وأهم الاستراتيجيات المتبعة لتطويرها ومختلف الآثار التي تنتج عنها بالنسبة للاقتصاد الوطني خاصة في مجال حماية البيئة.

وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر يتميز بالتميز بالمحدودية مقارنة بحجم الإمكانيات التي تتوفر عليها والتي تسمح لها بمنافسة كبرى دول العالم، لذا يجب بدل المزيد من الجهود وتجسيد برامج الطاقات المتجددة على أرض الواقع وتحقيقا لمتطلبات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الطاقات المتجددة، الاقتصاد الوطني، الطاقة الأحفورية، البيئة.

Abstract:

The purpose of this study is to highlight the reality of the renewable energy sector in Algeria as a future source of energy as an alternative to fossil energy, and that by standing on their potential in this area, the most important strategies for development and various effects that result for the national economy, especially in the field of Protection of the environment.

The study found that the renewable energy sector in Algeria marked by exclusion and limited compared to the size of the possibilities that are available to them and that will allow them to compete with major countries in the world, so we have instead more efforts and reflect the renewable energy programmes on the ground to development requirements. For sustainable.

Key words : Renewable energy, national economy, fossil energy, environment.

تمهيد:

تعتبر الطاقة الأحفورية ناضبة وغير متجددة كالنفط والغاز الطبيعي، وهو ما يطرح انشغالا للدول المتقدمة والنامية خاصة التي تعتمد عليها بشكل كبير، وما تسببه من حدوث للأزمات بسبب الانخفاض المفاجئ والمتكرر لأسعارها. وهو ما دفع للبحث عن استراتيجيات وطنية بديلة حيث ارتأت مختلف القوى العالمية أن الطاقات المتجددة هي الخيار المناسب لتحقيق عدة أهداف اقتصادية أهمها حماية البيئة، معملا على تسخير مختلف الوسائل والإمكانيات ومحاولة خلق نظام طاقوي قابل للتجدد والاستمرار.

وتعد الجزائر إحدى الدول التي وجهت أنظارها نحو الطاقات المتجددة، بفضل ما تمتلكه من إمكانيات طبيعية هائلة في هذا المجال خاصة الطاقة الشمسية، مما شجعها على وضع جملة من الإستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية للنهوض باقتصادها من جهة، والتحول التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر من جهة أخرى.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

✓ ما هو واقع قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر؟

وللإجابة على التساؤل المطروح تم تقسيم الورقة البحثية إلى العناصر التالية:

أولاً: مفهوم الطاقات المتجددة

ثانياً: إمكانيات الطاقة المتجددة في الجزائر

ثالثاً: البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة للفترة (2011-2030)

رابعاً: مشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر

خامساً: الآثار المرتقبة للاستثمار في الطاقات المتجددة على الاقتصاد الجزائري (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)

أولاً: مفهوم الطاقات المتجددة:**1- تعريف الطاقات المتجددة:**

توجد عدة تعاريف للطاقات المتجددة أهمها:

✓ الطاقات المتجددة هي الطاقات التي تحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك على عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالباً في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها.¹

✓ عرفت برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة: (UNEP) الطاقة المتجددة على أنها طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها، وتظهر في الأشكال الخمسة التالية: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهربائية، وطاقة باطن الأرض.²

2- خصائص الطاقات المتجددة:

تتميز الطاقات المتجددة بالخصائص التالية:³

- تلعب دارا هاما في تلبية نسبة عالية من متطلبات الانسان من الطاقة.
- الطاقات المتجددة لا تتوفر بشكل خارج قدرة الإنسان على التحكم فيها او تحديد المقادير المتوفرة منها كالشمس والإشعاع.
- استخدام مصادر الطاقة المتجددة يتطلب استعمال العديد من الأجهزة ذات المساحات والأحجام الكبيرة.
- توفر أنواع مختلفة من الطاقة في مصادر الطاقة المتجددة الذي يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل شكل من أشكال الطاقة.

3- مصادر الطاقات المتجددة:

3-1- الطاقة الشمسية: يعتبر استخدام الشمس كمصدر للطاقة من بين المصادر البديلة للنفط التي تعقد عليها الآمال المستقبلية لكونها طاقة نظيفة غير ناضبة، لذلك فإن دولا عديدة تهتم بتطوير هذا المصدر وتضعه هدفا تسعى لتحقيقه،

وتستخدم الطاقة الشمسية حاليا في تسخين المياه المنزلية وبرك السباحة والتدفئة والتبريد في أوروبا وأمريكا، أما في دول العالم الثالث فتستعمل لتحريك مضخات المياه في المناطق الصحراوية الجافة، وتجري محاولات جادة لاستعمال هذه الطاقة مستقبلا في تحلية المياه وإنتاج الكهرباء بشكل واسع⁴.

2-3- طاقة الرياح: إن استخدام الانسان لطاقة الرياح ليس بالأمر الجديد، فقد فرضت الظروف الماضية التي عاش في ظلها ضرورة أن يلجأ إلى استخدام مصادر الطاقة المتوفرة في الطبيعة وإخضاعها لتلبية احتياجاته ضمن ظروف ومستويات التكنولوجيا السائدة في مختلف العصور، فكان للرياح دور فعال حيث استخدمت في إدارة طواحين الهواء وتسيير السفن الشراعية التي ظلت أسرع القطع البحرية حتى تمكن الانسان من اختراع الآلة البخارية، وإذا كان الحديث يدور في يومنا هذا عن طاقة الرياح فغالبا ما تعني استعمال هذه الطاقة في توليد الكهرباء بواسطة التوربينات الضخمة ذات التكاليف والتكنولوجيا الفائقة⁵.

3-3- الطاقة المائية: يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن 18م حين ذلك الوقت كان الإنسان يستخدم مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب، أما اليوم وبعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية كما هو مطبق في العديد من الدول مثل النرويج والسويد وكندا والبرازيل، ومن أجل هذه الغاية تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار، وتبني السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة، وتشير التوقعات المستقبلية لهذا المصدر من الطاقة إلى زيادة تقدر بخمسة أضعاف الطاقة الحالية بحلول عام 2020⁶.

4-3- طاقة الكتلة الحيوية: تعرف أيضا بالطاقة المتجددة التقليدية أو غير التجارية، وهي من مصادر الطاقة التي كانت شائعة في القرون الماضية خاصة قبل ظهور النفط، وتعتمد على استعمال مواد الكتلة الحيوية (Biomasse) التي تنتج محليا، ومن خلال الكتلة الحيوية يمكن إنتاج الوقود، الديازيل الحيوي والايثانول، وبعد هذا الأخير من أفضل أنواع الوقود المستخدمة من الكتلة الحيوية، وعلى الرغم من التطورات الحاصلة في مجالات استعمال الطاقة، لا يزال هذا النوع مصدرا وحيدا للطاقة لأكثر من 02 بليون نسمة يعيش معظمهم في جنوب آسيا وفي أوساط افريقيا، كما أنها تشكل حوالي 10% من المصادر الأولية للطاقة العالمية⁷.

5-3- طاقة الحرارة الجوفية: تعرف الطاقة الحرارية الجوفية بأنها عبارة عن طاقة حرارية كامنة في باطن الأرض تتولد عند احتكاك الصخور الساخنة بالمياه الموجودة قربها أو بالمياه التي يوصلها الإنسان بطريقة ما، فينتج عن عملية الاحتكاك أبخرة تستخدم لتوليد الكهرباء وهي طاقة متواجدة في جميع دول العالم إلا أنها ليست بنفس العمق⁸.

ثانيا: إمكانات الطاقة المتجددة في الجزائر

تمتلك الجزائر مصادر متعددة في مجال الطاقة المتجددة مما يكسبها ميزة تمنحها دخول مرحلة التصنيع الشامل ومناقسة أكبر الاقتصاديات إذا أحسنت استغلالها عن طريق استراتيجية قوية.

1- الطاقة الشمسية: تتوفر الجزائر من خلال موقعها الجغرافي وشساعة مساحتها على إمكانات هائلة من الطاقة الشمسية، حيث تقدر المدة الزمنية للتشعيع بأكثر 2000 ساعة، ويمكن أن تصل إلى 3900 ساعة، كما تعتبر من أغنى الحقول الشمسية في العالم نظرا لكمية الطاقة الواردة إليها والمقدرة ب 05 كيلوواط/سا/م² على كافة التراب الوطني، وأحيانا تصل إلى 7 كيلوواط/ساعة/م²، وعلى مساحة تقدر ب 2.381.745 كلم²، وتعتبر القدرة الشمسية الأهم في الجزائر بل في حوض البحر المتوسط، ويمثل ذلك 169440 تيراواط ساعي/السنة، و 5000 مرة الاستهلاك الجزائري من الكهرباء، 60 مرة استهلاك أوروبا ال(15) المقدر ب 3000 تيراواط ساعي / السنة، 4 مرات الاستهلاك العالمي للطاقة⁹.

والجدول التالي يوضح قدرات الطاقة الشمسية في الجزائر حسب المناطق:

جدول رقم (01): قدرات الطاقة الشمسية في الجزائر حسب المناطق

البيان	المناطق الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة %	4	10	86
معدل مدة اشراق الشمس سا/السنة	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها كيلواط ساعي /السنة/2م	1700	1900	2750

المصدر: وزارة الطاقة و المناجم، دليل الطاقات المتجددة، الجزائر، 2007، ص 39.

2- طاقة الرياح: تتوفر الجزائر على إمكانيات معتبرة من طاقة الرياح حيث تهب عليها رياح تحمل معها الكثير من الهواء البحري الرطب والفقاري الصحراوي، بمتوسط سرعة تفوق 7م/ ثانية، خصوصا في المناطق الساحلية، وهو ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر ب 673 مليون واط ساعي في حالة ترتيب توربين هوائي على بعد 30 متر في حالة رياح ذات سرعة 5.1متر/ثانية، وهي طاقة تسمح بتزويد 1008 مسكن من الطاقة، وتعد أدرار أهم المناطق ذات هبوب الرياح القوي.¹⁰

ويتغير المورد الريحي في الجزائر نتيجة لتغير المناخ، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين:¹¹

1-2- منطقة الشمال: الذي يحده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم ويتضاريس جبلية تمثلها سلسلي التلي والصحراوي وبين هاتين السلسلتين توجد الهضاب العليا والسهول ذات المناخ العقاري ومعتدل السرعة في الشمال غير مرتفع جدا.

2-2- منطقة الجنوب: تتميز بسرعة الرياح أكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي بسرعة 04 م/ثانية و تتجاوز 6 م/ ثانية بمنطقة أدرار.

وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في الجزائر تتراوح بين 2 و 8 م/ثا، وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.

وأتاح وضع خارطة لسرعة الرياح والقدرات من الطاقة المولدة من الرياح المتوفرة في الجزائر تحديد 8 منطقتين شديدي الرياح قابلة لاحتضان تجهيزات توليد الطاقة من الرياح هي: منطقتان على الشريط الساحلي، ثلاث مناطق في الهضاب العليا، وثلاث مواقع أخرى في الصحراء، وبقدرة تقنية للطاقة المولدة للرياح من هذه المناطق بحوالي 172 تيراواط/سا/ السنة، قابلة للاستغلال من الزاوية الاقتصادية، وهو ما يعادل 75 من الاحتياجات الوطنية لسنة 2007.¹² ومن خلال المستجدات فقد تقرر تشييد أول مزرعة رياح في الجزائر بطاقة تقدر ب 10 ميغاواط بأدرار، حيث وكلت مؤقتا للمجمع CEGELEC المشترك بين فرنسا والجزائر، إذ اقترح أفضل عرض في المناقصة المفتوحة بخصوص المشروع.¹³

3- الطاقة الحرارية الجوفية: يتواجد أكثر من 200 مصدر ساخن شمال الجزائر تفوق حرارة ثلثي هذه المصادر أكثر من 45 درجة لتبلغ 98 سنتغراد في حمام المسخوطين بولاية قالمة، 118 سنتغراد في عين ولمان و 119 سنتغراد في بسكرة. يشكل كلس الجوارسي في الشمال الجزائري احتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق البلاد، وتوجد هذه المنابع عموما في درجات حرارة تزيد عن 40 درجة مئوية.

ويمكن استعمال المياه الحارة لحوض الماء الألي فيما يلي:

جدول رقم (02): استعمال المياه الحارة لحوض الماء الألبني

درجة حرارة الماء	امكانيات الاستعمال
70	تبريد (حد أدنى)
60	تربية حيوانات مائية
50	زراعة الفطريات
40	تدفئة حضرية (حد أدنى)
30	تخمير
20	تربية الأسماك

المصدر: كمال عامر، سارة دولاش، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في المنتدى العالمي الدولي السادس حول * متطلبات الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، 29، 30 نوفمبر 2016، ص13

4- الطاقة المائية:

تتوفر الجزائر على إمكانات كبيرة من المياه حيث تساقط على التراب الوطني كميات مهمة من الأمطار سنويا قدرت بحوالي 65 مليار م 3، إلا أنه لا يتم استغلال إلا جزء قليل منها، يقدر بحوالي 5% على عكس البلدان الأوروبية التي تستغل هذا المورد في توليد الطاقة الكهرومائية بنسبة 70% نتيجة تركزها بمناطق محددة، في حين تبخر جزء منها أو تدفقها بسرعة نحو البحر أو نحو حقول المياه الجوفية، وتقدر حاليا كمية الأمطار المستغلة ب 25 مليار م 3 ثلثا هذه الكمية مياه سطحية (103 سد منجز و 50 في طور الإنجاز) والباقي جوفية، وتبلغ حصة حظيرة الإنتاج الكهرومائي بالجزائر ما استطاعته 286 ميغاواط، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي لمواقع الإنتاج الكهرومائي وإلى عدم استغلال المواقع الموجودة استغلالا كفاء، وساهمت طاقة المياه في إنتاج ما استطاعته 228 ميغاواط من الطاقة الكهرومائية بالجزائر سنة 2009، أما إنتاج الكهرباء بالاعتماد على الطاقة المائية فلم يتجاوز نسبة 3%، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالإمكانات المائية التي تتوفر عليها الجزائر.¹⁴

والجدول التالي يوضح محطات توليد الطاقة الكهرومائية في الجزائر كما يلي:

جدول رقم (03): محطات توليد الطاقة الكهرومائية في الجزائر

المحطة	الطاقة المركبة (ميغاواط)	المحطة	الطاقة المركبة (ميغاواط)
درقينة	71.5	عريب	7.000
اغيل أمدان	24	قوريات	6.425
منصورية	100	بوحنيفة	5.700
إراقرن	16	واد فوضة	15.600
سوق الجمعة	8.085	بني بهدل	3.500
تيزي مدان	4.458	تسالة	4.228
إغزرنشبل	2.712	المجموع	286

المصدر: دليل وزارة الطاقة والمناجم، دليل الطاقات المتجددة، الجزائر، 2007، ص43

5- طاقة الكتلة الحيوية:

تبقى إمكانات الجزائر قليلة إذا ما قورنت بالأنواع الأخرى، أولا لأن المساحة الغابية لا تمثل سوى 10% من المساحة الإجمالية للوطن، أما المصادر الطاقوية من النفايات الحضرية والزراعية فتقدر بحوالي 5 مليون طن مكافئ نفط، وتقدر الطاقة الإجمالية للمورد الغابي في الجزائر بحوالي 37 ميغا طن مكافئ، بؤولي، كما أنه وبالنسبة للقدرات الغابية فإن الجزائر تنقسم إلى منطقتين: منطقة الغابات الاستوائية، التي تحتل مساحة تقارب 25 مليون هكتار، أكثر بقليل من 10% من المساحة الإجمالية للبلاد، والمنطقة الصحراوية الجرداء، والتي تغطي أكثر من 90% من المساحة

الإجمالية، حيث يمثل كل من الصنوبر البحري و الأوكاليبتوس نباتين هامين في الاستعمال الطاقوي، فحاليا لا يحتل هذان النوعان سوى 05% من الغابة الجزائرية، كما إن تثمان النفايات العضوية وبخاصة الفضلات الحيوانية من أجل إنتاج الغاز الحيوي، يمكن أن يعتبر حلا اقتصاديا إيكولوجيا سيؤدي إلى تنمية مستدامة في المناطق الريفية.¹⁵

ثالثا: البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة للفترة (2011-2030):

قامت الجزائر بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة للفترة (2011-2030) وتستند رؤية الحكومة على استراتيجية تتمحور حول تثمان الموارد التي لا تنضب، مثل الموارد الشمسية، واستعمالها لتنوع مصادر الطاقة، ويسعى هذا البرنامج إلى تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22.000 ميغا وات خلال الفترة (2011-2030) منها 12000 ميغاواط موجهة لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء و10000 ميغاواط للتصدير، وهذا الأخير مشروط بوجود طلب شراء مضمون على المدى الطويل، وجود نجاعة المتعاملين ووجود التمويلات الخارجية، وقد تم رصد ما قيمته 120 مليار دولار لإنجاح هذا البرنامج.

ويهدف هذا البرنامج في أفق 2030 إلى تحقيق الأهداف التالية:¹⁶

- إنتاج 22000 ميغا واط منها 12000 ميغا واط للسوق الوطنية، 22% من مجموع الإنتاج الكهربائي. وهو ما يسمح بإدخال 300 مليار م3 من حجم الغاز الطبيعي، ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014.

- تغطية 40% من حاجيات البلد من الكهرباء: الطاقة الشمسية الحرارية والضوئية (37%) والطاقة الريحية (2%). حيث أن 60% عبارة عن طاقة شمسية مركزة و 23% عبارة عن طاقة فتوفولتية و 17% عبارة عن طاقة الرياح . وستنتقل حصة الطاقات المتجددة من الاستهلاك الوطني للكهرباء من 2% سنة 2011 ، إلى 5% سنة 2015 ، و 14% سنة 2020 ، و 40% سنة 2030.

- توفير نحو 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

-اقتصاد نحو 300 مليار متر مكعب من الغاز.

-الرفع من معدل إدماج الصناعة المحلية: 50% 2020 و 80% 2030

-إحداث أول محطة توليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية الحرارية (حاسي الرمل).

-وضع برنامج وطني للبحث في الطاقات المتجددة.

فبرنامج تطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية يعتمد بصفة أساسية على تطوير مصادر الطاقة الشمسية بنوعها الضوئية و الحرارية والطاقة الهوائية حسب خطة عمل من 2011 إلى غاية 2030 وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (04): البرنامج المخطط لتطوير الطاقة الشمسية والهوائية

من 2021 إلى 2030		من 2011 إلى 2020		السنوات
200 ميغاواط		800 ميغاواط		الطاقة الشمسية الضوئية
2030-2024	2023-2021	2020-2016	2013-2011	السنوات
انجاز 600 ميغاواط	انجاز 500 ميغاواط	انجاز 4 مراكز بقدرة إنتاج 1200 ميغاواط	إنجاز مشروعين بقدرة 150 ميغاواط	الطاقة الشمسية الحرارية
2030-2016		2015-2014	2013-2011	السنوات
إجراء دراسات لإيجاد مواقع مناسبة من أجل تركيب توربينات الهواء بقدرة 1700 ميغاواط		انجاز مزعتين للرياح بقدرة 20 ميغاواط	انجاز أول مزرعة رياح بقدرة 10 ميغاواط بأدرار	الطاقة الهوائية

المصدر: راجح أوكيل، مريم خالدي، الطاقات المتجددة استراتيجية بديلة لقطاع المحروقات – الجزائر نموذجا- الملتقى العلمي الدولي السادس حول *متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، 29، 30 نوفمبر 2016، ص 12

الملتقى العلمي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

رابعاً: مشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر

تبنّت الجزائر العديد من المشاريع في مجال الطاقة المتجددة منها ما هو قائم على أرض الواقع، ومنها ما هو في قيد الإنجاز، و يمكن إنجاز هذه المشاريع فيما يلي:¹⁷

- حسب الدليل الوطني للطاقة المتجددة لسنة 2007 فقد تم تركيب 2353 وحدة للطاقة المتجددة موزعة بين الطاقة الشمسية بنسبة 97% وطاقة الرياح بنسبة 03% فقط، تستغل أغلبها في إنتاج الكهرباء.

- قامت وزارة الطاقة والمناجم بإنشاء شركة مشتركة بين كل من سوناطراك، سونلغاز، ومجموعة سيم، فيما يتعلق ب (NEAL) نيو اينارجي ألجيريا) المؤسسة سنة 2002، وتمثل مهمتها في تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر على المستوى الصناعي.

- دشنت الجزائر في 14 جانفي 2011 محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة حاسي الرمل جنوبي الجزائر في إطار الشراكة بين شركة (نيال) الجزائرية والشركة الإسبانية (أينير) لاستثمار نحو 350 مليون أورو، حيث أكبر حفل غازي في إفريقيا. ويبلغ إنتاج هذه المحطة 150 ميغاوات منها 120 ميغاوات يتم إنتاجها بواسطة الغاز و 30 ميغاوات عن طريق الطاقة الشمسية وهي متصلة بالشركة الكهربائية الوطنية، وتغطي المحطة مساحة 64 هكتارا حيث يوجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150 متر.

- تمكنت مؤسسة سونلغاز من ربط 1000 عائلة في 20 قرية منتشرة في 04 ولايات صحراوية جنوب الجزائر بالكهرباء الشمسية بعد ان تم تزويد مساكنهم بالعتاد اللازم لاستغلال الطاقة الشمسية.

- أبرمت الجزائر العديد من عقود الشراكة مع الجانب الأوروبي من بينها مذكرة تفاهم مع الجانب الألماني حول الطاقة المتجددة وحماية البيئة سنة 2009

- تعمل الجزائر حاليا في إطار شراكة علمية مع ألمانيا على انطلاق عملية إنجاز أكبر برج عالمي للطاقة الشمسية بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله غرب العاصمة الجزائرية بحوالي 35 كم.

- تقرر تشييد أول مزرعة للرياح بالجزائر بطاقة تقدر ب 10 ميغاواط بأدرار.

ويضاف إلى هذه المشاريع أكبر مشروع سيتم انجازه في الجزائر وهو "مشروع ديزرتيك، الجزائر - ألمانيا"، والذي يتوقع أن ينتهي تنفيذه بالكامل في أفق 2050 ويتوقع أن يصل طول المنطقة الصحراوية التي سيستخدمها المشروع إلى نحو 200 كلم وبعرض يقدر ب 140 كلم، لتصل المساحة الإجمالية إلى أكثر من 27000 كلم 2 وهي تشكل بذلك % 0,3 من مساحة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وتزرع كامل هذه المساحة بملايين المرايا العاكسة للأشعة والمتصلة ببعضها البعض، ويتوقع من هذا المشروع أن يغطي حاجة كامل دول المنطقة وأروبا من الطاقة الكهربائية، وقد تم رصد 400 مليار أورو كغلاف مالي لهذا المشروع.¹⁸

خامساً: الآثار المرتقبة للاستثمار في الطاقات المتجددة على الاقتصاد الجزائري

يمكن إبراز أهم آثار الطاقات المتجددة على الاقتصادي الوطني من جوانب مختلفة أهمها:

1- الجانب الاقتصادي: وتشمل ما يلي¹⁹:

- يمكن للطاقات المتجددة أن تشجع السياسات الاقتصادية الكمية، وكذلك سياسات التنمية القطاعية، بربح مبادرات اقتصادية جديدة تتماشى مع التنمية المستدامة عن طريق الحوافز التي تعزز أنماطا أكثر استدامة من الاستهلاك والإنتاج على الصعيد الوطني، كما يمكن أن يساهم تشجيع القطاعات الجديدة غير الملوثة، ولاسيما خدمات ونتاج المنتجات الملائمة للبيئة والبحث عن البدائل الطاقوية غير التقليدية في تحويل توجه الأنشطة الاقتصادية باتجاه استحداث الوظائف في القطاعات المستدامة بيئيا.

- بالنسبة للبلدان النامية قد تكون المشاريع المربحة الجديدة في القطاعات الاقتصادية المستدامة بيئيا أقل شيوعا، ومع ذلك فإن البحوث والتنمية في التكنولوجيات الإيكولوجية والسياحة الإيكولوجية وإدارة الموارد الطبيعية والزراعة العضوية

وإيجاد الهياكل الأساسية وصيانتها، تقدم فرصا حقيقية لعمل دائم ومستدام وتحول دون تدهور المحيط وتحمل تكاليف بيئية إضافية.

- من شأن القطاعات الصناعية في مجال إنتاج الوقود الحيوي المستند أساسا إلى الإنتاج الزراعي كوقود الإيثانول كثيفة العمالة ومشاريع تشييد محطات الطاقات المتجددة باختلاف أشكالها أن تساهم في خلق القيمة المضافة وتؤدي لتنوع مصادر دخول الاقتصاد القومي.

- تمكين سكان الريف من مصدر أو مصادر للطاقة المتجددة يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي الذي يترتب عنه تحسين الظروف المعيشية بتواز مع احترام للبيئة وتوطين لهؤلاء السكان بأراضيهم، يعتبر رهانا هاما على صناعات القرار في الدول النامية.

2- الجانب الاجتماعي: وتتمثل في:²⁰

- من شأن تطبيقات الاعتماد على مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة كالسخان الشمسي والخلايا الضوئية، وعمليات تدوير المخلفات الزراعية وتحويلها إلى سماد عضوي أن تساهم في القضاء على البطالة واجتثاث الفقر وفي الحفاظ على الموارد المالية والمادية من الهدر.

- يساهم استعمال الطاقة الشمسية في المناطق النائية للتدفئة الحرارية أو لتوليد الكهرباء بالبخار أو تجفيف المحاصيل في فك عزلة المناطق النائية واكتساب العديد من الخبرات والمهارات ومنه المساهمة في تحقيق التنمية المحلية.

- تحتاج مشاريع البنى التحتية للمرافق الصحية والمستشفيات والمدارس خاصة في المناطق النائية والصحراوية المعزولة إلى مصادر تمويلية ضخمة، ولكن إذا ما تم تصميمها بتقنيات البنيات الخضراء حيث تستمد طاقتها من مصادر الطاقات المتجددة (شمس، رياح، مياه، وغيرها)، فمن شأنها أن تقلل من تكاليف الربط بالطاقة وتكاليف صيانة الأسلاك وتشبيد المحطات التقليدية، ومن شأنها كذلك أن تعمل على تحفيز الاستثمار في هذا المجال، وتساهم في توزيع الفرص العادلة بين جميع أقاليم البلد الواحد.

- تتميز هذه الأنظمة بوجودها على مقربة من المجتمعات التي تستخدمها، ما يوفر الحس بالقيمة والملكية الجماعية المشتركة ويعزز التنمية المستدامة.

- توفر أنظمة الطاقة المتجددة فرص عمل جديدة ونظيفة ومتطورة تكنولوجيا، فالقطاع يشكل مزودا سريع النمو للوظائف العالية الجودة، وهو يتفوق من بعيد في هذا السياق على قطاع الطاقة التقليدية الذي يستلزم توافر رأسمال كبير.

3- الجانب البيئي:

لقد تعرض جدول أعمال القرن الواحد والعشرين إلى العلاقات بين الطاقة والأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بحماية الغلاف الجوي من التلوث الناجم عن استخدام الطاقة في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وفي قطاعي الصناعة والنقل على وجه الخصوص، حيث دعت الأجندة 21 إلى تجسيد مجموعة من الأهداف المرتبطة بحماية الغلاف الجوي والحد من التأثيرات السلبية لقطاع الطاقة مع مراعاة العدالة في توزيع مصادر الطاقة وظروف الدول التي يعتمد دخلها القومي على مصادر الطاقة الأولية أو تلك التي يصعب عليها تغيير نظم الطاقة القائمة بها، وذلك بتطوير سياسات وبرامج الطاقة المستدامة من خلال العمل على تطوير مزيج من مصادر الطاقة المتوفرة الأقل تلويثا للحد من التأثيرات البيئية غير المرغوبة لقطاع الطاقة، مثل انبعاث غازات الاحتباس الحراري ودعم برامج البحوث اللازمة للرفع من كفاءة نظم وأساليب استخدام الطاقة، إضافة إلى تحقيق التكامل بين سياسات قطاع الطاقة والقطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاعي النقل والصناعة.²¹

خلاصة

تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن الجزائر تمتلك إمكانيات في الطاقة المتجددة يمكن اعتمادها كطاقة بديلة للنفط إذا أحسنت استغلالها، واعتبارا من كونها طاقة نظيفة وبديلة في المستقبل فإن استعمالها لا يزال محدودا

بسبب كونها تحتاج إلى مستوى عال من التكنولوجيا يتلاءم مع خصائص هذا النوع من الطاقة، واعتمادها الطاقة الشمسية بنسبة 97 بالمئة واهمال باقي المصادر الأخرى كالحرارة الجوفية والمائية بسبب نقص الإمكانيات، وكذا ارتباط الجزائر بالطاقة التقليدية الذي لازال لحد الآن.

لذا يجب ضخ الجهود متابعة وتنمية الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال على المستوى الدولي من جهة، وتجسيد عملية الاستخدام المستدام للثروة النفطية الوطنية سواء من الناحية الاقتصادية والبيئية من جهة أخرى، مع حماية حق الأجيال المستقبلية

الإحالات والمراجع

- ¹ قندي عبد المجيد، منور أوسير، محمد حمو، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010، ص 133
- ² زواوية أحلام، " دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس، رسالة ماجستير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، 2013، ص 59
- ³ محمد راتول، مداحي محمد، صناعات الطاقة المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشروع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين امتدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة، حالة مشروع ديزر تالك، الملتقى العلمي الدولي * سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ورقلة، 2012، ص 140
- ⁴ محمد طالي، محمد ساحل، " أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة عرض تجربة ألمانيا"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، العدد 06، 2008، ص 203
- ⁵ حسن أحمد شحاتة، التلوث البيئي ومخاطر الطاقة، مكتبة الدار العربية للكتاب، مدينة نصر، 2002، ص 155
- ⁶ هاني عبيد، "الانسان والبيئة منظومات الطاقة والبيئة والسكان"، دار الشروق، عمان، 2000، ص 220.
- ⁷ فروحات حدة، " الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، العدد 11، 2012، ص 150
- ⁸ نواف الرومي، " منظمة الأوبك وأسعار النفط الخام"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2000، ص 228
- ⁹ وزارة الطاقة و المناجم، دليل الطاقات المتجددة، الجزائر، 2007، ص 13
- ¹⁰ مداحي محمد، غزاري عماد، الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي في ميزان التنوع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي السادس حول * متطلبات الأقاليم الاقتصادية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 29، 30 نوفمبر 2016، ص 4
- ¹¹ المرجع نفسه، ص 4
- ¹² مجلة نور، 9 و 10، الصادرة عن مجموعة سونلغاز، مارس 2010، ص 83، 84.
- ¹³ International L'Actuel, le magazine de l'économie et du partenariat international, N°124, février 2011, p 17
- ¹⁴ مداحي محمد، غزاري عماد، مرجع سبق ذكره، ص 6
- ¹⁵ وزارة الطاقة و المناجم، مرجع سابق، ص 47
- ¹⁶ محمد براق، عبد الحميد فيجل، مرجع سبق ذكره، ص 11
- ¹⁷ بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمن ناريمان، " عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة المتجددة"، الملتقى الدولي حول " سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مبراح ورقلة 20، 21 نوفمبر، 2012، ص 15
- ¹⁸ محمد راتول، محمد مداحي، مرجع سبق ذكره ص 148، 149
- ¹⁹ زواوية أحلام، مرجع سبق ذكره ص 142، 143.
- ²⁰ المرجع نفسه، ص 143-144.
- ²¹ فروحات حدة: الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، العدد 11، رقلة – الجزائر، 2012، ص: 151.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسب مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإفناق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

متطلبات تطبيق الحكم الرشيد في ظل علاقة التوأمة بين الفساد والريع -حالة الجزائر-

د.د. غناية محمد اقبال، طالب دكتوراه،
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية،
جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق اهراس
Email : ikbalikbal8@gmail.com

د. حليي حكيم، أستاذة محاضرة أ،
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية،
جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق اهراس
Email : h.hlimi@yahoo.fr

ملخص:

لقد هيأت البيئة الربعية في الدول العربية ومنها الجزائر مناخا مناسباً لانتشار الفساد، فعلاقة التوأمة بين الريع والفساد الاقتصادي يفسرها غياب روح المبادرة والإنتاج والتنافسية، وأمام ضرورة انتقال الجزائر من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج يهدف هذا البحث إلى تحديد علاقة التجاذب بين الريع والفساد من جهة، وعلاقة التنافر بين الريع والحكم الرشيد من جهة أخرى، ليخلص البحث إلى أنه ليس هناك مزاجية بين الريع والفساد، بل إن تبعات الاعتماد على ذلك الريع هي التي تولد الفساد، وأن ضرورة التحول نحو الاقتصاد المنتج تفرض مكافحة مختلف أشكال الفساد، وبث روح المسؤولية والمساءلة والعدالة والشفافية في مختلف فئات المجتمع، وهي المبادئ التي يستند عليها الحكم الرشيد، فيقدم البحث في الأخير جملة من التوصيات لتوفير الأرضية المناسبة لتحول الجزائر نحو الحكم الرشيد عبر بناء الاقتصاد المنتج.

الكلمات المفتاحية: الريع – الفساد – الحكم الرشيد -الجزائر

Abstract:

In Arab countries, including Algeria, the rentier environment has led to the creation of a climate conducive to the spread of corruption. The relationship between rents and economic corruption is explained by the lack of initiative, production and competitiveness. Faced with the need for Algeria's transition from a rentier economy to a productive economy, this research aims to determine the relationship of polarization between rents and corruption on the one hand, and the antagonistic relationship between rent and good governance, on the other hand.

The research concludes that there is no linkage between rents and corruption, but the consequences of using rents to generate corruption, and the need to turn to the productive economy, require the fight against various forms of corruption, instilling accountability, responsibility, fairness and transparency in different segments of society, whose principles is based on She has good judgment,

The paper presents a set of recommendations to provide the appropriate ground for Algeria's transition to good governance by building a productive economy.

Key Words : Keywords: Rent - Corruption - Good Governance - Algeria

تمهيد:

بالنظر لأهمية النفط المتزايدة والمكانة التي اكتسبها في سوق الطاقة العالمي، اكتسبت الدول العربية النفطية أهمية بدورها باعتبارها فاعلا أساسيا في إمدادات الطاقة العالمي، واستفادت هذه الاقتصادات من الريع البترولية في تمويل برامج التنمية. إلا أن في غمرة ما حققه النفط من انجازات، تناست هذه الدول حقيقة كعلامتكشف اختفت معها جل المميزات الإيجابية له، ألا وهي "نضوب البترول ونهايته". كما أن الاعتماد المفرط للريع-ولد ميلا لمجتمعات بأكملها نحو الريح السريع البعيد عن الجهد، ما فتح المجال واسعا أمام مختلف أشكال الفساد الاقتصادي.

والجزائر في ظل علاقة الاقتصاد الريعي بالفساد الاقتصادي ليست استثناء، فتدفق الموارد المالية الهائلة منذ الطفرة النفطية بداية الألفية الثالثة رفع من مستويات الفساد وخاصة الاقتصادي منه، وعرقل نمو الاقتصاد المنتج رغم الإجراءات المقابلة لمكافحة.

مشكلة البحث: على ضوء ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

إذا كان الريع يولد الفساد، فهل من سبيل للدول الربعية وتحديدًا الجزائر لتبني الحكم الراشد؟ وكيف يساهم ذلك في إنجاح تحوّل الاقتصاد الوطني من الاقتصاد الريعي المولّد للفساد إلى الاقتصاد المنتج المناهض له؟

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى الكشف عن علاقة التجاذب بين الريع والفساد من جهة، وعلاقة التنافر بين الريع والحكم الراشد من جهة أخرى، وكيف ساهمت الريع -بطبيعتها المقابلة للكسب وليس الرزق الذي يكون مقابل جهد ما- في تغيير ثقافة الإنتاج، وتوليد مجتمعات اتكالية وانتشار مختلف أوجه الفساد، وخاصة الاقتصادي منه في الجزائر. كما يسعى البحث للربط بين إنجاح التحول من الاقتصاد الريعي إلى الإنتاجي -الذي أصبح حتمية في ظل أزمة البترول الحالية-ومبادئ الحكم الراشد بتقديم جملة من التوصيات الشاملة لمتطلبات تطبيقه.

منهج البحث: بما أن أي بحث علمي يستند إلى مجموعة من المناهج والأدوات التي يتم اللجوء إليها للتوصل إلى نتائج البحث، كان لا بد من أن تستمد المعطيات من الواقع، ومن هنا فقد تم استخدام أدوات المنهج الوصفي في تقديم التأسيس النظري لمصطلحات البحث الرئيسية من الريع، الفساد والحكم الراشد، والاعتماد على التحليل الموضوعي لعلاقة المتغيرات وواقعها في الجزائر بناء على المنهج التحليلي ضمن الحدود التي يقتضها البحث.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور، يتطرق الأول للإطار النظري للريع وعلاقته بالفساد، ثم نحاول من خلال المحور الثاني تسليط الضوء حول واقع الريع والفساد الاقتصادي في الجزائر، بينما يكون الحكم الراشد بين التأسيس النظري وقاعدة التطبيق في الجزائر محورا ثالثا للدراسة.

أولا: التأسيس النظري للريع وعلاقته بالفساد

1. مفاهيم أساسية حول الريع:

1.1. مفهوم الريع: يعني الريع من الناحية اللغوية التي لا اختلاف فيها النماء والزيادة¹، أما اصطلاحا فكثيرا ما اعتمد على ما قاله العلامة ابن خلدون في مقدمته حول تعريف الريع، حيث اعتبره "كسب" ومؤه بذلك عن الرزق الذي يكون نتاج جهد ما. ومن الناحية الاقتصادية فإذا كانت النظرية الاقتصادية قد صفت ضمن مفهوم الريع أي دخل إضافي يقدمه عامل إنتاج بسبب عدم مرونة عرضه الناتجة من عدم إمكانية تجديد إنتاجه، أو استغراق وقت أطول لتأقلم العرض مع الطلب، فلن هناك من ينظر للريع النفطي- وهو التعريف الأكثر شيوعا - على أنه الفرق بين التكلفة الكلية من إنتاج ونقل وتكرير وتسويق " سعر التكلفة " وسعر المنتجات النهائية المكررة في أسواق المستهلك النهائي، حيث تأخذ الدول المنتجة الفرق بين التكلفة وسعر النفط الخام بينما تأخذ الدول الصناعية الضرائب المفروضة على المنتجات النفطية.² وينطلق هذا المفهوم من تعريف ألفريد مارشال، حيث عرف الريع نسبة لكل عوامل الإنتاج بأنه الفائض الاقتصادي الذي يعطيه كل عنصر إنتاج حينما يكون عرضه عديم المرونة بالنسبة للطلب عليه خلال المدى القصير.

فالربح هو الثمن الذي يدفع لقاء خدمات أي عامل من عوامل الإنتاج، يكون عرضه ثابتا خلال فترة زمنية قصيرة، وغالبا ما تستعمل كلمة ربح لثمن خدمات الأرض لأنها أكثر العناصر الإنتاجية التي يكون عرضها ثابتا. كما أن نظرية الربح لم تعد محصورة على عامل الأرض، بل اتسعت وشملت عوامل الإنتاج الأخرى كافة، حتى أصبح يقال الربح الاقتصادي أو شبه الربح.³

ويقسم الربح عادة بحسب طبيعة مصدره: فنجد ما هو داخلي وما هو خارجي:

- **الربح الداخلي:** وتشمل معظم النشاطات الخدمائية التي يطغى عليها عامل السيطرة، فالتجارة تأتي بالربح خاصة عندما يسيطر التاجر سيطرته وسيادته على شبكات التوزيع من خلال الاحتكار، وكذلك بالنسبة للمؤسسات المالية التي انتقلت من دور الوساطة إلى تأمين رأس المال للمشاريع الجديدة، ومع التطور الاقتصادي والمالي أصبحت مصدرا لربح مالي:

- **الربح الخارجي:** فهي تمثل النفط والغاز والمعادن وكذا الممرات الاستراتيجية كقناة السويس، باعتبار أن الممر الذي لا يوجد له بديل اقتصادي مقبول على صعيد التكلفة والوقت يولد بدوره ربحا، ومن المصادر الخارجية أيضا القطاع السياحي.⁴ ويحدد حجم ونسبة الدخل الحكومي من هذه المصادر إلى مجموع مداخيل الدولة يحدد درجة ريعية هذه الأخيرة، أي درجة اعتمادها في مداخيلها ونفقاتها على ميزات طبيعية أو اقتصادية أو سياسية تبرز بفعل ظروف دولية بالمقارنة بدرجة اعتمادها على قدراتها الإنتاجية وفعاليتها الاقتصادية الداخلية.⁵ وباعتبار أن النفط مورد طبيعي ناضب تملكه الدول المنتجة له، فهي تحصل على الربح كنصيب يعوضها جزئيا من نضوب هذه الثروة، حيث تعتمد الدول العربية المنتجة للنفط على هذه الربح في الكثير من جوانب سياستها الاقتصادية.

2.1. تعريف الاقتصاد الريعي: انعكست الاختلافات الواضحة بين المفكرين في تعريف الربح على تعريف الاقتصاد الريعي أين تتباين بدورها، فهو ذلك الاقتصاد الذي تعتمد فيه الدولة بشكل رئيسي على عوائد النفط، حيث تمثل هذه العوائد نسبة عالية جدا في موازين الدول وخاصة العربية منها المنتجة للنفط،⁶ كما يعني اقتصاد الربح اعتماد الدولة على مصدر طبيعي من ثروات كالنفط مثلا، ولهذا فإن اقتصاد تلك الدولة يكون عادة رخوا ويعتمد على المبادلات وينتج مجتمعا استهلاكيًا يسيطر فيه قطاع الاستيراد ولا يهتم بالصناعات التحويلية،⁷ واعتبر الدكتور غسان إبراهيم⁸ أن الاقتصاد الريعي يتخذ شكل اقتصاد الخدمات، وهو اقتصاد افتراضي نقض للمنتج.

وإجمالاً يمكن القول أن الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد بصورة أساسية على العوائد والإيرادات والفوائض المالية لمصادر غالبا ما تكون طبيعية ودون حاجتها لعمليات إنتاجية معقدة، حيث يشكل الربح الخارجي النسبة الأكبر من المداخيل.

2. مفهوم الفساد الاقتصادي:

اهتز العالم في سنة 2010 على أكبر الفضائح المالية، الاقتصادية والسياسية من خلال تسريبات ما يعرف " بوثائق ويكيليكس"، ولعل أهم ما كشفته هذه الوثائق هو التنامي اللامحدود لعمليات الفساد بمختلف أشكاله، كما أكدت أيضا على أن الفساد ليس له عنوانا أو مكانا محدد، حيث شملت فضائح الفساد الدول المتخلفة كما المتقدمة، والقطاع الخاص كما العام.

ولعل في تعريف الفساد⁹ تأكيد على وجوده في أي مؤسسة أو تنظيم يعطى فيها لأحد أعضائها السلطة والسيطرة والقدرة على اتخاذ قرارات مختلفة¹⁰ فتتدخل الانحرافات الأخلاقية في أفراد المجتمعات المتقدمة كما المتخلفة من أجل تحقيق المنافع الخاصة التي تأتي في كثير من الأحيان متعارضة مع المصلحة العامة للدولة.

وسيتم من خلال هذه الدراسة التركيز على الفساد الاقتصادي لشموله على كافة أوجه الفساد الأخرى، حيث يعرف على أنه " سوء استغلال السلطة والنفوذ المستمدة من المنصب أو من العلاقات من أجل عدم الإذعان لمبدأ المحافظة على

الجدود بين المؤسسات، والذي ينص على أن العلاقات الشخصية أو العائلية لا ينبغي أن تلعب أي دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها الموظفون في القطاع العام والخاص.¹¹ فالفساد الاقتصادي مرتبط بوجود: انحراف عن القيم، الأخلاق والقانون العام في المجتمع، منصب أو وظيفة أو عمل اقتصادي عام أو خاص، هدف محدد وهو تحقيق المنفعة الخاصة وإن تعارضت مع المصلحة العامة؛ توافر الظروف الملائمة لنموه ومنها: غياب الديمقراطية، انعدام الشفافية، ضعف المساءلة، ضعف الإدارة المالية، هيمنة القطاع العام على الاستثمار، ضعف سلطة القانون. وعادة ما يظهر في صورة استغلال المنصب العام، الاعتداء على المال العام والإسراف في استعماله، التهرب الضريبي والجمركي، تهريب الأموال وتبييضها، البيروقراطية، المحسوبية والرشوة.

3. الاقتصاد الريعي والفساد الاقتصادي:

علاقة توأمة: أكدت العديد من الدراسات أن فشل التنمية الاقتصادية في البلدان المنتجة للنفط مره سيطرة فئة تستمد مفاهيم الدولة الربعية والاقتصاد الريعي والسلوك الريعي. فوجود موارد الطاقة في هذه الحالة هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للفساد، كما أنه يرجع إلى استنزاف الثروات وعدم وجود عدالة في إعادة توزيعها ليصبح الفساد أوسع النطاق.¹² كما رصد الكثير من المفكرين والخبراء هذه العلاقة، فكانت الحلقات النقاشية التي نظمتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد قد فسحت المجال لتلك الآراء، فتم الإشارة إلى أن ثقافة الربح والفئوية تعتبر مصدرا للفساد إن لم تكن ظاهرة له، فالاقتصاد الريعي يولد الفساد في الاقتصاد والانتكال على الربح لإنتاج الثروة، ويغيب الجهود وتحمل المخاطر، وبالتالي يغيب المساءلة والمحاسبة، كما أن الاقتصاد الريعي المناهض للاقتصاد المنتج يجد في الفساد المبرمج ما يحميه ويجبض محاولات الإصلاح أو التغيير، وتهدؤ بذلك البيئة الربعية مناخا مناسباً لانتشار الفساد الاقتصادي.¹³ والاقتصاد الجزائري لا يمكن أن يكون استثناء في جملة الاقتصاديات الربعية، لكن لا بد من الإشارة أنه ليس هناك مزاجية بين الربح والفساد، بل إن تبعات الاعتماد على ذلك الربح هي التي تولد الفساد.

ثانيا: الربح والفساد الاقتصادي في الجزائر

ارتبط الفساد عامة والفساد الاقتصادي خاصة بمسيرة الجزائر التنموية منذ استقلالها، ورغم جملة الإصلاحات التي اتخذت منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أن محاولة الانتقال المفاجئ والسريع من الاقتصاد المغلق إلى اقتصاد السوق دون مراعاة للمناخ الاقتصادي والاجتماعي في الدولة أفضى إلى اتساع دائرة الفساد الاقتصادي، كما ساهمت برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي والظروف الأمنية خلال التسعينات في ذلك، فقد كان للسياسات المبنية على التحرر الاقتصادي والمالي وانفتاح الاقتصاد الوطني وخصخصة المؤسسات دور بارز في ارتفاع معدلات البطالة وتنامي مختلف أوجه الفساد كالاختلاس، الرشوة...إلخ، في حين كانت الظروف الأمنية سببا في تركيز جهود الدولة في محاربة الإرهاب وممولهم، وضعفت بالمقابل سيطرتها على باقي الهيئات والدوائر الحكومية والرقابية الأخرى. ويمكن تقديم أشكال الفساد في الجزائر في إطار الحديث عن واقعه من خلال ثلاث محاور رئيسية:

1. الجزائر ومؤشرات دولية تتحدث عن الفساد:

لقد تبنت العديد من المنظمات العالمية والهيئات الدولية تتبع أحداث الفساد وانتشارها في مختلف دول العالم عبر عدة مؤشرات، سيتم التركيز على مؤشرين أساسيين هما: الشفافية الدولية والحرية الاقتصادية.

1.1. مؤشر الشفافية الدولية:

يعتبر مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية من أهم المؤشرات المعتمدة في تحديد درجات الفساد في 167 دولة وتصنيفها حسب تلك الدرجات. ووفقا لقرار الشفافية الدولية في ديسمبر 2015 فقد احتلت الجزائر المرتبة 88 بـ 36 نقطة¹⁴ على مقياس الفساد من أصل 100 نقطة. ورغم تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر الفساد عن السنوات السابقة إلا أن ذلك لم يخرجها من دائرة الدول الأكثر فسادا منذ 10 سنوات خلت. وتنعكس نتائج المؤشر بحسب

الكثيرين غياب حلول فعالة لمكافحة الفساد، في ظل استفحاله في القطاع العام أو في مختلف المؤسسات الخاصة بل وفي كافة المجالات، وهي بذلك تعكس النتائج السلبية الأخرى لكثير من التقارير حول ضعف في مستويات القدرة التنافسية ومناخ الأعمال، حرية الصحافة، الحكم الرشيد وحقوق الإنسان واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وغيرها،¹⁵ إذ لا يمكن تحسن المؤشر والقضاء على الفساد في الجزائر إذا كانت كل مغنياته موجودة ومتشعبة في الاقتصاد.

2.1. مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF):

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج، وبالتعاون مع صحيفة (وول ستريت جورنال) لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على عشرة متغيرات هي: حرية الأعمال-حرية التجارة-حقوق الملكية-التحرر من الفساد-الحرية الجبائية-حجم الإنفاق الحكومي-الحرية النقدية-حرية الاستثمار-حرية العمل-الحرية المالية. يقسم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام، أقصاها حرية مرتفعة جنا [80-100] وأدناها حرية منعدمة [0-49.9].

ووفقا للتقرير السنوي للحرية الاقتصادية لسنة 2017 فقد احتلت الجزائر المرتبة 172 من بين 180 دولة بدليل مؤشر 46.5 متأخرة جدا عن السنوات السابقة أين كانت في سنة 2015 في المرتبة 157 من بين 178 دولة بدليل مؤشر 48.9 نقطة، ما يعني تصنيفها ضمن مجال الحرية الاقتصادية المنعدمة [0-49.9]، وهو ما يتجسد أيضا في مؤشري نزاهة الحكومة والفعالية القضائية الذين عوضا مؤشر التحرر من الفساد المعتمد سابقا.

جدول رقم (1): نقاط المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية في الجزائر وفقا لتقرير 2017

المؤشرات	حقوق الملكية	نزاهة الحكومة	الفعالية القضائية	الفعالية الجبائية	الانفاق الحكومي	العبء الضريبي	حرية الأعمال	حرية العمل	حرية نقدية	حرية تجارية	حرية الاستثمار	حرية مالية
القيمة	38.2	31.7	29.6	19.8	51	81.1	62.1	49.5	67	63.3	35	30

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: <http://www.heritage.org/index/country/algeria>

يمثل الفساد إذا بمختلف أشكاله عقبة رئيسية أمام تحول الاقتصاد الجزائري من الطبيعة الربعية إلى الإنتاجية بالنظر لعلاقة التوأمة بين الفساد والريع، فهو يعيق كل ما له علاقة ببناء الاقتصاد الإنتاجي، فتضعف معه أسس الحرية الاقتصادية، ورغم الجهود المبذولة في الجزائر إلا أنها مازالت غير قادرة على التحرر منه.

2.2. واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر:

تبدو أوجه الفساد الاقتصادي واضحة في الجزائر، إذ تملئ سنة 2014 نهاية للبرنامج الخماسي (2010-2014) والذي رصدت له الدولة موازنة قدرها 286 مليار دولار، وفي غياب أي تقارير رسمية تتضارب الأرقام حول مستويات الإنجاز في مختلف القطاعات. إلا أنه يمكن الحكم على مسيرة النمو الاقتصادي ومعرفة حجم الفساد من خلال رصد الفجوة الكبيرة بين الموارد الطبيعية والبشرية التي تملكها الجزائر من جهة، والأوضاع الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية من جهة أخرى¹⁶، وبين المخصصات المالية للبرامج التنموية في إصلاحات الجيل الثاني وأهدافها مع واقع المشاريع الاستثمارية ونتائجها.

فتحديات الجزائر لم تتغير طيلة تلك السنوات وخاصة فيما يتعلق ببناء اقتصاد إنتاجي، ولعل الانحراف عن الأهداف رغم الإمكانيات المتاحة تقدم بلا شك التأكيد على دور الفساد في التهام جزء كبير من تلك الإمكانيات وتعطيل مسار الكثير من الاستثمارات. ويمكن تقديم أهم قضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر في النقاط التالية:

- أن الاعتداء على المال العام كان أبرز أوجه الفساد منذ الثمانينات، حيث تستغل المناصب العامة وينحرف القطاع الخاص عن القيم والأخلاق والقانون لتختلس من الأموال والممتلكات العمومية ملايين الدولارات، ورغم ضخامة المبالغ المختلسة با لاعتداء المباشر أو عن طريق التهرب الضريبي إلا أن كثيرا من هذه القضايا بقيت معقدة ولم تسوى وضعيتها؛

- تمثل قضية بنك الخليفة من أبرز قضايا الفساد المالي في الجزائر، حيث اختفت حوالي 5 مليار دينار من أموال المودعين، وأحدثت خلاا كبيرا في النظام المالي الجزائري، كما أعطت الصورة فشل تجربة فتح المجال أمام القطاع الخاص، وتحرير السوق النقدي المصرفي أو المالي فيها؛

- فضيحة سوناطراك التي مازالت ومنذ سنة 2010 يشوبها الكثير من الشكوك حول حجم الفساد في أهم المؤسسات الوطنية وأكبرها، إذ تشير بعض التقارير عن اختلاس الأموال ومشاركة المجموعة في حالات تنطوي على شكوك فساد من رشاي وعمولات تدفع من بعض الشركات الأجنبية لمسؤولين جزائريين للفوز بعقود في القطاع،¹⁷ ما يجعل الفساد في ركيزة الاقتصاد الوطني بربيعته يخرج عن إطاره المحلي إلى الدولي عبر شبكات فساد دولية.

3. آثار الفساد الاقتصادي والإجراءات المتخذة لمكافحته في الجزائر:

1.3. آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني:

إذا كانت فكرة رصد الفجوة بين الموارد الطبيعية المملوكة والمالية المنفقة مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي يؤكد على وجود الفساد وخاصة الاقتصادي منه في الجزائر، فهي تقدم أيضا صورة واضحة عن الآثار التي خلفتها ومازالت مختلف أوجه الفساد وأشكاله على كافة المجالات.

وعموما تظهر آثار الفساد الاقتصادي في الجزائر في:

- تتآكل معه الحوافز المقدمة للاستثمارات ويصبح معوقا لها محلية كانت أم أجنبية، إذ يزيد من عدم الثقة والأمان لدى المستثمرين، وقد ثبت أنه يشجع الاستثمارات غير المنتجة على حساب المنتجة؛
- إعاقه عمل المؤسسات وتعطيل مسارات تنميتها وترقيتها. حيث تساهم الرشاي والبيروقراطية والمحسوبية في ذلك؛
- تراجع جودة وتنوع البنية التحتية والخدمات المقدمة في مختلف المجالات ما يؤثر على مختلف فئات المجتمع؛
- يساهم في توسع الأنشطة غير الرسمية وزيادة حجم الاقتصاد الموازي وخاصة في شقه غير القانوني؛
- تدفع الممارسات الفاسدة نحو المنافسة غير الصحية، وهو ما تسبب في فشل الكثير من المؤسسات المنتجة وخروجها من الأسواق؛
- تضخيم الإنفاق العام والتقليل من إيرادات الدولة. حيث يلاحظ تخصيص موارد مالية هائلة في كل مخطط تنموي لاستكمال استثمارات ومشاريع المخطط الذي يسبقه، خاصة خلال البرامج التنموية الثلاثة، وأغلبها يعر عن انحراف كبير ما بين التكاليف الأولية المحددة وما ينفق فعليا على أرض الواقع، وهو ما حدث على سبيل المثال في مشروع الطريق السيار (شرق غرب) الذي خصص له بداية 9 مليارات دولار، في حين تتحدث الأرقام والتقارير عن استهلاكه ما يقارب 17 مليار دولار.
- يحول الثروة الوطنية في يد فئة قليلة من المجتمع، فتتسع الهوة بين طبقاته، ومن ثم ارتفاع معدلات الفقر وإضعاف القدرة الشرائية، كما أن تكلفة الفساد تحمل على الأسعار وتدفعها نحو الارتفاع وكذا معدلات التضخم ما يجعل الطبقة الفقيرة والضعيفة في المجتمع لوحدها تدفع ثمن الفساد الاقتصادي؛
- تزيد البيروقراطية ومختلف أوجه الفساد الأخرى الإداري والمالي من صعوبة أداء الأعمال وتعكير مناخه؛
- يشوه الفساد صورة البلاد، حيث يسهم في تعفن الوضع الاقتصادي، الأخلاقي والسياسي؛
- إضعاف مؤسسات الدولة وإفقادها السيطرة على مختلف العمليات الاقتصادية.

2.3. الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد:

لقد ارتفعت نسب الفساد وحجمه وانتشرت عبر مختلف القطاعات خاصة مع البجوحة المالية التي عرفتها الجزائر بداية الألفية الثالثة. وقد أبدت السلطات رغبة جامحة في التصدي لأشكال الفساد الاقتصادي، وظهرت تلك الإرادة في جملة القوانين المدعمة لإطار تشريعي لمكافحة الفساد وكذا في هيئات ومؤسسات لتفعيلها على أرض الواقع في إطار مؤسسي، بالإضافة إلى جملة من الإجراءات المتخذة في هذا المجال ومنها:

- إصدار جملة من القوانين والتشريعات منها:

▪ قانون رقم 06-1 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والرامي إلى دعم التدابير الخاصة بالوقاية من الفساد ومكافحته، تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص وكذا تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد، وقد ضم 73 مادة ارتكزت على تجريم كل من يقوم بالفساد ومن ثم تفعيل آليات مكافحته داخليا وخارجيا:

▪ قانون رقم 05-01 المؤرخ في فيفري 2005 والمتعلق بمكافحة جريمة تبييض الأموال؛

▪ التوقيع في 2004 على الاتفاقية الأممية الخاصة بمكافحة الفساد الصادرة في سنة 2003؛

▪ قوانين متعلقة بالاقتصاد غير المنظم.

- إنشاء هيئات وأجهزة تعمل على مكافحة الفساد وأهمها:

▪ مجلس المحاسبة الذي أنشأ في الثمانينات ومن صلاحياته المراقبة القبلية والبعدية لأموال الدولة؛

▪ المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها بموجب المرسوم رقم 96-33 الصادر في 2 جويلية 1996؛

▪ الديوان الوطني لمكافحة التهريب والذي انتقل من سلطة رئيس الحكومة إلى وصاية وزارة العدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-286 المؤرخ في 26 أوت 2006؛

▪ الديوان المركزي لقمع الفساد الذي أنشأ بقرار من رئيس الجمهورية في 08 ديسمبر 2011، حيث يتولى معالجة الجرائم الاقتصادية الكبرى والكشف عن أوجه الفساد الاقتصادي؛

▪ إطلاق أقطاب قضائية متخصصة؛¹⁸

▪ إنشاء لجنة وطنية للوقاية ومكافحة الفساد في 2004، وتأخر تعيين أعضائها السبعة حتى سنة 2010.¹⁹

بالإضافة إلى تشديد الرقابة وتفعيل آلياتها، وتقديم كافة الدعم لأجهزتها لمواجهة الفساد وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في ذات المجال، فمحاربة الفساد الاقتصادي وإعادة النظر في الاعتماد المفرط على الربح تدفع بالضرورة نحو إصلاحات تتعلق في مجملها بالكثير من مبادئ الحكم الراشد.

ثالثا: الحكم الراشد بين التأصيل النظري وقاعدة التطبيق في الجزائر

1. التأصيل النظري للحكم الراشد:

لقد سادت فكرة الدور الشامل والمركزي للدولة في تخطيط التنمية في جميع جوانبها في فترة عقود الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ولاقت صعوبات ومعوقات كبيرة وحصلت على نتائج غير مرضية. ثم سادت فكرة بديلة في السبعينات وهي تستند إلى الفكر النيوليبرالي تدعو إلى انسحاب الدولة إلى أقصى حد ممكن وترك عملية التنمية لآليات السوق والمنافسة وتقلص حجم الدولة عبر الخصخصة، لكنها أيضا لم تؤت نتائجها. وفي مواجهة هذين المفهومين المتناقضين برز مفهوم ثالث مختلف أعاد تحديد دور الدولة ومستندا إلى تجربة الدول التي حققت تقدما أكثر في العقود الأخيرة وخصوصا دول شرق آسيا. وجوهر المفهوم الجديد يقوم على مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع، وتكون الدولة لاعبا أساسيا في وضع السياسات العامة في مجالات التعليم، العمل، التدريب المهني، الإسكان، البيئة، توزيع الموارد

بعدالة، وتكون قادرة على تحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي وعلى تعزيز المجتمع المدني ودفع القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر إنتاجية²⁰، فتعالت الأصوات في المؤسسات والهيئات العالمية والمفكرين لتبني ما يعرف بالحكم الراشد.

وتشير كلمة الحكم إلى مجموع العمليات المرتبطة باتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ، كما يعني الحكم مفهوما محايدا يعر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، وتطوره الاقتصادي والاجتماعي، والحكم أوسع من الحكومة لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، عمل كل المؤسسات غير الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القطاع الخاص. أما مصطلح الراشد أو الصالح أو الجيد فيمثل الصفة أو القيمة التي لحقت بالمصطلح الأول لكي يعكس مدى تجاوب الحكومات مع حاجات الشعوب التي تخدمها، وهو ما يعني وجوب ان يصف الحكم بهذه الصفة التي تعد بمثابة دلالة على نوعية إدارة الحكم في بيئة معينة.²¹ وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد على أنه " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعو المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون التوسط لحل خلافاتهم

فيعو الحكم الراشد بذلك عن نمط جديد من آليات الحكم وفق ممارسات السلطة التي تعو عن الإدارة السليمة للموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع عبر المشاركة بين الفاعلين فيه من حكومة، مجتمع مدني وقطاع خاص في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وقد انتقل المفهوم الخاص بالإدارة الرشيدة على مستوى المؤسسات " حوكمة الشركات " إلى مستوى أوسع وهو الإدارة العلمة للدولة ككل في محاولة لتحسين جودة الأداء العام بناء على الكفاءة والفعالية لإرضاء جميع الأطراف الفاعلة، ولعل الحكم الراشد بذلك هو أولا وقبل كل شيء مسألة إرادة سياسية بالنظر لبنائه على جملة من الأسس هي:

حكم القانون: أي سيادة القوانين والتشريعات والقواعد على الجميع مع ضمان المساواة والعدالة في التطبيق، وبذلك يشير هذا العنصر إلى قدرة القوانين واللوائح على مواجهة الانحرافات، استقلال السلطة القضائية ومدى ثقة المواطنين بسيادة القانون واطمئنانهم لذلك.

المشاركة: وهي تعو عن التعاون والانسجام بين ثلاث مكونات أساسية في الحكم الراشد وهي: الحكومة ومؤسساتها العامة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك في صياغة مختلف السياسات العلمة واتخاذ القرارات الهامة في إطار التكامل الوطني اقتصاديا واجتماعيا، وتعكس أيضا خاصية أخرى تعرف بالتوافق.

الشفافية: لقد عرف صندوق النقد الدولي الشفافية على أنها إطلاع الجمهور على هيكل القطاع ووظائفه والنوايا التي تستند إليها السياسات المالية العامة، حسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية العامة.

فتكون بذلك القرارات والإجراءات مفتوحة لدراستها أمام الجميع "المؤسسات الحكومية، البرلمان، المؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني". وقد أخذت مسألة الشفافية في المعلومات في الاعتبار حقيقة أن اقتصاد السوق التنافسي يتطلب تناظر معلوماتي أي تمكين الفاعلين الاقتصاديين من كافة المعلومات في الوقت المناسب، وبالتالي حسب البنك الدولي فإن الشفافية في المعلومات تكون مفيدة في ثلاثة مجالات: الكفاءة الاقتصادية، الوقاية من الفساد وتحليل وتحديد قرارات وخيارات السياسات الحكومية، ولعل المقصود بالشفافية هنا هو ترسيخ مبدأ المساواة وخاصة في تكافؤ الفرص.

المساءلة: أي إمكانية محاسبة ومساءلة ومتابعة الحكام أمام محكومهم دون حصانة سلطوية لأي أحد، ويعتمد على مدى ظهور أعمال وقرارات المسؤولين متسقة مع الاهداف المحددة والمتفق عليها.

الكفاءة والفعالية: ويتعلق الأمر بمختلف الخدمات المقدمة من حيث جودتها، كفاءة المسؤولين والموظفين في سبيل إرضاء المواطنين بتحسين كفاءة المؤسسات العام، أثر تنموي للإنفاق العام على الاستثمارات، توفير مناصب الشغل... الخ. وقد أشار البنك الدولي في هذا السياق إلى أن تحديد فعالية الحكومة على نحو قياس نوعية الخدمات العامة، نوعية جهات الخدمة المدنية، درجة الاستقلال عن الضغوط السياسية، نوعية السياسات العامة وتنفيذها ومدى مصداقية الحكومة في تنفيذها.

الاستجابة والقابلية: أي مدى مرونة السلطات العامة وقدرتها على الاستجابة بسرعة للتغيرات في المجتمع وتفهم متطلباتهم، وأن يعكس ذلك في التوقعات المعتمدة في وضع السياسات.

الرؤية الاستراتيجية "الاستشراف": أي درجة الاستبصار لدى السلطات العامة التي يفترض بها توقع مختلف المشاكل والأخذ بعين الاعتبار لجملة التحديات التي يمكن أن يواجهها المجتمع والدولة ككل (الأمن، البيئة، الطاقة، النمو الديمغرافي... الخ).

ورغم الاتفاق على نجاعة وسلامة المبادئ سالفة الذكر ودورها في تحقيق العدالة وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن الكثيرين لا يفضلون انساب هذه المبادئ إلى مصطلح الحكم الرشيد لقربه من مفهوم الحكم في الإسلام.

2. قاعدة تطبيق الحكم الرشيد في الجزائر:

أشارت الكثير من الدراسات المهتمة بعلاج الفساد بأنه يمكن تخفيضه ومكافحته بالتقليل من الفرص المتاحة لجني الربح، ولعل في ذلك تأكيد على الارتباط (الذي أوضحته الدراسة سابقا) بين الفساد الاقتصادي والاقتصاد الريعي، ما يجعل الانتقال نحو اقتصاد الإنتاج والتنوع الاقتصادي السبيل الوحيد لبناء الحكم الرشيد في الجزائر. ووفقا لهذه العلاقة التبادلية تصبح أي آليات لتطبيق الحكم الرشيد تدفع قدما نحو بناء الاقتصاد الإنتاجي.

والمقصود في هذا الإطار بقاعدة التطبيق هو الأرضية التي يمكن أن يبني فيها الحكم الرشيد الذي يفرض التحول من الاقتصاد الريعي المولّد للفساد إلى الاقتصاد المنتج المناهض له وفق آليات نحاول تقديمها كتنصيات لخاتمة هذا البحث. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه قد يكون استئصال الفساد في الجزائر أمر صعب للغاية، فلا توجد المدن الفاضلة في واقع النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة الاقتصادية، إلا أنه لا بد من الحد منه إلى مستويات لا تجعله عائقا للتحول نحو الاقتصاد الإنتاجي من جهة والاستقرار السياسي والتنموي من جهة أخرى.

خلاصة: (نتائج وتوصيات)

النتائج: من أهم النتائج التي توصل لها البحث:

كـ أن الاعتماد المفرط على الربوع ناقض المنطق بحضور الأموال وغياب الإنتاج والتنمية، فولد الربيع مجتمعات اتكالية تنبذ العمل المنتج، وهو ما أشار له العلامة ابن خلدون في مقدمته حول تعريف الربيع، حيث اعتبره "كسب" وميزه بذلك عن الرزق الذي يكون نتاج جهد ما، لتبرئ بذلك البيئة الربعية في الدول العربية ومنها الجزائر مناخا مناسباً للاكتال وتوسع المعاملات الهادفة للربح السريع؛

كـ أن علاقة التوأمة بين الربيع والفساد الاقتصادي يفسرها التجاذب بينهما، فكلما حضرت الربوع غابت روح المبادرة والتنافسية، وعض الإنتاج بالتوزيع والاستهلاك، وعض الرزق بالكسب؛ مع الإشارة أنه ليس هناك مزاجية بين الربيع والفساد، بل إن تبعات الاعتماد على ذلك الربيع هي التي تولد الفساد؛

كـ تكشف بعض المؤشرات إشكالية الفساد في الجزائر، فقد كشف البحث عن تذييل الجزائر تقرير الشفافية الدولية والحرية الاقتصادية، حيث ساهم عدم قدرتها على التحرر من الفساد في غياب الحرية الاقتصادية التي تمثل من المبادئ الرئيسية للحكم الرشيد؛

كأن الحكم الراشد يحدد أوارا لا يبد وأن يلعبها فقط المناسب لها، حيث توزع هذه الأدوار بين الدولة ومؤسساتها العامة، القطاع الخاص والمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بالطريقة المثلى في سبيل الوصول إلى تنمية شاملة؛

كأن ما خلفته الأزمة البترولية الحالية على الاقتصاد الوطني يفرض ضرورة التحول من الاقتصاد الريعي المولد للفساد إلى الاقتصاد المنتج المناهض له، فيصبح بذلك الحكم الراشد الضامن الوحيد لإنجاح مسار التحول وتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

التوصيات: على ضوء النتائج المتوصل إليها، يقدم البحث جملة من المقترحات والتوصيات، التي تصب في إطار المساهمة تطبيق الحكم الراشد في الجزائر، أو على الأقل توفير أرضية ملائمة لأهم مبادئه، ما يساهم في إنجاح مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي، ومن أهم هذه التوصيات:

كأن يبني الحكم الراشد بالمشاركة بين مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين من الدولة ومؤسساتها العامة، القطاع الخاص والمجتمع المدني ويتم ذلك من خلال تقديم فرص بديلة اقتصادية للدخل، للإنتاج، وللتشغيل...وذلك بإشراك القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية، وخاصة في النشاطات الانتاجية بتعزيز آليات السوق، وجعل القدرة التنافسية بذلك الحاكم والفاصل في استمرارية المؤسسات العامة والخاصة، والقضاء على كافة السياسات السابقة في تفضيل المؤسسات العامة كسياسة التطهير المالي ومعوقات وجود وتطور المؤسسات الخاصة...الخ. كما أنه من الضروري رشادة إدارة المؤسسات الاقتصادية الخاصة بتبني آليات الحوكمة واعتماد النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية التي تدعم مبادئ الإفصاح والشفافية في التقارير المحاسبية، ما يضمن كفاءة الإدارة المالية والإنتاجية لتلك المؤسسات.

كأن وفي ذات الإطار لا بد من تعزيز ثقافة المواطنة من خلال إشراك كافة أطراف المجتمع ودون تمييز في العملية التنموية، حتى تبدأ الإصلاحات من القاعدة عن طريق:

- تقرب المواطن من الإدارة وفتح قنوات التواصل والحوار بينهما؛
- إعادة الاعتبار للعامل البشري من منطلق اليقين بكون رأس المال البشري يمثل قيمة مضافة وإلغاء تصوره على أنه مجموعة من الأعباء وحسب، وفتح المجال أمام برامج التدريب، التكوين...الخ؛
- توفير إطار تشريعي يسمح بتفعيل المشاركة عن طريق تشكيل منظمات وهيئات ونقابات ومؤسسات المجتمع المدني وجعلها فاعلا أساسيا في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الأكثر إدراكا للإمكانيات المتاحة والمطالب الموجودة والتحديات المقابلة، كما أنه الأكثر قدرة على تأطير المواطنين؛
- جعل القاعدة الشعبية فاعلا مراقبا للأداء الاقتصادي والسياسي باعتبارهم الأكثر تقديرا لجودة الخدمات المقدمة، والعمل على تفعيل هذا الدور من خلال: إنشاء إدارات لاستقبال الشكاوى ودراستها لمساعدة أجهزة الرقابة المختلفة بفتح خطوط خضراء لتقديم المعلومات والشكاوى...الخ.
- تحسين القدرات المعيشية لأفراد المجتمع بالرفع من مستويات الدخل والتحكم في الأسعار ومعدلات التضخم، وتوسيع فرص العمل بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز ثقتهم في النظام الاقتصادي والسياسي عن طريق التوازن الجهوي والفتوي لكافة أفراد المجتمع، تحقيقا للتنمية البشرية؛
- تعزيز أخلاقيات المهن، وإعادة بعث القيم الأخلاقية في أفراد المجتمع، باعتبار الانحراف الأخلاقي السبب الأول لأي انحراف أو فساد سواء كان سياسيا أو قضائيا أو اقتصاديا، صغيرا أو كبيرا.

كأن تعزيز سيادة القانون: وذلك من خلال ترسيخ روح الديمقراطية وفرض تشريعات ولوائح تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم وعلاقتهم مع المؤسسات العامة التابعة للدولة، تعزز الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية،

تعطي أكثر استقلالية للسلطة القضائية، وتعزز التشريعات العادلة والمساواة بين الجميع من حيث تطبيقها لجعلها أكثر مصداقية؛

كما العمل على حوكمة الأنظمة الفرعية وجعلها أكثر رشادة كالنظام الجبائي والنفقات العمومية والمؤسسات الاقتصادية ومختلف الوكالات والهيئات العامة؛

كما تعزيز الإطار المؤسسي لمكافحة التهريب، مجلس المحاسبة، تسويق الأعمال مما يساهم في تقوية آليات المراقبة والدفع نحو ثقافة المساءلة والمحاسبة بالاعتماد على فكرة الأقطاب القضائية المتخصصة، وذلك في إطار تكامل وطني لمحاربة مختلف أشكال الفساد؛

كما تبسيط الإجراءات الإدارية في مواجهة البيروقراطية وتحسين الخدمة العمومية وتكريس مبادئ الشفافية، النزاهة، المحاسبة والمساءلة على كافة المستويات والمجالات؛

كما استرشاد التجارب التنموية الناجحة كماليزيا، مع الإشارة إلى أن نجاح التجربة الاقتصادية في هاته الدول كانت بفضل الإصلاحات الاجتماعية، الاقتصادية وأيضا السياسية؛

المراجع:

- ¹ - زياد حافظ، (2009): **البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي**. حلقة نقاشية بعنوان البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط1، بيروت، ص44.
 - ² - حسين عبد الله، (2000): **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص24.
 - ³ - عبد السلام أديب، (2012): **تاريخ إقتصاد الربيع في المغرب**، الحوار المتمدن، العدد 3911، 2017/12/14، متوفر على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332347>
 - ⁴ - زياد حافظ، (2009): **تساؤلات في الإطار النظري للسياسات الاقتصادية العربية**، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، يومي 20/19 ديسمبر 2009، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، ص ص 17-18.
 - ⁵ - عارف دليبة، (1982)، **بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص ص 122-123.
 - ⁶ - أبو الفتوح علي فضالة، (1993): **محاسبة البترول**، دار الكتب العلمية، القاهرة، ص10.
 - ⁷ - علي بوحامد بوحامد، (2011): **مخاطر الإزتهان للإقتصاد الريعي-حالة الجزائر-جامعة قاصدي مرباح - ورقلة**، ص02، مقال متوفر على الرابط أدناه، تاريخ الإطلاع: <http://profboughamed.maktoobblog.com> 2012/07/14
 - ⁸ - غسان إبراهيم، **الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية**، متوفر على الرابط أدناه، تاريخ الإطلاع: 2013/12/07. www.mafhoum.com/syr/articles_10/ibrahim.pdf
 - ⁹ - لقد أعطيت للفساد عدة تعريفات من أهمها:
 - يتمثل الفساد في الحياة العامة باستخدام السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب أو منافع شخصية بمخالفة القوانين والتشريعات والمعايير الأخلاقية في التعامل، لتنعكس آثاره على كافة قطاعات المجتمع؛
 - عرفته المنظمة العربية لمكافحة الفساد بأنه الفساد المتفشي في السلطة والمتول عن الثروة والإثراء غير المشروع؛
 - عرفه القانون الفرنسي على أنه إساءة استعمال الوظيفة العامة لخدمة مصالح خاصة؛
 - عرف الفساد من الناحية السياسية بأنه سلوك يتضمن انحراف المسؤولين العاملين وانهاكهم الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي لتحقيق مصالحهم الخاصة
- أنظر:**
- زياد حافظ وآخرون، **البنية الاقتصادية في الأقطار العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 95.
 - ريس وفاء، بن عيسى ليلي، (2013): **الحكم الرشيد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية**، الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26/25 نوفمبر 2013، جامعة ورقلة، ص08.
 - ¹⁰ - زياد عربية، (2005): **الفساد، مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد 16، جامعة دمشق، ص02.
 - ¹¹ - غياط الشريف، عبد المالك مهري، (2013): **إشكالية الفساد الاقتصادي في الجزائر والمسبل الكفيلة لمواجهة ظاهرة غسل الأموال: دراسة وتحليل**، الملتقى الوطني حول: السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر -الواقع والتحديات-، يومي 12 و13 نوفمبر 2013، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، ص 03.
 - ¹² - Fatiha Talahite, **Economie Administree Corruption et engrenage de la violence en Algerie**, Revue Tiers-Monde, n°161 1/2000
 - ¹³ - راجع: زياد حافظ، (2009): **البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي**، ص ص 94-124 و ص ص 125-190.
 - ¹⁴ - Corruption Perceptions Index 2015, <http://www.transparency.org>

¹⁵ -Mehdi El Amine, (2013) : **Maghreb Emergent**, <http://www.algeriawatch.org/fr/article/eco/corruption/indice2013.hm> consulté le 25/04/2014

¹⁶ -Lahcen Achy, **Algeria's economy in decline despite vast resources**

<http://www.al-monitor.com/pulse/business/2013/11/despote-resources-algerian-economy-is-declining.html> , consulté le 15/12/2013

¹⁷ -Assanatou Baldé, Kaci Racelma, **Algérie : quand la corruption pourrit l'économie** <http://www.afrik.com/algerie-quand-la-corruption-pourrie-l-economiejuillet-2013>

¹⁸ -Assanatou Baldé, Kaci Racelma, *Op.cit.*

¹⁹ -Lahcen Achy, *Op.cit.*

²⁰ - حسن كريم، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 49.

²¹ - شعبان فرج، (2012): **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيده الانتفاق العام والحد من الفقر- دراسة حالة الجزائر(2000-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، ص 08.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإفناق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

14-13 مارس 2018

الحوكمة البيئية كسبيل للتنمية

مخلوف شرقي

جامعة العربي التبسي-تبسة

makhlofchorfi@gmail.com

د: عبد العزيز قتال

جامعة العربي التبسي-تبسة

gattalazize@gmail.com :

ملخص:

تناول هذا البحث دراسة الحوكمة البيئية من خلال بيان مفهومها الذي يعني إدخال أساليب وآليات الحكم الرشيد أو الإدارة الرشيدة في جميع المنظمات البيئية الرسمية وغير الرسمية لإدارة الشؤون البيئية على مستوى عالمي، كما تدرس هذه الورقة إشكالية تفعيل وارساء قواعدها التي تتجسد من خلال عدة مستويات وطنية وإقليمية والدولية، وكذا من خلال تداخل أدوار جميع الفواعل الحكومية منها وغير الحكومية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، البيئة، الحوكمة البيئية، الفواعل الحكومية، الفواعل غير الحكومية.

Abstract:

This paper deals with the study of environmental governance Through the statement of its concept, which means the introduction of methods and mechanisms of good governance in all official and non-official environmental organizations to manage environmental affairs on a global level. This paper also examines the problem of activating and laying down its rules, which are reflected through several levels, national, regional and international ones, as well as through overlapping the roles of all the actors Both governmental and non-governmental.

Key words: governance, environment, Environmental Governance, governmental actors, non-governmental actors.

تمهيد

أصبح موضوع البيئة والاهتمام بها، من بين أهم المواضيع التي تشغل العالم أجمع في عصرنا هذا خاصة من ناحية تزايد حدوث الكوارث والازمات التي تصيب البيئة وعناصرها كالتلوث والتصحر والتغير المناخي أو ما يعرف بالاحتباس الحراري... إلخ - هذا الأخير أصبح من بين أهم المواضيع البيئية التي تطرح على المستوى العالمي، حيث تعزى أغلب هذه الأزمات والكوارث للتطورات الحاصلة في مجتمعاتنا، من أجل إشباع الحاجات الانسانية غير المحدودة بطبيعتها، والتي أدت بدورها إلى الضغط المستمر والمتزايد على الطبيعة.

إن الاهتمام بالبيئة ضرورة حتمية، ولا مبالغة أبدا في القول بأن الحياة هي البيئة، لذا كان من اللازم والأكدى البحث عن أطر وأليات كفيلة بحمايتها والحفاظ عليها، ومن ثم الحفاظ على الوجود البشري، كل ذلك أدى إلى ظهور ما يسمى بالحوكمة البيئية التي تسعى إلى ترشيد كل ما يتعلق بالبيئة، من خلال المؤتمرات الدولية والتوقيع على الاتفاقيات، وتدخل جميع الفواعل، الحكومية منها وغير الحكومية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية: كيف يتم إرساء وتفعيل قواعد الحوكمة البيئية من طرف جميع المتدخلين والفواعل المختلفة؟

لمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن إدراج الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهي الحوكمة البيئية؟
 - ماهي مقومات ومبادئ الحوكمة البيئية؟
 - من هم الفواعل الأساسية في الحوكمة البيئية؟
- أهداف الدراسة وهيكلها: تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة التعرف على مفهوم الحوكمة البيئية بالإضافة إلى مقوماتها ومستوياتها ووظائفها ومبادئها، ثم التعرف على المتدخلين الرئيسيين ومختلف الفواعل الحكومية وغير الحكومية التي لها علاقة بموضوع الحوكمة البيئية، فضلا عن إبراز الدور الذي يلعبه كل منهم حسب طبيعة تدخله.

أولاً: مفهوم الحوكمة البيئية

تشير الحوكمة البيئية إلى مجموع المنظمات، وأدوات السياسة العامة، وآليات التمويل، والقواعد والإجراءات والقواعد التي تنظم حماية البيئة العالمية.¹

الحوكمة البيئية تلك الأعراف والتقاليد، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تقوم بممارسات اجتماعية وسياسية واقتصادية لإدارة ومعالجة القضايا البيئية على مستوى عالمي، كما تعني أيضا إدخال أساليب وآليات الحكم الرشيد أو الإدارة الرشيدة في جميع المنظمات البيئية الرسمية وغير الرسمية لإدارة الشؤون البيئية على مستوى عالمي، وذلك بتظافر جهود القطاعات الثلاث (الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني).²

ثانياً: مقومات الحوكمة البيئية

تحدد وفق ثلاثة عناصر أساسية، هي³

- أ- دمج القضايا البيئية كافة في المسارات والعمليات الخاصة ببلورة القرار وصنعه.
- ب- الانطلاق من اعتبار أن كل القطاعات، سواء السياسية أو الاقتصادية... إلخ، تمارس تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على البيئة.
- ج- وجود روابط قوية - وإن اختلفت مستوياتها - بين ممارسات الأفراد أو الدول أو الشركات المتعددة الجنسيات من جهة، ومستويات تدهور النظام البيئي العالمي من جهة أخرى.

ثالثاً: مستويات الحوكمة البيئية

تمتد مستويات الحوكمة إلى المستويات التالية⁴:

1- المستوى الوطني

تعتمد الحكومة البيئية الفعالة على وجود هيئات تنفيذية ومجالس تشريعية وسلطات قضائية تعمل بكفاءة فضلا عن مشاركة جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك جمهور الناخبين والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تضارب المصالح، لذلك هناك حاجة إلى آليات وعمليات محددة جيدا لإشراك الجماعات المختلفة في صنع القرار الجماعي وإيجاد الحلول.

ثمة عائق رئيسي واجهته العديد من البلدان يتمثل في الافتقار إلى القدرات على المستويات الوطنية ودون الوطنية (الاتحادية، المحلية، الدولة والحكومة المحلية). علاوة على ذلك، ربما لا تتوافر الموارد المالية الكافية لإنفاذ السياسات والاتفاقيات، وأوضح انتشار الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، التي تذكر أحيانا كمؤشر للاعتراف المتزايد بالتحديات البيئية والاستجابة لها على المستوى الدولي، اتجاها نحو تعقد أكبر بمرور الوقت كما ألقى بمطلب ضخم على القدرات وطنية المستوى لتطبيق متطلباتها ومع الاعتراف المتزايد بهذا العبء، ثمة جهود تذل لتبسيط وتنسيق عملية التطبيق بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف بغية تخفيف العبء على المستوى الوطني، إلى جانب تعظيم التعاونات والترابطات. وقد تضمن ذلك تطوير آليات تنسيق، مثل اللجان الوطنية، وتحسين عملية التشريع وإعداد التقارير بالإضافة إلى بناء القدرات.⁵

2- المستوى الإقليمي

يمثل المستوى الإقليمي أرضا وسطا هامة للحكومة البيئية، فالمناطق (المناطق الأحيائية أو كيانات مؤسسية) توفر سيقا ملزما يمكن في إطاره استنباط وتطبيق السياسات والبرامج، المتعلقة بالظروف والأولويات المحلية المترابطة والمستجيبة لها. ورغم أن صياغة القواعد من أجل حوكمة بيئية أفضل هو وظيفة المستويات الوطنية والدولية والعالمية في المقام الأول، فقد ظهر المستوى الإقليمي كرابطة متوسطة هامة للعمل والتنفيذ. وتأتي ضغوط التغيرات البيئية لتؤثر على محليات بعينها، وعادة تتعدى الحدود الوطنية وتتداخل مع اهتمامات التنمية. وتنحصر الاستجابات للتحديات البيئية في عدد من المؤسسات والآليات الإقليمية التي تعد هامة للتعامل مع تحديات وترابطات البيئة-التنمية وتنسيقها.⁶

3- المستوى الدولي

تضم صورة الحكومة الدولية العديد من المنظمات التي نشأت بهدف التعامل مع تفاعلات البيئة والإنسان وداخل هذه الصورة، يوجد العديد من الأنظمة المتميزة المعنية بالبيئة والتنمية والتجارة والتنمية المستدامة. ويحدث التعاون والتنسيق في ظل كل من هذه الأنظمة بوجه عام من خلال منظمات قيادية، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لشؤون البيئة، ومنظمة التجارة العالمية لشؤون التجارة، والبنك الدولي لشؤون التنمية ولجنة التنمية المستدامة لشؤون التنمية المستدامة.

كان تطور الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ملحوظا على مدار العقود المنصرمة.⁷ ويوجد الآن ما يزيد عن 500 معاهدة دولية واتفاقيات أخرى تتعلق بالبيئة، 323 منها إقليمية في حين يعود تاريخ 302 منها إلى الفترة ما بين 1972 وأوائل الألفينيات.

رابعا: وظائف الحكومة البيئية

تقوم فعالية الحكومة بصفة عامة، والحكومة البيئية بصفة خاصة على أداء الوظائف المتعددة للحكومة. حيث تختلف هذه الوظائف باختلاف المقاربة المستخدمة في تحديدها، فهناك من يحددها على أساس أهميتها في معالجة المشكلة العالمية للعمل الجماعي، فيقسمها إلى ثلاث مجموعات كبرى، (مجال المعلومات، فضاء السياسة، آليات العمل). وهناك من يحددها على أساس وظائف برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى خمس وظائف أساسية كما يلي:⁸

- الرصد والتقييم والإنذار المبكر؛

- وضع السياسات والمعايير؛

- بناء القدرات؛
- التنفيذ؛
- التنسيق.

خامسا: مبادئ الحوكمة البيئية

منذ مؤتمر ستوكهولم للبيئة الانسانية عام 1972 حتى مؤتمر جوهانسبرج العالمي للتنمية المستدامة عام 2002، طور المجتمع البيئي الدولي ومن خلال منظومة الأمم المتحدة العديد من الاتفاقيات البيئية العالمية التي وقعت عليها وصادقت عليها معظم دول العالم وتجاوز عدد الاتفاقيات البيئية الدولية الثلاثين اتفاقية شملت العديد من القضايا مثل التنوع الحيوي والمناخ وطبقة الأوزون...إلخ، وقد تضمنت هذه الاتفاقيات العديد من المبادئ الأساسية التي تعتبر روح هذه الاتفاقيات وروح التعاون الدولي في سبيل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، ولكن تيار العولمة الاقتصادية وبخاصة منظمة التجارة الدولية باتت تشكل تهديدا كبيرا لهذه المبادئ من أهمها⁹:

- **المنع:** بما أنه من المكلف ومن الصعب تقنيا إصلاح البيئة الطبيعية بعد تدميرها، فإن مبدأ منع التلوث والتدمير الرئيسي في الاتفاقيات البيئية الدولية، وهذا المبدأ له العديد من الأولويات التطبيقية حيث أنه يتطلب بذل الجهد وتطبيق تقنيات واضحة ومؤثرة لمنع التلوث قبل أن يحدث، أي أنه يتعامل مع احتمال التأثير البيئي قبل ان يحدث.
- **الوقاية:** وهو من اهم المبادئ البيئية التي ظهرت في اتفاقيات البيئة العالمية، ويعتمد على حقيقة أن العلم قد لا يتمكن من تحديد التأثيرات البيئية والصحية الحقيقية لنشاط اقتصادي ما أو طرح منتج أو سلعة أو تصريف لبعض المخلفات في الطبيعة وبالتالي فإن عدم وجود أدلة علمية على التأثير الفعلي للمادة الملوثة لا يعني طرح هذه المادة أو التعامل بها بل يعني عدم الموافقة على طرح هذه المادة قبل التأكد علميا من عدم وجود مضار لها، وينطبق هذا المبدأ بشكل رئيسي حاليا على الخلاف الكبير الدائر حول قضية المنتجات المعدلة وراثيا.
- **المسؤولية الدولية:** تحديد الروابط ما بين الأفراد والآثار العالمية لتصرفاتهم وسلوكياتهم يعتبر من اهم التحديات التي تواجه الحركة البيئية العالمية، ويعني هذا المبدأ أن القواعد التي يتم تطويرها في مستوى معين مثل الأنظمة العالمية يجب ان تكون متوافقة مع ظروف معظم المجتمعات والبيئات الإقليمية والمحلية وهذا يتطلب بالمقابل ان تتعامل القواعد مع كل مستويات الادارة خاصة على المستوى المحلي.
- **المسؤوليات المشتركة والمتباينة:** تتطلب معظم الاتفاقيات والمعاهدات البيئية مشاركة العديد من دول اعالم ومنها الدول الغنية والفقيرة، لكن لا تحمل كل هذه الدول نفس المقدار من المسؤوليات او الالتزامات حول التلوث والتدمير البيئي السابق والحالي، كما ان هذه الدول تتمتع بمستويات مختلفة من الموارد المالية والتقنية، وبالتالي فإنه على الرغم من ان جميع دول العالم تحمل نفس المسؤوليات المشتركة فإن الالتزامات تتباين فيما بينها بحيث أن الدول الغنية غالبا ما تكون مطالبة ببذل جهود أكبر وأموال أكثر في سبيل حماية البيئة، وهذا هو المبدأ الرئيسي لبروتوكول كيوتو لتقليل انبعاثات الكربون.
- **الانفتاح:** يتضمن الانفتاح عنصرين رئيسيين هما الشفافية والمشاركة العامة في اتخاذ القرارات، وهذان العنصران ضروريان جدا في إدارة الحكم البيئي وتطبيق الاتفاقيات، لأن حماية البيئة والموارد الطبيعية تتطلب مشاركة أعداد كبيرة من الناس المعنيين بهذه الشؤون والمشاكل بطريقة مباشرة في عمليات اتخاذ القرار وبشكل ديمقراطي، ومعظم المؤسسات الدولية المعنية بالبيئة مثل برامج الامم المتحدة وغيرها تتميز بشفافية عالية وديمقراطية كبيرة في اشراك القطاعات والمؤسسات ذات الشأن في إدارة البيئة.

- **مبدأ الملوث هو الذي يدفع:** وقد تم تطوير هذا المبدأ أثناء مؤتمر البيئة الانسانية العالمي في ستوكهولم في العام 1972 ويعني أن الجهة المسببة للتلوث سواء كانت شركة أو مصنع أو منشأة سياحية أو حتى دولة عليها أن تدفع ثمن

• • _____ الملحق الدولي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

تنظيف هذا التلوث، وبالإضافة إلى ذلك فإن على الجهة المنتجة لمادة ما أو الجهة التي تقوم بنشاط اقتصادي في منطقة طبيعية أن تدفع من كلفة العملية الانتاجية كل القيمة المطلوبة لتطبيق المواصفات البيئية في العملية الانتاجية مثل تقليل انبعاثات المواد الغازية من المداخن أو تنظيف المناجم من المواد السامة...إلخ.

سادسا: انبثاق وعي جماعي وتعبئة دولية حول الحوكمة البيئية

على الصعيد الدولي، تشرف منظمة الأمم المتحدة على جميع الأنشطة المرتبطة بالتنمية البشرية وحماية البيئة عالميا. ومنذ إنشائها سنة 1945، لم تبدأ الأمم المتحدة في تنظيم مؤتمرات قمة عالمية «حول الأرض» إلا اعتبارا من سنة 1972 وعلى امتداد كل عشر سنوات. وتطمح هذه المؤتمرات، الرامية إلى إبراز القدرة الجماعية على تدبير المشاكل الدولية وتأكيد أهمية احترام الإكراهات البيئية، إلى ترسيخ ثقافة عالمية لاحترام البيئة.¹⁰

فيما يتعلق بالمؤتمرات العالمية الكبرى والنتائج المترتبة عنها، يمكن إدراجها على أساس التطور الزمني كما

هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (01): نتائج مؤتمرات القمة حول الأرض

السنة	المكان	الموضوع	النتائج
1972	ستوكهولم- السويد	البيئة الإنسانية	• إعلان حول البيئة (26 مبدأ). • خطة العمل لمحاربة التلوث. • إحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
1982	نيروبي - كينيا	-	• بحكم انعقاد المؤتمر في عز الحرب الباردة في بلد إفريقي، واعتبارا لعدم اهتمام الولايات المتحدة به، فقد عرف فشلا شاملا.
1992	ريودي جانيرو-البرازيل	التنمية المستدامة	• إعلان ريو حول البيئة والتنمية. • إعلان المبادئ المتعلقة بالغابات. • معاهدة حول التنوع البيولوجي. • معاهدة حول محاربة التصحر. • معاهدة إطار للأمم المتحدة حول تغير المناخ. • أجنحة 21. • بروتوكول كيوتو (1997) • أهداف الألفية للتنمية (2000 - 2015)
2002	جوهانسبورغ-جنوب إفريقيا	التنمية المستدامة	• الحصيلة والبرنامج التكميلي. • خطة العمل في 153 بند.
2012	ريودي جانيرو-البرازيل	الاقتصاد الأخضر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة	• عملية إعداد أهداف التنمية المستدامة.

المصدر: المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة، التغيرات المناخية: تحديات المستقبل من أجل تنمية مستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

سابعاً: دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية

إن المنظمات غير الحكومية المشاركة في الحكم العالمي متنوعة جداً، وتتضمن مجموعات دولية وإقليمية ووطنية ومحلية تتمتع بمهام مختلفة في مجال حماية البيئة، التنمية المستدامة، تخفيف الفقر، العناية بالحيوانات وقضايا أخرى. إن تنوع المجتمع المدني وقيمه في العمليات ما بين الحكومية الرسمية في مجال البيئة تم الاعتراف به في تقرير أجندة القرن 21، خطة التنمية المستدامة الشاملة التي تم تبنيها في قمة الأرض بريو دي جانيرو عام 1992. هذا التقرير لا يستخدم تعبير المجتمع المدني، ولكنه يعترف بشكل واضح بأعضاء المجتمع المدني كمجموعة رئيسية واحدة. إن لجنة التنمية المستدامة، المسؤولة عن تطبيق أجندة القرن 21، تصنف المجتمع المدني إلى المجموعات التالية: المرأة، الأطفال والشباب، السكان الأصليون، المنظمات غير الحكومية، العمال واتحادات العمال، المجموعات العلمية والتقنية، التجارة والصناعة، الزراعة¹¹. وفي إطار ذلك تعتبر المنظمات البيئية غير الحكومية كمكونات داخلية بالنسبة للنظام العالمي ومن مؤسسات المجتمع المدني العالمي والتي احتلت دوراً هاماً في تقديم خدمات متعددة للمجال البيئي، فهي التي تقوم بنشر الوعي البيئي بين الأفراد، وتعمل على مساعدة الفئات الاجتماعية بالإدراك بمدى أهمية البيئة والمخاطر المحدقة بها في المجتمع الذي تنشط فيه لا سيما على المستوى العالمي، وبالتالي فالمنظمات البيئية غير الحكومية هي تلك الفواعل غير الممثلة للدول، التي تعمل على المستوى العالمي وهي التنظيمات غير الحكومية التي تتبنى برامج وإجراءات قصد التصدي للمشكلات البيئية وحاولت تبيين الأثر السلبي الذي تركته التنمية الاقتصادية على حساب البيئة الطبيعية والانسان، ومن بين هذه المنظمات ما يلي¹²:

- منظمة السلام الأخضر؛
 - منظمة اصدقاء الأرض؛
 - منظمة صندوق الحياة البيرة العالمي؛
 - منظمة الجمعيات الأفريقية للبيئة؛
 - التجمع المتوسطي من أجل البيئة والتنمية المستدامة.
- لقد تم الاعتراف بكل هذه المجموعات رسمياً من طرف الأمم المتحدة وذلك من خلال آلية تفويض طورت بشكل محدد للمنظمات غير الحكومية، أما تدخلات المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية فيمكن أن تأخذ الأشكال التالية¹³:
- **الخبرة والتحليل:** إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تسهل المفاوضات عن طريق منح السياسيين أفكاراً وخيارات خارج القنوات البيروقراطية الرسمية؛
 - **المنافسة الفكرية للحكومات:** إن المنظمات غير الحكومية تتمتع بمهارات وقدرات تحليلية وتقنية أفضل بكثير من المسؤولين الحكوميين؛
 - **تعبئة الرأي العام:** إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تؤثر في الرأي العام من خلال الحملات ذات المدى الواسع؛
 - **تمثيل من ليس له صوت:** إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تساعد على التعبير عن مصالح الأشخاص غير الممثلين في عمليات صنع السياسة العامة؛
 - **تقديم الخدمات:** إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تقدم خبرات تقنية حول قضايا معينة يحتاج المسؤولون الحكوميون إليها، بالإضافة إلى المشاركة المباشرة في النشاطات العملية؛
 - **المراقبة والتقييم:** إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تعمل على تقوية الاتفاقيات الدولية عن طريق مراقبة جهود المفاوضات والالتزامات الحكومية؛

- **شرعية آليات اتخاذ القرار على المستوى العالمي:** إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن توسع قاعدة المعلومات لاتخاذ القرارات، وتحسن النوعية، وتؤمن شرعية الخيارات السياسية للمنظمات الدولية. إن أغلبية علماء السياسات البيئية العالمية يشيرون إلى أن المنظمات غير الحكومية كفواعل عالمية أساسية في السياسات البيئية، حيث أنها تشكل المكون الأكثر تنوعاً والأقل سهولة في الهندسة المؤسسية لصنع السياسة البيئية، والعديد من العلماء يستخدمون مصطلح المنظمات غير الحكومية للرجوع افتراضياً إلى أي فاعل غير دولتي يؤثر في صنع القرار على المستوى العالمي، رغم أن هذا التعبير لا يمثل كل المنظمات غير الربحية التي لم تنشأ من طرف الحكومة. إن هذا الاتجاه يتناسق مع تعريف الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية التي يعتبر أطرافاً سياسية تدعم أهداف الأمم المتحدة¹⁴.

خاتمة

لقد أدركت الدول أهمية العمل والتعاون الدولي المشترك لحماية البيئة والحفاظ عليها، فكان لزاماً عليها تحقيق هذا التعاون مع مثيلاتها، وكذا مع المنظمات غير الحكومية، لهذا عقدت المؤتمرات الدولية والاقليمية والتي نتج عنها إطلاق البرامج والمقررات والتوصيات، بالإضافة إلى عقد العديد من الاتفاقيات في مجال حماية البيئة. إن ارساء وتفعيل الحوكمة البيئية لا يقتصر فقط على دول وفاعلين بعينهم، ولا يقصر على مستوى واحد فقط سواء كان محلياً أو دولياً، وإنما يتعدى ذلك ليشمل مشاركة الجميع في مسار اتخاذ القرار البيئي الدولي، ويتطلب مثل هذا النهج تعاون أنظمة الحوكمة القائمة، التي بدورها لا بد أن تكون أكثر مرونة وتكيفاً.

الاحالات والمراجع:

¹ Maria Carmen Lemos, Arun Agrawal, **Environmental Governance**, Annual Review of Environment and Resources, Vol. 31, 2006, p298.

² أسماء سلامي، **الإعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في ارساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة- الواقع والمأمول**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 25 ديسمبر 2016.

³ الحسين شكراني، **نحو حوكمة بيئية عالمية**، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 08 أكتوبر 2014، ص 35.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منشور: **توقعات البيئة GO4 البيئة من أجل التنمية**، 2007، ص 377-379. متاح على الموقع <http://www.unenvironment.org/ar/node/12831> تاريخ الاطلاع: 2018/02/01.

⁵ أنظر الملحق رقم 01.

⁶ أنظر الملحق رقم 02.

⁷ أنظر الملحق رقم 03.

⁸ خديجة ناصري، **مظاهر الهندسة المؤسسية للحكومة البيئية العالمية**، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012/2011، ص 19.

⁹ باقر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2003، ص 296-298.

¹⁰ المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة، **التحديات المناخية: تحديات المستقبل من أجل تنمية مستدامة**، وثيقة بشأن حوكمة البيئة من أجل استدامة بيئية في العالم الإسلامي، المقر الدائم للإيسيسكو، الرباط، المملكة المغربية، 8-9 أكتوبر 2015، ص 15.

¹¹ مراد بن سعيد، صالح زياتي، **فعالية المؤسسات البيئية الدولية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013، ص 222-223.

¹² حموته فاطمة، **استراتيجية التشبيك كمدخل لتفعيل دور المنظمات البيئية غير الحكومية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد الأول يناير 2015، ص 51-52.

¹³ مراد بن سعيد، صالح زياتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 148-149.

¹⁴ مراد بن سعيد، صالح زياتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 224-225.

الملاحق رقم (01): أمثلة للآليات وطنية المستوى التي تتجاوز تحديات الحوكمة البيئية

الإطار 3-4 أمثلة للآليات وطنية المستوى التي تتجاوز تحديات الحوكمة البيئية

هيئات وأليات التخطيط والتنمية، مثل اللجان والسلطات، هي مؤسسات للاقتصاد الكلي أساسية تنظر إلى مسائل التنمية على المدى البعيد. ويمكنها تعزيز نهج عبر القطاعات متكامل ومترابط بين المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي البلدان النامية ومتوسطة الدخل، فإن المبادرات مثل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAFs)، وعمليات التخطيط الوطنية، مثل استراتيجيات الحد من الفقر (PPRS)، تتضمن البيئة كعامل محوري ينظر إليه بعين الاعتبار في سياق التنمية والحد من الفقر وتحقيق جوانب أخرى لرعاية الإنسان، كالصحة والغذاء والأمن.

تتضمن الآليات المبتكرة الأخرى إنشاء المفوضية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة (CESD) ضمن مكتب المراقب العام للحسابات في كندا للمراقبة وإعداد التقارير حول أداء الحكومة الاتحادية في مجالات البيئة والتنمية المستدامة. وتساعد تقارير المفوضية المستقلة والواقعية البرلمانية على مساءلة الحكومة حول أدائها في هذه المجالات.

تنسيق الآليات بمكتب رئيس الوزراء أو الرئيس بما في ذلك اللجان البرلمانية أو الوزارية، مثل المجلس البيئي القومي (WEB) في نايلاند الذي يرأسه رئيس الوزراء لجان التنمية المستدامة، التي تشكلت غالباً عقب مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، تنسق السياسة الوطنية وأو الدولية المرتبطة بالتنمية المستدامة على المستويات ما بين الوزارات وما بين الوكالات.

المؤسسات القضائية والآليات تكون هامة لتعزيز أهداف التنمية المستدامة وترجمتها وضمان التطبيق الفعال للتشريع ودمج مبادئ القانون الناشئة والتعامل مع القوانين القطاعية المتنوعة وتوفير فرصة للمجتمع لضمان حماية الحقوق الأساسية كالحق في بيئة نظيفة وصحية، ومن مجالات النشاط الهامة التي تتعامل مع التحديات البيئية المترابطة تقوية القوانين الوطنية والأطر المؤسسية، من خلال تطوير التشريع البيئي الإطاري وتطوير التشريع القطاعي المتكامل. وهذا الأمر يسعى إلى تحسين تطبيق العديد من الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف (MEAs) المتعلقة بمسألة واحدة مثل التنوع البيولوجي أو المواد الكيميائية.

جهات الاهتمام الوطنية (NFPs) أو الوكالات القيادية تعين لتنسيق تطبيق التعهدات الدولية المُتَزمَة مثل الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف (MEAs) وإعداد التقارير الوطنية للجنة التنمية المستدامة. تدعمها أحياناً اللجان الوطنية.

استراتيجيات التنمية الوطنية المستدامة (NSDS) التي يجب أن تقوم على وتوفيق بين السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القطاعية المختلفة المستخدمة في البلد، تمت المطالبة بها في جدول أعمال القرن 21 وحضت القمة العالمية للتنمية المستدامة (WSSD) الدول ليس فقط على صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية المستدامة (NSDS) بل أيضاً البدء في تطبيقها بحلول عام 2005 في الوقت الذي ندمج فيه مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلاد وبرامجها. وذلك أحد أهداف إعلان الألفية، وقد كانت هناك نتائج مختلطة فيما يخص هياكل حوكمة استراتيجيات التنمية الوطنية المستدامة (NSDS)، ورغم ذلك، توفر استراتيجيات التنمية الوطنية المستدامة (NSDS) وعمليات التخطيط المرتبطة بها فرصاً فريدة للتعامل مع الترابطات، مثل تلك التي تتضمن التنمية المحلية والوطنية والمسائل البيئية والتهديدات البيئية العالمية، من خلال روابط الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف (MEAs).

المصادر: مكتب العراق العام للصحافة، في كندا، 2007، برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2005، برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2006، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية آسيا والمحيط الهادئ 2000

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منشور: توقعات البيئة GO4 البيئة من أجل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 377.

الملتقى الدولي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

الإطار 4-8 المؤسسات والاليات الإقليمية

منظمات البيئة والتنمية الإقليمية أو دون الإقليمية، مثل اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومصارف التنمية الإقليمية ولجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية (COAD). يمكن أن تلعب دوراً هاماً في جمع البيانات وتحليلها وبناء القدرات وتخصيص الموارد وإدارتها.

الخطط والبرامج عبر الحدودية أو القائمة على مناطق أحيائية، مثل لجنة نهر الميكونج وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ (SPREP) وبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تكون هامة لجمع البيانات وتحليلها ونشرها والتقييم القطاعي وتقييم الموارد وتطوير السياسة وتنمية القدرات والمراقبة.

اتفاقات التكامل الإقليمي يمكنها مناعمة المعايير بين البلدان الأعضاء (مثل استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة للتنمية المستدامة لعام 2007)، وتطبيق البرامج التي تعزز التعاون الإقليمي في مجالات مثل المصائد السمكية والمواد الكيميائية وإدارة النفايات الخطرة (مثل خطة عمل مبادرة البيئة للمشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النبياء)).

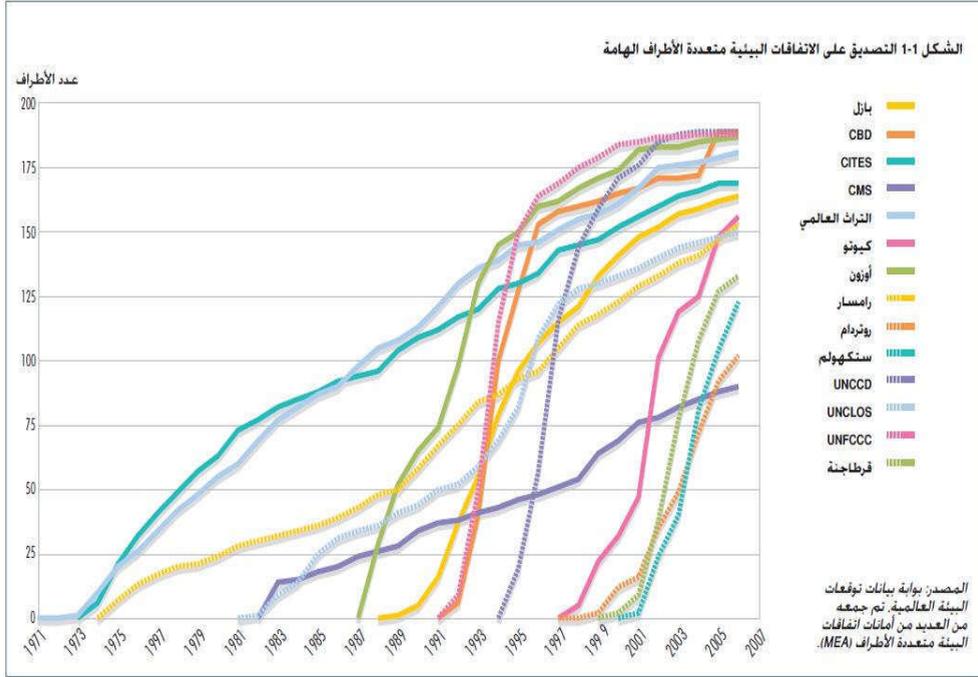
الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف (MEAs) أو أليات التطبيق يمكن أن تربط بين المستويين الدولي والإقليمي (مثل اتفاقية باماكو الخاصة بأفريقيا استجابة لاتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها)، حيث يمكنها تقوية وترجمة التعهدات الدولية (مثل استراتيجية التنوع البيولوجي الإقليمية لمجتمع أمم الأنديز لتطبيق اتفاقية التنوع البيولوجي).

الترتيبات الوزارية الإقليمية، مثل المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة (AMGEN) واجتماعات وزراء البيئة الثلاثية (TEM) بين الصين وكوريا واليابان تعتبر مندوبات سياسية رفيعة المستوى التي يمكنها تحديد الأولويات الإقليمية وجداول الأعمال وزيادة الوعي بالاهتمامات الإقليمية.

الاليات المرتبطة باتفاقات التجارة الإقليمية، مثل لجنة التعاون البيئي (CEC) التابعة لاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية واتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن التلوث بالضباب العابر للحدود، يمكن أن تتعامل مع المسائل البيئية عبر الحدودية من خلال التعاون بين الحكومات.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منشور: توقعات البيئة GO4 من أجل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 378.

الملحق رقم (03): تطور الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منشور: توقعات البيئة GO4 البيئة من أجل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 09.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإفناق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

الحكم الراشد وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر

أ. شرقي جمعة

جامعة أم البواقي، الجزائر

Djemaachergui@gmail.com

د. مراد كواشي

جامعة أم البواقي، الجزائر

kouachimourad@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز انعكاسات الحكم الراشد على التنمية المستدامة من خلال عرض مفهوم الحكم الراشد، آلياته وأطرافه، التنمية المستدامة وأبعادها، والتطرق لمدى مساهمة الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

وتم التوصل إلى أهمية الاعتماد على الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر من خلال النهوض بالعامل البشري، تقريب المواطن من الإدارة، ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية وتفعيل مبدأ الشفافية في التعامل.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، التنمية المستدامة.

Abstract:

This study aims at highlighting the implications of governance on sustainable development by presenting the concept of governance, its mechanisms and its parties, sustainable development and its dimensions, and addressing the contribution of good governance to achieving sustainable development in Algeria.

The importance of relying on good governance in achieving sustainable development in Algeria was achieved through the advancement of the human factor, bringing the citizen closer to the administration, consolidating the spirit of democracy and political participation, and activating the principle of transparency in dealing.

Key Words : Governance, Sustainable development.

تمهيد:

أصبحت قضية التنمية المستدامة اليوم تكتسي أهمية كبيرة على كافة المستويات، تنشغل بها جميع الدول وتعد من أجلها العديد من المؤتمرات، الملتقيات المحلية، الإقليمية والدولية، لتأخذ نصيبها من هذه القضية بالشكل الذي ينذر بحجم مشكلة التلوث البيئي وأخطاره المتزايدة، ناهيك عن الاستنزاف الجائر للموارد الطبيعية والاستغلال المستمر للأرض وبصورة غير متوازنة، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة موارد الطبيعة على تحمل احتياجات البشر المتزايدة من جهة وتأثيرهم عليها من جهة أخرى.

ولقد أدت العديد من العوامل الموضوعية إلى طرح رؤى جديدة حول مفاهيم متعددة الأبعاد والمناهج، ويعد مفهوم الحكم الراشد من بين المفاهيم الحديثة نسبيًا، والتي برزت بصورة واضحة على الساحة الاقتصادية والسياسية مع بداية عقد الثمانينات من العقد المنصرم، مع أن جذوره الفلسفية تعود إلى أبعد من ذلك بكثير مما جعل منه آلية تسهم في ترشيد الدولة وفقا لصيغ ومبادئ ديمقراطية، والتي تتركز بدورها على المساءلة، دولة الحق والقانون وكذلك نبذ التهميش السياسي.

لقد أكدت الدراسات أن هناك علاقات تحكم كل من الحكم الراشد والتنمية، وهذه الأخيرة التي تتماشى مع الديمقراطية، ويبدو من الواضح أن مفهوم الحكم الراشد تطور موازاة مع تطور مفهوم التنمية، لا سيما حين انتقل محور الاهتمام من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي ثم إلى التنمية الانسانية، وذلك عندما تبين أن تحسين الدخل الوطني لا يعني تلقائيا تحسين نوعية حياة المواطنين ومستوى عيشهم، وظهر مفهوم الحكم الراشد عندما أضحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، الثقافي والبيئي، مستندة على العدالة في التوزيع والمشاركة أي التنمية المستدامة.

أولاً: الإشكالية

على ضوء ما سبق ذكره؛ يمكن طرح إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

ما مدى مساهمة الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية أبرزها:

- 1- ما المقصود بالحكم الراشد؟
- 2- فيما تتمثل آليات الحكم الراشد؟
- 3- ما هي أطراف الحكم الراشد؟
- 4- فيما تتمثل أبعاد التنمية المستدامة؟
- 5- ما مدى مساهمة الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

ثانياً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث في إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- محاولة رصد مفهوم الحكم الراشد؛
- 2- الإلمام بكل ما يحيط بالتنمية المستدامة؛
- 3- توضيح مساهمة الحكم الراشد في تحقيق تنمية مستدامة.

ثالثاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تناوله لجانب مهم يربط التنمية المستدامة بالحكم الراشد؛ والذي يعد دعامة أساسية في إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لما له من أهمية في تحقيق وخلق توازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بشكل يقلص من الفساد.

رابعاً: خطة البحث

انطلاقاً من إشكالية البحث فقد تم تقسيمه إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للحكم الراشد

المحور الثاني: مدخل للتنمية المستدامة

المحور الثالث: مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحكم الراشد

أولاً: الإطار النظري للحكم الراشد

سيتم من خلال هذه النقطة التطرق لمفهوم الحكم الراشد، آلياته ومختلف أطرافه.

1- ماهية الحكم الراشد

1-1- مفهوم الحكم الراشد

عرف البنك الدولي عام 1992 الحكم الراشد على أنه: "الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية"¹.

وتعرفه لجنة المساعدات التنموية بأنه: "استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق التنمية"².

تعريف برنامج الأمم المتحدة الألماني: "هو ممارسة السلطة الاقتصادية، السياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات، العمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم"³.

2-1- مرتكزات الحكم الراشد⁴

تعتمد مرتكزات الحكم الراشد على ثلاثة نقاط أساسية:

الأساس الأول: يتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم:

الأساس الثاني: هذه الأزمة تظهر عجز وفشل الأشكال التقليدية في الأداء العمومي؛

الأساس الثالث: يتعلق بظهور شكل جديد للحكم أكثر مواءمة للمعطيات الحالية.

فالحكم الراشد لا يمكن أن يكون إلا في كنف السلم الاجتماعي، الاستقرار السياسي وترقية حقوق الانسان وسط قوة القانون.

2- آليات الحكم الراشد

لقد أسست المنظمات العالمية النشطة في مجال تقييم الدول على أساس قوتها من ضعفها، ومن بين أهم الآليات التي تعتمدها في هذا الشأن ما يلي⁵:

1-2- المشاركة

وتعني حق الرجل والمرأة معا في إبداء الرأي في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، ويتطلب عنصر المشاركة توفر حرية تشكيل الجمعيات، الأحزاب، الحريات العامة والانتخابات، والهدف من كل هذا هو السماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم واهتماماتهم لترسيخ الشرعية.

2-2- حكم القانون

ويعني سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بهدف منع تعارض مهام المسؤولين فيما بينهم وبين المواطنين من جهة أخرى ووضوح القوانين وانسجامها في التطبيق.

3-2- الشفافية

وتعني فسخ المجال أمام المواطنين بالتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياته، مثل حق المواطن في الإعلام ومشاركة المواطنين ومساهماتهم في رقابة المجالس الشعبية، الوطنية والمحلية في الاطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد دوريا في مجالسهم، والهدف من وراء ذلك هو العمل على مشاركة المواطنين في ابداء الآراء على المهام.

4-2- المحاسبة

تتطلب المحاسبة أو المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مساهمهم الوظيفي وعن المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم، والهدف من المساءلة هو محاسبة المسؤولين عن الأموال العمومية، زيادة على حماية الأموال العمومية من العبث الذي قد يطال هذه الأموال وبالتالي الحد من الانتهاكات التي قد تحدث من حين لآخر لبعض المسؤولين نتيجة تصرفهم بطريق غير شرعية وهذا مصادقا لمقولة: من أين لك هذا؟.

2-5- التضمينية والمساواة

تعني التضمينية والمساواة تلك الآليات التي تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع، وتؤمن وسائل مراجعة ومعالجة يضمونها حكم القانون، كما تتطلب أن يتساوى المواطنون بحقوقهم أمام القانون، وأن تتسنى لهم فرص متساوية لممارسة هذه الحقوق، ومشاركة المواطنين في إدارة الحكم، وتذهب التضمينية إلى أن كل من هو معني بعملية إدارة الحكم ويريد المشاركة به -رجال ونساء، أثرياء وفقراء، سكان الريف وسكان المدن- قادر على فعل ذلك بصورة متساوية، عبر الإدلاء بصوته، عبر المساهمة بالمشاورات أو عبر مراقبة هيئات الخدمات العامة المحلية، كما تعني أيضا أن الدولة تعامل الكل على أساس المساواة، وأنها تحمي حقوق الجميع بنفس الحماسة، وأن لا تهميش ولا تمييز في تأمين الخدمات العامة، وأن الجميع يتمتع بحقوق المراجعة والتصويت نفسه في حال ميز المسؤولون بين الفرد والآخر.⁶

2-6- الاستجابة وبناء التوافق والرؤية الاستراتيجية⁷

ويقصد بالاستجابة قدرة المؤسسات على خدمة وتلبية مصالح الجميع في فترة زمنية معقولة وبدون أي استثناء، أما التوافق فيعني العمل على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع يشكل أفضل مصلحة للجماعة. ويتطلب بناء التوافق رؤى طويلة الأمد تتعلق بالتنمية البشرية والوصول إليه، وينتج هذا فقط عن فهم ثقافة وتاريخ التكوين المجتمعي لهذه الشعوب.

أما الرؤية الاستراتيجية وحسب مفهوم الحكم الراشد فإنها تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الايجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد فيجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية، دراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول، كما تعني الرؤية الاستراتيجية أن يمتلك القادة والجمهور العام منظورا عريض وطويل الأجل فيما يتعلق بالحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة، مع الإحساس بما هو مطلوب لهذه التنمية، كما ينبغي أن يكون هناك فهم للتعقيدات التاريخية، الثقافية والاجتماعية المركبة لهذا المنظور.

3- أطراف الحكم الراشد

تتمثل أطراف الحكم الراشد في⁸:

3-1- الدولة

تقوم الدولة بوظائف عديدة منها أن تكون بؤرة العقد الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وأن تكون السلطة المفوضة بالسيطرة وممارسة القوة، وأن تضطلع بمسؤولية توفير الخدمات العامة وتهيئة بيئة تمكينية للتنمية المستدامة.

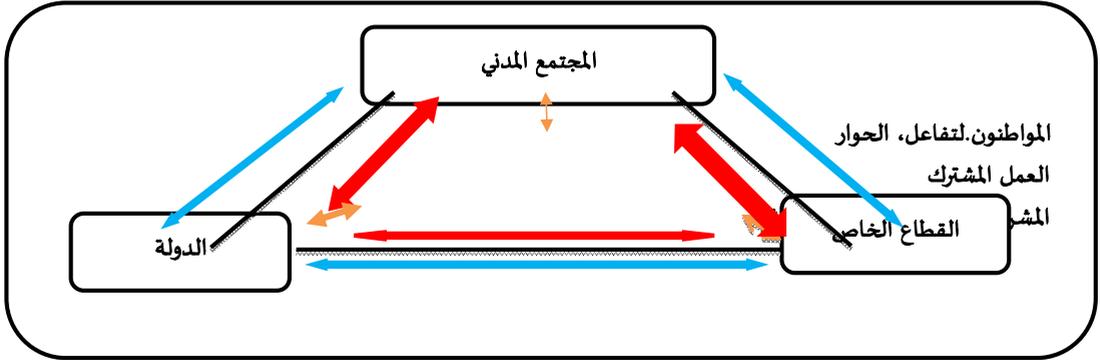
3-2- القطاع الخاص

على الرغم من اعتبار الدولة قوة كبرى في تحقيق التنمية، إلا أنها ليست القوة الوحيدة بالتنمية المستدامة تعتمد في جانبها على خلق الوظائف التي تولد ما يكفي من الدخل لتحسين مستويات المعيشة، وتسلم الكثير من الدول بأن القطاع الخاص هو المصدر الرئيسي لفرص العمالة المنتجة.

3-3- المجتمع المدني

يعبر عن الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين المجتمع والدولة، ويتضمن المجتمع أفرادا يتنافسون من أجل مصالحهم الخاصة لتحقيق حاجياتهم المادية حيث يمثل فيها القانون الضامن لحقوق كل المنافسين بواسطة أجهزته الشرعية.

الشكل رقم (01): أطراف الحكم الراشد



المصدرين: فاطمة رحال، "الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، ملتقى وطني حول: التنمية المحلية المستدامة (ولاية تبسة نموذجاً)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 29-30 ماي 2013، ص: 13.

ثانيا: مدخل للتنمية المستدامة

سيتم من خلال هذا المحور عرض مفهوم التنمية المستدامة ومختلف أبعادها من خلال النقاط الموالية.

1- مفهوم التنمية المستدامة

قبل التطرق لمفهوم التنمية المستدامة لا بد من الوقوف على تاريخ ظهور هذا المصطلح.

1-1- ظهور مفهوم التنمية المستدامة

مر مفهوم التنمية بمراحل تعكس كل منها طبيعة وظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هيكلها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وكذا طبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية، فخلال سنوات الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، كان ينظر للتنمية على أنها الارتفاع في مستوى دخل الفرد، أما خلال عقد الستينات فقد أصبح مفهوم التنمية يعني مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني أعلى من معدل الزيادة السكانية، وقد كان نمو متوسط الدخل خلال تلك الفترة يمثل الهدف الرئيسي للتنمية، ولكن خلال السبعينات وبعد أن صاحب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي زيادة في أعداد الفقراء، وارتفاع في معدلات البطالة، فقد أعيد تعريف مفهوم التنمية لتصبح عملية تخفيض أو القضاء على الفقر، وسوء توزيع الدخل، والبطالة من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي. ثم تطور هذا المفهوم ليعني النهوض الشامل للمجتمع بأسره من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد، حيث رفعت المنظمة العالمية للعمل شعار "إشباع الحاجات الأساسية" مفضلة هذا المعيار على معيار متوسط الدخل.

وفي الوقت الذي تزايدت فيه الدعوات إلى مراعاة الأبعاد الاجتماعية للتنمية، خاصة قضايا الفقر، البطالة والتمهيش، إضافة إلى الجوانب البشرية التي تهتم بمدى نجاح التنمية المحققة في تلبية حاجات البشر الأساسية وتحسين نوعية الحياة، فقد بدأت القضايا البيئية تحتل حيزا متزايدا في الاهتمامات الدولية خاصة مع تحول العديد من جوانبها إلى قضايا عالمية وثيقة الصلة بالسلوك البشري في المجال الاقتصادي وأساليب التنمية المنتهجة، وتحول مفهوم تواصل التنمية من بناء القدرة الذاتية للمجتمع الوطني على تحقيق التنمية لأجياله المتعاقبة، إلى قدرة المجتمع العالمي على مواصلة الحياة واستمرار النهوض بمستويات المعيشة للأجيال اللاحقة على كوكب الأرض، وأدى الجمع بين البعد البيئي

والبشري إلى ظهور مصطلح التنمية البشرية، حيث ترتبط الاستدامة بمدى قدرة الإطار البيئي على تلبية الاحتياجات البشرية عبر الزمان والمكان.⁹

ويعود الفضل في صقل مفهوم التنمية المستدامة وتأصيله نظريا إلى كل من الباحث الباكستاني "محبوب الحق" والباحث الهندي "أمارتياسن"؛ وذلك من خلال المدة التي كانا يعملان فيها في الأمم المتحدة في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فالتنمية بالنسبة إليهما هي تنمية اقتصادية- اجتماعية لا اقتصادية فحسب، تجعل الانسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتتنظر للطاقت المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية.

أما الذي رسخ هذا المفهوم وحدد ملامحه الكبرى فهي "كروهارام برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج، حيث لعبت دورا هاما في ترسيمه في تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، وأصبح هذا التقرير فيما بعد حاملا اسما¹⁰.

2-1- مفهوم التنمية المستدامة

أعطيت للتنمية المستدامة تعاريف عدة منها:

- تعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة، الاقتصاد والمجتمع".

- تعريف اللجنة العالمية للتنمية والبيئة: وذلك من خلال تقريرها "مستقبلنا المشترك" المعروف بتقرير "بروندتلاند" بأنها "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها"¹¹

- تعريف البنك الدولي: "التنمية المستدامة هي تنمية تلي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي، اجتماعي وبشري، والتنمية المستدامة حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل"¹².

2- أبعاد التنمية المستدامة

تتمثل أبعاد التنمية المستدامة فيما يلي:

1-1- البعد البيئي

أدت المشاكل البيئية التي ظهرت خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي إلى أن يكون هناك قناعة كاملة بأن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن أمر ضروري لعملية التنمية، فقد أصبحت عملية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها تنصدر سلم الأولويات والاهتمامات الدولية والوطنية؛ نظرا إلى أن استنزاف البيئية والاخلال بتوازنها يؤثر سلبا على التنمية. وتقوم فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية التي تعتبر ضرورية لأي نشاط اقتصادي سيكون له آثار ضارة على الاقتصاد والتنمية، لذلك فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي دون استنزاف للموارد الطبيعية¹³.

ويتضمن البعد البيئي¹⁴:

- الأراضي

بالنسبة للأبعاد البيئية؛ فتعرية التربة وفقدان انتاجيتها يؤديان إلى التقليل من إنتاجيتها، ويخرجان سويا من دائرة الانتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وهذه قضية معقدة وهامة جدا في علاقتها بالتنمية المستدامة، وبالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها.

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري

ان الاستخدام الكثيف للمحروقات أصبح مصدرا رئيسيا ملوثا للهواء في المناطق العمرانية، والاحتباس الحراري وثقب الأوزون الذي يهدد بتغيير المناخ، والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها. لذلك وجب الاهتمام بمشاكل الغلاف الجوي لحماية المناخ ومقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري ومنع استخدام المركبات التي تدمر طبقة الأوزون لتحسين نوعية الهواء.

- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية

تشغل البحار والمحيطات ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية، وهذا ما يجعل إدارة هذه المناطق من المهام الصعبة، وذلك راجع لتعدد الأنظمة البيئية للمحيطات إضافة إلى أنها أقل استكشافا من قبل العلماء. كما أن النظام البيئي البحري يشكل عادة العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل، وتراجع الانتاجية البحرية لمصائد الأسماك.

- صيانة المياه

تعتبر المياه العذبة عصب الحياة الرئيسي وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، وكذلك فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا لوضع اقتصادي واجتماعي صعب، والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وفي ظل التزايد السكاني وتكاثر متطلبات التنمية على المياه -وهي في الغالب مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف والتلوث- مسألة تزداد تعقيدا وصعوبة، وستبقى من أخطر معوقات التنمية المستدامة في العالم في السنوات المقبلة.

- التنوع الحيوي

يعتبر التنوع الحيوي من أهم عناصر التنمية المستدامة في هذا المجال، والتي تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال بدرجة كبيرة.

2-2- البعد الاقتصادي

تتطلب التنمية الاقتصادية استخدام المزيد من الموارد، وبناء على نوعية الموارد المستخدمة يتحدد تأثير النمو الاقتصادي على البيئة، وتدور العديد من النقاشات حول الانعكاسات السلبية لهذا النمو إلى جانب سوء تخصيص الموارد وسوء استخدامها، مما يؤدي إلى تدهور البيئة واستنزاف بعض الموارد وما يترتب عن ذلك من مشاكل بيئية تهدد حياة الانسان. وأصبح التساؤل الملح في هذا الإطار هو: ما هو أفضل أسلوب لاستخلاص أقصى رفاة من النشاط الاقتصادي مع المحافظة على رصيد الأصول الاقتصادية على امتداد الزمن لضمان استدامة التنمية والعدالة بين الأجيال؟¹⁵

ويتضمن البعد الاقتصادي¹⁶:

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية

بالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة يلاحظ أن سكان الدول المتقدمة يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فمثلا استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط، الغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ 33 مرة. كما أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90% من الناتج الصناعي العالمي وتمتلك حوالي 84% من اجمالي النشاط التجاري العالمي، في حين يبلغ وزنها السكاني بحوالي 25% من سكان الكرة الأرضية، وتستهلك 12 ضعف ما تستهلكه دول الجنوب، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها بحدود 20 ضعف من متوسط دخل الفرد في دول الجنوب.

- إيقاف تهديد الموارد الطبيعية

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تلتخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. وتعني

التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، والحد من استهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته

إن الدول الغنية لديها الموارد المالية التقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف، وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى، باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

- تقليص تبعية البلدان النامية

وذلك لأن انخفاض استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية ينعكس بتباطؤ صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وانخفاض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا، وما يساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الاقليمي والتجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري والتوسع في أخذ التكنولوجيا المحسنة.

- المساواة في توزيع الموارد

تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد، المنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فالفرص غير متساوية في الحصول على التعليم، الخدمات الاجتماعية، الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

- الحد من التفاوت في المداهيل

فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الوم.أ وإتاحة حيازة الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق أمريكا الجنوبية أو المهندسين الزراعيين العاطلين، كما هو الشأن بالنسبة لأغلب الدول النامية، وكذا تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية للمرأة. وتجدر الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو.

- تقليص الانفاق العسكري

التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الانفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الانفاق على احتياجات التنمية.

3-2- البعد الاجتماعي

إن ضعف الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية في استراتيجيات التنمية طان السبب في فشل الكثير من البرامج التنموية، ونتج عن ذلك العديد من الآثار السلبية على المجتمع والبيئة، حيث تزايدت ممارسات الأفراد التي تحدث اضطرابات في الظواهر الطبيعية، ووصلت إلى حد إحداث بعض التغيرات التي كانت لها نتائج سلبية على كثير من نواحي الحياة ومناطق مختلفة من العالم، ومن ثم دعت الضرورة إلى توجيه اهتمام أكبر للبشر في السياسات والبرامج الرامية إلى حفز التنمية، حيث تزايدت الدعوات إلى رعاية الأبعاد الاجتماعية وخاصة قضايا الفقر، البطالة والتهميش، كما انشغل الفكر التنموي بالجوانب البشرية التي تهتم بمدى نجاح التنمية المحققة في تلبية حاجات البشر وتحسين نوعية الحياة بمعناها الشامل للنواحي المادية والمعنوية¹⁷.

ويتضمن البعد الاجتماعي¹⁸:

- تثبيت النمو الديمغرافي "ضبط السكان"

التنمية المستدامة من خلال هذا البعد تعني العمل على تثبيت نمو السكان "تخفيض معدلات نمو الولادات"، فالنمو المتزايد للسكان يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية المحدودة وعلى إمكانيات الدول وقدراتها على توفير الخدمات اللازمة لجميع السكان.

- أهمية توزيع السكان

يلعب عنصر توزيع السكان دورا مهما في التنمية المستدامة، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولا سيما تطور المدن الكبرى لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها.

- الصحة والتعليم

إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، فمثلا هناك ارتباط كبير بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نقية، غذاء صحي ورعاية صحية جيدة تعتبر من أهم مبادئ التنمية المستدامة، ومن بين الأهداف المتعلقة بالصحة: تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الريفية، الأمراض المعدية، حمايات المجموعات الهشة "الأطفال وكبار السن" وتقليل الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي.

كما يعتبر التعليم من أهم المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، ويتمحور التعليم حول ثلاثة أهداف هي: إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، زيادة فرص التدريب وزيادة النوعية العامة.

- الأسلوب الديمقراطي في الحكم

يعد الحكم الراشد على الصعيد الدولي أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية بالمفهوم الواسع ارتفعت إلى مستوى السياسة فتعالج مسألة الحكم والعلاقة بين الناس والادارة الحاكمة.

4-2- البعد التكنولوجي

يمثل البعد التكنولوجي ركنا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أن التدهور البيئي في معظمه نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات تبديد لا تخضع للرقابة إلى حد كبير، فالتنمية المستدامة تعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف، أكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى حد أدنى، كما تسبب هذه التكنولوجيات في ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، مع إبقاء التكنولوجيات التقليدية التي تفي بهذه المعايير.¹⁹

ويتضمن البعد التكنولوجي²⁰:

- استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلوث ما يحيط بها من هواء، مياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فالنفايات المتدفقة من نتائج النشاط الصناعي، وأشباه هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون أيضا نتيجة للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. التنمية المستدامة هنا تعني التحول إلى تكنولوجيا أنظف، أكفأ واستهلاك طاقة أقل.

- الحد من انبعاثات الغازات

تهدف التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وكذلك من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة النظيفة لإمداد المجتمعات الصناعية، ويستوجب على الدول الصناعية اتخاذ خطوات جريئة للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، واكتشاف تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكيدة.

- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون

التنمية المستدامة تعني الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، فاتفاقية "كيوتو" جاءت مطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع، لكن تعنت الوم.أ جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.

ثالثا: مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحكم الراشد**1- علاقة التنمية بالحكم الراشد²¹**

يعتبر الحكم الراشد من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة، والاستدامة هنا لا تعني الاستمرارية بل تعني نتائج الاستمرارية المتطورة.

إن علاقة التنمية بالحكم الراشد يمكن قراءتها من خلال ثلاثة زوايا هي:

- **وطنية:** تشمل الحضرة، الريف، جميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.
- **عالمية:** أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام والمشاركة الانساني والقواعد القانونية.

- **زمنية:** أي مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.

ولا يمكن الحديث عن التنمية في ظل وجود سوء تسيير للموارد البشرية والمادية المتاحة خاصة في المرحلة التي أعدتها الجزائر للانطلاق في عملية التنمية والنهوض الاقتصادي.

2- الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر²²

يرتبط الحكم الراشد ارتباطا وثيقا بالتنمية وهو ضروري لإتمامها وخصوصا التنمية المستدامة، ويمكن تحديد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال الاهتمام بالمرتكزات التالية والعمل على تطويرها في الجزائر وهي كالتالي:

- النهوض بالعامل البشري

إن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات العالمية، وبالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس تكلفة اجتماعية ملاقاة على المنظمة الادارية، وتطور هذا المفهوم من إدارة الأفراد إلى الموارد البشرية إلى مفهوم آخر ألا وهو تنمية المورد البشري، فلم يعد يقتصر على ما سبق على التعليم والتدريب بل امتد إلى مفاهيم أخرى مثل تطوير أنماط التفكير، السلوك، نوعية التعليم ومشاركة الجميع في اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعية، طرق وأساليب العمل ومن ثم تعبئة الأفراد والعاملين نحو توسيع مجالات تفكيرهم وزيادة قدراتهم على التحكم فيها. وبخصوص الجزائر لا يمكن بأي حال من الأحوال التكلم عن المفهوم الجديد للموارد البشرية ما دامت المؤسسات لم تلتحق بعد بالتقدم الحاصل في الدول المتطورة أين توجد كل الوسائل المتاحة لدى الفرد العامل والتعبير عنها بكل حرية، أيضا التكفل التام بهذا العامل المحقق للإنتاجية، كما ينظر إليه على أنه القاطرة الأساسية لجميع الإصلاحات، بالمقارنة مع ذلك ما يمكن قوله في الجزائر وبكل موضوعية أنه بالرغم من إصرار السلطات العمومية على التكفل بهذا العنصر وتوفير الوسائل المادية والمالية من أجله، لكن لم يلاحظ أثر ذلك على تنميته نفسيا، اجتماعيا واقتصاديا بتحقيق درجة الاشباع والدليل على ذلك الاحصائيات السنوية المقدمة من هنا وهناك حول حالة الاحتقان التي يعيشها المئات من إطارات الدولة وحول الميزانية المقدمة للبحث العلمي التي لم تتجاوز 1% في أحسن الأحوال. فمجال الاهتمام ينصب إذن على جانب الانفاق الاستثماري في هذا المورد تكمن في التعليم، التكوين والتدريب باعتبار هذه العناصر مجتمعة تحقق فوائد ونتائج على المديين المتوسط والبعيد للفرد والمؤسسة.

- تقرب المواطن من الإدارة

ويتأتى هذا باعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا، والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية، تعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ

مفهوم الحكم الراشد، والذي دعامة الاتصال وقرب المواطن من الإدارة، فللقضاء على المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها المواطن كاندفاع المرافق العمومية وعدم نجاعتها يكمن في إيضاح علاقات التعاون والاتصال بين المواطن والإدارة.

- ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية

حيث يجب أن تكون ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة، وهذا من خلال إسهام الأحزاب السياسية في بلورة النقاشات التي تدور داخل المجموعة الوطنية وهذا باحترام الرأي ومراعاة المصلحة العامة، ولن يكون بلوغ ذلك إلا من خلال إضفاء الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل حر ونزيه وهذا بتحقيق مكاسب المواطنين مع تفعيل احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون، وكذا احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.

- توفر مجتمع مدني فعال

إذ أن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلد، فما هو مطلوب من المجتمع المدني هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكلة الفرد وهذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات المحلية، إضفاء الرقابة والمشاركة في تنفيذ المشاريع.

- وجود فواعل حقيقية تشارك فيها الصحافة الحرة والتنظيمات المهنية

فالسلطات المنتخبة التي تتولى تنظيم وتسيير المجالس المحلية بطريقة شفافة تؤدي إلى تفعيل العوامل المشتركة نحو مفهوم الحكم الراشد الذي يتطلب النزاهة في التسيير وحياد الإدارة وغرس روح المبادرة والشعور بالمسؤولية والتزام المسؤول بتقديم الحساب على المهام الموكلة إليه، وكذا التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

- تفعيل مبدأ الشفافية في التعامل

وهذا بالإلزامية استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التشريعية والتنفيذية وفتح نقاشات واسعة بين مختلف الفاعلين حول ظاهرة الفساد المستفحلة في شتى الهيئات الرسمية، وقصد التخفيف منها لزم تحسين أجور الموظفين العموميين وإقرار مبدأ العدالة في التوزيع لتنشيط برامج التنمية.

خلاصة:

يرتبط الحكم الراشد ارتباطا وثيقا بالتنمية وهو ضروري لإتمامها وخصوصا التنمية المستدامة، ويمكن تحديد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال الاهتمام بالهوض بالعامل البشري، المشاركة في العمل التطوعي، ترسيخ روح الديمقراطية، توفر مجتمع مدني فعال، وجود فواعل حقيقية تشارك فيها الصحافة الحرة والتنظيمات المهنية وتفعيل مبدأ الشفافية في التعامل.

¹ - عبد النور ناجي، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر - دراسة حالة الأحزاب السياسية"، مجلة الفكر، العدد 03، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008، ص: 107.

² - نفس المرجع السابق، ص: 107.

³ - كربوسة عمراني، "الحكم الراشد ومستقبل للتنمية المستدامة في الجزائر"، ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية الحقوق والعلوم السياسية العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص: 02.

⁴ - فؤاد جدو، "التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر"، ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية الحقوق والعلوم السياسية العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص: 06.

⁵ - محمد خليفة، "إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر"، ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية الحقوق والعلوم السياسية العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص: 03-04.

- ⁶ - فاطمة رحال، "الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، ملتقى وطني حول: التنمية المحلية المستدامة (ولاية تبسة نموذجاً)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 29-30 ماي 2013، ص: 12.
- ⁷ - نفس المرجع السابق، ص-ص: 12-13.
- ⁸ - بلفيس دنيا زاد عياشي، "الحكم الراشد كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة"، ملتقى وطني حول: التنمية المحلية المستدامة (ولاية تبسة نموذجاً)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 29-30 ماي 2013، ص: 08.
- ⁹ - فاتح بن نونة، الطاهر خامرة، "تحديات الطاقة والتنمية المستدامة"، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-08 أبريل 2008، ص-ص: 02-03.
- ¹⁰ - مبارك بوعشة، "التنمية المستدامة- مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم"، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-08 أبريل 2008، ص: 02.
- ¹¹ - فاتح بن نونة، الطاهر خامرة، مرجع سابق، ص: 03.
- ¹² - مبارك بوعشة، مرجع سابق، ص: 04.
- ¹³ - فاتح بن نونة، الطاهر خامرة، مرجع سابق، ص: 04.
- ¹⁴ - مبارك بوعشة، مرجع سابق، ص: 10.
- ¹⁵ - فاتح بن نونة، الطاهر خامرة، مرجع سابق، ص: 04.
- ¹⁶ - مبارك بوعشة، مرجع سابق، ص-ص: 07-09.
- ¹⁷ - فاتح بن نونة، الطاهر خامرة، مرجع سابق، ص: 04.
- ¹⁸ - مبارك بوعشة، مرجع سابق، ص-ص: 09-10.
- ¹⁹ - فاتح بن نونة، الطاهر خامرة، مرجع سابق، ص: 05.
- ²⁰ - مبارك بوعشة، مرجع سابق، ص-ص: 10-11.
- ²¹ - فؤاد جدو، مرجع سابق، ص: 06.
- ²² - فاطمة رحال، مرجع سابق، ص-ص: 15-16.ك2.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإفصاح البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

مدى إفصاح المؤسسات الصناعية الجزائرية عن المعلومات الخاصة بأنشطتها البيئية

-دراسة حالة-

الطبيب قصاص

جامعة سطيف1، الجزائر

Raouf-souv73@yahoo.fr

مصطفى بودراما

جامعة سطيف1، الجزائر

b_mostefa19600@yahoo.fr

ملخص: إن المحافظة على البيئة أصبحت مسؤولية اجتماعية وجزء من أخلاقيات الأعمال، بناء عليه تقوم المؤسسات الصناعية بإعداد المعلومات الخاصة بأنشطتها البيئية حتى تضمن سلامة وموضوعية الإفصاح عنها بعيدا عن التعيز الشخصي؛ وهنا يظهر مدى فاعلية المعلومات البيئية في صنع القرارات التي تعمل على تقليص المخاطر ومعالجتها.

تهدف هذه الورقة البحثية على محاولة معرفة مدى إفصاح المؤسسات الصناعية الجزائرية عن المعلومات الخاصة بأنشطتها البيئية، ولتوضيح ذلك تمت دراسة مؤسسة الاسمنت بعين الكبيرة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن المؤسسة تقوم بعملية الإفصاح بالبيئي من أجل ضمان الحفاظ على شهادة الأيزو الخاصة بالبيئة، وغياب الإفصاح عن الإجراءات المحاسبية الخاصة بشؤون البيئة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح البيئي، المؤسسات الصناعية، التلوث، المعلومات.

Abstract:

Conservation of the environment has become a social responsibility and a part of business ethics. Accordingly, industrial company prepares information about their environmental activities in order to ensure the safety and objectivity of their disclosure away from personal bias. This demonstrates the effectiveness of environmental information in decision-making that reduces and addresses risks.

The purpose of this paper is to try to find out the extent to which Algerian industrial companies have disclosed information about their environmental activities. To illustrate this, the cement company AIN ELKEBIRA. One of the most important findings is that the Foundation conducts environmental disclosure in order to ensure that the ISO certification of the environment is maintained, and the absence of disclosure of accounting procedures for environmental affairs.

Key Words: Environmental Disclosure, Industrial Company, Pollution, Information.

تمهيد:

إن الاهتمام العالمي في الربع الأخير من القرن العشرين بالدراسات البيئية نتيجة المخاطر التي باتت تواجه البيئة والمجتمع، وترتب على هذا الاهتمام التوسع بآليات وإجراءات حماية البيئة من آثار التلوث الأخذة بالاتساع في معظم البلدان. لذا أصبح على المحاسبة أن تضطلع بدور مهم في هذا المجال نتيجة ازدياد الطلب على البيانات المالية والاقتصادية الخاصة بالبيئة والموارد الطبيعية، ومن هنا جاء مطلب الإفصاح البيئي للشركات، والذي ما زال حتى الآن يواجه بطنًا في تطبيقه بشكل واسع في الشركات.

وتعد الجزائر من الدول المهتمة بالمحيط والبيئة، ومن أهم الدول التي تسعى من خلال سياستها إلى المحافظة على البيئة بالرغم من اعتمادها في اقتصادها على المحروقات، حيث تعتبر هذه السلعة من أكثر السلع الملوثة إذا لم يتم التعامل معها بشكل ملائم ومستو، وهي من الدول الفاعلة في برنامج هيئة الأمم المتحدة لحماية البيئة، وترتبطها في هذا المجال اتفاقيات ومشاركات أورو متوسطية، عربية وعالمية في حماية البيئة.

تسببت المركبات الصناعية في حالات تلوث خطيرة في مختلف المناطق التي توجد فيها مناطق النشاطات الصناعية في الجزائر، حسب دراسة اقتصادية قام بإعدادها مكتب الدراسات السويسري "ايكوسيس/أس بي" بالتعاون مع وزارة تهيئة العمرانية والبيئة في سنة 2002، عالجت الدراسة أربعة مصانع للاسمنت بالجزائر هي: الرئيس حميدو ومفتاح بالجزائر العاصمة ومصنع زهانة بوهراة ومصنع حامة بوزيان بقسنطينة، حيث قدرت الأضرار التي ألحقتها هذه المصانع الأربعة بالبيئة بـ79% من القيمة المضافة، وإن تكاليف محاربة التلوث اقل من نصف تكاليف الأضرار والخسائر الاقتصادية.

أظهرت العديد من الدراسات إن التقارير والإفصاح البيئي ما زالت تمثل إحدى أشكال الإفصاح الطوعي للشركات، كما أكدت الدراسات أن ممارسات الإفصاح الطوعي في هذا المجال ما زالت دون المستوى حتى في الدول المتقدمة، إذ لا تتجاوز نسبة الشركات التي تتولى الإفصاح في غالبية الدراسات الـ50%، وهي نسبة إفصاح تعد ضعيفة مقارنة بحجم الكوارث والأضرار البيئية التي يعاني منها العالم، والتي بدأت تزداد تأثيراتها السلبية على الكائنات الحية والموارد الطبيعية يوما بعد يوم، مما يتطلب معه ضرورة صياغة القوانين والمعايير من قبل حكومات الدول والأسواق المالية التي تلزم الشركات بإعداد تقارير بيئية سنويا تفصح عن أداؤها البيئي إلى جانب إلزام الشركات خاصة منها الصناعية بالإفصاح الفوري عن أية آثار سلبية بيئية أو صحية تهدد أمن وسلامة المجتمع.

والإفصاح له دور مهم وجوهري في مساعدة الأطراف أصحاب المصلحة في تقييم قراراتهم الماضية، والمساعدة في اتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية، إلا أنه ومع تعدد وتنوع مستخدمي المعلومات المحاسبية تطور الهدف من الإفصاح المحاسبي، ولم يعد يقتصر على المعلومات المالية فقط بل تعداه للإفصاح عن المعلومات الكمية والوصفية خاصة بعدما تلوثت البيئة.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل تفصح المؤسسات الصناعية الجزائرية عن المعلومات الخاصة بأنشطتها البيئية؟

وللإجابة على السؤال المطروح تم صياغة الفرضية التالية:

تفصح مؤسسة الاسمنت بعين الكبيرة عن المعلومات الخاصة بأنشطتها البيئية.

أولاً: مفهوم الإفصاح البيئي

تعتبر المحاسبة نظاما مفتوحا على البيئة ومنه فإن مخرجاتها تعد حلقة وصل بين المؤسسة من جهة والأطراف الداخلية والخارجية من جهة أخرى، وتتوقف مدى استفادة هذه الأطراف من المخرجات على كيفية وكمية المعلومات والبيانات التي يتم الإفصاح عنها؛ هذا ما يحتم على كل المؤسسات مراعاة جميع الجوانب عند الإفصاح ومنها تلك المتعلقة بالبيئة والتي أصبحت من المعلومات الضرورية التي تهم جميع متخذي القرارات.

1. تعريف الإفصاح البيئي

يمثل الإفصاح أحد الأركان الرئيسية والهامة التي يركز عليها الفكر المحاسبي ويشير مفهوم الإفصاح عموماً إلى أنه إظهار المعلومات المالية سواء الكمية أو الوصفية في القوائم المالية، وفي الهوامش والجداول والملاحظات الكاملة، مما يجعل من القوائم المالية غير مزللة وملئمة للمستخدمين وذلك لغرض تمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة.¹

ويعتبر عبد الهادي الرفاعي الإفصاح البيئي بأنه " عملية عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية في القوائم والتقارير الدورية مما يسهل مهمة مستخدمي البيانات والمعلومات المالية في تقييم الأداء ويرشدهم في اتخاذ القرارات"².

ويعرف أيضاً على أنه: "تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين، بشكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، والتي تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة، وباختلاف مستواهم الثقافي، ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى."³

أما الإفصاح البيئي فهو ظاهرة حديثة نسبياً زاد الاهتمام به في سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم نتيجة لضغوط ممارستها جهات متعددة حكومية وغير حكومية، وقد تجسدت هذه الضغوط في تشريعات وقوانين تسنها الدولة ومعايير محاسبية للاسترشاد بها تارة، أو تلبية لحاجة المستثمرين والمستهلكين والعاملين والمجتمع تارة أخرى، ومهما كان الدافع للإفصاح فإن المؤسسات قد وجدت نفسها أمام التزامات لا يمكن التغافل عنها بشأن إصدار التقارير البيئية عن أنشطتها بحيث تتضمن هذه التقارير معلومات عن النفقات الرأسمالية والتشغيلية في مجال البيئة والأضرار والإصابات المترتبة على الأفراد والممتلكات، والعقوبات نتيجة عدم الالتزام بالقوانين واللوائح وغيرها من المعلومات التي تعطي القارئ تصوراً عن التصرف السليم للمؤسسة بيئياً.

وبالتالي الإفصاح البيئي يعبر عن الأسلوب أو الطريقة التي بواسطتها تستطيع المؤسسات إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضمون البيئي، وتعد القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة مناسبة لتحقيق ذلك.⁴

كما يعرف على أنه "مجموعة من المعلومات المرتبطة بالأنشطة الماضية والحاضرة والمستقبلية المتعلقة بإدارة البيئة والأداء البيئي، وكل من القرارات والتصرفات البيئية".⁵

ويمكن أن يكون الإفصاح البيئي إما إيجابياً أو سلبياً عن معلومات توجي لقارئ القوائم المالية عن عمليات الشركة هل تتوافق أو لا تتوافق مع متطلبات الحفاظ على البيئة.⁶

ويعرف الإفصاح البيئي أيضاً بأنه "عرض للبيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية لمنشآت الأعمال في التقارير والقوائم المالية مما يسهل عمل مستخدمي المعلومات عند تقييم الأداء البيئي".⁷

ومنه يمكن القول أن الإفصاح البيئي هو الإفصاح عن معلومات ذات الصلة بأنشطة المؤسسة البيئية، إما في صلب القوائم المالية أو ضمن مرفقاتها، أو في أي وسيلة عرض أخرى للأطراف أصحاب المصلحة للمساعدة في تقييم أداؤها واتخاذ القرارات الملائمة.

وعلى الرغم من أن مفهوم الإفصاح هو واحد سواء كان محاسبياً أم بيئياً، إلا أن الملاحظ بالنسبة للإفصاح المحاسبي التقليدي أنه يقتصر على عرض نتائج الأعمال في ضوء السياسات والمفاهيم المحاسبية، بهذا فهو قد لا يعكس تملما ما ينتج عن ممارسة المؤسسات المختلفة لأنشطتها من أثار بيئية سلبية، مما يؤدي بالنتيجة إلى نقص في عرض المعلومات المرتبطة بنشاطها في مجال البيئة، وخاصة تلك المتعلقة بالتكاليف البيئية، وهذا بدوره يشكل أحد التحديات التي واجهت المحاسبة في السنوات الأخيرة التي زاد فيها نشاط المؤسسات الصناعية واتسع ليشمل أثارها السلبية الناجمة عن التلوث والهدر في المواد السامة الخطرة على البيئة المحيطة بها.

2. أهداف الإفصاح البيئي

يمكن تقسيم أهداف الإفصاح البيئي إلى أهداف داخلية وأخرى خارجية كما يلي:

1.2 أهداف داخلية على مستوى المنظمة

تتركز هذه الأهداف في ما يأتي⁸:

- المحافظة على المركز التنافسي للمنظمة في السوق من خلال تحسين سمعتها تجاه الأطراف ذات العلاقة بنشاطاتها الاقتصادية والبيئية؛
- إظهار احترام المنظمة للقوانين والتشريعات الحكومية وغير الحكومية مما يضيف على وجودها صفة شرعية وإجازة لنشاطاتها؛
- يوفر الإفصاح قاعدة جيدة للبيانات والمعلومات التي يمكن أن تخدم مالكي الشركة والعاملين فيها فيما يتعلق بكفاءة الإجراءات المتخذة للمحافظة على سلامة البيئة، فضلا عن إطلاع الإدارة على حجم التكاليف الإضافية التي تتحملها في حماية البيئة؛
- التزام المنظمة بإجراءات سلامة البيئة وحمايتها من التلوث يسهم في خلق حالة من الاستقرار النفسي والصحي للعاملين فيها، مما يقلل من حدة دوران العمل والتكاليف المرتبطة به.

2.2 أهداف خارجية

يذكر من أهمها التالي⁹:

- يظهر التزام المنظمة بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية ومشاركتها في تحمل الأعباء العامة للمجتمع.
- يعد الإفصاح وسيلة لإدارة التفاوض بين أصحاب حقوق الملكية والغير ممن يمارس ضغوط على المنظمة كالمستهلكين والجمهور والهيئات الاجتماعية الأخرى.
- يعكس نشاطات وفعاليات المنظمة في مجال حماية البيئة وسلامة مواقع عملها من التلوث والهدر في المواد السامة، مما يخلي مسؤوليتها القانونية إزاء الأضرار والإصابات التي قد تسببها منظمات أخرى ماثلة.
- يساعد الإفصاح البيئي مستخدمي المعلومات على اتخاذ قرارات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء فضلا عن تطوير البحوث والدراسات في مجال سلامة البيئة.
- كسب رضا وقناعة المستهلكين بما تطرحه المنظمة من سلع وخدمات في السوق.

3. أهمية الإفصاح البيئي

تظهر أهمية الإفصاح البيئي فيما يلي¹⁰:

- تطوير معيار العرض والإفصاح العام عن طريق التوسع في البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها من حيث الشكل والمضمون لتشمل الأداء الاقتصادي والبيئي للمؤسسة؛
- تلبية الاحتياجات المتزايدة لمستخدمي التقارير والقوائم المالية من المعلومات المتعلقة بالالتزامات البيئية للمؤسسة في ظل تعدد هؤلاء المستخدمين وتباين المعلومات والبيانات اللازمة لهم؛
- ترشيد القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بتقييم مدى وفاء المؤسسة بمسئولياتها اتجاه المحافظة على البيئة من التلوث؛
- دعم وزيادة ثقة المجتمع في المؤسسات التي تقي بمسئولياتها البيئية وتشجيعها على تنمية وتطوير أنشطتها والتوسع في استثماراتها، وفي المقابل زيادة الضغط على نظيرتها التي لا تفي بهذه المسؤولية لتحجيم أنشطتها، وتحميلها أعباء معالجة الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة بسبب عملياتها الإنتاجية .

ثانياً: أنواع الإفصاح البيئي والعوامل المؤثرة عليه

1. أنواع الإفصاح البيئي

- **الإفصاح الاختياري:** يوصف الإفصاح الاختياري عموماً بالإفصاح خارج القوائم المالية، ويتم ذلك بمبادرة من الشركة لتقديم تلك المعلومات الإضافية لمقابلة احتياجات الأطراف أصحاب المصلحة¹¹؛

- **الإفصاح الإلزامي:** الإفصاح الإلزامي هو ذلك الإفصاح الذي يتم بناء على مقتضيات معايير المحاسبة الصادرة عن المنظمات المهنية، والتي تلزم الشركات بالإفصاح عن المعلومات الضرورية لمستخدمي التقارير المالية، بالإضافة إلى ما تطلبه الهيئات ذات العلاقة كهيئة سوق رأس المال، والتي تلزم المؤسسات المصدرة للأسهم بتوفير حد أدنى من المعلومات للمستثمرين طبقاً للقواعد ومتطلبات إدراج تلك المؤسسات في سوق الأوراق المالية، وبالتالي يجب أن يوفر هذا النوع من الإفصاح الحد الأدنى من الإفصاح المفقود في حالة الإفصاح الاختياري، وهذا ما يساعد على تقليل عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين كما يساعد على تقليل التكاليف البيئية التي يتحملها المستثمرون للبحث والحصول على المعلومات¹².

2. العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح البيئي

هناك مجموعة من العوامل يذكر من أهمها الآتي¹³:

- **عوامل بيئية:** تختلف التقارير المنشورة من دولة إلى أخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى، ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية واثار الوحدات الاقتصادية عليها بهدف المقارنة بينها وتحديد المسؤولية المترتبة عن أنشطتها.

- **عوامل تتعلق بالمعلومات:** تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهم هذه الصفات هي:

- أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها اغلب المستفيدين منها؛
- أن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها؛

▪ قابليتها للتحقق والمقارنة وفي هذا الصدد أثارت لجنة معايير المحاسبة الأمريكية إلا أن المعلومات الواردة بالتقارير المالية ليست إلا أداة مثل أية أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.

▪ تتميز عناصر التقرير البيئي بالتغير وبالتالي يجب الأخذ بعين الاعتبار عنصر المرونة حيث تعتبره جمعية المحاسبة الأمريكية أن توقيت التقارير هو عنصر حيوي من عناصر الإفصاح المناسب.

- **عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:** هناك عوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم الوحدة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، ومستوى التأثير الذي تتركه على البيئة، وأنواع المنتجات التي تنتجها وعدد المساهمين، إلى غير ذلك من العوامل.

3. اتجاهات الإفصاح عن المعلومات المترتبة عن الأنشطة البيئية

يتم تحديد الإفصاح عن البيانات المترتبة عن الأنشطة البيئية للوحدة من خلال ثلاث اتجاهات تتمثل في¹⁴:

- الإفصاح في تقارير منفصلة عن القوائم المالية، وملحقاتها بغض النظر عن هذا التقرير من حيث كونه وصفيًا أو كميًا أو ماليًا، وسواء كان الإفصاح شاملاً أو جزئياً، وذلك مع الإبقاء على القوائم المحاسبية المالية التقليدية كما هي، وهذه الطريقة تسمى طريقة الفصل؛ لكن ما يعاب على هذا الإفصاح هو أن القوائم المالية تصبح كثيرة ومتعددة يصعب فهمها.

- يتم الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي ضمن القوائم المالية التقليدية؛ أي يكون في صلب القوائم المالية، ويعبر عنه بوحدة نقدية باعتبار أن المعلومات البيئية والاقتصادية للمنشأة يحققان مبدأ التكامل، ويعتبر هذا النوع من الإفصاح هو المفضل.

- أن يقتصر الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في التقرير السنوي للمنشأة أو في تقرير مجلس الإدارة؛ لكن ما يعاب على هذا الإفصاح أن القوائم المالية تصبح مختلطة، ويصعب الرقابة عليها.

4. العناصر والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها

- حدد مجلس معايير المحاسبة المالية نوع وطبيعة المعلومات المفصوح عنها والتي يجب أن تتضمن المحاور الأساسية التالية:
- الإفصاح عن الإجراءات والأنشطة البيئية، ويتضمن البرامج والسياسات التي تتبناها المؤسسة للحفاظ على البيئة، أضيف إلى ذلك التحسينات التي قامت بها المؤسسة، الإجراءات التي وضعتها المؤسسة للحد من آثار التلوث ومدى الالتزام بمعايير حماية البيئة.
 - الإفصاح عن الإجراءات المحاسبية الخاصة بشؤون البيئة.
 - الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات والتكاليف البيئية.

ثالثاً: مدى إفصاح المؤسسة الصناعية للإسمنت بعين الكبيرة عن المعلومات الخاصة بأنشطتها البيئية

بعد الإطلاع على وثائق المؤسسة على مستوى دائرة المحاسبة التحليلية تبين أن التكاليف البيئية التي تتحملها المؤسسة بمجملها يمكن تقسيمها إلى مجموعات، كما قامت المؤسسة في السنوات الأخيرة بعدة جهود قصد تحسين الأداء البيئي، وتحملت نتيجة لذلك تكاليف جبارة، فقد أدخلت تقنيات إلكترونية وأتوماتيكية حديثة ضمن العملية الإنتاجية ترفع من الجودة وصدقية البيئة في أن واحد، وعلى هذا الأساس وبالنظر إلى تلك المساعي يمكن تقسيم هذه التكاليف إلى:

- شراء المصافي الكيسية: خلال سنة 2006 تم تركيب مصفاة كيسية Filtre a manche لمعالجة الغبار والغازات المنبعثة على مستوى الفرن هذا الأمر الذي أعتبر كغمارة بالنسبة لقسم البيئة والمحاسبة وهذا لعدم معرفتهم بمدى مردوديته على المؤسسة ومدى فعالية هذا الاستثمار الضخم الذي بلغ حوالي 100 مليار سنتيم، وتجدر الإشارة إلى أن شركة عين كبيرة هي أول شركة في الجزائر تعتمد هذه التقنية، ليطم بعد ذلك سنة 2007 تركيب مصفاة كيسية أخرى على مستوى ورشة طحن الإسمنت؛ وتركيب أخرى على مستوى ورشة تبريد الكلنكر سنة 2009، وقد أدى استعمال هذه التقنية إلى التقليل من استعمال الماء والكهرباء، وبالتالي الحفاظ على هذه الموارد الطبيعية الهامة، أما باستعمال هذه التقنية أصبح الماء يستعمل فقط لتبريد الآلات إذ أن هذه المصافي تعمل بقوة الضغط وتفصل الغبار والغازات السامة عن الهواء بنسبة كبيرة بحيث أن النسبة المنبعثة لا يمكن ملاحظتها فهي ضئيلة جداً، كما أن الغبار الذي يتم فصله يعاد إلى ورشات الإنتاج قصد استعماله في الإنتاج مما أدى إلى الرفع من الطاقة الإنتاجية.
- إنشاء المصفاة الأنبوبية على مستوى منطقة الطهي حيث تمنع الغبار (أساسه مادة الكلنكر النصف المصنع)، والغازات السامة المحترقة التي تنبعث من الفرن من التطاير إلى الهواء والتربة وتوجه مباشرة إلى المصافي الكيسية.
- شراء وسائل لخفض الضوضاء: قامت المؤسسة باقتناء حوذة خاصة لإيقاف الضوضاء التي قد تسبب في الصمم، وهذا حماية للعمال الذين يعملون على مستوى تلك المصالح، كما قامت باقتناء نظارات خاصة تحمي من تأثير الغبار على الرؤية.

- تكاليف التحكم في تسيير النفايات: وتتمثل في التكاليف التي تتحملها الشركة أثناء عملية فرز ونقل النفايات وجمعها، فمثلا في حالة إعادتها للورشة حيث يعاد طحنها قصد إعادة استعمالها تتكلف هذه العملية جهداً من طرف العمال وطاقة كهربائية وحرارية في حالة حرقها لاستكمال إنتاجها.

- تكاليف تكوين العمال في المجال البيئي وتدريبهم إضافة إلى التبرعات داخل وخارج الوطن.

- تكاليف قياس الملوثات: تتمثل في جميع التكاليف التي تتحملها الشركة لقاء قيامها بأنشطة قياس ومتابعة المناطق التي تخرج منها الملوثات وهذا من أجل ضمان الحفاظ على شهادة الأيزو التي تحصلت عليها بحيث يتم إعادة مراقبة النشاط وقياس الملوثات بشكل دوري وإلا تسحب منها، علماً أنه في سنة 2008 تمكنت المؤسسة من الحصول على شهادة الأيزو 14001 نسخة 2004.

- الأصول المتخصصة في الرصد البيئي: يستعمل المصنع أجهزة لقياس نسب التلوث، ومن بينها جهاز أوتوماتيكي لقياس الغبار، حيث يقيس نسبة الغبار المنبعثة في كل دقيقة ب ملغ/م³ وإذا تجاوزت نسبة الغبار 50 ملغ/م³ يتم فرض ضريبة على الشركة لتجاوزها القانون المسموح به لتسرب الغبار.
- تكاليف الدراسات البيئية وتحاليل نسب التلوث: إن المؤسسة متعاقدة مع مخابر خارجية تقوم بتحاليل دورية لنسب تلوث الماء، حيث يتم تحليل المياه الداخلة والخارجة من الأنقاب les forages التي تزود المصنع بالمياه المستعملة، ويتم تحليل هذه المياه ومتابعة نسب التلوث فيها بشكل دوري .
- تكاليف المراجعة أو التدقيق البيئي وتكاليف الحصول على شهادة الإيزو: يتم مراجعة الأداء البيئي للمؤسسة من قبل الهيئة المانحة لشهادة الإيزو بشكل دوري قبل تجديد فعالية هذه الشهادة. وهذه العملية تكلف الشركة مبالغ مالية.
- تكاليف إزالة الغبار: حيث يتم إزالة الغبار من الورشات والآلات والمصافي ومنطقة تفريغ الإسمنت، وتنظيف المحيط الداخلي والخارجي عموما لضمان سلامة العمال والسكان. ولازالت المؤسسة لحد الآن تقوم بهذا النوع من عمليات التنظيف.
- تكاليف غرس الأشجار وخلق المساحات الخضراء: تقوم المؤسسة في هذا المجال بالتعاقد مع مؤسسات خاصة بهذا النوع من النشاطات حيث يتم الاعتناء بالجانب الأخضر في المحيط الداخلي للشركة وهذا حفاظا على الجانب الجمالي كما تقوم تلك الأشجار بمنع وإنقاص تطاير الغبار داخل المؤسسة.
- تكاليف معالجة النفايات: قامت الشركة بوضع إجراءات خاصة بالنفايات ومتابعتها فقامت بوضع مسئول عن تسيير كل نوع منها، كما حددت لكل نوع مكان للتخزين المؤقت.
- تكاليف الضرائب والرسوم الواجب دفعها مقابل النشاطات الملوثة للبيئة: الشركة تقوم بدفع الضرائب عن التلوث البيئي، وكذا الحساب الخاص بإعادة الجبل إلى ما كان عليه بعد انتهاء العمليات التفجيرية، أما بالنسبة لباقي الغرامات التي تفرضها الدولة على النشاطات الملوثة فلا تتحملها الشركة ولا تقوم بدفعها والسبب راجع إلى أن ملكية شركة الإسمنت لعين كبيرة تعود للدولة وبناء عليه فلا تقوم الدولة بفرض غرامات مالية على نفسها.
- كذلك فإن الشركة قامت بدراسات بيئية حول تأثير نشاطها على البيئة ومدى الخطر الذي يمثله عليها، فحسب قانون 07-145 المحدد لمجال تطبيق ومحتوى وكيفية المصادقة على دراسة التأثير وموجز التأثير على البيئة فإن كل مشروع يؤثر على البيئة ملزم بالقيام بدراستين هما دراسة التأثير ودراسة الخطر.
- وقد قامت الشركة بدراسة التأثير التي يتم فيها وصف لمنطقة المشروع والبيئة وعرض لحالة المكان الأصلية بشكل دقيق قبل انطلاق إنجاز المشروع، ثم تقدير أصناف وكميات الرواسب والإنبعاثات وجميع الآثار والأضرار المترتبة التي تحصل خلال فترة إنجاز المشروع، والقيام بالبحث عن مجمل التدابير التي يتم بها تدارك هذه الآثار وتقليصها، ومن ثم متابعة تنفيذها فعليا، وإعطاء القيمة المالية المترتبة عن ذلك، كما قامت بتقييم وتقدير التأثيرات المستقبلية المباشرة والغير مباشرة للنشاط على البيئة.
- أما دراسة الخطر فقامت بموجها بوصف المحيط المجاور الذي من المحتمل أن يتأثر في حالة وقوع حوادث وتحليل لمجمل المخاطر والعوامل المسببة لها حسب درجة خطورتها، وتحليل لمجمل الآثار المحتملة الاقتصادية والمالية على السكان والعمال والبيئة في حالة وقوع هذه الحوادث على مستوى الشركة.
- وتقوم المؤسسة بهذه المراجعة البيئية كل 5 سنوات مع عرض مخطط التدخل الداخلي plan d'intervention interne للأماكن المعرضة للحوادث في إطار الحصول على رخصة الاستغلال التي تشهد بأن الشركة مطابقة لأحكام أمن وحماية وصحة البيئة.
- بعد الإطلاع على وثائق الشركة تبين أنها لا تستعمل نمودجا خاصا بالحاسبة على التكاليف البيئية، بل يتم إدماجها كتكاليف عادية للدورة على شكل مصاريف كالأجور الخاصة بتحسين المحيط لإرجاعه إلى ما كان عليه والمواد المستهلكة لحماية العمال أو على شكل استثمارات، وبناء عليه فإن الإفصاح عن التكاليف البيئية يتم عن طريق القوائم المالية:

قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج، إضافة إلى ذلك تقوم المؤسسة بحساب مؤشرات التكاليف البيئية كنسبة من كمية الإنتاج أو من كلفة الإنتاج أو إلى المبيعات أو إلى التكاليف الإجمالية.

كما تقوم الشركة بشكل دوري وسنوي بإعداد تقارير بيئية ملزمة بتقديمها للسلطات البيئية كوزارة تهيئة الإقليم والبيئة، إضافة إلى التقارير الداخلية عن مؤشرات الأداء البيئي (سواء كانت المؤشرات إدارية، تشغيلية أو بيئية)، ونظام الإدارة البيئية ويتم وضع هذه التقارير على مستوى شبكة المعلومات الداخلية وهي تحتوي على معلومات وصفية وكمية عن أنشطة التكوين في المجال البيئي وأنشطة الإدارة البيئية ومؤشرات استهلاك الطاقة ... الخ، كما تقوم بتوفير معلومات للإعلام حول مسارها البيئي، إضافة إلى المعلومات التي توفرها عبر موقعها الإلكتروني كالشهادات المتحصل عليها من النظم البيئية العالمية والجواز البيئي. ومن بين المعلومات التي يتم تقديمها ضمن هذه التقارير تلك المعلومات الوصفية والنقدية عن مشاريعها الاستثمارية الحالية والمستقبلية في إطار حماية البيئة، المعلومات المالية عن التأمين على مخاطر البيئة، وكذلك معلومات حول إجراءات الإدارة البيئية لإزالة تحفظات لجان التدقيق الخارجي لنظام الإدارة البيئية وتحسين الوضعية البيئية للمؤسسة في إطار حماية البيئة والصحة والسلامة المهنية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن مؤسسة صناعة الأسمنت لعين الكبيرة تولي اهتمام للجوانب البيئية من خلال إتخاذها إجراءات إدارية وتنظيمية وعملياتية تلتزم من خلالها بالحد من التلوث البيئي عن طريق تقليل الانبعاث والمخلفات الناتجة عن نشاطاتها الإنتاجية، أضف إلى التحسين المستمر إلا أن عملية الإفصاح عن الجوانب والتكاليف والالتزامات البيئية في القوائم المالية والتقارير المالية فهو مقبول إلى حد ما، حيث تقوم بالإفصاح عن الإجراءات والأنشطة البيئية، أضف إلى ذلك التحسينات التي قامت بها المؤسسة، والإجراءات التي وضعتها المؤسسة للحد من آثار التلوث ومدى الالتزام بمعايير حماية البيئة، والإفصاح عن التكاليف البيئية، وغياب الإفصاح عن الإجراءات المحاسبية الخاصة بشؤون البيئة.

خلاصة:

إن صناعة الإسمنت تنجر عنها مشاكل بيئية كبيرة والتي تعود آثارها على الهواء والماء والتربة، هذه العناصر التي تشكل عصب الحياة لكل الكائنات الحية على وجه الأرض، الأمر الذي أدى بهذه المؤسسة إلى تحمل تكاليف إضافية خارجة عن تكاليف العملية الإنتاجية، والتي تم إدراجها تحت اسم التكاليف البيئية.

إن دور الإفصاح البيئي هو تبين المعلومات البيئية المهمة التي تساعد على اتخاذ القرارات، علما أن هذه المعلومات يجب أن تكون حقيقية وغير مضللة وبالتالي تتميز بالشفافية.

وقد خلص البحث إلى ما يلي:

- لا يزال الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة البيئية في الجزائر في مراحله الأولى متعثرا بحكم أنه تكلفة إضافية، فضلا عن عدم توافر المعلومات المالية الخاصة بالتلوث، أضف إلى ذلك نقص خبرة الإطارات العاملة في ميدان البيئة.

- صعوبة فرز التكاليف البيئية من الناحية المحاسبية عن باقي التكاليف الأخرى.

- المحاسبة البيئية تقوم أساسا على مدى نجاح المحاسبين في حصر كافة التكاليف المتعلقة بالبيئة وقياسها قياسا كميًا أو نقديا ومن ثم الإفصاح عليها.

- تعد مشكلة القياس المحاسبي البيئي أكثر المشاكل صعوبة في الإفصاح عن المعلومات البيئية للمؤسسة الصناعية.

- يتم الإفصاح عن التكاليف البيئية الكمية ضمن قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج، كما يتم كذلك من خلال تقارير التسيير التي تتضمن معلومات كمية حول مجمل الإنفاق الرأسمالي والجاري الذي يكون بهدف حماية البيئة، كما يحتوي على معلومات وصفية عن مجمل الإجراءات التي تقوم بها الشركة في نفس الإطار.

- انعدام قوانين صارمة وفعالة تجبر المؤسسات على تطبيق الإفصاح المحاسبي؛

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- يجب القيام بتطوير نموذج للإفصاح المحاسبي البيئي يخص ويشمل كل المعلومات والتكاليف البيئية في الشركة سواء كانت كمية أو وصفية أو مهما كان نوعها.
- توفير إطار قانوني أكثر إلزاماً للإفصاح المحاسبي؛
- تطبيق عقوبات صارمة خاصة بعدم الالتزام بتطبيق قواعد الإفصاح على الشركات التي تبين عدم التزامها؛
- ضرورة إعداد دورات تدريبية خاصة بإطارات المحاسبة حول كيفية الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالبيئة؛
- إن الفصل بين الأنشطة الاقتصادية للوحدة والأنشطة البيئية والإفصاح عنها يؤدي إلى تحسين القرارات المتخذة من قبل الإدارة.
- في حالة عدم إمكانية القياس النقدي للأثار البيئية نوصي بالقياس الكمي أو الوصفي وبهذا فإن المعلومات الناتجة عن الأثار البيئية سوف تأخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات.

الإحالات والمراجع:

- 1- حسين القاضي ، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، 2000، ص 200.
- 2- عبد الهادي الرفاعي وآخرون، التلوث البيئي الناجم عن الصناعة الثقيلة وإمكانية قياسه محاسبياً، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد3، 2008، ص 227.
- 3- وليد ناجي الحياي، إجراءات القياس المحاسبي لتلوث البيئة، مجلة التعاون الصناعي، العدد 71، 1998، ص 48.
- 4- كامل أحمد محمد، تحليل دور المعلومات البيئية في اتخاذ القرارات، دراسة نظرية وعملية، العدد الثاني، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2004، ص 14.
- 5- Mitchell Jason et al, Voluntary Environmental Reporting Practices: a Further Study of 'Poor' Environmental Performers, 2004, p 19.
- 6- شهاب، جمعة إبراهيم، دور المعايير المحاسبية في توثيق الأداء البيئي في منشآت الأعمال المصرية، العدد الثالث، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية تجارة بني سويف، جامعة القاهرة، 2001، ص 88.
- 7- Gadin E, Environmental Disclosure Clarendon Press, Oxford, 2000.
- 8- Farghally, A Future Studies In Environmental Accounting & Natural Resources, Accounting Journal, Vol 65, No33, 1997, PP75-76.
- 9- مطاوع السيد مطاوع، المحاسبة عن التكاليف البيئية، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، 2009، ص 14.
- 10- Boesso, Giacomo, Form of Voluntary Disclosure: Recommendation and Business Practices in Europe and U.S, April, 2002, p 3.
- 11- أبو العزم فهم، معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية، العدد الأول، المجلد 45، دورية الإدارة العامة، كلية التجارة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص: 49.
- 12- تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص: 27-30.
- 13- مؤيد الفضل وآخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 197.
- 14- Matthew V. Tilling, Refinements to Legitimacy Theory in Social and Environmental Accounting, Flinders University, South Australia sur le site: <http://www.flinders.edu.au/sabs/business-files/research/papers/2004/04-6.pdf>



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإفناق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

14-13 مارس 2018

دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة

عباسي طلال

جامعة محمد الشريف مساعديه سوق أهراس

abassitalel1994@gmail.com

أولاد زاوي عبد الرحمان

جامعة محمد الشريف مساعديه سوق أهراس

ouledzaoui80@gmail.com

ملخص:

إن التركيز على مفهوم التنمية المستدامة الذي تطور تدريجيا يقودنا إلى الحديث عن الأبعاد المختلفة لها سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، بيئية وحتى تكنولوجية والتي تستوجب الحكم الرشاد من أجل تحقيق أهدافها والمتمثلة في ضمان العدالة في توزيع الموارد والحفاظ على حق الأجيال المستقبلية في استغلالها والاستفادة منها، ومنه فالحكم الرشاد يركز على العدالة والشفافية والمشاركة بهدف ضمان استدامة تلك الموارد.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد – التنمية المستدامة – تلبية الحاجات

Abstract:

The focus on the concept of sustainable development, which has gradually evolved, leads us to talk about the various dimensions, whether economic, social, environmental or even technological, that require good governance in order to achieve its objectives of ensuring justice in the distribution of resources and preserving the right of future generations to exploit and benefit from them. , And that good governance is based on justice, transparency and participation in order

Key Words : good Governance - Sustainable Development - Meeting Needs

تمهيد:

منذ اتساع مفهوم التنمية المستدامة وانتشاره عالميا مع تسعينات القرن الماضي، أصبح هدفا جوهريا تسعى الدول لتحقيقه من خلال توفير وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد وضمان رفاهيتهم دون المساس بحق الأجيال القادمة من خلال السهر على تحقيق أبعاد هذه التنمية من خلال العقلانية الاقتصادية والحفاظ على الموارد في ظل ندرتها وكذا التحكم في النمو الديموغرافي والحفاظ على البيئة ومكوناتها من التلوث والاستخدام السلي لتكنولوجيا، ولذا يلعب الحكم الراشد محور الأساس في الوصول لتنمية المستدامة وذلك من خلال جعل جميع الأطراف تعمل لهدف واحد وهو الوصول لرفاهية الأفراد من خلال بناء نظام اجتماعي عادل يؤدي إلى رفع القدرات البشرية من خلال زيادة مشاركة المواطنين في العملية التنموية والسياسية، وتوسيع خياراتهم من جهة وكذا ضمان سيادة القانون والشفافية وحق الأفراد في المشاركة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير.

وعليه وجب علينا طرح التساؤل الرئيسي الآتي :

ماهو دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة ؟

أولا: الحكم الراشد، أبعاده وأسس تطبيقه

يعتبر الحكم الراشد من المفاهيم الأكثر تداولاً على الصعيد العالمي منذ منتصف تسعينات القرن الماضي كونه مرتبط بالجوانب الأساسية للدولة خاصة سواء من الناحية السياسية والاقتصادية وكذا المؤسساتية والإدارية، خاصة في ظل تعالي الأصوات حول الدول النامية وخاصة دول العالم الثالث التي تكثرت فيها لا ديمقراطية وانتشار الفساد الإداري والمالي وغيرها من الممارسات التي تعرقل حياة المواطن ولا تضمن رفاهيته.

1. تعريف الحكم الراشد

ظهر مصطلح الحكم لأول مرة في القرن 12 ميلادي في فرنسا، حيث استخدم اللفظ الفرنسي "Gouvernance" كمرادف لمصطلح الحكومة (Gouvernement) (أسلوب و فن الحكم) أو أسلوب إدارة شؤون الدولة (la manière de piloter les affaires de l'Etat) و ابتداء من سنة 1478 استخدم المصطلح للتعين الإداري والقانوني في بعض المدن شمال فرنسا التي كانت تحت السيطرة الهولندية ، و يرى محمد العابد الجابري أن ترجمة اللفظ الإنجليزي "Governance" إلى لفظ الحكم باللغة العربية لا يعكس المعنى الحقيقي للمفهوم الذي يعبر حسب النيوليبرالية عن الجمع بين الرقابة من أعلى(الدولة) والرقابة من أسفل (منظمات المجتمع المدني) وهو يفضل استعمال لفظ كوفرونونس كما هو أي استعمال الترجمة الحرفية¹.

أما الأمم المتحدة فعرفت الحكم الراشد على انه الحكم الذي تتسم به مؤسسات الدولة بالشفافية في عملياتها ومختلف الأنشطة الرئيسية كالانتخابات، والإجراءات القانونية، التي يجب أن ينظر إليها على أنها خالية من الفساد مسؤولة أمام الشعب والذي يعزز الإنصاف والمشاركة والتعددية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون². أما الدكتور عبد الرزاق مقري فعرف الحكم الراشد على انه ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع في إطار حكمي وقبي بما يجعل هذا المجتمع ناميا ومتقدما ومتطورا بمشاركة جميع أفرادهم وبرضاهم، وبما يجعل ظروف هؤلاء المادية والمعنوية في تحسن مستمر³.

من خلال التعريف السابقة يمكن القول إن الحكم الراشد يتمحور حول دور مؤسسات الدولة في خدمة المصلحة العام بشكل يضمن للأفراد رفاهيتهم.

2. أبعاد الحكم الراشد:

يرتكز مفهوم الحكم الراشد على ثلاث أبعاد أساسية⁴:

البعد السياسي : يتعلق هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية و شرعية تمثيلها، فلا يتصور أن تكون رشادة من دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل، لأنهما يعبران عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكومين، و

يؤديان إلى التفاعل الإيجابي بين الطرفين بما يحقق التعاون و الإنصاف إلى خدمة الصالح العام الذي يحقق في إطاره مصالح الأفراد بشكل أشمل.

البعد الإداري: يتمحور حول عمل الإدارة العامة و كفاءة و فعالية موظفيها، فترشيد الإدارة العامة و تأمين إستراتيجيتها بدرجة عالية من الكفاءة و الفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري و الأنظمة و القوانين المعمول بها، و التي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملائمتها و قدرتها على تحقيق أهدافها و بتطلب ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة و المجتمع تقديم المشورة التقنية لتحديث مؤسسات الدولة و ذلك لإيجاد خدمة مدنية مهنية قائمة على أساس الجدارة من خلال اعتماد نظم للإدارة القائمة على الأداء و تشجيع المعايير الموضوعية في التوظيف أو الترقية و تكافؤ الفرص للجميع.

البعد الاقتصادي: وهو البعد الذي يكمن في تحقيق الرشادة الاقتصادية و ذلك من خلال اتخاذ القرارات التي تكون لها تأثيرات على النشاط الاقتصادي للدولة و علاقتها اقتصادية مع دول أخرى. فالحكم الراشد اهتم بمستويات الأداء الاقتصادي في سعيه إلى تحقيق التنمية لاقتصادية و محاربة مظاهر الفساد الاقتصادي، و معاقبة المتسببين فيه، و هذا مع ضمان تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي لرأي العام، إضافة لذلك فالحكم الراشد عامل مخفض لمخاطر الاستثمار نظرا للتدقيق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية بكل شفافية و هو ما يمكن المتعاملين الاقتصاديين من وضع خطط و استراتيجيات تتناسب مع إمكانياتهم.⁵

3. أطراف الحكم الراشد

لا تستطيع أي جهة أو طرف لوحده في امتلاك الوسائل و الإمكانيات التي تمكنه من تحقيق و تطبيق لتحقيق مفهوم الحكم الراشد، و لذا يتطلب اشتراك السلطات الثلاث لتطبيق مفهوم الحكم الراشد على أكمل وجه و تتمثل هذه الجهات في:

الدولة:

تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي و الفعال في تجسيد مبدأ الحكم الراشد، و ذلك باعتبارها الجهة صاحبة الإشراف على تحديد و وضع السياسات العامة في البلاد، و هذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين و التشريعات و النظر في كيفية تطبيقها، و بذلك تستطيع الدولة وضع لآليات التنظيمية المناسبة لتكريس متطلبات الحكم الراشد، و هذا عن طريق فتح المجال أمام المشاركة الشعبية و احترام حقوق الإنسان و ضمان حرية الإعلام و احترام معايير العمل، و حماية المرأة و حقوقها، و تحديث البرامج التعليمية و التكوين المهني بما يخدم مصالح المجتمع، و توفير السكن و حماية البيئة و العدالة في توزيع الموارد، فالدولة وحدها الكفيلة و القادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية⁶. و من جهة أخرى يجب على السلطة التنفيذية في الحكومة توفير مستوى اللازم من الإدارة المطلوبة للحفاظ على حرية المؤسسات الحكومية دون أن تمس باستقلال القضاء، و يتوجب عليها إدارة أموال الدولة و متابعة تحصيل الموارد دون أي إخلال بمهامها لان أي خلل أو ثغرة في نظم عملها يبعد الدولة عن الحكم الراشد.⁷

القطاع الخاص:⁸

على الرغم من اعتبار الدولة العون الرئيسي و الأساسي في تحقيق التنمية لأي بلد ما، إلا أنه لا يبقى الوحيد الذي له دور في ذلك، فالتنمية تتطلب و تعتمد في جانب منها على خلق الوظائف و مناصب العمل التي تمكن من توفير مستويات من الداخل التي تسمح بتحسين مستويات المعيشة، و من المعروف أن القطاع الخاص هو القطاع الرئيسي الذي ينتج فرص العمل المنتجة، و يشمل عادة هذا القطاع مجموع المشاريع الخاصة بالتصنيع و التجارة و الخدمات و المصارف، و يلعب القطاع الخاص دورا هاما في توفير الخبرة و رؤوس الأموال و المعرفة اللازمة في تحقيق العمليات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي أو أجهزة الدولة، أو منظمات المجتمع المدني، فاعتبار هذا الطرف عنصرا من عناصر الحكم الراشد راجع لدوره في تحقيق التنمية البشرية و المستدامة.

المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني على انه "مجموعة المنظمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كل من الجمعيات، والنقابات والأحزاب والأندية، أي كل ماهو حكومي وما هو غير عائلي⁹. ويمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئات المحرومة ولمهشمة ، وإدماج الشباب في مسارات التنمية وتنظيم المهن المختلفة¹⁰.

4. أسس الحكم الراشد

وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تسعة معايير أساسية للحكم الراشد وهي المعايير التي تتكيف مع خصوصية أي بلد سواء كان ذلك من الجانب الاقتصادي او الاجتماعي وحتى السياسي وحتى الثقافي التراثي وتترك للبلدان حرية اختيار ترتيبها حسب الأولوية والحاجة وهي كما يلي:

سيادة القانون :

يقيس هذا المعيار مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقييد بها بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذا احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف¹¹.

المشاركة :

التي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما يرتبط مفهوم المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا تفي بالغرض، بل لا بد أن تكون هنالك آليات يكون الشعب قادرا على اتخاذها ليؤثر في صنع القرار¹².

الشفافية:

ونعني به التدفق الحر للمعلومات للجميع وعلى كافة المستويات، مع ضمان انفتاح المؤسسات على المجتمع من أجل معرفة نشاطاتها ، وتشمل كل الوسائل التي تسهل وصول المعلومات ومختلف منابعها إلى المواطنين من خلال وجود قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصالح والمسؤولين والسعي إلى تمكينهم من فهم آليات صنع القرار في الدولة بطريقة مكشوفة¹³.

لاستجابة:

يجب أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية لخدمة جميع من لهم مصلحة فيما وتلبية متطلباتهم في اقل وقت ممكن ودون استثناء ، بمعنى ضرورة توفر إطار زمني ملائم يتم من خلاله تقديم المؤسسة لخدماتها.

بناء التوافق:

هو أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقا للمنفعة العامة للوطن ولأفراد المجتمع، يكون الحكم جيدا عندما يضمن بأن الأولويات لاقتصادية والاجتماعية والسياسية مستندة إلى إجماع أوسع في المجتمع، وكل الأصوات مسموعة في صناعة القرارات أكثر من تخصيص المصادر¹⁴.

العدالة والمساواة:

و المقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساء و أطفالا ورجالا وشيوخا الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلع دائم لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهشمة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية .

الفعالية والكفاءة :

إن الكفاءة والفعالية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع دائما إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السلمية والواضحة لكل أفراد المجتمع .

المحاسبة والصوت :

هي أن يكون جميع المسؤولين و الحكام و متخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع الدولي خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام و مؤسساته دون استثناء. إضافة أن هذا المعيار يقيس قدرة مواطني البلد على المشاركة في انتخاب حكومتهم وإبداء رأيهم وكذا حرية التعبير وحرية وسائل الاعلام¹⁵.

الرؤية الإستراتيجية:

فحسب مفهوم الحكم الراشد فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية والشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة، وأفراده من جهة أخرى، والعمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول لها¹⁶.

ثانيا: التنمية المستدامة أهدافها وأبعادها

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة بشكل عالمي منذ المؤتمر الدولي للبيئة في البرازيل سنة 1992 جاء لإعطاء مفهوم أوسع لمصطلح التنمية السابق بحيث أكد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في استغلال الموارد والثروات في إشباع حاجاتهم لذا واجب علينا إعطاء مفهوم شامل لتنمية المستدامة واهم أهدافها وإبعادها في هذا المحور.

1. تعريف التنمية المستدامة

لم يكن استخدام مصطلح التنمية المستدامة شائع الاستخدام مثل ما هو عليه الحال فرغم ظهور مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية وكخاصة مفهوم التنمية الاقتصادية في الدول المستقلة حديثا في تلك الفترة ، إلا أن مصطلح الاستدامة تم تداوله للمرة الأولى عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، بحيث عرفت على أنها التنمية التي تجيب على حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر¹⁷. وفي 1987 أعيد استعماله من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتي تعرف بالجنة بورتلاند على أنها التنمية التي تستجيب أو تلي احتياجات الأجيال الحاضرة دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. ثم جاء المؤتمر الدولي للبيئة والتنمية بربو دي جانيرو عام 1992 والذي عرف بقمة الأرض ، المؤتمر الذي شهد بزوغ مصطلح التنمية المستدامة بشكل عالمي و صريح حيث جاء في المبدأ الثالث للمؤتمر مفهوم التنمية المستدامة على أنها " ضرورة انجاز الحق في التنمية على نحو متساوي للحاجات التنموية والبيئية بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية"¹⁸. مما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي عبارة عن عملية متكاملة يكون الهدف منها اشباع الحاجات بطريقة عقلانية ورشيدة تسمح بضمن حق الأجيال القادمة في الثرة سواء كانت متجدد او غير قابلة لتجدد.

2. أهداف التنمية المستدامة.

- يمكن وضع أربع أهداف أساسية لتنمية المستدامة تتمثل في¹⁹:
- التنمية الاجتماعية التي تعترف باحتياجات جميع أفراد المجتمع بالتساوي.
 - الحماية الفعالة للبيئة والحفاظ عليها وحماية صحة وسلامة الإنسان من الأضرار البيئية.
 - الاستخدام الحكيم والكفاءة للمصادر الطبيعية بما يضمن استمرارها بدون ضرر أو زوال أو تدمير.
 - المحافظة على نمو اقتصادي عالي وتشغيل كامل مستمر ومستقر.

3. إبعاد التنمية المستدامة

يوجد أربع إبعاد أساسية لتنمية المستدامة تتربط فيما بينها وبشكل تكاملي راجع لكون مصطلح التنمية المستدامة جمع كل ما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي ، وتمثل هذه الإبعاد في:

لأبعاد الاقتصادية

وتعني الاستدامة وفق هذا البعد استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية، وتكمن أهم الأبعاد الاقتصادية للتنمية في حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، إيقاف تبذير الموارد، مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن المعالجة، تقليص تبعية البلدان النامية، التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة ، المساواة في توزيع الموارد، الحد من التفاوت في المداخل²⁰.

الأبعاد الاجتماعية والبشرية

يركز هذا البعد على الجانب البشري كونه أهم عنصر في التنمية المستدامة وذلك من خلال تثبيت نمو السكان كي لا يحدث ضغوطا حادة اهتلاك الموارد وعلى قدرة الحكومة على توفير الخدمات، كما يتناول هذا البعد تحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع ، ومن المهم بصورة خاصة إن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في الفقر أو في المناطق النائية، ومن هنا فالتنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات الأساسية ومنه تحسين الرفاه الاجتماعي والاستثمار الأمثل في رأس المال البشري²¹.

البعد البيئي :

يكون ذلك من خلال وضع حدود لا يمكن تجاوزها على الاستهلاك والاستنزاف لان أي تجاوز يؤدي إلى تدهور النظام البيئي ، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة وحماية المناخ وهو ما يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية والاستغلال الغير عقلاني للموارد والمحافظة على التنوع البيولوجي²².

البعد التكنولوجي

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وارض ففي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات بنفقات كبيرة ، أما الدول النامية فالنفايات المتدفقة لا تخضع لرقابة صرامة إضافة لكونها ناتجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة، ولذا فالتنمية المستدامة تعني هنا التحول إلى تكنولوجيا أنظف من خلال الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة والحد من انبعاث الغازات وإيجاد مصادر طاقوية جديدة في سبيل الحفاظ على طبقة الأوزون التي تعتبر الجهاز المانع للكرة الأرضية²³.

ثالثا : علاقة الحكم الراشد بتحقيق التنمية المستدامة

لقد تزامن ظهور مفهوم الحكم الراشد مع التطورات التي لحقت بمصطلح التنمية وصولا إلى التنمية المستدامة او ما يعرف برأس المال الاجتماعي وهو ما جعل هناك علاقة بينهما، كون أن الحكم الراشد يهدف لضمان رفاهية الأفراد من خلال العنصر البشري بالأساس وذلك بترسيخ روح الديمقراطية في المواطن وتوفير الشفافية في التعامل والنهوض والتي من شأنها التأثير على مسار التنمية المستدامة ، ومن خلال هذا المحور سنتطرق للعلاقة بين المتغيرين السابقين.

1. طبيعة الحكم الراشد والتنمية المستدامة

أدت التنمية المستدامة إلى ترابط مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي وصولا إلى المستوى البيئي، ولضمان نمو هذه الجوانب نموا متوازنا يعود بالنفع على حياة المواطنين ، تحتاج العملية الترابطية إلى توفر العدالة في التوزيع واعتماد المشاركة السياسية والديمقراطية ووضع الخطط المناسبة الطويلة المدى والتي تشمل الموارد الاقتصادية ، والعناية بالتعليم والسكن و البيئة والثقافة السياسية والتركيب الاجتماعي، ولقد أرتبط مفهوم الحكم الراشد بالتنمية المستدامة لأنه هو عنصر الربط والضمان الأساسي لعملية تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، وهنا لا بد أن يضمن الحكم الراشد توفير المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين ، وهذه

المؤشرات تتجاوز المؤشرات المادية التي تعتمد على قياس الثروات المالية فقط بل تتعداها لتصل إلى تحسين نوعية الحياة وعلى الدور المحوري للإنسان في العملية التنموية، وتمثل هذه المؤشرات في متوسط دخل الفرد الحقيقي ومستوى الخدمات الصحية ومستوى التحصيل العلمي، فالتنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد تضمن الاستثمار الضروري في الرأسمال البشري، فالصحة والتعليم يدخلان في نفقات الدولة لكليهما يؤديان إلى استثمار بعيد المدى، فالتنمية المستدامة تقوم تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل يؤدي إلى رفع القدرات البشرية من خلال زيادة مشاركة المواطنين في العملية التنموية والسياسية، وتوسيع خياراتهم وإمكاناتهم في الوصول إلى مستوى رفيع من الحياة وهذا لا يكون إلا بوجود ديمقراطية وحكم راشد²⁴.

2. علاقة الحكم الراشد بتنمية المستدامة

يمكن العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة تتمحور في النقاط التالية وهي :

- **العدالة في توزيع الموارد:** بحيث يضمن الحكم الراشد عدالة في توزيع الموارد المتاحة لجميع الأفراد والمواطنين ونقصد هنا بجميع الموارد المتاحة ليس الموارد المالية فقط والتي سوف تنعكس لاحقاً في .

- **المشاركة والتمكين:** وهنا يجب أن تتشارك جميع أطراف المجتمع في وضع الخطط والبرامج والسياسات التي يكون هدفها الحصول على مخرجات تكون هي أساس إشباع الحاجات المتزايدة لهم، وليس هذا فقط بل يتطلب الأمر مشاركة الدولة بمختلف مؤسساتها وكذا القطاع الخاص الذي هو الركيزة الأولى كونه المولد الأساسي لمناصب الشغل ومنه يمكن القول انه أساس التنمية من خلال خلقه لثروة.

- **الدعم والتشجيع:** و نقصد هنا دعم مختلف مؤسسات المجتمع القائمة وتشجيعها على العمل من خلال تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة من اجل التكافل والتكامل لتحقيق التنمية المستدامة بحيث تكون هناك تقاسم للمهام ودفع جميع المؤسسات للإحساس بمسؤوليتهم اتجاه تحقيق التنمية ولا يصح تحقيق التنمية هدف يثقل كاهل الدولة كطرف وحيد وأساسي

- **الشفافية وسيادة القانون:** والمقصود هنا الابتعاد كلياً عن الفساد والممارسات الغير أخلاقية والبيروقراطية الإدارية من الأطراف الواضعة للخطط والتي تعرقل مسار تحقيق الأهداف التنموية وتضعف الجهود المبذولة لتحقيقها، كما يجب أن تتحلى جميع الأطراف المشاركة بروح المسؤولية وأن تضع للقانون والمسائلة في حالة إخفاق البرامج التنموية.

خلاصة:

إن التنمية المستدامة هدف تسعى الدول لتحقيقه من خلال تفعيل مفهوم الحكم الراشد الذي تشترك فيه جميع الأطراف الفعالة في المجتمع من المؤسسات الحكومية وصولاً للمجتمع المدني و مروراً بالقطاع الخاص، بحيث تكون العلاقة ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة بهدف الوصل لهدف واحد وهو استدامة التنمية.

وقد خلصت هذه الدراسة لجملة من النتائج تمثلت أهمها :

✓ للحكم الراشد اثر فعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال سعيه لضمان رفاهية الأفراد وذلك بالعمل على الاستخدام الكفاء للموارد وكذا عقلانية في الاستهلاك.

✓ ترتكز التنمية المستدامة على العنصر البشري لتحقيقها وذلك بضمان مشاركة جميع مكونات المجتمع سواء من السلطات العمومية أو مؤسسات خاصة وحتى العنصر المدني المتمثل في الأفراد بحد ذاتهم .

✓ الحكم الراشد يعمل على تحقيق العدل والمساواة، ويوفر شروط التنمية المتوازنة للجميع و يحفظ الحقوق ويرسخ التوزيع العادل للدخل الوطني، ويعطى الفرصة للجميع للنشاط والعمل والتطور.

توصيات:

✓ زيادة درجة الشفافية والرقابة من اجل إرساء مفهوم الديمقراطية الداعمة للحكم الراشد من جهة و المساهم في التنمية المستدامة من جهة أخرى.

✓ تعزيز استقلالية القضاء بما يخدم الصالح العام من خلال المساواة وعدم التمييز ومساءلة أي طرف من أجل تعزيز فكرة الحكم الراشد
 ✓ ترك سياسة الإقصاء والتمهيش ودعم مبدأ المشاركة وذلك بنسبة للقدرات والكفاءات المحلية وتطويرها بما يخدم التنمية

قائمة المراجع :

- ¹ حسين عبد القادر ، الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر ، 2011-2012، ص 23
- ² الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة <http://www.un.org/ar/globalissues/governance/>، اطلع عليه في 17-01-2018 على الساعة 21.00
- ³ مقري عبد الرزاق ، الحكم الراشد واليات مكافحة الفساد ، ملخص بحث مقدم في المؤتمر الثالث لمنتدى كوالالمبور ، السودان ، 17-18-19 نوفمبر 2016 ، موجود على الموقع www.hmsalgeria.net ، اطلع عليه في 17-01-2018 على الساعة 21.30.
- ⁴ بوحلوفة محمد الأمين وبن عمار ابراهيم ، قراءة في أسس الحكم الراشد في دولة الأمير عبد القادر، مجلة الحقيقة، جامعة ادار، العدد 37 ، 2016، ص 175، 176.
- ⁵ دباغي سارة، الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر 1999-2007، مذكرة ماجستير، جامعة آل البيت، الاردن، 2009، ص 32
- ⁶ غربي محمد ، الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، جامعة ورقلة ، عدد خاص افريل 2011 ، ص 374،375
- ⁷ شعبان فرح ، الحكم الراشد كمدخل حديث في ترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010 ، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012، ص 11
- ⁸ بن نعوم عبد اللطيف ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية ، مذكرة ماجستير، جامعة معسكر ، 2015-2016، ص 31،30.
- ⁹ نفس المرجع السابق ، ص 31
- ¹⁰ غربي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 375
- ¹¹ يختار عبد القادر و عبد الرحمان عبد القادر ، الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي "النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي" ، 19-21 ديسمبر 2011، الدوحة ، قطر ، ص 6.
- ¹² بوحلوفة محمد الأمين ، بن عمار ابراهيم ، مرجع سبق ذكره، ص 177
- ¹³ ابرادشة فريد، الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية ، اطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 69
- ¹⁴ بوحلوفة محمد الأمين وبن عمار ابراهيم ، نفس مرجع السابق ص 177
- ¹⁵ يختار عبد القادر و عبد الرحمان عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 6
- ¹⁶ ابرادشة فريد، مرجع سبق ذكره ، ص 71
- ¹⁷ مراد ناصر ، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ، مجلة التواصل ، جامعة عنابة ، العدد 26 ، جوان 2010 ، ص 133
- ¹⁸ خباية عبد الله ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، مصر ، 2013 ، ص 117.
- ¹⁹ بن نعوم عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره ، ص 67.
- ²⁰ منصف بن خديجة ، اولاد زاوي عبد الرحمان، السياحة البيئية مدخل حديث للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية و العلوم الانسانية ، عدد خاص رقم 14 ، مارس 2016 ، ص 218
- ²¹ ذبيحي عقيلة ، الطاقة في ظل التنمية البشرية دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة ، 2008-2009، ص 29،30
- ²² بوزيد سايق ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، 2012-2013 ، ص 86،85
- ²³ ذبيحي عقيلة، مرجع سبق ذكره، ص 34-35
- ²⁴ حسن كريم ، " الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية "، المستقبل العربي ، لبنان ، عدد 309 ، نوفمبر 2004 ، ص 41



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

الإفناق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES-TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

تجربة الإمارات العربية المتحدة في استغلال الطاقات المتجددة

د. فرحات عباس

جامعة المسيلة، الجزائر

Ferhata75@yahoo.fr

د. سعود وسيلة

جامعة البويرة، الجزائر

saoudwassila@hotmail.com

ملخص:

تعتبر الطاقة المتجددة من بين المواضيع التي تلقى اهتماما بالغا من قبل مختلف الحكومات التي تعمل على التقليل من استغلال مصادر الطاقة التقليدية، وتتوجه إلى الاعتماد على طاقة طبيعية متجددة حتى تضمن الاستمرارية وتخفض من تكاليف إنتاج الطاقة الموجبة للاستهلاك.

وتعد الإمارات العربية المتحدة من الدول التي عملت على تنوع مصادر الطاقة الخاصة بها من خلال استغلال القوى الموجودة في الطبيعة كالطاقة الشمسية والمائية، وطاقة الرياح والطاقة النووية. وقد سطرت العديد من البرامج التي تهدف إلى ترشيد استهلاك الطاقة في الدولة، ورفع معدل الاعتماد على الطاقة المتجددة في مقابل الطاقة التقليدية متمثلة في النفط والغاز. وقد تمكنت الإمارات من الوصول إلى معدلات جيدة عربيا في هذا المجال من خلال تنفيذ البرامج المسطرة والتي سمحت بالوصول إلى اتباع نمط حياة قائم على مصادر الطاقة النظيفة مثل إطلاق مدينة بكاملها "مدينة مصدر" تسير بهذا النمط.

الكلمات المفتاحية: طاقة متجددة، طاقة بديلة، طاقة شمسية، طاقة هوائية، توليد كبرياء، ...

Abstract:

Renewable energies are among the topics that have received a lot of attention from the different governments working to reduce the exploitation of traditional energy sources, and are moving towards renewable natural energy to ensure continuity and sustainability to reduce the production costs of energy intended for consumption.

The UAE is one of the countries that has diversified its energy sources by exploiting natural forces such as solar power and hydropower, wind energy and nuclear energy. It has launched numerous programs aimed at rationalizing energy consumption in the country and increasing the rate of dependence on renewable energies in exchange for traditional energy represented in oil and gas.

The United Arab Emirates has succeeded in achieving good rates at the Arab level in this area through the implementation of established programs that have enabled access to a lifestyle based on clean energy sources such as the launch of Masdar City.

Key Words : Renewable energy, alternative energy, solar energy, wind energy, electricity production

تمهيد:

تعد الطاقة من أهم العوامل التي يتم السعي للحصول عليها في مختلف مناطق العالم عبر مر السنين، وهذا لأهميتها البالغة في تسيير مختلف جوانب الحياة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تطوير وتنوع الحصول عليها من المصادر المختلفة مع تطور الحاجة إليها كما ونوعا. ومع تزايد الوتيرة البشرية والصناعية (عدد السكان والمؤسسات) في العالم، ظهر مشكل نقص الطاقة وارتفاع أسعارها، وندرتها في بعض المناطق، خصوصا مع الاستنزاف الكبير لأنواع معينة منها، وعدم فعالية أنواع أخرى للصناعات الكبيرة، كل ذلك أدى إلى البحث المستمر عن مصادر جديدة للطاقة تكون أقل كلفة وأكثر استمرارا، وأكثر حفاظا على البيئة على المدى المتوسط والبعيد، فظهرت ما تعرف بالطاقة المتجددة التي أضحت من أهم القضايا العالمية والأهداف الدولية التي تسعى الحكومات إلى اعتمادها.

وسجلت دولة الإمارات العربية المتحدة تطورا مهما في مجال اعتمادها على الطاقات المتجددة، ما وضعها من بين أهم الدول في العالم العربي التي اتجهت نحو هذا النسق، وحاولت القيام بعدة استثمارات تسمح لها بالتقليل من استخدام الطاقة التقليدية إلى أدنى درجة ممكنة في مقابل الاعتماد على مختلف مصادر الطاقة النظيفة، ومنها إقامة مدينة كاملة هي "مدينة مصدر" تقوم الحياة بها على الطاقات المتجددة. وانطلاقا من هذا تم صياغة الإشكالية التالية:

"ما هو واقع استخدام الطاقات المتجددة في الإمارات العربية المتحدة؟"

أهمية البحث والهدف منه: تظهر أهمية البحث من خلال الاتجاه العالمي للحفاظ على البيئة من أخطار الاستخدام المكثف للطاقة التقليدية واستنزافها، مع تسجيل انخفاض في مقدار الطاقة المستعملة عالميا، وتذبذب أسعار الطاقة في السوق الدولية، مما يلزم البحث عن مصادر أخرى للطاقة. ويهدف البحث إلى توضيح مفهوم وأهمية الطاقة المتجددة ودورها الفعال كبديل أو مكمل للطاقة التقليدية، مع تقديم حالة الإمارات العربية المتحدة كتجربة عربية متطورة في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة والاعتماد عليها كنمط حياة.

أولا: مدخل إلى الطاقة المتجددة

1. مفهوم الطاقة ومصادرها: يمكن تعريف الطاقة بأنها القدرة على أداء شغل أو عمل، لذلك فإن قدرة الإنسان على أداء عمل معين تحدد طاقته، والطاقة الكلية لأي جسم تعتمد على موضعه وحالة حركته وتركيبته الكيميائية وكتلته،¹ وكل ما يتم اليوم من اكتشاف لمصادر الطاقة وإنتاجها لا يتعدى تحويلها من شكل إلى آخر للاستفادة منها في جميع جوانب الحياة. ويمكن تقسيم مصادر الطاقة طبقا لمعايير معينة نذكر منها:

1.1 من ناحية معيار قدرتها على التجدد: نجد الطاقة التقليدية غير متجددة، وهي تلك المصادر المعرضة للنضوب عبر الزمن نتيجة الاستغلال اللاعقلاني، مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم. والطاقة المتجددة، التي تشمل أساسا: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الحرارة الجوفية، طاقة الكتلة الحية والطاقة المائية. وتدعى هذه المصادر للطاقة بالمتجددة لأن احتياطياتها لا تنقص بفعل الاستغلال المستمر لها.²

2.1 حسب معيار المصدر: تنقسم مصادر الطاقة إلى الطاقة الطبيعية وهي المصادر ذات الأصل الطبيعي، تشمل الشمس، والرياح، والمحروقات. والطاقة الصناعية وهي التي تنشأ عن نشاط الإنسان في الاستفادة من الظواهر الطبيعية عن طريق تقنيات معينة، مثل: السدود المستعملة في توليد الطاقة الكهربائية، والرياح.³

3.1 حسب معيار درجة استخدامها: نجد مصادر طاقة أساسية يعتمد عليها بصفة أساسية مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم والطاقة النووية، وتساهم بنسبة كبيرة في الاستهلاك العالمي من الطاقة. ومصادر طاقة بديلة وهي مصادر الطاقة الحديثة مثل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة الأمواج والمد والجزر.⁴

2. دوافع البحث عن مصادر بديلة للطاقات التقليدية: يمكن إجمال الدوافع الرئيسية للعالم نحو تطوير واستخدام الطاقات المتجددة في⁵:

1. أمن الطاقة العالمي: مع استمرار تنامي استهلاك الطاقة التقليدية، فإن ذلك سيدفع إلى استنزافها بوتيرة أسرع، وبالتالي نضوبها خلال العقود القليلة القادمة، وهذا الأمر إذا تحقق سيؤدي إلى صدمة عالمية كبرى بالنظر إلى اعتماد اقتصاديات

الدول عليها، كما سينجم عنه كذلك تفاقم التخلف في الدول النامية لحاجتها الماسة للطاقة من أجل دفع عجلة تنمية. وعليه، فإن من أجل تحقيق الاستدامة في قطاع الطاقة فلا بد من تطوير المصادر المتجددة لتغطية هذا الطلب المتزايد على الطاقة.

2.2. القلق من تغير المناخ: حيث يمكن للطاقات المتجددة أن تسهم في تأمين احتياجات العالم من الطاقة وتقلل في الوقت نفسه من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، فعلماء اليوم يؤكدون على أن كمية الغازات الضارة كثنائي أكسيد الكربون والميثان في تزايد ضمن الغلاف الجوي، وهذه الزيادة تعمل على رفع درجة حرارة الكوكب مما يندرج بنتائج كارثية محتملة، وأن الوقت الحاضر هو الصحيح لمعالجة هذه المشكلة من خلال التوجه نحو اعتماد الطاقة المتجددة التي لا تلوث البيئة.

3.2. انخفاض تكلفة الطاقات المتجددة: يعد انخفاض تكلفة الطاقات المتجددة أحد الحوافز التي تدفع العالم نحو اعتمادها وإحلالها بدل الطاقات التقليدية، حيث شهدت تكاليف استغلالها في البداية ارتفاعاً ثم انخفضت بعد ذلك، بسبب تحسن تكنولوجيات إنتاجها التي ستتطلب بدورها عقود أخرى من العمل لتصل إلى النضج.

3. مفهوم الطاقة المتجددة وأهم مصادرها: الطاقات المتجددة هي الطاقات التي تحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك على عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالباً في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها.⁶ وقد أشارت وكالة الطاقة العالمية إلى أن الطاقة المتجددة تتشكل من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح، والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها.⁷ ويمكن الحصول على الطاقة المتجددة من عدة مصادر منها:

1.3. طاقة الكتلة الحيوية: تعرف أيضاً بالطاقة المتجددة التقليدية أو غير التجارية، وهي من مصادر الطاقة التي كانت شائعة في القرون الماضية خاصة قبل ظهور النفط، وتعتمد على استعمال مواد الكتلة الحيوية (biomasse) التي تنتج محلياً. وعلى الرغم من التطورات الحاصلة في مجالات استعمال الطاقة، لا يزال هذا النوع مصدراً وحيداً للطاقة لأكثر من 02 بليون نسمة يعيش معظمهم في جنوب آسيا وفي أوساط إفريقيا. كما أنها تشكل حوالي 10% من المصادر الأولية للطاقة العالمية.⁸

2.3. الطاقة الشمسية: إن استخدام الشمس كمصدر للطاقة هو من بين المصادر البديلة للنفط التي تعقد عليها الآمال المستقبلية لكونها طاقة نظيفة لا تنضب، لذلك فإن دولاً عديدة تهتم بتطوير هذا المصدر وتضعه هدفاً تسعى لتحقيقه. وتستخدم الطاقة الشمسية حالياً في تسخين المياه المنزلية وبرك السباحة والتدفئة والتبريد في أوروبا وأمريكا، أما في دول العالم الثالث فتستعمل لتحريك مضخات المياه في المناطق الصحراوية الجافة. وتجري الآن محاولات جادة لاستعمال هذه الطاقة مستقبلاً في تحلية المياه وإنتاج الكهرباء بشكل واسع.⁹

3.3. الطاقة الهوائية (الرياح): إن استخدام الإنسان لطاقة الرياح ليس بالأمر الجديد، فقد فرضت الظروف الماضية التي عاش في ظلها ضرورة أن يلجأ إلى استخدام مصادر الطاقة المتوفرة في الطبيعة وإخضاعها لتلبية احتياجاته ضمن ظروف ومستويات التكنولوجيا السائدة في مختلف العصور.¹⁰ فكان للرياح دور فعال حيث استخدمت في إدارة طواحين الهواء وتسيير السفن الشراعية التي ظلت أسرع القطع البحرية حتى تمكن الإنسان من اختراع الآلة البخارية. وإذا كان الحديث يدور في يومنا هذا عن طاقة الرياح فغالباً ما تعني استعمال هذه الطاقة في توليد الكهرباء بواسطة التوربينات الضخمة ذات التكاليف والتكنولوجيا الفائقة.¹¹

4.3. الطاقة المائية: كان الإنسان يستخدم مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب، أما اليوم فقد بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية كما هو مطبق في العديد من الدول

مثل الترويج والسويد وكندا والبرازيل. وذلك بإقامة محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار، وتبني السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة.¹²

5.3. طاقة الحرارة الجوفية: تعرف بأنها عبارة عن طاقة حرارية كامنة في باطن الأرض تتولد عند احتكاك الصخور الساخنة بالمياه الموجودة قربها أو التي يوصلها الإنسان بطريقة ما، فينتج عن عملية الاحتكاك أبخرة تستخدم لتوليد الكهرباء، وهي طاقة متواجدة في جميع دول العالم، إلا أنها ليست بنفس العمق.¹³

4. خصائص الطاقة المتجددة: تتميز مصادر الطاقة المتجددة أو البديلة بمجموعة من الخصائص منها¹⁴:

- ✓ إن مصادر الطاقة المتجددة تفرض على الإنسان تطوير التكنولوجيا الملائمة لاستغلالها، إذ أن كل مصدر منها يفرض بالضرورة تطوير التكنولوجيا الملائمة لاستغلاله.
- ✓ مصادر الطاقة البديلة المرشحة لأن تلعب دورا هاما في حياة الإنسان وأن تساهم في تلبية نسبة عالية من متطلباته من الطاقة هي مصادر دائمة طويلة الأجل ذلك أنها مرتبطة أساسا بالشمس والطاقة الصادرة عنها، وبمختلف الظواهر الطبيعية الأخرى كالرياح والمياه وغيرها.
- ✓ مصادر الطاقة البديلة رغم ديمومتها على المدى البعيد إلا أنها لا تتوفر بشكل منتظم طوال الوقت وعلى مدار الساعة فهي ليست مخزونا جاهزا نستعمل منه ما نشاء ومتى نشاء، فمصادر الطاقة المتجددة تتوفر أو تختفي بشكل خارج قدرة الإنسان على التحكم فيها أو تحديد مقادير المتوفر منها.
- ✓ شدة الطاقة في المصادر البديلة ليست عالية التركيز وبالتالي فإن استخدام هذا المصادر يتطلب استعمال العديد من الأجهزة ذات المساحات والأحجام الكبيرة. والواقع أن هذا هو أحد أسباب ارتفاع التكلفة الأولية لأجهزة الطاقة البديلة، وهو ما يشكل في نفس الوقت أحد العوائق أمام انتشارها السريع.
- ✓ تتوفر أشكال مختلفة من الطاقة في مصادر الطاقة البديلة الأمر الذي يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل شكل من الطاقة البديلة، كما أن تعدد هذه الأشكال يتيح تلبية مختلف المتطلبات من أشكال الطاقة المختلفة التي يحتاجها الإنسان في الاستعمال النهائي، فمثلا الطاقة الشمسية يمكنها تزويده بجزء كبير من حاجته للطاقة الحرارية (مياه ساخنة، تدفئة، بخار) والطاقة الهوائية يمكنها تلبية جزء من متطلباته من الطاقة الحركية (مضخات المياه، ضاغطات الهواء).

5. منافع الطاقة المتجددة: تتمثل منافع وإيجابيات استخدام الطاقة المتجددة فيما يلي:¹⁵

- ✓ تعتمد أنظمة الطاقة المتجددة على مصادر الطاقة المحلية المتوفرة في سائر الدول، ما يضمن أمن الطاقة.
- ✓ موارد الطاقة مستدامة، ما يعني أنها لن تستنفذ أبدا أو تلحق الضرر بالبيئة المحلية أو الوطنية أو العالمية.
- ✓ تعتبر موارد الطاقة المتجددة موارد موثوقة، فالنظام الموزع لتوليد الطاقة من مجموعة متنوعة من المصادر المتجددة يوفر نظام طاقة أكثر متانة وأقل عرضة لانقطاع إمدادات الطاقة التقليدية.
- ✓ تقي الطاقات المتجددة الاقتصاديات من الأزمات التي تحدثها التقلبات في أسعار الوقود التقليدية، فالاعتماد على مصادر الطاقة المحلية المتجددة يمكن أن يحيي الاقتصاديات المحلية من مظاهر الفوضى الاقتصادية العارمة التي تنشأ عن تقلبات في الأسواق العالمية للسلع الأساسية.
- ✓ تتميز أنظمة الطاقات المتجددة بوجودها على مقربة من المجتمعات التي تستخدمها، ما يوفر الإحساس بالقيمة والملكية الجماعية المشتركة ويعزز التنمية المستدامة.
- ✓ توفر أنظمة الطاقة المتجددة فرص عمل جديدة ونظيفة ومتطورة تكنولوجيا، فالقطاع يشكل مزودا سريع النمو للوظائف العالية الجودة.

ثانياً: واقع اعتماد الإمارات العربية المتحدة على الطاقة المتجددة:

1. خصائص استهلاك الطاقة في الإمارات العربية المتحدة: تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بمجموعة من الخصائص المميزة في مجال استهلاك واستخدام الطاقة. تتمثل أهمها فيما يلي¹⁶:

✓ يزداد الطلب على الكهرباء والمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل مطرد نظراً لزيادة عدد السكان، وتوسع الاقتصاد، واعتبارات المناخ، وبعد معدل استهلاك الفرد في البلاد من أكبر المعدلات في العالم.

✓ وفقاً لتقرير حالة الطاقة لعام 2015، يستخدم سكان دولة الإمارات يومياً نحو 550 لتراً من المياه، ومن 20 إلى 30 كيلوواط في الساعة من الكهرباء مقارنة بالمعدل الدولي 170 إلى 300 لتر من الماء، و15 كيلوواط من الكهرباء يومياً. وأشار التقرير إلى أن الطاقة المولدة من الغاز ستخفض من 98% سنة 2012، إلى أقل من 76% بحلول 2021 بسبب تنوع مزيج الطاقة في الدولة.

✓ تعد دولة الإمارات أكبر منتج للنفط من بين أعضاء منظمة أوبك، حيث بلغ مستوى الإنتاج 2.79 مليون برميل يومياً في العام 2013. وفي نفس العام، بلغ إنتاج الدولة من الغاز الطبيعي حوالي 54.60 مليار متر مكعب. ومن المتوقع ازدياد الإنتاج النفطي ليصل إلى 3.5 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2018.

✓ تحرص الإمارات العربية المتحدة على تنوع مصادر الطاقة لمواكبة الطلب المتزايد، فقررت عدم الاعتماد بشكل رئيسي على المصادر التقليدية للطاقة والتي تشمل النفط والغاز، مما يساعد على الحد من الآثار الجانبية على البيئة. علاوة على ذلك، تسعى الدولة إلى تأهيل جيل من الموارد البشرية والكوادر المواطنة، وتعد اتفاقات وشراكات دولية لتبني أفضل الممارسات، مما يساهم في تبني حلول مستدامة للطاقة المتجددة.

✓ تسعى الإمارات العربية المتحدة لزيادة نسبة استخدام الطاقة المتجددة لتصل إلى ما بين 25% إلى 30% من مزيج الطاقة، حيث سيتم التركيز على استخدام الطاقة النووية والطاقة الشمسية، وحددت الحكومة هدفاً يتمثل بإنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 7% من مصادر متجددة بحلول العام 2020.

✓ تتوقع حكومة الإمارات تحقيق عوائد اقتصادية وتنموية من خلال مضاعفة نصيب الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الخاص بها تتمثل بـ 1.9 مليار دولار سنوياً، بالإضافة إلى عوائد أخرى تتمثل بتحسين المؤشرات البيئية والصحية بما تصل قيمته إلى ما يتراوح بين 1 إلى 3.7 مليار دولار سنوياً.

2. مصادر الطاقة المتجددة في الإمارات العربية المتحدة: تتبنى الإمارات مزيجاً متنوعاً من مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة من قبل مواطنيها ومؤسستها، ويتمثل هذا المزيج فيما يلي¹⁷:

1.2 الطاقة النووية: برزت الطاقة النووية كخيار أمثل لدولة الإمارات حيث أنها تستخدم تكنولوجيا آمنة وصديقة للبيئة وموثوقة، كما أنها مجدية اقتصادياً، وقادرة على إنتاج كميات كبيرة من الكهرباء. وستسهم الطاقة النووية في تنوع إمدادات الطاقة في الدولة مع ضمان أمن الطاقة في المستقبل، بالإضافة لدعم التنمية الاقتصادية، وتوفير العديد من فرص العمل لمواطني الدولة.

وتلبية للأهداف المبرمجة في سياسة الدولة بشأن الطاقة النووية، تم إنشاء مؤسسة الإمارات للطاقة النووية سنة 2009 بهدف توفير طاقة نووية آمنة وصديقة للبيئة، وفعالة اقتصادياً لدولة الإمارات بحلول عام 2017، مع تطوير كفاءات الكوادر البشرية، وبناء سعة تشغيلية نووية مستدامة. وأطلقت المؤسسة مشروع البرنامج النووي السلمي لدولة الإمارات العربية المتحدة بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي سيتم بموجبه إنشاء أربع محطات نووية في منطقة براكة في أبوظبي بقدرة تشغيلية تبلغ 1400 ميغاواط للوحدة. وتستخدم المحطات تكنولوجيا مفاعلات الطاقة النووية المتقدمة 1400 والتي تلي أعلى المعايير الدولية للسلامة والأداء والأثر البيئي. وقد تم البدء بإنشاء أولى المحطات النووية في عام 2013 والتي من المتوقع أن تبدأ عملياتها التشغيلية في العام 2017، لتليها ثلاث وحدات، بمعدل وحدة واحدة كل 12 شهراً. وبحلول 2020، من المتوقع أن توفر وحدات الطاقة النووية الأربع نحو ربع احتياجات الدولة من الكهرباء، وأن تخفف حوالي 12 مليون طن من انبعاثات الكربون كل عام.

2.2. الطاقة الشمسية: تعتبر الطاقة الشمسية المصدر الثاني للطاقة الكهربائية المنتجة في دولة الإمارات، حيث حلت الدولة في المرتبة الثالثة على مستوى العالم بالنسبة لإنتاج الطاقة الشمسية المركزة لعام 2013، وبطاقة إنتاجية بلغت حوالي 140 ميغاواط. وتقوم دولة الإمارات باستغلال تطبيقات الطاقة الشمسية في عدة مشاريع حيث دخل بعضها في مرحلة التشغيل الفعلي، ومن تلك المشاريع:

1.2.2.1. محطة شمس 1 في أبو ظبي: تعد المحطة واحدة من أكبر مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية المركزة، ويهدف المشروع لتوفير 7% من احتياجات إمارة أبو ظبي من الطاقة المتجددة، وتمتد محطة "شمس 1" على مساحة 2,5 كلم² بقدرة إنتاجية تصل إلى 100 ميغاواط، ضمن حقل شمسي مؤلف من 768 مصفوفة من عاكسات القطع المكافئ لتجميع الطاقة الشمسية، وتوليد الطاقة الكهربائية النظيفة والمتجددة. وتقوم المحطة بتوليد الطاقة الكهربائية من حرارة الشمس وليس ضوء الشمس، خلافاً لتكنولوجيا الألواح الكهروضوئية الشمسية، وهي تعتمد في آلية تشغيلها على نظم المجمعات الشمسية المكونة من مرايا خاصة، تقوم بتجميع وتركيز أشعة الشمس على أنبوب مركزي ينقل الحرارة إلى مواقع تسخين، والتي تعمل على توليد البخار الذي يشغل التوربينات التقليدية لتوليد الكهرباء. وستسهم المحطة في تنوع مصادر الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقليل البصمة الكربونية للدولة، وتفادي إطلاق 175 ألف طن سنوياً من غاز ثاني أكسيد الكربون، أي ما يعادل زراعة 1,5 مليون شجرة أو إزالة 15 ألف سيارة من طرقات أبو ظبي. وستكفي الطاقة المنتجة من المحطة لتزويد أكثر من 20 ألف منزل في أبو ظبي باحتياجاتها الشاملة للكهرباء على مدار العام.

وفازت محطة شمس 1 بجائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات خلال معرض الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للطاقة الشمسية المركزة 2016 والذي عقد في دبي، وتعكس هذه الجائزة الدور الرئيسي الذي تضطلع به المحطة للمساهمة في الجهود التي تبذلها دولة الإمارات لزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، ومساهمتها الفعالة في تحسين نوعية حياة المجتمعات المحلية.

2.2.2.2. مشروع الطاقة الشمسية المركزة (CSP): في إطار استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050، تم الإعلان عن أكبر مشروع للطاقة الشمسية المركزة في العالم بنظام المنتج المستقل للطاقة الشمسية المركزة بقدرة 1,000 ميغاواط حتى عام 2030. ويعتبر المجمع أكبر مشروع للطاقة الشمسية المركزة في العالم، ويتفوق في ذلك على أكبر برج في العالم لإنتاج الطاقة الشمسية المركزة في المغرب بطاقة 150 ميغاواط.

وتتألف محطة الطاقة الشمسية المركزة من آلاف المرايا العاكسة المرتبة في خطوط دائرية حول برج مركزي، يستقبل الإشعاعات التي تعكسها هذه المرايا والتي تتبع حركة الشمس، ويركزها تجاه وحدة استقبال خاصة تقوم بتسخين سائل حراري، والذي ينقل الحرارة بدوره إلى مولد بخاري لتوليد الكهرباء. ويساهم المشروع في تخفيض أكثر من 6.5 ملايين طن من انبعاثات الكربون سنوياً، وسيستخدم تقنية التخزين الحراري لمدة زمنية تتراوح بين 8-12 ساعة يوماً مع مراعاة العوامل الفنية والاقتصادية، ما يسهم في رفع كفاءة وفعالية الإنتاج، وبما يتلاءم مع احتياجات شبكة الكهرباء، وتوفير إمدادات مستدامة من الطاقة.

3.2.2. مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية: في إطار استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050، تم سنة 2012 الإعلان عن هذا المجمع وهو أكبر مشروعات الطاقة المتجددة في العالم في موقع واحد بمساحة 4.5 كلم²، في منطقة سيج الدحل على طريق دبي - العين.

يعد مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية أكبر مشروع استراتيجي لتوليد الطاقة المتجددة في موقع واحد في العالم، وبدأت المرحلة الأولى من المشروع بقدرة 13 ميغاوات في 2013 باستخدام تقنية الألواح الكهروضوئية، وتم افتتاح المرحلة الثانية لإنتاج 200 ميغاوات من الكهرباء بتقنية الألواح الكهروضوئية في مارس 2017، على أن يتم تشغيل المرحلة الثالثة بقدرة 800 ميغاوات بتقنية الألواح الكهروضوئية في عام 2020. وسيتم تشغيل المرحلة الرابعة من المشروع بتقنية الطاقة الشمسية المركزة بقدرة 700 ميغاوات بدءاً من الربع الأخير من عام 2020. وتشمل المرحلة الرابعة

أعلى برج شمسي في العالم بارتفاع يصل إلى نحو 260 متراً. وسيساهم المشروع عند اكتماله في تخفيض 4 ملايين طن من انبعاثات الكربون سنوياً.

3.2. إنتاج الطاقة بتقنية الفحم النظيف: باشرت دولة الإمارات بتنفيذ مشاريع لإنتاج الطاقة بتقنية الفحم النظيف وفقاً لاستراتيجية متكاملة للطاقة في دبي حتى عام 2030، والتي من المقرر بموجبها أن تصل نسبة استخدام الطاقة المتجددة في مجال توليد الكهرباء إلى 5%، بالإضافة إلى 12% للطاقة النووية، و12% للفحم النظيف، والنسبة الباقية 71% من الغاز الطبيعي. إضافة لذلك، تهدف استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050 إلى استخدام الفحم النظيف كجزء من مزيج الطاقة في دبي لإنتاج الكهرباء. ويعتبر مشروع مجمع حصيان في دبي، الذي يعمل وفق نظام المنتج المستقل، من المشاريع المسهّدة لإنتاج 2400 ميغاواط من الطاقة بتقنية الفحم النظيف، ومن المتوقع أن يتم تشغيل المرحلة الأولى منه بحلول 2020.

4.2. توليد الطاقة من الرياح: يهدف تنوع مصادر الطاقة النظيفة في دولة الإمارات، قامت شركة مصدر ببناء أول توربين يعمل بالرياح لتوليد الكهرباء في جزيرة صبر بني ياس، التي تقع على بعد 250 كيلومتراً جنوب غرب أبوظبي، وتتمتع المحطة بسعة إنتاجية تبلغ 850 كيلو واط من الطاقة في الساعة الواحدة. وتعتمد الجزيرة الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة مستقبلاً لتأمين حاجتها من الطاقة، وستطبق المعايير الدولية في مجالات الطاقة، والمياه، والبنية التحتية، وإدارة المخلفات، وإعادة التدوير، ومباني الطاقة.

5.2. تحويل النفايات إلى طاقة: وقعت شركة "مصدر" اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة الشارقة للبيئة "بيئة" لتطوير قطاع تحويل النفايات إلى طاقة في دولة الإمارات. وسوف تساهم هذه المبادرات في تحقيق رؤية الإمارات التي من ضمن أهدافها الاستفادة من النفايات في توليد الطاقة بنسبة 75% بحلول 2021.

1.5.2. تحويل النفايات إلى طاقة في أبوظبي: تعزز شركة أبوظبي الوطنية للطاقة بناء محطة لتحويل النفايات إلى طاقة بالقرب من ميناء المصفح في إمارة أبوظبي بكلفة 850 مليون دولار أميركي، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل هذه المحطة في 2017. ستكون المحطة قادرة على توليد كمية من الكهرباء تكفي لسد احتياجات أكثر من 20 ألف منزل، وخفض البصمة البيئية للعاصمة أبوظبي، كما ستساهم في الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بأكثر من مليون طن سنوياً، وبعد اكتمال المحطة ستكون أكبر محطة لتحويل النفايات إلى طاقة في العالم.

2.5.2. تحويل النفايات إلى طاقة في دبي: تعزز بلدية دبي إنشاء أكبر محطة لتحويل النفايات الصلبة إلى طاقة في منطقة الورسان 2، وبكلفة نحو ملياري درهم، وسيتم البدء بتشغيل المحطة في الربع الثاني من 2020، حيث سيتم معالجة 2000 طن متري من النفايات الصلبة يومياً في المرحلة الأولى، وذلك لإنتاج 60 ميغاواط من الطاقة، وستتم معالجة النفايات بالحرق لإنتاج الطاقة الكهربائية.

3.5.2. تحويل النفايات إلى طاقة في الشارقة: تأسست شركة الشارقة للبيئة "بيئة" عام 2007 وتعمل بالشراكة مع بلدية مدينة الشارقة لوضع برامج وإجراءات مستمرة للمحافظة على البيئة، واستدامتها. وبعد أكبر مركز في منطقة الشرق الأوسط والثالث من نوعه على مستوى العالم. واليوم يضم هذا المركز العديد من المرافق الحيوية بما فيها منشآت لتحويل النفايات إلى طاقة، وأخرى لصناعة الأسمدة العضوية من النفايات إلى جانب مرافق متطورة لإعادة تدوير المعادن وغيرها.

4.5.2. تحويل النفايات إلى طاقة في رأس الخيمة: استحدثت حكومة رأس الخيمة "هيئة إدارة النفايات" لغرض إعادة تدوير المخلفات اليومية من مختلف مناطق الإمارة، واستغلالها في إنتاج الطاقة الكهربائية والمواد الأولية المختلفة، مثل الورق، والزجاج، ومعادن الألمنيوم، والحديد، كما تم اعتماد مشروع الفرز الآلي بمكبات النفايات التابعة لدائرة الأشغال والخدمات العامة.

3. مبادرات ترشيد استخدام الطاقة في الإمارات العربية المتحدة: نفذت الإمارات العربية مشاريع عملية لاستخدام الطاقة المتجددة، وترشيد استخدام الطاقات الأخرى، والتي تظهر مثلاً من خلال مشروع مصدر¹⁸:

1.3. مدينة مصدر: مدينة مصدر هي أول مدينة خالية من الكربون والنفايات في العالم، كما أنها أول مدينة كاملة تعمل بالطاقة الشمسية، لذا فهي من أكثر مدن العالم استدامة. تبلغ مساحتها 6 كلم² تقريبا، وتقع على بعد 17 كلم من وسط

مدينة أبوظبي، وتشكل منصة لاستعراض طاقة المستقبل المتجددة والتقنيات النظيفة، وإجراء البحوث عليها وتطويرها واختبارها وتطبيقها وتسويقها. وتعد مدينة "مصدر" مملوكة بالكامل لشركة "مبادلة للتنمية" التابعة لحكومة أبوظبي، والتي تهدف إلى حفز وتفعيل عمليات التنوع في اقتصاد الإمارة.

وتعتبر المدينة مجتمعاً تتم فيه باستمرار أحدث وأخر مشاريع البحوث والتطوير في مجالات الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة، وتجري فيه المشاريع التجريبية، واختبارات التكنولوجيا، وبناء بعض أحدث المباني وأكثرها استدامة على مستوى العالم. وبذلك توفر مدينة "مصدر" بيئة خصبة تلهم المؤسسات العاملة في هذا القطاع الاستراتيجي والحيوي، وتحثها على الابتكار والنمو.

وتستضيف مدينة مصدر في أبوظبي سنوياً "القمة العالمية لطاقة المستقبل" وذلك منذ عام 2008، تحت رعاية الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي. وتعد القمة الحدث الوحيد من نوعه في العالم الذي يغطي المحاور الأربعة الأساسية لقطاع الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والحد من ظاهرة تغير المناخ التي تشمل: السياسات والتسويق والتكنولوجيا والتمويل. وتعد القمة العالمية لطاقة المستقبل منصة عالمية للحوار بين مجموعة من قادة العالم والمسؤولين الحكوميين ورؤساء الشركات والخبراء بشأن العديد من القضايا الحيوية بما فيها التشريعات والسياسات المتعلقة بالطاقة والاستثمار والتمويل والمباني الخضراء، ووسائل النقل النظيفة، وتقنيات توليد الطاقة من الشمس والرياح والوقود الحيوي.

وتعد مدينة "مصدر" واحدة من خمس وحدات متكاملة تعمل من خلالها شركة "مصدر" التي تأسست عام 2006، وتعمل كشركة على تطوير جميع مجالات قطاع الطاقة المتجددة والتقنيات المستدامة. أما الوحدات الأربعة الباقية فهي: معهد مصدر، مصدر للطاقة، مصدر لإدارة الكربون، وأخيراً مصدر للاستثمار.

كما يعد "معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا" جامعة مستقلة للدراسات العليا تعنى بالأبحاث، وهي الجامعة الوحيدة على مستوى المنطقة المختصة ببرامج الدراسات العليا والأبحاث العلمية في مجالات الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة والتنمية المستدامة، ويعمل المعهد على إعداد الطلاب، ليصبحوا مبتكرين وعلماء مبدعين وباحثين ومفكرين في مجالات تطوير التقنيات ودمج الأنظمة وسياساتها، وقد تم تأسيسه بالتعاون مع "معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا". ويوفر المعهد للخريجين الجامعيين المتميزين منحة دراسية شاملة لمتابعة دراساتهم العليا، وقد تخرجت أول دفعة من طلبة المعهد عام 2011، وبلغ عدد الخريجين (73) طالباً وطالبة حصلوا على الماجستير في مختلف مجالات العلوم والهندسة. وتدير "مصدر لإدارة الكربون" المشاريع التي من شأنها خفض انبعاثات الكربون عبر تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة واسترداد الحرارة المهدورة، إضافة إلى التقاط الكربون وتخزينه، كما تعمل على أحد أهم مشاريع احتجاز وتخزين غاز ثاني أكسيد الكربون على نطاق عالمي واسع، بالتعاون مع شركة بترو أبوظبي الوطنية "أدنوك". ويهدف المشروع إلى التقاط غاز ثاني أكسيد الكربون المنطلق من محطات الطاقة والصناعات الثقيلة، ونقله عبر شبكة أنابيب محلية تصب في حقول ومكامن النفط والغاز في أبوظبي لتعزيز استخراج النفط. ويتوقع من المشروع عند انتهائه أن يلتقط خمسة ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

كما تقدم وحدة "مصدر للاستثمار" الدعم المادي والخبرة الإدارية لمجموعة من الشركات التي تدير استثمارات ناجحة عالمياً ومحلياً، ويتم الاستثمار من خلال صندوقين: الأول هو "صندوق مصدر للطاقة النظيفة" الذي تم إنطلاقه عام 2006، والثاني "صندوق دويتشه بنك مصدر للتقنيات النظيفة" وأطلق عام 2009، ويتبع الصندوقان استراتيجية نشطة لإدارة الاستثمارات، حيث تصل قيمة الاستثمارات إلى 35 مليون دولار أمريكي، وذلك ضمن سعي الوحدة لتحقيق أفضل العائدات مع الحد من المخاطر. ويتم من خلال الصندوقين اختبار تقنيات الطاقة المتجددة في دولة الإمارات وتسويقها وترويجها، بالإضافة إلى المساهمة في دعم برنامج الطاقة والتنمية على المدى البعيد في دولة الإمارات. بالإضافة إلى مدينة مصدر بأبوظبي وما رافقها من مشاريع، فقد اتخذت حكومة الإمارات مجموعة من التدابير والإجراءات للوصول إلى معدلات مقبولة من ترشيد استهلاك الطاقة بأنواعها، منها¹⁹:

2.3. على المستوى الاتحادي: في يوليو 2014، أسست وزارة الطاقة "إدارة الترشيد وكفاءة الاستخدام" لتعزيز فعالية استخدام الطاقة والحفاظ عليها، ومن أهداف هذه الإدارة تأسيس قاعدة بيانات حول استهلاكات الطاقة من قبل القطاعات المختلفة في دولة الإمارات، مما يتيح المقارنة بين أداء المؤسسات في هذه القطاعات. ومن المبادرات الحكومية الأخرى، أطلقت هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس "واصفات" عدة أنظمة لتعزيز كفاءة استخدامات الطاقة والمياه، ومن أبرزها "النظام الإماراتي لمنتجات الإضاءة والرقابة عليها" الذي يمنع استيراد أو تداول أية منتجات إضاءة رديئة، أو منخفضة الجودة، بشكل غير مطابق للشروط والمعايير الواردة بالنظام. ويتم استبعاد أية منتجات غير مطابقة للمواصفات من الأسواق، واتخاذ الإجراءات القانونية التي تضمنها النظام بحق المخالفين. ويؤدي تطبيق هذا النظام إلى خفض استهلاك الطاقة في الدولة بما يعادل 500 ميجاواط سنوياً، مما يعني إمكانية الاستغناء عن استخدام محطة توليد طاقة بالغاز من الحجم المتوسط في الدولة لمدة 6 أشهر.

وأطلقت الهيئة كذلك "اللائحة الفنية الإماراتية الخاصة بكفاءة الطاقة للأجهزة الكهربائية المتعلقة بغسالات ومجففات الملابس" التي تضمن معايير إلزامية سيتم تطبيقها على كافة المنتجات التي تغطيها. وكذلك اللائحة الفنية الإماراتية لـ "بطاقة بيان كفاءة الطاقة للأجهزة الكهربائية لمكيفات هواء الغرف"، والمعايير الخاصة بأنواع غازات التبريد المسموح باستخدامها في المكيفات لحماية البيئة، والتقليل من الغازات الضارة بطبقة الأوزون.

3.3. على المستوى المحلي: أطلقت الإمارات العربية المتحدة على المستوى المحلي العديد من البرامج أهمها:

1.3.3. مكتب التنظيم والرقابة: يعمل مكتب التنظيم والرقابة بشكل نشط مع القاطنين في أبوظبي، لخفض تكلفة استهلاك الكهرباء والمياه والطلب عليها. وفي دبي، جعلت بلدية دبي تطبيق لائحة شروط ومواصفات المباني الخضراء إلزامية على المشاريع الحكومية، واختيارياً على المشاريع الأخرى خلال الفترة بين 2011 و2013، وفي 2014 جعلت مواصفات المباني الخضراء إلزامية على كل المباني الجديدة في الإمارة. وفي جويلية 2016، تبنت دبي نظام تقييم المباني الخضراء في الإمارة "السعفات" والذي سيتم تطبيقه على جميع أنواع المباني السكنية، والتجارية، والصناعية في الإمارة، وغيرها من المرافق، ويهدف إلى تحسين أداء المباني عن طريق خفض استهلاك الطاقة والمياه والمواد وتحسين الصحة العامة للسكان وسلامتهم. كما استحدثت هيئة كهرباء ومياه الشارقة، إدارة متخصصة للترشيد وإطلاق العديد من المبادرات والبرامج المتخصصة في ترشيد استهلاك الطاقة والمياه، وفق المبادئ حفظ مصادر الطاقة التي تكفل بها مكتب الأمم المتحدة لتطوير البرامج الصناعية. وكانت هيئة كهرباء ومياه الشارقة أول جهة عربية تتبنى هذه التوصيات وتطبيقها، وحققت نتائج إيجابية من خلال برامج متنوعة تناسب كافة فئات المجتمع.

بينما أطلقت دائرة البلدية والتخطيط في عجمان مبادرة الدائرة الخضراء في عام 2012، والتي تهدف إلى تقليل مخاطر التلوث البيئي الناجم عن الممارسات السلبية اليومية، وتعقد الدائرة بشكل دوري مؤتمر الاقتصاد الأخضر كأحد أهم مؤتمراتها الدولية بمشاركة عالمية لتعزيز رؤية حكومة عجمان 2021 وتوجهاتها نحو الاقتصاد الأخضر، لتحقيق التنمية المستدامة بالإمارة.

2.3.3. برنامج نجم طاقة الإمارات: تهدف المبادرة إلى الإسهام في الحد من معدل استهلاك الطاقة من قبل المباني القائمة في الدولة، وخفض انبعاثات الكربون بشكل عام. وسيوظف المشروع تقنية "الاتصال فيما بين الأجهزة"، وذلك بهدف مساعدة المشتركين بالبرنامج على التقليل من استهلاك الطاقة، ويمكن للمشروع خفض استهلاك الطاقة بالمباني بنسبة تراوح بين 10 و35%. وسيزود برنامج "نجم طاقة الإمارات" مالكي المباني بمراجعة أولية تساعد في تحديد "تدابير الحفاظ على الطاقة" المحتملة، وسيتم منح "جائزة نجم الطاقة" الخاصة بنظام تصنيف "نجم طاقة الإمارات"، لأصحاب المباني المشاركة.

3.3.3. برنامج استدامة: في عام 2008، استحدث مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني "برنامج استدامة"، والذي يهدف إلى تخفيض استهلاك الطاقة والمياه والنفايات بما يدعم رؤية 2030 الاقتصادية للإمارة، ويحقق نموذج العاصمة المستدامة. ويشمل هذا البرنامج جميع الجهات الحكومية، والأعمال، والأفراد، ويقوم على مفهوم التعايش مع ثقافة وبيئة أبوظبي، مع الحفاظ والعناية بأسلوب الحياة في الإمارة.

ويستخدم برنامج استدامة نظام التقييم بدرجات اللؤلؤ (PRS) ، كإطار عمل لتصميم، وبناء، واستخدام مستدام للمجمعات العمرانية والمباني والفلل على حد سواء، ولقد تم إعداده ليتناسب بشكل خاص مع الجو الحار، والمناخ الصحراوي لإمارة أبوظبي. ومن المميزات الفريدة لهذا النظام هو التركيز على تحقيق معايير الاستدامة، وتوفيرها في أي مشروع تطويري، وذلك في جميع مراحل المشروع بدءاً من مرحلة التصميم، ثم مرحلة الإنشاء، وانتهاءً بمرحلة التشغيل. ويشجع نظام التقييم بدرجات اللؤلؤ (PRS) على: التقليل من النفايات، الفعالية والكفاءة في استهلاك المياه والكهرباء، استخدام المواد المحلية، تحسين سلاسل التوريد لمواد ومنتجات مستدامة، ومعادة التدوير.

4.3.3. معرض تكنولوجيا المياه والطاقة (ويتيكس): ينعقد ويتيكس في الربع الأول من كل عام في إمارة دبي تحت إشراف هيئة كهرباء ومياه دبي، يهدف إلى استعراض المنتجات والخدمات في قطاع المياه والطاقة والبيئة، فضلاً عن تبادل الخبرات والأفكار مع أبرز الرواد العالميين في قطاعات المياه والطاقة والبيئة.

5.3.3. إدارة الطلب على الطاقة: يسعى المجلس الأعلى للطاقة في دبي (DSCE) إلى ترشيد استخدام الطاقة مع التركيز التام على ضمان استدامة البيئة في إمارة دبي، وقام المجلس بوضع إطار تنظيمي يهدف إلى تحسين الممارسات الحالية في مجال الطاقة وذلك عن طريق تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الهيئات التابعة له لتحسين كفاءة الطاقة. كما يقوم المجلس كذلك بوضع سياسات وتنظيمات لتحسين وتطوير إدارة الطلب على الطاقة في الإمارة في مجالات ثلاثة وهي: الطاقة والمياه، ووقود النقل.

6.3.3. الشارقة - مدينة الترشيد: تتطلع مدينة كهرباء ومياه الشارقة إلى تحقيق التنمية المستدامة وتقديم الخدمات بمستويات عالمية، بحيث تصبح نموذج يحتذى به للتنافسية والريادة في مجالات عملها على مستوى العالم وفقاً للاتفاقيات الدولية، والمقاييس العالمية، وتحمل المسؤولية للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.

7.3.3. استضافة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة-إيرينا: إيرينا هي منظمة حكومية دولية، تدعم الدول للانتقال إلى الطاقة المستدامة، وتعتبر منصة للتعاون الدولي في مجال الطاقة المتجددة. وفي عام 2009، تم تعيين مدينة أبوظبي كمقر مؤقت لها، وفي 2011 تم اختيار العاصمة أبوظبي بالإجماع لتكون المقر الدائم للوكالة.

8.3.3. إطلاق استراتيجية دبي المتكاملة للطاقة 2030: وضع المجلس الأعلى للطاقة في دبي، استراتيجية متكاملة للطاقة حتى عام 2030 لتنوع وتطوير مصادر الطاقة، وضمان إمدادها، وتعزيز كفاءة وفعالية الطلب على الكهرباء والمياه والوقود، وبالتالي التقليل من الانبعاثات الكربونية. حيث من المقرر بحلول عام 2030 أن تصل نسبة استخدام الطاقة المتجددة في مجال توليد الكهرباء إلى 5%، بالإضافة إلى 12% للطاقة النووية، و12% للفحم النظيف، والنسبة الباقية من استخدامات الغاز. وفي يناير 2015، راجع المجلس الأعلى للطاقة في دبي أهدافه بحيث تشمل زيادة نسبة مصادر الطاقة الشمسية في دبي لتشكّل ما نسبته 7% بحلول عام 2020 و15% لعام 2030.

9.3.3. استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050: تهدف استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050، إلى تحويل الإمارة إلى مركز عالمي للطاقة النظيفة، والاقتصاد الأخضر. وتطمح الاستراتيجية إلى توفير 75% من إجمالي طاقة الإمارة من خلال موارد الطاقة النظيفة بحلول عام 2050، وتأسيس نموذج مستدام لتوفير الطاقة دون الإضرار بالبيئة ومواردها، والتقليل في البصمة الكربونية على مستوى العالم بحلول 2050.

الخلاصة:

ترافق الطاقة مختلف جوانب الحياة اليومية منذ القدم، وزاد توسع الاهتمام بها مع ظهور الآلات والثورة الصناعية وتعاضم دورها في الحياة. ومن أهم النتائج المستخلصة في هذه الورقة البحثية ما يلي:

- ✓ تعتبر الطاقة ضرورة حيوية لسيرورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتعدد المصادر التي يمكن الحصول منها على الطاقة، وتميز بعضها جميعاً نابعة من الطبيعة.
- ✓ تمتاز موارد الطاقة البديلة بأنها متجددة ولا تنضب عادة، وتحتاج موارد الطاقة المتجددة لمستوى تكنولوجيا مرتفع يتلاءم مع خصائص هذا النوع من الطاقة.

✓ تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول العربية الرائدة في الاعتماد على الطاقات المتجددة بمختلف مصادرها، وقد حققت نتائج إيجابية في هذا الخصوص على مستوى كامل إماراتها.

✓ تعتمد الإمارات العربية المتحدة على برامج متكاملة تهدف إلى الاستغلال الأمثل لكافة مصادر الطاقة المتجددة الممكنة، من خلال تسطير مشاريع تسمح بزيادة الاعتماد على الطاقات النظيفة مقابل ترشيد استهلاك الطاقات التقليدية، والحفاظ على البيئة.

✓ يعتبر مشروع "مدينة مصدر" بأبوظبي من بين أنجح التجارب في مجال استعمال الطاقة النظيفة، ويعد مشروعاً متكاملًا يقوم على الموارد الحاضرة ويفكر في المستقبل، من خلال إقامة مشاريع البحث لكل ما يتعلق بتطوير استغلال الموارد الطبيعية للحصول على طاقة مستدامة وصديقة للبيئة وتعزيز الأمن الطاقوي.

المراجع:

- 1- حسن أحمد شحاتة، "التلوث البيئي ومخاطر الطاقة"، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2002، ص 25.
- 2- رمضان محمد مقلد، "اقتصاديات الموارد والبيئة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص 197، 198.
- 3- حسن أحمد شحاتة، نفس المرجع السابق، ص 38.
- 4- حمد بن محمد آل الشيخ، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة"، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 96.
- 5- مريم بوعشير، "دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري بقسنطينة، 2011، ص ص 152، 153.
- 6- قدي عبد المجيد، منور أوسرير، محمد حمو، "الاقتصاد البيئي"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010، ص 133.
- 7- زواوية أحلام، "دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس بسطيف، 2013-2012، ص 59.
- 8- فروحات حدة، "الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 11، 2012، ص 150.
- 9- محمد طالي، محمد ساحل، "أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة – عرض تجربة ألمانيا"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 06، 2008، ص 203.
- 10- عباس سعود يوسف، "تكنولوجيا الطاقة البديلة"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، رقم 38، فيفري 1981، الكويت، ص 35.
- 11- حسن أحمد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 155.
- 12- هاني عبيد، "الإنسان والبيئة – منظومات الطاقة والبيئة والسكان"، دار الشروق، عمان، 2000، ص 220.
- 13- نواف الرومي، "منظمة الأوبك وأسعار النفط الخام"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2000، ص 228.
- 14- آيت زيان كمال، إلفي محمد، "واقع وآفاق الطاقة المتجددة في الدول العربية – الطاقة الشمسية وسبل تمشيعها في الوطن العربي"، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس بسطيف، 08-07 أبريل 2008، ص ص 07، 08.
- 15- عبد الجبار خلف، "الاهتمام العالمي بالطاقة المتجددة ومصادرها"، الوكالة الدولية للطاقة (إيرينا)، www.mowr.gov.iq:81/rafidain-mag/mainview.php?id.
- 16- "الطاقة"، على البوابة الرسمية لحكومة المارات العربية المتحدة، أطلع عليه يوم: 2017/12/15 على الساعة 17.03، على الرابط: <https://government.ae/ar-AE/information-and-services/environment-and-energy/natural-resources/energy>.
- 17- نفس المرجع، أطلع عليه يوم: 2017/12/13 على الساعة 10.23.
- 18- "الطاقة النظيفة والمتجددة"، على موقع موسوعة الإمارات، أطلع عليه يوم: 2017/12/21 على الساعة 18.11، على الرابط: <http://uaopedia.ae>.
- 19- "الطاقة"، على البوابة الرسمية لحكومة المارات العربية المتحدة، أطلع عليه يوم: 2017/12/15 على الساعة 17.38، على الرابط: <https://government.ae/ar-AE/information-and-services/environment-and-energy/natural-resources/energy>.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

وبالتنسب مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإفناق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

14-13 مارس 2018

مساهمة المؤسسة البترولية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تبني مفهوم الحوكمة البيئية

– مؤسسة قطر غاز أنموذجا-

ط.د/ بلحجاني خديجة

جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر

Email: belheianiKh@yahoo.fr

د/ عمامرة ياسمينة

جامعة العربي التبسي بتبسة، الجزائر

Email: amamra.yasmina@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقصي واقع التنمية المستدامة في القطاع النفطي ممثلا في شركة قطر غاز في ظل تبنيها لمفهوم الحوكمة البيئية، وذلك من خلال ضبط مفهومها والتعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بها لكونها إحدى أهم مجالات أنشطتها.

و توصلت الدراسة إلى أن شركة قطر غاز تولي اهتماما معتبرا لمفهوم الحوكمة البيئية، وتلبي أهمية كبيرة لها في إطار مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة وهذا ما تبينه تقارير التنمية المستدامة الصادرة عنها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة البيئية، التنمية المستدامة، شركة قطر غاز.

Abstract:

This study aims to investigate the reality of sustainable development in the oil sector represented by Qatar gas in adopting the concept of environmental governance by controlling its concept and identifying the various aspects related to it as it is one of the most important areas of its activities.

The study concluded that Qatar gas pays great attention to the concept of environmental governance and responds to its importance in the context of its contribution to achieving sustainable development, as evidenced by its sustainable development reports.

Key words: Environmental Governance, Sustainable Development, Qatargas.

تمهيد:

إن التطور الصناعي والتكنولوجي الذي شهده العالم في شتى الميادين، ترك آثار إيجابية وأخرى سلبية على حياة الأفراد والمجتمعات. حيث أصبح موضوع البيئة في عصرنا الحالي ذو أهمية كبيرة خاصة من ناحية تزايد المشاكل التي تصيب البيئة وعناصرها، سواء من ناحية التلوث واثقبة الأوزون، أو من ناحية استنزاف الثروات والموارد بشكل غير عقلائي، ونتيجة لهذه المشاكل وتصاعد حدتها ظهر ما يعرف بالحوكمة البيئية بهدف حماية البيئة والمحافظة على توازنها واستمراريتها من جهة والحفاظ على الموارد من الاستنزاف والتدمير من جهة أخرى لتأمين حقوق الأجيال القادمة في التمتع بحياة أفضل، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة ولهذا يجب أن يكون هناك اهتمام من جانب كافة المؤسسات بالعمل على الحفاظ على البيئة وإنتاج منتجات صديقة للبيئة تسعى لأجل تحقيق التنمية المستدامة.

إشكالية البحث

بناء على ما سبق ونظرا للأهمية التي يكتسبها موضوع الحوكمة البيئية وعلاقته بالتنمية المستدامة يمكن أن نطرح التساؤل الرئيس التالي:

كيف تساهم مؤسسة قطر غاز في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تبنيها لمفهوم الحوكمة البيئية؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن إيجاز بعض التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالحوكمة البيئية؟ وما هي متطلباتها؟
- ✓ ما واقع الحوكمة البيئية في مؤسسة قطر غاز؟ وفيما تتمثل مؤشراتها؟
- ✓ هل تبني الحوكمة البيئية في مؤسسة قطر غاز سيساهم في تحقيق تنمية مستدامة؟

❖ فرضيات الدراسة

انطلاقا من التساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية تهدف هذه الدراسة بشقيها النظري والعملي إلى اختبار الفرضيات التالية:

- ✓ يتوقف تحقيق التنمية المستدامة على تفعيل مقومات الحوكمة البيئية.
- ✓ تتبنى مؤسسة قطر غاز مفهوم الحوكمة البيئية في نشاطها وتدرجه ضمن تقاريرها السنوية .
- ✓ يسهم تبني مفهوم الحوكمة البيئية في مؤسسة قطر غاز في تحقيق تنمية مستدامة .

❖ أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها أساسا من أهمية الحوكمة البيئية والتي أصبحت مطلبا ضروريا لا بد منه في حياة الأفراد والمجتمعات، مع تبيان مفهومها كإطار نظري بغية إدراك أهمية البيئة، خطورة تلويثها واستنزاف مواردها، والذي سيكون عائقا في سبيل تحقيق تنمية مستدامة وإسقاطها على مؤسسة قطر غاز لكونها من بين المؤسسات التي تلي أهمية كبيرة للحوكمة البيئية في إطار مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

❖ أهداف الدراسة

- تتضح أهداف الدراسة في النقاط التالية:
- ✓ التعرف على مفهوم الحوكمة البيئية ودوافع زيادة الاهتمام بها،
- ✓ محاولة إسقاط الدراسة النظرية على الواقع العملي لإحدى شركات الغاز في العالم وتقصي حقيقة تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبنيها لمفهوم الحوكمة البيئية ،
- ✓ التركيز على الأداء البيئي لمؤسسة قطر غاز ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الحوكمة البيئية.

❖ الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة والتي تخدم موضوع البحث ما يلي:

- أسماء سلامي، الإعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة- الواقع والمأمول، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25، جامعة قسنطينة3، ديسمبر2016.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة كيفية تأثير الاعلام والاتصال في إرساء قواعد الحوكمة المحلية، وتوضيح المتطلبات الأساسية لإدارة الأزمات والكوارث البيئية، وتوصلت الى عدة نتائج أهمها اعتبار آلية الإعلام والاتصال آلية جوهرية في إرساء مقومات الحوكمة البيئية للحفاظ على بيئة متوازنة، بينما ركز هذا البحث على كيفية استغلال الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات البترولية.

- الحسين شكراني، نحو حوكمة بيئية عالمية، مجلة رؤية إستراتيجية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض المملكة المغربية، أكتوبر2014.

تهدف هذه الدراسة الى ضرورة العمل على بلورت ميثاق بيئي عالمي لتحقيق الاقتصاد الدولي المستدام، وتوصلت الى عدة نتائج أهمها تعزيز عمل المنظمات البيئية وتطوير الآليات السياسية وتفعيل آليات التمويل وتعزيز حماية البيئة العالمية، وقد ركزت هذه الدراسة على أهم مؤشرات الحوكمة البيئية التي تطبقها المؤسسات البترولية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

❖ خطة البحث

بناء على الأهداف الأساسية واستنادا إلى الإشكالية المطروحة، قسم البحث حسب الخطة الموالية:

أولاً: الدراسة النظرية؛

ثانياً: الدراسة الميدانية؛

ثالثاً: مناقشة النتائج.

أولاً: الدراسة النظرية

1. الإطار العام للحوكمة البيئية

1.1 مفهوم الحوكمة البيئية: يعتبر مفهوم الحوكمة البيئية من المفاهيم الحديثة، وهو مفهوم مركب من جزئين هما الحوكمة والبيئة، فيقصد بالحوكمة عموماً إلى الوسائل التي يتم من خلالها التحكم في توجيه النشاط أو مجموعة من الأنشطة، بحيث تحقق مجموعة مقبولة من النتائج وفقاً لبعض المعايير المقررة، كما تعبر الحوكمة عن التماسك والتنسيق المستمر بين العديد من الفواعل ذات أهداف مختلفة¹.

أما البيئة فهي الكل المركب من مجموعة الأجزاء والمركبات الحية وغير الحية، فهي المجال الذي يعيش فيه الإنسان ويأخذ منه كافة متطلبات عيشه² ويعود مفهوم الحوكمة البيئية إلى آليات صنع القرارات التي تعني بإدارة البيئة والموارد البيئية³.

أو هي " الترتيبات الرسمية وغير الرسمية وأكثر التي تحدد كيفية استخدام الموارد والبيئة: كيف تقدر وتحلل المشاكل، وما السلوك الذي يعتبر مقبولاً ومرفوضاً، وما هي القوانين والعقوبات المطبقة على المؤثر في نموذج استعمال الموارد والبيئية"⁴.

في حين تعرف بأنها "نموذج لتدبير الموارد الطبيعية يمكن من تطبيق المبادئ الأساسية للإسلام من قبيل اختيار المسؤولين على التدبير، والتشاور والتناصح، و" الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، ورفع الظلم ومنع التجاوزات"⁵.

أما مقومات الحوكمة البيئية فتحدد وفق ثلاثة عناصر أساسية وهي:⁶

1- دمج القضايا البيئية كافة في المسارات والعمليات الخاصة ببلورة القرار وصنعه

2- الانطلاق من اعتبار أن كل القطاعات، سواء السياسية أو الاقتصادية... الخ، تمارس تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على البيئة.

3- وجود روابط قوية - وان اختلفت مستوياتها- بين ممارسات الأفراد أو الدول أو الشركات المتعددة الجنسيات من جهة، ومستويات تدهور النظام البيئي العالمي من جهة أخرى.

2.1 دوافع الاهتمام بالحوكمة البيئية: لقد زاد الاهتمام بالحوكمة البيئية مؤخراً بعد زيادة الضغوطات على المؤسسات الاقتصادية، وذلك لتحسين وإحكام الرقابة على أداؤها البيئي، ومن بين دوافع الاهتمام ما يلي:⁷

1.2.1 المستهلكين: بحيث ترتب عن زيادة الاهتمام بحماية البيئة من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها تغير في أنماط الشراء لدى المستهلكين، و زيادة إقبالهم على شراء المنتجات التي لا تسبب أضراراً بيئية وبالتالي يعد هذا تحدياً حقيقياً لمختلف الجهات الاقتصادية من أجل إحكام الرقابة على عملياتها الإنتاجية ومنتجاتها وذلك لحماية البيئة، ويعتبر الوعي البيئي لدى المستهلكين أحد العوامل الأساسية التي أدت إلى اهتمام الوحدات الاقتصادية بحوكمة البيئة و الرقابة على حمايتها تفادياً لمخاطر فقد حصصها التسويقية .

2.2.1 المساهمين و المستثمرين: قد يترتب عن التأثيرات البيئية السالبة لأنشطة الوحدات الاقتصادية زيادة في المخاطر و الالتزامات البيئية ، و كذا تخفيض الأرباح المحققة، و لذلك فإن هناك ضغوط متزايدة من جانب المساهمين و المستثمرين للحصول على معلومات عن أداء المؤسسة البيئي ، إلى جانب أدائها المالي ، فمجموع المستثمرين و المساهمين على قناعة كافية بان الممارسة البيئية السيئة لأنشطة الوحدات الاقتصادية قد تؤدي إلى زيادة الالتزامات و بالتالي المخاطر ، مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح، و الإضرار بمصالحهم.

3.2.1 المقرضين: تحتاج البنوك و مؤسسات الإقراض إلى معلومات بيئية لا توفرها التقارير المالية، و ذلك لتقييم المخاطر البيئية التي قد تترتب عن منح الائتمان، ذلك لأنها قد تتعرض لمخاطر ناتجة عن التأثيرات البيئية السالبة لأنشطة الوحدات الاقتصادية كما في حال منح ائتمان بضمن عقار ملوث، مما قد يسبب مخاطر بيئية جسيمة على مؤسسات الإقراض والبنوك.

4.2.1 القوانين التي تطالب بحماية البيئة: من بين الأضرار التي سببتها التأثيرات البيئية السالبة لأنشطة الوحدات الاقتصادية حدوث ثقب الأوزون ، التغيرات المناخية والأمطار الحمضية، مما أجبر العديد من الدول على إعداد قوانين وسياسات بيئية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة من الأضرار المختلفة.

5.2.1 جماعات الضغط البيئي :

الجماعات البيئية في العديد من الدول ضغوطاً متزايدة على الوحدات الاقتصادية والحكومية بهدف المحافظة على البيئة و حمايتها من الأضرار التي قد تتعرض لها، و قد امتد نشاط هذه الجماعات إلى الكثير من الدول و أبرزها: GREENPEACE, FRIENDS OF THE EARTH و تكمن قوة الجماعات البيئية في الاتحاد معاً لتشكيل وسيلة ضغط فعالة لتوجيه نظر الإعلام و المستهلكين إلى الوحدات الاقتصادية التي تسبب أضراراً بالبيئة حث المستهلكين على عدم التعامل معها ، و المساعدة في إقامة دعاوي قضائية إذا ما تطلب الأمر ذلك .

2. التنمية المستدامة بين المفهوم والأهداف:

2.1 مفهوم التنمية المستدامة

نظراً للأهمية البالغة لموضوع التنمية المستدامة، والتي أصبحت متطلباً ضرورياً لا بد منه في حياة الأفراد والمجتمعات، فإنه لا بد من الإحاطة بأهم جوانب هذا الموضوع، وذلك ما سيتم التطرق إليه في هذا الجزء حيث أصبح مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول ومتعدد المعاني، وبالرغم من صعوبة تحديد دقيق لمفهومها إلا أن هناك عدة اجتهادات هادفة إلى تعريفها أهمها ما يلي:

فتعرف من حيث البعد البيئي بأنها " ذات القدرة على الاستمرار والتواصل في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية والمحافظة على تكامل الإطار البيئي والعمل على تنميتها في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض".⁸

أو بأنها عبارة عن "التوازن في الاستخدام الرشيد للموارد بأسلوب اقتصادي، للمحافظة على البيئة من خلال استخدام تقنية متطورة في نظم الإنتاج، ونقص الاستهلاك وزيادة التوزيع مما يخفف من حدة الإجهاد البيئي وخاصة الموارد البيئية غير المتجددة"⁹.

وذكر تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه التعريفات والتي سبق ذكرها هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحول تقنيا لقاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة.

2.2 أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف جاءت من خلال النقاط التالية:

➤ القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا واجتماعيا وذلك من خلال التشجيع على إتباع أنماط استهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية؛

➤ ضمان إمداد كاف من المياه وحماية كافة المسطحات المائية كما تهدف لتوفير الغذاء وضمان الاستخدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسمك وموارد المياه¹⁰؛

➤ تسهم في تحديد الخيارات ووضع الإستراتيجيات وبلورة الأهداف، ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا؛

➤ إنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية انطلاقا من وحدة النظم الكلية وترابط نظمها الفرعية، وتجنب الارتجال والأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة؛

➤ تشجع على توحيد الجهود والتعاوض بين القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني حول ما يتم الاتفاق عليه من أهداف وبرامج تساهم في إسعاد جميع الفئات المجتمعية الحالية والمستقبلية؛

➤ إحداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسسي، الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية، وتنفيذها بكفاءة وفعالية، وتجنب التداخل والتكرار والاختلاف وبعثرة الجهود وتعارضها واستنزاف الموارد المحدودة؛

➤ وعلى نطاق الممارسة العملية لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة فإن التنمية المستدامة توفر وتنشط فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتسهم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع والبحث عن أساليب تفكير جديدة وتزيد من توليد وتوظيف المعرفة، والتداخل بين حقولها من خلال اللجان وفرق العمل، وهذا سوف يقلل من الصراعات والخلافات ويقوي الولاء والانتماء ويرفع من المعنويات، ويحقق الأمن الوظيفي والاطمئنان النفسي، وهي شروط ضرورية لإطلاق الطاقات البشرية وتنميتها والحفاظ عليها¹¹.

3. الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

إن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب وضع إستراتيجية تكون في إطار حوكمة بيئية على اعتبار أن البعد البيئي هو ركن أساسي في كل من الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وهذا ما يمكن تفسيره من خلال مقارنة البعد البيئي، فهو الركيزة الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة باعتبار البيئية مصدرا مختلف الثروات الطبيعية وتفعيل الحوكمة البيئية ضرورة لا بد منها لتحقيق تنمية مستدامة وهذا استنادا إلى مقارنة الدور أي الدور الذي تلعبه الحوكمة البيئية لتحقيق تنمية مستدامة.

كما أن تفعيل الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة يكون في إطار إستراتيجية مشتركة ومتكاملة بمعنى أنه لا بد من مشاركة كل الفواعل الوطنية والإقليمية والدولية في وضع إستراتيجية الحوكمة البيئية وهذا من خلال مقارنة التكامل أي الشراكة بين مختلف الفواعل والمتمثلة في الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني سواء على المستوى الوطني أو الدولي لتحقيق التكامل وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة .

3.1 أبعاد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل فيما يلي:

1.3.1 البعد البيئي: يوضح هذا البعد الاستراتيجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال

- التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة،¹² ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية:
- ❖ تشجيع الصناعة المتواصلة بيئياً في إطار خطط مرنة، وإلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها؛
- ❖ التوعية بكل الوسائل بالأخطار والناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة؛
- ❖ إدخال مفاهيم البيئة الآمنة، وإلزامية المحافظة عليها، من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم؛
- ❖ إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع؛
- ❖ تشجيع الإنتاج النظيف بيئياً، من خلال آليات السوق والسياسة الضرائبية.

إضافة إلى تبني الصناعة النظيفة مثلما سبق ذكره، نرى أنه من المفيد إلقاء الضوء على مفهوم المشاريع البيئية: وهي تلك التي تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، وهناك من يرى بأنها المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف،¹³ أما إذا كان المشروع اقتصادياً، فإننا لا يجب إغفال دراسة الجدوى البيئية وتعني " دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة، بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، أو تعظيم التأثيرات الإيجابية"¹⁴ ويمكن اختصاراً ذكر أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي وهي: النظم الأيكولوجية، الطاقة، التنوع البيولوجي، الإنتاجية البيولوجية، القدرة على التكيف، الإعلام والثقافة للجميع، الصناعة النظيفة.

2.3.1 البعد الاقتصادي:¹⁵ ويخص تلبية الحاجات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، ويرى بعض الاقتصاديين أن التنمية المستدامة تتطلب نمواً اقتصادياً سريعاً، للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية.

وتقوم هذه التنمية على الفكرة القائلة أن " استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقل عن الدخل الحقيقي في المستقبل"، وهو يعني أن النظم الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرح موارد، ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية، ونعمل على تجسيدها، ويطرح هذا البعد مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، مما يعني استخدام أفضل للتكنولوجيا والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبرى، يصاحب ذلك دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط دف تقليل الأثار الاقتصادية الضارة للبيئة، أي جعل الأثر البيئي للمشاريع جزءاً رئيسياً في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، إضافة إلى حساب التكاليف البيئية لأي مشروع.

3.3.1 البعد الاجتماعي البشري:¹⁶ يشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية مركزاً على الاعتبارات الإنسانية، والإنسان، إذ هو عامل التنمية وهدفها، مثلما ذلك في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية وغيرها، يضاف إلى ذلك في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية وغيرها، يضاف إلى هذا تفعيل دور المرأة في التربية والتعليم والمشاركة. و أيضاً الاهتمام لطفولة المشردة، وتعتبر التنمية المستدامة النمو وسيلة للالتحاق الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي، فالهدف العام هو تحقيق مفهوم الإنصاف بين المجتمعات والأفراد، ويتوقف نجاح هذا المفهوم في هذا البعد بشكل كبير على احترام حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1948.

ثانياً: الدراسة الميدانية

يمكن إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع العملي للمؤسسة البترولية، في سبيل تقصي واقع الحوكمة البيئية في القطاع النفطي مثلما في شركة قطر غاز.

1. نظرة عامة حول شركة قطر غاز:

تأسست قطر غاز (شركة قطر غاز للتشغيل المحدودة) عام 1984 لتكون الشركة الرائدة الأولى في صناعة الغاز الطبيعي المسال في دولة قطر، واليوم أصبحت قطر غاز أكبر شركة منتجة للغاز الطبيعي المسال في العالم، بعد أن تمكنت من تحقيق رؤيتها المتبلورة في توريد الغاز الطبيعي المسال إلى عملائها في شتى بقاع العالم من مرافقها ذات المستوى العالمي في دولة قطر، ويقع المقر الرئيسي لشركة قطر غاز في الدوحة، أما جميع عملياتها الخاصة بالإنتاج

• • _____ الملحق الديلي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(المنصات البحرية، خطوط الإنتاج البرية للغاز الطبيعي المسال والمصفاة) في دولة قطر، بالإضافة إلى ذلك تمتلك الشركة كاتب اتصال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين¹⁷.

2. مكانة التنمية المستدامة في مؤسسة قطر غاز:

تتفرد قطر غاز بمكانتها كشركة عالمية للطاقة من حيث الحجم والخدمات والمصداقية، حيث تقوم الشركة بتشغيل 14 خط لإنتاج الغاز الطبيعي المسال بإجمالي قدرة إنتاجية سنوية قدرها 77 مليون طن سنوياً مما يجعل قطر غاز أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم، حيث تقوم بدور أساسي في دعم احتياجات الاقتصاد والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، حيث وصلت تغطية قطر غاز إلى ما يقارب من 2 مليار شخص حتى الآن، ومن خلال توريد الغاز الطبيعي الأنظف عند الاشتعال، تقوم قطر غاز أيضاً بدور حاسم في مساعدة الدول على خفض انبعاثات وتحسين نوعية الغاز الأنظف والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، واليوم تواصل قطر غاز إرساء معايير جديدة في صناعة الغاز الطبيعي المسال من خلال قيامها بإمداد العملاء في جميع أنحاء العالم بالطاقة بشكل آمن وموثوق،¹⁸ وفي ضوء الإطار الذي حددته رؤية قطر غاز على المدى الطويل لعام 2015 فإنها تواصل مراجعة ووضع وإعداد تقارير بشأن مجموعة من مخاطر وفرص الاستدامة المهمة، أما في عام 2014 فقامت بتقييم الأهمية النسبية للتعرف على جوانب الاستدامة الأكثر أهمية لرجال الأعمال وأصحاب المصلحة.

3. واقع الحوكمة البيئية في مؤسسة قطر غاز

3.1 استهلاك الطاقة:

استهلاك الطاقة (جيجا جول)	استهلاك الطاقة المباشر	استهلاك الطاقة غير المباشر	استهلاك الطاقة خارج المؤسسة	إجمالي استخدام الطاقة	كثافة استخدام الطاقة (جيجا جول لكل طن من الغاز الطبيعي المسال)
2012	266.778.927	644.422	غير منطبق	267.423.349	غير منطبق
2013	277.783.752	2.246.746	غير منطبق	280.030.498	غير منطبق
2014	271.957.671	2.202.376	44.382	274.204.429	6.36
2015	280.727.297	2.081.599	44.382	282.853.277	6.56
2016	276.983.082	1.822.525 (انخفاض بنسبة 10%)	45.000	278.850.607	6.56

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التنمية المستدامة لسنة 2016.

شهد عام 2016 انخفاضا طفيفا في إجمالي استخدام الطاقة ومع ذلك حقق الاستهلاك غير المباشر للطاقة انخفاضا نسبيا مقارنة بالنسب التي حققها في 2015 ليصل إلى 12%، ويرجع ذلك بالأساس إلى الانخفاض استخدام الطاقة في عمليات محطة رأس لفان، فقد أسفرت عملية استرجاع الغاز المتبخر أثناء الشحن عن توفير في استهلاك الطاقة المباشر بمقدار 580.033 جيجا جول وهو ما يعادل حوالي 25% من الكميات التي تم توفيرها من الطاقة مقارنة بعام 2015 وذلك نظرا لما تبع ذلك انخفاض في احتراق أعمدة تبخير الغاز، وتعمل الشركة حاليا على اكتشاف الفرص الأخرى المتاحة لخفض استهلاك الطاقة المباشرة وغير المباشرة.

3.2 حرق الغاز: نشرت قطر غاز إحصائيات مهمة حول البيئة لا سيما المتعلقة بحرق الغازات، الانبعاثات الهوائية، إدارة المياه، تدوير النفايات بالإضافة إلى النفقات البيئية وهذا ما يتم عرضه.

الجدول رقم (02): أداء حرق الغاز في قطر غاز لسنوات 2012-2016

حرق الغاز	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة الحرق (%)	1.51	1.24	0.79	0.63	0.49

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاستدامة لسنة 2016.

من خلال الجدول يتضح لنا أن هناك انخفاض مستمر في نسبة الحرق الإجمالية خلال الفترة 2016-2012 وذلك راجع إلى سياسة المؤسسة التي خصصت فريقاً لإدارة الحرق، بالإضافة إلى مشروع ضخ من منفصل خاص بتطهير خطوط الغاز.

1.3.2 انبعاثات الغازات الدفينة: تعتبر انبعاثات الغازات الدفينة المعلن عنها في مؤسسة قطر غاز تركيبة من ثاني أكسيد الكربون، وغاز الميثان وغاز أكسيد النيتروجين، ويتم عرضها في صورة وحدات من مكافئ ثاني أكسيد الكربون CO₂ كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): انبعاثات الغازية الدفينة لقطر غاز خلال الفترة 2012-2016.

انبعاثات الغازات الدفينة (طن مكافئ CO ₂)	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي انبعاثات الغازات الدفينة	25.605889	26.488023	25.037372	24.842.627	24.110.125
انبعاثات الغازات الدفينة المباشرة	19.21540	19.786093	18.431841	18.532.523	18.318.845
انبعاثات الغازات الدفينة غير المباشرة	274.982	567.618	561.197	572.739	513.547
انبعاثات الغازات الدفينة غير المباشرة الأخرى	6.309.367	6.134.312	6.044.334	5.737.364	5.277.733

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاستدامة لسنة 2016.

انخفض إجمالي انبعاثات غاز الاحتباس الحراري بنسبة 3 % مقارنة بعام 2015، أما الانبعاثات الناتجة عن الاحتراق فانخفضت بواقع 27,355 طناً من ما يعادله من غاز ثاني أكسيد الكربون مقارنة بعام 2015. وقد يعزى الانخفاض إلى نجاح الشركة في مواصلة العمل بنظام إدارة الاحتراق وارتفاع نسبة استرجاع الغاز المتبخر في عام 2016 مقارنة بعام 2015. وانخفضت انبعاثات الغازات الناتجة عن تحميل الغاز الطبيعي المسال بنسبة 78 % مقارنة بعام 2014 عندما دخلت مبادرة استرجاع الغاز المتبخر أثناء الشحن حيز التنفيذ.

وانخفضت انبعاثات غير المباشرة الناتجة عن استهلاك الكهرباء نظراً لانخفاض استهلاك الكهرباء في عمليات محطة رأس لفان ويعزى انخفاض استهلاك الكهرباء في عمليات محطة رأس لفان إلى عملياتها وينسحب ذلك على طبيعة المنتجات المحملة وحجمها وإجراءات التشغيل المتبعة. وانخفضت انبعاثات الغازات الدفينة غير المباشرة الأخرى التي تعزى إلى انبعاثات غاز الاحتباس الحراري نتيجة استخدام وسائل نقل الموظفين بنسبة 8% مقارنة بعام 2015.

2.3.2 انبعاثات غازية أخرى (الانبعاثات الهوائية)

الجدول رقم (03): الانبعاثات الغازية لقطر غاز لسنوات 2012-2016.

الانبعاثات الغازية	2012	2013	2014	2015	2016
النيتروجين (طن)	11.916	11.749	11.157	10.454	9.655
أكسيد الكبريت (طن)	18.090	17.400	16.387	12.583	21.858
المركبات العضوية (طن)	1.157	1.658	800	761	619

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاستدامة 2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاضاً مستمراً في الانبعاثات الغازية للمؤسسة خلال السنوات الأخيرة، هذه الغازات تسهم في التفاعلات الضوئية في الغلاف الجوي مما يؤدي إلى خطر على طبقة الأوزون، ولهذا تم التطبيق المستمر لبرنامج اكتشاف وإصلاح التسرب المستمر حيث ساعد على التخفيض من تسرب انبعاثات المركبات العضوية المتطايرة بنسبة 85% بين مرحلة "ما قبل الإصلاح" و"مرحلة ما بعد الإصلاح" وركز هذا البرنامج على الإشراف على معالجة حوالي 73000 مركب والإصلاح المباشر لأية تسريبات للمركبات العضوية المتطايرة، وعلاوة على ذلك فقد ساعد هذا البرنامج على تخفيض انبعاثات المركبات العضوية المتطايرة أثناء مرحلة "ما قبل الإصلاح" بنسبة معدلها 50% بين عامي 2012 و2015، مما يبرهن على نجاح هذا البرنامج في تخفيض عدد المركبات المتطايرة الكلي في مؤسسات الغاز الطبيعي المسال ومصفاة لغان ومدينة رأس لغان الصناعية.

3.3 معالجة مياه الصرف الصحي

الجدول رقم (04): معالجة مياه الصرف الصحي لقطر غاز 2012-2016.

إدارة المياه (متر مكعب)	مياه البحر المستخدمة لأغراض التبريد (على الشاطئ) الوحدة البرية	مياه البحر المحلاة المستهلكة	من كهرباء	المياه المنتجة في الموقع من مياه البحر	مياه الصرف والمحقونة ضمن تشكيلات تحت أرضية	مياه الصرف المعالجة والمحقونة لأغراض النظافة المستخدمة في الري	مياه الصرف المعالجة المستخدمة لأغراض النظافة في البحر (باستثناء مياه التبريد)	مياه الصناعة المعالجة والمياه المخصصة لأغراض النظافة المستخدمة في الري
2012	3.761.597.718	4.416.617	2.643.072	1.773.545	1.291.751	950.529	74.062	
2013	3.733.898.900	4.329.053	2.440.410	1.888.643	1.254.375	961.556	60.181	
2014	3.762.481.215	4.505.991	2.407.935	2.098.056	1.237.128	958.996	104.868	
2015	3.788.123.436	4.504.140	2.587.842	1.916.298	1.287.093	965.123	93.609	
2016	3.799.552.920	4.445.936	2.394.068	2.059.678	1.235.735	98.366	106.529	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاستدامة لسنة 2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن في عام 2014 زاد معدل استهلاك المياه في مؤسسة قطر غاز بنسبة تقارب 3% نتيجة لبدء تشغيل هذه الأخيرة للمحافظة على مستويات الإنتاج ومؤسسة مصفاة لغان لمعالجة الديزل بالهدروجين، كما تحتوي أيضا مؤسسة قطر غاز على محطة جديدة لتحلية المياه والتي أسهمت بشكل كبير في زيادة منسوب المياه المحلاة المتواجدة في الموقع وصاحبها انخفاض الطلب في مقدار المياه التي يتم الحصول عليها من كهرباء.

بالإضافة إلى ذلك أصبح نظام قطر غاز للري بعد إغلاقه للتعديل عام 2013 أثناء تأسيس مؤسسة قطر غاز يعمل مجدداً بكامل طاقته في عام 2014 وذلك باستخدام كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي في عملية الري،¹⁹ وفي عام 2016 حققت الشركة تقدماً مضطرباً في بناء مشروعات التخلص من السوائل بشكل شبه كامل التي تهدف إلى إعادة تدوير وإعادة استخدام المياه إلى ما يقرب من الصفر في مشروعات قطر غاز 2 وقطر غاز 3 وقطر غاز 4 هذا بالإضافة إلى مصفاة لفان، ومازالت الشركة تواصل العمل على إرساء عقود الهندسة والتصميم لمشروع التخلص من السوائل بشكل شبه كامل في موقع قطر غاز 1 أملاً في إنجاز هذه العملية بحلول الربع الأول من عام 2017، ويجري حالياً بناء محطات المعالجة في مرافق الغاز الطبيعي المسال داخل الهيكل القائم مما يؤدي إلى بعض التحديات في المواقع القديمة مثل العمل بالقرب من مصنع عامل والقيود المفروضة على مساحة البناء وتمديدات البنية التحتية الممتدة تحت الأرض وغيرها من العوائق. وعلى الرغم من التعقيدات التي تواجه الشركة في تنفيذ النظم المتقدمة إدارة مياه الصرف تتوقع الشركة تنفيذ مشروعات خفض المنصرف من مياه الصرف وإعادة استخدامها في الوقت المحدد.²⁰

3.4 إدارة النفايات: ينتج عن عمليات مؤسسة قطر غاز توليد نفايات خطرة وغير خطرة، وتشمل النفايات الخطرة الزيوت المستعملة، مرشحات العمليات الفارغة من الرواسب، مصافي الجزئيات، المواد الكيماوية والكبريت المستهلك، أما النفايات غير الخطرة فتشمل الخردة المعدنية ومخلفات المكاتب والمقصف، كما تقوم بإعادة تدوير العديد من النفايات كالخردة المعدنية والزيوت المستعملة ومخلفات المكاتب الورقية والكرتونية والبراميل الفارغة والاسمنت المكسور، وتواصل جهودها للحد من تخزين النفايات في الموقع وذلك من خلال تخزينها بعيداً عن الموقع قدر المستطاع، علماً بأن قطر غاز لا تقوم بنقل المواد الخطرة والتخلص منها خارج دولة قطر وهذا ما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم (05): تكاليف إدارة النفايات في شركة قطر غاز خلال الفترة 2016-2012.

النفايات المنتجة والتخلص منها	2012	2013	2014	2015	2016
النفايات الخطرة المنتجة (طن)	4.099	2.769	3.217	3.591	7.693
النفايات غير الخطرة المنتجة (طن)	5.500	4.104	3.849	3.213	3.964
إجمالي كمية النفايات المنتجة (طن)	9.099	5.872	7.065	6.805	11.656
النفايات المعاد تدويرها (طن)	4.079	1.775	2.038	1.534	1.967
نسبة النفايات المعاد تدويرها إلى مجموع النفايات المنتجة (%)	48	30	29	23	17

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاستدامة لسنة 2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن في عام 2014 تولد في قطر غاز حوالي 7.65 طن من النفايات الخطرة وغير الخطرة، تكونت في المقام الأول من عمليات إعادة تشغيل المؤسسات، وكانت معظم النفايات الخطرة المتولدة عبارة عن ألومينا جزئية تم التخلص منها جزئياً في مكب النفايات في عام 2014، ومن المقرر التخلص من باقي النفايات في عام 2015، وبعزى ارتفاع إنتاج النفايات في عام 2016 مقارنة بالسنوات السابقة، أساساً إلى توليد النفايات من الخردة والنفايات المكتبية العامة، والتخلي من النفايات المتراكمة من إنجاز مشروع صيانة الهضبة، فضلاً عن عمليات الإغلاق المخططة لصيانة خط إنتاج الغاز الطبيعي المسال والطين المتولد عن أنشطة تنظيف الخزانات، وقد بدأت الشركة كذلك في برنامج استبدال البطاريات مما أدى إلى زيادة كبيرة في كمية ووزن البطاريات الواردة للتخلص منها وقد انعكس ذلك في ارتفاع إنتاج النفايات لعام 2016. ومن حيث الوزن شهدت كمية النفايات المعاد تدويرها ارتفاعاً في عام 2016 ورغم ذلك فقد انخفضت نسبة النفايات المعاد تدويرها إلى إجمالي النفايات بسبب زيادة حجم تدفقات النفايات غير القابلة لإعادة التدوير ولدت مثل حطام المباني، الطين... الخ.

ثالثاً: مناقشة النتائج:

إن التنمية المستدامة تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة، وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى، وتحقيقها يستوجب وضع إستراتيجية تكون في إطار حوكمة بيئية على اعتبار أن البعد البيئي هو ركن أساسي في كل من الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة.

تقوم مؤسسة قطر غاز بتوريد الغاز الطبيعي الأنظف عند الاشتعال، وتقوم بدور حاسم في مساعدة الدول على خفض انبعاثات وتحسين نوعية الغاز الأنظف والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، ووضع الإجراءات الهامة لمعالجة أخطار وفرص استدامة الطاقة.

أثبتت الدراسة الميدانية ان قطر غاز تميزت في سنة 2016 بانخفاض طفيف في إجمالي استخدام الطاقة، وذلك لاسترجاع الغاز المتبخر أثناء الشحن بالتوفير في استهلاك الطاقة، وانخفاض مستمر في نسبة حرق الغاز الإجمالية وذلك راجع إلى سياسة المؤسسة بتخصيص فريق لإدارة الحرق، ومشروع تطهير خطوط الغاز. وكذا انخفاض انبعاث الغازات الدفينة والغازات الناتجة عن الاحتراق مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر ذلك بنجاح الشركة في نظام إدارة الاحتراق وارتفاع نسبة استرجاع الغاز المتبخر، إضافة إلى انخفاض الانبعاثات الهوائية التي تعتبر خطر على طبقة الأوزون بسبب نجاح برنامج الإصلاح في تخفيض عدد المركبات المتطائرة الكلية.

وفي سنة 2014 زاد معدل استهلاك المياه في مؤسسة قطر غاز بنسبة تقارب 3% نتيجة وجود محطة جديدة لتحلية المياه والتي أسهمت بشكل كبير في زيادة منسوب المياه المحلاة واستخدامها في الري من خلال إعادة تدوير مياه الصرف الصحي، بينما أثبتت الدراسة الميدانية ارتفاع إنتاج النفايات في سنة 2016 مقارنة بالسنوات السابقة، بسبب توليد النفايات من الخردة والنفايات المكتبية العامة، والتخلي عن النفايات المتراكم.

خاتمة:

من خلال دراسة مساهمة المؤسسة البترولية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تبني مفهوم الحوكمة البيئية، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- تقوم الحوكمة البيئية على إدارة الأزمات والكوارث البيئية، وتعمل على تسييرها ومواجهة أخطارها لحماية البيئة؛
- تركز التنمية المستدامة على خلق مسار للتنمية البشرية يتيح للجميع ممارسة خياراتهم وتلبية تطلعاتهم، في الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- هناك حاجة إلى القيادة الراشدة القائمة على استدامة البيئة في شكل استشارات ومشورة فنية لبروتوكولات محددة تتطلب التوافق مع المعايير العالمية؛
- تسعى شركة قطر غاز محل الدراسة إلى تعزيز دورها البيئي بالزامها بكل ما من شأنه استغلال الموارد بطريقة عقلانية وتحسينها المستمر لظروف الإنتاج بطرق تحمي وتحافظ على البيئة في سبيل تحقيق تنمية مستدامة؛
- ويمكن عرض بعض الاقتراحات والتي من شأنها تدعيم الدراسة في النقاط التالية:
- ✓ تشجيع و توعية متخذ القرار على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي عند اتخاذ مختلف قرارات المؤسسة ;
- ✓ ضرورة تشجيع الابتكار عن طريق الاستثمار في تطوير المنتجات و الخدمات التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة ذات كفاءة وفعالية على المدى البعيد ;
- ✓ يجب على المؤسسات التي تسبب مشاكل بيئية الإفصاح عن الأصول و الالتزامات و الأرباح و الخسائر البيئية، وبالدرجة الأولى معالجة المشاكل البيئية التي سببتها.

الإحالات والمراجع

- 1- أسماء سلاحي، الإعلام والاتصال كفاعل إستراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة- الواقع والمأمول، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25، جامعة قسنطينة3، ديسمبر 2016، ص 05.
- 2- أسماء سلاحي، مرجع سابق، ص 06.
- 3- كريم الجسر، الحوكمة البيئية 2، تقرير واقع البيئة في لبنان: الواقع والاتجاهات، لبنان، 2010، ص 140.
- 4 - Environmental governance,artic transform,from :<http://www.artic-transform.org>, p1.
- 5- وفيقة بشأن حوكمة البيئة من أجل استدامة بيئية في العالم الإسلامي، المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة والتغيرات المناخية: تحديات المستقبل من أجل تنمية مستدامة، الرباط، المملكة المغربية، 8-9 أكتوبر 2015، ص 14.
- 6- الحسين شكراني، نحو حوكمة بيئية عالمية، مجلة رؤى إستراتيجية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض المملكة المغربية، أكتوبر 2014، ص 35.
- 7- جمعة هوام، حوكمة المؤسسات ومتطلبات حماية البيئة، مداخلة بملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ط2، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص 404-405.
- 8- ماهر أبو المعاطي علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2012، ص 229.
- 9- زينب صالح الأشواح، الأطر والبيئة ومداواة البطالة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 12.
- 10- محمد صالح الشيخ، الأثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الأشعاع الفنية، ط1، الاسكندرية، 2002، ص 94.
- 11- محمد محمود أحمد صابر، إمكانية استخدام تقارير المراجعة البيئية كأداة لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض التنمية المستدامة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، المجلد الأول، العدد2، 2010، ص 318-319.
- 12- ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولة، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أبريل 2008، جامعة سطيف، ص 4.
- 13 - GUYONNARD Françoise Marie, WILLARD Frédérique le Management environnemental au développement durable des entreprises , ADEME, France, 2005, p : 05
- 14- أوسرير منور، بن الحاج جيلالي مغرودة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الإستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السابع، 2009، ص 338.
- 15- زكية مقري و شوقي مانع، أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد15، جامعة ورقلة، 2015، ص 48.
- 16- زكية مقري و شوقي مانع، مرجع ذاته، ص49.
- 17- تقرير المسؤولية المجتمعية قطر غاز متاح على الموقع WWW.qatargas.com، ص 10.
- 18 - <http://www.qatargas.com/Arabic/Pages/default.aspx> 12/01/2018. 18.19.
- 19- تقرير الاستدامة لشركة قطر غاز لسنة 2015، ص 47.
- 20- تقرير الاستدامة لشركة قطر غاز لسنة 2016، ص 44.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسّق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإفناق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

الاستثمار في الطاقات المتجددة: الاتجاهات المحددات، والآفاق

الباحث الثاني (د/عقبة عبد اللاوي)
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
okbabde@gmail.com

الباحث الأول (د/لطفي مخزومي)
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
lotfiMekhroumi39@gmail.com

ملخص:

يقدم هذا البحث الخيارات الاستراتيجية لاستثمار الطاقة المتجددة. فهناك حاجة إلى استثمارات كبيرة إذا ما أريد تحقيق أهداف السياسات العامة لزيادة حصة الطاقة المتجددة ومنع حدوث تغير مناخي خطير بفعل الإنسان. ويهدف البحث إلى إبراز أهمية العمليات التي تقوم عليها الخيارات الاستراتيجية لاستثمار الطاقة المتجددة، وكيف تتأثر بسياسة الطاقة. ومحاولة توضيح دور تصورات المخاطر والعائد وأثار المحفظة واعتماد المسار في تفسير قرارات الاستثمار في الطاقة، كما أن الاهتمامات غير المتجانسة للمستثمرين تتطلب تجزئة السياسات.

الكلمات المفتاحية: الطاقة المتجددة، الاستثمار، المخاطر، العائد.

Abstract:

This paper presents strategic options for renewable energy investment. Substantial investments are needed if public policy objectives are to be met to increase the share of renewable energy and prevent a dangerous human-induced climate change. The research aims to highlight the importance of the processes underlying strategic options for renewable energy investment and how they are impacted by energy policy. Moreover, try to clarify the role of perceptions of risk and return and the effects of the portfolio and the adoption of the path in the interpretation of investment decisions in energy, and the interests of heterogeneous investors require fragmentation of policies.

Key Words: Renewable energy, investment, risk, return.

تمهيد:

يدرك صانعو السياسات في جميع أنحاء العالم التحدي المتمثل في التصدي لتغير المناخ. وفي الوقت نفسه، تعتمد أكثر إمدادات الطاقة العالمية على الوقود الأحفوري المستنفد، مع توزيع الموارد بشكل غير متساو في جميع أنحاء العالم، مما يخلق تحديات كبيرة في مجال أمن الطاقة، كما أن الحادث الذي وقع في فوكوشيما قد جدد ذكرياتنا فيما يتعلق بالمخاطر النووية. ويمكن لزيادة الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة المتجددة، بالاقتران مع كفاءة استخدام الطاقة، أن تساعد على تلبية الطلب المستقبلي على الطاقة، وأن تقلل في الوقت ذاته من مخاطر إمدادات الطاقة التقليدية. وقد شهد هذا الاستثمار نموا كبيرا خلال العقد الماضي، وكثيرا ما كان ذلك مدعوما بأطر سياساتية مواتية. ومن ناحية أخرى، فإن السياسات لم تخلق فرصا فحسب، بل شكلت أيضا مخاطر على مستثمري الطاقة المتجددة.

ما هو واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة؟ وما هي آفاق قطاع الطاقات المتجددة في ظل اتخاذ المستثمرون قراراتهم بناء على المخاطر والفرص؟ وما الذي يمكن لواضعي السياسات أن يتعلموه من رؤى حول اتخاذ قرارات الاستثمار لتصميم سياسات أفضل؟

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على كل ما يتعلق باستثمار الطاقة المتجددة، والقرارات التي يتخذها المستثمرون الماليون أو الشركات أو الأفراد في هذا الإطار. وما إذا كان الرأسمالي المغامر يقرر إنشاء صندوق في مجال التكنولوجيا الحيوية أو يسعى لبدء صندوق جديد في الطاقة النظيفة له تأثير أكبر من حيث يقوم باستثمار متزايد في صندوق قائم.

أولا: الاستثمار في الطاقات المتجددة: الواقع والتحديات**1. تعريف ومكونات الاستثمار في الطاقات المتجددة:**

يشير الاستثمار في الطاقات المتجددة إلى الاستثمار الضروري للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وانبعاثات الهواء، دون الحد بشكل كبير من إنتاج واستهلاك السلع غير الطاقوية، ويغطي الاستثمار في الطاقات المتجددة كل من الاستثمار العام والخاص. ويمكن تصنيف الاستراتيجيات الأساسية للحد من الانبعاثات وفقا لأهدافها الوسيطة. ويهدف معظم الاستثمارات في الطاقات المتجددة إلى الحد من التلوث الناجم عن توليد الطاقة، أو لتقليل استهلاك الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، يغطي الاستثمار في الطاقات المتجددة أيضا التكنولوجيات التي تعزل الكربون، حيث أن إزالة الغابات والزراعة مصادر هامة لانبعاثات الكربون. ويمكن تحديد ثلاثة مكونات رئيسية للاستثمار في الطاقات المتجددة:¹

❖ **إمدادات الطاقة منخفضة الانبعاثات**، حيث يشمل الاستثمار في الطاقات المتجددة على نقل إمدادات الطاقة من الوقود الأحفوري إلى بدائل أقل تلويثا، سواء لتوليد الكهرباء (طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية أو الطاقة الكهرومائية، وما إلى ذلك)، أو كمصادر مباشرة للطاقة (الوقود الحيوي، على سبيل المثال). وبالتالي فإن مفهوم الاستثمار في الطاقات المتجددة لا يمتد فقط إلى التكنولوجيات البيئية الناشئة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية الضوئية، ولكن أيضا إلى التكنولوجيات الأكثر استقرارا، مثل الطاقة الكهرومائية؛

❖ **كفاءة الطاقة**، ويشمل الاستثمار في الطاقات المتجددة أيضا التكنولوجيات التي تقلل من كمية الطاقة المطلوبة لتوفير السلع والخدمات. وفي قطاع الكهرباء، هناك مجال لتحسين الكفاءة في توليد الطاقة، والنقل والتوزيع (باستخدام شبكات أكثر كفاءة وتقنيات الشبكة الذكية). وهناك أيضا إمكانية تحقيق مكاسب في الكفاءة في مجال النقل، بما في ذلك من خلال استخدام المزيد من السيارات ذات الكفاءة في استهلاك الوقود والسيارات الهجينة، فضلا عن زيادة استخدام وسائل النقل الجماعي. وفي المعدات الصناعية، يمكن تحقيق مكاسب الكفاءة من خلال الأجهزة الموفرة للطاقة وتحسين إدارة النفايات. وفي مجال التشييد، يمكن تعزيز الكفاءة من خلال تحسين أنظمة العزل والتبريد؛

❖ **عزل الكربون**، بعد احتراق الوقود الأحفوري، تعد إزالة الغابات ثاني أكبر مساهم في انبعاثات الكربون في جميع أنحاء العالم، حيث تمثل 20٪ من إجمالي الانبعاثات.² ومن ثم، فإن وقف إزالة الغابات الجارية، وإعادة تشجير الغابات، واحتجاز المزيد من الكربون في التربة من خلال الممارسات الزراعية الجديدة، أمر حاسم للحد من انبعاثات الكربون. وقد

توفر إزالة الغابات والزراعة أيضا بعض فرص التخفيف الأقل تكلفة. ومع ذلك، فإن استراتيجيات التخفيف الرئيسية في هذه المجالات تعتمد على العمالة بدلا من رأس المال المادي (على سبيل المثال، التغيرات في ممارسات إدارة المحاصيل والتربة)، والبيانات المتاحة عن الاستثمار في الطاقات المتجددة في هذا المجال محدودة.

2. الوضع الحالي للاستثمار في الطاقات المتجددة:

على مدى السنوات القليلة الماضية، ازداد الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة المتجددة باطراد في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. ووفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (the Intergovernmental Panel on Climate Change)، شكلت الطاقة المتجددة 12.9٪ من إمدادات الطاقة الأولية العالمية في عام 2008، مع حصة أكبر من الكتلة الحيوية.³ وفي حين أن مصادر الطاقة المتجددة الجديدة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية تمثل فقط جزءا صغيرا من إمدادات الطاقة العالمية، فقد شهدت مؤخرا نموا كبيرا، لا سيما في البلدان التي لديها سياسات نشطة للطاقة المتجددة. حيث شهدت حصة الطاقة الريحية في الدنمارك نموا وصل الى حوالي 20٪ من إمدادات الكهرباء في البلاد في التسعينيات، في حين زادت ألمانيا حصة الطاقة المتجددة من 3.1٪ إلى 16.8٪ من إمدادات الكهرباء ومن 2.1٪ إلى 9.8٪ من إمدادات الحرارة بين عامي 1990 و 2010. كما شهدت الصين نموا محليا قويا في قطاع طاقة الرياح، حيث تضاعفت القدرة المركبة تقريبا من 44.7 جيجاوات في عام 2010 إلى 168,732 جيجاوات سنة 2016، متجاوزة الولايات المتحدة كرائدة في السوق العالمية لطاقة الرياح.⁴ وبصرف النظر عن سياسات الطاقة، كان التحسين التكنولوجي وتخفيض التكاليف محركا قويا للنمو، فعلى سبيل المثال، انخفضت تكلفة مشروع طاقة الرياح البرية بنحو عامل من ثلاثة بين عامي 1982 و 2002. وانخفضت تكلفة وحدات الطاقة الشمسية الكهروضوئية بعامل من تسعة، مع انخفاض التكلفة بنسبة 30٪ في عام 2009 وحده. ومن المتوقع أن تنخفض التكاليف بدرجة أكبر نتيجة للتطور التكنولوجي، ونشرها ووفورات الحجم.

وكان الاستثمار في الطاقة المتجددة محدودا إلى حد كبير حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. حيث بلغ إجمالي الاستثمار في الطاقة النظيفة 52 مليار دولار في عام 2004. ومنذ ذلك الحين، سجل الاستثمار في الطاقة النظيفة نموا كبيرا، حيث وصل إلى 180 مليار دولار في عام 2008. وفي ضوء الأزمة المالية، توقف النمو في الاستثمار في الطاقة المتجددة تقريبا في عام 2009، ولكن انتعش في عام 2010 بمعدل نمو سنوي يبلغ نحو 30٪.⁵

3. الاستثمار في الطاقات المتجددة عبر البلدان:

وتظهر الأرقام السنوية من (BNEF) Bloomberg New Energy Finance، استنادا إلى قاعدة بياناتها العالمية الرائدة في المشاريع والصفقات، أن الاستثمار العالمي في مجال الطاقة المتجددة والتقنيات الذكية للطاقة وصل إلى 333.5 مليار دولار في عام 2017، بزيادة 3٪ مقارنة بمبلغ 324.6 مليار دولار في عام 2016، و7٪ فقط من الرقم القياسي من 360.3 مليار دولار الذي تم التوصل إليه في عام 2015. وبلغت الاستثمارات الشمسية على الصعيد العالمي 160.8 مليار دولار في عام 2017، بزيادة 18٪ عن العام السابق على الرغم من التخفيضات في التكاليف. وقد أنفق أكثر من نصف هذا المجموع العالمي، أي 86.5 مليار دولار، في الصين. وكان هذا أعلى بنسبة 58٪ عما كان عليه في عام 2016، مع ما يقدر ب 53 جيجاوات من الطاقة الكهروضوئية المثبتة - أكثر من 30 جيجاوات في عام 2016 وعموما، كان الاستثمار الصيني في جميع تكنولوجيا الطاقة النظيفة 132.6 مليار دولار، بزيادة 24٪ مسجلا رقما قياسيا جديدا. وحلت الولايات المتحدة أكبر دولة مستثمرة بعد ذلك، حيث بلغت 56.9 مليار دولار، بزيادة قدرها 1٪ عن عام 2016 على الرغم من قلة الودية تجاه مصادر الطاقة المتجددة التي اعتمدها إدارة الرئيس "ترامب". ودفعت مشاريع تمويل الرياح والطاقة الشمسية الكبيرة أستراليا بنسبة 150٪ إلى رقم قياسي قدره 9 مليارات دولار، والمكسيك بنسبة 516٪ إلى 6.2 مليار دولار. وعلى الجانب السليبي، شهدت اليابان انخفاضا في الاستثمار بنسبة 16٪ في عام 2017، لتصل إلى 23.4 مليار دولار، في حين تراجع ألمانيا بنسبة 26٪ إلى 14.6 مليار دولار والمملكة المتحدة بنسبة 56٪ إلى 10.3 مليار دولار في مواجهة

التغيرات في دعم السياسات. استثمرت أوروبا ككل 57.4 مليار دولار، بانخفاض 26٪⁶. وفيما يلي مجاميع عام 2017 لبقية البلدان التي تستثمر مليار دولار أمريكي وأكثر في الطاقة النظيفة:

الجدول رقم (01): قيمة الاستثمارات في الطاقات المتجددة الأكثر من مليار دولار سنة 2017

الدولة	قيمة الاستثمار بالمليار دولار سنة 2017 ومقارنتها مع سنة 2016	الدولة	قيمة الاستثمار بالمليار دولار سنة 2017 ومقارنتها مع سنة 2016
الهند	11 مليار انخفاض 20%	الإمارات العربية	2.2 مليار بزيادة 23 ضعفا
البرازيل	6.2 مليار ارتفاع 10%	الجزيرة	2 مليار انخفاض 12%
فرنسا	5 مليار ارتفاع 15%	الأرجنتين	1.8 مليار ارتفاع 77%
السويد	4 مليار ارتفاع 109%	سويسرا	1.7 مليار انخفاض 10%
هولندا	3.5 مليار ارتفاع 30%	الشيلي	1.5 مليار ارتفاع 55%
كندا	3.3 مليار ارتفاع 45%	النمسا	1.2 مليار ارتفاع 4%
كوريا الجنوبية	2.9 مليار ارتفاع 14%	إسبانيا	1.1 مليار ارتفاع 36%
مصر	2.6 مليار ارتفاع 495%	تايوان	1 مليار انخفاض 6%
إيطاليا	2.5 مليار ارتفاع 15%	أندونيسيا	1 مليار ارتفاع 71%
تركيا	2.3 مليار انخفاض 8%		

المصدر: <https://about.bnef.com/clean-energy-investment/>

أهم ما يلاحظ من الجدول السابق هو الاتجاه الكبير نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة عبر مختلف بلدان العالم، سواء كانت بلدان متقدمة أو بلدان عالم ثالث. ونسجل هنا وجود دولتين عربيتين، حيث توجهت مصر بقوة نحو الاستثمار في هذا القطاع الاستراتيجي الهام محققة قفزة كبيرة بنسبة زيادة ناهزت 500%، واللافت كذلك هو الدخول القوي للإمارات العربية المتحدة، الدولة النفطية، بزيادة 23 ضعفا.

4. الاستثمار في الطاقات المتجددة عبر القطاعات:

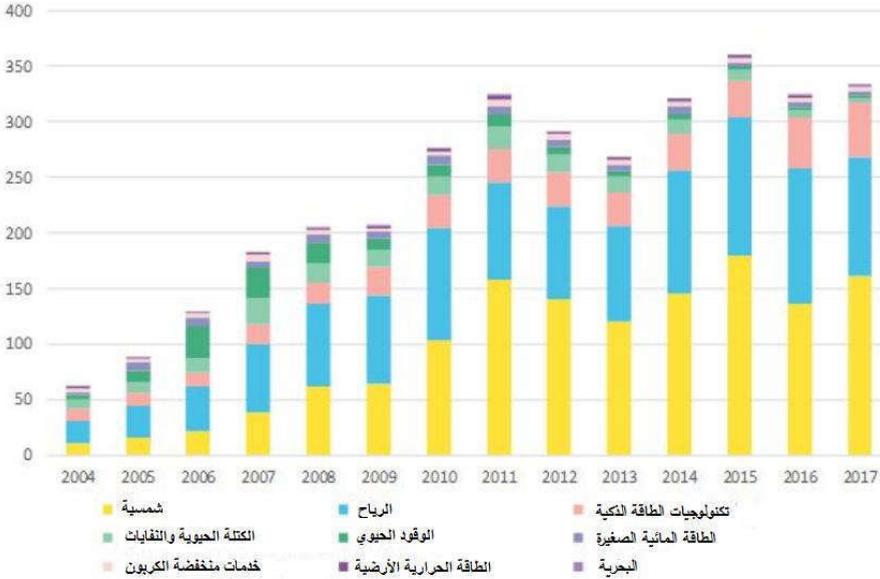
وقد أدت الطاقة الشمسية إلى جذب 160.8 مليار دولار - أي ما يعادل 48٪ من الإجمالي العالمي لكافة استثمارات الطاقة النظيفة. وكان أكبر مشروعين للطاقة الشمسية العام الماضي في الإمارات العربية المتحدة: الأول بـ 899 مليون دولار، والثاني يقدر بمبلغ 968 مليون دولار.

وحلت الرياح ثاني أكبر قطاع للاستثمار في عام 2017، حيث بلغت 107.2 مليار دولار. وانخفض هذا بنسبة 12٪ عن مستويات عام 2016، ولكن كانت هناك مشاريع قياسية تمول على الصعيدين البري والبحري. على الصعيد البري، قالت شركة الكهرباء الأمريكية أنها ستدعم مشروع Oklahoma Wind Catcher بطاقة 2 جيجاوات في الولايات المتحدة، بقيمة 2.9 مليار دولار باستثناء النقل. وقالت الشركة إنها قد وصلت إلى "قرار استثماري نهائي" في مشروع Hornsea 2 بطاقة 1.4 جيجاوات في بحر الشمال في المملكة المتحدة، بمبلغ يقدر بنحو 4.8 مليار دولار. وكان هناك أيضا 13 مشروعا للضخ على الصعيد البحري تم تمويلها في العام الماضي، بطاقة إنتاجية 3.7 جيجاوات، واستثمارات تقدر بمبلغ 10.8 مليار دولار.

وكان ثالث أكبر قطاع هو تكنولوجيات الطاقة الذكية حيث بلغ تمويل الأصول من العدادات الذكية وتخزين البطاريات وزيادة الأسهم من قبل شركات متخصصة في الشبكة الذكية، والكفاءة، والتخزين، والسيارات الكهربائية 48.8 مليار دولار في عام 2017 بزيادة قدرها 7٪ في العام السابق وأعلى من أي وقت مضى.

أما القطاعات المتبقية فقد تخلفت كثيرا، حيث انخفضت الكتلة الحيوية والنفايات بنسبة 36٪ لتصل إلى 4.7 مليار دولار، وانخفض الوقود الحيوي بنسبة 3٪ ليصل إلى 2 مليار دولار، وانخفضت الطاقة المائية الصغيرة بنسبة 14٪ إلى 3.4 مليار دولار، والخدمات منخفضة الكربون 4٪ بانخفاض 4.8 مليار دولار، حيث انخفضت الطاقة الحرارية الأرضية بنسبة 34٪ لتصل إلى 1.6 مليار دولار، وانخفضت الطاقة البحرية بنسبة 14٪ لتصل إلى 156 مليون دولار فقط.

الشكل رقم (01): توزيع الاستثمارات في الطاقات المتجددة حسب النوع



المصدر: <https://about.bnef.com/clean-energy-investment/>

وتغطي الطاقة النظيفة المتجددة باستثناء الطاقة المائية الكبيرة، بالإضافة إلى تكنولوجيات الطاقة الذرية مثل الكفاءة والتخزين والسيارات الكهربائية. وبلغت أرقام للسنوات الماضية 61.7 مليار دولار في عام 2004، و 88 مليار دولار في عام 2005، و 129.8 مليار دولار في عام 2006، و 182.2 مليار دولار في عام 2007، و 205.2 مليار دولار في عام 2008، و 206.8 مليار دولار في عام 2009، و 276.1 مليار دولار في عام 2010، و 324 مليار دولار في عام 2011، و 290.7 مليار دولار في عام 2012، و 268.6 مليار دولار في عام 2013، و 321.3 مليار دولار في عام 2014، و 360.3 مليار دولار في عام 2015، و 324.6 مليار دولار في عام 2016، و 333.5 مليار دولار في عام 2017.

ثانياً: التحديات التي تواجه الاستثمار في الطاقات المتجددة

هناك العديد من الحواجز التي تشكل في معظمها تحديات تواجه تطوير المشاريع الاستثمارية التي تركز على الطاقة المتجددة، ويمكن تقسيمها إلى أربع فئات سيتم عرضها أدناه:

1. الحواجز الإدارية:

تتمثل الحواجز الإدارية في جميع أنواع الصعوبات التي تواجه تنفيذ الاستثمارات في الطاقات المتجددة، والصعوبات التي تتعلق بالعمل مع الناس والمؤسسات العامة، ومن بين الحواجز الإدارية ما يلي:⁷

- ❖ عدم كفاية التخطيط المكاني، حيث أن معظم تكنولوجيات الحصول على الطاقة المتجددة، تحتاج إلى مواقع بامتداد كبير. وبالتالي، لأسباب مختلفة لا يمكن تحديد موقع مناسب لمحطات توليد الطاقة:
- ❖ موقف NIMBY، حيث يمكن ترجمة تأثير NIMBY أو موقفه هنا كموقف متردد تجاه مشروع ذي مصلحة عامة، والمعارضة الاجتماعية كاحتجاج على بناء المنشآت عادة بالقرب من المنازل:

❖ **إجراءات مزعجة**، وهي تشير إلى الوقت (الكثير من الوقت) اللازمة للحصول على إذن من أجل تطوير وتنفيذ مشاريع استثمارية في مجال الطاقة المتجددة، وبالعديد المفرد للسلطات المعنية بإجراءات الترخيص؛

❖ **نقص الخبرة**، ففي معظم الحالات، المسؤولون على إجراءات التصاريح تنقصهم الخبرة في مصادر الطاقة المتجددة، ما يؤدي إلى تأخير أو رفض منح التصاريح؛

❖ **التطبيق غير المتكافئ للقانون**، حيث الأحكام القانونية نفسها تطبق بشكل مختلف تبعاً للمنطقة والوحدة الإدارية الإقليمية وما إلى ذلك. وهذا ممكن لأن القوانين تعاني من النقص السياسي ويتم بناؤها بحيث تترك مجالاً للتفسير؛

❖ **إطار إداري غير واضح**، وهذا يشمل الفساد، والأحكام القانونية المتضاربة، والسلطة التقديرية للإدارة، وانعدام الشفافية؛

❖ **موقف الحكومة**، ويشير موقف الحكومة إلى طريقة مشاركتها في تشغيل نظام الطاقة، وطرق التدخل في سوق الطاقة من خلال مختلف التدابير واللوائح.

2. **الحوافز التكنولوجية والتقنية:**

وتتعلق هذه الفئة من الحوافز بدرجة حداثة التكنولوجيات المستخدمة اعتماداً على نوع الطاقة المتجددة. كما أن التكنولوجيات الجديدة تتنافس مع التكنولوجيات القديمة، ويمكن إيجاز الحوافز التكنولوجية والتقنية للاستثمار في الطاقات المتجددة فيما يلي:⁸

❖ **الافتقار إلى وقورات الحجم في إنتاج التكنولوجيات للحصول على الطاقة المتجددة**، فاقترادات الحجم يمكن أن تؤدي إلى انخفاض أسعار وحدات الإنتاج، حتى لو كنا نتحدث عن التكنولوجيات للحصول على طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية أو الكتلة الحيوية. ولكن طالما أن الطلب على هذه التكنولوجيات منخفض، فإن مستوى الإنتاج سيكون منخفضاً، وبالتالي ستظل التكاليف مرتفعة؛

❖ **البنية التحتية**، كما تنطوي الاستثمارات في الطاقة المتجددة على الاستثمار في إنشاء البنية التحتية، وهو ما يعكس على الأقل في السنوات الأولى ارتفاع تكاليف إمدادات الكهرباء من المصادر المتجددة التي يتم استغلالها. كما تنشأ آثار سلبية عندما يكون الوصول إلى خط نقل الطاقة صعباً. وفي الوقت نفسه، تؤخذ الجوانب البيئية في الاعتبار، وهي التأثيرات السلبية التي قد تحدثها التكنولوجيات في المستقبل على البيئة؛

❖ **الافتقار إلى المهارات التقنية**، حيث تستهدف المهارات التقنية في المقام الأول أولئك الذين سيعملون مباشرة مع تكنولوجيا إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة، وسوف يؤدون مهام التركيب والتشغيل والصيانة. وهذه المهارات تؤثر عليهم وعلى أولئك الذين يطورون المشروع والمهندسين والمديرين والمهندسين المعماريين وما إلى ذلك، لأن غيابهم سيعقد القرارات المتعلقة بربط الخصائص التكنولوجية بالموارد الموجودة واحتياجات الصيانة وتحديد تكاليف التشغيل وما إلى ذلك؛

❖ **نقص المعلومات عن التكنولوجيات الجديدة**، بشأن التقنيات المستخدمة في إنتاج الطاقة المتجددة هي جديدة نسبياً، القليل يعرفون المعلومات عنها حتى يتمكنوا من فهم كيفية عملهم؛

❖ **عدم كفاية الدراسات التقنية**، فالدراسات التقنية غير الكافية هي نتيجة قياسات غير صحيحة للإشعاع الشمسي على مستوى سطح الأرض أو في مناطق طاقة الرياح.

3. **الحوافز الاقتصادية:**

من بين الحوافز الاقتصادية، يمكننا تحديد تلك المرتبطة بالمخاطر والتمويل والتكلفة:

❖ **نقص التمويل طويل الأجل**، حيث تميل تكنولوجيات الطاقة المتجددة إلى تحمل تكاليف عالية مقدماً وانخفاض تكاليف التشغيل الجارية، مما يجعل الحصول على تمويل طويل الأجل لهذه المشاريع ضرورة. وبدون التمويل طويل الأجل، فإن قرارات الاستثمار متحيزة نحو التكنولوجيات التقليدية التي يمكن أن تكون قابلة للاستمرار اقتصادياً مع قروض قصيرة الأجل. وفي كثير من البلدان النامية، يصعب الحصول على تمويل طويل الأجل ومن المستحيل أحياناً

الحصول عليه. ويرجع ذلك جزئياً إلى القيود التنظيمية أو غيرها التي تفرض على الإقراض المصرفي الطويل الأجل. ويعني الافتقار إلى الخبرة في مجال تكنولوجيا الطاقة المتجددة أيضاً أن الممولين المحتملين قد يشعرون بعدم القدرة على تقييم المخاطر التي ينطوي عليها الأم⁹؛

❖ نقص تمويل المشاريع، حيث تسعى مشاريع تكنولوجيا الطاقة المتجددة أيضاً إلى الحصول على الأموال على أساس تمويل المشاريع. ومع تمويل المشروع يأتي الضمان للقرض من التدفقات النقدية للمشروع في المستقبل ومع القليل/أو عدم وجود ضمانات مسبقاً. ويسمح هذا النوع من التمويل لمشاريع الطاقة المتجددة بتوزيع تكاليفها على مدى عمر المشروع، مما يؤدي إلى تمويل التكاليف المرتفعة التي تتكبدها التدفقات الإيجابية الناجمة عن العمليات. والبديل عن ذلك هو الاعتماد بشكل كبير على تمويل رأس المال الذي يمكن تأجيل دفعه حتى السنوات الأخيرة من المشروع¹⁰؛

❖ تكاليف تطوير المشروع عالية وغير مؤكدة، حيث تتعرض مشاريع تكنولوجيا الطاقة المتجددة للتأثر بالتغيرات في الإطار التنظيمي. ويسبب افتقارها إلى القدرة على المنافسة من حيث التكاليف، تعتمد هذه المشاريع على إطار تنظيمي داعم للمضي قدماً، بما في ذلك الالتزامات بدفع أسعار الأقساط، وإمكانية الحصول على شبكات الكهرباء على سبيل الأولوية، بما في ذلك دعم الاستثمارات اللازمة في البنية التحتية وضمانات شراء منتجاتها. ويمكن أن تنشأ مشاكل خطيرة تتعلق بقدرة المشروع على البقاء في حالة تغير الإطار التنظيمي¹¹؛

❖ نقص تمويل الأسهم، على الرغم من وجود أعداد كبيرة من شركات تطوير الطاقة المتجددة، إلا أن هناك عدداً محدوداً فقط من الجهات الراعية للمشروع على نطاق واسع، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل. مشاريع الطاقة المتجددة عموماً أصغر من مشاريع التوليد التقليدية وهذا ينعكس في حجم المطورين، كما أن المخاطر العالية للاستثمار في العديد من البلدان المنخفضة الدخل، سواء داخل قطاع الطاقة أو خارجه، سوف تميل أيضاً إلى ردع العديد من شركات الطاقة الكبرى القائمة في الاقتصادات الأكثر تقدماً مما يؤدي إلى نقص في المساهمة¹²؛

❖ المقياس الصغير للمشروعات، ويخلق الحجم الصغير للعديد من مشاريع الطاقة المتجددة مشاكل كبيرة في الحصول على التمويل الخاص، فالعديد من المؤسسات المالية الكبيرة غير راغبة في النظر للمشاريع الصغيرة. فالمصارف التجارية الدولية غير مهتمة عموماً بمشاريع تقل عن 10 ملايين دولار، في حين أن المشاريع التي تصل إلى 20 مليون دولار سوف تجد صعوبة في الحصول على الفائدة. ولكن قد تنطبق حدود أقل على المصارف المحلية والإقليمية العاملة في الاقتصادات الأصغر حجماً، لتقديم قروض واسعة النطاق¹³.

ثالثاً: الآفاق العالمية للاستثمار في الطاقات المتجددة

أدت أربعة تحولات واسعة النطاق في نظام الطاقة العالمي إلى تحديد مكانة توقعات الطاقة العالمية 2017 *World Energy Outlook-2017 (WEO-2017)*¹⁴:

❖ الانتشار السريع لتكنولوجيا الطاقة النظيفة وانخفاض تكاليفها، في عام 2016 كان النمو في الطاقة الشمسية الكهروضوئية أكبر من أي شكل، ومنذ عام 2010 انخفضت تكاليف الطاقة الشمسية الكهروضوئية الجديدة بنسبة 70٪، والرياح بنسبة 25٪ وتكاليف البطارية بنسبة 40٪؛

❖ ازدياد كفاءة الطاقة، ففي عام 2016 الإنفاق من قبل المستهلكين في العالم على الكهرباء اقترب من التكافؤ مع إنفاقهم على المنتجات النفطية؛

❖ التحول إلى اقتصاد أكثر توجهاً نحو الخدمات ومزيج طاقة أنظف في الصين، أكبر مستهلك للطاقة في العالم؛

❖ إن مرونة الغاز الصخري والنفط الضيق في الولايات المتحدة، مما يعزز مكانتها باعتبارها أكبر منتج للنفط والغاز في العالم حتى بأسعار أقل.

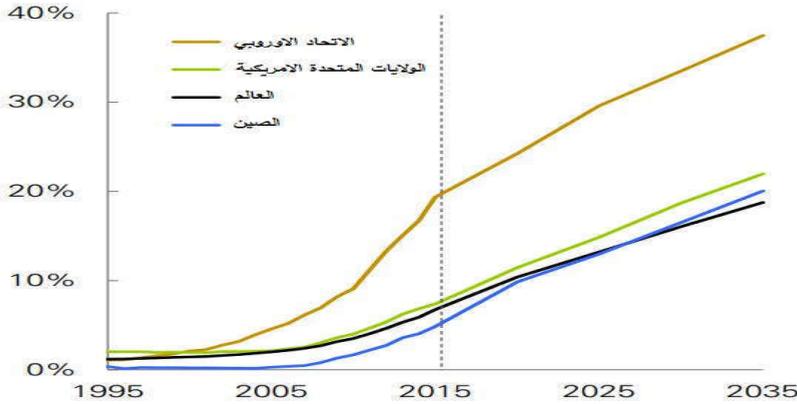
وتصف التوقعات الجديدة للوكالة الدولية للطاقة مسارات مستقبلية متعددة للطاقة العالمية حتى عام 2040. ويعرض سيناريو التنمية المستدامة، وهو سيناريو جديد كبير أدخل في تقرير توقعات الطاقة العالمية لعام 2017، نهجاً

متكاملا لتحقيق الجوانب المتصلة بالطاقة من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: اتخاذ إجراء محدد بشأن تغير المناخ؛ وصول الجميع إلى الطاقة الحديثة بحلول عام 2030؛ وتخفيض حاد في تلوث الهواء.

1. الطاقات المتجددة تواصل النمو باستمرار:

بالمقارنة مع السنوات الخمس والعشرين الماضية، تتغير الطريقة التي يلي بها العالم احتياجاته المتنامية من الطاقة تغيرا كبيرا في سيناريو السياسات الجديدة، الذي يتصدره الآن الغاز الطبيعي، والارتفاع السريع في مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وتلبي مصادر الطاقة المتجددة 40٪ من الزيادة في الطلب الأولي ونموها الهائل في قطاع الطاقة يمثل نهاية سنوات الازدهار للفحم. وتلتقط مصادر الطاقة المتجددة ثلثي الاستثمارات العالمية في محطات توليد الطاقة عندما تتجسد، بالنسبة لكثير من البلدان تعتبر الطاقات المتجددة مصدر الجيل الجديد الأقل تكلفة.

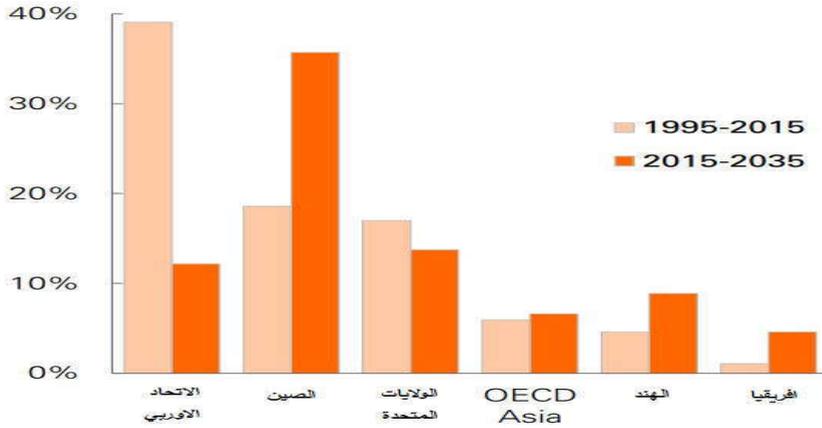
الشكل رقم (02): حصة الطاقة المتجددة من توليد الطاقة



المصدر: BP Energy Outlook, 2017 Energy Outlook, BP, 2017, p 40

يتضح من الشكل السابق أن هناك توجها متسارعا وكبيرا نحو استخدام الطاقات المتجددة في مختلف مناطق العالم، ويواصل الاتحاد الأوروبي قيادة الطريق من حيث تغلغل مصادر الطاقة المتجددة، مع تضاعف حصة مصادر الطاقة المتجددة في قطاع الطاقة في الاتحاد الأوروبي لتصل إلى ما يقرب من 40٪ بحلول عام 2035. ومع ذلك، فإن الصين هي أكبر مصدر للنمو على مدى السنوات الـ 20 المقبلة، باستخدام المزيد من الطاقة المتجددة أكثر من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مجتمعة. ويرتكز النمو القوي في الطاقة المتجددة على وجهة نظر مفادها أن القدرة التنافسية للطاقة الشمسية وطاقة الرياح على حد سواء تتحسن بشكل ملحوظ.¹⁵

الشكل رقم (03): أسهم نمو الطاقة المتجددة



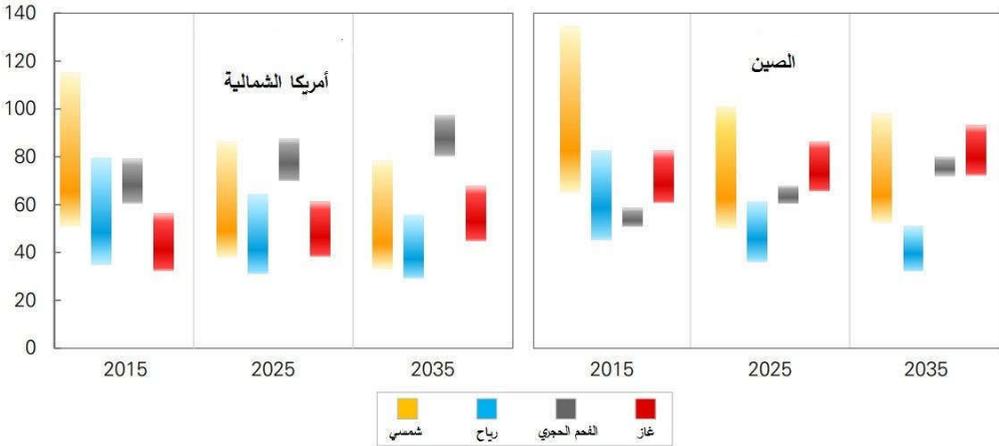
المصدر: BP Energy Outlook, 2017 Energy Outlook, BP, 2017, p 40

ومن المتوقع أن تكون مصادر الطاقة المتجددة من أسرع مصادر الوقود نمواً (7.6٪ في المائة)، وتمثل الطاقة المتجددة 40٪ من النمو في توليد الطاقة، مما يتسبب في زيادة حصتها من الطاقة العالمية من 7٪ في عام 2015 إلى ما يقرب من 20٪ بحلول عام 2035.¹⁶

الشكل رقم (04): تكلفة توليد الطاقة من محطات البناء الجديدة

\$2015/MWh

Carbon price: assumed lifetime average price for projects starting in 2015=\$20/t; 2025=\$40/t; 2035=\$60/t



المصدر: BP Energy Outlook, 2017 Energy Outlook, BP, 2017, p 42

ومن المتوقع أن تستمر تكلفة الطاقة الشمسية في الانخفاض، على الرغم من أن وتيرة هذا الانخفاض تباطئ، حيث أن تكاليف الوحدات الكهروضوئية التي تنخفض بسرعة تنسب إلى انخفاض حصة مجموع التكاليف الشمسية المركبة. بالمقابل، يفترض أن تنخفض تكاليف طاقة الرياح بشكل كبير، مما يعكس الرأي القائل بأن هناك مجالاً كبيراً لتحسين أداء توربينات الرياح في حصاد الرياح. إن تقييم القدرة التنافسية لمصادر الطاقة المتجددة يجب أن يأخذ في الاعتبار تكاليف ضمان استقرار النظام مع إضافة كميات متزايدة من الطاقة المتقطعة. ويشير التحليل التفصيلي لهذه التكاليف (التي تختلف اختلافاً كبيراً عبر التكنولوجيات والبلدان) إلى أنها من المرجح أن تكون منخفضة نسبياً بالنسبة لمستويات الانتشار المتوقع لعام 2035. وعموماً فإن التحليل، بما في ذلك التأثير المقدر لتكاليف تكامل النظم، يشير إلى أن

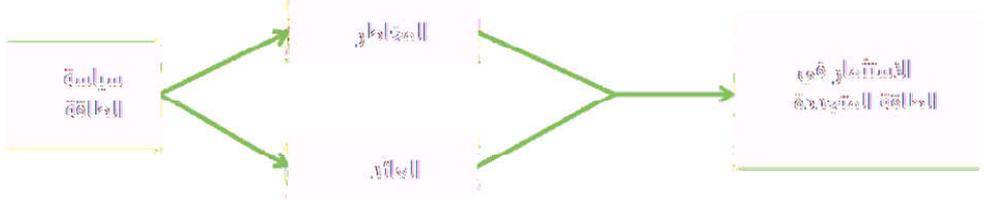
طاقة الرياح البرية ستظل أكثر قدرة على المنافسة من الطاقة الشمسية في كل من قطاعي الطاقة في الولايات المتحدة والصين، مع توفير الغاز المصدر الرئيسي للمنافسة في الولايات المتحدة والفحم في الصين.¹⁷

2. نموذج مفاهيمي للخيارات الاستراتيجية للاستثمار في الطاقة المتجددة:

1.2. استثمار الطاقة المتجددة كدالة من المخاطر والعائد والسياسة:

عند محاولة فهم ما يحدد المستويات الحالية لاستثمار الطاقة المتجددة، يتمثل النموذج الأساسي في تمثيل الاستثمارات كدالة للمخاطر والعائد والسياسة، أنظر الشكل رقم (05):

الشكل رقم (05): نموذج بسيط لسياسة الطاقة المتجددة والاستثمار



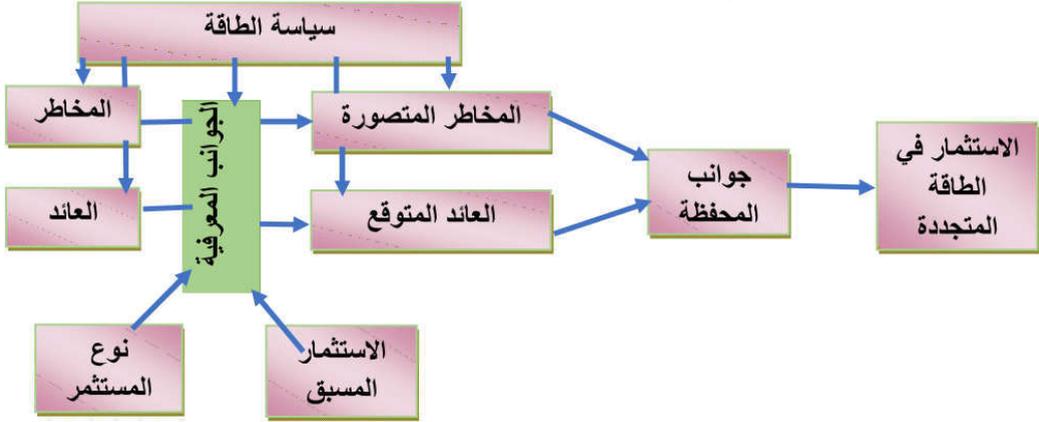
المصدر: Rolf Wustenhagen and Emanuela Menichetti, Strategic choices for renewable energy investment: Conceptual framework and opportunities for further research, Energy Policy 40 (2012) 1–10, p 4.

في مجال الطاقة، تميل فرص الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة إلى أن تكون في وضع غير مؤات مقارنة بالطاقة التقليدية بسبب العوامل الخارجية البيئية. لذلك، هناك حالة لسياسة الطاقة لتصحيح تلك العوامل الخارجية. وأثر هذه السياسات على الاستثمار، في النموذج الأساسي، هو جعل معادلة العائد على المخاطر أكثر مؤاتة لمستثمري الطاقة المتجددة، على سبيل المثال عن طريق زيادة عائدات الاستثمار في الطاقة المتجددة (على سبيل المثال من خلال التعريفات الجمركية) أو عن طريق الحد من المخاطر (مثلا من خلال ضمانات القروض). ويخضع التأثير النسبي للسياسات مقابل اعتبارات "صافية" للمخاطرة-العائد على الاستثمار في الطاقة المتجددة لبعض النقاش في الأدبيات، في حين يرى بعض المراقبين أن السياسة هي المحرك الأساسي للاستثمارات الطاقة المتجددة.¹⁸ والبعض الآخر، وخاصة في مجتمع الاستثمار، يؤكد على دور رأس المال الخاص الذي يسعى للحصول على فرص مع أو بدون سياسات.¹⁹ وعلى الرغم من الفروق الدقيقة، يبدو أن هناك اتفاقا على أن السياسة -على الأقل في الوقت الراهن- واحدة من الدوافع الهامة، ولكن من أجل الوصول إلى حجم الاستثمارات اللازمة، لا يمكن أن تكون الأسواق مدفوعة بالسياسة وحدها، لذلك فإن مواصلة التحقيق في جوانب العلاقة بين السياسات والاستثمارات هو مسعى يستحق القيام به.²⁰

2.2. صورة أكثر تمايزا لسياسة الطاقة المتجددة والاستثمار:

يتطلب بناء نموذج مفاهيمي أكثر تطورا للتحقيق في الخيارات الاستراتيجية لاستثمار الطاقة المتجددة، التعمق في بعض العوامل الدافعة للاستثمار في الطاقة المتجددة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر السياسة.

الشكل رقم (06): نموذج أكثر تمايزا لسياسة الطاقة المتجددة والاستثمار



المصدر: Rolf Wustenhagen and Emanuela Menichetti, Strategic choices for renewable energy investment: Conceptual framework and opportunities for further research, Energy Policy 40 (2012) 1–10, p 6.

تحتاج للحصول على صورة أكثر دقة عن سوابق الاستثمار في الطاقة المتجددة، انطلاقاً من نقطة البداية كون المخاطر والعائدات هي عوامل هامة في اتخاذ قرارات الاستثمار. ولذلك، ينبغي على صانعي السياسات الذين يهدفون إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة أن يفعلوا ما في وسعهم للحد من المخاطر وتوفير عوائد كافية. ومن المهم أيضاً إيجاد بيئة متكافئة ومساعدة السوق على تقييم العوامل الخارجية الإيجابية للطاقة المتجددة. ويمكن أن يساعد مسح مواقف وتفضيلات المستثمرين على تحديد المخاطر التي ينظر إليها على أنها ذات أهمية خاصة، وبالتالي مساعدة واضعي السياسات على إعطاء الأولوية لجهودهم. ومن ناحية أخرى، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالقرارات الطويلة الأجل، ينبغي بوضوح أن تعتبر تفضيلات المستثمرين مكملة للخيارات الاستراتيجية التي يتخذها صانعو السياسات أنفسهم، بدلا من أن تكون بديلا عنها. وتضيف آثار المحفظة وفكرة التنوع طبقة أخرى لفهم الخيارات الاستثمارية، لأن الاستثمار في أكثر من أصول واحدة له آثار مختلفة. وأخيرا، ليس كل المستثمرين متشابهون، حيث يتم تقييم فرص استثمارات مماثلة بشكل مختلف من قبل مختلف المستثمرين.²¹

خلاصة:

هناك الآن توافق واسع في الآراء على أن تغير المناخ يحدث نتيجة لانبعاثات غازات الدفيئة التي يسببها الإنسان، ولا سيما من احتراق الوقود الأحفوري والتغيرات في استخدام الأراضي. ويمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى نتائج سلبية شديدة وله عواقب هامة على الاقتصاد الكلي. وقد تؤدي درجات الحرارة المرتفعة وارتفاع مستويات سطح البحر والظروف الجوية القاسية إلى إعاقة الإنتاج والإنتاجية بشدة. وستؤثر التطورات المناخية أيضا على أوضاع المالية العامة من خلال تأثيرها المباشر على القواعد الضريبية وبرامج الإنفاق، والأهم من ذلك، من خلال السياسات اللازمة للتخفيف من تغير المناخ وتكييف السلوكيات والإنتاج مع البيئة الجديدة. وتشير هذه التكاليف والمخاطر إلى عدم استدامة الأنماط الحالية لاستخدام الطاقة. وفي الوقت نفسه، سيتطلب الانتقال إلى نموذج انبعاثات منخفض للكربون استثمارات كبيرة في مصادر الطاقة البديلة، لأن التكنولوجيات الخضراء، مثل توربينات الرياح أو الألواح الشمسية، كثيفة رأس المال، ولا سيما في المراحل الأولى من التنمية.

ويشير مؤيدو الاستثمار في مصادر الطاقة الكربونية المخفضة أيضا إلى الحاجة إلى تعزيز أمن الطاقة، والحد من الآثار الصحية الضارة لتلوث الهواء، وإيجاد مصادر جديدة للنمو. وبمرور السنوات، أصبح الاستثمار في الطاقات المتجددة

يساهم أكثر فأكثر في توليد الكهرباء والطاقة. وقد تسارعت وتيرة تراكم رأس المال الأخضر في السنوات الأخيرة، مدفوعا بالتقدم التكنولوجي ووفورات الحجم والدعم السياسي القوي والرأي العام المواتي.

الاحالات والمراجع:

- ¹ Luc Eyraud, Benedict Clements and Abdoul Wane, Green investment: Trends and determinants, Energy Policy 60 (2013) 852–865, p 852.
- ² Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 2007, Fourth Assessment Report (AR4), Switzerland.
- ³ IPCC, 2011b, Policy, financing and implementation: Report on Renewable Energy Sources and Climate Change Mitigation. Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom and New York, NY, USA.
- ⁴ GWEC, Global Wind Report. ANNUAL MARKET UPDATE 2016, Global Wind Energy Council, Brussels, p14.
- ⁵ Rolf Wustenhagen and Emanuela Menichetti, Strategic choices for renewable energy investment: Conceptual framework and opportunities for further research, Energy Policy 40 (2012) 1–10, p 2.
- ⁶ <https://about.bnef.com/clean-energy-investment/>
- ⁷ Corina PIRLOGEA, Barriers to Investment in Energy from Renewable Sources, Economia. Seria Management Volume 14, Issue 1, 2011, pp 136-137.
- ⁸ Remco Fischer, Jenny Lopez and Sunyoung Suh, Barriers and Drivers to Renewable Energy Investment in Sub-Saharan Africa, Journal of Environmental Investing 2, No. 1 (2011), pp 61-64.
- ⁹ The World Bank, Financing Renewable Energy - Options for Developing Financing Instruments Using Public Funds, 2013, p 4.
- ¹⁰ Barriers and Risks to Renewable Energy Financing:
https://energypedia.info/wiki/Barriers_and_Risks_to_Renewable_Energy_Financing#Financing_Barriers
- ¹¹ The World Bank, Op cit, p 6.
- ¹² Renewable Energy Financial Instrument Tool (REFINE): <http://www-esd.worldbank.org/refine/index.cfm>
- ¹³ Barriers and Risks to Renewable Energy Financing:
https://energypedia.info/wiki/Barriers_and_Risks_to_Renewable_Energy_Financing#Financing_Barriers
- ¹⁴ International Energy Agency, World Energy Outlook 2017, OECD/IEA, France, 2017, p1.
- ¹⁵ BP Energy Outlook, 2017 Energy Outlook, BP, 2017, p 41.
- ¹⁶ Ibid, p 41.
- ¹⁷ Ibid, p 43.
- ¹⁸ IPCC, 2011b,
- ¹⁹ Wustenhagen, R., Teppo, T., 2006. Do venture capitalists really invest in good " industries? Risk-return perceptions and path dependence in the emerging European energy VC market, International Journal of Technology Management 34 (1/2), 63–87, p 65.
- ²⁰ Rolf Wustenhagen and Emanuela Menichetti, op cit, p 4.
- ²¹ Ibid, p 6.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

الإفناق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

عنوان المداخلة:

أداء وفعالية الحوكمة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

من إعداد:

أ- عبد الوهاب نصرات

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي -الجزائر-

Nesrat2@gmail.comEmail:

د- مفيد عبد اللاوي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي -الجزائر-

Email: moufid-abdallaoui@univ-eloued.dz

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على كل من الحوكمة البيئية وكيفية العمل على حماية البيئة من خلال وضع آليات لتحقيق تنمية مستدامة، وكذلك كل ما يترتب عليها من حقيقة ضمان وسبل حماية البيئة ومحيط الإنسان، وكذلك التحديات التي تواجه البيئة خاصة في ما يتعلق بالمجال التنموي، إذ تعتبر الحوكمة البيئية المعادلة الأساسية التي من خلالها يحدث التوازن البيئي من خلال قراراتها واستراتيجياتها المقدمة.

الكلمات المفتاحية: البيئة- الحوكمة البيئية- التنمية المستدامة.

Résumé

Cette étude a contribué à éclairer la gouvernance environnementale et la protection de l'environnement par la mise en place de mécanismes de développement durable, ainsi que toutes les implications du fait d'assurer et de protéger l'environnement et l'environnement humain, notamment dans le domaine du développement, Conformément aux conditions d'utilisation.

Mots-clés: Environnement - Gouvernance environnementale - Développement durable.

مقدمة:

من أهم المشاكل التي واجهت العالم في العصر الحديث هو التلوث البيئي نظرا للأثر السلبي الناجم عنه من الناحية الطبيعية من جهة، ومن جهة أخرى المجتمع، حيث أن الاستعمال المفرط للمواد وعدم أخذ الاحتياطات والتدابير اللازمة في كيفية استعمالها، يؤدي حتما إلى التلوث البيئي وهذا ما يبرز جليا في التراجع الواضح في مستوى الإنتاج والاستثمار، كل هذا يستدعي حماية البيئة واتباع أسلوب جديد لتحقيق التنمية المستدامة من خلال نشر الوعي ونشر الثقافة البيئية لدى المجتمع المدني.

حيث اكتسب البعد البيئي في المشروعات الاقتصادية أهمية كبيرة لدى الأوساط المحلية والدولية، حيث تجلت في عقد المؤتمرات والندوات والبروتوكولات الموقعة من الأطراف الحكومية، وكذلك البرامج المتخذة والمسطرة من طرف الدول من أجل حماية البيئة، وذلك من خلال التطبيق المتكامل لإطار الحوكمة البيئية والتي تشير إلى مجموعة من الأنشطة والقواعد التي تتكفل بإرساء الضوابط اللازمة للحفاظ على مكونات البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن للحكومة البيئية من خلال مبادئها أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم التطرق إلى المحاور التالية:

أولاً: ماهية الحوكمة البيئية.

ثانياً: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

ثالثاً: تحقيق التنمية المستدامة في ظل الحوكمة البيئية.

أولاً: ماهية الحوكمة البيئية:

1- مفهوم الحوكمة البيئية:

تعتبر الحوكمة البيئية من المفاهيم الحديثة، حيث أنها مركبة من جزئين: الحوكمة والبيئة، ولمعرفة كل من المعنيين، سنتطرق إلى كل جزئية منها.

1-1- تعريف البيئة: لا يوجد تعريف متفق عليه حول البيئة، فهناك تعريفات متعددة تنظر إلى البيئة من زوايا مختلفة، لكن مختلف التعاريف تتفق على أن مفهوم البيئة يتضمن الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية، بالنسبة للإنسان البيئة هي المحيط الذي يعيش فيه، والمتكون من الماء والهواء والتربة¹.

كما تعني البيئة بالمعنى الواسع مجمل العوامل التي يكون لها دور في تحديد الوجود البشري، أي العوامل التي تحدد الشروط المادية والنفسية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية لعلاقات البشر².

على ما تقدمنا به من تعاريف يمكن صياغة تعريف من المفهومين السابقين حيث تعد البيئة بأنها الإطار أو الحيز المكاني الذي يوفر للإنسان متطلبات العيش الضرورية، حيث يمارس حياته العادية.

2- مفهوم الحوكمة لغويا: يعتبر لفظ الحوكمة من أهم المتطلبات والضروريات الحتمية التي أضحت تطبيقها أساسا في الآونة الأخيرة، لضمان تنظيم العمل في المنظمات على كل من المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، حيث يعتبر هذا اللفظ مستحدثا في قاموس اللغة العربية، حيث يتضمن لفظ الحوكمة العديد من المعاني وهي كالتالي³:

- الحكم: وما يتطلبه ذلك من الالتزام والانضباط والسيطرة بوضع القواعد والضوابط التي تحكم السلوك، وبصورة تضمن إدارة وقيادة قوية ورقابة منضبطة حازمة؛

- الحكمة: حيث يتطلب ذلك توجيه وإرشاد وتوعية وإدراك لكافة الظروف الداخلية والخارجية للعمل في المنظمات؛

- الإحتكام: وما يقتضيه من وجود مرجعيات قانونية وأخلاقية وإدارية وثقافية يتم الرجوع إليها، وكذلك تراكم تجارب وخبرات يتم الاستفادة منها؛

- **التحکم:** ترتبط بشكل مباشر بالعدالة، حيث يجب أن يكون نزها وشفافا ومستقلا، لتحقيق العدالة وعدم التلاعب بمصالح المساهمين⁴.

من خلال ما سبق من تعريفات لغوية لمصطلح الحوكمة "gouvernance"، يمكن القول بأنها تلك الطريقة والأسلوب المتميز الذي يحكم الدولة والمجتمعات وإداراتها، على كافة مستوياتها وقطاعاتها.

3-1- مفهوم الحوكمة البيئية اصطلاحا: من الضروري الإشارة إلى أنه لا يوجد مفهوم متفق عليه من الخبراء الاقتصاديين لمصطلح الحوكمة البيئية، غير أننا سوف نحاول إعطاء توصيفات لهذا المفهوم.

يطلق على الحوكمة البيئية كمصطلح ثان بأنها الرشادة البيئية وتعني ذلك كيف تتعامل المجتمعات مع المخاطر والمشكلات البيئية، أو هي التفاعل بين المؤسسات الرسمية وباقي الفواعل المجتمعية في مجال تحديد المخاطر البيئية وكيفية التصدي لها، وذلك من خلال وضع سياسات وبرامج وخطط بيئية تعمل على تنفيذها⁵.

كما تعرف بأنها: "مجموعة المنظمات والآليات السياسية، وآليات التمويل والقواعد والإجراءات والمعايير التي تضبط مساعي حماية البيئة العالمية، وضمن سياق تطور السياسة البيئية العالمية، يبقى الهدف النهائي للحوكمة البيئية العالمية تحسين حالة البيئة والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة"⁶.

كما يمكن القول بأنها "تعتبر مرادفا للتدخلات الرامية إلى التغيرات والحوافز ذات الصلة بالبيئة والمعرفة ومؤسسات صنع القرار والسلوكيات، فالحوكمة البيئية تشير إلى مجموعة الآليات التنظيمية والعمليات والمنظمات من خلال التأثير على سلوكيات وقدرات أو مخرجات الفواعل السياسية اتجاه النشاطات البيئية والتي تظهر من خلال مخرجات أو نتائج السياسات"⁷.

إذن تعتبر الحوكمة البيئية بأنها مجموعة من التشريعات القانونية والتنظيمات، حيث تعتبر نظام مترابط من القواعد من خلالها تقود المجتمع نحو التكيف مع التغيرات البيئية العالمية والمحلية، بطريقة تسمح بحماية البيئية وإدارة الموارد البيئية واستغلالها بمثالية.

2- التطور التاريخي للحوكمة البيئية:

بشكل عام تعتبر الحوكمة البيئية مفهوما حديثا، عكست تطوراتها في فتراتنا المختلفة حيث تطورت نظرة العالم نحو مسألة توفير الموارد الطبيعية وتقلبات الطلب على تلك الموارد، ويمكن في هذا المجال تقسيم مراحل التطور التاريخي للحوكمة البيئية على النحو التالي⁸:

1-2- الفترة من 1850-1925: حيث تميزت هذه الفترة بهدر كثير من الموارد الطبيعية، وهي فترة ساد فيها الانتقاد بأن الطبيعة مخزن للموارد الطبيعية غير قابل للفناء، ولكن ومع بداية القرن العشرين ظهرت بعض النداءات المطالبة بالمحافظة على الموارد الطبيعية.

2-2- الفترة من 1930-1950: حيث تعد فترة انتقالية تميزت بزيادات متسارعة في الطلب على المواد الخام، وذلك لأسباب سادت في هذه الحقبة منها: تزايد اكتشافات تآكل التربة نتيجة لعوامل المطر والرياح والأضرار البيئية الناتجة عن الفيضانات، واستنزاف الموارد خلال الحرب العالمية الثانية، وكذلك الزيادة العامة في عدد سكان العالم انعكس ذلك على المطالبة برفع مستوى معيشة الفرد.

3-2- الفترة ما بعد عام 1950: شهدت هذه الفترة نقصا في عدد من الموارد الطبيعية وتم على اثر هذا النقص التحول من استهلاك بعض الموارد إلى موارد أخرى بديلة، وتتميزت فترة الستينات والسبعينات بشكل خاص تعاونا على المستوى العالم في البحث عن سياسات بيئية إقليمية، تهدف إلى رفع كفاءة الأداء الاقتصادي والتخطيط لاستخدام الموارد الاقتصادية بعقلانية أكبر، وزيادة الوعي الثقافي بمشاكل البيئة العالمية، وكذلك زيادة المساهمات الشعبية وأعمال جماعات الضغط في مجال القضايا البيئية.

3- خصائص الحوكمة البيئية:

يمكن التطرق من خلال هذا العنصر إلى ثلاث نقاط رئيسية وهي كالتالي:⁹
 زيادة المشاركة: توسم الحوكمة البيئية بالمشاركة المتزايدة للفواعل الخاصة مثل شبكات الخبراء وحماية البيئة. وشركات ومنظمات غير حكومية، فقد أصبحت الكثير من المنظمات غير الحكومية تشارك في وضع الأجندة وصياغة السياسة وتأسيس القواعد والتنظيمات؛

زيادة التخصصية: حيث أصبحت الفواعل الخاصة شريكة للحكومات في تنفيذ المعايير والسياسات البيئية سواء وطنيا أو دوليا، مثل الوكالات شبه التنفيذية للعديد من برامج المساعدة التنموية التي يديرها البنك الدولي؛
 زيادة التجزؤ: هذا التجزؤ بين مختلف مستويات صنع القواعد والقرارات وتنفيذها، سواء بين مستويات السلطة عبر الوطنية أوالدولية.

4- أهداف الحوكمة البيئية:

لحفاظ على البيئة وحمايتها وتحسين الأداء البيئي، لا بد من تكامل وانسجام بين الإنسان والأرض والبيئة، كل هذا وأكثر فالحوكمة البيئية نظام لإدارة البيئة وحمايتها، من خلال ذلك تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية وهي كالتالي¹⁰:

معرفة الواقع البيئي الحالي من خلال عرض المشكلات البيئية ومصادر التلوث، والإجراءات التي يجب اتخاذها نحو ذلك؛

معرفة مدى تطبيق الإجراءات والاستراتيجيات الخاصة بالبيئة؛
 معرفة التوجهات البيئية للمؤسسات الصناعية التي تطبق من خلالها نظم حماية البيئة، أم أن هذه المؤسسات تنفذ الإجراءات والتدابير الخاصة بالبيئة من أجل أهداف إدارية أخرى؛
 معرفة التحديات التي تواجه تطبيق نظم الإدارة البيئية.

5- دوافع الاهتمام بالحوكمة البيئية:

زاد الاهتمام بالحوكمة البيئية مؤخرا لأسباب عدة، نظرا لزيادة الضغوطات على الوحدات الاقتصادية، وذلك لتحسين وإحكام الرقابة على الأداء البيئي، ومن بين دوافع الاهتمام ما يلي¹¹:

المستهلكين: بحيث ترتب عن زيادة الاهتمام بحماية البيئة من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها تغير في أنماط الشراء لدى المستهلكين، وزيادة إقبالهم على شراء المنتجات التي لا تتسبب في أضرار بيئية، وبالتالي يعد هذا تحديا حقيقيا من أجل إحكام الرقابة على عملياتها الإنتاجية ومنتجاتها وذلك لحماية البيئة، حيث يعتبر الوعي والثقافة البيئية لدى المستهلكين أحد العوامل الأساسية التي أدت إلى اهتمام الوحدات الاقتصادية بحوكمة البيئة والرقابة على حمايتها، تفاديا لمخاطر فقد حصصها التسويقية؛

المساهمين والمستثمرين: قد يترتب عن التأثيرات البيئية السالبة لأنشطة الوحدات الاقتصادية زيادة في المخاطر والالتزامات البيئية، وكذا تخفيض الأرباح المحققة، ولذلك فإن هناك ضغوط متزايدة من جانب المساهمين والمستثمرين للحصول على معلومات عن أداء المؤسسة البيئي وأدائها المالي؛

المقرضين: تحتاج البنوك ومؤسسات الإقراض إلى معلومات بيئية لا توفرها التقارير المالية، وذلك لتفادي المخاطر البيئية التي قد تترتب عن منح الائتمان، وذلك لأنها قد تتعرض للمخاطر ناتجة عن التأثيرات البيئية السالبة لأنشطة الوحدات الاقتصادية، كما في حال منح ائتمان بضمان عقار ملوث، مما قد يسبب مخاطر بيئية جسيمة على مؤسسات الإقراض والبنوك؛

وضع قوانين لحماية البيئة: من بين الأضرار التي سببتها التأثيرات البيئية السالبة لأنشطة الوحدات الاقتصادية حدوث ثقب الأوزون، والتغيرات المناخية والمطار الحمضية، مما أجبر العديد من الدول على إعداد قوانين وسياسات بيئية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة من الإضرار المختلفة؛

6- المبادئ الأساسية للحوكمة البيئية:

تقوم الحوكمة البيئية على ثلاث مبادئ هامة، تعد هذه الخيرة ضرورة لحماية البيئة وتكريس حق الإنسان في بيئة صحية ومتوازنة وهي كالتالي¹²:

1-6- التنمية المستدامة: ترافق ظهور مفهوم الحوكمة مع تطور مفهوم التنمية، انطلاقاً من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية إلى التنمية البشرية، فالتنمية المستدامة تسعى إلى التعامل مع النظم الطبيعية على اعتبار أنها أساس لحياة الإنسان، وتهدف إلى ترقية الموارد الطبيعية وحماية النظام.

2-6- العدالة البيئية:

وهي بمعناها شئئين وهما كالتالي:

التوزيع العادل لمنافع التعاون الاجتماعي ومخاطره؛

إنقاص هذه المخاطر في علاقتها بأخلاق الجماعة.

وينظر إلى العدالة البيئية على أنها وسيلة للاهتمام بالتبعات الاجتماعية للمشاكل البيئية، ناهيك عن وجود علاقة تأثير بين البيئة النظيفة والصحة العامة، والدولة مسؤولة على حماية الموارد الطبيعية بطريقة تستجيب لاحتياجات الأفراد الأكثر عرضة للضرر، وتمكين هؤلاء من الاستفادة بمنافع هذه الموارد الصحية والبيئية.

3-6- مبدأ الحيطة: والذي يعني منع الأضرار البيئية التي قد تنجم عن حادثة بيئية معينة وذلك قبل وقوعها، ويعتبر هذا المبدأ وسيلة حديثة لحماية البيئة.

ثانياً: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

رغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها إلا أن هذا المفهوم مازال غامضاً بوصفه مفهوماً وفلسفة وعملية، ومازال هذا المفهوم يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين.

مفهوم التنمية المستدامة: تعددت تعاريف التنمية المستدامة، وعموماً ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، التي ترأسها رئيسة وزراء النرويج السابقة، حيث عرفت التنمية في هذا التقرير على أنها "تلك التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"¹³. كما عرفت على أنها "تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها مثل التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية أو الثقافية، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة، فهي تنمية تهض بالأرض ومواردها، وتهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الرضية"¹⁴.

يرى بأن استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيراً في الأدب التنموي المعاصر، وتعتبر الاستدامة نمطاً تنموياً يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

2-مبادئ التنمية المستدامة:تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ ، تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق استراتيجياتها الهادفة إلى تحقيق تنمية ورفاه الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة لتلبية حاجياتهم، وتتمثل أهم هذه المبادئ في¹⁵:

1-2- مبدأ الاحتياط: والذي بموجبه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها.

2-2- مبدأ المشاركة: التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ بالمستوى المحلي وهذا يعني أنها تنمية تبدأ من الأسفل، ويتطلب تحقيقها توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية.

2-3- مبدأ الإدماج: لم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي تم بناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الإنمائية، إلا أنه أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الإنمائية بما في ذلك تقييم الأثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها.

2-4- مبدأ الملوث الدافع: يعد مبدأ الملوث الدافع من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير وفعال، كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة، حيث يعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول إن لم نقل كلها.

3- أبعد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والدولي¹⁶.
1-3- البعد الاقتصادي: ويقصد به تحقيق معدلات نمو اقتصادي من خلال تنوع وتطوير هيكل الإنتاج الوطني في ظل تقوية البنى الأساسية وتعزيز الترابط الأمامي والخلفي بين قطاعي الزراعة والصناعة وما يحسن القدرات التنافسية لدى التعامل مع الخارج، أما فيما يخص التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية فسيتم اللجوء إلى تعبئة الادخار الوطنية وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي مع تقليص اللجوء والاعتماد على مصادر التمويل الخارجي "القروض والاستثمارات الأجنبية" المرتبطة في الغالب بشروط.

2-3- البعد البيئي: وينطلق من فكرة أساسية مؤداها إن الاستغلال والاستنزاف غير الرشيد للموارد الطبيعية سينجم عنه آثار ضارة على التنمية وعلى الاقتصاد ككل، لهذا فإنه ينبغي أن تنص السياسات التنموية على احترام مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان وان تعمل على تلبية الاحتياجات الضرورية للجيل الحالي من دون المساس بحق الجيل القادم.

3-3- البعد البشري: تنظر التنمية المستقلة إلى البشر على أنهم الثروة الحقيقية للمجتمع وأن التنمية البشرية ماهي إلا عملية توسيع الخيارات لذا فمضمون التنمية المستقلة ينصرف إلى تلبية الحاجات البشرية من تعليم توفير صحة، محاربة الفقر، ضمان حق التعبير والمشاركة في اتخاذ القرار في ضوء إستراتيجية تنظر إلى الإنفاق على ما سبق ذكره هو تنمية للموارد لا استنزاف لها.

3-4- البعد الدولي: يرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات شمال جنوب وجنوب جنوب من خلال العمل على دعم مختلف أشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي بين دول الجنوب، بالشكل الذي يعزز مواقفها التفاوضية فيما يخص مجالات التجارة والاستثمار...إلخ.

ثالثا: تحقيق التنمية المستدامة في ظل الحوكمة البيئية:

1- علاقة البيئة بالتنمية المستدامة: لقد شكلت العلاقة بين التنمية والبيئة أو بالأحرى المحتوى الداخلي لهذه الثنائية من حيث التأثيرات المتبادلة بينهما مدخلا مناسباً لدراسة المشكلات البيئية وطرح قضية نضوب الموارد الطبيعية والتي ينظر إليها الاقتصاديين الليبراليون على أنها متوفرة بشكل غير محدود في الطبيعة وحتى المفكرون الاشتراكيون يعتبرون ندرة بعض الموارد الاقتصادية في أشكال الملكية وطبيعة علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية.

واستأثرت هذه العلاقة باهتمام المسؤولين والباحثين والعلماء، وتوج هذا الاهتمام بانعقاد مؤتمرات وندوات دراسية على التنمية والبيئة في سنة 1971، ومؤتمر المم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في استكهولم في سنة 1972، وندوة كوكوك حول أنماط استخدام الموارد واستراتيجيات البيئة والتنمية في المكسيك عام 1974، وغيرها من المحافل والدراسات التي بدأت في توضيح الروابط بين البيئة والتنمية، حيث توصلت هذه الندوات والمؤتمرات التي عقدت في السبعينات باستمرار إلى قناعة بأن التنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافها.

وذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية والحياتية عموماً¹⁷.

إذ أن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب وضع إستراتيجية تكون في إطار حوكمة بيئية على اعتبار أن البعد البيئي هو ركن أساسي في كل من الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة، وهذا ما يمكن تفسيره من خلال مقارنة البعد البيئي.

2- الحوكمة البيئية أحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة: تحقيق التنمية المستدامة تستلزم استخدام نهج متعدد الجوانب، وتعتبر الحوكمة البيئية من أهم هذه الجوانب، إذ يحتاج متخذي القرار إلى معلومات كافية للإلمام بالأوضاع البيئية الراهنة ومن ثم تحديد مواطن الضعف لوضع سياسات كفيلة بتفويضها، ويمكن تحديد مراحل الحوكمة البيئية نحو التنمية المستدامة كالتالي¹⁸:

1-2- صياغة السياسة البيئية: هي عبارة عن محرك لتنفيذ منظومة الحوكمة البيئية في إطار التنمية المستدامة، لاسيما وأن هدفها الأساسي هو تحسين الأداء البيئي للمرافق والمنشآت، ومن ثم يتعين أن تعكس التزام الحوكمة على التوافق مع الاعتبارات البيئية، ويتعين أن تكون السياسة البيئية للسلطات المعنية واضحة ومفهومة وشاملة وموضوعية ومرنة، وذات مجال تطبيقي محدد وموثقة بمستندات خاصة، وعند الانتهاء من صياغتها ينبغي المصادقة عليها من قبل الإدارة البيئية.

2-2- التخطيط البيئي: يقوم التنظيم بإعداد خطط وبرامج متكاملة ومتناسقة بعضها مع بعض لتنفيذ السياسة البيئية المستهدفة ومن عناصر التخطيط البيئي في إطار التنمية المستدامة.

2-2- التنفيذ: من أجل التنفيذ الفعال والتطبيق الحسن للسياسة البيئية وفق الخطة الموضوعية، لا بد من إرساء الآليات الضرورية لذلك، وهي:

التزام أفراد منظومة الإدارة البيئية باحترام المسؤوليات البيئية:

توفير مستوى ملائم من الموارد والوسائل البيئية التحتية لتنفيذ السياسة البيئية وفق الخطة الموضوعية.

3- دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: في ظل التطورات التي يشهدها محيط المؤسسة الاقتصادية في الجزائر فإن الحديث عن إدماج المؤسسة في إستراتيجية التنمية المستدامة الشاملة في الجزائر يعد رهانا أساسيا وفي نفس الوقت تحد كبير، من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية خاصة في مجال الحفاظ على البيئة، كما أن التنمية المستدامة تمثل رهانا على مستويين، مستوى استراتيجي ومستوى تشغيلي¹⁹، والذي يجعلها إما رابحة أو خاسرة في مواجهة المنافسة.

3-1- المستوى الاستراتيجي: ويمكن إدراجه في:

الانسجام الدائم لمنتجات وخدمات المؤسسة مع المتطلبات الجديدة للسوق وقدرتها على كسب ولاء عملائها وتوسيع حصتها السوقية:

التسيير الحذر والشامل للأخطار ذات الطبيعة البيئية الناتجة عن نشاط المؤسسة بهدف تجنب تشوه سمعتها، لأنه غالبا ما تكون النتائج وخيمة في حالة الأضرار بالبيئة:

الرفع من قدرات المؤسسة على التجديد البيئي وتأهيلها:

حماية سمعتها وتحسين صورتها في نظر الرأي العام.

3-2- المستوى العملي (التشغيلي):

إن المبادرة الإرادية والمسؤولة في تحقيق سياسة المؤسسة البيئية يعد عامل تحفيزي ودافع قوي للعمال:

الرفع من قدراتها في اقتناص الفرص وخلق القيمة المضافة:

التحكم الجيد في الأخطار وفي التكاليف المتعلقة بالبيئة.

خلاصة:

من خلال ماتقدم من طرح ، يمكن القول بأن الحوكمة البيئية هي عبارة عن مفهوم حديث نسبيا، ظهر في الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالتنمية المستدامة وحماية البيئة، حيث ساهمت في ظهوره تلك الأزمات التي مست اقتصاديات الدول، حيث جعلت منها موضوعا مهما في النقاشات والتشريعات والملتقيات المتعلقة بالبيئة على الصعيدين الوطني والدولي. وكما تبين فإن الحوكمة البيئية تعتبر مجموعة من التشريعات والعمليات التنظيمية التي من خلالها تسمح بحماية البيئة بطريقة قانونية، وذلك لحماية حقوق الأجيال القادمة في إدارة الموارد البيئية واستغلالها أحسن استغلال، وهذا ما جاءت به الجمعية العمومية للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر 2015، من خلال وضعها لسبعة عشر (17) هدفا مرتكزا على الجوانب الثلاث الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وقد تم تفصيلها في 169 غاية، كروية محددة لبرنامج طويل الأمد يمتد من 2016 إلى غاية 2030.

الهوامش والإحالات:

- 1 - سيد عاشور أحمد، **التلوث البيئي في الوطن العربي: واقع وحلول معالجته**، الشراكة الدولية للطباعة، مصر، 2006، ص: 11.
- 2 - إسماعيل محمود عبد الرحمان، **محاسبة التلوث البيئي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص: 35، 36.
- 3 - رزان صلاح، **ماهي الحوكمة**، متاح على الموقع التالي: <http://mawdoo3.com>، تاريخ الاطلاع: 2018/01/10.
- 4 - مسعود درواسي وضيف الله محمد الهادي، **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص: 4.
- 5 - مهي وردة، **دور الرقابة البيئية في تكريس الحق في البيئة**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 24، جوان 2017، ص: 124.
- 6 - الحسين شكراني، **نحو حوكمة بيئية عالمية**، مجلة رضى إستراتيجية، المجلد 2، العدد 8، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أكتوبر 2014، ص: 35.
- 7 - سلامي أسماء، **الإعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25، ديسمبر، جامعة الجلفة، 2016، ص: 6.
- 8 - جاسم العوضي،، متاح على الموقع التالي: <http://www.beatona.net/CMS/index.php?option=com>، تاريخ الاطلاع: 2018/01/02.
- 9 - مهي وردة، مرجع سبق ذكره، ص: 125.
- 10 - الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، **الإدارة البيئية**، متاح على الموقع التالي: <http://www.abahe.co.uk/environmental-management.html>، تاريخ الاطلاع: 2018/01/02.
- 11 - هوام جمعة، **حوكمة المؤسسات ومتطلبات حماية البيئة**، مداخلة في الملتقى الوطني: الأداء المتميز للحكومات والمنظمات، جامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر 2011، ص: 11، 12.
- 12 - مهي وردة، مرجع سبق ذكره، ص: 126.
- 13 - عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنت، **التنمية المستدامة فلسفها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 25.
- 14 - فاتح غلاب، **تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2010/2011، ص: 85.
- 15 - حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2013، ص: 26، 27.
- 16 - بن حاج جبلاي، **التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة يحي فارس بالمدينة، جوان 2016، ص: 157.
- 17 - عبيدة صبيط وصابر بقور، **البيئة والتنمية المستدامة ...أية علاقة**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 23، جامعة عمار تليجي بالأغواط، مارس 2017، ص: 109.
- 18 - أمنة تونسي وإبراهيم بورنان، **دو الثقافة البيئية في تدعيم المحاسبة البيئية في ظل متطلبات التنمية المستدامة**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 27، جامعة الجلفة، جوان 2017، ص: 14.
- 19 - مخفي أمين وعامر حبيبة، **دور تبني الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في دعم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، جامعة طاهري محمد بشار، جوان 2017، ص: 09.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإتفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

الاستثمار في الطاقات المتجددة وعلاقته بالتنمية المستدامة في الجزائر

-واقع وآفاق-

د. غريب الطاوس

جامعة العربي التبسي- الجزائر

taoues_g@yahoo.fr

د. براهيم زرزور

جامعة العربي التبسي- الجزائر

zarzourbrahmisceco@gmail.com

ملخص:

يتزايد الاهتمام بدراسة موضوع الطاقات المتجددة مونها تمثل احدي أهم المصادر الرئيسية للطاقة العالمية خارج الطاقة التقليدية، فضلا عن كونها طاقة نظيفة وغير ملوثة بيئيا، مما يكسبها أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة، وتهدف هذه الورقة البحثية الى توضيح دور الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، وابرز الامكانيات الواعدة التي تزخر بها الجزائر، خاصة الطاقة الشمسية والهوائية، مما دفع بها الى وضع مجموعة من البرامج والخطط ضمن لها الانتقال لاقتصاديات الطاقة المتجددة.
الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الطاقات المتجددة، التنمية المستدامة، الواقع، الآفاق.

Abstract:

Increasing interest in studying the subject of renewable energies as it represents one of the most important main sources of global energy outside the conventional energy supply, as well as being environmentally clean and non polluting energy, which earned great importance in achieving sustainable development, this paper aims to clarify the role of investment in renewable energies to achieve sustainable development, and to highlight promising possibilities of Algeria, particularly solar and wind energy, leading to the development of a set of programs and plans to ensure the transition of the economics of renewable energy.

Keywords: Investment, renewable energies, sustainable development, reality, the prospects.

تمهيد:

إن تحقيق تنمية مهما كانت أهدافها يتطلب توفر خدمات الطاقة فهي تعتبر المحرك الأول والدعامة الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. ليبقى الجانب البيئي بمثابة حجر الزاوية بالنسبة لعملية التنمية المستدامة، لأنها تحاول الموازنة ما بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، خاصة وأن أنماط التنمية التي كانت سائدة أدت الى استغلال مصادر الطاقة التقليدية استغلالا مجحفا، خاصة الأحفورية منها نتيجة للاعتماد عليها في تلبية حوالي 80% من الاحتياجات العالمية هذا من جهة، و من جهة ثانية أدت إلى تلويث شديد للبيئة ازدادت حدته خلال العقود الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى دق ناقوس الخطر.

وهذا ما عجل بالبحث عن بدائل لهذه المصادر الأحفورية، وهو ما تجلى في الاهتمام بمصادر الطاقات المتجددة النظيفة بيئيا، وهذه المصادر الطاقوية البديلة والمتجددة أصبحت محل اهتمام كل دول العالم خاصة تلك التي تملك إمكانيات كبيرة منها، والجزائر واحدة من بين الدول التي أولت اهتماما كبيرا للاستثمار في هذا المجال، وتبذل الجزائر مجهودات كبيرة جدا قصد تطوير وتنمية هذه الطاقات.

إشكالية الدراسة

من خلال هذه الورقة البحثية سوف نعالج إمكانية وأهمية التوجه إلى الاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة والتكنولوجيا المرافقة لها، ومدى مساهمتها في تحقيق تنمية مستدامة، وهذا من خلال عرض واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر، وسنحاول دراسة الإشكالية التالية:

فيما يتمثل واقع ومستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر؟ وما مدى مساهمة هذا النوع من الطاقات في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف البحث

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في استخلاص واقع وآفاق تطوير وتنمية الطاقات المتجددة في الجزائر من أجل المحافظة على مصادر الطاقة التقليدية وحماية البيئة، وهذا بالاستثمار في استغلال هذه المصادر المتجددة، حتى تساهم مستقبلا في تحقيق تنمية مستدامة.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها الإجابة على الإشكالية المطروحة، وتسهيل الضوء على القيمة المضافة والمزايا التي تتحصل عليها الجزائر جراء تطوير وتنمية مصادر الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى الحفاظ على نصيب الأجيال القادمة بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، كما تبرز أهمية الدراسة في الوقوف عند المزايا الأساسية للطاقات المتجددة ومنها مصادر لا تنضب، وتمكن من الحفاظ على نصيب الأجيال القادمة من مختلف مصادر الطاقة وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة

من أجل إنهاء مختلف تطلعات هذا البحث، تم الاعتماد على المناهج المستخدمة في الدراسات الاقتصادية عموما حيث غلب استخدام المنهج الوصفي التحليلي على مختلف محاور الدراسة، قصد استيعاب وفهم معالم الموضوع ومنهج دراسة الحالة بالتطرق إلى دراسة حالة الجزائر.

وقصد معالجة الإشكالية والموضوع تم تقسيم الدراسة الى المحاور التالية:

- أولا: الاستثمار في الطاقات المتجددة؛
- ثانيا: ماهية التنمية المستدامة؛
- ثالثا: أهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة؛
- رابعا: واقع وآفاق الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر.

أولاً: الاستثمار في الطاقات المتجددة

الطاقة هي ركيزة أساسية للتنمية في كل دول العالم، لذلك تعمل هذه الدول على توفير حاجاتها الضرورية من الطاقة لضمان تقدمها وتطورها، وهو ما أدى إلى ارتفاع الطلب على مصادر الطاقة التقليدية، ومع محدودية هذه الأخيرة، بدأ البحث عن مصادر بديلة للطاقة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها، وبالتالي أصبح للطاقات المتجددة دوراً حيوياً في دفع عجلة النمو والتنمية في هذه الدول.

1- مفهوم الاستثمار في الطاقات المتجددة

للاستثمار دور كبير في تعبئة الموارد المالية وعناصر الإنتاج، لذلك أعتبر من المحركات الأساسية للتنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، وعليه فقد أخذ حيز كبير من اهتمام الباحثين والمختصين، وبالتالي قدمت له العديد من التعاريف بما يتواءم مع توجهات كل منهم، حيث يعرف الاستثمار لغة على أنه: "توظيف الأموال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح"،¹ أي التنازل عن مبلغ من المال في الوقت الحالي بهدف الحصول على مبلغ أكبر في المستقبل، أما الاستثمار اصطلاحاً فهو: "انفاق يوجه إلى زيادة أو الإبقاء على رصيد رأس المال ويتكون من جميع السلع والخدمات التي تستخدم في خطوات الإنتاج من أجل إنتاج سلع وخدمات أخرى مستقبلاً".²

من خلال هذا التعريف يمكن الاستنتاج أن الاستثمار يستلزم تخصيص قدر كافي من الأموال أولاً، ومن ثم استغلالها بصورة عقلانية خلال عدد من السنوات بما يسهم في تنميتها وتعزيزها عبر الزمن.

وتعرف الطاقة المتجددة من وجهات نظر مختلفة أهمها:

تعريف وكالة الطاقة الدولية IEA: "تشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها".³

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: "هي الطاقة المكتسبة من عمليات طبيعية تتجدد باستمرار، وبالتالي فهي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار".⁴ يقصد بالطاقات المتجددة تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى أنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، كما تعرف الطاقة المتجددة بأنها الطاقة التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة.⁵

تميز الطاقات المتجددة بأنها أبدية وصديقة للبيئة، وهي بذلك على خلاف الطاقات غير المتجددة (قابلة للنضوب) الموجودة غالباً في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها منه ومصادر الطاقة المتجددة تختلف كلياً عن الثروة البترولية حيث أن مخلفاتها لا تتسبب في تلويث البيئة كما هو الحال عليه عند احتراق البترول.

بعد شرح كلا المفهومين (الاستثمار، الطاقات المتجددة)، ومن خلال دمجها يمكن تعريف الاستثمار في الطاقات المتجددة على أنه: "الأموال الموظفة في الوقت الحالي على تأسيس البنية التحتية والهياكل الأساسية التصنيعية لمصادر الطاقة المتجددة، وتطوير تقنياتها وتكنولوجياها، وهذا بغية الحصول على طاقة نظيفة في المستقبل بتكاليف تشغيلية أقل".⁶

2- أهمية الطاقات المتجددة

إن الدافع الرئيسي الأول للبحث عن بدائل للطاقة التقليدية هو دافع بيئي، حيث أنه من أهم الآثار لاستعمال الطاقة التقليدية هي ظاهرة الاحتباس الحراري، وعلى العكس للطاقة المتجددة أثر معروف في حماية البيئة نتيجة ما تحققة للتقليل من انبعاثات الغازات السامة، كذلك في تقرير أصدرته شبكة سياسة الطاقة المتجددة للقرن الواحد والعشرين يقول بأنه يجب أن تلعب الطاقة المتجددة دوراً رئيسياً في إمدادات الطاقة العالمية وذلك من أجل مواجهة التهديدات البيئية والاقتصادية للتغير المناخي التي تتزايد خطراً.⁷

وعليه يمكن إيجاز الأهمية المكتسبة لاستعمال الطاقة المتجددة في النقاط التالية:⁸

■ متوفرة بكثرة في جميع أنحاء العالم؛

- تقلل الاعتماد على واردات الطاقة وتوفر بديلا محليا ذي قيمة؛
- تمثل الأساس لإمداد الدول الصناعية والنامية بالطاقة بشكل مستدام؛
- واحدة من الأسواق التي تشهد نموا معتبرا في العالم؛
- اقتصادية في كثير من الاستخدامات وذات عائد اقتصادي كبير؛
- مصدر محلي لا ينتقل، ويتلاءم مع واقع تنمية المناطق النائية والريفية واحتياجاتها؛
- تتمتع مصادر الطاقة المتجددة بالديمومة و التجدد.

3- مصادر الطاقة المتجددة

من بين أهم مصادر الطاقة المتجددة في العالم اليوم ما يلي:

3-1- الطاقة الشمسية

تعتبر الطاقة الشمسية من الطاقات المتجددة النظيفة التي لا تنضب ما دامت الشمس موجودة، كما أن جميع مصادر الطاقة الموجودة على الأرض قد نشأت أولا من الطاقة الشمسية، وهذه الطاقة يمكن تحويلها بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى حرارة وبرودة وكهرباء وقوة محرك، وأشعة الشمس أشعة كهرومغناطيسية وظيفها المرئي يشكل 49% وغير المرئي كالأشعة فوق بنفسجية يشكل 2% والأشعة دون الحمراء 49%، وقد كان استخدام الطاقة الحرارية للشمس معروفا منذ آلاف السنين في المناطق الحارة، حيث استخدمت في تسخين المياه وفي تجفيف بعض المحاصيل لحفظها من التلف، أما في الوقت الحالي فإنه يتم استغلال طاقة الشمس في إنتاج طاقة كهربائية وفي التدفئة وتكييف الهواء وصهر المعادن وغيرها.⁹ وتجدر الإشارة إلى أن الطاقة الشمسية تعتبر المرشح الأقوى لتحل محل البترول بعد نضوبه في إنتاج الكهرباء، ومن المتوقع أيضا نجاح ألواح الفوتوفولتيك التي تحول أشعة الشمس إلى كهرباء وتعتبر الطاقة الحرارية الشمسية تكنولوجيا جديدة نسبيا وواعدة إلى حد بعيد فمواردها كثيرة وأثارها على البيئة محدودة.

3-2- الطاقة الهوائية

لقد استخدمت طاقة الرياح منذ القدم في دفع السفن الشراعية وفي إدارة طواحين الهواء وفي رفع المياه من الآبار وطحن الحبوب، وقد أجريت أبحاث وتجارب لإنشاء محطات توليد الكهرباء بالطاقة الهوائية وتجدت في أكبر طاحونة في أمريكا يبلغ ارتفاعها 55 م، وقد تم الحصول على طاقة كهربائية تعادل 250 كيلوواط، ويتم إنتاج الطاقة من الرياح بواسطة محركات أو توربينات ذات 3 أذرع تديرها الرياح وتوضع على قمة أبراج طويلة وتعمل كما تعمل المراوح ولكن بطريقة عكسية، فعوض استخدام الكهرباء لإنتاج الرياح كما تفعل المراوح تقوم هذه التوربينات باستعمال الرياح لإنتاج الطاقة، وتستطيع التوربينات كبيرة الحجم المصممة لمؤسسات إنتاج الكهرباء للاستعمال العام توليد ما بين 650 كيلوواط و 1.5 ميغاواط.¹⁰

3-3- الطاقة المائية

يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر، حيث استخدم الإنسان مياه الآبار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة طاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب، أما اليوم وبعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء، بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية، كما تشهد في دول عديدة مثل النرويج والسويد وكندا والبرازيل ومن أجل هذه الغاية، تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأمطار، وتبنى السدود الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة، وتشير التوقعات المستقبلية لهذا المصدر من الطاقة إلى زيادة تقدر بخمسة أضعاف الطاقة الحالية بحلول عام 2020.¹¹

4-3- طاقة الكتلة الحيوية

تتمتع أهمية طاقة الكتلة الحيوية في أنها تأتي في المرتبة الرابعة بالنسبة لمصادر الطاقة في الوقت الحاضر، حيث تشكل ما نسبته 14% من احتياجات الطاقة في العالم، وتزداد أهمية هذه الطاقة في الدول النامية حيث ترتفع تلك النسبة إلى حوالي 3% من احتياجات الطاقة في تلك الدول، وخاصة في المناطق الريفية.¹²

إن طاقة الكتلة الحيوية أو كما تسمى أحيانا الطاقة الحيوية هي في الأساس مادة عضوية مثل الخشب والمحاصيل الزراعية والمخلفات الحيوانية، وهذه الطاقة هي طاقة متجددة، لأنها تحول طاقة الشمس إلى طاقة مخزنة في النباتات عن طريق عملية التمثيل الضوئي، فطالما هناك نباتات خضراء فهناك طاقة شمسية مخزنة فيها، وبالتالي هناك طاقة الكتلة الحيوية التي تستطيع الحصول عليها بطرق مختلفة من هذه النباتات.

أما مصادر الكتلة الحيوية في الوقت الحاضر فهي: مخلفات الغابات والمخلفات الزراعية، استغلال قطع أخشاب الغابات بشكل مدروس، فضلات المدن، المحاصيل التي تزرع خصيصا لغايات الحصول على الطاقة منها.

5-3- الطاقة الحرارية الجوفية

هي مصدر طاقة بديل نظيف ومتجدد، وهي طاقة حرارية مرتفعة ذات منشأ طبيعي مختزنة في الصهارة في باطن الأرض، حيث يقدر أن أكثر من 99% من كتلة الكرة الأرضية عبارة عن صخور تتجاوز حرارتها 1000 درجة مئوية، وترتفع درجة الحرارة بزيادة التعمق في جوف الأرض بمعدل نحو 2.7 درجة مئوية كل 100 متر في العمق، أي أنها تصل إلى معدل 27 درجة مئوية على عمق 1 كيلومتر أو 55 على عمق 2 كيلومتر وهكذا، ويستفاد من هذه الطاقة الحرارية بشكل أساسي في توليد الكهرباء، ويتطلب ذلك حفر أنابيب كثيرة إلى أعماق سحيقة قد تصل إلى نحو 5 كيلومترات، وفي بعض الأحيان تستخدم المياه الساخنة للتدفئة عندما تكون الحرارة قريبة من سطح الأرض، ونجدها على عمق 150 متر أو أحيانا في مناطق معينة على صورة ينابيع حارة تصل إلى سطح الأرض، وتعتبر الطاقة الحرارية الأرضية من مصادر الطاقة المتجددة التي استخدمت منذ فترة طويلة من خلال استغلال مياه الينابيع الحارة.¹³

4- خصائص مصادر الطاقة المتجددة

هناك خاصيتين مشتركتين بين مختلف مصادر الطاقات المتجددة وهما خاصية التجدد وكذا خاصية عدم تلويث البيئة، إلا أنه يمكن عرض الخصائص مميزة التالية:

- هي مصادر دائمة ذلك لأنها مرتبطة أساسا بالشمس و الرياح و المياه والطاقة الصادرة عنهم؛
- مصادر الطاقة المتجددة رغم ديمومتها على المدى البعيد إلا أنها لا تتوفر بشكل منتظم طول الوقت وعلى مدار الساعة، فهي ليست مخزونا جاهزا نستعمل منه ما نشاء متى نشاء فمصادر الطاقة المتجددة تتوفر أو تختفي بشكل خارج قدرة الإنسان على التحكم فيها أو تحديد مقادير المتوفر منها، كالشمس وشدة الإشعاع؛
- شدة الطاقة في المصادر المتجددة ليست عالية التركيز، وبالتالي فإن استخدام هذه المصادر يتطلب استعمال العديد من الأجهزة ذات المساحات والأحجام الكبيرة، والواقع أن هذا هو أحد أسباب ارتفاع التكلفة الأولية لأجهزة الطاقة المتجددة وهو ما يشكل في نفس الوقت أحد العوائق أمام انتشارها السريع؛
- تتوفر أشكال مختلفة من الطاقة في مصادر الطاقة البديلة الأمر الذي يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل شكل من الطاقة المتجددة.

ثانيا: ماهية التنمية المستدامة

يكتسي موضوع التنمية بمختلف مفاهيمه أهمية بالغة على المستوى العالمي، وخاصة في الفترة الأخيرة حيث لوحظ اهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية الاقتصادية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة، وقضايا ارتبطت بالتنمية الصناعية والنمو المتسارع لمعدلات الاستهلاك، فأصبحت الحاجة إلى الربط بين أهداف البيئة والتنمية أكثر وضوحا، وهذا ما أدى الى ظهور مفهوم التنمية المستدامة.

1-تعريف التنمية المستدامة

يشير مفهوم الاستدامة من الناحية اللغوية حسب المصطلح الانجليزي Sustainability إلى القابلية للدوام والاستمرارية. أما من الناحية الاصطلاحية فقد قدمت عدة تعاريف للتنمية المستدامة.

تمت صياغة مفهوم التنمية للمرة الأولى من خلال تقرير مستقبلنا المشترك الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، حيث كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوم جديدا وثوريا في الفكر التنموي، إذ أنه وللمرة الأولى دمج ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة في تعريف واحد.

وقد أحتوى تقرير برونتلاند Brudtland وحده على ستة تعاريف لمفهوم التنمية المستدامة، والتعريف الأكثر تداولاً هو أن التنمية المستدامة هي: "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها"¹⁴.

وفي تعريف آخر وفي محاولة للربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية، نجد أن التنمية المستدامة تعرف على أنها: "محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل ما بين البيئة والاقتصاد"¹⁵.

وقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام 1992 التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث يتحقق أعلى نمو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة بل تمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية.¹⁶

الملاحظ من خلال التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة أنها مرتبطة مع تحقيق عدالة اجتماعية، وتقدم اقتصادي يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئة، بمعنى أن الأرض والإمكانات الطبيعية التي تحتويها كميّات يجب أن يحول إلى الأجيال المستقبلية بشكل غير منقوص، على هذا الأساس لا يمكن أن تحدث التنمية إذا لم تكن فعالة اقتصاديا، عادلة اجتماعيا ومحتملة بيئيا.

2-أبعاد التنمية المستدامة

ترتكز التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة، تتمثل في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، وتعتبر هذه الأبعاد عن طبيعة المفهوم المتعدد الاختصاصات بشكل واضح، وفيما يلي عرض لأبعاد التنمية المستدامة.

2-1- البعد الاقتصادي

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، ووفقا للبعد الاقتصادي، تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد باعتبار البيئة هي الأساس والقاعدة للحياة البشرية.¹⁷ فالبعد الاقتصادي يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وكفاءة.

2-2- البعد الاجتماعي

تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص إذ يجعل من النمو وسيلة للإلتحام الاجتماعي، وضرورة وجود إنصاف وعدالة بين الأجيال، فهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال البشرية المستقبلية، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية، أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على الخيارات الاجتماعية والاقتصادية، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة - النظر لضرورة عملية الإنصاف والعدل- القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة.¹⁸

2-3- البعد البيئي

يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، والتنمؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول عدة عناصر أهمها: النظم الايكولوجية، الطاقة، التنوع البيولوجي،¹⁹ إضافة إلى الاهتمامات البيئية بالاحتباس الحراري واختلال طبقة الأوزون والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

ولكي تقوم هذه التنمية على قاعدة صلبة، لا بد من أن تعتمد على واقع مخزون رأس المال الذي يعكس قدرة المجتمع ومحتوياته ومكوناته كلها، لذلك يمكن القول أن محتوى التنمية المستدامة يتمثل في منطلقين:

- **إنساني-أخلاقي:** حيث لا يجوز فيه إفساد البيئة وتدميرها؛
- **اقتصادي:** إذ أن كل ما تحتويه البيئة من موارد يشكل رأس المال الطبيعي الذي هو احد عناصر العملية الإنتاجية، ولا يجوز أن يستهلك الإنسان في أي نشاط اقتصادي رأس ماله الحقيقي.

إن تطبيق فلسفة التنمية المستدامة يعني أننا مطالبون بالسير في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: المحافظة على البيئية، تحقيق نمو اقتصادي معقول وتحقيق العدالة الاجتماعية، إن السير في هذه الاتجاهات بشكل متواز ومتوازن وعقلاني سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جديدة لنا وللأجيال القادمة.

ثالثا: أهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة

لقد أشار برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة، أن تزايد الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة حول العالم، سيساهم في إمداد العالم بربع ما يحتاجه من الطاقة النظيفة بحلول العام 2030، فهناك اتجاه في شتى دول العالم المتقدمة والنامية يهدف إلى تطوير سياسات الاستفادة من صور الطاقة المتجددة واستثمارها، لكونها مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة ومتجددة باستمرار ونظيفة، وذلك كسبيل للحفاظ على البيئة من ناحية، وإيجاد مصادر وأشكال أخرى من الطاقة تكون لها إمكانية الاستمرار والتجدد من ناحية أخرى، فضلا عن تقليل التكاليف، في مواجهة النمو الاقتصادي السريع والمتزايد، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحسن نوعية حياة الفقراء فضلا عن تحسين البيئة العالمية والمحلية.

1-علاقة الطاقة المتجددة بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

تساهم الطاقة المتجددة في تحقيق الأبعاد الاقتصادية من خلال ما يلي:

1-1-تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام

يمثل قطاع الطاقة واحدا من القطاعات التي تتنوع بها أنماط الإنتاج والاستهلاك، والتي تتميز في معظمها بمعدلات هدر مرتفعة. وفي ظل الزيادة المطردة في الاستهلاك نتيجة للنمو السكاني، فإن الأمر يتطلب تشجيع كفاءة استخدام وقابلية استمرار موارد الطاقة، من خلال وضع سياسات تسعير ملائمة من شأنها إتاحة حوافز زيادة كفاءة الاستهلاك، والمساعدة على تطبيق الإصلاحات القانونية والتنظيمية، التي تؤكد على ضرورة الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وتنمية موارد الطاقة المتجددة، إضافة إلى تسهيل الحصول على التجهيزات المتسمة بالكفاءة في استهلاك الطاقة، والعمل على تطوير آليات التمويل الملائمة.²⁰

1-2-تنوع مصادر الطاقة

يتوفر العالم على مصادر دائمة من الطاقات المتجددة، يمكن من خلال تطوير استخداماتها المساهمة التدريجية بنسب متزايدة في توفير احتياجات الطاقة للقطاعات المختلفة، وتنوع مصادرها، مما يؤدي إلى تحقيق وفرة في استهلاك المصادر التقليدية للطاقة، تسمح بتوفير فائض في التصدير، كما تساهم في إطالة عمر مخزون المصادر التقليدية في الدول المنتجة للنفط والغاز، كما يمكن أن تمثل الوفرة المحققة من الاستهلاك، خفضا في تكاليف استيراد المصادر التقليدية بالنسبة للدول غير المنتجة للنفط والغاز، فضلا عن ذلك فإن الإمكانيات المتاحة حاليا للنظم المركزية الكبيرة لتوليد الكهرباء، تمثل فرصة للتوجه نحو تصدير الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة.²¹

1-3-توفير مصادر الطاقة لتحلية مياه البحر

إن توفر مصادر الطاقة المتجددة في مواقع الاحتياج للمياه، خاصة بالتجمعات الصغيرة التي تحتاج إلى استهلاك محدود من الماء العذب، يمكن أن تكون الحل الاقتصادي والتقني لتحلية المياه في المناطق التي يتعذر بها توفر المصادر التقليدية بكلفة اقتصادية.²²

2-علاقة الطاقة المتجددة بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

- تتضمن القضايا الاجتماعية المرتبطة باستخدام الطاقة التخفيف من وطأة الفقر، وإتاحة الفرص أمام المرأة، والتحول الديمغرافي والحضري، إذ يؤدي الوصول المحدود لخدمات الطاقة إلى تهميش الفئات الفقيرة وإلى تقليل قدرتها بشكل حاد على تحسين ظروفها المعيشية، لذا تساهم الطاقة المتجددة في تحسين البعد الاجتماعي من خلال:²³
- من شأن تطبيقات الاعتماد على مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة كالمسخن الشمسي والخلايا الضوئية، وعمليات تدوير المخلفات الزراعية وتحولها إلى سماد عضوي أن تساهم في القضاء على البطالة واجتثاث الفقر وفي الحفاظ على الموارد المالية والمادية من الهدر؛
 - يساهم استعمال الطاقة الشمسية في المناطق النائية للتدفئة الحرارية أو لتوليد الكهرباء بالبخار أو تخفيف المحاصيل في فك عزلة المناطق النائية واكتساب العديد من الخبرات والمهارات ومنه المساهمة في تحقيق التنمية المحلية؛
 - تحتاج مشاريع البنى التحتية كالمرافق الصحية والمستشفيات والمدارس خاصة في المناطق النائية والصحراوية المعزولة إلى مصادر تمويلية ضخمة، ولكن إذا ما تم تصميمها بتقنيات البناءات الخضراء حيث تستمد طاقتها من مصادر الطاقات المتجددة (شمس، رياح، مياه، وغيرها)، فمن شأنها أن تقلل من تكاليف الربط بالطاقة وتكاليف صيانة الأسلاك وتشديد المحطات التقليدية، ومن شأنها كذلك أن تعمل على تحفيز الاستثمار في هذا المجال، وتساهم في توزيع الفرص العادلة بين جميع أقاليم البلد الواحد؛
 - تتميز هذه الأنظمة بوجودها على مقربة من المجتمعات التي تستخدمها، ما يوفر الحس بالقيمة والملكية الجماعية المشتركة ويعزز التنمية المستدامة؛
 - توفر أنظمة الطاقة المتجددة فرص عمل جديدة ونظيفة ومتطورة تكنولوجيا.

3-علاقة الطاقة المتجددة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة

لقد تعرض جدول أعمال القرن الواحد والعشرين الى العلاقات بين الطاقة والأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بحماية الغلاف الجوي من التلوث الناجم عن استخدام الطاقة في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وفي قطاعي الصناعة والنقل على وجه الخصوص. حيث دعت الأجنحة 21 الى تجسيد مجموعة من الأهداف المرتبطة بحماية الغلاف الجوي والحد من التأثيرات السلبية لقطاع الطاقة مع مراعاة العدالة في توزيع مصادر الطاقة وظروف الدول التي يعتمد دخلها القومي على مصادر الطاقة الأولية أو تلك التي يصعب عليها تغيير نظم الطاقة القائمة بها، وذلك بتطوير سياسات وبرامج الطاقة المستدامة من خلال العمل على تطوير مزيج من مصادر الطاقة المتوفرة الأقل تلويثا للحد من التأثيرات البيئية غير المرغوبة لقطاع الطاقة، مثل انبعاث غازات الاحتباس الحراري، ودعم برامج البحوث اللازمة للرفع من كفاءة نظم وأساليب استخدام الطاقة، اضافة الى تحقيق التكامل بين سياسات قطاع الطاقة والقطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاعي النقل والصناعة.²⁴

رابعاً: واقع وآفاق الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر

عملت الجزائر بعد ما ترتب من اختلالات هيكلية في اقتصادها، بعد الصدمة النفطية لسنة 1986 على إيجاد موارد وطاقات بديلة عن المحروقات لتحقيق استقرار دائم في الاقتصاد الجزائري، فالجزائر تتوفر على إمكانيات طبيعية هائلة في مجال الطاقات المتجددة وهي تعترم الاستثمار بكثافة في هذا المجال.

1-واقع الطاقات المتجددة في الجزائر

تنطلق الجزائر في مسار الطاقة المتجددة وذلك من اجل إيجاد حلول شاملة ومستدامة لتحديات البيئية، وإشكالية المحافظة على الطاقة الأحفورية، وتستند هذه الاختيارات الاستراتيجية على الإمكانيات الهائلة للجزائر للطاقة الشمسية (الطاقة الشمسية الضوئية والطاقة الشمسية الحرارية)، التي تمثل المحور الأساسي للبرنامج، حيث من المنتظر

الوصول إلى 37% من إنتاج الكهرباء بحلول 2030 يكون عن طريق الطاقة الشمسية، ويهتم البرنامج أيضا بالطاقة الهوائية التي تمثل المحور الثاني حيث يقدر أن تشارك بما نسبته 3% من إنتاج الكهرباء سنة 2030.

1-1 واقع الطاقة الشمسية في الجزائر

لقد بدأت الجهود الأولى لاستغلال الطاقة الشمسية في الجزائر مع إنشاء أول محافظة للطاقات الجديدة في الثمانينيات، و اعتماد مخطط الجنوب سنة 1988، مع تجهيز المدن الكبرى بتجهيزات لتطوير الطاقة الشمسية، ورغم الترسنة القانونية المعتمدة ما بين سنتي 1999 و 2001 إلا أنه لا يزال نصيب الطاقة الشمسية محدودا بالجزائر، وغير مستخدمة بالشكل المطلوب، خاصة وأن الجزائر تتوفر على إمكانات طبيعية هائلة في مجال الطاقات المتجددة بامتلاكها لأحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم، وتتمتع بإمكانات هائلة لإنتاج وتصدير الطاقة الشمسية، باعتبار وجود الحقل الشمسي الاستثنائي الذي يغطي مساحة 2.381.743 كلم²، وأزيد من 3000 ساعة شمسية سنويا، وهو الأهم في حوض البحر المتوسط كله بحجم 169440 تيراواط/ساعة سنويا، ويصل المعدل السنوي للطاقة الشمسية المستقبلية إلى 700 كيلوواط/س للمتر المربع الواحد سنويا بالمناطق الساحلية وفي مناطق الهضاب العليا، بينما يصل إلى 2650 في الصحراء.²⁵

وفيما يلي جدول يوضح القدرات الشمسية للجزائر:

جدول رقم (02): القدرات الشمسية في الجزائر

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
مساحة (%)	04	10	86
معدل اشراق الشمس (ساعة / السنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها (كيلووات ساعي م ² /ساعة/سنة)	1700	1900	2650

المصدر: دليل الطاقات المتجددة، وزارة الطاقة والمناجم، 2007، ص:39.

يبين الجدول السابق أن الجزائر تتوفر على أهم الودائع الشمسية في العالم، إذ تصل مدة الإشعاع إلى أزيد من 2000 ساعة/سنة وتوفيق 3500 ساعة/سنة في الصحراء، كذلك الطاقة المستقبلية في 1 م² تساوي 5 كيلوواط ساعي أي ما يقارب 1700 كيلوواط/م²/سنة في المنطقة الساحلية و 2650 كيلوواط/م²/سنة في الصحراء. كما دشنت الجزائر في 14 يوليو 2011، المحطة الأولى من نوعها للطاقة الهجينة للطاقة الشمسية والغاز، أيضا تبلغ الطاقة الإنتاجية لمحطة "حاسي الرمل" للطاقة الكهربائية بمنطقة "تيفلمت" 150 ميغاوات، منها 30 ميغاوات من الطاقة الشمسية، وهي محطة جزائرية إسبانية في إطار الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في مجال الطاقة المتجددة بتكلفة 350 مليون أورو، وقد اختير موقع المحطة على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل، بسبب قرب الموقع من المرافق الغازية، وحجم أشعة الشمس التي تتمتع بها هذه المنطقة والتي تقدر ب 3000 ساعة في السنة.²⁶

وبالنظر إلى أهمية السوق الجزائرية وخصوصيتها، تتسابق بلدان أوروبية عديدة لنيل فرص شراكة مع الجزائر في مجال تطوير واستثمار الطاقات المتجددة، حيث أبرمت الجزائر العديد من عقود الشراكة مع الجانب الأوروبي، من بينها مذكرة تفاهم مع الجانب الألماني حول الطاقة المتجددة وحماية البيئة في سنة 2009، بالإضافة إلى مشروع بناء محطة الطاقة الهجينة مع شركة "أبينير الإسبانية".²⁷

وتعد المبادرة الأوروبية "ديزرتيك" التي انضمت إليها الجزائر من خلال مذكرة تفاهم أبرمت في ديسمبر 2011 من قبل الطرفين، من أهم المقترحات الدولية لاستغلال الطاقة الشمسية كمصدر أساسي لإنتاج الكهرباء. ويهدف البرنامج إلى استحداث سوق للطاقات المتجددة على الصعيد الصناعي انطلاقا من الصحراء الكبرى في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وتقدر قيمته الإجمالية ب 400 مليار يورو بما يعادل 560 مليار دولار، إضافة إلى عقد الشراكة الجزائري الألماني الأخير القاضي بإنشاء وحدة إنتاجية بروفية لإنتاج الصفائح الشمسية، وكذا مذكرة تفاهم ممضاهة بين مؤسسة سونلغاز

الجزائرية، ومفوضية الاتحاد الأوروبي تهدف إلى تعزيز مبادلات الخبرات التقنية، ودراسة سبل ووسائل اقتحام الأسواق الخارجية، والترقية المشتركة لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر وفي الخارج²⁸.

2-1-واقع الطاقة الهوائية في الجزائر

تتغير الرياح في الجزائر من مكان الى آخر نتيجة لطوبوغرافيا وتنوع المناخ، حيث تنقسم الجزائر الى منطقتين جغرافيتين كبيرتين:²⁹

- الشمال الذي يحده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي، وبينهما توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري، ومعدل سرعة الرياح في الشمال غير مرتفع جدا؛
- منطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ثا وتتجاوز 6م/ثا في منطقة أدرار، وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في بلادنا معتدلة وتتراوح ما بين 2 إلى 6م/ثا، وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.

3-1-واقع الطاقة المائية في الجزائر

تتميز الطاقة المائية بعدم انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو كنتيجة لاستخدامها، إلا أن إنشاء المحطات المائية قد يسهم في تغيير أنماط المعيشة بالمناطق التي تقام بها، حيث يتسبب إنشاء السدود والخزانات في تهجير السكان من مناطق إقامتهم التي اعتادوها إلى مناطق أخرى، بالإضافة إلى أن خزن المياه في خزانات ضخمة يؤدي إلى رفع نسبة التبخر في تلك المناطق مما يؤدي لارتفاع درجة الحرارة والرطوبة وبالتالي تغير طبيعة المناخ.

وتبلغ حصة حظيرة الإنتاج الكهرومائي بالجزائر بما استطاعته 233 ميغاوات وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكاف لمواقع الإنتاج الكهرومائي وإلى عدم استغلال المواقع الموجودة استغلالا كفؤا.³⁰

4-1-واقع الطاقة الجوفية في الجزائر

أما فيما يخص طاقة الحرارة الجوفية، ففي الجزائر يمثل الكلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية، حيث ينتج أكثر من 200 منبع مياه معدني حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق وشمال غرب البلاد، وتوجد هذه الينابيع في درجة حرارة غالبا ما تزيد عن 40° مئوية، والمنبع الأكثر حرارة هو منبع المسخوطين ب 96° مئوية، وهذه الينابيع الطبيعية التي هي تسربات لخزانات موجودة في باطن الأرض، تنتج لوحدها أكثر من 2 م³ من الماء الحار، وهي جزء صغير فقط مما تحويه الخزانات.³¹

كما يشكل التكون القاري الكبيس خزانا كبيرا من حرارة الأرض الجوفية، ويمتد على آلاف الكيلومترات المربعة ويسعى هذا الخزان طبقة ألبية، حيث تصل حرارة مياه هذه الطبقة إلى 57°، ولو تم جمع التدفق الناتج من استغلال الطبقة الألبية والتدفق الكلي لينابيع المياه المعدنية الحارة فهذا يمثل على مستوى الاستطاعة أكثر من 700 ميغاواط.

5-1-واقع طاقة الكتلة الحيوية في الجزائر

أما فيما يتعلق بطاقة الكتلة الحيوية فتتقسم الجزائر الى منطقتين:

- المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي 90 من المساحة الاجمالية للبلاد؛
- منطقة الغابات الاستوائية التي تغطي مساحة قدرها 2.5 مليون هكتار، أي حوالي 10 % من مساحة البلاد، وتغطي الغابات فيها حوالي 1.8 مليون هكتار، في حين تمثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال 1.9 مليون هكتار، ويعتبر كل من الصنوبر البحري والكالبتوس نباتين مهمين في الاستعمال الطاقوي لكهما لا يمثلان إلا 5 % من الغابات الجزائرية.³²

2-الأهداف الاستراتيجية المستقبلية في الجزائر

إن تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل للطاقات الأحفورية المتناقصة الموارد، ولتحقيق وتنفيذ خططها واهدافها تبنت الحكومة في 3 فيفري 2011 البرنامج الوطني لتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة والكفاءة الطاقوية والذي يمتد في الفترة ما بين 2011 الى 2030.

ينتظر أن يبلغ إنتاج الكهرباء انطلاقاً من مختلف الطاقات المتجددة التي تنوي الجزائر تطويرها خلال الفترة (2011- 2030) نحو 22.000 ميغاواط في أفق 2030، أي ما يعادل 40 % من إنتاج الكهرباء الإجمالي، كما تتطلع الجزائر إلى تصدير 10.000 ميغاواط من 22.000 ميغاواط تم برمجتها خلال العقد المقبلين. حيث ستوجه 12.000 ميغاواط لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء.³³

والجدول التالي يحدد مراحل انجاز هذا المشروع ومساهمة مصادر الطاقة المتجددة فيه.

جدول رقم(03): مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في تحقيق البرنامج الوطني للطاقات الجديدة والمتجددة

المصادر	المرحلة الأولى 2015-2020	المرحلة الثانية 2021-2030	المجموع
الطاقة الشمسية الضوئية	3000	10575	13575
طاقة الرياح	1010	4000	5010
الطاقة الشمسية الحرارية المركزة	-	2000	2000
التوليد المشترك للطاقة	150	250	400
طاقة الكتلة الحيوية	360	640	1000
طاقة الحرارة الجوفية	5	10	15
المجموع	4525	17475	22000

المصدر: عيشاوي كززة وبدوي الياس، مرجع سابق، ص: 49.

كما سطرته الجزائر برنامجاً طموحاً لتطوير الطاقات المتجددة ودعم أنشطة الوحدات المحلية لتوليد طاقة الرياح، حيث أن استثمار الجزائر لطاقاتها من الرياح من المتوقع حسب الخبراء، أن يدر على الجزائر أرباحاً تربو عن الثلاث مليارات يورو سنوياً، فضلاً عن قدرة هذا القطاع الواعد على استحداث آلاف مناصب الشغل وتوفير طاقة نظيفة، ضف إلى ذلك المخطط الخماسي القادم (2019- 2015) الذي من شأنه حسب نائب رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري تشجيع بروز اقتصاد متنوع وتنافسي.

خاتمة

ان الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والتي تؤكد على التعامل مع الموارد الطبيعية تعاملاً مستداماً (مراعاة لمحدودية الموارد وعدم تلويث البيئة) ، تتطلب البحث عن مصادر طاقة بديلة وصديقة للبيئة، ومن هنا تعتبر الطاقات المتجددة الأمل في إنتاج الطاقة النظيفة، بدلاً من المصادر الملوثة والناضبة، وفي مقدمتها الوقود الأحفوري الذي أصبح اليوم مهدداً بالانخفاض التدريجي، وفي هذا الإطار تعتبر الطاقة المتجددة كوسيلة لحل الصراع بين البيئة والتنمية، وكذلك الأمل في العيش في بيئة نظيفة لأجيال المستقبل، فهي بذلك ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

ولقد عملت الجزائر على تطبيق العديد من الاستراتيجيات والخطط التي تخصص لها مبالغ مالية ضخمة للاستثمار في الطاقات المتجددة، والعمل على الاستغلال الأمثل لهذه الطاقات المتجددة ذات الكفاءة العالية، وغير المكلفة من جهة، والنظيفة بيئياً من جهة أخرى.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها:

- ان تحقيق التنمية المستدامة سيسمح بتوزيع عادل للموارد ما بين أفراد الجيل الواحد، و كذا ما بين الأجيال، كما يمكن الأجيال القادمة بالتمتع ببيئة غير ملوثة وغير مستنزفة؛
- إن تحقيق تنمية مستدامة يحتاج إلى توفر خدمات الطاقة بالشكل الكافي، و نظراً لهيكل الطاقة السائد في العالم، المعتمد على الطاقات الأحفورية المهددة بالنضوب خلال عقود قليلة قادمة في تلبية الطلب العالمي المتزايد، دفع للتوجه في استغلال طاقات بديلة متجددة وغير ناضبة؛

- اللجوء إلى الطاقات المتجددة هو الحل الأمثل للمزاوجة ما بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، لذا يجب بذل المزيد من الجهود الفعلية والفاعلة من أجل تطويرها والتغلب على تحدياتها واستغلالها استغلالا اقتصاديا أمثل.
- نظرا إلى موقعها الجغرافي، تتوفر الجزائر على إمكانيات هائلة من الطاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية، إذ تمتلك الجزائر واحدا من أهم القدرات الشمسية في العالم، فمدة إشراق الشمس على كامل التراب الوطني تتعدى 3000 ساعة سنويا، وهذه الإمكانيات الهائلة تسمح بتغطية الاستهلاك الوطني للكهرباء؛
- مهدت الجزائر لديناميكية الطاقة المتجددة، بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقة المتجددة، بحيث ينتظر أن يبلغ إنتاج الكهرباء انطلاقا من مختلف الطاقات المتجددة التي تنوي الجزائر تطويرها خلال الفترة 2011-2030 نحو 22000 ميغا واط، أي ما يعادل 40 % من إنتاج الكهرباء الإجمالي؛
- رغم وجود احتياطات كبيرة من مصادر الطاقات المتجددة في الجزائر، وإمكانية استغلالها، فإنه لن يخف عنك بشكل ملحوظ اعتمادها على استغلال الغاز الطبيعي والبترو، وهو ما يستوجب أن تحظى تلك الطاقات باهتمامات كبيرة من طرف الدولة الجزائرية، والاستغلال الأمثل لها، والتطبيق الفعلي للاستراتيجيات المخططة.
- على ضوء ما ورد في البحث والنتائج السابقة يمكننا تقديم التوصيات التالية:
- وضع أساليب جديدة للدعم المالي والتكثيف على جذب رأس المال الخاص، الذي سيساعد على تحقيق كفاءة أفضل، وانخفاض لأسعار التكاليف تدريجيا وإدخال تقنيات جديدة وتوفير فرص عمل؛
- تكثيف وتدعيم البحوث والدراسات المتخصصة في دراسة كل آثار استخدام الطاقات المتجددة، لضمان الاستغلال الفاعل والأمن لهذه الطاقات؛
- توسيع قاعدة المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص، والإتاحة التكنولوجية لتحقيق نسبة مشاركة مقبولة ومحلية.

المراجع المعتمدة

- 1- عيشاوي كززة وبدوي الياس، الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 11، 2017، ص: 40.
- 2- عبد الكريم البشر، تطوير الإنفاق الاستثماري في الجزائر و علاقته بالمدى، الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 23-22 أبريل، 2003، ص: 47.
- 3- الموقع الإلكتروني لوكالة الطاقة الدولية ووكالة الطاقة الدولية www.iea.org، تاريخ الاطلاع 03 جانفي 2018.
- 4- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووكالة الطاقة، الترجمة العربية لدليل احصائيات الطاقة الدولية، مارس 2009، ص: 121.
- 5- قدي عبد المجيد، منور أوسرير، محمد حمو، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010، ص: 133.
- 6- عيشاوي كززة وبدوي الياس، ترجع سابق، ص: 41.
- 7- محمد ساحل ومحمد طالي، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 06، ورقة، 2008، ص: 205.
- 8- موساوي رفيقة وموساوي زمية، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، ص: 393.
- 9- محمد ساحل ومحمد طالي، مرجع سابق، ص: 203.
- 10- الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 11، 1012، ص: 150.
- 11- هاني عبيد، الإنسان والبيئة: منظومات الطاقة والبيئة والسكان، دار الشروق، عمان، 2000، ص: 220.
- 12- دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص: 17.
- 13- أحمد جابة وسليمان كعوان، تجربة الجزائر في استغلال الطاقات الشمسية وطاقة الرياح، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 10، ص: 131.
- 14- ماجدة أحمد أبو زنت وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة- فلسفها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 24.
- 15- محمد عبد الكريم ومحمد عزت، اقتصاديات الموارد والبيئة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص: 294.
- 16- دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مرجع سابق، ص:
- 17 - Golden Ian and L. Alan, The Economics of Sustainable Development, Published by Athenaem Press Ltd, Great Britain, OCDE, 3rd Published, 1998, P 91.
- 18- ماجدة أحمد أبو زنت وعثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص: 40.
- 19- نقص المرجع السابق، ص: 40.

- 20- فروحات حدة: التكاسات ظاهرة الاحتباس الحراري، على الأنظمة البيئية للدول. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جامعة الوادي، الجزائر، 2012، ص151.
- 21- عرابة الحاج بن محمود ونفاح زكرياء بن علي، الطاقة المتجددة كخيار استراتيجي للتنمية المستدامة (حالة الجزائر)، مجلة الاقتصاد والتجارة، عدد 1، مجلد2، ص: 38.
- 22- نفس المرجع السابق، ص: 38.
- 23- زاوية حلام، "دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب"-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص: 142، 143.
- 24- فروحات حدة، مرجع سابق، ص: 151.
- 25- عرابة الحاج بن محمود ونفاح زكرياء بن علي، مرجع سابق، ص: 44.
- 26- موساوي رفيقة وموساوي زهية، مرجع سابق، ص: 406.
- 27- عرابة الحاج بن محمود ونفاح زكرياء بن علي، مرجع سابق، ص: 44.
- 28- نفس المرجع السابق، ص: 44.
- 29- فروحات حدة، مرجع سابق، 153.
- 30- زاوية حلام، مرجع سابق، ص: 171.
- 31- عرابة الحاج بن محمود ونفاح زكرياء بن علي، مرجع سابق، ص: 45.
- 32- فروحات حدة، مرجع سابق، ص: 154.
- 33- عيشاوي كنزة وبديوي الياس، مرجع سابق، ص: 48.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإنفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

فعالية وإستدامة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة: 2000-2016

د. جنة عبد الله

جامعة العربي التبسي

Dr.djenna@gmail.com

رايس فضيل

جامعة العربي التبسي

Dr.raisfoudil@gmail.com

ملخص: بلغة البحث

تبين الدراسة أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر تحتاج إلى تقييم فعلي لمعرفة مدى فعالية وإستدامة هذه النفقات، فنظرا للإختلالات التي يعرفها الإقتصاد الوطني لا يمكن القول بأن ضخامة النفقات العامة دليل على فعاليتها، ولا بد من تقييم هذه السياسة من خلال مؤشرات لجعل التقييم أكثر موضوعية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الفعالية، الإستدامة

Abstract: The study shows that Algeria's public expenditure policy needs to be evaluated effectively to determine the effectiveness and sustainability of these expenditures. Given the imbalances in the national economy, it can not be said that the magnitude of public expenditure is indicative of its effectiveness.

Key Words : Public spending, effectiveness, sustainability

المقدمة:

تعتبر النفقات العامة أحد المداخل لتحليل تدخل الدولة في الإقتصاد، ورغم الجدل الفكري حول هذا الموضوع بين مؤيد ومعارض إلا أن تطور واتساع تدخل الدولة من خلال سياسة الإنفاق العام تطور بشكل سريع فكل الدول دون إستثناء تشهد ظاهرة التزايد في نفقاتها العامة مع مرور الوقت، وفي حالة الدول النامية والمتخلفة التي هي في حاجة إلى موارد مالية أكثر من غيرها شهدت النفقات العامة تزايدا كبيرا كإنعكاس للتدخل المستمر للدولة في الحياة الإقتصادية من جهة ومن جهة أخرى يعكس الحضور القوي للدولة لتوفير الخدمات العامة ومناصب الشغل نتيجة التخلف الذي يعرفه القطاع الخاص بهذه الدولة.

الحجم الكبير للنفقات العامة لا يعني أنها إيجابية في مجملها في الغالب تكون هذه النفقات تفتقد إلى الفعالية، فرغم أن الدول تخصص أموال ضخمة للمشاريع العامة إلا أن نتيجة هذه النفقات سواء على المستوى الكلي بزيادة النمو الإقتصادي أو تخفيض معدل البطالة تكون متواضعة مع ما تركه هذه النفقات من آثار تضخمية في الإقتصاد، ومن جهة أخرى فإن تحسين رفاهية الفرد من خلال هذه النفقات لا يكون بالمستوى المطلوب والذي يعكس فعلا حجم الموارد المالية المخصصة للخدمات العامة وتوفير البنية التحتية التي يحتاجها المجتمع.

الجزائر كغيرها من الدول المتخلفة باشرت برامج إنفاقية منذ بداية الألفية، وخصصت لها موارد ضخمة، إلا أن هذه السياسة بحاجة إلى تقييم للحكم على فعالية أو عدم فعالية النفقات العامة، وفي هذا المجال أوجد المختصون في المالية العامة العديد من المؤشرات للحكم على مدى فعالية وإستدامة النفقات العامة، وإتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الأوضاع في الوقت المناسب.

مشكلة البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هي المؤشرات التي يمكن الإعتماد عليها للحكم على مدى فعالية وإستدامة النفقات العامة في الجزائر؟

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في أن الجزائر وطيلة الستة عشرة سنة الماضية تمارس سياسة إنفاقية بمخصصات ضخمة، ورغم ما يروج له بأن هذه السياسة أتت ثمارها من خلال تحسن العديد من المؤشرات الكلية كالنمو الإقتصادي، تخفيض البطالة...إلخ، إلا أن تقييم سياسة الإنفاق العام من خلال مؤشرات خاصة ضروري لكي يكون التقييم أكثر موضوعية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- عرض النفقات العامة خلال فترة الدراسة ومعرفة أهم البرامج التي باشرتها الدولة خلال هذه الفترة.
- عرض أهم المؤشرات التي تساعد على تحليل وضعية النفقات العامة والحكم على مدى فعاليتها وإستدامتها.
- توضيح الإختلالات التي تعرفها سياسة الإنفاق العام في الجزائر.

منهج البحث:

تم الإعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال معرفة أهم المؤشرات وطريقة حسابها، ثم جمع البيانات عن الإقتصاد الجزائري وحساب هذه المؤشرات وتحليلها.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر غير فعالة ومستدامة على الأقل ليس كما تروج له السلطات الرسمية.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى:

أولاً- مفهوم الإنفاق العام.

ثانياً- المؤشرات الكمية لقياس فعالية وإستدامة الإنفاق العام

ثالثاً- تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة: 2000-2016

رابع- فعالية وإستدامة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة: 2000-2016.

خامساً- الإنفاق الحقيقي والإنفاق الظاهري في الجزائر خلال الفترة: 2000-2016.

سادساً- تحليل النتائج والتوصيات

أولاً- تعريف الإنفاق العام:

تعددت التعاريف التي تناولت الإنفاق العام وفي مايلي بعض هذه التعاريف:

تعريف 01: " الإنفق العام يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المرزبية أو حكومات الولايات، وهو أحد أوجه السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الإقتصادي والإجتماعي، ويعبر الإنفاق العمومي عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم الحكومة في النشاط الإقتصادي".

تعريف 02: " تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة".

من خلال التعريفين السابقين يتضح أن النفقة العامة تعبر عن تدخل الدولة بصرف الأموال في مجالات ذات المنفعة العامة، كالخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم وكذا البنية التحتية التي يحتاجها المجتمع والتي تعود على الإقتصاد بالنفع وتساعد على زيادة رفاهية المجتمع.

ثانياً- المؤشرات الكمية لقياس فعالية الإنفاق العام:

يعد الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية، والتي يمكن من خلالها التأثير على مستويات الطلب الكلي، ومن ثم على النمو، والتشغيل، والدخل القومي، ونمط توزيعه. وفي ظل محدودية الموارد المتاحة لذلك الإنفاق، يصبح من الضروري التأكد من كفاءة إنفاق تلك الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل.

و يتعين على الحكومات تعظيم عملية تخصيص الموارد العامة فيما بين القطاعات وفئات الإنفاق المختلفة بما يعكس أولويات السياسات لديها، و يجب أن يكون هذا الإنفاق فعالا حيث يسعى لزيادة المخرجات لمجموعة معينة من المدخلات، كما يجب أن يتسم أيضا بالشفافية حيث يعمل وفق للقوانين و اللوائح ذات الصلة، و يتم تعهده بضوابط وتوازنات ملائمة لضمان الاستقامة المالية.

ولقياس هذه الفعالية تم إبتكار مجموعة من المؤشرات تقيس الأثار الإقتصادية والإجتماعية للنفقات العامة، وهي في الحقيقة مؤشرات لبيان العلاقة بين النفقات العامة وبعض المشرات الكلية للإقتصاد وأهم هذه المؤشرات:³

1- الميل المتوسط للنفقات العامة:

يعبر هذا المؤشر عن ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يذهب إنفاقا عاما ويمكن الوصول إلى هذه النسبة عمليا من خلال تقسيم النفقات العامة لسنة معينة على الدخل القومي للسنة نفسها وفق الصيغة التالية:

الميل المتوسط للنفقات العامة = النفقات العامة لسنة معينة/ الناتج المحلي الإجمالي للسنة نفسها.

يعد هذا المؤشر ذا أهمية خاصة بوصفه معبرا عن درجة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والإجتماعي إذ كلما إرتفعت قيمته دلت على زيادة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وبالتالي زيادة مسؤوليتها في هذا المجال ويعبر عن درجة إشباع الحاجات العامة، من قبل الدولة فكلما زادت النسبة كلما دل على إشباع للحاجات أكبر ومدى نجاح السياسة الإنفاقية في إعادة توزيع الدخل القومي.

2- الميل الحدي للنفقات العامة:⁴

يمثل الميل الحدي للنفقات العامة ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب إلى الدولة لتستخدمه لإشباع الحاجات العامة، فهو إذن يكشف عن معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة أي يقيس العلاقة بين الزيادة في النفقات العامة والزيادة في الدخل القومي ويمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية:

الميل الحدي للنفقات العامة= التغير في النفقات العامة/ التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

وتكون قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دلت على تزايد إهتمام الدولة في إشباع الحاجات العامة لأنها تخصص لها نسبة مرتفعة من كل زيادة في الدخل القومي ويستعمل هذا المؤشر للمقارنة بين الدول بين فترات متعددة لنفس الدولة، ويمكن التعبير عن هذه المعادلة إحصائيا كالآتي:

$$y=a+bx$$

y: الدخل القومي، a: الحد الثابت، b: الميل الحدي، x: النفقات العامة.

3- المرونة الدخلية للنفقات العامة:⁵

يقيس هذا المؤشر مدى إستجابة النفقات العامة للتغير في الدخل القومي وإذا ما كانت هذه الإستجابة منتظمة أي أنها عبارة عن قياس نسبة التغير في النفقات العامة إلى التغير النسبي للدخل القومي وتحسب وفق الصيغة التالية:

المرونة الدخلية للنفقات العامة= التغير النسبي في النفقات العامة/ التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي.

المرونة الدخلية للنفقات العامة= الميل الحدي للنفقات العامة/ الميل المتوسط للنفقات العامة.

القيمة العددية لمعامل المرونة الدخلية يعبر عن مدى إستجابة النفقات العامة للتغيرات في الدخل القومي، فإذا كانت أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على أن الإستجابة عالية، في حين تكون الإستجابة ضعيفة إذا كانت القيمة أقل من الواحد الصحيح، أي كلما كانت القيمة كبيرة دل ذلك على تدخل الدولة وتحقيق إشباع أكبر ويترجم وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$Y=AXb$$

Y: الدخل، A: الحد الثابت، X: النفقات، bمعامل المرونة الدخلية.

4- نصيب الفرد من النفقات العامة:

يدل هذا المؤشر على نصيب كل فرد من السكان من النفقات العامة، فدقة هذا المؤشر تزداد بزيادة حصة الفرد من النفقات الإجتماعية إذ توجد علاقة موجبة وإرتباط قوي بين مستوى الرفاهية من ناحية وحصة الفرد من هذه النفقات التي تجسد درجة الإشباع للفرد الواحد من الحاجات العامة ولكي يتحقق ذلك لا بد وأن يكون معدل نمو النفقات العامة والنفقات الإجتماعية بالأخص أعلى من معدل نمو السكان، حيث أنه كلما زاد نصيب الفرد من النفقات العامة إرتفع مستوى الرفاهية التي يتمتع بها، ويحسب وفق الصيغة التالية:

نصيب الفرد من النفقات العامة= النفقات العامة/عدد السكان.

ثالثا- تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة: 2000-2016

أدت تحسن المناخ الخاص بالإقتصاد العالمي مع بداية الألفية إلى تعافي السوق النفطية الدولية مما ساعد على تحسن ملوظ وتدريجي لأسعار البترول، هذا الأخير ساعد الدول المصدرة للبترول مراكمة موارد مالية بشكل ملحوظ إن على المستوى الخارجي في شكل احتياطات العملات الأجنبية أو في الداخل في شكل الإيرادات العامة، والجزائر كغيرها من الدول الريعية التي يسيطر البترول على كل مفاصل إقتصادها وجدت نفسها أمام هذا الوضع المتسم بالتراكم المتواصل للموارد المالية، وقد كان رد فعل السياسة الإقتصادية إتجاه هذا الوضع كالعادة إطلاق العنان لسياسة الإنفاق العام بشكل إغداقي وهذا في من إطلاق الكثير من المشاريع التنموية خاصة ما تعلق بالبنى التحتية، والمتتبع للنفقات العامة للجزائر منذ سنة 2000 يلاحظ التطور الكبير للنفقات العامة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

نفقات رأس المال	التحويلات الجارية	النفقات الجارية	إجمالي نفقات الميزانية	
321,9	292	856,2	1178,1	2000
357,4	391,4	963,6	1321,0	2001
452,9	471,9	1097,7	1550,6	2002
553,7	537,0	1199,0	1752,7	2003
640,7	633,6	1251,1	1892,8	2004
806,9	597,6	1245,1	2052,0	2005
1015,1	733,3	1437,9	2453	2006
1434,6	871,8	1673,9	3108,5	2007
1948,4	1291	2217,7	4175,7	2008
1946,3	1272,8	2300,0	4246,3	2009
1829	1418,5	2683,8	4512,8	2010
1974,4	1773,9	3879,2	5853,6	2011
2275,5	2431,7	4782,6	7058,1	2012
1892,6	1856,4	4131,5	6024,1	2013
2501,4	2069	4494,3	6995,7	2014
3039,3	2000,8	4617,0	7656,3	2015
2.792,2	1.929,3	4.591,4	7383,6	2016

المصدر: تقارير بنك الجزائر، وبيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

تشير بيانات الجدول إلى التطور الذي عرفته النفقات العامة في الجزائر منذ سنة 2000، حيث إنتقلت من 1178 مليار دج سنة 2000 إلى 7383 مليار دج سنة 2016 أي بنسبة نمو تقدر بـ 626,7%. وتعتبر هذه الزيادة بالدرجة الأولى عن القدرة والرغبة الكبيرة للدولة في الإنفاق العام، فتراكم الإيرادات العامة نتيجة التحسن المتواصل لأسعار المحروقات منذ سنة 2000 مكن الحكومة من الدخول في برامج إنفاقية ضخمة بهدف تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية متعددة، بدأ برنامج الإنعاش الإقتصادية خلال الفترة 2004-2000 حيث تم تخصيص غلاف مالي اولي للبرنامج قدر بـ 525 مليار دج، أي ما يعادل 7 مليار دولار وقد غطى الإنفاق في هذا البرنامج المجالات التالية: الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، التنمية المحلية والبشرية، دعم الإصلاحات، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري. خلال الفترة 2005-2009 أطلقت الحكومة برنامج دعم النمو الذي يعتبر إمتداد البرنامج السابق حيث تم تخصيص غلاف مالي بقيمة 4202,7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار وتمثلت اهداف هذا البرنامج في: تحسين الظروف المعيشية للمواطن، دعم النمو الإقتصادي، وتطوير المنشآت والهياكل القاعدية، وتحديث وتطوير الخدمات العامة، وترقية تكنولوجيات الإعلام والإتصال.

خلال الفترة: 2010-2014 تم تخصيص غلاف مالي قدره: 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار وهذا لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي والذي غطى المحاور التالية التنمية البشرية، المنشآت الأساسية، تحسين الخدمة العمومية، التنمية الإقتصادية، مكافحة البطالة، البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة والإعلام.

تعتبر كل مجالات الإنفاق السالفة الذكر ذات طابع إجتماعي بالدرجة الأولى تعكس إهتمام وتوجه الدولة نحو تحسين رفاهية الواطن وتغطية النقصان الموجودة على مستوى الخدمات العامة وكذا البنية التحتية الأساسية. إجمالاً عرفت النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 تطوراً ملحوظاً رافقها تراجع في بعض السنوات وهي سنة 2009 وسنة 2013 وفي السنتين عرفت إيرادات الدولة من الجباية البترولية تراجعاً مما أثر على قدرة الدولة على الإستمرار في تمويل نفقاتها، ومن خلال بيانات الإيرادات العامة يتضح أن إيرادات الجباية البترولية أو سعر البترول كان بمثابة العنصر المتحكم في قدرة وإستمرارية الدولة في تحمل النفقات العالية، خاصة وأن فعالية هذه النفقات كانت محل نظر من قبل الكثير من الجهات.

رابعاً: فعالية وإستدامة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة: 2000-2016.

للحكم على جدوى سياسة الإنفاق العام في الجزائر لابد من مؤشراً للتقييم حيث توجد في هذا المجال مجموعة من المؤشرات المستخدمة في تقييم فعالية وإستدامة النفقات العامة، أهم هذه المؤشرات هي: الميل المتوسط للنفقات العامة، الميل الحدي للنفقات العامة، المرونة الداخلية للنفقات العامة، نصيب الفرد من النفقات العامة. الميل المتوسط للنفقات العامة في الجزائر: الجدول التالي يوضح تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة 2000-

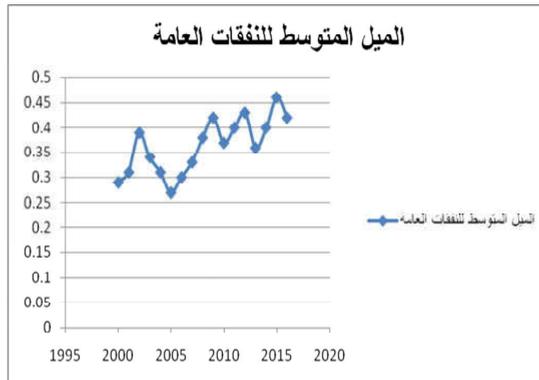
2016:

جدول رقم (02): الميل المتوسط للنفقات العامة في الجزائر

السنة	000	001	002	003	004	005	006	007	008	009	010	011	012	013	014	015	016
الميل المتوسط للنفقات العامة	,29	,31	,39	,34	,31	,27	,30	,33	,38	,42	,37	,40	,43	,36	,40	,46	,42

من خلال الجدول نلاحظ أن الميل المتوسط للنفقات العامة تطور على مراحل حيث تقسم فترة الدراسة طبقاً لهذا المؤشر، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (01): الميل المتوسط للنفقات العامة في الجزائر



المصدر: بيانات الجدول رقم (02).

يعبر هذا المؤشر عن النسبة من الناتج المحلي الإجمالي التي تذهب في شكل نفقات عامة، كما أنه يعبر على درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال تخصيص نسبة من الدخل الإجمالي، فمن الجدول والشكل السابقين

• • الملحق الديلي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية الإستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

يتضح مدى تذبذب هذا المؤشر خلال فترة الدراسة، أي أن الدولة لا تخصص نفس النسبة من الناتج كنفقات على مر السنوات، ففي حين عرفت النفقات العامة زيادة معتبرة لبعض السنوات كان التزايد في سنوات أخرى متناقص بمعنى أن هناك زيادة لكن أقل من السنة التي قبلها، وتنطبق هذه الملاحظة أساسا على سنة: 2005، 2010، 2013، 2016.

2-الميل الحدي للنفقات العامة:

الجدول الموالي يوضح تطور هذا المؤشر:

جدول رقم (03): الميل الحدي للنفقات العامة

السنوات	001	002	003	004	005	006	007	008	009	010	011	012	013	014	015	016
الميل الحدي للنفقات العامة	,993	,075	,301	,135	,1139	,583	,623	,632	0,057	,132	,527	,743	2,339	,640	1,013	0,334

المصدر: بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (01)

تعكس قيمة هذا المؤشر في أغلب السنوات الإهتمام الواضح للدولة بإشباع الحاجات العامة حيث تخصص لها نسب معتبرة من كل زيادة في الناتج، بإستثناء بعض السنوات أين كانت إستجابة النفقات العامة لتغيرات الناتج ضعيفة (2004، 2005، 2010)، خلال سنوات أخرى كانت الإستجابة عكسية حيث تعكس قيمة المؤشر السالبة حاليين: حالة تراجع الناتج وزيادة النفقات والحالة الثانية زيادة الناتج وتراجع النفقات، الحالة الأولى خاصة بسنة: 2009 وسنة 2015 وكلا السنتين مرتبطتان بتراجع أسعار المحروقات، الحالة الثانية تخص: 2013 و2016 حيث رغم زيادة الناتج عرفت النفقات تراجعا بمستويات مختلفة كان أكبرها سنة 2013 حيث زاد على ضعف الزيادة في الناتج.

3-المرونة الدخلية للنفقات العامة:

كما سبق يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة نسبة التغير في الفقات العامة على نسبة التغير في الناتج، والجدول الموالي يوضح تطور هذا المؤشر:

جدول رقم (03): المرونة الدخلية للنفقات العامة

السنوات	001	002	003	004	005	006	007	008	009	010	011	012	013	014	15	016
المرونة الدخلية	,02	,18	,78	,39	,29	,04	,9	,72	,03	,205	,28	,63	5,9	,88	,56	0,69

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (01)

في كل السنوات تقريبا قيمة المرونة الدخلية للنفقات موجبة وأكبر من الواحد وهو ما يعكس الإستجابة العالية للنفقات العامة للزيادة في الناتج، أما القيمة السالبة للمؤشر والأقل من الواحد في تعكس الإستجابة العكسية للنفقات مع تغيرات الناتج، وفي السنوات التي يظهر فيها المؤشر أقل من الواحد وأكبر من الصفر فهذا يدل على الإستجابة الضعيفة للنفقات إتجاه تغيرات الناتج.

على العموم عدم إستقرار هذا المؤشر يدل على خلل كبير في سياسة الإنفاق العام حيث لظروف الإقتصاد الكلي المتمثلة في عدم التنوع وضعف الموارد الجبائية فإن يجعل الدولة عاجزة عن الإستمرار في نفس وتيرة الإنفاق في السنوات

التي تتهار فيها أسعار المحروقات وبالتالي تراجع الجباية البترولية، وهذا ما يطرح إشكالية إستدامة النفقات العامة في الجزائر.

5-نصيب الفرد من النفقات العامة:

يعكس هذا المؤشر مستوى الرفاهية التي يتمتع بها الفرد نتيجة قيام الدولة بنفقاتها المختلفة خاصة منها ذات الطابع الإجتماعي. إلا أنه في بعض الأحيان يكون هذا المؤشر مضلل إذا كان هناك زيادة في المستوى العام للأسعار. الجدول الموالي يوضح تطور نصيب الفرد من النفقات العامة بالقيمة الإسمية والقيمة الحقيقية:

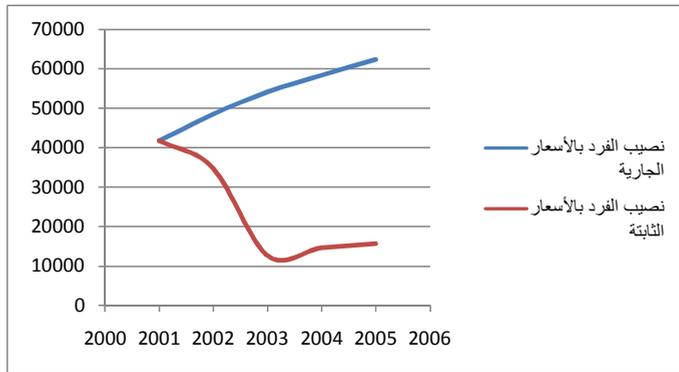
جدول رقم (05): تطور نصيب الفرد من النفقات العامة

السنوات	001	002	003	004	005	006	007	008	009	010	011	012	013	014	015	016
نصيب الفرد بالأسعار الجارية	1817	8471	4162	8419	2370	3885	1967	20719	20428	25460	59455	88266	57328	78872	89321	82747
نصيب الفرد بالأسعار الثابتة	1817	4622	2595	4604	5592	2123	4855	4636	1127	2169	5434	1393	7675	1257	9441	29007

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال بيانات الجدول يتضح التفاوت الكبير لنصيب الفرد من النفقات العامة عبر السنوات وهذا بالقيمة الإسمية، إلا أن قيمة المؤشر معدل بتغيرات المستوى العام للأسعار تبين مشكلة أخرى وهي أن تزايد نصيب الفرد من النفقات العامة بالقيمة الإسمية يوضح إرتفاع رفاهية الأفراد نتيجة تزايد النفقات العامة للدولة، أما إذا تم تحليل المؤشر السابق معدل بتغيرات المستوى العام للأسعار فإن الأمر مختلف، والشكل التالي يوضح هذه التطورات:

شكل رقم (02): تطور نصيب الفرد من النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة

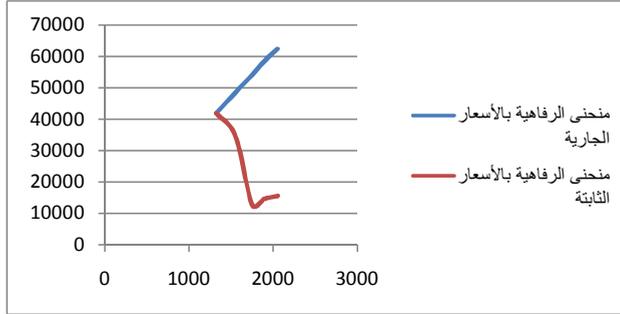


المصدر: بيانات الجدول رقم (05)

الشكل السابق يوضع الفجوة بين نصيب الفرد من النفقات العامة بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة ، حيث نلاحظ أنه مع مرور السنوات هناك تناقص كبير في نصيب الفرد من النفقات العامة بالأسعار الثابتة، مما يدل على الأثر التضخمي للنفقات العامة.

يعبر تطور نصيب الفرد من النفقات العامة على زيادة رفايته ومن الضروري أن تكون كل زيادة في نصيب الفرد من النفقات العامة سبب في زيادة رفايته كما يوضحه منحى الرفاهية الموالي:

شكل رقم (03): منحى رفاية الفرد بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية



المصدر: بيانات الجدول رقم (05)

المنحى السابق يؤكد النتيجة السابقة حيث أنه رغم تحسن رفاية الفرد مقاسة بالأسعار الجارية وهذا مع تزايد حجم النفقات العامة، هناك تدهور كبير في رفاية الفرد بالأسعار الثابتة، ويدل كل ذلك على أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر تحتاج إلى مراجعة وإصلاح جذري من أجل أن تكون ذات فعالية أكثر خاصة في الجانب الإجتماعي منها، فمن الضروري أن تكون كل زيادة في النفقات العامة سبب في تحسن رفاية الفرد، كما يجب أن تكون هذه النفقات العامة ذات مصدر مستقر حتى نضمن إستدامة هذه النفقات.

خامسا- الإنفاق الحقيقي والإنفاق الظاهري في الجزائر خلال الفترة: 2000-2016.

يكشف هذا المعيار حقيقة أسباب الزيادة في النفقات ظاهرية كانت أم حقيقية ومدى قدرة الحكومة في تحجيم

الظاهرية منها، ويتعين في إستبعادها غالبا الإستعانة بالأرقام القياسية للأسعار من خلال الصيغة التالية:

حجم الإنفاق الظاهري = الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية - الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة

والجدول التالي يوضح تطور المؤشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2016:

جدول رقم (05): مؤشر الإنفاق الظاهري في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

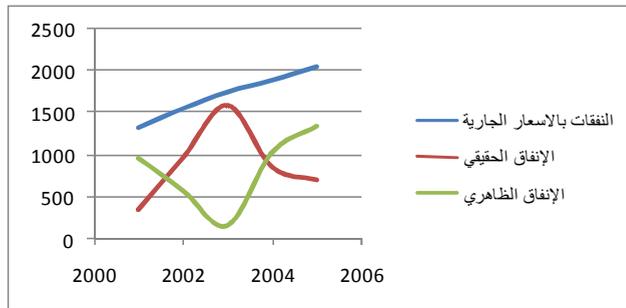
السنة	000	001	002	003	004	005	006	007	008	009	010	011	012	013	014	015	016
النفقات العامة بالأسعار الجارية	178,1	321,0	550,6	752,7	892,8	052,0	453	108,5	175,7	246,3	512,8	853,6	058,1	024,1	995,7	656,3	383,6
الإنفاق الحقيقي	57	68,75	592,7	60	07,58	752,	1	554	02,8	769,1	025,4	300,6	260,3	988,1	179,5	595	272,9

حجم الإنفاق الظاهري	64	81,85	60	032,8	344,4	00,9	554,5	372,9	477,1	487,3	553	797,7	036	816,2	061,3	110,7
					2				4	5		5				

المصدر: بيانات الجدول رقم 01

عرف الإنفاق الظاهري في الجزائر خلال فترة الدراسة تذبذبا كبيرا، وهذا نتيجة لتذبذب النفقات العامة بالأسعار الجارية تارة وتذبذب المستوى العام للأسعار تارة أخرى، وهو ما يعكس الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الوطني فرغم تزايد النفقات العامة بالأسعار الجارية زيادات معتبرة خلال الفترة المذكورة يلاحظ تآكل هذه الزيادات بفعل زيادة المستوى العام للأسعار، مما يستلزم تكثيف التنسيق والتكامل بين سياسة الإنفاق العام والسياسة النقدية لزيادة فاعلية هذا الإنفاق.

شكل رقم (03): النفقات بالأسعار الجارية، الإنفاق الحقيقي، الإنفاق الظاهري



فيما يتعلق بالإنفاق الحقيقي فيبين القوة الشرائية للنفقات العامة في الإقتصاد حيث عرف هذا الأخير تذبذبات كبيرة نتيجة تقلبات المستوى العام للأسعار، فعلى الرغم من الزيادة الإسمية التي عرفتها النفقات العامة إلا أن أثرها بالمقاييس الحقيقية كان متواضعا نتيجة التضخم.

سادسا- النتائج والتوصيات:

يبين تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 التوجه العام للحكومة الجزائرية، حيث أن الزيادة في النفقات العامة تعكس رد فعل الحكومة للأوضاع السائدة كتحسن أسعار المحروقات في السوق الدولية، وكذا الإحتياجات المالية التي عانى منها الإقتصاد الوطني والتي أوجدت مشاكل كبيرة منها البطالة، نقص الإستثمار، وعدم تنوع الإنتاج، فقد باشرت الدولة منذ سنة 2001 بمرامج إنفاقية خصصت لها مبالغ جد معتبرة وهو ما جعل النفقات العامة تأخذ منحى خاص تميز بالضخامة وتأثر بالعديد من المتغيرات الداخلية والخارجية، منها خاصة سعر البترول وتغيرات المستوى العام للأسعار، والظاهر أن النفقات العامة لم تكن تمس المواطن بشكل مباشر حيث كان أغلبها في شكل نفقات على البنى التحتية، والخدمات العامة الأخرى، ومن خلال ما سبق نصل إلى النتائج التالية:

- الإنفاق العام في الجزائر أداة مهمة للسياسة الإقتصادية حيث يجسد التدخل الواسع للسلطات للتأثير في الحياة الإقتصادية.
- من خلال المؤشرات السالفة الذكر يتضح بأن الإنفاق العام في الجزائر يفقد إلى الفعالية وبالتالي الإستدامة حيث تبين أنه عرضة لعوامل مثل تذبذب أسعار المحروقات، التضخم.

— تركّز النفقات العامة خلال فترات تدهور أسعار المحروقات في التحويلات أساسا والنفقات الجارية، وتحول الدولة للإنفاق على البنى التحتية خلال فترات تحسن أسعار المحروقات، مما يدل على أن الخلل الهيكلي العام في الإقتصاد الوطني متجسد في النفقات العامة.

— لا توجد سياسة واضحة المعالم للإنفاق العام في الجزائر وكل ما في الأمر التجاوب مع تغيرات إيرادات الجباية البترولية، ولا توجد سياسة واضحة تمنح بين الإيرادات والنفقات بحيث تصبح إيرادات الجباية البترولية مورد إستثنائي وليس موردا رئيسيا.

يتطلب جعل النفقات العامة أكثر فاعلية وإستدامة ما يلي:

— يجب على الحكومة تحديد أهداف سياسة الإنفاق العام بوضوح.

— يجب على الحكومة تقييم سياسة الإنفاق العام بشكل دوري لمعرفة الإختلالات والإخفاقات وتداركها.

— يجب على الحكومة الأخذ بعين الإعتبار أنه بدون إيرادات عامة مستقرة ومتزايدة مع مرور الوقت لن تكون هناك إستدامة للنفقات العامة.

— إستدامة النفقات العامة في الجزائر لها عدة أبعاد فمن جهة يجب تحديد الإيرادات المستقرة والمستدامة وتحديد النفقات حسب الأولويات والإحتياجات، بحيث لا تكون هناك مشكلة إذا ما تراجعت أسعار النفط.

— تعتبر تجربة صندوق ضبط الإيرادات تجربة مفيدة للجزائر من ناحية أن إيرادات الموارد الناضبة وخاصة النفط لا يعول عليها كثيرا وخاصة على المدى الطويل حيث في حالة الجزائر أدى التراجع في أسعار المحروقات إلى تآكل سريع لموارد صندوق ضبط الإيرادات.

— للوصول إلى نفقات عامة فعالة ومؤثرة لا يكون ذلك إلا من خلال إصلاحات هيكلية عميقة وجدية تخرج الإقتصاد الوطني من حالة الركود والتخلف، وتمكن جميع الفاعلين من أداء أدوارهم بالشكل الصحيح.

قائمة المراجع:

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 179.

² - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 65.

³ - جعفر طالب أحمد، زهرة خليف رفاك، تحليل ظاهرة النمو المستمر للنفقات العامة في العراق للمدة: 1980-2012، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 20، 2015، ص: 3-4.

⁴ - بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2015/2014، ص: 48.

⁵ - نفس المرجع السابق، ص: 49.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

الإفناق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

الحكومة الرشيدة كألية لترشيد الإفناق العام في الجزائر

أ.خولة عزاز

د. مختار عيواج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –جامعة تبسة، الجزائر

البريد الإلكتروني: khaoulaazzaz@gmail.com

البريد الإلكتروني: Aiouaj16mokhtar@yahoo.fr

الملخص

استهدفت هذه الورقة البحثية مناقشة الدور الذي تلعبه مبادئ وآليات الحكومة الرشيدة في التقليل من العجز الموازي وترشيد الإفناق الحكومي في الجزائر، فنظرا لما يعانيه الاقتصاد الجزائري جراء انهيار أسعار النفط وعدم استقرارها في الأسواق العالمية منذ أواخر العام 2014، أصبحت الحكومة الجزائرية تسعى إلى السير قدما نحو تحقيق الرشادة المالية، من خلال تقليص النفقات وتغليب العقلانية في تسيير الموارد والرقابة عليها، إلا أنه وبالرغم من كافة الجهود المبذولة في هذا الإطار مازالت تصنف ضمن قائمة الدول الأخيرة حسب المؤشرات الدولية التي تعبر بدقة عن واقع الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الرشيدة، العجز الموازي، ترشيد النفقات العامة، الجزائر.

Abstract:

This paper aims to discuss the role played by the principle and mechanisms of good governance in reducing the budget deficit and rationalizing government spending in Algeria. Achieving financial rationality through reducing expenditures and rationalizing the management and control of resources. However, despite all efforts exerted in this framework, the list of recent countries is still classified according to international indicators that accurately reflect the reality of economy My visitors

Key Words : good governance, budget deficit, rationalization of public expenditure, Algeria.

تمهيد:

تعتبر قضية الحكومة الرشيدة من المواضيع المهمة التي أصبحت مركز اهتمام معظم دول العالم، فهي من الأساليب الأكثر كفاءة في تحقيق وتطبيق مبادئ العدالة بين أفراد المجتمع لضمان مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والبشرية على المدى الطويل، ناهيك عن الدور الذي تلعبه في تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة وتجنب الإسراف والتبذير، وعليه فقد أصبح تطبيقها اتجاها محليا ودوليا تسعى عليه جميع دول العالم على حد سواء، وعلى غرار هذه الدول الجزائر التي بذلت مجهودات لا بأس بها في سبيل ترشيد نفقاتها، سعيا منها للتقليل من حدة العجز الذي تعاني منه موازنة الدولة، وفي هذا الإطار وفي سبيل إرساء مبادئ الحكومة الرشيدة، تبنت الجزائر مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد" وكانت من بين الدول الخمس المؤسسة لها، حيث تعتبر هذه المبادرة أن الحكومة الرشيدة أساس التنمية، لذا تسعى لإرساء مبادئه وتحارب الفساد الذي تعتبره السبب الأول لفشل سياسات التنمية في الدول الإفريقية.

1- إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تتضح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو الدور الذي تلعبه آليات وسياسات الحكومة الرشيدة في ترشيد الإنفاق العام بالجزائر؟**

2- أهمية الدراسة: يستمد هذا البحث أهميته من خلال كون موضوع ترشيد النفقات العمومية بؤرة تركيز لجهود أطراف متعددة، خاصة وأنه أصبح حتمية لا بد من التوجه إليها خاصة بعد الأزمات النفطية التي عانت ومازالت تعاني منها الجزائر، مما أدى إلى تفاقم وتنامي النفقات العامة مقابل تراجع رهيب للإيرادات العامة، مما خلق عجز حاد على مستوى الموازنة العامة للدولة.

3- أهداف الدراسة: تتعدد أهداف هذه الدراسة ويمكن ذكر أهمها كما يلي:

- التعرف على المفاهيم المرتبطة بكل من الحكومة الرشيدة وترشيد النفقات العامة؛

- التعرف على أهمية سياسات الحكومة الرشيدة في تحقيق الرشادة في الإنفاق العام؛

- تسليط الضوء على التجربة الجزائرية، في مجال ترشيد النفقات العامة.

4- هيكل الدراسة: تم تقسيم هذا البحث إلى:

أولاً: مقارنة مفاهيمية حول الحكم الرشيد؛

ثانياً: الحكومة الرشيدة لسياسات الإنفاق العام؛

ثالثاً: واقع وآليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

5- منهج الدراسة: من أجل الإحاطة بحيثيات هذه الورقة البحثية تم الإعتماد على الرؤية الوصفية والتحليلية في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم تساؤلات الإشكالية وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات البيانية.

أولاً: مقارنة مفاهيمية حول الحكم الرشيد

سيتم التعرض من خلال هذا المحور إلى تعريف، أهداف، ومؤشرات الحكم الرشيد.

1. تعريف الحكم الرشيد: على الرغم من انتشار استخدام مصطلح "الحكومة" في السنوات الأخيرة في عدة مجالات، كالاقتصاد والسياسة، إلا أنه لم يبلور تعريف محدد لـ "الحكومة"، وعلى الرغم من الاتفاق على المبادئ المكونة له، ويقوم المفهوم الأساسي لـ "الحكومة" على أساس تغير الأوضاع نتيجة لتوسع الكبير في حجم المجتمعات، والتنوع الكبير في احتياجات الأفراد والمنظمات، الأمر الذي أدى إلى عجز الحكومات عن إدارة شؤون دولها بمفردها، لذلك، كان لا بد من إشراك الجهات غير الحكومية، مثل القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غي الهادفة إلى الربح، في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، ويتفق المعنيون مع هذا الطرح، ويعرفون الحكومة بأنها "الطبقة التي يشترك فيها المسؤولون والمنظمات الحكومية وغي الحكومية في رسم السياسات العامة وتقديم الخدمات للناس"⁽¹⁾.

أما الحكومة الرشيدة فهي تعني "مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعة معينة، وبالتالي فإن الحكومة تصرف لصالح الأفراد، وعليها أن تتيح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة، وفي إطار من الشفافية والمصداقية، بل وتكون مسؤولة أمامهم، وهو ما يجعل أي حكم حكما رشيدا"⁽²⁾

وبالتالي فالحكم الرشيد يشير إلى الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات نحو أفضل البدائل الإنفاقية من خلال إحكام الرقابة عليها والابتعاد عن كل النفقات غير الضرورية، بهدف تحقيق رفاهية للمواطن، وذلك من خلال الاستغلال والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

2. أهداف الحكم الرشيد: للحكومة الرشيدة أهداف أساسية تتمثل فيما يلي:⁽³⁾

1.2. **توفير قوت المعيشة:** وهي القدرة علي تلبية الحاجات الأساسية للإنسان كالطعام والمأوي والصحة وغيرها من الأساسيات لاستمرار المعيشة لذا يعتبر سياسة تخفيف الفقر وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل للمواطن شرط هام ولكنها ليست كافية لإحداث التنمية إذا لم تتجه عملية التنمية في أساسها لتوفير الحاجات الأساسية.

2.2. **تقدير الذات:** وهي أن يكون الشخص مكرما فالشعور بالفائدة والقيمة وتقدير النفس من أهم مقومات الحياة الكريمة وجميع المجتمعات تحاول أن يكون لها شكل في تقدير الذات يطلق عليها الهوية.

3.2. **التحرر من العبودية:** وهي أن يكون الشخص قادر على الاختيار بحرية تامة، مما يعني التحرر من الجهل والفقر والمعتقدات الخرافية والقديمة الغير صحيحة وتتضمن الحرية أيضا توسيع الاختيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

4.2. **تحقيق العدالة والشفافية:** حق الرجوع مساءلة الحكومات والسلطات بترتب على ذلك تحقيق الحماية للموارد العامة مع استغلال تلك الموارد الاستغلال الأمثل والحد من استغلال السلطة الفاسدة في المجتمع.

3. **مؤشرات الحكومة الرشيدة:** على الرغم من تعدد مؤشرات قياس الحكومة، إلا أن هذه المؤشرات تختلف من ناحية جودة ودقة وشمولية المقياس، أيضا هناك مؤشرات لها قبول أكبر واستخدام أكثر ومصداقية أعلى من باقي المؤشرات من قبل المستخدمين "المؤشرات العالمية للحكومة"، وهي أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة، ويعتبر مؤشر (WGI) هو أحد منتجات البنك الدولي وقد عدده الكثير من الخبراء والمستخدمين لمؤشرات قياس جودة الحكم "كأكثر مؤشرات قياس الحكومة شمولية"، حيث يتكون هذا المؤشر من ستة مؤشرات، وكل مؤشر يقيس موضوع من مواضيع الحكومة، وهذه المؤشرات هي:⁽⁴⁾

1.3. **مؤشر السيطرة على الفساد:** محاربة الفساد هو أحد خصائص الحكم الرشيد. بالإضافة إلى أن السيطرة على الفساد يدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فمحاربة الفساد أحد الأهداف الرئيسية لتطبيق مبدأ الحكومة مقارنة بالأسلوب التقليدي في الإدارة، وفقا لـ (WGI) فإن مؤشر السيطرة على الفساد يقيس " المدى الذي يمكن من لاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة، كذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم".

2.3. **مؤشر فعالية الحكومة:** يقيس هذا المؤشر الجودة الشاملة للخدمات المقدمة من قبل الحكومة، بالإضافة إلى مدى جودة الأنظمة واللوائح المنظمة لعمل الحكومة، ومدى إلتزام الدولة بهذه الأنظمة.

3.3. **مؤشر الاستقرار السياسي:** وفقا لـ (WGI) فإن مؤشر الاستقرار السياسي يقيس "إحتمال زعزعة إستقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف وهذا يشمل العنف ذات الطابع السياسي والإرهابي، والاستقرار السياسي يعد مؤشرا مهما من مؤشرات الحكومة الرشيدة، وكلما كانت الدولة مستقرة سياسيا فإن ذلك يدعم فعالية وكفاءة السلطة التشريعية والتنفيذية.

4.3. **مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها:** يعرف مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها على أنه يقيس "مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها مساعدة التنمية في القطاع الخاص"، يهتم هذا المؤشر بقياس مدى جودة اللوائح والأنظمة التي تتبناها وتطبقها الحكومات في سبيل دعم القطاع الخاص كمكون رئيسي في التنمية

الاقتصادية للدول، وهذا اعتراف واضح بالدور الذي يلعبه القطاع الخاص كداعم -وفي بعض الأحيان- موازي للدور الحكومي في تعزيز التنمية الاقتصادية، أيضا يهتم هذا المؤشر بقياس جودة القوانين التي تنظم حياة الناس والطريقة التي يتفاعل بها الناس مع الحكومة في تشكيل عملية الحوكمة.

5.3. مؤشر سيادة القانون: كون الناس سواسية أمام القانون هو أحد عناصر حقوق الإنسان الأساسية، وهو أيضا عنصر مهم من ناصر الحوكمة الرشيدة، أيضا سيادة القانون هو أحد أهداف الألفية التي اعتمدها الأمم المتحدة سنة 2000 لكي يتم الوفاء بها من قبل الدول الأعضاء قبل 2015، حيث يقيس مؤشر سيادة القانون "مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى تنفيذ العقود، حماية حقوق الملكية، مل الشرطة، والمحاكم، فضلا عن احتمال حدوث الجرائم والعنف".

6.3. مؤشر المشاركة والمساءلة: يقيس مؤشر المشاركة والمساءلة "مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في إنتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، والإعلام الحر"، وبمعنى آخر يقيس المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في عملية إتخاذ القرارات ورسم الإستراتيجيات بالإضافة إلى قياس مستوى التعبير والإعلام في الدول محل القياس.

ثانيا: الحوكمة الرشيدة لسياسات الإنفاق العام

سيتم الوقوف على مفهوم حوكمة سياسات الإنفاق العام في هذا الجزء من خلال تعريفها وكذلك ذكر أهم ضوابطها، ومن ثم التعرض لأهم عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام.

1. تعريف حوكمة سياسات الإنفاق العام: يقصد بحوكمة سياسات الإنفاق العمومي مختلف الإجراءات التي تستهدف العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصادر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن.⁽⁵⁾

كما ينظر إلى مفهوم حوكمة سياسات الإنفاق على أنها "تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة."⁽⁶⁾

كما تعمل الحوكمة الرشيدة للنفقات العامة على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد إلى أدنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد بع ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف.⁽⁷⁾

2. ضوابط الحوكمة الرشيدة لسياسات الإنفاق العام: المقصود بترشيد النفقات العامة تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكنه تدبيره من الموارد العادية للدولة، وحقيقة الأمر أن ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية:⁽⁸⁾

- تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة؛

- فرض الرقابة على النفقات العامة؛

- الحرص على تجنب الإسراف والتبذير؛

- تطبيق القوانين والتنظيمات المشرعة من قبل السلطة.

3. عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام: لضمان نجاح عملية ترشيد سياسات الإنفاق العمومي لابد من توافر جملة من العوامل نذكر منها:⁽⁹⁾

1.3. تحديد الأهداف بدقة: يتم تقرير وتحديد الأهداف طويلة الأجل ومتوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف سواء المتعلقة بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية، ومن الضروري بعدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المدد سلفا في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الأجل.

2.3. تحديد الأولويات: تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط، وان احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه، وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية البرنامج أو المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه ومدى قدرته على إشباع حاجات سكانية متزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة، مما يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا.

3.3. القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام: يقصد بقياس أداء برامج الإنفاق العام تقييم كدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة إليها، وذلك أن الوحدات الحكومية يجب أن تخضع للمساءلة عن الاستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين. وان الحكم على فعالية وكفاءة أي برنامج أو سياسة أو مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة حول آثارها الواقعية والحقيقية بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقا.

4.3. عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: تهدف دراسة عدالة الإنفاق العام إلى تبيان مدى ملاءمته لحاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع (كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجة الفعلية للمستفيدين)، ومراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى استخدامها للخدمة العمومية، وبالتالي يتوجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة، فلا تحايي طبقة أو فئة من الطبقات أو الفئات الأخرى، ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة ماسة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها.

5.3. تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية. ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الإنفاق العام مجدية، فإنه لا بد أن تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، وضمان حمايتها من الانحراف، لذا فإن حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب أن تكون واضحة، لا من الناحية القانونية فحسب بل على صعيد الواقع العملي أيضا الرقابة تحقق من خلال إنجازها لأهدافها وقدرتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشاريع العامة توجيها إيجابيا.

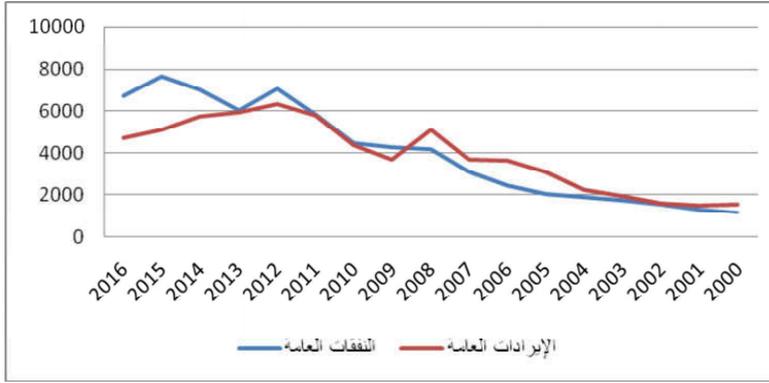
ثالثا: واقع وآليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

يمكن التعرض لواقع الإنفاق العام في الجزائر من خلال التعرف على حجم الإنفاق العام أبرز المؤشرات الدولية في تحليل البنية المؤسساتية في الجزائر، وأخيرا التعرف على آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

1. تطور حجم الإنفاق العام

عرفت الموازنة العامة في الجزائر عجزا مستمرا، ودائما، خاصة خلال المرحلة الأخيرة من فترة الدراسة (2000-2016)، ناتج عن الاختلال الحاصل بين نمو الإيرادات العامة، ونمو النفقات العامة، والأشكال الثلاثة الموالية توضح ذلك:

الشكل رقم (01): تطور بنود الموازنة العامة 2000-2016



المصدر: تقارير بنك الجزائر.

يتضح من خلال الشكل رقم (01) أن حجم الإيرادات العامة كان يغطي حجم الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2009، لتبدأ بعدها ظهور عجز في الموازنة العامة بسبب انخفاض الإيرادات ولكن ليس بالقدر الذي زادت به النفقات العامة، وترجع أسباب العجز الموزاني في الجزائر إلى: ⁽¹⁰⁾

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي 2001-2004) خصص له غلاف مالي أولي بـ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي)، قبل أن يبلغ غلافه المالي النهائي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)؛

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول 2005/2009) خصص له 8705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار)، ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف النهائي فقد قدر بـ 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) في نهاية 2009، بعد إضافة عمليات التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى

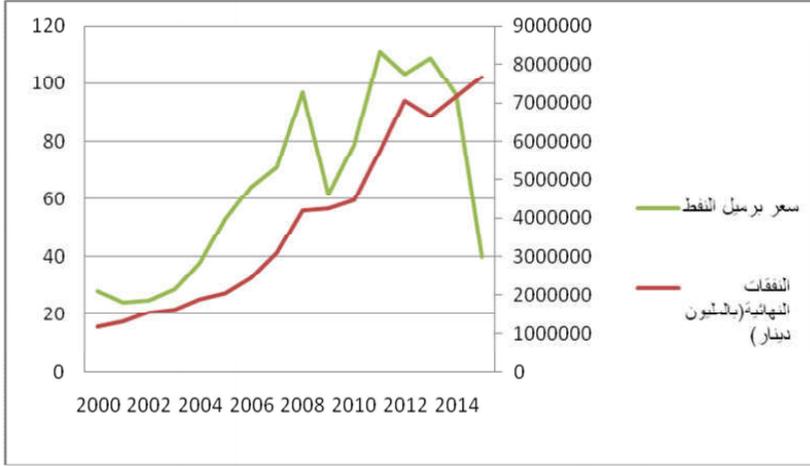
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني 2010/2014) خصص له 21214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دينار)، أي أن البرنامج خصص له 11534 مليار دينار (155 مليار دولار)؛

- أما خلال الفترة 2009/2010 فترة الركود الاقتصادي العالمي، نلاحظ من الشكل أن النفقات العامة أصبحت تزداد بوتيرة متناقصة مقارنة بالفترات السابقة، وهذا راجع إلى آثار الأزمة والمتمثلة في انخفاض أسعار البترولية، الذي أدى إلى انخفاض حجم الإيرادات العامة التي تعتمد على الربح البترولي، وبالتالي تراجع معها حجم النفقات العامة المخصصة للموازنة العامة، مما أثر بصورة مباشرة على نفقات التسيير والتجهيز، ومرد ذلك الأجور التي كانت بأثر رجعي منذ سنة 2008 لتجنب الانفجار الاجتماعي، كما يرتبط نمو النفقات العامة بنمو أسعار البترول ارتباطا طرديا، فارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى التوسع في السياسة الإنفاقية؛

- أما خلال الفترة 2011/2015 استمر ارتفاع النفقات العامة بوتيرة متناقصة، ويمكن اعتبارها بداية انكماشية لتطبيق سياسة تقشفية في ظل تأثيرات الأزمة الاقتصادية، للتناقص هذه النفقات سنة 2016؛

- وخلال الفترة 2012/2015 تراجعت النفقات العامة، وكذلك نفقات التسيير والتجهيز ويعود هذا إلى سياسة ترشيد النفقات العامة التي تبنتها الدولة لمجابهة التأثيرات المحتملة للأزمة الاقتصادية.

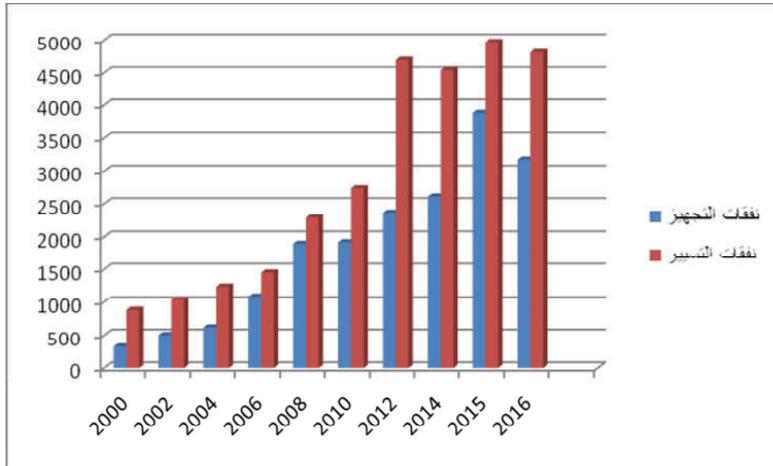
الشكل رقم (02): علاقة النفقات العامة سعر النفط



المصدر: تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الشكل (02) أن هناك علاقة طردية قوية بين تقلبات أسعار النفط وصيد الموازنة، أي أن الحكومة الجزائرية تعمل على التوسع في نفقاتها العامة كلما ارتفعت أسعار النفط، بينما تتجه نحو سياسة تقشفية كلما انخفضت هذه الأسعار، وعليه يبقى الإقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية، ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للمداخيل، واقتضاه لاستراتيجيات التنوع الاقتصادي.

الشكل رقم (03): تطور هيكل النفقات العامة (2016-2000)



المصدر: تقارير بنك الجزائر.

أما الشكل رقم (03) فيمثل تطور هيكل النفقات العامة، ونلاحظ من خلاله أن نفقات التجهيز كانت أكبر من نفقات التشغيل خلال فترة الدراسة الممتدة (2000-2016)، بسبب التخصيص المالي لنفقات الاستثمار الموجبة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو، كما أن نفقات التشغيل استمرت في الزيادة بوتيرة متسارعة خلال الفترة السابقة نفسها، على عكس نفقات التجهيز التي تغيرت زيادتها، فبعد أن كانت تزداد بوتيرة متسارعة خلال الفترة (2000-2014)، أما سنة 2016 فقد انقلبت الموازين وانخفضت نفقات التجهيز بمقدار 709 مليار دينار جزائري، أما بالنسبة لنفقات التشغيل والتجهيز، فقد انقلبت الموازين مرة أخرى، وأصبحت نفقات التجهيز تفوق نفقات التشغيل، وتزداد بوتيرة متسارعة، وهذا راجع إلى المخطط الخماسي الثاني (2009/2014) ومحاولة الدولة استدراك التعطل المسجل في هذا المخطط بفعل

إفرازات الأزمة الاقتصادية العالمية، من خلال تكملة المشروعات الكبرى منها، مثل مشروعات مليون سكن (اجتماعي، ريفي، تساهبي مدعم، ترقوي مدعم، ترقوي عمومي، البيع بالإيجار) ومشروع الطريق السيار شرق غرب الطرق الرابطة به، إضافة إلى العديد من المشروعات الأخرى الجديدة، كإنشاء مناطق صناعية وسياحية، وعلى عكس نفقات التجهيز التي ارتفعت بوتيرة متسارعة، تراجعت نفقات التسيير بوتيرة متسارعة خلال هذه الفترة.

2. أبرز المؤشرات الدولية في تحليل البنية المؤسساتية

تمثل المؤشرات الدولية مدخلا رئيسيا في رسم السياسات العامة وصنع القرارات، مع تقديم تصورا حول أثر هذه السياسات ومدى تحقيقها لما هو مخطط له، تبرز أهمية المؤشرات الدولية في كونها تعتبر أحد المراجع المهمة التي تستند إليها الدول والجهات المانحة في تحديد الدول الأكثر ملائمة لتنفيذ نشاطاتها في مجالات الاستثمار، منح القروض... الخ فهي تشكل انطباع عالي عن الدولة.⁽¹¹⁾

1. مؤشر الإسراف في الإنفاق العام*

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرا يقيس به مستوى التنافسية العالمي GCI الذي ينطلق من مفهوم أن التنافسية هي "مجموعة من العوامل والسياسات والمؤسسات التي تحدد مستوى الإنتاجية في الدولة" ويتكون المؤشر من 12 ركنا موزعة على 3 محاور:⁽¹²⁾

- المتطلبات الأساسية Basic requirements
- عوامل تعزيز الفعالية Efficiency enhancers
- عوامل تعزيز التطور والابتكار Innovation and sophistication factors

الجدول قم (01): ترتيب الجزائر في مؤشر الإسراف في الإنفاق العام

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	49	55	73	81	86	88	115	3.1	3.1	3.1	3.1
الترتيب	133/80	139/64	142/79	144/116	144/116	148/101	148/74	140/76	138/75	137/75	137/75

Source: The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, <https://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report>.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة جدا عالميا ضمن مؤشر الإسراف في الإنفاق العام، فقد تراجعت من المرتبة 80 سنة 2010/2009 إلى المرتبة 116 عالميا سنة 2015/2014، وهكذا تصنف الجزائر ضمن الدول الأكثر إسرافا وهدرًا للمال العام هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنه رغم كل هذه الأموال التي تم تبذيرها لم يشهد مستوى الخدمات العمومية هو الهدف الذي كانت تسعى الحكومة الجزائرية إليه، الأمر الذي يتطلب اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة والضرورية لأجل ترشيد النفقات العامة.

3. مؤشر مدركات الفساد** (CPI) Corruption perception index

يصدر عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد في القطاع العام من خلال مسح تقوم بها 12 مؤسسة عالمية ندرتها، البنك العالمي، البنك الإفريقي للتنمية والمنتدى الاقتصادي العالمي.⁽¹³⁾

الجدول رقم (02): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2010-2016

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	105	112	105	94	85	88	108
الترتيب	29	29	34	36	38	36	34

Source: <https://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report>.

تم تصنيف الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد في المرتبة 94 سنة 2013، لتصبح في المرتبة 108 سنة 2016، أي أن الجزائر تحتل مستويات متقدمة ضمن مؤشر الفساد، وبالتالي فالجزائر لا تتبجح بسياسات فعالة وكافية لمحاربة الفساد والقضاء عليه.

4. مؤشر الميزانية المفتوحة***

تأسست مبادرة الميزانية المفتوحة سنة 2006 من قبل الشراكة الدولية للميزانيات IBP التي تعني بعمليات شفافية الميزانيات حول العالم، حيث بدأت بمسح شمل 59 دولة ثم في سنة 2015 أصبح يفوق 100 دولة، يقيس مسح الميزانية المفتوحة مدى الشفافية والمشاركة المجتمعية والمسائلة من خلال 125 سؤال يعدها باحثون مستقلون تركز على ثمانية مستندات رئيسية:⁽¹⁴⁾

- 1- بيان ما قبل الميزانية
- 2- مشروع الميزانية
- 3- الميزانية المعتمدة
- 4- ميزانية المواطن
- 5- التقارير الشهرية
- 6- تقرير نصف السنة
- 7- تقرير نهاية السنة
- 8- تقرير التدقيق المالي.

الجدول رقم (03): مؤشر الميزانية المفتوحة في الجزائر

السنوات	2008	2010	2012	2015
قيمة المؤشر	100/2	100/1	100/13	100/19

Source: www.openbudgetindex.org

وحصدت الجزائر أيضا ضمن مؤشر الميزانية المفتوحة المراتب الأخيرة، حيث تحصلت على النقطة 2 من أصل 100 نقطة سنة 2008، ثم شهدت تحسنا لتحصل على 19 نقطة من أصل 100 نقطة سنة 2015، أي أن الحكومة الجزائرية في طليعة الدول التي لا تقدم معلومات دقيقة عن ميزانيتها ومؤشرات الحالة الاجتماعية والاقتصادية بها، بل لا تقدم حتى الحد الأدنى من المعلومات للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني، وهو الشيء الذي لا يتيح معرفة كيفية اقتطاع المال العمومي واستعماله، والذي يتسم بالتبذير والإسراف وربما هو السبب الرئيسي وراء إخفاء الحكومة للمعلومات.

ثالثا: آليات حوكمة سياسات الإنفاق العمومي للحد من العجز الموازي في الجزائر

لنجاح عملية حوكمة سياسات الإنفاق العمومي لابد من توافر جملة من المتطلبات نذكر منها:⁽¹⁵⁾

1. **ضبط تدخل الدولة في الاقتصاد:** يعتبر الحجم الأمثل لتدخل الدولة حجر الزاوية رشادة وحوكمة سياسات الإنفاق العمومي فقد استقر التقليديون لفترة من الزمن على تحديد نسبة ما بين 10% و15% من الدخل القومي موجه للإنفاق العام باعتبار الإيديولوجية الفردية، بينما الدول ذات الإيديولوجية التداخلية فهي تتميز بالتدخل في مختلف الأنشطة الاقتصادية ما يترتب على ذلك زيادة حجم الإنفاق العام لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة، لذلك يجب على الجزائر أن تعمل على تشجيع القطاع الخاص وفتح باب المنافسة أمامه، إذ أ المزيد من الاستثمارات في المشروعات العامة المملوكة للدولة قد يؤدي إلى مزيد من العجز الموازي وكذا نمو المديونية، فقد أثبتت عديد التجارب خاصة في البلدان التي تتجه نحو اقتصاد السوق أن تشجيع القطاع الخاص وعدم مزاحمته له أثر إيجابي كبير على الاقتصاد من حيث نجاح المشاريع ونقص التكاليف، باعتبار أن المستثمر يكون أكثر حرصا على الأموال من أجل تحقيق أرباح أكثر، أما قيام الدولة بتلك المشاريع فيفسح المجال لإهدار المال العام وتبذيره، ما يزيد من تكاليف إنجاز المشاريع بإنفاق الموارد

على مختلف النشاطات الاقتصادية، وذلك بضبط نسب تدخلها، وفسح المجال للقطاع الخاص خاصة في المشاريع التي يمكن أن يؤديها هذا الأخير بكفاءة أكثر، تجسيدا لما تنقص عليه مبادئ حكمة الإنفاق العام.

2. حوكمة مصادر تمويل النفقات: تعتبر الجباية البترولية من أهم مصادر الموازنة العامة بالجزائر، وذلك بنسبة متوسطة تمثل أكثر من 54% خلال الفترة 2000-2016.

3. حوكمة اتجاهات السياسة الإنفاقية: يقصد بها العمل على ترشيد سياسة الدولة الإنفاقية والابتعاد عن الإسراف والرفع من كفاءة وفعالية النفقات العمومية، مع ضرورة مواصلة تعبئة الإيرادات وإصلاح النظام الضريبي، وتحرير التجارة الخارجية، وتدفعات أس المال بشقيه القريب الأجل الموجه إلى أسواق الأوراق المالية والبعيد الأجل المستهدف الاستثمار المباشر، وتخصيصي المشاريع العامة في ظل أسعار صرف على مواصلة النمو على المدى الطويل، بالإضافة إلى إعادة الموارد العامة إلى مسار قابل للاستمرار، لذا بات لزاما على الجزائر إعادة النظر في اتجاهات سياستها الإنفاقية، وهذا ما يتطلب احتواء الإنفاق الاجتماعي وفاتورة الأجور العامة ونظام الدعم، وكذا معالجة نظم معاشات التقاعد العامة مساعدات الرعاية الاجتماعية، وفي حالة إصلاح معاشات التقاعد، يبدو أن الخيار الأكثر جذبا هو رفع سن التقاعد تدريجيا، مع حماية الفئات المعرضة للتأثر وتوسيع نطاق الحصول على المزايا عند الحاجة.

4. تحديد أولويات وجوه الإنفاق: إن من الواضح أن جميع أوجه الإنفاق ليست على درجة واحدة من الأهمية، فهناك من المشاريع، ومن وجوه الإنفاق، ما يستوجب تقديمه على غيره، إلا أن الصعوبة تمكن في وجود المعيار الذي يمكن بموجبه تفضيل مشروع على آخر، أو جهاز حكومي على آخر.

5. تفعيل الرقابة على الأموال العمومية: تعتبر الأموال العمومية وسيلة غير مباشرة لتدول الدولة في مجالات متعددة، وطبعاً يجب أن تكون هذه الأموال مرخصة من ظرف السلطة التشريعية حتى تقوم الحكومة بتنفيذها لكن أثناء أداء هذه الأخيرة لمهامها قد ترتكب أخطاء عن قصد أو غي قصد، مما يستدعي ضرورة مراقبتها، وإن كان هدف المراقبة الأساسي هو أن يكون عمل السلطة التنفيذية وفق المسار الذي رخصته لها السلطة التشريعية، أي التسيير الحسن للأموال العمومية وترشيد استعمالها.

6. صياغة الميزانية العامة على أساس الأهداف بغرض ترشيد الإنفاق العمومي: يعتبر ظهور ميزانية الإدارة بالأهداف (MBO) تجديد جذري في فك إدارة المالية العامة إذ تركز هذه الأخيرة على عنصر الكفاءة الإدارية، كما يهتم بالتخطيط، وتقييم الأداء، ويستخدم لمساعدة الإدارة في تحقيق أغراض التخطيط قصير المدى (سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص)، وهو يؤكد على قياس الإنتاجية، وتقييم البرامج، وعلى وضع مؤشرات (اجتماعية) لقياس فعالية البرامج.

خلاصة:

منذ الصدمة النفطية الأخيرة وجدت الجزائر نفسها أمام انخفاض حاد في عائداتها صاحبها ارتفاع قياسي في عجز الموازنة العامة، ومع انعدام التخطيط وغياب رؤية واضحة لتطوير الاقتصاد وتنويعه، وعدم وجود هيئات استشرافية تساهم في التحضير لسياسات بديلة وتغيير بنية الاقتصاد الجزائري، وجدت الحكومة نفسها أسيرة نفس السياسات والأساليب التي تسير عليها منذ عشرينيتين مضت، كما عرفت هذه المرحلة عدة قضايا مرتبطة بالفساد واختلاس المال العام، هذه الظروف جعلت من ترشيد الإنفاق العام مطلباً ضرورياً وحاجة ملحة في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية بأقل التكاليف، إلا أن هذه الأهداف لم تكن واضحة ومحددة بشكل يسمح بالتعرف على مقدار ما تحقق منها، رغم ذلك لم تحقق الجزائر أي نتائج في مجال.

النتائج: يمكن إدراج العديد من النتائج من خلال الدراسة ونوجز أهمها في ما يلي:

- ترشيد النفقات العامة يقوم بالأساس على اتخاذ القرار الصائب في الإنفاق، ما قد يعني تخفيض النفقات في مجالات معينة وزيادته في مجالات أخرى؛

- على الرغم من أن الجزائر تعتبر أكبر بلد مغاربي وإفريقي وتوفرها على أفضلية الخبرات الطبيعية والإمكانات المادية والطاقت البشرية، إلا أنه يحتل مراتب أخيرة في مجال ترشيد النفقات، وذلك راجع لضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع، حيث نجد في الغالب أن عددا كبيرا من البرامج والمشاريع تجاوزت ما قد خصص لها في ميزانيتها الأولية؛
- يعد ترشيد النفقات العمومية ضرورة حتمية على اقتصاديات الدول الريعية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، تفرضها التقلبات الحالية في أسواق النفط، هذه التقلبات التي أثرت بشكل مباشر على الموازنة العامة للجزائر، وعليه وجدت هذه الأخيرة نفسها غير مهيأة لتسيير الأزمة وإدارتها، لفقدانها الأدوات المناسبة سواء من حيث الرؤية الواضحة أو الإستراتيجية أو القدرة على الاستشراف ورد الفعل، نظرا لاعتمادها على مورد وحيد وهو النفط؛
- لم يكن السبب الرئيسي في ارتفاع النفقات العامة في الجزائر التوسع في الإنفاق فقط، ولكن من أسبابه انتشار الفساد والاختلاس والتبذير، حيث عرفت الجزائر خلال الفترة (2000-2010) قضايا فساد عديدة، بكضبية بنك الخليفة، وقضية سونطراك 1 وسونطراك 2 التي تعتبران من أكبر قضايا الفساد في الجزائر، والكثير من قضايا الفساد الأخرى التي بات المواطن الجزائري يسمع عنها كل يوم.
- التوصيات:** من خلال ما سبق يمكن إدراج بعض التوصيات، نوجز أهمها في ما يلي:
- وضع مؤسسات ذات خبرة تعمل على وضع ميكانيزمات قادرة على التسيير العقلاني للموارد المالية، كخطوة ضرورية للمساعدة في تحسين طرق التسيير، وانتهاج العقلانية في تسيير الموارد المالية والبشرية ومحاربة الفساد والرشوة؛
- عصرنه عملية الإحصاء الضريبي ونظام المعلومات الخاص بالتسيير الآلي للميزانية سواء بالنسبة للموارد أم النفقات، بالإضافة إلى تحسين نظام حساب الضريبة العقارية، خاصة أن عددا كبيرا من المواطنين لا يدفعون الضريبة، بسبب غياب نظام الرقمنة؛
- إصلاح النظام الضريبي في الجزائر من خلال وضع قوانين وعقوبات رادعة وصارمة لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي خاصة أن الجزائر شهدت انتشارا هائلا لهذه الظاهرة، فالضرائب تعتبر مصدرا هام من مصادر تمويل الموازنة العامة؛
- ضرورة عمل الحكومة الجزائرية على تنوع مصادر الإيرادات العامة وزيادة مردودها ووضع قواعد واضحة لتحقيق الشفافية والانضباط المالي والاستمرار في تطبيق كافة الدوائر الحكومية أرقى معايير الجودة العالمية، لاسيما في مجال الخدمات؛
- وضع سقف للإنفاق العام أحد الاتجاهات التي يجب على الجزائر تبنيها، بهدف الحد من التزايد المضطرد في الإنفاق العام، بالإضافة على تفعيل دور القطاع الخاص في تقييم العمليات المالية؛
- وضع مؤسسات القطاع الخاص في التوجه العام للحكومة من خلال رسم رؤية واضحة ومناسبة له تتماشى مع التوجه العام للدولة، وبالتالي لا يكون أي خلاف في التوجهات ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.

الإحالات والمراجع:

- ¹ بسام عبد الله البسام: **الحكومة الرشيدة: دراسة حالة العربية السعودية**. مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 178.
- ² بسام عبد الله البسام، **الحكومة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسة**. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 11، جانفي 2014، ص 5.
- ³ مجموعة ورمات الدولية للتدريب والاستثمارات، على الموقع الإلكتروني: <http://wormac.com>.
- ⁴ بسام عبد الله البسام، **مرجع سابق**، ص 11، 12، 13.
- ⁵ نريمان رقيب، **دور حوكمة سياسات الإنفاق العمومي في الحد من العجز الموازي في الجزائر**. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي، (2)30، ص 395.
- ⁶ مسعود دراويش، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 171.
- ⁷ سميحة نوي وعياش بلعاطل، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**. ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11، 12 مارس 2013، ص 5.
- ⁸ نريمان رقيب، **مرجع سابق**، ص 396.
- ⁹ محمد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف**. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015، ص 73-74.
- ¹⁰ سليم مجلج وكمان، **تفاقم عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية دراسة تحليلية للفترة (2004-2013)**. المجلد للنشر الإلكتروني، ص 15-16، على الموقع الإلكتروني التالي: <http://platform.almanhal.com/Files/2/106524>.
- ¹¹ فاطمة الزهرة عيدودي، **الحكومة رمان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر**. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07، جامعة الجزائر 03، 2016، ص 190.
- ^{*} يتم حساب هذا المؤشر بناء على وجهة نظر رجال الأعمال و تراوح قيمته بين النقطة (1-7). ويقوم هذا المؤشر مدى رشادة الحكومة في الإنفاق العام ضمن مجال يتراوح بين الإسراف الكبير (القيمة واحد) والرشادة في الإنفاق العام الممثلة بالقيمة القصوى سبعة
- ¹² <https://www.weforum.org/>
- ¹³ فاطمة الزهرة عيدودي، **مرجع سابق**، ص 192.
- ^{**} مؤشر يقوم بترتيب الدول على سلم يشمل 100 درجة بحيث الدرجة 0 تعني أن البلد فاسد للغاية بينما الدرجة 100 تعني أن البلد لا يعرف الفساد تماما.
- ^{***} يتم ترتيب الدول حسي التقييم الكلي المتحصل عليه ضمن سلم تنقيط يتراوح من 0 إلى 100، بينما تفصيل المؤشر يعطي مؤشرات فرعية تتمثل في المشاركة المجتمعية، المراقبة البرلمانية والمراقبة المحاسبية.
- ¹⁴ المرجع نفسه، ص 194.
- ¹⁵ نريمان رقيب، **مرجع سابق**، ص 399-404.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي-تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإنفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

14-13 مارس 2018

مساهمة الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

د. بوسنة محمد
جامعة امحمد بوقرة بومرداس الجزائر
mohboucetta@yahoo.fr

أ. د. مجيد شعباني
جامعة امحمد بوقرة بومرداس الجزائر
mcha2016@gmail.com

ملخص:

ظهر كل من مفهوم الحوكمة (الحكم الراشد) والتنمية المستدامة في العالم وفي البلدان العربية خاصة بعد صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية , إذا كانت التنمية المستدامة ترتكز على أسس كالإنتاج والاستهلاك المسؤول, التضامن, المشاركة والالتزام, حماية البيئة في سبيل تحقيق جملة من الأهداف كتتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان , تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة, تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد, ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع, إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع, تحقيق نمو اقتصادي تقني, هذا لن يتأتى إلا بتأني من خلال تفعيل مبدأ الحوكمة البيئية بغية تحقيق تنمية مستدامة من هنا تبرز العلاقة الوطيدة بين المصطلحين أي الحوكمة أو الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة (الحكم الراشد), البيئة, الساسة البيئية,, التنمية المستدامة.

Abstract All of the concept of good governance emerged and sustainable development in the world and in the Arab countries, especially after the release of United Nations reports development, if sustainable development is based on grounds such as production and responsible consumption, solidarity, participation and commitment, protection of the environment in order to achieve a number of objectives as the fulfillment of quality a better life for the population, enhancing the awareness of population problems existing environment, to achieve the exploitation and use rational resources, linking modern technology to the objectives of the community, creating a continuous and appropriate change in the needs and priorities of the community, to achieve a technical economic growth, this will not only come to exercise a measure of justice and accountability and the consecration of democracy or what is known as the components of good governance, from us highlight the close relationship between the terms of any governance or good governance and sustainable development.

Keywords:

good governance ,economic corruption, sustainable development,

تمهيد:

تمزّ العالم في الآونة الأخيرة بالتركيب والتعقيد وتسارع الأحداث من تطور تكنولوجي وصناعي في مجالات عدة، ما ترك آثارا سلبية على حياة الفرد والمجتمع على حد سواء، وبالتالي تفشي ظاهرة التلوث بشتى انواعه واستنزاف الموارد والثروات بشكل مفرط دون الأخذ في الحسبان حقوق الأجيال القادمة، ما أدى إلى تفاقم الأزمات المالية والاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة وظهور الآفات الاجتماعية. كذلك غياب سياسات الحكم الراشد(الحوكمة) الذي يؤدي بالضرورة إلى سوء تسيير الموارد المتاحة وانخفاض شديد للكفاءة والفعالية وفي النتيجة مستقبل الأجيال القادمة أو ما يعرف بالتنمية المستدامة أصبح مهددا. وعليه فقد طرحت المشكلات البيئية تحديات وضغوطا كثيرة على الصعيدين المحلي والدولي؛ فالمخاطر البيئية أصبحت ذات طبيعة عالمية، ما يستدعي الاهتمام بالحوكمة البيئية للحد من هذه المخاطر، بغية حماية البيئة، والحفاظ على توازنها واستمراريتها وتأمين حقوق الأجيال القادمة، ما يعرف بالتنمية المستدامة. وفي هذا السياق تأتي إشكالية المداخلة كالاتي:

ما مدى مساهمة الحوكمة (الحكم الراشد) البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

أهمية الدراسة: يتناول هذا البحث إحدى المواضيع الهامة والحساسة خاصة في ظل الاتجاهات الحديثة المنادية للحفاظ على البيئة وكثرة الحديث عما يعرف بالاقتصاد الأخضر او البيئي، والمستهلك الأخضر والمنتجات الخضراء وكذلك استدامة الموارد، وهذا يتأتى من خلال تفعيل مبدأ الحوكمة البيئية بغية تحقيق تنمية مستدامة

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز ماهية الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وما الاليات المتبعة من طرف الدولة والجماعات المحلية في سبيل تفعيل هذا الاسلوب الحديث للمحافظة على البيئة من جهة وتحقيق التنمية من جهة اخرى.

منهج الدراسة: يعتمد البحث على المنهج الوصفي، حيث تم القيام بدراسة بحثية مكتتبية في مراجع أدبيات التي تناقش دور الحكم الراشد أو الحوكمة في وضع السياسات العامة المحلية. وكذا المصطلح الحديث المتعلق بالتنمية المستدامة، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت إحدى المصطلحات أو الكلمات المفتاحية، ثم إبراز العلاقة بين المفهومين والتطلع إلى تجربة الجزائر التي انتهجت آليات الحوكمة البيئية مع إعطاء بعض المؤشرات صادرة عن البنك الدولي.

أما عن هيكل الدراسة: فهو يشتمل على العناصر الآتية:

الإطار النظري للحوكمة البيئية.

مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها، أبعادها ومؤشراتها.

سبل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحوكمة البيئية.

الدراسات السابقة: نذكر على سبيل المثال لا الحصر درغوم أسماء، البعد البيئي في الأمن الإنساني -مقاربة معرفية-، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة جوان 2008-2009)، سايج بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012-2103.

بومدين طاشمة، الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر، مجلة التواصل، عدد26، كلية الحقوق , جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، جوان، 2010.

سمير بن عياش، السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي-دراسة حالة ولاية الجزائر(2009-2011)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الساسية والعلاقات الدولية، جامعة ال جزائر 2010-3-2011.

ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016.

مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة: دراسة تقييمية لتجارب بعض الدول منها الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.

اسماء سلامي، الاعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في ارساء الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والازمات الراهنة- الواقع والمأمول، مجلة دراسات وابحاث، العدد 25، ديسمبر، 2016، السنة الثامنة.

عائشة بن عطاءالله، التاهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة، مداخلة في ملتقى دولي حول التاهيل البيئي للمؤسسات في اقتصاديات دول شمال افريقيا يومي 06-07 نوفمبر 2012،

الحسن شكراني، نحو حوكمة بيئية عالمية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، المملكة المغربية.

بن براهيم سارة، الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر، مذكرة ماستري في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر - بسكرة 2014-2015

أولاً: أولاً: الإطار النظري للحوكمة البيئية:

1. الحكم الراشد (مفاهيمه، عناصره وآلياته):

1.1 تعريف البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها".

1.1.1 تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن مفهوم الحاكمية الرشيدة: "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يجرى المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

2.1.1- تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية:

وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) فإن الحكم الراشد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"¹.

كما يعرف الحكم الراشد كذلك بـ (الرشادة/ الحاكمية /الحكم العقلاني / الحكم الصالح / الحكم الجيد) ، بالنسبة لأصل الكلمة ، نجد أن هناك تباين في انتساب أصل مصطلح الحكم إلا أن هناك تقارب كبير في تعريفه ونورد هذه التعاريف فيما يلي:

ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني (1978) ليستعمل في نطاق واسع معبراً عن "تكاليف التسيير" (1679) (charge de gouvernance) وبناء على أساس هذا التعريف، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة.

كلمة الحاكمية أصلها إنجليزي فهو مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية وخاصة في معاجم تحاليل التنمية، ويمكن شرحه بأنه "طريقة تسيير سياسة، أعمال وشؤون الدولة".

كما أن هذا المصطلح فرض لتحديد مجموعة من الشروط السياسية التي من خلالها وضعت في حيز التنفيذ المخططات التي تكتسب شرعية للعمل السياسي وفي نفس الوقت العلاقات مع الإدارة ومع القطب المسير وبقية المجتمع.

ان مفهوم الحاكمية او الحوكمة اصبح يكتسي طابع الشمولية اذ عد احد الباحثين (R. A. Rohdes) وجود ستة توجهات واستخدامات لهذا المفهوم متكاملة فيما بينها وهي:²

الاتجاه الاول: الحد من التدخل الحكومي وضغط النفقات للتعبير عن دولة الحد الادنى.

الاتجاه الثاني: التركيز على منظمات الاعمال الخاصة وبالذات استخدام مفهوم (corporate governance) والذي يركز على ادوار ومطالب المساهمين، في هذا الصدد تشير الحاكمية الى ثلاثة أطراف اساسية هي المساهمون (راس المال)، الخبرة (الادارة) والعمال(العمل).

الاتجاه الثالث: يتم التعبير عنه بالإدارة الحكومية من خلال ادخال اساليب جديدة في الادارة كالتمكين، المعرفة والثقة الشاملة والقيم الابداعية وطرق قياس الاداء الحديث وغيرها.

الاتجاه الرابع: يربط بين الحاكمية ومنظومة القيم الديمقراطية، حيث الشرعية ونظام المساءلة والمنافسة وتشجيع القطاع الخاص واللامركزية وتعظيم دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة.

الاتجاه الخامس: يركز على التفاعل الرسمي وغير الرسمي لمجموع المؤثرين في بيئة العمل.

الاتجاه السادس: يركز على ادارة مجموعة شبكات المنظمة في عدد من الاجهزة والمنظمات.

فالحوكمة البيئية تشير إلى مجموعة الآليات الميكانيزمات التنظيمية والعلميات والمنظمات من خلال التأثير على سلوكيات وقدرات أو مخرجات الفواعل السياسية اتجاه النشاطات البيئية والتي تظهر من خلال مخرجات أو نتائج السياسات.³

2.1 أبعاد الحكم الراشد:

1.2.1 البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها،⁴ و يكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطاً في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، و هيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن.

2.2.1- البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها.⁵ وتعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية والوظيف العمومي، وهو ما يقتض أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية، ويكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، ويكون اختيارهم وفقاً لمعيار الكفاءة.

3.2.1- البعد الاقتصادي والاجتماعي: والذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع،⁶ كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلالته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع اقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة.⁷

2. عناصر الحكم الراشد:

1.2 الديمقراطية: تقوم على أساس المشاركة وتمثيل الشعب وحرية التعبير، وكذا المحاسبة والمراقبة لأداء الحكومة، من خلال توفير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد.

2.2 حقوق الإنسان: من خلال احترام وتطبيق الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، التي تنص على إشاعة مبادئ الاحترام وتعزيز الكرامة وعدم التمييز بين الأفراد والمساواة.

3.2 سيادة القانون: أي أن يكون القانون المرجع الأساسي السائد والمطبق على جميع المواطنين دون استثناء. هذا من خلال إرساء قواعده والإطار الدستوري، وتفعيل ادوار المؤسسات الوطنية تعمل في سبيل تطبيق وتعزيز الأسس السليمة للديمقراطية، والانتخابات الزهية، والتداول السلمي للسلطة، وتنظيم الحياة السياسية، والتنافس الشريف ما بين القوى والأحزاب السياسية، وضمان الأمن الشخصي لأي مواطن.

4.2 مؤسسات المجتمع المدني بالنظر إلى الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في سبيل تحقيق الحكم الراشد فإنه يتعين على الدولة أن تعمل على تشجيع إنشائها وإشراكها في الشؤون العامة، وأن تعطيها الشرعية القانونية التي تسمح لها بأداء دورها الرقابي والعملية وتحقيق مفهوم المشاركة في التنمية.

5.2 الإدارة الحكومية: يقتضي هذا المبدأ على ضرورة إدارة الأموال العامة واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في خدمة المجتمع ويكون بذلك أفراد الشعب شركاء في هذه الثروات وأن تؤمن بمبدأ تكافؤ الفرص وتقد الوظائف العامة تحت معيار المساواة وعدم التحزب.

6.2 الإدارة غير المركزية: تعنى بنقل صلاحيات اتخاذ القرارات إلى المستويات المحلية والإقليمية، أي العمل على إنشاء توازن الكفاءات بين السلطة المركزية والولاية والمحلية وتوسيع دائرة الحرية لهذه المجالس المنتخبة بمشاركة أفراد المجتمع، وهذا لبناء نظام معرفي يعزز بناء وعصرنة النظام السياسي وترتيب أولوياته.

3. آليات الحكم الراشد:

1.3 الشفافية: أي وضوح العلاقة ما بين السلطة والجمهور (الحاكم والمحكوم)، من خلال الإفصاح عن السياسات العامة المتبعة بجميع أنواعها، والوضوح في عمليات اتخاذ وتنفيذ القرارات بتوفير ونشر الوثائق والمعلومات الواضحة عن الهيئة الحكومية.

2.3 المشاركة: أي ضمان حق جميع المواطنين بإبداء الرأي، والمشاركة في صنع القرار، سواء كان مباشرة أو عبر ممثلين منتخبين. وتتطلب المشاركة، ضمان للحرية السياسية، والانتخابية، والتعبير.

3.3 حكم القانون (سيادة القانون): بمعنى أن الجميع، حكما ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، وتكون ضمانتها لها ولحريات الإنسان الطبيعية. وستناقش هذه المادة العلمية مفهوم سيادة القانون كأحد خصائص الحاكمية الرشيدة بأسلوب علمي ومتخصص.⁸

4.3 المساءلة: على كل مسؤول في هيئة إدارية أن يتمتع بمبدأ المحاسبة وان يكون مستعدا للإجابة أو الاستفسار عن كل تصرف واستخدام الموارد والصلاحيات التي وضعت تحت تصرفه، وقراراته وسياساته، وتحمل كامل المسؤولية المترتبة عن هذه القرارات ونتائج سياساته.

5.3 الإجماع: بمعنى أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقا للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات.⁹

6.3 المساواة: أي تكافؤ وتوفر الفرص والخدمات للمواطنين دون تمييز، أو اعتبارات شخصية، والتزام الحياد من خلال تنفيذ الالتزامات.

7.3 الكفاءة: الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع دائما إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.¹⁰

8.3 العدل: يعني العدالة الاجتماعية وإزالة ونبذ الفوارق بين مختلف أفراد المجتمع والتطلع دائما لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

9.3 الرؤية الاستراتيجية: هي اتفاق عام ما بين الحكومة والمواطنين لرسم التوجهات العامة والمستقبلية للدولة من نواحي التطوير التنموي والمجتمعي والاقتصادي. على أساس الحضارة والثقافة الاجتماعية والتاريخية للمجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المحلية والدولية الحالية والمستقبلية.

10.3 اللامركزية: إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكي بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحاكمية الرشيدة، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.¹¹

ثانياً: الإطار النظري للتنمية المستدامة

1. مفهوم التنمية المستدامة:

هي عملية تلبية احتياجات الاجيال المستقبلية و الحالية دون التقليل من شان مرونة الخصائص الداعمة للحياة او تكامل و تماسك النظم الاجتماعية.¹² ولأكثر شمولية يجب ان نفرق بين اربعة ابعاد للاستدامة على النحو التالي:

-النظم الايكولوجية.

-النظم الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية.

-الحكم والنشاط السياسي.

-الأداء وقدرات المؤسسات.

وتعرف كذلك:

التنمية المستدامة "هي عمل تطوير الأرض و المدن و المجتمعات و الأعمال التجارية بشرط أن تلي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها و يواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية و المساواة و العدل".¹³

و يمكن تعريفها كذلك "بأنها النشاط الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة و بأقل قدر ممكن من الأضرار البيئية".¹⁴ وتختلف التنمية المستدامة عن التنمية الاقتصادية من حيث التعقيد والتداخل، حيث تعد التنمية المستدامة اشمل لأنها تأخذ بعين الاعتبار والجوانب، الاقتصادية، الاجتماعية البيئية.

2. أهداف ومبادئ التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة الى تحقيق الأهداف التالية:¹⁵

1.2 تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:

تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا، اجتماعيا، نفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

2.2 تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة

عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاه البيئة وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تواجهها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

3.2 احترام البيئة الطبيعية

من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة، على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

4.2 تحقيق استغلال واستخدام عقلائي للموارد

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحاول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلائي.

5.2 ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية الحياة وتحقيق الأهداف المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وأثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه الأثار مسيطرا عليها، بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

6.2 أحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع

وفق نمط بلائم إمكانياته ويسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية وإيجاد الحلول المناسبة دون أن تـ ستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

7.2 تحقيق نمو اقتصادي تقني

بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية، ويبحث عن بدائل ذات كفاءة بالاعتماد على التطور التكنولوجي، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه

8.2 مبادئ التنمية المستدامة. تتجسد مبادئ التنمية المستدامة فيمايلي:

1.8.2 الإنتاج والاستهلاك المسؤول: نمط الإنتاج والاستهلاك، يجب أن يتطور من أجل تقليل أي أثار سلبية على البيئة الطبيعية والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص تجنب الهدر واستنفاد الموارد.

2.8.2 التضامن: يتم التعبير عن هذا المبدأ من خلال (التضامن بين الدول، وخاصة علاقة شمال / جنوب وفي نفس الوقت بين الأجيال، وذلك لإرساء أهداف الاستدامة ومواجهة المشاكل والعقبات؛ دعما لعنصر التنسيق المحلي والدولي الذي تلتقي عنده آمال البقاء والعيش الآمن لسكان كوكب الأرض.

3.8.2 المشاركة والالتزام: التنمية المستدامة تستدعي مشاركة جميع الفئات، أي: الشراكة الفعلية بين كل فئات المجتمع التي تلعب دورا هاما وحساسا في الاستدامة الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية لعملية التنمية.

4.8.2 حماية البيئة: لتحقيق تنمية مستدامة، يجب دمج البعد البيئي (حماية البيئة) ضمن عملية التنمية.

5.8.2 الحذر: *précaution* إرساء مبادئ الحذر أو الاحتياط يكون من خلال تطبيق مبدأ الحيطة، كما

تضمن السلطات اعتماد تدابير مؤقتة ومناسبة لمنع تكبد أي مخاطر.

6.8.2 الوقاية أو المنع: ويجب في حالة وجود خطر معروف اتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية بالإضافة إلى الإجراءات التصحيحية، على أن تنفذ هذه الأخيرة في المقام الأول على المصدر باستخدام أفضل التقنيات المتاحة وتكاليف اقتصادية مقبولة.

7.8.2 الملوث يدفع: الفاعلين الذين يمارسون نشاط يؤثر على البيئة كالتلوث، يجب أن يتحملوا تكلفة هذا التلوث، أو القيام بالالتزام بالحد الأدنى من التلوث بحيث يتحمل مسؤولية بيئية ومجتمعية.

وقد ظهر مبدأ " حقوق التلوث تحت تعويض نقدي تحده السوق " في إطار تبني التنمية المستدامة، حيث تلعب الدولة دورا هاما لخلق المساحات التي تساعد السوق على تصحيح نفسها، خاصة إذا تجاوز الملوث الحدود المسموح بها، كما يجب ول دون سيطرة المصلحة الاقتصادية على المفاوضات المباشرة التي تجري بين الملوث والضحية من التلوث، معتمدة على الأسس المستنبطة من بروتوكول كيوتو، الذي أصدر كجزء من مشروع دولي لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري للحصول على تصاريح الانبعاث.

3.1.3. **إبعاد التنمية المستدامة للتنمية المستدامة** عدة ابعاد ومن اهمها: ¹⁶

- المحور الاقتصادي.
- المحور الاجتماعي.
- المحور البيئي.

1.3.1. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: نقصد به النظام الاقتصادي المستدام والذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الانسانية، وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر ودائم دون الاضرار بالبيئة. وهذا بتغيير انماط الانتاج الحالية وكذلك الاستهلاك المعتمد على الموارد الطبيعية بطريقة غير مقبولة عن طريق هدر الموارد الطبيعية، والبحث عن اساليب جديدة وفعالة لتحقيق استدامة التنمية الاقتصادية وتلبية الحاجات الاقتصادية دون اضرار بالبيئة والحد من التلوث.

2.3.2. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: نقصد باستدامة التنمية اجتماعيا تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين افراد المجتمع وايصال جميع الخدمات الضرورية الى جميع الفئات والقضاء على جميع الفوارق بين سكان المدن والارياف، والمساهمة في تحقيق التنوع الاجتماعي، واتاحة المشاركة في المشاورة للجميع وربطهم باتخاذ القرارات لتحقيق الحرية في ذلك، مع تحديد عامل اساسي في هذا الجانب وهو النمو الديمغرافي المعقول في اي بلد واحداث التوازن في هذا المجال مع امكانيات الحكومة والدولة ومواردها الطبيعية، لان اي زيادة ديموغرافية سريعة لا تحقق التوازن مع تلبية حاجات هذه الكثافة السكانية لعدم قدرة الحكومة في مسايرة هذا النمو السريع، في ظل محدودية قدراتها في تلبية الحاجات وقديم الخدمات الضرورية للسكان، مما يرجح زيادة عدد الفقراء، ومن ثم الاستغلال غير الامثل للثروة، وبالتالي استنزاف الموارد الطبيعية وهذا يعيق استدامة التنمية، ويثقل على الاجيال المستقبلية.

3.3.3. البعد البيئي للتنمية المستدامة: تفرض التنمية المستدامة ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، باتباع انماط انتاج واستغلالها بطرق عقلانية، لتجنب استنزاف الطاقات المتجددة، وتحقيق التنوع الحيوي، ونقاء الهواء، وخصوبة التربة، والمحافظة على التنوع البيولوجي.

يركز المختصون في مجال البيئة في مقاربتهم للتنمية المستدامة على حدود البيئة والتي تعني ان كل نظام طبيعي له حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستغلال والافراط والاستنزاف، يعني تدهور هذا النظام البيئي، ولحماية البيئة يجب تجنب انماط الاستهلاك والانتاج القديمة التي تسيء بالبيئة.

4. مؤشرات تحقيق التنمية لتحقيق التنمية المستدامة: يجب تحقيق المؤشرات التالية:¹⁷

تم صياغة المؤشرات الموالية من طرف لجنة الامم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة فيما يعرف بتوصيات الاجندة وهي مؤشرات تغطي الابعاد السابقة وهي:

1.4.1. المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة: لا تعد المؤشرات السابقة كمتوسط الدخل الفردي والوطني الخام كافية رغم الحاجة لها، لكن هذا التصور يخلق جدل كبير فيما يخص الخلل الذي يحدثه في توزيع الثروة، وانعدام العدالة في ذلك وهو ما يحرم الاجيال القادمة من الاستفادة من ثروات البلاد ومن المنطلق السالف الذكر يجب تغيير انماط الانتاج والاستهلاك من اجل تحقيق رفاهية للجيل الحالي وعدم استنزاف حق الجيل المستقبلي لتنال حقها من الثروة وبقاء البيئة نظيفة وصالحة لأكثر مدة زمنية ممكنة.

مما سبق ولتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يجب الاعتماد على المؤشرات التالية:

- معدل استخدام الموارد الطبيعية في الانتاج كلما كان اقل فهو أحسن.
- معدل استهلاك الفرد من الطاقة سنويا.
- كمية النفايات الصناعية والمنزلية ومعالجتها.
- الاداء الاقتصادي للبلد ويقاس بمتوسط دخل الفرد ومعدل الاستثمار الى الدخل الوطني.

-الحالة المالية للبلد وتقاس بنسبة الديون الى الناتج الوطني الاجمالي.

2.4 المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة: هي مؤشرات تركز على الجانب الاجتماعي لكل بلد اي المساواة الاجتماعية والعدالة في توزيع الثروة، والمساهمة والمشاركة في اتخاذ القرار، وتساوي الفرص في الحصول على الخدمات العامة ومن اهم المؤشرات في هذا المجال

-معدل النمو الديموغرافي السنوي في البلد.

-نسبة وفيات الاطفال دون الخمس سنوات.

-نسبة الاطفال الذين يتعدون المرحلة الابتدائية (السنة الخامسة في الجزائر).

3.4 المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة: تتمثل اساسا في

-معدل التلوث البيئي المسموح به (الهواء، الماء، الطبيعة).

-معدل الصناعات الملوثة بالنظر الى القطاع الصناعي ككل.

-التأثير البيئي على حياة الفرد.

ثالثا: سبل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحوكمة البيئية:

1. طبيعة العلاقة بين الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة:

من خلال ابرازنا لمفهوم الحوكمة و التنمية المستدامة تتجلى لنا العلاقة الجدلية بين البيئة والتنمية وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة كفلسفة واستراتيجية لإحداث التوازن بين البيئة والتنمية ومعرفة إمكانية التوافق بينهما لا التعارض ، ذلك التوافق الذي تم بين الأخصائيين البيئيين والتنمويين انطلاقا من مفهوم التنمية المستدامة فبعد أن اعتبر الأخصائيين في التنمية إن المبالغة في الاهتمام بالبيئة قد يكون من شأنه إعاقة حركة التنمية و حصر نموها أتضح لهم فيما بعد أن مراعاة الاعتبارات البيئية يدخل في إطار متطلبات التنمية خاصة بعد أن امتدت المشكلات البيئية إلى إعاقة حركة التنمية و الإضرار بمواردها التي يعتمدون عليها في العمليات التنموية وبالتالي يجب مراعاة تلك الاعتبارات البيئية في خططهم و مشاريعهم التنموية من خلال ما أصبح يعرف بمفهوم تقييم الأثر البيئي للمشروعات.

1.1 واقع الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر:

للتعرف على واقع الحوكمة البيئية في الجزائر لابد من معرفة اهم مؤشراتها والتي تعتبر مطلبا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة.

2.1 مؤشرات الحوكمة في الجزائر:

تتمثل هذه المؤشرات في المؤشرات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

1.2.1 المؤشرات السياسية:

عرفت الجزائر في اواخر الثمانينات نقلة نوعية في المسار الديمقراطي بتبنيها للتعددية الحزبية و فتح المجال للممارسة السياسية بعد الهيمنة الموروثة للحزب العتيد منذ الاستقلال , لإحداث نوع من التحول على مستوى الساحة السياسية من خلال اصدار مراجعة لدستوري 89 و 96 والتي تركزت اساسا على نقاط من شأنها ترسيخ مظاهر الممارسة الديمقراطية كمبدأ فصل السلطات, استقلال القضاء, الانتخابات و التداول على السلطة , التجمع المدني و التجمهر, حرية الصحافة و التعبير...لكن هذه المظاهر اصطدمت بالكثير من العقبات و اثرت بشكل كبير على عملية التحول الديمقراطي.

اذا نظرنا الى تجربة الجزائر الديمقراطية على ضوء مؤشرات الحكم الراشد نجدها لا تزال تعاني من الكثير من النقائص و هذا بالرغم من الاهتمام بموضوع الإدارة المحلية في السنوات الأخيرة كونها تشكل مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي و دورها البارز في التنمية و كذا قربها من المواطن و من انشغالاته الا ان سيمات و مؤشرات الفشل في بناء الحكم الراشد بقيت مطروحة بشدة، و يمكن ملاحظة مستوى و درجة الفشل في الحكومات المتعاقبة في بعث التنمية و بناء حكم صالح في سبيل تحقيق طموحات المواطنين و تلبية متطلباتهم , كل هذه الخصوصيات تنبع من مشكل جوهري

يتعلق بالتخلف السياسي والاداري، وبالتالي تفشي وتنامي ظاهرة الفساد في مختلف الاجهزة الادارية ليتعمق المشكل اكثر بعد ادراك المواطن بذلك وقناعته ما افقده لمبدأ الثقة في علاقته مع الادارة الامر الذي ادى بدخول الجزائر في نفق مظلم من الازمات والصراعات المتعاقبة والمختلفة والخروج منه لا يكون الا بالعودة الى تفعيل وتطبيق اليات الحكم الراشد من خلال الاجهزة المختصة في هذا الشأن كمجلس المحاسبة، المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة منها، اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، لجنة اصلاح هياكل الدولة.

2.2.1 المؤشرات الاقتصادية:

لقد تبنت الدولة الجزائرية جملة من الاصلاحات الاقتصادية اثر انتقالها من النظام الاقتصادي المخطط الى اقتصاد السوق في ظل الاندماج العالمي وهذا بإعدادها لمختلف البرامج للإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2005 حول النشاطات الموجهة لدعم المؤسسات الإنتاجية ودعم الأنشطة الزراعية وتحسن المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية والتي مست القطاعات (الفلحة الصيد والموارد المائية، التنمية المحلية، التشغيل والحماية الاجتماعية). وتبعه برنامج تكميلي للفترة 2005-2009

في سبيل مواصلة الجهود لإعادة بناء الاقتصاد الوطني والانفتاح على الاقتصاد العالم ومن أهم محاوره تحسن إطار الاستثمار وترقيته، مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، عصرنه المنظومة المالية، ترمين الثروات الوطنية وتطويرها، النهوض بقطاع السياحة والصناعات التقليدية و الصيد البحري ثم البرنامج الخماسي 2009-2014 وقد خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في البرامج السابقة واستعمالها في خلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسن المستوى المعيشي للفرد. وقد شمل هذا البرنامج على شقان هما استكمال المشاريع الكبرى الجارية، إطلاق المشاريع الجديدة.

3.2.1 المؤشرات الاجتماعية:

نجد من هذه المؤشرات: مكافحة الفقر، الصحة والتعليم، البطالة والضمان الاجتماعي تعتبر مسألة القضاء على الفقر أبرز الاهداف الإنمائية على اعتبار أنه شرط ضروري لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. هذا يمر عبر تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون على اقل من دولار في اليوم وتوفير فرص العمل لهم. فيما بلغ نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للجزائر 3.894 دولار سنة 2016، حسب ما كشف الديوان الوطني للإحصائيات.

ولقد عملت الدولة الجزائرية على التخفيف من وطأة الفقر وادراج هذه المسألة ضمن البرامج التنموية على المستوى الاقتصادي، السياسي والاجتماعي كإنجازها لخارطة الفقر في الجزائر من قبل وزارة التضامن الوطني بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة، كذلك وضع مخطط وطني لمحاربة الفقر والتهميش من طرف وزارة التشغيل والتضامن الوطني. يوفر التعليم جملة من المزايا سواء على الافراد او الدولة، فبالنسبة للأفراد فهو يساهم في رفع الإنتاجية وزيادة مستويات الأجور، كما يساهم في تحسين المستوى الصحي للأفراد وارتقاءهم في السلم الاجتماعي وغير ذلك، أما بالنسبة للدولة فإنه يعزز النمو الاقتصادي ويقلص الفقر والفروقات الاجتماعية. وضع مؤشر جودة التعليم العالمي لسنة 2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، الجزائر في المركز الحادي عشر عربيا، في كل من على المستوى الجامعي و المستوى الابتدائي، كما احتلت الجزائر المرتبة 96 بين 131 دولة في مؤشر المعرفة 2017 حسب التقرير الذي أعدته مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة بالشراكة مع برنامج التطوير للأمم المتحدة ضمن مشروع المعرفة العربي.

لقد تبنت الجزائر جملة من السياسات في إطار إصلاح المنظومة الصحية، حيث عرف قطاع الصحة منجزات وهياكل قاعدية هامة الى جانب ذلك عملت على توفير الموارد البشرية من أطباء عامون ومتخصصون، والمساعدون الطبيون. ولكن بالرغم من كل الجهود المبذولة يبقى القطاع الصحي مريض اذ "حلت الجزائر في مرتبة متأخرة جدا في مؤشر الصحة، لدراسة قامت بها المجلة الطبية البريطانية "لانسيت"، حيث جاءت في المرتبة 130 من بين 195 دولة عبر العالم. ويعتمد التصنيف الذي قامت به المجلة الطبية البريطانية "لانسيت"، على معايير متعددة منها عدد الوفيات التي

كان من الممكن تجنبها نظرياً، من خلال الاسعاف السريع والعلاج الفعال، ومن بين هذه الامراض أحصت المجلة السل، سرطان الثدي، سرطان الدم وامراض القلب.¹⁸

تظهر جهود الجزائر لمحاربة البطالة محاولة منها التخفيف من حدتها عن طريق استحداث أجهزة لإدماج الشباب مهنيا كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب. كما اطلق قطاع الضمان الاجتماعي برنامجاً إصلاحياً طموحاً تركز أساساً حول عصرنه تسيير إدارة الضمان الاجتماعي كتحديث البنى الهيكلية كتعميم العمل بالإعلام الآلي وتأهيل الموارد البشرية، كذلك ادراج البطاقة الإلكترونية للمؤمن الاجتماعي "الشفاء" التي تم تعميمها على المستوى الوطني، الا انه حسب تقرير نشره الديوان الوطني للإحصائيات فان نسبة البطالة بالجزائر خلال شهر أفريل من عام 2017 ارتفعت لتصل إلى نسبة 12.3 بالمائة، مقارنة بشهر سبتمبر 2016 عندما كانت في حدود 10.5 بالمائة. وبالتالي فإن عدد السكان الجزائريين البطالين هو 1.508 مليون شخص، أي مع تسجيل ارتفاع يقدر بـ 1.8 بالمائة مقارنة بشهر سبتمبر 2016.

2.2 مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر:

1.2.2 المجال الطبيعي والحيوي:

الحديث عن الحوكمة البيئية في الجزائر يظهر من خلال السياسات المتبعة من طرف الحكومة وسن التشريعات والقوانين البيئية وكذلك انشاء الهيئات والمشاريع والمخططات المتعلقة بحماية البيئة. فعمدت في المرحلة الاولى الى تشكيل وزارة مختصة في حماية البيئة وتطورت مسمياتها (الري واستصلاح الأراضي الري والبيئة والغابات، التهيئة العمرانية والسياحة والبيئة).

لقد أصدر المشرع الجزائري جملة من القوانين بهدف حماية البيئة وتنميتها من جهة، وحماية الحق في الحياة لمختلف الاجيال سواء الحالية او المستقبلية، وهذا ما يظهر من خلال القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى هذا القانون أصدر المشرع الجزائري جملة من القوانين في مجال البيئة من أهمها:

القانون رقم 19-01 المؤرخ في 12-12-2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبته وازالتها،
القانون رقم 20-01 المؤرخ في 12-12-2001 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته مستدامة من اجل الربط بين حماية الموارد،
التنمية الاقتصادية و التطور البشري، القانون رقم 06-07 المؤرخ في 17-02-2001 يتعلق بالمجالات المحمية في اطار التنمية المستدامة.

كما تم وضع مجموعة من الأساليب والأدوات للإدارة البيئية عن طريق الترخيص، الحظر والإلزام الجبائية البيئية. وفي هذا الصدد نجد من المؤشرات البيئية فقد صنف "مؤشر الأداء البيئي العالمي لعام 2016"، الجزائر في المرتبة الـ 83 عالمياً، من أصل 180 دولة، التي شملها التصنيف، الذي يعتني بقياس ومقارنة الأداء للسياسات البيئية في مختلف بلدان العالم. وهو المؤشر، الذي أصدرته جامعة "يل" بالولايات المتحدة الأمريكية والمنتدى الاقتصادي العالمي. وتعد الصحة البيئية وحيوية النظام البيئي المقاييس الرئيسة للمؤشر، ويقاس صحة البيئة، حماية صحة الإنسان من الأضرار البيئية، بينما يقاس حيوية النظام البيئي، حماية النظام البيئي وإدارة الموارد. وتندرج الفئات التسع تحت هذين العنصرين الأساسيين وتشمل: الزراعة، جودة الهواء، التنوع البيولوجي والمسكن، المناخ والطاقة، الغابات، مصائد الأسماك، الآثار الصحية، الموارد المائية، المياه والصرف الصحي.

مما سبق يتجلى لنا واقع التنمية المستدامة في الجزائر، اذ تبقى مؤشراتنا غير مرضية بالرغم من احتمالها على برامج ومخططات لكنها لم تتجسد على ارض الواقع، ويعود هذا الفشل الى مجموعة من المعوقات:

- العوالة والاثار المترتبة عنها التي تحول دون تحقيق مبادئ التنمية المستدامة.

- ظاهرة الفساد التي تتزايد حدتها من سنة لأخرى.

- عدم الاستقرار وغياب الأمن.

- زيادة حدة الفقر، البطالة والامية.
- زيادة نسبة التلوث للجو والهواء وكذا تراكم النفايات.
- استمرار ظاهرة الجفاف والتصحر.
- مشكل الاكتظاظ في المناطق الحضرية اقر الزوح الريفي نحو المدن.
- تراجع منسوب الموارد المائية وتلوثها.
- نقص التجربة للمجتمع المدني في مشاركته في وضع السياسات والبرامج للتنمية المستدامة.

خلاصة:

بينما يشهد المجتمع الدولي تقدما ملحوظا في مجال التنمية البشرية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية والبيئية، تعيش البلدان العربية تباطؤا شديدا في معدلات النمو ولعل أهم سبب لهذا التدهور هو طبيعة الحكم السائد في هذه الدول الذي لا يشجع على الاستقرار والتنمية ويفتح المجال لتفشي كل ظواهر الفساد.

إن تبني منهج الحكم الراشد وتفعيل آلياته سيساعد لا محالة هذه الدول على تجاوز تلك العقبات وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة في إطار برنامج الأمم المتحدة عن طريق تطبيق جملة من الإصلاحات الإدارية، الاقتصادية والسياسية بصفة خاصة.

بالرغم من وجود الكثير من المبادرات ومشاريع الإصلاحات في هذه الدول إلا أنها تبقى حبيسة الصراعات والمصالح الشخصية الضيقة للفاعلين السياسيين.

لتحقيق التنمية المستدامة يجب إرساء مبادئ الحكم الراشد ومكافحة كل أشكال الفساد الذي يرهن مستقبل الأجيال القادمة ويعرقل النمو الاقتصادي وكذا يقوض الديمقراطية الجيدة وحكم القانون ويؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان ويزعزع الثقة بين المواطن والإدارة ويضعف نظام الحكم.

وعليه يمكن استخلاص العلاقة التوافقية بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، إذ لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون تطبيق آليات الحكم الراشد، حتى تضمن تأمين الطريق لتحقيق تنمية مستدامة متكاملة، لأن الحكم الراشد بما يتضمن عليه من إصلاحات إدارية وكذا تأمين مناخ فعال للتواصل بين المواطنين والسلطة، وبالتالي زيادة الرفاهية والازدهار بالنسبة لهم، وزيادة استقرارهم وفق منظور الأمن الإنساني.

وتبقى التجربة الجزائرية في مجال تطبيق آليات الحكم الراشد ومسارات التنمية المستدامة تتأرجح بين الفشل والنجاح، فالمؤشرات الايجابية التي تمثل عوامل للنجاح يجب إثراؤها وتدعيمها أي عدم التراجع على المكتسبات التي تم تحقيقها لحد الآن. أما عوامل الفشل يجب استدراكها او تداركها مستقبلا.

ومن توصيات تحقيق التنمية المستدامة بالنسبة للجزائر:

- العمل على نشر ثقافة الحكم الراشد وتوعية خاصة للشباب المحرك الاساسي للتغيير.
- محاولة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في تطبيق الحكم الراشد.
- الاقتناع بضرورة الاخذ بمتطلبات الحكم الراشد على مستوى الحكومة والجمعيات.
- بناء وتطوير المؤسسات وهيئات الخبرة والاستشارة وتطوير انظمة بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة.
- مكافحة كل اشكال الفساد مع ترسيخ الديمقراطية والعدالة والمشاركة المجتمعية.
- ضرورة وجود إرادة سياسية فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة.

- ¹ - مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، **سعادة القانون في الأردن- قراءات في متناول الشباب**، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، جوان 2007، ص 16.
- ² - طاهر محسن منصور-نعمة عباس الخفاجي، قراءات في الفكر الاداري المعاصر، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008، ص 24.
- ³ - أسماء سلامي ، الاعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في ارساء الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة-الواقع و المأمول، مجلة دراسات و ابحاث، العدد 25، ديسمبر، 2016، السنة الثامنة، نقلا عن محمد المومني نائل ، إدارة الكوارث والأزمات، ط1 ، عمان .الأردن، مكتبة الجامعة، 2007.
- ⁴ - حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004، ص 97.
- ⁵ - حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص 97.
- ⁶ - درغوم أسماء، **البعد البيئي في الأمن الإنساني -مقاربة معرفية-**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، ، جوان 2008-2009)، ص 97.
- ⁷ - حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص 97.
- ⁸ - مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 20.
- ⁹ - المرجع نفسه، ص 21
- ¹⁰ - المرجع نفسه، ص 21.
- ¹¹ - مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص ص 21- 22.
- ¹² - النظام العالمي للتنمية المستدامة، شبكة المعرفة الكبرى للقرار والاستراتيجية، ماخوذ من مرجع <http://gssd.nsit.edu> بتاريخ 20-01-2018 على الساعة 21
- ¹³ - الموسوعة الحرة ماخوذ من <https://ar.wikipedia.org> ماخوذ بتاريخ 20-01-2018 على الساعة 21 و 15 د
- ¹⁴ - عماري عمار، اشكالية التنمية المستدامة و ابعادها، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8 افريل 2008، ص 4.
- ¹⁵ - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت - **التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**-دار الصفا، الطبعة الأولى، عمان-الأردن 2007، ص-ص 29-30
- ¹⁶ - عامر عيساني، **الاهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة**، حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص 47-49
- ¹⁷ - عامر عيساني، **الاهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة**، حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص 50-51.
- ¹⁸ - <https://almasdar-dz.com/?p=15706> تاريخ النصف 24-01-2018 على الساعة 10 مساء



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

وبالتنسب مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإفناق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

مستقبل الإستثمار الطاقوي في الغاز الصخري بالجزائر بين إشكالية الصناعة المكلفة ومتطلبات التنمية

المستدامة

د. حيدر جودي الدليبي

جامعة المستنصرية العراق

haidar1961@yahoo.com

د. نوفل سمايلي

جامعة العربي التبسي-الجزائر-

nawfel.smaili@gmail.com

د. مهري عبد المالك

جامعة العربي التبسي-الجزائر-

asilious@ymail.com

ملخص: في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة للجزائر، لم تجد الحكومة حلا ينقذها غير التوجه إلى استغلال مواردها الباطنية، والتي شكل الغاز الصخري أحد أهم تلك الموارد في بلد يتحرق لتنوع قطاع الطاقة فيه. فالجدل مازال قائما بخصوص قرار الحكومة الجزائرية إستئناف استغلال الغاز الصخري في الجزائر التي تتوفر حسب دراسات أمريكية على 20 تريليون متر مكعب من الغاز الصخري وعلى 7.55 مليار برميل من النفط الصخري، الذي يمكن استغلاله من الناحية التقنية، وهذا خدمة لمسار التنمية المستدامة المسطر من قبل الحكومة الجزائرية، لكن الأمر يصدم بالعديد من العقبات والعراقيل أهمها أن الغاز الصخري كطاقة جديدة بديلة تعد صناعة مكلفة جدا مقارنة بالمواد الطاقوية التقليدية، بالإضافة إلى الأضرار البيئية التي تسببها عملية إستخراج وإستغلال هذا النوع من الطاقات. لهذا ومن خلال ما سبق إرتأينا تقديم هذه الورقة البحثية التي تتناول موضوع مستقبل الإستثمار الطاقوي في الغاز الصخري بالجزائر كطاقة بديلة بين إشكالية الصناعة المكلفة ومتطلبات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الغاز الصخري، الأمن الطاقوي، التنمية المستدامة، الجزائر.

Abstract: In light of Algeria's suffocating economic crisis, the government has not found a solution to save it other than to seek to exploit its underground resources, of which rock gas is one of the most important resources in a country that is burning to diversify its energy Sector. The debate is still ongoing regarding the decision of the Algerian government to resume the exploitation of shale gas in Algeria, which according to US studies is available on 20 trillion cubic meters of shale gas and 7.55 billion barrels of rock oil, which can be exploited technically. This is in the service of the sustainable development path established by the government But it is shocked by many obstacles, the most important of which is that rock gas as a new alternative energy is a very expensive industry compared to traditional energy materials, in addition to the environmental damage caused by the process of extracting and exploiting this type of energy. For this reason, we have presented this paper, which deals with the future of energy investment in rock gas in Algeria as an alternative energy between the problem of expensive industry and the requirements of sustainable development

Key Words : Rock gas, Energy security, Sustainable development, Algeria

تمهيد:

تعتبر الجزائر من الدول الطاقوية بإمتياز سواء كان ذلك في الطاقات الناضبة بأنواعها خاصة منها الغاز سواء كان الطبيعي أو الصخري، وكذلك الطاقات المتجددة التي تعتبر عملاق من حيث الإمكانيات الطاقوية التي تزخر بها. ومع تزايد المعرفة بالتهديدات التي تواجه البيئة نتيجة الاعتماد الكبير على الطاقة في تلبية الحاجات المتزايدة، أصبح من الضروري الانتقال نحو نموذج يحقق التوازن بين متطلبات التنمية المختلفة ومقتضيات حماية البيئة وكان نموذج التنمية المستدامة يبدو أكثر توافقا، إذ أنها تسعى لتلبية الحاجات الآنية من الموارد الطبيعية دون الإخلال بنصيب الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها منها.

لكن الجزائر وأمام الإمكانيات الضخمة التي تزخر بها من الطاقات المتجددة إختارت وبعد أخذ ورد الإتجاه نحول الغاز الصخري، هذه الطاقة وبالرغم من من أنها طاقة ناضبة وغير متجددة، إلا أنها تمثل مكمل فعال لكل من النفط وكذا الغاز الطبيعي، إلا أنها تعد صناعة مكلفة جدا مقارنة بكل من النفط وكذا الغاز الطبيعي.

إشكالية الدراسة:

مما سبق سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على إشكالية مفادها:

- هل يمكن أن يكون الغاز الصخري طاقة مناسبة من أجل تنمية أكثر إستدامة في الجزائر في ظل إرتفاع التكاليف الصناعية الخاصة به ؟

يندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية، أهمها:

- ما هو واقع استغلال الغاز الصخري في الجزائر ؟

- ما مدى إمكانيات الجزائر من هذا النوع من الطاقة ؟

- كيف يمكن أن يساهم الغاز الصخري في دعم مسار التنمية دون الإخلال بحق البيئة ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها:

- تتناول أحد أهم المواضيع التي تهم الحاضر والمستقبل وتؤثر تأثيرا مباشرا في التنمية في العالم.

- دراسة مدى كفاءة مختلف مصادر الطاقة ومدى امكانية الاستثمار في مختلف مصادرها لضمان مستقبل طاقوي آمن من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- دراسة مدى امكانية إستغلال طاقة الغاز الصخري في الجزائر والتخفيف من حدة التأثير في نصيب الأجيال القادمة من الطاقات الناضبة.

أولا: إمكانيات الجزائر من الطاقات التقليدية

1. إمكانيات الجزائر من الفحم

يتواجد الفحم في الجزائر بالأحواض المكتشفة وتوجد في منطقتين رئيسيتين هما حوض بشار قنادسة الذي يقع على بعد 24 كلم جنوب بشار، استغل هذا المنجم في السنوات 1942-1972 فقد كان يستعمل الفحم المستخرج لتوليد الكهرباء كمصدر طاقة للسكك الحديدية وللتدفئة المنزلية وكذا بعض الصناعات الصغيرة، وقد أغلق المنجم سنة 1972 وقدرت الاحتياطات المتبقية به بحوالي 15 مليون طن. وحوض العبادلة الذي يقع على بعد 80 كلم جنوب بشار ويحتوي على ثلاث طبقات من الفحم، وبالرغم من قلة الاحتياطات من الفحم تقدر بـ 40 مليون طن إلا أنه يمكن استخدامها في توليد الكهرباء محليا.¹

2. إمكانيات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي: تمتلك الجزائر احتياطات هائلة من النفط والغاز الصخري اذ تعتبر من أهم البلدان في إفريقيا من حيث الموارد بعد كل من نيجيريا وليبيا وتأتي في المرتبة 11 عالميا، تتمركز غالبية هذه الأخيرة في حقل حاسي مسعود الواقع في الجنوب الشرقي للصحراء، أما بالنسبة للغاز فتحتل الجزائر المرتبة التاسعة عالميا والثانية إفريقيا بعد نيجيريا، إذ تتمركز غالبية هذه الاحتياطات في حاسي الرمل، يتوزع احتياطي النفط والغاز بالجزائر على 244 مكن

استغلال منها 108 مكمّن لإنتاج النفط و 136 لإنتاج الغاز الطبيعي، حيث يبلغ معدل الأبار لكل 10000 كيلومتر مربع حوالي 13 بئر، وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة عالميا في تصدير الغاز الطبيعي المكثف كما تحتل المرتبة الثانية عالميا في تصدير غاز البروبان السائل، وقد قدر احتياطي النفط في الجزائر سنة 2006 بحوالي 14.65 مليار برميل، وبلغت سنة 2011 حوالي 12.2 مليار برميل، وتصدر الجزائر 65% من إنتاجها في شكل مواد مكررة وغاز طبيعي، والمتبقي في شكل نפט خام.²

3. **إمكانات الجزائر من الهورانيوم:** تقدر احتياطات اليورانيوم في الجزائر بـ 29000 طن والتي يمكن أن توفر إنتاجية من الكهرباء تعادل 400 مليون طن مكافئ نפט باستخدام المفاعلات التي تستعمل الماء الخفيف، وتبلغ تكلفة إنتاجه 80 دولار لكل كيلوغرام واحد، وتمتلك الجزائر مفاعلين نوويين الأول في العاصمة قدرته 15 ميغاواط، والثاني بعين الوسارة بقدره 600 ميغاواط.

ثانيا: الغاز الصخري في الجزائر:

1. **احتياطات الجزائر من الغاز الصخري:** تمتلك الجزائر ثالث احتياطي في تقني قابل للاسترجاع من الغاز الصخري في العالم والي يقدر بـ 707 ترليون قدم مكعب، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم علما بأن طاقات الغاز الصخري بالجزائر معتبرة والتي تتوفر على سبعة أحواض رئيسية.

أكد المدير العام لشركة سوناطراك، أنه واستنادا إلى الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة فإن الجزائر تحتل المركز الثالث في العالم من حيث الموارد المسترجعة تقنيا للغاز الصخري بـ 707 ترليون قدم مكعب (19796 مليار متر مكعب)، مشيرا إلى أنه استنادا إلى التقييم الذي قامت به سوناطراك بالتنسيق مع المؤسسات المختصة فإن هذا الرقم قد يرتفع علما بأن طاقات الغاز الصخري بالجزائر معتبرة، وأكدت دراسة أنجزت من طرف وزارة الطاقة الأمريكية بالتعاون مع الشركة للموارد الدولية المتقدمة، أن الجزائر تتوفر على سبعة أحواض رئيسية مهمة تحتوي على الغاز الصخري، ولتقييم أفضل لهذه الموارد من الطاقة غير التقليدية وقعت شركة سوناطراك اتفاقيات تعاون مع شركات النفط الكبرى على غرار إيني وأناداركو وشركة شل وشركة تاليسمان، وفي 2014 رخصت الجزائر للقيام بعمليات الحفر التجريبي للبحث عن الغاز الصخري إلا أن المشاريع المقدمة لاستكشاف واستغلال هذا الغاز غير التقليدي تبقى مرتبطة بقرار مجلس الوزراء.³

وقد أكد تقرير لوزارة الطاقة الأمريكية حول احتياطات المحروقات غير التقليدية أن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد الصين والأرجنتين من حيث احتياطات الغاز الصخري القابلة للاستخراج:

الجدول رقم (01): الإحتياطات المقدرة من الغاز الصخري للعشر الدول الأولى عالميا

المرتبة	الدولة	الإحتياطات المقدرة (مليار متر مكعب)
01	الصين	31220
02	الأرجنتين	22456
03	الجزائر	19796
04	الولايات المتحدة الأمريكية	17500
05	كندا	16044
06	المكسيك	15260
07	أستراليا	12236
08	جنوب إفريقيا	10920
09	روسيا	7980
10	البرازيل	6860
-	المجموع	204372

المصدر: تقرير الوكالة العالمية للطاقة EIA، 2013، ص: 10 متاح على الموقع:

www.eia.gov/analysis/studies/worldshalgaz/pdf/overview.pdf

نلاحظ من الجدول السابق أن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عالميا ضمن الدول التي تحتوي على احتياطات الغاز الصخري، بعد نل من الصين والأرجنتين. وتقع أكثر التكوينات جاذبية في جنوب البلاد التي تعتبر بعيدة عن الموارد المائية، ووفق التقرير تقع هذه الاحتياطات المقدرة بحوالي 19800 في أحواض جنوب البلاد كما يوضحه الجدول التالي:

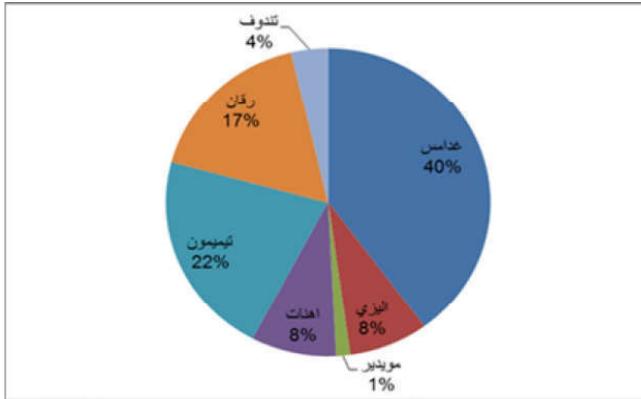
الجدول رقم (02): حجم الاحتياطات من الغاز الصخري في الجزائر

الوحدة: ترليون متر مكعب

المنطقة الجغرافية	الحقل	حجم الموارد القابلة للاستخراج تقنيا (TRR)
الجنوب الشرقي	غدامس	8.46
	اليزي	1.68
وسط الصحراء	مويدير	0.3
	اهنات	1.8
	تيميون	4.56
	رقان	3.63
الجنوب الغربي	تندوف	0.78
-	المجموع	21.21

المصدر: تقرير وكالة الطاقة العالمية 2013

الشكل رقم (01): أهم مكامن الغاز الصخري في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (02)

يوضح الجدول السابق أهم مكامن الغاز الصخري في الجزائر، والتي تقع كلها في منطقة الجنوب الكبير، كما يوضح الشكل نسبة الغاز الصخري الموجودة في كل منطقة على حدى، منسوبة إلى الأجمالي القابل للاستخراج تقنيا. وغير ذلك فإن الجزائر تحتل المركز الأول من حيث احتياطات الغاز الصخري في إفريقيا والعالم العربي، وكذلك المغرب العربي لتكون بذلك في مركز الريادة في ما يخص هذا الوقود الجديد.

2. تجربة الجزائر مع الغاز الصخري: صادق البرلمان الجزائري في جوان 2013 على قانون استغلال الغاز الصخري الذي تم إصداره في فيفري من نفس السنة، الذي يتيح للحكومة استخراج الغاز الصخري، بأمر من رئيس الجمهورية، بالرغم من تنبيهات المختصين بخطورة الأمر بيئيا ما بسبب ضخ حوالي 750 عنصرا كيميائيا ساما خلال عمليات التنقيب في التربة قد

تسبب جلها في السرطان، وهو ما أثار حفيظة الحركات الاحتجاجية في الجزائر التي انتقدت التصميم الحكومي على القيام بالأمر بالرغم من رفضه من قبل العديد من الجهات، وأثناء بحثنا في موضوع الغاز الصخري اكتشفنا أن السلطات الجزائرية جهزت لمشروع الغاز الصخري في سرية تامة منذ مدة من الزمن، ونقبت عليه فعليا في مناطق عدة من الجنوب، وكانت شركة سوناطراك قد حققت 2011 أولى آبارها من الغاز الصخري في حوض أحنات الواقع جنوب عين صالح، لتقوم بعد ذلك بإغلاق هذا الملف مؤقتا، متشبثا النظام الجزائري بما يسمى الأمن الطاقوي، الذي يبقى مرتبطا بتطوير صناعات الغازات غير التقليدية والطاقات المتجددة.⁴

في حين تبقى تجربة الجزائر محصورة في قرار الاستغلال الذي تم إلغاءه على المدى القصير، كذلك تكمن تجربة الجزائر في هذا المجال في محاولتها لجذب الاستثمار الأجنبي وحتى المحلي، ففي سنة 2013 قامت الحكومة الجزائرية مجددا بمراجعة قانون النفط والغاز، بأمل إنقاذ الاقتصاد، من خلال الحث على الاهتمام بتطورات جديدة في مجال الطاقة خاصة منها الغاز الصخري، ومن بين التغيرات الرئيسية التي تم إدخالها الحوافز الضريبية إضافة لتشجيع الأنشطة الخاصة بالحقول الغاز والنفط الصخريين، فضلا عن الأنشطة الخاصة بالحقول الصغيرة والترسبات في مناطق غير مكتشفة بما في ذلك الحقول البحرية والحقول ذات الجيولوجيا المعقدة، وعليه منحت الدولة الجزائرية تراخيص جزائرية للعديد من الشركات النفطية الدولية على غرار شل ويني وتاليس مان إنرجي، للتنقيب على الغاز والنفط الصخريين محاولة منها في اكتساب ميزة تفضيلية، وأن تكون أول الداخلين إلى هذه الصناعة، وعلى الرغم من التفاؤل الحذر من جانب المستثمرين الدوليين، ولكن من غير المتوقع أن يبدأ إنتاج الغاز والنفط الصخريين في الجزائر، فلا تزال الجزائر تفتقر إلى معظم المتطلبات التي يجعل النمو السريع في إنتاج الغاز الصخري أمرا مستبعدا في المستقبل القريب، فالعقبات التي يواجهها الاستثمار في هذا القطاع وفقا لنشرة دراسة الحالة الاقتصادية في الشرق الأوسط تتضمن، الموقع النائي للمساحة التي تحتوي على الغاز الصخري في البلاد وغياب البنية التحتية ومحدودية المياه، وأيضا الحاجة إلى مزيد من الحفارات لأن آبار الغاز الصخري تنضب بشكل أسرع من آبار الغاز التقليدي، وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج الغاز الصخري سيتباطأ على الأرجح بسبب نفس العوامل التي أعاققت الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي.⁵

3. الغاز الصخري صناعة مكلفة في الجزائر: إن استغلال المحروقات غير التقليدية تتطلب تقنيات متطورة وقدرات عملية ومالية كبرى هناك القليل من الشركات في العالم التي تتوفر عليها، ولهاذا، فإن استغلال هذه الطاقة في الجزائر يقتضي اتخاذ مبادرة حذرة، تتمثل في الاستعانة بشركات متخصصة في إطار شراكة مستهدفة مع شركات ذات مهارة أكيدة. ومع ذلك تبقى تكلفة استخراج واستغلال وتطوير الغاز الصخري خارج الولايات المتحدة الأمريكية مرتفعة جدا بسبب نقص التجهيز وشبكات الترمين، فعلى سبيل المثال، يكلف حفر بئر عمودي بطول 3200 متر بتفريغ أفقي 1200 متر في حقول هاينسفل بالولايات المتحدة 8 ملايين دولار أمريكي مقارنة بما يزيد عن 14 إلى 16 مليون دولار لحفر نفس البئر في الجزائر بحسب ما قدره الخبراء.⁶

وعلى الرغم من التكلفة الباهظة لخوض غمار هذا المجال إلا أنه أعلن المدير التنفيذي بالنيابة لشركة النفط والغاز سوناطراك، سعيد سحنون أن المجمع سيستثمر 70 مليار دولار لاستخراج الغاز الصخري القابل للاسترجاع، ومن جانب آخر أكد هذا الأخير في تصريح للإذاعة الجزائرية أن الشركة ستقوم باستثمار هذا المبلغ خلال العشرين سنة القادمة من أجل إنتاج 20 مليار متر مكعب من الغاز الصخري سنويا، مشيرا إلى أن هذا الاستثمار سوف يفتح 50 ألف منصب عمل جديد، وبحسب سوناطراك فإنه لبلوغ هذه الكمية يتطلب حفر 200 بئر سنويا، وأن كل بئر يتطلب استثمار 18 مليون دولار. وبما أن الجزائر لم تقدم على الاستغلال الفعلي لآبار الغاز الصخري، فلا يسعنا في الحكم على التكلفة على المستوى الوطني إلا بالاستعانة بالمقارنة مع دولة خاضت غمار هذه التجربة واقعيان ولذلك اخترنا الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر رائدة في هذه الصناعة، فحسب تقديرات مجلس الطاقة العالمي سنة 2010 تتراوح تقديرات استخراج الغاز الصخري في شمال أمريكا بين 2 و4 دولار أمريكية لكل ألف قدم مكعب، كما يرشح الخبراء أن تكاليف عمليات الحفر الحالية تعد باهظة وبالرغم من ذلك فإنها ستستمر في الارتفاع مع سن القوانين التي تحمي البيئة، وتكاليف التعويض عن المياه وإزالة

المخلفات الكيميائية حيث تكلف آبار الغاز الصخري النموذجية ما يزيد عن 8 ملايين دولار أمريكي للحفر وإكمال العمل. ويتحدد سعر استخراج الغاز الصخري في الجزائر اجمالا في ضوء امكان الوصول اليه، بالإضافة إلى القوانين البيئية ومدى القرب من البنية الأساسية للغاز الطبيعي.⁷

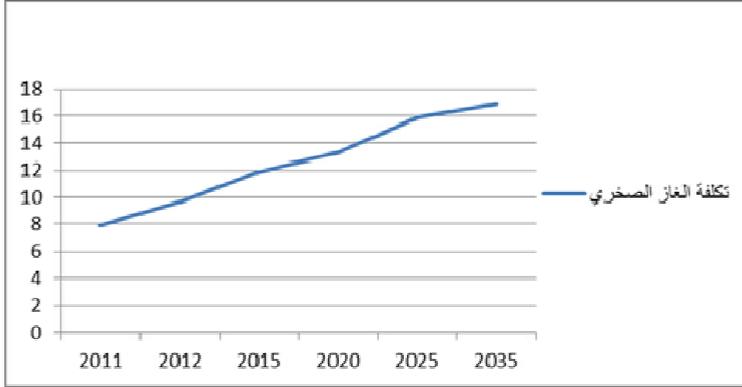
الجدول رقم (03): توقعات تكلفة الغاز الصخري في العالم

الوحدة: دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية

السنة	2011	2012	2015	2020	2025	2035
الغاز الصخري	7.9	9.7	11.9	13.3	15.9	16.9

المصدر: صندوق النقد العربي، النفط والغاز الصخريين وأثارهما على أسواق النفط العالمية، 2015، ص: 24.

الشكل رقم (02): توقعات تكلفة الغاز الصخري في العالم



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (03)

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن مع التقدم في الزمن فإن تكلفة استخراج الغاز الصخري هي في تزايد مستمر، حيث سوف تنتقل من 7.9 دولار للمليون وحدة حرارية في 2011، إلى ما يفوق الـ 16 دولار في أفق سنة 2035.

ثالثا: واقع التوجه نحو استغلال الغاز الصخري في الجزائر

1. التقييم الإقتصادي لإستخراج الغاز الصخري في الجزائر:

يعتبر الغاز الصخري من حيث تركيبته الكيميائية متشابهة تماما والغاز الطبيعي التقليدي، ولكن يكمن الاختلاف في المكان التي يتواجد بها هذا الغاز والتي لا تعتبر تقليدية مقارنة بمناطق تواجد الغاز الطبيعي، وبسبب عدم استخراج الجزائر للغاز الصخري فعليا كما سبق ذكره، فغن تقديرات تكلفة استخراجه تبقى مجرد مجهودات من قبل الخبراء المختصين، وعليه سنعتمد في التقييم الاقتصادي لاستخراج الغاز الصخري على القيمة الاقتصادية للغاز الطبيعي. ونظرا لعدم توفر معلومات كافية حول الخام الذي يرتبط به سعر الغاز في الجزائر، فقد لجأنا إلى تقارير صندوق النقد الدولي الذي ينشر أرقاما غير مفصلة حول المتوسط السنوي لسعر بيع الغاز الطبيعي الجزائري، وبحسب تقرير سنة 2013 فقد بلغت 10.5 دولار أمريكي للمليون وحدة حرارية بريطانية (MMBTU)، وهي أقل بكثير من تكلفة استخراج الغاز الصخري في الجزائر والتي قدرها (Medlok) سنة 2012 ما بين 9.1 إلى 44.9 دولار أمريكي / MMBTU. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن التكلفة مرشحة للارتفاع مستقبلا ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:⁸

✓ الانتاج من الحقول الحالية سينخفض مستقبلا نتيجة لتغير الخواص الجيولوجية لتلك الحقول وأهمها انخفاض الضغط الطبيعي واللجوء إلى استعمال حقن الماء واستعمال أجهزة خاصة من أجل رفع الضغط للمستوى المطلوب.

✓ بسبب استمرار الوضعية السابقة ستضطر الشركات إلى التنقيب في أماكن أخرى ذات تركيبة جيولوجية أصعب وأكثر تعقيدا وتحتوي على كميات أقل من المخزونات الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستمر في التكاليف إلى الحد الذي يصبح فيه استغلال تلك غير مريح تماما.

✓ إذا يمكن الاستنتاج أن استخراج الغاز الصخري في الوقت الراهن غير مجد اقتصاديا، هذا على المستوى القطاعي (قطاع الطاقة)، أما على المستوى الكلي فلا يختلف الأمر كثيرا، فعلى الرغم من استثمار مليارات الدولارات في مشاريع الغاز الصخري إلا أن صافي أثرها للاقتصادي على الدخل، الضرائب، البطالة وكذا البنية التحتية سيبقى على المدى المتوسط وإن لم نقل الطويل هامشيا جدا.

✓ كما أن اعتبار الأموال الموجهة لمشاريع استخراج الغاز الصخري واليد العاملة التي تحتاجها تلك المشاريع وفرض ضرائب عليها، على أنها آثار إيجابية صافية لمشاريع استخراج الغاز الصخري هو تحليل يشوبه نقص كبير من الناحية الاقتصادية النظرية البحتة حيث تغفل تلك التحليلات تكلفة الفرصة البديلة للاستثمارات التي وجهت لتهته المشاريع كان يمكن توجيهها إلى مشاريع أكثر جدوى، كمشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية علاوة على ذلك فإن كل التحليلات تركز على المردود المالي فقط بغض النظر عن مدى فائدتها للاقتصاد والمجتمع ككل، إضافة إلى ذلك لا تتضمن تلك التحليلات التكاليف الضمنية لاستخراج الغاز الصخري وأهمها تقدير تكلفة إعادة المناطق التي يقام فيها المشاريع إلى سابق عهدها من أجل ضمان التوازن البيئي.

2. **دوافع التوجه نحو استغلال الغاز الصخري في الجزائر:** في ما يخص استغلال الغاز الصخري في الجزائر، فالوضع لا يزال بين مؤيد ومعارض وفي ما يلي بعض أهم الدوافع التي تصاحب التوجه نحو استغلال هذا الأخير في الجزائر. إذ تؤكد توقعات الخبراء الاقتصاديين على نطاق واسع أن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر تتجه إلى أزمة خانقة خلال السنوات المقبلة بسبب انحدار أسعار النفط العالمية والذي قد يطول بسبب فائض في العرض وضعف في الطلب ومنه يمكن تلخيص أهم الدوافع في ما يلي:⁹

✓ تكمن الأزمة التي تواجه الاقتصاد الجزائري في أنه يعتمد كليا على إيرادات النفط، مما يجعله رهينة لما يحدث في أسواق النفط العالمية، وصعوبة التنبؤ بحجم العوائد مستقبلا.

✓ تراجع أسعار النفط كذف أعباء إضافية ثقيلة على الخزينة العمومية وصندوق ضبط الإيرادات، الذي يعمل على تعديل الفجوة الكبيرة بين الرقم الذي تعتمده لسعر البرميل عند 37 دولار والاحتياجات الحقيقية للميزانية.

✓ انهيار أسعار النفط العالمية كانت سببا مباشرا في تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية العالمية الأخرى.

✓ انهيار أسعار النفط العالمية يؤدي إلى تراجع أسعار الغاز الطبيعي، ما ينعكس سلبا على مخططات النظام ويؤدي إلى تأجيل المشاريع أو إلغائها لنقص التمويل، وتعتبر عوائد الغاز جزءا أساسيا من موارد الجزائر.

✓ من المرجح أن تتأثر أسعار الغاز الطبيعي الجزائري أكثر فأكثر بثورة إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وقرار واشنطن رفع القيود على رفع القيود على صادراتها، مما يزيد المعروض في السوق الفورية إلى جانب بروز منتجين جدد وصعود إنتاج الغاز المسال في قطر.

وكما سبق ذكره وحسب التقديرات وكما سبق تناوله، تمتلك الجزائر ثالث احتياطي عالمي، وبسبب تجمع تلك العوامل أدى إلى التأثير على مستقبل صناعة الغاز الصخري وجعل من توجه الجزائر نحو استغلاله حتمية اقتصادية.

3. **عوائق استغلال الغاز الصخري في الجزائر:** بالرغم من سبق الإشارة إليه من عوامل تدفع بالجزائر نحو استغلال الغاز الصخري، إلا أنه هناك مجموعة من العوائق التي تقف أمام التوجه نحو هذه الطاقة أهمها:¹⁰

✓ إنتاج الغاز الصخري يحتاج لاستثمارات وتكاليف إنتاج مرتفعة لا يستطيع الاقتصاد تحملها حاليا.

✓ استخراج الغاز الصخري يتطلب مهارات فنية وتكنولوجية عالية لا تتوفر عليها الجزائر ما يحتم عليها اللجوء إلى مختصين في المجال مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا.

✓ موقف المجتمع المحلي، فقد رافق انطلاق عمليات التنقيب على الغاز الصخري في ولاية تمنراست احتجاجات غاضبة من قبل الجماهير، عبرت من خلالها عن مخاوفها من عملية الاستخراج وخاصة الأضرار البيئية التي تتعدى تلوث المياه إلى تلوث الهواء، إضافة إلى تبيد مخزونات المياه الجوفية بسبب الحاجة إلى كميات هائلة من المياه في عملية تفتيت الحجر الزيتي.

رابعاً: الغاز الصخري والقضايا المطروحة في ظل متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر

1. **التناقض مع التوجه نحو الطاقات المتجددة المستدامة:** يتوجه العالم إلى إرساء مقاربة التنمية بما في ذلك الجزائر، من خلال البحث المتواصل عن استخدامات وبدائل نظيفة للطاقة الأحفورية، التي سببت الكثير من المشاكل البيئية والتي بدورها أثرت على وجود الانسان والكائنات الحية الموجودة على هذه المعمورة، ومن بينها زيادة الغازات الدفينة بالإضافة إلى المخلفات الصناعية التي زادت من نسبة التلوث وأثرت على التربة والمياه والهواء وغيرها، وفي خضم هذه التطورات والتوجهات العالمية، يظهر الغاز الصخري كمصدر جديد للطاقة بإفرازات عملية استغلاله المتوقعة على البيئة، وكذلك تأثير هذا المصدر الجديد للطاقة على الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، فهناك من يطرح في هذا الموضوع قضية الاستثمار في الطاقات المتجددة من خلال المناداة بتوجيه المصاريف والتكاليف والاستثمارات الباهظة للاستغلال في آبار الغاز الصخري وأيضاً التكاليف المصاحبة لمحاولة التخلص من التلوث إلى الاستثمار في بدائل طااقوية نظيفة لا تؤثر نهائياً على البيئة، كحل لمشكلة الاستجابة للطلب العالمي المتزايد على الطاقة، أفضل من التوجه نحو استغلال الغاز الصخري، بما يحمل من تأثيرات بيئية وتكاليف مالية باهظة في مجال الحفر الأفقي أو التكسير الهيدروليكي.¹¹

2. **تحديات وتأثيرات استخراج الغاز الصخري على البيئة والانسان:** يمكن تلخيص أهم التأثيرات لغاز الشيست والتداعيات المرتبطة بعملية الاستخراج في ما يلي:¹²

✓ **تلويث المياه:** باستخدام الكيماويات في المياه التي يتم ضخها لتكسير الصخور، ما قد ينجم عنه فرص لتسرب تلك الكيماويات وتلويثها للتربة ومصادر المياه الجوفية؛

✓ **تلويث سطح الأرض بالمياه المرتجعة والمحملة بالكيماويات:** إن استخدام المياه الممزوجة بالكيماويات في عمليات الحفر ينتج عنه مياه صرف صناعي ملوثة بكيماويات مذابة فيها، ما يجعل تلك المياه غير قابلة لإعادة تدويرها مرة أخرى قبل معالجتها، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع فاتورة التكاليف؛

✓ **زيادة استهلاك المياه:** فعمليات تكسير صخور الشيست تتطلب كميات كبيرة من المياه، الأمر الذي قد يخل بالتوازن البيئي في بعض مناطق الحفر؛

✓ **إمكانية زيادة النشاط الزلزالي** بسبب التكسير الهيدروليكي، مع إمكانية وجود مادة البنزول، وهي مواد مسرطنة بالقرب من آبار الاستخراج، وبسبب عدم خوض الجزائر للتجربة فعلاً، إلا أنه قياساً بالولايات المتحدة الأمريكية التي حدث فيها الأمر فعلاً.

3. **المقارنة بين الطاقة الشمسية والغاز الصخري:** تمتلك الجزائر إمكانات ضخمة في كل من الغاز الصخري والطاقة الشمسية، وبسبب ذلك صعبت المقاضلة بينها، ومن سوف يكون سباق في الاستغلال والإنتاج وفي ما يلي مقارنة بين كل من طاقة الغاز الصخري والطاقة الشمسية ضمن متطلبات التنمية المستدامة.

1.3. **المعايير الاقتصادية:** يمكن مقارنة الطاقة الشمسية وطاقة الغاز الصخري حسب المعايير الاقتصادية:

الجدول رقم (04): مقارنة الطاقة الشمسية و طاقة الغاز الصخري حسب المعايير الاقتصادية

طاقة الغاز الصخري	الطاقة الشمسية
- كلما تنامي انتاج الغاز الصخري انخفضت أسعار الغاز الطبيعي إقليمي وتزايد الإقبال عليه. - انخفاض اسعار الغاز الى جانب تزايد الإمدادات على المدى الطويل. - تحتاج الى رأس مال كبير لتوفير التكنولوجيا وتحتاج الى مواد اولية بالإضافة الى رفع تكاليف الاستخراج بسبب الآثار البيئية لعملية التصديع المائي. - يسمح بتوفير نصيب الاجيال الحالية لكن لا يقصد نصيب الاجيال القادمة.	- كلما تنامي انتاج الطاقة الشمسية كلما انخفضت أسعار الطاقة الأحفورية. - تزايد الإمدادات على المدى الطويل وانخفاض أسعار. - تحتاج الى رأس مال كبير كبداية ولا تحتاج إلى مواد أولية. - يسمح استغلال الطاقة الشمسية بالاقتصاد في يمكن الطاقة وتوفير احتياجات الحاضر مع بقاء نصيب الأجيال القادمة.

المصدر: زبير عياش، مناصرة سميرة، "الغاز الصخري: طاقة بديلة ذات آثار مضرّة بالبيئة نظرة حول التجربة الأمريكية"، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 01، 2015، ص 07.
من خلال الجدول رقم (04) وبمقارنة الطاقة الشمسية و طاقة الغاز الصخري من الناحية الاقتصادية نلاحظ أن تزايد إنتاج الطاقة الشمسية يؤدي إلى انخفاض أسعار الطاقة الأحفورية، وكلما زاد انتاج طاقة الغاز الصخري انخفضت أسعار الغاز الطبيعي وزاد الإقبال عليه، إضافة إلى أن استغلال الطاقة الشمسية يحتاج إلى رأس مال كبير كما هو الحال في الغاز الصخري، لا تحتاج الطاقة الشمسية إلى مواد أولية عكس الغاز الصخري الذي يحتاج العديد من المواد المستهلكة بداية من عملية الاستخراج.

من خلال المقارنة يمكن أيضا الاستنتاج أنه لكلا الطاقتين إيجابيات كونهما يوفران إمدادات طاقوية ضخمة، وهذا لا يعني عدم وجود سلبيات، فمن السلبيات أن كلا الطاقتين تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة للاستفادة منها. تختلف الطاقتين في تحقيق اقتصاد الطاقة حيث أن استغلال طاقة الغاز الصخري يجعله ينفذ وبالتالي لا يوفر نصيب الأجيال القادمة، لكن الطاقة الشمسية تسمح بتوفير احتياجات الحاضر والمستقبل وبالتالي تكون طاقة مستدامة.

2.3. المعايير الاجتماعية: يمكن المقارنة بين الطاقة الشمسية والغاز الصخري من حيث المعيار الاجتماعي كما يلي:

الجدول رقم (05): مقارنة الطاقة الشمسية و طاقة الغاز الصخري حسب المعايير الاجتماعية

طاقة الغاز الصخري	الطاقة الشمسية
- توفير فرص لاستغلالها؛ - استحداث فرص عمل جديدة سواء مرتبطة بالتكوين الخاصة بالحفر والتصديع واسترجاع المياه ومعالجتها؛ - توفير احتياجات العديد من المناطق من الغاز؛ - عدم توفير العدالة الاجتماعية لأن الافراط في استهلاك الغاز الصخري من قبل الأجيال الحالية يخل بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتهم من الطاقة.	- توفير الفوائد الإيجابية للطاقة الشمسية في العالم النامي الحجاج للتوسع في استخدامها؛ - تغطي الطاقة الفوتوفولطية المناطق التي تزداد تكلفة الاتصال بالشبكة الرئيسية زيادة باهظة؛ - استحداث فرص العمل المرتبطة بتكنولوجيا الطاقة الشمسية خاصة منها الفولطاضونية التي تستحدث ما يقارب 500000 منصب في أفاق 2030؛ - توفير العدالة الاجتماعية من خلال توفير احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها من الطاقة.

المصدر: زبير عياش، مناصرة سميرة، "الغاز الصخري: طاقة بديلة ذات آثار مضرّة بالبيئة نظرة حول التجربة الأمريكية"، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، 2015، ص 09.
من خلال الجدول رقم (05) وبمقارنة الطاقة الشمسية والغاز الصخري من الناحية الاجتماعية، نجد أن الطاقة الشمسية توفر فرص للتوسع في استخدامها خاصة في العالم النامي عن طريق الأمن الطاقوي ومما لا شك فيه أن الغاز الصخري أيضا يمكنه توفير نفس الاحتياجات، أيضا توفر الطاقة الفوتوفولطية الطاقة الكهربائية في المناطق النائية والتي تزداد فيها تكلفة

الاتصال بشبكة الكهرباء التقليدية، كما يوفر استغلال الغاز الصخري نفس المتطلبات في هذه المناطق، كما يسمح كل من الطاقة الشمسية والغاز الصخري باستحداث عدد كبير من فرص العمل الدائمة، في حين أن الاختلاف يكمن في أن الطاقة الشمسية توفر العدالة الاجتماعية عن طريق توفير حاجيات الأجيال الحالية والأجيال القادمة من الطاقة على عكس الغاز الصخري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار توفير متطلبات الطاقة للأجيال القادمة.

3.3. المعيار البيئي: يمكن مقارنة الطاقة الشمسية وطاقة الغاز الصخري حسب المعيار البيئي كما يلي:

الجدول رقم (06): مقارنة الطاقة الشمسية بطاقة الغاز الصخري من الناحية البيئية

الطاقة الشمسية	طاقة الغاز الصخري
- توفير طاقة متجددة ونظيفة؛ في طاقة غير ملوثة وذات مستلزمات غير ضارة تقريبا خاصة عند استخدام الألواح الشمسية الحرارية على عكس خلايا المولدات الفوتوفولطية التي تكون لها آثار على البيئة لأنها تستعمل بعض الغازات السامة والسوائل المسببة للتآكل؛	- توفر طاقة ناضبة غير متجددة؛ - الطاقة ملوثة للبيئة سواء كان ذلك من حيث تلوث المياه الجوفية بالمياه المعالجة كيميائيا المستخدمة في عملية التصديع، أو عند استهلاك الغاز والانبعاثات الناجمة منه عند استخدام الغاز الطبيعي المستخرج من الصخر مثل انبعاثات الغازات السامة؛
- منتج صامت ولا يسبب التلوث الصوتي (الضوضاء) عند تحويل ضوء الشمس إلى طاقة كهربائية قابلة للاستخدام؛	- تستهلك الوقود في الآلات المستعملة؛
- لا تستهلك أي نوع من أنواع الوقود لتوليد الطاقة؛	- استهلاكها يؤدي إلى استنزافها والإضرار بالبيئة وبالتالي عدم ترك فرصة للأجيال القادمة على توفير احتياجاتهم من الطاقة، وكذا من حيث استنزاف البيئة.
- استهلاكها لا يؤدي لاستنزافها ولا يمس من توفير احتياجات الأجيال الحالية والحفاظ على حق الأجيال القادمة على توفير حاجياتهم.	

المصدر: بوجعدار خالد، سيف حنان، "الغاز الصخري في الجزائر بين الحتمية الاقتصادية والمخاطر البيئية"، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، 2015.

من خلال الجدول رقم (06) وبمقارنة الطاقة الشمسية والغاز الصخري من الناحية البيئية نستنتج أن الغاز الصخري طاقة غير متجددة يتسبب في انبعاثات ملوثة سواء عند عملية الاستخراج أو عند عملية الاستهلاك، لا يوفر احتياجات الأجيال الحالية ولا يحافظ على نصيب الأجيال القادمة من الطاقة وبذلك يكون له أضرار جسيمة على البيئة، عكس الطاقة الشمسية فهي طاقة نظيفة ومتجددة لا تستعمل أي وقود، فهي بذلك لا تضر بالبيئة، توفر احتياجات الأجيال الحالية وتحافظ على نصيب الأجيال القادمة من الطاقة، وبالتالي فهي طاقة مستدامة أما طاقة الغاز الصخري فهي طاقة غير مستدامة.

4.3. المعيار التكنولوجي: يمكن المقارنة بين الطاقة الشمسية والغاز الصخري بالاعتماد على البعد التكنولوجي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): مقارنة الطاقة الشمسية والغاز الصخري من الناحية التكنولوجية

الطاقة الشمسية	الغاز الصخري
- التقنية المستعملة فيها بسيطة نسبيا وغير معقدة؛	- التقنية المستعملة معقدة؛
- وقوف توليد الطاقة عند الغروب وفي الأيام الغائمة؛	- طاقة يمكن توفيرها في الليل كما في النهار؛
- يتم تخزين الطاقة بالبطاريات مما يستدعي توفير تكنولوجيا للتخزين؛	- يتم تخزين الطاقة المتولدة عن الغاز الصخري دون أي صعوبات؛
- تواجه تكنولوجيات الطاقة الشمسية المباشرة مجموعة من العوائق المحتملة لتحقيق انتشار واسع النطاق وتختلف في مستويات النفط.	- تواجه التكنولوجيات المستعملة مشكلة الانتشار في المناطق؛ - صعوبة الوصول إلى تكنولوجيا نظيفة تماما.

المصدر: بوجعدار خالد، سيف حنان، "الغاز الصخري في الجزائر بين الحتمية الاقتصادية والمخاطر البيئية"، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، 2015.

من خلال الجدول رقم (07) وبمقارنة الطاقة الشمسية وطاقة الغاز الصخري من الناحية التكنولوجية، يمكن أن نستنتج أن التقنية المستعملة في الطاقة الشمسية بسيطة نسبيا وغير معقدة ونظيفة إلى حد كبير، وبالرغم من وجود عوائق للتحكم فيها تحكما كاملا إلا أن هذه العوائق لا تمنع انتشارها والاستفادة، منها مقارنة بالتكنولوجيا المستعملة في استخراج الغاز الصخري التي تعتبر جد ومعقدة وغير متوفرة وتحتاج الجزائر الكثير من الجهد والوقت حتى تتمكن من امتلاكها والاستفادة منها كما أنها وحتى بعد تطوير هذه التكنولوجيا مرارا وتكرارا، إلا أنها تبقى تكنولوجيا غير نظيفة وآمنة على الطبيعة 100% بالرغم من كل الجهود المبذولة.

الخاتمة

تعتبر الطاقة ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد ما بين الأجيال وتوفير الخدمات الطاقوية التي أصبح معدل استهلاكها في تزايد مستمر وبالتالي زيادة إنتاجها مما أدى إلى استنزاف مصادرها وتدمير البيئة والإخلال بالنظم الطبيعية، وبالتالي فإن للطاقة دوران متناقضان، الأول إيجابي يدفع عجلة التنمية المستدامة، والثاني سلبي يعرقل التنمية المستدامة المساهمة في التلوث واستنزاف مواردها.

فالجزائر تمتلك إمكانيات طاقوية هامة ومتنوعة بين الطاقات الأحفورية والطاقات البديلة خاصة منها الغاز الصخري والذي يعتبر الثروة الأكبر والأهم من الثروات الباطنية للجزائر، وقد تفتنت الحكومة الجزائرية لأهمية هذه الطاقة البديلة، فتبنت استراتيجية أخذت بعين الاعتبار هذه المصادر الطاقوية في صدارة الاهتمام بانشغالات تأمين الاحتياجات الوطنية من الطاقة، وتحسين مستوى السكان خاصة سكان منطقة الجنوب الذين يعانون من البعد عن شبكات الكهرباء التقليدية، كما ستتحه مستقبلا إلى تطوير تكنولوجيا استعمال هذه الطاقة، وبالرغم من عبء تكاليف تطوير تكنولوجيا تسهيل استخراج وإستغلال هذه الطاقة، إلا أنه يبقى هناك آفاق واسعة لولوج الجزائر لهذا العالم أو النوع من الطاقات الجديدة.

نتائج الدراسة: من خلال ما سبق يمكن إدراج بعض النتائج كما يلي:

- بالرغم من الأهمية الاقتصادية للغاز الصخري كطاقة بديلة، إلا أنها تتسبب بشكل كبير في تلوث البيئة، وذلك بسبب الانبعاث الغازية التي تطلقها سواء أثناء الاستخراج أو أثناء الاستغلال.
- تعد طاقة الغاز الصخري في الجزائر طاقة فتية لا تزال بعيدة عن الاستغلال مقارنة بالمحاولات الحثيثة لعمليات استغلال الطاقة الشمسية.
- تعتبر الطاقات المتجددة طاقات نظيفة وصديقة للبيئة، من شأنها أن تؤمن مستقبل الطاقة وتخفف معدلات استخدام الطاقة التقليدية، وتحافظ عليها كاحتياطي استراتيجي للأجيال القادمة.

الاحالات والمراجع:

- ¹ - بن رمضان أنيسة، "دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي"، دار هومة للنشر، الجزائر، 2014، ص: 123.
- ² - الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الورقة القطرية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أبوظبي- دولة الامارات العربية المتحدة 21-23 ديسمبر 2014.
- ³ - سليمان كعوان، أحمد باجة، "تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، العدد 10، ص: 114.
- ⁴ - نفسه، ص: 117.
- ⁵ - كارول نخلة، ، الغاز الصخري في الجزائر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 23-04-2015، على الرابط: www.carnegie.mec.org/2015/04/23/arpule.59869 (تاريخ الاطلاع: 17-12-2017).
- ⁶ - ع. سفيان، إحصائيات الوكالة العالمية للطاقة، أخبار اليوم الجزائرية، بتاريخ: 20 مارس 2017
- ⁷ - أيمن متاح، الجزائر الثالثة عالميا في احتياط الغاز، جريدة أخبار اليوم، 12 جانفي 2015،
- ⁸ - النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوليك، "تقييم اقتصادي لاستخراج الغاز الصخري في الجزائر"، المجلد الثاني والأربعون، العدد 156، 2016، ص ص: 88-89.

- ⁹ - بوجدار خالد، سيف حنان، "الغاز الصخري في الجزائر بين الحتمية الاقتصادية والمخاطر البيئية"، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، الورشة الأساسية الأولى، جامعة سطيف 1، 2015، ص 16.
- ¹⁰ - نفسه، ص 18.
- ¹¹ - أحمد طرطار، طارق راشي، "الغاز الصخري كمصدر جديد للطاقة العالمية، الفرص المتاحة والتحديات المطروحة ضمن إطار حماية البيئة من أجل التنمية المستدامة"، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، الورشة الأساسية الأولى، جامعة سطيف 1، 2015، ص: 15-16.
- ¹² - النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، "تقييم اقتصادي لاستخراج الغاز الصخري في الجزائر"، المجلد الثاني والأربعون، العدد 156، 2016، ص: 88، 89.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسب مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإفناق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

الرقابة على المال العام وتعزيز الشفافية لأجل ترشيد الإفناق ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية
دراسة تحليلية للجزائر من 2000 إلى 2016

أفتاح دنيا

جامعة محمد خيضر - بسكرة- الجزائر

Douniafettah1991@gmail.com

دين سماعيل حياة

جامعة محمد خيضر - بسكرة- الجزائر

Hayatte.15@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الرقابة على ميزانية الدولة من أجل الحفاظ على المال العام وترشيد النفقات العامة، التي تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها من أجل دعم التنمية الاقتصادية، وتحقيق معدلات عالية في الناتج المحلي الإجمالي على جميع قطاعات الاقتصاد، مع الإشارة إلى الجزائر من خلال ما قامت به من إجراءات ساعية لمحاربة الفساد ومكافحته ووضع قوانين من أجل الحفاظ على المال العام وتعزيز الشفافية.

ومن أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة عملت الجزائر على الإفناق على عدة برامج تنمية أهمها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 إلى 2009، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي من 2010 إلى 2014، والبرنامج الخماسي للنمو من 2014 إلى 2019، من أجل تحسين مستويات المعيشة من خلال دعمها لقطاع التعليم والقطاع الصحي، قطاع النقل... الخ، حيث كانت نسبة النفقات العامة متزايدة وهذا راجع بالأساس إلى زيادة عدد السكان الأمر الذي دفع بالسلطات المعنية التدخل والتوسع في تقديم مختلف الخدمات.

الكلمات المفتاحية: ترشيد النفقات العامة، الرقابة على المال العام، التنمية الاقتصادية

Abstract: The goal of This study is to clarify the role played by the control of the state budget in order to preserve public money and rationalize public expenditure, which is the most important tools of the fiscal policy that it uses to support economic development and achieve high rates of GDP in all sectors of the economy, with reference to Algeria in combating corruption and putting laws in order to preserve public money and reinforce transparency.

In order to achieve high growth rates, Algeria has worked on spending on several development programs, the most important are: the economic growth support(from 2001 to 2004),the Supplementary program that supported growth (from 2005 to 2009), the Economic Growth establish Program (from 2010 to 2014) and the five-year growth program (from 2014 to 2019), in order to improve standard living by supporting the education and health sectors, the transport sector etc, where the proportion of public expenditure increased and this is mainly due to the rise of population that prompted the government to intervene and expand the provision of various services.

Keywords: rationalization of public expenditure, control of public finances, economic development.

تمهيد:

لقد تطور مفهوم السياسة المالية في إطار التحول الفكري عبر العصور، حيث أصبحت أداة هامة تتدخل من خلالها الدولة لتوجيه النشاط الإقتصادي تزامنا مع التقلبات الإقتصادية وظهور أزمة الكساد التي دعت إلى ذلك، على عكس ماكانت عليه سابقا، بحيث أن الدولة لايمكنها أن تتدخل في سير الأمور الإقتصادية وإقتصاها على تحقيق الأمن والدفاع ومختلف النشاطات ذات الطابع الإجماعي كالتعليم والصحة.... الخ، وهذا التغير الجذري أعطاهما سلطة واسعة تسمح لها بالتحكم في زمام الأوضاع الإقتصادية السائدة .

تتجه الدولة الى تحقيق مجموعة من الإشباع التي تحمل صفة عدم الإستبعاد، أي تلك التي لا يمكن حصر عدد المستفيدين منها، إلا أنها وعلى الجانب الآخر تتجه الى انشاء مجموعة اخرى من المشروعات التي تنتج مجموعة من السلع والخدمات التي تقبل فكرة الإستبعاد، ومن أجل تحقيق هذا تسعى الى استخدام سياسة الإنفاق العام على القطاعات المختلفة مع ضرورة إحكام الرقابة على المال العام وتعزيز الشفافية في جميع الإدارات المسؤولة عن هذه المهمة، لأجل ترشيد النفقات العامة وعدم هدرها وتوجيهها بعقلانية ليستفيد منها الجميع وتحقيق أكبر قدر من الإشباع، ضف الى ذلك وضع خطط استراتيجية توجه هذه الأخيرة الى المشروعات ذات الإنتاجية، لتساهم وبقدر كبير من تحقيق معدلات نمو في جميع المجالات والقضاء على الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي.

من هذا المنطلق يمكننا صياغة اشكالية بحثنا على النحو التالي: ماهية متطلبات ترشيد الإنفاق العام؟ ما هو دور الرقابة في ترشيد النفقات العامة؟ كيف تساهم النفقات العامة في تحقيق التنمية الإقتصادية؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية تطرق بحثنا الى المحاور التالية:

أولاً: النفقات العامة ماهيتها، طوابطها وأسباب تزايدها.

ثانياً: ترشيد الإنفاق العام والتنمية الإقتصادية.

ثالثاً: الرقابة على المال العام.

رابعاً: احكام الرقابة على المال العام وتعزيز الشفافية لأجل ترشيد الإنفاق ودور الإنفاق في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الموضوع من أهمية الرقابة على المال العام من أجل ترشيد النفقات العامة التي تعتبر أداة هامة في يد الدولة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث الى الوصول الى مجموعة من الحقائق أهمها:

✓ يهدف الى معرفة الدور الذي تلعبه النفقات العامة في تحريك الإقتصاد وتحقيق التنمية الإقتصادية

✓ معرفة أهمية الرقابة في ترشيد النفقات العامة ومكافحة الفساد والغش في مال الدولة.

✓ متطلبات نجاح عملية ترشيد النفقات العامة

✓ القواعد التي يجب مراعاتها من اجل ارساء الشفافية في القطاع العام.

أولاً: النفقات العامة ماهيتها، طوابطها وأسباب تزايدها: لقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور دور الدولة، واختلفت النظرة الحديثة عن النظرة التقليدية لها، كما ترتب على هذا اختلاف هيكل النفقات العامة من زمن الدولة الحارسة الى زمن الدولة المتدخلة، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق الى بعض من جوانب النفقات العامة.

1. تعريف النفقات العامة: رغم تعدد تعاريف النفقة العامة ووجود بعض الإختلافات فيما بينها إلا أنه في الأصل أن هذه التعاريف تكاد متقاربة، ومن بين هذه التعاريف نذكر منها مايلي:

- النفقة العامة هي مبلغ نقدي مالي يتم رصده في الموازنة العامة، صادرا عن هيئة عامة من أجل تحقيق الأهداف القصوى للمجتمع.¹

- يقصد بالإنفاق الحكومي ماتنفقه الوزارات والأجهزة الحكومية على مشترياتها من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، بما في ذلك من انفاق على أجور ومرتبوات العاملين في القطاع الحكومي والإنفاق على مدخلات الإنتاج بالإضافة الى الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية².

2. قواعد النفقات العامة (الضوابط): ، يجب أن يخضع الإنفاق العام في مختلف أوجهه الى مبادئ وقواعد لا بد من مراعاتها من أجل أن يؤدي الإنفاق الى زيادة مستوى ورفاهية المجتمع.

1.2. قاعدة المنفعة-التكلفة: تعني قاعدة المنفعة هي أن تتجه النفقات العامة الى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من المجتمع.³

2.2. قاعدة الإقتصاد والتدبير: تعني هذه القاعدة الإبتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق العام وتحري الرشد والعقلانية عند الإنفاق، وبلغة الإقتصاد تعني هذه القاعدة تعظيم المنفعة المتحققة من انفاق المبلغ نفسه، أو تحقيق المنفعة بأقل تكلفة ممكنة،⁴ ولا يقصد بالإقتصاد في النفقة التقدير في الإنفاق أي الشح ، ولكن يقصد به انفاق ما يلزم انفاقه مهما بلغ مقداره على المسائل الجوهرية وضرورة الإبتعاد عن الإنفاق على ما هو خلاف ذلك.⁵

3.2. قاعدة الترخيص: تعني أن النفقة العامة تصرفها هيئة عامة لذلك يجب أن تخضع لترخيص مسبق من السلطة المختصة أي السلطة التشريعية التي لها فقط حق منح هذا الترخيص ويكون ذلك بقانون خاص واجب التنفيذ ولا يجوز الخروج عنه إلا بإستثناء قانوني، إن وجود هذه القاعدة والتقييد بها يعد وسيلة فعالة للمحافظة على الأموال العامة من الإسراف والتبذير.⁶

3. أسباب زيادة النفقات العامة: من بين الظواهر الإقتصادية التي جلبت إهتمام الإقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة وهذا مع زيادة حجم الدخل الوطني، أي أن العلاقة بينهما علاقة طردية بحيث دون الخذ بعين الإعتبار درجة نمو الدولة الإقتصادي أو النظام السياسي السائد فيها،⁷ ويمكن تحديد الأسباب وراء تزايد النفقات العامة الى نوعين، أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية.

1.3. الأسباب الظاهرية:

1.1.3. تدهور قيمة النقود (التضخم): ترتب على قيام الحروب وحدثت الأزمات الإقتصادية الدورية نتائج متعددة ألجأت الدول المختلفة الى استخدام أسلوب الإصدار النقدي الجديد عن طريق التوسع في الإنفاق العام، ولاشك أن المبالغة في هذا السلوك إلى درجة يتجاوز معه ماتحتفظ به الدولة من غطاء لعملها لورقية سيؤدي إلى حدوث آثار تضخمية ينتج عنها إنخفاض قيمة النقود ودفع الأسعار نحو الإرتفاع بشكل يتناسب مع وحدة ونوع ذلك التضخم، ولايتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما تنسحب آثار ذلك الى النفقات العامة فيسبب زيادتها.⁸

2.1.3. إختلاف طرق المحاسبة المالية: قد ترجع زيادة النفقات العامة إلى إختلاف الطرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن اتبع مبدأ عمومية الموازنة (الموازنة الإجمالية) أين أصبحت تقيد في الموازنة العامة للدولة جملة الإيرادات والنفقات دون إجراء المقاصة بينهما، ومن الواضح أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة ولكن في الواقع زيادة ظاهرية.⁹

2.2.3. زيادة عدد السكان: يختلف هذا العامل عن بقية العوامل الأخرى، فزيادة النفقات العامة التي ترتب عليه ليست زيادة ظاهرية بحيث، بل إنه من الطبيعي أن تزداد نفقات الدولة بإزدياد عدد السكان، والزيادة في عدد السكان في الحقيقة تمنع القيام بمقارنات الفترات المختلفة ولكي نتابع الزيادة الحقيقية يجب أن تكون المقارنات بين مقدار الإنفاق الذي يعود على الفرد الواحد خلال فترة المقارنة، أي بقسمة الإنفاق الكلي على عدد السكان.¹⁰

3.2.3. إتساع حجم الإقليم: إن إتساع مساحة الإقليم نتيجة لضم مناطق جديدة للدولة قد يرتب عليه زيادة ظاهرية في النفقات العامة.¹¹

2.3.1.2.3 الأسباب الحقيقية

1.2.3.1 الأسباب الاقتصادية: هي نتاج تخلي الدولة عن حيادها وتوسعها في المشروعات العامة وزيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الاقتصادية خاصة في فترات الكساد فضلا عن المنافسة بين مختلف الاقتصاديات، فزيادة الدخل القومي يمكن الدولة من زيادة إنفاقها.¹²

2.3.2.2.3 الأسباب السياسية

- انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية: أدى إنتشارها إلى تطور الفكر السياسي وإختفاء فكرة عدم مسؤولية الدولة عن تصرفاتها، كما أن اتساع نشاطها وتعدد وظائفها أدى إلى زيادة النفقات العانة لتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع.¹³

- زيادة نفقات التمثيل الخارجي: لقد أدى تطور العلاقات الدولية وكثرة عدد الدول المستقلة إلى إتساع مدى التمثيل الدبلوماسي من جهة وتزايد نفقات إشتراك الدول في المنظمات الدولية والإقليمية من جهة أخرى.¹⁴

- زيادة النفقات العسكرية: لا يقتصر الإنفاق العسكري على مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية الجارية التي تلزم القوات المسلحة فقط بل أيضا النفقات المخصصة لإستيراد السلاح وكلفة الصيانة. وفي العادة لا تتم بالعملة المحلية فقط بل تحتاج إلى العملة الصعبة.¹⁵

3.2.3.3 الأسباب المالية: لقد إزدادت النفقات العامة في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل ذات صبغة مالية صرفة منها:¹⁶

- سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية بما لها من إمتيازات السلطة العامة

- وجود فائض في الإيرادات.

- الخروج على بعض القواعد التقليدية المالية العامة مثل قاعدة وحدة الميزانية.

4.2.3 الأسباب الإجتماعية: وهي نتيجة عدة عوامل من بينها زيادة تمركز السكان في العواصم والمدن الكبرى مما ينتج عنه زيادة النفقات المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية.¹⁷

5.2.3 الأسباب الإدارية: لقد أدى تطور وظيفة الدولة وإنتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة إلى تضخم الجهاز الإداري بها وإزدياد هيئاته ومؤسساته وإرتفاع عدد الموظفين والعاملين به، الأمر الذي يقتضي بالضرورة زيادة النفقات العامة لمواجهة هذه التكاليف.¹⁸

ثانيا: ترشيد الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية:

1. التنمية الاقتصادية والإنفاق العام: استخدم مصطلح التنمية لأول مرة في كتاب "خطة تنمية العالم" في عام 1939 من قبل "يوجين ستيلي"،¹⁹ حيث عرفها الإقتصادي BRUCE HERRICK AND CHARLS KINDLE BERGER " التنمية الاقتصادية تتضمن التحسينات في الرفاهية المادية خاصة للأفراد الذين يكون دخلهم منخفض، القضاء على الفقر والأمية، المرض، الوفاة المبكرة"،²⁰ وحسب NICOLAS KALDOR فقد عرف التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة من اجراءات وسياسات وتدابير معتمدة وموجهة لتغيير بنية وهيكلة الإقتصاد القومي، وتهدف في النهاية الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع"،²¹ فهي تغير الجوانب الثقافية والسياسية والإجتماعية، فهي لاتعني تغير في الجانب الإقتصادي فقط، ولكن هي تعني التحديث بما ينطوي عليه هذا المفهوم من تغير في كافة جوانب الحياة بما يتلائم والقيم الأخلاقية المتعارف عليها.²²

ويعتبر الإنفاق العام محركا للنمو الإقتصادي اذ يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للإقتصاد الوطني، وذلك اذا ماتم توجه هذا الإنفاق نحو قطاعات الإقتصاد بصورة صحيحة، لأنه اذا تم توجيهه نحو القطاعات الاقتصادية الغير حيوية والتي لاتندرج إيرادات لدعم الميزانية العامة يؤدي الى حدوث عجز في ميزانية الدولة، الأمر الذي يؤدي الى حدوث الركود الإقتصادي.²³

2. ترشيد الإنفاق العام ومتطلبات نجاحه: فهو يعني حسن التصرف في الأموال وانفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد دون اسراف ولا تقتير، ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات واحكام الرقابة علما والوصول بالتبذير والإسراف

الى الحد الأدنى وتلافي النفقات الغير ضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الإستفادة القصوى من الموارد الإقتصادية والبشرية المتوفرة،²⁴ ويتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العامة على عديد العوامل أهمها:²⁵

1.2. تحديد الأهداف بدقة: بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.

2.2. تحديد الأولويات: في ظل محدودية الموارد، سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

3.2. القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام: بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها.

4.2. عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة.

5.2. تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطة التي تم وضعها.

ثالثا: الرقابة على المال العام

تمثل الرقابة على الموازنة العامة الوسيلة الفعالة لمراقبة كيفية تحصيل الأموال العامة وكيفية صرفها، ولذلك فهي تمثل الضمان الحقيقي لتحقيق الصالح العام والإستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة للمجتمع، وتهدف هذه الرقابة رفع مستوى الأداء وتجنب كل تبذير أو إسراف في المال العام، وحتى تتحقق هذه الرقابة بشكل فعال يجب ان تكون القوانين واللوائح المالية واضحة وأن تتميز بالإستقرار النسبي الذي يسهل مهمة القائمين على الرقابة،²⁶ فهي ملاحظة ومتابعة النفقات والإيرادات التي يقوم بصرفها وتحصيلها الأشخاص الذين خول لهم القانون ذلك والتحقق من مدى مطابقتها للقواعد والمقاييس الموضوعية لتنظيمها، كأن يتأكد من أن الإلتزام أو الأمر بالصرف الخاص بنفقة معينة قد تم صرفه، فالمرقب يقيم المسؤولية الملقاة على عاتقي مرتكبي الأخطاء.²⁷

رابعا: احكام الرقابة على المال العام وتعزيز الشفافية لأجل ترشيد الإنفاق ودور الإنفاق في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر

1. منظومة مراقبة عمليات الميزانية العامة في الجزائر: تحتل الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة للدولة أهمية بالغة في التشريع المالي الحديث ما بين الرقابة الداخلية وخارجية والرقابية القبلية والرقابة البعدية.

1.1. الرقابة الداخلية: ويشمل هذا النوع على مايلي:

1.1.2. الرقابة السابقة للنفقات العامة: تمارس الرقابة السابقة على النفقات العامة من قبل أولا مفتش الوظيف العمومي يتولى السهر على مشروعية القرارات وعلى احترام التنظيمات الخاصة بالتوظيف، وبسير الحياة المهنية لمستخدمي الإدارة العامة، ثانيا: رقابة المراقب المالي الذي يخضع للسلطة المباشرة لوزارة المالية،²⁸ وتطبق الرقابة التي يلتزم بها على ميزانيات المؤسسات والإدارات التابعة للدولة، والميزانيات الملحقة، وعلى الحسابات الخاصة للخزينة، وميزانيات الولايات والبلديات والمؤسسات العمومية.²⁹

2.2.1. رقابة المحاسب العمومي أثناء التنفيذ: يعد محاسبا عموميا كل شخص يعين قانونا للقيام بالعمليات التالية:³⁰ حسب المادة 33 من القانون 90-21 يقوم بتحصيل الإيرادات ودفع النفقات، وضمان وحراسة الأموال أو السنوات والقيم و المواد المكلف بها وحفظها، حركة حسابات الموجودات، وحسب المادة 36 من القانون 90-21 ويجب على المحاسب العمومي قبل قبوله لأي نفقة أن يتحقق من:³¹

مطابقة العملية مع القوانين والأنظمة المعمول بها

صفة الأمر بالصرف أو المفوض له.

شرعية عملية تصفية النفقات العامة.

توفر الإعتمادات.

أن الديون لم تسقط آجالها أو أنها محل المعارضة.

التأكد من تأشيريات عمليات المراقبة التي نصت عليها القوانين.

3.2.1. رقابة المفتشية العامة للمالية: تصنف الرقابة المالية المفتشية العامة ضمن الرقابة اللاحقة على أعمال المحاسبة من خلال ماتم دفعه أو تحصيله، ولذلك فهي تتم بعد تنفيذ الموازنة.

2.1. الرقابة الخارجية: وتتم من طرف مجلس المحاسبة وهو المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، بالإضافة الى الرقابة البرلمانية التي يمارسها المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وواجبه ان يبقى وفيما ثقة الشعب ويظل يتحسس تطلعاته، ويضطلع بوظيفة الرقابة في مدلولها الشعبي.³²

2. واقع الشفافية في الموازنة العامة للجزائر: إذا أردنا معرفة واقع الشفافية في الموازنة العامة في الجزائر فانه هناك عدة محاور لدراسة مقدار الشفافية التي تتمتع بها الميزانية العامة وهي كالتالي:

- تفاصيل البيانات والمعلومات المقدمة في الميزانية سواء تعلق ذلك بالإيرادات أو النفقات أو أعباء الديون وغيرها من الأمور المهمة الأخرى، والمعلومات يقصد بها تلك التي يمكن للجمهور الحصول عليها وحتى وان تطلب الأمر طلب مقدم من طرفه إلى الجهة المخولة لها إصدار الميزانية.

- مدى مشاركة المواطنين في إعداد ورصد والرقابة على الميزانية.

- مدى الالتزام الحكومي بإعداد الحسابات الختامية وتقديمها للبرلمان لمناقشتها.

والجدول الموالي يوضح مؤشر الشفافية الذي يصدر عن مؤسسة شراكة الموازنات الدولية IBP كل سنتين:

الجدول 1: الموازنة المفتوحة في الجزائر

2015	2012	2010	2008	2006	
19	13	2	1	0	المؤشر
104/88	100/83	94/89	85/79		الرتبة

Source : <https://www.internationalbudget.org>

يعطي مؤشر الموازنة المفتوحة مجموعا للدول من 0 إلى 100 نقطة، يقوم على إجابات مكونة من 91 سؤالاً من بين 123 سؤالاً يضمها الاستبيان ويشير المجموع من 81-100 إلى أن الدولة المعنية تقدم معلومات شاملة في وثائق موازنتها، ويشير المجموع من 61-80 إلى تقديم معلومات هامة أما المجموع من 41-60 فيشير إلى تقديم معلومات قليلة، ومن 21-40 يشير إلى تقديم حد ادني من المعلومات ومن 0-20 يشير إلى تقديم معلومات شحيحة أو عدم تقديم معلومات على الإطلاق.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر فهي ضمن الفئات الأخيرة من 0-20 خلال كل السنوات فهي مصنفة ضمن الدول التي لا تقدم معلومات حول الميزانية، ففي سنة 2008 كانت ضمن المرتبة 79 من 85 دولة، وفي سنة 2015 كانت ضمن المرتبة 88 من بين 104 دولة فهي دائما في المراتب الأخيرة، وهذا يدل على أن الجزائريين لا يتمتعون بحق الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة حول الموازنة العامة.

ومن أجل ارساء الشفافية في موازنة الدولة يجب على الجزائر مراعاة مايلي.³³

- الإلتزام بالمعايير الدولية لتحقيق الشفافية في المالية العامة

- إشراك المجتمع المدني في جميع مراحل الموازنة.

- دعم الشفافية في قطاع المحروقات، والإدارات والهيئات العامة المسيرة للمال العام.

- وضع قانون خاص بالشفافية.

3. جهود الجزائر الرقابية من أجل ترشيد الإنفاق العام: من بين الإجراءات التي قامت بها الجزائر من أجل تعزيز الشفافية والرقابة على المال العام مايلي:

- قامت الجزائر بالتصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة بمابوتو في 11 جويلية 2003، لتشجيع وتعزيز قيام الدول الأعضاء بإنشاء الآليات اللازمة لمنع الفساد والمعاقبة عليه في القطاع العام والخاص.³⁴
- توقيع الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003.³⁵
- القانون رقم 01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الذي يهدف إلى: دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، تعزيز النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير القطاع العام والخاص، تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد.
- الأمر 05-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 يتم القانون 01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وذلك بإنشاء ديوان مركزي لقمع الفساد يكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد.¹
- 4. تطور الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي ضمن البرامج التنموية في الجزائر: شهدت الجزائر منذ 2001 تطبيق برامج تنموية وهي برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي من 2001 إلى 2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 إلى 2009، وبرنامج توطيد النمو الإقتصادي من 2010 إلى 2014، والبرنامج الخماسي للنمو من 2014 إلى 2019، والجدو الموالي يوضح تطور النفقات العامة من 2000 إلى 2016

جدول 2: تطور النفقات العامة في الجزائر من 2000 إلى 2016 الوحدة مليون دج

البيان	2000	2001	2002	2003	2004
قيمة النفقات العامة	1178122	1321028	1550646	1639265	1888930
البيان	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة النفقات العامة	2052037	2453014	3108669	4191953	4246334

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة احصائية من 1962 إلى 2011

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة النفقات العامة	4466940	5731407	7058200	6024100	6995800	7656300	5494500

الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة احصائية من 2013 إلى 2015

بنك الجزائر، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015

من خلا الجدول السابق نلاحظ أن ارتفاع مستمر في النفقات العامة في الفترة 2000-2004 حيث كانت تبلغ 1178122 مليون دينار جزائري سنة 2000 لتصل إلى 1888930 مليون دينار جزائري سنة 2004 وهذا يعود إلى برنامج دعم النمو الإقتصادي حيث انتهجت الجزائر سياسة التوسع في النفقات العامة، وقد بلغت المخصصات المالية لهذا البرنامج حوالي 525 مليار دينار جزائري، حيث بلغ عدد المشاريع المدرجة في هذا المخطط حوالي 15974 مشروع، استحوذ فيها قطاع الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية على النصيب الأكبر بنسبة 40,1% من القيمة الإجمالية للبرنامج، حيث هدف إلى الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، الحد من البطالة وإعادة تنشيط الريف الجزائري، ودعم الإستثمارات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهيئة هيكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية، وفي المقابل تم تسجيل تحسن في الوضع الإقتصادي للجزائر وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من

3948273,6 مليون دينار جزائري سنة 2000 الى 5895856,8 مليون دينار جزائري سنة 2004 ، حيث بلغت نسبة النفقات العامة من اجمالي الناتج المحلي 20,76% سنة 2000 لترتفع الى 20,90% سنة 2004. أما الفترة الممتدة من 2005 الى 2009 والتي شهدت تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو من أجل استمرارية البرامج التنموية التي طبقت في البرنامج السابق والملاحظ استمرار زيادة النفقات العامة حيث وصلت سنة 2005 الى 2052037 مليون دينار جزائري لتصل الى 4246334 مليون دينار جزائري سنة 2009. وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدره 2202,7 مليار دينار جزائري، اعطى اهمية كبيرة لتحسين ظروف المعيشة للسكان ومكافحة الفقر وحسين الخدمات العامة وعصرنة البنى التحتية... الخ ، حيث حققت نتائج ايجابية في هذه الفترة حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005 7225856,9 مليون دينار جزائري وفي سنة 2009 وصل الى 9922994,1 مليون دينار جزائري، حيث كانت نسبة النفقات العامة من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005 حوالي 17,10% وهي منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة لتعود ترتفع الى 25,65% سنة 2009. تميزت سنة 2007 بتحسّن قوي في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات مقارنة بسنة 2006، حيث شهدت فترة 2010 الى 2014 برنامج توطيد النمو الإقتصادي حيث سجلت قيمة النفقات سنة 2010 4466940 مليون دينار جزائري، لتصل الى 6995800 مليون دينار جزائري سنة 2014، حيث بلغت الإستثمارات العمومية في هذه الفترة حوالي 21,214 مليار دينار جزائري لتشمل جميع قطاعات التنمية، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 12028301,7 مليون دينار جزائري سنة 2010 الى 55681330,8 مليون دينار جزائري سنة 2014، وضعت الحكومة برنامج آخر وهو البرنامج الخماسي لدعم النمو من 2015 الى 2019 إن الحكومة بالنسبة للفترة الخماسية القادمة ستعكف على حشد كل الوسائل الضرورية من أجل تجسيد كل الأهداف المقررة من تحسين ظروف المعيشة والقضاء على البطالة وتحقيق معدلات نمو كبيرة، حيث وصلت نسبة النفقات العامة خلال التسع الأشهر من سنة 2016 الى 5494500 مليون دينار جزائري وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الى 59683516,3 مليون دينار جزائري من نفس السنة ووصل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الى 3,76% من نفس السنة، وتعود الزيادة في النفقات العامة الى زيادة عدد السكان وزيادة تدخل الدول من أجل توفير مختلف الخدمات من تعليم وصحة... الخ.

خاتمة:

يشكل ارساء قواعد الرقابة والشفافية في القطاع العام أو حتى القطاع الخاص مطلباً أساسياً في المنظومة المالية، حيث سعت الجزائر الى بذل جهود في هذا المسار وذلك سعياً لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال صياغة عدة برامج تنموية منذ 2001 معتمدة في ذلك على النفقات العامة كأداة هامة في تمويل الإستثمارات العمومية.

على العموم توصلنا من خلال هذه الدراسة الى مايلي:

- أن النفقات العامة مهمة في دعم البلد بمختلف قطاعاته إلا أن زيادتها قد تعود سلباً على الوضع الإقتصادي.
- تعزيز الرقابة والشفافية يساهم في ترشيد النفقات العامة وهذا ما تفتقده الجزائر رغم محاولاتها والجهود المبذولة في هذا الصدد، فهي مازالت ضمن الدول التي لا تتوفر على الشفافية في المعلومات مما يؤدي الى انعدام الثقة بين الدولة والشعب.
- تعود الأسباب وراء زيادة النفقات العامة في الجزائر الى زيادة عدد السكان الذي جعل من الضروري زيادة التدخل من أجل توفير الظروف المعيشية الجيدة من تعليم وصحة وغيرها.
- رغم تدخل الجزائر من خلال البرامج التنموية يبقى الإقتصاد الجزائري ضعيف لأنه قائم على قطاع المحروقات ومهدد بهذا الأخير.
- وتبقى الجزائر في وسط محاولات وجهود من أجل دعم الرقابة ووضع خطط تنموية للوصول الى أعلى معدلات من النمو الإقتصادي.

التوصيات:

انطلاقاً مما سبق توصلنا الى عدد من التوصيات التي من شأنها يمكن أن تساهم في تعزيز الشفافية والرقابة من أجل ترشيد النفقات العامة والوصول الى أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية:

- العمل على تحديث الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالرقابة والفساد الإداري.
- ضرورة التوعية الدورية للمسؤولين بأهمية الشفافية .
- اتخاذ اجراءات صارمة في حق الأشخاص المساهمين في الفساد الإداري ومعاقبهم.
- العمل على اصلاح مؤسسات الدولة واخضاعها لقوانين المساءلة.
- على الدولة الإفصاح الحقيقي عن المعلومات والبيانات والإحصائيات للجمهور من أجل إعادة الثقة المفقودة.
- تقدير جيد لقيمة النفقات التي يجب صرفها لتجنب ظاهرة هدر المال العام، وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية.

قائمة الهوامش

- 1- د. أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة، المفاهيم، التحليل الاقتصادي والتطبيق**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2012، 43
- 2- فريد بشير طاهر، عبد الوهاب أمين، **الإقتصاد الكلي**، مكتبة المتنبي للنشر والتوزيع، ط3، السعودية، 2011، ص242
- 3- د. محمد خصاونة، **المالية العامة، النظرية والتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014، ص 52
- 4- سعيد علي محمد العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص59
- 5- د.علي محمد خليل، **سليمان احمد اللوزي، المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 95
- 6- سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 59
- 7- محمد عباس محززي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- 8- فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012، ص 85
- 9- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004**، اطروحة نيل درجة دكتوراه دولة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 170.
- 10- شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر 2000-2010**، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود ومالية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 81.
- 11- مجدي شهاب، **أصول الإقتصاد العام، المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص 220.
- 12- د.عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تجميعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 188.
- 13- فتحي احمد ذياب، مرجع سابق، ص 88
- 14- علي زغود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006، ص 52.
- 15- شعبان فرج، مرجع سابق، ص 85.
- 16- د.محمد الصغير بعلج، ديسري أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 48.
- 17- د.عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 188.
- 18- د.محمد الصغير بعلج، ديسري ابة العلا، مرجع سابق، ص 49.
- 19- بشار محمود قبيلان، **اثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية**، عماد الدين للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.
- 20- Jacques.v .dinavo, **Privatization in developing countries its impact on economic development and democracy**, Green Wood publishing Group, Inc, USA, 1995, p23.
- 21- د.محمود حسين الوادي، داحمد عارف العساف، **الإقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص 302.
- 22- دايماط عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص338.
- 23- عادل زقير، **اثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012**، اطروحة نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص14.
- 24- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 39
- 25- بلعاط عياش، نوي سميحة، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل وإستثمار والنمو خلال الفترة من 2001 الى 2014، 12-11 مارس 2013، جامعة سطيف 1، ص: 5-6.
- 26- د. منصور ميلاد بونس، **مبادئ المالية العامة**، الجامعة المفتوحة للنشر والتوزيع، ط1، طرابلس، 1994، ص 202.
- 27- صرامة عبد الوحيد، **الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير الحكومي**، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08-09، مارس 2005، جامعة ورقلة، ص 135.
- 28- د.لعمارة جمال، **منهجية الموازنة العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2004، ص219.
- 29- مرسوم تنفيذي رقم 374-09 مؤرخ في 16 نوفمبر 2009 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 414-92 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، المادة 2، الجريدة الرسمية العدد 67 المؤرخة في 19 نوفمبر 2009 ص 3.
- 30- المادة 33 من القانون 90-21 مؤرخ في 15 اوت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة في 15 اوت 1990.

- ³¹ - المادة 36 من القانون 90-21، مرجع سابق.
- ³² - د.جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ص: 222-225-228.
- ³³ - شعبان فرج، مرجع سابق، ص ص: 282-284.
- ³⁴ - مرسوم رئاسي رقم 06-137 مؤرخ في 10 افريل 2006، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 24، المؤرخة في 16 افريل 2006، ص 4.
- ³⁵ - مرسوم رئاسي رقم 04-128 مؤرخ في 19 افريل 2004، الجريدة الرسمية، العدد 26، المؤرخة في 25 افريل 2004، ص 12.
- ³⁶ - قانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المادة 01، الجريدة الرسمية العدد 14، المؤرخة في 08 مارس 2006، ص 4.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإشفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

برنامج صندوق النقد الدولي لحماية البيئة (نموذج جي المكعب) وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة

د. بشيشي وليد

جامعة 08 ماي 1945 قالمة - الجزائر-

Bechichi1983@yahoo.fr

د. سليم مجلح

جامعة 08 ماي 1945 قالمة - الجزائر-

asalim2424@gmail.com

ملخص: بلغة البحث

تهدف الدراسة إلى تقديم وحصر أهم المشكلات البيئية التي يعاني منها العالم هذا من جهة ومن جهة أخرى تهدف الدراسة إلى وضع حلول لمشكلة تغير المناخ الناتج عن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وتأثيره على البيئة وتوصلت الدراسة إلى عرض مجموعة من المشكلات التي تؤثر على البيئة، وقدمت الدراسة عرض وشرح حول نموذج صندوق النقد الدولي (نموذج جي مكعب) لحماية البيئة من الانبعاثات الناتجة عن غاز ثاني أكسيد الكربون، كما قدمت الدراسة حلول أخرى لحماية البيئة تتماشى ومتطلبات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: نموذج جي مكعب، البيئة، صندوق النقد الدولي، التنمية المستدامة، غاز ثاني أكسيد الكربون.

Abstract: The study aims to present and limit the most important environmental problems facing the world on the one hand, and on the other hand, the study aims to develop solutions to the problem of climate change caused by carbon dioxide emissions. and its impact on the environment. The study revealed a range of issues that affect the environment, and gave a presentation and explanation of the IMF model (CC model) to protect the environment from carbon dioxide emissions. other solutions to protect the environment in accordance with the requirements of sustainable development.

Key Words: G-cube model, Environment, IMF, Sustainable development, Carbon dioxide.

تمهيد:

لا شك أن العالم أصبح مقتنعا تمام الاقتناع بأهمية معالجة المشاكل البيئية خصوصا في مجال حماية البيئة من مخاطر التلوث الناتج عن مزاولة المؤسسات للأنشطة التي ينتج عنها آثار خارجية سلبية على كافة مكونات البيئة. خاصة منذ اقرار المؤتمر الدولي الأول حول البيئة الذي انعقد بستوكهولم سنة 1972 شعار "أرض واحدة"، وعبر هذا المؤتمر آنذاك عن شكل جديد من الترابط المتمثل في تبعيتنا المشتركة ازاء سلامة الغلاف الجوي، والمتمثل كذلك في التلوثات العابرة للحدود والشاملة، وهو ما يترتب عليه شكل جديد من التبعية الاقتصادية المشتركة.

فالمبادلات الاقتصادية تكتسي بعدا بيئيا متناميا، ومن جانبها فإن التلوثات الدولية لها آثارا اقتصادية تزداد شدة بل تصبح وخيمة في حالة التغير المناخي أو المساس بطبقة الأوزون، ومن ثم فإن المخاطر العالمية التي تهدد البيئة تتركس نهائيا ترابط الاقتصاد والبيئة على الصعيد الدولي، وهو ما أدى إلى ميلاد مفهوم التنمية المستدامة، العبارة التي أعتمدت بمدينة ريو دي جانيرو سنة 1992.

ولقد تجسد الاهتمام الدولي بالبيئة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية وتم انشاء العديد من التنظيمات البيئية كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الدولية للبيئة، كما تم وضع العديد من البرامج والخطط لحماية البيئة منها برنامج صندوق النقد الدولي المعروف باسم برنامج جي المكعب لحماية البيئة وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة، فما هو محتوى هذا النموذج؟ وما هي أهم الأهداف البيئية التي يرجى تجسيدها من خلاله؟

أولا: البيئة أهدافها ومعايير ووسائل حمايتها وفقا لأهم الاتفاقيات الدولية

لقد أصبح العالم أكثر تعقيدا، وبدت الأرض أكثر عرضة لتأثيرات نشاطات الإنسان التي تقود إلى تدهور البيئة، وأصبح الناس أكثر شعورا بالخطر.

وما تدهور البيئة إلا نتيجة الاستثمار القوي لمجمل الموارد، ولبعض كفاءات الاستهلاك والإنتاج خاصة في الدول المصنعة، فنفذ الموازين الطبيعية الكبرى يمكن أن يقود إلى كارثة إيكولوجية واقتصادية عالمية، وتملك الدول مسؤولية في ذلك، حيث يمكنها التقليل من نتائج التلوث، ومازالت الهوة تتسع بين الدول المتطورة، والدول السائرة في طريق النمو في هذا المجال وفي مجالات أخرى.

1- البيئية وفق متطلبات التنمية المستدامة

1-1- **المشكلات البيئية ومبادئها:** مكن حصر المشكلات البيئية من حيث أهميتها وخطورتها في: الانفجار السكاني، التلوث بمختلف أنواعه، استنزاف موارد البيئة، ولعل أهم المشكلات البيئية التي تواجه العالم هي¹:

- ارتفاع حرارة الأرض: إن الطاقة الحرارية التي تطلق في المحيط الحيوي ككل هي من أجسام الناس ومن نشاطاتهم الصناعية، ووسائل النقل والحرائق، فهناك تخوف من إمكان أن يحدث ارتفاع بدرجة حرارة المحيط الحيوي ككل، وبالتالي يتعرض المناخ العالمي لتغيير لن يكون في صالح الإنسان على أي حال².

إن ظاهرة الاحتباس الحراري (GLOBAL WARNING) تعنى بتركيز غاز CO₂ في الغلاف الجوي، ونسبته في الهواء تقدر بـ 300 جزء بالمليون في الهواء الجاف وهذا الغاز يزداد تركيزه بصورة مستمرة، والخطر يكمن في أنه " يؤدي إلى الإقلال من انتشار الحرارة في جو الكرة الأرضية إلى الفضاء الخارجي بفعل تأثير البيت الزجاجي، مما يسبب ارتفاع معدلات درجات الحرارة على سطح المعمورة.

- تآكل طبقة الأوزون: يشكل الأوزون درعا واقيا يحيط بالأرض ليحمي الحياة فوقها من الأشعة فوق البنفسجية ذات الطبيعة الضارة. و بامتصاص هذه الأشعة يصبح الأوزون المصدر الحراري الوحيد في الأجواء العليا للغلاف الجوي الذي يكون منطقة دافئة على ارتفاع 40 - 60 كلم من سطح الأرض ويؤدي نقص تركيز الأوزون في المجرة السموية إلى سلبيات شتى. وتتمثل بعض الأخطار في زيادة تعرض البشر للأشعة فوق البنفسجية في زيادة الإصابات بسرطان الجلد والوفيات نتيجة هذا المرض، وخاصة في المناطق الشمالية من الكرة الأرضية، أيضا فإنه يؤثر على جهاز المناعة بجسم الإنسان، وغير ذلك من تلك المخاطر.

● ● _____ الملحق الديلي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

- التفجيرات النووية: إن ما استجد من أنواع القنابل الفتاكة والمدمرة، مثل: القنابل الكوبالتية والنيوترونية وغيرها، لها آثارا هائلة من حيث القدر الهائل من الغازات والإشعاعات والحرارة التي تخلفها، وكلها تعمل على تدمير طبقة الأوزون³. أما بالنسبة للأضرار التي يسببها هذا المشكل فاختلالات عالمية ضارة في مناخ الأرض علما بأن مركبات الكلور، وكلورو كربونات، هي ضمن غازات الاحتباس الحراري المحتملة.

- تدمير الغابات الاستوائية: التي تعتبر الرئة التي يتنفس منها العالم وذلك من خلال حرق الأشجار وقطعها...إلخ. ومع بداية القرن الواحد والعشرين بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على عشر مبادئ أساسية:

- تحديد الأولويات بعناية؛

- الاستفادة من كل دولار؛

- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف؛

- أدوات السوق حيثما يكون ممكنا؛

- الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية؛

- العمل مع القطاع الخاص؛

- الإشراف الكامل للمواطنين؛

- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا؛

- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية؛

- إدماج البيئة من البداية.

2-1- معايير حماية البيئة: لحماية البيئة يجب توفر معايير لقياس درجة التلوث للعناصر المكونة للبيئة من جهة ووجود هيئات تمتلك وسائل متنوعة للرقابة والمحافظة على قبول درجة معينة من التلوث البيئي، ولن يتم ذلك إلا بإيجاد معايير موضوعية لقياس درجة التلوث للحد منه بصفة نهائية من أجل حماية البيئة، ثم أن وضع هذه المعايير من شأنها أن تجد الوسائل القانونية والاقتصادية مجالا لتطبيقها، وهذه المعايير يمكن إجمالها كالآتي⁴:

- معيار الوسط البيئي: ويتمثل في أخذ عينة من الوسط المعرض للملوثات (كالهواء والمياه) لتحليلها، وقياس درجة تلوثها ومقارنتها بالدرجة المسموح بها علميا.

- مقياس انبعاث الملوثات: وهو تحديد كمية الملوثات المنبعثة من المصانع والسيارات خلال فترة زمنية معينة، ومقارنتها كذلك بالكمية المسموح بها.

- معيار توفر شروط التشغيل: ويعني قياس مدى توفر بعض الوسائل لمعالجة ما نشأ من التلوث، كوجود وضع الأجهزة في بعض المصانع لتقليل من انبعاث التلوث.

- مقياس السلع المنتجة: ويعني قياس الملوثات التي تحتويها بعض السلع على أساس الخصائص الكيماوية، والفيزيائية المكونة لها (مثل الأصباغ والمواد المحفوظة) وتحديد الحد الأقصى المسموح به صحيا.

2- أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة: تعتبر البيئة رقما مهما في حياة الانسان الأمر الذي دفع به إلى ادراجها في جداول واتفاقيات وبروتوكولات أعمال وكانت أهم هذه الاتفاقيات اتفاقية الأمم المتحدة 1992 الاطارية، وبروتوكول كيوتو 1997، ومؤتمر بالي 2007، ووصولاً إلى برنامج صندوق النقد الدولي في 2008.

2-1- اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لسنة 1992: تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992، التي قبلها 192 بلدا الوثيقة المرشدة للأعمال الدولية في هذا الصدد وسعت الاتفاقية إلى تثبيت تركيزات الغازات في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الانسان في النظام المناخي، على أساس الانصاف ووفقا لمسؤولياتها (أي الدول) المشتركة، وإن كانت قدرات كل منها متباينة، وأشارت الاتفاقية إلى أنه ينبغي أن تتولى البلدان المتقدمة النمو

الأطراف زمام القيادة في مكافحة تغير المناخ، وتعترف بالاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية. كما أقرت الاتفاقية بأن للأطراف أفق تعزيز التنمية المستدامة، فانها تتذرع بالمبدأ التحوطي القائل بأنه حيث توجد تهديدات بحدوث ضرر جسيم أو غير قابل للإصلاح لا ينبغي التذرع بالافتقار إلى يقين علمي قاطع. كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير لمنع تغير المناخ⁵.

وطرحت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ للتوقيع خلال قمة الأرض لعام 1992. ثم دخلت إلى حيز التنفيذ يوم 21 آذار/مارس 1994. وقد قام 165 بلدا بالتوقيع على الاتفاقية، بالإضافة إلى 186 من الأطراف. بيد أن معظم البلدان الصناعية لم تحقق الهدف التطوعي الرامي إلى تقليل انبعاثاتها من الغازات السامة إلى النسب التي تحددت عام 1990، وذلك بحلول عام 2000⁶.

2-2- بروتوكول كيوتو في 1997 ومؤتمر بالي 1997: انعقد مؤتمر كيوتو في ديسمبر من 1997 في مدينة كيوتو، ولقد دخل حيز التنفيذ في فبراير 2005، وينص البروتوكول على أن تقدم البلدان المدرجة في المرفق الأول البلدان الصناعية على العمل بشكل جماعي على تخفيض الانبعاثات قبل عام 2013 بنسبة 5% من مستوياتها في عام 1990، وتعضى البلدان غير المدرجة في المرفق الأول أي البلدان النامية من التخفيضات الالزامية في الانبعاثات وقد صادق على هذا الاتفاق حتى الوقت الراهن 174 بلدا رغم أن الوم.أ أكبر مبعث للغازات رفضته⁷.

وتوصل المشاركون في هذا اللقاء إلى النقاط التالية:

- لا يجب تفسير التنمية المستدامة بالكيفية التي تؤدي إلى ابقاء التخلف في بعض الأنظمة مما يعيقها في تحقيق أمالها المشروعة في تحسين مستوى معيشة سكانها.

- يجب أن تأخذ التنمية المستدامة بعين الاعتبار الفوارق الموجودة في أنماط الاستهلاك والتوزيع (دول غنية وأخرى فقيرة).

- أن تأخذ التنمية الشاملة بعين الاعتبار الفوارق الموجودة في أنظمة القيم السائدة لخلق الوعي الدولي الضروري والاحساس الشامل بالمسؤولية والتضامن. الا أن هذا الاتفاق واجه انتكاسة كبيرة على اثر انسحاب الوم.أ منه، مما جعل الدول الأوروبية واليابان تبدي الكثير من القلق والامتعاض من هذا الموقف السلبي، وقد كان الهدف المتوخى من بروتوكول كيوتو يتمثل في تخفيض الغازات المنبعثة من الصناعة في الدول المتقدمة في الفترة ما بين 2008 إلى 2012، وكانت النسب المحددة كما يلي: اليابان 6%، الوم.أ 7%، الاتحاد الأوروبي 8%، وتكمن أسباب انسحاب الوم.أ وفقا لرؤيتها أن تخفيض الغازات في الدول المتقدمة (اليابان والاتحاد الأوروبي) لن يتم بفعالية مما يؤدي إلى الحاق أضرار بالغة بالصناعات المحلية في الوم.أ، وبعبارة أخرى إن انسحاب الوم.أ من البروتوكول سيجعلها في وضع تنافسي قوي ضد الدول والمناطق الأخرى، ونتيجة لذلك سيفقد الاتحاد الأوروبي واليابان مواقعهم التنافسية ضد أمريكا من ناحية وتزداد منافستهم ضد الصين والهند ودول أوروبا الشرقية من ناحية أخرى⁸.

- مؤتمر بالي 2007: سبقت قمة جوهامسبورغ 2001 في جنوب افريقيا قمة بالي وكان التركيز منصبا حول ظاهرتي الفقر وتدهور البيئة، ولقد أثارت هذه القمة اهتمام الرأي العام حيث حضرها 104 رئيس دولة وحكومة وأكثر من 21000 شخص منهم 9000 مندوب و 8000 منتمون لمنظمات غير حكومية، و 4000 ينتمون للصحافة ، وما كانت هذه التظاهرة لتصل هذا الحجم من المشاركة لو لا أهمية الموضوع وخطورته على مستقبل البشرية⁹.

ثم جاء مؤتمر بالي الذي انعقد في الفترة من 13 إلى 14 ديسمبر 2007، وقد تم وضع جدول أعمال وجدول زمني لوضع اتفاق التخفيف اللاحق لبروتوكول كيوتو إلى جانب مساعدة البلدان الفقيرة على التكيف مع تغير المناخ (بمساعدة مالية وتقنية محسنة) ولكن المشتركين عجزوا عن الاتفاق على أهداف محددة للتخفيف وذلك بسبب ممانعة الوم.أ بدرجة أولى¹⁰.

3-2- اتفاقيات ومؤتمرات أخرى خاصة بحماية البيئة: نلخصها في ما يلي¹¹:

- ✓ مؤتمر كوبنهاغن 2009 تعهدت في الدول بتخفيض انبعاث غاز الدفيئة إلى غاية 2020، وتعهدت اسرائيل في هذا المؤتمر على خفيض نسبة 20 بالمائة حتى سنة 2020؛
- ✓ ساهم مؤتمر كوبنهاغن السياسي ومؤتمرات كانكون 2010، ديربان 2011، الدوحة 2012 في تأكيد أسس اتفاقية الأمم المتحدة فيما يخص بتغير المناخ؛
- ✓ مؤتمر باريس 2015 لبحث تغير المناخ، تم التوصل في 2015/12/12 في هذا المؤتمر إلى اتفاق الدول على حماية الكرة الأرضية من انبعاث غاز الدفيئة من خلال تخفيض الانبعاث مع حلول 2020 وقد شارك في هذا المؤتمر 40 ألف ممثلين الدول الأطراف والمنظمة.

ثانيا: نموذج جي المكعب

يطرح مشكل التصدي لتغير المناخ وتأثيره على البيئة، وخطر أن تكون تكاليف السياسات الموجهة للتصدي لهذا المشكل فورية وباهظة جدلا كبيرا في أوساط صناعات السياسات، الذين يجمعون بحتمية اعتماد السياسات اللازمة لتخفيف الاحترار العالمي، من خلال التحكم في انبعاثات الغازات الملوثة، والتكيف مع آثار الانبعاثات التي حدثت فعلا والتي سوف تحدث في العقود القادمة، كما يقرون بأن سياسات التخفيف بصفة خاصة يمكن أن تكون لها أثارا سريعة واسعة النطاق،

ولتسليط الضوء على الكيفية التي تؤثر بها سياسات التخفيف على اقتصادات البلدان، قام صندوق النقد الدولي مؤخرا باجراء دراسة لمقارنة تصميمات السياسات البديلة مثل فرض ضريبة على انبعاثات الغازات، وتداول تراخيص الانبعاثات وخطط هجينة تضم عناصر من كلا السياستين، وتفيد الأنباء الباعثة على التشجيع بأن التحليل يظهر أن تغير المناخ يمكن التصدي له بدون الاضرار بالاستقرار والنمو الاقتصادي الكلي، أو وضع أعباء غير ضرورية على البلدان الأقل قدرة على تحمل تكاليف السياسات وتعبير آخر إذا كانت السياسات جيدة التصميم فان تكاليفها الاقتصادية لا بد أن تكون في المتناول ويمكن تديرها.

1- نموذج صندوق النقد الدولي لحماية البيئة

تشير السيناريوهات المعدة إلى وجود خطر جسيم جراء تغير المناخ وتأثيراتها على البيئة وتشير تقديرات الهيئة الحكومية الدولية (pcc 2007) المعنية بتغير المناخ إلى أن درجات الحرارة العالمية في ظل غياب سياسات للحد من الانبعاثات ستزيد بنسبة 2.8 بالمئة درجة سلسيوس، في المتوسط بحلول 2100 (وتتراوح الزيادة وفقا لأفضل التكهينات في مختلف السيناريوهات الواردة في التقرير الخاص بسيناريوهات الانبعاثات ما بين 1,8 درجة مئوية إلى 4 درجات مئوية، ولا يمكن غض الطریق عن احتمال حدوث زيادات على درجات الحرارة المرتفعة.

1-1- شرح النموذج: قام صندوق النقد الدولي باستخدام نموذج عالمي ديناميكي عام 2007 أطلق عليه نموذج جي المكعب (Mckibbin and Wilcoxon. 1998).¹²

بدأت عملية وضع هذا النموذج بفحص الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة عالمية للتخفيف تتطلب من البلدان أن توافق على سعر عام مشترك للغازات الكربون أو بعبارة أخرى ضريبة عالمية موحدة على الكربون أو خطة مختلطة تلتزم بها البلدان، ومن المفروض أن تطبق جميع الدول سعرا موحدا للغازات المنبعثة في عام 2013، وأن تقدم التزاما يخص المصدقية وتغيير السعر في الأجل الطويل للتحكم في مسارات الانبعاثات الغازية. وسنحاول تسليط الضوء على هذا النموذج من خلال التعرض إلى آلية تسعير الانبعاثات الخاصة بالغازات السامة وبعض السيناريوهات والتصورات الخاصة بعد تطبيق هذا النموذج وصولا إلى تقديم بعض الحقائق العلمية الخاصة بالمشكلة البيئية.

أ- تسعير الانبعاثات الغازية: حسب نموذج جي المكعب الذي يسعى إلى التخفيف والتقليل من الانبعاثات الغازية، يتم تسعير الانبعاثات الغازية المضرة بالمناخ والبيئة، وذلك بتحميل كل من يصدر هذه الانبعاثات ثمنا لكل وحدة من

الانبعاثات مساويا للضرر الذي يتسبب فيه، ولضمان تطبيق هذا المبدأ يجب أن يكون الثمن الخاص بالوحدة موحدًا أيما صدرت وبأي كيفية تم استخدامها، وتطبيق هذا البرنامج يكون على المستويين المحلي (على مستوى جزئي داخل حدود كل بلد) ودولي (على مستوى كلي عالمي).

وفي إطار تطبيق هذا البرنامج يتم رفع سعر الانبعاثات تدريجيا حتى يصل سعر الطن إلى 86 دولارا في عام 2040 لأن مسار الانبعاثات يتوقع أن يصل ذروته في هذه الفترة وإذا ما التزمت كل الدول بالتطبيق الجيد لهذا البرنامج فإنه يتوقع أن تتراجع نسبة الانبعاثات الغازية إلى 40 بالمئة من مستويات سنة 2002 خلال سنة 2100¹³.

كما سيساهم نموذج جي المكعب الخاص بتسعير الغازات كحافز مهم مع مرور الزمن وفي كل البلدان المختلفة في ابتكار واختراع تكنولوجيات جديدة نظيفة وخالية من الكربون تحل محل التكنولوجيات الملوثة طالما هناك حافزا هو ارتفاع الضرائب والتسعيرات كلما زادت انبعاثات الغازات السامة، ومن الممكن أن تحل طاقات بديلة كالطاقة المائية والشمسية والمتجددة والوقود الاحيائي محل التكنولوجيات والطاقات الملوثة رغم أن نموذج جي المكعب لم يتعرض لها بشكل صريح. ب- تصورات خاصة بفترة ما بعد تطبيق البرنامج: ركزت العديد من الأبحاث والدراسات على ضرورة تظافر الجهود والعمل الدولي المنسق للحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وتجنب الاحترار الذي ساهم في ارتفاع مستويات البحار الناتجة عن ذوبان الثلوج وزيادة شدة الأعاصير¹⁴، كما توقعت أن تتراجع مختلف الشركات والمنشآت في مختلف أنحاء العالم عن استخدام التكنولوجيات الملوثة لتحل محلها تكنولوجيات جديدة وبديلة، طالما أن أسعار ضريبة الكربون في ارتفاع مستمر، كما تتوقع أن تغير الأسر من أنماط استهلاكها وتبتعد عن السلع الملوثة، ومن ثم فإن ارتفاع أسعار الغازات إلى الأعلى سوف يساهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للمنشآت التي تعتمد على التكنولوجيات الملوثة. الأمر الذي يؤدي إلى تراجع انتاجية ودخول المنشآت، ومن ثم تراجع في إجمالي الاستثمارات و الناتج عن تراجع في الادخارات وكذا تراجع في الاستهلاك...ألخ، إلا أنه من المتوقع أن يكون تأثير هذه الصدمة تأثيرا مؤقتا على معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي العالمي.

كما تشير التقارير إلى أن الصين أكبر ملوث مقارنة بكل من اليابان والو.م.أ فهي أقل كفاءة في استخدام الطاقة فهي تنتج انبعاثات تزيد عن 9 مرات لكل وحدة من المنتجات مما تنتجه اليابان و5 مرات عما تنتجه الو.م.أ¹⁵.

ولقد أعرب الكثير من كبار العلماء في العالم في تقرير التقييم الرابع لعام 2007 الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ والذي أنشأته الأمم المتحدة قبل 20 عاما، عن قلقهم من التدهور البيئي وكانت رسالتهم داعية للاكتئاب، ولخصوها في النقاط التالية¹⁶:

- حيث كانت تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي لأكثر من 1000 سنة ثابتة عند حوالي 280 جزءا في المليون بحسب الحجم، ولكن هذه التركيزات ارتفعت في أعقاب الثورة الصناعية بسرعة وتجاوزت 280 جزءا ونتيجة لذلك وبمساعدة غازات أخرى أقل شأنا مثل الميثان وأوكسيد البيروز احتسح الكوكب على مدار مئة سنة الماضية بمعدل 75 درجة مئوية والمعدل بقي في التسارع، ومن بين الشواهد الأخرى للاختلالات البيئية الارتفاع المنتظم في متوسط مستوى البحر (حوالي 16 سنتيمترا خلال القرن الماضي)، وذوبان الجليد في الجليديات القطبية، والأضرار المتزايدة التي تتسبب فيها الأحداث الجوية البالغة الحدة، وقلة سقوط الأمطار في المناطق الجافة وزيادة سقوطها في المناطق الرطبة، والتحول الهامة في الدورات الأيكولوجية وسلوك الحيوانات.

- كما يتوقع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ بأن يزداد متوسط درجات الحرارة العالمية بحوالي 3 درجات مئوية فوق المستويات الراهنة (يتراوح النطاق بين 1,1 إلى 6,4 درجة مئوية) وأن يرتفع متوسط مستوى البحر بمقدار 25 إلى 40 سنتيمترا و سيزداد سوء الأحوال المتطرفة للمناخ وسقوط الأمطار، وسيستسارع ذوبان الجليد بسبب درجة الاحترار الأكبر في المناطق القطبية وحتى لو تم تقليص الانبعاثات بشدة، فإن الفريق يقدر بأن درجات الحرارة ستترفع على الأقل بمقدار 1,5 درجة مئوية بحلول عام 2100.

- كما يرى فريق العمل الحكومي الدولي أن المستوى الذي تصبح فيه تركيزات الغازات خطرة ليس مؤكداً من الناحية العلمية، على الرغم من إصدار الاتحاد الأوروبي حكماً قيمياً بأن عتبة الخطر التي يمكن تحملها تبلغ درجتين مئويتين (تقابل 450 - 500 جزء في المليون).

2-1- سياسة فرض حد أعلى والتبادل والاتجار الدولي: وفقاً لهذه السياسة يتم تخصيص مبدئي لحقوق الانبعاثات، والتجارة الدولية في هذه الحقوق، ويحصل كل اقتصاد على حقوقه الخاصة بحجم الانبعاثات الغازية المسموح بها سنوياً، بداية من سنة 2013، ويمكن الاتجار دولياً في تصاريح الانبعاثات الدولية، وفقاً لسعر دولي مشترك، حيث تشتري الاقتصادات ذات التكاليف (الحدية) للتخفيف أي تكاليف زيادة التخفيض الإضافي للانبعاثات تصاريح من الاقتصادات ذات التكاليف الحدية الأقل للتخفيف لتعويضها عن الاضطلاع بتخفيض أكثر مما يتطلبه نصيبها من الانبعاثات، وهكذا تصبح المسارات الفعلية للانبعاثات الخاصة بالاقتصادات فرادى تختلف عن المخصصات المبدئية للتصاريح، بينما يتماشى مسار الانبعاثات العالمية مع الصورة المستهدفة.

وعليه فالصين دولة (متلقية) والاقتصادات الناشئة والنامية (دافعة) والأقطار المصدرة للبترول (متلقية) حيث يعتقد أن يبلغ حجم التحويلات 10%، 2%، 1% على ترتيب في 2040، وتتلقى الصين أضخم التحويلات لأنها غير كفاءة في استخدام الطاقة، إلا أنها بإمكانها أن تقلل الانبعاثات بتكاليف أدنى كثيراً من الاقتصادات الأخرى وتشتري بذلك الاقتصادات المتقدمة وكذا الاقتصادات الناشئة والنامية الأخرى حقوق الانبعاثات من الصين بسبب الارتفاع الشديد في تكلفة تخفيض الانبعاثات في تلك البلدان والتكلفة بالنسبة للاقتصادات التي تدفع التحويلات (أوروبا، اليابان، روسيا، وغيرها من الاقتصادات النامية والناشئة)، أكثر ارتفاعاً بموجب خطة فرض الحدود العليا والتبادل عما هي عليه بموجب سياسة ضريبة الكربون والسياسة المختلطة، في حين أن التكاليف أكثر انخفاضاً بالنسبة للاقتصادات المتلقية للتحويلات (الصين، دول الأوبك، والو.م.أ)، وتتسم النتائج المتعلقة باتجاه وحجم التحويلات درجة تأثر عالية بالافتراضات الخاصة بتكاليف التخفيض التراكمية في كل اقتصاد على حدا.

وعلى الرغم من أن معظم الدراسات تتنبأ بأن الاقتصادات المتقدمة وخاصة أوروبا الغربية واليابان سيتعين عليهما أن تدفع مقابل التراخيص الخاصة بالانبعاثات، إلا أنه ليس هناك توافق في الرأي بشأن التحويلات الدولية بالنسبة للاقتصادات الدول الناشئة حيث تتمتع هذه الدول باحتمالات نمو مرتفعة بما يعني ضمناً ارتفاع الطلب في المستقبل على حقوق الانبعاثات ولكنها تنفث أيضاً كمية ضخمة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج، وهو ما يوحى بأن هناك مجالاً كبيراً لتحقيق مكاسب في الكفاءة والقدرة على بيع حقوق الانبعاثات.

كما يتمتع نمط التحويلات الدولية والآثار الاقتصادية الكلية لخطط فرض حدود عليا والتبادل بحساسية شديدة لكيفية تخصيص حقوق الانبعاثات، فالنفترض أن كل بلد سيتلقى حقوق انبعاثات ليس طبق لحصته المبدئية من الانبعاثات، ولكن طبقاً لحصته من سكان العالم سنوياً بداية من عام 2013 (حيث يتم تحديد حصة كل فرد من حجم الانبعاثات الخاصة بالغازات السامة) أن ذلك سيغير نمط التجارة الدولية في التصاريح وسيغير الآثار على الاقتصاد الكلي، مع بقاء الاقتصادات الناشئة والنامية الأخرى التي تباع التصاريح وتتلقى التحويلات التي تبلغ نسبتها 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤدي إلى تخفيض تكلفة التخفيف لتلك البلدان.¹⁸

3-1- المبادئ الإرشادية للسير الحسن في تطبيق النموذج: لقد استخلص صناع السياسات 5 مبادئ خاصة بتسعير الغازات¹⁹:

أ- أن تكون طويلة الأجل وذات مصداقية: من المهم تحديد مسار زمني للارتفاع المطرد لأسعار الكربون، يصدق الناس والمنشآت ويعتقدون به، ولهذا فإن الأمر لا يقتضي أن تكون الأسعار العالمية للغازات كبيرة، أي أن الزيادة تكون على فترات تدريجياً.

ب- يجب على كل البلدان سواء المتقدمة أو الناشئة أو النامية أن تبدأ في تسعير الانبعاثات الخاصة بها على مستواها الداخلي.

ج- وضع سعر عام عالي للإنبعاثات الغازية ومن المتوقع أن تتمكن الاقتصادات الناشئة والنامية من تخفيض الانبعاثات بتكلفة أرخص كثيرا مما تتكلفه البلدان المتقدمة فعلى سبيل المثال اذا تمكنت الصين والهند من الحصول على تكنولوجيا مماثلة لتلك المتاحة في اليابان وأوروبا، فإنهما يستطيعان تخفيض الانبعاثات لديهما بدرجة مثيرة عن طريق تحسين الكفاءة التي تستخدمان بها الطاقة، وتخفيض اعتمادهما على الفحم والفرق في التكاليف قد يكون كبيرا، إذ ستخفف التكاليف بالنسبة للعالم في مجموعه بنسبة 50 في المئة اذا ما أصبحت أسعار الكربون مشتركة بين البلدان وسيتمتع على البلدان أن تعمل على تحقيق التجانس في سعر ضريبة الكربون، وأن تنسق أسعار الاطلاق لصمام الأمان بموجب السياسة المختلطة أو السماح بالاتجار دوليا في تصاريح الانبعاثات بموجب خطة فرض الحدود العليا والتبادل.

د- أن تكون مرنة بدرجة تكفي لاستيعاب التذبذبات الاقتصادية الدورية في فترات الطلب المرتفع وسيكون قيام المنشآت بتخفيض انبعاثاتها أكثر تكلفة بينما يصدق العكس عندما يكون الطلب منخفضا، لا بد أن تكون تكاليف التخفيض أقل اذا ما استطاعت المنشآت تغيير انبعاثاتها في أثناء دورة الأعمال إذ أن هذا سيسمح بتحقيق مستوى متوسط معين من الانبعاثات في الأجل المتوسط وعلى النقيض من ضريبة الكربون والسياسات المختلطة أثبت أن فرض سياسة الحدود العليا والتبادل تقييدية في فترات النمو المرتفع نظرا لزيادة الطلب والأسعار الخاصة بتصاريح الانبعاثات إلا إذا وضعت أحكام للسيطرة على تذبذب الأسعار.

هـ- أن تؤدي إلى توزيع تكاليف التخفيف بشكل منصف بين البلدان وذلك بفرض بعض سياسات التخفيف مثل الضريبة الموحدة ونظام فرض الحدود العليا والتبادل التي يتم بمقتضاها تخصيص التصاريح على أساس حصة البلدان من الانبعاثات أو السياسة المختلطة.

وبالإضافة إلى هذا قد تحتاج البلدان إلى إكمال تسعير الكربون بسياسات مالية واقتصادية كلية ملائمة فعلى سبيل المثال فانه بموجب النظام العالمي لفرض الحدود العليا والتبادل قد تكون التحويلات من البلدان الصناعية (التي تقوم بشراء التصاريح) إلى الاقتصادات الناشئة والنامية (التي تبيعها) ضخمة وتقلل هذه التحويلات تكاليف سياسات تسعير الكربون للبلدان الناشئة والنامية، وتشجعها على المشاركة ومع ذلك فان التحويلات قد تسبب كذلك في احداث زيادة كبيرة في أسعار الصرف الحقيقية في البلدان المتقدمة، مما قد يجعل بعض قطاعات الاقتصاد أقل قدرة على المنافسة ويمكن تقليل هذه الآثار على الاقتصاد الكلي اذا ادخرت البلدان المتقدمة شريحة من هذه التدفقات وواصلت تحسين بيئة الأعمال والسماح حسب ما يقضي به نظام أسعار الصرف الخاص بها بحدوث الارتفاع في أسعار الصرف على الأقل جزئيا من خلال سعر الصرف الاسمي، وليس من خلال التضخم.

2- حلول أخرى لحماية البيئة وفقا لمطالبات التنمية المستدامة: هناك بعض الطرق التي تهدف الى حماية البيئة كتحسين التكيف مع الظروف البيئية وكذا الاعتماد على الطاقة المتجددة بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الأسواق المالية.

1-2- تحسين التكيف مع التغيرات البيئية:

تتطلب استراتيجيات التكيف الناجحة العمل على مستويات مختلفة (على صعيد المجتمع والصعيد الوطني والصعيد الإقليمي و/أو الدولي) ، فهناك توافق متزايد على الصعيد العالمي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي بأن اجراءات التكيف تتطلب تفكير على المدى البعيد والأخذ بعين الاعتبار مخاطر تغير المناخ على المستوى الاقليمي بين الدولي والوطني وما دون الوطني والمحلي وتتطلب هذه الاجراءات مجموعة من العناصر كتقييم قابلية التأثر بتغير المناخ، التكنولوجيا الملائمة، وتقييم القدرات، والممارسات المحلية للتصدي للتغيرات المناخية والبيئية والاجراءات الحكومية. جاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة الخاص بتغير المناخ والبيئة الخاص بتموز 2008 والذي توصل فيه الخبراء إلى مجموعة من النقاط الخاصة بالتكيف على المستوى المحلي²⁰: أن التكيف الناجم مع التغيرات البيئية والمناخية يتطلب مجموعة من الشروط والتدابير على المستوى الوطني نوجزها فيما يلي:

- تدابير مؤسسية ملائمة، بما في ذلك قدرة تخطيط منتظمة في اطار تعاون المؤسسات، وسياسات واجراءات متناسقة، وأطر قانونية.

- تنسيق وثيق للنشاطات على المستوى ما دون الوطني والتي قد تتضمن نشاطات تنفذها حكومات غير حكومية ومعاهد بحوث والقطاع الخاص وحكومات محلية وما دون وطنية.

- قدرات تقنية وعلمية لفهم المشكلة وأثارها على الصعيد الوطني ووضع نماذج على أثارها طويلة المدى، واعداد أجوبة واستراتيجيات تكيف على صعيد التنفيذ.

- تعزيز نوعية المواطنين ومشاركهم التي تدعم النشاطات الخاصة بمعالجة تغير المناخ، وتعطيها الأولوية.

كما تسعى مجموعة البنك الدولي إلى التخفيف من الظاهرة و/أو التأقلم معها على المستوى الدولي من خلال النقاط التالية²¹:

حيث يركز الإطار الإستراتيجي للتنمية وتغير المناخ على ستة مجالات للعمل: تعتمز مجموعة البنك الدولي تنفيذها:

- مساندة التدابير التي تتخذ في مجال المناخ في إطار العمليات الإنمائية التي تقودها البلدان المعنية،

- تعبئة المزيد من موارد التمويل الميسر والمبتكر،

- تسهيل وضع آليات تمويل تستند إلى قوى السوق،

- تعبئة الموارد من القطاع الخاص،

- مساندة التعجيل بتطوير التكنولوجيا الجديدة ونشرها،

- تعزيز بحوث السياسات وإدارة المعارف وبناء القدرات،

2-2- دور الأسواق المالية في حماية البيئة:

تستطيع الأسواق المالية أن تقوم بدور له قيمته في التصدي لتغيرات المناخ وتأثيراته على البيئة، لكن تغير المناخ

يتم ببطء وله تأثير عالمي على البيئة، في حين أن الأسواق المالية تتفاعل مع الأحداث في أجزاء من الثانية كما أنها

متحررة تقريبا من التقييد بالمواقع المادية المحددة، ويعني انخفاض الطاقة في القطاع المالي أن تخفيضات الانبعاثات

الغازية سيكون له تأثير قليل على العمليات المادية للأسواق والمؤسسات المالية(على خلاف أثارها على سبيل المثال على

انتاج الكهرباء أو النقل)²²، ومع ذلك ففي مقدور الأسواق المالية أن تقوم بدورين مهمين في استجابة السياسات لتغير

المناخ (كما هو موضح في الجدول رقم 01)، فهي أولا تعزز استراتيجيات تخفيف التغير في المناخ، أي الخطوات المتخذة

لتقليل انبعاثات الغازات بالنسبة لمستوى معين من النشاط الاقتصادي بواسطة تحسين كفاءة مخططات تسعير

الانبعاثات وتقليلها (مثلا الاتجار في تصاريح الانبعاثات)، وثانيا تستطيع الأسواق المالية أن تخفض تكاليف التكيف أي

الكيفية التي تستجيب بها الاقتصادات للتغير بواسطة إعادة تخصيص رأس المال للمناطق والقطاعات الانتاجية الجديدة

والتحوط من المخاطر المتعلقة بالطقس، وفي السنوات الأخيرة شهدت أسواق الاتجار في تصاريح الغازات ومشتقات

الطقس، وسندات الكوارث زيادة حادة في النشاط والابتكار، وهو ما يبشر بالخير في المستقبل.

ويمكن أن تعمل الأدوات المالية على تقليل تكاليف تخفيض الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ إلى أدنى حد.

الجدول رقم 1: تحديد الأدوات الصحيحة

الاتجار في تصاريح الانبعاثات	الاستثمارات المتصلة بتغير المناخ	سوق مخاطر الكوارث والطقس
استراتيجيات التخفيف		استراتيجيات التكيف
الأدوات		
تصاريح الانبعاثات القابلة للتداول	صناديق الاستثمارات في قطاعات يمكن أن تبيع من تغير المناخ مثلا) المياه والطاقة النووية).	أدوات نقل مخاطر الكوارث سندتات الكوارث والمفاضلات

التأمين ضد الطقس وعبي المحاصيل.	صناديق الاستثمارات المكرسة للتكنولوجيات النظيفة	العقود الآجلة وعقود الخيار اتبسان تصاريح الانبعاثات
مشتقات من أجل التحوط لمخاطر الطقس	مشاريع تكسب الثمانات الكربون.	الصناديق التي تستثمر في تصاريح الانبعاثات.
الأثار المقصودة		
تقاسم مخاطر الكوارث الطبيعية والمخاطر المتصلة بالطقس.	اعادة تخصيص رؤوس الأموال بكفاءة استجابة لتغير المناخ.	التقليل لأدنى حد من تكاليف مستوى معين من تخفيض انبعاثات الغازات
المحافظة على مخاطر قابلة. الطقس للتأمين وتخفيض الأقساط.	توفير رؤوس أموال جديدة لتمويل إثار تغير المناخ	
توفير اشارات سعرية من المخاطر المتصلة بالطقس وتكاليفها		

المصدر: بول ميلز، تخضير الأسواق، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 1، مارس 2008 ص.32

2-3- الاعتماد على الطاقة المتجددة لجعل التنمية أكثر استدامة ولحماية البيئة

تشكل الطاقة المتجددة أحد وسائل حماية البيئة، لذلك نجد دول عديدة تهتم بتطوير هذا المصدر من الطاقة وتضعه هدفا تسعى لتحقيقه حيث نجد أن ألمانيا دولة رائدة في هذا المجال، وتتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية استغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاد منابعها، فالطاقة المتجددة هي تلك التي تحصل عليها من خلال وتيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري²³.

وكذا نعني بالطاقة المتجددة الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية، والحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتعددة²⁴. فمصادر الطاقة المتجددة تتمثل في²⁵:

- **الطاقة الشمسية:** ان استخدام الشمس كطاقة بديلة تعقد عليها الآمال المستقبلية لكونها طاقة نظيفة لا تنضب لذلك نجد دول عديدة تهتم بتطوير هذا المصدر وتضعه هدفا تسعى لتحقيقه، وتستعمل حاليا في تسخين المياه المنزلية وبرك السباحة والتدفئة كما يجري في أوروبا وأمريكا، أما دول العالم الثالث فتستخدمها لتحريك مضخات المياه في المناطق الصحراوية الجافة، وتجري الآن محاولات جادة لاستعمال هذه الطاقة في تحلية مياه البحر وإنتاج الكهرباء بشكل واسع.

- **الطاقة الهوائية:** (طاقة الرياح) وهي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح، واستخدمت طاقة الرياح منذ القدم في تحريك السفن، وإدارة طواحين الهواء لطحن الحبوب، أو رفع المياه من الآبار كما تستخدم وحدات الرياح في تحويل طاقة الرياح إلى طاقة ميكانيكية تستخدم مباشرة أو يتم تحويلها إلى طاقة كهربائية من خلال مولدات ويرتبط اليوم مفهوم هذه الطاقة باستعمالها في توليد الكهرباء بواسطة طواحين كهربائية، ومحطات توليد تنشأ في مكان معين وبالامكان حسب منظمة المقاييس العالمية توليد 20 مليون ميغاواط من هذا المصدر على نطاق عالمي وهو أضعاف قدرة الطاقة المائية.

- **طاقة الكتلة الحيوية:** وتكمن أهميتها في كونها تأتي في المرتبة الرابعة بالنسبة لمصادر الطاقة في الوقت الحاضر حيث تشكل ما نسبته 14% من احتياجات الطاقة في العالم، ومصادر الكتلة الحيوية في الوقت الحاضر هي: مخلفات الغابات والمخلفات الزراعية، فضلات المدن، المحاصيل التي تزرع خصيصا لغايات الحصول على الطاقة منها.

- **طاقة الحرارة الجوفية:** هي طاقات حرارية دفيئة في باطن الأرض وموجودة بشكل مخزون من المياه الساخنة أو البحار أو الصخور الساخنة، لكن الحرارة المستغلة حاليا هي الخاصة بالمياه الساخنة والبحار الحارة بينما الحقول الخاصة

• • _____ الملحق الديلي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

بالصخور الحارة ما زالت قيد البحث والدراسة والتطوير، وتستعمل هذه الطاقة لتوليد الكهرباء، كما يمكن استعمالها في مجالات أخرى، كالتدفئة المركزية والاستخدامات الزراعية والصناعية والطبية، وتستخدم البنابيع الساخنة في الجزائر لأغراض طبية وسياحية.

- **الطاقة المائية:** يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية، وقد تطورت استخداماتها في توليد الطاقة الكهربائية، حيث تشير التوقعات المستقبلية لهذا النوع من الطاقة إلى زيادة تقدر بخمسة أضعاف الطاقة الحالية بحلول عام 2020.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة يمكن القول أن تحقيق الأهداف البيئية وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة يتطلب المزيد من التضحيات وتضاطر الجهود لبلوغ الغاية المنشودة، بالاعتماد على خطوات علمية أولية مساعدة في إحداث التحول من السيناريو الخطر إلى مستقبل أكثر أمانا وأكثر استدامة ويبني على ثلاثة مبادئ أساسية:

- 1- يجب أن يكون الهدف الأساسي هو جعل التنمية أكثر استدامة ونهج الخطوة بخطوة هذا له طابع علمي أكبر ويسمح لنا بمعالجة الأولويات العاجلة بدون تأخير لأن ادراك وتنفيذ الكثير من الأنشطة المستدامة أسهل مثلا دون الطاقة.
 - 2- يتعين التعامل مع العناصر الثلاثة لمثلث التنمية المستدامة معاملة متوازنة ويعني ذلك موازنة الأبعاد الاجتماعية (الشمول والتمكين والحوكمة) والاقتصادية (النمو، والكفاءة والاستقرار)، والبيئية (التنوع الاجمالي والموارد الطبيعية والتلوث).
 - 3- يجب على المداولات أن تتجاوز الحدود التقليدية وتشمل المعارف الأكاديمية، والفضاء والزمن وأصحاب المصلحة والتحليل متعدد التخصصات ضروري لأن القضايا والحلول تتقاطع عبر نظم المعرفة التقليدية، كما أن مشاكل من قبيل تغير المناخ تغطي الكوكب وتحدث آثارها على مدار قرون وتهتم كل انسان.
- ويمكن أن تساعد هذه المبادئ في توجيه صناعات السياسات الذين يحاولون تشكيل توافق آراء طويل الأجل بشأن التوفيق بين تكاليف التخفيف وطموحات التنمية.

الهوامش والمراجع

- 1- محمد صالح الشيخ، الأثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة، ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، 2002، مكتبة ومطبعة الإثماع الفنية، ص 39.
- 2- راتب السعود، الإنسان والبيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003، ص 55.
- 3- مرجع سابق، ص 75.
- 4- ماجد راغب لحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، الاسكندرية، 2002، ص ص 60-61.
- 5- موهان موناسينغ، درجات الحرارة المتزايدة مخاطر متزايدة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد1، مارس 2008، ص38.
- 6- <http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/media/fact2.html>
- 7- نفس المرجع.
- 8- صالح عمر فلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 3، 2004، ص 17.
- 9- صالح عمر فلاحي، مرجع سابق، نفس الصفحة.
- 10- موهان موناسينغ، مرجع سبق ذكره، ص 29.
- 11- نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.sviva.gov.il/Arabic/SubjectsEnv/InternationalRelations/AirQualitz/FCCC/Pages/Paris2015UNFCCC.asp>

٤

تم الاطلاع على المقال في 17/11/2017

12- ناتاليا تاميريزا، تغير المناخ والاقتصاد، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد1، مارس 2008 ص 20.

13 نفس المرجع، ص 21.

14- ويليام ركلان، الاحترار العالمي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد1، مارس 2008 ص 27.

15- مرجع سابق، نفس الصفحة.

16- موهان موناسينغ، مرجع سبق ذكره، ص 38.

17- ناتاليا تاميريزا، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- 18- نفس المرجع، ص 22.
- 19- نفس المرجع نفس الصفحة.
- 20- د.إي.ليزا.أف.شبيبير، وآخرون، التكيف مع تغير المناخ (التحدي الجيد للتنمية في العالم)، 2008. نقلا عن الموقع http://www.google.fr/#hl=fr&source=hp&q=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%8A%D9%81+%D9%85%D8%B9+%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE&meta=&aq=f&aqi=&aql=&oq=&gs_rfai=&fp=d46c0417628da61a21:/web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:20476064~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html
- 22- بول ميلز، تخضير الأسواق، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 1، مارس 2008 ص 32.
- 23- زرزور ابراهيم، المسألة البيئية والتنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي بالمدينة، 6 و 7، 2006 ص 17.
- 24- محمد ساحل، محمد طالي، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، عرض تجربة ألمانيا، مجلة الباحث، عدد 2008/06، ص 203.
- 25- نفس المرجع، ص 203، 204، 205.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإتفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

التجربة الجزائرية في مجال استغلال الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

د. بوشول السعيد

أستاذ محاضر أ

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر

Said_bouchoul@yahoo.fr

د. نذير غانية

أستاذ محاضر أ

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر

ghania_nadir@yahoo.fr

ملخص:

الجزائر كأى بلد من بلدان العالم تولى إهتماما بالطاقات المتجددة، فهي كغيرها من الدول ستعاني حتما من المشاكل المرتبطة بالطاقة، بل وربما بصفة أشد، كون أن قطاع الطاقة في الجزائر يمثل مصدر التمويل الرئيسي للخرزينة العمومية وشريان الاقتصاد ككل. إذ يبقى التحدي الكبير ينتظر الجزائر في ظل هذه المعطيات هو واقع الاقتصاد عند نفاذ البترول والغاز الطبيعي، أو عند اكتشاف بدائل أخرى للطاقة في مناطق أخرى، مما جعلت الجزائر تهتم بالطاقة لأغراض التنمية المستدامة، بمعنى طاقة غير ناضبة من جهة وصديقة للبيئة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الطاقة التقليدية، الطاقات المتجددة، ترشيد استخدام الطاقة، مصادر الطاقة البديلة. التجربة الجزائرية.

Abstract:

Algeria, like any other country in the world, is interested in renewable energies. Like other countries, it will inevitably suffer from the problems associated with energy, and perhaps even more so, because the energy sector in Algeria is the main source of finance for the public treasury and the economy as a whole. The great challenge awaits Algeria in light of these facts is the reality of the economy when the entry of oil and natural gas, or when discovering other alternatives to energy in other regions, making Algeria interested in energy for sustainable development, in the sense of energy is immature on the one hand and environmentally friendly on the other.

Key Words : Conventional energy, renewable energy, rational energy use, alternative energy sources. The Algerian Experience.

تمهيد:

تعتبر موارد الطاقة التقليدية المتمثلة في موارد الفحم والغاز الطبيعي والنفط مصادر زائلة، وفي المقابل لن تكون الطاقة النووية بديلا آمنا لتأمين الطلب على الطاقة فهي بالغة الخطورة وإنتاجها عرضة لمخاطر جمة، ودون مصادر بديلة للطاقة سيعاني العالم في المستقبل نقصا فادحا في موارد الطاقة. وحتى يكون اقتصاد المستقبل آمنا تقتضي الضرورة إذن اكتشاف مصادر جديدة تشكل بديلا في المدى المتوسط والبعيد، والمسألة ليست إيجاد طاقة بديلة فحسب، بل طاقة متجددة قادرة على دفع النمو الاقتصادي والاجتماعي قدما نحو الأمام.

وبالنسبة للجزائر فهي تتمتع بوفرة كبيرة من مصادر الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية، لذلك يبدو الحل ممكنا في استغلال مصادر الطاقة المتجددة المتاحة، وبما أن قطاع الطاقة في الجزائر يمثل المصدر الرئيسي لتمويل الخزينة العمومية والاقتصاد ككل، ومنه في حالة نزوب البترول والغاز الطبيعي سيؤدي ذلك إلى وقوع الاقتصاد الوطني في أزمة حادة قد تؤدي به للانهيال في حالة عدم تأمين مصادر تمويل جديدة. لذا انطلقت الجزائر في مسار طموح للانتقال نحو الطاقات البديلة والنظيفة، ولهذا تبنت العديد من البرامج الهامة في مجال تطوير الطاقات المتجددة، فعلاوة على البعد البيئي أو حتى الحرص على تنوع المصادر الطاقوية وتقليص نسبة استنزاف الطاقات الأحفورية، تسعى أيضا إلى تمديد عمر احتياطاتها من المحروقات لبعض السنوات وكذا استغلال طاقتها الشمسية الهائلة وطاقة الرياح من أجل المساهمة في تحقيق تنمية شاملة يكون لها وقع على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وكذلك الاستجابة للاحتياجات الداخلية من الطاقة وتصدير جزء من هذه الطاقة نحو البلدان الأوروبية.

وتبعاً لما سبق يمكننا إلى طرح الإشكالية التالية:

إشكالية المداخلة:

ما واقع إمكانيات الجزائر في مجال استغلال الطاقة؟، وما هي أهم البدائل المتاحة أمام الجزائر لبناء نموذج طاقي مستدام؟

أولا. استخدام الطاقة وأغراض التنمية المستدامة:

يعتبر توافر خدمات الطاقة اللازمة لتلبية الاحتياجات البشرية ذو أهمية قصوى بالنسبة للركائز الأساسية الثلاثة للتنمية المستدامة. ويؤثر الأسلوب الذي يتم به إنتاج هذه الطاقة وتوزيعها واستخدامها على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لأي تنمية متحققة.

وتتضمن القضايا الاجتماعية المرتبطة باستخدام الطاقة، التخفيف من وطأة الفقر، والتحول الديمغرافي والحضري؛ إذ يؤدي الوصول المحدود لخدمات الطاقة إلى تهيمش الفئات الفقيرة وإلى تقليل قدرتها بشكل حاد على تحسين ظروفها المعيشية، فحوالي ثلث سكان العالم لا تصل إليهم الكهرباء، بينما تصل إلى الثلث الآخر بصورة ضعيفة، كما أن اعتماد سكان المناطق الريفية على أنواع الوقود التقليدية في التدفئة والطهي له تأثيرات سلبية على البيئة وعلى صحة السكان. وبالإضافة إلى ذلك ما زال هناك تباين كبير بين الدول المختلفة في معدلات استهلاك الطاقة فالدول الأكثر غنى تستهلك الطاقة بمعدل يزيد 25 ضعفا لكل فرد مقارنة بالدول الأكثر فقرا.

ومن المعلوم أن توفر خدمات الطاقة يساعد على إنشاء المشروعات الصغيرة والقيام بأنشطة معيشية يمكن إنجازها في غير أوقات ضوء النهار، ويعتبر الوقود كذلك ضروريا للعمليات التي تحتاج إلى حرارة ولأعمال النقل وللعديد من الأنشطة الصناعية، كما أن الكهرباء تعتبر من المدخلات الأساسية لجميع الأنشطة الإنتاجية والخدمية الحديثة ولإعمال الاتصالات، فالطاقة يجب أن تكون متوفرة طوال الوقت وبكميات كافية وبأسعار ميسرة وذلك من أجل تدعيم أهداف التنمية الاقتصادية. ويضاف إلى ذلك أن واردات الطاقة تمثل حاليا من منظور ميزان المدفوعات أحد أكبر مصادر الديون الأجنبية في العديد من الدول الأكثر فقرا.

أما التأثيرات البيئية الناجمة عن استخدام الطاقة، فتظهر على مستويات عديدة، ويمكن أن تتسبب في عواقب مثل التصحر والتحمض وتلوث الهواء والتغير المناخي، ويمثل احتراق الوقود الأحفوري أحد مصادر تلوث الهواء المدمرة للصحة وخاصة انبعاث غازات الدفيئة. وقد ثبت أن انبعاث الجزئيات الدقيقة الناشئة عن احتراق خشب

الفحم ووقود الديزل والجازولين يتسبب بصورة كبيرة في حدوث مشاكل في الجهاز التنفسي ويؤدي إلى الإصابة بمرض السرطان. كما تعتبر الطاقة الذرية التي تستعمل في توليد الكهرباء مصدرا غير آمن على الصحة والسلامة والبيئة وتتطلب جهودا فنية ومالية هامة للسيطرة والتعامل مع نفاياتها¹.

ثانيا: الطاقة ومكانتها في الاقتصاد الجزائري.

تعتبر مصادر الطاقة المختلفة الشريان الرئيسي للاقتصاد العالمي، ولا يمكن تصور قيام حياة اقتصادية حديثة في غياب هذه المصادر، وعليه فقد كان لها دائما أهمية كبيرة سواء في التجارة الدولية أو في السياسات الإقتصادية الدولية. وللبترول في هذه المقام خصوصية وأهمية استثنائية، إذ يعتبر المصدر الوحيد الذي يمكن استعماله في المجالات شتى، فهو يستعمل كمصدر طاقة في كل القطاعات الإقتصادية، ويستعمل أيضا في القطاع الصناعي كمادة أولية لصناعة منتجات كثيرة. حيث قال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في أهمية البترول: "إنه موقف لم يسبق له مثل في التاريخ، هو أن يتوقف مصير الحضارة العالمية الحديثة كلها على مادة أولية واحدة هي البترول"².

1. مصادر الطاقة: من حيث الديمومة والعمر الزمني، هناك شكلين³:

◀ **المصادر المتجددة:** وهي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة ومتجددة باستمرار ما دامت الحياة قائمة. ومن أهم مصادر الطاقة المتجددة الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة المد والجزر، والأمواج، والطاقة الحرارية الجوفية، وطاقة المائية، وطاقة الكتلة الحيوية.

◀ **المصادر التقليدية:** وهي تلك المصادر التي تنضب نتيجة للاستخدام، أي أنها تستهلك وتتلاشى، ويطلق عليها البعض "مصادر الطاقة غير المتجددة" فهي مصادر محدودة العمر مثل الفحم، والبترول، والغاز الطبيعي، والطاقة النووية.

2. ارتباط الطاقة بالنمو الاقتصادي:

يرتبط نمو إستهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي، فكلما زاد إستهلاك دولة من الطاقة دل ذلك على نموها الاقتصادي والاجتماعي، غير أن إستهلاك الطاقة ليس دائما دالة النمو الاقتصادي لأن الزيادة في إستهلاكها مرتبط أيضا بالنمو الديموغرافي المتزايد، فمشكلة الطاقة لدى الدول المتقدمة مرتبط بالزيادة في الرفاهية وتطرح من زوايا تختلف عنها لدى الدول المتخلفة التي تعاني من نمو سكاني متزايد، ومن هنا قد تأتي بعض الصعوبة في تقدير العلاقة بين هذين المتغيرين: ارتباط مؤشر معدل إستهلاك الطاقة بمعدل نمو الدخل الوطني لدى مختلف الدول. كما أثبتت الدراسات أن زيادة إستهلاك الطاقة في الدول النامية يرجع أساسا إلى الزيادة في المعدلات نمو السكان ونمو وتوسيع المدن أكثر مما هي مؤشر على النمو الاقتصادي والاجتماعي الدال على تحسين المستويات المعيشية، أما بالنسبة للدول المتقدمة، يرجع انخفاض معدل إستهلاك الطاقة مقارنة مع معدل زيادة النمو الاقتصادي إلى التطور التقني، إذ استطاعت الدول المتقدمة ترشيد إستهلاك الطاقة بإدخال آلات إنتاج ووسائل نقل أقل استهلاكاً للطاقة لإنتاج نفس الخدمات⁴.

3. البترول أهم مصادر الطاقة:

لا جدال أن البترول يحتفظ بمركز إقتصادي أساسي ينافس كافة المصادر الطاقوية الأخرى، ومن ثم فهو يشكل المصدر الرئيسي للطاقة، وقد بين تاريخ تطور استعمال الطاقة أن البترول يعتبر أهم المصادر الطاقوية دون منازع وقد تزايدت أهميته بصورة ملحوظة منذ الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا⁵.

4. الجزائر دولة نفطية:

تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما يكون منتجا ومصدرا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات، كما أن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لأغلب الدول العربية قائم بصفة أساسية على الربح البترولي، علما أن إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة "الدولة النفطية"، لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول أو الغاز ولا تعتبر دولا نفطية، مثل النرويج وهولندا وروسيا، لأن اقتصاداتها قائمة على التنوع النشاطات الإقتصادية وتحكم في تكنولوجيا الاستغلال⁶. وعلى الرغم من انخفاض عائدات النفط خلال الفترة الأخيرة، فلا يزال هذا الاعتماد

الكبير على عائدات النفط يعرض الجزائر لتقلبات واسعة في السوق العالمية النفط من جراء التآرجح الحاد في أسعار النفط.⁷

ثالثا: اقتصاديات استغلال مصادر الطاقة التقليدية (الناضبة) في الجزائر:

1. اقتصاديات استغلال النفط والغاز الطبيعي:

جدول رقم (02): اقتصاديات استغلال النفط والغاز الطبيعي في الجزائر لسنة 2016

الجزائر	إجمالي العالم	(%) الجزائر من إجمالي العالم		
12.2	1706.7	00.71	الاحتياط (مليار برميل)	النفط الخام
1579	92150	01.71	الإنتاج (ألف برميل/ يوم)	
412	96558	00.43	الاستهلاك (ألف برميل/ يوم)	
21.17	/	/	الاحتياط/الإنتاج (سنة)	
26.09	/	/	الاستهلاك/الإنتاج (%)	الغاز الطبيعي
4.5	186.6	02.41	الاحتياط (تريليون م ³)	
91.3	3551.6	02.57	الإنتاج (مليار م ³ / سنة)	
40	3542.9	01.13	الاستهلاك (مليار م ³ / سنة)	
49.28	/	/	الاحتياط/الإنتاج (سنة)	
43.81	/	/	الاستهلاك/الإنتاج (%)	

La Source: BP statistical Review of World Energy, June 2017, PP 12-29.

من خلال رقم (01) يتضح لنا ما يلي:

يعتبر النفط والغاز الطبيعي المصدر الرئيسي للطاقة في الجزائر:

بالنسبة للنفط يقدر احتياطي الجزائر بحوالي 12.2 مليار برميل، أي بنسبة تقارب 1% من الاحتياطي العالمي في نهاية عام 2016، أما الإنتاج فقد يقدر بحوالي 1579 ألف برميل / يوم، أي بنسبة 1.7 % من الاحتياطي العالمي. أما بالنسبة للغاز الطبيعي فبلغت حصة الاحتياط الجزائري حوالي 4.5 تريليون م³، أي بنسبة 2.4% من إجمالي الاحتياط العالمي، أما الإنتاج فبلغت كميات الغاز الجزائري المسوق حوالي 91.3 مليار م³ في السنة، أي بنسبة 2.5 % من إجمالي الإنتاج العالمي؛ في ظل قلة الاكتشافات من عمليات التنقيب وارتفاع الإنتاج من جهة أخرى، يعتبر النفط والغاز الطبيعي موارد طبيعية قابلة للنفاذ، حيث قدر العمر الزمني لاحتياط الجزائر⁸ بأقل من 50 سنة بالنسبة للغاز الطبيعي، وأقل من 25 سنة بالنسبة للنفط؛

قدر الاستهلاك المحلي للنفط الجزائري بحوالي 412 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 0.4 % من الاستهلاك العالمي من النفط الخام، كما يمثل الاستهلاك نسبة 26.1 % من إجمالي إنتاج النفط الجزائري. أما بالنسبة للغاز الطبيعي فقد قدر الاستهلاك المحلي بحوالي 91.3 مليار م³ في السنة، أي بنسبة 1.13 % من إجمالي الاستهلاك العالمي، كما يمثل الاستهلاك نسبة 43.8 % من إجمالي إنتاج النفط الجزائري.

2. اقتصاديات استغلال الفحم والطاقة النووية:

جدول رقم (02): اقتصاديات استغلال الفحم والطاقة النووية في الجزائر لسنة 2015

الجزائر	إجمالي العالم	(%) الجزائر من إجمالي العالم		
59	891531	00.007	الاحتياط (مليون طن)	الفحم
0.015	7816	00.0002	الإنتاج (مليون طن/سنة)	
0.015	7836	00.0002	الاستهلاك (مليون طن/سنة)	
19.5	4004.5	00.49	الاحتياط (ألف طن)	البيروم
0	59673	0	الإنتاج (طن/سنة)	
0	59673	0	الاستهلاك (مليار م ³ /سنة)	

La Source: BP statistical Review of World Energy, June 2017, PP 30-33.

World Energy Council, World Energy Resources 2016, P 61.

صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد لسنة 2016، ص 451.

من خلال رقم (02) يتضح لنا ما يلي:

◀ يعتبر الفحم والطاقة النووية من مصادر الطاقة الناضبة غير المستغلة في الجزائر؛
 ▶ تشير البيانات الى ان إجمالي احتياط الجزائر من الفحم يقدر بـ 59 مليون طن، وتعتبر هذه القيمة ضعيفة جدا مقارنة بقيمة الاحتياط العالمي المقدر بـ 891531 مليون طن حسب احصائيات سنة 2015. أما عن الإنتاج بلغ إجمالي الإنتاج الجزائري من الفحم 15000 طن. اذ يمثل نسبة 0.002% من إجمالي الإنتاج العالمي، وهي نسبة ضعيفة جدا ولا يعدوا انتاجا وموجهة كله نحو الاستهلاك المحلي، وهذا نتيجة لاعتماد الجزائر على انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي لاحتياجاتها الهائلة مقارنة باحتياط الفحم؛

◀ رغم توفر المادة الأولية لإنتاج الطاقة النووية وهي خامات اليورانيوم في الجزائر، إلا أن عملية الإنتاج والاستهلاك تبقى معدومة، وهذا راجع لشروط العديدة الواجب توفرها لإنشاء المشروع النووي والتي منها: تكنولوجيا تصنيع الوقود النووي، طبيعة رأس المال وحجمه، الاحتكاكات النظرية والعملية، الخبرات وتطويرها، تحقيق الحد الأدنى من درجة الأمان على أصعدة حماية البيئة والعاملين في الموقع، القدرة على تملك العلم والتكنولوجيا والقدرة على الحد من التلوث الناجم عن هذه الصناعة، فضلا عن آراء الشعوب.⁹

رابعا. الجزائر وحثمية تبني خيار ترشيد استخدام الطاقة:

1. إستراتيجية ترشيد استخدام الطاقة:

يقصد بترشيد استخدام الطاقة، هو إتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل خفض إستخدامها، مع المحافظة على حجم الإنتاج المتحقق، وزيادة كفاءتها، وتقليل الضائع منها، بحيث يمكن إنتاج وحدة المنتج بكمية أقل من الطاقة، أو بعبارة أخرى يقصد بترشيد الطاقة تبديد التبذير بخفض كثافة إستهلاك الطاقة.

ويقاس إستخدام الطاقة اعتمادا على معدل ينسب كمية الطاقة المستخدمة في الاقتصاد، إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي المتحقق، أي متوسط الطاقة المستخدمة لإنتاج ما يعادل وحدة نقدية واحدة من الناتج المحلي الإجمالي.

كمية الطاقة المستخدمة

= معدل استخدام الطاقة

النتاج المحلي الإجمالي

وعليه فترشيد الطاقة يعني خفض هذا المعدل من أجل تحقيق وفورات اقتصادية والمحافظة على احتياطات الطاقة لفترات زمنية أطول، كما أنه يقلل في نفس الوقت من الانبعاثات والآثار السلبية على البيئة¹⁰.

2. أهمية ترشيد الطاقة:

يوجد العديد من الأسباب التي تدفع صانعي القرار في معظم الدول نامية كانت أو متقدمة إلى اعتماد إستراتيجية واضحة لترشيد استخدام الطاقة كأحد الأهداف الأساسية، ويمكن ذكر هذه الأسباب فيما يلي¹¹:

◀ **السبب الأول:** هو سبب مالي بالدرجة الأولى، ويتمثل في العمل على ترشيد الإنفاق من خلال عدم إنشاء محطات جديدة ورفع قدرة شبكات الطاقة الحالية. ويزداد هذا السبب في الدول التي تعتمد على استيراد الطاقة بأنواعها.

◀ **السبب الثاني:** هو سبب إقتصادي يتعلق بمدى اعتماد الاقتصاد على مصادر الطاقة، وتزداد أهميته أيضا في الدول المستوردة للطاقة خاصة في ظل توقع انخفاض احتياطات الطاقة بمرور الوقت أو تغيرات سياسية أو عسكرية تؤثر على الواردات، خاصة في يتعلق بمصادر الطاقة الأحفورية.

◀ **السبب الثالث:** هو سبب بيئي، حيث أنه من المعروف أن احتراق الوقود سواء في الصناعة أو في النقل أو غيرهما من القطاعات ينتج عنه غاز ثاني أكسيد الكربون، والذي يعد من الغازات الأساسية المسببة لظاهرة الصوبة الزجاجية.

◀ **السبب الرابع:** يرتبط بالاتجاهات العالمية الحالية المرتبطة بزيادة الاهتمام بالتنمية المستدامة، وبالتالي فإن العمل على تحقيق التنمية المستدامة يتطلب ضرورة الحد من الإسراف في استخدام الطاقة بمصادرها المتعددة، وهو ما يعني العمل على ترشيد استخدامها في القطاعات المختلفة.

3. أساليب ترشيد استخدام الطاقة:

يمكن تقسيم أساليب ترشيد استخدام الطاقة إلى أساليب سعرية وأخرى غير سعرية، حيث تعتمد الأولى على أدوات اقتصادية ومالية للتأثير على أسعار الطاقة بشكل يساعد على ترشيد استخدامها؛ بينما تقوم المجموعة الثانية على استخدام أدوات تحكم وتنظيم دون التأثير مباشرة على أسعار الطاقة لكي تحقق الهدف من ترشيد الطاقة.

1.3. الأساليب غير السعرية: وتتمثل في الأنظمة التالية¹²:

◀ **نظام الحصص:** يتم الإعتماد في الاقتصاديات القائمة على التخطيط الموجه على نظام معلن للحصص يوزع فيها الوقود.

◀ **نظام توجيه الرأي العام:** عادة ما يرى الاقتصاديون أن الإعتماد على توجيه الرأي العام كأسلوب لترشيد الطاقة وفقا لنظرية الاقتصاد الجزئي لا يمكن أن يحقق أي نتائج، بينما يرى السياسيون والعاملون في مجالات الإعلام أن مثل هذا الأسلوب يمكن أن يلعب دورا قويا في إستراتيجية ترشيد الطاقة.

ومن الأمثلة التي أعتد فيها على هذا الأسلوب هو ما قامت به الحكومة الأمريكية لترشيد الطاقة أثناء أزمة النفط عام 1973، عندما وجه الرئيس الأمريكي نيكسون نداء عبر حملات إعلامية مكثفة إلى المواطنين الأمريكيين لترشيد استخدامهم للطاقة، وقد بينت دراسة أجريت حينها أن هذا التوجيه للرأي العام أدى إلى خفض استهلاك الطاقة خلال فترة الأزمة بنسبة 5%. لكن ما يثير الدهشة هو أن مستوى الاستخدام عاد من جديد إلى ما كان عليه مباشرة بعد انتهاء الأزمة.

◀ **نظام القواعد والمستويات القياسية:** يتمثل وضع معايير كفاءة استخدام الطاقة، في وضع حدود دنيا، لا بد من تحقيقها في المعدات أو الأجهزة، التي تطرح في الأسواق، معنى ذلك أن الأجهزة التي تعاني من انخفاض كفاءة استخدامها للطاقة، تمنع من الأسواق، مما يحتم على المستهلكين شراء أدوات عالية الكفاءة.

◀ **نظام الأبحاث والتطوير:** يعتمد رفع كفاءة استخدام الطاقة على التطورات التكنولوجية في مجال الطاقة، وبالتالي على الدور الذي تلعبه الحكومات، لتشجيع برامج الأبحاث والتطوير في مجال الطاقة، فكلما دعمت الحكومات هذه البرامج وشجعته، كلما كانت هناك احتمالات أكبر لرفع كفاءة استخدام الطاقة.

2.3. الأساليب السعرية:

◀ **الضرائب على الوقود:** تعتمد العديد من الدول على فرض ضرائب على الوقود والتي ترجع شعبية إستخدامها إلى سهولة التحصيل والحصول المالية، إلى جانب كونها أكثر الأساليب كفاءة اقتصادية في مجال تخفيض الطاقة بمقادير معينة.

◀ **الضرائب على الأجهزة المستهلكة للطاقة:** تأخذ الضرائب على الأجهزة المستهلكة للطاقة العديد من الأشكال، فمثلا تفرض فرنسا ضرائب على قوة السيارة وسعة المحرك، ومن جهة أخرى نجد أن الولايات المتحدة تفرض رسوم ترخيص السيارات سنويا على أساس وزن السيارة.

◀ **المنح والإعفاءات الضريبية والقروض:** فالحوافز الأساسية كالمنح والإعفاءات الضريبية التي يتم تقديمها لترشيد ورفع كفاءة استخدام الطاقة من شأنها أن تشجع الإنفاق على رفع كفاءة استخدام الطاقة وترشيدها، فمثلا في بلجيكا تعفى 20 % من الاستثمارات في مجال ترشيد الطاقة من الضرائب؛ إضافة إلى تقديم القروض الميسرة والتي يتم سدادها على فترات سداد طويلة أو بأسعار فائدة مخفضة للاستثمار في رفع كفاءة استخدام الطاقة¹³.

◀ **ضريبة الكربون:** بدأ الجدل حول ضريبة الكربون منذ مطلع عام 1990 عندما تقدمت الهيئة الدولية لتغيير المناخ (IPCC) بتقرير مختصر يقيم طبيعة وتبعات ارتفاع حرارة الأرض، وقد تم الإجماع ولأول مرة بين العلماء حول الآثار المحتملة والمخاطر التي قد تنتج عن الغازات الدفيئة، وقد أكد التقرير أن إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون هي المساهم الرئيسي في ظاهرة البيوت الخضراء، ومصدر هذه الانبعاثات ناتج أساسا عن حرق الوقود الأحفوري، وقد اتخذت المفوضية الأوروبية قرارا بتثبيت إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وحتى يتم ذلك لا بد وأن ينخفض احتراق الوقود الأحفوري ويأتي ذلك بانخفاض استخدامه، أي بانخفاض الطلب عليه، والوسيلة المثلى هي فرض ضريبة الكربون والطاقة في دول الاتحاد الأوروبي ومنها إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية ثم الدول الصناعية الجديدة والدول النامية، وقد اقترحت المفوضية الأوروبية أن يبدأ تطبيق هذه الضريبة بدولار واحد في السنة لتبلغ عشر دولارات بحلول عام 2000 وتفرض على محتوى الطاقة بنسبة 50 % ومحتوى الكربون بنسبة 50%¹⁴.

خامسا. الجزائر وحتمية التفكير في الطاقات المتجددة كبديل طاقتي مستدام:

1. واقع استخدام الطاقة المتجددة في الجزائر:

من خلال الجدول رقم (03) الذي يمثل توزيع إستهلاك الطاقة في الجزائر حسب مساهمة مصدر الوقود لسنة 2015، يتضح أن الغاز الطبيعي يحتل الصدارة بنسبة 61.03 % من إجمالي الإستهلاك الجزائري للطاقة، ويليه النفط بنسبة 38.60 %، ثم يأتي الفحم والمصادر المتجددة بمساهمة ضعيفة، أما الطاقة النووية فمساهمتها في إستهلاك الطاقة معدومة. كما يوضح لنا الجدول أن المصادر المتجددة في الجزائر مساهمتها ضعيفة جدا من إجمالي إستهلاك الطاقة بنسبة تقل عن 0.1 %، مقارنة بالمصادر التقليدية التي تساهم بنسبة تفوق 99 % من إجمالي إستهلاك للطاقة.

جدول رقم (03): توزيع إستهلاك الطاقة في الجزائر وفق مساهمة مصدر الوقود لسنة 2015

وفق المصدر:		ألف برميل	نفط (%)
المصادر التقليدية	الفحم	3.6	00.31
	النفط الخام	443.6	38.60
	الغاز الطبيعي	701.3	61.03
	الطاقة النووية	0	00.00
المجموع		1148.5	99.94
المصادر المتجددة*		0.7	00.06
إجمالي استهلاك الطاقة		1149.2	100

* أغلبية الإستهلاك مصدره الطاقة المائية، أما الباقي فمصدره الطاقة الشمسية، والرياح.

La Source: OAPEC, Annual Statistical, 2016, PP 64-72

2. خلفيات التفكير في الطاقات المتجددة:

1.2. عوامل متعلقة بالطاقة التقليدية: هناك العديد من العوامل المتعلقة بالطاقة التقليدية نجد منها:

(أ). تلوث البيئة: لقد صاحب التقدم الصناعي للإنسان استخدام كميات هائلة من مختلف أنواع الوقود مثل الفحم والبتروال والغاز الطبيعي، وعند احتراق هذا الوقود في محطات التوليد أو المصانع، أو في محركات السيارات، تنتج عنه كميات هائلة من الغازات التي تتصاعد على هيئة دخان محمل بالرماد وبكثير من الشوائب. ومن بين مظاهر التلوث نجد: **ك** غاز ثاني أكسيد الكربون: يرتبط استغلال الطاقة بصورة مباشرة مع مشاكل بيئية كثيرة ولعل أكثرها ارتباطا به هو الارتفاع المتزايد لتركيز CO₂ الذي ينعكس على تسارع التغيرات المناخية العالمية، وحسب الخبراء فإن الأرض لم تشهد هذا المستوى من CO₂ منذ 420 ألف سنة¹⁵.

جدول رقم (04): انبعاثات (CO₂) حسب مساهمة مصدر الوقود بين سنة (1973-2015)

وفق المصدر:		إنبعاث CO ₂ (1973)		إنبعاث CO ₂ (2015)	
		مليون طن من (%)	مليون طن من (%)	مليون طن من (%)	مليون طن من (%)
المصادر التقليدية	الفحم	6862.9	43.9	14500.0	44.9
	النفط الخام	5518.5	35.3	11173.7	34.6
	الغاز الطبيعي	3173.5	20.3	6426.5	19.9
	مصادر أخرى	78.1	00.5	193.8	00.6
إجمالي انبعاث CO ₂ في		15633	100	32294	100

La Source: Iea, Key World Energy Statistics, 2017, P54

يعود ارتفاع CO₂ بشكل أساسي إلى احتراق الوقود الأحفوري، حيث يبين الجدول رقم (04) أن تركيز CO₂ في الجو يأخذ منحى تصاعديا مع زيادة كمية الوقود المستخدمة، ويعتبر الفحم أكثر مصدر الطاقة مساهمتا في إنبعاث CO₂ في الجو بحوالي 14500 مليون طن سنة 2015، أي بنسبة 44.9 % من إجمالي إنبعاث CO₂ في العالم والمقدر بـ 32294 مليون طن. فيما احتل النفط المرتبة الثانية بعد الفحم والذي عرفت حصته تراجعاً من إجمالي إنبعاث CO₂ في العالم مما كان عليه في سنة 1973، إلا أنه يبقى من أهم المصادر مساهمتا في إنبعاث CO₂ في الجو. أما الغاز الطبيعي فيشهد تراجعاً في حصته ضمن أكثر المصادر مساهمتا في إنبعاث CO₂ في الجو. أما عن CO₂ في الجزائر فتشير البيانات الإحصائية لسنة 2015 إلى 114.3 مليون طن، أي بنسبة 0.4 % من إجمالي إنبعاثات CO₂ في العالم. وتعتبر الجزائر من الدول التي ليس لها دور في إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وفي تلوث البيئة جواً¹⁶.

◀ ثاني أكسيد الكبريت والأمطار الحمضية: تراكم النفايات والمخلفات التي تلقىها المصانع في الماء الراكد وخاصة الصناعات النفطية¹⁷.

◀ غاز الرصاص: يمثل حرق البترين المضاف إليه مركبات الرصاص حوالي 94 % من نسبة الرصاص المنبعثة في الجو، حيث حرق طن واحد من الفحم يخلف 1 كغ من الرصاص¹⁸.

ب). التغيرات المناخية:

◀ الحقائق المناخية: يعتبر التغير المناخي وظاهرة الاحتباس الحراري من أكثر المخاطر التي تهدد التنوع الحيوي بمختلف أشكاله، ومن أبرز الأدلة والبراهين على آثار التغير المناخي وظاهرة الاحتباس الحراري على التنوع الحيوي، تقلص أعداد بعض تجمعات طيور البطريق بنحو 33 % خلال 30 سنة الأخيرة في بعض أجزاء انتراتيكا، وبدأت أشجار القرم بالموت في منطقة الكاريبي¹⁹.

◀ بروتوكول كيوتو: بروتوكول كيوتو هو أول محاولة دولية للتصدي لظاهرة التغيرات المناخية ودخلت في حيز التنفيذ في عام 2005 وقد صدق عليه حتى الآن 192 دولة من بينها 27 دولة أوروبية ويفرض البروتوكول على العديد من الدول الصناعية الالتزام بالأهداف الفردية والملمزة قانونا للحد من أو تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة²⁰.

ج).التحديات التي تواجه الطاقة التقليدية: تواجه الطاقات التقليدية العديد من المشاكل من أبرزها²¹:

◀ ارتفاع الطلب مقابل تناقص الموارد: إن الطلب العالمي على الوقود الأحفوري أخذ في الارتفاع بشكل كبير، ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، في الوقت الذي يتناقص فيه احتياط الموارد.

◀ ندرة الموارد الأحفورية والنوية: حيث نجد أن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع بارز ومستمر في سعر النفط، إضافة إلى تزايد مشاكل المضاربة المالية والصراعات العسكرية من شأنه زاد في تفاقم أزمة التقلبات في أسعار النفط.

◀ الحد من استخدام المخزون الاحتياطي المتبقي: لم يصبح الوقود الأحفوري فقط أقل توافرا من ذي قبل، بل إن المخزون الاحتياطي أصبح مقتصرًا على بعض المناطق مما قد يسبب مشاكل أمنية وسياسية جسيمة، فعلى سبيل المثال يقع 71 % من مخزون النفط العالمي و69 % من مخزون الغاز العالمي في منطقة الشرق الأوسط والبحر الكاريبي.

1.2 عوامل متعلقة بالطاقة التقليدية: من بين العوامل التي أدت إلى التفكير في الطاقات المتجددة نجد:

أ). المزايا المترتبة عن الطاقة المتجددة:

◀ استخدام مصادر الطاقة المحلية أمر متاح لكل بلدان المنطقة، وهو ما يضمن الأمن الطاقوي؛

◀ مصدر الطاقة المتجددة مستدام لا يمكن أن ينضب أو يدمر البيئة المحلية أو الإقليمية أو العالمية؛

◀ توليد الكهرباء عن طريق مصادر متجددة فعال وأقل عرضة لانقطاع التيار من الأنظمة المركزية؛

◀ لا تتسبب في تلوث الجو أو الأرض أو البحار؛

◀ الإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة المحلية يحمي الاقتصاديات المحلية من الصدمات الناتجة عن تراجع أسعار مشتقات المضاربة في أسواق السلع العالمية؛

◀ نظام توزيع منظومات توليد الكهرباء عن طريق الطاقة المتجددة أكثر أمنا في حال استهدافها، وإن حدث ذلك ستكون الأضرار البيئية محدودة جدا؛

◀ تؤمن نظم الطاقة المتجددة فرص عمل جديدة للعاملين المؤهلين تأهيلا تقنيا عاليا أكثر بكثير من قطاع الطاقة التقليدي كثيف رأس المال²².

ب). قدرة الطاقة المتجددة على الوفاء بمتطلبات الطاقة:

◀ إمداد الشبكة الكهربائية بالطاقة حيث يمكن للطاقة المتجددة أن تحل تدريجيا محل الطاقة التقليدية²³؛

◀ تتميز وحدات توليد الطاقة الذاتية التي تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة بقدرتها على توفير الكهرباء في أي مكان يصعب فيه إنشاء شبكة كهربائية؛

◀ يمكن استخدام مخزون الطاقة الشمسية كوقود لمحركات وسائل النقل لضمان التنقل بطريقة مستدامة.

(ج). **إستدامة الطاقة المتجددة:** سلكت الكثير من الدول خطوات ناجحة في مجالات التقنين والترشيد الخاص بالإنتاج والإستهلاك للطاقة وذلك بإدخال أساليب وتكنولوجيات نظيفة للإنتاج، كما اتخذت العديد من الدول عددا من الإجراءات لخفض أو الحد من الانبعاثات الصادرة عن إستخدام الموارد الأحفورية منها الإقتصادية (التدخل في الأسعار)، والترشيديّة (ترشيد الاستخدام)، والتكنولوجية (التكنولوجيا النظيفة)، والقانونية (إستخدام المعايير والقوانين البيئية). إن تحقيق الاستدامة يتطلب دعم تطوير مصادر الطاقة المتجددة، مما يعني تخفيف الطلب على المصادر الأحفورية (النفط، الغاز، والفحم)، وفي حالة إستخدامها يشترط توفير استخدامات آمنة بيئيا مثل هذه المصادر بهدف تخفيف العبء البيئي على كوكب الأرض²⁴.

الخاتمة:

في ختام دراستنا للموضوع محل البحث واقع الجزائر في مجال استخدام الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، يمكننا القول بأن الطاقات المتجددة بديل ممكن للطاقات التقليدية وخاصة البترول فهي لا تنضب عكس باقي المصادر التقليدية الأخرى، وعلاوة على ذلك هي طاقات نظيفة لا تؤثر على البيئة وعكس ذلك نجد الطاقات التقليدية وفي مقدمتها الفحم تأثيرها سلبي على البيئة ونتج عنها تغيرات سلبية في المناخ ومنها الاحتباس الحراري. كما سيظل إستخدام الوقود الأحفوري المصدر الأول والاستراتيجي في ميزان الطاقة العالمي، إذ سيطر النفط على إستهلاك الطاقة العالمية لعدة عقود كثيرة، واستنادا لنموذج الطاقة العالمية لأوبك فإنه بحلول عام 2025 سوف يغطي النفط ما نسبته 37 % من إجمالي الطاقة رغم التحسينات المتتالية على كفاءة الطاقة وتحول المستهلكين إلى بدائل أخرى للطاقة التي برزت أهميتها في أعقاب الأزمة النفطية العالمية.

☑ نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع الطاقة في الجزائر، توصلنا إلى النتائج التالية:

- ☞ تعتبر الطاقة القلب النابض في النشاط الاقتصادي للعالم، والمصادر التقليدية وخاصة البترول مهددة بالانقراض خلال العقود القليلة القادمة.
- ☞ بالرغم من الاستثمارات الكبيرة في مجال الطاقات المتجددة والمشاريع الضخمة المنجزة في المنطقة الجزائرية، إلا أنها مازالت لم تصل إلى مستوى خلافة المصادر التقليدية للطاقة، ولا يمكنها خلافتها على المدى القريب.
- ☞ بالرغم من توفر الجزائر على مصادر كبيرة في الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، إلا استغلالها ليس بمستوى الإمكانيات.
- ☞ سيبقى النفط المصدر الأساسي للطاقة، أما الغاز الطبيعي فمستقبله واعدنا نظرا لأنه الأقل تلويثا للبيئة من النفط، أما بالنسبة للفحم والطاقة النووية فإن المخاطر البيئية والأمنية تحول دون تطورهما وتوسع استخدامهما، وتظل المصادر المتجددة أكثر استجابة لشروط البيئة من المصادر الأحفورية، فرغم ذلك يبقى العائق الكبير دون وصول هذه المصادر البديلة والمتجددة لأن تكون بديلا حقيقيا هو ارتفاع تكاليف إستخدام هذه المصادر لتوليد الطاقة الكهربائية.

☑ الاقتراحات والتوصيات:

إدراكا منا الأهمية الطاقة في الجزائر وجب علينا اقتراح توصيات من شأنها أن تساهم في النهوض بقطاع الطاقة وفقا لمعايير التنمية المستدامة وترشيد استهلاكها.

- ☞ زيادة الوعي العام للمجتمع بالطاقات المتجددة عن طريق جميع الوسائل الإعلامية والإعلانية وتنظيم المنتديات والمؤتمرات الخاصة بها.
- ☞ تكوين الموارد البشرية المتخصصة في مجال الطاقات المتجددة والتركيز على العلوم التي تدرس كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة في برامج التعليم في كافة المستويات، وإعطاء الجانب البيئي الأهمية اللازمة.

- ◀ تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تطوير نظم واستخدامات الطاقة المتجددة مع دعم البحث العلمي والتطبيقي في المجال مما يؤدي إلى توافر معدات الطاقة المتجددة بأسعار مقبولة ومعقولة.
- ◀ تطوير ودعم المؤسسات والهيئات العلمية المتخصصة والمعنية بالطاقات المتجددة لا سيما في الجانب التمويلي بهدف مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الطاقات المتجددة عالميا.
- ◀ تعزيز البحث وخصوصا فيما يتعلق بالطاقات المتجددة، التي سوف تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتخفف من الوباء السلبي على البيئة.
- ◀ تفعيل القوانين والتشريعات لتشجيع استعمال الطاقة المتجددة والنظيفة وترشيد استعمال الطاقة الأحفورية.
- ◀ إن استراتيجية الجزائر هي إستراتيجية طموحة لكنه وحتى نظمن لها النجاح يجب أن تدعم بألية رقابة من أجل متابعة تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحديد الانحرافات الممكن وقوعها أثناء التنفيذ ليتم معالجتها في حينها، وأن نجاح الاستراتيجية الشاملة مرهون بنجاح إستراتيجية الطاقة.

الإحالات والمراجع:

1. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية، نيويورك، 2009، ص.ص 05-06.
2. بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص.ص 47-48.
3. حسن احمد شحاتة، التلوث البيئي ومخاطر الطاقة، الطبعة الثانية، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2003، ص.39.
4. عيسى مقلبد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص.ص 14-16.
5. Chems Eddine Chitour, Pour stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030, opu, Alger, p 44.
6. Rabah Mahiout, le pétrole algérien, enap, Alger, 1974, p 106.
7. شعور حبيبة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2008/2007، ص 125.
8. العمر التقديري للديمومة المادة (مقدر بالسنة) = الاحتياطيات المقدره للمادة / الإنتاج السنوي للمادة.
9. أيوب عيسى أبودية، الطاقة النووية ... ما بعد فوكوشيماء، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2011، ص 28.
10. عبد القادر بلخضر، استراتيجيات الطاقة وإمكانات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، سبتمبر 2005، ص.62.
11. - أحمد مدحت إسلام، الطاقة وتلوث البيئة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص ص 37-103.
12. - حسن عبد العزيز حسن، اقتصاديات الموارد، زهاء الشرق، القاهرة، مصر، 1996، ص ص 149-343.
13. - حسن عبد القادر بلخضر، استراتيجيات الطاقة وإمكانات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة، مرجع سابق الذكر، ص ص 63-65.
14. - عبد الكريم المدرس، ضريبة الكربون، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس فرنسا، 1995، ص ص 375-391.
15. José Romero et Kaspar Meuli, La fièvre monte inexorablement. Environnement, NO 02, berne, suisse, 2003, P06
16. Iea, Key World Energy Statistics, 2016, P48.
17. - عادل الشيخ، البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 1997، ص 87.
18. - أحمد مدحت إسلام، الطاقة وتلوث البيئة، مرجع سابق، ص.95.
19. - مصطفى طلبه، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006، ص.199.

²⁰ - رولا فؤاد نصر الدين، آلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الإدارة الشؤون الفنية، الكويت، 2008، ص ص15-19.

²¹ - الوكالة الألمانية للطاقة، تقنيات الطاقة المتجددة قصة نجاح ألمانية، ص4.

²² - بيتر ميسين وليزلي هنتر، الشرق الأوسط واستراتيجيات الطاقة المتجددة بدائل الطاقة النووية، ترجمة عماد شيحة، المركز العربي للدراسات، الاستراتيجية، العدد44، ديسمبر2009، ص ص74-75.

²³ - محمد مصطفى محمد الخياط وماجد كرم الدين محمود، سياسات الطاقة المتجددة إقليمياً وعالمياً، أكتوبر2008، ص ص15-16.

²⁴ - محمد مصطفى الخياط، الطاقة البديلة وتأمين مصادر الطاقة، نشر في مؤتمر البترول والطاقة هموم عالم واهتمامات أمة، كلية الحقوق جامعة المنصورة، 2-3 أبريل 2008، ص12.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإتفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

إعادة تدوير النفايات كأداة لدعم التوجه البيئي في الجزائر

داسة إسماعيل

أستاذ مساعد أ

جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

dmocratique@yahoo.fr

محبوب مراد

أستاذ محاضر أ

جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

rayanmourad@yahoo.fr

ملخص:

تحاول هذه الدراسة التعرض إلى إعادة تدوير النفايات كأسلوب لدعم التوجه البيئي في الجزائر، وذلك من خلال التعرف على مفهوم عملية إعادة التدوير وتوضيح دورها في حماية البيئة، وتحديد أهم المجالات التي تشملها، مع الإشارة إلى آفاق تطويرها في الجزائر، وذلك تماشيا مع التوجهات العالمية في مجال الانتاج النظيف والصديق للبيئة.

الكلمات المفتاحية: إعادة التدوير، البيئة الايكولوجية، النفايات المسترجعة، التوجه البيئي.

رموز JEL: D24, I 12, L 15, Q 25.

Abstract:

This study tries to introduce the recycling of waste as a method to support the environmental orientation in Algeria, where we will define waste recycling and explain its role in the protection of the environment, and identify the most important areas they its coverage, and research in them are prospects in Algeria, especially as there are global trends in the adoption of new production methods respectful of the environment

Key Words : Recycling, environmental protection, waste recovery, environmental orientation.

(JEL) Classification : D24, I 12, L 15, Q 25

تمهيد:

تعتبر حماية البيئة والمحافظة عليها مسؤولية عالمية، وقد برز ذلك بجلاء في جهود منظمة الأمم المتحدة والتي لعبت دورا هاما لترسيخ القواعد والمبادئ اللازمة نحو الاعتراف بحق الإنسان في العيش والتمتع ببيئة سليمة ونظيفة وخالية من التلوث، إلا النهضة الصناعية والتقدم التكنولوجي في العالم كان لهما دور كبير في الاضرار بالبيئة بحجة تحقيق التنمية، رغم أن دراسات عديدة أكدت على العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة فالأولى تقوم على موارد الثانية، وأي إخلال بالموارد الطبيعية سوف يكون له انعكاساته السلبية على العملية التنموية، وهذا ما أدى بالكثير من الدول ومن بينها الجزائر إلى إعادة النظر في سياساتها التنموية والتوجه نحو التقليل من استخدام مواردها الطبيعية وعدم إستنزافها، وذلك من خلال إعادة تدوير النفايات، خاصة وأن الجزائر تعاني من انخفاض الموارد المالية الخارجية للجزائر وتبحث عن سبل وطرق جديدة للمساهمة في استبدال الواردات بالإنتاج الوطني عن طريق ترميم واسترجاع النفايات وإنشاء اقتصاد أخضر بديل للمحروقات، وتحاول هذه الدراسة توضيح ذلك من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

أولا: الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال دعم التوجه البيئي.

ثانيا: مفهوم إعادة تدوير النفايات ودورها في المحافظة على البيئة.

ثالثا: أهم مجالات إعادة تدوير النفايات.

رابعا: آفاق إعادة تدوير النفايات في الجزائر.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية هذا البحث حول الدور الذي يمكن أن تلعبه عمليات إعادة تدوير النفايات في المحافظة على البيئة، ومدى حاجة الجزائر إلى هذه العمليات، خاصة وأن الكثير من دول العالم تدرجها ضمن إستراتيجياتها في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية، وذلك من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي: كيف يمكن أن تساهم عملية إعادة تدوير النفايات في المحافظة على البيئة الإيكولوجية، وما هي أهم النفايات التي يمكن للجزائر أن تستغلها في دعم توجهها نحو الانتاج البيئي والتنظيف؟

أولا: الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال دعم التوجه البيئي.

يقصد بالبيئة كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر حية أو غير حية وليس للإنسان أي دخل في وجودها وتتمثل هذه الظواهر أو العمليات البيئية في صورة التضاريس، المناخ، التربة، النبات والحيوان⁽¹⁾ كما عرفت البئة بأنها "مجموعة العوامل والمكونات والظروف التي تتفاعل معها الكائنات الحية ضمن حيز معين وتؤثر فيها وتتأثر بها"⁽²⁾ والبيئة بمنظورها العالمي الشامل هي جميع العناصر التي يتكون منها الكوكب الذي نعيش عليه، وهي التكوين الطبيعي للأرض وما تحتويه في باطنها أو على سطحها من معادن وصخور ومياه جوفية أو سطحية، وما ينمو فيها أو بواسطتها من حياة بشرية وحيوانية ونباتية، ومن طبقات غازية تغلف الأرض من أجل حمايتها وصيانتها وجعلها قادرة على تجديد طاقتها وحيويتها، فالكلام عن البيئة هو الكلام عن الحياة نفسها التي تتأثر بفعل الطبيعة من ناحية، وبفعل الإنسان الذي يعيش على هذا الكوكب من استغلال للموارد وطرق الإفادة منها⁽³⁾.

ومن أجل حماية البيئة والمحافظة عليها قامت الجزائر بإنشاء العديد من الهيئات ومنها إنشاء الهيئة الوطنية لحماية البيئة سنة 1975، كتابة الدولة للغابات 1984، ثم تعيين وزارة مكلفة بقضايا البيئة، وعدة لجان منها اللجنة الوطنية والمحلية لمكافحة الأمراض المتنقلة عبر الحيوانات واللجنة الوطنية لمكافحة الأمراض المتنقلة عبر المياه، وبظهور مفهوم التنمية المستدامة في قمة "ريو" 1992 ظهرت في الجزائر العديد من الأجهزة، مثل المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، والمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المركز الوطني للتكنولوجيا النظيفة، المحافظة السامية للسواحل⁽⁴⁾، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية للنفايات والتي تقوم بجمع كل المعلومة المتعلقة بالنفايات وتتوفر على النظام الوطني لتسيير النفايات، وهو عبارة عن قاعدة معلومات يتم تجديدها بشكل مستمر، هذه المعلومات توجه إلى الأشخاص والمؤسسات المعنية بتسيير النفايات.

أما فيما يتعلق بالإجراءات التي إتخذتها الجزائر لحماية البيئة فقد مست العديد من المجالات، والتي من أهمها⁽⁵⁾:

1. في مجال التصحر:

قامت الجزائر بتخصيص مبالغ معتبرة للحد من رقعة التصحر حيث تخصص 800 مليون دولار سنويا لتنفيذ هذا المشروع، وقد تم إسترجاع مايقارب 3 ملايين هكتار ضمن 7 ملايين هكتار كانت مهددة منذ 1996 بفضل حملات معالجة الأراضي القاحلة عن طريق التشجير.

وفي هذا السياق وضعت الجزائر إجراءات صارمة للحد من التجاوزات على محيط الأراضي الزراعية حيث جاء المرسوم التنفيذي 1990 المتعلق بالتوجيه العقاري الفلاحي الذي يمنع كل إستعمال غير فلاحي للأراضي المصنفة فلاحية⁽⁶⁾.

2. في مجال التلوث الجوي.

إتخذت الجزائر عدة إجراءات للتقليل من أخطاره أهمها:

- ✓ تمويل عدة مشاريع للتزويد بمحطات مراقبة نوعية الهواء على مستوى العديد من نقاط القطر الجزائري.
- ✓ إختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات، والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء أو الطاقة الشمسية، حيث بدأت بتعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص.
- ✓ إستثمرت سوناطراك 272 مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة ولاحترام إلتزاماتها لاسيما الناتجة عن معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية وحماية طبقة الأوزون.
- ✓ إضافة إلى ذلك فقد تبنت الدولة سياسة غلق المصانع المسببة للتلوث والضارة بصحة الإنسان كغلق وحدة زهانة بمعسكر أوت 2008 المفرزة للأميانت بعد غلق وحدة "مفتاح بالبليدة"، حيث تبين أن هذه المادة تسبب في السرطان.

3. في مجال تلوث المياه:

حظيت مياه البحر بحماية في قانون البيئة لسنة 1983 وذلك من خلال مراعاة الاتفاقات الدولية الخاصة بمنع الصب والغمر لمختلف المواد التي من شأنها عرقلة الأنشطة البحرية سواء تعلق الأمر بالملاحة أو الصيد البحري، وفي مجال مكافحة التلوث المائي داخل المدن سعت الجزائر إلى تنفيذ مشاريع تتعلق بتأهيل شبكات التموين بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير بإعادة تأهيل شبكات 10 مدن يفوق عدد سكانها 2 مليون نسمة، وإعادة تأهيل 24 محطة للتصفية، إضافة إلى ذلك تم توسيع التنازل عن الخدمة العمومية الخاصة بالماء لصالح القطاع الخاص مع تأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه.

4. في مجال النفايات الحضرية والصناعية:

إعتمدت الجزائر على خطة للتخلص من النفايات الخطيرة أصبحت قانونا سنة 2001، تركز أساسا على تقليص حجم المخزونات وخطر المنتوجات السامة وفرض غرامات على من يقومون بتلويث البيئة، وتشجيع القضاء على النفايات بإستخدام تكنولوجيا حديثة تتوافق مع المقاييس البيئية وتحمي صحة المواطنين. وفي هذا السياق قامت الجزائر بإنشاء مديريات للبيئة على مستوى الولايات سنة 2003 تشرف على النشاطات الخاصة بالبيئة المحلية خاصة تلك المتعلقة بالتخلص من النفايات، وتهيئة المفرغات العمومية، والإشراف على مراكز الردم التقني⁽⁷⁾.

5. في مجال التربية البيئية:

إن الوعي بثقافة بيئية نابع من السياسة البيئية الناجحة، حيث تربط النظام الأيكولوجي بالنظام التعليمي، وفي الجزائر تم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة، كما أنشأت الجزائر عدة مؤسسات كالمعهد الوطني لمهن البيئة، المرصد

الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المركز الوطني للتكنولوجيات التطبيقية لمكافحة بروز التلوث الصناعي بمختلف مصادره.

ثانيا: مفهوم إعادة تدوير النفايات ودورها في المحافظة على البيئة.

1. مفهوم إعادة تدوير النفايات:

تدوير النفايات (recycling) هو عملية إعادة تصنيع واستخدام المخلفات، سواء المنزلية أو الصناعية أو الزراعية، وذلك لتقليل تأثير هذه المخلفات وتراكمها على البيئة. ويمكن أن تتم هذه العملية من خلال طريقتين هما⁽⁸⁾:

1.1. إعادة تدوير المنتج (product recycling):

تعتبر حلا ضروريا وبديلا للإنتاج الجديد، ويمكن تطبيقها على الإنتاج الكامل أو المكونات والأجزاء كالأتي:

- ✓ إعادة تدوير المنتج مع المحافظة على شكله ومكوناته والقيمة العالية له، وذلك بعد صيانتها أو تطويره وإعادة استخدامها في تلبية نفس الحاجات وتأدية نفس الوظائف والمهام أو غيرها.
- ✓ إعادة تدوير المنتج بعد تفكيكه وإدخال مكوناته وأجزائه لعملية الإنتاج والتجميع، ويعتبر هذا النوع أقل قيمة من النوع السابق.

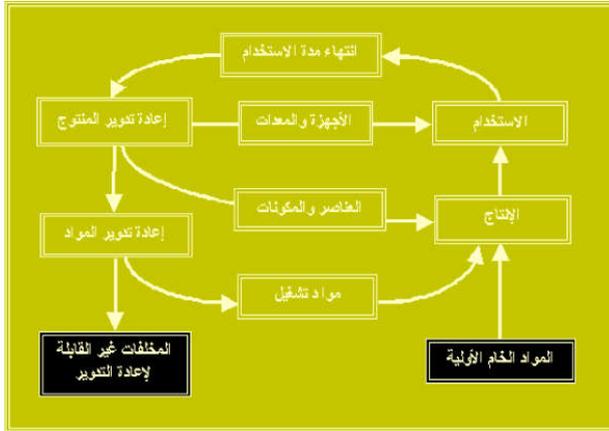
2.1. إعادة تدوير المواد (material recycling):

أي الاستفادة من المواد الداخلة في صناعة أي منتج (إعادة التصنيع) في صناعات مماثلة أو مختلفة بعد فصل المواد الداخلة في صناعته عن بعضها البعض مع مراعاة شروط حماية البيئة كالأتي:

- ✓ إعادة تدوير المواد من خلال إعادة تصنيعها واستخدامها كمواد تشغيل.
- ✓ إعادة تدوير المواد من خلال معالجتها كيميائيا أو حراريا لتصنيع مواد خام جديدة.

ويمكن الوقوف على الفكرة الجوهرية لإعادة التدوير من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (01): أنواع ودورات إعادة التدوير.



المصدر: أسامة نور الدين الفزاني، مرجع سابق، ص.6.

ونشير هنا إلى أن عملية إعادة تدوير النفايات يجب أن تخضع لمتطلبات بيئية وإقتصادية، فالمتطلبات البيئية تتعلق باستهلاك الطاقة والمواد وتلوث الماء والهواء والتربة بنسبة أقل منها عند إنتاج مواد جديدة بنفس المواصفات، أما المتطلبات الاقتصادية فتتعلق بالتكلفة الاقتصادية لعملية إعادة التدوير، وهي تعتمد بشكل رئيسي على شكل وتركيب المنتج والمواد الداخلة في صناعته، فكلما ارتفعت درجة التفكيك والفرز للمكونات ارتفعت معها التكلفة وانخفض الربح الذي يمكن تحقيقه.

2. دور إعادة تدوير النفايات في المحافظة على البيئة:

تساعد عملية تدوير النفايات على تحقيق مجموعة من الإيجابيات بالنسبة للبيئة الإيكولوجية، ومن بين هذه الإيجابيات نجد⁽⁹⁾:

- 1.1. **الحد من التلوث:** تنبع جميع أشكال التلوث من النفايات الصناعية التي تشمل العلب المعدنية والمواد الكيميائية، وإعادة تدوير هذه المواد يتيح استخدامها مرة أخرى بدلا من التخلص منها بطرق خاطئة.
- 2.2. **حماية البيئة:** تلعب إعادة التدوير دورا في حماية البيئة والحفاظ على توازنها، فعلى سبيل المثال يتم قطع مئات الأشجار يوميا لإنتاج الأوراق، وبالتالي فإن إعادة تدوير الورق المصنوع من أشجار معينة سوف يحد من إزالة الغابات.
- 3.2. **الحد من الاحتباس الحراري:** من أجل التخلص من النفايات يتم حرق كميات هائلة من النفايات، مما ينتج عنه إنبعاث كمية كبيرة من الغازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون والكبريت والنيتروجين، مما يؤدي إلى الاحتباس الحراري وتغير المناخ، وعلى العكس من ذلك تنطوي عملية إعادة التدوير على إنبعاث كمية ضئيلة من الغازات.
- 4.2. **الحفاظ على الموارد الطبيعية:** تستخدم عملية إعادة التدوير المواد القديمة وتحولها إلى منتجات جديدة، وبالتالي يقل الاعتماد على استخراج مواد خام من الطبيعة، مما يحافظ على الموارد الطبيعية.
- 5.2. **تقليل مكبات النفايات:** إعادة تدوير المواد القديمة والمستعملة يقلل مساحات مكبات النفايات، مما يحد من تلوث المياه والأراضي، لأن هذه المكبات تساهم في تدهور البيئة بشكل كبير.
- 6.2. **الاستخدام المستدام للموارد:** تضمن عملية إعادة التدوير الاستخدام المستدام للموارد الحالية، وتضمن حق الأجيال القادمة في الاستفادة من تلك الموارد.
- 7.2. **توفير فرص العمل:** تخلق عملية إعادة التدوير العديد من فرص العمل، لأن هذه العملية تطلب إنشاء العديد من مصانع إعادة التدوير، مما يعني سلسلة طويلة من عمليات جمع النفايات وتسليمها، حيث تحتاج هذه العمليات إلى أيدي عاملة.
- 8.2. **الحد من استهلاك الطاقة:** تستخدم الكثير من الطاقة لمعالجة المواد الخام من أجل تصنيعها، وتلعب إعادة التدوير دورا كبيرا في الحد من استهلاك الطاقة، كما تجعل عملية الإنتاج أقل تكلفة.

ثالثا: أهم مجالات إعادة تدوير النفايات.

أظهرت دراسة اقتصادية صادرة عن جامعة الدول العربية أن حجم خسائر الدول العربية الناجم عن تجاهلها إعادة تدوير المخلفات يقدر بنحو 5 مليارات دولار سنويا، إذ إن كمية المخلفات في الوطن العربي تبلغ نحو 89.6 مليون طن سنويا وتكفي لاستخراج نحو 14.3 مليون طن ورق بقيمة 2 مليار و145 مليون دولار، وإنتاج 1.8 مليون طن حديد خردة بقيمة 135 مليون دولار، بالإضافة إلى حوالي 75 ألف طن بلاستيك قيمتها 1.4 مليار دولار، و202 مليون طن قماش بقيمة 110 ملايين دولار، وكذلك إنتاج كميات ضخمة من الأسمدة العضوية والمنتجات الأخرى بقيمة تتجاوز مليارا و225 مليون دولار.

وتبين الدراسة أن الخسائر العربية لإهمال تدوير المخلفات لا تقف عند حد قيمة المنتجات التي يمكن الحصول عليها من عمليات إعادة التدوير وإنما تمتد إلى تكلفة دفن هذه المخلفات ومقاومة الآفات والحشرات الناتجة عنها، حيث تنفق الدول العربية في هذا المجال نحو 2.5 مليار دولار سنويا لمقاومة الأضرار الناتجة عن حوالي 1353 مليون طن من المخلفات الحيوانية و196.5 مليون طن من المخلفات الزراعية مقابل 18870 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي، أما إجمالي ما يتم جمعه من هذه المخلفات لا يوازي سوى 50% من حجمها، وأن تكلفة جمع ودفن هذه المخلفات تتجاوز 850 مليون دولار، إضافة إلى 1.7 مليار دولار أخرى لمقاومة الآثار البيولوجية والصحية والنفسية لتلك المخلفات.

وتشير الدراسة إلى أن الاستثمارات العربية الموظفة في مجال تدوير المخلفات بصفة عامة والصلبة بصفة خاصة متواضعة ومحدودة ولا تتجاوز 200 مليون دولار، وأن معظم هذه المشروعات لا تتجاوز كونها محاولات فردية وبإمكانات

ضعيفة في الوقت الذي يجب فيه إنشاء صناعات متكاملة وقوية قادرة على إعادة تدوير المخلفات والاستفادة منها في صناعات عديدة.⁽¹⁰⁾

ومن بين أهم النفايات التي يمكن القيام بإعادة تدويرها لتجنب تلك الخسائر نجد⁽¹¹⁾:

1. **إعادة تدوير الورق:** تعتبر عملية إقتصادية من الدرجة الأولى، وذلك لأنه طبقا لإحصائية وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة الأمريكية فإن إنتاج طن واحد من الورق من خلال استخدام مخلفات ورقية سوف يوفر (4100 كيلووات/ ساعة) طاقة، وكذلك سيوفر 28 مترا مكعبا من المياه، بالإضافة إلى نقص في التلوث الهوائي الناتج بمقدار 24 كغ من الملوثات الهوائية.

2. **إعادة تدوير البلاستيك:** ينقسم البلاستيك إلى أنواع عديدة يمكن اختصارها في نوعين رئيسيين هما البلاستيك الناشف Plastic Hard وأكياس البلاستيك Thin Film Plastic، وقبل إعادة تدوير البلاستيك يتم غسله بمادة الصودا الكاوية المضاف إليها الماء الساخن، وبعد ذلك يتم تكسير البلاستيك الناشف وإعادة استخدامه في صنع مشابك الغسيل، والشمعاعات، وخرطوم المياه البلاستيكية، ولا ينصح باستخدام مخلفات البلاستيك في إنتاج منتجات تتفاعل مع المواد الغذائية، أما بلاستيك الأكياس فيتم إعادة بلورته في ماكينات البلورة.

3. **إعادة تدوير المخلفات المعدنية:** وهي تتمثل أساسا في الألومنيوم والصلب، حيث يمكن إعادة صهرها في مسابك الحديد ومسابك الألومنيوم، ويعتبر الصلب من المخلفات التي يمكن إعادة تدويرها بنسبة 100%. ولعدد لا نهائي من المرات، وتحتاج عملية إعادة تدوير الصلب لطاقة أقل من الطاقة اللازمة لاستخراجه من السبائك، أما تكاليف إعادة تدوير الألومنيوم فإنها تمثل 20% فقط من تكاليف تصنيعه، وتحتاج عملية إعادة تدوير الألومنيوم إلى 5% فقط من الطاقة اللازمة.

وبعد الألمنيوم من المنتجات الاستهلاكية الأكثر استخداما في عمليات التدوير، فصناعة الألمنيوم في العالم تدفع أكثر من 800 مليون دولار أمريكي لعلب الألمنيوم الفارغة، ففي أوروبا مثلا حوالي 50% من الألمنيوم شبه المصنع والذي يستخدم لإنتاج علب المشروبات الجديدة وغيرها يأتي من الألمنيوم المعاد تدويره⁽¹²⁾.

4. **إعادة تدوير الزجاج:** صناعة الزجاج من الرمال تعتبر من الصناعات المستهلكة للطاقة بشكل كبير، حيث تحتاج عملية التصنيع إلى درجات حرارة تصل إلى 1600 درجة مئوية، أما إعادة تدوير الزجاج فتحتاج إلى طاقة أقل بكثير.

5. **إعادة تدوير المخلفات الحيوية:** وتتمثل المخلفات الحيوية في بقايا الأطعمة ونواتج تقليم الأشجار والحقول، ويعاد تدوير هذه المخلفات في وحدات تصنيع السماد العضوي لإنتاج مواد ذات قيمة سمادية عالية.

6. **إعادة تدوير الإلكترونيات:** حسب الأمم المتحدة، فقد تم إلقاء 41 مليون طن من النفايات الإلكترونية عام 2014 في مكبات القمامة، وتم تدوير نحو السدس من هذه النفايات، حيث تسمح إعادة تدوير أو تصنيع النفايات الإلكترونية بإستخلاص المعادن العالقة داخلها، وإعادة استخدام ما تبقى منها، وحسب ما تذكره الوكالة الفدرالية لحماية البيئة في الولايات المتحدة فإن مقالب النفايات تضم سنويا أكثر من 4 ملايين طن من النفايات الإلكترونية، وهذا الرقم يتضاعف سنويا، وتحتوي هذه النفايات على نسب عالية من المواد السامة وغير المتحللة مثل الزئبق والرصاص والزرنيخ، وعندما تجد النفايات الإلكترونية طريقها للمقالب فإن تلك المواد السامة تبدأ في التسرب إلى التربة والماء والهواء، مما يتسبب في الكثير من المشاكل الصحية.

رابعا: آفاق إعادة تدوير النفايات في الجزائر.

يقدر مخزون الجزائر من النفايات المتراكمة كل عام بأكثر من ثلاثة ملايين طن، وشجعت هذه الكميات الكبيرة من النفايات على التوجه نحو إنشاء مؤسسات خاصة بإعادة التدوير، حيث وصل عدد المؤسسات الناشطة في مجال فرز وتدوير النفايات في الجزائر 25 ألف مؤسسة خلال سنة 2017، بينما يبلغ عدد المؤسسات التي تنشط في مجال الاقتصاد الأخضر 273 ألف مؤسسة، وتشير التوقعات إلى وصول عدد مناصب الشغل في النشاطات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في الجزائر إلى 1.4 مليون منصب شغل في سنة 2025، ومن المتوقع كذلك أن يرتفع حجم النفايات المنزلية

المنتجة من 13 إلى 20 مليون طن سنويا بغضون 2035، وتستهدف عملية تدوير النفايات إعادة استخدام المواد التالفة لإنتاج مواد جديدة، ولها فوائد اقتصادية وبيئية، ويتم اللجوء إلى عملية التدوير للتخلص من النفايات التي يؤدي تراكمها إلى تهديد صحة الإنسان وتهديد البيئة التي يعيش فيها، وهناك فوائد لعملية تدوير النفايات منها الحفاظ على البيئة وتقليل الاعتماد على المواد الأولية المستخرجة من الطبيعة لإنتاج المنتجات الجديدة، إضافة إلى توفير فرص عمل⁽¹³⁾، حيث تمكّن رسكلة طن واحد من الحديد من إقتصاد 2500 وحدة حرارية في الاحتياجات الطاقوية للتحويل في مركبات الصلب، بينما يسهم إعادة تدوير طن واحد من الألومنيوم في إقتصاد أربعة أطنان، أما سبائك الألومنيوم المرسكلة فيجري إقتصاد 90 بالمائة من الطاقة اللازمة للحصول على المعادن، في حين تتراجع ميزانية بناء مصنع لرسكلة الورق بـ 50 إلى 80 % من كلفة مصنع ينتج الورق من الخشب والحلفاء، كما يسمح طن واحد من المسحوق الزجاجي المرسل باقتصاد 1200 كلف من المادة الأولية و80 كلف من الفيول.

وتتوفر الجزائر على مراكز ردم تقنية بمواصفات عالمية تحول دون تسجيل أي انعكاسات سلبية على البيئة، بحيث يتم رسكلتها وتثمينها بتقنيات تتيح إعادة استعمالها وتصنيعها⁽¹⁴⁾.

وحسب مديرة التسيير المتكامل للنفايات، "فاطمة الزهراء بارصة" فإن إعادة تدوير النفايات في الجزائر سيسمح بتحقيق مكاسب كبيرة، مبرزة أن نشاط استرجاع مواد التغليف لوحده بإمكانه تحقيق ربح اقتصادي بحدود 38 مليار دينار، فضلا عن توفير ما لا يقل عن 7600 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

ومن أجل تشجيع إعادة التدوير في الجزائر تدرس الحكومة توسيع إجراءات تعليق تصدير النفايات الحديدية والبطاريات المستعملة بما في ذلك تلك التي يتم تحويلها على شكل سبائك وحببيبات أو رقائق أو أعمدة وغيرها، ومنع تصدير نفايات الرصاص والنحاس.

وتجدر الإشارة أن الحكومة أقرت إجراء سنة 2010، يقضي بتعليق تصدير النفايات الحديدية وغير الحديدية، حيث سعى المتعاملون والمصدرون إلى مراجعة القرار، معتبرين بأن ذلك يتسبب في خسائر للخزينة العمومية بأكثر من 700 مليون أورو سنويا، فضلا عن فقدان نشاط حوالي 40 ألف عامل ومتدخل، ويقدر مخزون النفايات الحديدية وغير الحديدية في الجزائر بأكثر من مليون 1.2 مليون طن.

ورغم الجدل القائم إلا أن قرار المنع ظل قائما، وعمدت الحكومة من خلال إتفاق شراكة مع مجموعات تركية لاسيما "توسيلي" إلى إسترجاع النفايات وتحويلها، فضلا عن استرجاع جزء آخر على مستوى مركب الحجار⁽¹⁵⁾.

ومن بين أهم مجالات تدوير النفايات التي يمكن للمؤسسات الجزائرية أن تستثمر فيها:

1. **إعادة تدوير البطاريات المستعملة:** تستخدم بطاريات الرصاص الحمضية بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، إذ تعد بمثابة مصدر للطاقة لمجموعة واسعة من المعدات والأجهزة ووسائل النقل الحديثة بما في ذلك السيارات والشاحنات والحافلات والقوارب والقطارات... إلخ⁽¹⁶⁾.

ويعد الحصول على الرصاص انطلاقا من إسترداده من البطاريات أسهل من إنتاج الرصاص الأولي من المعدن الخام، بل ويتطلب طاقة أقل بكثير، وتعتبر تجربة المجمع "روسيكلاكس" في الجزائر، وهو شركة متعددة الجنسيات موطئة بين فرنسا، ألمانيا وبلجيكا، مثلا عن إعادة تدوير البطاريات المستعملة وهي شركة رائدة عالميا في مجال معالجة ورسكلة البطاريات القديمة، وقد قامت في أول تجربة لها خارج أوروبا على إنشاء شراكة مع جزائريين في شكل شركة "سوسبيتي إيكو روسيكلاكس"، حيث يقوم مجمع "روسيكلاكس" بمعالجة 10 ملايين بطارية في السنة تسترجع 95 % من موادها الأساسية المتمثلة في الرصاص والحديد، البوليبروبيلان وحتى الأحماض تسترجع عبر التكرير، إلا أن ما يجدر الإشارة إليه هو أن المواد المستخلصة من الرسكلة ستذهب نظيفة مباشرة لمصنع الرصاص التابع للمجمع "بنوردنهام" الألمانية وفرع "روسيكلاكس" لتكرير البلاستيك "بفيل فرانث سير ساوون" بفرنسا عبر البحر، ما يعني أن الجزائر ستكون موقعا لتفكيك البطاريات وطرح المواد السامة، بينما تنقل المواد النظيفة إلى المصانع الأوروبية⁽¹⁷⁾.

2. **إعادة تدوير الإطارات المستعملة:** وينتج عن إعادة تدوير العجلات المستعملة ثلاثة أنواع من المطاط تستخدم في الحدائق العامة، والأسقف المطاطية، بالإضافة إلى الأرصفة المطاطية والأرضيات الخاصة بالملاعب والحدائق والحضانات وغيرها من المؤسسات، وتركيب الأسقف المطاطية الخاصة بأنفاق القطارات والتي تعمل على حجب الاهتزازات وتقليل إزعاجاته، ويمكن للمؤسسات الجزائرية أن تستثمر في هذا المجال خاصة وأن 80 بالمائة من إحتياجات الجزائر من المطاط يتم استيرادها من الخارج بسبب تراجع معدلات الإنتاج الوطني من البوليمير وضعف نشاط استرجاع المواد البلاستيكية والمطاطية في الجزائر⁽¹⁸⁾.

3. **إعادة تدوير الإلكترونيات⁽¹⁹⁾:** على غرار العديد من الشركات في العالم يمكن للمؤسسات الجزائرية أن تستثمر في مجال إعادة تدوير الأجهزة الإلكترونية النافثة أو المستعملة، بشرط امتلاك تكنولوجيا عالية المستوى، حيث سيستفيد من إعادة استعمال تلك الأجهزة أصحاب الدخل الضعيف لأنها تباع بثمن أقل، وبالتالي يمكن استغلال النفايات الإلكترونية في حالة استطاعت الدولة إقناع الخواص وتحفيزهم على إنشاء مصانع إعادة الرسكلة، خاصة أن الجزائر مقبلة سنة 2025 على عدد سكان يصل إلى 46.5 مليون نسمة ما يعني قوة استهلاكية كبيرة في المواد الإلكترونية، ويمكن هنا الاستعانة بتجارب شركات ماثلة، فمثلا تستقبل شركة "كيوتل" في قطر النفايات الإلكترونية التي تحتوي على الكثير من المواد الكيميائية التي من شأنها أن تؤثر سلبا على البيئة والطعام وصحة الإنسان، ولتشجيع الجمهور على التحلي بالمسؤولية لإعادة تدوير نفاياتهم الإلكترونية تجري كيوتل سحبوات بشكل منتظم لمكافحة من يقومون بالتخلص من نفاياتهم الإلكترونية بالشكل الذي يتيح إعادة تدويرها، ويتم إدراج أسماء المتبرعين بالأجهزة القديمة في سحب شهري للفوز بجوائز قيمة مثل أجهزة أي- باد، وبلاك بيري، وأجهزة الهواتف الذكية الأخرى، بالإضافة إلى خدمات عديدة من كيوتل.

4. **إعادة تدوير الورق⁽²⁰⁾:** رغم أهمية عمليات التدوير في توفير الورق وحماية البيئة إلا أن الجزائر لازالت غير قادرة على تلبية الطلب الوطني على الورق والمقدر بـ 500000 طن سنويا حيث أن المتعاملين العموميين تونيك للصناعة والمجمع الصناعي للورق والسيليلوز (جيبك) لا ينتجان إلا 05 بالمائة من هذا الطلب رغم وجود إتفاق بينهم على رفع طاقة إسترجاع الورق القديم إلى أزيد من 300.000 طن سنويا، بينما يضمن القطاع الخاص نسبة 01 بالمائة، وهذا ما يشجع على دخول مؤسسات جديدة للإستثمار في مجال إسترجاع الورق المستعمل.

5. **إعادة تدوير البلاستيك:** بلغت فاتورة واردات الجزائر من مواد البلاستيك أزيد من 2 مليار دولار في سنة 2016، حيث يوجه حجم معتبر من الكميات المستوردة لتغطية طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركات قطاع الصناعات الكيميائية⁽²¹⁾، وهذا ما يعتبر حافزا على إعادة تدوير البلاستيك والاستفادة منه في تلبية إحتياجات السوق الداخلية، خاصة وأن الكمية السنوية من النفايات البلاستيكية في الجزائر تصل إلى 1.2 مليون طن، ولا يعاد تدوير إلا 5% منها⁽²²⁾، فمثلا يتم إنتاج واستعمال ما بين 6,5 إلى 7 مليار كيس سنويا في الجزائر، ويستخدم كل فرد جزائري حوالي 180 إلى 200 كيس بلاستيك، وهذه الإحصائيات تضع الجزائر ضمن أهم البلدان المستهلكة للأكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل في الطبيعة في غالبيتها لسنوات عديدة⁽²³⁾، وهذا ما شجع العديد من المؤسسات على القيام بإعادة تدوير النفايات البلاستيكية ومن بينها شركة "بلاستي سايكل" الناشئة التي إنطلقت عام 2014 في إعادة تدوير البلاستيك.

خاتمة:

إعادة تدوير النفايات أو ما يطلق عليها الرسكلة، هي إعادة استعمال المخلفات في إنتاج منتجات أخرى، ومن المواد التي يمكن إعادة تدويرها: الورق، والخشب، والقماش، والبلاستيك، والزجاج، والمطاط، والمعادن، مثل: الحديد، والألمنيوم وحتى المياه تعد من المواد القابلة لإعادة التدوير، إذ يمكن تنقية مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في سقي المساحات الزراعية.

ومن خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة يمكن القول أن عمليات إعادة تدوير النفايات تؤدي إلى :

✓ تقليص النفايات، والحفاظ على البيئة.

- ✓ تخفيض نسبة الاحتباس الحراري.
 - ✓ حماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف.
 - ✓ خلق فرص عمل جديدة لكثير من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل.
 - ✓ تخفيض تكاليف المنتجين لأن أسعار المواد المنتجة من إعادة التدوير تكون أقل بكثير من أسعار المواد الأولية المستخرجة من الطبيعية.
 - ✓ تقليل الإعتماد على الخارج في توفير بعض المنتجات مما يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني.
 - ومن بين التوصيات التي تقترحها هذه الدراسة:
 - ✓ توفير الكفاءات والتقنية والخبرات الفنية اللازمة لمتابعة عمليات إعادة التدوير.
 - ✓ تشجيع المفاوالتية في مجال إعادة تدوير النفايات.
 - ✓ سن تشريعات وقوانين ضريبية تشجع على الاستثمار في مجال إعادة تدوير النفايات.
 - ✓ إدراج تخصصات في الجامعات تهتم بالاقتصاد الأخضر.
 - ✓ تدعيم دراسات الجدوى التي يقوم بها الباحثون في الجامعات والمراكز البحثية في مجال إعادة تدوير النفايات.
 - ✓ تقديم التسهيلات المالية والمعلومات الكافية من طرف الدولة للراغبين في إعادة التدوير.
 - مشاركة القطاع الخاص في مجال جمع النفايات وفرزها ونقلها إلى الأماكن المخصصة لها.
- الاحالات والمراجع:**

- ¹ سيد محمد، حقوق الانسان واستراتيجيات حماية البيئة، الوكالة العربية للصحافة والنشر، القاهرة، 2006، ص 23.
 - ² وائل ابراهيم، البيئة حمايتها وصيانتها، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 5.
 - ³ كامل محمد المغربي، الادارة والبيئة والمساهمة العامة، الدار العلمية الدولية، عمان، 2001، ص 131.
 - ⁴ حمادي عبد المالك، البيئة في الجزائر- الوضعية وجهود الحماية- مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، مارس 2017، ص 198.
 - ⁵ لعي أحمد، شني عبد الرحيم، بين متطلبات التنمية الاقتصادية والإنفاق البيئي- تجاذب أو تنافر- الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 22 و 23 نوفمبر مارس 2011، ص 563-565.
 - ⁶ حمادي عبد المالك، مرجع سابق، ص 197.
 - ⁷ المرجع نفسه، ص 200.
- 8** أسامة نور الدين الفزاني، إعادة التدوير كأداة لحماية البيئة، على الموقع: <http://www.khayma.com/madina/m1-eng/recycle1.htm>، أطلع عليه يوم: 2017/12/20.
- 9** مزيا وغيوب إعادة التدوير، على الموقع: <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/493092>، أطلع عليه يوم: 2017/12/20.
- 10** إعادة تدوير النفايات ثروة ضائعة في الدول العربية، على الموقع: <http://sites.alriyadh.com/alyamamah/article/969928>، أطلع عليه يوم: 2017/12/20.
- 11** هدى مسعود، إعادة التدوير.. حيث تلتقي البيئة مع الاقتصاد، فيفري 2001.
- 12** فوائد إعادة التدوير، على الموقع: <https://www.ecomena.org/recycling-ar>، أطلع عليه اليوم: 2017/12/20.
- 13** الجزائر تستعد بالأجانب لإعادة تدوير نفاياتها، على الموقع: <https://www.noonpost.org/content/19816>، أطلع عليه يوم: 2017/10/25.
- 14** ترميم النفايات سيخلق قيمة مضافة أكيدة للجزائر، على الموقع: <http://www.essalamonline.com/ara/permalink/13851.html>، أطلع عليه يوم: 2017/10/25.
- 15** قانون مالية 2017: تعليق كلي لتصدير بقايا الرصاص والبطاريات المستعملة، على الموقع: <http://www.eco-algeria.com/content>، أطلع عليه يوم: 2017/10/25.
- 16** مشاكل بطاريات الرصاص الحمضية المستعملة، على الموقع: <https://www.ecomena.org/batteries-recycling-ar>، أطلع عليه يوم: 2017/10/25.
- 17** الجزائريون سيتنفسون نفايات 20 ألف طن من خردة البطاريات، على الموقع: <https://www.echoroukonline.com/ara/?news=24575>، أطلع عليه يوم: 2017/10/25.
- 18** الجزائر تستورد 800 ألف طن من البلاستيك والمطاط سنويا، على الموقع: <https://www.echoroukonline.com/ara/?news=85104>، أطلع عليه يوم: 2017/10/25.
- 19** النفايات الإلكترونية .. قتال موقوتة، على الموقع:

- 2017/10/25. http://www.djazairess.com/echorouk/238548
20 الصناعة الوطنية تتألق، على الموقع: http://www.al-watan.com/news-details/id/96807. أطلع عليه يوم: 2017/10/25.
21 الجزائر استوردت 2 مليار دولار من البلاستيك، على الموقع: http://www.elkhabar.com/press/article/126882. أطلع عليه يوم: 2017/12/20.
22 2,547 مليون طن حجم النفايات السنوي بالجزائر، على الموقع: https://www.djazairess.com/elmassa/126918. أطلع عليه يوم: 2017/12/20.
23 الجزائري ينتج أكثر من 278 كغ من النفايات سنويا، على الموقع: http://www.elkhabar.com/press/article/21947. أطلع عليه يوم: 2017/12/20.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

وبالتنسب مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإففاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

عرض لأهم المسارات المرجعية المستدامة لتحميل التكاليف البيئية

(بالإشارة إلى ظاهرة الإحتباس الحراري ونموذج ستيرن لتحقيق وضع أحسن لها)

أ.د. زبير عياش

جامعة أم البواقي، الجزائر

zoubeirayache@yahoo.fr

د. فارس طلوش

جامعة أم البواقي، الجزائر

mehditellouche@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أساليب تحميل الأضرار البيئية خاصة العالمية منها، حيث يعتبر تحميلها من أهم الهواجس التي تواجه المهتمين بالشأن البيئي والحكومات والمواطنين، فتحديد القيمة المثلى دون إفراط أو تفريط يعد المتغنى للحفاظ الأمثل على البيئة حاليا ومستقبليا، خاصة ما تعلق بالتأثيرات الكلية كظاهرة الإحتباس الحراري وأثارها الجانبية، حيث سعت وتسعى العديد من الدول والمنظمات المهتمة، إلى إيجاد نمط كفيل بتحديد القيم النقدية المثلى للأضرار لتحميلها إلى الأطراف المهتمة بإحداثها وإيجاد القيمة المثلى لإصلاح الضرر، خاصة تجاه منظمة الأعمال المهتمة بشكل كبير في ذلك ولما لها القدرة في الحصول على تكاليف إصلاح الضرر، كونها تعد المنتج الرئيسي للثروة وكون عملية تحميل التكاليف تدمج مع تكاليف الإنتاج، مع الإشارة إلى نموذج عالي لتقييم الأضرار المتجلى في نموذج ستيرن الذي أعطى أهم السمات الحالية والمستقبلية للأضرار وتكاليف ومتطلبات صيانتها، وهو المسار الذي يمكن أن تأخذ به الجزائر لتحميل التكاليف البيئية بصفة أكثر رشادة خاصة في ظل التراجع الكبير لوضعيتها البيئية والأموال المرصودة لذلك.

الكلمات المفتاحية: الأثر البيئي - التكاليف البيئية-الإصلاح البيئي.

Abstract:

This study aims at clarifying the methods of loading the environmental damage, especially the global ones, where the environmental costs are one of the most important concerns facing those who are interested in the environment, to determining the optimal value is the target for conservation of the environment now and in the future, especially with regard to the overall effects, like climate change and their side effects, where many States and interested organizations and institutions have sought and seek, to establish a pattern that would determine the optimal cash values of the damage to be loaded, to the parties accused of creating them and finding the optimum value for remedying the damage, especially to the business organization, which is heavily accused of this and for its ability to obtain the costs of repairing the damage, being the main product of wealth and the fact that the cost-loading process is combined with production costs, with reference to a global model of damage assessment demonstrated in the Stern model, which gave the most important current and future features of the damage and the costs and maintenance requirements, and he a path Algeria could take to incur environmental costs, especially in light of the significant decline in their environmental status and the funds allocated for this.

Key Words :

Environmental Impact - Environmental Costs - Environmental Reform.

تمهيد:

تسعى العديد من الدول إلى التحديد الدقيق للتكاليف البيئية بغية تحميلها إلى أهم القطاعات الملوثة سواء كان ذلك قطاع الأعمال أو قطاع العائلات من أجل الحفاظ على البيئة، فإلى وقت قريب كانت التكاليف البيئية تحمل وفق طريقة عشوائية سواء كان ذلك بقيمة مبالغ فيها أو قيمة متدنية لا تعكس قيمة الإصلاح المطلوب للبيئة، حيث سعت وتسعى العديد من الدراسات إلى إبراز التكلفة الحقيقية للإضرار البيئي بغية تحميلها بصفة مناسبة للأطراف المتسببة فيها والتي تتعلق خصوصا بالقضايا الكبرى والأحداث الطارئة إجتماعيا، ومن ذلك ظاهرة التلوث بأصنافه المختلفة والإستنزاف الكبير للمواد الأولية وظاهرة الإحتباس الحراري.

ضمن العنصر الأخير فالجهود منصفة نحو إيجاد الطريقة المثلى لتوضيح أثره على مختلف أصناف البيئة، ومنه تقييم ذلك إقتصاديا بغيت تحميل الجهات المتسببة فيه بشكل كبير ولإيجاد القيمة الأمثل لإصلاح الضرر، وهو المسار الذي أخذته العديد من الهيئات والدول، والذي أثمر بالعديد من الجهود ومن ذلك جهود وليم سترين مع الحكومة البريطانية، الذي يبين أهم جوانب الضرر من هذه الظاهرة على الأصناف المختلفة من البيئة ومقدار التخصيص المالي للحد من آثارها، والذي عرف العديد من أوجه المساندة على ذلك وبعض الآراء المتباينة معه فيما يخص القيم المثلى والتي يرون بأنها يجب أن تأخذ منحنيات أخرى، وهو النموذج الذي يمكن أخذه كحكاية للإضرار البيئية الأخرى للإرتقاء بالأبعاد البيئي، كحالة الجزائر التي تعاني حاليا نوعا من عدم الاهتمام بهذا الجانب رغم ما تم تعبئته من أموال في سبيل الإرتقاء بها غير أنها لم تحقق الفعالية المطلوبة، خاصة وأن هذا الموارد في تناقص في ظل تراجع موارد الخزينة العمومية. ضمن هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ماهي أهم المسارات المرجعية المستدامة والقيم المثلى لتحميل التكاليف البيئية؟
- حيث سنحاول عرض أهم جوانب ذلك، إنطلاقا من التوضيحات التي سندستقها من طرح الأسئلة التالية:
- ماهي التكاليف البيئية وماهي أنماط تقدير تأثيراتها إقتصاديا وإجتماعيا؟
- ماهي أهم الطرق والتقنيات التي أثبتت فعاليتها فيما يخص تحميل التكاليف البيئية وبشكل خاص ظاهرة الإحتباس الحراري؟
- ماهي أبعاد نموذج سترين في تقييم أضرار وتكاليف ظاهرة الإحتباس الحراري؟
- إنطلاقا من التصور العام للإشكالية المطروحة والتساؤلات التي تفرغت عنها يمكن عرض الفرضيات التالية:
- يعتبر التحديد الدقيق للأضرار والتكاليف البيئية ضرورة لتقدير القيمة المالية للإصلاح والوقاية.
- يعد التحميل العادل متطلب لتعبئة الأموال اللازمة وتحديد مسؤوليات المساهمين في الإضرار بدقة.
- يعد نموذج سترين لتقييم أثار الإحتباس الحراري مرجعا يستدل به في تقييم الأثار البيئية إقتصاديا.
- **أهمية البحث:** تتمثل أهداف البحث في التالي:
- عرض أهم المسارات والتقنيات المعتمدة في التحديد الدقيق للتكاليف المرتبطة بالأضرار البيئية بغية صيانتها والحد منها، وتحديد القسط المالي للمتسببين فيها بغية تحميلها إياهم.
- تعرض الدراسة نموذج عالي يعد مرجع في تحديد قيمة الأضرار البيئية التي تحمل للدول وفق منظور المستقبل المشترك للتحديات البيئية العالمية ومنظمات الأعمال المتسببة فيه.
- تساهم هذه الدراسة في التذكير بالرهانات البيئية العالمية في الواقع الجزائري ومقدار المطلوب من تعبئة الأموال للمساهمة في الحد منها إقليميا.
- **أهداف البحث:** تتمثل أهداف البحث في:
- تبيان أهم الطرق المستخدمة في تحميل التكاليف البيئية للدول ومنظمات الأعمال.
- تبيان طرق التحميل بالتركيز على ظاهرة الإحتباس الحراري.
- عرض تقرير مرجعي لأثار الإحتباس الحراري وكيفية تحميل تكاليف الحد منه وصيانة أضراره.

- منهج البحث:

للإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والإحاطة بموضوع البحث، إعتد الباحث على المنهجين الوصفي والتحليلي، بالتطرق إلى مختلف الأدبيات والجهود العلمية السابقة في مجال البحث.

أولاً-عرض لأهم معالم تحميل التكاليف البيئية:

تسعى اليوم جل دول العالم والهيئات المهتمة بالشأن البيئي، إلى إيجاد السبل المثلى للارتقاء به وبشكل خاص بإيجاد المقابل المالي للصيانة والذي يجب أن يحدد بالقيمة الحقيقية للضرر، حيث برزت وتبرز من أجل ذلك العديد من الجهود ذات الصبغة المحلية والعالمية، تختلف وفقاً لمنهجيتها وأهدافها في معالجة الضرر البيئي.

1-أهم المفاهيم المسندة للمحاسبة البيئية: تتجلى التكاليف البيئية في نتائج لأنشطة فردية أو جماعية تؤثر على نوعية البيئة والتي يمكن التعبير عنها نقداً والتي يمكن أن تتحقق على المدى القصير أو الطويل، فهي تظهر خصوصاً في تكلفة الوقاية، التخطيط، المراقبة، فهم الإجراءات والأضرار، كما تكون كذلك على شكل تكلفة لحدوث طارئ أو خسارة، أو تكلفة لأمل أو إستثمار رئيسي للتحسين، فالتكاليف البيئية تمس أشكالاً مختلفة للمشاكل البيئية والتي نذكر منها ظاهرة الإحتباس الحراري، أشكال التلوث المختلفة، الإستغلال الكبير للموارد البيئية المتجددة وغير متجددة، غير أن الهيئات المتخصصة ومن ذلك منظمة الأمم المتحدة لحماية البيئة والبنك العالمي يركزون فيما يخص التكاليف البيئية على الأضرار الاقتصادية التي تنشأ نتيجة التأثير السلبي على البيئة، أي المفهوم القائم على التكيف وليس وقاية وصيانة البيئة، فوفق هذه الهيئات فالتكاليف البيئية يتم تحديدها وفق العديد من المنحنيات.¹

2-منحنيات تشكيل التكاليف البيئية: لتشكيل التكاليف البيئية لتحميلها بغية صيانتها بما يتماشى مع الأضرار المتحققة، يكون وفق العديد من المنحنيات، فمنهم من يحصرها في منحنيين:

- الأضرار البيئية السوقية: التي تخص السلع المتداولة ومن ذلك السلع الزراعية أي تأثير التغيرات البيئية على المنتجات الزراعية.

- الأضرار البيئية غير سوقية: والتي تخص الأضرار المرتبطة بالصحة العامة والنظم الإيكولوجية، والتي تتجلى خصوصاً في أثر التغيرات البيئية على النظم الإيكولوجية وعلى الصحة البشرية والحيوانية عامة.

كما أن هناك من يصنفها وفق ثلاثة منحنيات وهي:²

- الآثار الإقتصادية على قطاعات الزراعة وإستخدام الطاقة والتي تقيم بأسعار السوق، التي تدرج مباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

- الآثار غير إقتصادية: مثل التغيرات التي تمس صحة الإنسان والمناطق البرية والتي لا يمكن إدراجها بالتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي.

- آثار عدم الإستمرارية: وهي المخاطر العالمية التي تهدد الوجود الإنساني من ذلك ذوبان الجليد، وإرتفاع مستوى البحر. فأصحاب المصلحة المهتمين بصون الجانب البيئي يسعون إلى تحميل هذه الآثار البيئية إلى المتسببين فيها وفق مبدأ الملوث الدافع وهذا حسب التواجد الجغرافي، والمقصود بشكل كبير هم منظمات الأعمال الملوثة، بسبب مساهمتها الكبيرة في أشكال مختلفة من التأثير على البيئة ومن ذلك ظاهرة الإحتباس الحراري والإستغلال الكبير للمواد الأولية وبأشكال مختلفة من التلوث، وعملية التحميل بشكل عام تصطدم بالعديد من المعضلات نذكر منها، تحديد الأثر البيئي بدقة والقيمة النقدية المثلى للأثر، حيث تعدد طرق تحديد ذلك.

3-أهم التقنيات المستخدمة في تحديد الآثار البيئية: يتم تحديد الآثار البيئية ليتم تقييمها نقداً من خلال ثلاثة زوايا وهي: 1.3 التوقعات: فتحدد الآثار البيئية يكون بالتعرف على الإتجاهات التي يمكن التنبؤ بها نسبياً فيما يخص الجوانب غير سوية من البيئة، ومن ذلك إرتفاع مستوى درجات الحرارة العالمية ومستوى سطح البحر.

2.3 **الإحتمالات غير متوقعة والمخاطر الحدودية:** إن تقييم الآثار البيئية وفق هذا التوجه يكون وفق إحتمالات تقريبية لوقوع حوادث غير مرغوبة، خاصة من قبل العناصر التي تتميز بقلّة الوضوح في التأثير ومن ذلك تأثير ظاهرة الجفاف على المييشة.

3.3 **تغير الأنظمة والمفاجآت:** يتم تقييم الأثر وفق ذلك من خلال الآثار المرتبطة بالتنبؤ بثقة كبيرة، مثل التغيرات في المحيطات والإهيارات الجليدية.

وبالنسبة لمنهجية عملية التقييم فتكون وفقا للخطوات التالية:

- توفير مراجعة وتقييم شفاف للأضرار الرئيسية الناجمة، للحصر الدقيق للمتسببين فيها ومنه تحميلهم تكاليف صيانتها وحفظها.

- السعي لتقدير الأضرار الفردية إلى أبعد حد من أجل توفير عائدات نقدية لتجنّبها.

- توفير عائدات إضافية لإجراء المزيد من الجهود للتحسين ومن ذلك إقامة محاكاة للسياسات المتعلقة بالإلتزامات المستقبلية.

حيث تتجلى أهم التقنيات التي أثبتت فعاليتها فيما يخص تقييم الأثر البيئي نقديا في:³

- **معامل الترجيح المستخدم:** ضمن ذلك يتم وضع عوامل ترجيح للوضع البيئي، ما بين الأحسن والأسوأ والمتوسط، أي هناك مقدار يعكس الوضع الأحسن تقابله قيمة نقدية دنيا لتحميلها، ووضع غير مرضي يتطلب قيمة عالية، حيث توضع هذه المعاملات من قبل هيئات متخصصة، وضمن منهج آخر فيتم تقدير أكبر الأضرار البيئية من خلال التخمينات ثم يقوم بترجمتها على شكل معاملات ترجيح، مع الإعتماد على المحاسبة التفصيلية التي تبني على البيانات التاريخية المتعلقة بالآثار البيئية، حيث تعد طريقة الصفحة البيضاء منهجا شاملا لحساب التكاليف البيئية، التي تبدأ بحساب تكاليف تأثير البيئة بشكل عام في بلد معين، ليتم تحميلها بشكل خاص على الأعمال التجارية.⁴

للطاقة، أين يكون هناك وضع أحسن مطلوب، مثلما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (01) تحديد قيمة التكاليف البيئية من خلال ترجيح الوضع البيئي:

معدات النقل ذات الإستخدام العام	- قيمة التلوث ما بين 200 إلى 250 غ من CO ₂ في الكلم (نظام العقاب €2 للغرام من CO ₂) - أكبر من 250 غرام من إطلاق CO ₂ (€4 للغرام من CO ₂)
بالنسبة لإستهلاك الطاقة	- قوة الآلات من 10 إلى 14 حصان (€100). - أكبر من 14 حصان (€300).

Source : Patrick Widloecher, Isabelle Querne, le guide de developpement durable dans l'entreprise, editions organisations, paris 2009,p28.

- **الفترة الزمنية للتأثير البيئي:** وفقا للفترة الزمنية التي يمر التأثير البيئي تحدد القيمة النقدية المثلى لصيانتته والحد من تأثيراته، ومن ذلك فترة حدوث إعصارات وفيضانات، ففي هذه الحالة تحمل التكاليف من الإمكانيات الحكومية للدولة المستهدفة.

- **الفوائد الإضافية المتحققة للنظام:** وفقا لهذه الطريقة يتم تحديد وضع أحسن للبيئة مما هو عليه في الفترة الراهنة، وما يتطلبه من إمكانيات مالية تحمل إلى الجهة الوصية أو المهتمة.

- **معدل الخصم للوضع الأفضل:** يطلق على معدل الخصم بالتكلفة الإجتماعية للوضع الأفضل، فإذا أخذنا تأثير أنظمة الإستهلاك الحالية على الوضع البيئي بشكل عام، فمعدل الخصم الذي يمثل جانب التحسين يحدد من معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مضروبا في السلبية لمرونة المنفعة فيما يخص الإستهلاك (تأثير الإستهلاك على البيئة)، وبأخذ تأثير الغازات الدفينة (غاز ثاني أكسيد الكاربون) على الأنظمة البيئية فمعدل الخصم المطبق هو ما بين 1-3% من

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فعند اعتماد قيمة خصم تقدر بـ3% وهذا في دول الإتحاد الأوروبي، فتكلفة الأضرار البيئية بالتركيز على غاز ثاني أكسيد الكربون فتقدر بـ55 أورو لكل 1 طن من CO₂. وفي حالة 1% فالتكلفة تنخفض إلى 20 أورو للطن، أما في حالة وجود معدل خصم يقدر بـ0% فالدول تضع تكاليف إضافية تمثل تكاليف الظروف المثلى للأجيال القادمة (تكاليف الإستدامة).

كما يطلق على معدل الخصم كذلك بالمعدل الإجتماعي لتفضيل الوقت وهو المعدل المستخدم لخصم التكاليف بغية تحقيق منافع مستقبلية، فحسب كتاب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتخصصين في الاقتصاد البيئي بوزارة المالية البريطانية، فصون البيئة البريطانية إلى غاية 30 سنة المقبلة يتطلب معدل خصم يقدر بـ3.5% من قيمة المشاريع، وحسب منظمة الأمم المتحدة لحماية البيئة فيجب تطبيق معدلات الخصم الموضحة في الجدول والمتناسبة مع فترات زمنية معينة لضمان عيش الأجيال المستقبلية في ظروف بيئة مقبولة.

جدول (02) معدل الخصم المطلوب لضمان حق الأجيال المستقبلية وفق فترات زمنية معينة.

المدة الزمنية	30-0	75-31	125-76	200-126	300-201	300+
معدل الخصم	%3.5	%3	%2.5	%2	%1.5	%1

SOURCE: The impact and costs of climat change, final report 2005, stockholm environnement Institute, p45.

يرجع السبب الرئيسي وراء إنخفاض معدلات الخصم إلى عدم اليقين بشأن المستقبل، وكذلك إلى ارتفاع التكاليف المحملة نتيجة التغيرات الحديثة في البيئة.

- **الطريقة المباشرة:** وفق هذه الطريقة لا يتم تحديد القيم النقدية الكلية سواء كانت تكاليف الإضرار أو تكاليف الصيانة، بل من خلال دراسة شاملة للوضع البيئي يقيم من خلاله وفق نظرة وتوقعات أصحاب المصلحة خاصة فيما يتعلق بالوضع الأفضل ومتطلبات الوصول إليه،⁵ حيث يتم تقييم مراحل وإمكانات الوصول إليه نقدياً وفق أسعار السوق السائدة خاصة ما يتعلق بالجانب الإجتماعي والبيئي، كما تقييم كذلك العواقب غير مرغوبة على البيئة.

- **طريقة التفادي:** تعد من الأساليب الشائعة في تحديد الأثار السلبية على البيئة ومنه تكاليف تحسينها، فتكلفة التفادي تشمل تكاليف الصيانة إضافة إلى تكاليف إستهلاك التراث البيئي، فإذا أخذنا تأثير غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ كمثال، فأسلوب التفادي المعتمد للحد من تأثيره على البيئة، يتجلى في وضع قيمة نقدية لحجم ضرره، بغية تخفيض الطلب على المنتجات التي تتطلب عملية إنتاجها إطلاق كميات كبيرة من غاز CO₂، وتحميل الجهات المسببة فيه بكثرة تكاليف تجعلها تعمل على الحد منه، وضمن ذلك فتكلفة التفادي مرتبطة بنسبة التكلفة للمنتفعة، فالقيمة الحدية لتكاليف تخفيض الإنبعاثات تساوي القيمة الحدية للأضرار المتوقع منها، فإذا أخذنا تأثير غاز ثاني أكسيد الكربون كمثال، فالقيمة الحدية للأضرار تقدر وفق التالي:⁶

• تقدير كمية الإنبعاثات الحالية.

• تزايد تركيز الملوثات في الهواء الجوي لمدة زمنية معينة (فالنيوترونات المتشكلة من غاز CO₂ تبقى في الهواء الجوي لمدة 1500 سنة).

• أثر الإنبعاثات على درجات الحرارة: فالمعلوم أن زيادة غاز ثاني أكسيد الكربون يؤدي إلى إرتفاع درجات الحرارة، وهو ما يؤدي إلى حدوث بعض المشاكل كالإعصارات والفيضانات، والتي تتطلب رصد أموال كبيرة للحد من تأثيراتها. والجدول التالي يوضح بعض القيمة الكلية للثروات المستهلكة سنوياً:⁷

الجدول (03) يوضح القيمة الكلية لمختلف الثروات المستهلكة على المستوى العالمي:

التشخيص الإقتصادي للإستغلال	(الوحدة مليار دولار ⁹ 10 دولار سنويا)
المكونات الجوية	1343
إجراءات الحد من التغيرات المناخية	684
إجراءات توفير الماء	2807
تهيئة الأرض والحد من التعرية والتصحر	629
توفير الغذاء	19352
مكافحة التلوث الهوائي والمراقبة البيولوجية للكائنات الحية	534
إستهلاك الموارد الطاقوية	203
الحفاظ على القيم الإنسانية والاجتماعية	3830
إنتاج معدات الرفاهية	2107
التكلفة الإجمالية	33266

Source: Corinne Gendron, **vous avez dit développement durable**, Presses internationales polytechnique, Montréal, 2007, P29.

فقيمة التكاليف الإيكولوجية والاجتماعية تتراوح ما بين 16000 و54000 مليار دولار وهي ضعف الناتج العالمي الخام المقدر حاليا ب18000 مليار دولار، وفقا لذلك يرى ستيرن مدير الصندوق الدولي سابقا وخبير في إقتصاد التغير المناخي بجامعة كمبرج، ضرورة إستثمار 1% من الناتج العالمي الخام للحد من الغازات المؤثرة على التغير المناخي والتي تؤدي إلى ضياع ما بين 5% إلى 20% من الناتج العالمي الخام كل سنة، وقد دعمه في ذلك برنار لويس شيفاسيس (2010) الذي يشير إلى بعض قيم النظام البيئي التي يجب دمجها في أسعار المنتجات الموجهة إلى المستهلكين، ومن ذلك إستغلال الغابات، حيث تقدر قيمة إستغلال 1 هكتار 9700 أورو، وإستغلال الموارد البحرية حوالي 50 مليار دولار سنويا، إضافة إلى التكاليف الاجتماعية التي يجب أن تدمج في سعر المنتج الواحد، والتي منها إحترام حقوق الإنسان وتوفير الحماية الاجتماعية.

فقيمة التكلفة البيئية تكون بجمع جميع التكاليف خلال فترة زمنية، لتقسم على عدد الوحدات المنتجة خلال تلك الفترة.⁸

باستعراض مختلف التقنيات المستخدمة في تحديد الأثر البيئي، فكلها تواجه العديد من الصعوبات في تحديد الأثر البيئي المتحققة بدقة، والتي نذكر منها:

- الفجوات المعرفية: فعدم معرفة الآثار البيئية السلبية على الإقليم الجغرافي المتضرر بالضبط، يشكل جانب قصور لتحديد القيمة المضبوطة للآثار.
- درجة التقدم: فالبلدان المتطورة لها قدرة كبيرة في ضبط الآثار السلبية مقارنة بالدول السائرة في طريق النمو والتنمية.
- درجة التكيف: فدرجة تكيف المجتمع مع التأثيرات البيئية تعد جانب لتحديد التكلفة البيئية، فأساليب التكيف تعد مصاريف بيئية يكون المجتمع ضمن المقام الأول على إستعداد لدفعها، فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية تقدر تكاليف التكيف حتى عام 2050 ب3 بليون دولار، منها 46 مليار دولار كتكاليف للتكيف مع الفيضانات، والتي قيمت إنطلاقا من التنبؤ بالآثار السلبية.
- الإتجاهات الاقتصادية والاجتماعية: تلعب الإتجاهات الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص التنمية المطلوبة وخاصة ما يتعلق بالآثار البيئية دورا في تحديد القيمة التي تحقق الرفاهية الاجتماعية ودرجة المحافظة عليها.

ثانيا: التقييم الإقتصادي لظاهرة الإحتباس الحراري من وجهة نظر الضرر وإصلاحه:

تتجلى عملية التقييم الإقتصادي فيما يخص ظاهرة الإحتباس الحراري، في التحليل النقدي لوضع الضرر الذي يخلفه على أصناف البيئة المختلفة، ومن ثمة تحميل الجهات المساهمة فيه تكاليف التخفيض من الضرر، وبشكل خاص النشاطات الصناعية المساهمة في ظاهرة الإحتباس الحراري، فمن المعروف أن ظاهرة الإحتباس الحراري هي إزدياد درجة الحرارة المتوسطة في الكرة الأرضية نتيجة الزيادة الكبيرة لكمية غاز ثاني أكسيد الكربون والذي سببه بشكل كبير النشاطات الإنتاجية والإستهلاكية، حيث تعددت الجهود العالمية لتحميل الجهات المسؤولة تكاليف الإصلاح مع الدول المضيفة لها، وبشكل خاص تحديد القيم المثلى لتحقيق إستدامة للحلول وتنمية مستدامة للأجيال القادمة، مع الإشارة أن عملية التقييم تتم بشكل رئيسي من خلال وضع سيناريو لتحليل الآثار خاصة على المدى البعيد.

1- أهم التأثيرات المختلفة لظاهرة الإحتباس الحراري والتكاليف المرتبطة بصيانتها: تتجلى أهم التأثيرات المختلفة لظاهرة الإحتباس الحراري وهذا عند مستويات مختلفة لإرتفاع في درجة الحرارة جراء زيادة حجم غاز الكربون، في العديد من المشاكل التي تصيب أصناف البيئة المختلفة، ما يتطلب الإسراع في وضع الحلول المناسبة لذلك وما تتطلبه من تكاليف. - عند إرتفاع درجة الحرارة العالمية بـ 1.4 إلى 5.8 درجة مئوية، مع إعتداد 2 درجة مئوية كنسبة للزيادة كأساس، فالآثار البيئية تجلت في مايلي:

- إرتفاع تكاليف الطاقة نتيجة الإستهلاك الكبير لها في عمليات التبريد.
- تعريض ما عدده 210 مليون شخص للإصابة بالمalaria، حيث تبلغ تكلفة علاج فرد واحد ما بين 6-10 دولارات.
- إنخفاض المحاصيل الزراعية خاصة إنتاج الحبوب، حيث قاربت الخسائر 16% من الناتج الزراعي العالمي، ووفقا لذلك فـ 50 مليون شخص معرض للجوع في العالم خاصة في الدول النامية و450 مليون إلى سوء التغذية حيث يخص ذلك 40 بلدا ناميا يبلغ عدد سكانها حوالي 2 مليار نسمة، وهذا حسب إحصائيات الأمم المتحدة لعام 2013.
- إرتفاع منسوب مياه البحر بمقدار 0.09 إلى 0.88 متر، فإعتداد قيمة مركزية تقدر بـ 0.48 متر أدى إلى حدوث فيضانات ووقدان مناطق ساحلية وزيادة العواصف وتسرب المياه المالحة إلى الأرض وما نتج عنه تهجير للمواطنين، فحسب تقديرات الأمم المتحدة في سنة 2013 يمكن أن تتأكل حوالي 89000 كلم من السواحل، ويمكن أن يتأثر 68 مليون شخص بالتغيرات التي تمس مستوى البحر إقتصاديا وإجتماعيا.
- حدوث الأعاصير والتي تكلف سنويا 422 مليار دولار من الخسائر الاقتصادية مع أكثر من 120 حالة وفاة سنويا، إذا أخذنا أوروبا فإرتفاع درجات الحرارة حققت خسائر زراعية سنة 2003 تقدر بـ 15 مليار دولار بسبب الفيضانات والعواصف وهو ما حقق لها خسائر تقدر ما بين 15 و150 مليار دولار سنويا.
- كما أثبتت سناريوهات من هيئات كندية وأمريكية متخصصة في الحفاظ على البيئة أن زيادة درجة الحرارة واحدة نتيجة لتزايد غاز CO₂ سيؤدي إلى تدمير 10% من النظم الإيكولوجية في جميع أنحاء العالم (الحرائق، تضرر الحياة البرية)، كما سيتأثر من 24 - 31 مليون شخص من الإجهاد المائي (نقص الماء)، ومن الأمثلة الواقعية لذلك تكبد إسبانيا حوالي 3 مليار أورو خسائر بسبب نقص المياه والجفاف.
- كما سبب إرتفاع درجة الحرارة بسبب الزيادة الكبيرة لغازات ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة الأمريكية إختلال في هطول الأمطار ما بين الشرق والغرب، ما سبب جفاف كبير في الغرب الأمريكي تجلت نتائجه في العديد من الأضرار، فإذا أخذنا عام 2006 فموجة الجفاف كلفت الحكومة الفيديرالية 69 مليار دولار من الأضرار، من ذلك إرتفاع تكلفة المنتجات نتيجة جلمها أو جلب موادها الأولية من أماكن بعيدة، والجدول التالي يبين تطور تكاليف التصنيع في حالة إستمرار الجفاف في الغرب الأمريكي.

جدول (04) تطور تكاليف التصنيع في الغرب الأمريكي نتيجة الجفاف (الوحدة مليون دولار):

السنة	2025	2050	2075	2100
التكاليف	200	336	565	950

Source: frank ackrman and a eliz,stanton, **the economics of climate change**, tufts university, stockholm environment institute,2007.

الملاحظ أن التكاليف البيئية في صعود، والسبب والنتيجة في ذلك تتحملها منظمات الأعمال، ما يتطلب تحميلها تكاليف ذلك.

أدت التغيرات المناخية إلى زيادة المناطق الجافة في إفريقيا بما تتراوح ما بين 60 و90 مليون هكتار والتي تكلف خسائر في الفلاحة والتغذية تقدر ب26 بليون دولار بحلول عام 2060، وهذا بالأخذ بأسعار عام 2003 كمرجعية.

2- أهم توصيات ستيرن فيما يخص التكاليف الواجب تحملها للحد من آثار ظاهرة الإحتباس الحراري: يعد ستيرن من الخبراء الذي أسهموا في وضع الحلول الاقتصادية للحد من ظاهرة الإحتباس الحراري، خاصة بعد نشره تقرير بين تفاصيل ذلك للحكومة البريطانية عام 2006، فمنهجية عمل ستيرن تتجلى في وضع سيناريو لقياس أثر التغيرات المناخية وأثارها على مناطق معينة لقيم ذلك نقدا، ثم وضع معدل محلي أو إقليمي أو عالمي للتحسين ليحقق وضع أفضل. حيث تتجلى خطوات ذلك في الآتي:⁹

- التقييم المفصل للمخاطر ومواطن الضعف والتكاليف المرتبطة بها بالنسبة لمجموعة من القطاعات نذكر منها، الطاقة، النقل، البنية التحتية، الصحة، مع تقييم ذلك كمياً.

- وضع سيناريو زمني للتغير البيئي وفق ظروف معينة.

- وضع الإستراتيجيات لتحقيق التكيف مع الأوضاع الجديدة وتقييم ذلك نقدياً.

بالرغم من ذلك فالتكاليف البيئية المطلوبة لصون الطبيعة لا تزال غير مؤكدة، نظراً لنقص المعلومات فيما يخص الآثار الإجتماعية والإقتصادية حيث إعتد ستيرن في ذلك على تحليل مونت كارلو بالنسبة للمعلومات غير مؤكدة، ومن النتائج التي تم التوصل إليها من طرف ستيرن لتحقيق وضع أفضل فيما يخص ظاهرة الإحتباس الحراري نذكر:

- عند ارتفاع درجة الحرارة ب4م⁰ فالتكاليف البيئية التي يجب تحميلها للهيئات الحكومية أو منظمات الأعمال المتسببة فيها، تقدر ب15 أورو لكل 1 طن من غاز CO₂ وعندما ترتفع درجة الحرارة بأكثر من 4م⁰ وأقل من 10 درجات مئوية، فالتكاليف البيئية الواجب تحميلها تقدر ب140 أورو للطن.

كما يطالب ستيرن برصد تكاليف الإحتراز لمواجهة الأخطار، والتي يكون مصدرها الجهات الحكومية (نسبة من الناتج الداخلي الإجمالي)، أو تطافر جهود منظمات الأعمال من خلال المساهمات الطوعية، أو فرض رسوم عن الوضع. فحسب ستيرن فالأضرار المناخية إلى غاية 2100 يمكن أن تكلف ما بين 5-20% من الناتج العالمي كل عام، وقد أشار إلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تطور التأثير المناخي إلى غاية 2100 سوف يكلفها إلى غاية تلك السنة 3.6% من ناتجها الداخلي الخام سنوياً.¹⁰

كما إعتد ستيرن في إبرازه للتكاليف البيئية بغية الحد وإصلاح الضرر من ظاهرة الإحتباس الحراري على معدل الخصم، حيث يركز نموذج ستيرن على معدل خصم يبلغ 1.4% سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والمحلي لتحقيق الكفاية فيما يخص حماية البيئة من ظاهرة الإحتباس الحراري، ولجعل الآثار المستقبلية في مختلف القرارات الاقتصادية تكون مسؤولة بالنسبة للبيئة، بينما يفضلها العديد من الإقتصاديين أن تصل إلى غاية خمسة أو أكثر، حيث يرون أن 1.4% قيمة غير كافية لإزاحة كل الجوانب السلبية المرتبطة بالمناخ.

بالنسبة لإفتراضات ستيرن لكون المعدل 1.4% مناسب لضمان حق الأجيال القادمة في العيش بنفس ظروف الحالية، فهو يقدره بمعدل النمو الاقتصادي العالمي البالغ حاليا 1.3%، وإضافة 0.1% يحقق الرفاهية المثلث للأجيال القادمة.

وحسب منظمة الأمم المتحدة لحماية البيئة، فكل دولة إفريقية يجب أن تخصص ما بين 1.5 و3% من ناتجها المحلي الإجمالي كل سنة ابتداء من سنة 2030 للحد من التغيرات المناخية.

وبالتزامن مع معدل الخصم، فستيرن يرى أحسن طريق للحد من آثار التغيرات المناخية هو تسعير غاز ثاني أكسيد الكربون والتي يجب أن تعكس التأثيرات الكلية والحدية، حيث وجد ستيرن أن التكاليف المفروضة بالنسبة لإنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يجب أن تتراوح ما بين 5 و150 مليار دولار سنويا أي بنسبة تتراوح ما بين 0.05 و0.5% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول،¹¹ والسعر بشكل عام يوضع وفق طن من الكربون وفي الوقت الراهن هناك تباينات في أسعار الكربون نتيجة عدم اعتماد مستوى محدد عالميا، كما أن هذه الأسعار تخضع للتفاوض، فقد حددت لجنة الأمم المتحدة أسعار الكربون ما بين 5-125 دولار للطن سنة 1990، والتي إنتقلت إلى ما بين 6 و160 دولار للطن عام 2000، حيث ترتفع هذه القيمة إلى ما بين 150-250 دولار للطن في اليابان، 50-80 دولار للطن في الولايات المتحدة الأمريكية، 200-300 دولار للطن في الإتحاد الأوروبي، وضمن ذلك كذلك فقد تم إنشاء أسواق عالمية للكربون للحد من المشكلات المرتبطة بهذا الغاز ومساعدة الدول النامية من خلال توفير موارد مالية للتخفيف والتكيف، حيث قدر صندوق النقد الدولي إيرادات هذه السوق ما بين 87-350 مليار دولار سنويا وهذا بأخذ سعر كربون يتراوح ما بين 10-40 دولار للطن.

والنمط الآخر للحد من الآثار البيئية هو وضع سياسة للتكيف وهي عملية خلق توافق في الطبيعة أو النظام البشري إستجابة لتغيرات متحققة من المناخ، حيث يشير ستيرن إلى صعوبة التقييم النقدي للتكيف والتي تتطلب إمكانيات كبيرة، وضمن مجال آخر يرى أيان يورتون، أن التكاليف تحدد إنطلاقا من الخبرة التاريخية للجماعة البشرية فيما يخص التكيف، فتكاليف التكيف تعبر عن المخاطر المتوقعة والقدرة على وضع التدابير المناسبة لمواجهةها، وفي سبيل تحقيق ذلك ربط ستيرن معدل الخصم لتحقيق التكيف المطلوب بمطلبه الرئيسي في سبيل الحد من آثار ظاهرة التغير المناخي المتمثل في تسعير إطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون، فكلما إرتفع معدل تحسين الوضع الأفضل إنخفضت أسعار غاز ثاني أكسيد، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (05) العلاقة بين معدل الخصم وسعر غاز ثاني أكسيد الكربون:

معدل الخصم	0%	1%	3%
القيمة النقدية المطلوبة لكل 1 طن من CO ₂ (الدولار)	20.8	4.2	0.07

Source : The impact and costs of climate change, final report 2005, stockholm environment Institute, p45.

فعند المستوى صفر فالقيمة النقدية المطلوبة تكون موجبة لصالح الأجيال القادمة، وكلما إرتفع معدل الخصم تنخفض القيمة النقدية لكل 1 طن من غاز CO₂.

ثالثا- قراءة لتوصيات وليام ستيرن لضبط النفقات البيئية المستدامة:

إعتمد ستيرن على نموذج أخلاقي دقيق لكيفية التعامل مع الأجيال المتعاقبة حتى عام 2020، إستنادا إلى إفتراضات الفلسفة النفعية، حيث قرر إعطاء نفس الوزن لفائدة كل جيل سواء كان للذين يعيشون حتى عام 2010 أو 2150، حيث أخذ بمعدل 0.1% سنويا لتناقص البشر، والمصدر الوحيد لقياس الإختلاف هو وزن الثروة بين مختلف الأقاليم الجغرافية نتيجة التباين في معدل النمو، ورغمما عن ذلك فقد إعتمد على معدل واحد للخصم، يعد معدلا مركزيا ما بين 1.3 و1.4% وعلى المدى الطويل فقد إعتمد على المعدل 1.5%، والتي يراها خبراء في البنك الدولي ووفقا لمحاكاة قام بها دايس ونوردهايس سنة 2007، أنها يجب أن تصل إلى 8%، والذي يجب أن يبدأ حاليا ما بين 3 و4.5%

بغية جبر الأضرار الحالية المتعلقة بالظواهر المناخية، فستين إختار المعدل الأدنى بينما فريق البنك الدولي إختار القيمة المرتفعة.

وبدلا من إعتداد التقييم النقدي الإجمالي للأضرار البيئية، فقد عمل بمبدأ التدابير التصحيحية لمراعاة الفروق بين مستويات الدخل والإستهلاك بين البلدان الصناعية والناشئة والنامية، وهذا المنهج يعطي تصويب أكبر للتقييم النقدي للأضرار بالتوافق مع رفاه الأفراد.

كما بنى ستيرن نموذجه للتقييم على المنفعة الحدية لخسارة الإستهلاك نتيجة التأثيرات البيئية والتي حددها ب1% سنويا حتى عام 2050، أي أن الأجيال المستقبلية تعاني من إهتلاك سنوي لمقدرتها المعيشية يقدر ب1% سنويا ما يتطلب صيانتها بنفس النسبة، وفي نفس السياق طالب العديد من الإقتصاديين ومنهم بارت، نوردهاوس، تول وبيترمان على عكس ستيرن بإعتداد معدل من 2 إلى غاية 61% والذي يرونه بالمعدل الأكثر معقولية الذي يعكس الواقعية الإقتصادية للإمتثال، وهذا بالتوافق مع الخيارات الحقيقية للمستثمرين في سوق رأس المال، بينما منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فتطالب بمعدل 3 والذي تعتبره الخيار الأخلاقي، فحسبها فلا يعقل التضحية بالأجيال القادمة مقابل الأجيال الحالية، فهي ترى ضرورة تحقيق المساواة في معاملة كل جيل.¹²

إستندا إلى فرضيات النمو لستيرن فمعدل الإستهلاك العالمي للفرد الواحد سينتقل من 7600 دولار في السنة إلى 22000 دولار في المستقبل، وهي النسبة التي ستنقل من 1 إلى 12، كما يقيم الأضرار المناخية بحوالي 30% من الناتج الإجمالي العالمي سنة 2030، فهذه الأرقام تبرز الظروف الراهنة والظروف المستقبلية، كما يشير ستيرن ضمن المدى القصير إلى بعض التأثيرات التي تتطلب نصيبا معينا من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة ومن ذلك نذكر:¹³

- الأحوال الجوية القاسية يمكن أن تحمل ما بين 0.5 إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، في حالة إستمرار العالم بالدفء وهذا لمكافحة أسبابه.

- فيما يخص الأجزاء المتناثرة في الجو من الملوثات الغازية كحمض الهيدروليك، أكسيد الأوزون، المركبات المؤكسدة من النيتروجين، فالتقديرات المركزية تبين أنها تكلف 1% من الناتج المحلي الإجمالي.

- وفق ستيرن فالتغيرات المناخية تؤدي إلى غاية 2020 إلى خسائر للفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 3.5 و3% وهذا بدرجة ثقة تصل إلى 90%.

يمكن أن يكلف تغير المناخ ما يقل عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي كل عام والتي يمكن أن تمتد إلى 20% في الدول التي تتميز بالتأثير الكبير.

إن تحويل العالم إلى مسار منخفض الكربون يمكن أن يعود بالنفع إلى الإقتصاد العالمي بمقدار 2.5 ترليون دولار سنويا.

الخلاصة:

يعد تحديد الضرر البيئي وتحميل تكاليفه من الرهانات والمتطلبات الحالية بغية تعبئة الأموال اللازمة لإصلاح الضرر وتحميل المتسببين فيه تكاليف ذلك، بغية دفعهم إلى الحد من ممارساتهم حيث تعددت الطرق المعتمدة في ذلك، والتي تعتمد كلها على المحاسبة التاريخية والمستقبلية لإستهلاك المواد الأولية خلال فترة أساس محددة، حيث أثبتت نماذج عالمية صادرة عن هيئات مهتمة بهذا التوجه جداتها في تحديد القيم المثلى والمقدار المطلوب فيما يخص صيانة العنصر البيئي، ومن ذلك تقرير ستيرن الذي أيدته وأضافت له بعض الجهود العديد من الهيئات العالمية، كالبنك الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادي من أجل التنمية، وهو المسار الذي يعد دليل للسياسات الجزائية للإهتمام أكثر بالجانب البيئي لتجعل منه جانب تحقيق إيراد أكثر منه جانب إنفاق، وبما يساعدها في ضبط القيم المثلى لما سيتم تعبأته، خاصة وحسب تقرير الأمم المتحدة لحماية البيئة فالجزائر تعد من الخمسين بلد أكثر عرضة للأخطار البيئية حسب مؤشر المخاطر العالمي واري، منها بالزلازل، الفيضانات، والجفاف، وكذلك فهي مطالبة عالميا بالحد ب7% من إنبعاثات غاز CO2 إلى غاية 2030، وبتخفيض درجة الحرارة ب1 درجة مئوية وبالتخفيض من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من 3.5 طن إلى 1.5 طن للفرد.

إضافة إلى إستغلال بعض المزايا المتحقق من إنبعاث ثاني أكسيد الكاربون من التعامل في سوق الكاربون، خاصة وأن نسبته مرتفعة وبوجه الخصوص من المؤسسات الناشطة في الطاقة الأحفورية.

وبغية الوصول إلى هذه المبتغيات من محاسبة التكاليف البيئية فيما يخص التحميل وتخصيص الموارد المطلوبة للحفاظ والصيانة بالنسبة للواقع الجزائري، يمكن الأخذ ببعض المتطلبات والتي منها نذكر:

- تقييم المدخلات والمخرجات البيئية سواء محليا أو بالإستفادة من الهيئات العالمية المهتمة بهذا الشأن والتي تقدمها مجانا، لتحديد قيمة الرأس مال الطبيعي، ودرجة تلاشيه.

- تحديد الثغرات بين المدخلات والمخرجات الفعلية والحدود البيئية، ومن ثمة تحديد الحاجة لمختلف عتبات الإستدامة.

- التحديد الدقيق لتكاليف التدابير الحالية والمستقبلية التي تضبط بوضع سيناريوهات ومحاكاة للوضع الأفضل حاليا ولدى الأجيال المستقبلية.

- الأخذ بالتجارب والنماذج العالمية المهتمة بالشأن البيئي، ومحاولة تطبيق توصياتها بما يتناسب مع الوضع الداخلي.

- كون الغرض منها هو تحقيق النفع العام من خلال الحفاظ على البيئة عالميا.

- الإعتماد على السعر العالمي للتأثيرات كونه يساهم في تحسين الأداء البيئي، فالسعر المرتفع يؤدي إلى الإعتماد على التقنيات المتطورة تحد من التأثير من أجل السعي للحد من تلك التكاليف.

- تحديد التكاليف البيئية يجب أن يكون مقرونا بالدورة الإقتصادية، ففي حالة الرواج الإقتصادي فالعجلة الاقتصادية تكون في أوجها ومنه فالتأثيرات البيئية ترتفع ما يتطلب تعبئة أموال كبيرة للصيانة ومنه تكاليف بيئية كبيرة، على عكس حالة الإنكماش أين تكون التأثيرات البيئية ضئيلة وعليه أموال منخفضة للصيانة.

- المراجع:

¹ - Keitel and others, How to calculate the environmental, magazine vision of futur, cuba, décembre 2011, p07.

² - Romain Ferrari et les autres, la valorisation économique de l'environnement, fondation 2019, evea, Paris 2013, p08

³ - Pierre baret, Benjamin Dreveton, l'évolution des impacts environnementaux, www.archives-ouverte.fr.p03.

⁴ - Renouf ltees, table ronde national sur l'environnement et l'économie et la fiscalité et développement durable, Ottawa, 2010, p12.

⁵ - Frank ackrman and a eliz, stanton, *the economics of climate change*, tufts university, Stockholm Environment Institute, 2007, p05.

⁶ - Corinne Gendron, **vous avez dit développement durable**, presses internationales polytechnique, montréal, 2007, P29.

⁷ - Corinne Gendron, **vous avez dit développement durable**, presses internationales polytechnique, montréal, 2007, P29.

⁸ - Keitel and others, op-cit, p192.

⁹ - Paul Watkiss and others, The Impacts and Costs of Climate Change, Commissioned by European Commission DG Environment, AEA Technology Environment, August 2005, p02.

¹⁰ - Frank ackrman and a eliz, stanton, *the economics of climate change*, tufts university, Stockholm Environment Institute, 2007.

¹¹ - محمد نعمان نوفل، إقتصاديات التغير المناخي، العدد 24، 2007، ص30.

¹² - Olivier godard, le rapport Stern sur l'économie du changement climatique, p492.

¹³ - Natalia Tamirisa, le changement climatique et l'économie, revue finance et développement, mars 2008, p221.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي-تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة



الإنفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

دور الحوكمة الرشيدة في ترشيد نفقات الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية
في ظل تفاقم المصاريف وندرة الموارد

أ. أسماء حاجي

جامعة قلمة

nacerbouaziz20@gmail.com

د. ناصر بوعزيز

جامعة قلمة الجزائر

nacerbouaziz20@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على آليات الحوكمة المحلية الرشيدة التي تضمن ترشيد إنفاق العام وتعزيز توفير التمويل المستدام للتنمية المحلية، على اعتبار أن عدم فعالية النفقات المحلية، الإسراف في الإنفاق العام، ضعف الرقابة والفساد من أهم المشاكل التي تعاني منها الجماعات المحلية في الجزائر والتي أدت إعاقة تحقيق البرامج التنموية المحلية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المحلية الرشيدة، النفقات العامة المحلية، التنمية المحلية.

Résumé:

L'objectif de cette participation est de mettre en évidence les mécanismes de bonne gouvernance locale qui assurent la rationalisation des dépenses publiques et le financement durable du développement local, considérant que l'inefficacité des dépenses locales, le gaspillage des dépenses publiques, la mauvaise maîtrise et la corruption sont parmi les principaux problèmes rencontrés en Algérie. Ce qui a entravé la réalisation des programmes de développement nationaux algériens.

Mots clés : Bonne gouvernance locale, dépenses publiques locales, développement

تمهيد:

تعتبر المالية المحلية عصب العمل الشامل للجماعات المحلية، لهذا يمكن اعتبار فعالية مالية الإدارة المحلية رأسمالها المحرك، فهي تجعلها قادرة على تنفيذ وترجمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المرسومة من قبل المجالس المنتخبة، وتوفير حاجات المجتمع المحلي، وتتوقف هذه الفعالية على نقطتين أساسيتين هما تفعيل مصادر الإيرادات المحلية وترشيد النفقات المحلية. غير أن ما يلاحظ على المالية المحلية في الجزائر خاصة عدم الاستقلالية وعدم المرونة من ناحية الإيرادات، الذي أدى إلى تعرض ميزانياتها خاصة البلديات لعجز سنوي متزايد، وأشارت مختلف الدراسات إلى أن العجز في المالية المحلية ناجم أساساً عن التزايد المستمر للنفقات المحلية الذي هو نتيجة طبيعية لتزايد مجالات الإنفاق المحلي نظراً لتعدد اختصاصات الجماعة المحلية، من ضخامة مهامها وتوسع دورها والتزاماتها أمام المجتمعات المحلية لتلبية حاجاتها خاصة مع تزايد عدد السكان...

وفي هذا الصدد يظهر موضوع ترشيد النفقات المحلية خاصة في ظل تنامي ظاهرة تبديد المال العام المحلي وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في الإدارة المحلية الجزائرية، وتزايد الاهتمام بمجال المراقبة المالية للجماعات المحلية ومدى اتصاف النفقة العامة بقواعد الكفاءة والاقتصاد في استعمال الموارد العمومية.

ويعتبر تبني مبادئ الحوكمة كآلية لترشيد الإنفاق العام يضمن إلى حد ما تحقيق الفعالية والكفاءة في تسيير المرفق العام والحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وبالتالي زيادة معدلات التنمية على المستوى المحلي. مما تقدم تبرز معالم الإشكالية الرئيسية: كيف تلعب الحوكمة الرشيدة دوراً في ترشيد نفقات الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية في ظل تفاقم المصاريف وندرة الموارد؟

المحور الأول: الإطار النظري للحوكمة المحلية الرشيدة

مفهوم الحوكمة الرشيدة على المستوى المحلي: ظهر مفهوم الحكم الراشد (Governance) بداية التسعينات في كتابات البنك الدولي في التغيير الذي حدث لطبيعة دور الدولة، إذ لم تعد الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون كالمنظمات الدولية، القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.¹ ويعرف البنك الدولي الحوكمة الرشيدة على أنها الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية، حيث يتضمن هذا التعريف:²

العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات وكذا مساءلتها ومراقبتها وتغييرها. - قدرات الحكومة لإدارة الموارد بفعالية وصياغة ووضع تشريعات جديدة. - احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية. أما الحوكمة المحلية الجيدة *la bonne gouvernance locale* فهي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الجيدة على النحو التالي:

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون;
- لا مركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي;

¹ زهير عبد الكريم الكايد، الجكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 9.

² نفس المرجع السابق، ص 21-22.

- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي؛
- تهيئة الظروف الذي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

سعت العديد من الدول الى إصلاح القطاع العام المحلي، وأهمها فرنسا التي عرفت عدة إصلاحات لنظامها ومالياتها المحلية في محاولة لوضع ضوابط تحكم العلاقات المالية بين الدولة والجماعات المحلية لتفعيل آليات النجاعة المالية المحلية. ونتيجة لانفتاح الميزانيات المحلية على متطلبات الحوكمة المالية، فقد أضاف الفقه الفرنسي إلى القواعد التقليدية للميزانية المحلية (السنوية، التوازن، الشمول...) قواعد حديثة أطلق عليها المبادئ الحديثة لحوكمة المالية المحلية، وهي مبدأ الشفافية المالية، ومبدأ صدق الميزانية.³ هذه المبادئ تستوجب النجاعة والفعالية في تدير النفقات المحلية، والتي تحاول الإجابة عن إشكالية مزدوجة:⁴

- الأولى تتعلق بالتحكم في النفقات الحكومية وهذا في جو من الضيق المالي، الذي يتميز بارتفاع حجم الدين العام والعجز المتكرر وبركود أو حتى تدهور في الموارد الجبائية، وهذا الهدف تتشارك فيه معظم الدول.
- أما الثانية فتخص ترسيخ حكم مالي راشد، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار ممارسات التسيير الجيدة، حيث أن محاولات الإصلاح تسعى إلى دمج مفاهيم الأداء والنتائج في الخطط المالية وإجراءات التسيير العمومي.

المحور الثاني: دور الحوكمة في ترشيد النفقات العامة المحلية

تعاني جل الجماعات المحلية من مشكل ندرة الموارد من جهة، وضخامة مهامها وتوسع دورها والتزاماتها أمام المجتمعات المحلية لتلبية حاجاتها من جهة أخرى، الأمر الذي نتج عنه ازدياد الإنفاق العام المحلي. ويرى اغلب الاقتصاديين أن الندرة ليست في حد ذاتها المشكلة التي تمس المجتمع وإنما مشكلة تحديد الأولويات الواجب تحقيقها ما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق التوازن بين الحاجات والموارد المتاحة. الأمر الذي طرح فعالية النفقات العامة، ودور الحوكمة في ترشيد مالية الجماعات المحلية للخروج من القصور وحالة العجز التي تعاني منها ميزانيتها وتحقيق التنمية المحلية للمجتمعات المحلية.

1-فعالية النفقة العامة كمدخل لترشيد الإنفاق العام: يعني حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد دون إسراف (زيادة الإنفاق العام عن موضع الاعتدال يعد سفها وكذا إنقصه يعتبر تقتيرا) ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات، وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة، أي بمعنى آخر الإدارة الرشيدة للإنفاق.⁵

من خلال تحليل التعاريف يلاحظ أن ترشيد الإنفاق العام يرتكز على فكرة انه الالتزام بالفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع.⁶

³ مكايي نصير، قراءة تحليلية لمظاهر اختلال تدير النفقات المحلية، جامعة سلا، المغرب، بحث منشور على الموقع: http://anibrass.blogspot.com/2015/04/blog-post_86.html

2016/02/11، اطلع عليه يوم: 2016/02/11

⁴ شويخي سامية، أهمية الاستفادة من الآليات الحديثة والمنظور الإسلامي في الرقابة على المال العام، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بالقائد، تلمسان، 2010، ص 185.

⁵ بلقة إبراهيم، ضيف أحمد، سياسة ترشيد الإنفاق العام في إطار إصلاح الميزانية العامة للجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية للدولة، 30 و31 فيفري 2013، جامعة البويرة، الجزائر، ص3.

⁶ مقيوم ترشيد الإنفاق الحكومي وعلاقته بالموازنة العامة، بحث منشور على الموقع: <http://www.hrdiscussion.com/hr16936.html>، اطلع عليه يوم 2015/12/26

ترشيد الإنفاق العام هو استخدام أقل قدر ممكن من النفقات العامة للوصول إلى أهداف الجماعة المحلية، باستخدامها بأحسن وجه ممكن، والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة. لقد جرت العادة أن البلدية بحكم ضعف مسيرتها أو جهلهم، تتدخل حتى في الأمور التي تخرج عن صلاحيتها، ما أوجد أوضاعاً خطيرة في البلديات وهدد مصداقيتها. فغالبا ما نجد بلديات تتحمل وضعيات لا تدخل في نطاق مهامها مثلا: تتحمل مصاريف وأعباء هيئات لا تدخل في نطاق المرفق العام، أشغال إصلاح لفائدة إدارة عمومية تملك ميزانية مستقلة بها، وميزانياتها لا تسمح بذلك أو على حساب أمور أكثر أهمية كما نجدها تتحمل مثلا صيانة ممتلكات الغير وترميم عمارات الغير، وتصليح ما أفسده الغير وغير ذلك من التجاوزات الخطيرة.

- اعتماد تقدير المشاريع على النظرة الذاتية بدلا من النظرة الحقيقية، فمن خلال الممارسات اليومية لا يتم تقدير التكاليف الجزئية للتسيير والتجهيز مثلا: كم يكلف (كلم) واحد من الطريق أو قسم مدرسي واحد.

- المورد البشري ودوره في ترشيد النفقات العامة: إن تطبيق مبدأ اللامركزية يرتبط أساسا بقدرة المسؤولين المحليين على ممارسة اختصاصاتهم. ما يضع نوعية المورد البشري من حيث التأهيل والخبرة والكفاءة شرطا أساسيا، في حين يثبت الواقع أن عملية اختيار وتعيين موظفي البلديات أو ممثلين في الجماعات المحلية لا يتجاوب مع المنطق. حيث تعاني الإدارة المحلية من ضعف المورد البشري، بسبب ضعف مستوى التأطير، غياب صفات التأهيل والتدريب في فئة كبيرة من الممثلين المحليين، إلى حد أن البعض منهم لا يجيد حتى القراءة والكتابة، وبالرغم من تطور مستويات التأطير في البلديات في السنوات الأخيرة إلا أنها تبقى غير كافية.

- عنصر الرقابة: رغم اختلاف أنواع الرقابة والممارسات الرقابية على ميزانية الجماعات المحلية من مختلف الأجهزة الرقابية إلا أنها تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب، وتبقى ضعيفة وغير كافية للتجاوزات الحاصلة.

مضمون هذه الرقابة هو أن النفقات الفعلية تتماشى مع المبالغ المدرجة في الميزانية، حيث لا يمكن النظام الحالي للميزانية من ممارسة الرقابة على الأداء وفعالية النفقة. فالرقابة التي يوفرها تعد مراقبة حسابات وتطرح السؤال التالي: هل صرفت هذه النفقة في مجالها ومبلغها المحدد؟ دون أن تطرح إشكالية مدى ملاءمتها لتحقيق الهدف منها وإمكانية وجود نفقة تحدد الهدف بطريقة أفضل.

2- آليات الحوكمة ودورها في ترشيد النفقات العامة:

- الشفافية: الشفافية تبنى على حرية تدفق المعلومات حيث يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين لها، شريطة أن تكون المعلومات كافية وسهلة الفهم وموثوقة، أن يتم إفصاح المجال أمام جميع المواطنين للاطلاع عليها. ويساعد هذا الإفصاح في رشد القرارات وصلاحها في مجال السياسات العامة وذلك كله يقود إلى محاصرة الفساد وبناء حالة من الثقة والمصداقية.⁷
- الشفافية في سير عمل الجماعات المحلية: أن تكون قرارات وأعمال الجماعات المحلية مفتوحة للفحص وقابلة للاطلاع عليها من طرف إدارات أخرى والمجتمع المدني، كما تكون قادرة على الإفصاح عن نشاطها وأفعالها، وتكون قراراتها مطابقة للأهداف المحددة والمتفق عليها حسب تطلعات المجتمع خدمة للصالح العام. مع إشراك المواطنين

⁷ فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاع الحكومي، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الاممية، قسم العلوم الإدارية، الرياض، 2010، ص 16.

في الإعلام والاستشارة وفي عملية اتخاذ القرارات. تتاح الشفافية في الجانب المالي من خلال:⁸ شفافية النفقات العمومية - وضوح قواعد توزيع الاختصاص - وجود الرقابة الخارجية.

- المساءلة: هي التزام المسؤولين بتقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم. والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش.⁹

المشاركة: يمكن حصر أشكال ومستويات المشاركة:

- المشاركة غير المباشرة للمواطن: انتخاب أشخاص على المستوى المحلي فتحقق مشاركة المواطن الانتخابية.
- المشاركة المباشرة للمواطن: التدخل المباشر للمواطن لتوجيه تسيير الشؤون المحلية لخدمة مصالحه، ويتجسد ذلك في الحوار والاتصال المباشرين بين المواطن وممثليه.¹⁰
- مشاركة منظمات المجتمع المدني: وجود وإشراك مجتمع مدني نشيط ومتقف ومتشبع بالقيم يرفع من شفافية النظام السياسي والمساءلة، ومكافحة الفساد وفي توفير مناخ ملائم للتنمية التي يسعى لتحقيقها الحكم الراشد.
- مشاركة القطاع الخاص: يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية. كل هذه الأدوار التي يؤديها تصب في إرساء أسس الحكم الراشد الذي يهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

المحور الثالث: تقييم المالية المحلية للجماعات المحلية بالجزائر

بعد صدور دستور 1989 الذي كرس التوجه الحر وسياسة اقتصاد السوق في الجزائر، جاء القانون البلدي رقم 08/90 المتضمن قانون البلدية، وكذا القانون الولائي رقم 09/90 المتضمن قانون الولاية والمؤرخان في 07 أفريل 1990 ليدعما هذا الاتجاه، التكريس الفعلي لهذه الصلاحيات الجديدة أصبح مرهون في الاستراتيجية التنموية بمدى توافر الموارد المالية الكافية من جهة وتسييرها المالي والعقلاني من جهة ثانية، وفي ظل ذلك أصبحت الجماعات المحلية مطالبة بأن تسير وفق نظم حديثة تتوافق وتساير المتغيرات الأساسية التي طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة، ومست كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ، والتي ما قد يعبر عنها جملة بعناصر ثورة العولمة الجديدة حيث لا يجدي الأخذ ببعض عناصرها وترك العناصر الأخرى، وهنا يمكن أن نطرح السؤال الجوهرى التالي هل الوضعية المالية للجماعات المحلية تمكن من تكريس الخيارات اللامركزية الإدارية وتستجيب للتحديات والرهانات في ظل اقتصاد حر؟

إن هذا الوضع المتسم بالخلل واللا استقرار ألقى بظلاله على كافة قطاعات الدولة، فلم تسلم الجماعات المحلية منه وظهرت مشكلة جديدة وتفاقمها هي عجز البلديات الجزائرية عن تحمل وفي الوقت الذي أصبحت اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية ملاذا لكثير من الأمم للنهوض بالتنمية القومية الشاملة والمستدامة، وجدت الجماعات المحلية بالجزائر نفسها في مواجهة نفقات جديدة لم تكن موجودة من قبل، وعلى رأسها مواجهة تكاليف الزواج الريفي من تأمين للسكن، ومساعدة الطبقات الهشة وتغطية نفقاتها التي تنتظر في الغالب مساعدة الخزينة العمومية لتسويتها... الخ. وزاد الوضع تأزماً وتعقيداً في حجم المشكلة المالية نتيجة للأزمة الأمنية والعشرية السوداء التي عاشتها الجزائر بفترة التسعينيات من القرن الماضي. وكل هذا كان

⁸ دندن جمال الدين جامعة الجزائر، الحكم الراشد كأداة لتدعيم إصلاح مالية الجماعات المحلية، ص. 15-16

⁹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، بحث منشور على الموقع، <http://www.alqjam.ma/Article.aspx?C=5581>، اطلع عليه يوم: 2015/12/11

¹⁰ دندن جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص. 17.

على حساب الميزانية الجماعات المحلية التي أصبح تميز كثير منها بالعجز ملازما لها كاسمها، حتى أن هناك بعض البلديات التي تم تغيير اسمها ولكن وضع ميزانياتها غير المتوازن لم يتغير. إلى أن بلغ الوضع في سنة 2008 تسجيل عجزا ماليا بـ 1200 بلدية من مجمل 1541 بلدية على المستوى الوطني، أي أن 77,57% من البلديات لا تكفي إيراداتها لتغطية نفقاتها، منها 39% تعاني عجزا ماليا بلغ درجة الاختناق.⁽¹⁰⁾

1 ميزانية الجماعات المحلية: باعتبار الجماعات المحلية مسؤولة على رقعة جغرافية من الدولة فإنها تتكفل بمهام وخدمات عمومية كثيرة ومتنوعة، وتلي الحاجات الأساسية للمواطنين المقيمين في إقليمها، لها نفقات واجبة الدفع، وبالتالي ينبغي لها أن تزود بموارد مالية وتطورها من أجل مواجهة هذه النفقات، من أجل ذلك فهي كشخص معنوي مزودة بميزانية أي بموارد، وهي محل لنفقات تسمح لها بالتكفل بالمهام التي يخولها لها القانون.

وجاء في المادة 149 من قانون البلدية 08/90 ما يلي: «ميزانية البلدية هي جدول التقديرات الخاصة بإيراداتها ونفقاتها السنوية، وتشكل أمرا بالإذن للإدارة يمكن من حسن سير المصالح العمومية».

2-مشاكل مالية الجماعات المحلية في الجزائر: رغم كل الإصلاحات الجبانية، وانجازات صندوق المشترك للجماعات المحلية، إلا أن هناك عوائق مالية تقف في وجه تحقيق مساعي الجماعات المحلية، يمكن تلخيص أهم المشاكل التي تعترض عمل الجماعات المحلية في الجزائر فيما يلي:

أولاً: النفقات المحلية بين تناقص المصاريف وندرة الموارد: والأمر راجع إلى:

1-2 اتساع مهام الجماعات المحلية: تتعدد صلاحياتها في الجزائر، حيث تقوم بعدة مهام تتمثل أهمها:

- التهيئة والتنمية المحلية: تُعدّ البلدية مخططها التنموي، وتشجع كل فرد يمكنه تطوير الأنشطة الاقتصادية.
- التعمير والهيكل القاعدية والتجهيز: وهذا مثلا من حيث التزويد بوسائل التعمير.
- التعليم الأساسي: تقوم البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها، وتهتم بترقية النقل المدرسي.
- الاستثمارات الاقتصادية: للبلدية أن تستثمر في المجالات الاقتصادية طبقا للتشريع المعمول به.¹¹

أمام هذا التطور المذهل لمهام الجماعات المحلية، فإن مداخيل هذه الأخيرة لم تعرف نموا يفي بالغرض نظرا لإتباع أسلوب العشوائية في ممارسة هذه المهام، مما ضاعف من حدة عجز ميزانية الجماعات المحلية.

التوسع العمراني والزيادة السكانية: لعدد السكان كمعيار لتقسيم الوحدات المحلية أهمية كبيرة، فسكان الوحدة المحلية هم الذين يتولون إدارة المرافق المحلية، والذين يستفيدون من خدمات المرافق، فالزيادة السكانية على مستوى الإقليم تعد سببا رئيسيا في زيادة النفقات المحلية، مثلا زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة للرعاية الصحية، التلقيح ضد الأمراض، وعليه فإن زيادة عدد السكان على مستوى البلدية أو الولاية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة المحلية وضعف الجباية المحلية يعرقل الإدارة المحلية في تغطية الحاجيات الإقليمية.¹²

الإنفاق المحلي المظري: تعد ظاهرة الإنفاق المحلي المظري من بين أسباب تزايد النفقات المحلية، حيث تقوم الولاية والبلدية باستهلاك موارد مالية معتبرة منها متعلقة بإقامة حفلات ومهرجانات، والتي يتصورها المواطنين ما هي إلا نفقات للتباهي وبعيدة كل البعد على الاستجابة إلى احتياجات المواطنين، وبالتالي يتم الشروع في نفقات بالغة من أجل تجديد الأرصدة، في حين كان

¹¹ زيان محند واعمير، نظرية حول المالية العمومية المحلية، مجلة الفكر البرلماني، العدد الأول، الجزائر، 2002، ص 113.

¹² عبد العزيز صالح بن نجتور، الإدارة العامة المقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 296.

السكان مجردين من الماء الصالح.¹³ وعليه نجد أن الجماعات المحلية غير قادرة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين لعدم وجود الكفاءة، الذي أدى إلى زيادة النفقات المحلية والذي نتج عنه عجز مالية الولاية والبلدية. قدم المرافق الأساسية وعدم كفايتها: إن أغلب البلديات محملة بأعباء كثيرة نتيجة قدم المرافق الأساسية، والتي تحتاج إلى أموال طائلة والدقة في التنفيذ، وهذه المرافق الأساسية هي المهام الأولى للجماعات المحلية، ولذلك فهي تحتاج إلى زيادة الإنفاق العام لإقامتها أو التوسع فيها وتجديدها بما يتلاءم وظروف كل مجتمع، فلا تزال العديد من المدن الجزائرية تعاني من ضعف المرافق الأساسية أو انعدامها في بعض المناطق خاصة الصحراوية منها، مما يتطلب من الولايات والبلديات زيادة الإنفاق العام لتغطية هذا العجز.¹⁴

2-2 ندرة الموارد المحلية: بالرغم من تنوع الموارد المالية المحلية إلا أنها غير كافية لتلبية حاجيات السكان المتزايدة وتحقيق أهداف الجماعات الإقليمية، فتدهور الموارد المالية بصفة عامة راجع إلى أسباب عديدة: أ: ضعف الموارد المالية الذاتية: تعاني الإدارة المحلية من صعوبات عديدة في تمويل مصادرها المالية، يمكن إرجاعها بالدرجة الأولى إلى ضعف المصادر الجبائية، بالإضافة إلى تدهور الموارد الأخرى.

- ضعف الجبائية المحلية: رغم الدور الذي تلعبه الجبائية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنها تبقى تعاني من المشاكل التي تحول دون تحقيق أهدافها، وهذا راجع إلى ضعف مصادرها التي تشكل نسبة كبيرة من مجموع العوائد المحلية¹⁵، ويرجع أهم أسباب ضعف هذه الأخيرة إلى:
- تبعية النظام الجبائي للدولة: يقصد بتبعية النظام الجبائي للدولة عدم وجود سلطة جبائية للجماعات المحلية، وبالمقابل تنفرد الدولة بقرار إنشاء أو إلغاء الضرائب والرسوم، تحديد الوعاء والمعدلات، وبالتالي تعتبر مسألة فرض الضرائب من اختصاص السلطة التشريعية التي تتمثل في المجلس الشعبي الوطني، ومنه تجرد البلدية والولاية من المبادرة المالية في مجال تأسيس الضرائب، مما يعود سلبا على مردودية الإيرادات الجبائية.¹⁶
- احتكار الدولة لأهم الموارد الجبائية: تستأثر الدولة على أكبر حصص من الموارد الجبائية عن طريق احتفاظها لنسب مرتفعة، كما تستحوذ على أهم الموارد الجبائية، ومن أمثلة ذلك الضريبة على المناجم التي تعود إيراداتها بنسبة 90 % إلى خزينة الدولة و 10 % فقط للجماعات المحلية، كما نجد الضريبة على الممتلكات التي تستحوذ عليها الدولة بنسبة¹⁷ 60% وهذا ما يعود سلبا على الأغلفة المالية للجماعات المحلية.¹⁸
- ضعف مردودية الضرائب المحصلة كليا للجماعات المحلية: رغم تعدد الضرائب والرسوم المخصصة كليا للجماعات المحلية، إلا أنها تعتبر ذات مردودية ضعيفة خاصة بعد أن تم إلغاء ضريبة الدفع الجزائي الذي كان يشكل دخلا معتبرا للبيئات الإقليمية، بموجب قانون المالية لسنة 2006، وبالتالي أثر بطريقة مباشرة على مردودية الموارد المحلية بسبب خسارتها لهذا المورد.
- ظاهرة التهرب الضريبي: يقصد به ذلك السلوك الذي يحاول من خلاله المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن تنقل عبئها إلى شخص آخر، ولتحقيق التهرب الضريبي قد يتخذ المكلف بالضريبة عدة

¹³ منلو الطيب، التنمية المحلية: معانيات وأفاق، مجلة الفكر البرلماني، العدد الرابع، الجزائر، 2003، ص. 121.

¹⁴ نفس المرجع السابق، ص. 123.

¹⁵ بن شعيب نصر الدين وشريف مصطفى، الجماعات المحلية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد الأول، الجزائر، ص. 165.

¹⁶ نص المادة 122 فقرة 13 من دستور 1996،

¹⁷ يوسف نور الدين، الجبائية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر-دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، البويرة، 2010، ص. 154.

¹⁸ بودريالة محمد عبدو، الإصلاح الضريبي، مجلة الفكر البرلماني، العدد الثالث، جوان 2003، ص. 103.

أساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة، وبهذا نميز بين شكلين للتهريب الضريبي هما: التهريب الضريبي المشروع، هو امتناع المكلف القانوني عن الالتزام بدفع الضريبة بصفة مشروعة دون الانتهاك القانوني، بعدم تصريح المكلف لعمله التجاري، أما التهريب غير المشروع يكون من خلال تجنب دفع الضرائب بتقديم تصريحات خاطئة، ناقصة أو مزيفة عن الدخل والأرباح، أي بانتهاك القانوني وهذا ما يعرف بالغش الضريبي، ويكون عن طريق استعمال الاحتيال ومخالفة القوانين وهي جريمة يعاقب عليها القانون.¹⁹

وعليه فإن التهريب الضريبي يمس بالوضع المالي للجماعات المحلية، حيث يحرمها من مبالغ ضخمة مما يعود سلبا على حجم الإيرادات المحلية التي هي بحاجة ماسة إليها للقيام بمختلف الوظائف المنوطة بها.

- ضعف الموارد الذاتية غير الجبائية: بالرغم من أن الجماعات المحلية تتمتع بأموال متنوعة تأتي أساسا من استغلال أملاكها الخاصة وبالدرجة أقل العامة، كما تعتبر مدا خيل هذه الأخيرة متعددة خاصة بالنسبة لتأجير أملاك البلدية والولاية، إلا أنه في الواقع يظهر عدم تجاوز هذه الأملاك % 10 من مجموع الموارد المحلية، مما يولد ضعفا مقارنة بالإيرادات الجبائية، ويعود ذلك عموما إلى ثلاث أسباب أساسية هي: التمييز وسوء استغلال الجماعات المحلية لممتلكاتها، نقص وغياب الصيانة، سوء تقدير الأغلفة المالية للمشاريع.²⁰

ب: ضعف الموارد الخارجية: إن توافر الوسائل المالية الخارجية للجماعات الإقليمية مسألة ضرورية إذا كانت في حدود معينة، مع التقليل من الاعتماد عليها، إلا أنه من الناحية الواقعية فإن الجزء الأكبر من الإيرادات المحلية في الجزائر تأتي من الإعانات الحكومية التي تدرجها الإدارة المركزية في ميزانيتها العامة لهذه الوحدات عن طريق وسائل التمويل الخارجية التي تعاني من الاختلال، مما يولد ضعف الموارد الخارجية، ويمكن إرجاع عجز هذه الأخيرة لأسباب سنتناولها في النقاط التالية:

- عجز الصندوق المشترك للجماعات المحلية: عرف هذا الصندوق عجز في الأونة الأخيرة نظرا لثلاث أسباب أساسية تتمثل في العدد المتزايد والكبير للبلديات العاجزة، تكليف الصندوق بدفع إعانات تسيير الحرس البلدي والتي تتعدى في الغالب 40% من ميزانيته، إلغاء ضريبة الدفع الجزائي الذي كان يسيطر عليها، باعتبارها كانت تعود كليا للجماعات المحلية.²¹

- عجز المخططات البلدية للتنمية: رغم أهمية المبالغ المالية المخصصة سنويا لتمويل المخططات البلدية للتنمية، إلا أنه يعود تقسيمها على 1541 بلدية، لا يبقى لكل واحد منها إلى مبالغ ضئيلة لا تستجيب للحاجات الأكثر ضرورة للسكان، حيث نجد العديد من البلديات تعيش نزوحا فادحا في مجال المياه الصالحة للشرب، قنوات صرف المياه، الكهرباء... الخ.

- تأثير القروض على استقلالية الجماعات المحلية: بالرغم من الدور الذي تلعبه القروض في تخفيف ضعف الإيرادات الجبائية للبيئات الإقليمية، إلا أنها تؤثر سلبا على استقلاليتها بما أنها غير مجانية نظرا لارتباطها بفوائد قد تجعل الجماعة في وضعية مالية صعبة كونها تثقل كاهل الجماعات المحلية وتزيد من تأزم وضعيتها في ظل تراكم الديون.²² إضافة إلى ذلك ارتباط القروض بإجراءات معقدة للحصول عليها، منها الحصول على الموافقة المسبقة من طرف

¹⁹ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 56.

²⁰ بن شعيبة نصر الدين، شرف مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 164-165.

²¹ خنفري خيضر، مرجع سبق ذكره، ص 125.

²² برازة وهبية، مدى تجسيد الانتخاب لاستقلالية الجماعات المحلية في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد الأول، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2011، ص 32.

الدولة. ومنه فإن الجماعات المحلية محدودة الاستقلال ومرهونة بتبعية تامة للدولة، التي تتكفل بمسح ديونها، وتقديم الإعانات الموجهة للتجهيز والتنمية.²³

ثانيا: عجز ميزانية الجماعات المحلية

تعاني الهيئات الإقليمية خاصة البلديات من صعوبات كثيرة نتيجة الأعباء المالية الملقاة على عاتقها، ويرجع سبب عجز الميزانية المحلية لأسباب عديدة منها سوء تسيير ميزانية الجماعات المحلية وعدم فعالية الرقابة الممارسة على تنفيذ الميزانية المحلية.

1. سوء تسيير ميزانية الجماعات المحلية يرجع الى أسباب عجز هذه الأخيرة كونها مرتبطة بقواعد أساسية واجبة الاحترام من طرف المنتخبين المحليين، ويعود ذلك لأسباب عديدة سنحاول التطرق إليها في هذا الفرع.

سوء التقدير لميزانية الجماعات المحلية: من خلال الدراسات التي أجريت على ميزانيات مختلف بلديات الوطن لوحظ أنها تعاني من سوء تقدير الأغلفة المالية لعدم احترام قاعدتي الدقة والحصر، ويعود سوء تقدير الميزانية المحلية بصفة عامة إلى عوامل أهمها:

- عدم التطابق بين الموارد والأعباء: بالرغم من أن الميزانية المحلية تقوم على أساس التوازن بين النفقات والإيرادات، إلا أنه على أرض الواقع نلاحظ عجز ميزانية الجماعات المحلية، وهذا يرجع إلى النقص الكمي والنوعي للإيرادات مقابل تزايد النفقات ومنه تكون الميزانية غير متوازنة في الممارسة العملية عكس ما نص عليه القانون الذي اعتبره شرط جوهري في الميزانية المحلية.²⁴
- سيطرة قسم التسيير على قسم التجهيز والاستثمار: إن نفقات التسيير المحلية موجهة بصفة شبه كلية لتغطية نفقات أجور المستخدمين، فعلى المستوى الوطني فالنسبة المعيارية المرجعية لنفقات التسيير الموجهة لتغطية أجور العمال %45 من النفقات الإجمالية للتسيير، في حين أنها في الواقع تزيد هذه النسبة بكثير في أغلب بلديات الوطن ومنه سيطرة قسم التسيير على قسم التجهيز والاستثمار.²⁵ وبالتالي تبقى المبالغ الموجهة إلى الاستثمار ضئيلة جدا، ويبقى الاعتماد الكلي على ما تقدمه الدولة من إعانات، حيث أن كتلة الأجور في الهيئات المحلية البلديات خصوصا تستهلك نسبة كبيرة من الموارد المحلية، ما ينتج عنه سيطرة قسم التسيير على الإيرادات المحلية على حساب قسم التجهيز والاستثمار عكس ما نص عليه المشرع الجزائري، الذي ركز على هذا الأخير باعتباره قسم منتج يساهم في تثمين الموارد المحلية، ما يؤدي إلى الزيادة في الأموال التي تساهم بدورها في حل العديد من المشاكل التي تعاني منها البلدية والولاية.
- التسيير اللامعقاني لميزانية الجماعات المحلية: تعاني الميزانية المحلية من العجز في التسيير المالي لغياب العقلانية في التسيير، الذي يقع على عاتق المسؤولين المحليين سواء بسبب نقص الكفاءة الذي تم معالجته سابقا أو الإهمال لغياب المسؤولية المهنية، فبالرغم من وجود بلديات على المستوى الوطني تعاني من الفقر لكن مواطنوها يعيشون حياة راقية، إلا أن هناك بعض البلديات تعتبر من أثرى البلديات لا تتوفر على أبسط مكونات الحياة، ومنه هناك اختلاف من بلدية إلى أخرى حسب نوعية التسيير الذي تخضع له هذه الأخيرة.²⁶ كما نجد سوء استخدام مال الولاية

²³ دحو ولد قابلية، الإصلاحات المالية والجبانية، مجلة الفكر البرلماني، العدد الثالث، الجزائر، 2013، ص. 119.

²⁴ شباب سهام، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية: دراسة تطبيقية حالة بلدية معسكر، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص. 172.

²⁵ نفس المرجع السابق، ص. 173.

²⁶ خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص. 139.

والبلدية من طرف المسؤولين المحليين عن طريق صرفه لأغراض شخصية، مثلا اقتناء بعض الرؤساء لسيارات فخمة وغيرها من الأشياء سواء لصالحهم أو لصالح أشخاص آخرين أو استغلاله في السفر والتزهة، أو صرفه في أمور لا تعود بالفائدة على المجتمع مثل إقامة حفلات، وبالمقابل نجد الحالة المزرية في أوساط المجتمع نظرا لغياب أبسط الحاجيات الضرورية في مختلف مجالات الحياة مثل عدم توفر أغلب المواطنين على المياه الصالحة للشرب، والواقع يشهد على ذلك.²⁷

كما نجد غياب الشفافية في تسيير ميزانية الجماعات المحلية، حيث نجد انعدام دقة البيانات الخاصة بالميزانية المحلية حيث يصعب على الأشخاص الحصول على المعلومات في المسائل الإدارية، كون أنها تمارس في ظل السرية والغموض بعيدا عن الشفافية، وهذا ما يعود سلبا على عملية تسيير الميزانية المحلية، كذلك نجد غياب الشفافية في توزيع المشاريع التنموية على مختلف بلديات الوطن حيث نجد بلديات تشهد نموا ملحوظا في مختلف المجالات، وبلديات في مشاكل حتى في البلدية الواحدة نجد منطقة تشهد تطورا على حساب منطقة.²⁸

2. عدم فعالية الرقابة الممارسة على تنفيذ الميزانية المحلية تعتبر الرقابة المالية للجماعات المحلية أداة من أدوات السلطة العامة التي تهدف إلى حماية المال العام بعدة وسائل سخرتها الدولة للهيئات المحلية، وذلك من أجل تجسيد سياستها الرقابية على الإيرادات والنفقات، بالإضافة إلى الوصاية الإدارية المشددة على الميزانية الجماعات المحلية الممارسة من طرف الوالي والوزير الداخلية، فبالرغم من شدة الرقابة الممارسة على ميزانية الجماعات المحلية، إلا أنها غير فعالة من خلال العجز المتواصل لميزانية الولايات والبلديات الجزائرية.²⁹

عدم فعالية الرقابة الداخلية للجماعات المحلية: تعرف رقابة المراقب المالي والمحاسب العمومي عديد التشوهات والنواقص تجعلها عديمة الفعالية، وهذا راجع إلى عدم إتقان البلديات والولايات للأمور المالية المحلية الذي يجعلهم لا يصادقون على العديد من الالتزامات المالية للبلديات بسبب غياب الكفاءة، التأخير في تنفيذ العمل الرقابي وعرقلة وتعطيل مختلف المصالح الإدارية المحلية، وذلك بسبب عدم مرونة القائمين بها وتعقيد إجراءاتها، المحاسبة العمومية هي محاسبة من النوع البيروقراطي، فهي ليست إلا أداة لمراقبة مشروعية العمليات الحسابية ومدى مطابقتها للقوانين والتنظيمات، وتبتعد عن أهداف المجتمعات المحلية، وتدفع إلى عدم تحمل المسؤولية من قبل الموظفين المحليين، ما يؤدي إلى سوء الاستغلال وعدم الترشيح في الإنفاق.³⁰

عدم فعالية الرقابة الخارجية: بالرغم من تعدد آليات الرقابة المالية من المفتشية العامة ومجلس المحاسبة الذي يسعى للحفاظ على الأموال العمومية على المستوى المحلي، إلا أنها تعتبر غير فعالة، لتدخل هذه الأجهزة الرقابية بعد إنفاق الأموال المحلية، مما يقلل من فعاليتها، وبالتالي يستحيل إعادة الأوضاع إلى حالتها، كما أنها تتأثر بما وصلت إليه الرقابة السابقة من ملاحظات، وتعود أسباب عدم فعاليتها إلى: الكثير من الهيئات لا تخضع لرقابة المفتشية العامة للمالية المحلية، إضافة أنه ينحصر دور المفتشية العامة للمالية في إعداد التقارير دون أن تكون لها صلاحية البت أو إصدار أي حكم أو قرار، وعدم وجود تناسق بين عمل المفتشية العامة للمالية البلدية والولاية وباقي الهيئات الرقابية خاصة مجلس المحاسبة، كما تعتبر

²⁷ شلابي أمال ونايت معمر لامية، الجباية كأداة لتمويل الجماعات المحلية، مذكرة الماستر في الحقوق، فرع قانون الجماعات المحلية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 201، ص. 51.

²⁸ متلو الطيب، مبدأ الشفافية في تسيير المالية المحلية، مجلة الفكر البرلماني، العدد السابع، ديسمبر 2004، ص. 92.

²⁹ بن وروزق هشام، الرقابة الوصائية على البلدية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص. 109.

³⁰ موفق عبد القادر، الرقابة المالية على البلدية في الجزائر: دراسة تحليلية ونقدية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص. 40.

المفتشية العامة هيئة استشارية لا تتمتع بسلطة إصدار عقوبات أو أحكام خاصة ضد مسؤولي البلديات، وفي حالة المعاينة وقصور أو ضرر خلال عمليات التفتيش نجد أن دور المفتشية العامة للمالية لا يتعدى سوى الإعلام الفوري للسلطة السلمية حتى تتخذ التدابير الضرورية لحماية مصالح هذه الهيئة.³¹ كما يتميز مجلس المحاسبة الجزائري بانعزاله وانطوائه على نفسه فهو بعيد عن التطور في ميدان الرقابة المالية التي تعمل على محاربة الغش والفساد والتبذير، والملاحظ في هذه الهيئة عدم استقرارها خاصة بعد حملة الاضرابات التي شنتها قضاة مجلس المحاسبة، والتقارير السنوية التي يقوم بها لا تنشر في الجريدة الرسمية ما أدى لتهميش دوره في الرقابة وتعطيل الكثير من المهام الموكلة اليه.³² إضافة إلى ذلك يتمتع مجلس المحاسبة بالصفة القضائية، أي له سلطة إصدار أحكام بخصوص الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين الذين يتأخرون في تقديم حساباتهم عن البلديات والولايات بسبب الأخطاء التي يمكن أن يقرّفونها ومنه تسليط عقوبات مالية وتأديبية عليهم، إلا أنه يجب الإشارة في قضايا الاختلاس يلجأ مجلس المحاسبة إلى العدالة لأي إجراء يتعلق بالعقوبات الجنائية.³³

ثالثا: الحلول المقترحة للقضاء على عجز مالية الجماعات المحلية

بعد تشخيص أهم أسباب عجز مالية الجماعات المحلية، سنحاول اقتراح بعض الحلول التي من شأنها الحد والقضاء على العجز المتواصل الذي تسجله معظم الهيئات المحلية الجزائرية.

1- العمل على ترشيد النفقات والإيرادات المحلية: تتعلق معظم أسباب عجز البلديات والولايات الجزائرية، أساسا إلى سوء الإنفاق المحلي الذي نتج عنه زيادة النفقات المحلية وضعف الموارد المالية المحلية الذي أدى إلى عجز هذه الأخيرة، من أجل القضاء على هذا العجز المتواصل للهيئات المحلية، فإنه يتوجب على السلطات القيام بإصلاحات من خلال ترشيد النفقات المحلية وتمتين الموارد البشري.

1-1 ترشيد النفقات المحلية: يقصد بالترشيد الإنفاق العام المحلي، " أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة، وبذلك تتحقق فعالية وكفاءة الإنفاق للوصول إلى ترشيد الإنفاق العام"، بمعنى يجب وضع بعض الضوابط العامة حتى تتمكن الجماعة المحلية من تحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل قدر من الإنفاق، كما يجب أيضا القيام بمحاربة جميع الأشكال وآليات الفساد منها الرشوة، الاختلاس وتبييض الأموال.³⁴

لتحسين فعالية ترشيد النفقات العامة للبلدية والولاية وتحسين مردوديتها، لا بد من تعزيز الرقابة على النفقات المحلية، من خلال قيام اللجنة الوزارية المشتركة بمراقبة النفقات على مستوى كبريات البلديات الموجودة في بلادنا، ويكون ذلك عن طريق تأطير الموارد البشرية. للجماعات المحلية بتكوينه وتدريبه على أداء عمله بكفاءة وجودة عالية الأداء، من شأنه أن يرفع من مستويات الأداء لتحقيق التنمية الإدارية على المستوى المحلي.³⁵

2-2 تمين الموارد المالية المحلية: القضاء على عجز المالية المحلية بتتمين الموارد المالية المحلية عبر الإصلاح الجبائي كحل للقضاء على عجز مالية الجماعات المحلية:

³¹ خير الدين قايزة وفقير محمد، الرقابة على النفقات العمومية، أبحاث في الإصلاح المالي، دار بلقيس، الجزائر، 2009، ص 246-247.

³² شويخي سامية، أهمية الاستفادة من الآليات والمنظور الإسلامي في الرقابة على المال العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بالقياد، تلمسان، 2011، ص 97.

³³ موفق عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 183.

³⁴ منصور ميلاد بونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، الجماهيرية الليبية، 1994، ص 52.

³⁵ دحو ولد قابلية، مرجع سبق ذكره، ص 44.

- رفع نسب الضرائب والرسوم المخصصة للجماعات المحلية: إن احتكار الدولة لأهم الضرائب والرسوم على حساب الجماعات المحلية هي أهم أسباب الوضعية المالية الصعبة التي تعيشها هذه الأخيرة، باعتبار الدولة تسيطر على أغلبية النسب المتعلقة بالجبائية، فمثلا الرسم على الملكية التي لا تعود إلا 20% فقط إلى البلديات الشيء الذي جلب للجماعات المحلية مداخل ضعيفة، فأصبح وضع الدولة لقواعد أكثر موضوعية في توزيع الموارد الجبائية، وتخفيفها عن بعض الضرائب والرسوم وتحولها لصالح البلدية والولاية ضرورة تفرضها الحاجيات المحلية المتزايدة، ومن شأنه أن يساهم بصفة فعالة في تحسين الوضعية المالية المحلية.³⁶

- مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي: كون التهرب من دفع الضريبة يؤثر سلبا على موارد الميزانية، لذلك وجب على الفاعلين في هذا المجال مكافحة التهرب الضريبي وتحسين أدوات التحصيل الجبائي من جهة أخرى، كما وجب على المشرع الجزائري وضع قوانين صارمة في هذا المجال، كما أن تحسين الواردات يتطلب من المنتخبين المحليين تحسيس المكلفين بالضريبة عن طريق توعيتهم بالدور التنموي الذي تلعبه الضرائب في خدمة المرفق العام، مثل تنظيم أيام دراسية حملات توعية، وبالمقابل فالسلطات المحلية ملزمة بتنفيذ وعودها التنموية حتى يشعر المواطن بالتغيير الناتج عن مساهمته في زيادة موارد الميزانية عن طريق دفعه للضرائب المستحقة.³⁷

وعبر ترقية الموارد غير الضريبية: الإضافة إلى الإصلاح الجبائي على الهيئات المحلية تثنى نواتج ممتلكاتها المتراوحة بين 1 و 10%، بالتحكم في تسييرها نظرا لتوفرها على أملاك عقارية ومنقولة معتبرة يمثل استعمالها بصفة عقلانية مصدرا معتبرا يجب تنميته والرفع من مردوده، منها استعمال هذه الأملاك والدومين العمومي لأغراض تجارية، كأماكن توقف السيارات، فتتميز هذه الممتلكات المحلية هو إصلاح ذاتي يجب القيام به بترميمها وتهيتها واستعمالها بصفة لائقة، ومنه تحسين وضعها المالي، وإصلاح الموارد الخارجية عن طريق منح نسب معتبرة للصندوق المشترك للجماعات المحلية ليتوفر على مصادر مالية، وإعادة النظر في توزيع إعانات هذا الصندوق مع تركيز تدخله على التضامن والتنمية المحلية، وعدم اللجوء إلى الإعانات الحكومية إلا في حالات نادرة تكون البلدية أو الولاية بأمس الحاجة إليها، لتتخلص الجماعات المحلية من ثقل الديون التي تعاني منها.³⁸

المحور الرابع: آليات الترشيد المقترحة للحكومة المحلية وتعزيز التمويل المستدام للتنمية المحلية

الالتزام بمدخل الحكم الراشد في التسيير المحلي أكد فعاليته في ترشيد النفقات وتعزيز التمويل المستدام للتنمية المحلية وذلك من خلال المقاربات والمداخل التالية:

أولا: مدخل الالتزام بالقانون الوظيفي لمصالح المالية ذات العلاقة بالتنمية المحلية لا يمكن أن نحلل بمقاربة الحكم الراشد دون الالتزام بالقواعد القانونية المنظمة للعلاقة بين المصالح الجبائية والمصالح الإدارية المحلية ذلك أن المصالح الجبائية عبارة عن الإدارة الجبائية ومصالح الخزينة العمومية وأعوامهما ومنظومة القوانين الجبائية المنظمة لها المصالح المحلية الإدارية هي أيضا الإدارة المحلية والهيئات العمومية المحلية ومنظومة تسييرها في ظل قانون البلدية والولاية وجملة القواعد

³⁶ نفس المرجع، ص. 44.

³⁷ عولمي بسمه، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، ص. 273.

³⁸ خنفري خيضر، مرجع سبق ذكره، ص. 165.

المنظمة لمجالات العلاقات التي تنسق نشاطها مع الأطراف ذات العلاقة، والالتزام بالقانون هو تحضر جبائي ومدني يقترب من السلوكي الأخلاقي العام.

ثانياً: مدخل ترشيد قواعد المحاسبة العمومية بما يواكب مقاصد حفظ المال العام المحاسبة العمومية تعتبر رابطة قوية للعلاقة الجبائية المحلية بين ((المنتخب المحلي أو ممثل الشعب في الجماعة الإقليمية) بوصفه الأمر بالصرف وبين المسير المالي (قابض الضرائب أو أمين الخزينة البلدية أو الولائية) بوصفه المحاسب العمومي)، لترشيد الأموال العامة (إيرادات ونفقات) ومعالجة الفساد المالي والإداري، بتجفيف منابعه من مدخل الالتزام بالقانون المنظم للمالية المحلية الوظيفية، وإنما تشكل حجر الزاوية في بناء علاقات المصالح الجبائية والمصالح الإدارية المحلية الهادفة لتلبية الحاجيات المجتمعية فهي نظام محاسبي عمومي يتطلب تجويد مداخلته (قرارات الأمر بالصرف في تجسيد أفكاره وبرامجه، التي انتخب من أجلها بتزكية غالبية أفراد المجتمع المحلي والهادفة لتحقيق وتلبية الحاجات الاجتماعية، وتحمي وتحافظ على الموارد البيئية وفق منهج التنمية التشاركية. لكل فواعل التنمية من) متخذ القرار العمومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في إطار النموذج الجديد للنمو والمطالب بخلق الموارد وتعزيز الجباية المحلية. كل ذلك تحت منظور الوثوقية والبيانات الأساسية التي بتطلبا النظام المحاسبي العمومي ومعالجته، بالالتزام طبقاً لأحكامه الفنية والقانونية، من أجل الوصول إلى مخرجات هذا النظام، التي تلي حاجيات عديد الأطراف ذات العلاقة وتمنح الأمر بالصرف الإثباتات القوية المبرهنة على خدمته للمجتمع العام، عند أي تقييم ومساءلة، ومنها حتمية المساءلة الاجتماعية عند مواعيد الانتخابات، فضلاً عن المساءلة الدائمة في ضميره حين يسأل نفسه، ماذا قدمت للمجتمع في ميدان التنمية الشاملة المستدامة؟ فتكون حينئذ المحاسبة العمومية الآلية الهامة، التي توضح عن ماله وما عليه، وتبين جملة الفاعلين والمساهمين في خدمة المجتمع وتكشف جملة المتفاعسين والمبديدين للأموال العامة.

ثالثاً: مدخل تحديث الإطار المحاسبي العمومي لمسايرة التحولات المالية والاقتصادية إذا كانت المحاسبة العامة هي مجموعة القواعد القانونية والتقنية، المطبقة على تنفيذ ميزانيات الهيئات العمومية وبيان عملياتها وعرض حساباتها ومراقبتها، والمحددة للالتزامات ومسؤوليات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين³⁹، فإن القواعد المحددة بهذا الإطار المحاسبي، لم تعد تسير المعطيات والحقائق الحالية في المالية العمومية⁴⁰، ولم يتم أحداث تغيرات في هذا الجانب رغم إصدار قوانين خاصة بالهيئات المحلية، كقانون البلدية سنة 2011 وقانون الولاية سنة 2012 والذي لم يبين الطبيعة المحاسبية لمسمى الولاية المنتدبة؟ بالإضافة إلى اعتماد النظام المحاسبي المالي، في بيئة الأعمال للأعوان والمؤسسات الاقتصادية والتجارية والمالية، المسند لها القيام بتنفيذ هذه المخططات والبرامج الاقتصادية الهامة والضخمة، دون ضبط تقنية إعادة تقييم المشاريع العامة ودون ضبط إطار لتحديد تكلفة المواد والسلع والخدمات المطلوب من المرقق العام، مما جعل من هذه النفقات بؤر فعليه لأطماع الفاسدين والمختلسين ومبديدي القدرات المالية المجتمعية⁴¹.

رابعاً: مقارنة تضمنين الرقابة المالية وأخلاقية العمل العمومي والخدمة العامة حيث أن المصادر الجبائية هي المدخل الأساسي لضمان التمويل المستدام للتنمية المحلية، ولا يمكن بلوغ تلك الدرجة من الضمان إلا بالمحافظة على الموارد الحالية وترقيتها، في إطار رقابة متكاملة مالية إدارية، ورقابة التحضر المجتمعي المصحوب بالوعي بأهمية هذا التمويل، فيرتقي ليكون أساس

³⁹ محمد مسعي، المحاسبة العمومية، دار الهدى، 2003، ص 8.

⁴⁰ المحاسبة العمومية محدد بالقانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية وبعض مراسيم سنة 1992.

⁴¹ وبدلاً من ذلك تم التركيز على المنظومة الرديعية بإصدار جملة قوانين كقانون مكافحة الفساد وقانون تبويض الأموال وتأسيس عديد الهيئات الرقابية كديوان مكافحة الفساد وخليّة الاستعلام المالي بل وصل الأمر إلى التعديل في الهيكل القضائي باستحداث الأقطاب القضائية المتخصصة.

المساءلة والمحاسبة الشعبية، للمجتمع المدني، للأمر بالصرف بوصفه المنتخب أو ممثل الشعب، ليكون ممثل ترقية المال العام ومعالجة كل منافذ الفساد، الذي ترتب الجزائر في مؤشراتته ضمن الدول الأكثر فسادا، ومقاربات محاربة الفساد تركز على تجويد أخلاقيات المهنة أو الوظيفة العمومية والانصياع للقيم والأخلاق المجتمعية، لتكون أساس لأخلاقية الخدمة العمومية وأساسها خدمات المرفق المحلي في ترشيد الإمكانيات ومحاربة إشكال الفساد بشكل تشاركي ومجتمع .

الخاتمة:

من خلال الدراسة يظهر الدور الكبير للحوكمة المحلية الرشيدة في ترشيد النفقات المحلية وفي تعزيز التمويل المستدام للتنمية المحلية، ونظرا للمشاكل التي تعاني منها ميزانية الجماعات المحلية الجزائرية خاصة فيما يتعلق بتسييرها، سنحاول اقتراح أهم الحلول التي من شأنها القضاء على هذه الأخيرة في النقاط التالية:

- الدقة في تقدير النفقات والإيرادات المحلية
- الصرامة في إنفاق المال العام المحلي
- تأطير الموارد البشرية
- تفعيل الرقابة المالية للجماعات المحلية وهذا من خلال تفعيل الرقابة السابقة واللاحقة للجماعات المحلية وحاجة العمل الرقابي للتكنولوجيا الحديثة وكذلك الحاجة إلى توسيع نطاق الرقابة المالية.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
وبالتنسيق مع مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

الإتفاق البيئي:

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد

(The 5th IFES –TEBESSA/2018©)

13-14 مارس 2018

التنمية المستدامة بين حتمية استغلال الثروات الطبيعية وضرورة حماية البيئة

د. حداد بختة

جامعة الجزائر 3، الجزائر
220162ia@gmail.com

د. العيفة محمد

جامعة العربي التبسي، الجزائر
laifamohammed@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية التنمية المستدامة، أبعادها وأهم مؤشراتها، ومدى قدرة الإنسان على استغلال الثروات الطبيعية والمحافظة على البيئة. حيث اتضح من خلال هذه الورقة البحثية أن الاستكشاف والاستغلال غير المحدود للثروات والموارد الطبيعية كان له أثر كبير على البيئة، خاصة بعد التطور الكبير الذي عرفه العالم في مجالات الصناعة والتقدم التكنولوجي، والزيادات الكبيرة في عدد السكان بعد انقضاء فترة الاستعمار والحروب. وبالتالي تم استعراض الجهود الدولية وأهم المؤتمرات الداعية إلى تفعيل التنمية المستدامة، ومختلف وجهات النظر حول الأزمة البيئية وسبل مواجهتها، وتقديم مقترحات فيما يتعلق بحماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الأزمة البيئية، حماية البيئة، التقدم التكنولوجي.

Abstract:

The aim of this study is to identify the nature of sustainable development, its dimensions and its most important indicators, and the extent to which human ability to exploit natural resources and preserve the environment. The research paper found that exploration and unlimited exploitation of natural resources and resources had a significant impact on the environment, especially after the great development of the world in the fields of industry and technological progress, and the large population increases after the end of the colonial period and the wars. Thus, the international efforts and the most important conferences to activate sustainable development, various views on the environmental crisis and ways to address them, and proposals on environmental protection were reviewed.

Key Words: sustainable development, environmental crisis, environmental protection, technological progress.

تمهيد:

مذ عرف الإنسان الاستقرار واعتمد التوطن والاستيطان عبر العصور، انطلق يستكشف ما حوله من موارد طبيعية وبدأ باستعمالها وإدارتها، لتلبية لحاجاته، ومتطلبات بقائه وكان لزاما عليه البحث الدائم عن الأطر التنظيمية التي تحقق التوازن بين المتاح والمباح، وذلك الطلب الذي لا ينفك في ازدياد واضطراد، وكما صادفت هذه الإدارة البداية للموارد فترات ازدهار ورغاء في بقاع شتى من العالم، فقد عانت في أحقاب أخرى من شح في الموارد وتدهورها وانحسارها في العديد من الأقاليم، كما تمخض عن كسر الاتزان الطبيعي لتجدد هذه الموارد العديد من النزاعات والحروب والهجرات التي لم يسلم منها شعب من شعوب القارات القديمة: آسيا وأوروبا وإفريقيا.

إن هذا الاستكشاف والاستغلال غير المحدود للثروات والموارد الطبيعية كان له أثر كبير على البيئة، خاصة بعد التطور الذي شهده العالم في مجالات الصناعة والتقدم التكنولوجي، خاصة وإن الزيادات السكانية كانت جد كبيرة، بعد انقضاء فترة الاستعمال والحروب، الأمر الذي يطرح أمامنا إشكالية كبيرة وهي: ما مدى قدرة الإنسان على استغلال الثروات الطبيعية ومحافظة على البيئة؟

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

بدأ مفهوم التنمية المستدامة يطفو على السطح بقوة منذ أواخر القرن الماضي، ليحتل مكان الصدارة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار، ومراد هذا الاهتمام الضغوط المتزايدة على الإمكانيات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف، انطلاقاً من واقع كل منهما، غير أن الحقيقة التي لا يمكن تجاوزها هي أن النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية من جهة واستعمال الموارد البشرية من جهة أخرى، كانت إحدى الظواهر التي لزمتم البشرية في تطورها عبر الزمن، بمعنى أن موضوع التنمية كان وما زال يشكل تحد لا يستهان به للمجتمعات في الماضي والحاضر وانشغالا لأجيال المستقبل.

انتهت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في تقريرها المعنون بـ "مستقبلنا المشترك" إلى "أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للككرة الأرضية بأسرها وصولاً إلى المستقبل البعيد"، والتنمية المستدامة حسب تعريف وضعته هذه اللجنة سنة 1987 تعمل على "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"

وتعرف أيضاً بأنها: عملية يتناغم في استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته.¹

وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها".

كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل، وتقف وراء هذا المفهوم "الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها ... وهو ما يعني أن نظمتنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسبها".²

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها

1- أبعاد التنمية المستدامة:

الملاحظ من خلال التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعاداً متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية.

1.1- الأبعاد الاقتصادية:³

1.1.1- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: بالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

2.1.1- إيقاف تبيد الموارد الطبيعية: فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

3.1.1- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات - وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي- كان كبيرا بدرجة غير متناسبة، يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى - باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

4.1.1- تقليص تبعية البلدان النامية: وثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة، وذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا، ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات، لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

5.1.1- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويعتبر التحسين السريع، كقضية أخلاقية، أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20 في المائة من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي، ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية، أما الذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية، والذين ربما كان بقائهم على قيد الحياة أمرا مشكوك فيه، فيصعب أن نتصور بأنهم ساهمون بمستقبل كرتنا الأرضية، وليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة، كما أنهم يجنحون إلى الاستزادة من الأطفال في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة ولتوفير الأمن لشيخوختهم.

6.1.1- المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات في فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

7.1.1- الحد من التفاوت في المداخل: فالتنمية المستدامة تعني إذن الجد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضاً من مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا، وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان، وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دوراً حاسماً في تحفيز التنمية السريعة والنحو في اقتصاديات النور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان.

8.1.1- تقليص الإنفاق العسكري: كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن لأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

2.1- الأبعاد البشرية:⁴

1.2.1- تثبيت النمو الديمغرافي: وتعني التنمية المستدامة في ما يخص الأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمراً مستحسلاً استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

2.2.1- مكانة الحجم النهائي للسكان: وللحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميتها أيضاً، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11.6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين، وضغط السكان، حتى بالمستويات الحالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى، لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحديثة، أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

3.2.1- أهمية توزيع السكان: كما أن لتوزيع السكان أهميته: فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فللمدن تقوم بتركيز النفايات والموارد الملوثة فتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

4.2.1- الاستخدام الكامل للموارد البشرية: كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداماً كاملاً، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق، أو في المناطق النائية، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولاً بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة، والتنمية المستدامة تعني -فيما وراء الاحتياجات الأساسية- تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري - بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء، وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

5.2.1- الصحة والتعليم: ثم إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلاً قوياً مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، من ذلك مثلاً أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة للتعليم، أمر يساعد

على التنمية الاقتصادية، ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

3.1- الأبعاد البيئية:

1.3.1- إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد: بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجها يؤديان إلى التقليل من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرها، وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

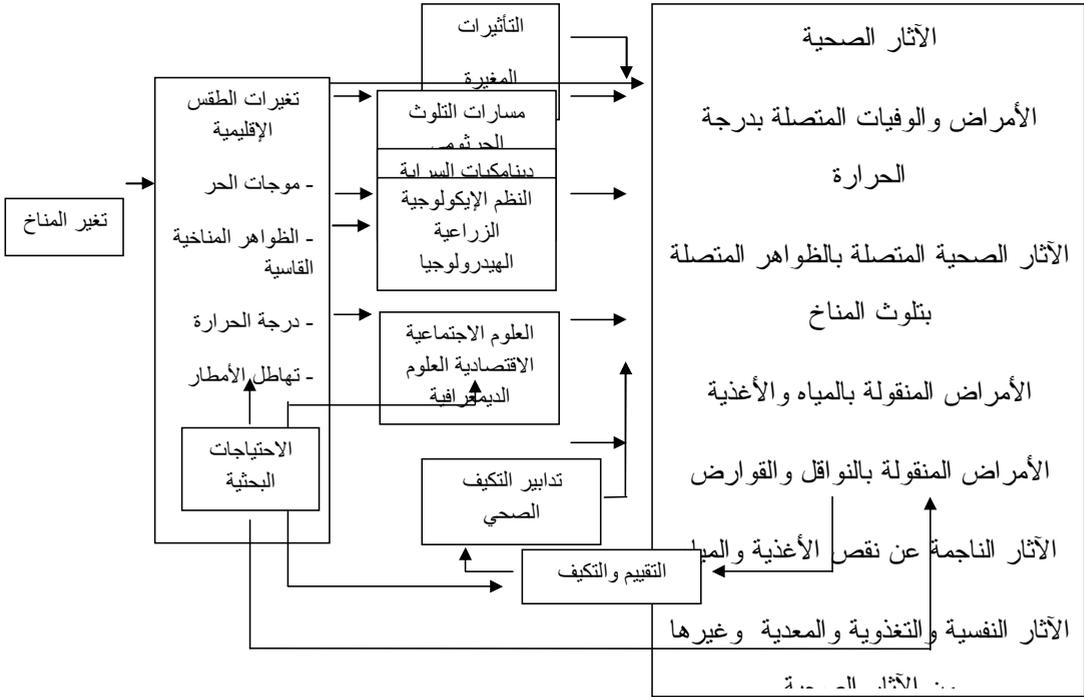
2.3.1- حماية الموارد الطبيعية: والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود -ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك - مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل، وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيا زراعية محسنة تزيد الغلة، وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية، وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

3.3.1- صيانة المياه: وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، والنفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتعد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا، والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددتها.

4.3.1- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: وتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة -وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري- انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة، وتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعوب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية أخذا في التسارع، والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة- وإن أمكن وقفها.

5.3.1- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية - بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية- يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

ويمكن تلخيص تأثير المناخ على الإنسان في الشكل الموالي:⁵



4.1- الأبعاد التكنولوجية:⁶

1.4.1- استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية: كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى توليد ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير، ومع هذا فإن التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي، وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيا تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبيد، وتكون نتيجة للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية، وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد إلى أدنى حد، وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها، وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

2.4.1- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة: والتكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية، والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، ومن شأن التعاون التكنولوجي- سواء بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية- الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة، وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا، والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

3.4.1- المحروقات والاحتباس الحراري: كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة، فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك

مصدرا رئيسا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي هدد بتغيير المناخ، والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها، وإذا كانت الآثار قد يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تسبب في احترار عالمي المناخ وسيكون للتغيرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد - ولأسيما إذا جرت التغييرات سريعا- آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولأسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

4.4.1- الحد من انبعاث الغازات: وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة، على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان.

5.4.1- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون: والتنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة: فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع، لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إدارة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.

2- مؤشرات التنمية المستدامة:

أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة تضمن نحو 130 مؤشرا مصنفا في أربع فئات رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية وقد اعتمد إطار تحليلي تم في سياقه ويمكن تلخيص هذه المؤشرات في الجدول التالي:⁷

مؤشرات التنمية المستدامة التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة.

مؤشرات الجوانب	مؤشرات الحالة	مؤشرات القوى المحركة	الفصل من أجندا 21
----------------	---------------	----------------------	-------------------

الاجتماعي			
حصة الناتج الداخلي الخام في التربية	وصول الأطفال الدرجة الخامسة من التعليم الابتدائي - معدل التمدرس - اختلاف نسبة التسجيل المدرسي بين البنين والبنات. - عدد النساء من بين 100 رجل في مواقع عمالية مكثفة	نسبة تغيير المتدربين - نسبة التسجيلات في الابتدائي(الخام والصافي) - نسبة محو الأمية لدى الكبار	الفصل السادس والثلاثون إنعاش التربية- تحسيس الجمهور- التكوين

الاقتصاد			
- النفقات العمومية من أجل حماية نسبة مائوية من (ن.د.خ) - قيمة تمويل جديد أو إضافي من أجل التنمية المستدامة.	ديوان/(إ.و.خ) خدمة الديون / صადرات	التحويل الصافي للمصادر (إ.و.خ) مجموع الإعانات العمومية للتنمية الممنوحة أو المحصل عليها (نسبة مائوية من الناتج الوطني الخام)	الفصل الثالث والثلاثون المصادر والميكانزمات المالية

البيئة			
الفصل الثامن عشر حماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها	- التخفيض السنوي لمخزون المياه السطحية والجوفية - استهلاك كل ساكن للمياه	- مخزون المياه الجوفية. - ترك الكالسيوم البرازي في الماء الصالح للشرب الحاجة البيوكيماوية إلى الأوكسجين في السواقي	- تغطية معالجة المياه القذرة. - كثافة الشبكات المائية

المؤسسات		
المعلومات من أجل اتخاذ القرار	- أهم الخطوط الهاتفية نسبة 100 ساكن. - الحصول على المعلومات	برامج الإحصائيات الوطنية حول البيئة.

ثالثا: التنمية الملائمة للبيئة

لعل أول محاولة للتوفيق بين التزعتين قد تم بحثها سنة 1972 بستوكهولم خلال ندوة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية، حيث شوهده بالمناسبة انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة المصاغ من طرف السيدين إينياس صاش وموريس سترونق وآخرين، ويضع هؤلاء في مقدمة اهتمامهم نموذجا للتنمية يحترم البيئية ويولي عناية خاصة بالتمسير الفعال للموارد الطبيعية، ويجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية وللحذر البيئي، ويعتمد هؤلاء مقارنة إدارية جدا ومؤسساتية، حيث تسمح التداخلات في المجالات الأربعة بتحقيق الأهداف الثلاثة المتمثلة في التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحذر البيئي.⁸

- التحكم في استعمال الموارد.

- توظيف تقنيات "نظيفة" تتحكم في إنتاج النفايات وفي استعمال الملوثات.

- حصر معقول لموضع النشاطات الاقتصادية.

- تكييف أساليب الاستهلاك مع العوائق البيئية والاجتماعية بمعنى اختيار الأفضلية للحاجات على حساب الطلب.

- الجهود الدولية وأهم المؤتمرات الداعية إلى تفعيل التنمية المستدامة:

لقد احتل مشكل التنمية المستدامة حيزا كبيرا من المفاوضات الدولية والمؤتمرات العالمية وذلك لتعاقب الكوارث البيئية والطبيعية ويمكن تلخيص هذه المؤتمرات والندوات البيئية في الجدول الموالي:

أهم المؤتمرات والندوات والكوارث الطبيعية		
كوارث، علامات إنذار	تواريخ	منظمات وقمم
	2009	المؤتمر الدولي جيتونس
	1997	القمة الدولية لكيبوط حول المناخ: ندوة: ريو: بعد خمس سنوات
	1994	الاتفاق الدولي لمحاربة التصحر
70% من المدن الساحلية للبحر الأبيض المتوسط غير مجهزة بأجهزة	1992	ندوة ريو حول البيئة والتنمية (ن.أ.م.ب.ث) تصريح ريو، مفكرة 21، اتفاق حول التنمية

الملائمة للبيئة، اتفاق إطار حول التغيرات المناخية لجنة للتنمية		لمعالجة المياه القذرة
اتفاق باماكو حول حظر استيراد المواد الخطيرة بافريقيا	1991	تخريب حقول النفط بالكويت
اتفاق بال لمراقبة الحركات العابرة للحدود والحاملة للنفايات الخطيرة وتخزينها	1989	غرق سفينة ايكسون فالديز بكندا
إنشاء المجموعات ما بين الحكومات لدراسة المناخ (م ح د م)	1988	أخطار التلوث بالنفايات
	1987	تقرير برونഡلاندا
	1986	انفجار المفاعل النووي لتشيرنيوبيل
اتفاق جنيف لحماية طبقة الأوزون	1985	إشارة الباحثين الإنجليز إلى انخفاض نسبة 40% من الأوزون للغلاف الجوي إثر اكتشاف ثقب بطبقة الأوزون من طرف جائزة نوبل السيد بول كروزين
	1984	كارثة بوبال: تسرب غاز المتيل
اتفاق الأمم المتحدة على الحق في البحر	1982	المصادقة على ميثاق الدولي للطبيعة
ندوة الأمم المتحدة على الحق في البحر	1981	تسرب من القاعدة النفطية أكسوطوك في الخليج المكسيكس
	1980	نشر من طرف الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة "للاستراتيجية العالمية للمحافظة" تقرير برونڈلاندا الأسئلة الشاملة تتطلب أجوبة شاملة
	1978	غرق سفينة لاموكو-كاديز ببريطانيا (فرنسا)
ندوة السكن (فانكوفير) اتفاق حول التجارة الدولية لأنواع الحيوانات والنباتات المتوحشة والمهددة بالانقراض	1976	كارثة سيفيزو (إيطاليا) تسرب غاز الديوكسين
	1973	دعوة عشر (11) بيولوجي أمريكي بتوقيف التلاعب بالجنينات، ويهتم

		مادة الكولوروفليو كاربون (cfc) بالتأثير السلي على طبقة الأوزون
إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ندوة ستوكهولم للبيئة البشرية	1972	تقرير ميدوز لنادي روما: حدود النمو

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بعض المواقع الإلكترونية.

رابعاً: وجهات النظر المختلفة حول الأزمة البيئية والتنمية المستدامة

لقد كانت حركة الاستدامة البيئية منذ بدايتها، منقسمة على نفسها -مثل معظم الحركات الاجتماعية- إلى جناح معتدل عرف أحيانا "بحركة الاستدامة الضعيفة" "weaksustainability" وآخر ثوري عرف أيضا "بحركة الاستدامة القوية" "strongsustainability"، ومع أن أجندة التنمية المستدامة في الوقت الحاضر تعكس انتصار الجناح البيئي المعتدل أو الإصلاحية حيث أصبح الوجه الأكثر قبولا من الفكر لدى السياسة والحكومات في الدول الصناعية المتقدمة، إلا أن الجناح الثوري من الحركة البيئية قد ناضل بدرجة أكبر من أجل الاهتمام بجوانب العدالة والديمقراطية للخطر البيئي مؤكدا أن العالم المستدام يجب أن يكون عالم أكثر تساويا.⁹

1- الاستدامة الضعيفة أو الضحلة (المتركزة حول الإنسان)

تزعم حركة الاستدامة الضعيفة أيضا بالبيئة الضحلة "shaloowenvironmentalism" بأن هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة، وإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة، والاستخدام الأمثل للموارد الحالية و/ أو البحث عن حلول تكنولوجية لمشاكل من قبيل نفاذ الموارد والتلوث، وفي القلب من هذا الخطاب يكمن تفاوتا ضمنا يتمثل بأن البشر سيجدون حلا لمشكلة بيئة تبرز على السطح، كما يكونون قادرين على تعزيز مخزون الموارد وذلك لأن التقدم التقني كما سيمكن البشر من التحكم في الأرض لتلبية مطالبهم المتنامية، ومن ثم فإن أي مشكلة تظهر ستحل من خلال التطور التقني، ويجادل أنصار هذا الموقف بأن أسباب الأزمة مطالبهم المتنامية، ومن ثم فإن أي مشكلة تظهر ستحل من خلال التطور التقني، ويجادل أنصار هذا الموقف بأن أسباب الأزمة البيئية التي يعيشها كوكب الأرض لا تكمن في قيم نموذج الحداثة المهيمن المتمركز حول البشر ولا في معايير أو مؤسساته وممارساته بل إن تلوث الماء والهواء ونفاذ الموارد الطبيعية وتناقص التنوع البيئي والفقر وحالات عدم المساواة هي نتيجة للجهل والجشع والممارسات الحمقاء في التعامل مع البيئة، ومن ثم: يمكن كبح مثل هذه الممارسات الحمقاء الملامة خلقيا عبر سن تشريعات وتغيير السياسية العامة، وزيادة التعليم، وتغيير القوانين الضريبية، وإعادة الأراضي العامة إلى مالكيها...، والتأكيد على الالتزامات الخلقية نحو الأجيال المستقبلية، وتشجيع الإدارة الحكيمة للطبيعة وتشجيع آخر لاستخدام رشيد للموارد الطبيعية..

كما أنهم متفائلون بشكل عام حيال قدرة الإنسان على حل أي مشكلة يمكن أن تظهر فيما يتعلق بنفاذ الموارد، وينبع هذا التفاؤل من الاعتقاد بأن الخبرة العلمية والتقنية في المجتمع الصناعي الحديث ستردم الفجوة بين الطلب والموارد من خلال التحكم في مخزون الموارد- للإيفاء باحتياجات المجتمع، ومن ثم يزعم أنصار الاستدامة المتمركزة حول الإنسان أنه ليس هناك حاجة لتحويل أو تعديل الخطاب السائد حول الطبيعة والبيئة والتقدم الاقتصادي والتنمية والذي ينظر للطبيعة في الغالب كمورد للبشر حق الهيمنة عليه واستغلاله فضلا عن الاعتقاد بأن التقدم الاقتصادي يعتبر معيارا شرعيا للتقدم.¹⁰

وخلال العقود الأربعة الماضية تم استيعاب الاعتبارات الأساسية بنجاح من خلال مؤشرلت كل من التنمية المستدامة والتحديث البيئي اللذين يهيمنان على الخطاب البيئي في الوقت الحاضر، ومع ذلك فإن حركة الاستدامة البيئية الضحلة هذه تمثل حيزا من المنظورات المتناقضة بل إن ما نجده في الواقع هو تعاقب مرحلي للفكر بين منظريها،

وبرغم أن ما يميزه هؤلاء أنهم لا يرون حاجة لإحداث أي تغيير جذري فيما يتعلق بالتقدم والتنمية الاقتصادية، إلا أن هناك طيفا من المواقف التي تبحث وبدرجات متفاوتة عن تنازلات تجاه الحماية البيئية، وبدلا من الاعتقاد بوجود إيجاد حلول للأثار السلبية (الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية) للرأسمالية باستخدام ذكاء وإبداع المجتمع بشكل أفضل، ولذا فإنهم يتبنون، على سبيل المثال، إدخال تحسينات على وكالات مراقبة البيئة، وترشيد استخدام الموارد، واستخدام أفضل الوسائل لتقييم المشاريع لدراسة وتقدير الأثار البيئية للمقترحات والتعديلات الاقتصادية كي تأخذ في الاعتبار الأضرار التي قد تلحق بالبيئة.¹¹

وبرغم التفاؤل الذي يسود بين أنصار هذا التوجه من أن أحدهم أهم النتائج المترتبة على تنامي تطور علاقة الإنسان التبادلية مع الطبيعة في ظل مجتمع المعلومات أو المجتمع ما بعد الصناعي تتمثل في العملية التي تعرف بـ "dematerialization" (تقليص الاعتماد على الموارد المادية) والتي تعني الحصول على نفس النتائج أو نتائج أفضل بقدر أقل من استهلاك الموارد المادية من خلال تحويل المنتجات إلى خدمات لدعم وتبرير العمليات الإنتاجية الصديقة (غير الضارة) للبيئة، ونشر التغيرات البنائية المصاحبة لها، إلا أن النسق الاقتصادي الآخذ في التبلور نتيجة لتلك الإبداعات يعاني كما يقول ليفن Levin من عدة تشوهات، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن فروع الإنتاج المعلوماتي تتميز بنمو متسارع مما قد يتسبب في حدوث عواقب وخيمة، وعندها يمكن الحديث عن ما يعرف بتأثير فقاعة الصابون بالنسبة لهذا القطاع من الاقتصاد التي تعني أن حدوث أدنى قدر من التغيرات في الحالة السياسية والاقتصادية قد يحدث موجات عديدة من التوتير في سوق الأسهم على مستوى العالم كله.

أما فيما يتعلق بمصطلح "dematerialization" ذاته فلا يبدو أنه ملائم كعلامة للعمليات القائمة حيث أن أهداف الاستهلاك الإنساني لا يمكن إحلالها كلياً بنظائرها الافتراضية، ورغم أن الميزة المحددة للتطور التقني في مجتمع المعلومات تتمثل في الأحلال التدريجي للمتطلبات المادية للاستهلاك بأخرى افتراضية، إلا أن هذه النزعة لا يمكن أن تشمل تماما كل مجالات الاستهلاك، كما أن الاستهلاك غير المادي يظل خطيرا على البيئة التي يعيش فيها الإنسان، فقد اعتقد كثيرون أن تطور أنظمة الاتصال مثلا سيقضي بالتدرج على الروابط القائمة بين الناس، والحاجة إلى الاتصال الشخصي، أو حتى أن الحركة المكانية ستقلص، حيث سيتم تنفيذ معظم العمليات التي تعتبر سلوكا معتادا للإنسان المتحضر- مثل التسوق، والخدمات البنكية والعمل- من بعد من خلال أجهزة الحاسوب، ومن ثم يمكن القضاء على واحدة من أكبر الأزمات البيئية المتمثلة في تلوث الهواء الناتج عن عوادم السيارات فضلا عن الازدحام السكاني.¹² ومع أنه في ظل هذه الظروف يستطيع الناس أن يقابلوا بعضهم بعضا "افتراضيا"، إلا أنه لا يمكن القيام بكل أشكال النشاط الإنساني بهذه الطريقة ويبقى اللقاء الشخصي هاما، وهذا يؤدي إلى زيادة كبيرة في معدل المسافة التي يقطعها كل شخص أو معدل الرحلات الشخصية، ولا يزال هذا الأمر قائما حتى في الدول المتقدمة، فضلا عن ذلك يجب ألا ننسى عامل آخر لا يقل أهمية فيما يتعلق بمزيد من التطور في المواصلات "الحقيقية" فمع انتشار الناس وتوزعهم على "قرى الحاسوب" ستزداد المسافة بين المنتج والسلع المستهلك لها كما هو ملاحظ في تجربة البلدان الأكثر تقدما في هذا المجال، وحيث أنه لا يمكن لثلاجة منزلية مثلا طلبت عن طريق الانترنت أن ترسل عبر الفاكس أو الحاسوب فإن حركات الناس عبر المكان تزايد بنفس معدل تزايد الاتصالات الإلكترونية بينهم.

وهناك أثر آخر لا يقل أهمية لتطور تقنيات الاتصال يتمثل في تنامي استهلاك الطاقة في البلدان المتقدمة، فكل منزل في البلدان المتقدمة تقريبا لديه الكثير من الأجهزة المصممة لكي تستهلك قدرا مطردا من الطاقة، فالأجهزة التي تعمل ليلا ونهارا بدون توقف تعتبر أمرا معتادا كما هو الحال مع أجهزة الحاسوب، ولا يبدو أن مثل هذه النزعة لاستهلاك المزيد من الطاقة في طريقها للتقلص في المستقبل القريب بل أنها تشهد تناميا مطردا، ولا يبدو أن مثل هذه النزعة لاستهلاك المزيد من الطاقة في طريقها للتقلص في المستقبل القريب بل أنها تشهد تناميا مطردا، بل أن الأمر سيتطلب إنتاج قدرا أكبر من الطاقة عندما يتم تطبيق الخطط من أجل ما يعرف "بالببوت الذكية" التي يتم التحكم في كل وظائف الحياة اللازمة فيها عن طريق الأنظمة الذكية، وعندما نأخذ في الاعتبار أن القدر الأكبر من كهرباء العالم يتم

توليدته من خلال محطات الكهرباء الحرارية (التي تستخدم أساسا الوقود الأحفوري كالنفط الخام أو الغاز الطبيعي) نجد أن فرض مثل ذلك العبء الإضافي يمكن أن يقضي على كل الجهود الهادفة إلى انجاز تنمية مستدامة. (Levin, A.I., 2006, p. 68)

وهناك اتجاهان يتمتعان بشعبية متزايدة ضمن أدبيات هذا الاتجاه، أولهما: ما يشار إليه أحيانا "التحديث الإيكولوجي" "Ecological Modernization" الذي يزعم أن الممارسات الاقتصادية الحالية متجذرة بشكل عميق في نموذج الحداثة ومرتبطة بالمؤسسات العلمية التقنية الحديثة، وبناءا عليه فإن المؤسسات المهمة تستطيع بالفعل أن تتعلم وأن تعلمها يمكن أن ينتج تغيرا مفيدا.¹³ ومن ثم يرفض هذا الاتجاه النظرة القائلة بأن قوى السوق قد أدت في الماضي إلى التدهور البيئي أو أنها يمكن أن تتسبب في أزمة بيئية في المستقبل، ويزعم بأن الأزمة البيئية ليست إلا نتيجة للجهل والجشع وقلة البصيرة وهو ما يمكن كبحه من خلال تطوير التعليم وسن التشريعات وترشيد استخدام الموارد. وبرغم أن هذا الاتجاه يقدم فهما معقدا للمجتمع ما بعد الصناعي إلا أن فكرته الأساسية تتمحور حول الإبداع التقني، فيعكس الاتجاهات البيئية الأخرى التي ترى أن التطور التقني يمثل معضلة مما يستدعي كبح الرأسمالية أو عملية التصنيع بهدف حل الأزمة الإيكولوجية، يزعم أنصار التحديث الإيكولوجي أن استمرار التطور التقني والتصنيع يقدم أفضل خيار ممكن للتخلص من الأزمة الإيكولوجية في الدول المتقدمة.

كما يجزم أنصار هذا الاتجاه بأن التوقعات بحدوث ضغوط كبيرة على الناس أو الموارد البيئية أمر غير دقيق، بسبب إغفال قدرة البشر على إيجاد حلول لمشكلات الندرة من خلال إيجاد البدائل وتحسين كفاءة النمو الاقتصادي حتى يستخدم موارد طبيعية أقل وتقليل الاستهلاك، فضلا عن رفض إحداث تغيير جذري في مسار التطور الاقتصادي ومطالب البشر تجاه الأرض. وفي هذا السياق يزعم Dryzek أنه "يمكن النظر للتدهور البيئي كمشكلة بنائية يمكن حلها فقط من خلال الإلمام بكيفية تنظيم الاقتصاد ولكن ليس بطريقة تتطلب نوعا مختلفا تماما من النظام السياسي الاقتصادي".¹⁴ ولذلك يحاول أصحاب اتجاه التحديث الإيكولوجي التوفيق بين حتميات السوق والالتزامات الإيكولوجية وهذا يعني ضمنا "شراكة تتعاون فيها الحكومات والشركات وأنصار البيئة المعتدلون والعلماء لإعادة صياغة الاقتصاد السياسي الرأسمالي وفقا لأسس بيئية يمكن الدفاع عنها.

ويعتبر التحديث الإيكولوجي، كما هو الحال بالنسبة للتنمية المستدامة، مفهوما مطاطيا يفهم ويطبق بطرق مختلفة لكنه يذهب أبعد من التنمية المستدامة في زعمه بأن التوفيق بين البيئة والتنمية ليس فقط ممكنا ولكنه مفيد لقطاع الأعمال أيضا، ويحاول اتجاه التحديث الإيكولوجي أن يأخذ التنمية المستدامة خطوة إلى الأمام لكن في اتجاه مختلف بشكل كبير، فهو يؤكد على أن المجتمع الصناعي لن يكون بمقدوره البقاء فقط بل أنه يستطيع التكيف جيدا وبشكل مثمر مع الضغوط البيئية، حيث يزعم أن التحكم المسئول في الضغوط البيئية يمكن أن يكون جيدا لقطاع الأعمال، فالتلوث يعكس الكفاءة وبالتالي يضيف مزيد من التكاليف لقطاع الأعمال، وفي هذا السياق يؤكد (Hajer 1995) أن التحديث الإيكولوجي يستخدم لغة قطاع الأعمال ويصور التلوث البيئي كنتيجة لانعدام الكفاءة، بينما يعمل ضمن حدود التكلفة والفعالية والكفاءة البيروقراطية. (Hajer.M.A, 1995. P. 31.)

ولا ينكر أنصار هذا التوجه حدة وخطورة المشاكل البيئية لكنهم بدلا من تبديد جهودهم في إنكاره يفضلون الاستثمار في حلها لأنهم يدركون أن معالجة مثل تلك المشاكل يمكن أن ينتج عنه نتائج إيجابية اقتصاديا وسياسيا وبيئيا، أي أن الحماية من التلوث والاستثمار في تقنيات جديدة مجدي اقتصاديا، كما أن النظر للطبيعة كمورد ثمين بدلا من مكب النفايات يعني أن تلويث البيئة مكلف بالمعايير الاقتصادية والبيئية، وباختصار يمكن القول أن اتجاه التحديث الإيكولوجي يمثل أساسا اقتراب حدائي وتكنوقراطي للبيئة يرى أنه يمكن إيجاد حلول تقنية ومؤسسية للمشاكل القائمة، وأن الافتراض الأساسي لهذا الاتجاه يتمثل في أن القيم الاقتصادية والإيكولوجية هي / أو يمكن أن تكون متوافقة، وعندما يتحقق مثل هذا التوافق يتم تحويل المبادئ الإجرائية (مثل التنمية المستدامة) إلى معرفة اجتماعية ومؤسسية.

أما الاتجاه الثاني الذي يشار إليه أحيانا "بالعدالة البيئية" "Environmental Justice" وأحيانا الحركة الخضراء" في مثل مظلة تستخدم لوصف المنظمات التي تحاول تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة نظرا لحالات عدم العدالة التوزيعية الناتجة عن السياسة البيئية، ويزعم هذا التوجه أن هناك ارتباطا وثيقا بين الجودة والمساواة الاجتماعية، فحيثما يحدث تدهور للبيئة يكون ذلك مرتبطا في معظم الأحوال بقضايا العدالة الاجتماعية والمساواة، والحقوق ونوعية حياة الناس بشكل عام، ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه من الظلم تحميل تبعات المخاطر البيئية على كاهل أطراف لم تكن مسئولة عن التسبب فيها وخاصة الفئات الهامشية في المجتمع كالفقراء.¹⁵ وفي هذا السياق يزعم (Agyeman) أن هناك ثلاثة أبعاد مرتبطة بهذه القضية.¹⁶

1-1- يلاحظ أن البلدان التي لديها توزيع أكثر عدالة للدخل، وقدر أكبر من الحريات المدنية والحقوق السياسية، ومستوى أعلى من التعليم تميل لأن تتمتع بيئة ذات جودة أعلى مما عليه الحال في البلدان التي تسجل معدلات أقل في مجالات توزيع الدخل والحريات والتعليم، ولا يقتصر هذا الأمر على المستوى العالمي بل يتكرر أيضا على المستويات الإقليمية والمحلية.

2-1- يتحمل الفقراء العبء الأكبر من تبعات المشاكل البيئية من تلوث الهواء والماء بينما يستطيع الأغنياء ضمان الحصول على بيئة وصحة أفضل لهم ولأطفالهم، ومما يفاقم هذا التوزيع غير العادل للمشاكل البيئية حقيقة أن الفقراء دوليا وقوميا ليسوا المتسببين الرئيسيين في التلوث حيث أن معظم التلوث والتدهور البيئي ناتج عن تصرفات الدول الغنية ذات الاستهلاك المرتفع وخاصة الجماعات الثرية فيها، وهذا الوضع هو الذي دفع إلى بروز حركات العدالة البيئية في الولايات المتحدة، أما البعد الثالث فيرتبط بالتنمية المستدامة التي تبنتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية منذ قمة ريو 1992 والتي تركز بدرجة أكبر على ضمان الحصول على نوعية حياة أفضل بأسلوب عادل ومتساو مع العيش ضمن حدود النظم الإيكولوجية الداعمة، إلا أن هذه الاستدامة وبرغم أهميتها ليست كافية، فالمجتمع المستدام حقا هو ذلك الذي تكون فيه القضايا الأوسع مثل الاحتياجات الاجتماعية والرعاية الاجتماعي والفرص الاقتصادية مرتبطة بشكل تكاملي مع القيود البيئية المفروضة.

ولذلك يؤكد اتجاه العدالة البيئية على قدرة النمو الاقتصادي على الاستمرار ولكن مع التأكيد على إعادة توزيع المنافع والتكاليف بطريقة أكثر عدالة، مما يجعله وسيلة للتوفيق بين أجندة التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ويرتبط هذا بالتأكيد على ضرورة توفير قدر أكبر من العدالة كهدف اجتماعي مرغوب عادل جوهريا، بإدراك أنه بدون نضال المجتمع من أجل قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية ضمن المجتمع وبين الدول، فإنه من غير المحتمل ضمان تحقيق هدف الوصول إلى مجمع عالمي أكثر استدامة، وينتقد أنصاره النماذج الأقوى من الاستدامة لتجاهلها الآثار السلبية الناتجة عن حركة استدامة رأس المال البيئي على المساواة الاجتماعية، فضلا عن فشل الحركات البيئية والباحثين في مجالها عن إدراك المظالم في الأنماط الحالية للحصول على السلع البيئية من جهة والتعرض للمخاطر البيئية من جهة أخرى، ولذا ينظر للعدالة البيئية كوسيلة لتجاوز تلك المشاكل من خلال إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والطبيعة لكي لا تكون مبنية فقط على معايير اقتصادية، ولتسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية الهامة للأطر والمشكلات البيئية، ويعترف أنصار هذا الموقف بالروابط المباشرة وغير المباشرة بين حماية الموارد الطبيعية وصحة أفراد المجتمع، حيث يدركون أن البيئة النظيفة أثرا إيجابيا على الصحة العامة للسكان، كما يدركون أيضا أن توزيع خدمات الموارد الطبيعية بين الشعوب لم يكن عادلا، ولذا يزعمون أن الحكومة مسئولة عن حماية الموارد الطبيعية بطريقة تستوعب وجهات نظر واحتياجات الأفراد والحيوانات الأكثر عرضة للضرر حتى يستطيع كل فرد الاستمتاع بمنافع الموارد الصحية والخدمات البيئية، كذلك يعمل أنصار هذا الموقف على إعادة تشكيل الثقافة السياسية العالمية ما بعد الحرب الباردة في علاقتها بالعمولة الاقتصادية، حيث يركز خطاهم على دور الشركات عبر القومية وسياسات الدولة " النيوليبرالية" في علاقتها بقضايا مثل الاحترار العالمي، وقطع الغابات، وفقدان التنوع البيئي، وانقراض الكائنات الحية، وتلوث الهواء والماء، ويؤكد هذا الخطاب على وجود علاقة وثيقة بين العمولة النيوليبرالية وحالة عدم المساواة وبين الخطر

البيئي والعدالة الاجتماعية وذلك لأن العولمة وسياسات تحرير التجارة المنبثقة عنها تعمل على تسريع وتفاقم الخطر البيئي الذي يحول معظمه وبطريقة ظالمة على الفئات المهمشة الأقل استعدادا لتحمله، ولذلك أعلن أنصار هذا الاتجاه عداءهم للعولمة النيوليبرالية الموجهة من قبل الأقوياء لصالح القلة واتخموها بتهديد البيئة وتحطيم المجتمعات واستغلال موارد العالم الثالث، والتسبب في الحروف وإضعاف الديمقراطية.

2- الاستدامة القوية (المتمركزة حول البيئة)

حيث يزعم رواد هذا المبدأ أن هدف الاستدامة هو حماية الأنساق البيئية الطبيعية ليس من أجل خير وسعادة البشر فقط، كما هو الحال في النموذج المتمركز حول البشر، ولكن للتأكيد أيضا على أن للطبيعة حقوقا حيوية متشابهة، لا تحتاج إلى تبرير بمعايير منفعتها للبشر، ويتكون هذا المبدأ من ثمان نقاط وهي:¹⁷

- إن سلامة واستمرار الحياة البشرية وغير البشرية على الأرض تمثل قيمة بحد ذاتها مستقلة عن نفع العالم غير البشري للاستهلاك البشري.
- أن ثراء وتنوع أشكال الحياة يسهمان في تحقيق هذه القيم، ولها قيمة في حد ذاتهما أيضا.
- لا يحق للبشر إنقاص هذا التنوع إلا من خلال تلبية الحاجات الحيوية الأساسية.
- يتوافق استمرار الحياة البشرية وثقافتها، وكذلك الحياة غير البشرية، مع عدد أصغر من السكان على الأرض.
- أن الاستغلال البشري الحالي للطبيعة مفرط جدا ويزداد الوضع سوءا.
- يجب أن تتغير تلك السياسات لأنها تؤثر في البنى الأساسية الاقتصادية والتقنية والإيديولوجية.
- لا بد أن يكون التغيير الإيديولوجي الرئيس من النوع الذي يثمن نوعية الحياة أكثر من مشايعته لنمط العيش الاستهلاكي الحالي المتزايد باطراد.

- على أولئك المؤيدين للنقاط السابقة التزام مباشر بمحاولة إنجاز التغييرات اللازمة.

وتبعاً لذلك يتبنى أنصار هذا الاقتراب وجهة نظر مختلفة جدا فيما يتعلق بالعلاقة بين الناس والطبيعة حيث يزعمون أن هدف الاستدامة هو حماية الأنساق البيئية الطبيعية ليس من أجل خير وسعادة البشر فقط، كما هو الحال في النموذج المتمركز حول البشر، ولكن بالتأييد أيضا على أن للطبيعة حقوقا حيوية مشابهة، لا تحتاج إلى تبرير بمعايير منفعتها للبشر، لا يجوز انتهاكها- مثلما أن هناك حقوقا إنسانية لا يمكن التنازل عنها مهما كانت المبررات، والمشكلة بالنسبة لهؤلاء الذين يعرفون "بالمتمركزين حول البيئة" أن تلك الحقوق الحيوية ليست محترمة في الوقت الحاضر بل أنها عرضة للانتهاك المستمر، ولذا دعا زيمرمان مثلا "إلى إلغاء وجهة النظر المتمركزة حول البشر التي تعتبر الإنسانية ذات مصدر كل القيم والتي تنظر للطبيعة حصرا على أنها موارد خام للاستغلال الإنساني.

خلاصة:

إن معالجة ظاهرة التنمية المستدامة تعني ببساطة مواجهة العضلات الأساسية التي تواجه الجماعة في عالم اليوم، وقد أثبت الواقع بأن النماذج التقليدية لم تحل الغالبية العظمى من سكان المعمورة، سيما تلك التي تعيش ظروفًا بائسة في تاريخنا المعاصر، وفي الوقت ذاته فإن السياسات المنتهجة لإحداث نقلة نوعية في اقتصاديات دول العالم قد أدت فعلا إلى إثراء فئات قليلة وحركة النمو في اقتصاديات دول العالم، وغبرت ملامح قطاعات في المجتمعات التقليدية، بيد أنها لم تساهم في حل القضايا الشائكة التي تواجه شرائح واسعة من الأفراد، بل أفرزت ظاهرة التمايز الطبقي المقيت، وأكثر من ذلك ساهم في التطور في التهام الكثير من الثروات الطبيعية، وفي تدهور البيئة وفي وضع مصير الإنسان أمام مستقبل مجهول.

ومهما يكن فإن مفهوم التنمية المستدامة يكشف بجلاء التفاوت الصارخ بين الشعوب في المداخل والمستويات المعيشية والصحية، حيث تسعى الدول المتقدمة إلى الحفاظ على هذه المكاسب وتنميتها، أما الدول المتخلفة فقد أثبتت عجزها في توفير الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية لشعوبها، ومن ثم هي أبعد من أن تفكر جديا في التنمية المستدامة التي يبدو تجسيدها في الواقع أمرا في غاية من التعقيد.

فالملاحظ أن النظرة السائدة للتنمية المستدامة اليوم تستند بشكل أكبر على المذهب البيئي المعتدل أو الإصلاحي، حيث كان واضحا منذ بداية ثمانينات القرن الماضي أن الجناح المعتدل أو المذهب البيئي قد كسب بالفعل المعركة على مستقبل السياسة البيئية خصوصا من خلال آلية التنمية المستدامة، فعبء التنمية المستدامة نجحت الحركة الخضراء المعتدلة في وضع القضايا البيئية على الأجندة السياسية في وقت قصير نسبيا وجعلت التنمية المستدامة تصنع في الوقت الحاضر معظم السياسة البيئية المعاصرة، وتعكس هذه السياسة وجهة النظر العامة بأن هناك حاجة لموازنة التنمية الاقتصادية مع مطالب الاستدامة الإيكولوجية والاجتماعية، فالتنمية المستدامة تتطلب أن تأخذ النشاطات الاقتصادية في الاعتبار الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة الناتجة عنها من أجل الجيل الحالي والأجيال القادمة.

من خلال المجهودات والمعطيات السابقة في ما يخص التنمية المستدامة والبيئة يمكن إعطاء المقترحات التالية:

- تكثيف سياسات الوعي البيئي.
- محاربة كل أشكال التلوث التي من شأنها تهديد الثورة البيئية عامة.
- محاولة سد الفجوة التي من شأنها تهديد الثورة البيئية عامة.
- تنظيم حلقات عمل للمتابعة على المستوى العالمي، على أن يشمل ذلك تقييم وصياغة السياسات، وتطوير النماذج.
- استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة على أساس إنتاجية مستدامة مع ما يترتب من إعادة صياغة الأسس الإنتاجية المعتمدة ضمن أطر اقتصادية وثقافية تواكب روح العصر.

الإحالات والمراجع:

- ¹ - مزريق عاشور، الإدارة البيئية ودورها الفعال في خلق الإنتاج الأنظف وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، ورقة بحث.
- ² - عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، مداخلة في الاجتماع السنوي لنقابة المهنيين الزراعيين التابعة للاتحاد المغربي للشغل المنعقد بتاريخ، فاتح نوفمبر 200.
- ³ - المركز الاتحادي دون الإقليمي لشمال إفريقيا والاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، وضع استخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، طنجة، المغرب 13-16 مارس 2001.
- ⁴ - [www.Unea-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/ibdicafteurs-ar\(8\).doc02/04/2016](http://www.Unea-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/ibdicafteurs-ar(8).doc02/04/2016).
- ⁵ - المؤتمر الدولي جيو تونوس 2009، ورقة بحث
- [www.Unea-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/ibdicafteurs-ar\(8\).doc02/04/2016](http://www.Unea-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/ibdicafteurs-ar(8).doc02/04/2016).
- ⁶ - فاروق فارس، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد الخامس عشر، 1999.
- ⁷ - United Nation Commission on Sustainable Development, Indicators of sustainable Development framework and Methodologie, United Nation, New York, 1996.
- ⁸ - مؤشرات التنمية المستدامة: www.unesco.org/shs/most: 2016/04/03.
- ⁹ - lowe, I.globalization, enviromment and social justice. Social alternatives. 23. No.4 2004, p. 37-41.
- ¹⁰ - زيمرمان مايكل: الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيدولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 332، الكويت، 2006، ص: 20.
- ¹¹ - frenchp.w.the changing nature of. Andpproaches to uk coastal management at the start of the twenty-first – first century. Geographical.170 issue 2,2004, p. 116-124.
- ¹² - levin, A.I. Sustainable Development and the Infromation Society. Russian Studies in philosophy. 45. No.1, Summer. 2006. P. 66-67.
- ¹³ - Hajer.M.A.EcologicalModernization as Cultral politics. In mash, S. et al Risk. Environement and Modernity.Towardr a New Ecology. London: Sage, 1996. P 251.
- ¹⁴ - Dryzek, J,S the politics of the Earth: Environmental Discourses. Oxford. University press 1997. P 141.
- ¹⁵ - WENZ. PETER. Environmental justice. New york: state University of New York press. 1988, p. 203.
- ¹⁶ - Agyeman. Julian others.Exploring the Nexus: binging together Sustainability Environmental justice and Equity.Space polity; vol 6, no 1; 2002, 77-90.
- ¹⁷ - زيمرمان، مايكل، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة عين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 333، الكويت، 2006، 271-270.

الملتقى الدولي الخامس 2018
The 5th IFES -TEBESSA/2018

حول

الإنفاق البيئي

بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد



ISBN: 978-9931-9467-0-0



الجزء الأول 2018